

حاجی احمد خلوصی و حاجی مصطفی درویش  
 و شرکاسی صحافیہ عثمانیہ شرکتی

(شرکتی زک بدایت تشکیلندبر و کتب و رسائل عربیہ و ترکیہ غایت)  
 (صحیح و اھون فیثاتہ نشر اولندیغی کبی لہ الحمد اشوبیک او چیوز)  
 (بدی سندہ سی دخی) تقریر مرآة نام کتابک  
 (تھجینہ اھتمام ایلہ طبعہ موفق اولنوب بیوک دیوزیتوسی)  
 (حکا کرار قہز قاغندہ) (۴۲) نومرولی مغازہ اولوب شعبہ لرندن  
 (برنجی شعبہ سی حکا کردہ) (۳) نومرولی دکاندہ و ایکنجی شعبہ سی)  
 (از میردہ کاغذ جیلر ایچندہ بکری زادہ حافظ احد طلعت افندینک)  
 (۱۶) نومرولی دکاندہ و او چنجی شعبہ سی قونیدہ صوفی زادہ  
 (محمد رضا افندینک دکاندہ و در دنجی شعبہ سی طریزوندہ سپاہی)  
 (بازارندہ کائن صحاف موسی افندینک دکاندہ و بشنجی شعبہ سی)  
 (ارضرومدہ کلیسا قوسندہ ملا داود زادہ شمس الدین افندینک)  
 (و کورجی قپوسندہ شیخ افندی بکنی سلیمان رفیق افندیلرک دکانلرندہ)  
 (و التنجی شعبہ سی بارطیندہ احسانیہ جادہ سندہ قرہ قاش زادہ)  
 (ابراھیم رحی افندینک دکاندہ کرک و مصارفات نقلیہ سی ضم)  
 (ایلہ استانبول فیثاتہ صائبقدہ در و سلانیکدہ دخی استانبول)  
 (چارشو سندہ مصطفی صدق افندینک دکاندہ صائبقدہ در)

## ورسعادت

(معارف نظارت جلیلہ سنک رخصتنامہ سیلہ طبع اولنمشدر)  
 (سلطان بایزید جامع شریفی کتبخانہ سی تحتندہ صحافیہ عثمانیہ)  
 (شرکتک ۸۷ نومرولی مطبعہ سندہ)

(RECAP)

2271

50952

964

﴿ تقرير مرآت ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الفاضل الشارح الشهير بملاخسرو في مرآته ( الحمد لله الذي كرم بني آدم الخ  
فان قيل اللام في الحمد محمول على الاستغراق فبح تقدير الكلام كل حمد لله تعالى  
فيرد على صدق هذه الكلية بان بعض الحمد ثابت للعباد حقيقة فيلزم كذب تلك  
القضية لثبوت نقيضها قلت تقدير الكلام كل حمد سواء كان حالا او مالا  
لله تعالى فما وجدت من بعض الحمد الثابت للعباد حقيقة فهو لله تعالى في المآل  
لان المعطى والخالق لكل النعم هو الله تعالى فكل الحمد ثابت له سواء كان حالا  
او مالا فاخفظ او يقال ان المراد ان جميع المحامد ثابت لله تعالى بالاستحقاق وما  
وجدته من الحمد لغير الله فهو بلا استحقاق فان قيل اخبر الشارح بان كل الحمد  
الذي يصدر من العباد فهو له تعالى لم ترك بيان حمد نفسه قلت يستفاد حمد الشارح في  
ضمن تلك الكلية ( قوله الذي كرم الخ ) بيان للمحمود عليه فان قيل قوله بني آدم  
يقتضى ان يجعل الله ذكور اولاد آدم مكرما بالعقل القويم فقط مع ان آدم عليه  
السلام وكذا من اولاده الاناث مكرم من طرف الله تعالى بالعقل القويم قلت نعم  
لكن الكلام محمول على التغليب والاظهر ان يقال ان المراد من بني آدم نوع  
الانسان فيشمل الكل حتى يشمل لا آدم عليه السلام بخلاف التوجيه الاول فانه  
يشمل اولاد الاناث فلا يشمل لا آدم عليه السلام فاحفظ فان قيل قوله بالعقل  
القويم يقتضى ان يكون تكريم الله لبني آدم بالعقل فقط فيكون مخصصا لقوله  
تعالى وله كرما بني آدم مع انه شامل لغير العقل قلت ذكر العقل في بيان تكريمه

( تعالى )

تعالى اشارة الى ان العقل هو المحتاج اليه في فهم الاصول لان استنباط الاحكام  
بواسطة القياس الذي هو مخصوص بالمجتهدين انما يحصل بالعقل ولذا خصه  
بالذكر وليس مراده تفسير الآية بطريق التخصيص فلا اشكال وتكريم الله تعالى  
نوع الانسان بالعقل القويم نعمة عظيمة يلزم الحمد عليها وكذا هدايته تعالى  
بنور توفيقه نعمة عظيمة يلزم الحمد عليها ( قوله وهداهم بنور توفيقه ) فان قيل  
الهداية بمعنى الدلالة على ما يوصل الى المطلوب وهو بهذا المعنى شامل للمؤمن  
والكافر فبح يُلزم ان يكون الكافر موقفا بالتوفيق الرباني لكن التالي بط كما يفهم  
من تعريف التوفيق قلت نعم لكن لا يلزم من هدايتهم بالدلالة على ما يوصل الى  
المطابق يجعل كلهم موقفا بالفعل وهو ظ او يقال التوفيق قد يحى بمعنى اتصال  
الله عباده الى طريق الخير بالفعل وقد يحى بمعنى ادراك كون الشريعة حقا  
والتوفيق وان لم يوجد في الكفار بمعنى الإلوه لكنه موجود بالمعنى الثاني فافهم فيه  
ما فيه واظن ان هذا السؤال ليس بشيء فارجع الى بحث التوفيق ( قوله ووفق  
بعضهم لاستنباطها ) اى استنباط الاحكام بواسطة القياس وهو مخصوص  
بالمجتهدين وهم المراد من البعض واستنباط الاحكام بواسطة الدلالة او الاشارة  
او الاقتضاء ليس بمخصوص بالمجتهد بل يوجد فيه وفي غيره ( قوله ليخلوا ) بالخاء  
النجمة من التخلية لا من الخلوي يعرف بالتأمل اقول وجهه ان الخلوا بمعنى العارى  
عن كل شيء كما هو في اول خلقه تعالى لكل افراد الانسان فلو كان بهذا المعنى  
يلزم تحصيل الحاصل وهو بط فلا يصح كونه علة لما قبله بل هو بمعنى التخلية اى  
جعل الشيء خاليا وعاريا عن الكدر الموجود فيه فالعنى ليخلوا خالية وغارية  
عن المهلكات اعلم ان التخلي مقدم على التحلي والتحلي مقدم على التجلي ولذا قالوا  
التخلي ثم التجلي ثم التحلي فاحفظ ( قوله واشهد ان لا اله الا الله الخ ) لما جدد المص الله  
تعالى على التعميمات الثلاثة الاول والثاني النعمة للعامة وهما تكريم بنى آدم وهدايتهم  
بنور توفيقه والثالث النعمة الخاصة وهى نعمة توفيق بعضهم لاستنباط  
الاحكام وهو مخصوص بالمجتهدين اتى الشهيد في اول خطبته بناء على الحديث  
الوارد في حق الشهيد كما ذكر في شرح ايساغوجي فارجع وهو عطف على  
جمله الحمدلة بطريق عطف الحاصل على الحاصل لان الشهيد انشاء والحمد  
اخبار ولا تأويل بناء على ان جملة الحمد انشائية كما قالوا فلا تغفل ( قوله وحده )  
حال من الضمير المستتر تحت الموجود المقدر في قوله الا الله اى الا الله موجود لان  
في الاستثناء حكمان معنای شريفى اولدركه لاله جناب الله مستثنى اله جنسى

موجود دكلدر الله انحق الله ذوالجلال موجود در فقوله وحده بمعنى منفردا  
 حال عن الضمير المقدر فهو اسم مصدر بمعنى المنفرد بطريق المجاز والشهادة  
 عبارة عن الجزم بالشيء والاقاربه فعلى هذا يكون قوله شهادة عن الضمير الصميم  
 تأكيد لما قبله وان كان الشهادة بمعنى العلم كافي القاموس فقوله شهادة عن الضمير  
 الصميم على هذا التقدير مفعولا مطلقا نوعيا اتي بهذا القول للتقيد يعنى  
 ان العلم عام وشامل للظن واليقين وغيرهما فاقوله شهادة عن الضمير الخ اشارة  
 الى ان العلم في الشهادة خرج في ضمن العلم اليقين ( قوله وسدد مناهج الحق ) اى  
 دلائل الحق فان قيل هذا يقتضى ان يكون المناهج معوجة ثم سدد قلت هذا  
 من قبيل قولهم ضيق فلان فم البئر اذا جعله ضيقا في اول الامر اى جعل الدلائل  
 للحق سديدة في اول الامر بسبب سننه الجريم والسنة ما صدر عن النبي عليه  
 السلام قولاً او فعلاً او تقريراً فاضافة السنن الى النبي عليه الصلاة والسلام من  
 قبيل اضافة الصادر الى المصدر ( والجريم ) بمعنى الجسيم العظيم وههنا مستعمل  
 في معنى العظمة المعنوية بطريق التجريد ( قوله كالظريم ) صفة لقوله شبه  
 ( قوله ما جاد الغمام بدمعه ) ظرف للظرف المستقر في قوله على من ايدى يعنى  
 فخر عالم افنديزه بالاصاله وآل اصحابه قره بولوط كى شبهه لرى ازاله  
 ايدن علماء بقولينه بالتبع صلالة وسلام بولوط دمعى ايله جو مر ذلك  
 ايتديكى مدتجه اولسون وفي هذا القول استعارة بكنية بان شبه الغمام  
 بالانسان في الادراك ولو بطريق التخييل كان الغمام اذا نظر الى سواده ادرك  
 بالادراك التخيلى ان فيه جمحة فامطر ثم اثبت ماهو من ملايم المشبه به وهو الد مع  
 للشبه فصار تخيلية فاحفظ ( قوله فان اولى ما تترحه الخ ) مراده من هذا  
 الكلام هو الترغيب على تعليم علم الاصول وتعلمه وقوله ما يتوصل به الخ هو  
 الصغرى وتقرير القياس هكذا علم الاصول اولى ما تترحه القوارح واعلى  
 ما تنجح الى تحصيله الجوارح لانه علم يتوصل به الى وسيلة الغفران ويتوصل به  
 الى زريعة الرضوان وكل علم شانه كذا فهو اولى ما تترحه القوارح واعلى  
 ما تنجح الى تحصيله الجوارح ينتج المط ( قوله القوارح ) جمع قريحة والقريحة  
 في اصل اللغة بمعنى البئر اول ماتحفر ولا تنهى قريحة حتى يظهر ماءها كذا  
 في الكليات وقال الأستاذ الفاضل قد يطلق القريحة على الشيء الذى استخرج  
 بدقة الفكر فيقال هذا قريحى اى مستخرج بدقة فكرى حقيقة عرفية او مجازا  
 وقد يطلق القريحة على الطبيعة يعنى على القلب بذكر الحال واردة المحل

فيقال هذا من قريحتي فيصبح ان يقال هذا قريحتي وهذا من قريحتي والمراد هنا  
 المعنى الاخير يعنى بمعنى الطبيعة والقلب والثاني جمع قارحة بمعنى الصافية  
 عن الوهم وغلبته وفيه اشارة الى ان علم الاصول انما يليق تحصيله لمن لا يغلب  
 وهمه على عقله (قوله اولى ما الخ) هو بالنسبة الى العباد وكونه اعلى بالنسبة  
 الى ذاته لكن ينبغي ان يعلم الكلام ان علم وعلم الفقه مستثنيان بالاستثناء العقلي  
 والافقد ثبت في محله انهما اعلى منه رتبة (قوله الى وسيلة الغفران) وهى العمل  
 بالاحكام الشرعية (قوله الذى به يعتلى الخ) اشارة الى اثبات الضغرى (قوله زرى  
 الحقائق الاسلاميه) ان كان الاسلام بمعنى جميع ما جاء به النبي عليه الصلوة والسلام  
 كما بينه الفاضل الكنبوى في حاشية التهذيب فالنسبة حينئذ من قبيل نسبة الجزء  
 الى الكل فافهم فقيه اشارة الى انه شبه الحقائق الاسلامية بالقضاء السهل  
 يعنى دوز او وديه فى الكون واسعا وشبه دلائلها بالمكان المرتفع فى الكون سببا  
 للانكشاف وقوله زرى جمع زروة بمعنى المكان المرتفع قوله يشفى ذالعة بوندن  
 مراد طالب اولئذ يعنى اصلا او قوم يوب بوضورته جهلى مرضه تشبيه  
 فهم اولئذ ويسقى ذا الغلة والمراد منه العالم الذى علم علم الاصول لكن له  
 شبهة كثيرة (قوله لاسيما اصول الامام) يعنى امامك تأليف ايلديكى اصولك  
 مثلى يوقدر معتبر او لقلقه (قوله لادرع هين الحصول) فيه اشارة الى ان  
 سائر الاصول غير اصول الامام كالدرع فى الكون هين الحصول كما ان الدرع  
 هين الحصول بالنسبة الى صاحبه فكذا سائر الاصول لكن اصول الامام ليس  
 كذلك بل هو كالصخرة العظيمة فى المتانة وعسرة التأليف والفهم (قوله فالاقدام  
 بعدها) يحتمل ان يكون الضمير راجعا الى الكتب المعبرة كما هو الظاهر من التأنيث  
 ويحتمل ان يكون راجعا الى اصول الامام فالتأنيث حينئذ بتاويل القلاعة فعلى  
 الاول يكون تقريرا على قوله كتبنا معتبرة الى قوله لاسيما وعلى الثانى يكون  
 تقريرا على قوله لاسيما اصول الامام الخ يعنى لما كان اصول الامام كالقلاعة  
 فى الكون معتبرا ومتينا فالاقدام بعدها الخ يعنى الاقدام على تأليف فى الاصول  
 مقابلا لتأليف الامام عبث لافائدة معتد بها فيه فان تأليف الامام يشفى  
 ذالعة ويسقى ذالغله فيكون التأليف بعد اصول الامام كالامانة بالغرفة حين  
 الاستعانة باليم يعنى مثلا بر بغيره ارماق اليه صولانوركن آوج اليه او بغيره  
 صو اعمق كى اولور فائده قليل او لمقده (قوله نعم) تصديق لما سبق يعنى ان التأليف  
 المقابل لتأليف الامام كالامانة بالغرفة حين الاستعانة باليم فى ككون

الانتفاع قليلا وفي الاشتغال بالعبث ( قوله ان قصد اجد الخ ) جواب لسؤال  
مقدر تقديره هل يوجد طريق التأليف بعد تأليف الامام فاجاب بانه طريقا  
لكن لا بقصد تأليف مقابل لتأليفه بل يقصد تهذيب كلامه وتقريبه الى  
الافهام فان تأليف الامام وان كان قلاعة لكن يجوز ان يوجد فيه مشكل وان  
يوجد في بعض محله ايجاز وفي بعض محله تطويل فلو قصد احد كشف مرامه  
وتحرير مدعاه وتحقيق المقام بحل الشبهة لجازله العزم والاقدام ( قوله وتقريب  
الى الافهام ) فان قيل الذي قرب الى الافهام هو المعاني لا اللفظ قلت نعم  
لكن يجوز ان يكون الضمير راجعا الى الكلام باعتبار المعنى يعنى باعتبار  
الاستخدام في الضمير ويجوز ان يكون المضاف مقبرا اى تقريبا مدلوله ويجوز  
ان يكون الاسناد مجازيا فالتوجيه ثلثة ( قوله شعر \* ) ومن يقف آثار الهزبر نيل به \*  
طرائح حر الوجش اذ هو رائع ) اضافة الطرائح الى حر الوجش من قبيل اضافة  
الجزء الى الكل واطافة الحجر الذي هو جمع الحجار الى الوجش اضافة بيانية  
اصطلاحية ( وانما اورد هذا الشعر ) لدفع المنع الوارد على الملازمة في قوله  
ان قصد احد لساخ له العزم الخ بانه ممنوع كيف ولاصول الامام حاشية كثيرة  
طويلة ومختصرة كل منها تكشف مرامه وتحل مشكلاته فالاقدام بعدها  
كالاعانة بالفرقة حين الاستعانة باليم فاجاب بانه وان كان له حواش كثيرة لكن  
لا يلزم ان لا يبقى شئ من مشكلاته وتحقيق مقامه بل يجوز ان يبقى بعض  
المشكلات كما قولكم ترك الاول للآخر فشبّه ائمة الاسلام بالاسد وشبه بما بقي  
من المشكلات بما فضل من مأكولاته فافهم ( قوله ثم اتى مع اتى بالقصور الخ )  
اشارة الى بيان سبب تأليف المتن والشرح وكلمة ثم مستعملة في معنى البعد والتراخي  
الرتبي لان بيان سبب التأليف متأخر رتبة عن بيان حال علم الاصول بقوله  
فان اولى ما تقترحه الخ فهذه الجملة معطوفة على قوله فان اولى ما الخ عطف  
القصة على القصة ( وقوله مع اتى ) حال من اسم ان على قول ابن مالك  
او حال من فاعل خبره وهو الشعور ( قوله بالقصور ) اى في جميع الفنون هذا  
هضما لنفسه والافهو عالم بالفنون قطعا والمراد من النحو رهو القلوب بعلاقة  
المجاورة او بطريق ذكر المحل وارادة الحال ( قوله قد استهوانى الشعور ) من قبيل  
الاسناد الى السبب والا فالجاء له ذا اشتياق هو الله تعالى ( قوله بمكنونات ضمائر  
الايثار ) اللفظ ان اضافة المكنونات الى الضمائر من قبيل اضافة الموصوف  
الى الصفة على طريق الاضافة البيانية ويحتمل ان يكون من قبيل اضافة

الحال الى المحل بناء على ان المراد من الضمائر قلوب علماء الاصول لكنه بعيد لانه يقتضى ان يكونوا في حياة مع انهم في وقت التأليف قد انتقلوا الى الآخرة بل الظ ان المراد من الضمائر السرائر فافهم ( قوله على مخذونات سرائر الاخبار ) اضافة المخذونات الى السرائر من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة ايضا والمراد هي المخذونات معلومات علماء الاصول وكونها مخذونات بالنظر الى كونها مستورات في تأليفهم وكونها سرائر بالنظر الى ذاتها كانها سر ( قوله غير الجمع والترتيب ) هما بالنظر الى المعنى ( قوله دليلا ) اى مرشدا بالمعنى اللغوي ( قوله سوى النقد والتعذيب ) هما بالنظر الى اللفظ ( قوله اولا ) اى قبل تأليف الشرح ( قوله بمجالة ) وهى الابن الذى يحلب من الغنم ونحوه على طريق المجلة فشبه منه بها في كون الانتفاع به كثيرا ( قوله سهام النظر الصائب ) شبه النظر المصيب بالصائد يعنى آو اوليان آدمه تشبيهه ايلدى اصابت ايتكمده كان الصائد الكامل فى الاصطياد يصيب فى الاصطياد كذلك نظر المص يصيب فى المطالعة فاستعير الصائد للنظر استعارة مكنية واطافة السهام الى النظر تخيلية ( قوله افضل ديدنهم الجور ) استئناف سؤال عن السبب كانه قيل ماسبب غلبة الحسد والعناد فاجاب بما ترى ( قوله تمزيق الادم ) يعنى امثلا بهم فترى الجلد بلسانهم كالريح ( قوله ام تحسب ) ام هى النقطة والمهزة المقدرة للانكار والخطاب عام والجملة حال بمقابلته او مقولا فى حقهم ام تحسب اى لا تحسب ( قوله ان اميط عن وجهها اللثام ) اى ان اخرج المجلة عن التسويد الى البياض ( قوله فجات بحمد الله الخ ) مدح لمنه حين اخرجه من السواد الى البياض عطف على قوله فشمرت ( قوله جات ) بمعنى حصلت بطريق الاستعارة لانه كما ان الحصول سبب للتعين كذلك المجيئة سبب له لانه اذا حصل شئ فى محل يصير حصوله سببا لتعينه فكذا اذا جاء احد الى محل صار مجيئه سببا لتعينه فح شبه حصول المجلة بالمجيئة فى الكون سببا للتعين الخ والباء فى قوله بحمد الله للملابسة من قبيل ملابس المقارن للمقارن وفى قوله وتوفيقه من قبيل ملابس المسبب الى السبب ويجوز ان يحمل الباء فى قوله بحمد الله وكذا فى المعطوف على السببية والتوفيق عبارة عن جعل الله اسباب حصول المجلة موافقة لها والمجلة مسبب ( قوله كالبدن ) شبه منه الذى هو المجلة بالبدن ولم يشبهه بالشمس اشارة الى ان مجلته ينظر اليها وكما ينظر اليها يحصل الخلاوة كالنظر الى البدن فانه لا ينعكس الى البصر وكما ينظر اليه يحصل الخلاوة بخلاف النظر الى الشمس فانه لا ينعكس

الى البصر لا ينظر اليه على وجه الكمال ( قوله اضاءت بها ) الخ فيه اشارة الى وجه الشبه وهو الاضاءة والانارة كان سبيل الفروع يعنى ادلة المسائل الشرعية قبل تأليف المجلة صارت كالشيء المستور تحت الظلمة فلما اخرج المص مجلته الى البياض صار سببها ادلة المسائل الشرعية مضيئة ومنورة كمنور بالبدر وجه الارض فالمراد من الفروع المسائل الشرعية ومن سببها ادلتها والمراد من اصول مسائل علم الاصول ومن التمهج ادلة الاصول قوله الاستاذ الفاضل ( قوله بهاتال اغصان الفروع نصارة ) فيه اشارة الى انه شبه المص الاذلة الاربعة وهى الكتاب والسنة والقياس والاجماع بالشجرة العظيمة التى هى ذواغصان وشبه المسائل الفرعية الشرعية باغصانها فافهم وأشار به الى ان المسائل الشرعية قبل تأليف المجلة ليس لها نصارة فلما ألّف المجلة صارت بسببها ذى نصارة. ( قوله ببيان الاصول ) والبيان بمعنى البناء اى سبب المجلة صار بناء الاصول اى مسائل الاصول مستحكما لانه لما صار ادلته الاصول مسددة قوية يلزم ان يكون مسائلها مشيد ( قوله غرة وجهها ) فيه اشارة الى انه شبه مجلته بالقرس فى الكون سببا الى الوصلة الى المقى ( قوله عقد ) يعنى ظهرت مسائل ابوابها من اولها الى آخرها كالقلادة فى النفاسة وظهر كل مسألة من مسائل الابواب كالدر ( قوله بعقل مؤيد ) اى بالزكاء والحفظ عن غلبة الوهم عليه ( قوله ولو كان عون الخصم ) اى مابه العون وهو الزكاء كالسيف المهدر فى الحدة ( قوله صانه الله عن اذى ) جملة معترضة بين اسم ان وخبره ( قوله جزى الله الى آخر هذا البيت ) مقول القول ( قوله ثم لما احسست فيها الخ ) لما بين سبب تأليف مثته اراد ان يبين سبب تأليف الشرح فقال ثم لما احسست الخ عطف على قوله ثم انى مع انى الخ بناء على ان بينهما بعد رتبى فافهم ( قوله يتضمن بسط ايجازها الخ ) من قبيل تضمن الكل للجزء والحاصل ان شرحه يتضمن على اربعة اشياء الاول بسط ايجاز المجلة بطريق كشف معانيها الدقيقة واظهارها والثانى حل اشكالها الذى فى صورة اختلاط الحق بالباطل بطريق ازالة الشبهة المعضلة والثالث تحقيق مدعى المص موافقا لتحقيق يراد اى احد اراد يعنى اى من الكملء طالع شرحه يفهم مراد المص بناء على ان المص الف الشرح على وجه يفهم منه المراد بسهولة والرابع تدقيق فى مقام افادة التحقيق يعنى تدقيق ادلة المسائل فوق التدقيق الذى يعتاد ( قوله بكشف نكتها الخ ) الباء ظرفية وليست بسببية لان الكشف عين البسط

انما الفرق بينهما الاجال والتفصيل ولا يكون احدهما سبب الآخر ( قوله بمعان آه ) بقوله شرحتها ( قوله وفق ما يراد ) الوفق بمعنى الموافق مفعول مطلق مجازى لقوله مع تحقيق اى تحقيقا موافقا لما يراد وقس عليه ما بعده ( قوله القلوب ) المراد من القلوب العقول بذكر المحل وارادة الحال وكذا المراد من الصدور العقول بالواسطة فافهم وجهه واتمعر بالصدور للتفنن ( قوله خلال السطور ) المراد من السطور سطور المتن لان الالفاظ الشرح في خلال سطور المتن ( قوله شعر \* كائن الثريا آه ) مدح لشرحه حين اخرجه من التسويد الى البياض فشبهه شرحه بمحبوب حسن غاية الحسن في الكون لابقا للاشتياق والتعشق والعلاقة كما ان ذلك المحبوب اذا رآه احدا اشتاق كذلك الشرح اذا رآه احد وطالعه اشتاق غاية الاشتياق وفي مرجع الضمير في قوله جبينه استعارة بالكناية وهو ارجع الى الفاظ الشرح بتأويل المحبوب والجبين والانف والحد تخيلية وقوله كائن الثريا علفت تشبيه مصطلح فقط ( قوله وسميته مرة الاصول ) الضمير ارجع الى ما به الشرح الذى هو شامل للالفاظ والمعاني وليس راجع الى الشرح المذكور كما رجعه الازميرى لان اسامى الكتب اما عبارة عن الالفاظ او عن المعاني او عن المركب منهما والشرح المذكور مصدر لا يجرى فيه الاحتمالات المذكورة وكذا لا يجرى فيه التسمية فافهم وشبهه الاصول بالوجه وشبهه شرحه بالمرأة كان سائر الاصول لا يرى بلا شرح المص وشرحه بمنزلة المرأة للاصول واذا طالع احد شرح المص يرى الاصول كما يرى الوجه في المرأة فافهم لكن لما كان هذا الاسم طويلا حذفوا الالفاظ في شرحه ولفظ مرة الوصول وسموا بلفظ المرأة فقط ( قوله متبصرها الى الله ) حال من فاعل شرحتها ( قوله ثم المأمول من المأمون الخ ) لما فرغ من مدح شرحه بالشعر السابق شرع الرجاء من رب الارباب وهو المأمون من الاعتساف وحاصله ان من وجد في الشرح قصورا وزلا لمطالعة واحدة او بمطالعتين فاللايق لذلك الشخص ان لا يبادر الى الرد والانكار لان ذلك مطالعة الاحق وينبغي ان يطالع مرة بعد اخرى ويقبل على اعمال فكره وان يبالغ في الفكر لانه بسبب التكرار في المطالعة يرى العلم الحق في شرحه بمطالعة سياق الشرح وسباقه كقطعة من النار في الظهور ( قوله والافتكار عطف على اعمال ) بمعنى المبالغة في الفكر ( قوله لعله يونس ) في مقام العلة لما قبله ( قوله من جانب الطور آه ) فيه اقتباس وجانب الطور هنا عبارة عن سياق شرحه وسباقه يعنى اذا طالع ذلك الشخص الواحد للقصور

بسياق الشرح وسياقه على وجه التكرار والدقة يرى العلم الحق كقطعة  
من النار في الظهور ( قوله وفي ظلة الليل البهيم ) شبه الحاصل بمطالعة واحدة  
بظلة الليل في عدم الظهور يعني كان الاشياء لا تظهر في تلك الليلة كذلك العلم  
الحق لا يظهر بمطالعة واحدة مثلاً بل ينبغي التكرار في المطالعة واذا كرر المطالعة  
يرى العلم الحق كغرة النهار في الظهور ( قوله وإن وقع فيه ) أى ان وقع بالفرض  
فيما به الشرح بناء على ان الانسان لا يخلو عن النسيان ( قوله فعلى الواقف ) أى  
فاطلب من الواقف على ذلك الزلل والخلل ان يصلح ان قدر الاصلاح او يفضح  
ان لم يقدر عليه ( قوله ذى المروة ) اصله مروة قلبت الهمة واوالم ادغمت  
فصار مروة ( قوله فان ترك الاساءة ) علة الطلب المستفاد من على في قوله فعلى  
الواقف الخ ( قوله من اخوان الزمان ) كلمة من داخل على الفاعل أى الاساءة  
الصادرة من الاخوان ( قوله شعر \* لئن الخ ) أى هذا الشعر بناء على تجويز  
وجود القصور في الشرح ( قوله في نظمي ) أى في ترتيب الفاظ الشرح  
( قوله ووهنا ) أى الضعف في التراكيب من جهة المخالفة للقواعد ( قوله فلا تنسب  
يقصى ) أى لا تنسب الوهن في شرحي الى نقصي نسبة المسبب الى السبب يعني  
لا تقبل ان ذلك الضعف سبب قصور ذهن مصنفه \* لان رقصي على مقدار  
تنشيط الزمان و الرقص عبارة عن اللعب بالدوران وهنا عبارة عن السعي في التأليف  
فلو كان اهل زمانى ذى نشاط قليل لفعلت هكذا فلا تنظروا الى القصور ان وجدتم ( قوله  
وها أنا اشرع ) كلمة للتنبيه ( قوله واليه المرجع ) أى الى رضائه وقدرته وقوته  
رجوعى ورجوع كل احد ( قوله الباء للملابسة الخ ) اعلم ان جميع حروف الجر  
مشتركة في المدلالة على افضاء معنى الفعل وايصاله الى مجرورها فان تمحض  
لذلك الافضاء من غير دلالة على خصوصية زائدة كالابتداء والظرفية ونحوهما  
فذلك يسمى صلة عندهم وان دل على خصوصية زائدة فهو مسمى تلك  
الخصوصية بباء اللصاق وباء المصاحبة والاستعانة الى غير ذلك وباء للملابسة  
هى باء المصاحبة وهى ما يدل على مصاحبة احد العمولين بالآخر الذى هو  
المجرور مطلقا سواء كانت تلك المصاحبة فى معنى العامل وان لم يكن فى زمانه  
كما فى قولهم خرج زيد بعشيرته اذا خرج هو قبل الظهر وعشيرته بعد العصر  
مثلاً او كانت فى زمان العامل وان لم يكن فى نفس العامل كما فيما نحن فيه حيث اعتبر  
ملابسة المص لاسم الله تعالى وقت ابتداء التأليف فان اسم الله تعالى لا يكون

مبتداً لكن يكون مصاحباً للتكلم الذي هو المص في زمان ابتداء تأليفه فافهم  
 ( قوله و الظرف حال من ضمير ابتدئ ) فان قيل الظرف مستقر او لغو  
 قلت مستقر على ما بينه الوائي في حاشية الدرر من ان الباء اذا حلت على الملابس يكون  
 الظرف مستقراً و اذا حلت على الاستعانة يكون الظرف لغواً و بين وجهه في تلك الحاشية  
 فارجم فعلى هذا يكون المتعلق محذوفاً و هو متمسكاً بقوله ابتدئ بياناً للعامل لا بيان  
 للمتعلق و الا يكون الظرف لغواً المستقراً ( قوله والمعنى متبركاً باسم الله ابتدئ الكتاب  
 فان قيل تقديم ما حقه التأخير فيفيد القصر فالقصور و المقصور عليه هنا بناء على  
 افادة التقديم القصر قلت المقصور هو المصنف الذي هو ضمير ابتدئ و المقصور  
 عليه هو صفة بالتبرك باسم الله فيكون من قصر الموصوف على الصفة قصراً  
 اضافياً فحاصل المعنى انا مقصور في وقت التأليف بالتبرك باسم الله تعالى  
 لا تجاوز الى التبرك بغير اسم الله تعالى كما يفعله الكفار فيكون القصر قصر افراد  
 لقطع الشركة فان المشركون اعتقدوا ان التبرك كما يجوز كونه باسم الله تعالى  
 كذلك يجوز كونه باسم اللات والعزى مثلاً فزعم المص بالتقديم فاحفظ ( قوله  
 عليه السلام فهو اجزم ) صفة مشبهة بمعنى اسم المفعول يعني مقطوع البركة  
 فان قيل المستفاد من الحديث كون البسملة في البدأ بأمر ذي بال واجبا او مندوباً  
 قلت المستفاد منه كونه مندوباً لا واجباً فان الواجب انما يستفاد من امر يفيد  
 الوعد بالثواب و الوعيد بالعقاب و المستفاد من الحديث ليس كذلك و كونه  
 مقطوع البركة لا يفيد الوعيد بالعقاب و كون البسملة واجباً في بعض المادة ليس  
 بمستفاد من هذا الحديث بل مستفاد من دليل آخر كقوله تعالى واذكر اسم الله  
 الآية فلا تغفل ( قوله ووجه ان الكتاب الخ ) هذا اشارة الى بيان كيفية  
 الاشعار و الضمير راجع الى الاشعار يعني ان المراد من ابتداء الكتاب الابتداء العرفي  
 وهو ما امتد مبتداء من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في المقي مثل ابتداء  
 الشرح عبارة عن قوله الحمد لله رَمِىَ بَنِي آدَمَ الى قوله الباء للملابسة و المجموع الى هنا  
 بعد ابتداء الشرح في العرف و لما كان الابتداء العرفي عبارة عن الامر المتدفق قارنه  
 التبرك الخ من قبيل مقارنة الجزء للكل والتبرك بالتسمية يعد من الوقوع في ابتداء  
 الكتاب وكذا الحمد والصلوة لما كان الابتداء العرفي المراد هنا امراً خفياً يحتاج الى  
 التنبيه عليه فاشار اليه بقوله فلما قيده بالاحوال الخ المراد بالاحوال ما فوق الواحد فانه  
 لما عدل عن الطريقة المتعارفة الى طريقة الحال علم انه اراد الخ و العالم

هو الناظرون الى كتابه ( قوله اذ لا وجود للقيد بدون القيد ) انى لا وجود للقيد من حيث هو مقيد بدون القيد وان كان لذات القيد وجود مع قطع النظر عن حيثية التقييد فان قيل من عدوله عن الطريقة المتعارفة انه اراد ابتداء العرفي فحينئذ فامعنى الأشعار للتوفيق قلت لما اراد المص من الابتداء الابتداء العرفي اشار الى ان المراد من الابتداء فى الحديثين هو الابتداء العرفي فحينئذ يحصل التوفيق بينهما ويندفع التعارض ( قوله لكنه قدر التسمية صورة ) جواب سؤال مقدر وهو ان التعارض ينفع بتقديم الحمد فواجه تقديم التسمية فهل هذا الاثر جميع بلا مرجح فاجاب بقوله لكنه قدم التسمية صورة الخ فان قيل لم قال صورة قلت التسمية مستلزمة للمحمد يعنى للوصف بالجليل على جهة التعظيم والتجليل وكذا الحمد فى كلامه مستلزم للتسمية اى الذكر باسم الله فى قوله حامد لمن شيد فحينئذ لما استلزم احدهما للآخر فلا يوجد تقديم احدهما على الآخر حقيقة بل صورة يعنى يقدم لفظ بسم الله على قوله حامدا فالتقديم انما هو بحسب اللفظ فلا تغفل ( فلا قوله فتأسى ) اى اقتدى بالكتاب الوارد يعنى بالقرآن النازل بتقديم التسمية اعلم ان الفرق بين الابتداء العرفي اى الزمانى الممتد بين الابتداء الحقيقى يعنى الآتى بحسب الحمل مبينة وبحسب التحقق عموم وخصوص من وجه فافهم وبين الحقيقى والاضا فى عموم وخصوص مطلق بحسب الحمل وبحسب التحقق وبين العرفي وبين الاضافى مبينة فافهم ( قوله يعنى الله تعالى ) اثر الموصول للتفخيم يحتمل ان يكون مراده ان من فى قوله لمن الخ من قبيل استعمال العام بعمومه فى الخاص فيكون حقيقة لان كلمة من موضوعة لذوى العلم مطلقا وههنا استعمال فيه ويكون الله مراد به بقرينة خارجية يعنى بقرينة الصلة وعلى هذا لا يرد السؤال بان اسماء الله تعالى توقيفية فكيف يصح اطلاق لفظ من عليه لانه لا يطلق عليه بل يكون مستعملا فى معناه الاصلى وارادة الله انما هى بقرينة خارجية فافهم ويحتمل ان يكون مراده انه من قبيل استعمال العام بخصوصه فى الخاص فيكون مجازا بعلاقة العموم والخصوص ( قوله للتفخيم ) ليس معناه لجعله فخيما فانه فاسد بل معناه لاجل فخامته وعظمته فكانه تعالى لاجل عظمته صار بحيث لا يدرك فذكر اسمه العلمى بنا فى التعظيم ( قوله فى الحاشية تأمل ) لعل وجهه ان التفخيم حاصل بان يقول حامدا لله الذى شيد الخ وجوابه انه ممنوع كيف لما ذكر اسمه العلمى يفوت التفخيم فتأمل قاله الاستاذ ( قوله اصول الدين ) يحتمل

ان يكون الاضافة من قبيل اضافة الجزء الى الكل بناء على ان الدين عبارة عن مجموع ما جاء به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان حقه الفاضل للكنبوى في حاشية التهذيب فارجع ويحتمل ان يكون من قبيل اضافة الشرط الى المشروط فافهم ( قوله العقائد الكلامية ) من قبيل نسبة المسبب الى السبب ( قوله فروع ) من قبيل اضافة الجزء الى الكل قطعاً فافهم فانه صادف زمان الفتور والله اعلم ( قوله ومصليا معطف على حامدا ) اى معطوف بواسطة الواو على حامدا والواو تقيدا لجمع في الذات والمراد من الذات المص يعنى يجتمع في المص هذين الوصفين اعى وصف الجامدية ووصف المصلية فان قيل الصلوة ههنا بمعنى الدعاء بالخير والدعاء اذا استعمل يعلى يشعر بالمضرة قلت هذا مخصوص بلفظ الدعاء لانه كما يحتمل الدعاء بالخير كذلك يحتمل الدعاء بالشر فاذا استعمل يعلى يفيد المضرة واذا استعمل باللام يفيد المنفعة بخلاف لفظ الصلوة فانها وان كانت بمعنى الدعاء لكن ليست بمطلقة بل هى بمعنى الدعاء بالخير فلا يشعر بالمضرة اذا استعملت يعلى كما ههنا فاحفظ ( قوله اى مسدد سن اليقين ) والمراد باليقين العلم اليقيني المتعلق بالفروع والاعتقادات والمراد بالسن ادلة الفروع والاعتقادات شبه الادلة بالطريقة في الكون سببا الى الوصول الى المط لانه كما ان الطريقة سبب الى الوصول الى المط كذلك الادلة سبب الى الوصول الى المط والنتيجة وحاصل المعنى ان الصلوة نازلة على مقول ادلة العلم اليقيني المتعلق بالفروع والاعتقادات بحيث ينتج المط ( قوله بمعنى الطريقة ) اشارة الى ان السنية بالمعنى اللغوى فان قيل تفسير المقوم بالمسدد يقتضى ان يكون الادلة معوجة ثم سددت قلت هذا من قبيل ضيق فلان فم البئر اذا جعله ضيقا ابتداء ( قوله والمراد بالمقوم سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ) يحتمل ان يكون اشارة الى ان المقوم من قبيل استعمال العام بعمومه فى الخاص فيكون حقيقة لانه مستعمل فى معناه الذى هو المبين والمسدد مطلقا لكن هذا العام يخرج فى ضمن الخاص بقرينة خارجية يعنى بقرينة الصلوة عليه ويحتمل ان يكون اشارة الى انه من قبيل استعمال العام بخصوصه فى الخاص فيكون مجازا بذكر انعام وارادة الخاص لكن احتمال الاول هو الاول لانه ما يمكن الحقيقة لا يصر الى المجاز كما هو المقرر فى محله ( قوله ائمه للتعظيم ) اى لاظهار عظيمته لانه لما كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مشهورا ومعلوما بين العوام والخواص بتسديد الادلة وتبيينها بحيث ينتج المط صار كانه المتعين بهذا الوصف فيحصل اظهار التعظيم له

بعدم ذكر اسمه العلى ( قوله والمجمعين الخ ) عطف على مقوم والواو تفيد  
 الجمع في الوصف اعني وصف الصلوة ( قوله اى عدا يثار صحبته حسنا ) لما كان  
 الاستحسان وكذا الاستصحاب بمعنى الجعل بناء على ان بناء الباب للجعل يعنى  
 جعل شئ حسنا وجعل شئ مصاحبا لشيء لكن لما كان الجعل مطلقا قد يخرج  
 في ضمن الاعتقاد وقد يخرج في ضمن الترجيح وقد يخرج في ضمن القبول فاحتجج  
 الى التفسير فاشار بالتفسير الاول اعني عد الى ان الجعل بالنظر الى الاستحسان  
 خرج في ضمن الاعتقاد والثاني اعني ايشار صحبته الى ان الجعل بالنظر الى  
 الاستصحاب خرج في ضمن الترجيح فحاصل المعنى والمتفقين على اعتقاد ترجيح  
 صحبته حسنا اجمين اى حال كونهم جملة بحيث لا يشبههم فرد فافهم والله  
 اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ( قوله واصول مطلقة ) اى غير موقوفة على  
 شئ في دلالتها على الاحكام وبيانها لها ( قوله لانها مثبتة للاحكام ) ان كانت  
 المثبتة بمعنى الموجدة للاحكام تكون مجازا لان الموجد للاحكام حقيقة هو الله  
 تعالى وان كانت بمعنى الدالة على الاحكام والمدينة لها تكون حقيقة وهو  
 المراد ههنا ( قوله اعنى القياس ) المراد منه القياس الجلى الذى هو اصل رابع  
 من الاصول الاربعة اعلم انه اذا قيس فرع على اصل فان كان ذلك القياس  
 متبادرا الى ذهن المجتهد يكون ذلك القياس قياسا جليا فهذا القياس من الادلة  
 اتفاقا وان لم يكن متبادرا بل خفيا يحتاج الى كثرة التدبر والتفكر يكون  
 ذلك القياس قياسا خفيا يقال له في اصطلاح الاصول الاستحسان فهو مختلف فيه  
 وعند الخفية دليل شرعى وعند الشافعية لا ولما كان تقابل القياس الجلى للقياس  
 الخفى معلوما ومشهورا يستفاد القياس الجلى في ضمن الاستحسان الذى قياس  
 خفى بناء على ذلك المعلومية والشهرة فافهم فيلزم ان يذكر القياس الجلى  
 ضمنا وان لم يذكر صراحة ( قوله لانه مظهر ) اى للحكم الشرعى بعد ثبوته  
 من الكتاب او السنة او الاجماع ( قوله من المختلف فيها ) الضمير راجع الى  
 الالف واللام في قوله المختلف اى من الالة التى اختلف فيها ( قوله لان النفي )  
 اى يكون شئ دليلا شرعيا فالشافعية نفي كون الاستحسان دليلا شرعيا  
 والخفية نفي كون الاستصحاب دليلا شرعيا في اثبات الاحكام وتحقيق هذا  
 البحث سيجئ في بحثه فانظر ( قوله لا يقال ما ذكرته مبنى الخ ) هذا السؤال  
 معارضة على قوله قد ذكر الاصول والفروع الخ او منع لذلك بانه ان كان عندك  
 دليل على انه يحصل براعة الاستهلال من ذكر الاصول والفروع والكتاب

والسنة والاجماع والاستحسان والاستصحاب وان ثلاثة من الادلة ذكرت  
صريحا وان واحدا منها ذكر في ضمن الاستحسان وعندى دليل يفيه بان براءة  
الاستهلال وكذا ذكر ثلاثة من الادلة صريحا وواحد ضمنا ليس بحاصل  
لانه كلما كان المراد من المذكورات معانيها بالغوية والحال ان حصول براءة  
الاستهلال موقوف على ان يكون المراد بما ذكر معانيها العرفية فلا يحصل  
براعة الاستهلال وذكر ثلاثة من الادلة صريحا وواحد ضمنا لكن المقدم  
حق والتالى مثله وتقرير المنع ظ والسند هو ( قوله مبنى على ان يكون المراد الخ )  
اى موقوف على ان يكون المراد الخ فحاصل الجواب بمنع الملازمة ان كان معارضة  
وباثبات الممنوع ان كان معنا بابطال السند ( قوله يكفى ذكر الالفاظ الخ )  
اى يكفى فى حصول براءة الاستهلال وكذا يكفى فى كون ثلاثة من الادلة  
مذكورا صريحا وواحد ضمنا ذكر الالفاظ فاعل يكفى فان قيل يلزم فى قوله  
وليس كذلك تشبيه الشئ لنفسه وان كان نفي لان ضمير ليس عبارة عن كون  
المراد بما ذكر معانيها العرفية وقوله كذلك عبارة عنه ايضا قلت نعم لكن  
الغايرة الاعتبارية موجودة وهى كافية فى صحة التشبيه وعلى هذا يعتبر المشبه  
مطلقا ويعتبر المشبه به مقيدا بالذكر فى لا يقال الخ فحاصل المعنى ليس نفس الامر  
كذلك يعنى لم يكن معانيها العرفية مرادا فى نفس الامر وبعضهم ارجع ضمير  
ليس الى نفس الامر حتى لا يلزم تشبيه الشئ لنفسه لكنه خلاف الظ فافهم  
( قوله كما تحقق فى موضعه ) وهو علم البديع على الخصوص ومقاله العلامة  
الازميرى من ان الارادة ليست بشرط فى دلالة اللفظ بيان على وجه العموم  
وحاصل الجواب ان حصول براءة الاستهلال لا يتوقف على كون الالفاظ  
المذكورة مستعملة فى معانيها العرفية بل الوضع لها كافى فى الحصول وان كانت  
ههنا مستعملة فى معانيها اللغوية فاحفظ والله اعلم ( قوله اى بعد الحمد لله  
والصلوة الخ ) فان قيل لم ترك البسملة قلت اشارة الى ان البسملة ليست بجزء  
من الكتاب يدل عليه عدم كتبهم لها خلال السطور بل كتبوها خارج السطور  
فافهم ( قوله الفاء اما على توهم اما على تقديرها الخ ) فان قيل الشارح والمص  
شخص واحد وهو يعلم افعاله وما معنى التردد قلت نعم لكن كلمة اما وكلمة اولينا  
للتردد بل للتقسيم ومقصود الشارح بيان الواقع فى جميع الكتب لا بيان ما الواقع  
فى هذا المتن فعلى هذا الفاء الواقع فى اوائل الكتب بعد كلمة بعد منقسم على  
قسمين اما مبنى على توهم اما او مبنى على تقديرها ( قوله والتأنيث باعتبار الخبر )

فيه اشارة الى ان المشار اليه بهذه مذكرو هو المرتب الحاضر في الذهن وانما انت  
 مطابقة لمفرد هاتان قبل حل المجلة على هذه ليس بصحيح لعدم الاتحاد الخارجى  
 قلت نعم لكن الكلام محمول على التشبيه البليغ فافهم فان قيل ما الفائدة في اعتبار  
 المشار اليه بهذه المرتب الحاضر في الذهن قلت فائدته هو الشمول للالفاظ  
 والمعاني والنقوش ( قوله غرر مسائل الاصول ) اضافة الغرر الى المسائل  
 من قبيل اضافة الجزء الى الكل و اضافة المسائل الى الاصول من قبيل اضافة  
 العام الى الخاص ( قوله ودرر بحار المعقول والمنقول ) الدرر استعارة للمسائل  
 الخبار وكذا البحار استعارة مصرحة لمجموع المسائل فعلى هذا اضافة  
 الدرر الى البحار من قبيل اضافة الجزء الى الكل و اضافة البحار الى المعقول  
 والمنقول من قبيل اضافة الكل الى الجزء فاحفظ وقدم المعقول اشارة الى ان  
 للمعقول رجحان على المعقول وان كان المراد من المعقول ههنا القياس الذى ليس  
 له رجحان على سائر الادلة كما سبق بيانه فافهم والله اعلم ( قوله اى مقوم ومعدل )  
 فيه اشارة الى ان التقديم مجاز مرسل يذكّر الجزء و ارادة الكل و اشارة الى المعنى  
 المراد بالتفسير الثانى و اضافة الميزان الى البرهان من قبيل اضافة جين الماء فكان  
 هذا الكتاب يسوى ويلخص برهان الاصول الذى كالميزان ( قوله المراد  
 بالمحصول علم الاصول ) فيه اشارة الى ان اللام في قوله المحصول بمعنى الذى  
 للعهد الخارجى اى المعهود الذى قصد تحصيله وهو علم لاصول قوله نظمها  
 مبتدأ وخبره قوله مغن ( قوله ونحوها ) مبتدأ خبره قوله منار ( قوله فليصل بها )  
 اى بالمجلة ( قوله حتى استغنى ) اى كى استغنى وقس عليه ما بعده ( قوله لاقدام  
 العقل ) الاقدام جمع قدم ففيه اشارة الى ان فى العقل استعارة بالكناية شبه  
 العقل بالانسان فى الحركة لاجل الوصول الى المط فكم ان الانسان يحرك ببدنه  
 لاجل الوصول الى مطالبه فكذلك العقل يحرك بالتحريك المعنوى لاجل  
 الوصول الى مطالبه والاقدام استعارة تخيلية وذكر الاقدام لمناسبة الزلل  
 فى قوله من الزلل فافهم ( قوله على اللغو والاستقرار ) قال العلامة الازميرى  
 على طريق اللف والنشر فيه اشارة الى ان اللغو ناظر الى التعلق بالزلل والاستقرار  
 ناظر الى التعلق بوقاية فان قيل يجوز الاستقرار واللغو بالنظر الى التعلق بالزلل  
 لفظا ومعنى وما الحاجة الى اعتبار اللغو بالنظر الى التعلق بالزلل كما اشار اليه المحشى  
 قلت لعل وجهه انه لو كان مستقرا على تقديرا لتعلق بالزلل يلزم ان يكون الدعاء  
 مقيد امع ان اللائق ان يكون الدعاء بالخلف من الزلل مطلقا وهو وظ وان كان

الظرف المستقر صفة كما يقتضى تعريف الزلل يلزم ان يقدر المتعلق في الظرف معرفة  
 فيلزم حذف الموصول مع بعض صلته فيحتاج الى الجواب قاله الاستاذ الفاضل فاحفظ  
 والله اعلم ( قوله انه ) اى الله تعالى فان قيل الضمير هل هو راجع الى لفظة الله او الى  
 معناها قلت راجع الى اللفظ لا الى المعنى اذ لو رجع اليه يلزم الجمع بين المعنى المجازى  
 والحقيق او يلزم الجمع بين المعنيين الحقيقيين في صورة الاستخدام وهو بط فان قيل  
 ما معنى الرجوع قلت معناه ان الضمير مجمل ومختصر وموجعه مفصل والفرق  
 بينهما بالاجال والتفصيل فعلى هذا معنى انه ان الله تعالى وهو مفصل والضمير مجمل  
 فاحفظ ( قوله تمثيل لا تحقيق ) فان قيل اذا كان محمولا على التمثيل ثبت انه تعالى  
 ليس بقريب بالمعنى اللغوى كما انه تعالى ليس بعيدا فحينئذ يلزم ارتفاع النقصين  
 قلت لا يلزم لان بين القرب والبعد تقابل العدم والملكة فحينئذ يلزم ارتفاع شئ  
 وارتفاع الاخص من نقيضه وهو ليس بارتفاع النقصين فانهم فيه اشارة الى ان قوله  
 انه قريب محمول على الاستعارة التمثيلية وذكر من التوكيد ما هو الممددة وهو  
 لفظ القريب وحذف باقيه والمعنى المستعمل فيه هو انه تعالى له كمال علم بافعال العباد  
 واقوالهم واطلاعه على احوالهم والمعنى الاصلى زيد قريب الى عمرو فى المكان فحينئذ  
 اخذ هيئة من مجموع الامور الاول اعنى علمه تعالى بافعال العباد واطلاعه الى  
 احوالهم ثم اخذ هيئة ثانية من مجموع الامور الثانى اعنى زيدا وقربه الى عمرو  
 فى المكان ثم شبه الهيئة الاولى بالثانية فى الكون مشتملا على اطلاع ذات اطلاع الى  
 حال ذات فاستعمل اللفظ الموضوع للهيئة الثانية مع محذوفه فى الهيئة الاولى فصار  
 استعارة تمثيلية ( قوله مجيب اى سميع ) فان قيل يلزم فى التفسير صحيح ومرجح  
 قلت اشار الى الاول بقوله كذا نقل عن ابن الانبارى والى الثانى بقوله فلا يرد  
 السؤال المشهور اعلم ان بعضهم حل الاجابة فى قوله تعالى فاقى قريب اجيب دعوة  
 الداع على الاجابة الفعلى اعنى العطاء بالسؤال اعترض بان قوله اجيب دعوة الداع  
 اما خبر او انشاء فان كان خبرا يلزم الكذب فى صورة عدم الاجابة وان كان انشاء  
 يلزم الخلف فى وعده وكلاهما محال فى حقه تعالى فيحتاج الى الجواب بالذكور  
 فى التفاسير الشريفة لكن الفاضل من لا خسرور جه الله تعالى حل الاجابة على معنى  
 السمع فعنى اجيب اسمع فحينئذ لا يرد السؤال المذكور لانه لا يلزم من السمع الاجابة الفعلى  
 فلا يلزم الكذب او الخلف فى الوعد فى صورة عدم الاجابة والاجابة قد تكون قوليا  
 اعنى ان يقول النجيب لبيك فاحفظ ( قوله عليه لا على غيره ) فيه اشارة الى

الى ان التقديم للقصر والمقصود عليه هو المقدم والمؤخر هو المقصود وفي صورة التقديم والتوكل مقصود على الكون الى الله تعالى من قبيل قصر الموصوف على الصفة قصرا اضافيا فان قيل التوكل صفة فكيف يكون من قبيل قصر الموصوف قلت نعم لكن المراد من الموصوف في بحث القصر مطلق الموصوف يعني يلزم ان يتعلق به شيء سواء قام بنفسه او لانه يجوز ان يكون شيء واحد صفة وموصوفا

كما بينه الفاضل السالكوتي في حاشية المطول فارجم ( قوله وهو تفويض الامر الى الغير ) فان قيل ما معنى التفويض قلت معناه طلب العون والنصرة منه تعالى ويدل عليه قول بعض المصنفين بعد قوله وعلى الله التكلان انه خير من اعان بطريق الاستيناف فانه يدل على ان المراد من التوكل طلب العون والنصرة منه تعالى او يقال ان معناه هو الاعتقاد اعني اعتقاد ان المعين والخالق في كل امر هو الله تعالى لا غير فاحفظ ( قوله واليه لا الى غيره انيب ) فيه اشارة ايضا الى ان التقديم للقصر كما سبق فقوله ارجع تفسير لقوله انيب وهو من قبيل رجوع المحتاج الى المحتاج اليه فان قيل ما معنى الرجوع قلت معناه نياز المحتاج اعني العبد الى المحتاج اليه اعني الله تعالى في كل الامور ( قوله وقد اورد في هذه الخطبة ) فيه اشارة الى ان الديباجة والخطبة كلاهما شيء واحد فلا اعتبار لفرق البعض اعني شارح الطريقة رجب افندي فانهم و ايراد اسماء هذه الكتب انما هو لجرد التحسين لا غير ( قوله وصحة التعسف ) من قبيل اضافة المسبب الى السبب والصحة بمعنى العيب اي لا يحوم حولها عيب حاصل بسبب التعسف والله اعلم ( قوله اي هذه مقدمة في تبين

حد العلم وتعيين موضوعه وغايته الخ ) لما كان المقدمة نكرة بناء على انه لا مقتضى تعريفها لانه لا معنى لتعريفها باللام الجنس او الاستغراق او العهد الذهني ولم يسبق ذكرها حتى يكون اللام للعهد الخارجي فذكرها ولما كان الاصل في الخبر التنكير اعتبر كونها خبرا وقدم لها مبتداء وتبين حد العلم عبارة عن تصوره وهو بالنسبة الى الطلبة وتعيين موضوعه وغايته عبارة عن التصديق بموضوعه وغايته وهو ايضا بالنسبة الى الطلبة والظرفية من قبيل ظرفية العام للخاص ( قوله فان طالب كل كثرة الخ ) فان قيل ان كان هذا التعليل علة لذكر هذه الامور الثلاثة في اول كتابه بالفعل يكون تعليل على البدهي وهو بط قلت نعم لكن على هذا يكون بان السبب فيه الخارجي لا استدلالا عليه والاولى ان هذا استدلال على كون هذه الامور لا يبقا ومناسبا قبل الشروع في المقصود وكونه مناسبا نظري ( قوله ليا من فوات ما يعني الخ ) وهو

مفعول له التحصيل وصحته يحتاج الى اعتبار الشرطيتين اللزوميتين بان اخذ  
مقدم احدهما من نقيض الفعل المعلن وتاليهما من نقيض المفعول له بان يقال  
كلما لم يعرف الطالب الكثرة تلك الكثرة تلك الجهة لم يأمن من فوات مايعنى  
وهذه الملازمة بدئية واخذ مقدم الاخرى من عين الفعل المعلن وتاليها من عين  
المفعول له بان يقال كلما عرف الطالب الكثرة تلك الكثرة تلك الجهة يأمن من  
فوات مايعنى وهذه نظرية بين في الحاشية ( قوله من فوات مايعنى ) اعلم ان كان  
فاعل يعنى من ذوى العقول يكون معنى القصد وان كان من غيره يكون بمعنى الاهم  
فعلى هذا يجوز ارجاع ضميره الى الطالب فيكون بمعنى يقصد ويكون الضمير الراجع  
الى ما محذوف اى من فوات ما يقصد الطالب اياه ويجوز ان يرجع ضميره الى  
ما فيكون بمعنى يرسم فافهم والله اعلم ( قوله ولا شك ان انضباط العلم ) هذا  
اشارة الى الصغرى وما قبله اعنى به قوله فان طالب كل كثرة الخ اشارة الى  
الكبرى تقرير القياس المستفاد من تلك الاشارة على الاجال هكذا كل علم مسائل  
كثيرة مضبوطة بتعريفه وموضوعه يعنى بجهة وحدته التى هى عبارة عن  
حد العلم وموضوعه وكل مسائل كثيرة مضبوطة بجهة وحدته من حق طالبها  
ان يعرفها بها ينتج ان كل علم من حق طالبه ان يعرفه بجهة  
وحده لكن هذا اثبات على العموم وبما نحن فيه من علم الاصول فيثبت  
نقول في الاثبات فيما نحن فيه هكذا علم الاصول مسائل كثيرة مضبوطة  
بجهة وحدته وكل مسائل كثيرة مضبوطة بجهة وحدته من حق طالبها ان يعرفها بها  
ينتج ان علم الاصول من حق طالبه ان يعرفه بجهة وحدته ونجعل النتيجة الثانية مقدمة  
واضحة ونؤتى لها تاليا وهو كون ذكر جهة الوحدة التى هى عبارة عن تبين حد  
العلم وتعيين موضوعه لايقا في المقدمة فنقول كلما كان علم الاصول من حق طالبه  
ان يعرفه بجهة وحدته فيلحق ان يذكر في المقدمة تبين حد العلم وتعيين موضوعه  
لكن المقدم حق والتالى مثله قاله الاستاذ الفاضل فافهم ومعنى الانضباط الامتياز  
يعنى امتياز العلم المعلوم بجهة وحدته عن سائر العلوم ( قوله الذى يمتاز به ) اشارة  
الى العلة يعنى علة حصول الانضباط بالتعريف وقس عليه ما بعده ( قوله  
والعوارض الذاتية وان جاز اسناد التميز الخ ) اشارة الى الجواب عن السؤال  
الوارد على هذا بالنظر الى ذكر تعيين الموضوع الاستدلال بانه بط لانه جار  
في العوارض الذاتية وهى المحمولات مع ان حكم المدعى وهو كون ذكرها

لا يبقا في المقدمة متخلف عنه فيكون ذلك الدليل بطاشار الى الجواب بان الجريان  
والتخلف ممنوع كيف انما اختار ذكر الموضوع بناء على شهرته وانه اراد بيان  
ماهو الحق وهذا ان الامر ان ليسا بوجودين في المحمولات فيثبت لايجرى الدليل  
في المحمولات فافهم ( قوله واماتعين الفائدة فليجزم الخ ) لما كان تعيين الفائدة امرا  
بجملا في ذهن الطالب صدره بكلمة اما فقال واماتعين الخ وتقرير القياس هكذا تعيين  
الفائدة شئ يجزم الطالب به بان سعيه ليس عبثا وكل شئ شأنه كذا يليق ان يذكر  
في المقدمة فتعين الفائدة يليق ان يذكر في المقدمة ( قوله فليجزم ) هذا ليس  
بجزاء بل علة الجزاء واصبل الجزاء محذوف اي يليق ان يذكر في المقدمة ( قوله  
ولما اقتضى المقام تقديم الاول ) والمراد من المقام مقام المقدمة يعني مقام بيان امتياز  
علم الاصول عن سائر العلوم في المقدمة قبل الشروع في المق فان قيل ماوجه  
اقتضاء المقام تقديم الاول قلت وجهه ان الاول يفيد الامتياز عند الطالب والثاني  
يفيده في نفس الامر والامتياز عند الطالب هو المق فلذا اقتضى المقام تقديمه  
قاله الاستاذ الفاضل وما قاله العلامة الازميري يصح ان يكون وجهها ايضا فافهم  
فيه ( قوله قدمه فقال ) فان قيل المعطوف وكذا المعطوف عليه كلاهما شئ واحد  
فليزعم عطف الشئ على نفسه وتعقيب الشئ لنفسه قلت نعم لكن لو ابقى قوله  
قدمه على حقيقته وكذا الفاء وليس كذلك بل يجوز ان يكون المراد من قوله  
قدمه اراد تقديمه فيثبت بوجود المغايرة والتعقيب من جهة المعنى فلي هذا يكون  
العطف من قبيل عطف السبب على السبب ويجوز ان يقال ان قوله فقال آه  
مفصل وقوله قدمه مجمل فهو من عطف المفصل على الجمل لكن يرد عليه ان  
الجمل والمفصل كلاهما شئ واحد فيحتاج حينئذ الى ان يقال ان الفاء مجاز  
مرسل بذكر الخالص واردة العام يعني بذكر الفاء الذي هو موضوع للتعقيب  
الذكرى يعني التعقيب في المعنى ويراد مطلق الترتيب بناء على ان المفصل  
يترتب على مجمله فافهم ( قوله وهو لقب آه ) وهو راجع الى لفظ اصول الفقه  
ففيه استخدام لان المراد من المعرف هو المعنى لا اللفظ وما قاله العلامة الازميري  
من ان المراد تعريف لفظ اصول الفقه لقب آه ليس بشئ عند الطبع السليم فافهم  
قاله الاستاذ الفاضل فان قيل ماوجه جعله لقبا قلت رعاية للناسبة في النقل  
لان لفظ الاصول في قوله اصول الفقه معرفة بسبب الاضافة الى المعرفة فهو  
في التركيب الاضافي معرفة ولما اعتبر النقل فيه اختار جعله لقبا منقولا عن

مركب اضافي ولما كان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان يبقى التعريف المستفاد من التركيب الاضافي في اللقب فيلئذ يوجد المناسبة في النقل فافهم فان قيل هذا النقل من اى قبيل قلت من نقل العام الى الخاص لان لفظ اصول الفقه بمعنى مبنى الفقه يعنى بمعنى الوقوف عليه للفقه فهو بهذا المعنى كما يشمل مجموع القواعد المتعلقة بالادلة وال ترجيح والاجتهاد والاحكام كذلك يشمل غيرها على وجه الاحتمال او الوقوع فيلئذ يكون عاما فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص وهو مجموع القواعد المتعلقة بما ذكر فان قيل المستفاد من حاشية الازميرى ان المنقول خاص حيث قال فلو اريد به معناه الاضافى الذى هو عبارة عن بحث الادلة فقط آه قلت نعم لكن هذا مبنى على جعل الاصول عبارة عن بحث الادلة فقط وليس كذلك بل اصول الفقه بمعنى مبنى الفقه فهو بهذا المعنى يشمل مجموع القواعد وغيره قاله الاستاذ فافهم ( قوله مشعر بكونه مبنى الفقه الخ ) مشعر صفة اللقب وانما قال مشعر اشارة الى ان هذا الاشعار ليس بمقصود بالذات بل انما اعتبر رعاية للناسبة فافهم وقوله بكونه مبنى الفقه هذا اشارة الى الصفة المادحة الموجودة في اللقب وقوله الذى به ينال آه اشارة الى كون هذه الصفة صفة مادحة ( قوله منقول عن مركب اضافى ) خبر بعد خبر فان قيل لفظ اصول الفقه مركب واذا كان منقولا عن مركب اضافى يكون نقل الشئ عن نفسه قلت المراد من المركب الاضافى المذكور هو المعنى لا اللفظ فافهم والله اعلم ( قوله اى ملكة ) فيكون حقيقة علم الاصول عبارة عن الملكة وما قالوا ان حقيقة كل علم مسائله مبنى على انه ان كان العلم عبارة عن المسائل فيلئذ يكون حقيقة المسائل بخلاف ما اذا كان عبارة عن الملكة او الادراكات فانه يكون من الملكة هى الملكة الاستحضارية لا الملكة الاستحصالية وما قاله الازميرى الحق ان يحمل ههنا على ملكة الاستحصال ايس بشئ لان ملكة الاستحصال انما تعتبر بالنسبة الى المدون والمؤلف لا بالنسبة الى كل عالم فافهم والفرق بينهما ان ملكة الاستحضار عبارة عن قوة راسخة فى الانسان حاصلة بسبب كثرة الممارسة فى العلم مثلا ويكون بمرتبة يقدر صاحب تلك الملكة الاستحضار المسائل متى شاء من القوة الى الفعل ويسمونها العقل بالفعل وملكة الاستحصال عبارة عن التهيؤ للعلم بحيث يكون عنده ما يكفيه فى استعلامه

بان يرجع اليه ( قوله على ادراكات جزئية ) والنسبة من قبيل نسبة العلم الى المعلوم ومتعلقه فيفهم من قوله يقتدر بها على ادراكات جزئية ان الملكة سبب للادراكات الجزئية ويفهم من قوله حاصلة من ادراك القواعد مرة بعد اخرى ان ادراك القواعد سبب للملكة فيثبت يلزم الدور قلنا لان سلم لزوم الدور كيف ادراك القواعد سبب لحصول الملكة وهي سبب لبقاء الادراكات الجزئية فلا يلزم الدور بناء على مقابلة جهة التوقف فافهم ( قوله فلا يدخل علم الله وعلم الرسول وجبرائيل ) اى لا يدخل علم الله تعالى بعلم الاصول في التعريف والله تعالى وان كان عالما بعلم الاصول بناء على كونه علام اغيوب لكنه لا يطلق على علمه علم الاصول بناء على ان علمه قديم ليس بحاصل بسبب الملكة وكذا علم الرسول بعلم الاصول فانه ليس بسبب الملكة بل بطريق الخدس وحيا وكذا علم جبرائيل بعلم الاصول ليس بسبب الملكة بل بطريق الخدس وحيا وهذه العلوم كالم يدخل في المعرف كذلك لم يدخل في التعريف ( قوله وان شمل الملكات كلها ) لكن ينبغي ان يعلم ان الشمول مبنى على حمل اللام في قوله ادراك القواعد على الجنس فانه حينئذ يشمل كلها بخلاف ما اذا حمل اللام على العهد الخارجى فيكون المعنى ح حاصلة من ادراك قواعد علم الاصول فلا يشمل ح ولعل المص حمل اللام على الجنس ( قوله او اصول وقواعد ) كلمة اول التخيير واث ثخر بين حمل العلم على معنى الملكة وبين حمله على معنى الاصول او الادراك ( قوله ويخرج بقوله يعرف به الخ ) فعلم الله تعالى وكذا علم الرسول وعلم جبرائيل عليهما السلام وان كانت عبارة عن الاصول والقواعد لكن لم يعتبر فيها السببية يعنى لم يعتبر فيها كونها سببا لمر فان احوال الادلة والاحكام لانه لو اعتبر فيها السببية لزم الاستدلال وهم ليسوا بمحتاجين اليه فان قيل المعرفة عبارة عن التصديق وهو انما يتعلق بالقضية يعنى بالوقوع او الال وقوع مع ان الاحوال ليست بقضية قلت نعم لكن يجوز ان يقدر مضاف فيكون المأل يعرف به ثبوت الاحوال للادلة والاحكام ( قوله اى المنسوبين الى شريعة محمد عليه السلام ) فيه اشارة الى ان الشرعيتين اسم منسوب لكن في تفسيره مسامحة والاولى ان يفسر هكذا المنسوبين الى شرع محمد عليه السلام بحذف التاء والياء فافهم وجهه ( قوله فمنها ) كونها منصوبة فيها للدلالة ( اضافة المعنى الى ما بعده من قيل اضافة العام الى الخاص وقوله منصوبة بمعنى معتبرة

ففيه اشارة الى ان الادلة كالعلامات المنصوبة في الدلالة على الحق والفهم من هذا التوجيه ان النسبة الاولى من قبيل نسبة ذى الغرض الى الغرض بدل عليه قوله الدلالة فافهم ( قوله فعنى استفادتها من تلك الادلة ) تكلم الاستاذ في هذه النسبة لكن لم افهم مأمراه والاظهر عندى ان يكون هذه النسبة من قبيل نسبة الجزء الى الكل فافهم ( قوله من حيث ان لها الخ ) قيده لانه لا يعرف بعلم الاصول مجموع احوال الادلة بل بعضها وهي الاحوال التي لها دخلا في اثبات الثانية بالاولى يعنى يعرف به احوال الادلة والاحكام المتعلقة باثبات الثانية بالاولى فافهم والله اعلم ( قوله كالجنس ) انما قال كالجنس لان المراد منه الملكة الاستحضارية وهي ليست من ذاتيات المعرف بل هي سبب لبقاء المسائل ولان المراد من هذا التعريف ليس خد حقيقى بل هي تعريف اسمى فافهم ( قوله والباقي كالفصل ) وانما قال كذلك لان الفصل الحقيقى الذى بين في علم المنطق من اقسام المفرد الكلى وما هو في مقام الفصل هنا ليس بمفرد بل مركب من القيود المذكورة فافهم فيه ( قوله تطلق على التصور ) س. واء كان متعلقا بالكلى او بالجزئى ( قوله وادراك الجزئى او البسيط ) قال الاستاذ يحتمل ان يراد من الجزئى الجزئ الحقيقى ويحتمل ان يراد اعم من الاضافى فافهم والبسيط بمعنى لاجزئه سواء كان كلياً او جزئياً فافهم والفرق بين المعنى الاول وبين هذين المعنيين عموم من وجه واذا اطلق المعرفة على ادراك الجزئى او البسيط فالعلم يطلق في مقابلتها على ادراك الكلى او المركب ولذا يقال عرف الله دون علمته ( قوله والادراك المسبوق بالعدم ) ويقال له العلم الحادث والفرق بينه وبين الاول عموم وخصوص مطلق وهذا اخص ( قوله اذا تداخل بينهما عدم ) بان ادراك اولائهم ذهل عنه ثم ادرك ثانياً والفرق بينه وبين الاول والثاني والثالث عموم وخصوص مطلق وهذا اخص والعلم يطلق في مقابلة هذين المعنيين على الادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله عالم ولا يقال عارف فافهم والله اعلم ( قوله والمراد بها الخ ) فيكون من قبيل استعمال العام بعمومه في ضمن الخاص فافهم ( قوله والدليل ما يمكن التوصل به بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبرى ) لما فرغ عن بيان الجنس المذكور في التعريف وبيان الفصل والمعرفة شرع الى بيان الدليل الذى هو مفرد الادلة في قوله احوال الادلة وانما بين المضاف اليه مع ان المضاف الذى هو الاحوال مقدم في الذكر

وهو يقتضى بيان المضاف لان ما لم يعرف المضاف اليه لم يعرف المضاف  
اشار اليه فيما بعد حيث قال ولما توقف معرفة المضاف من حيث هو مضاف  
على معرفة المضاف اليه قدم تعريف الفقه الخ وسيجيء بيانه فانتظر فان  
قيل كلمة ما في قوله ما يمكن الخ من اى شئ عبارة يعنى هل هى عبارة عن المعنى  
او عن اللفظ قلت كذا ما علم سواء كان لفظا او معنى او امرا عدميا لانها  
عبارة عن كتاب الله تعالى وسنة رسوله والاجماع والقياس وكتاب الله تعالى  
عبارة عن الالفاظ وسنة رسوله اعم من اللفظ والمعنى يعنى قد يكون السنة قوليا  
وقد يكون فعليا وقد يكون تقريرا وسيجيء تفصيلها فانتظر والامر العدمي لانها  
قد تكون عبارة عن لفظه الشريف وقد تكون عبارة عن الامر المعنوي  
وقد تكون عبارة عن الامر العدمي مثل سكوته عليه السلام في بيان شئ  
وسيجيء تفصيله فانتظر والاجماع عبارة عن الامر المعنوي يعنى عن اتفاق  
المجتهدين على بيان شئ وسيجيء بيانه ايضا وكذا القياس فافهم وانتظر  
والمراد بصحة النظر الصحة من جهة المادة والصورة والمط عبارة عن العلم  
التصديقي ونسبته الى الخبر من قبيل نسبة المتعلق الى المتعلق ان كان الخبر عبارة  
عن المعنى ومن قبيل نسبة المتعلق الى دال متعلقه ان كان عبارة عن اللفظ وانما  
اقى قوله خبرى لانه لو قال الى مطلوب يكون المطلوب اعم من المطلوب التصورى  
ومن المطلوب التصديقي فمح يكون التعريف بالاعم فيشمل القول الشارح مع انه  
من اعيان المعرفة ولو قال الى مطلوب تصورى يكون التعريف خاصا بالقول  
الشارح فيكون تعريفا بالبيان ولذا قال هكذا اعلم ان الفرق بين الدليل  
الاصولى وبين المنطق بحسب الحمل مباينة لان الدليل الاصولى على تقدير كونه  
عبارة عن المقدمات المتفرقة وعن المرتبة فالترتيب يعنى الهيئة خارجة عنه  
وداخل فى المنطق وعموم وخصوص مطلق بحسب التحقق والمنطق اخص  
لانه كلما تحقق الدليل المنطقى فى شئ يتحقق الدليل الاصولى فى ذلك الشئ  
مع قطع النظر عن الهيئة ينبغى ان يفيد هكذا والا فلا يكون بينهما عموما وخصوصا  
مطلقا بحسب التحقق فافهم لكن ينبغى ان يعلم ان النزاع بين اهل الاصول  
وبين اهل المنطق انما هو فى اطلاق لفظ الدليل على المقدمات المتفرقة ولا نزاع  
بينهما فى الاحتياج الى ترتيب المقدمات فى الايضال الى مطلوب خبرى يعنى  
ان اهل الاصول يطلقون لفظ الدليل على المفرد كالعالم وعلى المقدمات المتفرقة  
والمعروضة للهيئة حال كون الهيئة خارجة بخلاف المنطقين فانهم لا يطلقون

لفظ الدليل الاعلى المقدمات المرتبة بان يكون الصغرى مقدما والكبرى مؤخرا  
مع الهيئة التأليفية ولا نزاع بينهما في الاحتياج الى الترتيب يعنى ترتيب المقدمات  
حين قصد الايصال الى المطلوب الخبرى في الدليل الاصولى اتفاقا ولذا عرفوه  
بقولهم ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبرى فاحفظ ( قوله  
وهو اعم من النظر فيه نفسه والنظر في احواله وصفاته ) فان قيل اذا استعمل  
صحيح النظر في هذا المعنى هل يكون حقيقة ام مجازا قلت يكون مجازا بطريق  
عموم المجاز لان التبادر من قوله بصحيح النظر ان يكون مخصوصا بالنظر فيه  
نفسه واذا اريد المعنى الاعم منه ومن غيره يكون عموم المجاز فافهم وانما احتاج  
الى هذا التعميم لان الدليل الاصولى قسمان مشهورى وتحقيقى فالمشهورى  
مخصوص بالمفرد كالعالم الدال على وجود الصانع والتحقيقى شامل له وللركب  
فلولم نعم بل ابقى على ظاهره لا ينطبق التعريف على المشهور ولا على التحقيق  
لانه لما كان النظر عبارة عن ترتيب امور معلومة يكون متعلقه اعم اى امورا  
متعددة لاحالة فلو كان المراد ظاهره الذى هو النظر فيه نفسه يخص التعريف  
بالركب اعنى المقدمات المتفرقة او المقدمات المأخوذة مع الهيئة لكن حال  
كون الهيئة خارجة وان كان التقييد داخلا مع ان كون الدليل الاصولى  
عبارة عن المركب فقط خلاف المشهور والتحقيق ولو كان المراد منه النظر  
فى احواله وصفاته ينطبق التعريف على المشهور لا على التحقيق لان ما يقع  
النظر فى احواله هو المفرد نحو العالم وهو ماسوى الله تعالى وصفاته والعالم  
موصول الى وجود الصانع بالنظر الى احواله وهو عبارة عن حدوثه وامكانه  
وتغييره مثلا بان يقال العالم حادث وكل حادث محتاج الى محدث وخالق  
فالعالم محتاج الى خالق وصانع فالعالم الذى هو المفرد موصول الى هذه النتيجة  
ايضالا بعيدا والدليل الذى رتبناه موصول اليه ايضالا قريبا مع ان المشهور  
ليس بتحقيق الحاصل ان اريد بالنظر فيه النظر فى احواله فقط يكون الدليل  
مفردا كالعالم وهو المشهور وان اريد به النظر مطلقا اى سواء كان فى احواله  
او فى نفسه يكون الدليل مفردا كالعالم ومركبا كالمقدمات المتفرقة او المعروضة  
للهيئة جال كون الهيئة خارجة وهو التحقيق فلذا احتاج الى التعميم المذكور  
فاحفظ فانه يفعلك فى مواضع شتى وفهم من هذا التفصيل ان الدليل الاصولى  
اما مفرد واما مقدمات غير مرتبة واما مقدمات مرتبة لامع الهيئة ولا شئ منها  
بقضية واحدة فاحفظ ( قوله في تناول المقدمات بالنظر الى الشق الاول ) اعنى

النظر في نفسه ( قوله والمفرد الذي من شأنه الخ ) بالنظر الى الشق الثاني اعني النظر في احواله ( قوله كالعالم للصانع ) اى ككون العالم دليلا موصلا الى وجود الصانع فالصانع محذوف فافهم وجهه فان قيل المفرد هنا في مقابلة اى شئ استعمل قلت في مقابلة الجملة بل في مقابلة الاعم منها يعنى في مقابلة المقدمات لأن قوله تعالى اقيموا الصلوة مفرد بهذا المعنى ليس بمقدمات ( قوله اذا رتب ) فان قيل بيانه قاصر لان المقدمات المعروضة للهئية داخلة تحت هذا العموم فالقصر على المقدمات المتفرقة على ماظهر من قوله اذا رتب قاصر قلت نعم لكن لو ابقى قوله اذا رتب على ظاهره واذا عم من الترتيب بالفعل يعنى بهذا النظر اى بالنظر المقارن ائلا يلزم تحصيل الحاصل ومن الترتيب بالقوة كما في المقدمات المتفرقة فيشمل بكليهما فلا قصور فافهم ( قوله والثاني هو المراد ههنا ) فان قيل اذا كان المراد الثاني يكون مجازا بذكر العام واردة الخاص قلت كما يحتمل ان يكون مجازا هكذا يحتمل ان يكون حقيقة بان يكون من قبيل استعمال العام بعمومه ائنى الخاص بقرينة خارجية يعنى بقرينة كون الادلة الشرعية التى هى الكتاب والسنة والاجماع والقياس كل منها مفردا وهو مراد فافهم ( قوله اذا المراد بالادلة الشرعية الكتاب والسنة والاجماع والقياس ) ينبغي ان يكون ان يلاحظ مقدمة مطلوبة وهى قولنا كل منها مفرد حتى يثبت المط فافهم ( قوله والمراد باحوالهما ) فى نسخة الاستاذ بضمير المفرد المؤنث الرجوع الى الادلة فقال يعرف احوال الاحكام بالمقايسة فافهم ( قوله اعراضهما الذاتية ) من قبيل نسبة ذى الواسطة الى الواسطة وتحقيق الاعراض الذاتية يطلب من محله اللابى وقسم الاعراض الذاتية الى ثلاثة اقسام قسم باعتبار دلالة الادلة على الاحكام مطلقا وقسم باعتبار دلالتها عليها عند التعارض وقسم باعتبار استنباط الاحكام منها وهذا كلام مجمل يحتاج الى التفصيل فانتظر الى التفصيل فافهم والله اعلم ( قوله وبالحكم ما ثبت بخطاب الشارع الخ ) لما فرغ من بيان الدليل والاحوال شرع الى بيان الحكم الذى هو مفرد الاحكام بناء على ان معرفة التعريف يتوقف على معرفته ايضا فقال وبالحكم الخ وهو عطف على قوله باحوالها فيكون المعنى والمراد بالحكم ما ثبت الخ وكلمة ماعبارة عن الصفة يدل عليه تمثيله بقوله كالفرضية والوجوب الخ فان قيل اذا كان كلمة ماعبارة عن الصفة فما موصوفها قلت الموصوف عبارة عن افعال المكلفين والمراد من اثبوت فى قوله ما ثبت الثبوت النفس الامرى فعلى هذا يكون المراد

من خطاب الشارع الكلام النفسى ويكون المراد من الشارع هو الله تعالى فان قيل النبي عليه السلام شارع ايضا قلت هو مبالغ باحكام الله تعالى الى عباده فلا حاكم الا الله تعالى قال الاستاذ هذا هو الاظهر فاقاله العلامة الازميرى من ان المراد من الشارع اعم من النبي عليه السلام وان المراد من الخطاب للكلام الموجه نحو الغير للفهم فبنى على ان المراد من الخطاب الكلام اللفظى لكنه بعيد وان المراد من الثبوت الاستفادة فيكون المعنى ما استفيد بسبب خطاب الشارع الخ فافهم فلم من التعريف ان المراد من الحكم الاثر المترتب على خطاب الشارع كالفرضية والوجوب الخ (قال الازميرى ومعنى تعلقه بافعال العباد تعلقه بفعل من افعال المكلف) على ان تكون الاضافة واللام للجنس الخ فعلى هذا يكون الافعال مجازا بذكر الكل وارادة الجزء وكذا العباد مجازا بذكر الكل وارادة الجزء (قوله كالفرضية والوجوب الخ) والحكم الشرعى عبارة عن كون الصلوة فرضا مثلاً والسبب عبارة عن جعل الله لها فرضاً فهو صفة الله تعالى وكون الصلوة فرضاً صفة الصلوة التى هى فعل المكلف والجعل واجبا سبب والكون واجبا حكم شرعى ومسبب والسبب في الندب عبارة عن طلب الله تعالى الفعل من العبد مع عدم المنع عن الترك والمسبب عبارة عن الكون ندبا يعنى مندوبا والسبب في الإباحة عبارة عن جعل الله تعالى مجزرا عباده الحاصل ان جعل الله تعالى سبب والكون مسبب وحكم شرعى (قوله وانواع الخطاب الوضعى) اضافة الانواع الى الخطاب الوضعى من قبيل اضافة المسبب الى السبب والمعلول الى العلة لامن قبيل اضافة الجزئى الى الكلى فافهم وجهه (قوله كالركنية والشرطية والعلية والسببية والممانعية) وهذه الاحكام عبارة عن كون الشئ ركنا وكونه شرطا وكونه علنا وكونه سببا وكونه مانعا وسببا عبارة عن جعل الله تعالى لشيء ركنا وشرطا الخ فافهم وهذا البحث اجمال وسيجئ تفصيله في المقصد الثانى فانتظر والله اعلم (قوله وبعض الشافعية يعرف الحكم الخ) عطف بحسب المعنى على قوله وبالحكم ما ثبت اى انا نعرف معاشر الخفية الحكم هكذا وبعض الشافعية يعرف الحكم الخ فعلى تعريف بعض الشافعية اعنى الشيخ الاشعرى يكون الحكم عبارة عن صفة الله تعالى اعنى كلام النفسى بل هو عبارة عن تعلق الكلام النفسى في الحقيقة والكلام النفسى قديم وفي تعلقه اختلاف فبعضهم قال بقدمه وبعضهم قال بمحدثه (قوله بالاقتضاء او التخيير) فهذا يقتضى ان يكون الحكم منحصرا في خمسة اعنى

الوجوب والتدب والاباحة والحرمة والكراهة لكن هذه المذكورات عبارة عما هو من صفات الله تعالى فرادهم من الوجوب انما هو الايجاب اعني به طلب الله تعالى الفعل جزما مع المنع عن الترك ومن التدب طلب الله تعالى الفعل على وجه الرجحان بدون المنع عن الترك ومن الاباحة تخيير الله تعالى عباده في بعض الافعال بين الفعل والترك ومن الحرمة التحريم يعني طلب الله تعالى الترك جزما مع المنع عن الفعل ومن الكراهة طلب الله تعالى الترك على وجه الرجحان بدون المنع عن الفعل مرجوحا فكل من هذه المذكورات من صفة الله تعالى (قوله ولا يجعلون غير الوجوب الخ) بل صار الحكم عندهم منحصر في خمسة بلاتأويل في التعريف (قوله فادرج الخطاب الوضعي الخ) لكن اذا ادرج الخطاب الوضعي في الحكم عندهم يكون عبارة عما هو من صفات الله تعالى اعني به الجعل ركنا والجعل شرطا والجعل علة والجعل سببا والجعل مانعا فعلى هذا يكون الحكم عندهم عشرة اقسام (قوله اعم من الصريح) اي جعله اعم من الصريح والضمني فقال المراد من الاقتضاء اعم من الصريح والضمني وخطاب الوضع من قبيل الضمني اذ جعل الله تعالى دلوك الشمس سببا يستلزم وجوب الصلوة عنده ويقتضيه ضمنا وكذا جعل الله تعالى الطهارة شرطا يستلزم وجوبها في الصلوة ويقتضيه ضمنا وكذا جعل النجاسة مانعا يستلزم حرمة الصلوة معها ويقتضيها ضمنا ويستلزم وجوب ازالة النجاسة الصلاة ويقتضيها ضمنا وقس عليه اعلم ان الحنفية جعل الحكم الشرعي ثلاثة انواع الاول من الاحكام الاخرية كالفرضية والوجوب الى قوله والحرمة والثاني من الاحكام الدينيية كالصححة والفساد الى قوله وانواع الخطاب الوضعي والثالث من الاحكام الوضعية كالركنية الخ فالجميع عشرون قسما وبعض الشافعية خالفهم كما ترى (قوله ويدخل الاحوال في الاثبات الخ) عطف على القريب او البعيد والمعنى والمراد بدخل الاحوال في الاثبات الخ شرع لبيان معنى قوله في التعريف من حيث ان لها دخلا في اثبات الثانية بالاولى وهذا البحث دقيق لا يفهم على وجه اليقين الا في محله والكلام ههنا اجمال فانظر الى التفصيل في بحثه والله اعلم (قوله والمشهور في تعريفه الخ) لما فرغ من تعريف اللقي الراجح عنده مع بيان مفرداته على الوجه اللاحق شرع الى بيان تعريف اللقي المشهور معترضا عليه فقال والمشهور في تعريفه الخ والظرفية من قبيل ظرفية العام للخاص والمراد من التعريف التعريف اللقي والتقدير والتعريف المشهور في تعريفه اللقي (الى بالقواعد الخ) المراد من العلم

الادراك لاقتزانه بذكر المتعلق اعني بالقواعد والمراد من القواعد مسائل الاصول  
 (قوله يتوصل بها) والتوصل هو المجتهد (قوله من ادلتها التفصيلية) الادلة قسمان  
 اجالية وتفصيلية والاجالية اربعة الكتاب والسنة والاجاع والقياس والتفصيلية  
 افراد هذه الاربعة يعني لكل حكم شرعي دليل معين وهو الدليل التفصيلي وحاصل  
 اعتراضه على المشهور بالوجه الاول ان التعريف المشهور يستلزم خصوص  
 الفساد لانه اعتبر فيه التوصل وهو اخص يعني التوصل انما يحصل بالقواعد  
 التي تقع كبرى للقياس الذي ينتج المظالم الفقهية والقواعد المذكورة في التعريف اعم سواء  
 كانت واقعة كبرى او متعلقة بالقيود والشرائط فاذا كانت القواعد المذكورة  
 في التعريف اعم يستلزم التعريف خصوص الفساد يعني يلزم التنافي بين الصفة  
 اعني يتوصل بها الخ وبين الموصوف اعني القواعد مطلقا وان كان التعريف  
 جامعا لافراده لان المعروف صادق على القواعد مطلقا كالتعريف وان جعل الصفة  
 من قبيل الصفة الكاشفة لا يلزم خصوص الفساد لكن يلزم ان يكون  
 التعريف غير جامع لافراده لان القواعد التي لا يتوصل بها الى استنباط الاحكام  
 داخلية في المعروف مع انها خارجة عن التعريف بقوله التي يتوصل الخ لكن  
 الظ ان اعتراضه انما هو باستلزام خصوص الفساد حيث قال ولكنه ليس بمستقيم  
 الخ بخلاف التعريف الذي اختاره فانه راجع على المشهور قطعاً حيث لم يعتبر  
 فيه التوصل الى استنباط الاحكام بل اعتبر فيه المدخلية حيث قال من حيث  
 ان لها دخلا في اثبات الثانية بالاولى والمدخلية اعم كما سبق تحقيقه بما لا  
 مزيد عليه فلا يلزم فساد فيه اصلاً فيكون راجعاً على المشهور وهو مرجوح  
 (قوله ان المتبادر الخ) خبر ان قوله انما هو القواعد على الاطلاق (قوله ان اسم  
 العلم) من قبيل اضافة الموضوع الى الموضوع له او الدال الى المدلول  
 لان من قبيل اضافة العام الى الخاص والا فاللازم ان يقول ان العلم (قوله او ادراكها  
 او الملكة) ينبغي ان يعتبر العطف قبل الربط لثلاث يلزم التناقض نبه عليه  
 الفاضل الكلبوي في حاشية التهذيب في موضع فارجع فان قيل هل يطلق  
 على المجموع كاسم الكتب قلت الظ ان لا يطلق واليرد المنع على القصر  
 والاطلاق على المجموع انما هو في غير اسم العلم فافهم (قوله انما هو قواعد  
 العلم على الاطلاق) والجزء السلبى للمحصّر محذوف اي لا القواعد على التقييد  
 يعني بالوقوع كبرى فان قيل من اين علم ان المتبادر هذا قلت علم من اطلاقهم

حيث قالوا لا يطلق الاعلى القواعد الخ واطلقوا القواعد ولم يقيدوها بما تقع  
كبرى قوله لكنه ( اى لكن هذا المتبادر ليس بمستقيم في التعريف المشهور  
( قوله الى صغرى سهولة الحصول الخ ) يعنى من القواعد الكلية وهى في علم النحو  
عبارة عن قولهم كل فاعل مر فوع مثلا وطريق اخذ الصغرى سهولة  
الحصول بان جعل عنوان الموضوع الذى هو في تلك القاعدة اعنى الفاعل  
محمولا وجعل جزئى من جريته موضوعا بان يقال زيد فاعل ونضم هذه الصغرى  
الى تلك القاعدة هكذا زيد فاعل وكل فاعل مر فوع فزيد مر فوع ومن جملة  
القواعد الكلية المذكورة في الاصول هى قولهم كل مأمر به واجب وطريق  
اخذ الصغرى سهولة الحصول من هذه القاعدة بان جعل عنوان موضوعها  
اعنى المأمور به محمولا وجعل جزئى من جريته موضوعا بان يقال الحج  
مأمر به وهو الصغرى ونضم اليه القاعدة الكلية هكذا وكل مأمر به واجب  
وفرض فالج واجب وفرض والكبرى الواقعة في هذا القياس الاقتراعى  
مسئلة من مسائل الاصول وقس عليه ترتيب الاستثنائى فافهم ( قوله على  
المطلوب الفقهى ) والمط عبارة عن العلم التصديق في كل قياس ( قوله وكثير من  
الاصول الخ ) اشارة الى وجه استلزامه خصوص الفساد فافهم والله اعلم ( قوله  
وان اريد بالقواعد الخ ) اشارة الى توجيه التعريف المشهور من طرف المشهور لكنه  
خلاف المهود والمتعارف وحاصله انا لانسلم ان التعريف المشهور يستلزم خصوص  
الفساد وعدم كونه غير جامع لافراده كيف لم لا يجوز ان يراد بالقواعد ما يصح ان  
يقع كبرى خاصة والحال يدرج علم سائر الاحوال تحت العلم بالقواعد بناء على ان  
العلم بالقواعد يستلزم العلم بسائر الاحوال غير القواعد كالعلم باحوال الادلة واحوال  
الاحكام واحوال شرائطهما واحوال قيودهما فكلها متبرة في كلية القاعدة فيكون  
الاندراج من قبيل اندراج اللازم في الملزوم فخ لا يلزم اتسافى بين الموصوف والصفة  
ولا عدم كون التعريف غير جامع لافراده لكن يرد على هذا الجواب انه غير تام مع  
قطع النظر عن كونه خلاف المهود والمتعارف بناء على ان سائر الاحوال علم  
بسائر الاحوال لاعلم بالقواعد وان اندرج تحت العلم بالقواعد مع ان سائر الاحوال  
داخلة في المرف واذا كانت خارجة عن التعريف يكون التعريف غير خارج لافراده  
واجاب الاستاذ الفاضل بانه يجوز ان يعمم العلم المذكور في التعريف من العلم الصريحى

والعلم الضمني فعلى هذا فالعلم سائر الاحوال وان كان علمها صريحا لكنه علم بالقواعد ضمنا بناء على اندراجها تحت العلم بالقواعد فافهم (قوله عن البحث عن احوال الادلة) من حيث اثباتها للاحكام (قوله والاحكام) اى احوال الاحكام من حيث ثبوتها بالادلة كما بين في محله اللايق (قوله المعتبرة) صفة الكل على سبيل التنازع (قوله فخلاف المهود والمتعارف) جواب ان اريد الخ وانما حكم بكونه خلاف المهود والمتعارف بناء على ان اسم العلم اذا اطلق على القواعد يطلق على القواعد على الاطلاق يعنى يطلق على مجموع القواعد سواء كانت واقعة كبرى او متعلقة بالقيود والشرائط وهذا الاطلاق هو المهود والمتعارف قنخصص القواعد بما يصح ان يقع كبرى خاصة خلاف المهود والمتعارف وايضا نعيم العلم من الصريحى والضمنى خلاف المتعارف لان المتعارف من العلم انما هو العلم صريحا فافهم والله اعلم (قوله بقرينة الباء السببية) من قبيل اضافة العام الى الخاص اى بقرينة هى الباء السببية (قوله الظاهرة في السبب القريب) اى هذه الصفة في مقام العلة يعنى اناها لتصحح كون الباء قرينة لانه لا يلزم من كون الباء للسببية كون المراد من التوصل التوصل القريب مالم تكن الباء ظاهرة في السبب القريب (قوله واطلاق التوصل الى الفقه عطف) على الباء السببية اى وبقرينة اطلاق التوصل الى الفقه والاضافة مثل ما سبق يعنى لما اطلقوا التوصل الى الفقه في تعريفها يفهم فقالوا يتوصل بها الى استنباط الاحكام الشرعية الفرعية الخ علم ان مرادهم من التوصل انما هو التوصل القريب وكون اطلاق التوصل الى الفقه قرينة لكون المراد من التوصل التوصل القريب صحيح اذ في البعيد الخ لكون كون المراد التوصل القريب ليس بمستقيم بناء على ان الموصل القريب انما هو مجموع المقدمتين الصغرى والكبرى لا الكبرى وحدها مع ان المراد بالقواعد المذكورة في تعريفها انما هو ما يصح ان يقع كبرى خاصة فيكون مخالفا لما تقرر في الكتب الميزانية اجاب الاستاذ الفاضل عن الوجه الثاني فقال هذا ليس بوارد وان ورد الاول بناء على ان التوصل القريب وكذا السبب القريب من قبيل الكلى المشكك لا المتواطئ فيصح ان يطلق الموصل القريب على الكبرى وحدها عند اهل الاصول وان لم يصح عند اهل الميزان فافهم والله اعلم وهو الهادى (قوله لما فرغ من التعريف القبي الخ) نسبة التعريف الى اللقب من قبيل نسبة التعريف الى لفظ المعرف بناء على ان اللقب عبارة عن لفظ المعرف اعنى لفظ اصول الفقه

مثل عبد الله لقباً فان قيل هذا يؤيد بما قاله الازميرى فيما سبق من ان المقصود تعريف لفظ اصول الفقه فعلى هذا يكون الضمير المجرور في له راجعاً الى لفظ اصول الفقه الخ فارجع قلت نعم لكن لا يلزم من كون النسبة من قبيل نسبة التعريف الى لفظ المعرف ان يكون التعريف للفظ المعرف بل التعريف للمعنى قطعاً وهو ( قوله شرع في الاضافي ) النسبة من قبيل نسبة المعروض الى العارض فافهم او المركب الى جزئه ( قوله ولما كان اصول الفقه الخ ) جواب لسؤال مقدر وهو ان التعريف الاضافي لم يبين بل بين تعريف المضاف اليه وتعريف المضاف فاجاب بما ترى ( قوله الغير البينة ) احتراز عن تعريف الاضافة فانها بينة وظاهرة ( قوله وان كانت بمنزلة الجزء الصوري ) قال الازميرى ان المراد بالاضافة الحاصل بالمصدر وهو يحتمل ان يكون صفة المتكلم بمعنى مضاف قلبى ويحتمل ان يكون صفة المضاف بمعنى مضاف اولى والتعبير بالعربية الكون مضافاً وهو المراد هنا فكأن الاضافة بهذا المعنى مفيدة لاختصاص المضاف بالمضاف اليه مسلم ولكن كونها جزءاً من الكلام ممنوع لانها صفة للمضاف عرضت له بعد اضافة المتكلم ما كان مضافاً الى ما كان مضافاً اليه فلا يكون جزءاً لكنه بمنزلة الجزء الصوري لحصول المركب عند حصوله لانه انتهى ملخصاً وقال الاستاذ الفاضل معتزلاً على الازميرى هذا البيان ليس بشئ لانه وان كان المراد من الاضافة الحاصل بالمصدر لكنه ليس بالمعنى الاصطلاحى الذى هو صفة المتكلم او المضاف بل المراد منه الحاصل بالمصدر بالمعنى اللغوى يعنى الهيئة الاضافية الحاصلة من الاضافة بالمعنى المصدر وتلك الهيئة تفيد اختصاص المضاف بالمضاف اليه وتكون جزءاً صورياً للمركب لكن قوله بمنزلة الجزء الصوري مبنى على ان الجزء الصوري حقيقة انما يوجد ويطبق على الاجسام والهيئة الاضافية ليست من قبيل الاجسام بل من قبيل الاعراض فلذا قال بمنزلة الجزء الصوري وهذا كما قاله الازميرى فافهم والله اعلم الحاصل ان في التركيب الاضافي ثلاثة اجزاء اثنان جزآن ماديان وهما المضاف والمضاف اليه والثالث جزء صوري يعنى بمنزلة وهو الهيئة الاضافية والمحتاج الى البيان انما هو الجزء المادى يعنى المضاف والمضاف اليه وما هو بمنزلة الجزء الصوري معلوم ومشهور عند العلماء ( قوله ان كان مضافاً ) اضافة المضاف الى الضمير الراجع الى الاضافة من قبيل اضافة جزء المعروض الى العارض بناء على ان الاضافة عارضة لمجموع المضاف والمضاف اليه ( قوله تفيد الاختصاص باعتبار ذلك المعنى الخ )

والمراد من الاختصاص معنى الحصر لا ما هو المين في علم النحو من ان المضاف اليه ان كان نكرة تفيد الاضافة المعنوية بالتخصيص فانه بمعنى تقليل الاشتراك الحاصل ان الاسم قسمان احدهما اسم المعنى واثانيهما اسم العين والمراد باسم المعنى عند اهل الاصول المشتق وما في معناه وباسم العين ما ليس كذلك فان كان مضاف الاضافة بالاضافة المعنوية مشتقا تفيد اختصاص المضاف بالمضاف اليه لكن يلزم جهة الاختصاص وتلك الجهة تكون المعنى التضمني لذلك المشتق وان كان في معنى المشتق تفيد الاختصاص ايضا لكن جهة الاختصاص لا يكون معنى تضمينا بل معنى التزاميا وما نحن فيه من قبيل الثاني لان الاصول وان لم يكن مشتقا لكن في معنى المشتق حيث يفهم منها الدلالة التزاما فتفيد الاضافة الاختصاص باعتبار ذلك المعنى الحاصل ان جهة الاختصاص اما تكون معنى تضمينا او معنى التزاميا ان كان المضاف مشتقا او في معناه وان لم يكن كذلك بل كان المضاف جامدا صرفا ولم يفهم منه معنى ولو التزاما تفيد الاضافة المعنوية الاختصاص مطلقا يعنى جهة الاختصاص غير مقيد بصفة داخلية في مفهوم المضاف فاذا قيل علم زيد مثلاتفيد الاختصاص مطلقا يعنى غير مقيد بصفة داخلية في مفهوم المضاف فان اعتبر اضافته الى الفاعل تفيد الاختصاص من جهة القيام وهو ليس بداخل في مفهوم العلم ولم يفهم منه بطريق الالتزام ايضا وان اعتبر اضافته الى المفعول تفيد الاختصاص من جهة التعلق ومثال المشتق قولنا هذا مصارع هذه البلدة مصارع بمعنى يهلون ان يعنى شو يهلون شو بلده به مخصوص صدر كواشمكده اكر بشقه بلده اولا كواشمزسه اختصاص صحيح او اور و اضافت كواشمكك معنائه اختصاصا افاده ايدركه او معنى مصارحك معنائه تضمني سيدروا اكر بشقه بلده دخي كواشمزسه اختصاص صحيح او لمز لكن في صورة الاختصاص الصحيح يلزم ان يعتبر اضافة المصارع الى غير معموله حتى تكون اضافة معنوية فاحفظ فاذا قلنا ضارب زيد فان اعتبرنا اضافته الى غير معموله تكون الاضافة معنوية وتفيد الاختصاص فيكون المعنى الضارب المخصوص من جهة الضرب وتس عليه ( قوله فاراد باصول الفقه الخ ) تفريع على قوله ان كان مضافها مشتقا او في معناه تفيد الاختصاص باعتبار المعنى فنى اصول الفقه المبني عليه المختص بالفقه من جهة البناء او الأدلة المختصة بالفقه من جهة الدلالة والاصل وان لم يكن مشتقا لكن في معناه حيث يفهم منه الدلالة التزاما

فيكون في معنى المشتق في الكون مفهوماً معنى ولو بطريق الالتزام لكن الازميرى  
اعتراض على هذا التفريع بانه منظور فيه لان المختص بلفظه ليس دلالة الادلة  
بل نفسها وانما الدلالة جهة الاختصاص كما أنه لم يفرق بين المختص وجهة  
الاختصاص فالاولى ان يقال ما يختص به من حيث انه مبني له ومستند اليه  
على ماهو المعتبر في معنى الاصل اجاب الاستاذ الفاضل عنه بان كلام الشرح ليس  
بمبني على عدم الفرق بين المختص وجهة الاختصاص بل هو مبني على ان المختص  
قد يخرج في ضمن جهة الاختصاص فافهم ( قوله ولما توقف معرفة المضاف  
الخ ) اعتراض الازميرى عليه بقوله فيدان توقف معرفة المضاف على معرفة  
المضاف اليه الخ وحاصله ان الخفاء المحجوج الى تعريفهما ههنا ليس باعتبار  
كونهما مضافاً ومضافاً اليه بل باعتبار عدم معلومية ذاتيهما من حيث يصح  
منهما التركيب فمح توقف معرفة المضاف من هو مضاف على معرفة المضاف  
اليه ممنوع مع انه قد يقال كما ان المضاف يتوقف على المضاف اليه من هذه  
الحيثية كذلك يتوقف المضاف اليه على المضاف فلا تكون تلك الحيثية مرجحة  
لتقديم احدهما انتهى لمخصاً فان قلت اذا توقف معرفة المضاف على المضاف  
اليه وتوقف معرفة المضاف اليه على المضاف يلزم الدور قلت لانسلم  
لزوم الدور كيف ومعرفة المضاف من حيث هو مضاف يتوقف على المضاف  
اليه من حيث ذاته ومعرفة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يتوقف على  
معرفة المضاف لكن لا من حيث هو مضاف من حيث ذاته فلا يوجد توقف  
الذات على الذات ولا توقف الصفة على الصفة حتى يلزم الدور ثم قال الاستاذ  
الفاضل ان الاعتراض الازميرى وارد غير مندفع مع ان الشرح نفسه بين  
المضاف ابتداء في قوله لمن شئيد اصول الدين ثم بين المضاف اليه فالحق ان  
كلام الشرح ههنا مختل فلا غبار في تأخير القوم تعريف المضاف اليه وتقديم  
تعريف المضاف نظر الى الظاهر يعني الى كونه مقدماً في الذكر فافهم والله اعلم  
وهو الهادي ( قوله وكأنه اراد بالمعرفة الخ ) اشارة الى دفع ماورد على هذا  
التعريف من الاعتراض بوجهين الاول انهم فسروا المعرفة بادراك الجزئيات  
عن دليل واعتراض عليه بان قيد عن دليل بما لا قرينة عليه والثاني ان المراد بمالها  
وما عليها اما الكل بمعنى مجموع الاحكام الماضية والآتية او كل واحدا وبعض  
له نسبة معينة الى الكل او بعض مطلق والاقسام باسرها باطلاً فالتعريف غير  
جامع لفرد من افرادة فاشار الى الجواب عن كليهما بان مراد الامام من المعرفة

سبب المعرفة الخاصة والخصوص جاء من كونها ناشئة عن دليل وان مراده  
بمالها وما عليها كل مالها وما عليها بمعنى كل واحد ولما امتنع معرفة  
كل واحد بدون ملكة الاستنباط يعني ملكة الاجتهاد وبلا دليل اعتبر كل  
من الاستنباط والدليل في التعريف اذ لو لم يعتبر يلزم التعريف بالمتنع فالقربة  
على اعتبارهما هي حكم العبادة قال الازميري ارادة سبب المعرفة الخاصة  
من لفظ المعرفة المذكورة في التعريف انما هي بطريق الاقتضاء يعني من قبيل  
متبعات التركيب لا على طريقة المجاز اللغوي لانه لو اراد المجاز  
اللغوي فاما ان يراد لفظ المعرفة فقط بدون تعلق مالها وما عليها مجاز عن  
الملكية فيكون تعلق مالها وما عليها مشكلا بناء على ان الملكية من قبيل الجوامد  
ليس لها تعلق بالمفعول ولا تقتضيه واما ان يراد مجموع معرفة النفس مالها  
المجاز عن الملكية فيلزم ان يكون اللفظ المركب مجازا مرسل الخ فارجع  
لكن قال الاستاذ غفل الازميري عن بيان الشرح للمعنى المجازي بقوله  
سبب المعرفة الخاصة والمعرفة الخاصة داخلية في المعنى المجازي وجزء منه لكن  
لا على وجه الحقيقة بل حال كونها جزءاً من المعنى المجازي ولما كان المعرفة  
الخاصة داخلية في المعنى المجازي لا يكون تعلق مالها وما عليها بالمعرفة مشكلا  
اصلاً فانهم فراده ان لفظ المعرفة فقط مجاز عن سبب المعرفة الخاصة وهي  
داخلية في المعنى المجازي لكن ليس على وجه الحقيقة حتى يلزم الجمع بين الحقيقة  
والمجاز بل هي جزء المعنى المجازي فلا حاجة الى الحمل على الاقتضاء فاحفظ  
( قوله الجاصلة من تتبع القواعد ) فان قيل لم قال هنا هكذا وفي تعريف علم  
الاصول حاصلة من ادراك القواعد مرة بعد اخرى قلت اشارة الى ان المراد  
من الملكة المتغيرة في تعريف علم الاصول هي الملكة الاستحضارية بناء على ان  
ذلك التعريف شامل لعلم المجتهد وغيره وان المراد من الملكة المتغيرة في تعريف  
الفقه هي ملكة الاستنباط يعني ملكة اجتهاد وهي مخصوصة بالمجتهد  
وهو يتبع القواعد ثم يستنبط الاحكام الشرعية على مقتضى القواعد ( قوله ولا ينافي  
ذلك الخ ) لما عترض على جوابه بان كون المراد بمالها وما عليها كل مالها وما عليها  
وبالمعرفة سبب المعرفة الخاصة ينافي عدم معرفة من هو فقيه بالاجماع بعض الاحكام  
فاجاب بان المناقاة بمجموعة كيف لا يلزم من وجود السبب وجود كل مسبب وانقضاء  
بعض مسبب لا ينافي وجود السبب وهو ظ والله اعلم وهو الهادي ( قوله النفس  
الانسانية مطلقا ) اي سواء كان ذلك النفس الانسانية عبارة عن البدن او عبارة

عن جسم آخر سار في البدن سريان ماء الورد في الورد وانما سمع ليشمل  
المذاهب قاله الاستاذ الفاضل فافهم. (قوله ملكة تصدق بها النفس الانسانية  
بحكم كل مالخ) فان قلت التصديق انما يتعلق بمضمون القضية مع ان حكم  
كل ما ينتفع به او تضرر مفرد قلت نعم لكن يقدر قيد الحثية اي بحكم كل مالخ  
من حيث انه حكمه فيكون حيثئذ مضمون القضية او يقال المضاف محذوف اي  
يتعلق حكم كل مالخ فيكون مضمون القضية فلا تغفل (قوله احكام  
فاتفع به او تضرر الخ) يعني ان المضاف محذوف قبل ايضا ما ينتفع او تضرر بقريئة  
المعرف فان قيل اذا كان المعرفة اعنى الفقه قريئة على تقدير المضاف  
في التعريف يلزم الدور بناء على ان المعرفة يتوقف على التعريف واذا كان  
التعريف متوقفا على المعرفة يلزم الدور قطعا قلت لان سلم لزوم الدور  
كيف للمعرف جهتان بجهة معلومته وجهة مجهولته من جهة الماهية وبجهة  
معلومته يكون قريئة على تقدير المضاف في التعريف يعني لما كان الظاهر  
ان الفقه ليس بعبارة عن تصور الصلاة ونحوها ولا عن التصديق بثبوتها  
في الواقع وهذا الظهور معلوم قبل التعريف فيكون ذلك الظهور قريئة  
على تقدير المضاف ولما كان الفقه مجهولا من جهة ماهيته يتوقف على التعريف  
فالتعريف يتوقف على المعرفة من جهة معلومته وهو يتوقف على التعريف  
من جهة مجهولته وجهة التوقف مغيرة فلا دور اشار اليه الفاضل البكائوي  
في حاشية التمهيد في موضع (قوله ينتفع به وتضرر) فان قيل الشيء الذي  
لا ينتفع به ولا يضرر خارج عن القسمين مع ان له حكما شرعيا كالاباحة قلت هذا  
انما يرد لو كان المراد على ظاهره وليس كذلك بل المراد من قوله ينتفع به  
لا يضرر به سواء انتفع به بقريئة المقابلة او لا ومن قوله او تضرر لا ينتفع به سواء  
تضرر او لا يعني يحمل أحدهما على معنى نقبض الآخر فينتد يدخل ذلك الشيء  
في القسمين بلا شبهة (قوله ملكة تصدق بها النفس الانسانية بحكم الخ) الباء  
في قوله بها للسببية وفي قوله بحكم صلة التصديق فلا يلزم تعلق الجارين بمعنى  
واحد بفعل واحد (قوله فخرج بقيد النفس علم الله تعالى ومعرفة جبريل) اغترض  
الازميرى عليه فقال كانه ذهل عما ذكره في تعريف اصول الفقه من ان علم الله تعالى  
وعلم جبرائيل والرسول عليهما السلام لا يدخل في التعريف على تقدير ارادة  
الملكة بالعلم فبعد ارادة الملكة في تعريف الفقه ايضا لا وجه لاجراجه  
علم الله تعالى وعلم جبرائيل بقيد النفس وعلم الرسول بارادة الملكة فقال الاستاذ

الفاضل في جوابه لان سلم انه لا وجه للاخراج بقيد النفس كيف وخروج  
 علم الله تعالى ومعرفة جبرائيل بقيد النفس اظهر من خروجهما بالملكة وهما وان  
 خرجا بالملكة لكن لما كان خروجهما بقيد النفس اظهرا سند خروجهما. الى  
 النفس. هو ظ فان قيل ما المراد من علم الله تعالى قلت المراد منه علمه تعالى بما لنا  
 وما علينا فانه تعالى عالم بالاحكام كلها قطعاً لكن لا يطلق الفقه على علمه  
 تعالى بناء على ان علمه تعالى قديم ليس بمحاصل بسبب الملكة كما في المجتهد  
 وكذا الرسول وجبرائيل وان كانا عالمين بما لنا وما علينا لكن لا يطلق الفقه  
 على علمهما بناء على ان علمهما ليس بسبب الملكة ايضا بل بطريق الحدس  
 وحيا من طرف الله تعالى فان قيل علم الله تعالى يخرج بالمعرفة لان المراد منها  
 المعرفة الخاصة قلت الخروج بقيد النفس لا ينافي الخروج بقيد المعرفة وهو ظ  
 فان قيل الاجتهاد ثابت وواقع للانبياء فكيف يخرج علم الرسول عن تعريف  
 الفقه قلت الاجتهاد وان كان ثابتاً لهم لكن لا يقتضى اطلاق الفقه على  
 علمهم بناء على ان علمهم ليس بسبب الملكة بل بالقوة القدسية فان قيل  
 الملكة هل هي كسبية او خلقية قلت ان كان المراد بها ملكة المجتهد فهي  
 كسبية اشار اليه بقوله الحاصلة من تتبع القواعد وان كان المراد بها  
 ملكة الانبياء فهي خلقية فان قيل لم عبر بالعلم في علم الله وبالمعرفة في علم  
 جبرائيل قلت انما عبر بذلك تأدياً بناء على ان المعرفة قد يطلق على الادراك  
 المسبوق بالعدم وعلمه تعالى منزّه عنه والمراد بعلمه تعالى وما لنا وما علينا العلم  
 الجزئي يعني علمه تعالى بكل ما لنا وما علينا على وجه التعيين فاقبل من ان تعبيره  
 بالعلم في علم الله وبالمعرفة في علم جبرائيل بناء على ان العلم يطلق على الادراك  
 الكلي والمعرفة تطلق على ادراك الجزئي ليس بشئ بل هو وهم من الاوهام  
 الفاسدة ( قوله والمقلد ) بناء على ان علم المقلد ليس بسبب الملكة الحاصلة  
 من تتبع القواعد ( قوله ومن يأخذ الحكم من النص بمجرد العلم ) فان قيل  
 ما المراد من هذا قلت هم اصحاب الظواهر وهم اخذوا ظاهر معنى الآية  
 بمجرد العلم باللغة من غير تطبيق بالاصول والقواعد بغير علم الحاصل  
 ان علم الفقه انما يطلق على علم المجتهدين لا غير ( قوله ثم لما كان هذا التعريف  
 الخ ) هذا اشارة الى ان قوله فخرج بعمل الخ انما هو تفرع على قيد عملاً على  
 مجموع التعريف فانهم والله اعلم وهو الهادي ( قوله فخرج بعمل الكلام  
 والتصوف ) فيه اشارة الى ان التصوف يطلق على علم الاخلاق فالمراد به

علم الاخلاق فاذا خرجا من التعريف بقيد علما يكون تعريف علم الكلام هكذا معرفة النفس مالها وما عليها اعتقاد او تعريف علم الاخلاق هكذا معرفة النفس مالها وما عليها خلقا فهما خارجان عن التعريف كما عن الم عرف في اصطلاح اهل الاصول ( قوله ومن لم يزد اراد الشمول لهما ) جواب لسؤال مقدروه ان علم الكلام والتصوف اما داخلان في التعريف وخارجان عن الم عرف واما داخلان في الم عرف وخارجان عن التعريف عند الامام فعلى الاول يلزم ان يكون التعريف غير مانع عن اغيابه وعلى الثاني يلزم ان يكون غير جامع لافراده وكلاهما بط واجاب بانهما داخلان في الم عرف كما في التعريف عند الامام فلا يلزم شئ ( قوله حتى سمي الكلام فقها اكبر ) اعلم ان علم الكلام اثنان علم كلام متقدم وعلم كلام متأخر فعلم الكلام المتقدم عبارة عن اربعين مسألة لا تتزايد بتلاحق الافكار ففراد الامام من الكلام ليس الكلام المتقدم الذي هو عبارة عن الاربعين مسألة فانه ليس بفقه عنده بل مراده منه الاحكام الشرعية المتعلقة بتلك المسائل من جهة الاعتقاد فذلك الاحكام هي المسماة بالفقه عنده فاطلاق الشارح ليس كما ينبغي فانهم ( قوله فان قيل الم يخرج الوجدانيات الخ ) هذا منع لقوله اراد الشمول لهما بان الشمول لهما حين عدم الزيادة ممنوع كيف والوجدانيات خارجة بقيد المعرفة فلا يشمل التعريف لها قطعا ( قوله كما اشرنا ) حيث قال مالها وما عليها احكام مال الخ ونسبة الاخلاق الى الوجدان من قبيل نسبة العلوم الى طريق علمه فانهم ( قوله حتى تحصل بالوجدان وتستغنى عن البرهان ) يعني ليس المراد بالوجدانيات نفس الوجدانيات حتى يلزم عدم دخولها في التعريف بقيد المعرفة والله اعلم ( قوله فان قيل لا يبحث في الكلام عن الاحكام الاعلى النادرة الخ ) لما ورد منعا على شمول التعريف لعلم الاخلاق اراد ايراده على شموله لعلم الكلام بقوله فان قيل لا يبحث الخ وحاصله ان علم الكلام اثنان متقدم ومتأخر فالمتقدم عبارة عن اربعين مسألة فاجاله اربعة مباحث البحث الاول معرفة ذاته تعالى والثاني معرفة صفاته والثالث معرفة افعاله تعالى والرابع بحث النبويات والكلام المتأخر هو الذي يبحث فيه عن احوال العالم من الجواهر والاعراض والامور العامة على القانون الاسلامي كما يبحث عن معرفة ذاته وصفاته وافعاله فالكلام سواء كان متقدما او متأخرا لا يبحث فيه عن الاحكام الشرعية على وجه الكثرة الا في مسئلتين وهما معرفة الله تعالى واجبة والنظر فيها واجب حيث كان المحمول فيهما

الوجوب الذي هو من الاحكام الشرعية فشمول التعريف اعم الكلام على الاطلاق  
 ممنوع فاجاب بتحرير المراد اى مراد المتكلمين وحاصله اثبات البحث فيه عن  
 الاحكام الشرعية على وجه الكثرة بان البحث عن معرفة ذاته تعالى والبحث  
 عن معرفة صفاته والبحث عن معرفة افعاله كلها مندرجة في البحث عن معرفة  
 الله تعالى بناء على ان مراد المتكلمين من معرفة الله تعالى معرفة ذاته من حيث  
 وجوده وعدم شريكه ومعرفة صفاته وافعاله فالبحث عن الكل مندرج  
 في قولهم معرفة الله واجبة فيكون البحث في الكلام المتقدم عن الاحكام الشرعية  
 على وجه الكثرة يعنى على الاطلاق لكن لا يتم الجواب بهذا القدر بناء على ان  
 التعريف غير شامل للكلام المتأخر لانه يبحث فيه عن احوال العالم يعنى  
 عن الاعراض والجواهر والامور العامة كالبحث عن الممكن والحادث وغيرهما  
 من الامور المشتركة بينهما فالبحث في الكلام المتأخر ليس عن الاحكام الشرعية  
 فلا يشمله التعريف فاراد الجواب عنه بقوله وهذا الواجب مطلق يتوقف الخ  
 وحاصله ان البحث في الكلام المتأخر مندرج في قولهم معرفة الله واجبة ايضا  
 بناء على ان هذا الواجب من قبيل الواجب المطلق اعلم ان المراد من الواجب  
 المطلق ليس ماهو مصطلح الاصوليين من انه اذا لم يقيد الواجب بزمان ووقت  
 فهو مطلق واذا قيد به فهو مقيد وموقت بل المراد ماهو مصطلح المتكلمين  
 من انه اذا توقف وجود الواجب على شئ دون وجوبه فهو مطلق فالواجب  
 المطلق ما لا يتوقف وجوبه على وجود متقدمة من حيث هو وكذلك وانما يفيدنا  
 بالحيثية لجواز ان يكون مطلقا بالقياس الى مقدمة ومقيدا بالقياس الى اخرى  
 مثلا وجوب الصلاة مقيد بالعقل والبلوغ حيث يقال اذا بلغ العاقل تجب  
 الصلوة مطلقا بالقياس الى الطهارة فلا يقال اذا وجدت الطهارة تجب  
 الصلاة وكذا معرفة الله تعالى لا يقيد وجوبها بوجود النظر فلا يقال اذا تحقق  
 النظر تجب المعرفة وتقيد بعدم المعرفة فيقال اذا تحقق عدم المعرفة تجب المعرفة  
 فعنى قوله مطلق ان يقيد بتحقيق النظر لان لا يقيد اصلا والا فلا يصح  
 اذا المعرفة مقيدة بعد ما والا يلزم تحصيل الحاصل لما كان الواجب في قولهم  
 معرفة الله واجبة من قبيل الواجب المطلق الذي يتوقف وجوده لا وجوبه على  
 معرفة احوال العالم من الجواهر والاعراض والامور المشتركة وانما يتوقف بناء  
 على ان معرفته تعالى ليست بدئية بل نظرية فيتوقف على معرفة احوال العالم  
 يعنى في افعاله تعالى حتى تنقل منه اليها على طريق الاستدلال بالانزال المؤثر

وكان فيما بين المتكلمين مقدمة مسلمة من ان ما يتوقف عليه الواجب المطلق فهو واجب فيكون البحث في الكلام المنأخر عن الحكم الشرعي ايضا لكن الازميرى اعترض على تلك المقدمة باننا لانسلم ان مقدمة الواجب المطلق يلزم ان يكون واجبة الخ فارجع لكنه ليس بشئ بناء على انه لو لم يكن تلك المقدمة واجبة لا يوجد التوقف فلا يبقى للتوقف معنى وهو بط فلا غبار في تلك المقدمة والشئ الذى يكون دليلا للواجب المطلق يكون دليلا لمقدمته بطريق الاقتضاء (قوله فيعتبر في جميع الخ) اى اذا كان البحث عن معرفة ذاته وصفاته وافعاله مندرجاً في قولهم معرفة الله واجبة وكان هذا الواجب مطلقاً موقوفاً على معرفة احوال العالم وثبت فيما بين المتكلمين مقدمة مسلمة من ان ما يتوقف عليه الواجب المطلق فهو واجب فيعتبر في جميع الخ يعنى فيكون البحث في الكلام سواء كان متقدماً او متأخراً عن الاحكام الشرعية كثيراً فدخل في التعريف ثم يخرج بقيد علان لكن الازميرى اعترض على قوله فيعتبر في جميع مسائل الخ بقوله فيه انه ان اراد بكون وجوب الاعتقاد معتبراً في جميع هذه المسائل كون الوجوب محمولاً فيها فحينئذ يكون موضوعاتها هو الاعتقاد فيكون معنى قولنا الله واحد اعتقاد وحدانيته تعالى واجب وكذا سائر المسائل الكلامية فيلزم ان يكون موضوع الكلام افعال العباد لان الاعتقاد من الافعال القلبية ولم يقل به احد ممن اختلف في موضوع الكلام من انه ذاته تعالى والمعلوم من حيث يتعلق به اثبات العقائد او الوجود بما هو موجود على ما بين في محله وان اراد الخ فارجع فقال الاستاذ الفاضل في جوابه باختيار الشق الاول بان مراده هو هذا فراد المص ان المتكلمين وان قالوا واختلفوا في موضع الكلام لكن بيانهم انما هو بالنظر الى ظاهر الحال حقيقة الامر ما قلنا فوضوح الكلام في الحقيقة هو افعال العباد فلا بطلان فيه فافهم ثم قال الاستاذ الفاضل وان امكن التوجيه ودفع اعتراضه هكذا ولكنه خلاف الظ فخلق ان مراد الامام من جعل التعريف شاملاً للتصوف والكلام انما هو بتعميم الملكية الاجتهادية الأخوذة في تعريف الفقه بانها سواء سببا لمعرفة الاحكام الشرعية المتعلقة باعمال العباد وافعالهم او كانت سببا لمعرفة الاحكام الشرعية من جهة الاخلاق او كانت سببا لمعرفة الاحكام الشرعية من جهة الاعتقادات ففي قوله اراد الشمول لهما مسامحة على هذا التوجيه فالمراد اراد الشمول للملكة الشاملة لهما فعمل الكلام عبارة عما كان عبارة عنه

يعنى ان الكلام المتقدم عبارة عن اربعين مسئلة والمتأخر هو الباحث عن احوال العالم من الجواهر والاعراض والامور العامة والملكة للأخوذة في تعريف الكلام انما هو ملكة الاستحضار لكن لما كان الملكة المأخوذة في تعريف الفقه الملكة الاستحصالية الاجتهادية سواء كانت سببا لمعرفة الاحكام الشرعية المتعلقة باعمال العباد او كانت سببا لمعرفة الاحكام من جهة الاخلاق او من جهة الاعتقادات اطلق الامام رحمه الله لفظ الفقه على كل من التصوف والكلام فراده ما قلنا والله اعلم بالصواب (قوله وقيل العلم بالاحكام الخ) فان قيل ما الفرق بين تعريف الامام وتعريف الشافعية قلت لافرق ٦ بينهما في المسأل و انما الفرق بينهما بحسب الظ حيث كان المعرفة في تعريف الامام مجازا عن سببها وهو ملكة الاستحصالية الاجتهادية والعلم الواقع في تعريف الشافعى عبارة عن التصديق على ما قاله الشارح وان كان العلم مجازا عن سببها اعنى ملكة الاجتهاد كما في تعريف الامام يتحد التعريفان في المسأل فافهم قاله الاستاذ اعلم ان لفظ العلم قد يطلق ويراد به الملكة الاستحضارية كما في تعريف الاصول وقد يطلق ويراد به الملكة الاستحصالية الاجتهادية كما في المعرفة الواقعة في تعريف الامام وقد يطلق ويراد به التصديق كما في تعريف الشافعى للفقه والظ ان اطلاقه على هذه المعاني بطريق الاشتراك والحقيقة فافهم (قوله كالجنس) فان قيل لم قال كالجنس ولم يقل جنس قلت هذا التعريف من قبيل الامور الاصطلاحية والجنس حقيقة انما يوجد في الماهيات الحقيقية (قوله خرج به التصورات) فان قيل يفهم من هذا ان قوله بالاحكام فصل مع ان الاحكام عبارة عن امور مفردة كالوجوب والاباحة مثلا وكل واحد منها لا يحمل على المصروف مع ان الفصل يلزم ان يصح حمله عليه قلت نعم لكن فيه مسامحة ومراده ان الفصل وهو العلم مع التقييد بالاحكام قاله الاستاذ فافهم (قوله سواء كانت بين الاشياء الخمسة) اعنى الوجوب والتدب والاباحة والكراهة والحرمة (وافعال المكلفين) بان يكون كل واحد من افعالهم موضوعا ويكون احدا لاشياء الخمسة محمولا كقولنا الصلاة واجبة والخر حرام وغيرهما (قوله او غيرهما) فيه ثلاثة احتمالات الاول ان يكون الموضوع فعل المكلف والمحمول غير الاشياء الخمسة والثاني ان يكون الموضوع غير فعله والمحمول احدا لاشياء الخمسة والثالث ان يكون الموضوع غير فعل المكلف والمحمول غير الاشياء الخمسة (قوله والعلم بهما تصديق) فان قيل

٦ فان قيل اذا لم يكن بينهما فرقا لم عدل عنه قلت بناء على ورود السؤال على تعريف واحتج الى الجواب فافهم منه

هذا غير صحيح كيف يتعلق بالنسبة الحكمية التصور كما يتعلق بها التصديق كما هو التحقيق قلت نعم لكن الشارح كأنه يقول لهم ان التحقيق العلم المتعلق بها هو التصديق قاله الاستاذ او يقال مراده العلم بها تصديق بقرينة الوقوع في تعريف الفقه كما اجاب الازميري فلا ينافي ح يتعلق التصور بها فافهم والله اعلم (قوله اى الموقوفة على خطاب الشارع) فيه اشارة الى ان النسبة من قبيل نسبة الموقوف الى الموقوف عليه والموقوف هو ادراك الاحكام اعلم ان القضايا والاحكام اربعة بالنسبة الى سبب ادراك القضايا والاحكام لان السبب والمبنى عليه لادراك القضايا وادراك الاحكام اما خطاب الشارع والعقل او الحسن او الاصطلاح او اعتبار المعبر فان كان الاول فهو القضية الشرعية والحكم الشرعى وان كان الثانى فهو العقلية والحكم العقلى وان كان الثالث فهو الحسية والحكم الحسى وان كان الرابع فهو الاصطلاحية والحكم الاصطلاحى فاحفظ (قوله والثانى مثلا) انما قال مثلا لان حكم العلم الحاصل بحكم شرعى من الشرط او من مطلق الدليل الاجالى كذلك (قوله كالحكم بالتمائل) الباء للابسة من قبيل ملابسة النسبة الى احد المتسبين اذا المراد من الحكم هو الوقوع الذى هو النسبة التامة والتمائل يكون محكوما به الذى هو واحد المتسبين مثل زيد وعمرو متمثلان اى متحددان فى النوع وزيد وفرس مختلفان اى فى الماهية (قوله اى المتعلقة بكيفية العمل) من قبيل يتعلق النسبة الى احد المتسبين اذ كيفية العمل هو المحكوم به فى مسألة الفقه (قوله كوجوب الايمان ونحوه) والمراد من نحوه سائر مسائل علم الكلام كقولنا معرفة الله تعالى واجبة وكقولنا الله واحد اى اعتقاد وحدانيته تعالى واجب وغيرهما من مسائل الكلام والشارح جعل الاحكام المتعلقة بمسائل علم الكلام سواء كان متقدما او متأخرا من الاحكام الشرعية وارجع اليها لكنه لا يطلق عليها الفقه اعدم تعلقها بكيفية العمل فيخرج مسائل الكلام بقيد العملية (قوله والوجدانيات) عطف الازميري هذا القول على قوله النظرية حيث قال اى خرج به الوجدانيات فانه يقتضى العطف عليه لكنه خلاف الظ وغير صحيح لان علماء الشريعة قسموا علم الشريعة الى قسمين احدهما عملية والثانى نظرية ولم يعتبروا قسما ثالثا فلو عطف عليه يلزم ان يوجد قسم ثالث وهو غير صحيح اللهم الا ان يقال اذا عطف عليه يلزم ان يكون من قبيل عطف الخاص على العام فافهم والظ ان يعطف على قوله كوجوب الايمان

لكن ينبغي ان يعلم ان في قوله والوجدانيات مسامحة لان نفس الوجدانيات ليست بداخلة فيما قبل قيد العملية حتى تخرج به فإرادته منها انما هو احكامها فانها من الاحكام الشرعية وداخلة فيما قبل قيد العملية فتخرج به فانها ملكات نفسانية لا تتعلق بالمباشرة فخرجت بقيد العملية بهذا الاعتبار اى بالمباشرة ( قوله من ادلتها ) اى من ادلتها المختصة بها ( قوله متعلق بالعلم دون الاحكام ) وجهه على ما قاله الازميرى انه دفع لما يؤولون ان قوله من ادلتها متعلق بالاحكام فيثبت لا يخرج العلوم المذكورة بهذا القيد لانها علوم بالاحكام الحاصلة من ادلتها التفصيلية وحصول الاحكام من الادلة لا يستلزم حصول العلم بها من الادلة ايضا حتى يقال ان العلوم المذكورة حاصلة من الادلة كالاحكام فتخرج بهذا القيد فدفع ذلك بانه متعلق بالعلم لا بالاحكام ووجه الدفع ان معنى حصول العلم الخ فارجع ووجه الاستاذ الفاضل وجه آخر فقال انه متعلق بالعلم دون الاحكام لما قاله الازميرى ولان الحاصل من الادلة انما هو العلم التصديقي لا الحكم فلا يصح التعلق بالاحكام ( قوله فخرج علم الله تعالى الخ ) اى اذا كان حصول العلم من الادلة بمعنى انه ينظر الخ فخرج علم الله بالاحكام الشرعية المتعلقة بكيفية اعمالنا لكن ينبغي ان يعلم انه ليس معنى خروج علمه تعالى من التعريف انه تعالى لا يعلم الادلة لانه عالم السر والخفيات وعلام الغيوب وهو يعلم الاحكام وكذا الادلة كلها في الازل لكن انما يطلق الفقه على علمه تعالى بناء على انه علمه تعالى بالاحكام ليس بطريق الحصول من الادلة بل الله تعالى يعلم الاحكام وكذا الادلة في الازل دفعة بطريق البداهة بلا احتياج الى ترتيب المقدمات وكذا خرج علم الرسول وعلم جبريل عليهما السلام بالاحكام الشرعية المتعلقة بكيفية اعمالنا لانهما وان علما الاحكام وكذا الادلة لكن تعلمهما ليس بطريق الحصول من الادلة بل الدليل الذى لزم لعلم الحكم الشرعى حاصل في حقهما دفعة بطريق الحدس والوحى بناء على انهما صاحب قوة قدسية بلا احتياج الى ترتيب المقدمات فهما عالمان بالاحكام وكذا الادلة لكن لا يطلق على علمهما الفقه لما سبق آنفا وكذا خرج علم المقلد فان المقلد وان كان عالما بعنوان الفقه لكن لما لم يكن علمه بطريق الحصول من الادلة المختصة بالاحكام الشرعية بل بالقل من المجتهدين لا يطلق الفقه على علمه ايضا فان قيل علم المقلد حاصل من الدليل

٧ كصاحب الهداية  
وغيره من المقلدين  
من الأئمة

حيث قالوا دليل المقلد قول المجتهد فخروجه ممنوع قلت هذا الدليل ليس  
بدليل شرعي والمراد من الأدلة المذكورة الأدلة المختصة بالأحكام الشرعية  
وهي الأدلة الشرعية التفصيلية أعني أفراد الكتاب والسنة والاجماع والقياس  
فإن هذه الأربعة أدلة إجمالية وأفرادها بعني ماصدق عليها أدلة تفصيلية ودليل

المقلد ليس كذلك فاحفظ ( قوله ) فخرج به الأصول كالعلم بوجود المأمور به  
مثلا ) فإذا قلنا هذا واجب لأنه مأمور به وكل مأمور به واجب فهذا واجب  
فالعلم بقولنا هذا المأمور به واجب وإن كان حاصلًا من هذا الدليل لكن لما كان  
دليلاً إجمالياً لا يطلق عليه الفقه اعترض الأزميري عليه فقال قولنا المأمور به  
واجب ليس من مسائل الأصول حتى يكون العلم به من علم الأصول الخ فارجع  
لكن الأستاذ الفاضل أجاب عنه بأن كلام الشارح مبني على قول من عده  
من مسائل علم الأصول كما بين في التلويح والتوضيح فارجع ( قوله ) والخلاف  
أي خرج علم الخلاف أيضاً ويقال له علم الجدك وهو ليس من علم الأصول بل  
هو من ملحقات علم الأصول فإذا قلنا حلى النساء مال يجب فيه الزكاة لأنه مال  
وجد فيه مقتضى وكل مال وجد فيه مقتضى يجب فيه الزكاة ينتج أن حلى  
النساء يجب فيه الزكاة فالعلم بقولنا حلى النساء يجب فيه الزكاة وإن كان حاصلًا  
من الدليل لكنه لما كان إجمالياً لا يطلق عليه الفقه وكذا إذا قلنا مال المديون  
لا يجب فيه الزكاة لأنه مال وجد فيه النافي للزكاة وكل مال وجد فيه النافي  
للزكاة لا يجب فيه الزكاة ينتج أن مال المديون لا يجب فيه الزكاة فالعلم بقولنا مال  
المديون لا يجب فيه الزكاة وإن كان حاصلًا من الدليل لكن لما كان إجمالياً لا يطلق  
عليه الفقه اعترض الأزميري عليه أيضاً بقوله وفيه أيضاً نظر لأن قولنا الوتر  
يوجب مقتضى والزكاة في الحلى يوجبها مقتضى ليس من مسائل علم الخلاف  
الخ فارجع لكن الأستاذ الفاضل لم يتكلم فيه أصلاً ختم فيه جداً والله أعلم  
وهو الهادي ( قوله ) لما فرغ من بيان الفقه شرع في بيان الأصول ) فإن قيل  
الملازمة في هذه الشرطية ممنوعة كيف لا يلزم من الفراغ من بيان الفقه الشروع  
في بيان الأصول قلت الملازمة العقلية في هذه الشرطية موجودة بناء على التزام  
المص بيان المضاف والمضاف إليه ولما فرغ من بيان المضاف إليه يلزم أن يشرع إلى  
بيان المضاف بناء على التزامه فاحفظ ( قوله الأصل ) أي معنى الأصل ههنا أي  
في مقام بيان التركيب الإضافي ( قوله على بناء المجهول ) البناء بمعنى الصيغة  
فالإضافة من قبيل إضافة العام إلى الخاص إذا المجهول صيغة كالمعلوم حيث

٥  
قد انشأ من هذه  
من الشرطية والملازمة  
والفرضية التزاماً أحسن  
وتحاشى من هو فاصرح  
أدلة هذه البرهان

يقال صيغة العلوم وصيغة المجهول والاضافة فيهما مثل ماسبق ( قوله يقال  
ابتنت الدار الخ ) جواب سؤال مقدر نشاء من قوله على بناء المجهول فانه يفهم  
ان الابتناء متعد ولما لم يذكر فاعله يلزم ان يقرأ على بناء المجهول فكأنه قيل ما الدليل على  
كونه متعديا فاجاب بقول يقال الخ يعني لما قال العرب العرباء ابتنت الدار بمعنى بنيتها  
علم انه متعد ( قوله عليه غيره ) فان قيل لم قدم لفظ عليه على لفظ غير قلت لوجهين  
احدهما لاهتمام شان المبنى عليه اذ الملق بيان كون اصل مبنى عليه وثانيهما  
انه لو قدم غيره واخر عليه لتوهم رجوع الضمير في عليه الى القبر فيلزم ابتناء  
الشيء على نفسه وهو بطل اعلم ان الابتناء بمعنى الوضع والترتب فابتناء الشيء  
على الشيء بمعنى وضعه عليه ورتبه عليه وهو قد يكون حسيا اذا كان طرفاه  
حسين وقد يكون عقليا اذا كان طرفاه او احدهما عقليا يعني امرا معقولا  
( قوله ما ذكر المتكبر انما هو معناه اللغوي ) اشارة الى ان قوله ونقل معطوف  
على هذا المقدر وهذا النقل من قيل نقل العام الى الخاص كما ان النقل الى الراجح  
والقاعدة الكلية والمستصحب كذلك اعلم ان المفهوم من الوجه الاول للشيء  
ان استعمال الاصل سواء كان في معنى الدليل او الراجح او القاعدة الكلية  
او المستصحب من قيل استعمال العام بعمومه في الخاص مستعمل في معناه لكن يخرج  
في ضمن الخاص بقرينة خارجية بحسب المقام والنقل ليس بمعتبر بل هو خلاف  
الابصل اى خلاف المستصحب وهو كون الشيء معدوما او موجودا سابقا يعني  
في الزمان الماضي فان كان موجودا فهو المستصحب وكونه معدوما بعدا يقال له  
الطارى والعارض وان كان معدوما فهو المستصحب ايضا وكونه موجودا بعد  
ان يقال له الطارى ايضا ولما كان النقل معدوما سابقا فبعدم النقل هو المستصحب  
فيكون النقل بعد طارى او عارضا وهو خلاف الاصل فاحفظ ( قوله بقدر الامكان  
هو الاصل ) اى الراجح والقاعدة الكلية والله اعلم ( قوله في تعيين موضوعه الخ )  
اعلم ان ههنا امور اربعة التصديق بالموضوع والتصديق بهلية الموضوع  
ويقال له اية الموضوع اى وجوده وتصور مفهوم الموضوع وتصور ما صدق  
عليه الموضوع فالتصديق بالموضوع اى بموضوعية الموضوع من مقدمات  
الشروع في العلم على بصيرة وهى يتوقف على تصور مفهوم الموضوع  
والتصديق بهلية الموضوع ولما كان المقى في المقدمة بيان ماهو من مقدمة  
الشروع في العلم قال في تعيين موضوعه اى التصديق بموضوعية موضوعه  
ولم يقل في تعريف موضوعه او تعيين وجود موضوعه بناء على ان تعيين

وجود الموضوع اى التصديق بوجوده بمعنى الهلية البسيطة ليس من مقدمات  
الشروع بل من مبادئ التصديقية او من اجزاء العلوم على الاختلاف  
وان تعريف الموضوع بما يبحث عنه في العلم ليس لاجل كونه من مقدمات  
الشروع بل لكونه معتبرا في التصديق المذكور بمعنى لكونه من قبيل الموقوف  
عليه بذلك التصديق وان تعريف ماصدق عليه هذا العنوان اعنى الادلة  
والاحكام في هذا العلم ليس لاجل كونه من مقدمات الشروع ايضا بل  
لكونه من المبادئ التصورية خذهذا ( قوله وموضوعه الادلة والاحكام )  
الضمير راجع الى اصول الفقه لكن في اصول الفقه ثلاثة احتمالات اما عبارة عن  
المسائل او عن الملكة او عن ادراك القواعد كما مر في تعريفه فارجع فان كان  
الضمير في قوله وموضوعه راجعا اليه حال كونه عبارة عن المسائل  
فلاضافة على ظاهرها بمعنى تفيد الاختصاص وتكون حقيقة بخلاف ماذا كان  
راجعا اليه حال كونه عبارة عن الملكة او عن ادراك القواعد والمسائل  
فان الاضافة حتماهى لادنى ملائمة قاله الاستاذ الفاضل وانما قال وموضوعه  
الادلة والاحكام ولم يقل الادلة والاحكام موضوعه بناء على انه لما علم في المقدمة  
ان لعلم الاصول موضوعا كان الموضوع معلوما بوجه ما وانما المجهول تعيينه  
بانه اى شئ هو فلذا جعل المبتداء في هذه القضية الموضوع وجعل المحمول  
الادلة والاحكام بناء على ان الادلة والاحكام مجهولان بالنسبة الى الموضوع  
والقاعدة ان يجعل المعلوم بوجه مامبتداً ويجعل المجهول خبرا فلذا قال  
وموضوعه الادلة والاحكام ومعنى كونه موضوعه الادلة والاحكام  
انه يبحث في هذا العلم عن اعراضهما الذاتية والاعراض الذاتية للادلة  
من حيث الاثبات اى اثبات الاحكام الشرعية والاعراض الذاتية  
لللاحكام من حيث الثبوت اى من حيث ثبوتها بالادلة وسيجئ التفصيل  
( قوله اعلم ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية الخ ) اعترض  
الازميرى عليه بان الاولى ان يحذف كلمة كل ضمير فيه وحاصل اعتراضه وان  
لم يصرحه ان التعريف للماهية لالافراد فلا يليق ذكر كلمة كل وان الضمير  
في قوله فيه راجع الى العلم في قوله وموضوع كل علم الذى هو المرفوع فيلزم  
الدور وانما قال فالاولى دون الصواب لامكان الجواب بان كلمة كل مقسم اى  
زائدة لكن ليس معناه انه لم يلاحظ لها معنى اصلا بل هى مستعملة في معناه  
وهو احاطة الافراد انما جئ بها تنبيهها على كونه التعريف جامعاً

لجمع افراده ولا يلزم منه ان يكون التعريف للافراد بل هو لماهية اى لماهية  
الموضوع الخارجة في ضمن افراده بالنسبة الى كل علم ولما كان المعرف عبارة  
عن ماهية الموضوع لا يلزم الدور اذ ارجع ضمير فيه الى العلم لانه ليس بمعرف  
بل هو من قبيل القيد فافهم ولما عرف الموضوع على الاطلاق علم منه تعريف  
موضوع العلم هذا العلم فتعريفه ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية من حيث الاثبات  
او اشبوت والاول بالنظر الى الادلة والثاني بالنظر الى الاحكام وكلمة ما في قوله  
ما يبحث اعم سواء جوهر او عرضا او غيرهما لان موضوع بعض العلم يكون جوهرها  
وبعضه يكون عرضا وبعضه يكون غيرهما ( قوله فان المبين لشيء اذا قام به الخ )  
لما كان في كون القسم الرابع من الاعراض الذاتية خفاء علله وبينه بقوله فان المبين  
الخ وكون الاقسام الثلاثة من الاعراض الذاتية ظ فلذا ترك التعليل بالنسبة اليها وفي  
قوله اذا قام به اشارة الى انه اذا لم يقم به يكون من جملة الاعراض القريبة وهى اربعة  
ايضا ( قوله كالتكلم للانسان ) فاذا قلنا الانسان متكلم يكون عروض التكلم له  
بواسطة كاجزائه لكن في التتميل مسامحة بناء على ان التفاز اى عرف العرض الذاتى  
في التلويح بالخارج المحمول على الشيء والتكلم لا يجوز حمله على الانسان الا  
ان يقال مراده منه التكلم من قبيل وضع مبداء الاشتقاق في موضع المشتق  
او يقال الجمل في تعريف العرض الذاتى اعم سواء كان حلا مواطأة او حلا  
اشتقاق والتكلم وان لم يحمل على الانسان بالمواطأة لكنه يحمل بحمل الاشتقاق  
في ضمن حل المواطأة ( قوله كادراك الامور القريبة ) فاذا قلنا الانسان مدرك  
للأمور القريبة يكون عروض الادراك للأمور القريبة للانسان بواسطة جزئه  
المساوى وهو الساطق الذى هو داخل في مفهومه ( قوله كالضحك له  
بالتعجب ) فاذا قلنا الانسان ضاحك يكون عروض الضحك له بواسطة كونه  
متعجبا وانما مثل الاعراض الذاتية بما تخلق للانسان اشارة الى انها غير مخصصة  
في موضوع العلم بل توجد في غيره او يقال ان الموضوع اعم سواء كان موضوع العلم  
او موضوع باب او فصل والانسان وان لم يجعل موضوعا في علم مستقلا لكنه جعل  
موضوعا في باب من ابواب الحكمة قاله استاذ الفاضل فافهم والله اعلم ( قوله والمراد  
بالبحث الخ ) لما توهم ان معنى البحث عن اعراضه الذاتية ان يحمل تلك الاعراض  
الذاتية على موضوع العلم فقط دفعه بقوله والمراد الخ وحاصله ان المراد  
بالبحث عنها اعم سواء كان موضوع العلم موضوع المسئلة او نوعه او عرضه

الذاتي وكل منها اما مطلق او مقيد فالجموع ثمانية اقسام ( قوله سجلها على  
 موضوع العلم الخ ) اي حل بعض تلك الاعراض الذاتية فالمضاف محذوف  
 ( قوله نحو الدليل السمعى يثبت الحكم الشرعى ) الدليل مبتداء وقوله يثبت  
 خبره والجملة مجرورة المحل مضاف اليه لكلمة نحو والدليل السمعى مفهوم  
 كلى اجمالى شامل للكتاب والسنة والاجماع والقياس وكل واحد منها  
 انواعه ( قوله يفيد الظن ) انما قال ههنا يفيد الظنى ولم يقل يثبت امانتنا واما  
 اشارة الى ان الدليل انما يفيد العلم القطعى او العلم الظنى بالحكم الشرعى بناء على  
 ان الحاصل من كل دليل العلم بالماط فالحاصل منه العلم لا المعلوم نفسه فقوله يفيد  
 الظن بمعنى يفيد العلم الظنى بالحكم الشرعى ( قوله او على نوع الموضوع  
 اما مطلقا ) والاطلاق بمعنى التجرد عن القرينة ( قوله نحو الامر يفيد  
 الوجوب ) اي يفيد كون الفعل الذى هو مدلوله التضمنى واجبا ولما كان  
 الامر للوجوب بالوضع لا يحتاج الى القرينة في افادة الوجوب فان قيل موضوع  
 المسئلة في هذا المثال ليس نوع موضوع العلم بل نوع نوعه اذ انواع  
 موضوع العلم وهو الكتاب والسنة والاجماع والقياس كما سبق الاشارة  
 اليه قلت نعم لكن في تمثيله بهذا اشارة الى ان قولهم قد يجعل نوع موضوع  
 العلم موضوع المسئلة اعم سواء جعل نفس نوع موضوع العلم موضوع  
 المسئلة او جعل نوع نوعه او نوع نوع موضوع المسئلة ( قوله بقرينة  
 الاباحة ) من قبيل اضافة الدال الى المدلول اي قرينة تدل على الاباحة  
 ولما كان صيغة الامر مجازا في معنى الاباحة تحتاج في افادة ذلك المعنى الى  
 قرينة مانعة ومعينة والقرينة الواحدة تكون مانعة عن كون مدلوله التضمنى  
 واجبا ومعينة لكونه مباحا ( قوله الخاص يوجب الحكم القطعى ) اعلم ان  
 الاصوليين قسموا اللفظ باعتبار الوضع الى خاص وعام وغيرهما والخاص من قبيل  
 العرض الذاتى لموضوع العلم لكنه جعل موضوعا في هذه المسئلة ويحمل عليه ما هو  
 عرض ذاتى له ( قوله نحو المطلق يوجب الحكم مطلقا ) اعلم انهم قسموا الخاص الى  
 مطلق ومقيد فالمطلق نوع العرض الذاتى الذى هو الخاص ( قوله وعلى هذا  
 القياس ) على هذا خبر مقدم وقوله القياس مبتداء مؤخر وهو بالمعنى اللغوى  
 ( قوله فقبل ان الادلة والاجتهاد ترجيح الى آخره ) فلي هذا يلزم ان يكون تعريف  
 الاصول بغير ما عرفه المص اذ تعريف المص مبنى على جعل موضوعه الادلة

والاحكام وعلى هذا القول مباحث الاحكام اما جعلت من قبيل المبادئ او ترجع الى مباحث الادلة وفرعية المأل فيما بعد ( قوله وقال صاحب الاحكام انه الادلة ) والمراد من صاحب الاحكام هو الامدى حيث الف في الاصول كتابا و سماه احكام الاحكام فان قيل الادلة متفدله مع ان مقصوده جعل الموضوع واحدا قلت المراد من الادلة الدليل السمعى مطلقا وهو واحد وان كان له افراد متعددة والجمع بالنسبة الى افرادها فافهم ( قوله الاصل عدمه ) اى والمستصحب عدمه فالاصل هنا معنى المستصحب ( قوله وتقليل خلاف الاصل ) والتقليل بمعنى العدم رأسا ( قوله هو الاصل ) اى الراجح ( قوله ولم يعكس الخ ) اشارة الى الجواب عن منع تقريب الدليل ( قوله هى السابقة فى الاعتبار ) اى فى اعتبار العتبر يعنى المجتهد والمراد من الامام حجة الاسلام الامام الفزالى اعترض الازميرى عليه بقوله فيه انه ان اراد الخ فارجع لكن اعترضه مذكور فى التلويح ومبنى على الففلة عن قوله فى الاعتبار فلا حاجة الى جوابه والله اعلم ( قوله السمعية ) النسبة من قبيل نسبة الموقوف الى الموقوف عليه وليس المراد يكون الادلة سمعية ان تكون من المجموعات كآيتوهم والا فلا تصدق على القياس والاجاع بل المراد بالسمعية ان تكون الادلة الشرعية ثابتة بالسمع من الشرع سواء كانت من المجموعات او من المحسوسات كالسنن الفعلية او امرا عقليا غيرهما ( قوله بل من حيث تثبت بها الاحكام الشرعية ) اعلم ان فى الحثية المذكورة فى موضوعات العلوم ثلاثة احتمالات احدها ان تكون جزأ من الموضوع وهو ليس بصحيح كما بين فى محله وثانيها ان تكون قيدا للموضوع وهو صحيح على ان يكون التقيد داخلا والقيد خارجا وثالثها ان تكون بيانا للاعراض الذاتية المبحوث عنها فى العلم وهو صحيح ايضا بل احسن من الثانى وهما يحتمل ان تكون الحثية قيدا للموضوع ويحتمل ان تكون للاعراض الذاتية المبحوث عنها فى العلم فاحفظ ( قوله خصه بالرد ) ٩ جواب لسؤال قدرو هو ان تخصيص القول الثالث بالرد تحكم بناء على ان الاقوال ثلاثة فاجاب بان تخصيصه بالرد لكونه اقوى الوجوه فاذا كان اقوى الوجوه مردودا فكون اضعفه مردودا بالطريق الاولى الحاصل ان فى بيان موضوع علم الاصول ثلاثة مذاهب كلها مردودة بل الحق ما بينه المص ههنا فيكون فى موضوع علم الاصول اربعة اقوال فالحق رابعها فاحفظ ( قوله لان موضوع العلم انما يجوز تعدده اذا كان المبحوث عنه الخ ) اثبت المص كون موضوع علم واحد متعددا بالاستناد

٩ الباء داخل على  
المقصور منه

الى القاعدة التي بينها صدر الشريعة وهذه القاعدة هو قوله اذا كان المبحوث عنه الى قوله فموضوعه كلا المضافين وحاصل استدلاله هكذا علم الاصول علم واحد موضوعه متعدد لانه علم مرجع مسأله اضافية مخصوصة بان يكون العوارض التي لها دخل في المبحوث عنه بعضها ناشئا عن احد المضافين وبعضها عن الآخر وكل علم مرجع مسأله اضافية مخصوصة بان يكون الخ فهو علم واحد موضوعه متعدد ينتج ان علم الاصول علم واحد موضوعه متعدد والصغرى بديهية لكن الكبرى نظرية اذ يرد المنع عليها بانه لا يلزم من كون مرجع مسأله اضافية مخصوصة ان يكون علما واحدا موضوعه متعدد كيف لم لا يجوز ان يكون المسائل التي مرجع محمولاتها اضافية ناشئة عن احد المضافين علما والمسائل التي مرجع محمولاتها ناشئة عن الآخر علما آخر فكونه علما واحدا موضوعه متعدد ممنوع فائت الكبرى بقوله وذلك لان حقيقة العلم الخ والتقرير سهل لمن هو اهل ( قوله والعرض الذاتي في الحقيقة ) تفسير للرجوع والظا ان قوله في الحقيقة متعلق بالعرض الذاتي فافهم ( قوله اضافية مخصوصة ) المراد من الاضافة الحكيمة يعني مقولة الاضافة ( قوله بان يكون العوارض التي الخ ) جل الازمير الباء على البائية يعني الطريقة فقال بيان لكونها اضافية مخصوصة والباء بائية لكنه ليس بشئ بل هو قيد احترازي عن علم المنطق فالباء للتقييد فان قيل المنطق خارج بقوله مخصوصة كما اخرجه الازميرى حيث قال وقوله مخصوصة احتراز عما كان المبحوث عنه اضافية لكن لا دخل للاحوال الناشئة عن احد المضافين في المبحوث عنه بل كل ماله دخل في المبحوث عنه ناشئ عن الطرف الآخر فقط كما في المنطق الخ فارجع قلت هذا اضحوة للناظرين لان مرجع مسائل المنطق اضافية مخصوصة ايضا اذ المراد بالمخصوصة المعنية بالتعين النوعي لا التعيين الشخصي فرجع مسائل المنطق نسبة مخصوصة وتعيينه بالتعين النوعي اعني الاتصال بين الموصل اليه والموصل عبارة عن المعلومات مطلقا سواء كانت تصورية او تصديقية والموصل اليه عبارة عن المجهولات مطلقا ولما كان مرجع مسأله بالتعين مسأله اضافية مخصوصة بينهما يلزم ان يكون المنطق علما واحدا موضوعه متعدد فلا يخرج بذلك القيد مع ان المنطقين عدوا موضوعه واحدا وهو المعلومات مطلقا بل الحق ان مرجع مسأله وان كان اضافية مخصوصة بين الموصل والموصل اليه لكنه لما كان ناشئا عن طرف واحد اعني الموصل لم يحل موضوع المنطق بل موضوعه هو المعلومات فيخرج بقوله بان يكون الخ

( فافهم )

فافهم ( قوله وراجعة في الحقيقة اليه ) من قبل رجوع الفصل الى المجلد  
( قوله بعضها ناشئا الخ ) بدل من العوارض و المراد من العوارض هي  
المحمولات ( قوله فموضوعه كلا المضامين ) قال الاستاذ الفاضل الفاء للتعليل  
وهو الظ لكن عندي الفاء للتفريع فافهم ( قوله لان حقيقة العلم ) المراد به العلم  
الذي هو بمعنى العلوم لا مطلق العلم فلا يرد اعتراض الازميري ولا حاجة الى  
جوابه وكذا المراد العلم في قوله حقيقة كل علم مسائل العلم الذي هو بمعنى  
المعلوم لا مطلقا ( قوله موضوعا ) بالجر بدل من الجزئين وكذا قوله محمولات  
بالجر بدل منهما ( قوله مرجعها العرض الذاتي ) ويقال له محمول العلم ايضا  
لكنه نادر ( قوله لا بمعنى عدم تعدده ) فيه اشارة الى دفع اعتراض التفازاني  
في التلويح على صاحب التوضيح فارجع فافهم والله اعلم وهو الهادي ( قوله ثم  
ان المحمولات اذا كانت راجعة الى الاضافة المخصوصة الخ ) هذا القول اعادة  
للكبرى السابقة وانما اعادها لاجل الاثبات بكلا جزئها على وجه الاستقلال لان  
في تلك الكبرى شيئين احدهما كون العلم واحدا و ثانيهما كون موضوعه متعددا  
فثبت كلا منهما مستقلا وان اشار الى اثبات الاول آتفا فهنا اربعة دعاوى  
احديها كلما كانت محمولات العلم راجعة الى الاضافة المخصوصة يتعدد الموضوع  
البتة و ثانيها كلما كانت المحمولات راجعة اليها يتحد العلم و ثالثها كلما تكن  
المحمولات راجعة الى الاضافة المخصوصة لا يتعدد الموضوع و رابعها كلما تكن  
المحمولات راجعة اليها لا يتحد العلم وان تعدد الموضوع بالفرض فثبت كلاهما  
كما ترى ( قوله فلان الاعراض اللازمة الخ ) فان قيل لم قيد الاعراض بالضرورة  
ومن اين فهم ذلك القيد قلت اشارة الى ما قلوا من ان مسائل العلوم حليلات  
موجبات مطلقا بضروريات ثبوت المحمولات الى الموضوعات ضروري  
فلذا قيد الاعراض بالضرورة اذا اعراض عبارة عن المحمولات ( قوله لما غايرت  
الاعراض اللازمة للضاف الآخر بالنوع ) احتز بقوله بالنوع عما اذا كانت  
مغايرة له بالشخص ومتمدة بالنوع فانه لا يلزم تعدد الموضوع بل يتحد و اشار  
بكلمة لما الى ان هذه المغايرة مسلم اثبتت اذ كلمة لما تقتضي الثبوت والوقوع  
فلا يرد النع فان قيل لا حاجة الى اعتبار المغايرة بين الملزومات هكذا بناء على انه  
لما كانت مرجع المحمولات اضافة مخصوصة بين الادلة والاحكام فاحد  
المتسبين مغاير للآخر بالبداهة فلا حاجة الى الاستدلال قلت نعم لكن مغايرة  
احد المتسبين للآخر قد يكون بالشخص وقد يكون بالاعتبار وقد يكون

بالشخص مع الاتحاد بالنوع وكل منهما لا يقتضى تعدد الموضوع فلا يلزم تعدده بل التعدد انما يلزم اذا كانت الاعراض اللازمة للضاف الآخرة متغيرة بالنوع اذح تغايرت الملزومات ولما يوجد وجه الارجاع احدهما الى الآخرة فيتعذر الموضوع البتة والملزومات عبارة عن الأدلة والاحكام والجمع منطقي يعنى بمعنى ما فوق الواحد ( قوله ولا وجه لرجوع احدهما الخ ) فى بعض النسخ ليرجع احدهما وكلاهما بمعنى الارجاع وهذا اشارة الى دفع المنع عن تعدد الموضوع حيثئذ بانه ممنوع كيف لم لا يجوز ان يرجع احوال احدهما الى الآخرة بابطال سنده بانه بط لانه ترجيح بلا مرجح ( قوله ماسبق من سبق الأدلة الخ ) جواب عن قولهم ولم يعكس لان الأدلة هي السابقة فى الاعتبار ( قوله مقصود المجتهد بالاثبات ) اى مقصود المجتهد ( قوله وسابقة فى الاعتبار ) اى فى اعتبار المجتهد فافهم والله اعلم ( قوله اما اتحاد العلم على ذلك التقدير الخ ) لما فرغ من اثبات الكبرى بالنظر الى تعدد الموضوع شرع فى اثباتها بالنظر الى اتحاد العلم بناء على ان فى الكبرى السابقة شيئين تعدد الموضوع واتحاد العلم واثباتها بالنظر الى اتحاد العلم هكذا كلما كانت محمولات المسائل راجعة الى الاضافة المخصوصة يتحدد العلم مع تعدد موضوعه لانه كلما كانت المحمولات راجعة اليها كان مأخذ الفصل الداخلى فى حقيقة المسائل يتحد بالجنس وكما كان المأخذ متحدا بالجنس اتحد كل من الجزئين اى تناسب الجزآن بالتناسب التام وكما اتحد الجزآن اتحدت المسائل ينتج انه كلما كانت المحمولات راجعة اليها اتحدت المسائل ونضم اليها كبرى أخرى هكذا وكما اتحدت المسائل فيتحد العلم بالبداية ينتج كلما كانت المحمولات راجعة اليها يتحد العلم مع تعدد الموضوع فافهم ( قوله فلان مأخذ الفصل الداخلى فى حقيقة المسائل الخ ) فان قيل المراد بالفضل قلت ما المراد به الفصل الذى وقع فى تعريف علم الاصول بالحد الاسمى بجهة وحدته الذاتية فان الفصل المذكور فيه هو المأخوذ من الاعراض الذاتية وهى المأخذ للفصل لكن كون هذه مأخذ له يناق فى قوله وهو المبحوث عنه اذ المبحوث عنه عبارة عن الاضافة المخصوصة التى هى مرجع محمولات المسائل ولو كان المأخذ عبارة عن المرجع يكون قوله لما اتحد بالجنس آياعنه اذ المراد بالجنس الاضافة المخصوصة اللهم الا ان يقال ان الباء فى قوله بالجنس للابسة فيكون المعنى لما اتحد ملابسا بالجنس يعنى لما كان جنسا واحدا ( قوله وكان جامعا بين الموضوعين لكونه اضافة واحدة الخ ) فان قيل فى اى شئ جمع بينهما قلت جمع بينهما فى التعلق حيث كان الموضوعان

متعلقا لها وهي متعلقة بينهما فان قيل الاضافة المخصوصة متعددة وهما الاثبات  
والثبوت فكيف يصح كونها واحدة قلت وان كانت متعددة لكن الاثبات  
اضافة واحدة بين الادلة والاحكام وكذا الثبوت اضافة واحدة بينهما وهذا  
الكلام مبنى عليه او يقال ان الاضافة نسبة واحدة بالذات بين الادلة والاحكام  
يعبر عنها بالنسبة الى الادلة بالاثبات وبالنسبة الى الاحكام بالثبوت كما قال الازميري  
فافهم والله اعلم وهو الهادي (قوله واما عدم تعدد الموضوع على انتفاء  
ذلك التقدير الخ) تقريره هكذا موضوع العلم لا يتعدد على انتفاء ذلك التقدير  
يعنى على تقدير عدم رجوع المحمولات الى الاضافة المخصوصة لانه لو تعدد  
على انتفاء ذلك التقدير فاما ان يكون متعددا بلا اشتراك في جامع او باشتراك في جامع  
ذاتي او عرضي لكن الثاني بشقوقه الثلاثة بط وكذا المقدم ثبت ان موضوع العلم  
لا يتعدد على انتفاء ذلك التقدير فان قيل عدم التعدد بلا اشتراك في جامع اصلا  
غير متصور كيف وهو مشترك في جامع ما اقله الشيئية قلت نعم لكن انما اتى هذا  
الشق لاجل التوسع او يقال ان الكلام مبنى على الاعتبار والقرض فان قيل  
الاشتراك فيما نحن فيه من اى قبيل قلت من قبيل الاشتراك في امر عرضي حيث  
قال وكان جامعا بين الموضوعين لكونه اضافة واحدة بينهما (قوله بلا اشتراكها)  
ايضا راجع الى الموضوع المتعدد بناء على ان في التعدد معنى الجماعة وفي بعض  
النسخ بضمير التثنية فهو راجع الى الموضوعين المتعددين بلا تأويل (قوله لما كانت  
امورا تخيلية) النسبة من قبيل نسبة المعلوم الى العلم الذي هو التخيل اعلم  
ان صور المحسوسات ان احضرت الى الحس مشترك من قبل الخواس كان ذلك  
الاحضار توجها الى المحسوس وان احضرت اليه من قبل الخيال كان ذلك  
توجها الى الخيل وكلا الاحضارين يسمى تخيلا وتخيلا واحضار صورة الموهوم  
من الحافظة الى الواهمة يسمى توها كما ان احضار صورة المعقول من خزانة  
العقل التي هي العقل الفعال عندهم يسمى تعقلا فالاحضار اما تعقل واما تخيل  
واما توهم وعند ميرابي القبح ان صور المحسوسات وان احضرت الى الحس المشترك  
من قبل الخواس يسمى ذلك الاحضار احساسا فعلى هذا يكون الاحضار  
اربعة هكذا حققه الفاضل الكلبي في حاشية التهذيب وفيه تفصيل فارجع  
ولما كانت هذه الامور اعنى التثليث والتربيع وغيرهما مما يدرك بالحس المشترك  
يعنى من قبيل المحسوسات لكونها منتزعة من الجزئيات الخارجية ويحفظ  
في الخيال كانت امورا تخيلية بناء على ان صور المحسوسات ان احضرت

الى الحس المشترك من قبل الحواس يسمى ذلك الاحضار تخيلا وتخيليا كما سبق  
 آنفا ( قوله والمقدار المطلق ) الواو حالية ( قوله وعلى لحوقها للنوعيات )  
 والخبر محذوف بقرينة ما بعده اى وعلى لحوقها للنوعيات اسهل بناء على ان  
 النوع اقرب الخ وهى عبارة عن الخط والسطح والجسم التعليمى كما سيجى  
 الحاصل ان موضوع الهندسة هو الخط والسطح والجسم التعليمى لكن كون هذه  
 الامور موضوعه انما هو لاجل السهولة على امر الاستدلال بالنسبة الى الطالبين  
 للهندسة وهذه الامور مشتركة فى جامع ذاتى اعنى الجنس وهو مطلق المقدار  
 فموضوع الهندسة فى الحقيقة هو ذلك الجامع الذاتى اعنى مطلق المقدار فلا  
 تعدد فى موضعها بحسب نفس الامر والتعدد انما هو بحسب الظاهر تسهيلا  
 لامر الاستدلال فافهم والله اعلم ( قوله واما الثالث الخ ) اى اما بطلان كون  
 الموضوع ممتددا باشتراك فى جامع عرضى على تقدير عدم رجوع المحمولات  
 الى الاضافة المخصوصة فثبت فلان الاشتراك الخ ( قوله فلان الاشتراك  
 فى العرض المطلق ) والمراد من العرض العرض المقابل للجوهر ومعنى الاشتراك  
 فى العرض المطلق كون هذا المفهوم اعنى العرض المطلق صادقا على الامور  
 التى اردنا جعلها موضوعا للعلم الواحد وكون تلك الامور صادقا لهذا المفهوم  
 وهذا لا يكتفى فى الاتحاد اى فى اتحاد العلم بقرينة قوله والالاتحاد الفقه والهندسة  
 ( قوله المشتركة فى العرضية ) صفة المقدار وفعل المكلف ومعنى الاشتراك كونهما  
 ماصداقا لهذا المفهوم اعنى الكون عرضيا ( قوله والاشتراك فى العرض الخاص  
 بنوع كالصحة الخاصة ببدن الانسان مثلا الخ ) لكن فى تمثيله بالصحة مساححة  
 والمراد بها هو الصحيح لانه يلزم ان يكون العرضى محمولا والصحة لا تكون محمولا  
 على شئ ومعنى الاشتراك فى العرضى الخاص كون تلك الامور ماصداقا لهذا  
 المفهوم وكون هذا المفهوم صادقا على تلك الامور كما مر غير مرة واما قال مثلا  
 بناء على ان حكم العرض الخاص غير الصحة كذلك ( قوله لا يشترط ) اى فى اتحاد  
 العلم ولو اشترط الاشتراك فى العرض الخاص بنوع يلزم ان لا يقع البحث فى  
 الطب عن احوال الادوية والاعدية لانها لا تشارك البدن فى الصحة اذ لا يقال  
 الادوية صحيحة والاعدية صحيحة كما يقال البدن صحيح بل الاشتراك انما  
 هو فى الانتساب الى الصحة يعنى ان المفهوم المشترك بين الكل هو مفهوم  
 المنتسب الى الصحة اذ كما يقال البدن منتسب الى الصحة من قبيل انتساب  
 العروض الى العارض والموصوف الى الصفة كذلك يقال الادوية منتسبة

الى الصحة من قبيل انتساب السبب الى السبب وكذا الاغذية منتسبة اليها من قبيل  
انتساب السبب الى السبب وقس عليه فان قيل فليكن الاشتراك في الانتساب  
الى الصحة قلت هذا المفهوم من قبيل القدر المشترك والاشتراك في القدر  
المشترك لا يجوز لعدم افادته الانضباط في اتحاد العلم كما اشار اليه بقوله واعتبار  
ما بينها الخ (قوله واعتبار ما بينها) في بعض النسخ بضمير التثنية وهو الظ  
اى اعتبار ما بين العرضى الخاص والعرضى المطلق بان يكون عرضا تحت  
العرضى المطلق وفوق العرضى الخاص فيكون قدرا مشتركا بينهما  
(لا يفيد الانضباط) اى لا يفيد الضابطة في اتحاد العلم الواحد (قوله باعتبار  
مشترك تلك الالفاظ في كون البحث عن احوالها والنظر فيها الخ) والبحث  
بمعنى المبحوث عن احوالها وهو القدر المشترك بين تلك الالفاظ اذ يصدق  
المبحوث عن احوالها على كل منها فلوجاز الاشتراك في القدر المشترك يلزم  
ان يتحد جميع العلوم العربية التى هى التى عشر قسما منها اصول ومنها  
فروع اما الاصول فهى علم اللفظة وعلم الصرف وعلم الاشتقاق وعلم النحو  
وعلم المعاني وعلم البيان وعلم العروض وعلم القافية واما الفروع فعلم الخط  
وعلم قرص الشعر وعلم انشاء النثر من الرسائل والخطب وعلم المحاضرات  
ومنه التواريخ واما البدع فقد جعلوه تابعا لعلم البلاغة لاقسامها واحدا كما بينه  
السيد السند في شرح المفتاح فارجع الحاصل ان الجامع العرضى بينها  
امام عرض عام او عرض خاص بواحد منها وعرض مشترك بينها اى بين  
الامور التى اردنا جعلها موضوعا لعلم واحد والكل بط اما الاول فلاه لوجاز  
الاشتراك في العرضى المطلق يلزم ان يتحد الفقه والهندسة لكن التالى بط  
بالبداهة وكذا المقدم ثبت ان الاشتراك فيه لا يجوز واما الثانى فلانه لوجاز  
الاشتراك في العرضى الخاص بنوع كالصحة الخاصة ببدن الانسان مثلا  
يلزم ان لا يقع البحث في علم الطب عن احوال الادوية والاغذية جمع غداء  
وهو ما به نما الجسم وقوامه يعنى الشئ الذى يكون جزءا من بدن الانسان  
ولا يكون من قبيل الفضلات الخارجة من الانسان كالبول والغائط لكن  
التالى بط اذ يبحث فيه عن احوالها وكذا المقدم ثبت ان الاشتراك في العرضى  
الخاص لا يجوز واما الثالث فلانه لوجاز الاشتراك في القدر المشترك يلزم  
ان يتحد جميع العلوم العربية لكن التالى بط وكذا المقدم ثبت ان الاشتراك  
في القدر المشترك لا يجوز فان قيل الاشتراك فيما نحن فيه انما هو في القدر المشترك

اعنى الاضافة المخصوصة اذهى مشتركة بين جميع المحمولات فيلزم ان لا يجوز قلت نعم لكن لما كانت المحمولات راجعة اليها يجوز كما مر وعدم جواز كون القدر المشترك جامعا انما هو على انتفاء ذلك التقدير فلا تغفل والله اعلم ( قوله واما عدم اتحاد العلم ان تعدد الموضوع على انتفاء ذلك التقدير الخ ) لما بين التلازم والمساواة بين اتحاد العلم مع اتحاد الموضوع على تقدير رجوع المحمولات الى الاضافة المخصوصة اراد ان بين التلازم والمساواة بين تعدد الموضوع وبين عدم اتحاد العلم على انتفاء ذلك التقدير وتقديره هكذا كلما تعدد الموضوع على انتفاء ذلك التقدير لا يتحد العلم بل يتعدد لانه كلما تعدد الموضوع على انتفاء ذلك التقدير يلزم ان لا يتناسب الموضوع المتعدد بالتناسب التام وكلام يتناسب الموضوع بالتناسب التام يلزم ان يختلف المسائل بخلاف العلم ينتج انه كلما تعدد الموضوع على انتفاء ذلك التقدير لا يتحد العلم بل يتعدد ويختلف وهو المظا واثبت بدليل آخر بقوله ولان تعدد الموضوع وتنوعه الخ تقريره هكذا كلما تعدد الموضوع على انتفاء ذلك التقدير لا يتحد العلم بل يتعدد لانه كلما تعدد الموضوع على انتفاء ذلك التقدير تنوع الاعراض الذاتية مع عدم رجوعها الى الامر الواحد وكلما تنوع الاعراض الذاتية مع عدم الرجوع اليه لا يتحد العلم بل يتعدد ينتج انه كلما تعدد الموضوع على انتفاء ذلك التقدير لا يتحد العلم بل يتعدد وهو المظا ( قوله ان مجرد تنوعها ) الى مجرد من اتحاد الموضوع ( قوله هذا تحقيق كلام صاحب التقيح ) يلزم ان يقول كلام صاحب التوضيح لان التحقيق انما هو لكلامه اللهم الا ان يقال انما قال هكذا ليوافق التلويح فيما بعد فافهم فارجم ( قوله وفائدته ) الضمير راجع الى اصول الفقه الذي هو المفرد فيما سبق وعلى توجيه الازميرى يلزم اعتبار الاستخدام حيث قال فيما سبق ان التعريف للفظ لكنه خلاف الحق والصواب ان يحتاج اليه لان التعريف للمعنى لا للفظ فافهم ( قوله كل حكمة ومصلحة ) عطف المصلحة من قبيل عطف التفسير فالمراد من الحكمة المصلحة بمعنى ماله المنفعة فان قيل ما الفرق بين الفائدة والفاية بحسب الحمل قلت يحتمل ان يكون بينهما مبانة بحسب الحمل ويحتمل ان يكون مساواة بناء على ان في القيد الحيثية المأخوذة في مفهومها احتمالين احدهما كونها للتقييد وثانيهما كونها للتعليل فان كانت للتقييد فيبينها بحسب الحمل مبانة ومساواة بحسب التحقق كما ان الفرق بين الحيثيتين كذلك وان كانت بحسب الحمل وبحسب التحقق وبين

الحيثيتين مباينة بحسب الحمل ومساوات بحسب التحقق وقس عليه العرض والعلة  
 الفائية (قوله ما لاجله كما اقدام الفاعل) اى ما لوجوده متأخرا اقدام الفاعل اذا الغرض  
 انما يتحقق في المفعول له التحصيل فهو مقدم بحسب التصور ومتأخر بحسب الوجود  
 في الخارج (قوله والعلة لعلية) عطف على الموصول اى الغرض هو العلة  
 لعلية الفاعل للفعل لكن كونه علة لعلية الفاعل انما هو بحسب العلم لا بحسب  
 الخارج (قوله فلا توجد في افعال الله تعالى الخ) تقريب على قوله والعلة لعلية  
 لانه لما كان علة له لئله فلو وجد في افعاله تعالى يلزم ان يكون تعالى مستكملا بالغير  
 بناء على ان فاعليته تعالى تكون معلولة لذلك الغرض فيلزم الاحتياج الى  
 الغير تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا اعلم ان افعال الله تعالى هل تعلل بالاغراض  
 ام لا فقيه ثلثة مذاهب فعلى مذهب الاشاعرة والحكماء لا تعلل بالاغراض  
 واستدلوا عليه بوجهين احدهما ان من كان فاعلا لغرض فلا بد ان يكون  
 وجود ذلك الغرض اولى من عدمه بالقياس الى الفاعل والام يصح ان يكون  
 غرضا فيكون الفاعل ح مستفيد التلك الاولوية ومستكملا لغيره تعالى الله عن  
 ذلك علوا كبيرا وثانيهما ان غرض الفاعل لما كان سببا لاقدامه على فعل كان  
 ذلك الفاعل ناقصا في فاعليته مستفيدا من غيره فيلزم ان يوجد الاحتياج فيه  
 تعالى وهو بوط وعلى مذهب المعتزلة انها معللة بالاغراض وعلى مذهب الماتريدية  
 بعضها معلل بالغرض وبعضها ليس بمعلل به والفرق بين مذهب المعتزلة وبين  
 الماتريدية ان المعتزلة قالوا وزعموا ان الاغراض توجب الفعل على الله تعالى  
 بطريق الوجوب بخلاف الماتريدية فافهم وان قالو يكون افعاله معللة بالاغراض  
 لكنهم يقولوا ان الاغراض توجب عليه تعالى بطريق الوجوب فان قيل  
 ما يقول الامام الماتريدى لاستدلال الاشعرى قلت يجيب لاستدلالهم اما عن  
 الاول فبالمنع يعنى بمنع الملازمة في قولهم فلا بد ان يكون وجود ذلك  
 الغرض اولى من عدمه بالنسبة الى الفاعل بانها ممنوعة كيف لم لا يجوز ان يكون  
 ذلك بالنسبة الى العباد لان كون وجود ذلك الغرض اولى من عدمه انما يتصور  
 في العباد لا في حقه تعالى فوجود ذلك الغرض وعدمه بيان في حقه تعالى  
 واما عن الثانى فلانه لما كان كون الغرض علة لعلية الفاعل بحسب العلم  
 والتصور فغاية ما يلزم احتياج صفته تعالى الفعلية الى صفة من صفاته  
 الذاتية اعنى صفة العلم فلا فساد فيه على ما حققه الفاضل الكلينوى في حاشية

التهذيب فارجع الحاصل ان مذهب الماتريدي هو الحق بناء على ان الاغراض  
 الواقعة في كلامه تعالى تحمل بعضها على الحقيقة وبعضها على المجاز  
 وعلى مذهب الاشعري يلزم ان تحمل كلها على المجاز وما امكن الحقيقة لا بصار  
 الى المجاز اعلم ان المحشى الا زيمرى غلط في تقرير المذاهب هنا حيث قرر مذهب  
 الماتريدي بعين مذهب الاشعري مع ان ما قرره هو مذهب الاشعري كما بين في محله  
 وتحقق هذا البحث على وجه الابق موكول الى محله الابق وهو الكتب  
 الكلامية فارجع فان قيل لم قال وفائده ولم يقل وغايته قلت ترغيبا للطلين لانه  
 لما كان حيثية الترتب ملحوظة في تعريف الفاسدة يحصل الترغيب لهم بان قراءة  
 علم الاصول يترتب عليها معرفة الاحكام الربانية فتحصل الترغيب لهم الى  
 تحصيله بخلاف الغاية فان تلك حيثية ليست ملحوظة في تعريفها وان اتحد اذا ما  
 والله اعلم فان قيل فلم لم يقل وغرض المحصلين معرفة الاحكام الربانية قلت  
 بناء على ان غرضهم متفاوتة ومختلفة لان غرض بعضهم من التحصيل انما هو  
 الشهرة بين الناس وغرض بعضهم جلب الدنيا بان يأخذ رؤسا بالا متحان  
 وغيره وغرض بعضهم ان يكون حاكما وقاضيا ومفتيا ونحو ذلك وهذه  
 الاغراض كلها فاسدة وغرض بعضهم معرفة الاحكام الربانية وهو صحيح  
 ومعتبه فلو قال والغرض معرفة الاحكام يصح لكن يحتاج الى توجيه لابق  
 بان يقال الغرض الابق لشان المحصلين ان يكون معرفة الاحكام الربانية  
 ولذا لم يقل والله اعلم ( قوله فاذا عرفت هذا فاعلم الخ ) لما بين طرف المبتداء على  
 الوجه الابق شرع لبيان طرف الخبر ( قوله معرفة الاحكام الربانية ) المراد  
 من المعرفة المعرفة التصديقية كما مر ويدل عليه هنا قوله اعني ما به يستلزم  
 الدليل المطلوب فانه يدل على ان المراد من المعرفة هي التصديقية والمراد  
 من الاحكام الاحكام الشرعية فعلى هذا فالنسبة من قبيل نسبة الموضوع الى  
 الواضع لان الاحكام الشرعية موضوع من طرف الشارع وهو الله تعالى  
 فيكون المعنى الاحكام الموضوع من طرف الرب تعالى لكن لا كان الاحكام  
 الشرعية من قبيل المفردات كالوجوب والنسب والاباحة وغيرها يحتاج الى  
 تقدير مضاف بناء على ان المراد من المعرفة المعرفة التصديقية وهي انما تتعلق  
 بمضمون القضية فلو لم يقدر المضاف يلزم ان يكون المراد من المعرفة التصور  
 وهو خلاف الظ فيلزم تقدير المضاف فيكون المعنى معرفة ثبوت الاحكام  
 الربانية الى افعال المكلفين فيكون مضمون القضية فيصح والاولى ٦

٦ وجه الاولوية  
 عدم الاحتياج الى  
 تقدير المضاف بناء  
 ان النسبة الحكمية  
 هي مضمون القضايا  
 منه

( ان يكون )

ان يكون المراد من الاحكام النسبة الحكمية والنسبة من قبيل نسبة الموقوف الى الموقوف عليه لان ثبوت تلك النسب تنوقف على خطاب الرب تعالى والنسبة في الحقيقة من قبيل الموقوف الى متعلق الموقوف عليه فافهم ( قوله لينال بالجرىان على موجبها السعادة الدينية والدينية ) قوله لينال مبنى للفعول والنائل هو المحصل للاصول والجرىان بمعنى الوقوع يعنى لينال بالوقوع على موجبها اى بالعمل على موجب الاحكام الربانية والسعادة الدينية والدينية نائب الفاعل والنسبة من قبيل نسبة المسبب الى السبب فى الاولى والسعادة الدينية معلومة والدينية عبارة عن كون تعايش الشخص الذى عرف الاحكام الربانية وعمل بموجبها موافقا للشرع الشريف ولم يتكلم الاستاذ فى نسبة الثانية فافهم ( قوله وذلك لان هذا العلم الخ ) اى كون معرفة الاحكام الربانية فائدة الاصول ثابت لان هذا العلم الخ وتقدير القياس هكذا علم الاصول علم يترتب على تحصيله معرفة الاحكام الربانية لانه علم يعرف بها جهات دلالة الادلة على الاحكام وبيان شرائط افادتها والامور المعتمدة فى تلك الافادة ولو اجالا وكل علم يعرف به كذا وكذا فهو علم يترتب على تحصيله معرفة الاحكام الربانية فعلم الاصول علم يترتب على تحصيله معرفة الاحكام الربانية اما الكبرى فبديهية واما الصغرى فنظرية اشار الى اثباتها بقوله وذلك لان هذا الخ تقديره هكذا علم الاصول علم يعرف به جهات دلالة الادلة على الاحكام الخ لانه كلما كان هذا العلم متكفلا وكافيا ببيان جهات دلالة الادلة على الاحكام وبيان شرائط افادتها والامور المعتمدة فى تلك الافادة ولو اجالا فهو علم يعرف به بيان جهات دلالة الادلة الى آخره لكن المقدم حق والتالى مثلا وهو المطو ان شئت قلت فى اثبات كون معرفة الاحكام الربانية فائدة لتحصيل علم الاصول هذا كلما كان معرفة الاحكام الربانية مترتبة على تحصيل الاصول فيصح ان تكون فائدة لتحصيله لكن المقدم حق والتالى مثله اما الملازمة فبديهية واما حقيقة المقدم فنظرية يعرف اثباتها مما سبق فافهم والله اعلم ( قوله هو المتكفل ) والتكفل مجاز عن معنى الكفاية اذ ليس هذا العلم من قبيل ذى روح حتى يتكفل ( بل هو كاف ببيان جهات الخ ) ( قوله اعنى به ما يستلزم الخ ) كلمة ما عبارة عن احوال العالم لانه لما كان الدليل اعنى العالم مفردا فهو لا يستلزم المط بالذات بل انما يستلزم بالظر الى احواله كالحادث والامكان بان يقال العالم صانع لانه حادث

وكل حادث فله صانع فالعالم له صانع وهو المظ فافهم والله اعلم وهو الهادى  
 ( قوله اى اذا كان بحث الاصولى من احوال الادلة الخ ) فيه اشارة الى ان  
 الفاء فى فأنحصر جواب شرط محذوف والشرط المحذوف عبارة عن مضمون  
 قوله وموضعه الادلة والاحكام والنسبة فى قوله بحث الاصولى من قبيل نسبة  
 المظروف الى الظرف وفى بعض النسخ بحث الاصول بلاياء النسبة والاضافة  
 من قبيل الاضافة المظروف الى الظرف ( قوله اى فى الفن او من الكتاب ) فان قيل  
 الفن عبارة عن المسائل والمق فى الفن عبارة عن المسائل ايضا فيلزم ان يكون  
 الظرفية فى قوله المقصود فى الفن من قبيل ظرفية الشئ لنفسه قلت لانسلم لزوم  
 ظرفية الشئ لنفسه كيف والفن عبارة عن مجموع مسائل الاصول والمق  
 فى الفن الذى ذكر فى هذا الكتاب بعض منها لان مجموع مسائل الاصول لم تذكر  
 فى هذا الكتاب كما لا يخفى اذ لا يلزم ان يذكر فى كتاب واحد جميع مسائل ذلك  
 الفن فالظرفية من قبيل ظرفية الكل للجزء بطريق المجاز فى المشهور ونقل  
 الفاضل الكلينوى عن ابي البقاء كونها حقيقة فى حاشية التهذيب فارجع والمق  
 فى الفن عبارة عن المسائل والمق من الكتاب يحتمل ان يكون عبارة عن المسائل  
 ويحتمل ان يكون عبارة عن الالفاظ او عن النقوش او عن الاثنين او عن الثلاثة  
 او عن المجموع ففيه سبعة احتمالات كما فى الكتاب فى المشهور فعلى تقدير كونه عبارة  
 عن المجموع ( قوله فبين المقصود ) فى الفن والمق من الكتاب مبانة بحسب الحمل  
 والمق فى الفن له ثلاثة اجزاء المقصدين والخاتمة ههنا وكذا المق من الكتاب له  
 ثلاثة اجزاء ههنا فان قيل المص والشارح كلاهما عبارة عن شخص واحد وهو  
 يعلم مراده فامعنى الشك فى قوله او من الكتاب قلت كلمة اول التخيير لا للشك مراده  
 تخيير الناظرين الى كتابه فى حمل المق الى المق فى الفن او الى المق من الكتاب  
 والفرق بين المق فى الفن والمق من الفن مبانة ايضا اذ المق فى الفن عبارة  
 عن المسائل والمق من الفن عبارة غاية تحصيل ذلك الفن وهى خارجة عن  
 المسائل فان قيل لم كان معاني الفن عبارة عن المسائل والمق من الفن عبارة  
 عن الغاية قلت هذه الاطلاقات عرفية لا يفترض عليها ولا يطلب مناسبة مع  
 ان المناسبة حاصلة بناء على ان كلمة فى لما كانت مشعرة للتجربة يلزم ان يكون  
 المق فى الفن عبارة عن المسائل التى هى داخلية فى الفن وكلمة من الابتدائية مشعرة  
 لكون ما قبلها خارجا عن مدخولها فيناسب ان يكون المق من الفن عبارة عن  
 الغاية التى هى خارجة عن الفن والفرق بين المق فى الفن والمق فى الكتاب عموم

و خصوص مطلق والاول اخص وبين المق من الكتاب والمق في الكتاب عموم  
و خصوص مطلق ايضا والاول اخص فان قيل انك قلت فيما سبق ان كلمة من  
مشعرة لكون ما قبلها خارجا عن مدخولها فلم كان المق من الكتاب عبارة عن  
المقصدين والخاتمة قلت قد عرفت ان هذه الاطلاقات عرفية لا يعترض عليها  
ولا يطلب مناسبة مع ان المناسبة البعيدة حاصلة بناء على ان من نسب الى الفن  
في قولهم المق من الفن وهو يشعر كونه خارجا ونسبة الى الكتاب في قولهم المق  
من الكتاب وهو يشعر كونه داخلا في الكتاب فتأمل اعلم ان كون الأدلة  
الاربعة دليلا انما هو بالنسبة الى المجتهدين لا بالنسبة الى المقلد ودليله انما هو قول  
المجتهد حيث قالوا دليل المقلد قول المجتهد فاحفظ الحاصل ان ههنا خمسة اطلاقات  
الاول المذكور في الكتاب وهو عبارة عن مجموع الكتاب من اوله الى آخره  
فله خمسة اجزاء الخطبة والمقدمة والمقصدين والخاتمة وثانيها المق في الفن وهو  
عبارة عن ثلاثة اشياء المقصدين والخاتمة ورابعها المق من الفن وهو عبارة  
عن الغاية فقط وخامسها المق في الكتاب وهو عبارة عن اربعة اشياء المقدمة  
والمقصدين والخاتمة فاحفظ والله اعلم وهو الهادي الهادي (قوله في بيان احوال  
الأدلة) يحتمل ان يكون هذه الظرفية من قبيل ظرفية الصفة للوصف اذا كان  
القصد الاول عبارة عن الالفاظ لانها تبين احوال الأدلة مجازا وان كان  
البيان الحقيقي صفة المص لكن البيان المجازي صفة الالفاظ ويحتمل  
ان يكون من قبيل ظرفية العام الخاص كما هو المشهور في الاسنة لكن اذا كان  
كلمة في مستعملة في العموم العلمي لا حاجة الى تقدير البيان كما هو المفهوم من  
كلام الجلال الدواني في شرح التهذيب ويمكن ان يقال ان تقدير البيان  
اذا كان كلمة في مستعملة في العموم العلمي انما هو اشارة الى حاصل المعنى وليس  
تقديره تبصيح الظرفية فانهم (قوله وهي الكتاب والسنة الخ) هذه هي  
الأدلة الاجالية والأدلة التفصيلية هي افراد هذه الاربعة وهي لا تعد  
ولا تحصى (قوله وجه الضبط ان الدليل اما وحى الخ) اى موحى به وانما قال  
وجه الضبط ولم يقل وجه الحصر لانه لو قال وجه الحصر يتبادر من الحصر  
القطعي والعقلي وكلاهما ليسا بمراد بناء على ان الحصر انما هو مبنى على  
استقراء المجتهدين واعتبارهم فلذا قال وجه الضبط وتقدير القياس ظ  
(قوله والافالسنة) اى ان كان وحيا غير متلو فهو السنة (قوله واما شرائع  
من قبلنا الخ) جواب لسؤال مقدز وارد على هذا التقسيم بان ههنا ادلة اخر

داخلة في المقسم وخارجة عن الاقسام وهي عشرة فاجاب بان بعضها داخلة في الاقسام كما في المقسم كشرائع من قبلنا لانها اما ملحقه بالكتاب اذا قصها الله تعالى بلا انكار او ملحقه بالسنة اذا قصها الرسول بلا انكار وكذا العرف والتعامل والتعامل عطف تفسيري والمراد به اتفاق المجتهدين على فعل شيء من غير قول منهم في حقه بل عملوا فقط فهو ملحق بالاجماع بان يكون القول المذكور في تعريفه اعم من القول الصريح والحكمي وبعضها كما هو خارج عن المقسم خارج عن الاقسام كالاستصحاب والتجدي فان الموضع الذي يرى فيه كون الاستصحاب او التجدي دليلا فهما ليسا بدليل بل الدليل في الحقيقة احد الاربعة وكذا العمل بالظاهر او الاظهر عمل بالاستصحاب والاستصحاب عمل باحد الاربعة ينتج العمل بالظاهر او الاظهر عمل باحد الاربعة وكذا الاخذ باحتياط عمل بقوله عليه السلام دع ما يريك الى ما لا يريك يعني بقول الفقهاء في بعض المواضع هذا الشيء كذا احتياط فيكون الاحتياط دليلا للجميع لكنه ليس بدليل في الحقيقة بل الدليل في الحقيقة قوله عليه السلام دع ما يريك الخ وكذا القرعة عمل بالسنة ان كانت مستفادة من السنة او عمل بالاجماع ان كانت مستفادة منه وكذا الاستدلال بآثار الصحابة وكبار التابعين انما هو استدلال وعمل بشبهة الحديث بمحتمل الحديث هذا مبني على ان يكون السنة اعم من القطعي والاحتمالي لان آثار الصحابة رضي الله عنهم تحتمل ان تكون بالسمع من النبي عليه السلام فالعمل بآثارهم عمل بمحتمل الحديث احتمالا ظاهرا او عمل بقوله عليه السلام اصحابي كالنجوم الخ أي في الاهتداء هذا مبني على ان المراد من السنة انما هو القطعي والعمل بآثار كبار التابعين عمل بقوله عليه السلام خير القرون قرني الخ وسيجيء تفصيل هذه الابحاث في محله ان شاء الله تعالى ( قوله الاول الكتاب

٦ بان يكون كلمة مستعملة في العموم العلي

قدمه لشرفه الخ) ولما تبين مما سبق ان موضوع علم الاصول شيئا ان الاول الادلة لكن لا مطلقا بل من حيث يثبت بها الاحكام الشرعية والثاني الاحكام الشرعية لا مطلقا بل من حيث يثبت بالادلة السمعية فانحصر المق في مقصدين لبيان احوال الادلة والاحكام فاراد التفصيل فقال الركن الاول في الكتاب قدر الشارح في تصحيح الظرفية مضافين لان الكتاب لا يصح ظرفية للركن الاول لان الكتاب لم يبين فيه بل المبين انما هو حاله وهو اثباته الاحكام الشرعية فيحيث نذكر تقدير الحال فيصح الظرفية بلا تقديره البيان ٦ كما بينه الجلال الدواني في شرح التهذيب الان يقال ان تقدير البيان ليس تصحيح الظرفية بل اشارة

٩ اى المدلول  
التضمنى لانه ذكر  
فى الركن الاول غير  
حال الكتاب اعنى  
التعريفات و  
التقسيمات وحال  
الكتاب عبارة  
عن المحمولات  
الواقعة فى المسائل  
المذكورة فيه فافهم  
(منه)

الى حاصل المعنى. ويحتمل ان يكون الظرفية بالنظر الى ظاهر تقدير المضافين  
من قبيل ظرفية الصفة للموصوف لان البيان صفة الركن الاول اذا كان عبارة  
عن الانفاظ. ويحتمل ان يكون من قبيل ظرفية المدلول ٩ للدال وقوله  
لشرفه يحتمل ان يكون علة خارجية وسيبى خارجيا اذا ابقى على ظاهره  
بناء على ان التقديم بديهي لا يحتاج الى علة ومن اقسام البديهي من قبيل المشاهدات  
او من قبيل قضايا قبا ساتها معها فهو ليس بمحتاج الى علة والمذكور انما هو بيان  
الخارجي. ويحتمل ان يكون دليلا ليا اذا حل التقديم على معنى مناسبة التقديم بمجاز ابدكر  
السبب وارادة السبب وتقدير الدليل هكذا الكتاب بيان حاله يناسب تقديمه  
لان الكتاب دليل اشرف من سائر الادلة ومحتاج اليه لباقي الادلة وكل دليل  
شانه كذا فبيان حاله يناسب تقديمه ينتج ان الكتاب بيان حاله يناسب تقديمه  
اما كونه محتاجا اليه لباقي الادلة فلان الدليل الذى هو السنة يستفاد من قوله  
تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واما الدليل الذى هو الاجماع  
فيستفاد من قوله تعالى كنتم خیرامة اخرجت للناس الآية واما الدليل الذى هو  
القياس فيستفاد من قوله تعالى فاعبروا يا اولى الباب فاحفظ (قوله عند الاصوليين)  
كلمة عند بمعنى الاصطلاح لان الاصطلاح يستلزم الحضور وكلمة عند موضوعة  
المطلق الحضور فذكر العام واريد الخاص فافهم (قوله لان بحثهم عنه من حيث  
كونه دليل الخ) اعترض الازميرى عليه بان التقريب ليس بتمام فاشار الاستاذ الى  
جوابه بن مراده من كونه مشتركا بين الكل انما هو بيان لفهم وان لم يكن موافقا  
لفرضهم ومن كونه مشتركا بين الجزء بيان لفرضهم وقوله لان بحثهم عنه  
الخ انما هو دليل بالنظر الى قوله وبين كل جزء منه يدل على المعنى المقصود فافهم  
فيه ما فيه والاستاذ لم يدفع اعتراضات الازميرى فنفكر انما العلم عند الله  
(قوله مشتركة بين الكل والجزء) هذا الاشتراك لاجل ان يكون التعريف  
الحاصل بتلك الصفات جامعا لافراده وكونها مختصة بهما لاجل كونه  
مانعا عن اغياره (قوله فاعبر بعضهم بالاجماع) المراد به المصدر المبني للفاعل  
الى الكون مجزا والمراد بالاتزال المصدر المبني للفعول وكذا المراد من الكتابة  
والنقل والله اعلم (قوله ليسا من الوازم) اى من الوازم المختصة بالقرآن  
بل هما من قبيل العوارض المفارقة ففيه اشارة الى ان تعريف القرآن بالمعجز  
المنزل على الرسول تعريف رسمى لكونه بالعوارض اللازمة بخلاف الكتابة

والنقل فانهما ليسا من اللوازم المختصة وقوله لان الكتابة والنقل علة لتركها والنقل بالتواتر يقتضي الوساطة مع ان الاصحاب رضوان الله تعالى عليهم اجمعين سمعوا من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في زمنه بطريق المشافهة بلا واسطة والكتابة في المصحف ليست بموجودة في زمن النبي عليه الصلاة والسلام ايضا بل هي حادثة في خلافة ابي بكر رضي الله تعالى عنه حيث امر في خلافته بالكتابة ثم حفظ ذلك المصحف ببيت عائشة ثم حفصة رضي الله عنهما ثم كتب سبعة مصحف شريف لكن اتصاف القرآن بالتركية والعجزية من قبل العرض اللازم ( قوله لان المق ) اي مقاصد الاصوليين ( قوله بالنسبة اليهم من اين اللوازم ) فيه اشارة الى العوارض المذكورة التعريفات الرسمية لا يلزم ان تكون عوارض لازمة بالنسبة الى المعرف بل يجوز ويكفي ان يكون عوارضا لازمة للمعرف بالنسبة الى من قصد التعريف له ( قوله بخلاف الاعجاز ) اي في كونه من اين اللوازم ( قوله ليس شاملا لكل جزء ) فيلزم ان يكون التعريف غير جامع لافراد ( قوله اذا المعجز هو السورة ) او مقدارها اعترض المحشي الازميري عليه فقال هذا الكلام بظاهره يدل على ان مقدار السورة معجز البتة وفيه نظر بناء على ان القول المختار من ان وجه الاعجاز هو البلاغة لان الكلام لا يوصف بالبلاغة ما لم يكن تاما وان كان اكثر من مقدار سورة الخ فارجع لكن هذا الاعتراض ليس بوارد بناء على ان السيد السند عم الكلام المذكور في بحث الفصاحة والبلاغة فقال المراد بالكلام هو المركب مطلقا مجازا من باب اطلاق الخاص على العام الخ فارجع فالركبات الناقصة متصفة بالبلاغة في كلامه تعالى ( قوله واورد انه ان خصص بالكل الخ ) والمورد هو العلامة التفتازاني اورد على التعريف الاخير ومن ظن ان هذا الايراد مختص بتعريف من اقتصر على النقل في المصاحف تواتر الا يكون ظنه فاسدا كما قال الازميري والمحشي الازميري لم يفرق بين الايراد والورود وايراد المورد انما هو الى التعريف الاخير وان كان ذلك الايراد واردا على التعريف بانزال والكتابة والنقل قال الاستاذ هذا الايراد ليس بوارد على التعريف بالاعجاز بناء على ان المعجز هو السورة او مقدارها فافهم ( قوله ان خص بالكل ) اي ان خصص التعريف بالكل وان كان جامعا لافراده ومائعا عن اغياره لكنه بط لا يستلزمه خصوص الفساد وهو عدم الموافقة لقرضهم لكن ٩ اذا خصص التعريف بالكل بخصص المعرف به ايضا لئلا يلزم ان يكون التعريف غير

٩ اي كل ما نقل اليها  
بين دفتي المصحف  
تواترا ٤

جامع الحاصل ان صاحب التوضيح عرف القرآن بقوله ما نقل بين دفتي المصاحف تواترا اى القرآن والكتاب واعترض التفتازانى عليه بوجوه ثلاثة الاول باستلزامه خصوص الفساد وان كان جامعا لافراده ومانعا عن اغياره والثانى بكونه غير مانع عن اغياره والثالث بكونه غير جامع لافراده فاجاب الفاضل الشارح باختيار الشق الرابع الغير المذكور و يمنع قوله يدخل فيه الكلمة ولا يسمى قرآنا فى العرف بانه ان اراد من عرف الفقهاء فسلم لكنه غير مضر وان اراد عرف الاصولى فقير مسلم والتفتازانى خالف عرف الفقهاء بعرف الاصولى ولم يفرق بينهما وعلى هذا الجواب يكون جنس التعريف اعنى كلمة ماعبارة عن النظم وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان او مركبا كما فى التعريف المختار عنده كما سيأتى فيكون التعريف جامعا ومانعا عن اغياره و موافقا لقرضهم فان قيل ان لفظ القرآن وكذا الكتاب كل منهما موضوع عندهم بازاء الكل فارادة البعض اعنى البعض الدال على المعنى الذى هو عبارة عن النظم ان بطريق المجاز يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وان بطريق الحقيقة يلزم عموم الاشتراك قلنا انه بطريق الحقيقة لكن بمعنى انه موضوع بازاء مفهوم كلى صادق على الكل خاصة وعلى كل جزء منه اعنى النظم المنزل كما انه موضوع بازاء الكل خاصة فارادة البعض منه ليس بطريق كونه موضوعا له بل بطريق ذكر الكلى وارادة الجزئى فيكون حقيقة لان ذكر العام لا باعتبار خصوصه حقيقة لا بمجاز وسيأتى تفصيله فى تعريفه المختار (قوله لان بحث الاصولى الخ) علة لقوله ولا بد من دخول الكلمة تقريره هكذا بالاستثنائى المستقيم يلزم دخول الكلمة فى تعريف القرآن لانه كلما كان بحث الاصولى عن احوال الكتاب والسنة وغيرهما من الاجماع والقياس لا مطلقا بل من حيث كونها دليلا شرعيا وكان الدليل عندهم ما يشتمل على وجه الدلالة والحال ان ما يشتمل وجه الدلالة قديم يكون كلمة او كلمتين فصاعدا فيلزم الدخول لكن المقدم حق والتالى مثله ويثبت الملازمة بالاستثنائى الغير المستقيم اشار اليه بقوله فلولم يحمل الخ (قوله وبالجمله هو) اى الكلام الملبس بالاجال هو اى الدليل ما يشتمل على وجه الدلالة اى سبب الدلالة على الحكم الشرعى عرف الشارح وجه الدلالة فى حاشية التلويح بقوله ما لاجله لزم من النتيجة وهو صفة الدليل مثلا اذا قلنا العالم له صانع لانه حادث وكل حادث فله صانع فالعالم له صانع فالدليل على وجود الصانع تعالى هو العالم لكن بالنظر الى حدوثه وهو وجه

٩ اى تفصيله فى  
شرح المختصر  
المضدية والسيد  
الشرىف منه

الدلالة وصفته والعالم موصوف به فيكون الاشتغال من قبيل اشتغال الموصوف على صفته وقد سبق تفصيل الدليل على وجه التحقيق فارجع ( قوله ولهذا بحثوا عن احوال الخاص والعام الخ ) قال الاستاذ هو دليل اني على قوله وهو هنا قد يكون كلمة قوله ولان بعض الاسماء من كلمات القرآن آية كدها متان ) هذا دليل آخر على دخول الكلمة في القرآن مع قطع النظر عن بحث الاصولي فان قيل كيف يكون مدها متان كلمة واحدة مع ان ضمير التثنية كلمة اخرى قلت نعم لكن كونه كلمة واحدة مع قطع النظر عن الضمير والف التثنية ليست بضمير تقريره هكذا كلما كان بعض الاسماء آية كدها متان اتفاقا وكذا بعض الحروف عند البعض وان كان تلك الحروف اسماء في التحقيق فلولم يدخل الكلمة في القرآن يلزم ان لا يصح عدم بعض الاسماء وبعض الحروف آية لكن التالي بط ( قوله لم يصح البحث والتقسيم ولاعد الكلمة آية ) اما عدم صحة البحث فظ لانه اذا لم يدخل الكلمة في القرآن يلزم ان يكون بحثهم عن الكل مع انهم لم يبحثوا عنه واما عدم صحة التقسيم فلانه اذا لم يدخل الكلمة فيه يكون الكلمة مبينا للقرآن فيلزم تقسيم الشيء الى مبانيه وهو بط وعدم صحة عدم الكلمة آية ( قوله نعم لا يعطى الخ ) اشارة الى منشاء غلط التفتازاني وقوله نعم تصدق لما سبق يعني ان الكلام كافلنا من انه يلزم دخول الكلمة في القرآن قطعا فحينئذ سأل سائل بانه هلا يوجد محمل صحيح لكلام التفتازاني فاجاب بقوله لا يعطى فافهم والله اعلم ( قوله وما يدل على ما قررنا ) من لزوم دخول الكلمة الواحدة في القرآن حقيقة على طريق دخول الجزئي تحت الكلي الحاصل ان العلامة التفتازاني انكر دخول الكلمة في القرآن واعترض على صاحب التوضيح بوجوه ثلاثة واجاب الشارح من طرفه واستدل على دخول الكلمة فيه بوجوه ثلاثة واراد الاستدلال بدليل رابع بالاستناد الى كلام من هو من معتمد اهل الاصول فقال وما يدل الخ ( قوله بعدما وافق الفقهاء الخ ) اي في انه لا يعطى حكم القرآن كل كلمة او كلمتين ما لم يبلغ حد الآية كما سبق آنفا وبعد متعلق بقال فيما بعده ( قوله ان مادون الآية والآية القصيرة الخ ) ومادون الآية شامل للآية القصيرة وهي اخص منه فيلزم ان يكون من قبيل عطف الخاص على العام فيتوهم منه المخالفة لما قبله فيلزم ان يصار بقريئة المقابلة الى القاعدة المقررة من انه اذا قوبل العام بالخاص يراد به ما وراء الخاص فحينئذ يكون المراد

٢ هو عبارة عن  
الكلمة الواحدة كدها  
منان مثلا  
منه

بمادون الآية ماهو الناقص من الآية القصيرة ٢ فلا يكون قبل ذلك العطف  
(قوله ليس بمجزوهو قرآن ثبت به العلم قطعا ) فان قبل اتيان قوله ليس بمجز لا فائدة فيه  
اذلا مدار فيه على الاستدلال قلت نعم لكن انما اوردته تبعالما بعده اعني قوله وهو قرآن  
واشار شمس الائمة به الى الاعتراض على من اخذ الاعمجاز في تعريف القرآن بان  
اخذا الاعمجاز فيه بط لا ستلزامه كون التعريف غير جامع لافراده والواو في قوله  
وهو قرآن حالية ثبت به العلم اى بالدلول قطعا اى علما قطعيا ( قوله فان  
مادون الآية الخ ) لتليل لقوله وبما يدل الخ وانما علله به لثلاثتهم انه يجوز ان  
يكون مادون الآية مخصوصا بالركب الناقص فحينئذ لا يكون ذلك الكلام  
دليلا على شمول القرآن للكلمة الواحدة فانزال ذلك التوهم بانهما يشملان  
الكلمة قطعا ( قوله وتخصيص المقام ) اى مقام دخول الكلمة في القرآن  
يعنى تخصيص مقام النزاع ( قوله قرآن حقيقة ) يعنى ان حقيقة النفس امرية  
لفظ القرآن صادقة على الكلمة الواحدة ( لاحكما ولا عرفا ) يعنى لا يترتب  
على الكلمة حكم القرآن من حرمة مسه على المحدث وتلاوته على الجنب ولا يقال  
لها قرآن في عرف العام اى عرف الناس لكنها قرآن حقيقة وداخلة في تعريفه  
فبين القرآن حقيقة والقرآن حكما عموم وخصوص مطلق والثاني اخص  
وبين القرآن حكما والقرآن عرفا عموم وخصوص مطلق والقرآن عرفا اخص  
فهو اخص من الكل والنسبة بين الكلمة وبين الآية القصيرة عموم وخصوص  
من وجهه ( قوله هذا غاية تحقيق ) اى من قوله اعلم ان كلا من الكتاب الى ههنا  
غاية تحقيق الخ ( قوله هذا وقد اختر الخ ) وهو اقتضاب لكن فيه نوع  
ارتباط من قبيل قوله تعالى هذا وان للطاغين لشرمأب لان الواو بهذه  
للمحال ولفظة هذا اما خبر مبتدأ محذوف اى الامر هذا او مبتدأ محذوف  
الخبر اى هذا كما ذكر ( قوله اى الكتاب المراد للقرآن في العرف ) فان قيل  
ان كان مراده من هذا التفسير ان ضمير هو راجع الى هذا المجموع يرد عليه  
اعتراض الطرسوسى حيث اعترض انه يلزم على هذا ان يكون الضمير راجعا  
الى الذات مع الوصف وهو غير جائز نعم امر بالتدبر وان كان مراده انه راجع  
الى الكتاب فقط فمالفائدة في ذكر الصفة قلت مراده انه راجع الى الكتاب  
فقط وذكر الصفة اشارة الى دفع اعتراض بان بعض اهل الاصول عرف  
القرآن لا الكتاب فتعريف المص الكتاب يخالف تعريف ذلك البعض  
للقرآن فاشار الى دفعه بانه لما كان الكتاب مرادفا للقرآن فما هو تعريف

لاحد المرادفين فهو تعريف للآخر فلا غبار في جعل المعرف كتابا او قرأنا  
 فان قيل لم ترك المص في تعريفه المختار صفة الاعجاز والكتابة في المصحف  
 قلت انما ترك الاعجاز بناء على انه غير بين بل فيه خفاء وانه يقتضى كون  
 التعريف غير جامع لافراده كما سبق آنفا وانما ترك الكتابة في المصحف بناء  
 على انها مفهومة التزاما من المنقول تواترا لان معناه المنقول بين دفتي  
 المصاحف تواترا وبكونها مفهومة بطريق الالتزام يفهم زياد الوضوح  
 فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون الدلالة الالتزامية معتبرة في التعريف مع انها  
 مبهورة في التعريفات قلت دلالة لفظ المنقول على الكتابة ليست بمقصودة  
 في التعريف لكن لما كانت مفهومة التزاما يفهم زيادة الوضوح ولا يلزم من كون  
 الشيء مفهوما التزاما ان يكون معتبرا او يقال لو ذكر صفة الكتابة في المصحف  
 يلزم الدور البط لان المعرف يتوقف على التعريف ومعرفة التعريف يتوقف  
 على معرفة مفرداته وفرد من مفرداته هو المصحف وهو عبارة عما كتب فيه  
 القرآن فيلزم توقف القرآن على القرآن وهو دور بط فيحتاج الى الجواب  
 المشهور فلنتركها والله اعلم ( قوله فان ترتيب الحروف والكلمات المعتبرة فيه  
 الاستعارة الخ ) علة لتسمية اللفظ بالنظم وحاصله ان النظم في اللغة بمعنى نظم  
 الآلى وهو حقيقة فيه ثم استعمل بطريق الاستعارة المصروفة في معنى الترتيب  
 في بان شبه بنظم الآلى في النفاسة والكون موجبا لميل القلوب فهذا الوجه الشبه  
 يقتضى كون الترتيب لاجل افادة معنى فاللام في قوله لمعنى اجلية لاصلة اى  
 كيف لا يكون لاجل افادة معنى وكون الترتيب لاجل افادة معنى مفهوم من وجه  
 الشبه اذ لو لم يكن لاجل افادة معنى لانتكون موجبا لميل القلوب اذ لا ميل  
 القلوب الى ترتيب الالفاظ المهمة ثم نقل من هذا المعنى الى الفاظ القرآن مطلقا  
 مفردا او مركبا بناء على وجود المناسبة وهو الترتيب وتقرير القياس هكذا  
 اللفظ المسمى بالنظم هو الموضوع لمعنى لان اللفظ المسمى بالنظم مسمى به لانه فيه  
 ترتيب الحروف صالح وترتيب الحروف والكلمات يكون لافادة معنى ينتج ان اللفظ  
 المسمى بالنظم هو اللفظ الموضوع لمعنى قوله واماما هو على حرف واحد فكشور ( اى  
 جعل الحروف والكلمات كثير او غالبا عليه هذا جواب اعتراض على الصغرى بطريق  
 المنع بان وجه التسمية من قبيل العلة المرجحة لالعلة المصححة فلا يشترط فيه الاطراد  
 والانعكاس ( قوله بازال حامله ) فتوسيفه بالنزل من قبيل توصيف المحال  
 بوصف المحل ( قوله من منسوخ التلاوة ) بين منسوخ التلاوة وبين منسوخ الحكم غوم

( وخصوص )

وخصوص من وجه قوله نحو فصيام ثلاثة ايام متابعات فقوله متابعات  
نقل بطريق الشجرة وقس عليه مابعد والله اعلم (قوله وله مباحث خاصة  
الخ) لما فرغ من تعريف القرآن بالتعريف المختار عنده شرع الى بيان مباحثه  
ان كان المباحث جمع مبحث بمعنى محل البحث فهو عبارة عن المسائل وقوله  
خاصة مصدر بمعنى الخصوص وعلى هذا يكون الخصوصية بالنظر الى محمول  
المسئلة اذا الخصوص بالكتاب انما هو محمول المسئلة لا لمجموع المسئلة وان كان  
المباحث جمع المبحث الذى هو مصدر ميمى يكون عبارة عن المحمول الذى هو المبحث  
عنه فالخصوصية حينئذ على ظاهره (قوله بينه وبين السنة) فيه اشارة الى ان  
الاشتراك من قبيل الاشتراك الاضافى (قوله فهى ان المنقول بلا تواتر الخ)  
مادة الالف والنون يحتمل الكسر والفتح فان كان الضمير راجعا الى المباحث  
جمع مبحث بمعنى محل البحث فهى مكسورة لان محل البحث عبارة عن المسئلة  
فيكون مابعد ان موضع الجملة وان كان راجعا الى المباحث جمع مبحث  
مصدر ميمى فهى مفتوحة لان مابعد ما موضع المفرد ح فان قيل ان قوله ان  
المنقول بلا تواتر ليس بقرآن ليس هو بمسئلة الكتاب والقرآن بل هو مسئلة  
المنقول بلا تواتر حيث كان الموضوع لفظ المنقول بلا تواتر والمحمول ليس  
بقرآن والمسئلة الخصوصية بالكتاب والقرآن يلزم ان يكون موضوعها عبارة  
عن الكتاب والقرآن ويلزم ان يحمل محموله عليه قلت نعم لكن المسئلة مستفادة  
بطريق الالتزام بواسطة عكس النقيض لان عكس نقيض قولنا المنقول  
بلا تواتر ليس بقرآن هو قولنا كل ما هو قرآن فهو منقول بالتواتر فهو مسئلة  
مخصوصة بالكتاب والقرآن بالنظر الى مجموعها فان قلت كون القرآن منقولاً  
بالتواتر مفهوم من تعريفه فذكره ههنا مستدرك قلت لان سلم الاستدراك كيف  
والمفهوم من التعريف انما هو كون القرآن منقولاً به من حيث التصور  
والذكر ههنا ليس من تلك الحيثية بل ذكر من حيث التصديق فلا استدراك  
فان قيل القيل بالتواتر ليس بمخصوص بالقرآن بل هو موجود فى بعض السنة  
ايضا قلت قيد الحيثية ملحوظة فى قولنا كل ما هو قرآن فهو منقول بالتواتر  
اي من حيث القرآنية فهو مخصوص به او يقال ان المراد من حيث الكتابة  
بين دفتى المصاحف او من حيث القراءات السبعة والنقل بالتواتر الموجود  
فى بعض السنة ليس كذلك فان قيل لم يذكر اصل المسئلة هكذا كل ما هو  
قرآن فهو منقول بالتواتر بل ذكر نقيض هذه المسئلة قلت بناء على ورود

السؤال على الاختصاص في اصل المسئلة بمض السنة وان امكن الجواب بما ذكرنا لكن الصفة السلبية المذكورة في النقيض فهي مخصوصة بالقرآن من حيث السلب عنه فافهم قاله الاستاذ (قوله لانه مما يتوفر الدواعي على نقله الخ) اشارة الى اثبات عكس نقيض المذنور الذي هو اصل المسئلة وهو قولنا كل ما هو قرآن فهو منقول بالتواتر وقوله لانه مما يتوفر الدواعي على نقله اشارة الى الصغرى وقوله والعادة تقتضي اشارة الى جهة القضية فتكون القضية ضرورية عادية وقوله بتواتر ما هو كذلك اشارة الى الكبرى فنقول كل ما هو قرآن فهو منقول بالتواتر بالضرورة العادية لان كل ما هو قرآن شيء مما يتكرر الدواعي والاسباب على نقل وكل شيء مما يتكرر الدواعي والاسباب على نقله فهو منقول بالتواتر بالضرورة العادية والنقل في قوله على نقله مصدر مبني للمفعول مضاف الى نائب فاعله اى على كونه منقولاً وقوله لتضمنه التحدى والاعجاز ولكونه اصل سائر الادلة اشارة الى اثبات الصغرى هكذا القرآن شيء يتكرر الدواعي والاسباب على نقله لانه متضمن للتحدى اى طلب اتيان مثله بطريق المعارضة والاعجاز اى الكون معجزا والكون اصل مسائل الادلة وكل شيء شأنه كذا فهو يتكرر الدواعي على نقل ينتج المط مثلا الشيخ الشامل منقول بالتواتر في هذا الزمان والدواعي على نقله كثيرة كالعناية على اعداء الدين وسلامة المسلمين من شر الاعداء واجراء الشريعة الفراء وغير ذلك (قوله سواء كان في جوهر اللفظ او في هيئته) من قبيل ظرفية الناحص العام (قوله ما هو كذلك) قال الاستاذ هو اشارة قوله مما يتوفر الدواعي على نقله على خلاف ربط الازميرى فافهم (قوله فالم نقل متواترا علم انه ليس قرأنا قطعاً) اشارة الى اثبات عكس اصل المسئلة وهو المذكور في المتن بالقياس الاستثنائي المستقيم على طريق التفرع العلمى هكذا كلما كان ما هو القرآن منقولاً بالتواتر بالضرورة العادية فالمقول بلا تواتر ليس بقرآن قطعاً لكن المقدم حق والتالى مثله اما حقيقة المقدم فلان ما هو القرآن شيء مما يتوفر الدواعي الخ وقوله متواترا يحتمل ان يكون اسم مفعول فعلى هذا يكون صفة للنقل اى نقلاً متواتراً ويحتمل ان يكون اسم فاعل فعلى هذا يكون حالاً (قوله اى اذا لم يكن المنقول الخ) اشارة الى انه تفريع على ما قبله وليس مراده ان الفاء جواب شرط محذوف كما يتوهم وان الضمير راجع الى النقل

( بالتواتر )

بالتواتر المفهوم مما قبله ( قوله اعلم ان القراءات الخ ) لما كان المراد من جوهر اللفظ  
 والهيئة غير ما علمنا اراد تعريفاً فتم تعريف جوهر اللفظ ما يختلف به خطوط  
 المصاحف نحو مالاك وملك فبعضهم قرأ مالاك يوم الدين وبعضهم قرأ ملك يوم  
 الدين وكلاهما من قبيل جوهر اللفظ ومتواتر وتعريف الهيئة ما لا يختلف به  
 خطوط المصاحف ورسومها كالامالة وبعضهم قرأ بالامالة في قوله مجريها  
 وبعضهم قرأ بالامالة وكلاهما من قبيل الهيئة ومتواتر ( قوله والتفخيم ونحوها )  
 اي كالترقيق والتسهيل وغيرهما فارجع الى كتب القراءة ( قوله فقليل كلها  
 متواترة ) الضمير راجع الى القراءات السبع تفرع على قوله اعلم الخ وبيان المذهب  
 القائل الاول المذكور في المتن بقوله قيل مطلقا وانما قدمه لكونه اجالا بالنسبة الى  
 القيل الثاني لاجل رجحانته والتأنيث في قوله متواترة بناء على ان الكل مؤنث  
 في المعنى لكونه عبارة عن القراءات او لا كتسابه التأنيث من المضاف اليه ( قوله  
 لزم ان يكون بعض القرآن غير متواتر ) هذا ليس عين القبيض بل لازمه وعين  
 نقضه هو قولنا بعض القراءات غير متواتر واذا لزم ان يكون بعض القراءات غير  
 متواتر يلزم ان يكون بعض القرآن غير متواتر وهو ظ واما يلزم ان يكون  
 بعض القرآن غير متواتر لانه لو لم يلزم حين عدم كون كلها متواتر يلزم ارتفاع  
 النقضين وهو بطل بالضرورة يلزم ان يكون بعض القرآن غير متواتر لكن التالي  
 بطل لانه لما كان ذلك البعض غير معين فيؤدي الى جواز نفى التواتر عن الجميع وهو بط  
 قطعاً ( قوله وقيل كلها مشهورة ) لم يذكر هذا القيل في المتن بناء على ضعفه اذ  
 ظاهره مشكل اللهم الا ان يقال مراده من الشهرة ما يكون قسما من التواتر ( قوله  
 وفصل بعضهم فقال الخ ) هذا هو القائل الثاني المذكور في المتن بقوله وقيل  
 في الجوهر لا الهيئة ولعل المختار عند الشارح هو هذا المذهب انما اخره في المتن  
 والبيان في الشرح بناء على ان فيه تفصيلا بالنسبة الى القيل الاول لاجل  
 مرجوحته بل هو الراجح عنده وعند غيره ( قوله فيما لا يبعد كونه بعضا  
 من القرآن كالحرف الخ ) في بعض النسخ فيما يبعد بدون حرف التي قال الاستاذ  
 الفاضل وهو الظ بناء على ان اشتراط التواتر انما يحتاج اليه فيما يبعد كونه  
 التي هي صفة القرآن لانه اذا ثبت كون الموصوف متواترا باشتراطه فيه  
 لم يبق حاجة الى اشتراطه في صفته فانهم لكن المحشى الازميري قال والصواب  
 نسخة النفي وما قاله مبني على انه لما كان الحرف والكلمة من قبيل اللفظ فلا يبعد

كونهما بعضا منه بخلاف الهيئة فانها ليست من قبيل اللفظ فيبعد كونها بعضا منه فافهم ( قوله من ا كفار جاحده الخ ) فلا ينسب جاحدا الشاذ الى الكفر لعدم التواتر فيه ولا يجوز قراءته في الصلاة فلو قرأه المصلي يفسد صلاته ويجوز لكنه يكره لكونه في حكم الحديث ويجوز مس المحدث والجنب ولا يفيد الحكم القطعي وان كان دلالة على الحكم قطعيا اذ يلزم ان كون ثبوته قطعيا ايضا في افادة الحكم القطعي ولم يوجد لعدم التواتر فيه ( قوله ونحو ذلك ) بجواز قراءة الجنب والحائض والثفساء بلا قصد الثناء لكنه مكروه والله اعلم ( قوله اى بما نقل عنه بطريق الشهرة من الشاذ الخ ) الحاصل ان المنقول عنه عليه السلام ثلاثة اقسام بالنسبة لنا وبالنظر الى ثبوته قسم منقول بطريق التواتر وهو قرآن حقيقة وحكما وعرفا وقسم نقل بطريق الشهرة من الشاذ وهو ليس بقرآن حقيقة لكن يجوز بناء على احتمال القرآنية في نفس الامر وان لم يكن قرآنا بالنظر الى علمنا لعدم تواتره للمجتهد ان يستخرج الاحكام به وقسم نقل بطريق الآحاد من الشاذ وهو ليس بقرآن حقيقة ايضا ولا حكما وانما جاز العمل اى عمل المجتهد بمشهور الشاذ لان المشهور من الشاذ لا يخلو من ان يكون قرآنا في نفس الامر او خبر او رد بياننا للكتاب بان يقيد المطلق من الكتاب او يخصص العام منه فيكون ملحقا بالكتاب وعلى التقريرين يجب العمل به ( قوله فان قيل وجوب العمل الخ ) معارضة لقوله بالاآحاد او ابطال للتقيد بقوله بمشهوره بانه كلما كان وجوب العمل بالخبر لا يتوقف على شهرته فلاوجه لاشتراط الشهرة ههنا لكن المقدم حق والتالى مثله واشار الى الجواب بمنع حقية المقدم على تقديره ومنع الملازمة على تقدير آخر بانه ان اردت بالعمل العمل الذى لا يؤدى الى الزيادة على النص فحقية المقدم مسلم لكن الملازمة ممنوعة وان اردت العمل الذى يؤدى الى الزيادة على النص فحقية المقدم ممنوعة ( قوله وايضا الدعوى جواز العمل الخ ) هذا اعتراض بمنع تقريب الدليل وحاصل جوابه ان الدليل مستلزم للاخص من الدعوى لكن لما كان الاخص مستلزما للاعم فالتقريب تام اعلم انه ان كان المراد من الجواز المذكور فى الدعوى الامكان الخاص فبين الدعوى والنتيجة مباينة وان كان المراد الامكان العام المقيد بجانب الوجود فبينهما عموم وخصوص مطلق ( قوله ان المراد بالعمل ) اى عمل المجتهد لاعلمنا لانه ليس لنا ان نعمل بمشهور شاذ وانما نعمل بقول المجتهد ( قوله ما يؤدى الى الزيادة على النص ) مثلا قوله تعالى فضيام ثلاثة ايام

في كفارة اليين مطلق سواء وجد انتابع او لا لكن لما كان قراءة متابعات لابن مسعود مشهورة جازت الزيادة بها على هذا النص ويكون نسخا لذلك المطلق فيلزم الصوم في ثلاثة ايام على وجه التتابع ولما كان قراءة متابعات في قوله تعالى في قضاء رمضان فعدة من ايام اخر غير مشهورة بل بالاحاد لا يجوز الزيادة بها على ذلك النص بل يبقى على اطلاقه يعني سواء وجد التسابع او لا فهو جائز ( قوله ولما كمال نزاع الخصم الخ ) وهو مالك والشافعي جواب سؤال مقدر بانه اذا كان الوجوب مستلزما للجواز فلم يعبر اولا بالوجوب حتى لا يرد السؤال على التقريب ولا يحتاج الى الجواب فاجاب بماترى ( قوله حتى اجمع المسلمون الخ ) سببية واللام في المسلمين للكمال اى المسلمون الكاملون وهم المجتهدون ( قوله لا يجوز العمل به مطلقا ) اى لا يجوز عمل المجتهد بالشاذ سواء كان مشهورا او احادا والمراد من الجواب المنفى الجواز بمعنى الامكان العام قاله الاستاذ فافهم وأشار الى اثبات عدم الجواز بالقياس الاستثنائى الغير المستقيم هكذا لا يجوز العمل به مطلقا لانه لو جاز العمل به يلزم امان يكون قرأنا او خبرنا يصح العمل به لكن التالى بكلا شقيه بط فالقدم مثله ثبت انه لا يجوز العمل به اشار الى اثبات الشق الاول بقوله لعدم تواتره هكذا الشاذ مطلقا ليس بان ينقل عنه عليه السلام هكذا ازل على كذا وكذا ولم ينقل هذا بطريق التواتر فلا يكون قرأنا بالنسبة الى علمنا بقرآن لانه غير متواتر وكل غير متواتر فهو ليس بقرآن فالشاذ مطلقا ليس بقرآن فان قيل هذا منافي لما سبق من الشارح من قوله لانه لا يخلو من ان يكون قولنا قلت المراد مما سبق بالنسبة الى نفس الامر فالشاذ يحتمل ان يكون قرأنا في نفس الامر والمراد هنا بالنسبة الى علمنا فالشاذ ليس بقرآن بالنسبة الى علمنا لعدم تواتره فلا منافاة وأشار الى اثبات الثانى بقوله اذ لم ينقل خبرا هكذا الشاذ ليس بخبر يصح العمل به لانه لم ينقل خبرا بان يسند الى النبي عليه السلام هكذا قال عليه السلام كذا وكذا وكل شئ لم ينقل خبرا هكذا فهو ليس بخبر يصح العمل به فالشاذ ليس بخبر يصح العمل به وأشار الى اثبات هذه الكبرى بقوله وهو شرط صحة العمل اذ الضمير الى النقل حال كونه خبر المفهوم من قوله لم ينقل خبرا ( قوله ولا عبرة بكلام هو غيرهما ) اشارة الى اثبات ملازمة القياس الاستثنائى الغير المستقيم هكذا كلام يكن الاعتبار بكلام هو غير القرآن والخبر فلو جاز العمل بالشاذ يلزم امان يكون قرأنا او خبرنا

( قوله واجب الخ ) هذا الجواب بمنع الكبرى اعنى قولنا وكل شئ لم ينقل خبرا الخ بالارجاع الى دليلها بان ذلك الاشتراط ممنوع كيف واللازم انما هو بثوته وصدوره من النى عليه السلام بنقل الثقة سواء صدر خبرا او لا فافهم والله اعلم ( قوله لا كفرت احدى الطائفتين من المالكية الى آخره ) قال الاستاذ لم يدخل الشارح الحنفية في احدى الطائفتين بناء على انه لم يوجد للحنفية مذهب مستقل لافتراق المتقدمين منهم عن المتأخرين فافهم ( قوله ثم لمساورد ههنا اشكال ) وههنا اشارة الى قوله في المتن وقيل مطلقا وقيل في الجوهر لا الهية. والى قوله فهو شرط والاشكال عبارة عن المعارضة التحقيقية على المدعى والمقدمة من طرف القائل يكون عدم لزوم التواتر في القرآن ان وجد القائل هكذا او من خارج اذلا مذهب للسائل ( قوله وهو ان القرآن او واجب تواتره ) وهو المدعى وقوله وقطع بكون غير التواتر غير قرآن وهو المقدمة المذكورة في المتن والوجوب بمعنى اللزوم العقلي ( قوله بسم الله الرحمن الرحيم ) كلمة في تعليلينة من قبيل قوله عذبت امرأة في هرة اى بسبب القول بكون بسم الله الرحمن الرحيم الواقع في اوائل السور قرآنا كما عند الشافعية او ليس بقرآن كما عند المالكية بخلاف ما اذا لم يلزم التواتر في القرآن فانه لا يلزم الا كفارح لانه اذا لم يلزم لم يكن كون البسملة من القرآن قطعيا بل ظنيا فانبات القرآنية للبسملة كما عند الشافعية لا يكون من قبيل اثبات القرآنية لما عدم كونه قرآنا قطعى وكذا انكاره لا يكون من قبيل النفى لقرآنية ما كونه قرآنا ضرورى كما عند المالكية بل يكون الاثبات من قبيل الاثبات لما يظن كونه قرآنا وكذا النفى بكون من قبيل النفى لما يظن كونه قرآنا وكلاهما لا يوجب الا كفار ( قوله نفى لقرآنية ما كونه قرآنا ضرورى ) كلمة ما عبارة عن البسملة وقوله ضرورى بمعنى بديهى فاذا قلنا البسملة في اوائل السور قرآن يكون هذه اقضية بديهية من قبيل المتواترة ( قوله لما عدم كونه قرآنا ضرورى ) فالضرورى ههنا بمعنى القطعى لا بمعنى البديهى اذ هو نظرى اثبتة بقوله لانه مما يتوفر الدواعى على نقله ولما اثبت كون المنقول بلاتواتر ليس بقرآن بالادليل العقلى والقلى يكون قطعيا لا بديهيا وينبغى ان يعلم ان قوله فلانه ان تواتر الخ ليس باثبات للملازمة بل الابقى ان يكون اثباتا للزوم النفى والاثبات وخلاصة التقرير هكذا لو وجب تواتره فاما يلزم النفى لقرآنيته فاما كونه قرآنا بديهى فعلى هذا ما يلزم ا كفار الشافعية للمالكية واما يلزم اثبات القرآنية لما عدم كونه قرآنا قطعى فعلى هذا يلزم ا كفار المالكية

لشافعية اما اللازمة الاولى اعني قوله قولنا فاما يلزم النفي اخ فلان البسمة في اوائل  
السور لا يخلو من ان يكون متواترا او لا فان كان متواترا فانكار المالكية القرآنية  
نفي لقرآنية ما كونه قرآنا بديهي وان لم يتواتر فالقول بكونه قرآنا اثبات القرآنية  
لما عدم كونه قرآنا قطعي فلو وجد تواتره فاما ان يلزم النفي او الاثبات وكلاهما  
مظنة الاكفار اى المحل الذى يظن فيه اكفار احدى الطائفتين من المالكية  
والشافعية للآخرى (قوله فلانه لو وقع) اى اللازم اعنى الاكفار (قوله  
والاجماع على عدم الاكفار) اشارة الى اثبات بطلان التالى اعنى قولنا  
لكن لم ينقل او اشارة الى دليل آخر على انتفاء اللازم والله اعلم (قوله اراد ان يدفعه)  
فقال وقوة الشبهة الخ الحاصل انه ثبت فيما سبق شيان احدهما وهو الدعوى  
اعنى كل ما هو قرآن فهو متواتر بالضرورة العادية فهذه الدعوى مذكورة  
فيما سبق ضمنا بواسطة عكس القیض وثانيهما وهو المقدمة اعنى ان المنقول  
بلا تواتر ليس بقرآن قطعا وهذه المقدمة مذكورة فيما سبق صريحا فاعتراض  
عليهما بطريق المعارضة التحقيقه بانه لو وجب تواتر القرآن وقطع بكون  
غير المتواتر غير قرآن يلزم اكفار احدى الطائفتين الاخرى في بسم الله في اوائل  
السور لكن التالى بط والمقدم مثله فثبت انه لم يجب التواتر ولم يقطع بكون  
غير المتواتر غير قرآن اما اللازمة فلانه لو وجب تواتره وقطع بكون غير المتواتر  
غير قرآن فاما يلزم بانكار كون البسمة في اوائل السور من القرآن النفي لقرآنية  
ما كونه قرآنا ضرورى واما يلزم بسبب القول بكونه من القرآن اثبات القرآنية  
لما عدم كونه قرآنا قطعي كلما يلزم منهما كفرا ما الصغرى فلان البسمة في  
اوائل السور لا يخلو اما ان يتواتر او لا فان تواتر فانكار قرآنيته من طرف المالكية  
نفي لقرآنية ما كونه قرآنا ضرورى وان لم يتواتر فالقول بكونه من القرآن  
من طرف الشافعية اثبات القرآنية لما عدم كونه قرآنا قطعي وكلاهما يوجب  
الكفر واثار بقوله وقوة الشبهة الخ دفع هذا الاعتراض بمنع ملازمة اصل  
القياس وهى مثبتة فالنوع راجع الى الدليل اعنى الصغرى وهو مثبتة ايضا فهو  
راجع الى دليل الصغرى فنقول اننا نختار الشق الثانى اعنى قولنا وان لم يتواتر  
الخ ونقول كون البسمة في اوائل السور من القرآن غير متواتر فمح بكون المالكية  
متخلصا من الاكفار من طرف الشافعية لان المالكية قالوا بعدم تواتره فمح  
يقال من طرف المالكية متعرضا على الشافعية انكم قلتم بكون البسمة قرآنا في اوائل  
السور فيلزمكم اثبات القرآنية لما عدم كونه قرآنا قطعي وهو موجب

فقول في دفعه من طرف الشافعية ان قول المعترض وهو موجب الكفر ممنوع  
 كيف انما يكون موجباله لولم يكن دليل الشافعية على كون البسملة من القرآن  
 في اوائل السور شبهة قوية بالنسبة الى خصمه اعني المالكية وليس كذلك بل  
 هو شبهة قوية عند المالكية بحيث لا يطلع على فساد الابدقة الفكر فيكون الشافعية  
 ما ولا وهو لا يكفر فيفهم من هذا التقرير فائدة وهي ان من انكر حكما قطعيا  
 فان كان انكاره بناء على الدليل الذي هو شبهة قوية بالنسبة الى خصمه فلا يكفره  
 خصمه وان كان بناء على الدليل الذي هو ليس شبهة قوية بالنسبة اليه  
 فيكفره خصمه فاحفظ ( قوله وليس به ) اى وليس بدليل في نفس الامر ( قوله  
 ولو في اعتقاد الخصم ) اى ولو كان عدم كونه دليلا في اعتقاد الخصم فان قيل  
 لو الوصلية يقتضى اولوية نقيض شرطه جزائه نقيض الشرط كيف يعتبر قلت  
 يعتبر بالنسبة الى نفس الامر اى ولو كان عدم كونه دليلا في نفس الامر فعدم كون  
 ذلك الدليل دليلا اولى بالطريق ( قوله خفاء فسادها ) قال الاستاذ اى عند الخصم  
 على خلاف ما يستفاد من سياق كلام الشارح نقلا عن التفتازانى فانتظر الحاصل  
 ان الشبهة القوية عبارة عن الدليل الفاسد الذى لا يطالع على فساد الابدقة الفكر  
 ( قوله حتى يعدبه صاحبها مأولا ) كلمة حتى سببها اى بسبب خفاء فسادها  
 يعد صاحب تلك الشبهة مأولا وهو لا يكفر ( قوله في بسملة في اوائل السور )  
 قال الاستاذ كلمة في قوله في اوائل السور ليست بموجودة في المتن بل المتن هكذا  
 في بسملة اوائل السور بطريق الاضافة من قبيل اضافة الظروف الى الطرف فافهم  
 و اشار بقوله اى قوة الشبهة الحاصلة في بسم الله الرحمن الرحيم الى ان قوله  
 في بسملة ظرف مستقر صفة لقوة الشبهة والظرفية من قبيل ظرفية الدال للمداول  
 والى ان البسملة حال كونها من الصيغ المنحوت كايحى بمعنى القول بسم الله الرحمن  
 الرحيم كذلك يحى بمعنى بسم الله الرحمن الرحيم وهو المراد ههنا ( قوله حكاية )  
 اى من بلفظ قوله فان العرفة الاولى الخ بيان المصحح التفسير اى انما يصح  
 كون الشافعية والمالكية طرفين الخ والله اعلم ( قوله وتلخيص الجواب  
 ان الاكفار انما يصح لولم يتم في كل من الطرفين شبهة قوية بالمعنى المذكور  
 الخ ) اى جعل الجواب ملخصا حاصل بان نسبة احدى الطائفتين الاخرى الى  
 الكفر انما يصح لولم يحصل في كل من الطرفين والمراد من الطرفين هنا كون  
 البسملة في اوائل السور من القرآن كما عند الشافعية وعدم كونه منه كما عند

المالكية فليس المراد منهما الشافعية والمالكية الحاصل ان البسملة في اوائل السور متواتر قرأنيته عند الشافعية واستدلوا عليه بان البسملة في اوائل السور قرأان لانه متواتر قرأنيته وكل شيء متواتر قرأنيته فهو قرأان فالبسملة في اوائل السور قرأان فمح نقول من طرف المالكية معترضا على الشافعية بانه ان اردتم ايها الشافعية بتواتر قرأنيته التواتر في الاصل اعني في سورة النمل فالصغرى مسلم لكن الكبرى ممنوع اذ لا يلزم من كون البسملة متواترا قرأنيته في سورة النمل كونه متواترا قرأنيته في اوائل السور وهو مطلوبكم وان اردتم التواتر في المحل فالصغرى ممنوع كيف والبسملة ليست بتواترة في اوائل السور فدليل الشافعية شبهة قوية بالنسبة الى المالكية وعدم كون البسملة في اوائل السور من القرآن وان كان قطعيا وواضحا عند المالكية لكن لما استدلت الشافعية على كونها من القرآن بهذا الدليل كان ذلك الطرف خارجا من حد الوضوح الى حد الاشكال ولهذا عدم المالكية للشافعية معذورا ومأولا فلان نسب المالكية للشافعية الى الكفر ٦ فقول المعترض ان لم يتواتر البسملة في اوائل السور فالقول بقرأنيته اثبات القرآن لما عدم كونه قرأنا قطعيا مسلم لكن قوله وهو مظنة الكفر ممنوع كيف انما يكون مظنة الكفر لولم يكن دليل الشافعية شبهة قوية بالنسبة الى المالكية وليس كذلك فان قلت اذا كان دليل الشافعية شبهة قوية بالنسبة الى المالكية يلزم ان لا يكون دعوى المالكية قطعيا وهو عدم كون البسملة في اوائل السور من القرآن قلت لا دائما امكن ازالة تلك الشبهة بدقة الفكر بمنع الصغرى على تقدير ومنع الكبرى على تقدير لا يلزم ان لا يكون دعواهم قطعيا بل يكون دعواهم قطعيا واستدل المالكية على دعواهم هكذا البسملة في اوائل السور ليست بقرآن لانه غير متواتر قرأنيته وكل شيء غير متواتر قرأنيته فهو ليس بقرآن ينتج المطاف مح نقول من طرف الشافعية معترضا على المالكية بالترديد في الصغرى على عكس ما قلنا في الدليل السابق بانه ان اردتم عدم التواتر في الاصل اعني في سورة النمل فالصغرى ممنوع وان اردتم عدم التواتر في المحل فهو مسلم لكن الكبرى ممنوع كيف لم لا يجوز ان يكفي التواتر في محل ما وقد تواترت التسمية في سورة النمل فدليل المالكية شبهة قوية بالنسبة الى الشافعية وكون البسملة في اوائل السور من القرآن وان كان ضروريا وبديها عند الشافعية لكن لما استدلت المالكية على عدم كونه من القرآن بهذا الدليل صار ذلك الطرف خارجا

٦ لان ادنى درجات  
الشبهة القوية ان  
يورث شكاً او وهماً  
فيلزم ذلك

من حدالوضوح الى حدالاشكال ولهذا عدالشافعية للمالكية معذورا ومأولا  
 فلا ينسب الشافعية للمالكية الى الكفر ولا يلزم ان لا يكون دعوى الشافعية بديها  
 ايضا لما عرفت آتفاها كذا قرر الاستاذ ( قوله الى حدالاشكال ) والمراد به خفاء فساد  
 الدليل ( قوله صاحب كل منهما ) الضمير راجع الى الشبهتين المفهومين بطريق  
 الزوم ( قوله ومما يوضحه ) اي مما يوضح بما قررنا من تلخيص الجواب ( قوله  
 دون المتسترين باللكفة ) باللكفة مصدر من باب دحرج منحوت ومأخوذ بلا  
 كيف محذوف الالف والياء وزيادة التاء يعنى ان هذه الطائفة وان كانت من المجسمة  
 لكن قالوا انه تعالى جسم بلا كيف يعنى لا كالا لجسام ومتخير لا كالمتخير فكأنهم  
 ستروا بهذا الكلام كونهم من المجسمة وقولهم هذا بطعن اهل الحق قطعا  
 لكن لما كان ذلك القول خفيا بطلانه في بادى النظر عند اهل الحق وان ظهر بطلانه  
 بدقة الفكر لا ينسبهم اهل الحق الى الكفر ( قوله لو لم يقم في كل من الطرفين  
 شبهة قوية بالمعنى المذكور الى آخره ) الظرفية من قبيل ظرفية احد القابلين للآخر  
 لا من قبيل ظرفية الدال للمدلول ( قوله لان شبهة الاولى من الضعف ) اي عند اهل  
 الحق ( قوله على من له ادنى مسكة ) اي ادنى عقل فضلا عن اهل الحق ( قوله  
 بخلاف الثانية ) اذ شبهة الثانية ودليلها خفي عند اهل الحق ومحتاج الى دقة الفكر  
 وان ظهر بطلانه بدقة الفكر والله اعلم ( قوله وهذا تحقيق ما قاله المحقق  
 الخ ) اشارة الى تلخيص الجواب والتحقيق كما يجئ بمعنى اثبات الشئ بالدليل  
 كذلك يجئ بمعنى بيان حقيقة الشئ وهو المراد ههنا يعنى ان مراد  
 القاضى عضد الملة والدين بجوابه عن الاعتراض بمنع الملازمة هو ما قلنا  
 من ان المراد بالشبهة هو ما يشبه الدليل وليس بدليل في اعتقاد  
 الخصم وان المراد بقوتها خفاء فسادها بحيث لا يطلع الخصم على فساد  
 الا بامعان النظر وان قوة الشبهة بالنسبة الى الخصم لا بالنسبة الى المتمسك بها  
 والضمير في قوله ما قاله المحقق محذوف سواء كان كلمة ما موصوفة او موصولة  
 اي ما قاله المحقق وقوله فيما بعد الجواب لانسلم الملازمة الى قوله فلا يلزم التكفير  
 بدل عن مقول القول اعنى به الضمير المحذوف في قول الازميرى ان قوله الجواب  
 الى قوله فلا يلزم التكفير مقول قال المحقق الخ مسامحة وان كان كلمة  
 ما مصدرية يكون قوله الجواب لانسلم الملازمة الخ عطف بيان عن قول المحقق  
 عضد الملة الحاصل لما ثبت فيما سبق قضيتان احدهما ان كل ما هو قرآن

يجب كونه متواترا ويلزم وتانيهما ان كل ما هو غير متواتر فهو ليس بقرآن  
قطعا واعتزى على ثبوت هاتين القضيتين بطريق المعارضة التحقيقية بانه  
لو ثبت هاتان القضيتان يلزم اما اكفار الشافعية للمالكية في بسمة اوائل السور  
واما يلزم اكفار المالكية للشافعية فاجاب المحقق عضد الملة والدين بمنع الملازمة  
وهي مثبتة فلنرجع الى الدليل بمعنى الى قول المعارض وكلاهما مظنة  
الكفر وهي ممنوع كيف انما يصح لو كان كل من الطرفين اعنى بها كون البسمة  
من القرآن كما عند الشافعية وعدم كونها من القرآن كما عند المالكية لا يقوم فيه  
شبهة قوية بالنسبة الى الخصم فان كانت الشبهة بالنسبة الى الشافعية يكون  
الطرف الذى هو خارج عن حد الوضوح الى حد الاشكال عبارة عن كون  
البسمة في اوائل السور من القرآن وان كانت بالنسبة الى المالكية يكون عبارة  
عن عدم كون البسمة منه الحاصل ان دليل الشافعي على مطلوبهم شبهة قوية  
عند خصمه اعنى المالكي ولما امكن ازالة تلك الشبهة عن طرف المالكي بامعان  
نظرهم لا يلزم ان لا يكون دعوى المالكي قطعيا عندهم وكذا دليل المالكي  
على مطلوبهم شبهة قوية عند خصمه اعنى الشافعي ولما امكن ازالة تلك  
الشبهة عن طرف الشافعي بامعان نظرهم لا يلزم ايضا ان لا يكون دعوى  
الشافعي قطعيا ( قوله انما تصح لو كان كل من الطرفين لا يقوم فيه الخ )  
هذا هو السند للانع المذكور ( قوله واما اذا قوى عند كل فرقة ) والمراد  
من الفرقة الطائفة التى هى عبارة عن الخصم ( وقوله من الطرف الآخر )  
اى صارت من الطرف الآخر وهو عبارة الطائفة المتمسكة بالشبهة ( قوله وبه  
يدفع ما قيل فان قيل ادنى درجات الشبهة الخ ) اى يحملنا جواب المحقق  
عضد الملة والدين على تخيص جوابنا بدفع الخ وقائل فان قيل عبارة عن التفتازاني  
اعترض على جواب المحقق عضد الملة والدين بطريق ابطال السند بان هذا السند بط  
لانه لو صح فاما يلزم ان يوجد الشك او الوهم في دعوى المالكية على تقدير كون  
دليل الشافعية شبهة قوية عند المالكية واما يلزم ان يوجد الشك او الوهم في دعوى  
الشافعية على تقدير كون دليل المالكية شبهة قوية عند الشافعية وكلا يلزم ان يوجد  
الشك او الوهم في دعواهما يلزم ان لا يكون دعواهما قطعيا فلو صح هذا السند  
يلزم ان لا يكون دعواهما قطعيا بل يكون دعواهما مشكوكا فيه ان اورثت شبهة  
القوية شك او ظنا فيه ان اورثت وهما لان نقض الوهم هو الظن ونقض الشك

اعلم ان المحشى الاز  
ميرى مثل في تقرير  
هذا البحث حيث  
اخذ قوة الشبهة  
بالنسبة الى المتمسك  
بها وهو بطا فلا تفعل  
والاولى في تقرير  
ابطال السند هذا  
يوضح هذا السند  
يلزم ان يوجد الشك  
او الوهم وكلا يلزم  
ان يوجد الشك  
او الوهم يلزم ان  
لا يكون دعواهما  
قطعيا فلو صح يلزم  
ان لا يكون دعواهما  
قطعيا والجواب  
بالترديد لما قلنا في  
السطر

هو الشك ايضا وعدم كون دعواهما قطعيا بط فهذا السند بط ثم اجاب التفتازاني بان لزوم عدم كون دعواهما قطعيا ممنوع كيف وقوة الشبهة انما هي بالنسبة الى المتمسك بها بالنسبة الى الخصم ثم اعترض على المحقق عضد الملة بان سؤال ابطال السند وان اندفع بهذا الجواب لكن صريح عبارته آب عن هذا الجواب و اشار مولانا خسرو الى ان جواب التفتازاني بط قطعيا لانه لو كان قوة الشبهة بالنسبة الى المتمسك بها يلزم ان لا يكفر اهل الحق المجسمة المضرحين بكونه تعالى جسيما اذ لا محالة يوجد شبهة قوية عنده هذه الطائفة بل الحق ان الشبهة يلزم ان يعتبر بالنسبة الى الخصم فان كانت قوية بالنسبة اليه تكون مانعة عن التكفير اى عن تكفير الخصم للمتمسك بها وان كانت ضعيفة بالنسبة اليه لا تكون مانعة عنه والجواب الحق في دفع ابطال السند انما هو بما اشار اليه مولانا خسروا من ان المراد بقوة الشبهة خفاء فسادها بحيث لا يطلع عليه الا بامعان النظر فحينئذ نقول في الجواب بالترديد بانه ان اردت وجود الشك او الوهم بالنسبة الى المتمسك بالشبهة فالصغرى ممنوع وان اردت وجودهما بالنسبة الى الخصم فالصغرى مسلم لكن الكبرى ممنوع كيف لا يلزم من وجودهما بالنسبة اليه ان لا يكون دعواهما قطعيا وانما يلزم لو لم يمكن ازالتهما بامعان النظر وليس كذلك الحاصل انه لم يعلم التفتازاني مراد المحقق من الشبهة القوية وقال ما قال والحق مع مولانا خسرو ومدار الاندفاع هو قوله في تلخيص الجواب بالمعنى المذكور اذا المراد به قوله وبقوتها خفاء فسادها الخ (قوله ولكن كلام الشارح) اى كلام المحقق عضد الملة اعني به قوله واما اذا قوى عند كل فرقة الشبهة من الطرفين الاخير فانه صريح في ان قوة الشبهة انما هي بالنسبة الى الخصم لكن لافساد فيه بل الحق هو هذا والله اعلم وهو الهادى (قوله فهمى انه اى الكتاب ههنا) ان كان المراد من مفرد المباحث البحث بمعنى البحوث عنه فعادة الالف والنون مفتوحة بناء على ان الموضع موضع المفرد وان كان بمعنى محل البحث يعنى المسئلة فهمى مكسورة لان الموضع موضع الجملة فعادة الالف والنون اذا كانت خبرا عن اسم المعنى فقد تفتح في موضع فقط وقد تكسر فقط وقد يتحمل بكليهما كما ههنا (قوله ههنا) اى في اصطلاح الاصولى وبجهم عنه (قوله لا للنظم مجرد عن اعتبار المعنى الخ) ههنا خمسة احتمالات الاول كونه اسما للنظم مجرد عن اعتبار المعنى وثانيها كونه اسما للمعنى مجرد عن اعتبار اللفظ وثالثها كونه اسما للمعنى

من حيث كونه مدلول اللفظ والرابع كونه اسما للكلام بمعنى الصفة القديمة  
يعنى الكلام النفسى والخامس كونه اسما للمجموع ترك الاحتمال الثالث بناء على  
ظهوره من الدليل وكل هذه الاحتمالات بط عند اهل الاصول والصحيح عندهم  
كونه اسما للنظم الدال على المعنى فان قلت لم زاد لفظ الاعتبار ههنا قلت لما كان  
النظم ههنا عبارة عن اللفظ الدال ( قوله عن اعتبار المعنى المراد به بمعنى ما يقصد  
من اللفظ قاله الاستاذ قوله واما المباحث المشتركة الخ ) والاشتراك من حيث  
الثبوت وان اثبتته الكتاب بقوله فهى انه لكن النظم الدال على المعنى كما يصدق  
عليه في نفس الامر يصدق على السنة الفعلية في نفس الامر او يقال ان قوله فهى انه  
الخ توطئة للبحث والمق هو قوله وله اقسام اربعة فهى مشتركة بينهما مطلقا فهم  
على المعنى فيكون المعنى لازما للنظم والشئ لا ينفك عن لازمه الا في اعتبار المعنى  
وفرقا بين ملاحظة الشئ وحصوله ( قوله بمعنى الصفة القديمة الخ ) فيفهم  
منه تعريف الكلام النفسى القائم بذاته تعالى بانه صفة قديمة متناهية للسكوت  
والآفة فضاية العلم بكلامه النفسى تكون بهذا القدر والعلم بكنهه خارج  
عن طوق البشر وكلام الانسان ليس بمناف للسكوت اذ قد بسكت واللافة  
اذ قد يكون مريضاً فلا يقدر على التكلم بخلافه تعالى فانه متصف بصفة  
الكلام دائماً ( قوله لان شيئاً منها لا يلايم غرض ) اى عن بحثهم عن كتاب الله  
الاصولى هذا اشارة الكبرى من الشكل الثانى والصغرى مطلوبة وتقرير  
الدليل هكذا لاشئ من كتاب الله تعالى باسم للنظم المجرد عن اعتبار المعنى  
ولا للمعنى المجرد عن اعتبار اللفظ ولا للكلام بمعنى الصفة القديمة عند الاصولى  
لان كتاب الله تعالى يتعلق به غرض الاصولى فلا شئ من الظم المجرد عن اعتبار  
المعنى والمعنى المجرد عن اعتبار اللفظ والكلام بمعنى الصفة القديمة يتعلق لغرض  
الاولى ينتج المطا اما الصغرى فبدئية واما الكبرى فلانه كلما كان غرض الاصولى  
البحث عن كتاب الله تعالى من حيث كونه دليلاً على الاحكام الشرعية لا مطلقاً  
والحال ان الدليل هو النظم الدال على المعنى لا النظم المجرد عن اعتبار المعنى  
ولا المعنى المجرد عن اعتبار اللفظ ولا الكلام بمعنى الصفة القديمة فلا شئ  
من النظم المجرد عن اعتبار المعنى والمعنى المجرد عن اعتبار اللفظ والكلام بمعنى  
الصفة القديمة يتعلق لغرض الاصولى لكن المقدم حق فالتالى مثله وهو المط  
ثبت ان كتاب الله تعالى انما هو عبارة عن النظم الدال على المعنى عند الاصولى

( قوله لانه كونه غريبا الخ ) اشارة الى الصغرى والكبرى مطوية من الشكل الثاني و تقرير الدليل هكذا لاشئ من كتاب الله تعالى باسم المجموع النظر والمعنى لان كتاب الله تعالى عربى مكتوب فى المصاحف منقول عن الـبى عليه السلام تواترا فلاشئ من مجموع النظم والمعنى عربى مكتوب فى المصاحف منقول عنه تواترا يتبع المط فهو عبارة عن النظم الدال على المعنى لانه عربى مكتوب فى المصاحف منقول بالتواتر وكل شئ شأنه كذا فهو النظم الدال على المعنى يتبع اصل المط لكن هذا الدليل اعنى قوله لان كونه عربيا مكتوب فى المصاحف الخ يقوم على خلاف مدعى الشارح بطريق المعارضة بانه ان كان عندك دليل على ان كتاب الله عبارة عن النظم الدال على المعنى فعندى دليل ينفيه وهو انه ليس بعبارة عن النظم الدال على المعنى لانه عربى مكتوب فى المصاحف ولا شئ من العربى المكتوب فيها بالنظم الدال على المعنى بل المكتوب فيها هو النقوش ينبج انه ليس بعبارة عن النظم الدال على المعنى فيجاب بمنع الكبرى بانه ممنوع كيف والكتابة عبارة عن تصوير اللفظ بحروف هجاء على ما عرفها الفتازانى فى شرح المقاصد فهذا السائل لم يفرق بين المكتوب فى الصحف وبين المثبت فيه فاعترض هكذا مع ان المكتوب فيه هو اللفظ والمثبت فيه هو الصور والاشكال فلاشكل ٧ ( قوله وايضا الانحياز يتعلق بالبلاغة ولا يوصف بها الا اللفظ ) يستفاد من الجزء الايجابى للقصر اثبات المط ويستفاد من الجزء السلبى اثبات عدم كونه عبارة عن الاشياء بالنسبة الى الكل المنفية تقرير الاول هكذا كتاب الله عبارة عن اللفظ الدال على المعنى لانه متصف بالبلاغة وكل شئ متصف بالبلاغة فهو اللفظ الدال على المعنى يتبع المط لكن يعترض على هذا الدليل بانه ان اراد بكونه متصفابها ولو كان كلمة واحدة فالصغرى ممنوع كيف والكلمة الواحدة غير متصفة بالبلاغة اذهى صفة الكلام وان اراد انه متصف بالنسبة الى الكلام فالصغرى والكبرى مسلم لكن التقريب ممنوع كيف لايلزم من كونه متصفابها بالنسبة الى الكلام كونه عبارة عن النظم الدال على المعنى مطلقا سواء كان مفردا او مركبا فيجاب بان القائل بالفصل ليس بموجود ولما ثبت كونه عبارة عن النظم الدال على المعنى بالنسبة الى الكلام ثبت كونه عبارة عنه بالنسبة الى الكلمة اذ لا قائل بالفصل وتقرير الثانى هكذا كتاب الله تعالى ليس باسم للنظم المجرد عن اعتبار المعنى ولا للمعنى

٧ قوله ليس صفة للمجموع يستفاد منه انه لو كان كتاب الله تعالى عبارة عن المجموع يكون ملائما لفرض الاصولى لكن يحصل فساد آخر وهو عدم الموافقة لتعريفهم ( منه )

المجرد عن اعتبار اللفظ ولا لكلام بمعنى الصفة القديمة ولا المجموع لان  
 كتاب الله تعالى متصف بالبلاغة فلاشئ من النظم المجرد عن اعتبار المعنى  
 الخ بمتصف بالبلاغة فلاشئ من كتاب الله تعالى باسم للنظم المجرد الخ (قوله  
 يتعلق بالبلاغة) يتعلق من قبيل تعلق المسبب بالسبب فهو اشارة الى  
 الصغرى (وقوله ولا يوصف بها الالفاظ) اشارة الى الكبرى (وقوله الاعجاز  
 يتعلق بالبلاغة) اشارة الى اثبات الصغرى هكذا كلما كان الاعجاز اعنى كون  
 كتاب الله تعالى معجزا للرب عن اتيان مثله متعلقا ببلاغته فكتاب الله تعالى  
 متصف بالبلاغة لكن المقدم حق والتالى مثله وهو المظالم الحاصل ان كتاب الله  
 عبارة عن النظم الدال على المعنى عند الاصول والمعنى خارج عن المسمى  
 لازمه فدلالته عليه التزامية فهو عبارة عن النظم مع الدلالة على المعنى (قوله  
 فظهر انه اسم الخ) هذا من قبيل التفرع الذهني والله اعلم (قوله واما قول  
 المشايخ انه اسم للنظم والمعنى جميعا الخ) معارضة بتحقيق على دعوى الشارح  
 بانه ان كان عندك دليل على ان كتاب الله تعالى اسم للنظم الدال على المعنى  
 للنظم والمعنى جميعا فعندى دليل ينفيه وهو انه ليس باسم للنظم الدال على  
 المعنى بل هو اسم للنظم والمعنى جميعا لانه كلما قال مشايخ الاصول منهم  
 فخر الامام الزيدى بانه اسم للنظم والمعنى جميعا فهو اسم للنظم والمعنى جميعا  
 للنظم الدال على المعنى لكن المقدم حق فالتالى مثله فان قيل ما قائدة قوله  
 جميعا مع ان الواو في قوله والمعنى عاطفة بمعنى الجمع قلت نعم لكن فيه احتمال  
 كونه بمعنى او فلدفع ذلك الاحتمال اتى لفظ جميعا (قوله فلدفع التوهم الناشئ  
 الخ) من قبيل قوله تعالى فقد كذبت رسل من قبلك يعنى ان اصل  
 الجزء محذوف اقيم علته مقامه فتقدير العبارة هكذا واما قول المشايخ انه اسم  
 للنظم والمعنى جميعا فلا يدل على ان كتاب الله تعالى اسم للنظم والمعنى جميعا  
 لان قولهم انما هو لدفع التوهم الناشئ لا لتحقيق المقام فحاصل الجواب بمنع  
 الملازمة بعد تسليم حقبة المقدم بانها مجموعة كيف وقولهم هذا انما هو لدفع  
 التوهم لافى مقام تحقيق اطلاق لفظ الكتاب عند اهل الاصول فاذا كان  
 قولهم لدفع التوهم الناشئ من قول ابى حنيفة فيكون لفظ الكتاب اسما للنظم  
 الدال على المعنى عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى فان قلت اذا كان اسما للنظم  
 الدال على المعنى عند الامام الاعظم يكون المعنى من قبيل الخارج عن المعنى

اللازم له فيثبت فنأين يفهم كون المعنى ركنا أصليا عنده قلت اذا اجتمع اللفظ (والمعنى ولو كان المعنى خارجا لازما فالمقصود) بالذات هو المعنى او يقال يجوز أن يفهم كونه ركنا أصليا من دليل ظهر للامام لا من قوله فافرقوا ما تبسر من القرآن او يقال كونه ركنا أصليا مفهوما من قول الامام يجوز القراءة بالفارسية في الصلاة لانه لا يجوز القراءة بالفارسية علم ان المعنى ركن أصلي والنظم ليس كذلك اذ هو يجوز سقوطه عند الامام سواء كان في حال العجز او لا على هذا القول المنقول عن الامام والتوهم بمعنى حكم العقل بواسطة الوهم حكما كاذبا ولما قال الامام يجوز القراءة بالفارسية في الصلاة توهم . توهم ان القرآن عنده اسم للمعنى خاصة فلدفع هذا التوهم قال المشايخ انه اسم للنظم والمعنى جميعا فيندفع ذلك التوهم على وجه المسامحة بناء على ظهور المراد ( قوله بجوز القراءة بالفارسية في الصلاة ) . قول القول او يدل من قول ابي حنيفة ( قوله

ان القرآن عنده الخ ) . مفعول التوهم ( قوله فان قيل القول بانه اسم للنظم الدال على المعنى ) هذا السؤال ابطال السند المذكور آنفا بان كون قول المشايخ انه اسم للنظم والمعنى جميعا مع كونه محمولا على المسامحة دافعا للتوهم بط لانه من قبيل ترجيح المرجوح على الراجح وكل شيء شأنه كذا فهو بط فهذا السند بط اما الصغرى فلانه كان التوهم المذكور يندفع بالقول بانه اسم للنظم الدال على المعنى مع كون هذا الفعل مبني على التحقيق فيكون قول المشايخ انه اسم للنظم او المعنى جميعا دافعا للتوهم مع كونه محمولا على المسامحة من قبيل ترجيح المرجوح على الراجح لكن المقدم حق والتالى مثله ( قوله قلنا نعم الا انه مشعر الخ ) هذا الجواب بمنع الصغرى بالارجاع الى دليلها اعني الى الملازمة بعد تسليم حقيقة المقدم فحاصل الجواب بتحرير المراد بان يقال ليس مراد المشايخ دفع التوهم فقط حتى يرد ذلك بل مرادهم دفع التوهم مع توجيه كلام الامام فكأن التوهم مندفعا بالقول بانه اسم للنظم الدال على المعنى مسلم لكن لا يلزم من هذا ان يكون قول المشايخ انه اسم للنظم والمعنى جميعا في مقام دفع التوهم من قبيل ترجيح المرجوح على الراجح وانما يلزم لو كان توجيه كلامه حاصل بهذا القول وليس كذلك لانه يشعر بعدم كون المعنى ركنا أصليا في الصلاة مع ان غرض الامام من تجويزه اقرأة بالفارسية جعل المعنى ركنا أصليا في الصلاة ولما كان مقصود المشايخ توجيه كلام الامام مع دفع التوهم فقولهم انه اسم للنظم والمعنى جميعا ليس من قبيل ترجيح

المرجوح على الراجح بل من قبل ترجيح الراجح على المرجوح والله اعلم اعلم  
ان كون المعنى ركنا اصليا مقيد بكونه في الصلاة كما اشار اليه المحشي الازميري  
(قوله فان قيل ان كان المعنى قرآنا يلزم الخ) منشأ هذا السؤال ما ظهر مما قبله  
من الجواب من ان المعنى ركن اصلي ومورده قول الامام يحوز القراءة بالفارسية  
وحاصله معارضة من طرف الامامين على قول ابي حنيفة رجمهم الله على هذا  
القول وابطال لكون المعنى ركنا اصليا بانه لو جاز القراءة بالفارسية وكان المعنى  
ركنا اصليا اما يلزم عدم اعتبار النظم في القرآن وهو عينه اي مع الدلالة  
او جزؤه على التسامح وعدم صدق الحد اعني النظم فسمه بناء على بعده من  
البحث لانه اذا لم يعتبر النظم فيه يكون التعريف بالنظم المنزل الخ تعريفا  
بالمساكين بناء على التباين بين اللفظ والمعنى مع ان ذلك التعريف جامع لافراد  
ومانع عن اغيابه كما عرفت في توجيه فائدة قيد المقول عنه تواتر حيث قال الشارح  
هناك خرج به جميع ما سوى القرآن واما لزوم عدم فرضية قراءة القرآن  
في الصلاة لكن التالي بط فالقدم مثله فثبت انه لا يحوز القراءة بهما ولم يكن  
المعنى ركنا اصليا اما الملازمة فلان ذلك المعنى لا يخلو اما ان يكون قرآنا ولا فان  
كان قرآنا يلزم عدم اعتبار النظم في القرآن وهو عينه الخ وان لم يكن قرآنا  
وعدم كونه قرآنا يكون بطريقتين احدهما بان يكون جزء القرآن ٨ وثانيهما بان  
يكون خارجا عنه فعلى كل تقدير يلزم عدم فرضية قراءة القرآن في الصلاة بناء  
على ان النظم غير لازم عند الامام واذا لم يكن قرآنا وان لم يلزم عدم اعتبار  
النظم في القرآن وعدم صدق الحد لكن يلزم فساد آخر وهو عدم فرضية  
قراءة القرآن في الصلاة فالكل بط فانتظر الى جوابه والله اعلم (قوله قلنا نختار  
الاول وانما يلزم اللازمان الخ) قال الاستاذ الفاضل هذا الجواب صريح في اختيار  
الشق الاول لكنه ليس بمفيد في دفع المحذورين اللذين في الشق الاول لان  
الكلام منسوق على كون مجرد المعنى قرآنا لا العبارة الفارسية ولا يفيد اقامة  
العبرة الفارسية مقام النظم المقول في دفع لزوم عدم اعتبار النظم في القرآن  
ودفع لزوم عدم صدق الحد عليه بل يلزم هذين اللذين قطعنا وجواب  
الازميري خلاف الظاهرا فالحق ان يحمل على اختيار الشق الثاني فمحذور  
من طرف الامام فقول معاذير الحنفية ان المعنى المجرد ليس بقرآن وانما يلزم  
اللازمان في الشق الاول اذا لم يعتبر للنظم خلف والمعتبر هو الامام وليس  
نفس الامر كذلك بل الامام اقام العبرة الفارسية في الصلاة مقام النظم

٨ بلا تسامح بان  
يكون اسما للنظم  
والمعنى منه

فجعل النظم مرعيا في الصلاة تقديرا وان لم يكن تحقيقا والنظم في التعريف اعم من التحققي والتقديري ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز بناء على جواز لراة عموم المجاز بقرينة ظهور الفساد وقوله يلزم عدم اعتبار النظم في القرآن ان اراد به عدم اعتبار النظم الحقيقي فسلم وغير مضر وان اراد عدم اعتبار النظم ولو تقديرا فمنوع كيف والنظم التقديري معتبر بناء على اقامة العبارة الفارسية مقام النظم تقديرا وقوله وعدم صدق الحد عليه ممنوع ايضا وانما يلزم لو لم يكن النظم في التعريف اعم من الحقيقي والتقديري وقوله يلزم عدم فرضية قراءة القرآن في الصلاة ان اراد به عدم فرضية قراءة القرآن المحدود فسلم ولا نسلم بطلان هذا الكلام كيف جواز الصلاة غير متعلق بقراءة القرآن المحدود والتعلق من قبيل تعلق الكل بالجزء بل الجواز متعلق بمعناه فمح لو سأل سائل بان الامام من اى دليل علم ان الجواز متعلق بمعنى القرآن فاجاب بقوله والامام حل قوله تعالى الخ وذلك الدليل على ما قاله الازميرى نقلا عن الشارح ان كلمة من في الآية للتبويض بقرينة ذكر التيسير وبعض ما تيسر من القرآن نوعان بعض بسيطى كالآية ونحوها مما هو بعض اتم وبعض تركيبي كالمعنى بدون النظم العربى فيكون كل منهما جائز القراءة من غير عجز لعموم البعض فيفهم منه وجوب رعاية المعنى وان لم يوجد النظم العربى لكن قال الاستاذ الفاضل هذا التوجيه ليس تاما لانه يقتضى ان يكون القرآن اسما للمجموع النظم والمعنى جميعا كما قال المشايخ على وجه المسامحة فالوجه الوجه ان يقال ان الدليل الذى فهم الامام هو ان كلمة من في الآية منشأية للتبويض فمح يكون المعنى قافرا ما تيسر ناشئا من القرآن والنشئ من لفظ النظم هو المعنى فيفهم منه وجوب رعاية المعنى دون اللفظ فيحوز القراءة بالفارسية في صورة العجز وغيره حين وجود المعنى عند الامام الحاصل ان الجواب باختيار الشق الاول غير تام بل الصواب ان يحمل على اختيار الشق الثانى وان كان خلاف الظ من عبارته قطعاً فيقال انه ليس بقرآن فمح سواء كان المعنى المجرد جزء القرآن او خارجا لازما لا يلزم عدم اعتبار النظم في القرآن ولا عدم صدق الحد عليه لانه اذا لم يكن المعنى المجرد قرآنا يكون القرآن عبارة اما عن النظم والمعنى جميعا وعن النظم مع الدلالة حال كون المعنى خارجا لازما وعلى كل تقدير لا يلزم عدم اعتبار النظم في القرآن اما على تقدير كونه عبارة عن النظم فظا واما على تقدير كونه عبارة عن المجموع فظ ايضا ولا يلزم ايضا عدم صدق الحد بناء على ان النظم

اعم منهما ولما كان العبارة الفارسية قائمة مقام النظم فيوجد النظم في العبارة الفارسية ولو تقديرا لان اعتبار النائب في الشيء يستلزم اعتبار المنوب في ذلك الشيء واللازم في الشق الثاني مندفع بمنع بطلان اللازم بعد تسليم الملازمة فكلا الجوابين باختيار الشق الثاني فالجواب الاول بقوله وانما يلزم اللازم الخ بمنع اللازمين والمذكور هو السند والجواب الثاني بقوله قلنا لان تسليم الخ بمنع بطلان اللازم فافهم قاله الاستاذ (قوله قال الامام فخر الاسلام في شرح المبسوط الخ) هذا يكون جوابا بمنع تقريب دليل المعارضة بالنسبة الى رجوع الامام عن قوله الاول فانما تلك المعارضة اتما سقت لاجل اثبات فساد مضر للامام فمح يقال ان التقريب ممنوع كيف واللازم من الدليل غير مضر للامام لانه رجع عن قوله الاول فافهم والله اعلم (قوله وله اربعة اقسام) عطف على قوله انه اسم للنظم الدال على المعنى واللام في قوله وله داخل على المقسم وقوله اقسام بمعنى تقسيمات وانما عبر بالاقسام اشارة الى ان احدهما يقع موقع الآخر او عبر ~~هكذا~~ تبعا لما في بعض كتب الاصول قاله الاستاذ فاندفع اعتراض الازميري وبطل على ان مراده بالاقسام هو التقسيمات قوله فيما بعد التقسيم الاول حيث عبر بالتقسيم وهذا بيان للباحث المشتركة بين الكتاب والسنة وما ذكره فيما قبل من انه اسم للنظم الدال على المعنى فهو من التوطئة للبحث او يقال المباحث المشتركة سيذكره فيما بعد من احوال الاقسام (قوله فان علماءنا اختاروا في النظم تقسيما الخ) اشارة الى سبب ترجيح علماء الاصول هذا التقسيم تقرير الدليل هكذا هذا التقسيم اى تقسيم النظم الدال على المعنى بالنظر الى هذه المعطرات اربعة لا يليق ان يختاره الاصولي لان هذا التقسيم بم نظره ٧ ويجم ثمره وكل تقسيم شانه ~~كذا~~ فيليق ان يختاره الاصولي فهذا التقسيم يليق ان يختاره الاصولي اما الصغرى ففيه شيان كل منهما نظري اشار الى اثباتهما بقوله اما الاول الخ والنظر بمعنى الملاحظة وكون ملاحظة التقسيم عاما كناية عن عموم التقسيم المحفوظ للفرد والمركب عند الاصول والاعتبارات بمعنى المعطرات بمعنى من قبيل الشروط والموقوف عليه لفهم المخاطب . هي لفظ التكلم فان في النظم الدال على المعنى باعتبار افادة التكلم مقصوده منه وفهم المخاطب اربعة اعتبارات يعنى اربعة . معطرات وشروطه اثنان منها راجعة الى نفس النظم اعنى وضمه وهو بالمعنى المبني للمفعول صفة النظم اعنى الكون . موضوعا ودلالة وهي بالمعنى المبني للفاعل صفة النظم ايضا اعنى كونه دالا على المعنى وواحد منها راجع الى التكلم اعنى استعماله وهو

٧ ياتر فائدة فقوله  
يجم بمعنى حيث  
يكثر يقال جم صغير  
بمعنى جاعة كثيرة  
س

وهو بالمعنى المبني للفاعل صفة المستعمل وبالمعنى المبني للمفعول صفة النظم ايضا  
 اى كونه مستعملا فى معنى وواحد منها راجع الى المخاطب اعنى وقوفه منه  
 على المراد وهو صفة المخاطب فتقسيم النظم بالنسبة الى المعنى مشتمل على تلك  
 المعبرات الاربعة الحاصل ان المخاطب اذا طلب فهم المراد من كلام المتكلم لا بد له  
 ان يلاحظ وينظر الى اربعة معتبرات وشروط ( قوله من اول وضع الواضع ) اى  
 مبتدأ من اول هو وضع الواضع فلاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص  
 ( قوله الى آخرهم فهم السامع ) اى منتها الى آخره فهم السامع فلاضافة مثل  
 ما سبق ( قوله فان اداء المعنى الخ ) تعليل للحكم المستفاد من قوله من اول وضع  
 الواضع الى آخر فهم السامع فانه فهم منه ان اول المعبرات هو وضع الواضع  
 و آخرها هو فهم السامع وهما نظريان اشار الى الاثبات بقوله فان اداء المعنى  
 هكذا اول المعبرات هو وضع الواضع و آخرها فهم السامع لانه كباداء المتكلم  
 المعنى المجازى على قانون الوضع شحوصا او نوعيا يقتضى وضع الواضع اول ان  
 دلالة فى المرتبة الثانية ثم استعماله فى المرتبة الثالثة ثم فهم المعنى فى المرتبة الرابعة  
 فالاول المعبرات هو وضع الواضع و آخرها هو فهم السامع لكن المقدم حق  
 فالتالى مثله وهو الماط ( قوله اى كونه بحيث يفهم منه المعنى ) فان قيل ما بالباعث  
 على هذا التفسير قلت الباعث عليه شيان احدهما لزوم التكرار لولم يفسر  
 فان فهم المعنى فى قوله ثم فهم المعنى عبارة عن الدلالة ٥ فيلزم التكرار و ثانيهما  
 لزوم تقدم الشيء على نفسه فاشار به الى الدفع بان المراد بالدلالة ما هو صفة  
 اللفظ اعنى كونه بحيث الخ وفهم المعنى فيما بعد ليس بعبارة عن الدلالة اذ هو  
 صفة المخاطب ( قوله فاللفظ تلك الاعتبارات الاربعة الخ ) هذا تفريع على  
 ما قبله وانما قال فاللفظ ولم يقل فلاظم اشارة الى ان هذه المعبرات جارية فى كل  
 لفظ موضوع سواء كان نظما قرآنيا او حديثا او غيرها وانما اثنى هذا التفريع  
 ليكون القيد اعنى قوله بحسب احوال الخ قريبا الى مقبده اعنى به الاقسام  
 فى قوله اربعة اقسام وقوله بحسب احوال ترجع الى هذه الاقسام حاصلة  
 بقدر احوال لا تريد ولا تنقص والرجوع من قبل رجوع السبب الى السبب  
 اشار اليه بقوله فيما بعد التى لها مدخل فى افادة تلك الاقسام الاحكام فان  
 المدخلة بمعنى السببية ( قوله فان الاصول لا يبحث الخ ) اشارة الى وجه التقييد  
 بقوله بحسب احوال والى وجه الانحصار فقوله بل عن احوال اقسامه الى  
 قوله وتلك اشارة الى الصغرى وقوله وتلك الاحوال تنحصر الخ اشارة الى

٥ حيث عرفوا بفهم  
 المعنى من اللفظ  
 ٥

الكبرى من غير التعارف، هكذا يلزم تقييد الاقسام بقولنا بحسب احوال الخ  
لان الاصولى انما يبحث عن احوال اقسامه التى لها مدخل فى افادة تلك  
الاقسام الاحكام الشرعية وتلك الاحوال تنحصر فى احوال اربعة اقسام ينتج  
ان الاصولى انما يبحث عن احوال اربعة اقسام فقول ح كلما كان الاصولى  
يبحث عن احوال الاربعة اقسام لاتزيد ولا تنقص يلزم تقييد الاقسام بقولنا  
بحسب احوال الخ لكن المقدم حق فالتالى مثله فيفهم منه وجه الانحصار  
ايضا فانهم تفكر فى هذا البحث فانه صادف زمان القصور والله اعلم (قوله  
وهذا مراد فخر الاسلام بقوله فيما يرجع الى معرفة احكام الشرع) اى قولنا  
بحسب احوال هو مراد فخر الاسلام بما فى قوله فيما يرجع فذلك القيد  
فى كلامه قيدو قوعى وبيان للواقع وليس بعبارة عن النظم واحتراز عن انقصص  
والامثال والحكم وغيرها من الموعظة والوعد والوعيد لان كونه احتراز اغنيا  
بط لوجود اقسام التقسيمات فيها قطعا الحاصل ان اقسام التقسيمات الآتية  
موجودة فى القرآن من اول الفاتحة الى آخر القرآن وايست بمختصة ببعض  
القرآن فعدم الاحتراز عن القصص واشاله لازم (قوله لان فيه التعرض)  
ظرفية مقال الشراح للتعرض من قبيل ظرفية الدال للبدلول او من قبيل  
ظرفية السبب للسبب والظرفية فى قول فخر الاسلام فيما يرجع من قبيل ظرفية  
الخاص للعام او بالعكس فانهم فاشا ر بهذا القول اثبات عدم كون مراده  
ماقاله الشراح بالقياس الاستثنائى الغير المستقيم هكذا مراد فخر الاسلام ماقلنا  
لاماقاله الشراح (لانه لو كان مراده ماقاله الشراح يلزم التعرض) اى تعرض  
فخر الاسلام لما يجب تركه وما يجب تركه عبارة عن جعل كلمة ماعبارة من النظم  
واحترازا عن انقصص وغيرها وهذا امر يجب تركه وترك التعرض لما يجب  
دركه الدرك بمعنى تشدرك بالذكر لاجبى الادراك لكن التالى بكلاشقيه  
بط فكذا المقدم ثبت ان مراده هو ما اشترنا من مراده بكلمة فى قوله فيما يرجع  
هو الاحوال والاعراض الذاتية التى لها مدخل فى افادة الاقسام والوجوب  
فى قوله يجب دركه استثنائى يعنى يلزم ويحسن التعرض للاعراض الذاتية  
بان جعل كلمة ماعبارة عنها لا يفيد احترازا كما قاله الشراح (قوله اما الاول  
فلوجود الخ) اثبات الملازمة بالنظر الى الشق الاول بان جعل (قوله فلوجود  
الخ) مقدمة واضحة هكذا لو كان مراد ما قال الشراح يلزم التعرض لما يجب  
تركه لان كلما كان اقسام التقسيمات موجودة فى القصص وغيرها وغير مختصة بالنظم

المفيد لمعرفة الاقسام فلو كان مراده ما قاله الشراح يلزم التعرض لما يجب  
 تركه لكن المقدم حق والثالي مثله وهو الماط وقس عليه اثبات الثانية ( قوله  
 وهو لا يكتفى ) اى فى معرفة احكام الشرع ( قوله لان النافع الخ ) فيه اشارة  
 الى تحرير مراد فخر الاسلام بان مراده بقوله فيما يرجع هو الرجوع بطريق  
 الانتفاع فى المعرفة فيلزم ان يكون ان كلمة ما فى كلامه عبارة عن الاعراض  
 الذاتية حتى يوجد التعرض فى كلامه الى الموضوع والمحمول لان النفع  
 يحصل بهما لا بالموضوع فقط وان كان له مد خلا فى الانتفاع فى معرفة  
 الاحكام ( قوله انما يحصل بهما ) اى بالموضوع والمحمول لما قالوا ان حقيقة كل  
 علم مسأله والمسئلة تحصل بالموضوع والمحمول وموضوعها يرجع الى موضوع  
 العلم كما سبق تفصيله فى المقدمة ( قوله من تلك الاقسام الاربعة ) الاول النظم  
 الدال على المعنى الحاصل بالوضع والثانى الدال عليه الحاصل بالدلالة والثالث  
 النظم الدال عليه الحاصل بالاستعمال والرابع النظم الدال عليه الحاصل بفهم المراد  
 وكل من هذه الاقسام منقسم الى اربعة اقسام غير الثانى فانه منقسم الى ثمانية اقسام  
 فالمجموع عشرون قسما ( قوله باربعة تقسيمات ) فان قلت هذه العبارة باطلة لانها  
 مشعرة بان كلا من تلك الاقسام ينقسم الى اربعة اقسام باربعة تقسيمات مع انه خلاف  
 الواقع قلت نعم لكن الظاهر ليس بمراد بل المضاف محذوف فى قوله باربعة تقسيمات  
 اى باحد اربعة تقسيمات فلا اشكال ( قوله التقسيم الاول ) فيه اشارة الى ان الاقسام  
 فى قوله اربعة اقسام بمعنى اربعة تقسيمات ليست بمحمولة على ظاهرهم لان  
 تلك الاقسام مجملة ومبهمة لا فائدة فى جعلها اقسام بل هى عبارة  
 عن التقسيمات الاتية ( قوله اى اللفظ ) فيه اشارة الى ان فى الضمير فى قوله  
 باعتبار وضعه استخدام اوانه راجع الى النظم الذى هو عبارة عن اللفظ الموضوع  
 لمعنى لكن باعتبار التبريد عن المعنى لئلا يلزم التكرار فى قوله والضمير فى له راجع  
 الى المعنى المفهوم ضمنا من النظم السابق ( قوله لان السابق فى الاعتبار )  
 والاعتبار بمعنى اربعة المعبر فى اداء المتكلم مراده باللفظ الجارى على قانون الوضع  
 والمعتبر فيه اشياء كما سبق لكن السابق بحسب المرتبة هو الوضع وهو  
 سبب للباقي ولما ثبت كون الوضع الذى هو سبب لهذا التقسيم مقدما مرتبة  
 على باقى الاقسام يثبت تقدم التقسيم الحاصل بسببه رتبة على باقى التقسيمات  
 ( قوله اى الاول والمراد الاقسام ) فيه اشارة الى ان فى ضمير هو استخدام  
 بذكر السبب اعنى التقسيم الاول وارادة السبب وهو الاقسام الحاصلة بالتقسيم

والواو في قوله والمراد خالية ( قوله الحاصلة من هذا التقسيم اربعة ) فيد اشارة الى انه ينبغي ان يلاحظ في قوله الحاصل والعام الخ قبل الربط لئلا يلزم حل البايين على البايين والله اعلم ( قوله لان اللفظ ان كان موضوعا لواحد الخ ) اشارة الى وجه الانحصار الى هذه الاقسام ويفهم من وجه تعريف مستقل لكل من الاقسام الاربعة اعلم ان الخاص والعام كلاهما صفة للفظ عند الاصولي وهما صفتان للمعنى عند المنطقي ( قوله او اعتباري ) وهو قد يكون كلياً كالانسان مثلاً قائم وان كان له افراد كثيرة لكن المشاركة بين تلك الافراد غير ملحوظة فهو واحد اعتباري وخاص وقد يكون كلاً كالعشرة مثلاً قائم وان كان عبارة عن الواحدات لكن المجموع من حيث المجموع واحد اعتباري وخاص ( قوله على الانفراد ) بمعنى عدم المشاركة بين الافراد احتراز عن العام ( قوله ان كان موضوعا لكثير بوضع كثير ) اي بلا تخلل نقل فهو المشترك اي اللفظي واما المعنوي فهو داخل في الخاص قاله الاستاذ فانهم ( قوله لا لان اطلاق المأول ) والمطلق هو الله تعالى ان كان واقعا في القرآن او الرسول ان كان واقعا في الحديث والله اعلم ( قوله بل لتكلف فيه وضرورة في اعتبار الجمع المنكر ) الحاصل لاحاجة الى ذكر المأول قسماً مستقلاً لانه اما ان يراد به المأول من المشترك الذي يرجح بعض معانيه بالتأمل في نفس الصيغة وملاحظة الوضع واما ان يراد به غير هذا فان اراد به الاول فهو داخل في المقسم كما هو داخل في الاقسام اعني في قسم المشترك اللفظي فلا حاجة الى الذكر مستقلاً وان اراد الثاني اعني مطلق المأول فهو خارج عن المقسم كما هو خارج عن الاقسام فلا يصح ذكره في الاقسام بخلاف الجمع المنكر فانه داخل في المقسم فلو لم يذكر في الاقسام يلزم ان يكون التقسيم غير حاصر لاقسامه اذ لا يصح اندراجه في الاقسام بل يلزم الذكر مستقلاً فلذا اورد الجمع المنكر بدل المأول لكن لا لما ذكره صاحب التنقيح بل لما قلنا آتفا ( قوله نعم الوضع ) اي بعد ما علمت وجه عدم ذكر المأول ووجه ذكر الجمع المنكر بدله اعلم ان الوضع اعم من الشخصي والنوعي فهذا الكلام اشارة الى دفع سؤال مقدر بان المتبادر من اطلاق الوضع هو الشخص فينبذ يلزم ان يكون تعريف الخاص غير جامع لافرادهِ وتعريف العام غير مانع عن اغباره بالنسبة الى النكرة المنفية فانها باعتبار وضعها الشخصي داخل في الخاص ومن افرادهِ مع ان تعريف العام صادق عليها فيلزم ان يكون تعريف الخاص غير جامع لافرادهِ وان يكون تعريف العام

غير مانع فإشار الى جوابه بان الوضع سواء كان في المقسم او الاقسام اعم  
من الوضع الشخصي والنوعي فحينئذ يدخل في العام النكرة المنفية فتخرج عن الخاص  
الحاصل ان في النكرة المنفية وضمان احدهما شخصي وهو وضع النكرة لفرد  
مبهم اعني الفرد المنتشر مع كونها مجردة عن المقارنة باداة التي فهمي بهذا  
الاعتبار داخلية في تعريف الخاص ومن افراده مثل رجل واثنيهما نوعي  
بقاعدة كلية اعني كل نكرة وقعت في سياق النفي فهو موضوع للعموم اعني انتفاء  
كل فرد فهو بهذا الاعتبار داخل في العام ومن افراده وليس من افراد الخاص  
وبملاحظة قيد الحثية في تعريف الخاص والعام يصح كلا التعريفين فان قلت  
معنى العموم متحقق في بعض النكرة الواقعة في سياق الاثبات مثل قوله تعالى  
علت نفس قلت نعم لكن ذلك مجاز لاحقيقة والنكرة المنفية المستعملة في معنى  
العموم حقيقة باعتبار الوضع النوعي فان قيل الوضع النوعي متحقق في المجاز  
قلت نعم لكن المراد بالوضع النوعي ههنا المعنى الاخص منه اعني الوضع  
بقاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا متعين للدلالة بنفسه من غير  
قرينة على معنى يفهم منه بواسطة تعيينه له ومثل هذا من باب الحقيقة بل اكثر الحقائق  
من هذا القبيل كالمصغرو المنسوب وعامة الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة  
كل ما يكون دلالة على المعنى بالهيئة فان قيل كيف يكون وضع النكرة المنفية  
نوعيا مع ان الوضع النوعي يكون بالهيئة وهي ليست موجودة في النكرة المنفية  
بل هي لفظ مفرد قلت نعم لكن الوضع النوعي في النكرة المنفية انما هو باعتبار  
المقارنة لاداة النفي فهي حال كونها مقترنة باداة النفي يحصل لها هيئة فتوضع  
لمعنى العموم بهذا الاعتبار وضعا نوعيا فان قلت اذا كان النكرة موضوعا لمعنى  
بالوضع الشخصي وهو معنى الفرد المبهم وموضوعا لمعنى آخر بالوضع النوعي  
وهو معنى العموم يلزم ان يكون النكرة لفظا مشتركا ولم يقل به احد قلت لان سلم  
كونه مشتركا كيف والمشارك من خواص اللفظ الواحد وههنا ليس كذلك اذ  
النكرة المنفية لها اعتباران احدهما اعتبار كونها مجردة عن المقارنة باداة  
النفي فهو بهذا الاعتبار لفظ موضوع لمعنى المفرد المبهم وضعا شخصيا واثنيهما  
اعتبار كونها مقترنة باداة النفي فهو بهذا الاعتبار لفظ آخر موضوع لمعنى العموم  
وضعا نوعيا فلا اشتراك فاحفظ اعلم ان الوضع اما شخصي ان اعتبر الخصوص  
في جانب اللفظ بان يكون مخصوصا واما نوعي ان اعتبر العموم في جانب اللفظ  
وله معنيان احدهما اخص والثاني اعم كما بين دده خليفة ٨ فارجم واعترض

٨ بخلاف الوضع  
النوعي المتحقق في  
المجاز فانه بالمعنى  
الاعم بقاعدة دالة  
على ان كل لفظ  
متعين للدلالة بنفسه  
على معنى فهو عند  
القرينة المأزومة عن  
ارادة ذلك المعنى  
متعين لما يتعلق  
بذلك المعنى تعلقا  
مخصوصا ودال  
عليه بمعنى انه يفهم  
بواسطة القرينة لا  
بواسطة هذا التعيين  
حتى لو لم يثبت من  
الواضع جواز  
استعمال اللفظ في  
المعنى المجازي  
لكانت دلالة عند  
قيام القرينة بحالها  
ومثله مجاز لتجاوزه  
المعنى الاصل كما  
حققه دده خليفة  
في حاشيته على  
شرح عندي (منه)

الفاضل الكنبوى على هذا التقسيم فى حاشية التهذيب فارجع قال الازميرى  
 فى توجيه قوله ثم المراد الخ عما يتوهم الخ فارجع هذا التوجيه ليس بشئ فالتوجيه  
 الصحيح هو ما قلنا (قوله وكون عمومها عقليا بمعنى ان انتفاء فرد مبهم الخ) جواب  
 لسؤال مقدر تقديره انه لا حاجة الى اعتبار الوضع النوعى فى النكرة المنفية لانه  
 كلما كان المعنى الموضوع له بالوضع النوعى اعنى عموم الافراد لازما للمعنى  
 الموضوع له بالوضع الشخصى اعنى الفرد المبهم فلا حاجة الى اعتبار الوضع  
 النوعى بل هو مستدرك لافائدة فيه لكن المقدم حق والتالى مثله الحاصل ان المعنى  
 الذى وضعت النكرة المنفية له بالوضع النوعى لازم للمعنى الذى وضعت له  
 بالوضع الشخصى لان انتفاء فرد مبهم وهو المعنى الذى وضعت له وضعا شخصيا  
 لا يمكن الا بانتفاء كل فرد وهو المعنى الذى وضع له وضعا نوعيا واذا كان المعنى  
 الذى وضع له وضعا نوعيا لازما للمعنى الذى وضعت له وضعا شخصيا لم يسبق  
 احتياج الى اعتبار الوضع النوعى لذلك المعنى فالتكرار المنفية تدل على ذلك المعنى دلالة  
 التزامية فلا حاجة الى الوضع فاشار الى الجواب بمعنى الملازمة بعد تسليم حقيقة  
 المقدم بان الملازمة بمنوعة كيف والنكرة المنفية وان دلت على ذلك المعنى التزاما  
 لكن لما كان ذلك المعنى معنى لازميا يكون معنى مجازيا محتاجا الى القرينة  
 بخلاف ما اذا اعتبر كونها موضوعا لذلك المعنى بالوضع النوعى فانه حينئذ يكون  
 حقيقة فيه غير محتاج الى قرينة فلا استدراك فى اعتبار الوضع النوعى لذلك  
 المعنى وقوله عقليا بمعنى الدلالة الالتزامية عند اهل المنطق فانهم قسموا الدلالة  
 الوضعية على ثلاثة اقسام مطابقة وتضمن والتزام بخلاف اهل العربية فان  
 الدلالة الوضعية عندهم هى الدلالة المطابقة وكل من الاخيرين اعنى الدلالة  
 على الجزء والخارج عقلية عندهم قال الازميرى فى تحشيتة (قوله وكون عمومها  
 عقليا الخ) جواب عما قيل ان عموم النكرة الخ هذا التوجيه ليس بشئ فالتوجيه  
 الصحيح هو ما قلنا الحاصل يصح كون اللفظ موضوعا وضعا نوعيا للمعنى الذى يلزم  
 للمعنى الموضوع له وضعا شخصيا ولا فساد فيه اذ يصح كون اللفظ موضوعا للمعنى  
 الملزوم وللمعنى اللازم على وجه الاشتراك فى بعض الالفاظ فاحفظ (قوله وبالكثرة  
 ما يقابل الوحدة) بين الكثرة ما يقابل الوحدة وبينها ما يقابل القلة عموم  
 وخصوص مطلق والاول اعم لانه يوجد فى الاثنين فصاعدا بخلاف الثلاثى  
 فانه يوجد فى الثلاثة وما فوقها ولا يوجد فى الاثنين فانهم كما ان بين الوحدة والقلة  
 عموم وخصوص مطلق فان قيل اذا كان المراد بالكثرة  
 ما يقابل الوحدة يلزم ان يكون التثنية داخلا فى الجمع المذكر مع ان التثنية من افراد

الخاص وداخله في تعريفه بناء على ان الفردين باعتبار المجموع فرد واحد اعتباري قلت لانسم دخولها فيه كيف وهى خارجة بقيد غير محصورة الحاصل ان التثنية داخل في الخاص وكذا الجمع المعرف بلام الجنس والجمع المعرف بلام الاستغراق داخل في بيان العام فافهم في هذا المقام فانه من مذاق الاقدام ( قوله ان لا يكون في اللفظ دلالة على الانحصار في عدد معين الى آخره ) و ارادة هذا المعنى من غير محصورة مجازى بذكر الخاص و ارادة العام فان المعنى المتبادر من قوله غير محصورة انها غير محصورة في نفسها وهذا المعنى اخص ومعنى عدم الدلالة على الانحصار اعم سواء وجد الانحصار بحسب الذات او لا فافهم والله اعلم ( قوله التقسيم الثانى ) في تقدير موصوف الثانى لفظ التقسيم اشارة الى ان المراد بالاقسام في قوله وله اربعة اقسام اربعة تقسيمات وقد سبق فارجع ( قوله اى اللفظ ) فيه اشارة الى ان الضمير راجع الى النظم الذى هو عبارة عن اللفظ الدال على المعنى مطلقا لكن باعتبار التجريد عن المعنى لثلا يلزم الاستدراك ففيه استخدام بذكر الكل و ارادة الجزء اى اللفظ فقط ( قوله قدمه ) اى في الذكر ( قوله لان كون اللفظ بحيث يفهم منه الخ ) اشارة الى الصغرى من غير المتعارف والكبرى مطوية والنتيجة هى قوله فما يتعلق به الخ تقريره هكذا التقسيم الثانى يلى ان يقدم على التقسيم الثالث لانه متعلق بكون اللفظ بحيث يفهم من المعنى والتقسيم الثالث متعلق بالاستعمال و كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى مقدم طبعاً على الاستعمال ينتج من غير المتعارف ان التقسيم الثانى متعلق بما هو مقدم على الاستعمال طبعاً وكل تقسيم متعلق بما هو مقدم عليه طبعاً فليبق ان يقدم على ما يتعلق بالاستعمال الذى هو التقسيم الثالث ينتج المط فافهم فان قلت لم ترك بيان وجه تأخير الثانى عن الاول قلت بينه فيما سبق حيث قال لان السابق في الاعتبار هو الوضع فيفهم منه كون التالى متأخراً رتبة من الاول والتعلق في قوله فما يتعلق به من قبيل تعلق السبب بالسبب وكذا في قوله على ما يتعلق بالاستعمال ( قوله وضوحاً وخفاء ) تمييز عن نسبة الاعتبار الى الدلالة اى باعتبار شئ الدلالة لتمييز عن نسبة الدلالة الى الضمير الراجع الى اللفظ اذ يلزم ان يكون الوجود والخباء صفة اللفظ وليس كذلك بل هما صفة الدلالة ( قوله اى الثانى والمراد الاقسام الحاصلة الخ ) فيه اشارة الى ان في ضمير هو استخدام بذكر السبب اى التقسيم الثانى و ارادة السبب اى الاقسام الحاصلة بسببه فعلى هذا ينبغي ان يلاحظ المعطف فيما بعد قبل الربط

والايلازم حل الجزء على الكل ( قوله اذ بضدها ) الضمير راجع الى الاشياء فيما بعد ولا يلزم ادخار قبل الذكرك لفظاً ورتبة بل لفظاً وهو جائز لان قوله بضدها مفعول به غير صريح لقوله تين ورتبة المفعول به الغير الصريح متأخر ( قوله وليس كذلك ) اي ليس الامر كذلك والمشبه والمشبّه به وان كانا متحدين ذاتاً لكنهما متغايران اعتباراً والمشبّه يلاحظ باعتبار نفس الامر والمشبّه به يلاحظ فيه الظن المذكور اي ليس نفس الامر هكذا للظن المذكور ( قوله بل لالها احكاماً خاصة بها ) ليس المراد بالاحكام الاحكام الشرعية بل المراد بها الاحوال التي لها دخل في استنباط الاحكام الشرعية من ادلة يعني ان الاربعة الاخيرة احوال التي لها دخل في استنباط المجتهد الحكم الشرعي من الادلة فذكرها انما هو لكونها مقصوداً بالذات لا لبيان الاولى كما ظنه البعض ظناً فاسداً ( قوله نعم ) اشارة الى منشاء غلط الظان وتصديق لما سبق يعني ان ما هو الحق كما ذكرنا فحينئذ ان سأل سائل بانه هل لا يكون وجه للظن المذكور فاجاب بانه وجه وهو انه لما لم يكن للمتشابه احوال لها دخل في الاستنباط ظن ذلك البعض بان الاربعة الاخيرة لبيان الاولى لالكونها مقصوداً بالذات لكن ليس الامر كذلك بل ذكر الثلاثة الاخيرة انما هو لكونها مقصوداً بالذات وذكر التشابه انما هو استيفاء للاقسام فذكره استطراد ( قوله ووجه الضبط ) انما قال وجه الضبط ولم يقل وجه الحصر لانه لو قال وجه الحصر يفهم منه ان الوجد الذي بينه هو دليل الحصر وليس كذلك بل دليل انما هو الاستقراء بناء على ان الحضر استقر ائى والوجه الذى بينه انما هو وجه ضبط الاقسام الحاصلة بسببه الاستقراء فلذا قال هكذا ( قوله ان لفظ ان ظهر معناه الى آخره ) فان قيل الظهور والوضوح صفة الدلالة فلم اسنده الى المعنى حيث قال ان ظهر معناه قلت كون الدلالة واضحة وكون معنى اللفظ واضحاً متحد في المأل فلذا قال هكذا لاجل اتفنى ( قوله فاما ان يحتمل التأويل ) ان كان خاصاً والتخصيص ان كان عاماً متحد ( قوله بمجرد صفة ) اضافة الصفة الى الضمير الراجع الى اللفظ من قبل اضافة العام الى الخاص اي ان كان ظهور معناه بنفس اللفظ مع قطع النظر عن الخارج عنه فهو الظ والاي وان لم يكن ظهور معناه بمجرد صيغة فقط بل مع ملاحظة الخارج بان يكون ظهوره مستفاداً من سوجه فهو النص وسيأتى تفصيل هذه الاقسام والكلام هنا اجمال فانظر الى التفصيل والله اعلم ( قوله باعتبار استعماله اى اللفظ ) فيه اشارة الى ان الضمير راجع الى الظن الدال على المعنى لكن باعتبار التجريد عن المعنى لئلا يلزم التكرار في قوله فيه

(قوله اي التثنية والمراد اقسامه) فيه اشارة الى ان في ضمير هو استخدام وهو مجاز بذكر السبب اي التقسيم الثالث وارادة السبب اي الاقسام الحاصلة بسببه وازافة الاقسام الى الضمير الراجع الى الثالث لادنى ملازمة من قيل اضافة السبب الى السبب فيحصل بسببها الاشارة الى الاستخدام والاقسام حقيقة انما هو للنظم الدال على المعنى لا للتقسيم بل هو سبب فان قلت في اي قسم يدخل الكناية البانية قلت يحتمل دخولها في الحقيقة بناء على انها مستعملة فيما وضع له على مذهب ويحتمل دخولها في المجاز بناء على انها مستعملة في غير ما وضع له على مذهب لكن الظاهر ان يدخل في الحقيقة بناء على اعتبار اهل الاصول القرينة المانعة في المجاز من الخارج وان لم يعتبروا في تعريفه فافهم قاله الاستاذ فان قلت ما الفرق بين الكناية البانية وبين الاصولية قلت بينهما عموم وخصوص من وجه وكذا بين الحقيقة الاصولية وبين الكناية وكذا بين المجاز الاصولي وبين الكناية الاصولية الحاصل هذه الاقسام يتصادق بعضها على بعض والتخالف بينهما انما يحصل بملاحظة قيد الحقيقة اعلم ان اهل الاصول بحثوا عن الحقيقة والمجاز والكناية كما بحثوا اهل البيان لكن الفرق بينهما متحقق من جهة البحث فان البيانين انما يبحثون عنها من حيث البيان لا يراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدالة عليه بخلاف الاصولي عنها فانه انما يبحث عنها من حيث ان لكل واحد منها مدخلا في استنباط الحكم الشرعي من الكتاب والسنة فان قلت ما الفرق بين الحقيقة الاصولية وبين الكناية الاصولية قلت بينهما عموم من وجه لما سبق آنفا فان قلت ما الفرق بين الصريح وبين اظاهر السابق قلت الظهور فيما سبق انما هو باعتبار دلالة اللفظ والظهور في الصريح انما هو باعتبار كثرة استعمال اللفظ فالفرق بينهما متحقق (قوله باعتبار الوقوف به) فيه تفنن حيث عبر فيما سبق عنه بفهم المعنى وكلاهما صفة السامع (قوله لان اللفظ ان دل على المعنى بالنظم الخ) فان قلت هذا يقتضي ان يكون هذا التقسيم الرابع باعتبار الدالة حيث قال لان اللفظ ان دل قلت لما كان فهم السامع المعنى من لفظ المتكلم ووقوفه عليه بالنظر بملاحظة دلالة النظم عبر هكذا والا فالتقسيم انما هو باعتبار الوقوف به عليه لا غير (قوله فان كان مسوقا له) اي ان كان ذلك المعنى مقصودا بالذات سواء كان مطابقا او تضمنيا او التزاميا (قوله والا) اي وان لم يكن مسوقا له سواء كان مطابقا او تضمنيا او التزاميا ايضا فهو الدال بشارته (قوله فهو الدال بشارته) اعلم انه قد يقال لهذه الاقسام باسماء اخرى حيث يقال عبارة النص واشارة النص

ودلالة النص واقتضاء النص وقد يعبر بغيرها فيقال الاستدلال بالعبرة  
والاستدلال بالاشارة والاستدلال بالدلالة والاستدلال بالاقتضاء وهذا اصطلاح  
فاحفظ (قوله وما ذكر وجه ضبط يقلل الانتشار الخ) لما عترض البعض على دليل  
الانحصار في كل الاقسام بناء على ظنه دليلا اشار الى دفعه بان ذلك الوجه ليس دليلا  
على الانحصار بل انما هو اشارة الى السبب الخارجى والدليل هو الاستقراء فلا يضر  
كون القسم الاخير في القسم الرابع مرسلا لبقائه اعم وقس عليه قوله فان دل عليه  
بالمفهوم لغة اى ان دل عليه بواسطة المفهوم لاجل معرفة اللغة فهو المسمى بالدال  
بدلالته فقوله لغة مفعول له بتقدير المضاف قاله الاستاذ فافهم الحاصل ان اللفظ  
اذا دل على المعنى بالنظم اى بالذات فذلك المعنى لا يخلو اما ان يكون مقصودا  
بالذات اولا فان كان مقصودا بالذات فيقال للفظ الدال عليه الدال بعبارته وان لم  
يكن مقصودا بالذات فيقال للفظ الدال عليه الدال بشارته فذلك المعنى في كلا  
الصورتين اعم من المطابق والتضمنى والاتزامى وان لم يدل عليه بالنظم اى بالذات  
بل بواسطة فان دل عليه بواسطة المفهوم لاجل معرفة اللغة فيقال للفظ الدال عليه  
الدال بدلالته وان لم يدل عليه بواسطة المفهوم لغة بل بواسطة التوقف والاستنباط  
من الشرع فيقال للفظ الدال عليه الدال باقتضاءه ويلزم ان يكون المعنى في  
كلا الصورتين معنى التزاميا ويحى التفصيل فانتظر (قوله والعمدة في جميع  
ذلك الاستقراء) العمدة بمعنى الاعتماد وهو بمعنى المعتمد عليه اى الدليل المعتمد  
عليه في جميع ذلك الاقسام هو الاستقراء لا غير يعنى يكون الاستقراء دليلا  
على انحصار الاقسام بان يقرر بالقياس الاستثنائى الغير المستقيم هكذا اقسام  
التقسيم الاول مثلا اربعة لازادة عليه لانه لو كان الاقسام زائدة على الاربعة  
لوجد بالاستقراء لكن التالى بط وكذا المقدم فثبت المط وكذا يقال اقسام  
التقسيم الثانى ثمانية لازادة على الثمانية لانه لو كان الاقسام زائدة عليها لوجد  
بالاستقراء لكن التالى بط وقس عليه فان قلت هذا الدليل هل هو قطعى  
او ظنى قلت ان كان الاستقراء من قبيل الاستقراء التام كما هو الظاهر فهو قطعى  
فمحى يكون الانحصار قطعيا ايضا وان كان الاستقراء من قبيل الاستقراء الناقص  
فهو ظنى فمحى يكون الانحصار ظنيا ايضا لكن الظ هو الاول فان قلت كيف يكون  
الاستقراء تاما مع ان الاستقراء بحال جميع الالفاظ غير ممكن قلت نعم لكن المراد  
بالاستقراء انما هو استقراء الالفاظ القرآنية والالفاظ الاحاديث النبوية من طرف  
المجتهدين الذين هم الواضعون لقواعد اصول والاستقراء بهما على التام ممكن لهم

بل واقع ( قوله فان قيل من حق الاقسام التباين والاختلاف و بعض هذه  
الاقسام يصدق على بعض الخ ) لصدق العام والمشارك على لفظ واحد واللفظ  
العين مثلا وكصدق قسم الحقيقة مع قسم الصريح على لفظ واحد وكصدق  
الحقيقة والكنائية على لفظ واحد مثلا الحاصل الاقسام المذكورة يتصادق  
فقوله وبعض هذه الاقسام يصدق على بعض اشارة الى الصغرى والكبرى  
مطوية تقريره هكذا هذه التقسيمات باطلة لان هذه التقسيمات بعض اقسامها  
يصدق على بعض وكل تقسيمات شأنها كذا فهو بط فلهذا التقسيمات باطلة  
اما الصغرى فلما ذكرنا آنفا من ان العام والمشارك يصدقان على لفظ واحد وقس  
عليه واما الكبرى فلانه كلما كان من حق الاقسام ولازمها التباين والاختلاف  
فكل تقسيمات بعض اقسامها يصدق على بعض فهو بط لكن المقدم حق  
والثاني مثله وهو المظالم حاصل جوابه يمنع الكبرى بالارجاع الى الدليل يعني يمنع  
حقية المقدم ان اراد السائل لزوم التباين بين الاقسام في كل تقسيم ومنع الملازمة  
على تقدير آخر الحاصل ان اراد السائل بصدق بعض هذه الاقسام على بعض  
مع قطع النظر عن قيد الحقيقة فهو مسلم لكن لا يضرنا بناء على ان قيد الحقيقة  
ملحوظ في كل واحد من تعاريف الاقسام وان اراد صدقها ولو بالحديثيات  
والاعتبارات فهو ممنوع كيف اذا كان قيد الحقيقة ملحوظا يحصل التباين بين  
الاقسام بلا شبهة ( قوله وكتقسيم الاسم تارة الى المعرب ) اى باعتبار كونه معربا  
وعدمه يعني بالنظر الى الاعراب وتارة بالنظر الى كون مفهومه متبعا وغير متعين  
مع ان الاقسام يتصادق بناء على ان بين المعرب والمعرفة عموم وخصوص من وجه  
وكذا بين المبني وبين النكرة عموم من وجه فافهم والله اعلم ( قوله وبعدها اى  
بعد هذه الاقسام ) والبعدية بحسب الرتبة ( قوله لانها لا تصلح الاقسامية للفظ  
كما لا ينحى ) لان هذه الامور لا يصلح الجزئية للنظم الدال على المعنى ( قوله تشمل  
الكل ) من قبيل اشتمال العام بحسب التحقق للخاص او من قبيل اشتمال  
اللازم للزوم ( قوله وهى ايضا اربعة ) اى كالتقسيمات السابقة او كتقسيم  
النظم ابتداء الى اربعة تقسيمات وفيه اشارة الى انه ينبغي ان يلاحظ العطف  
فيما سيجي قبل الربط ( قوله معرفة مأخذا ) جمع مأخذ مصدر ميم اوجع  
مأخذ منه والمعرفة اعم من التصورية والتصديقية وفي الضمير استخدام لانه  
راجع الى الاقسام السابقة التى عبارة عن المعانى الاصطلاحية والمراد ههنا  
الالفاظ التى يصدق على تلك الاقسام كلفظ الخاص مثلا فانه مأخوذ من قولهم

اختص فلان بكذا الخ علة تطبيق المثال للمثل له فان قيل يلزم ان يقول خص  
 فلان بكذا من الثلاثي لامن الزيد لان الخاص اسم فاعل من الثلاثي قلت نعم  
 لكن لما كان الزيد اشهر في هذا المعنى من الثلاثي عبر به فان قيل اذا دخل الباء  
 على المقصور يكون الاختصاص مجازا غن الاعتبار فكيف يكون الانفراد  
 معنى وضماح قلت اذا دخل الباء على المقصور يكون الاختصاص حقيقة  
 عرفية في معنى الانفراد على ما حققه السيبا لكوني في حاشية المطول فارجم  
 وان كان مجازا عند السيد لكنه مرجوح لان كثرة الاستعمال من اماره  
 الحقيقة ( قوله اى انفراد ) فعلى هذا يكون معنى لفظ الخاص المنفرد وهو  
 عبارة عن الواحد على الانفراد في المعنى الاصطلاحي فح يكون تسمية اللفظ  
 الذى وضع لمعنى واحد على الانفراد بلفظ الخاص من قبيل تسمية الدال بوصف  
 المذلول وقس عليه العام فافهم ( قوله ولم يتعرض لهذا الامر في المتن ) اى  
 لم يتعرض لمعرفة مأخذها في المتن في مقام التفصيل وان تعرض في الاجال  
 ههنا بناء على ان فائدتها قليلة بالنسبة الى بحث الاصولى لان مجتهد انما هو  
 عن احوال الاقسام السابقة من حيث الاستنباط للاحكام الشرعية بها ولا فائدة  
 في الاستنباط لمعرفة المأخذ فافهم وان كان لها فائدة مامع كون معرفة المأخذ  
 مبنية في المطولات كالز دوى وشر وحه من كتب الاصول قوله اى حقائقها  
 الشرعية النسبة من قبيل نسبة الموضوع الى واضعه اى حقائقها الموضوعه  
 من طرف اهل الشريعة المعرفة تصورية في قوله معرفة معانيها والضمير ههنا  
 على ظاهره ليس فيه استخدام كما في السابق قوله معرفة ترتيبها بالمعرفة التصديقية  
 ( قوله اى الاثار الخ ) فيه اشارة الى ان الاحكام بمعنى الآثار المترتبة ( قوله  
 من اثبات الحكم ) من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل هو الاقسام  
 ( قوله تبلغ الاعتبارات ) اى المعتبرات من النظم الدال على المعنى فان قيل  
 لم لم يقل تبلغ الاقسام قلت لعدم صلاحيتها للاقسامية كما عرفت فان قيل  
 اذا ضربت هذه الاربعة في الاقسام العشرين تبلغ الاعتبارات الى مائة الى  
 ثمانين لانه اذا ضربت هذه الاربعة في الاقسام العشرين تبلغ الاعتبارات الى  
 ثمانين والعشرون موجود سابقا فيكون المجموع مائة لا ثمانين قلت العشرون  
 داخل في معرفة معانيها في قوله الثانى معرفة معانيها فلو اعتبر دفعة اخرى  
 يلزم التكرار كما لا يخفى والله اعلم ( قوله منها مختصة بالفرد ) بمعنى المقابل للركب  
 ( قوله ولا شرا كما يدهما تعتبر الخ ) يعنى ان هذا البعض الذى جعل نظره دقيقا

اعتبر الضرب لا الضم فقط وانما اعتبر الضم في الموضعين اى في اقسام المفرد  
واقسام المركب ثم اعتبر الضرب فلذا صار الاقسام كما قاله والله اعلم (قوله اما  
الخاص الخ) اللام في الخاص ليس بمحمول على العهد الخارجى وان سبق  
ذكره لان هذا المقام مقام التعريف واللام في المعرف يلزم ان يحمل على الجنس  
فان قيل اذا اعيد الشيء معرفة فهو عين الاول قلت نعم لكن لا يلزم من كونه  
عين الاول ان يحمل اللام على العهد الخارجى ويمكن ان يحمل اللام على العهد  
الخارجى بان يراد من الخاص ما يطلق عليه الخاص سواء كان جنس الخاص  
او فردا من افراده معنى لغويا او عرفيا وجنس الخاص مختصة من ذلك المطلق  
فيصح الحمل على العهد بهذا الاعتبار لكنه تكلف محض لا مقتضى له (قوله  
شروع في تفصيل الاقسام) اى في تحصيل الحقايق الشرعية للاقسام حيث قال  
فيما سبق يلزم معرفة مأخذها ومعانيها لكن ترك بيان المأخذ بناء على كونه مفضلا  
في سائر كتب الاصول مع قلة جدواه (قوله وضع) الوضع اعم من الشخصى  
والتوعى ان كان الخاص مخصوصا (للفاظ القرآنية والفاظ الحديث فقوله  
وضع على ظاهره بلا احتياج الى المجاز بان يجرد على الزمان وان لم يكن مخصوصا  
بمما بل كان جاريا في كل الفاظ الموضوع لمعنى واحد على الانفراد فيلزم التجريد  
عن الزمان لئلا يلزم كون التعريف غير جامع لافراده فهو مجازح بذكر الكل اعنى  
الحدث والزمان والنسبة وارادة الجزء اعنى الوضع سواء كان في زمان الماضى  
او الحال او المستقبل (قوله حقيقى) وهو اعم سواء كان كليا كالانسان او جزئيا كزيد  
(قوله فيدخل فيه اسماء العدد الخ) تبرع على التعميم المذكور فيدخل اسماء العدد  
ح فيه بناء على ان الاربعه مثلا مجموع الوحدات الاربعه وذلك المجموع واحد  
اعتبارى في هذا التعميم تعريض لصاحب التنقيح لانه ادخل اسماء العدد فيه  
بملاحظة قوله او كثير حيث عرف الخاص بما وضع لمعنى واحدا وكثير الخ  
فادخل اسماء العدد بالنظر الى قوله او كثير فقرضه بانه لاجابة الى ملاحظة  
ذلك القيد في التعريف بل يدخل اسماء العدد فيه بتعميم المعنى الواحد عن الحقيقى  
والاعتبارى لان معنى كون اسماء العدد موضوعا للكثير كونه موضوعا  
لمجموع وحدات الكثير وذلك المجموع واحد اعتبارى فلا حاجة الى تلك  
الملاحظة فان قيل يخرج بقوله معنى واحد المطلق وهو ليس بعام  
ولامشترك ولا مألوف فيلزم ان يكون داخلا في الخاص والالزم ان يكون اقسام  
النظم باعتبار الوضع اكثر من اربعة وهو بطمع ان المطلق يخرج عنه بذلك

القيد لان الوحدة من الصفات العارضة للمعنى وهى ليست بملاحظة في المطلق بل المحفوظ فيه انما هو ذات المعنى قلت نعم لكن المراد من المعنى الواحد المعنى الواحد مطلقا يعنى ان التقيد داخل والقيد خارج فيدخل المطلق ح فيه فافهم وسيأتى الكلام فيه في محله ( قوله اى عدم المشاركة ) يلزم ان يكون هذا المعنى مجازا عن عدم قصد المشاركة بين الافراد بذكر السبب اعنى عدم المشاركة واردة السبب اعنى عدم قصد المشاركة وهذا المعنى المجازى اعم سواء كان له مشاركة في الواقع اولا والا فلا يصح فتدبر وجهه ( قوله فيدخل التثنية ) لان التثنية خاصة في الفردين ولا يصدق على اكثر منهما ولا على اقل منهما فعنى التثنية واحد على الانفراد اى بمعنى عدم المشاركة بين الافراد وان كان معنى التثنية بحسب ذاتها معنى كلياً لان قولنا رجلاً مثلاً كلى ويصدق على رجلين مخصوصين وعلى رجلين آخرين وهكذا لكن لما يصدق على اقل من فردين ولا على اكثر منهما فمنها معنى واحد يعنى منفرد عن ملاحظة الافراد ( قوله ومنه الفعل ) اى من الخاص الفعل سواء كان بالنظر الى وضعه الشخص الذى وضع مادته او بالنظر الى وضعه النوعى الذى هو وضع هيئته فهو موضوع لمعنى واحد على الانفراد فان قلت كيف يكون الفعل منه باعتبار وضعه النوعى مع ان هيئته موضوعة للزمان والنسبة الى الفاعل بالوضع النوعى فلا يكون موضوعاً للمعنى واحد قلت هذا وان كان مشهوراً لكنه ليس بصحيح على ما يفهم من كلام السبكي كوتى في حاشيته على الجامى بل الصحيح ان الفعل موضوع لمعنى واحد باى وضع كان فان الفعل كضرب مثلاً مادة وهى موضوعة للمحدث الذى هو معنى واحد كلى وله هيئتان احدهما الهيئة الحاصلة له بالحركات والسكنات فهذه الهيئة موضوعة للزمان واثنيهما الهيئة الحاصلة له باعتبار تركيبه مع فاعله فهذه الهيئة موضوعة للنسبة الى الفاعل فالفعل موضوع لمعنى واحد على الانفراد باى وضع كان فهو داخل في الخاص فافهم قاله الاستاذ ( قوله ما لم يكن مشتركاً لفظاً ) اى ما لم يكن كل واحد من الفعل والحرف مشتركاً لفظاً بان يكون كل منهما موضوعاً لمعان متعددة باوضاع متعددة فخرج من الخاص فيدخلان في المشترك والفعل المضارع على قول من قال انه موضوع لمعنى الحال والاستقبال بوضعين مستقلين فهو ليس من الخاص الى آخره بل هو من قبيل المشترك اللفظى ( قوله فيخرج العام والجمع المنذر ) اعترض الازميرى عليه حيث قال والذي يظهر من عطف الجمع المنكر على العام

انه يخرج ايضا بقيد الانفراد ولا يخفى عليك انه خارج بقوله لمعنى واحد لانه وضع لكثير على ما تقدم في بيان وجه الانضباط باعتبار الوضع فارجم انتهى قال الاستاذ الفاضل هذا الاعتراض وارد عليه ولا مخلص الا ان يقال ان هذا الكلام منه اشارة الى ان كلامه السابق من انه وضع لكثير غير مرضى عنده بل رجع عنه واختار ان الجمع المكرر نحو رجال موضوع لمعنى واحد اعنى معنى الجماعة وهو معنى واحد كلى له افراد اعنى الثلاثة والاربعة والخمسة وغيرها فمح لا يخرج بقوله لمعنى واحد بل يخرج بقوله على الانفراد لانه لما كان كذلك المعنى الواحد افرادا اعنى الثلاثة وغيرها ولو حظ صدقه على كل واحد من ذلك الافراد يخرج بذلك القيد والافراد هنا عبارة عن الجماعة فلا تغفل فافهم فان فيه شئ مستور في ذهني ( قوله وهو اى ذلك المعنى ) هذا تقسيم المعنى بحسب الظ والمراد تقسيم الخاص كما يظهر من تمثيله فافهم ( قوله فانه قد يكون بحسب العوارض خفيا الخ ) فان قلت الخفى الاقسام المركب كما سبق من البعض الذى امعن النظر فيما سبق والخاص من اقسام المفرد وبينهما مبانة فكيف يصح ان يكون الخاص خفيا قلت نعم لكن يجوز ان يكون هذا الكلام من الشارح مبني على قول من يجعل الخفى شاملا للمفرد والمركب لاعلى قول من يجعله مخصوصا بالمركب فتأمل او يقال ان معنى كونه خفيا انما هو كونه خفيا في ضمن المركب او يقال ان المراد بالخفى ليس معناه الاصولى بل هو بالمعنى اللغوى فلا اشكال فافهم ( قوله لا يقبل الاشتراك ) فان قيل لم لا يقبل الاشتراك قلت الشخصات عبارة عن المميزات لذلك الشخص فذلك الشخص متميز عن جميع ما عداه تلك الشخصات فلو قبل الاشتراك يلزم خلاف المفروض فهو بطلان فلا يقبل الاشتراك اصلا اى لا بحسب الذهن ولا بحسب الخارج بل هو عبارة عن ذات واحد معين والله اعلم ( قوله ان اشترك بين الافراد في الجملة ) ينبغي ان يكون قوله اشترك مبني بالفعل بناء على ان المشاركة والاشترك يقتضى التعدد في الفاعل فالاشترك بالكسر هو افراد ذلك المفهوم والمشارك بالفتح هو ذلك المعنى وان يكون ضمير اشترك راجعا الى ذلك المعنى لا الى النوع ليحصل تعريف النوع الاصولى وهو انه معنى كلى مشترك بين الافراد في الجملة اى بين الافراد القليلة فقوله في الجملة كناية عن القلة وحاصله انه معنى كلى مشترك بين الافراد المتفقة في الاحكام كاحكام افراد الرجل فانها متفقة كثيرا والذى اختلف في بعض الاحكام كالسفر والمرض وغيرهما فهو قليل لا يعد من الاختلاف

فاكثر احكام الرجل متفقة بخلاف احكام افراد الانسان فانها مختلفة بناء على ان افراده مختلف بالذكور والاناث واحكام الذكور يخالف باحكام الاناث قطعا فالجنس الاصولى عبارة عن معنى كلى لكثرة شيعوه بالنسبة الى النوع وحاصله انه معنى كلى مشترك بين الافراد المختلفة فى الاحكام فالضمير فى ان كثير راجع الى المعنى ايضا ليحصل التعريف للجنس الاصولى ايضا فان قلت كيف يصح عدم المص لفظ المائة من النوع مع انه كلى كثر شيعوه كانسان فان المائة يصدق على مائة رجل وعلى مائة فرس وعلى مائة بغل وعلى مائة حمار وغيرها فكيف يكون نوعا بل جنس قلت نعم لكن فيه اعتبار ان احدهما كونه موضوعا لمجموع وحدات المادة من حيث المجموع فعده من النوع بهذا الاعتبار فانه بهذا الاعتبار معنى مشترك بين الافراد القليلة اعنى مائة عدد واثنيهما كونه موضوعا لغير المائة من حيث صدقه على افرادهما كما مثلنا فيما سبق وبهذا الاعتبار ليس بنوع وكذا الثلاثة من حيث كونها موضوعا لمجموع وحدات الثلاثة نوع الاصولى ومن حيث صدقه على ثلاثة رجل وعلى ثلاثة فرس وغيرهما ليس بنوع فافهم ( قوله وهذه الاطلاقات الخ ) جواب لسؤال مقدر وهو انه كيف يصح ان يكون الرجل نوعا والانسان جنسا مع ان الانسان هو النوع والرجل صنف لانوع فاجاب بان هذا السؤال على الاصطلاح المنطق والكلام ههنا ليس بمبنى على ذلك الاصطلاح بل مبنى على اصطلاح اهل الشرع ( قوله وانما اختار هذا الترتيب ) جواب لسؤال مقدر بان هذا الترتيب الى تقديم الخصوص العينى على النوعى والجنس قبيح لانه مخالف لترتيب القوم لانهم قدموا الخصوص الجنسى ثم النوعى ثم العينى وكل ترتيب مخالف لترتيبهم فهو قبيح فهذا الترتيب قبيح فاشار الى الجواب بمنع الكبرى بانه ممنوع كيف وفى هذا الترتيب زيادة مناسبة للخاص ومعنى الاختصاص فان المناسب للخاص اشد المناسبة هو الخصوص العينى ثم النوعى بعده ثم الجنسى بعده وترتيب القوم ليس كما ينبغي ولا يلزم من المخالفة لترتيبهم ان يكون ترتيب المص قبيحا كما لا يخفى فاختر المص الاقرب الى الخاض ثم الاقرب فالاقرب ( قوله مخالفا ) ان كان حالا عن هذا الترتيب يقدر مضاف فى قوله للقوم اى للترتيب القوم وان كان حالا عن فاعل اختار لاحاجة اليه ( قوله وحكمه ) لما فرغ من بيان المنهج الشرعى لفظ الخاص ومعناه الاصطلاحى عند الاصولى شرع الى بيان حكمه حيث قال فيما سبق وبعدها اورالى قوله ومعرفة احكامه والحكم عبارة عن الاثر

الثابت بالخاص يعني عبارة عن المحكوم به في مسألة الخاص وهذه مسألة من مسائل الأصول كلها ليست بمصورة في صورة المسألة وصورتها هكذا كل خاص من حيث هو هو يفيد مدلوله قطعا أى جزما يعنى مجزوما بقوله يفيد مدلوله قطعا محمول المسألة وحال من الاحوال التى لها دخل فى استنباط الحكم الشرعى وموضوع المسألة من قبيل العرض الذاتى للنظم الدال على المعنى اعنى الكتاب كما اشار اليه السالكوتى فى حاشية العقابى فى تصوير مسائل الأصول فى موضع فارجم (قوله من حيث هو هو) قيد الحثية للتقيد لللاطلاق لان الحثية خارج عن المحيى لاعميه فبأمل وجهه والضيم الاول راجع الى ماصدق الخاص والثانى راجع الى مفهوم الخاص اعنى لفظ وضع لمعنى واحد على الانفراد فلا يرد سؤال حل شئ على نفسه ولا يحتاج الى الجواب فان قلت ولو سلم كون الاول راجعا الى الماصدق فيلزم حل الشئ على نفسه لان افادة الماصدق انما هو من حيث كونهها خاصا فيلزم حل الخاص على الخاص فى قوله من حيث هو هو قلت نعم لكن اشار الشارح الى جوابه بقوله مع قطع النظر عن الامور الخارجة واذا قيد طرف المحمول بهذا القيد لا يلزم شئ والنسبة فى الخارج من قبيل نسبة العام الى الخاص أى الامور الخارجة عن الوضع كالقرينة المنعنة عن ارادة الموضوع له الحاصل ان كل ماصدق عليه الخاص كلفظ زيد مثلا فى جاء فى زيد عالم من حيث هو خاص أى لفظ وضع لمعنى واحد على الانفراد مع قطع النظر عن الامور الخارجة يفيد مدلوله قطعا أى يفيد ارادة مدلوله قطعا وانما قلنا كذلك لان القاطع عبارة عن العلم الجزمى وهو انما يتعلق بالقضية لا بالفرد الذى معنى خاص الخاص ان لفظ زيد مثلا من حيث كونه لفظا وضع لمعنى واحد على الانفراد يفيد ارادة مدلوله قطعا أى يفيد كون مدلوله مراد المتكلم حال كونها مجزومة بحيث لا يحتمل لفظ زيد الى غير معناه احتمالا ناشئا عن الدليل الى القرينة بخلاف ما اذا نصب قرينة دالة ارادة غير معناه فانه لا يفيد مدلوله قطعا (قوله أى على وجه يقطع الاحتمال الناشئ عن الدليل) متعلق بالافادة ومفعول مطلق مجازى لقوله يفيد أى يفيد افادة كاشنة على وجه وهذا اشارة الى الجواب عن المعارضة الواردة على افادة الخاص مدلوله قطعا بانه لو كان يفيد مدلوله قطعا يلزم ان لا يحتمل غير معناه وهو باذ هو يحتمل غير معناه مثلا اذا قلنا زيد فلفظ زيد مثلا يحتمل ان يراد به معناه الموضوع له ويحتمل ان يراد غيره فثبت انه لا يفيد مدلوله

(قطعا)

قطعا فاشار الى الجواب بمنع الملازمة على تقدير ومنع بطلان التالى على تقدير بانه ان اردت انه يلزم ان لا يحتمل غير معناه مطلقا فالملازمة ممنوعة وان اردت انه يلزم ان لا يحتمل لغير معناه بالاحتمال الناشئ عن الدليل فالملازمة مسلمة لكن بطلان التالى ممنوع كيف والخاص من حيث هو هو يفيد مدلوله قطعا اى على وجه يقطع احتماله لغير معناه احتمالا ناشئا عن الدليل والله اعلم ( قوله او المحتمل الخ ) بالنصب عطف على مفعول يقطع اعنى الاحتمال واشارة الى جواب آخر بمنع الملازمة بعد تسليم كون المراد من الاحتمال الاحتمال المطلق بمعنى صلاحية اللفظ لان يراد به الغير يعنى لو سلم ان المراد بالاحتمال الاحتمال المطلق فلانسلم الملازمة كيف انما يلزم ما قلت لو كان القطع راجعا الى الاحتمال فيثبت يلزم ان لا يحتمل لغير معناه اصلا وليس كذلك بل القطع راجعا الى المحتمل اعنى ارادة الغير اى غير معنى الخاص ولا يلزم من قطع المحتمل قطع الاحتمال المطلق اعنى صلاحية اللفظ لان يراد به الغير اذ بينهما عموم وخصوص مطلق والاول اعم ولا يلزم من انتفاء الاعمال انتفاء الخاص وقطع الاحتمال المطلق يستلزم قطع المحتمل وليس بالعكس ( قوله حتى لو انقطع ايضا ) اى لو انقطع المحتمل يلزم ان يكون الخاص مفسرا لكن التالى بطلا سيجى ٧ ( قوله لا المحتمل لان المحتمل عبارة عن ارادة غير معناه الموضوع له مع قرينة مازمة فلو اجتمع معه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو بط قطعا ( قوله بيان تفسير ) عطف على القريب اعنى او المحتمل او على البعيد اعنى مفعول يقطع اى الاحتمال واشارة الى جواب ثالث بمنع الملازمة ايضا بانها ممنوعة كيف انما يلزم ان لا يحتمل لغير معناه مطلقا لو كان القطع راجعا الى الاحتمال المطلق وليس كذلك بل القطع راجع الى بيان التفسير يعنى ان الخاص من حيث هو هو يفيد مدلوله اى الموضوع له قطعا بحيث لا يحتمل ان يبين بيان التفسير وحاصله ان الخاص لا يجوز ان يفسر ببيان التفسير لانه لو جاز تفسيره به يلزم اما ان يكون لاثبات ظهور معناه او لازالة خفاءه واللازم بكلا شقيه بط بالنسبة الى الخاص لانه بين نفسه اما الملازمة فلان بيان التفسير اما لاثبات الظهور اى ظهور المفسر او لازالة خفاءه لا غير فلو جاز تفسيره به يلزم ذلك قطعا واللازم بط بالنسبة الى الخاص لانه من حيث هو خاص مع قطع النظر عن الامور الخارجية بين نفسه فلو جاز تفسيره به يلزم اثبات الثابت او ازالة المنزل وكلاهما بط لانه تحصيل الحاصل وهو محال اذ لا يمكن تحصيل ما هو حاصل في وقت آخر لانه يلزم توارد العلتين المستقلتين

٧ قوله لا المحتمل  
فان قلت قد يراد  
بالخاص غير معناه  
قلت نعم لكنه حينئذ  
يكون مجازا  
ومرادنا ان القطع  
فيه لا يجتمع مع  
المحتمل من حيث  
هو خاص فان قلت  
الخاص قد يكون  
مجازا قلت نعم حينئذ  
لا يحتمل لغير معناه  
المجازى مادام تلك  
القرينة يفيد  
مدلوله المجازى  
قطعا فلا تغفل  
( منه )

على العلول الواحد ويلزم ان يكون الوقت الثاني عين الوقت الاول وكلاهما بط ( قوله فان قيل الخاص قد يكون الخ ) هذا السؤال من طرف صاحب كتاب المغنى من كتب الاصول ومنع بطلال اللازم بالارجاع الى دليله اعنى قوله لانه بين نفسه ( قوله قلنا الخ ) انبات الممنوع بتحرير المراد بان المراد من قولنا الخاص بين من حيث هو خاص مع قطع النظر عن الامور الخارجية كما اشير الى هذه الحيثية فيما سبق وهو بهذه الحيثية لا يكون مبهما قطعاً وانما الابهام بحسب العوارض مثلاً المسح في قوله تعالى فامسحوا برؤوسكم خاص يفيد مدلوله قطعاً يعنى انه عبارة عن اصابة اليد المبتلة بالرأس ولكن الابهام فيه انما جاء من الخارج يعنى من حيث الرأس بانه هل المراد مسح مجموع الرأس او النصف او الثلث ( قوله فمشاء الشبهة ) اى سؤال صاحب المغنى الغفلة اى غفلة صاحب المغنى عن قيد الحيثية الذى اشير اليه فيما سبق والمحشى الازميرى اعترض على الجواب الثانى لكن الاستاذ لم يتكلم فيه اصلاً بناء على انه ليس بشئ والله اعلم ( قوله ثم لما ذكر قطعية الخاص ) كون الخاص يفيد مدلوله قطعاً ( اراد ان يفرع عليه ) فروعا المراد بالتفريع فى قوله ان يفرع هو التفريع الخارجى فحينئذ لا يكون اللام فى قوله ولذا الخ داخلاً على النتيجة بل المحفوظ حينئذ انما هو بيان كون الخاص مفيداً لمدلوله قطعاً سبباً خارجياً لما بعده اى لكون الخلع طلاقاً لافسخاً ويحتمل ان يكون المراد التفريع العلمى فحينئذ يكون المشار اليه عبارة عن النتيجة فيكون ما بعده دليلاً علمياً على ما قبله فحينئذ لا يلزم الدور اذ لم يلاحظ كون المشار اليه علة على طريق الاستدلال لما بعده بل لوحظ كونه سبباً خارجياً فقط من غير قصد الاستدلال وقصد الاستدلال العلمى بما بعده على ما قبله بالنظر الى المتعيلين بناء على انهم عالمون بمسائل الفروع من كتب الفقه فيستدلون بكون معنى الخلع طلاقاً لافسخاً على كون الخاص مفيداً لمدلوله قطعاً بخلاف المجتهد فانه لا يعلم عند الاستنباط بكون الخلع طلاقاً لافسخاً وهو عالم لكون الخاص مفيداً لمدلوله قطعاً يعنى هذه المسئلة من مسائل الاصول ويلزم ان يكون المسئلة مبرهنة وهذه المسئلة ثابتة عند المجتهد من الاستقراء لتراكيب البلغاء لا من كون الخلع طلاقاً لافسخاً وانما يعلم المشتهد كونه طلاقاً لافسخاً بالاصل الثابت عنده اعنى كون الخاص مفيداً لمدلوله قطعاً فيستدل به على كون الخلع طلاقاً لافسخاً هكذا كما كان الخاص مفيداً لمدلوله قطعاً فالخلع فى آية الخلع طلاق لافسخ لكن المقدم حق والنسالى مثله فهذا بالنظر الى المجتهد والاستدلال لما بعده على ما قبله

هكذا كما كان الخلع في آية الخلع طلاقا لافسخا فالخاص يفيد مدلوله قطعا لكن المقدم  
حق والتسالي مثله وهذا الاستدلال بالنظر الى التعلين ولا يلزم الدور لان احد  
الاستدلال بالنظر الى التعلم والاخر بالنظر الى العلم لكن الحق انما هو الاستدلال  
بما بعده على ما قبله فان قيل اللفظ الدال على كون الاستدلال استدلالا بما بعده  
على ما قبله ليس بموجود في عبارة المص بل الموجود هو اللفظ الدال على الاستدلال  
بما قبله على ما بعده على طريق الاستدلال الى اعنى اللام في قوله ولذا واللفظ  
الدال على الاستدلال بما بعده على ما قبله ليس بموجود في عبارته فكيف يكون  
الحق ذلك قلت لا يلزم ان يوجد اللفظ الدال على الاستدلال بما بعده على  
ما قبله بل المستفاد من سوق الكلام كاف في كون الاستدلال بما بعده على  
ما قبله مقصودا بناء على ان عادة المصنفين بيان قاعدة كلية ثم يبينوا فروعا  
ومقصودهم انما هو الاستدلال بتلك الفروع على تلك القاعدة الكلية ٩ بالنظر  
الى التعلين لا بالنظر الى العلم اعنى المجتهد اذ تلك القاعدة ليست بشأنة عنده  
بما بعده ولو كانت ثابتة عنده بما بعده يلزم الدور قطعا بل تلك القاعدة ثابتة  
عنده من الاستقراء بكلام العرب فحينئذ يستدل بتلك القاعدة على كون الخلع  
طلاقا لافسخا فان قيل اذا استدل بما بعده على ما قبله هل يثبت كون الخاص  
مفيدا لمدلوله قطعا الذي هو قاعدة كلية يكون الخلع طلاقا لافسخا فقط بلا  
ملاحظة الفروع الباقية قلت يثبت بناء على ملاحظة مقدمة مشهورة وهي  
انه لا قائل بالفصل وان كانت هذه المقدمة غير مسلمة ينبغي ان يلاحظ الفروع  
الباقية المذكورة هنا لكن يرد سؤال ايضا لان جميع الفروع ليست بمذكورة  
هنا وينبغي ان يكون الاستدلال مبنيًا حينئذ على مقدمة اخرى مشهورة وهي  
ان العلم بآثار الفروع يستلزم العلم بالقاعدة الكلية فحينئذ يكون الاستدلال  
هكذا كما كان الخلع طلاقا لافسخا وصح طلاق المختلعة ووجب على الزوج  
مهر المثل وبطل تأويل القروء بالاطهار والخاص يفيد مدلوله قطعا لكن  
المقدم حق فالتسالي مثله فافهم (قوله فانك ستعرف ان المذكور في آية الخلع  
الح) اثبات حقيقة المقدم المذكور آنفا في القياس الذي بالنظر الى التعلين لكن  
ينبغي ان يعلم ان اثبات حقيقة المقدم انما هو بالنظر الى المجتهد لا بالنظر الى التعلم  
لان حقيقة المقدم ثابتة عند التعلم بقول المجتهد يعنى ان المجتهد لما قال الخلع طلاق  
لافسخ يثبت به عند التعلم صحة هذا القول اذ دليله قول المجتهد لكن هذا  
القول اعنى كون الخلع طلاقا لافسخا نظرى عند المجتهد يشبهه بقوله فانك

٩ ينبغي ان يعلم انه  
اذ قصد الاستدلال  
بالمشار اليه على ما  
بعده بالنسبة الى المجتهد  
على طريق الاستدلال  
من المؤثر الى الاثر  
لا يلزم ان يكون  
المشار اليه دليلا  
حقيقيا لكن الخلع  
طلاقا لافسخا بل  
يكون المشار اليه  
بني عليه لكون الخلع  
طلاقا لافسخا ودليله  
الحقيقي هو اللفظ  
الشريف في آية  
الخلع كما يفهم من  
اثبات حقيقة المقدم  
بالنسبة الى المجتهد

ستعرف هكذا الخلع طلاق لافسخ لان المذكور في آية الخلع لفظ الطلاق اى المحوظ فيها من جهة المعنى هو لفظ الطلاق فهو يفيد مدلوله قطعا ينتج ان المذكور فيها يفيد مدلوله قطعا وكلما كان المذكور يفيد مدلوله قطعا لا يكون بمعنى الفسخ ينتج ان المذكور فيها لا يكون بمعنى الفسخ فحينئذ نقول كلما لم يكن المذكور في آية الخلع بمعنى الفسخ فالخلع طلاق لافسخ لكن المقدم حق فالتالى مثله وهو المط والمذكور في قوله ان المذكور الخ من الذكر بالضم لان المذكور بالكسر فحينئذ يكون بمعنى المحوظ من جهة المعنى لان جهة اللفظ ( قوله بطريق بيان الضرورة ) اضافة الطريق الى بيان الضرورة من قبيل اضافة العام الى الخاص و اضافة البيان الى الضرورة من قبيل الاضافة المسبب الى السبب اى البيان الثالث بسبب الاحتياج قوله ( وان علم اعتباره الخ ) فيه اشارة الى ان المذكور من الذكر بالضم بمعنى المحوظ ( قوله باى طريق كان ) اى سواء كان معتبرا من جهة اللفظ او من جهة التقدير او من جهة المعنى كما فيما نحن فيه ففيه اشارة الى انه لا يلزم في كون الخاص مفيدا لمدلوله قطعا ان يكون مذكورا من جهة اللفظ بل يكفي ان يكون مقدرا في التقدير وان يكون ملحوظا من جهة المعنى فقط كما ههنا ( قوله لكونه خاصا ) فيه نظر لانه يستلزم المصادرة على المط قطعا لان فيه اخذ الدعوى في الدليل اعنى في اثبات حقيقة المقدم فيلزم المصادرة قلت لانسلم لزوم المصادرة لان اثبات حقيقته انما هو بالنظر الى المجتهد لا بالنظر المتعلم كما سبق آنفا فلا اشكال ( قوله لان فيه ابطالا لعمل الخاص ) اعنى افادته لمدلوله قطعا والظرفية من قبيل الظرفية السبب للسبب ( قوله فاذا ظهر كونه من هذا الكتاب ) اى من باب العمل بالخاص فلا اعتذار اى اعتذار صاحب التلويح عن تركه اى عن ترك صاحب التنقيح بان كونه من هذا الباب ليس بطايب و قوله فلا اعتذار مبتداء وقوله ليس بطايب خبران وقوله الثانى ليس بظاهر خبر المبتداء الاول اعنى قوله فلا اعتذار الحاصل ان المرأة اذا تخلصت عن زوجه بالمان يحصل بينهما افتراق لكن ذلك الافتراق هل هو افتراق بطريق الطلاق او بطريق الفسخ ففيه اختلاف بين الشافعية وبين الحنفية فقال الشافعية في قوله القديم انه بطريق الفسخ وروى رجوعه عنه وقال الحنفية بطريق الطلاق يعنى ان الخلع طلاق لافسخ قال الاستاذ الفرق بين الطلاق وبين الفسخ انه يلزم العدة في الطلاق لافى الفسخ لكن فيه ما فيه فارجع الى كتب الفروع والخلع طلاق لافسخ عند الحنفية لكن بينهم اختلاف

في ان كون الخلع طلاقا لا فسحاً هل هو من باب العمل بالخاص او من باب العمل  
 ببيان الضرورة فقال فخر الاسلام ومن تبعه كالمص مثلاً انه من باب العمل  
 بالخاص بناء على ان المذكور في آية الخلع لفظ الطلاق وقال  
 صاحب التنقيح ومن تبعه كالتفتازاني انه من باب العمل ببيان الضرورة  
 فالحق مع صاحب التنقيح ومن تبعه بناء على ان ما ثبت ببيان الضرورة هو كون  
 فعل الزوج عند افتداء المرأة نفسها طلاقاً ولا يلزم من كون فعله في تلك الحالة  
 طلاقاً ذكر لفظ الطلاق حتى يكون من باب العمل بالخاص لان الخصوص  
 من احوال اللفظ فانهم والله اعلم ( قوله ولذا ايضا صحح طلاق المختلعة اي  
 ايقاع صريح الطلاق على المرأة الخ ) وفي قوله ولذا اشارة الى ان قوله وصح  
 طلاق الخ عطف على قوله جعل الخلع طلاقاً لا فسحاً فحينئذ يلاحظ العلة  
 المذكورة هناك بطريق الانسحاب وقوله ايضا بمعنى مثل ماسبق وهو المعنى  
 العرفي لكلمة ايضا ومعناه اللغوي معلوم من اللغة والاستدلال الحق ههنا  
 هو الاستدلال بما بعده على ما قبله هكذا كلما صحح المختلعة يلزم ان يكون الخاص  
 مفيداً لدلوله قطعاً لكن المقدم حق والثالي مثله وهذا الاستدلال انما هو بالنظر  
 اليه لا بالنظر الى المجتهد فحينئذ يكون استدلال بالسبب على السبب على طريق  
 الاستدلال الابي اما حقية المقدم فهو ثابت بالنسبة اليه بقول المجتهد صحح طلاق  
 المختلعة لكنه نظري بالنسبة الى المجتهد فالاثبات انما هو بالنسبة اليه وفي قوله  
 اي ايقاع صريح الطلاق اشارة الى ان الطلاق انما هو المتعدي الذي هو  
 صفة الزوج بمعنى التطبيق لا اللازم الذي هو صفة الزوجة بمعنى بوش اولق  
 وفي قوله صريح الطلاق اشارة الى ان المراد بالطلاق انما هو صريحه لا كنيته  
 ( قوله وذلك ان الله تعالى الى آخره ) اشارة الى اثبات حقية المقدم بالنسبة الى المجتهد  
 لا بالنسبة اليه كما مر آنفاً قال الازميري شروع في بيان كون المسئلتين من فروع افادة  
 الخاص مدلوله قطعاً وقال الاستاذ هذا خلاف الظل مقصوده انما هو شروع  
 في بيان المسئلة الثانية وغاية ما في الباب يحصل في ضمن هذا البيان بيان مقدمة  
 من مقدمات المسئلة الاولى حيث قال فيما سبق في اثبات حقية المقدم في المسئلة  
 الاولى فانك ستعرف ان المذكور في آية الخلع لفظ الطلاق فيحصل بيان هذه  
 المقدمة في ضمن هذا البيان فانهم ( قوله ذكر الطلاق الذي يكون مرتين )  
 وهو الطلاق الرجعي فانه يكون مرتين لاثلاثة فانه باين لارجعي فغيبه اشارة الى  
 دفع توهم البعض من كلام صاحب التوضيح من قوله ان الله تعالى ذكر الطلاق

المعقب للرجعة مرتين فتوهم منه البعض ان المراد ذكره تعالى الطلاق مرة لقوله والمطلقات يتربصن الخ ومرة بقوله الطلاق مرتان الخ فان هذا التوهم بط بل مراده انما هو ما قاله الشارح ههنا الحاصل ان الطلاق الرجعي يكون مرتين لا غير ويحتمل ان يكون المراد بالمرتان بيان التطبيق الشرعى فعلى هذا يكون التثنية مجازا عن معنى مطلق التكرير بذ كر الخاص وارادة العام فيكون المعنى التطبيق الشرعى تطليقة بعد تطليقة على التفريق دون الجمع والارسال دفعة فانه يدعى معنى ان الزوج يطلق امرأته مرة فان انصفت فيها والاطلقها مرة ثانية بعد انقضاء عدتها فان انصفت فيها فرجع الزوج الى زوجته سواء بالنكاح او بلا نكاح والاطلقها ثالثة فلا رجوع بل يلزم النكاح الى زوج آخر ثم ان طلق الزوج الآخر اخذها الزوج الاول بعد انقضاء عدتها ان شاء ( قوله و في تخصيص فعلها في الاقتداء ) الى قوله تقرير فعل الزوج ظرفية التخصيص الى التقرير من قبيل ظرفية المبين للمبين والدال للدلول وظرفية في الاقتداء الى الفعل من قبيل ظرفية الخاص للعام للعام وقوله و في تخصيص فعلها تقرير فعل الزوج اشارة الى الضرورة المذكورة فيما سبق قوله فكأن هذا بياناً لثبوته بما لا بدونه فعلى هذا يثبت ان الخلع طلاق لا غير فاذا طلق الزوج امرأته طلاقاً واحدة ولم تنصف ثم طلق ثانية على مال فلو طلقها ثالثة في عدمها يجوز ويصح بناء على ما هو المفهوم من الفاء في قوله فان طلقها فان الفاء خاص موضوع لمعنى التعقيب المذكور بالضم فدل على مشروعية الطلاق بعد الخلع لكن الاستاذ الفاضل اعترض على ملاخسرو ) بانه لو كان ما ذكره صحيحاً يلزم ان يكون الخلع بالطلاق فقط وهو بط لانه كما يكون به كذلك يكون بلفظ خالعتك على مال الحاصل هذا البحث عسير تحير فيه الناظرون انما العلم عند الله تعالى وهو اعلم بمراده وصادف هذا البحث زمان الفتور فافهم على وجه الدقة ( قوله ولذا ايضا وجب على الزوج مهر المثل ) اى وجب عليه بمجرد العقد مهر مقدار امثاله المرأة المفوضة يعنى ان مهر امثالها على اى مقدار يكون يقدر مهر المفوضة بذلك المقدار فيجب باصل الوجوب لا بوجوب الاداء بمجرد العقد الصحيح فلا يجوز انتكاحك الاستفاء عن المال بل يلزم ان يكون ملصقاً به هذا عند الحنفية وعند الشافعى يجب مهر المثل على الزوج بالوطى لاقبله لكنه خلاف الظاهر لمخالفته للنص الصريح وهذا الاستدلال ايضا بالنسبة الى المتعلم يعنى بالنسبة الى المتعلمين لا الى العامة وكما وجب على الزوج مهر المثل بالعقد فى المفوضة فالخاص يفيد

مدلوله قطعاً لكن المقدم حق والتالى مثله وحقية المقدم ثابتة بالنسبة اليها بقول المجتهد  
 هذا لكننا نظرية بالنسبة الى المجتهد فقوله فيما بعد لنا ( قوله تعالى الخ ) اثبات حقية  
 المقدم بالنسبة الى المجتهد لا بالنسبة اليها حتى يلزم المصادرة على المط والشارح ابن  
 ملك اشار الى فائدة الخلاف بين الحنفية وبين الشافعية في هذه المسئلة بان فائدة الخلاف  
 تظهر في المفوضة اذا مات احد الزوجين قبل الدخول فعندنا يجب مهر المثل وعند  
 الشافعي لا يجب واذا دخل بها يجب مهر المثل اتفاقاً انتهى ( قوله بلا تسمية المهر ) هذا  
 محمول على التمثيل اذ لو شرط النفي ابتداءً فيجب عليه مهر المثل ايضاً سيجى في قوله  
 او على انه ليس المهر لها ( قوله لنا قوله تعالى واحل لكم الخ ) اثبات لحقية المقدم من  
 طرف المجتهد هكذا وجب على الزوج مهر المثل لمجرد العقد في المرأة المفوضة لانه كلما  
 قال الله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ان تبغوا باموالكم دل هذا القول قطعاً على  
 امتناع انفكاك الابتغاء عن المال وكما دل عليه يجب عليه مهر المثل بمجرد العقد  
 وكما قال الله تعالى هذا القول يجب عليه مهر المثل بمجرد العقد لكن المقدم  
 حق والتالى مثله وهو المط والمقدمة الاولى اعنى قولنا دل هذا القول على  
 امتناع الخ نظرية اشار الى اثباتها بقوله فان الباء خاص الى مسمى الباء وهو  
 لفظ ب في قوله باموالكم فان قلت ما وجد امتناع انفكاك الابتغاء عن المال قلت  
 لما كان قوله باموالكم من قبيل الشرط والقيد بالنسبة الى الابتغاء الى العقد  
 الصحيح كان انفكاكه عنه متمنعاً قطعاً والابتغاء بمعنى الطلب في الاصل وههنا  
 استعمل في معنى العقد الصحيح مجازاً بعلاقة السيية والمسيية بذكر السبب  
 وارادة السبب ( قوله لان الذى يبطل الخ ) اى لان الخاص الذى يبطل به  
 بالنسبة الى ما قاله الشافعي ليس هو الابتغاء بل اقتران المال والتصاقه به  
 وهو معنى الباء في قوله باموالكم والله اعلم ( قوله وههنا اباحت الاول ان الابتغاء  
 ورد مطلقاً الخ ) اى في قوله لنا قوله تعالى واحل الخ اعتراضات الابحاث  
 جمع بحث وهو بمعنى المناظرة وهى تكون من الجانبين وهو مجاز ههنا بمعنى  
 الاعتراض المطلق من جانب واحد وهو طرف الشافعي وحاصل البحث الاول  
 الوارد من طرف الشافعي على الحنفية اما معارضة على قوله وجب عليه  
 مهر المثل في المفوضة بمجرد العقد بانه ان كان عندكم ايها الحنفية دليل على وجوب  
 مهر المثل بمجرد العقد في المفوضة وعندنا دليل ينفيه وهو انه كلما ورد الابتغاء  
 مطلقاً عن الالتصاق بالمال في قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم والحال ان المطلق  
 عندكم لا يحمل على القيد فلا يجب على الزوج مهر المثل بمجرد العقد لكن المقدم

حق قائل ان مثله وامتنع لصحة الاستدلال بقوله تعالى واحل لكم الخ يعني ان الاستدلال بقوله تعالى واحل لكم الى آخره على المط بترتيب المقدمات بط وليس المراد ان قوله تعالى واحل لكم الخ بط حاشا وحاصله ان الاستدلال بهذا القول الشريف على المط بط لانه كلما وجد آية معارضة للمستفاد من هذا الاستدلال فهذا الاستدلال بط لكن المقدم حق والتالى مثله وامتنع لصحة الاستدلال كما قرر الازميرى فيكون راجعا الى منع قوله فيدل قطعاً على امتناع انفكاك الابتغاء عن المال بانه ممنوع كيف انما يدل لولم يوجد المعارض وهو موجود لكن الحمل على المنع خلاف الظ اذا لفظ انه من الجواب الآتى لهذا البحث انه بالمنع (قوله الثانى ان ابطال موجب الخاص يلزمكم ايضا) وحاصل هذا البحث نقض اجالى لاستدلال الحنفية بالاستلزام لخصوص الفساد بان استدلالكم بجميع مقدماته بط لانه يستلزم ابطال موجب الخاص وكل استدلال شأنه كذا فهو بط اما الصغرى فلانه كلما قيد تم وجوب مهر المثل بالدخول او الموت فلم يلصق وجوب المال بالعقد وكلام يلصق وجوب المال بالعقد يطل موجب الخاص ينتج انه كلما قيد تم وجوب مهر المثل بالدخول او الموت يطل موجب الخاص (قوله الثالث ان محصل الاستدلال) من قبيل اضافة المسبب الى السبب اى المعنى الحاصل سبب الاستدلال المذكور وانما عبر بالمحصل لا بالحاصل بناء على وجود الكلفة والمشقة في حصول ذلك المعنى بالنسبة الى الاعراب واحداً من الاعرابين في قوله ان يتبعوا باموالكم كما بين في ابن ملك فارجع وحاصل هذا البحث منع للزامه في قوله وكما دل على امتناع انفكاك الابتغاء عن المال فوجب عليه مهر المثل بمجرد العقد ولو بلا تسمية المهر او بشرط النفي بانها ممنوعة كيف يقتضى استدلالكم ان يكون الابتغاء المنفك عن المال صحيحا لان يكون صحيحا وموجبا لثبوت مانئى او سكت عنه لكن الظ انه منع للتقريب كالا يخفى فافهم قوله والجواب عن الاول ان المطلق يحمل على المقيّد عندنا ايضا اذا اتحد الحكم والحادثة اى اذا اتحد الحكم الشرعى والمراد بالحادثة المحكوم به والمراد بالحكم في قوله على الحكم المثبت بمعنى الوقوع وحاصل هذا الجواب بالنع قوله وههنا كذلك فان الحادثة اعنى المحكوم به فى المطلق والمقيّد هو النكاح والحكم الشرعى هو جواز النكاح وصحته شرعا وهما دخلا على الحكم المثبت حيث قال تعالى فانكحوا فى المطلق وفى المقيّد ان يتبعوا باموالكم فاذا حل المطلق على المقيّد وهذا يكون بطريقتين احدهما بان يراد من المطلق المعنى الذى اريد بالمقيّد وثانيهما بان يلاحظ فى المطلق

القيء الذي ذكر في المقيد فيكون معنى قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم فانكحوا  
 باموالكم ما طاب لكم فينشد فالملازمة في قول السائل كما ورد الابتغاء في قوله تعالى  
 فانكحوا ما طاب لكم مطلقا عن الاصاق بالمال فلا يجب عليه مهر المثل الى آخره ممنوعة  
 كيف انما يلزم ما قلت لو كان المطلق باقيا على اطلاقه وليس كذلك بل هو  
 مقيد بالمقيد المذكور في المقيد وقوله والمطلق لا يحمل على المقيد ممنوع ايضا  
 (قوله وعن الثاني) وحاصل هذا الجواب بمنع الاستلزام لخصوص الفساد بان  
 الاستلزام المذكور ممنوع كيف انما يستلزم لخصوص الفساد لو كان مراد  
 الحنفية من وجوب مهر المثل المقيد بالدخول أو الموت اصل الوجوب وليس  
 كذلك بل المراد به انما هو وجوب الاداء فلا اشكال (قوله وعن الثالث الخ) وحاصل  
 هذا الجواب اثبات الملازمة الممنوعة او اثبات التقريب وحاصله انه لما كان  
 بعض الآية الكريمة مفسر البعض علم ان النكاح بدون تسمية المهر صحيح  
 ولا يلزم من عدم تسمية المهر او من شرط نفسه ان لا يجب باصل الوجوب بمجرد  
 العقد فحمل الآية التي نحن في صددھا والاستدلال بها على ما قلنا من انه  
 يدل على امتناع انفكاك الابتغاء عن المال فافهم اعلم ان المراد بالاصاق انما  
 هو الاصاق الشرعي لا الاصاق الحسي فلا يلزم ان يوجد المال عند العقد  
 كما يثوهم لزوم وجوده واذا وجب المال باصل الوجوب بمجرد العقد يكون  
 الابتغاء ملصقا بوجوب المال فافهم والله اعلم وهذا البحث عسير (قوله ولذا  
 بطل تأويل القرو بالاطهار) اي بطل تأويل الشافعي لفظ القرو  
 بالاطهار في آية التبرص هذا اشارة الى بيان فرع آخر من فروع  
 العمل بموجب الخاص على طريق الاستدلال الا اني بان يقال كلا بطل تأويل  
 القرو بالاطهار فالخاص يفيد مدلوله قطعا لكن المقدم حق فالتالي مثله  
 اما حقيقة المقدم فتثبت بالنسبة اليها بالتقليد لقول المجتهد واما الملازمة  
 فلما سيأتي من انه لو لم يكن الخاص مفيدا لمدلوله قطعا بل ظنا لما بطل تأويل  
 القرو بالاطهار فلما بطل تأويل القرو بالاطهار علم انه يفيد مدلوله قطعا  
 لحاصل ان كون الخاص يفيد لمدلوله قطعا علم من بطلان التأويل المذكور  
 اذ لو لم يكن مفيدا لمدلوله قطعا بل ظنا لما بطل التأويل بل صح فلما حكم الحنفية  
 بطلان ذلك التأويل علم انه يفيد مدلوله قطعا فالحق ان المراد بالقرو هي  
 الخبض لا الاطهار لانه لو كان المراد الاطهار يلزم الابطال لموجب الخاص  
 اعني لفظ الثلاثة يعني يلزم ان لا يراد بلفظ الثلاثة معناه الموضوع له لان مراد الله تعالى

من الآية الكريمة اما البيان لتربص المطلقات باطلاق المسنون واما البيان  
 للاعم من المسنون وغيره فعلى اى تقدير يلزم الابطال لموجب الخاص على تقدير  
 تأويل القروء بالاظهار يعنى يلزم ان يراد بالثلاثة المعنى الاعم من الموضوع له  
 وغيره لانه اذا كان بياناً لتربص المطلقات باطلاق المسنون يكون الطلاق  
 في الطهر والطهر الواقع فيه الطلاق محسوب عند الشافعى من العدة فيلزم  
 ان يتم العدة بباقي ذلك الطهر وطهرين بعده فيلزم ان ينقص عدد الطهر  
 عن الثلاثة لان بعض الطهر ليس بالطهر لانه اسم لمجموع ما تخلل بين الحيضين  
 فيلزم ابطال موجب الخاص يعنى ان لا يراد بالثلاثة معناه الموضوع له بل معناه  
 المجازى وان كان بياناً لتربص المطلقات مطلقاً سواء كان باطلاق المسنون  
 او غيره بان يكون الطلاق في الحيض فيلزم ابطال موجب الخاص ايضا اذ يلزم  
 ان يراد من الثلاثة المعنى الاعم من الموضوع له وغيره يعنى يلزم ان يراد من الثلاثة  
 معنى يشمل الثلاثة وغيره من الاثنين والنصف او انقص من النصف حتى يشمل  
 لكلا الصورتين وهو بطل لانه ابطال لموجب الخاص الحاصل لا يحتمل ان يكون  
 المراد من الآية الكريمة بيان تربص المطلقات بالطلاق الغير المسنون بل المراد  
 اما بيان تربص المطلقات باطلاق المسنون واما بيان الاعم منهما فعلى اى تقدير  
 يلزم الابطال بموجب الخاص على تقدير تأويل القروء بالاظهار بخلاف  
 ما اذا أول بالحيض كما أولها الحنفية اذ لا يلزم حينئذ شئ اذ يلزم عليها التربص  
 مثلاً شئ حيض كواحد ( قوله في آية التربص ) من قبيل ظرفية الكل للجزء  
 واطافة الآية الى التربص من قبيل اضافة الدال الى المدلول ( قوله بالرأى ) اى  
 باجتهاده ( قوله وذلك لان الطلاق المسنون الخ ) اشارة الى اثبات الملازمة  
 بالقياس الاستثنائى الغير المستقيم كما قررنا سابقاً لكن الاثبات مفهوم بطريق  
 الاشارة والمق اثبات قوله فابطل موجب الخاص وهو الثلاثة فانهم ( قوله  
 بخلاف ما لو أولت بالحيض الخ ) يحتمل ان يكون مربوطاً بقوله فنقص العدد  
 عن الثلاثة ويحتمل ان يكون مربوطاً بقوله فابطل موجب خاص ( قوله فان  
 قيل قد اوجبتم ) اى على المطلقة المعتدة وهو معارضة من طرف الشافعية  
 على دعوى الحنفية بانه ان كان عدم دليل على ان المراد بالقروء الحيض  
 فعند ادليل بغيره وهو انه لو كان المراد الحيض يلزم ابطال موجب الخاص  
 عندكم ايضا لانكم كلما اوجبتم ثلاث حيض وبعضها في المسادة المذكورة والحال  
 ان موجب الخاص كما يبطل بالنقصان يبطل بالزيادة فيلزم ابطال موجب

الخاص على تقدير التأويل بالحيض لكن المقدم حق والتالى مثله و يحتمل ان يكون  
منعاً لقوله بخلاف ماذا اولت بالحيض على تقدير كونه مربوطاً بقوله فأبطل  
موجب خاص بانه ممنوع كيف على تقدير التأويل بالحيض يلزم ابطال موجب  
الخاص ايضاً فانتظر الى الجواب والله اعلم (قوله قلنا لما وجب تكميل الحيضة الخ)  
وحاصل الجواب منع الملازمة في المعارضة المذكورة بالارجاع الى دليلها يعنى الى حقيقة  
المقدم وهو قول السائل لكن اوجبتم ثلاث حيض وبعضها بانه ممنوع كيف وعدة  
المعتدة بالطلاق الغير المسنون انما تتم ثلاث حيض كوامل والزيادة التى وحيث انما  
وجبت بناء على عدم تجزى الحيضة في حكم النكاح من حيث الصحة وعدمه لا لان تمام  
العدة الحاصل اذا طلق احد امرأته في الحيض يلزم لتلك المرأة ان تربص ثلاث  
حيض كوامل واذا كان التطلق في نصف الحيض يكون النصف الباقي معدوداً  
من العدة ثم اذا رأت حيضة كاملة اخرى توجد حيضة واحدة كاملة ونصف ثم  
اذا رأت حيضة اخرى كاملة توجد حيضتان كاملتان مع النصف ثم اذا رأت حيضة  
اخرى ومع نصف هذه الحيضة تتم عدتها بناء على وجود الحيض الثلاث الكوامل  
لكن لا يصح نكاحها في ذلك الزمان بل يلزم اتمام هذه الحيضة بناء على عدم تجزى  
الحيضة الواحدة حكماً يعنى لما لم يصح النكاح في اول هذه الحيضة بناء على عدم  
تمام العدة في ذلك الزمان فكذلك لا يصح النكاح في اوسطها بل يلزم اتمام هذه الحيضة  
ثم يصح النكاح فاتمام هذه الحيضة انما هو لعدم تجزى الحيضة الواحدة حكماً يعنى  
لا يصح ان ينقسم اجزاء الحيضة الواحدة الى اجزاء مثلاً حتى يصح النكاح في جزئها  
ولا يصح في جزء آخر فهذا لا يجوز اذ يلزم الحكم فلا يكون اتمام هذه الحيضة لاجل  
اتمام العدة حتى يلزم ابطال موجب الخاص بالزيادة الحاصل لا يلزم ابطال موجب  
الخاص اذ اريد بالقروء الحيض كما عند الحنفية سواء كان الآية الكريمة نزلت في حق  
الطلاق المسنون او في الاعم من المسنون وغيره بخلاف ما اذا اريد بالقروء الاطهار  
فانه يستلزم ابطال موجب الخاص اعنى الثلاثة يعنى يلزم ان يراد بالثلاثة معناه  
المجازى اعنى المعنى الاعم من الثلاثة كما مر (قوله على ان الكلام في الطلاق المسنون  
الخ) كلمة على تسليمية يعنى لو سلم ان عدة المعتدة بالطلاق الغير المسنون ثلاث حيض  
مع النصف فلانسلم لزوم ابطال موجب الخاص على تقدير ان يراد بالقروء  
الحيض كما عند الحنفية كيف وكلام الله تعالى اعنى هذه الآية الكريمة انما نزلت

في الطلاق المسنون لافي غيره ويجوز ان يكون الطلاق الغير المبني معلوما بدلالة النص او بالاجماع واذا كان الكلام في الطلاق المسنون لا يرد اعتراض الشافعي بتلك المادة على دعوى الحنفية وهي ان مراد الله تعالى من القروء انما هو الحيض لا الاطهار كما قال الشافعي الحاصل ان لفظ القروء لفظ مشترك بين الاطهار وبين الحيض فعدم ارادتهما معاظ لتناقهما بل المراد احد هذين المعنيين فقال الحنفية المراد الحيض بقرينة لفظ الثلاثة اذ هو خاص يفيد مدلوله قطعاً وليس المراد الاطهار لانه يلزم ابطال موجب الخاص لانه يلزم ان لا يراد معناه الموضوع له بل يراد الناقص من معناه وهو بط قطعاً (قوله فان قيل التاء في الثلاثة الخ) يحتمل ان يكون هذا السؤال معارضة اخرى على دعوى الحنفية ويحتمل ان يكون منعا للصغرى او الكبرى في ابطال الحنفية لتأويل الشافعي فتقرير ذلك الابطال بالاقتراي هكذا تأويل الشافعي لفظ القروء بالاطهار باطل لانه ابطال موجب الخاص وابطال موجب الخاص بط فتأويل الشافعي بط فمح يقول الشافعي ان اردتم انه ابطال موجب الخاص من حيث هو خاص يعني مع قطع النظر عن القرينة فالصغرى بمنوعة كيف وتأويل القروء بالاطهار انما هو بناء على وجود القرينة اللفظية اعني لفظ التاء في الثلاثة فلا يكون هذا الابطال ابطالا لموجب الخاص من حيث هو خاص وان اردتم انه ابطال موجب الخاص مع القرينة فالكبرى بمنوعة كيف وابطال موجب الخاص مع القرينة ليس باطل وان قرر ذلك الابطال بالاستثائي هكذا كما كان تأويل الشافعي لفظ القروء بالاطهار ابطالا لموجب الخاص فذلك التأويل يطل لكن المقدم حق والتالي مثله فمح يكون هذا السؤال من طرف الشافعي منعا للملازمة (قوله قلنا ذلك بالنظر الى لفظ القروء) ان كان السؤال معارضة يكون الجواب بمنع مقدمة من مقدمات المعارضة وان كان منعا يكون الجواب اثباتا للمنعوك هكذا كما جاز تذكير لفظ الثلاثة بالنظر الى لفظ القروء بناء على انه مذكور وان كان معناه مؤثنا فلو كان المراد بالقروء الاطهار يلزم ابطال موجب الخاص من حيث هو خاص يعني مع قطع النظر عن القرينة لان تلك القرينة ليست بنص في ارادة الاطهار من القروء اذ يصح ان يراد بها الحيض والتذكير انما هو بالنظر الى لفظ القروء وهو مذكور وان كان معناه اعني لفظ الحيض مؤثنا سماعيا والله اعلم (قوله ثم لما فرغ مما فرغ) يعني لما فرغ من اثبات القاعدة الكلية بالفروع الاربعة اراد ان يدفع بعض ماورد

علی تلك القاعدة الكلية وهی كل خاص یفید مدلوله قطعاً و الا براد من طرف الشافعی  
 و محمد بطریق المعارضة لكن بطریق الانزام لا بطریق التحقیق لان الشافعی و كذا محمد  
 مقرون بكون الخاص مفیداً لمدلوله قطعاً و انما عارضوا الزاماً لهم ای الحنفیة بانه  
 ان كان عندكم دلیل علی مدعاكم و عندنا دلیل ینفیه و هو انه لو افاد مدلوله قطعاً لما ثبت  
 كون الزوج الثاني مثبتاً للحل الجدید بقوله تعالی حتی تنكح زوجاً غیره لكن التالي بط  
 لانه محل عندكم ایها الحنفیة و المقدم مثله فثبت انه لا یفید مدلوله قطعاً (قوله هل یهدم  
 حکم ماضی من الطلاق) بیان لما و الحکم عبارة عن الحرمة الخفیفة الواقعة بسبب  
 الطلقة و الطلقین و الحرمة الغلیظة الواقعة بسبب الطلقة الثالثة الحاصل برآء  
 زوجه سنی بر طلاق ایله یا خود ایکی طلاق ایله تطلیق ایسه صکره الماسه زوجه دخی  
 عدتی تکمیل اولدوقده زوج آخره و راسه صکره آخره موت واقع اولسه یا خود  
 تطلیق ایسه ای طلاق کان صکره زوج اول زوجه سنی اخذ مراد ایتدکده زوج ثانی  
 زوج اوله حل جدیدی مثبت اولور بی اولمازمی اختلاف واقع اولدی حنفیه ایله  
 شافعی و محمد ینتبه حنفیه عندنده امام اعظم ایله امام یوسف عندنده زوج ثانی  
 زوج اولدن صادر اولان بر طلاق یا خود ایکی طلاق حکمی که حرمة  
 خفیفة در اتی ازاله ایدوب زوج اولنه حل جدیدی اثبات ایدر بوصورته  
 زوج اول زوجه سنی اوج طلاق ایله مالک اولور یعنی اوج طلاق ایله تطلیق  
 ایتدیکه حل زائل اولمز لكن شافعی و محمد عندنده زوج ثانی مقدماً زوج  
 اولدن صادر اولان بر طلاق یا خود ایکی طلاق حکمی ازاله ایتدیکه بلکه  
 باقیه در بوصورته زوج اول زوجه سنی اخذ ایتدکده مقدماً ایکی طلاق  
 یا خود بر باقی اولنجه انرا ایله مالک اولمش اولور بوصورته اندن صکره بر طلاق  
 ایله دخی تطلیق ایدر سه اوج طلاق واقع اولور حله اقتضا ایدر یعنی کینه اول  
 خاتون زوج آخره و ارمق ایجاب ایدر مقدماً ایکی طلاق اولدیغی صورته اگر  
 بر طلاق ایسه صکره ایکی طلاق ایله تطلیق ایدر سه اوج طلاق واقع اولور حله  
 اقتضا ایدر (قوله اوکثیر) البراد به هو الانسان و الا فی الثالثة اتفاق بین الأئمة  
 و يجوز ان یزاد الإعم لكن الواحد و الثاني اختلافی و الثالث اتفاق و لا فساد فیہ  
 کأنهم بعض المحشی (قوله لو هدمه لاثبت حلاً جدیداً) اورد الان میری علی هذه  
 الملازمة بانها متنوعة کیف کونه هداماً و مزیلاً لحکم ماضی من الطلاق  
 لا یستلزم کونه مثبتاً لحل جدید عند محمد الخ فارجع لكن يجوز الاستدلال هکذا

في الطلاق المسنون لافي غيره ويجوز أن يكون الطلاق الغير المبسوط معلوما بدلالة النص أو بالاجماع وإذا كان الكلام في الطلاق المسنون لا يرد اعتراض الشافعي بتلك المادة على دعوى الحنفية وهي أن مراد الله تعالى من القروء إنما هو الحيض لا الاطهار كما قال الشافعي الحاصل أن لفظ القروء لفظ مشترك بين الاطهار وبين الحيض فعدم ارادتهما معاً لثنا فيهما بل المراد أحد هذين المعنيين فقال الحنفية المراد الحيض بقرينة لفظ الثلاثة اذ هو خاص يفيد مدلوله قطعاً وليس المراد الاطهار لانه يلزم باطل موجب الخاص لانه يلزم أن لا يراد معناه الموضوع له بل يراد الناقص من معناه وهو بط قطعاً (قوله فان قيل التاء في الثلاثة الخ) يحتمل أن يكون هذا السؤال معارضة أخرى على دعوى الحنفية ويحتمل أن يكون منعا للصغرى أو الكبرى في ابطال الحنفية لتأويل الشافعي فتقرير ذلك الابطال بالاقتراي هكذا تأويل الشافعي لفظ القروء بالاطهار باطل لانه ابطال لموجب الخاص وابطال موجب الخاص بط فتأويل الشافعي بط فمح قول الشافعي أن اردتم انه ابطال لموجب الخاص من حيث هو خاص يعني مع قطع النظر عن القرينة فالصغرى بمنوعة كيف وتأويل القروء بالاطهار إنما هو بناء على وجود القرينة اللفظية اعني لفظ التاء في الثلاثة فلا يكون هذا الابطال ابطالا لموجب الخاص من حيث هو خاص وان اردتم انه ابطال لموجب الخاص مع القرينة ليس باطل وان قرر ذلك الابطال بالاستثائي هكذا كما كان تأويل الشافعي لفظ القروء بالاطهار ابطالا لموجب الخاص فذلك التأويل بط لكن المقدم حق والتالي مثله فمح يكون هذا السؤال من طرف الشافعي منعا لللازمة (قوله قلنا ذلك بالنظر الى لفظ القروء) ان كان السؤال معارضة يكون الجواب بمنع مقدمة من مقدمات المعارضة وان كان منعا يكون الجواب اثباتا للمنع هكذا كما جاز تذكير لفظ الثلاثة بالنظر الى لفظ القروء بناء على انه مذكور وان كان معناه مؤثلاً فلو كان المراد بالقروء الاطهار يلزم ابطال موجب الخاص من حيث هو خاص يعني مع قطع النظر عن القرينة لان تلك القرينة ليست بنص في ارادة الاطهار من القروء اذ يصح إن يراد بها الحيض والتذكير انما هو بالنظر الى لفظ القروء وهو مذكور وان كان معناه اعني لفظ الحيض مؤثلاً سماعياً والله اعلم (قوله ثم لما فرغ مما فرغ) يعني لما فرغ من اثبات القاعدة الكلية بالفروع الاربعة اراد ان يدفع بعض ماورد

علی تلك القاعدة الكلية وهی كل خاص یفید مدلوله قطعا و الا براد من طرف الشافعی  
 و محمد بطریق المعارضة لكن بطریق الالتزام لا بطریق التحقیق لان الشافعی و كذا محمد  
 مقرون بكون الخاص مفیدا لمدلوله قطعا و انما عارضوا الزامهم ای الخفیه بانه  
 ان كان عندكم دلیل علی مدعاكم و عندنا دلیل بنفیه و هو انه لو افاد مدلوله قطعا لما ثبت  
 كون الزوج الثاني مثبتا للحل الجدید بقوله تعالى حتی تنكح زوجا غیره لكن التالی بط  
 لانه محلل عندكم ایها الخفیه و المقدم مثله فثبت انه لا یفید مدلوله قطعا (قوله هل یهدم  
 حکم ماضی من الطلاق) بیان لما و الحکم عبارة عن الحرمة الخفیه الواقعة بسبب  
 الطلقة و الطلقین و الحرمة الغلیظة الواقعة بسبب الطلقة الثالثة الحاصل برآدم  
 زوجه سنی بر طلاق ایله یا خود ایکی طلاق ایله تطلیق ایسه صکره الماسه زوجه دخی  
 عدتی تکمیل اولدقده زوج آخره و راسه صکره آخره موت واقع اولسه یا خود  
 تطلیق ایسه ای طلاق کان صکره زوج اول زوجه سنی اخذ مراد ایتد کده زوج ثانی  
 زوج اوله حل جدیدی مثبت اولور می اولماز می اختلاف واقع اولدی حنفیه ایله  
 شافعی و محمد بینده حنفیه عندنده امام اعظم ایله امام یوسف عندنده زوج ثانی  
 زوج اولدن صادر اولان بر طلاق یا خود ایکی طلاق حکمنی که حرمة  
 خفیه در اتی ازاله ایدوب زوج اولنه حل جدیدی اثبات ایدر بوصورته  
 زوج اول زوجه سنه اوج طلاق ایله مالک اولور یعنی اوج طلاق ایله تطلیق  
 ایتدیکه حل زائل اولمز لكن شافعی و محمد عندنده زوج ثانی مقدما زوج  
 اولدن صادر اولان بر طلاق یا خود ایکی طلاق حکمنی ازاله ایتد بلکه  
 باقیه در بوصورته زوج اول زوجه سنی اخذ ایتد کده مقدما ایکی طلاق  
 یا خود بر باقی اولنجه انرا ایله مالک اولمش اولور بوصورته اندن صکره بر طلاق  
 ایله دخی تطلیق ایدر سه اوج طلاق واقع اولور حله اقتضا ایدر یعنی کینه اول  
 خاتون زوج آخره و ارمق ایجاب ایدر مقدما ایکی طلاق اولدیغی صورته اگر  
 بر طلاق ایسه صکره ایکی طلاق ایله تطلیق ایدر سه اوج طلاق واقع اولور حله  
 اقتضا ایدر (قوله او کثیر) البراد به هو الانسان و الا فی الثلاثة اتفاق بین الأئمة  
 و یجوز ان یزاد الاعم لكن الواحد و الثاني اختلافی و الثالث اتفاق و لافساد فیہ  
 کأنهم بعض المحشی (قوله لو هدمه لاثبت حلا جدیدا) اورد الاز میری علی هذه  
 الملازمة بانها ممنوعة کیف کونه هادما و مزیلا لحکم ماضی من الطلاق  
 لا یستلزم کونه مثبتا لحل جدید عند محمد الخ فارجع لكن یجوز الاستدلال هکذا

من طرف الشافعي ومحمد لكن لا على وجد التحقيق بل على وجه الالتزام للامامين لانهما لما قالا بمحللية الزوج الثاني فيقول الشافعي ومحمد لهما على وجه الالتزام بانه لو هدمه لاثبت حلا جديدا كما قلتم لكن التالي بطا اشار الازميري الى هذا الجواز بقوله فالاولى في الاستدلال الخ فارجع (قوله لزمت ترك العمل الخ) اى يلزم للامامين ترك العمل فان قيل فح لا يلزم ابطال عمل الخاص بل يلزم الزيادة على ملاحظة معناه لانه اريد به معناه والزائد عليه وهو اثبات الحل فلا يكون ابطالا للعمل قلت الزيادة على معنى الخاص من قبيل ابطال المعناه الموضوع له لانه ليس بموضوع لذلك المجموع فيلزم ابطال العمل به لهما على اعتقاد الشافعي ومحمد (قوله خاص في الغاية) فيه مسامحة لان نفس الغاية ليس معنى حتى لان الغاية عبارة عن نهاية الشئ وهو معنى مستقل لا يكون معنى حرفيا وانما معنى حتى هو كون ما بعدها غاية لما قبلها وهذا الكون معنى حرفي فلا تغفل (قوله واثرا لغاية في انتهاء ما قبلها) من قبيل ظرفية الخاص للعام (قوله للحرمة السابقة) اعني قوله تعالى فلا تحل له يعني زوج ثاني فقط حرمة سابقة غابت اولور يعني حرمة سابقة فالزنا اهل او اور لكن حل جديدي اثبات لازم كلرا كر اثبات ايدرسه خاص ايله عمل ترك او لنقى لازم كلور فانتظر الى الجواب من طرف الامامين والله اعلم (قوله المطلوب ذلك) اى فلا يثبت المط فلا يتم التقريب فافهم (قوله في اثبات حقية اللازم الخ) فان قيل لا يلزم من اثبات حقية اللازم اثبات حقية الملزوم الذى هو المط قلت يلزم في مادة المساواة لكن المراد ههنا انما هو منع لبطان اللازم المذكور وانما عبر هكذا تنبيهها على قوة المنع فلا إشكال (قوله باشارة حديث العسيلة) اضافة الاشارة الى الحديث من قبيل اضافة المدلول الى الدال واطافة الحديث الى العسيلة من قبيل اضافة الكل الى الجزء اى الحديث الذى لفظ العسيلة جزء منه (قوله و اشارت الى هدية ثوبها) يعنى اثباتك صارقق صا قفلر نه اشارت ايتدى او امرأة كانه آله جاعنده حركت يوقدر ديمه دن كناية اولور (قوله حتى تدوق من عسيلته الخ) فان قيل لاحتمال للدوق المذكور لان الزوج عين فكيف يحصل الذوق قلت نعم لكن يجوز ان يكون مراد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الاشارة الى ان تلك المرأة لا يحصل لها العود الى الزوج الاول ما لم تزوج الى الزوج الآخر غير عين فافهم ثم اذا طلقها ومضت عديتها تعود الى الزوج الاول والله اعلم (قوله واشارة الى كونه محلا الخ) والذى يفهم من محل الاشارة الى الحديث

ان اضافة الاشارة في قوله باشارة حديث العسيلة ليست من قبيل اضافة المدلول الى الدال كما قال الاستاذ الفاضل في الدرس السابق الا ان يقال الاضافة فيما سبق يحتمل ان يكون كذلك والاشارة في قوله واشارة الخ بمعنى ما به الاشارة ويحتمل ان يكون الاضافة بانية لغوية فافهم كما هو الظاهر الحاصل ان كون الزوج الثاني مثبتا للحل الجديد للزوج الاول من قبيل المدلول اللازمي للحديث المذكور ولما لم يكن سوق الحديث المذكور له بل سوقه انما هو لاشرائط وطئه اطلاق عليه الاشارة واطلق على الاول العبارة اعلم ان الثابت بالعبارة قد يكون مدلولاً مطابقاً وقد يكون تضمنياً وقد يكون التزامياً لكن يلزم ان يكون الكلام مسوقاً لاجله وكذا الثابت بالاشارة اهم من المعاني الثلاثة لكن يلزم فيها ان لا يكون الكلام مسوقاً لاجله فاحفظ قوله لانه عليه السلام غيبي يعني غايتلدى عدم عودى كه حالت اولى به رجوعه عن عبارته تدر كه تحت تصرفه اولوب كندويه ووطئ حلال اولقندن عبارتدر ( قوله فاذا انتهى يثبت العود الخ ) اذ لو لم يثبت يلزم ارتفاع القيصين وهو بط فاذا انتهى عدم العود فلا محالة يثبت العود اذ لا واسطة بينهما وهوى العود حل حادث اى جديد ليس مثل الحل الثابت بالسبب السابق وهو كونها من بنات بنى آدم خالية من المحرمات الحاصل لا يكون هذا الحل الجديد ثابتاً بالسبب السابق لان السبب السابق كان ثابتاً قبل والعود لم يكن ثابتاً فيلزم لامحالة ان تكون هذه الحالة حلاً جديداً والذوق علة للعود كما هو المفهوم من الحديث المذكور فثبت به الحل الحادث لان حدوث العلة وهو الذوق يستلزم حدوث المعلول اى العود قطعاً الحاصل ان سبب هذا الحل الحادث هو الذوق لا غير بالضرورة اذ يلزم له سبب ولا يجوز ان يكون السبب عبارة عن السبب السابق فيكون ذلك سبباً بحسب الظاهر وان كان السبب الحقيقي عبارة عن خطاب الله تعالى فان قلت فليكن الحل الثابت باشارة الحديث المذكور عبارة عن الحل السابق قلت لما قال النبي عليه السلام لاحتى تدوقى الخ علم منه قطعاً ان المراد من الحل الثابت بالاشارة انما هو الجديد لا غير اذ لو كان حلاً سابقاً يلزم ان يقول لا تعودى الى الحل السابق حتى تدوقى وليس فليس فان قلت اذا كان كون الزوج الثاني مثبتاً للحل الجديد ثابتاً باشارة الحديث المذكور بناء على انه مدلول لازمي للحديث المذكور فلم لا يجوز ان يكون ذلك ثابتاً باشارة الآية الكريمة مع انه يلزم ثبوت الحل من الآية الكريمة بطريق الالتزام قلت نعم لكن لما قال الله تعالى

فلا تحمل له حتى تنكح علم منه انه تعالى جعل الزوج الثاني غاية لعدم الحل السابق بمعنى للحرمة السابقة فاللازم منه ثبوت الحل مطلقا ٩ بطريق الالتزام سواء كان حلا جديدا او حلا سابقا ولا يلزم منه ثبوت الحل الجديد على الخصوص كما لا يخفى وذلك المطلق وان كان يخرج في ضمن الحل الجديد لكن انما يخرج بملاحظة اشارة حديث العسيلة فيكون حديث العسيلة تفسرا للآية المذكورة وعلى هذا يلزم الزيادة على الآية الكريمة لكن لافساد فيه بناء على ان الحديث حديث مشهور يجوز به الزيادة على الآية الكريمة على ان المنافي لبقاء الطلقة الواحدة او الطلقتين انما هو الحل الجديد ولا ينافي الحل السابق ولما قال الامامان بهدم الزوج الثاني لحكم الطلقة الواحدة او الاثنتين الصادرة من الزوج الاول والحال ان الثابت باشارة الآية الكريمة انما هو الحل مطلقا لا الحل الجديد على الخصوص فلا محالة يلزم ان يستند الامامان باشارة الحديث المذكور حتى يصح ويثبت دعواهما وهي هدم الزوج الثاني حكم الطلقة والطلقتين لانه لما كان مثبتا للحل الجديد وهو ينافي حكم الطلقة والطلقتين فيلزم زوالهما بالضرورة فيكون الزوج مالا كالأمرأة اذا تزوج ثانيا بتطبيقات ثلاث يعني لا تزول امرأته عنه الا بتطبيقات ثلاث فاحفظ الحاصل الفرق بين حتى في الآية وبين حتى في الحديث ظ لانه وان كان الثابت باشارتهما الحل لكن الثابت باشارة الآية انما هو الحل المطلق والثابت باشارة الحديث هو الحل الجديد لا غير ٨ فاعتراض الازميري على الفرق المذكور ليس بشيء فافهم (قوله

٩ لان النكاح بمعنى العقد سواء وجد لموطئ او لا فليكون الحل مطلقا

ع

٨ واما اعتراض الطرسوسي فتدفع ايضا لكن الطرسوسي قال فتدبر ولعله اشار الى هذا التفصيل الذي ذكره استاذ الكل رحمه الله ولذا خصص الى الازميري فالحق مع الاستاذ

ع

لن الله المحلل والمحلل له) الاول اسم فاعل عبارة عن الزوج الثاني والثاني اسم مفعول عبارة عن الزوج الاول معناه شريف شويه اوله كه برآدمه حله اقتضا اينديكي صورته آدمك اهلي تزوج ايدن آدم الحق ودني در زيرا الدينغي صورته افتراق نيتله آلاحق مع هذا كه نكاحه دوام لازم درو حسندر كذلك زوج اول دخي الحق ودني در زيرا اهلي غيري كسنه وطئ ايتد كدنصكره كنه تزوج ايدوب راضي اولابور مع هذا كه بوندن طبع سليم نفرت ايدرو وهذا المعنى مفهوم من الحديث المذكور بطريق الكناية والفهوم من ظاهره ليس بمراد لان حقيقة الامن وهو الدعاء بالتباعد عن رجة الله تعالى ليس بلاقى بشأن الذي عليه السلام لانه قال في الحديث الآخر ما بعث لعانا كما نقله الشارح بطريق الاقتباس بقوله لانه عليه السلام ما بعث لعانا فعلى هذا يكون الحديث المذكور آنفا من قبيل مبالغة النفي اى ما بعث لعانا اصلا وقطعا لا من قبيل نفي المبالغة

( فهذا )

فهذا هو التوجيه الحسن من طرف الشارح الفاضل لزوم المناقاة بين الحديثين اعني لمن الله الخ وقوله ما بحث لعانا يعني ان الحديث الثاني يناقيا للاول فاشار الشارح الفاضل الى توجيهه بانه ليس المراد من الحديث الاول ظاهره بل المراد انما هو المعنى الكنائي وبعضهم دفع المناقاة لحمل النفي في الحديث الثاني على نفي المباعدة فلا يناقيا صدور اللعن في بعض المواضع فاحفظ (قوله وهو وان كان مدلول اللفظ الخ) اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو انه كيف يكون الثابت لحديث اللعن ثابتا بطريق الاشارة مع ان من ثبت الحل انما هو مدلول مطابق للفظ الحمل فيلزم ان يكون ثابتا بالمعبرة لا بالاشارة فاشار الى جوابه بان الثابت بالاشارة لا يلزم ان يكون مدلول التزاميا فقط بل قد يكون مدلول مطابقي كما يكون مدلول تضييما والتزاميا فاللزام في الثابت بطريق الاشارة انما هو ان لا يكون الكلام مسوقا لاجله فبعد ما لم يكن الكلام مسوقا لاجله يكون ثابتا بالاشارة سواء كان المدلول مطابقا او لا فاحفظ والله اعلم (قوله بدلالة الحديث الثاني) اي علم كون الزوج الثاني هادما لحكم مادون الثلاثة بدلالة الحديث الثاني اي بالمفهوم منه لغة فان قيل ما وجه تقدير المضاف في قوله لحكم مادون الطلقات قلت وجهه ان الطلاق امر عدلي يعني ذال الطلاق بزوال التكلم يعني اذا قال الزوج لزوجته انت طالق ثم سكت زال الطلاق وبقي حكمه وهو الحرمة الخفيفة في الواحد والاثنين والغليظة في الثلاثة فمح لولم يقتدر المضاف يلزم هدم المدوم فلا معنى له فلذا قدر المضاف (قوله لما افاد بشارة كون الزوج الثاني هادما) فان قيل هذا مخالف للمفهوم من الاشارة المذكورة المفهوم منها هو كون الزوج الثاني مثبتا للحل الجديد لا كونه هادما قلت نعم لكن لما استلزم كونه مثبتا للحل لكونه هادما ذكر ههنا اللزوم وترك اللزوم ويمكن ان يقال كلاهما عبارة عن شيء واحد بحسب المأل فافهم فان قلت لم خص الدلالة بالحديث الثاني مع ان هذه الدلالة موجودة في الاول قلت نعم لكن لما كان استفادة الدلالة من الاول خفيا بناء على ان الاشارة في الاول من قبيل المدلول الالتزامي واستفادة الدلالة من المدلول الالتزامي خفي وان امكن فلذا خص فافهم بخلاف الاشارة في الثاني فانها مدلول مطابق لكن لما لم يكن الحديث مسوقا لاجله اطلق عليه الاشارة فاستفادة الدلالة من مثل هذه الاشارة ظاهر (قوله بطريق الاولى) اي بالطريق الاقوى لانه اذا كان هادما للحرمة الغليظة يلزم ان يهدم الخفيفة بلاشبهة (قوله فان قيل فمح) اي حين

كونه هادما لما ذكر يلزم اثبات الثابت والظان هذا السؤال معارضة من طرف  
 الشافعي ومحمد لدعوى الامامين بانه ان كان عندكم دليل على ان الزوج الثاني  
 هادم لحكم مادون الثلاثة فصدنا دليل ينفيه وهو انه لو كان هادما ومثبنا للحل  
 الجديد فيمادون الثلاثة يلزم اثبات الثابت وهو بطلانه تحصيل للمعاصل وهو  
 بطرهما ومحال اما الملازمة فلما قالوا ان الزوج اذا طلق امرأته بطلقة واحدة  
 لا يزول الحل بل هي حلال لزوجها واذا طلق بطلقتين لا يزول الحل ايضا بل هي  
 حلال له وانما يزول الحل بثلاث تطلقات فاذا كان الحل باقيا فلو كان الزوج  
 الثاني هادما لحكم مادون الثلاثة ومثبنا للحل الجديد يلزم اثبات الثابت لكن  
 التالى بطرهما ويحتمل ان يكون السؤال نقضا للدليل المذكور اى للاستدلال  
 بدلالة الحديث الثانى بالاستلزام لخصوص الفساد يحتمل ان يكون مراد  
 المحشى الازميرى هذا فافهم وحاصل الجواب الاول بمنع الملازمة بانها ممنوعة  
 كيف انما يلزم ما قلت لو اثبت الزوج الثانى فى المتنازع فيه اى الطلقة الواحدة  
 والاثنين الحل الكامل ابتداء وليس كذلك وهو ممنوع بل الزوج الثانى يكمل  
 الحل ويزيده يعنى ان الحل من قبيل ما يقبل الزيادة والنقصان ٦ يعنى من قبيل  
 التجزى فمح اذا وقع الطلقة او الطلقتين يحى نقصان الى الحل فيصير ناقصا  
 فالزوج الثانى يكمله ويزيده فمح لا يلزم اثبات الثابت قطعا وانما يلزم لولم يكن  
 الحل من قبيل التجزى اذ لا يصير الحل السابق ناقصا بالطلقة او الطلقتين  
 فاذا كان الزوج الثانى مثبنا للحل الجديد الكامل يلزم اثبات الثابت بناء على  
 وجود الحل الكامل سابقا وليس فليس الحاصل ان الزوج الثانى ليس يثبت  
 للحل الكامل ابتداء اى فى ابتداء الامر بل الزوج يكمل الحل الناقص ويحمله  
 كاملا فمح لا يلزم ذلك اذ كمال الشئ غيره (قوله وهو ولو سلم) اى لو سلم ان الزوج الثانى  
 مثبت للحل الكامل ابتداء فهذا التسليم مبنى على ان الحل لا يقبل الزيادة  
 والنقصان فمح اذا وقع الطلقة او الطلقتين لا ينقص الحل اصلا بل هو باق على  
 وجه الكمال فمح اذا كان الزوج الثانى مثبنا للحل الكامل ابتداء يلزم اثبات  
 الثابت فمح يمنع بطلان التالى بانه ممنوع كيف انما يكون باطلا اذا اجتمع الاصل  
 اى الحل الكامل السابق والزائد اى الحل الذى اثبت الزوج الثانى وهذا  
 الاجتماع ممنوع كيف لم لا يجوز ان يقتضى ثبوت الحل الثانى انتفاء الاول  
 بل يجوز فانه لما ثبت الزوج الثانى الحل الكامل الذى فيه فائدة وهى  
 ان لا تحرم الزوجة على الزوج الاول الا بثلاث تطلقات يعنى بملكها بثلاث

٦ انما عبر عنه  
 بالزيادة بناء على انه  
 جديد وان كان  
 مستقلا فلا يرد  
 اعتراض الازميرى  
 فافهم منه

تطبيقات ولا يزول الملك الا بثلاث تطبيقات فثبت الحل الثاني اقتضى انتفاء  
 الاول لعدم الفائدة فيه فانه وان كان كاملا ايضا لكنه يزول بتطبيق او تطبيقين  
 فافهم وجهه فاذا كان في اعتبار الحل الثاني من طرف الزوج الثاني هذه الفائدة للزوج  
 الاول الاول يجب اعتباره كاليمن بعد اليمن يعني اذا قال احذوا الله لا افعل هذا الشيء  
 يلزمه الكفارة اذا فعل ذلك الشيء ثم اذا قال نائبا والله لا فعله ففعل يلزمه  
 الكفارة ثانيا فكما ان اليمن الثاني معتبر لما فيه من الفائدة اعني تكرار الكفارة  
 فكذا اعتبرنا الحل الثاني لما فيه من الفائدة ولم نعتبر الاول لعدم الفائدة فيه فلا يلزم  
 تحصيل الحاصل قطعا لكن يرد على هذا الجواب بانه لا وجه لانتفاء الاول بل يجوز  
 بقاءه لكونه حلا كاملا فاذا وجب اعتبار الثاني يلزم ان يملك الزوج الاول اربعا  
 او خمسا من الطلاق ثلاثا بالنكاح الحادث بعد الزوج الثاني لاثباته حلا كاملا  
 وواحدة او اثنتين بالاول اجيب عنه بانه لما وجب اعتبار الثاني لما فيه من الفائدة  
 المذكورة ولم يكن ازدياد الطلاق اى شرعا وان امكن لفظا على الثلاث اذ نهاية  
 الطلاق الشرعي ثلاثة لا غير وان قال انت طالق الفا وقع الثلاثة شرعا لا غير فحينئذ  
 انتفى الحل الاول بالكلية ولا يلزم ذلك قطعا واليه اشار بقوله ولم يمكن الخ (قوله  
 او تقول تداخل الحلان تداخل العديتين) عطف على قوله قلنا واسارة الى جواب  
 آخر بالتسليم يعني لو سلم ان ثبوت الثاني لا يقتضى انتفاء الاول فلانسلم بطلان التالي  
 انما يكون اثبات الثابت باطلا لو اجتمع الاصل والزائد ولم يتداخلوا وايضا كذلك  
 لم لا يجوز ان يتداخل الحلان وبعد كلاهما حلا واحدا بل يجوز التداخل فحينئذ  
 لا يكون باطلا قطعا لما في تداخل العديتين فانه وان كان فيه تحصيل الحاصل لكن  
 لما اعتبرنا التداخل كان كلاهما شيئا واحدا فلا يكون باطلاح ومتداخل العديتين  
 يكون في صورة الوطئ بشبهة فارجع الى كتب الفروع (قوله وهذا الحديث  
 وان كان الخ) اشارة الى الجواب عن المعارضة المقدرة وهي لو كان هدم الزوج  
 الثاني لحكم مادون الثلاثة ثابتا بدلالة الحديث الثاني يلزم الزيادة على الكتاب  
 اعني آية حتى تنكح زوجا غيره لكن التالي بطا فاشار الى الجواب بمنع بطلان  
 التالي بانه ممنوع كيف والزيادة على الكتاب يجوز بالخبر الواحد اذا كان الكتاب  
 ساكتا عن مقتضاه بالكلية كما فيما نحن فيه ولما كان الثابت بخبر الواحد غير  
 مخالف لمقتضى الكتاب أصلا بناء على ان الكتاب ساكت عن مقتضى الحديث  
 بالكلية يجوز العمل بخبر الواحد المشهور فالحديث مشهور لا آحاد ليس بشيء لانه

اذا كان الخبر الواحد لا يخالف مقتضى الكتاب يجوز العمل به كما سيجئ في بحثه  
والله اعلم (قوله كما ان اشترط دخوله الخ) فيه اشارة الى الزام الخصم اعنى  
الشافعى وامام محمد وزفر من طرف الامامين وحاصله انتم قلتم ان الدخول شرط  
في كون الزوج الثانى مثبتا للحل الجديد للزوج الاول وهو ليس بمفهوم من الآية  
الكريمة قطعا واتفاقا بيننا وبينكم اى الشافعى ومحمد وزفر لا مطلقا بناء على ان  
سعيد بن المسيب خالف كما سيجئ الاشارة اليه في الحاشية وانما لم يفهم منها بناء على  
ان النكاح في الآية بمعنى العقد عندنا كما عند الخصم فحينئذ فالمفهوم من الآية ان  
الزوج الثانى غاية للحرمة السابقة لا غير فلا يفهم منها اشتراط الدخول بل المفهوم  
منها اعم يعنى سواء وجد الوطئ اولا بعد وجود العقد حينئذ يقال للخصم فكما  
اثبتتم اشتراط الدخول بعبارة الحديث الاول فكذا اثبت كون الزوج الثانى محملا  
باشارة حديث العسيلة فكما لا يلزمكم ترك العمل بالخاص بل يلزمكم ولنا الزيادة  
على الكتاب لكن بالخبر المشهور وهو جائز قطعا فكذا لا يلزمنا ترك العمل بالخاص  
ولا الزيادة على الكتاب حين اثبتنا كون الزوج الثانى محملا باشارة حديث العسيلة  
على وجه المخالفة للمفهوم من الكتاب لان الآية ساكت من كل وجه عن كون  
الزوج الثانى محملا فاذا اثبتنا كونه محملا باشارة الحديث المذكور لا يلزم الزيادة  
على الكتاب على وجه المخالفة بخلاف اثبات الاشتراط بعبارة الحديث الاول فانه  
يلزم حينئذ الزيادة على الكتاب على وجه المخالفة لان المفهوم من الكتاب معنى  
اعم ومطلق يعنى سواء وجد الوطئ اولا فاذا اثبتنا الاشتراط المذكور بعبارة  
الحديث الاول يلزم الزيادة على الكتاب يعنى يلزم تقييد المطلق المستفاد من  
الكتاب حينئذ يلزم الزيادة عليه على وجه المخالفة لكن لما كان الخبر مشهورا  
يجوز به الزيادة عليه وان كان على وجه المخالفة الحاصل ان انكرتم ثبوت كون  
الزوج الثانى محملا باشارة الحديث المذكور مع عدم لزوم الزيادة على الكتاب  
على وجه المخالفة فلا يكون ذلك الانكار الامكارة (قوله بالاتفاق اى بين الخصم)  
اى الشافعى ومحمد وزفر وبين الامامين لا مطلقا لان سعيد بن المسيب خالف  
فقال ان الوطئ ليس بشرط في التحليل قوله انما سبق اى من طرف النبى  
صلى الله تعالى عليه وسلم يعنى انما تكلمه لافادة اشتراط دخوله حينئذ  
يكون هذا المعنى مدلول التزاما لكن لما كان مسوقا لاجله كان ثابتا بالعبارة  
والمعنى المطابق كون المرأة ذائقة من عسيلته وكون الزوج زائعا من عسيلتها

فيلزم لهذا المعنى الوطئ قطعا فيفهم منه كونه شرطا في التحليل فانهم ( قوله وهذا الحديث لشهرته الخ ) جواب سؤال مقدر وهو انه لا يجوز اثبات الاشتراط المذكور بعبارة الحديث الاول لانه يلزم الزيادة على الكتاب فاجاب بان الزيادة عليه جائز اذا كان بالخبر المشهور فقيه اشارة الى رد اعتراض الازميري حيث اعترض بانه لو كان هدم الزوج الثاني لحكم مادون الثلاثة ثابنا بدلالة الحديث الثاني يلزم الزيادة على الكتاب بالخبر الواحد وهو ليس بجائز وحاصل الجواب المفهوم من فم الاستاذ ان كوف الزوج الثاني مجحلا وهدما لحكم مادون الثلاثة ليس بمفهوم من الآية بل الآية ساكت عنه بالكلية فحينئذ اذا اثبتناه بدلالة الحديث الثاني لا يقال له الزيادة على الكتاب على وجه المخالفة وان اطلق عليه الزيادة على الكتاب لغة لكن لا يقال له الزيادة على الكتاب على وجه المخالفة اصطلاحا لعدم المخالفة له بناء على ان الكتاب ساكت عنه من كل وجه فلا يلزم الزيادة عليه على وجه المخالفة بل لا على وجه المخالفة فلا يقال له الزيادة على الكتاب على وجه المخالفة فيجوز بخبر الواحد قطعا كما حقق في موضعه اعني بحث النسخ فارجع والمحشى الازميري غفل عن تحقيق البحث فلا تغفل ( قوله والحاصل انا استد لنا على مطلوبنا ) اعني محالية الزوج الثاني باشارة حديث اى حديث العسيلة استدل الخصم معنا على مطلوب متفق عليه بيننا وبينه هو اشتراط دخول الزوج الثاني الحاصل فيه اشارة الى الزام الخصم على وجه اتم لانه لو انكر الخصم كون محالية الزوج الثاني ثابنا باشارة حديث العسيلة مع عدم لزوم الزيادة على الكتاب على وجه المخالفة فلا يكون ذلك الانكار الا مكابرة ( قوله متعلق بجميع ماسبق ) يعني معطوف على ماسبق وهو ثلاثة اشياء احدها محالية الزوج الثاني وثانيها هدمه لحكم مادون الثلاثة وثالثها اشتراط دخوله في التحليل ( قوله اما ان المحالية والهدم ليسا به ) اى عدم ثبوت المحالية والهدم بقوله حتى تنكح فظاهر مما سبق اى في قولنا اختلفوا في ان الزوج الثاني الى قوله ولو سلم انها تبته الخ ( قوله واما ان اشتراط دخوله ليس به ) اى واما عدم ثبوت اشتراط الدخول به فبني على ان النكاح في الآية بمعنى العقد عندنا كما عند الخصم فحينئذ يكون المفهوم من الآية المعنى المطلق يعني سواء وجد الوطئ او لا بعد وجود العقد وهو عبارة عن دخولهما زوجا وتزوجت ( قوله بقرينة اسناده اليها ) اضافة القرينة من قبيل اضافة العام الى الخاص فيكون الاسناد اليها مقدمة واضحة فيجعل كون النكاح بمعنى العقد تاليا لها فيثبت المطر هكذا كلما اسند النكاح الى المرأة

فهو بمعنى العقد لكن المقدم حق والتالي مثله وهو المط (قوله فانها لانسمى واطئة الخ) بيان لكون الاسناد قرينة ودليلا واشارة الى اثبات الملازمة المذكورة بالقياس الاستثنائي الغير المستقيم هكذا كلما اسند النكاح اليها فهو بمعنى العقد لا بمعنى الوطئ لانه لو لم يكن بمعنى العقد حين اسند النكاح اليها بل بمعنى الوطئ يلزم ان يسمى المرأة واطئة لكن التالي بط والمقدم مثله فثبت انه كلما اسند النكاح اليها فهو بمعنى العقد لا بمعنى الوطئ (قوله استدللابانه حقيقة فيه) هذا معارضة على التأخيرين من العلماء المتقدمين من المقلدين هكذا ان كان عندكم دليل على ان النكاح بمعنى العقد وعندنا دليل ينفيه وهو انه كلما كان النكاح حقيقة في الوطئ فهو مستعمل في معنى الوطئ لكن المقدم حق والتالي مثله وهو مطلق بهم فعلى هذا يكون اشتراط الدخول مفهوما من الآية المذكورة اعني قوله حتى تنكح زوجا غيره (قوله والاسناد مجازي) اشارة الى جواب من طرف القدماء للتأخيرين بمنع الملازمة على تقدير بطلان التالي على تقدير آخر بانه ان اردتم انه لو كان النكاح بمعنى الوطئ يلزم ان تسمى المرأة واطئة انه يلزم ان تسمى واطئة حقيقة فالملازمة ممنوعة وان اردتم انه يلزم ان تسمى واطئة مجازا على طريق الاسناد المجازي كما في قوله تعالى عيشة راضية فالملازمة مسلمة لكن بطلان التال، ممنوع كيف لم لا يجوز ان تسمى المرأة واطئة بطريق الاسناد المجازي باعتبار معنى التمكين بمعنى امرأة كندوي تسليم ايمتك اعتبار ايله زوجه ووطئه قدرت وير مسيله كانها كندوي ووطئ ايمش كبي اولور بطريق الاسناد المجازي فيكون من قبيل اسناد ماهو حقه الاسناد الى الفاعل اعني الزوج اسنادا الى المفعول اعني الزوجة لكن كما يلزم ارتكاب الاسناد المجازي في اسناد حتى تنكح كذلك يلزم اعتباره على عكس ما ذكر في اسناد قوله زوجا غيره فلا يكون مثل قوله تعالى عيشة راضية فلذا كان هذا المذهب مرجوحا قطعاً (قوله وارنكابه اولي الخ) اشارة الى رجحان كون النكاح بمعنى الوطئ اذ فيه ارتكاب الاسناد المجازي فقط بخلاف كونه بمعنى العقد اذ فيه ارتكاب المجازين اللغويين احدهما في الكاح حيث جعل بمعنى العقد بملاقة المسيية والسبيية فذكر ماهو الموضوع للسبب اعني الوطئ واريد السبب اعني العقد لانه سبب للوطئ وهو مسبب فافهم ونايهما في قوله زوجا غيره اذ يلزم فيه ارتكاب المجاز الاول لان المفهوم من قوله حتى تنكح زوجا ان الكون زوجا ثابت قبل العقد وحين العقد قبل تمامه وليس كذلك بل الكون زوجا انما يتحقق بعد وجود العقد فيلزم

ارتكاب المجاز الاولى من قبيل قوله تعالى اني اعصر خيرا فافهم ( قوله وذلك لاننا نسلم الخ ) اي كرون السكاح بمعنى العقد راجحا على كونه بمعنى الوطئ ثابت لاننا نسلم انه يجوز في العقد حتى يلزم ارتكاب مجازين لغويين لم لا يجوز ان يكون حقيقة شرعية فيه فحينئذ لا يلزم ارتكاب مجازين قطعا وان لم يلزم ارتكاب المجاز الاولى في قوله زوجا غيره على انه يجوز ان يكون المعنى زوجا بذلك العقد فلا يكون مجازا اوليا بل حقيقة كما قالوا في قوله عليه السلام من قتل قتيلًا فله سلبه فافهم ( قوله ولو سلم فاسناد الوطئ الخ ) يعني لو سلم ان المجاز في معنى العقد فلا نسلم كونه بمعنى الوطئ راجحا على كونه بمعنى العقد كيف لو كان بمعنى الوطئ يلزم اسناد الوطئ اليها واسناد الوطئ اليها ولو باعتبار معنى التمكين لا يكاد يستعمل ولو جاز ذلك لجاز ان يقال ركب الفرس على زيد وضرب عمرو زيدا في ضرب زيد عمرو وهو غير مستعمل اصلا وان كان جائزا بناء على ارتكاب المجاز في الاسناد ( قوله بخلاف الزنى الخ ) اشارة الى منشاء غلطهم حيث جاز ان يقال المرأة زانية وحاصله ان الزاني لفظ مشترك وضع على معنيين بوضعين مستقلين احدهما انه وضع للتمكين الحرام من المرأة فاسناد الزنى اليها باعتبار التمكين للوطئ يكون حقيقة حينئذ لا مجازا بخلاف الوطئ فانه انما يكون حقيقة اذا اسند الى الرجل وفانهما انه وضع للوطئ الحرام من الرجل فقياس اسناد الزنى الى المرأة من قبيل القياس مع لفارق الحاصل ان كون السكاح بمعنى العقد ولو مجازا راجح على كونه بمعنى الوطئ وان قال به القدماء واذا كان بمعنى العقد كما عندنا وعند الخصم لا يثبت لاشتراط المذكور بالآية الكريمة بل بعبارة الحديث الاول فكما لا يلزم ترك العمل بالخاص لهم فكذلك لا يلزم ترك العمل به حين اثبتنا كونه باشارة حديث العسيلة والله اعلم ( قوله وقيل وبطلان عصمة المال المسروق باطلاق قوله تعالى جزاء الخ ) عطف على قوله ومحلبة الزوج الثاني باشارة الخ وهذه معارضة اخرى على تلك الفاعدة وهي كل خاص يفيد مدلوله قطعا ولا يجوز ترك العمل به من حيث هو خاص من طرف الشافعي فقط على دعوى الخفية بانكم كلما قلتم بطلان عصمة المال المسروق يلزم لكم القول بان القطع في قوله تعالى فاقطعوا في آية السرقة بوجوب ابطال العصمة وانتفاء الضمان للمال المسروق عن السارق والسارقة ان هلك او استهلك ذلك المال المسروق وكلما قلتم بهذا القول يلزمكم ترك العمل بهذا الخاص ويلزمكم الزيادة على الكتاب بالخبر الآحاد ينتج انه كلما قلتم بطلان عصمة المال المسروق يلزمكم ترك العمل بهذا

الخاص ائني قوله فاقطعوا بناء على انه مدلوله انما هو التفريق والابانة لا غير  
 فاستفادة بطلان عصمة المال المسروق منه زيادة على الكتاب فهي يوجب  
 ترك العمل به الحاصل يلزم الزيادة على المستفاد منه وهو بط عندكم وقائل قبل  
 عبارة عن الامام فخر الاسلام كاتفله الشارح بعين عبارته ( قوله فاني يكون  
 ابطال عصمة المال علابه ) يعني مال مسروقك حين سرقتده معصوم اولم يلفظ  
 باطل اولور هر نقدر مسروق منهك ملكي زائل اولما زابسهده فاقطعوا لفظ  
 شريفيله نه كيفيتله ثابت اولور حال بوكه اولفظ شريف خاصدر مدلولنده  
 قطعي مفيد دركه مدلولي سارقك يديني آيرمقدن عبارتدر بوصورنده فقط  
 بومعناي مفيددر فاستفادة بطلان عصمة المال المسروق منه ليست الازيادة  
 على الكتاب ( قوله والجواب ان ذلك ثبت الخ ) وحاصله منع الملازمة الاولى  
 بانها ممنوعة كيف انما يلزم ماذ كرونا ان البطلان المذكور مثبت بقوله تعالى  
 فاقطعوا وليس كذلك لم لا يجوز ان يكون ثابتا بقوله جزاء بناء على ان الجزاء  
 يطلق اسم لما يجب الله يعني جزاء مطلق ذكر اولنديغي تقديرجه محضا جناب اللهك  
 حق اولهرق عبده بومقامده سارق ايله سارقدهدن عبارتدر انلره عليهنه  
 واجب اولان شيئك اسميدر او عبدك فعلى مقابله سندهكه فعلى سرقتدن  
 عبارتدر بر مقدمه اخري دخی ملاحظه اولنوركه هر برشي كه محضا جناب  
 اللهك حق اولهرق واجب اوله او جنائيه محضة اولغله دلالت ايدر بوصورنده  
 جنائيت مذكوره كه سرقتدن عبارتدر حق تعالى حضر تليتك حقنه واقعه اولمق  
 لازم كلور مسروقك منهك مالندن عصمت حين سرقتده زائل اولنديغي اجلدن  
 بوصورنده جزاء لفظ شريفندن مدلول التزامي اولهرق يعني مستفاد ترا كيب  
 قيلندن اولهرق مال مسروقك عصمتي باطل اولمسي مستفاد اولور بطريق  
 الاشارة اذا بطل العصمة حين السرقة يقع السرقة على المال الغير المعصوم  
 فلا يلزم الضمان على السارق والسارقة سواء هلك ذلك المال او استهلك ( قوله  
 وفيه بحث ) هذا البحث من طرف الشارح على الامام فخر الاسلام بان هذا  
 التوجيه ليس بشيء بل هو تكلف محض لانه ان كان الايراد المذكور هكذا  
 لاجابة الى هذا التوجيه بل نقول بمنع ملازمة الاولى ايضا بانها ممنوعة كيف  
 انما يلزم ماقلت لو كان البطلان المذكور ثابتا بقوله فاقطعوا وهو ممنوع  
 لم لا يجوز ان يكون ثابتا بعبارة الحديث فالتقدير الصحيح في المتن ان يقال  
 وبطلان عصمة المال بعبارة قوله عليه السلام لا غرم على السارق بعد

ما قطعت يمينه فح فاللزام انما هو اثبات حكم سكت عنه النص بخبر الواحد  
لاترك العمل بالخاص واثبات حكم سكت عنه النص بالخبر الواحد جائز بالاتفاق  
فلا اشكال هذا هو الجواب المرضى عند الشارح فافهم هذا البحث صادف  
زمان الفتور فافهم على وجه الدقة والله اعلم ( قوله فان قيل النص جعل القطع  
جميع موجب الخ ) هذا السؤال ابطال للسند المذكور في الجواب المرضى  
عند الشارح بانه بط لانه يعنى لو صح اثبات انتفاء الضمان في السرقة بالحديث  
المذكور يلزم اثبات حكم نفاء النص واثبات حكم نفاء النص بط فهذا السند بط  
والنص عبارة عن قوله تعالى فاقطعوا فانه افاد ان القطع عبارة عن جميع موجب  
السرقة فح فهو ناف لكون انتفاء الضمان من موجب النص فلو اثبت انتفاء  
الضمان بخبر الآحاد يلزم اثبات حكم نفاء النص بخبر الآحاد وهو غير جائز بخلاف  
ما ذاسكت عنه النص نفيا واثباتا فان مثل هذا الحكم يجوز اثباته بخبر الآحاد  
لعدم لزوم المخالفة بمقتضى النص ويمكن ان يكون هذا السؤال اشارة الى التقرير  
الآخر الذى اشار الشارح الى وجوده بقوله لان اليراد من قبيل الشافعى  
ان كان هكذا فان المفهوم من قوله ان كان هكذا ان ههنا تقرير آخر لكن الظاهر  
الاول وسيمضى الكلام فيه فانتظر فاذا كان الظاهر الاول يكون حاصل ابطالا للسند  
المذكور كما مر آنفا بان يقال هذا السند بط لانه لو اثبتتم ايها الخفية بطلان  
العصمة وانتفاء الضمان بالحديث المذكور والحال ان النص جعل القطع جميع  
موجب السرقة ونفى كون انتفاء الضمان من موجب السرقة فلو كان انتفاء  
الضمان ثابتا بالحديث المذكور يلزم اثبات حكم نفاء النص بخبر الآحاد فهو  
لا يجوز فهذا السند لا يجوز بل الاستناد به بط ( قوله قلنا المناسب للوجوبية الخ )  
حاصل الجواب انا لانسلم اولا ان ما شبه الحديث وهو انتفاء الضمان من موجب  
السرقة بل المناسب للوجوبية هو الضمان والقصر اضافى اى لا انتفاء الضمان  
فلا ينافى كون القطع من موجب السرقة حتى يلزم حين اثبات انتفائه بالحديث  
المذكور ان يكون انتفاء الضمان بعض موجب فيلزم اثبات حكم نفاء النص  
بخبر الآحاد بل المناسب للوجوبية هو الضمان اذ لو كان انتفاء الضمان من موجبها  
يلزم الفساد فى الوضع وهو اصطلاح الاصولى يعنى اذا ترتب على العلة نقيض  
مقتضاها يقال له فى اصطلاح الاصول هذا من قبيل الفساد فى الوضع فلو كان  
انتفاؤه من موجب السرقة يلزم الفساد فى الوضع وهو بط فكون انتفاؤه  
من موجبها بط فح لا يلزم من اثباته بالحديث المذكور كونه من موجب السرقة

حتى يلزم ما ذكرتم ايها الشافعية ولو سلمنا ان انتفاء الضمان من موجب السرقة  
فلا نسلم لزوم كون ما جعله النص كل الموجب بض موجب حتى يلزم اثبات  
حكم نفاء النص بنجبر الآحاد فان اردتم بالنص قوله تعالى فاقطعوا فاستفادة كون  
القطع جميع الموجب منه انما هو بسبب تخصيصه تعالى القطع بالذكر والمستفاد  
بطريق التخصيص بالذكر من قبيل مفهوم المخالفة وهو ليس بمعتبر عندنا فمح  
يكون النص اعني فاقطعوا من حيث كونه خاصا ساكنا عن كون القطع جميع  
الموجب فاذا اثبتنا انتفاء الحديث يكون من قبيل اثبات حكم سكنت عنه النص  
بنجبر الآحاد وهو جائز ( قوله من غير تعلق له بالخاص ) من قبيل تعلق المدلول  
بالدال الخاص ان الخاص اعني فاقطعوا من حيث هو خاص ساكت عن كون  
القطع جميع الموجب فاستفادة كون كل الموجب عبارة عن القطع من قوله  
فاقطعوا انما هو بتخصيص القطع بالذكر والمستفاد بهذا الطريق من قبيل المستفاد  
بطريق مفهوم المخالفة وهو ليس بمعتبر عند الحنفية فمح يكون النص المذكور  
ساكتا عن كون القطع كل الموجب فمح اذا اثبتنا انتفاء الضمان بنجبر الآحاد يكون  
من قبيل اثبات حكم سكنت عنه النص بنجبر الآحاد وهو جائز قطعاً فلا يلزم المحذور  
قطعا ( قوله وان اريد به قوله تعالى جزاء الخ ) يذبح ان يكون هذا الشق الثاني  
اشارة الى تقرير آخر كما اشار اليه الشارح بقوله ان كان هكذا فيما سبق  
فان المفهوم منه ان ههنا تقرير آخر الحاصل ان اعتراض الشافعي ان قرر بما قرره  
فخر الاسلام وهو الاعتراض بلزوم ترك العمل بالخاص فالجواب الصواب  
هو الجواب الذي ذكره الشارح وجواب فخر الاسلام مشتمل على التكلف  
بلاحتياج وان قرر هكذا يعني بلزوم المخالفة لقوله جزاء بما كسبوا يعني ان  
المستفاد من قوله جزاء الخ ان موجب السرقة هو القطع لا غير فلو كان انتفاء  
ثابتا بنجبر الآحاد يلزم المخالفة لمقتضى قوله جزاء فمح جواب فخر الاسلام يكون  
جوابا صحيحا بان يكون انتفاء الضمان ثابتا باشارة قوله جزاء من قبيل مشتقات  
التركيب فلا يلزم المخالفة قطعا في ذاته لهذا الاعتراض لكن يرد عليه ان هذا  
الاعتراض ليس بمنقول عن الشافعي مع ان مقصود فخر الاسلام انما هو تنجيم المقول  
عن الشافعي فلا يكون الجواب مطابقا للسؤال لعدم صدور هذا السؤال من طرف  
الشافعي الحاصل كلام فخر الاسلام لا يخلو عن اضطراب ولذا مره المص بقوله  
قيل في المتن اعلم ان الشافعي قال بلزوم الضمان في السرقة فمح هلا يلزمهم ترك العمل  
بالخاص قلت لا اذ يجوز ان يثبتوا لزوم الضمان بادلة اخرى او بالخبر المشهور

فافهم هذا البحث من مذاق الاقدام والله اعلم (قوله ومنه الامر) كلمة من ليست  
لتبعض لان مدخوله كلى لاجزئ بل هي منشأية كما قال المحشى عبدالغفور  
في قول ابن الحاجب ومنه القاعل فارجع (قوله قدمه على النهى لان المطلوب به  
وجود الخ) ان كان قدم باقيا على حقيقته فقوله لان المطلوب الخ ليس  
باستدلال بل هو اشارة الى السبب الخارجى وانما كان كذلك لان نفس التقديم  
بدبهي من قبيل المشاهدات ان كان عبارة عن اللفظ او من قبيل قضايا قياساتها  
معها ان كان الامر عبارة عن المعنى فافهم ولا يلزم من كون نفس التقديم  
بدبها ان يكون سببه بدبها لان الشئ اذا كان بدبها بناء على كونه من قبيل  
المشاهدات لا يلزم ان يكون سببه الخارجى معلوما ايضا فلذا اشار الى سببه  
الخارجى من غير استدلال على التقديم وان كان قدم مجازا عن المناسبة اى  
ناسب تقديمه بذكر المسبب واردة السبب فح يكون نظريا فقوله لان المطلوب  
الخ استدلال ح لاتعليل خارجى فلا تغفل اعلم ان صيغة الامر خاص موضوع  
لمعنى واحد على الانفراد بالوضع النوعى هكذا كل صيغة امر فهو موضوع  
لطلب الجازم وبعبارة اخرى كل صيغة امر فهو موضوع للايجاب وهو  
عبارة عن المعنى الواحد الذى يفيد صيغة الامر قطعا ومادته قد تكون  
خاصا كصيفته وقد لا تكون خاصا بل مشتركا لكن الصيغة خاص دائما (قوله  
ولانه اول مرتبة ظهرت الخ) فيكون الامر تقدما بالزمان على غيره فلذا قدمه  
على غيره من افراد الخاص (قوله احتراز عن نحو الفعل والاشارة) اى فعل الامر  
واشارته وكذا سكوته فان قيل كيف يكون قوله لفظ احترازا عن نحوهما مع  
انه واقع فى مقام الجنس قلت بين اللفظ وبين قوله طلب به الفعل عموم  
وخصوص من وجه فن حيث يكون اللفظ اعم من وجه يكون بمنزلة الجنس  
ومن حيث كونه اخص من وجه يكون بمنزلة الفعل فيصح كونه مابه الاحتراز  
(قوله اى باستعانة ذلك الفعل) فيه اشارة الى ان الباء الاستعانة للسببية فان قيل  
ما وجه الحمل على الاستعانة دون السببية قلت لو كان الباء للسببية يكون المعنى  
طلب بسبب اللفظ فيفهم منه كون اللفظ مقدما على الطلب بناء على ان السبب  
مقدم على المسبب مع ان المراد من الطلب هو الطلب النفسانى وهو مقدم على  
اللفظ قطعا فلا يصح كونه متأخرا فلذا حمل الباء على الاستعانة لانه اذا حمل  
عليها يصح ان يوجد اى لفظ الامر والطلب مغابلا تقدم وتأخر بينهما  
فافهم (قوله لم يقل اريد به الخ) اعلم ان بين مطلوب الله تعالى وبين مراد الله

تعالى عموم وخصوص من وجه فإيمان المؤمن المطيع مراد الله تعالى كاهو  
مطلوبه وإيمان الكفار مطلوب الله تعالى وليس بمراده وكفر الكفار مراد الله  
تعالى وليس بمطلوبه وكذا بين طلبه وبين إريدته عموم وخصوص من وجه  
الحاصل لو قال إريدته أما يلزم استلزام التعريف لخصوص الفساد أو يلزم  
أن يكون التعريف غير مانع عن إغياره فافهم ( قوله ولم يقل بطلبه ) ومعناه  
الحقيق بطلبه بالفعل لكن لما توهم منه كونه مجازا بعلاقة الخصوص  
والمعوم عما من شأنه أن يطلب به الفعل لم يقل هكذا لئلا يلزم كون التعريف  
غير مانع عن إغياره فافهم ( قوله والصادرة ) غطف على المستعملة أى  
الصيغ الصادرة عن النائم والساهى والخاصى لكلام الله تعالى والرسول  
فإن كلامها يصدق عليه أنه من شأنه أن يطلب به الفعل مع أن كل واحد منها  
ليس بأمر اصطلاحاً اعلم أن الأمر في الأصل مصدر أمرى أمر ثم نقل إلى  
الصيغة المعلوم اصطلاحاً بمناسبة السببية والمسببية فافهم فتفكر في هذا  
البحث على الوجه اللائق فإنه صادف زمان الفتور والله اعلم ( قوله جزماً )  
مفعول مطلق مجازى لقوله طلب أى طلباً جازماً بمعنى قاطعاً لجواز خلاف  
المطلوب تلك الصيغة فلا يجوز إرادة خلاف المطالم يوجد قرينة صارفة  
عن إرادة الموضوع له أعنى الطلب الجازم بخلاف ما إذا وجد قرينة صارفة  
عن إرادته فإنه يجوز إرادة خلاف المطالب تلك القرينة فتكون صيغة المرح  
مجازاً ( قوله خرج به الصيغ المستعملة في الندب والاباحة ) هذا مبنى على قول  
من قال أن الطلب موجود في الصيغة التى قصد بها الندب أو الاباحة فإن الصيغة  
التي قصد بها الندب عبارة عن الطلب مع الرجحان والصيغة التى قصد بها  
الاباحة عبارة عن الطلب مع التساوى فإنه لا يخرج تلك الصيغ بقوله  
طلب به الفعل بل إنما يخرج بقوله طلب به الفعل ( قوله حال من به ) إنما اعتبر  
بوجوده في الاباحة وإن كان موجوداً في الندب فالصيغة التى قصد بها الاباحة  
عبارة عن الإذن ٩ فيخرج بقوله طلب به الفعل ( قوله حال من به ) إنما اعتبر  
كونه حالاً منه لا من لفظ لأنه نكرة وشرط الحال أن تكون نكرة وصاحبها معرفة  
كما تقرر في التمهيد على أن اللفظ خبر ولا يجوز وقوع الحال عن الخبر عند الجمهور مع  
أن في كونه حالاً من به قلة فصل بين الحال وصاحبها فلذا اعتبر كونه حالاً منه ( قوله  
أى ملتبساً بالخ ) فيه إشارة إلى أن الباء للابسة وهذا بيان لحاصل المعنى  
وليس مراده أن الباء متعلق بملتبس بل هو متعلق بكائن المقدّر والباء في قوله

٩ أى الإذن من  
طرف الشارع  
للفعل ولعدمه  
كلاكل والشرب  
وغيرهما ( منه )

بوصفه الذى هو واقع صلة لقوله ملتبسا وليس للالبسة والا يلزم التكرار  
 فى المعنى ( قوله خرج به اللفظ الموضوع للاخبار عن طلب الفعل ) فان قيل  
 امثال هذا تخرج بقوله طلب به الفعل فان المراد بالطلب ههنا هو الطلب  
 النفسانى اعنى الطلب الانشائى قلت نعم لكن هذا الكلام من الشارح مبنى على  
 ان الصيغ الموضوع للاخبار اذا استعملت فى انشاء الطلب فانها لا تخرج  
 ح بقوله طلب به الفعل لكونها مستعملة فى ذلك المعنى لكن لما لم تكن موضوعه  
 لذلك المعنى بل هى موضوعه للاخبار عن طلب الفعل فتخرج بقوله اى  
 بوضعه ( قوله استعلاء متعلق بطلب ) اى مفعول مطلق مجازى له وان كان  
 تفسيره مشعرا بكونه منصوبا على الحذف والا يصال ( قوله خرج به الدماء  
 والالتماس ) فيه مسامحة ومراده خرج به الصيغة المستعملة فى معنى الدماء  
 او الالتماس لكن فيه نظر لانه يشعر بوجود الطلب الجازم فيهما معانه  
 ليس بموجود فيهما قطعاً واتفاقاً فتخرج تلك الصيغة بقوله طلب به الفعل  
 جزماً اللهم الا ان يقال ان هذا الكلام من الشارح مبنى على فرض وجود  
 الطلب فيهما بطريق الوضع فلا يخرج حينئذ بما قبله بل تخرج بقوله استعلاء  
 لكنه خلاف الظ قطعاً فانهم ( قوله ولم يشترط العلو ) اى لم يشترط العلو نفس  
 الامر فيه اشارة الى ان عد الطالب نفسه عالياً من قبيل الشرط الخارج فانهم  
 ( قوله ولهذا ينسب الى سوء الادب ) فان قيل هذا لا يدل على كونه امراً لانه  
 يجوز ان يكون كونه منسوباً الى سوء الادب من جهة عد نفسه عالياً قلت المراد  
 سوء الادب سوء الادب الناشئ عن الامر فيلزم كون قول الادنى للاعلى  
 افعلاً امراً فانهم فان قيل ما المراد بالقول هل هو بالمعنى المصدرى او بمعنى  
 المفعول فان كان بالمعنى المصدرى فلامعنى له ههنا فان المعنى المصدرى مبين للامر  
 فانه عبارة عن اللفظ كما مروا ان كان بمعنى المفعول فيلزم ان يبقى لقوله افعلاً  
 معنى لانه هو المفعول فالاغراض الذى اوردته على المشهور وارد عليه ايضا  
 قلنا نختار الشق الثانى فقول يجوز ان يكون قوله افعلاً عطف بيان عاقبه  
 فلا تغفل على هذا ان الكلام ليس فى مقام التعريف حتى يلزم الاهتمام ( قوله  
 فقول فرعون الخ تبريع على قوله استعلاء الحاصل اعتراض بقول فرعون  
 ماذا تأمرؤن المراد به اى شئ تكلمون من صيغ الامر فى حق فقوله تأمرؤن  
 وان لم يكن عبارة عن صيغة الامر لكن مراده به هو التكلم بصيغة الامر  
 فى حقه من طرف قومه فلا يرد ان قوله تأمرؤن ليس بصيغة الامر حتى يرد

الاغتراض به وللم يوجد الاستعلاء فيه اعترض به على التعريف بأنه داخل  
 في المعرف بناء على تعبيره تأمرون فان معناه الظ أي شيء امرتملى بمعنى اى شيء  
 تكلمتم فى حقى من صيغ الامر مع انه خارج عن التعريف بناء على عدم وجود  
 الاستعلاء فاجاب الشارح بان قوله تأمرون مجاز مرسل بمعنى تشيرون بعلاقة  
 السببية والمسببية بذكر السبب وإرادة السبب او بمعنى متشاورين بذكر السبب  
 وإرادة السبب فينثذ فهو خارج عن التعريف كما هو خارج عن المعرف فلا يرد  
 الاغتراض به على التعريف او نقول لانسلم خروجه عن التعريف كيف يجوز  
 ان يكون مراده حقيقة الامر بناء على اظهار التواضع لقومه لخوفه من موسى  
 عليه السلام فعلى هذا يكون الامر حقيقة داخل فى التعريف كما فى المعرف  
 فلا اشكال فافهم والله اعلم ( قوله والمشهور فى التعريف ) الظرفية من قبيل  
 ظرفية العام للخاص اى التعريف المشهور من بين تعريفات الامر ( قوله  
 او لغيره ) كلمة اول تقسيم الحد للتقسيم المحدود كما يتوهم من القاعدة المذكورة  
 فى الفسارى فالتعريف المشهور اثنان احدهما قول القائل لمن دونه افعلى  
 واثانيهما قول القائل لغيره استعلاء افعلى وانما ترك قيد الاستعلاء فى الاول بناء  
 على ان القول لمن دونه يشعر بالاستعلاء فلا حاجة الى ذكره ( قوله الاول انه  
 ان ارير الخ ) حاصله اما ان يراد بالقول معناه المصدرى واما ان يراد بالقول  
 فان ارير المعنى المصدرى يلزم ان لا يلائم غرض الاصولى وان ارير المقول  
 يلزم ان لا ينطبق لقوله افعلى معنى يعتد به فيكون بمنزلة قولنا مقول القائل لمن  
 دونه او لغيره استعلاء مقول فلامعنى له والجواب من طرف المشهور اننا نختار الشق  
 الثانى ومن دفع محذوره بان افعلى وان كان عبارة عن المقول لكنه مقول خاص  
 لا عام فيجوز ان يكون عطف بيان فلا يلزم الاستدراك وهو حظ ( قوله  
 ولا يناسب جفله من اقسام الخاص ) بناء على ان الخاص لفظ والمعنى المصدرى  
 مبين له فان قيل فعلى هذا يلزم ان يقول ويصح جعله قلب نعم لكن يجوز  
 ان يكون الجعل المذكور من قبيل مسامحات المصنفين فلذا قال هكذا ( قوله  
 والبلغ والحاكى ) المبلغ من التزم الكون واسطة فى الافادة والحاكى من لا يلزم  
 لذلك الكون بل غرضه مجرد الحكاية عن الغير و اراد بالحاكى فيما سبق اعم  
 من المبلغ ولذا ترك المبلغ هناك ( قوله فهو مع كونه عناية ) العناية مشتق  
 من العناية بفتح العين بمعنى المشقة فتكون عبارة عن التكلف والجواب من طرف  
 المشهور هذا هو المراد وكونه تكلفا ممنوع كيف اعتبار معنى الطلب مشهور

فقريئة الشهرة يجوز اعتباره فلا يكون تكلفا ( قوله لا يخرج صيغ الندب  
والإباحة ) لو سلم عدم خروج صيغة الندب لكن عدم خروج الإباحة ممنوع  
كيف لا طلب في الإباحة بناء على أن الطلب يقتضي الرجحان ولا رجحان  
في الإباحة بل الموجود فيها هو التساوي كالاختصاص بل صرح في التلويح اللهم الا  
أن يقال أن ما قاله مبنى على مذهب البعض فافهم ( قوله كان تكلفا على تكلف )  
المراد بالاول هو ارادة الطلب على سبيل الجزم وبالثاني اعتبار معنى الطلب  
لكن كونها تكلفا ممنوع كيف لا تكلف في هذه الارادة بقريئة الشهرة ( قوله  
مهم لا يليق الخ ) فان قيل فيلزم التعريف بالمجهول قلت لا بل اللازم انما هو  
التعريف بشئ يكون المراد ببعض ما ذكر فيه مبهما ولا يقال له التعريف  
بالمجهول ( قوله ولهذا اختلفوا فيه ) اى لكونه من قبيل التعريف بالمبهم  
اختلفوا في افضل فقيل انه كناية الخ ليس المراد بالكناية معناه الاصلاحي  
بل المراد به هو معنى الخفاء الحاصل لما كان صيغة افضل لفظا مشتركا بين  
المعاني المتعددة المذكورة ههنا كان المراد به غير معين فيكون المراد بهما فيلزم  
التعريف به وهو بط والجواب من طرف المشهور ان استعمال اللفظ المشترك  
في التعريف اذا كان كل واحد من معانيه جائزا على سبيل ولم يوجد الفساد  
في ارادة واحد منها حينئذ يجوز اخذه في التعريف من غير لزوم الفساد اصلا  
وانما لا يجوز اخذه فيه اذا لم يحز ارادة واحد من معانيه او اكثر بناء على  
لزوم الفساد في ارادة ذلك الواحد قهنا لما جاز ارادة كل واحد من المعاني  
الثلاثة لافساد في اخذه فيه فيجوز ان يراد من المعاني الثلاثة اى معنى كان نقله  
الاستاذ من اللارى حاشية قاضى مير فارجم الحاصل كل واحد من اعتراض  
الشارح لا يرد على المشهور فافهم ( قوله عن كل ما يدل على الطلب ) اى سواء  
كان امرا حاضرا او غائبا فلا يتوهم خروج امر الغائب كاتوهم البعض ( قوله  
اشتقاق افضل من فعل ) فان قيل فعلى هذا يلزم ان يخرج امر الغائب قلت يجوز  
ان يكون هذا مبنيا على التمثيل فلا يخرج حينئذ قطعاً ( قوله علم جنس الامر )  
اى سواء كان امرا حاضرا او غائبا هذا هو الاصطلاح فلا مشاحة فيه اعلم ان  
الامر في اصطلاح الاصول عند الجمهور عبارة عن اللفظ من حيث الدلالة على  
المعنى حقيقة وليس بعبارة عن المعنى فقط حقيقة كما اعتبره ابن الحاجب اذ هو غير  
معتبر عند سائر اهل الاصول والله اعلم ( قوله ويختص مراده وهو الوجوب  
الخ ) لا فرغ من بيان تعريف صيغة الامر بحسب الاصطلاح اراد ان يبين معنى

لفظ الامر بحسب اللفظ والشرح ثم بين ثلاثة مسائل احدها من مسائل الاصول  
والاثنان استطردى تأمل (قوله اى المراد بالامر) فيه اشارة الى ان اضافة  
المراد الى الامر لادنى ملابسة لان المراد انما يضاف حقيقة الى المتكلم لكنه  
اضيف اليه على طريق اضافة المدلول الى الدال فلاضافة لادنى ملابسة  
فافهم قوله بمعنى ام راى الف ميم را بمعنى لفظ الامر الذى يحى جمعه على اموار  
فلا واما الامر الذى يحى جمعه على اموار فله معان متعددة (قوله اى ذلك المراد)  
فيه اشارة اما الى ان ضمير هو واقع موقع اسم الاشارة الى انه لما كان المقام مقام البيان  
فالسكوت يفيد الحصر فكان المبتدأ عبارة عن المعرفة باللام يفيد الحصر على الخبر  
فيكون ان المراد بلفظ الامر منحصرا على الوجوب لا يتجاوز الى الندب والاباحة  
(قوله الوجوب) فيه مسامحة والمراد الايجاب وهو الظاهر من قوله لا الندب  
والاباحة فانهما صفتان لله تعالى فيلزم ان يكون المراد بالوجوب ايضا ماهو  
صفته تعالى وهو الايجاب فافهم بناء على ان صفته تعالى هو الايجاب لا الوجوب  
لانه صفة افعال العباد او يقال هذا مبنى على ما قاله بعض الفضلاء من ان الايجاب  
والوجوب متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار فمن حيث التعلق اليه تعالى  
يقال له الايجاب ومن حيث التعلق الى افعال العباد يقال له الوجوب الحاصل  
ان المراد بالوجوب هو الايجاب فان قيل كيف يكون المراد بلفظ الامر الايجاب  
مع انه مخالف للفهوم مما سبق فان المفهوم منه ان معنى صيغة الامر هو الطلب  
الجازم حيث عرف مسمى الامر وهو عبارة عن الصيغ المخصوصة كاقبل  
واضرب وغيرهما بقوله لفظ طلب به الفعل جزما فعلم منه ان صيغة الامر  
موضوعة لمعنى الطلب الجازم وهو عبارة عن الايجاب بالوضع النوعى فحينئذ  
كيف يصح ان المراد بلفظ الامر ايجاب لانه مخالف لما سبق قلت لا منافاة  
بينهما بناء على ان مراده بما سبق انما هو بيان المعنى الاصطلاحي يسمى  
الامر اعنى صيغة الامر حيث بينه بطريق التعريف ومقصوده ههنا  
بيان معنى لفظ الامر لغة وشرعا فيجوز ان يتحد صيغة الامر مع لفظ الامر  
من جهة المعنى فيكونان مرادفين لاتحاد معناهما وهو الايجاب لكن الفرق  
بينهما متحقق وهو ان صيغة امر موضوعة لمعنى الايجاب بالوضع النوعى  
على طريق وضع العام للموضوع له الخاص ولفظ الامر الذى هو مصدر  
امر يأمر موضوع لمعنى الايجاب بالوضع الشخصى ايضا فلا تغفل اعلم ان نقل  
لفظ الامر الى الصيغة المخصوصة مثل اضرب مثلا من قيل نقل اسم المدلول

الى الدال فلا تغفل (قوله للنص) النص ههنا اعم من الكتاب والسنة اى الحديث كما يظهر من سياق الكلام (قوله اما الكتاب فقوله تعالى الخ) اى اما ثبت كون المراد بلفظ الامر الايجاب بالكتاب فقوله تعالى تقريره هكذا المراد بلفظ الامر هو الايجاب يعنى موضوع لهذا المعنى لغة وشرعا لانه لو لم يكن المراد به الايجاب لما كان مخالفة الامر حراما وتركه للواجب وكما لم يكن حراما وتركه للواجب لما لحق بسببها الوعيد والتهديد ينتج انه لو لم يكن المراد به الايجاب لما لحق بها الوعيد والتهديد لكن التالى بط والمقدم مثله فثبت ان المراد به هو الايجاب لا غيرا ما للملازمة الاولى فلانه لو لم يكن المراد به الايجاب بل كان المراد به الندب والاباحة لما ترتب على مخالفته التهديد والوعيد لكنه تعالى رتب على مخالفته التهديد والوعيد بقوله فليحذر الخ فعلم منه ان مخالفة الامر حرام وتركه للواجب اذ التهديد والوعيد انما يلحقان على فعل الحرام وتركه الواجب فلو لم يكن المراد به الايجاب لما كان مخالفته حراما وتركه للواجب لكن هذا التالى بط وكذا المقدم واما بطلان التالى فيما سبق اعنى قولنا لما لحق بها الوعيد والتهديد فنظرى اشار الى اثباته بقوله فى عنوان قوله واما الكتاب فقوله تعالى الخ هكذا عدم لحوق التهديد والوعيد على مخالفة الامر بط لانه كما رتب الله تعالى وعلق على مخالفة امره ان كان الضمير راجعا اليه تعالى فارجع الى تفسير التهديد والوعيد بقوله فليحذر الذين الخ ثبت ان عدم لحوق التهديد والوعيد على مخالفة الامر بط فنقول كلما كان مخالفة الامر حراما وتركه للواجب ولحق بسببها التهديد والوعيد ثبت ان المراد بلفظ الامر من حيث هو مع قطع النظر عن القرائن الخارجية هو الايجاب لغة وشرعا لكن المقدم حق والتالى مثله وهو المط وان شئت التقرير على وجه الاختصار قلت المراد به هو الايجاب لانه لو لم يكن المراد به الايجاب لما لحق بها الوعيد والتهديد لكن التالى بط والمقدم مثله فثبت المط اما الملازمة فظاهرة واما بطلان التالى فلما سبق بعينه اعلم ان المقى اثبات كون معنى لفظ الامر الايجاب فالمراد بالامر لفظ الامر فى قوله عن امره وليس المراد به قوله فليحذر فانه مستعمل فى معنى التحيز كما هو الظاهر اذا الحذر للتحيز فارجع الى كتب التفسير والله اعلم فان قيل لا يثبت بهذه الاية كون كل لفظ الامر موضوعا لمعنى الايجاب بل المفهوم منها انما هو كون الامر المضاف اليه تعالى فى هذه

الاية موضوعا لمعنى الايجاب قلت اضافة المصدر تفيد العموم. فعلى هذا يفهم منها ان كل لفظ الامر موضوع لمعنى الايجاب فافهم ( قوله واما الحديث ) اى اما ثبت ككون المراد به الايجاب بالحديث فلقوله عليه السلام فتقرير الدليل هكذا كلما رتب النبي عليه السلام المشقة على الامر علم ان المراد به هو الايجاب لكن المقدم حق والتالى مثله اما حقية المقدم فلانه كلما علم من اشارة الحديث ترتيب المشقة على الامر علم انه عليه السلام رتب المشقة على الامر لكن المقدم حق والتالى مثله اما الملازمة الاولى فاشار الى اثباتها بقوله فان المشقة انما تخلق به اى بسبب الايجاب تقريره هكذا كلما رتب المشقة على الامر علم ان المراد به هو الايجاب لانه لو لم يكن المراد به الايجاب لما رتب المشقة عليه لكن التالى بط فان المفهوم من اشارة الحديث انه عليه السلام رتب المشقة على الامر لانه لما قال لولا ان اشق على امتي علم منه بطريق الاشارة ان المرتب على الامر هو المشقة وهى انما تخلق بالايجاب لا بالنسبة وغيره فيثبت الملازمة قطعا فافهم ( قوله بحيث لا يفهم منها الندب ) والاباحة وغيرهما ) فيه اشارة الى ان اختصاص الصيغة بالايجاب من حيث الدلالة يعنى ان الصيغة المطلقة عن القرائن انما تدل على الايجاب بكونها موضوعا لمعنى النوعى لما بين البص المسئلة الاولى وهى كون لفظ الامر مختصة على ذلك المراد وهى من مسائل الاصول وثالثها كون ذلك المراد مقصورا على تلك الصيغة وهذا البيان استطردى فان قلت هذا الحصر ممنوع كيف ذلك المراد يفهم من لفظ الامر كما مر آنفا فكيف يصح كونه مقصورا على صيغة الامر قلت نعم لكن انقصر اضافى لاحقيق فهو بالنسبة الى الصيغة يعنى ان استفادة ذلك المراد من حيث الصيغة مقصورة على الصيغة فلا ينافى استفادته من المادة اعنى لفظ الامر وكذا لا ينافى كون الايجاب مستفادا من قوله تعالى كتب عليكم الصيام فان استفادة الايجاب من المادة لا من الصيغة او نقول انقصر ههنا بالنسبة الى الفعل يعنى ان ذلك المراد مقصور على الصيغة لا يتجاوز الى الفعل فلا يستفاد من الفعل كما سيجى في الاشارة اليه فلا ينافى استفادته من لفظ الامر فافهم ( قوله اشار الى الاول بقوله للنس ) فان قيل هذا القول مصرح به فاما معنى الاشارة قلت وان كان مصرحا لكن كونه وجه اول ليس بمصرح فلذا قال اشار فافهم ( قوله ذمهم على ترك الامتثال الخ ) فيه اشارة

الى ان الوجه الاول دليل اصولي مفرد وهو قوله تعالى اركعوا لكنه يتبع المط  
 بالنظر الى احواله فتقريره هكذا صيغة الامر في قوله تعالى اركعوا صيغة مطلقة  
 عن القرائن الدالة على الندب والاباحة وغيرهما وكل صيغة مطلقة عنها فهي  
 تدل على الايجاب فقط فصيغة الامر في قوله تعالى اركعوا تدل عليه فقط او نقول صيغة  
 الامر في قوله تعالى اركعوا تدل على الايجاب فقط لانه لو لم تدل عليه بل كانت  
 شاملة للندب والاباحة لما ذمهم الله تعالى اى الكفار على ترك الامثال بالصيغة  
 لكن التالى بط والمقدم مثله فثبت المط اما الملازمة فلانه لو كانت صيغة الامر  
 شاملة لهما ولم تكن مخصصة بالايجاب لما كان الكفار مستحقين للذم بترك الامثال  
 بناء على انه يجوز ان يفهموا من تلك الصيغة معنى الاباحة فتكلموا لم يكونوا  
 مستحقين للذم فلو كانت شاملة لهما لما ذمهم الله تعالى على ترك الامثال لكن  
 التالى بط اما بطلان التالى فلانه تعالى ذمهم الله بقوله لا يركعون فافهم ويمكن  
 وهنا تقرير آخر قرر على طريق الوظيفة فان قيل المفهوم من هذه الآية ان  
 صيغة اركعوا للايجاب ولا يفهم منها ان كل صيغة الامر حال كونها مطلقة  
 عن القرائن فهي للايجاب قلت يفهم هذا بناء على انه لا قائل بالفصل بين  
 الصيغ المطلقة عن القرائن فان قيل لانسلم ان هذه الصيغة مطلقة عن القرائن  
 كيف لم لا يجوز ان يكون الذم قرينة قلت حين توجه الخطاب اليهم لم يوجد  
 الذم وهو اما وجد بعد تركهم الامثال بها كما لا يخفى ولما كان الكفار عالمين  
 بكون الصيغة المطلقة عن القرائن موضوعة لمعنى الايجاب كانوا مستحقين  
 للذم بترك الامثال بالصيغة اعلم ان المراد بالركوع هو الصلاة بذكر الجزاء واردة  
 الكل فلا تنقل ( قوله يعنى الاتساق ) اى اتفاق العلماء الكرام فيه اشارة الى  
 ان المراد بالايجاع معناه اللغوي فراده ان المطائبات بدلالة الاجماع المذكور  
 تقريره بالاستشائى الغير المستقيم هكذا كل صيغة الامر اذا كانت مطلقة عن القرائن  
 فهي للايجاب فقط لانها لو لم تكن للايجاب فقط لما اتفق العلماء على الاستدلال  
 بصيغة الامر على الوجوب اى الايجاب لكن التالى بط والمقدم مثله فثبت المط  
 اما بطلان التالى فثبت بقوله فان العلماء لا يزالون يستدلون بعلماء دائمى استدلال  
 ايدر اول دليل او نقول فى التقرير كما ثبت ان العلماء كانوا يستدلون دائماً بصيغة  
 الامر على الايجاب فقط ثبت ان كل صيغة الامر اذا كانت مطلقة فهي للايجاب  
 لكن المقدم حق والتالى مثله فافهم والله اعلم ( قوله يعنى الاستفادة الخ ) اى

استفادة الوجوب من موارد صيغة الامر في اللغة فالدليل على المط مفرد يعنى اصولى وهو الاستفادة المذكورة لكن يستلزم بالنظر الى احواله هكذا كلما استفيد الوجوب فقط من صيغة الامر من موارد اللغة اى محال صيغة الامر التى استعمالها اهل اللغة صيغة الامر فيها فصيغة الامر منحصرة في الايجاب وموضوعه له لكن المقدم حق والتالى مثله وهو المط فهذا الدليل راجع الى النقلى في الحقيقة وهو الاستدلال على المط باستعمال اللغة لكنه لما كان احد مقدمته امرا معقولا وهو الاستفادة اطلق عليه المعقول ( قوله لا اثباتها بالقياس ) يعنى ليس المق ههنا اثبات المط بالدليل العقلى الصرف الذى هو بقياس صيغة الامر على شىء آخر موضوع لمعنى واحد اذا اللغة لا تثبت بالقياس وكذا ليس المق الترجيح بالرأى كما حله البعض عليه ( قوله فان المولى يعد عبده الخ ) اشارة الى اثبات حقيقة المقدم فكان الملازمة بمنزلة البدهى فتقريره هكذا الايجاب فقط مستفاد من صيغة الامر من موارد اللغة لانه كلما كان المولى يعد عبده اى يعتقد الغير الممثل لامره اى بالمعنى الاصطلاحي وهو صيغة الامر عاصيا يلزم ان يكون العبد الصادر في حقه صيغة الامر من طرف مولا تاركا للواجب وكما يلزم ان يكون تاركا له يلزم ان يكون الوجوب فقط مستفادا من صيغة الامر من موارد اللغة ينتج انه كلما كان المولى يعد عبده الغير الممثل لامره عاصيا فلا يوجب فقط مستفاد من صيغة الامر من موارد اللغة لكن المقدم حق فالتالى مثله وهو المط لكن هذا الدليل راجع في الحقيقة الى الدليل الشرعى بملاحظة هذه المقدمة اعنى قوله وما ذلك الا ترك الواجب فافهم ( قوله ولان الاصل وفاء العبارة الخ ) هذا استدلال على الاختصاص الثانى هذا الوجوب منحصرا في الصيغة لانه كلما كان الاصل اى الراجح وفاء العبارة بالمق اى الموضوع له وانما عبر بالمق نظرا الى الافادة بناء على ان الموضوع له يقصد افادته كان الاصل انحصار الوجوب في الصيغة وكما كان الاصل انحصار الوجوب في الصيغة والحال انه لا يعدل عن ذلك الا للضرورة ولا ضرورة ههنا فلا يعدل عن ذلك الاصل وكما لم يعدل عنه يلزم ان يكون الوجوب منحصرا في الصيغة ينتج انه كلما كان الاصل وفاء العبارة بالمق يلزم ان يكون الوجوب منحصرا في الصيغة وهو المط فتكفر في هذا البحث فانه عسير ( قوله ثم فرع على كونه المراد بالامر ) اى مراد المتكلم به سواء كان الله تعالى او النبي صلى الله تعالى عليه وسلم او غيرهما اعلم ان المص بين ثلاثة مسائل الاولى ان كل لفظ

امرا اذا كان مطلقا عن القرينة فهو يدل على الوجوب و الثابتة ان كل صيغة امر مختصة بالايجاب اذا كانت مطلقة عن القرينة ايضا فهما من مسائل الاصول و كلاهما مقصود بالافادة و الثالث كل وجوب مقصور بالصيغة لا يستفاد من الفعل فذكر هذه تبجي فافهم قاله الاستاذ في هذا الدرس ( قوله في ان النذب ) اى الطلب الراجح ( قوله بان يكون مشتركا بينه وبين الايجاب ) فيه اشارة الى ان المراد بالوجوب فيما سبق الايجاب و انما عبر بالوجوب مسامحة او هو مبنى على مذهب وهو ان الوجوب و الايجاب متحدان بالذات و مختلفان بالاعتبار فافهم ( قوله لفظا ) بان يكون لفظ الامر موضوعا مرة للنذب و مرة اخرى للايجاب فاذا استعمل في النذب او الايجاب يكون حقيقة و ان استعمل في الطلب مطلقا يكون مجازا بذكر الخاص و ارادة العام ( قوله او معنى ) بان يكون موضوعا للطلب مطلقا فان استعمل في النذب فان كان من قبيل اطلاق العام بهموه على الخاص يكون حقيقة ايضا و ان كان من قبيل استعمال العام في الخاص يكون مجازا بعللاقة العموم و الخصوص مثلا فافهم ( قوله و الطاعة فعل المأمور به ) فان قيل لم اتى الاسم الظاهر في موضع الضمير قلت اشارة الى المغايرة بينهما لان المراد بالاولى الحاصل بالمصدر اى ما به الطاعة و الاطاعة فافهم و بالثانية اصل المصدر فان قيل فعلى هذا لا يتكرر الحد الاوسط لتغايرهما قلت نعم لكن ان يؤخذ المتحدان في الصغرى و الكبرى بان يقال المتدوب مأور به لانه طاعة اجاعا و كل طاعة مأور به ينتج المط ( قوله اتفاق اهل اللغة على ان الامر ينقسم الى امر ايجاب او امر نذب الخ ) اى ينقسم معنى الاول لالفظه اذ التقسيم للماهية و بالماهية كالتعريف في التحقيق و تقرير هذا الوجه هكذا الامر مشترك بين الايجاب و النذب مثلا لان الامر مقسم امر ايجاب و امر نذب و كل مقسم مشترك بين اقسام ينتج المط فقوله اتفاق اهل اللغة على ان الامر ينقسم الخ اشارة الى اثبات الصغرى على هذا التقرير كما لا يخفى ( قوله و عن الثانى انه انما يتم الخ ) حاصله منع الصغرى على تقدير و منع التقريب على تقدير بانه ان اردت ان ما يطلق عليه لفظ الامر حقيقة مقسم امر ايجاب و امر نذب فالصغرى ممنوع كيف ليس مراد اهل اللغة تقسيم ما يطلق عليه لفظ الامر حقيقة بل مرادهم الخ و ان اردت ان مرادهم تقسيم صيغة تسمى امرا عند النحاة فالصغرى و الكبرى كلاهما مسلم لكن التقريب ممنوع اذ لا يلزم من كون الصيغة التى تسمى امرا عند النحاة منقسمة اليهما ان يكون لفظ الامر عند اهل الاصول منقسما اليهما كما لا يخفى

فافهم هذا البحث مشكلا وصادف زمان الفتنور والله اعلم فتأمل فانه من من القى الاقدام  
( قوله وذهب الكرخي والخصاص وشمس الائمة السرخسي وصدر الاسلام  
ابو اليسر ) هذه المذاهب من الخفية قوله وذهب عطف على قوله فذهب القاضي  
الخ والمختار عند المص مذهب اليه الكرخي وغيره قوله من اصحاب الشافعية  
بيان المحققين ففيه اشارة الى ان من الشافعي من ذهب الى الاول ( قوله لانه لو كان  
مأمورا به الخ ) فان قيل على هذا التقرير لا يتم التريب بناء على ان الدعوى  
ان النذب ليس بمراد بالامر قلت نعم لكن هذا اشارة الى دليل التالى وليس باشارة  
الى دليل المطفح تقرير الدليل هكذا النذب ليس بمراد بالامر اما الملازمة فظ  
واما بطلان التالى فلانه لو كان مأمورا به لزم ان يكون تركه معصية وكما لزم  
ان يكون تركه معصية يلزم ان يكون المندوب واجبا يتج انه لو كان مأمورا به  
يلزم ان يكون المندوب واجبا لكن التالى بط لكونه خلاف المفروض وللزوم  
اجتماع النقيضين والمقدم مثله فثبت انه ليس بمأموره اما الملازمة الاولى اعنى  
انه لو كان مأمورا به لزم ان يكون تركه معصية فنظريه اشارة الى اثباته بقوله  
قال الله تعالى هكذا لو كان مأمورا به لزم ان يكون تركه معصية لانه كلما ساند الله  
تعالى القضية التى هى عبارة عن مخالفة الامر الى الامر فى قوله افحصيت  
امرى فلو كان النذب مأمورا به لزم ان يكون تركه معصية لكن المقدم حتى فالتالى  
مثله وهو المط فان قيل قد سبق ان الطاعة على مذهب ليست بعبارة عن فعل  
المأموره بل هى قد تكون عبارة عن فعل المأموره وقد تكون عبارة عن فعل  
المندوب اليه فبحر المنع على الملازمة قلت لما قال الله تعالى افحصيت امرى لا يرد المنع  
على الملازمة قطعاً اذ لو لم يكن الامر فى قوله امر للإيجاب لما قال افحصيت امرى  
وهو ظ فاعتراض الحشى الازميرى ليس بشئ فافهم ( قوله ولان السواك مندوب  
وليس بمأموره الخ اعلم ان السواك قديحى اسما للشجرة المخصوصة وقديحى  
بمعنى استعمال السواك فهو المراد ههنا ولو كان المراد الاسم يلزم ان يقدر مضاف  
اى ولان استعمال السواك مندوب بناء على ان المندوب انما هو استعماله وهو ظ  
فهذا الدليل من الشكل الثالث تقريره هكذا السواك مندوب والسواك ليس بمأموره  
يتج ان بعض المندوب ليس بمأموره وهو نقيض قول الخصم ان كل مندوب  
مأموره فيلزم ان يكون قوله باطلا لثبوت نقيضه فافهم ( قوله لقوله عليه السلام  
لولا ان اشق الخ ) اشارة الى اثبات الكبرى هكذا السواك ليس بمأموره لانه  
كما قال عليه السلام لولا ان اشق على امتى لامرتهم بالسواك ثبت ان السواك ليس

بأموره لكن المقدم حق والتالي مثله وهو الماط اما الملازمة فلانه كلما كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم معبرا بكلمة لولا التي تدل على الامتناع ثبت انه ليس بأموره وهو ظاهرا ان النذب في اصطلاح اهل الاصول اعم من النذب في اصطلاح الفقهاء فالنذب عند الاصوليين بمعنى ما يقابل الواجب سواء كان سنة مؤكدة او غيرها من السنن الزوائد والمستحبات فاحفظ وسمي التفصيل في بحثه فانظر ( قوله ان اشق ) يعني مشقتي اعتقاديته يديم ( لامرته ) يعني انهم استعمال سواي واجب قبل رد هذا على من قال ان الله تعالى فوض بعض الاحكام الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلا ينافي لقولهم لاحاكم سوا الله تعالى او المراد لثبت كونه واجبا من طرف الله تعالى فانهم ( قوله وايضا المندوب لامشقة فيه وفي المأمور مشقة الخ ) هذا الدليل من الشكل الثاني هكذا لاشي من المندوب بأموره لانه لاشي من المندوب بمشقة فيه وكل بأموره فيه مشقة ينتج الماط ( قوله بالحديث الخ ) اشارة الى اثبات الكبرى هكذا كل بأموره فيه مشقة لانه كما قال عليه السلام لولا ان اشق على امتي لامرته بالسواك معلقا للامر بالسواك الى المشقة علم منه بطريق الاشارة ان المأمور فيه مشقة فان قيل المفهوم منه انه لو كان السواك بأموره لوجد فيه المشقة ولا يلزم منه ان يكون كل بأموره فيه مشقة قلت يلزم اذ لا قائل بالفصل بين امر وامر وهو ظ ( قوله واعلم ان الامام فخر الاسلام الخ ) اشارة الى الجواب عن المعارضة المقررة من طرف الخصم وهي ان كان عندك دليل على ان المندوب ليس بأموره وعندي دليل ينفيه وهوانه لو كان المندوب غير بأموره لصرح فخر الاسلام بكونه غير بأموره لكن التالي بط فيلزم ان يكون المندوب بأموره فاشار الى جواب يمنع بطلان التالي فانهم وعندي يمنع التفريع المطوى في كلامه بانه ممنوع كيف لا يلزم من عدم تصريحه ان يكون المندوب بأموره وانما يلزم لو لم يكن كونه غير بأموره مفهوما معلوما من كلامه في مواضع متعددة وليس كذلك ( قوله وان لم يصرح ) هذه الواو لزيادة الربط فخير المبدأ هو الجملة الشرطية مع جوابه المحذوف وهو قولنا فلا يلزم منه كونه ماء وراه بقوله لكنه فهم اشارة الى اثبات قوله فلا يلزم كونه بأموره هكذا ربط المحشى السيلكتي اشارة هذه العبارة في حاشية المطول في موضع في اوائله فارجع ( قوله ولا يكون موجهها ) اي اثر الصيغة المطلقة عن القرائن الخ هذا اشارة الى لازم الاختصاص الاول هكذا كلما كان الصيغة مختصة بالايجاب فلا يكون موجهها

ندبا ولا اباحة ولا توقفا الخ فان قيل لم عبر بالموجب ولم يعبر بالمدلول قلت لو عبر به يلزم ان لا يوجب فائدة في النفي بالنسبة الى قوله ولا توقفا لان القائل بالتوقف لم يقل بكون التوقف مدلول الصيغة وهو ظ بل حكم بكونه اثر الصيغة وموجبها وفي قوله المطلقة عن القرائن اشارة الى ان الصيغة اذا كانت مقارنته لقريئة الايجاب او النذب او الاباحة فلا اختلاف فيه فالصيغة المقارنة لقريئة الايجاب فهمى تفيد اتفاقا والمقارنة لقريئة النذب تفيد النذب اتفاقا وانما الاختلاف في ان الصيغة اذا كانت مطلقة عن القرائن بالكلية فهل هي للايجاب ام لافالختار انها تفيد الايجاب قطعا بلا شبهة بطريق الوضع فافهم والله اعلم (قوله كاذب اليه عامة المعتزلة وجاعة الخ) بيان للنفي الحاصل لما كان المختاران صيغة الامر اذا كانت مطلقة عن القرائن تفيد الوجوب وضعا وقطعا اشار الى رد المخالفين لهذا المختار وحاصل الدليل من طرف المختار ان صيغة الامر اذا كانت خالية عن القرائن تفيد الايجاب فقط لا النذب ولا الاباحة ولا التوقف لانها لفظ وضع لمعنى واحد وكل لفظ وضع لمعنى واحد يفيد قطعا بالوضع ينتج ان صيغة الامر اذا كانت خالية عن القرائن تفيد الايجاب فقط وسيجيء التفصيل وقال المعتزلة وجاعة من الفقهاء ان موجب صيغة الامر هو النذب يعنى تفيد كون مدلوله التضمنى مندوبا (قوله استدلالا) مفعول له انحصولى (قوله بانها لطلب الفعل) اى سواء كان الطلب على سبيل الجزم او على سبيل الرجحان فهو اعم يعنى صيغة الامر موضوعة للطلب مطلقا وهو الظم من قوله وادناه النذب كالاينفى وحاصل استدلالهم ان موجب صيغة الامر هو النذب لان صيغة الامر لفظ لازمه رجحان جانب الفعل على جانب الترك ونضم اليه كبرى من غير المتعارف هكذا وادنى الرجحان هو النذب ينتج ان صيغة الامر لفظ ادنى لازمه هو النذب فمح نجعل هذه النتيجة صفري ونظم اليه كبرى ينتج المط هكذا صيغة الامر لفظ ادنى لازمه هو النذب وكل لفظ ادنى لازمه هو النذب يوجب النذب ينتج ان صيغة الامر يوجب النذب وهو المط لكن الصفري الاولى نظرية وهي قولنا لان صيغة الامر لفظ لازمه رجحان الخ فاثباتها هكذا صيغة الامر لفظ لازمه رجحان جانب الفعل على جانب الترك لان صيغة الامر موضوعة لطلب الفعل وكل لفظ وضع لطلب الفعل فيلزمه رجحان جانب الفعل على جانب الترك ينتج عين تلك الصفري والجواب من طرف المختار بمنع الصفري بانه ان اردتم ان صيغة الامر موضوعة لطلب الفعل مطلقا سواء كان جازما او راجحا

فالصغرى ممنوعة وان اردتم انها موضوعة للطلب الجازم فهي مسلمة لكن لانسلم  
 ح ان لازمه هـ رجمان جانب الفعل على جانب الترك مطلقا سواء كان ذلك  
 الرجمان على سبيل الجزم او لا وان اردتم ان لازمها هو الرجمان على سبيل الجزم  
 فلانسلم ان ادنى الرجمان واقله هو النذب فافهم الحاصل ان صيغة الامر مشترك  
 معنوى يعنى موضوعة لمعنى مشترك بين الايجاب والنذب فهي تفيد النذب عند  
 الاطلاق بناء على انه ادنى لازمهـ واقلها هذا مذهب المعتزلة وغيره من الفقهاء  
 لكن مذهبهم مزيف قطعاً في المختار ( قوله كما ذهب اليه بعض اصحاب ذلك  
 استدلالاً الخ ) بيان للنفي ايضا وصاحب هذا المذهب وافق المذهب الاول  
 يعنى مذهب المعتزلة في ان صيغة الامر موضوعة لطلب الفعل ولا يفيد المخالفة  
 بزيادة الوجود كما يتوهم وانما الفرق بينهما من جهة اخرى وهى ان المعتزلة  
 ذهبوا الى ان صيغة الامر موضوعة لطلب الفعل مطلقا سواء كان ذلك الطلب  
 على سبيل الجزم او على سبيل الرجمان فح يلزمه الرجمان قطعاً بخلاف هذا  
 المذهب فان مقتضى هذا المذهب ان صيغة الامر موضوعة لطلب الفعل مطلقا  
 سواء كان على سبيل الجزم او على سبيل الرجمان او لا فح لا يكون الرجمان لازمهـ  
 قطعاً وحاصل استدلالهم هكذا صيغة الامر لفظ موجب هو الاياحة لان صيغة  
 الامر لفظ ادنى فرده المتيقن اباحة الفعل وكل لفظ ادنى فرده المتيقن اباحة  
 الفعل فهو موجب اباحة الفعل ينتج المط اما الصغرى فلان صيغة الامر  
 موضوعة لطلب وجود الفعل مطلقا وكل لفظ وضع لطلب وجود الفعل  
 مطلقا فادنى فرده المتيقن اباحته ينتج عين الصغرى فافهم فالجواب من طرف  
 المختار بمنع الصغرى ايضا بالارجاع الى دلها كما لا يخفى ( قوله استدلالاً بانها  
 تستعمل الخ ) وحاصل استدلالهم صيغة الامر لفظ موجب التوقف بالنسبة  
 الى السامع في تعيين المراد لان الصيغة الامر لفظ يستعمل في معان كثيرة بعضها  
 حقيقة وبعضها مجاز وكل لفظ يستعمل في معان كثيرة فمطلقة محتمل لمعان  
 كثيرة ينتج ان صيغة الامر لفظ مطلقة اى الخالى عن القرائن محتمل لمعان  
 كثيرة وكل لفظ مطلقة محتمل لمعان كثيرة فهو موجب التوقف ينتج  
 اصل المط والجواب من طرف المختار بمنع الكبرى الاولى بانها ممنوعة  
 كيف انما يكون مطلقة محتملا لمعان كثيرة لو كان ذلك اللفظ حقيقة  
 في تلك المعانى كلها وليس كذلك بل الحق ان صيغة الامر انما هو  
 حقيقة في الايجاب فقط فاذا كان صيغة الامر مطلقة يعنى خالية عن اقتران

فهى تفيد الايجاب فقط لاغير هذا هو المختار وصاحب المذهب الاول اعنى  
 المعتزلة والثانى اعنى مالك وغيره يحييان عن مذهب الواقفة بمنع المقدمة الثالثة  
 اعنى قوله والاحتمال يوجب التوقف بانه ممنوع كيف انما اوجب التوقف لولم  
 يكن الندب متعينا وليس كذلك بل هو متعين عند الاطلاق بناء على انه ادنى  
 الرجحان واقله فعند الاطلاق يثبت الأقل او هو ممنوع كيف انما اوجب  
 التوقف. لولم يكن الاباحة متعينا وليس كذلك بل هو متعين بناء على ان الاباحة  
 ادنى الفرد المتعين فافهم (قوله فى تعيين المراد) اى بالنسبة الى السامع والله اعلم  
 (قوله ونحن نقول اذا ثبت انه موضوع) اى صيغة الامر والارجاع بتأويل  
 اللفظ اعترض الطرسوسى على هذا الاستدلال بانه مستدرك لافائدة فيه بناء  
 على ان المطبث بالفرع عليه اعنى بقوله ويختص مراده وهو الوجوب بصيغة  
 مختصة به الخ فانه علم من ان صيغة الامر موضوعة للوجوب وانها مختصة  
 به فلا فائدة فى هذا الاستدلال مع انه مخالف للمفهوم بماسبق اذا المفهوم منه  
 ان صيغة الامر موضوعة للوجوب ومختصة به والمفهوم من هذا الاستدلال  
 انها موضوعة للطلب المطلق وهو المفهوم من قوله كان الكمال اصلا فيه  
 اذ لولم يكن المراد انه موضوع للطلب المطلق كان ذلك القول مستدركا كما  
 لا يخفى اقول هذا الاستدلال من الشارح ليس بتحقيق بل الاستدلال الزامى للمختم  
 على وجه التناول يعنى كان الشارح يقول لهم لو سلم ان صيغة الامر موضوعة  
 للطلب المطلق فلا يثبت ما قلتم من ان موجبها الندب او الاباحة او التوقف لانا  
 نقول اذا ثبت انه موضوع للطلب المطلق كان الكمال ارحافيه الخ وتقريره بالافتراض  
 الشرطى من الشكل الاول فمح لا يكون مخالفا لما قبله لانه دليل تحقيق وهذا الزامى  
 فلا تغفل (قوله ولو بعد الحظر) بالحاء المهملة والطاء المعجمة بمعنى المنع  
 والتحريم يعنى ولو وردت الصيغة سابقا على وجه التحريم اى على جعل  
 مدلولها التضمنى مرادفا (قوله للوصل) اى لا للشرط فلا يحتاج الى الجزاء  
 فان قيل اذا استعملت للوصل فهل هى حقيقة ام مجاز قلت مجاز قطعاً لانها  
 موضوعة للشرط فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط فى الشرط معنى الفرض  
 فاذا استعمل فى معنى الوصل يستعمل فى معنى الفرض فقط فيكون مجازا بذكر الكمال  
 وارادة الجزاء فافهم فارجع الى محله (قوله ان القائلين بان الامر) اى صيغة  
 الامر اذ الكلام فيه يعنى ان القائلين بان صيغة الامر موضوعة للوجوب قبل  
 ورودها على وجه الحظر والتحريم اختلفوا فى موجهه بشئ بدور ودها على

وجه الحظر ( قوله امام الحرمين ) وهو استاذ الامام الغزالي قاله الاستاذ ( قوله بعد الجمعة ) فان قيل ما وجه التقييده قلت كسب قدر الكفاية فرض لكنه مطلق ليس بمقيد لكونه بعد الجمعة بل في اي وقت كان وتقريب استدلالهم بالاقتراضي الشرطي من الشكل الاول فافهم هذا الدرس صادف زمان الفتور تقرير استدلال الخصم بالاستثنائي المستقيم هكذا صيغة الامر الواردة بعد الحظر اي التحريم موجهها الاباحة لانه كما ورد بعد الحظر الاباحة في قوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا وفي قوله تعالى وابتغوا من فضل الله فصيغة الامر الواردة بعد الحظر موجهها الاباحة لكن المقدم حق والتالي مثله اما حقية المقدم فظريية اشار الى اثباتها بقوله فان الاصطيد مباح وبقوله فان المراد بالابتغاء كما قيل البيع والتجارة وذلك غير واجب بعد الجمعة وتقريره ظ بالاقتراضي الشرطي واما الملازمة فظريية ايضا اشار الى اثباتها بقوله والاصل في الاستعمال الحقيقة ولا يكون حقيقة في غيرها لانتهاء الاشتراك بتقريره هكذا كما ورد بصيغة الامر للاباحة في هذين القولين التبريقين موجهها الاباحة لانه كما ورد بعد الحظر للاباحة كان الاباحة مستعملا فيه لتلك الصيغة وكما كان الاباحة مستعملا فيه كان معنى حقيقيا بناء على ان الاصل في الاستعمال الحقيقة وكما كان معنى حقيقيا للصيغة الواردة بعد الحظر كان الاباحة موجب تلك الصيغة ينتج انه كما ورد صيغة الامر للاباحة في هذين القولين كان موجهها الاباحة وهو المطاف فافهم وفيه تقرير آخر لا يخفى على اهله ( قوله وجوابه انه لانسلم ان اباحتهما بالامر الخ ) جوابه قبل التسليم يمنع حقية المقدم بانه ممنوع يعني لانسلم ان صيغة الامر وردت للاباحة في قوله تعالى وابتغوا من فضل الله كيف لم لا يجوز ان يستفاد الاباحة من قوله تعالى واحل الله البيع ولانسلم ايضا ان صيغة الامر في قوله فاصطادوا وردت للاباحة لم لا يجوز ان يستفاد من عموم قوله تعالى واحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح اي وصيد ما علمتم الخ ففيه نشر على غير ترتيب الاف كما لا يخفى فان قيل اذا لم يكن الصيقتان للاباحة فلا معنى استعمالنا قلت يجوز ان يستعملا في معنى الارشاد والتنبيه بعد رفع المحرم على مصلحة الدنيا ( قوله ولو سلم ) يعني لو سلم ان اباحتهما بصيغة الامر كما قلتم ومدار التسليم ان كون اباحتهما بالامر المذكورين في الآيتين ظ لاسترة فيه فلذا لم فح لو سلم حقية المقدم فلانسلم الملازمة بانها مباحة كيف ما ذكرتم ليس من محل النزاع انما هو لان محل النزاع في الامر المطلق اي الحالي عن القرينة والمطلق بمعنى بشرط لاشي

فان قبل الملازمة مثبتة قلت نعم لكن المنع راجع الى دليلها يعنى الى المقدمة الثانية اعنى قولهم كلما كان الاباحة مستملا فيه لصيغة الامر في هذين القولين كان الاباحة معنى حقيقيا بانه ممنوع كيف انما تكون معنى حقيقيا لولم يوجد ههنا اى فى الآيتين المذكورتين قرينة دالة على عدم الوجوب وليس كذلك بل القرينة موجودة الحاصل ان صيغة الامر اذاوردت بدون الحظر والتحرير فهي تفيد الوجوب اتفاقا بين الخفية وبين الشافعية وانما الاختلاف بينهم فى الامر المطلق الوارد بعد الحظر فى ان موجه هل هو الاباحة ام لا فاذكروا من الادلة لاتقيد مطلوبهم لانه لا نزاع فى الامر الوارد مع القرينة الدالة على عدم الوجوب ( قوله وهى ان منفعة الامر ) من قبيل اضافة المق الى المق منه اى المنفعة المقصودة من صيغة الامر يعنى ان مقصوده تعالى من الامر الوارد فى حق البيع والاصطياد انما هو منفعة دينوية عائدة الى العباد فمح لو ثبت به الوجوب لعاد على موضوعه بالنقض المراد بموضوعه الموضوع له يعنى المق الحاصل لو ثبت به الوجوب يلزم ان يبطل المق اى المنفعة الدينوية فى حق العباد بناء على ان الوجوب فيه مشقة ومضرة بالنسبة الى تركه بناء على ترك الواجب يترتب عليه العقاب فى الآخرة فيبطل المنفعة العائدة الى العباد فيحصل المضرة وهو بط قنبت ان كل صيغة الامر اذا قصد بها المنفعة الدينوية العائدة الى العباد فهي لاتقيد الوجوب اثلا يبطل المنفعة بل تفيد الاباحة اذ هي عين المنفعة بناء على عدم ترتب العقاب لو ترك النقل وهو ظ ( قوله ولهذا فهمت الخ ) اشارة الى قاعدة كلية وهى كل صيغة الامر قصد بها المنفعة الدينوية العائدة الى العباد لاتقيد الوجوب قطعا لثلا يبطل المق فان قيل القربان واجب مع ان منفعته عائدة الى العباد قلت نعم لكن المنفعة عائدة الى الفقراء فوجوب القربان مضرة بالنسبة الى الاغنياء قطعا لانهم لو تركوا لاستحقوا العقاب قطعا فلا يرد بالنقض به قطعا فافهم ( قوله فهمت فى الكتابة اى فهمت الاباحة فى حق الامر بالكتابة عند اندائه يعنى برآدم برآدمن قرض الدينى وقتده تمسك يازمق ايله امر واقع اولدى فى قوله اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه الآية فذلك الامر يفيد الاباحة لا الوجوب بناء على ان المق من الامر بالكتابة منفعة عائدة الى العباد وهى عدم ضياع القرض فلو ثبت به الوجوب يلزم ان يبطل المق بناء على ترتب العقاب على ترك الوجوب وهو ظ وكذا فهمت الاباحة فى حق الامر بالاشهاد عند المباينة فى قوله

تعالى واشهدوا اذا تبائعتم (قوله مع عدم تقدم الحظر) فيه اشارة الى الزام الخصم لانه قائل به الحاصل المختار ان صيغة الامر المطلقة عن القرينة فهمى تعبد الوجوب سواء ورد بعد الحظر او بدون الحظر والتحريم فاحفظ (قوله لان الادلة المذكورة الخ) اى الادلة المذكورة فى المتن وهى النص والاجماع والمقول فارجم (قوله فان قيل تلك الادلة الخ) هذا السؤال اورده التفتازانى على ادلة الحنفية وحاصله منع تقريب ادلتهم وعد التفتازانى هذا السؤال قويا حيث ابقاه بلا جواب كذا فى التلويح فارجم (قوله والندب والوجوب زيادة) اى زيادة على المقى بناء على ان فى الندب رجحان جانب الفعل وفى الوجوب لزوم جانب الفعل وعقاب على تركه وهما زيادة على المقى وهو رفع التحريم اذ هو حاصل بالاحقة (قوله قلنا الامر الخ) جواب من طرف الحنفية بابطال السند المذكور لكن الاستاذ قال ان هذا الجواب ليس بتام بناء على ان التفتازانى لم يقل بكون الورود بعد الحظر قرينة مانعة من الحمل على الوجوب بل قال ان المقى حاصل بالاباحة والندب والوجوب زيادة لابدلها من دليل. كالا يخفى فيكون ابطال الشارح ابطالا لمقدمة غير ملتزمة عند السائل اللهم الا ان يضم مقدمة اخرى وهى انه لما كان الظاهر فى هذه الصور عدم القرينة على عدم الوجوب ثبت ان كل صيغة الامر اذا كانت مطلقة عن القرينة ثبت بها الوجوب سواء كانت بعد الحظر او بدونه فافهم والله اعلم (قوله كان حرام القتل) اى بقبوله الذمية او باسلامه وقوله بارتكابه ليس بمتعلق بقوله حرام القتل بل بقوله وجوب القتل الحاصل ان من صار ذميا من الحربى او اسلم يصير ذلك الشخص حرام القتل يعنى لا يجوز قتله اصلا ثم اذا فعل ذلك الشخص شيئا يوجب القتل كالارتداد او قطع الطريق مثلا يجب قتله بناء على توجه الخطاب بالقتل عليه وان لم يرد بخصوصه لكن توجه الخطاب العام السابق يعد من الورود (قوله بعد ان سلاح الاشهر الحرم) اعلم ان حكم الامر الوارد فى حق وجوب الجهاد بعد ان سلاح المذكور منسوخ لكن مراد الشارح انما هو افادة بالنظر الى وقته يعنى قبل النسخ فافهم فتفكر فى هذا البحث على وجه الدقة فانه عسير وصادف زمان الفتور والله اعلم (قوله ولا الفعل موجبا) اشارة الى فرع الاختصاص الثانى بطريق الاينة تقرير النفي من الشكل الثانى هكذا لاشئ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم سوى فعل الطمع الخ بموجب لانه لاشئ من فعله بصيغة الامر وكل موجب صيغة الامر ينتج المط (قوله اى فعل الرسول) اذ لا احتمال لان يراد فعل الله تعالى

بل لا يمكن اثبات حكم شرعى بفعله لعدمه ولا عبرة بفعل غيره صلى الله عليه وسلم لعدم كونه صاحب الشرع فثبت ان المراد به فعل الرسول عليه السلام ( قوله سوى فعل الطبع ) اضافة المسبب الى السبب اى الفعل الصادر بسبب الطبع كالاكل والشرب والنوم ونحوها ( قوله و الزلة ) اضافة العام الى الخاص يعنى فعل الصادر عنه عليه السلام بطريق السهو الحاصل ههنا خمسة افعال احدها فعل الطبع وثانيها فعل الزلة وثالثهما فعل من خصائصه وهذه الثلاثة ليست بموجب للوجوب اتفاقا ورابعها بيانه للمجمل وهو موجب اتفاقا يحجب الاتباع بالاجاع وخامسها الفعل الذى غير هذه الاربعة وهو محل الزاع فى انه هل يثبت به الوجوب ام لا فالتحيز انه لا يثبت به الوجوب قطعا فان قيل اذ لم يثبت به الوجوب يلزم ان لا يكون افعاله صلى الله عليه وسلم سوى هذه الاربعة من الادلة الشرعية المثبتة للاحكام الشرعية قلت لا يلزم من عدم ثبوت الوجوب به عدم ثبوت سائر الاحكام كالباححة والندب مثلا وهو ظ قال الازميرى فى تمثيل بيان المجمل مثل قطع يد السارق من الكوع فانه بيان لقوله تعالى فاقطعوا ايديهما فيه نظر بناء على انه صلى الله عليه وسلم لا يقطع بنفسه حتى يثبت بيان المجمل بفعله بل يأمر غيره ليقضه فلا يكون ذلك مثالا لما نحن فيه بل المثال الصحيح فيما ذكره بعد هذا المثال فافهم فان قيل المفهوم من ابن ملاك وغيره ان بعض فعله صلى الله عليه وسلم سوى هذه الاربعة يثبت به الوجوب اذا كان بطريق المواظبة و الدوام قلت اجاب الازميرى عنه بان استفادة الوجوب ليست من نفس فعله بل من مواظبته اقول هذا الجواب ليس تام بناء على ان دوام الفعل يعد من الفعل وهو ظ فالصواب ان استفادة الوجوب انما استفيد من متعه عليه السلام على تاركه فيهم منه امر على فعله فالوجوب ثبت فى هذه الصورة بالامر لا بالفعل فافهم قاله الاستاذ ( قوله كاذب اليه ابن سريج الخ ) بيان للفعل ( قوله كونه مشتركا بينهما ) اى بين الصيغة وبين الفعل وقال بعضهم ان لفظ الامر مشترك بين معان اربعة احدها صيغة الامر وثانيها الفعل مطلقا سواء كان فعله عليه السلام او فعل غيره من العباد وثالثها الشأن ورابعا الصفة فلفظ الامر موضوع لكل واحد من هذه الاربعة فعلى كلا المذهبين لا يكون لفظ الامر من الخاص بل من المشترك لكن صيغة الامر من الخاص لكونها موضوعة لمعنى واحد على الانفراد فافهم ( قوله حتى فرعوا عليه كونه موجبا كالصيغة الخ ) من قبيل تقرير

الدعوى على الصغرى بان يأخذ من كون لفظ الامر مشتركا بينهما صغرى  
هكذا الفعل امر و يضم اليه كبرى ~~هكذا~~ وكل امر واجب ينتج ان الفعل  
موجب (قوله تنبيهها على انه) اى كون فعله موجبا مع ابتناؤه وثبوته بادلته اى  
بادلة كون صيغة الامر للايجاب (قوله ودفعنا لما يرد الخ) كلاهما مفعول به  
التحصيلى وهذا اليراد من جهة الوطيفة منع للصغرى السابق آتفا كما هو  
المستفاد من قوله على تقدير كونه حقيقة في الفعل فينثذ يقال لهم لانسلم  
ان الفعل امر. ومنع للكبرى بعد تسليم الصغرى بانه لو سلم انه امر حقيقة  
فلا نسلم الكبرى كيف والادلة الدالة على كون الامر للايجاب انما  
تفيد كون صيغة الامر للوجوب ولا يلزم منه كون الفعل للوجوب ايضا  
فالكبرى اعنى قولهم وكل امر موجب ممنوع وحاصل الدفع اثبات المنوع  
باثبات الاصل يعنى اثبات الاصل ثبت تلك الكبرى بواسطة هكذا كما استعمل  
لفظ الامر في هذه الاقوال الشريفة في معنى الفعل كان الامر حقيقة في معنى  
الفعل لكن المقدم حق والتالى مثله اما حقيقة المقدم فظ واما الملازمة فظنرية  
اشار الشارح الى اثباته فيما سبق بقوله والاصل في الاستعمال الحقيقة هكذا كما ثبتت  
ان الاصل في الاستعمال الحقيقة فكما استعمل لفظ الامر في معنى الفعل في هذه  
الاقوال الشريفة كان حقيقة في معنى الفعل لكن المقدم حق والتالى مثله وهو المظ  
واذا ثبت الاصل اعنى كون لفظ الامر حقيقة في الفعل ايضا يثبت به الكبرى  
الممنوعة يعنى اذا ثبت ان الفعل امر والحال انه ثبت الوجوب ثبت قولهم ان كل  
امر موجب في زعمهم (قوله لانه الموصوف بالرشد) بيان لوجوب التفسير و ~~مصححه~~  
يعنى لما كان الموصوف بالكون صوابا انما هو الفعل فالمراد بالامر في قوله  
بامر فرعون فعلا لا غير فافهم فيه مافيه (قوله وقوله تعالى وامرهم شورى الخ)  
لما كان الامر في هذه الاقوال الشريفة مستعملة في معنى الفعل بلا شبهة  
لم يفسر بل ترك التفسير بناء على ظهور المراد فافهم (قوله والجواب بعد تسليم  
كون ما ذكر في هذه الآيات بمعنى الفعل) حاصل الجواب بمنع حقيقة المقدم  
لكن على طريق الرفع الايجاب الكلى يعنى بالنسبة الى القول الاول فقط  
اعنى قوله امر فرعون فان كون الامر مستعملا في معنى الفعل فيه ممنوع كيف  
لم لا يجوز ان يكون مستعملا في معنى الفعل وما قالوا ان الموصوف بالرشد انما هو  
الفعل ممنوع ايضا لم لا يجوز ان يوصف به الفعل لان بعض القول قد يكون  
صوابا وبعضه لا وهو وظ و يمنع الملازمة بالنسبة الى الاقوال الباقية بناء على

حقة المقدم مسلم فيها قطعاً فان قيل اذا قالوا لنا انا اثبتنا الملازمة بقولنا  
 الاصل في الاستعمال الحقيقة قلت فنقول لهم وان كان الاصل في الاستعمال  
 الحقيقة لكن بلا ارتكاب الاشتراك اللفظي اذ هو خلاف الاصل قطعاً  
 الحاصل ان الملازمة ممنوعة كيف انما يلزم كونه حقيقة في الفصل لولم يكن  
 اطلاق الامر على الفعل مجازاً مرسلًا بطريق اسم السبب وهو صيغة الامر  
 على جنس السبب وليس كذلك بل هذا الاطلاق مجاز قطعاً وانما قلنا انه  
 من قبيل اطلاق اسم السبب على جنس السبب لانه ليس من قبيل اطلاق اسم  
 السبب على شخص السبب وهو ظ اذ ليس فعل فرعون بخصوصه بسبب  
 صيغة الامر وهو ظ فافهم والله اعلم ( قوله على الفرع بقوله عليه السلام الخ )  
 المراد بالفرع كون فعله عليه السلام موجباً يعني ثبت به الوجوب من الاحكام  
 الشرعية لكن المراد بالفعل الفعل الذي سوى الاربعة المذكورة آنفاً كما عرفت  
 ولم يكفوا بالتفريع على الاصل لورود المنع السابق عليه كما عرفت بل  
 استدلوا بدليل مستقل وحاصله فعله عليه السلام موجب لانه كما قال عليه  
 السلام صلوا كما رأيتموني اصلي وجب المتابعة لفعله وكما وجب المتابعة له ففعله  
 عليه السلام موجب لكن المقدم حق فالتالي مثله وسبب ورود الحديث  
 انه وقع في غزاه الخندق مشغلة عظيمة فقات بسببها اربع صلاة للنبي صلى الله عليه  
 وسلم ولاصحابه عليهم السلام فستلوه صلى الله عليه وسلم عن كيفية قضائها فين  
 النبي صلى الله عليه وسلم كيفية فقال صلوا كما رأيتموني اصلي وكلمة مامصدرية اى  
 صلوا مثل رؤيتكم اياى حال كونى اصلى يعنى ترتيب وجهه اوزره اول فوت  
 اولانى اول قضا ايتهدى ثانى فوت اولانى ثانياً قضا ايتهدى وهكذا على وجه  
 الترتيب او يقال فى تقرير الدليل كما امر النبي صلى الله عليه وسلم بمثل فعله وجب  
 المتابعة وكما وجب المتابعة ففعله موجب لكن المقدم حق والتالي مثله وهو الظ  
 فان قيل لو قال صلوا كما اصلى يحصل المطاف فائدة قوله كما رأيتموني ورئى كانه مستدرك  
 اذا اصحاب رضى الله عنهم رؤا فعله عليه السلام وصلاته دائماً قلت نعم لكن فيه فائدة  
 عظيمة وهى انه لو قال كذلك يلزم ان يصلوا الحقيقة صلاته وهى ليست بممكنة فلذا قال  
 كما رأيتموني يعنى صلوا بالركوع والسجود يعنى على الهيئة المخصوصة فلا تغفل ( قوله  
 والجواب ان وجوب الخ ) حاصله منع للملازمة الثانية اذا الاولى مسلمة فان قيل  
 المستدلون بهذا الدليل من الفضلاء وهم علموا صدور القول الشريف فواجه  
 استدلالهم على وجوب المتابعة بالفعل قلت نعم لكن لما كان المتابعة بالفعل زعموا

ان وجوب المتابعة ثبت بفعله عليه السلام لا بقوله يعنى ان اثر فعله هو وجوب المتابعة له فافهم فالشارح المحقق ردهم بان وجوب المتابعة انما ثبت بقوله عليه السلام لا بفعله وهو مع انه لو كان وجوب المتابعة مستفادا من فعله فلا حاجة لهم الى السؤال اصلا لانهم رؤا فعله دائما فيلزم لهم الاتباع بفعله بلا حاجة الى السؤال عن كيفية القضاء فافهم فان العلم عند الله تعالى يهب لمن يشاء والله اعلم (قوله كونه مشتركا معنويا الخ) فعلى هذا يكون موضوعا بوضع واحد لمعنى كل شئ للصيغة والفعل فان استعمل في صيغة بخصوصها يكون مجازا بعلاقة العموم والخصوص فان استعمل بمعومه يكون حقيقة وكذا الحال في الفعل فلا تغفل قال التفازانى في التلويح ذلك المعنى الكلى الواحد الشامل للمعاصرة عن مفهوم احدهما الدائر بين الصيغة الخصوصية والفعل يعنى قولنا مفهوم احدهما لافى التعيين مفهوم كلى شامل للصيغة والفعل فافهم فيه ما فيه فان وجد ان القدر المشترك هكذا ناش من الاضطرار والله اعلم (قوله متواطئا) اى مشتركا معنويا فليس المراد به ما هو المشهور اعنى الكلى المتواطئ فلا تغفل (قوله لانه مشترك) اى مشترك لفظى كما ذهب اليه البعض كما عرفت (قوله ولا مجاز في احدهما) اى الفعل اذ النزاع فيه (قوله الاول) حاصله نقض للدليل (قوله للاجتماع السابق) اى السابق زمانا على ما قاله الآمدى فلامعنى لقوله بعد ثبوت الاجتماع سابقا عليه زمانا فاقاله الازميرى اى السابق في هذا الكتاب ولا معنى له لانه لا يقتضى البطلان حينئذ وهو ظاهرا اللهم الا ان يكون مراده السابق زمانا ايضا (قوله التامى انه الخ) حاصله معارضة (قوله لا يتبادر منه الصيغة الخ) فان قيل يرد المنع على هذه الملازمة بالوجود يعنى ان الوجود مشترك معنوى بين الوجود الخارجى بين الوجود الذاتى ومع الذاتى يتبادر منه الوجود الخارجى قلنا لا تغفل عن قوله عند الاطلاق فان المتبادر هناك انما هو من اللفظ اى من لفظ الوجود فافهم (قوله اذ دلالة للعام على الخاص اصلا) اى لا مطابقة ولا تضمن ولا التزام عدم دلالة مطابقة فلانه لو كان العام دال على الخاص بالمطابقة يلزم اما ان يتحد العام مع الخاص او يلزم ان يكون العام خاصا اذ المعنى المطابق عبارة عن تمام ما وضع له اللفظ فيلزم ان يكون العام خاصا وهو خلاف المفروض واما عدم دلالة تضمن فلان الدلالة التضمنية دلالة اللفظ على جزء ما وضع له مع ان الخاص ليس بجزء العام بل جزئى له واما عدم دلالة الالتزام فلان الخاص لا يستلزم العام وهو ظاهرا والله اعلم (قوله لى بعد الاتفاق

على ان الصيغة حقيقة في الوجوب) فيه اشارة الى ان قوله ثم اختلفوا في كونها  
 الخ عطف بحسب المعنى على قوله ويختص مراده بصيغة الخ (قوله اذ لا يساعده  
 الأدلة) لتعليل لعدم صحة ارجاع الضمير في اول الامر بان يقال في كونه بضمير  
 المذكر وانما قلنا كذلك لانه لما قل في كونها بضمير المؤنث ثبت انه راجع  
 الى الصيغة قطعاً فلا احتمال للرجوع اليه فلامعنى للنفي حينئذ الحاصل ان في صيغة  
 الامر وكذا في لفظ الامر مذاهب فاختار ان كلا منهما حقيقة في الإيجاب  
 ومجاز في الندب والاباحة ولما بين المذهب المختار اراد ان بين الاختلاف من طرف  
 المخالفين فقال ثم اختلفوا الخ وحوّل الاختلاف على الاختلاف في الصيغة لاعلى  
 الاختلاف في لفظ الامر بل هو اذا استعمل في الندب او الاباحة يكون مجازاً اتفاقاً  
 لكن في المذهب المختار لا مطلقاً (قوله قيل بعد ما اثبت فخر الاسلام الخ) القائل  
 هو التفنيزاني في التلويح فهذا الكلام منه كانه معارضة على المص بانه ان كان  
 عندك دليل على ان الاختلاف في الصيغة لافي لفظ الامر وعندى دليل ينفيه  
 وهو انه لو كان الاختلاف في صيغة الامر لافي لفظ الامر لا اختار فخر الاسلام  
 كون الامر حقيقة في الندب والاباحة بعد ما اثبت كون الصيغة حقيقة  
 في الوجوب خاصة ونفي الاشتراك مطلقاً لفظاً او معنى لكن التالي بط اما الملازمة  
 فلزوم المناطات بين كلاميه لانه لما اثبت كون الصيغة حقيقة في الوجوب ونفي  
 الاشتراك مطلقاً فيهم منه ان صيغة الامر انما تكون حقيقة اذا استعملت في معنى  
 الوجوب ولا تكون حقيقة في الندب والاباحة حينئذ او اختار كون الصيغة  
 حقيقة في الندب والاباحة يلزم المناطات بين كلاميه وهو بط فتثبت ان الاختلاف  
 انما هو في لفظ الامر لافي الصيغة (قوله وايضا قد استدلل الخ) اى فخر الاسلام  
 هذا من كلام القائل ناقل عن فخر الاسلام لكن ينبغي ان يعلم ان الاستدلال  
 المذكور ليس بمتأزم عند فخر الاسلام بل مراده انما هو الاستدلال من طرف  
 المخالفين فافهم وحاصل الاستدلال معارضة ايضا على المص بانه لو كان الاختلاف  
 في صيغة الامر لافي لفظ الامر لصح الاستدلال بمثل ما مررت بصلا الضمى  
 او ما مررت بصوم ايام بيض على كون صيغة الامر مجازاً في الندب بناء على ان صلاة  
 الضمى وكذا صوم ايام البيض كلاهما مندوب لكن التالي بط اذ قد استدلل على  
 ما ذكر بحجة النفي وكذا المقدم اما الملازمة فلما قلنا من انه لا دلالة في قوله بحجة  
 النفي مثل ما مررت على كون الصيغة مجازاً اعني بها صلوا او صوموا ايام البيض  
 اعلم ان علامة المجاز صحة النفي اى صبح النفي فهو مجاز ولا فلا مثلاً علامة كون

الاسد مجازا في الرجل الشجاع صحة نفيه عنه فيقال هو ليس باسد فاحفظ  
فلو كان الاختلاف في صيغة الامر يلزم ان لا يتم التقريب في هذا الاستدلال  
اذ لا دلالة في هذا الاستدلال على كون صلوا او صوموا مجازا فلا يتم التقريب  
( قوله الجواب عن الاول الخ ) حاصله منع الملازمة بالارجاع الى دليلها بانها  
ممنوعة والسند مذکور الحاصل المراد بالامر في قوله اختار كون الامر الخ  
هو الصيغة لالفاظ الامر وان ذهب اليه التفاتنا في بناء على انه لو كان المراد به  
الصيغة يلزم المناقاة بين كلاميه وانما يلزم المناقاة لو كان المراد بالحقيقة في قوله  
اختار كون الامر حقيقة الخ الحقيقة المطلقة اي الحقيقة المستعملة في تمام ما وضع له  
وليس كذلك بل المراد بها انما هو الحقيقة القاصرة فينبذ اثبات كون الصيغة  
حقيقة مطلقة في الوجوب خاصة ونفي الاشتراك لانا في اختيار كون الصيغة  
حقيقة قاصرة في كل من النذب والاباحة وهو ظ فافهم ( قوله وعن الثاني الخ )  
حاصله منع الملازمة ايضا بانها ممنوعة كيف وكون الامر مجازا في معنى اي  
النذب ههنا يستلزم كون الصيغة مجازا ايضا فيه ايضا فيتم التقريب الحاصل  
ان المفهوم من صريح كلام فخر الاسلام انما هو كون لفظ الامر مجازا حيث  
قال في الاستدلال مثل ما امرت بصلاة الضحى لكن لا يلزم منه ان لا يتم التقريب  
حين كون الاختلاف في الصيغة بناء على ان كون الامر مجازا في معنى يستلزم  
كون الصيغة مجازا فيه ايضا فافهم فيه ما فيه اذا استلزام المذكور ممنوع كيف  
لا يلزم من كون الامر مجازا في معنى كون الصيغة مجازا فيه ايضا وهو ظ  
فاعترض التفاتنا انما هو بالنظر الى المفهوم من صريح كلام فخر الاسلام  
والمفهوم منه ان كلامه انما هو في كون لفظ الامر مجازا اللهم الا ان يقال ليس  
مراد الشارح بالاستلزام اللزوم العقلي بل المراد انما هو الاستلزام بالنظر الى  
عدم القائل بكون الامر مجازا حيث تكون الصيغة حقيقة وان قيل بكون الامر  
حقيقة حيث تكون الصيغة مجازا ( قوله على انه اختار هذا القول الخ ) ٩ هذا  
معارضة على معارضة التفاتنا في بانه ان كان عندك دليل على ان الاختلاف  
في لفظ الامر لا في صيغة الامر وعندي دليل ينفيه وهو انه لو كان الاختلاف فيه  
يلزم المناقاة بين كلامي فخر الاسلام لكن التالي بط اما الملازمة فلانه لو كان  
الاختلاف في لفظ الامر لما اختار كون المراد بالامر بمعنى الف ميم را حال كون  
ذلك المراد واحدا هو الوجوب اذ يلزم المناقاة فينبذ بناء على انه اختار اولا  
كون المراد به هو الوجوب فبعد اختيار كون المراد به هو الوجوب فلو اختار

٩ قوله على انه اختار  
الخ قال الاستاذ بعد  
يوم هذا معارضة  
على قول القائل  
فدل كلامه الخ فلا  
تفعل فافهم ١٠

كون لفظ الامر حقيقة في النذب والاباحة يلزم المناطات قطعاً اقول يندفع  
 المناطات بمثل دفعه السابق بان حمل احدهما على الحقيقة المطلقة والآخر  
 على الحقيقة القاصرة اللهم الا يقال ان مراده انما الزام التفاتاني فافهم هذا  
 البحث عسروصادف زمان الفتور والله اعلم ( قوله ففيل مجاز ) يحتمل ان يكون  
 مجازاً مرسلًا بملاقاة الجزئية والكلية ويحتمل ان يكون استعارة بعلاقة المشابهة  
 كما سبق في حاشية الازميري فارجم ( قوله لانها غير الوجوب الخ ) هذا هو  
 الصغرى والكبرى مطوية تقريره هكذا النذب والاباحة كل منهما غير ما وضع  
 له صيغة الامر لانهما غير الوجوب الذي هو المعنى الحقيقي لصيغة الامر وكل شئ  
 غير الوجوب الذي هو ما وضع له صيغة الامر فهو غير ما وضع له صيغة الامر  
 ينتج النذب والاباحة كل منهما غير ما وضع له صيغة الامر فنقول كلما كان كل من  
 النذب والاباحة غير ما وضع له صيغة الامر فصيغة الامر مجاز فيهما لكن المقدم  
 حق والتالي مثله ( قوله واجيب بان الجزء الخ ) حاصله منع الصغرى بانها  
 بمنوعة كـ كيف والجزء ايس غير الكل بالمعنى الاصطلاحي ففي هذا الجواب  
 سندان احدهما هذا والآخر محذوف ومشار اليه وهو ان كون الغير في تعريف  
 المجاز اهني لفظ مستعملاً في غير ما وضع له ليس بمحمول على المعنى القوي بل يجوز  
 ان يحمل على المعنى الاصطلاحي والجزء وان كان غير الكل بالمعنى القوي لكنه  
 ليس بغيره بالمعنى الاصطلاحي فلا يكون صيغة الامر مجازاً اذا اريد بها النذب  
 والاباحة فافهم فيه ما فيه اعلم انه اذا نفي غيرية شئ شئ بالمعنى الاصطلاحي ونفي  
 عينية شئ شئ لا يلزم ارتفاع النقيضين بل يلزم ارتفاع الشئ وارتفاع الاخص  
 من نقيضه فافهم ( قوله واعترض عليه الخ ) هذا اثبات الصغرى بالمنوعة  
 بابطال السند الغير المذكور بل مشار اليه فقط كما عرفت آنفاً بانه بطلانه لو كان  
 صحيحاً يلزم ان لا يوجد المجاز اصلاً فعلى هذا يكون اللفظ المستعمل في جزء ما  
 وضع له واسطة بين الحقيقة والمجاز لانه ليس بحقيقة بناء على انه يستعمل  
 فيما وضع له ولا مجاز اهدم الاستعمال في غير ما وضع له بالمعنى الاصطلاحي ( قوله  
 اقول المعتبر الخ ) حاصله ان هذا الاعتراض جاوز الحد اذ لا يرد عليه هذا  
 الاعتراض انما يرد لو كان المعتبر في باب المجاز لزوم بمعنى امتناع التشاكك وليس  
 فليس فالصغرى المذكورة تامة ٦ ( قوله يردنم عليه الخ ) يعني ان ذلك الاعتراض  
 ليس بوارد عليه على ما قلنا لكن يرد عليه هذا الاعتراض قطعاً فيلزم ان  
 لا يكون اللفظ المستعمل في الخارج الازم مجازاً كما لا يكون حقيقة فيكون

٦ قوله هو المعنى  
 الحقيقي للصيغة  
 اعترض الازميري  
 عليه بانه يجري في  
 لفظ الامر ايضاً  
 فارجم وأشار  
 الاستاذ الى جوابه  
 بان استفادة الوجوب  
 من لفظ الامر ليس  
 بالذات بل بواسطة  
 الصيغة وما سبق  
 من قوله ويختص  
 مراده بمحمول عليه  
 ايضاً فتأمل والله  
 اعلم

واسطة قطعا ( قوله ان يكون اللفظ المستعمل في الخارج اللازم  
 اللازم حقيقة الخ ) قال الاستاذ الاول ان يقال انه يلزم ان لا يكون ذلك اللفظ  
 مجازا كما لا يكون حقيقة فيكون واسطة بينهما كما لا يخفى اذ لا يكون حقيقة قطعا  
 فارجع الى وجدانك فافهم ( قوله واختاره فخر الاسلام ) فان قيل ما يقول  
 فخر الاسلام لدليل القائلين بالمجازية قلت بسم الصغرى ويمنع الكبرى فافهم  
 ( قوله والشيء في بعض معناه حقيقة الخ ) اشارة الى الكبرى والتقرير سهل  
 لمن هو اهل قفطن ( قوله كالانسان في الاعى والجمع في بعض الافراد ) هذا  
 ليس بشئ اذا الانسان المستعمل في الاعى مستعمل في تمام ما وضع له فليس بحقيقة  
 قاصرة فارجع الى وجدانك وكذا الجمع في بعض الافراد مستعمل فيما وضع له  
 اعنى فيما فوق الواحد وانما المجاز في الاستناد فافهم ( قوله ورد بوجهين الخ )  
 اعترض الازميرى عليه بان فيه سوء الترتيب والاولى عكسه لان الثانى منع الصغرى  
 الخ قال الاستاذ في جوابه وانما قدم منع الكبرى واخر منع الصغرى بناء على ان  
 منع الصغرى طويل الذيل فلذا اخره فافهم ( قوله فيحوز ان يصطلح الخ )  
 فان قيل تعريف المجاز صادق عليه قطعا فلامعنى للاصطلاح المذكور قلت  
 يعرف فخر الاسلام المجاز بلفظ مستعمل في خارج ما وضع له فلا يصدق ح  
 قطعا فلامشاحة في الاصطلاح والله اعلم ( قوله واورد عليه ان معنى الامر  
 لا يكون ندبا الخ ) الحاصل ان علماء الاصول بعد اتفاقهم على ان صيغة الامر  
 موضوعة للوجوب فقط وانها حقيقة فيه وان صيغة الامر قد استعملت في مقام  
 الندب او الاباحة مع القرينة اختلفوا في ان صيغة الامر اذا استعملت في الندب  
 او الاباحة فهل هى حقيقة ام مجاز فاخترنا اكثرهم كونها مجازا بناء على انها  
 مستعملة في جزء ما وضعت له وهو المختار لكن بعضهم اختار كونها حقيقة  
 فيهما واختاره فخر الاسلام واستدل على دعواه بما عرفت واعترض عليه  
 بوجهين الاول بمنع الكبرى والثاني بمنع الصغرى من ذلك الدليل اجاب الشارح  
 عن الاول بانه لامشاحة في الاصطلاح واجاب صاحب التنقيح وهو صدر  
 الشريعة عن الثانى اعنى منع الصغرى باثبات المنوع بانه كلما كان صيغة الامر  
 اذا استعملت في مقام الندب او الاباحة غير مستعملة في تمام الندب و الاباحة بل  
 في جواز الفعل الذى هو جزءهما فهى مستعملة في بعض الوجوب الذى هو  
 الموضوع له لصيغه الامر لكن المقدم حق والتالى مثله فتكون الصغرى ثابتة  
 ح فاندفع المنع عنها لان المنع المذكور مبنى على ان صيغة الامر اذا استعملت

في النذب او الاباحة تستعمل في تمامهما لكن الامر ليس كذلك بل انما تستعمل في جزئهما اعني جواز الفعل وهو جزء الوجوب فثبت ان معنى النذب او الاباحة بعض الوجوب الذي هو المعنى الحقيقي لصيغة الامر وجاصل هذا اليراد ابطال للمجواب المذكور يعني منع للحقبة في اثبات الممنوع قبل التسليم وبعد التسليم بقوله وعلى تقدير ان يكون منها فليس الكلام فيه الخ منع لتقريب دليل فخر الاسلام بانه ممنوع كيف واللازم منه ان يكون صيغة الامر اذا استعملت في جواز الفعل الذي جزء النذب والاباحة حقيقة قاصرة وهو ليس من محل النزاع انما هو اذا استعملت في تمام النذب والاباحة فهل هي حقيقة ام مجاز فاختار فخر الاسلام كونها مجازا وحاصل جواب الشارح من طرف فخر الاسلام اثبات تمامية التقريب وحاصله ان النزاع انما هو اذا استعملت صيغة الامر في جواز الفعل بناء على ان المراد بقولهم الامر للنذب والاباحة انها تدل على جواز الفعل ولا يمكن ان يكون معنى قولهم انها تدل على جواز الفعل وجواز الترك مرجوحا بمعنى عدم الاولى في صورة النذب او مساويا في صورة الاباحة فيبينهما اى بين النذب وبين الاباحة مبينة بالنظر الى القيد المذكورين لانهم اتفقوا على ان صيغة الامر موضوعة لطلب الفعل فح لا يوجد فيها دلالة على جواز الترك اصلا اى لاحقيقة لعدم الوضع له ولا مجازا بناء على ان جواز الترك ليس يلزم لطلب الفعل الذي هو الموضوع له هذا على تقدير ان يكون قوله اصلا مربوطا بقوله ولا دلالة وان كان مربوطا بقوله جواز الترك فيكون معناه لامرجوحا ولا مساويا فافهم فح نقول في اثبات تقريب الدليل هكذا كلما يمكن ان يكون معنى قولهم الامر للنذب والاباحة انها تدل على جواز الفعل وجواز الترك مرجوحا او مساويا ثبت ان النزاع انما هو في ان صيغة الامر اذا استعملت في جواز الفعل فقط هل هو حقيقة ام مجاز فالتقريب تام فقوله فليس الكلام فيه غير ثابت ( قوله بل معناه انها تدل على الجزء الاول منهما الخ ) بطريق الحقيقة القاصرة على مذهب فخر الاسلام وبطريق المجاز على مذهب غيره ( قوله بعدم الدليل ) اى بعدم دلالة الدليل وهو الصيغة ( قوله فان قيل قد صرحوا الخ ) يحتمل ان يكون هذا السؤال معارضة على قوله لا يمكن ان يكون معنى قولهم الخ ويحتمل ان يكون معنا الحقيقة المقدم في القياس المذكور آتفا فافهم ( قوله فغير مفيد ) يعنى لا يثبت حقيقة المقدم ( قوله مع اجازة الترك ) هذا التعبير حسن لامساحة فيه ففى قوله جواز الفعل وجواز الترك مسامحة والمراد تجوز الفعل

وتجوز الترك فلا تنقل ( قوله بجامع اشتراكهما في جواز الفعل فيه مسامحة )  
والمراد في كونهما موجبا لجواز الفعل وانما قلنا كذلك على ان وجه الشارح  
يلزم ان يكون المشبه والمشبّه موصوفا به وهذا يكون بطريق الحمل ولا يجوز  
حمل جواز الفعل على المشبه والمشبّه به ( قوله قلنا لاسيلا اليه بطريق المجاز  
ايضا لان ذلك التصريح كتصريح الخ ) حاصله ان ذلك التصريح لا يدل  
على ان مرادهم من قولهم الامر للندب والاباحة انها تدل على تمام الندب  
والاباحة وانما يدل لو كان ظاهر ذلك التصريح مرادهم وليس كذلك لان ذلك  
التصريح كتصريحهم باستعمال الاسد في الانسان الشجاع في عدم كون الظاهر  
مراد افع كما كان ظاهرا هذا التصريح ليس بمرادهم على ما حققه العلامة  
التفازاني وان اعترض عليه السيد السند بل المراد من المعنى المستعمل فيه للفظ  
الاسد هو الشجاع الذي غير الحيوان المفترس ولفظ الاسد انما يدل عليه لاعلى  
الانسال الشجاع واطلاق الشجاع عليه من قبيل الاطلاق العام بمومه  
على الخاص بقرينة خارجية اعني الحمام مثلا الحاصل ان اللفظ اذا دل على معنى  
يلزم ان يكون ذلك المعنى عين الموضوع له او لازمه والانسان الشجاع ليس بعين  
الموضوع له للفظ الاسد ولا لازمه اذ هو ليس بلازم لمعنى الاسد بل اللازم له  
هو الشجاع مطلقا غير الحيوان المفترس واذا لم يكن عين الموضوع له ولا لازمه  
فكيف يدل عليه لفظ الاسد حتى يكون مستعملا فيه بل الدال عليه انما هو  
القرينة المعينة لا غير فلفظ الاسد انما يدل على الشجاع مطلقا فكونه انسانا  
يعلم من القرينة المعينة لكن ينبغي ان يعلم انه ليس المراد من المعنى المستعمل فيه  
اعني الشجاع مطلقا مفهوم الشجاع بل المراد فرد الشجاع مطلقا لئلا يرد  
اعترض السيد السند في حاشية المطول فارجع فكذلك الحال في التصريح الاول  
في ان ظاهره ليس بمرادهم فتلزم ارتكاب التأويل بعلاقة الكلية والجزئية  
فمرادهم من ارادة الندب والاباحة بالامر انما هو ارادتهم جزء الندب والاباحة  
لاتمامها الحاصل لاتزاع في ان صيغة الامر قد تستعمل في الندب والاباحة يعنى  
في جزئها بواسطة القرينة وانما النزاع في انها اذا استعملت فيهما فهل هو  
بطريق الحقيقة القاصرة ام بطريق المجاز فاصطلح البعض واختاره فخر الاسلام  
كونها حقيقة قاصرة ولا مشاحة فيه واختار الباقي كونها مجازا اما استعارة  
او مرسل ( قوله فاذا كانت الجامع بينهما ) اي بين الوجوب والندب اي كما قال  
السائل سابقا ( قوله هو جواز الفعل والاذن فيه ) عطف الاذن على جواز الفعل

اشارة الى ان جواز الفعل محمول على المسامحة فالمراد به تجوز الفعل بناء على ان  
الاذن صفة الشارع مع ان جواز صفة الفعل فلا يكون وجه الشبه فيلزم  
ان يكون المراد به تجوز الفعل وهو صفة الشارع ولا حاجة هنا الى ملاحظة  
الاجاب بقرينة عطف الاذن ههنا بخلاف الحال فيما سبق حيث لم يعطف  
الاذن هناك فلا تغفل ( قوله حيث انهما من افراد جواز الفعل الخ ) فيه  
نظر لانه مناف لما سبق في جواب صاحب التنقيح حيث قال بل في جواز الفعل  
الذي هو جزئهما فحمل هناك الندب والاباحة كلاهما جواز الفعل جزأ منهما وجعل  
ههنا الندب والاباحة من افراد جواز الفعل اقول يمكن دفعه بان المراد من جواز  
الفعل هناك جواز الفعل بشرط لاشئ يعني بشرط عدم المقارنة لجواز الترك  
مرجوحا او مساويا فهو بهذا الاعتبار جزء الندب والاباحة والمراد به ههنا  
جواز الفعل لا بشرط شئ يعني مطلقا فهو بهذا الاعتبار يكون عبارة عن  
الماهية الجنسية بل النوعية فيصدق على الندب والاباحة فلا يكون جزأ منهما  
بهذا الاعتبار بل يكون الامر بالعكس يعني يكون الندب والاباحة من افراد  
فلا تغفل الحاصل ان ههنا اعتبارين فباحدهما يصح كون الندب والاباحة  
من افراد جواز الفعل وبالاخر لا يصح وقس عليه قولهم الانسان حيوان حيث  
يعترض عليه بان الحيوان جزء الانسان فكيف تجوز حله عليه واجاب البعض  
بان الحيوان جزء عقلي لاجزاء خارجي فيجوز حل الجزء العقلي على كله هذا  
هو المشهور لكن فيه مسامحة فالجواب الصواب ان في الحيوان اعتبارين  
احدهما الحيوان بشرط لاشئ يعني بشرط عدم المقارنة للناطق فهو بهذا  
الاعتبار جزء الانسان فلا يصح الحمل بينهما اذ لا يجوز حل الجزء سواء كان عقليا  
او خارجيا على الكل للبينة بين الجزء والكل وانيهما الحيوان لا بشرط شئ  
يعني مطلقا فهو بهذا الاعتبار جنس الانسان لاجزئه فيصح حله على الانسان  
قطعا بلا شبهة فاحفظ فانه تقيس لكن ينبغي ان يعلم ان ذلك المنافاة وان اندفع  
بهذا التوجيه يفتح باب الاعتراض ح على فخر الاسلام من طرف خصمه ولا يسلّم  
الخصم ح كون الندب والاباحة جزء من الوجوب قطعا حتى تكون حقيقة  
قاصرة اذ يقول ح سلنا ان صيغة الامر لا تدل على تمام الندب والاباحة بل انما  
تدل على جواز العقل لكن لا يثبت بهذا كون الصيغة المستعملة فيهما حقيقة  
قاصرة بناء على جواز الفعل بعض الوجوب كيف لم لا يجوز ان يراد بجواز  
العقل جواز الفعل لا بشرط شئ يعني مطلقا فح لا يكون جزء من الوجوب قطعا

( بل يكون )

بل يكون عبارة عن جنس الندب والاباحة بل عن الماهية النوعية لهما فصح ثبت  
ان صيغة الامر اذا استعملت في الندب والاباحة تكون استعارة قطعاً بملافة المشابهة  
فلا يثبت ما قاله فخر الاسلام اللهم الا ان يقال ان جواز الفعل بعض الوجوب وذلك  
الاعتبار اعني اعتبار جواز الفعل بشرط لاشئ ولا يشترط شئ وهذا من قبيل  
التدقيق الفلسفي فليس بمعتبر عند الاصوليين فانهم قاله الاستاذ الفاضل ( قوله مع  
جواز الفعل او بدونه ) فيه نظر لان الضمير في قوله او بدونه راجع الى جواز الفعل  
فما هو بدون جواز الفعل عبارة عن الوجوب وهو معنى حقيقي لا يثبت بالقرينة هكذا  
اعترض الطرسوسي اجيب بلنه يجوز ان يكون قوله مع جواز الترك ناظر الى  
الندب فح يلاحظ فصله اعني قيد امر جواحيكون قوله او بدونه ناظر اليه اي بدون  
ذلك القيد فما هو ذلك هو الاباحة فخصوصية الندب بعني مع الملاحظة بقيد  
مرجوحا وكذا خصوصية الاباحة بعني مع الملاحظة بقيسد مساويا كلاهما  
ثابتة بالقرينة فلا اشكال فانهم واجيب بجواب آخر فلا تغفل والله اعلم ( قوله  
فان قيل غاية ما لزم مما ذكر الخ ) هذا السؤال في بدل الابراد بقوله او رد عليه  
ان معنى الامر الخ فالشارح اشتغل الى هنا بتصحيح جواب صاحب التنقيح من  
طرف فخر الاسلام الحاصل استدلال فخر الاسلام على دعواه بان معنى الندب  
والاباحة صيغة الامر حقيقة فيهما لان معناهما بعض من الوجوب والوجوب  
معنى حقيقي لصيغة الامر ينتج معنى الندب والاباحة بعض المعنى الحقيقي لصيغة  
الامر وكل معنى بعض المعنى الحقيقي للفظ فاللفظ حقيقة فيه ولو كانت قاصرة  
ينتج معنى الندب والاباحة صيغة الامر حقيقة فيهما فاعترض من طرف القائلين  
بالمجاز بمنع كبرى المتعارف او لا ثم بمنع الصغرى لغير المتعارف اجاب الشارح  
عن الاول واجاب صاحب التنقيح عن الثاني باثبات المنوع هكذا كما كان صيغة  
الامر المستعملة في مقام الندب والاباحة غير مستعملة في تمام الندب والاباحة  
بل في جواز الفعل الذي هو جزؤهما والحال ان جواز الترك مرجوحا او مساويا  
خبر كان انما يثبت بعدم دلالة الامر على حرمة الترك فعني الندب والاباحة  
بعض من الوجوب لكن المقدم حق والتالي مثله وهو المظا فاعترض على هذا  
الجواب بقوله واراد عليه وحاصله كما عرفت بمنع حقيقة المقدم اولا وبمنع تقريب  
دليل فخر الاسلام على تقدير التسليم ثانيا اجاب الشارح من طرف فخر الاسلام  
بتصحيح جواب صاحب التنقيح واشتغله الى هنا وحاصل سؤال هذا القائل

ان غاية ما ذكر من تصحيح الجواب ودفع الابرادات عنه ان يكون معنى صيغة الامر في الندب والاباحة تجوز الفعل المقيد بتجوز الترك فيقول ح او سلم حقيقة المقدم في قوله كلاً لم يمكن ان يكون معنى قولهم الامر للندب والاباحة انها تدل على جواز الفعل وجواز الترك مرجوحا او مساويا يبنى على هذا المجموع بل انما تدل على تجوز الفعل ولا دلالة لها على جواز الترك مرجوحا او مساويا لكن لانسلم الملازمة يبنى لا يلزم ان يكون معنى الندب والاباحة بعض الوجوب كيف غاية ما لم يرد مما ذكرتم في مقام الجواب ودفع الابراد ان يكون معنى صيغة الامر في الندب والاباحة عبارة عن تجوز الفعل المقيد بتجوز الترك وهو يتمتع ان يكون جزءاً من الوجوب فالصغرى السابقة ممنوعة بالآخر فاجاب الشارح بانه لا امتناع بناء على ان التقيد من حيث هو قيد خارج عن المقيد فيلزم ان يكون التقيد خارجا ايضا فح يكون تجوز الفعل الذي دل عليه صيغة الامر المستعملة في الندب والاباحة متحدا مع التجوز في الوجوب فيكون معنى الندب والاباحة بعضا من الوجوب (قوله اي المراد بصيغتها) فيه اشارة الى ان الاضافة اى اضافة المعنى الى الندب والاباحة من قبيل اضافة المدلول الى اللدال بتقدير المضاف قوله من الوجوب بعض) كله من ابتدائية اتصالية لا تبعيضية والاي لزم ان يكون الكلام لغوا فافهم (قوله فليستأمل) لعله اشارة الى السؤال بانه لو سلم ان القيد خارج عن المقيد لكن لانسلم خروج التقيد ايضا بل التقيد داخل بقرينة الاستعمال في مقام الندب والاباحة فاذا كان التقيد داخلا يلزم ان يكون تجوز الفعل المستفاد من صيغة الامر المستعملة في الندب والاباحة مبينا لتجوز الفعل المستفاد من صيغة الامر المستعملة في الوجوب فلا يكون معنى الندب والاباحة بعضا من الوجوب والى جوابه الذي اشير اليه بما سبق من ان اللفظ اذا دل على معنى يلزم ان يكون ذلك المعنى تمام ما وضع له او لازمه فصيغة الامر اذا استعملت في مقام الندب والاباحة فانما تدل على تجوز الفعل ولا تدل على تجوز الترك مرجوحا او مساويا لاحقيقة لعدم وضعها له ولا بحجازا لعدم كونه لازما للمعنى الموضوع له اصفة الامر اثبت ان التقيد خارج ايضا في مقام الاستعمال و ان كان داخلا بحسب نفس الامر في تمام معنى الندب والاباحة فلا تغفل او اشارة الى السؤال السابق بانه لو سلم ان صيغة الامر المستعملة في الندب والاباحة لا تدل على تمام الندب والاباحة بل انما تدل على تجوز الفعل لكن لا يثبت بهذا القدر كون الصيغة المستعملة في الندب

والإباحة حقيقة قاصرة بناء على أن تجوز الفعل بعض من الوجوب لم لا يجوز  
 أن يراد بتجوز الفعل تجوز الفعل للبشرط شيء إلى جوابه بأن هذا الاعتبار  
 من قبيل التدقيق الفلسفي وليس بمعتبر عند أهل الأصول والله أعلم ( قوله وأما  
 إذا أريد الوجوب فتسخ الخ ) عطف بحسب المعنى على قوله أن الخلاف انما هو  
 في كون الصيغة حقيقة إذا أريد بها الندب والإباحة وأما إذا أريد الخ غرضه  
 من هذا الكلام دفع اعتراض ورد على هذا القول للشافعي اعلم أن الصيغة  
 إذا أريد بها الوجوب ثم نسخ فتلك الصيغة تدل على تمام ما وضعت له بعد النسخ  
 أيضا اتفاقا بين الحنفية وبين الشافعية غاية ما في الباب أن الوجوب ليس  
 بمراد الله تعالى هذا بحسب الظاهر بالنسبة إلينا وأما بالنسبة إلى الله تعالى فلا تغير  
 في المراد غاية ما في الباب أن الإيجاب المستفاد من صيغة الأمر بقاءه مقيد في علم الله  
 تعالى إلى وقت النسخ من طرفه تعالى فإذا نسخ لا يبقى أصلا عندنا وأن دل الصيغة  
 عليه اتفاقا وإنما الاختلاف في بقاء الجواز فالشافعي اختار بقاءه فاعترض عليه  
 بأنه يلزم أن يكون اللفظ منقلبا من الحقيقة إلى المجاز في الإطلاق واحد فأشار  
 المص بهذا الكلام إلى دفعه بأن هذا الاعتراض لا يرد عليه وإن كان مذهب  
 إليه باطلا من جهة أخرى عندنا وإنما لم يرد بناء على أنه ليس مراد الشافعي  
 من بقاء الجواز أن الصيغة بعد وقوع النسخ مستعملة في جواز الفعل مجازا حتى  
 يرد عليه ذلك بل مراده أن الصيغة بعد النسخ مستعملة في تمام ما وضع له أيضا  
 وإن لم يكن تمام مراد الله تعالى لكن الجواز باق فإذا كانت الصيغة مستعملة  
 في تمام ما وضع له أعني الإيجاب ودالة عليه فدلالته على جواز الفعل من قبيل  
 دلالة الحقيقة الكاملة على مدلولها التضمني فاللفظ بالنسبة إلى مدلوله التضمني  
 ليس بحقيقة ولا مجاز لعدم الاستعمال فيه وإنما الاستعمال في تمام ما وضع له  
 والحقيقة والمجاز فرع الاستعمال فعلي تقدير نسخ الوجوب وبقاء الجواب  
 لا بصير صيغة الأمر حقيقة ولا مجازا بالنسبة إلى جواز الفعل حتى يرد ذلك  
 الاعتراض على الشافعي بل الصيغة حقيقة مستعملة في تمام ما وضع له اتفاقا  
 لكن الإيجاب ليس بمراد اتفاقا وإن كان اللفظ دالا عليه فعمل من هذا التفصيل  
 أن اللفظ إذا دل على معناه بالمطابقة فذلك اللفظ مستعمل فيه أي المدلول  
 المطابق فذلك اللفظ بالنسبة إلى مدلوله التضمني أو الالتزامي ليس بحقيقة ولا مجاز  
 لعدم الاستعمال بخصوصه فيهما وإنما يكون مجازا لو كان اللفظ مستعملا فيهما  
 بخصوصه فاحفظ والله أعلم ( قوله ومطلقه لا يقتضي التكرار الخ ) عطف على

قوله ويختص مراده بصيغة الخ فهذه مسألة من مسائل الأصول ايضا تصوير  
المسئلة هكذا كل صيغة الامر اذا كانت مطلقة عن القرينة فهو يقع على اقل  
الجنس ويحتمل كله ولو صور المسئلة هكذا كل امر مطلق عن القرينة لا يقتضي  
التكرار يلزم ان يعتبر المحمول معدولة لتصير القضية موجبة والا فلا يصح  
وقوعها مسئلة كما تقرر في محله (قوله والخصوص والمرة) الاول مقابل العموم  
والثاني مقابل التكرار (قوله سواء وقت بوقت الخ) سيجي تفصيل الامثلة وهذا  
اشارة الى معنى المطلق في قوله الآتي ولا يتحملة مطلقا كما سيجي الحاصل ان المطلق  
في قوله ومطلقة بمعنى بشرط لاشي والمطلق في قوله الآتي بمعنى لا بشرط شي  
(قوله فلا ينافيه التقييد بما ذكر) فان قلت التقييد ليس بموجود ههنا بل الموجود  
هو التعميم حيث قال سواء وقت الخ في بيان المطلق الآتي قلت نعم ذلك المطلق  
وان كلن تعميما من جهة المعنى لكن لما كان حالا من جهة اللفظ يصح اطلاق التقييد  
عليه اشارة اليه السيد السند في حاشية التصورات في موضع فارجع وانما صح بناء  
على ان الحال قيد لما مله كما تقرر في موضعه فلا تغفل (قوله لا يقتضي التكرار اى  
تكرار الفعل) اى تكرار مدلوله التضمني فمح لو قال الزوج لامرأته طلقى نفسك  
فقلت المرأة وجدت الرخصة للتطليق لنفسى فطلقت نفسها مرة ثم اخرى ثم  
اخرى يقع الطلاق واحدا لثلاثة بناء على ان الامر لا يقتضي التكرار الا ان ينوى  
الزوج ثلاثة فطلقتها ثلاثة يقع الثلاثة حينئذ سيجي تفصيله فانظر (قوله واما  
عمومد فشموله افراده) حاصل الفرق ان التكرار باعتبار الازمان والاوقات  
وبوقوع الفعل مرة بعد اخرى وادناه مرتان والعموم باعتبار الافراد وشموله  
لها ولودفعة وادناه مرات ثلاثة فصاعدا (قوله فيلازمان الخ) فان قيل لانسلم  
التلازم من الطرفين كيف والعموم وان استلزم التكرار لكن التكرار لا يستلزم  
العموم كما اذا صلى احد صلاتين ثم مات فانه يوجد فيه التكرار ولا يوجد العموم  
اى الشمول لجميع الافراد قلت يجوز ان يكون بناء الباب للواحد ويقال معنى  
قوله فيلازمان انه جعل احدهما لازما للآخر فافهم قاله الاستاذ الفاضل فان  
قيل ما معنى قوله فيلازمان في مثل صلوا او صوموا بعد قوله لا يقتضي التكرار  
قلت هذا بيان على تقدير اقتضائه التكرار الحاصل ان العموم يستلزم التكرار  
على تقدير الاقتضاء لكن التكرار لا يستلزم العموم فان قيل اذا صلى احد صلاة  
ثم صلى صلاة اخرى فهل الثانية عين الاولى ام لا قلت المفهوم من كلام ارباب  
الحواشي ههنا انها عينها لكن ليس كما ينبغي بل هي غيرها وما قاله الاشعري

من ان المرض اذا تعدد فهو عين الاول اتمامه فيما اذا لم يتخلل زمان بينهما بخلاف ما نحن فيه فان الزمان متخلل لاحالة فالصلاة الثانية مثل الاولى لا عينها اتفاقا بين المتكلمين كما تقرر في محله قاله الاستاذ الفاضل فافهم فاندفع اعتراض الازميري (قوله وعامة او امر الشرع بما يستلزم فيه العموم التكرار) فان قلت فعلى هذا يلزم ان يقول المص لا يقتضى العموم بناء على انه يستلزم التكرار قلت نعم لكن كلام المص في صورة النفي لا الاثبات ففي التكرار مستلزم نفي العموم فلذا اكتفى بنفي التكرار فلا تغفل فافهم فتفكر في هذا البحث فانه صادف زمان الفتور والله اعلم (قوله اما العموم فلد لانه على مصدر الخ) فان قيل كيف تدل صيغة الامر على المصدر المرفع باللام مع ان المصدر المرفع باللام لفظ فلا تدل الصيغة عليه قطعا فلا معنى لهذا في الكلام قلت يحتمل ان يكون المضاف مقدرافىكون المعنى فلد لانه على معنى المصدر المرفع باللام فيثبت تدل عليه تضمنا وان لم يقدر المضاف فتدل عليه التزاما فافهم تقرير الدليل هكذا صيغة الامر تدل على العموم لان صيغة الامر تدل على معنى مصدر معرف بلام الاستغراق ومعنى المصدر المرفع بلام الاستغراق هو العموم ينتج ان صيغة الامر تدل على العموم اما كبرى غير المتعارف فظاهر واما صفراء فنظرية اشار الى اثباته بقوله لان اضرب مختصرا الخ هكذا كلما كان صيغة الامر مختصرا من اطلب منك الضرب على فصد الانشاء لا الاخبار والحال ان التوافق بين العبارة المطولة وبين المختصرة لازمة فصيغة الامر تدل على معنى مصدر معرف باللام لكن المقدم حق والتالى مثله وهو الماط (قوله وجوابه ان التعريف زائد الخ) حاصله منع الصغرى بالارجاع الى الدليل يعنى حقيقة المقدم ممنوعة كيف لم لا يجوز ان يكون اضرب مختصرا من اطلب منك ضربا وهو ظ اذا اصل في الاسماء هو التنكيرو التعريف زائد لا دليل عليه (قوله واما التكرار فلان اقرع بن الحابس الخ) تقديره هكذا صيغة الامر تدل على التكرار لانه لو لم تدل عليه لما فهم اقرع بن الحابس التكرار لكن التسالى بط والمقدم مثله فثبت انها تدل عليه (قوله عليه السلام فحجوا فان قلت هذا تكرار بعد قوله قد فرض الله عليكم الحج لان مناه قد طلب الله منكم الحج طلبا جاز ما على وجهه لا يجوز تركه اصلا قلت نعم لكن يجوز ان يكون قوله قد فرض الله بيانا لاصل الوجوب وقوله فحجوا بيانا للوجوب الاداء فلا تكرار او يجوز ان يكون الثانى تأكيد الاول فافهم قال الاستاذ والله اعلم اما بطلان التالى يعنى فهم اقرع بن الحابس التكرار

لانه لو لم يفهم التكرار لما سأل بقوله اكل عام يا رسول الله لكن سئل فثبت انه فهم التكرار (قوله لا يقال لو فهم لما سأل) هذا معارضة بالقلب على المقدمة الرافعة اعنى قوله لكن فهم التكرار حيث اثبت صاحب المذهب الاول تلك المقدمة سؤال اقرع ابن الحابس فجعل هذا السائل ذلك السؤال دليلا على خلاف تلك المقدمة بان يقال ان كان عندك دليل على انه فهم التكرار وعندي دليل ينفيه وهو انه لو فهم كما سأل لكن التالى بطو المقدم مثله فثبت انه لم يفهم فهذه المعارضة كأنها جواب من طرف عامة علمائنا عما ذهب اليه صاحب المذهب الاول لكنه ليس بصواب اذ يحجب من طرفه بمنع هذه الملازمة بانها ممنوعة كيف لم لا يجوز ان يسأل بناء على انه علم انه لا يخرج في الدين وعلم ان الامر بوجوب التكرار ففي حل الامر على موجه من التكرار حرج عظيم فاشكل الحال عليه فلذا سأل فالجواب الصواب من طرف علمائنا ما اجابه الشارح بقوله ( وجوابه الخ ) وحاصله بمنع المقدمة الرافعة بالارجاع الى دليلها الحاصل تلك المقدمة ممنوعة فان اثبت بالسؤال المذكور قلنا لا علم الا ذلك السؤال يدل على الفهم المذكور لم لا يجوز ان يكون ذلك السؤال بناء على وحدانه بعض العبادات الخ وبهذا اى بقولنا بالارجاع الى دليلها اندفع ما قاله الازميرى من ان الصواب ان يقول ان فهمه لا يدل على ذلك لان المستدل انما استدل على مدعاه اعنى استحبابه التكرار بفهم اقرع ابن الحابس لا بسؤاله وانما جعل سؤاله دليلا على فهمه الى آخر ما قاله فارجع لكنه ليس بشئ كما ترى فتبصر بالعينين الحاصل ان اقرع بن الحابس لما وجد بعض العبادات متكررا بتكرار سببه اى سبب نفس الوجوب وهو الوقت كالصلاة والصوم فانهما يتكرران بتكرار سببهما اعنى الوقت لا لاجباب صيغة الامر في حقهما التكرار وبعضها غير متكرر كالايمان يعنى من آمن بالله تعالى مرة في عمره ثم مضى خمسين سنة مثلا ولم يخطر الايمان في قلبه في تلك السنين لا يكون ذلك الشخص عاصيا ولا يلزم عليه تجديد الايمان لعدم تكرره لكن هذا مشروط بان لا يفعل بما يخالف الايمان كالارتداد فان فعل فعوذ بالله منه يلزم تجديده قطعا فاشتبه عليه ان السبب اى سبب نفس وجوب الحج ما لا يتكرر وهو البيت الشريف والوقت شرط لادائه يعنى نفس الامر هذا لكن اشتبه عليه فظن ان سببه هو الوقت فحينئذ يلزم تكرره فلذا سئل او ظن ان بعض العبادات يتكرر بتكرار سببه وشرطه وشرط الحج وهو الوقت يتكرر فهم من ذلك على ما قاله الازميرى والاول قاله الاستاذ الفاضل فافهم فلو لم يشبهه

نفس الامر عليه لما سأل فسؤاله انما هو للاشتباه لالفهم التكرار على ما زعمه صاحب المذهب الاول والله اعلم (قوله الثاني وهو مذهب الشافعي انه لا يوجب العموم والتكرار لكن يحتمل الخ) ههنا أربعة دعاوى الاولى انه لا يوجب العموم والثانية انه لا يوجب التكرار والثالث انه يحتمل العموم والرابع انه يحتمل التكرار فقوله بمعنى انه لطلب الفعل مطلقا مرة او اكثر اشارة الى اثبات انه لا يوجب التكرار هكذا كلما كان صيغة الامر موضوعة لطلب الفعل مطلقا مرة او اكثر فلا توجب التكرار لكن المقدم حق والتالى مثله (وقوله لما مر من سؤال الاقرع) اشارة الى اثبات كونه محتملا للتكرار لانه لو لم يحتمل لما سأل اقرع بن الحابس لكن سئل وقد سبق جوابه آتفا فلا تغفل (وقوله ولانه مختصر من اطلب الخ) اشارة الى اثبات كونه غير موجب للعموم هكذا صيغة الامر لا توجب العموم لانه تدل على معنى مصدر منكر ومعنى المصدر المنكر ليس بعموم يتبع ان صيغة الامر لا توجب العموم (وقوله لكن يحتمل ان يقدر الخ) اشارة الى اثبات كونه محتملا للعموم (قوله بدلالة القرينة) فان قلت الكلام فى الامر الخالى عند قرينة العموم والتكرار وكونه محتملا بدلالة القرينة بما لا كلام فيه قلت يجوز ان يكون المراد بالقرينة هنا اقرينة المحتملة الغير الظاهرة والقرينة التى يلزم خلوص صيغة الامر عنها هى القرينة الظاهرة فافهم قاله الاستاذ واجاب الازميرى بجواب آخر فارجم (قوله) فان قلت يرد على هذا المذهب انه كيف يصح جعل الامر من الخاص على تقدير كونه محتملا للعموم قلت كون المادة محتملا للعموم بناء على القرينة الغير الظاهرة لا ينافى كون الصيغة من الخاص فافهم قاله الاستاذ (وقوله فيخص بحسب الارادة) اشارة الى جواب سؤال مقدر بانه لو كان محتملا للعموم لما جاز تخصيصه بفرد اصلا لكن التالى بطمئنة الملازمة فافهم قاله الاستاذ اعلم ان هذا المذهب يوافق المذهب المختار فى قوله لا يوجب العموم والتكرار وانما المخالفة فى قوله لكن يحتمله فلا تغفل (قوله الا اذا كان تعلقا الخ) فان قلت هذا الاستثناء ليس بصحيح ههنا بناء على ان المعلق بشرط او المقيد بوصف مما يوجب التكرار لا بما يحتمله قلت نعم لكن الاحتمال يجوز ان يكون ههنا بمعنى الامكان العام فيراد الاحتمال فى ضمن الوجوب فلا اشكال فافهم (قوله وان كنتم جنبا فاطهروا) فان قيل كلمة ان بمعنى كلماى بمعنى الشرط مطلقا قلت بمعنى الشرط مطلقا لانه لو كان بمعنى كلماى يكون تقدير الآية الكريمة كلما كنتم جنبا فاطهروا حينئذ لا يكون لما نحن فيه اذ التكرار ليس بمستفاد من الصيغة بل

من القرينة اعني التقييد بمموم كما فلا كلام فيه بل الكلام في الامر الحالى عن القرينة وكذا الاضافة في قوله لدلوك الشمس للجنس للاستغراق لانه لو كان للاستغراق لا يكون مما نحن فيه ايضا ان يكون تقدير الآية حينئذ اقم الصلاة وقت كل غروب الشمس فيكون التكرير مستفادا من الاضافة لامن الصيغة والكلام فيه تقرير دليل هذا المذهب مكذبا كلما كان هذان القولان الشريفان مفيدان للتكرار فصيغة الامر المعلق بالشرط او المقيد بثبوت وصف تفيد التكرار لكن المقدم حق والتالى مثله او يقال في التقرير كلما كان صيغة الامر المعلق بالشرط في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا مفيدا للتكرار وصيغة الامر المقيد بثبوت وصف مفيدا له ايضا في قوله اقم الصلاة لدلوك الشمس فصيغة الامر المعلق بالشرط او المقيد بثبوت وصف تفيد التكرار لكن المقدم حق والتالى مثله فيكون تقرير الآية الاولى فاطهروا على تقرير الجنابة فيكون الجنابة سببا لنفس وجوب الطهارة وتوجه صيغة فاطهروا بسبب وجوب الاداء والصلاة من قبيل الشرط قاله الاستاذ فافهم الحاصل ان الطهارة المستفادة من صيغة فاطهروا المقيدة بقوله ان كنتم جنبا متكررة وكذا الصلاة المستفادة من اقم الصلاة المقيدة بثبوت وصف اعنى غروب الشمس متكررة دائما ( قوله قيد الامر بالصلاة ) فان قيل هذا ليس بصحيح لان التقييد ليس للامر بالصلاة بل للامر باقامة الصلاة قلت نعم لكن اقامة الصلاة لهما معان اربعة رابعها عبارة عن اداء الصلاة فافهم اشار اليه الطرسوسى فارجع ( قوله وجوابه التكرار الخ ) حاصله منع حقيقة المقدم ( قوله من تجدد السبب مقتضى الخ ) فسبب نفس وجوب الطهارة هو الجنابة وسبب وجوب الاداء صيغة فاطهروا والصلاة من قبيل الشرط كما عرفت آنفا وكذا سبب نفس وجوب اقامة الصلاة هو وقت الدلوك والغروب وهو سبب نفس وجوب صلاة المقرب وسبب وجوب الاداء صيغة اقم فافهم سيجى تفصيل نفس الوجوب ووجوب الاداء في محله فانتظر ( قوله واعرض الخ ) اثبات المنوع بواسطة ابطال السند ( قوله ووجوب الاداء المكرر لا يضاف الى الوقت ) اذ الوقت علة نفس الوجوب لاعلة وجوب الاداء ولا استلزام بين نفس الوجوب وبين وجوب الاداء وكلام المعارض في وجوب الاداء لا في نفس الوجوب فلا يرفع الاشكال بذلك الجواب ( قوله وهو ليس بمتكرر ) بناء على ان امر الشارع تزل مرة واحدة فيلزم اقتضاؤه التكرار ( قوله فالصواب في الجواب الخ ) حاصله اختيار الشق الثانى ويمكن

( ان يرجع )

ان يرجع الجواب الذى ذكره بقوله وجوابه ان التكرار فى امثال هذه الاوامر انما يلزم من تجدد السبب الخ الى هذا الجواب بان يراد بالسبب توجه الامر (قوله انه لا يوجب التكرار ولا يحتمل مطلق الخ) ههنا دعاوى اربعة فلا تغفل اشار الى ادلتها (قوله اى كل الجنس) فان قيل هذا هو العموم قلت لان الكل من حيث كل واحد اعتبارى كما سيجىء الاشارة اليه (قوله بدليله) فان قلت الكلام ههنا فى مطلق الامر بمعنى بشرط لاشئ وهو بنا فى اعتبار النسبة قلت القرينة التى يلزم خلو الامر عنها هى القرينة الظاهرة والنسبة امر خفى لا ظاهر لانه عبارة عن الامر القلبي فلان بنا فى اعتبارها لذلك فافهم قاله الاستاذ والله اعلم (قوله لتضمنه علة لعدم اقتضائه التكرار) الحاصل ههنا اربعة دعاوى الاولى ان صيغة الامر لا توجب التكرار والثانى اما لا تحتل التكرار والثالث انها تقع على اقل الجنس اى المفهوم يعنى الجنس المربى والرابع انها لا تحتل كل الجنس لكونه كال المسمى وفردا اعتباريا فقوله لتضمنه تعليل للاولى واشارة الى الصغرى والكبرى مطوية تقريره هكذا مطلق الامر يعنى الخالى عن القرينة الظاهرة مطلقا اى سواء علق بشرط اى قيد بوصف او لا لا يوجب التكرار لانه متضمن على معنى مصدر لا يحتمل محض العدد وهو غير الواحد الحقيقي والواحد الاعتبارى كال اثنين والثلاثة وغيرهما وكل لفظ متضمن على معنى مصدر لا يحتمل محض العدد فهو لا يوجب التكرار ينتج ان مطلق الامر مطلقا لا يوجب التكرار وانما قلنا على معنى مصدر بتقدير المضاف بناء على ان الامر لا يتضمن نفس المصدر بل ما تضمنه يقال له المادة لا المصدر وان اطلق المصدر على المادة فلا حاجة الى تقدير المضاف لكن الظاهر هو الاول ويمكن اثبات بالقياس الاستثنائى الغير المستقيم كال لا يخفى على اهله فتأمل تل اعلم ان الصغرى متضمنة لحكمين احدهما ان الامر متضمن على معنى مصدر وثانيهما ان المصدر لا يحتمل محض العدد (فقوله وذلك لان المصدر مفرد الخ) اشارة الى اثبات الحكم الثانى الذى تضمنه الصغرى المذكورة آنفا بالقياس الاقترانى هكذا المصدر لا يحتمل محض العدد لانه مفرد وكل مفرد لا يقع على العدد بل على الواحد حقيقة او اعتبارا ينتج المط (قوله وههنا ابحاث الاول الخ) حاصل البحث الاول منع الصغرى للقياس الاقترانى المذكور آنفا على تقدير ومنع الكبرى على تقدير بانه ان اريد بكونه مفردا انه موضوع للفرد فالصغرى ممنوعة كيف وقد جمع اهل العربية على كونه موضوعا للجنس من حيث هو هو فان قيل

كيف يصح دعوى الاجماع مع ان الاختلاف متحقق حيث ذهب البعض الى كونه موضوعا للفرد المنتشر قلت ذلك الاختلاف انما هو في اسم الجنس لا في المصدر والفرق بينهما متحقق كما في الرسالة الوضعية فارجم فان قيل في قوله من حيث هو هو حل الشيء على نفسه وهو بطلت هذه العبارة كناية عن الاطلاق او يقال الاول مطلق والثاني مقيد اي الجنس من حيث هو هو اي من حيث هو غير ملحوظ صدقه على افراده وان اريد ان لفظه مفرد .قابل الثنية والجمع فالصغرى مسلم لكن الكبرى حينئذ ممنوعة كيف وحينئذ لا ينافي احتمال العدد وانما ينافيه لو لم يكن موضوعا للجنس لكنه موضوع له فلا منافاة فافهم (قوله الجواب ان المراد به الخ) حاصله انبات المنوعة بواسطة ابطال المنع المذكور واختيار الشق الثاني (قوله ليس مجرد جواز اطلاقه الخ) اي مع قطع النظر عن الموافقة لقانون الوضع بل المراد صحة استعماله فيه على الموافقة لقانون الوضع ولا يخفى على ذي مسكة وهي بمعنى العقل والتبوين للتقليل اي لا يخفى على صاحب عقل قليل فضلا عن الاذكياء (قوله اذلا دلالة للعام على الخاص اصلا) لا مطابقة ولا تضمتا ولا التزاما كما مر غير مرة فان قيل فعلى هذا يلزم ان لا يصح قوله بل يقع على اقل الجنس ويحتمل كله لانه اذا لم يدل الامام على الخاص فلا معنى لذلك الوقوع حيث لم يوجد الدلالة عليه الحاصل اعترض الازميري على قوله لادلالته على العدد الخ بوجهين فارجم ثم وجه بتوجيه لا يقبله العقل لكن الاستاذ الفاضل اجاب عنه فقال قولهم لادلالة للعام على الخاص اصلا ليس على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا لم يدل دليل خارجي على الخاص فانه حينئذ يدل العام عليه وههنا دليل خارجي وهو الطلب يعني اذا قامت لامرأتك طلق نفسك فهو يدل على الواحد الحقيقي بقرينة الطلب او على المجموع بواسطة النية الحاصل ان اللفظ اذا دل على معنى يلزم ان يكون ذلك المعنى موضوعا له لذلك اللفظ او يلزم ان يوجد هناك دليل خارجي على ذلك المعنى ان لم يكن .موضوعا له فافهم فان قيل (قوله ولا دليل خارجي) عن هذا التوجيه قلت لا اذا المراد به عدم وجود الدليل الخارجي على العدد اذ الضمير في قوله عليه راجع الى العدد كما لا يخفى وهو لا ينافي وجود الدليل الخارجي على الواحد الحقيقي او على المجموع من حيث المجموع وهو لا تغفل فافهم وحاصل البحث الثاني منع الكبرى وحاصل الثالث .عارضه والله اعلم (قوله اشائي لانسلم ان المفرد الخ) هذا البحث من طرف المذهب الثاني اعني مذهب

الشافعي وحاصله منع الكبرى السابقة اعني قولنا وكل مفرد لا يقع على العدد  
 بانها ممنوعة كيف والمفرد المقترن بشئ من ادواة العموم بمعنى كل فرد لا بمعنى  
 مجموع الافراد والحال ان كل فرد من قبيل العدد المحض الاضافة في قوله  
 ادواة العموم والاستفراق من قبيل الاضافة الواسطة الى ذي الواسطة لا من قبيل  
 اضافة الدال الى المدلول بناء على ان لام الاستفراق ليس بدال على العموم  
 وان كانت كلمة كل دالة عليه فافهم قوله فان زعمت انه ايضا اى الكل الافرادى  
 كالكل المجموعى واحدا اعتبارا و الخطاب للحنفية من طرف الشافعي ( قوله  
 فهو المطلوب ) اى مطلوبنا اعني الشافعي فلا يتم تقريب دليل الحنفية اذلا  
 ثبت مطلوبهم بل مطلوبنا ( قوله سوى انه يراد كل فرد الخ ) اى سوى احتمال  
 انه الخ المضاف محذوف ( قوله الثالث انه الخ ) منع لبطان التالى بانه ممنوع كيف  
 انما يكون باطلا لو كان تفسيره بل تغييرا ( قوله واعترض عليه بان هذا بعد  
 التسليم الخ ) التسليم ههنا بالمعنى القوي اعني القبول لا بالمعنى الاصطلاحي  
 والا فالحجيب مانع ومنع المنع ومنع ما يؤيده ليس بمقبول فاندفع اعتراض الازميرى  
 الحاصل لو قيل ككون الثلاثة او الاثنين تغيير اللفظ الى ما يحتمل فلا يقبل  
 كون اقتران الواحدة تغييرا فهذا الاعتراض ابطال السند بالنظر الى قوله  
 او واحدة والله اعلم تقريره هكذا كلما كان الواحد موجب المصدر فلا يكون  
 اقترانه به تغييرا بل تقديرا لكن المقدم حق والتالى مثله ( قوله جوابه انه ليس  
 المراد بكون الواحد موجه الخ ) حاصله منع لحنفية المقدم على تقدير ومنع الملازمة  
 على تقدير آخر بانه ان اردت ان الواحد الحقيقي موجب المصدر عرفا فحنفية  
 المقدم مسلم لكن الملازمة ممنوعة يعنى لا يلزم ان لا يكون اقترانه به تغييرا بل يكون  
 تغييرا قطعيا اذ لا شك انه اذا زاد عليه العدد اراد معناه القوي المطلق وتقييد  
 المطلق بالعدد يكون تغييرا قطعيا وان اردت انه موجه لغة فحنفية المقدم ممنوع  
 كيف ليس مراد اهل الاصول بكون الواحد موجهه اى المصدر موضوعه  
 في اللغة فانه مخالف لاجماع اهل اللغة واتفاقهم حيث اتفقوا على انه موضوع  
 للجنس بل مرادهم انه يستعمل عرفا في الجنس من حيث تحققة في ضمن الواحد  
 وهذا الاستعمال حقيقة بالنسبة الى عرف اللغة ومجاز بالنسبة الى اصل اللغة  
 من قبيل الاستعمال العام بخصوصه في الخاص فهو مجاز فافهم والله اعلم ( قوله  
 وكذا اى كالامر في عدم اقتضائه ) الضمير راجع الى كل واحد من الامر واسم  
 الفاعل فان قيل لم يسبق ذكر اسم الفاعل سابقا قلت نعم لكن ذكره في المتن هنا

كاف أو يقال هو مقدم رتبة فافهم فإن قلت ما وجه تخصيص المص اسم الفاعل  
بالذكر مع أن الفعل لا يقتضي التكرار ولا العموم قلت نعم لكن لما كان اختلاف  
الشافعي للحفية في آية السرقة خص هذه القاعدة بالذكور وكون الفعل لا يقتضي  
ذلك معلوم بالمقابلة فافهم ( قوله احتراز الخ ) مفعول له التحصيل وهو مأخوذ  
من الحرز بمعنى الحفظ فعني الاحتراز ههنا حفظ هذه القاعدة عن توهم دخول  
اسم فاعل جعل علما أعلم أن في مادة المفعول له التحصيل توجد قضيتان لزوميتان  
يؤخذ مقدم الأولى من عين الفعل المعلل وتاليها من عين المفعول له ويؤخذ مقدم  
الثانية من نقيض الفعل المعلل وتاليها من نقيض المفعول له تقريرهما هكذا كما  
قيد بقوله دل عليه فاحتراز عن اسم فاعل جعل علما وكما لم يقيد بقوله دل عليه  
لم يحتراز عنه والملازمة الثانية مسلمة لكن الأولى ممنوعة كيف لا يلزم للتقيد  
المذكور الاحتراز عن اسم فاعل جعل علما وإنما يلزم لولم يوجد في المنقولات  
دلالة على المعنى الأصلي ولو بمعنى التفات الذهن وليس كذلك بل توجد  
فلا يحصل الاحتراز فلورود هذا المنع أشار إلى إثباتها بقوله ( فان الدلالة  
المعتبرة عندهم هي المقارنة للإرادة الخ ) أي لإرادة التكلم يعني أن اسم الفاعل  
إذا جعل علما لا يدل على المصدر حال كونه مراد التكلم بل يدل على الذات  
المعيّنة فقط فان قيل إذا جعل اسم فاعل علما فهو إنما يدل على الذات المعينة  
بناء على أنه اسم جامد ح لا على الذات المبهمة مع الوصف فلا معنى للاحتراز  
عنه قلت نعم لكن لما كان يتوهم دلالة على المصدر احتراز عن توهم الدخول  
فلاتغفل ( قوله أو أعم منهما ) فان قيل ما الفائدة في التعميم قلت يترتب عليه  
كون الحاكم مخيرا في القطع لو كان مرادا ( قوله قيل مع أن الحكم واحد الخ )  
متعلق بقوله ضعيفا وحاصله معارضة على قول الشافعي بأنه أن كان عندك  
دليل على مادعيته وعندى دليل يفيقه فهذه المعارضة الزائمه بأنه كلما ثبت أنه  
إذا كان الحكم واحدا والحادثة واحدة يحتمل المطلق على المقيد فلاتدل  
الآية على قطع بسر السارق لكن المقدم حق والتالي مثله  
( قوله أقول إنما لم يحتمل الخ ) جواب بمنع حقيقة المقدم من طرف الشافعي  
بأنه ممنوع كيف والمطلق إنما يحتمل على المقيد إذا كان المقيد متواترا لا مطلقا  
الحاصل لا يعترض على قول الشافعي بهذا بل بما قلنا سابقا فلاتغفل فان قيل  
المطلق حل على المقيد عدنا مع أن المقيد غير متواتر فيلزم أن يحتمل المقيد على المطلق

( قلت )

قلت اذا كان المطلق محمولا على المقيد يحتمل الحقيقة ويحتمل المجاز فان كان من قبيل اطلاق العام بمومه على الخاص يكون حقيقة وان بخصوصه يكون مجازا بخلاف حل المقيد على المطلق فانه مجاز قطعاً بعلاقة الخصوص والعموم مع ان حل المقيد على المطلق لم يوجد أصلاً فافهم والله اعلم ( قوله وهو اما مطلق عن الوقت الخ ) عطف اما على البعيد وهو \* قوله ويختص مراده الخ او على القريب وهو \* قوله ومطلقة لا يقتضى التكرار الخ عطف القصة على القصة وهو اشارة الى نزاع آخرين الاصوليين بان الامر هل يقتضى الفور ام لا لكن لما كان هذا النزاع في المطلق عن الوقت قسم المص او لا الى المطلق والمقيد تم اشارة الى محل النزاع وهو القسم الاول اعلم ان ما هو المطلق عن الوقت يعني غير مقيد به هو المدلول التضمني لصيغة الامر اعني به فحينئذ كلام المص من قبيل توصيف الدال بوصف المدلول التضمني فلا تغفل ( قوله وهو الذي لم يتقيد المطب بوقت يكون الخ ) اشارة الى جواب سؤال مقدر تقرير السؤال بان هذا التقسيم بط لانه تقسيم الشيء الى نفسه والى مبانيه وكل تقسيم شأنه كذا بط فهذا بط اما الصغرى فلانه لما كان الامر لا ينفك عن الوقت لاحالة بناء على ان المأمور به فعل والفعل لا بد له من وقت فالامر مقيد بالوقت دائماً فحينئذ فالمطلق عن الوقت مبين له فيكون التقسيم تقسيم الشيء الى نفسه والى مبانيه وتقرير الجواب بان المراد بالوقت ليس مطلق الوقت بل المراد به انما هو الوقت المعهود وهو قسره الشارح بقوله بوقت يكون الاتيان الخ فالامر وان لم يكن خالياً عن مطلق الوقت لكن قد يكون خالياً عن هذا الوقت فيكون مطلقاً عن الوقت بهذا المعنى فالتقسيم المذكور من قبيل تقسيم الشيء الى افراده فلا اشكال ( قوله وقديزاد ) اي قديزاد في التعريف المذكور على القضاء هكذا هو الذي لم يتقيد المطب بوقت يكون الاتيان به بعده قضاء او غير مشروع والفرق بين التعريفين عموم وخصوص مطلق والاول اخص وكذا بين المقيد بالاول وبين المقيد بالوقت الثاني عموم وخصوص مطلق والاول اعم بناء على القاعدة المقررة فافهم ( قوله فعلى الاول يكون الامر بالحج الخ ) والامر بالحج مذكور في الحديث دون الآية فافهم الا ان يقال ان كان الامر اعم من اللفظي والمعنوي يكون موجوداً في الآية ايضاً حيث يستفاد الامر والوجوب من قوله تعالى والله على الناس حج البيت فلا تغفل والمراد بالاول التعريف الاول الحاصل ان كان المراد بالوقت الوقت الذي يكون اتيان المأمور به بعده قضاء يكون الامر بالحج مطلقاً

عن الوقت بهذا المعنى اذ لا يصدق تعريف الوقت على ايام الحج بناء على ان الحج بعد وقته لا يكون قضاء وان لم يكن اداء ايضا لعدم كونه مشروعا بعد وقته فحينئذ لا يصدق تعريف الوقت المذكور على ايام الحج فيكون الامر به مطلقا عن الوقت بهذا المعنى فافهم وان كان المراد به التعريف الثاني الذي هو ان يكون من المقيد والموقت بناء على ان تعريف الوقت حينئذ صلاحي على ايام الحج فلا يكون الامر بالحج مطلقا عن الوقت بهذا المعنى بل مقيدا به لان الحج بعد وقته غير مشروع قطعا (قوله واما صيام الكفارات) من قبل اضافة العام الى الخاص ويمكن ان يكون الاضافة بيانية اصطلاحية بناء على ان الصوم قد يكون كفارة وقد لا وكذا الكفارة قد تكون صوما وقد لا فينهما عموم من وجه فلا تفصل (قوله من اقسام المطلق) سواء بنى على التعريف الاول او الثاني بناء على انه لو كانت من اقسام المقيد تكون بناء على التقيد بالنهار والحال لا يصلح النهار ان يكون قيدا اذ النهار جزء من تعريف الصوم والشيء لا يكون مقيدا بجزئه وهو الظاهر من كلامه بخلاف اداء رمضان فانه من اقسام المقيد لكن ليس لاجل كونه مقيدا بالنهار بل لكونه مقيدا بالشهر المعلوم والمعهود وهو خارج عن تعريف الصوم فيكون الامر باداء رمضان من اقسام المقيد بالوقت المذكور لكن دعوى اظهرته كون هذه الاحكام من اقسام المطلق انما يستقيم على تعريف الامر الموقت بما يتقيد المطبقة بوقت يكون الاتيان به بعده قضاء واما اذا عرفت بما يتقيد المطبقة بوقت يكون بعده قضاء او غير مشروع فلا يستقيم بل يكون موقتا بالنهار لان الصوم في الليل غير مشروع هكذا اشار الازميري فافهم فيه ما فيه فتأمل (قوله تسامح) و مرادهم هو المطلق وانما جعلوا من اقسام المقيد بناء على ان احكامها مثل احكام صوم رمضان الذي هو من اقسام المقيد كما عرفت آنفا (قوله كالامر بالزكاة) فان قيل كيف يكون الامر بالزكاة من اقسام المطلق وهي مقيدة بالحوالان قلت نعم لكن الكلام فيما اذا وجد الحوالان فحينئذ ففي اى وقت اعطى زكاته تكون اداء لا قضاء ولو اعطى زكاته بعد وجود الحوالان بعد اربعين سنة مثلا تكون اداء لا قضاء وقس عليه والله اعلم (قوله لا يوجب انفور) الفور في الاصل تنجسه آتشد قينامق وهذا المعنى لكونه سببا للسرعة والجملة استعمل لفظ الفور في معنى السرعة والجملة مجازاتهم صار حقيقة عرفية والحاصل ان الامر المطلق عن الوقت اذا كان مطلقا عن قرينة فهو عمرى فاذا كان مع قرينة الفور فهو فورى اتفاقا

(كقولات)

كقولك اسقنى الآن مثلا الفور ايضا فالذهب الصحيح انه لا يوجب الفور فهو  
عمرى لا فورى فلو قال مطلق الامر مطلقا لا يوجب الفور لكان او ضح ( قوله  
حيث ذم ابليس على ترك السجود ) اشارة الى بطلان التالى ( قوله مع نون  
الامر مطلقا ) اشارة الى دليل الملازمة ( قوله فلو لم يكن للفور الخ ) تقرير الملازمة  
على بطلان التالى و حاصله الامر بالسجود فورى لانه لو لم يكن فوريا لماذم الله تعالى  
ابليس على تركه السجود فى حال الامر لكن التالى بط يعنى لكن ذم ابليس على ترك  
السجود فى الحال ولما ثبت كون الامر بالسجود فوريا ثبت كون سائر الامر فوريا ايضا  
اذ لا قائل بالفصل ( قوله و اجيب الخ ) حاصله منع الملازمة بانها ممنوعة كيف لم يجوز  
ان يكون الفور مستفادا من الفاء حينئذ ان لا يذم الله تعالى ابليس لو لم يكن الامر للفور  
( قوله فى فقهاءه ساجدين ) وهو امر لافعل ماضى كآيتهم ( قوله اقول قد منع  
المحققون دلالة الفاء الخ ) هذا ابطال للسند المذكور لكن المنع هنا بالمعنى اللغوى يعنى  
عدم القبول يعنى الإبطال والا فالجواب السابق بالمنع فيلزم منع المنع وهو غير  
موجه و حاصله ان دلالة الفاء الجزائية على التعقيب بط لانه لو لم يكن باطلا يلزم  
ان لا يوجد القطع والجزم بانه لا دلالة الخ لكن التالى بط للقطع بانه الخ فهو اشارة  
الى دليل بطلان التالى ( قوله قالوجه ان يقال توجه الذم اليه يجوز الخ ) فهذا  
الجواب بمنع بطلان التالى بانه ممنوع كيف لم يجوز ان يكون توجه الذم اليه  
بناء على ظهور دليل العصيان فى ابليس وهو قصده ترك السجود مادام حيا  
فان قيل اذا ثبت ان الامر عمرى لا فورى لا يستحق ابليس الذم حينئذ فما وجه الذم  
قلت لما قصد ترك السجود مادام حيا فذلك القصد عصيان من جهة المعنى  
كما قالوا اماره الكفر كفر ( قوله او يقال ان ذلك امر مقيد بوقت معين ) وهو وقت  
التسوية ونفخ الروح اعنى قوله تعالى اذا سويته ونفخت فيه من روحي فقوله  
ساجدين فعلى هذا الجواب الملازمة وكذا بطلان التالى كلاهما مسلم لكن التقريب  
ممنوع الحاصل لو لم يكن الامر بالسجود للفور لماذم الله ابليس لكن التالى بط  
فهما مسلمان لكن اللازم من هذا الدليل كون الامر بالسجود فوريا وهو ليس  
بمطلوب بل المطا كون مطلق الامر فوريا وهذا الامر ليس بمطلق بل هو مقيد  
فلا دلالة فيه اى فى هذا القول الشريف اعنى ما منعك ان لا تعبد الاية على  
المط الذى هو عبارة عن كون مطلق الامر فوريا فلا يتم التقريب قاله الاستاذ  
والاظهر عندى ان هذا الجواب منع لقوله السابق مع كون الامر مطلقا فافهم  
والله اعلم ( قوله ولما ان الفور امر زائد ) اى على الموضوع له اعنى طلب

الفعل جزما فان الفور ليس بموجود في هذا المعنى وهو ظاهر ( قوله  
 بخلاف التراخي بمعنى عدم التقييد بالحال لا التقييد بالاستقبال ) الحاصل  
 ان التراخي له معنيان احدهما بمعنى عدم التقييد اى عدم تقييد المأمور به بالحال  
 اى بحال امكن اداء المأمور به و ثانيهما بمعنى التقييد بالاستقبال فيبينها عموم  
 وخصوص مطلق فالاول اعم فعلى هذا فعنى صيغة الامر على تقدير كونه للتراخي  
 مثلا حجي اليه امرك . عناسى حجي اداء او قاتندن هر قغى وقتده ديلرسك ادا اينك  
 عمر يكر ايحنده لكن فوت ايتامك شرطيله نمازه نسبتله نمازى اداء ممكن  
 اولان او قاتندن هر قغى وقتده ادا ايدر سكر ادا اينك بشرط عدم التفويت  
 فح قفى اى وقت من اوقات الاداء فعل يصير اداء ويخرج المأمور به عن عهده  
 ولا يصير عاصيا بالتأخير عن اول الوقت مثلا ( ومعنى الفور ) بالتركي مأمور به  
 اداء لازم مدر اداسى ممكن اولان او قاتندن اولكى وقتده اندن تأخير اليه ذمه مستحق  
 اول نور فالفور بالنسبة الى اوقات امكن اداء المأمور به لبالنسبة الى زمان ورود  
 الامر كما توهمه بعض المحشى فح لو امكن الاداء حين ورود الامر يلزم الاداء في ذلك  
 الوقت الحاصل ان الفور انما هو بالنسبة الى اوقات امكن الاداء لكن لو امكن  
 الاداء حين ورود الامر يلزم الاداء في ذلك الوقت لكن الفور ليس بمقيد بذلك  
 الوقت ومعنى التراخي اعم يعنى سواء وقع الاداء في الحال او الاستقبال يصير اداء  
 لا قضاء ولا يصير المأمور عاصيا بالتأخير عن اول الوقت ومقاله الطرسوسى من  
 انه يلزم على القول بالتراخي ان لا يدل الصيغة على الزمان مع ان الفعل مقترن باحد  
 الزمنة ليس بشئ فتأمل ( قوله فملا يحتاج الى القرينة هو الاصل ) اشارة الى  
 الكبرى وحاصل تقرير الدليل متوجب الامر المطلق هو التراخي لا الفور لان  
 الفور امر زائد على الموضوع له محتاج الى القرينة والتراخي بمعنى عدم التقييد  
 بالحال لا يحتاج الى القرينة وكل ما يحتاج الى القرينة فهو ليس باصل وكل  
 ما لا يحتاج الى القرينة فهو اصل ينتج ان الفور ليس باصل والتراخي اصل فح  
 تقول كلما كان التراخي اصلا والفور ليس باصل فوجب الامر المطلق هو التراخي  
 لا انفور لكن المقدم حق والتالى مثله ويمكن ههنا تقرير آخر فتأمل ( قوله هل  
 يجب على الفور ) يعنى حجه قدرة ممكنه حاصل اولان سنه لردن اولكى سنه  
 لازمى ذرو هذا معنى الفور ( قوله او على التراخي ) يعنى عمرى اولد قجه سنه لرك  
 هر قغيسنده اولورسه اولسون قدرة حاصل اولد قد نصكره جائزى درو وهذا  
 معنى التراخي بالمعنى الاعم كما سبق فلا تغفل ( قوله و ايضا صرح ان يقال افعلى الساعة )

وان يقال مرة اخرى افعل بعد ساعة وان يقال مرة اخرى افعل بعد يوم هذا اشارة الى دليل آخر لكنه مرجوح وليس بشئ في نفس الامر اذ الكلام في الامر المطلق فاذا قال افعل الساعة مثلاً يكون الامر مقيداً بالساعة وهو ظاهراً ان يقال انه انما هو بالنظر الى ما كان قبل التقييد لكنه ليس بشئ فافهم (قوله تناقضاً) اذ المفهوم من اعمل عدم جواز التأخير والمفهوم من قوله بعد الساعة او بعد اليوم جواز التأخير فينبغي تناقض (قوله تكراراً) اي للمفهوم من الصيغة والله اعلم (قوله والاخيران بيان تقييد) اي تغيير المطلق فمح لا يلزم التناقض قطعاً اذ الحكم في افضل بعد ساعة او بعد يوم واحد لا اثنان حتى يلزم التناقض بوضوحه معنى برسانته نصكره ياخود بركونه نصكره ايشله ديمك اولور يوخسه شمدى ايشله برسانته نصكره ايشله ديمك اولمرك تناقض لازم كله (قوله واجيب عن بيان التقرير الخ) بابطال السند بالنسبة اليه بانه بط لانه لو كان صحيحاً لبقى على اطلاقه كما كان قبل التقييد لكن التالي بط اما الملازمة فنظريه اشارة الى اثباتها بقوله اذ ليس الخ واما بطلان التالي فنظري ايضا اشارة الى اثباته بقوله وانعقاد الاجماع الخ (قوله فسل لكنه غير مفيد) اي فينبغي الملازمة ج فافهم (قوله فكيف يصح دعوى الاجماع) اي فبطلان التالي ممنوع فافهم قال الاستاذ الفاضل والاحسن في الجواب ان يقال ان الكلام

في الامر المطلق فتح تقرب الدليل الثاني ممنوع فافهم (قوله والصحيح انه لا خلاف بينهما هنا) الضمير راجع الى ابي يوسف ومحمد كما في المتن فان قيل كيف يصح رجوع الضمير اليهما في المتن مع انهما لم يسبقا فيه قلت نعم لكن شهرتها قائمة مقام ذكرها فيكون مرجع الضمير سابقاً معنى فافهم قوله ههنا اي في عدم كون الامر المطلق موجبا للفور بل متفقان على ان الامر المطلق لا يوجب الفور (قوله والخلاف الواقع بينهما في الحج الخ) اشارة الى المعارضة على قوله بلا خلاف بينهما بانه لو كان كذلك يلزم ان لا يوجد الخلاف بينهما في الحج لكن التالي بط (قوله ابتدائي) اشارة الى الجواب عنها بمنع الملازمة يعني ان ذلك الخلاف ليس بمعنى على ان الامر المطلق هل يوجب الفور ام لا حتى يلزم ان يوجد الخلاف في الامر المطلق فافهم (قوله وامر الحج مطلق) اي ليس بمقيد بوقت يكون الحج بعده قضاء الحاصل الامر بالحج مطلق بهذا المعنى وان كان مقيداً بشهر الحج فافهم والله اعلم فان قلت اذا كانا متفقين على ان الامر المطلق للتراخي وكان امر الحج مطلقاً عند ابي يوسف ومحمد فكيف اختلفا في الحج قلت نعم لكن

قد عرفت ان المطلق ههنا بمعنى ليس بمقيد بوقت يكون الحج بعده قضاء فح لا يلزم من كون الامر بالحج مطلقا بهذا المعنى ان لا يستفاد الفور من دليل خارجي مع قطع النظر عن الامر بالحج فح لا ينفى اتفاقهم على ان الامر المطلق للتراخي وعلى ان الامر بالحج مطلق لاختلافهما في الحج اذا اختلف ابتداء نظر او قياسا الى شيء آخر كما بينه المحشى الازميري فاربع فلا تغفل (قوله بل او لعدم الاطلاق بل للتقييد بالوقت) المراد بالوقت ههنا وقت يكون الاتيان بعده قضاء او غير مشروع كما سبق الاشارة اليه في المحاكاة من طرف الشارح فلا تغفل فح لا ينافي اتفاقهم على ان الامر المطلق للتراخي اذا الامر بالحج مقيد بهذا المعنى لا مطلق (قوله من جعل هذا الفصل على الخلاف المعروف) فان قلت كيف يبنى كون الامر المطلق للفور او التراخي على الخلاف المعروف في الحج مع ان الاول من مسائل الاصول والاساني من مسائل الفروع والفرع يبنى على الاصل ولا يبنى الاصل على الفرع كما لا يخفى قلت هكذا اعترض الازميري ثم اجاب لكن لا حاجة الى جوابه اذا المراد ههنا انما هو الاستدلال اى من طرف الامام الكرخي وهو المراد بمن في قوله من جعل الحج باعتبار العلم يعنى استدلال بعلم الخلاف في الحج على العلم بالخلاف في الامر المطلق بانه للفور ام التراخي هكذا كلما اختلفا في الحج بانه فوري او عري اختلفا في الامر المطلق لكن المقدم حق والتالى مثله وحاصل جواب شمس الاثمة بمنع الملازمة بانها بمنوعة كيف لا يلزم من اختلافهما في الحج اختلافهما في الامر المطلق اذا الامر بآداء الحج ليس بمطلق بل هو موقت بوقت يكون الاتيان بعده قضاء او غير مشروع (قوله وقدم معناه) اى مرهضى المقيد بالوقت فان قيل المين فيما سبق انما هو الامر المطلق قلت نعم لكن اذا كان النفي هناك مرتعا يكون الباقي معنى المقيد بالوقت وهو ظ (قوله ولما كان تقسيم المقيد) اى الى ستة اقسام (قوله بعضها قيد حقيقة) اى خارج عن ماهية المأموره اذا القيد يلزم ان يكون خارجا والله اعلم (قال المص واما مقيد به الحج) عطف على قوله اما مطلق عن الوقت اعلم ان معنى كون الامر مطلقا عن الوقت او مقيد به كون مدلوله التضمني مطلقا عنه او مقيد به يعنى كون الفعل المأموره مطلقا او مقيدا بالوقت فالاسناد مجازى من قبيل توصيف الدال بوصف المدلول التضمني وينبغي ان يعلم انه لا يلزم من المأموره مقيدا بوقت ان يكون القيد مذكورا في جنبه دائما بل قد يذكر مطلقا لكن المراد هو المقيد كالصلاة فانها من اقسام المقيد بالوقت مع انها قد ذكرت مطلقة في الآية الكريمة

في مواسع متعددة وهي من قبل المقيّد بالوقت بناء على انها ذكرت مقيدة به في الآية الاخرى فلا تغفل ( قوله وقدره معناه ) اي في ضمن بيان المطلق لا صريحا حتى يردان المبين فيما سبق انما هو الامر المطابق لا المقيّد فلا تغفل ( قوله ولما كان تقسيم المقيّد الخ ) جواب لسؤال . وقدره هو ان يقال كان اللازم للص ان يقسم المقيّد الى الاقسام الستة اذ المنقسم اليها هو الامر المقيّد بالوقت فاجاب بما ترى ( قوله من حيث هو مقيّد ) قيد الحثية للتقيد لا للاطلاق فان قيل هو عين الحث فكيف يكون للتقيد قلت المراد بالمقيّد الحث ذات المقيّد فينثذقوننا من حيث هو مقيّد وصف خارج عن ماهية الحث فيكون التقيد فهذا مثل قولنا الضاحك من حيث انه ضاحك فانه للتقيد بناء على ان المراد بالحث ذات الضاحك اي الماهية النوعية فينثذقوننا من حيث انه ضاحك وصف خارج جباله فيصح كونه للتقيد بخلاف ما اذا قلنا الانسان من حيث انه انسان فانه للاطلاق لا للتقيد لان قيد الحثية انما يكون للتقيد اذا لم يكن عين الحث ولا جزؤه وهما عينه وان لم يكن جزؤه فاحفظ ( قوله وبعضها تسامحا ) كالنهار بالنسبة الى الصوم والمقيّد به وانما كان تسامحا بناء على ان التعلق بالنهار داخل في مفهوم الصوم لا قبله فعد صيام الكفارات والندور المطلقة وقضاء رمضان من اقسام الموقت تسامحا بني على الظاهر وقد سبق صريحا فارجع قال المص ( اما ظرف للمؤدى وشرط للاداء وسبب لنفس الوجوب ) فالجموع قسم واحد فلا تغفل ( قوله المراد به ما يفضل من المؤدى الخ ) دفع لتوهم كون المراد بالظرف الظرف النحوي فانه عبارة عن الزمان او المكان او اللفظ الدال عليهما فانه ليس مرادهما بل المراد الظرف في اصطلاح الاصول ( قوله على القدر المفروض ) اي محصورا على القدر المفروض يعنى اذا ادى المصلي صلاته المفروض فقط فاقى من القراءة بما يجوز به الصلاة وكذا من القيام والركوع والسجود مع ترك القعدة الاولى اذ هي ليس بفرض فينثذقوننا يفضل الوقت من المؤدى يعنى يكون الوقت موسعا من المؤدى ففي الباقي من الوقت يؤدى خمسين صلاة مثلا ( قوله اي لان يكون الفعل اداء لا قضاء ) اشارة الى ان المراد بالاداء المعنى المصدري وان المراد به ما يقا بل القضاء لا مطلق الاداء ( قوله فان قيل ظرفية الوقت الخ ) حاصل السؤال نقض لقوله وشرط للاداء بانه مستدرك لا فائدة فيه هذا قوله وشرط للاداء بعد قوله اما ظرف للمؤدى مستدرك لا فائدة فيه

لانه كلما كان ظرفية الوقت للمؤدى مستلزمة شرطية للاداء فذلك القول بعده مستدرك لكن المقدم حق والتالى مثله وحاصل الجواب بمنع حقية المقدم على الشق الاول ومنع الملازمة على الثانى لكن ينبغي ان يعلم ان قوله فى الشق الثانى فالزوم مسلم ليس كما ينبغي اذ لا لزوم اصلا هكذا اعترض الازميرى فسله الاستاد الفاضل فافهم فان قيل كيف يصح ان يكون الوقت شرطيا مع انه يلزم ان يكون الشرط مقدما على المشروط مع انه اذا شرع احد الى صلاة الصبح فى آن طلوع الفجر يصح صلاته ولا يوجد تقدم الشرط قلنا نعم ان المشهور فيما بين القوم انه يلزم تقدم الشرط زمانا على المشروط وههنا وان لم يوجد لكن التقدم الذاتى موجود فيصح كونه شرطيا بالنظر الى التقدم الذاتى وان كان هذا مذهب البعض فلا تغفل فاندفع اعتراض الازميرى ( قوله لا لوجوب الاداء ) اشارة الى فائدة قوله لنفس الوجوب حيث لم يقل للوجوب اذ لو قال هكذا يتوهم كونه سببا لوجوب الاداء وهو ليس بصحيح اذ لو كان سببا ليلزم ان يكون المصلى عاصيا بتأخير الصلوة عن الوقت الاول مع انه ليس بعاصى بالتأخير اعلم ان كون الوقت سببا لنفس الوجوب معناه كونه سببا ظاهرا ياله لا كونه سببا حقيقيا لانه السبب الحقيقى انما هو ايجاب الله تعالى فى الازل ووجوب الاداء سبب ظاهرى وسبب حقيقى فالظاهرى لفظ الامر والحقيقى توجه الخطاب والمصلى فى اى وقت شرع الى الصلاة من اجزاء الوقت يكون ادائها واجبا بناء على توجه الخطاب فى ذلك الوقت ولا تغفل ( قوله مع عدم دخوله فيه ولا تأثير فى وجوده ) اشارة الى انه لا يكتفى فى كون الشئ شرطيا لشيء كونه موقوفا عليه بل يلزم عدم دخوله فيه اذ جزء الشئ لا يكون شرطيا ويلزم ان لا يكون مؤثرا فيه اذ علة الشئ لا يكون شرطيا والله اعلم وهو الهادى ( قوله وقد ذكر له ادلة اقواها الخ ) والضمير فيه راجع الى الكون سببا للمستفاد من السبب ( قوله فان الاصل فى اللام الخ ) اى الراجع فيه بحسب الاستعمال فالظرفية من قبيل المحل للمحال وانما كان الاصل ذلك بناء على عدم الاحتياج الى القرينة بخلاف سائر المعانى فان قيل الدليل اصولى ام منطوقى قلت اصولى يتبع المطا بالنظر الى احواله بان يقال كلما قال الله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس فالوقت اى وقت الغروب سبب نفس وجوب صلاة المغرب ولما لم يوجد قائل بالفصل علم كون سائر الاوقات سببا لوجوب سائر الصلاة فلا تغفل سبب الوجوب لكن المقدم حق والتالى مثله وقوله فان الاصل فى اللام الخ اثبات

اللازمة على ما وقع في المطالمة فافهم فان قلت المفهوم من الآية الكريمة  
 كون الوقت سببا لوجوب الاداء لانفس الوجوب فان قوله اقم بمعنى الصلاة  
 فاللازم متعلق به قلت نعم لكن لما كان دليل وجوب الاداء وسببه توجه الخطاب  
 وعلم من محل آخر فالحق من هذه الآية افادة ان الوقت سبب نفس الوجوب  
 لا غير فلا تغفل فان قيل ما الفرق بين وجوب الاداء ونفس الوجوب قلت بينهما  
 مبينة بحسب الحمل وعموم وخصوص مطلق بحسب التحقق لانه كلما تحقق  
 وجوب الاداء تحقق نفس الوجوب وليس بالعكس فلا تغفل وسيجيء تفصيله  
 مصرحا اعلم ان نفس الوجوب له سبب حقيقي وسبب ظاهري فالحقيقي ايجاب الله  
 تعالى في الازل والظاهري هو الوقت وكذا الوجوب الاداء بسبب حقيقي وسبب  
 ظاهري فالحقيقي توجه الخطاب والظاهري لفظ الامر على ما قاله الازميري  
 فافهم وكذا لنفس الاداء سبب حقيقي وسبب ظاهري فالحقيقي خلق الله  
 واراادته والظاهري صرف العبد ارادته فافهم (قوله ومعنى سببته لها) اي  
 لوجوبها فالضاف مقدم والاضافة من قبيل الاضافة المدلول الى الدال وهو  
 لفظ سببية الوقت لوجوب الصلاة (قوله ان الموجب الحقيقي هو الله تعالى  
 رتب الحكم الخ) اي باعتبار ايجابه الازلي لئلا يخالف ما في التلويح من ان السبب  
 الحقيقي ايجاب الله تعالى ومعنى ترتيبه تعالى الحكم عليه ليس بمعنى ان الله تعالى  
 اوجب في ذلك الوقت وجوب الصلاة والا يلزم ان يكون ايجاب الله تعالى لا يزالا  
 كالوجوب بل مع انه تعالى اوجب وحكم في الازل بانه اذا بلغ زيد يجب عليه  
 صلاة العصر مثلا في وقته فلا يوجب ازلي واثره اعنى الوجوب حادث (قوله  
 شكرا لنعمة الوجود فيه) اي وجود العبد في ذلك الوقت وهو نعمة عظيمة فقيه  
 اشارة الى رد الزنادقة حيث يقول بعضهم اذا خدم عبد لاحد سنة سنة  
 يعتقه ماله فانا خدمت الله تعالى عشرين سنة فكيف لا اعتق من الخدمة  
 فلا تجب الصلاة على وهو بطناء على ان عدم وجوب الصلوة عليه انما يكون  
 بموته فادام نعمة الوجود فيه يجب الصلاة قطعا شكر النعمة الوجود فلا تغفل  
 (قوله والملك على النكاح) وفي نسخة الاستاذ والحل على النكاح وهو بالمعنى  
 المصدري اي التزويج والتزوج ومعنى ترتيبه عليه انه اذا وجد النكاح يوجد  
 الحل وكذا معنى ترتيبه الملك على الشراء انه اذا وجد بوجد الملك فاذا قبل لاحد  
 لاي شيء ملكت لهذا الشيء يقول للشراء وان كان تملكه تعالى في الحقيقة لكن  
 لما كان الشراء ظاهرا لا ينسب الملك اليه وقس عليه فيكون الشراء مؤثرا في الملك

بالتأثير الجعلي والمؤثر في الحقيقة تملكه تعالى ( قوله كالنار في الاحراق ) فان قيل هل هو بوجود الحالة فيه او هو بعدم وجوده قلت بوجود الحالة في النار لكن تأثيره جعلي وعادي بان عادة الله جرت اذا مس احد بالنار يخلق الاحراق وهو يقدر خلق الاحراق بلامس النار ( قوله فان قيل الحكم قديم فلا يؤثر فيه الحادث ) معارضة على ( قوله وهذه مؤثرة فيه ) او منع له تقزير الاول بانه لاشئ من الوقت مثلاً يؤثر في الحكم لان الوقت حادث والحكم قديم فلا شئ من الحادث يؤثر في القديم يتجى انه لاشئ من الوقت يؤثر في الحكم اما الكبرى فظاهر اذ يلزم ان لا يكون القديم قديماً بل حادثاً وموجوداً بعد الوقت وهو بطقطعا وحاصل جوابه بمنع الصغرى على تقدير ومنع التقريب على تقدير تسليم الصغرى والكبرى بانه ان اردت من الحكم الحكم بمعنى الايجاب فالصغرى مسلم وكذا الكبرى لكن التقريب ممنوع اذ اللازم من الدليل ان الوقت ليس بمؤثر في الحكم بمعنى الايجاب وهو ليس بنقيض مطلوبنا حتى يضر لنا وان اردت الحكم بمعنى الوجوب فالصغرى ممنوعة ( قوله بحسب التعلق ) فان قلت ما فائدة هذا القيد قلت فائدته اشارة الى دفع سؤال مقدر وهو انه اذا اريد بالوجوب بالذات يلزم تأثير الحادث في القديم بناء على مذهب من الوجوب قال ان الايجاب والوجوب متحدان بالذات كما سبق في اطراف الخيالي فاشار الى جوابه بانه وان كانا متحدتين على مذهب لكن لما كان المراد انه يؤثر فيما يترتب عليه بحسب التعلق اى التعلق بالفعل لا يرد ذلك بناء على ان التعلق حادث فلا يلزم تأثير الحادث في القديم بل يلزم تأثير الحادث في الحادث وتقرير النع ظاهر لمن هو اهله والله اعلم وهو انه بادى ( قوله علة لقوله قلنا ) اى المفعول له الحصول له اذا المناقاة حاصل قبيل القول ثم مست الحاجة الى القول المذكور. ( قوله اى ليكون ظرفية كل الوقت الخ ) اشارة الى ان اضافة المناقاة الى الظرفية من قبيل اضافة المصدر الى فاعله وان اللام في الظرفية عوض عن المضاف اليه ( قوله للمؤدى منافية لسببية الوجوب ) هذا توطئة للسؤال الآتى ( قوله لا كلة ) اشارة الى ان تقديم المسند اليه المعرف باللام على المسند للمحصر ( قوله جزء من الوقت ) اى الجزء الذى لا يتجزى يعنى عبارة عن الآن اذ الوقت مركب من الآتات الغير المتجزية عند المتكلمين وان انكره الحكماء ( قوله ووجه المناقاة ان ظرفية الوقت يقتضى الاحاطة ) اى احاطة المؤدى وعدم تقدمه عليه بل يلزم ان يوجد المؤدى في الوقت ( قوله وسببه التقدم ) اى تقدم الوقت على

المؤدى الحاصل ان لازماهما متافيان وتقرر المناقاة هكذا ظرفية كل الوقت وسببته متافيان لان ظرفية كل الوقت لازمه الاحاطة اى عدم تقدم الوقت على المؤدى بل يلزم ان يوجد معا بطريق المقارنة وسببية كل الوقت لازمه التقدم اى تقدم الوقت على المؤدى ان اللازمان متافيان ينتج ظرفية كل الوقت وسببية لازماهما متافيان بين ونضم مقدمة اخرى هكذا وكل شيئين لازماهما متافيان فهما متافيان اذ التنافي بين اللازمين يوجب التنافي بين الملزومين فينتج المطبق قول كذا ثبت التنافي بين ظرفية كل الوقت وسببته ثبت ان السبب جزء من الوقت لانه فان قيل هذه الملازمة ممنوعة كيف لا يلزم من عدم جواز كون كل الوقت سببا ان يكون الجزء سببا لم لا يجوز ان يكون السبب مطلق الوقت قلت اجاب الازميرى بان في المطلق يدخل الكل والبعض فيلزم ان يكون الكل سببا من حيث هو مطلق الوقت وقدمر آتفا بطلانه فان قلت لانسلم الملازمة ايضا من جهة اخرى اذ لا يلزم من وجود المناقاة بين سببية كل الوقت وظرفيته ان يجعل السبب جزءا من الوقت لم لا يجوز ان يجعل السبب كل الوقت والظرف جزءا منه اذ المناقاة بهذا الطريق اى بصرف الظرفية عن كل الوقت تندفع فلا يلزم ان يجعل السبب جزءا من الوقت قطعا قلت اشار الشارح الى جوابه بقوله وقد ثبت الاول ثبت كون كل الوقت ظرفا للحاصل غفل السائل عن كلام الشارح هنا اذ كلامه هنا في حق الاداء لا في حق القضاء وفي حق الاداء الظرف هو كل الوقت قطعا اذ الظرف عبارة عما يفضل عن المؤدى اذا اكتفى على القدر المفروض كما سبق آتفا وهذا انما يحصل بكون كل الوقت ظرفا لما كان كل الوقت ظرفا والجزء منه سببا فلا مناقاة بين كون عدم تقدم كل الوقت وبين تقدم الجزء منه على المؤدى وهو ظ (قوله فان قيل المحاط غير المسبب فلا مناقاة الخ) حاصله اما منع (لقوله وسببية التقدم) ان اراد به تقدم الوقت على المؤدى بانه ممنوع كيف والسبب انما يتقدم على مسببه وهو نفس الوجوب فمح لا مناقاة اذ لظرفية بالنسبة الى المؤدى والسببية الى نفس الوجوب واما منع لمقدمة مطوية اعنى وظرفية كل الوقت وسببية لازماهما متافيان بانه ممنوع كيف والمحاط اى المؤدى غير المسبب فمح لا مناقاة وحاصل جوابه باثبات النوع بان كون المحاط غير المسبب مسلم لكن لما كان المؤدى مستلزما للوجوب بناء على انه لا اداء قبل الوجوب فكما ان الظرفية مستلزم عدم تقدم الوقت على المؤدى فكذلك يستلزم عدم تقدمه على نفس الوجوب وكونه سببا يقتضى تقدمه فثبت

التنافي والله اعلم وهو الهادي ( قوله ثم ذلك الجزء لا يجوز ان يكون اول الوقت على التعيين الخ ) شروع الى بيان سبب قوله في المتن هو الاول ( قوله سواء ) وليه الشروع اول الخ ( فان قلت هذا مناف لكلامه الاتي اعني قوله ثم ان وليه الشروع تقررت فيه قلت قوله سواء وليه الشروع اول قيد للاطلاق فحاصل المعنى ان ذلك الجزء لا يجوز ان يكون اول الوقت على التعيين والتقرر مطلقا فلا ينافي في ح كونه سببا على التقرر بالنسبة الى الاهل للصلاة اذا وليه الشروع فلا تنقل فافهم اى سواء كان بالنسبة الى الاهل او لا وذلك المطلق مقيد بـان بقولنا سواء وليه الشروع اولاهمنا حاشية منقولة عن الشارح نقلها الطرسوسى فاكتبها لتطلع على حقيقة المرام فان قلت باى شئ يوجد الشروع الى الصلاة قلت يوجد بتكلم راء الله اكبر عند الحنفية فتكون تكبيرة الاقتراح خارجة عن الصلاة وعند الشافعى والمالكي والحنبلى يوجد بتكلم الف الله اكبر وسيمضى التفصيل فافهم ( قوله ولا آخره على التعيين ) اى التقرر فان قلت هل يفيد قولنا سواء وليه الشروع اولاهمنا قلت لا فائدة في ذلك اصل بناء على ان الجزء الاخير عبارة عن الجزء الذى لا يتجزى فذلك الجزء لا يصلح للشروع فيه لانه يلزم ان يكون المؤدى متحققا بعد وجود سبب الوجوب فلو كان ذلك الجزء سببا يلزم ان تكون الصلاة اداء بل قبل قضاء واذ لم يلبه الشروع يكون قضاء ايضا فح لا يكون ذلك الجزء سببا اصلا اى سواء وليه الشروع اول فلذا ترك ذلك القول ههنا فافهم ( قوله لا متناع التقدم على السبب ) اى لا متناع تقدم نفس الوجوب على الوقت هذا اثبات الملازمة المذكورة هكذا لو كان الجزء الاخير سببا على التعيين وصح الاداء فاما يلزم تقدم المسبب على السبب او يلزم وجود الاداء قبل وجود نفس الوجود لكن التالى بط والمقدم مثله فيلزم عدم صحة الاداء فى الاول على تقدير كون الاخير سببا على التعيين فافهم فى هذه الملامزة مناقشة قطعا فتدبر ( قوله من المزام ) وهى عبادة عن اجزاء الوقت التى سيمضى ويحصل بعد الاول فهى فى آن وجود الاول معدومة قطعا ( قوله فى حق القضاء الخ ) اشارة بزيادة لفظ الحق الى ان الظرفية من قبل ظرفية الخاص للعام ( قوله بسبب انتفاء ظرفية الوقت له ) الحاصل ان وقت صلاة الصبح مثلا عبارة عن مجموع الوقت الذى اوله طلوع الفجر الصادق وآخره طلوع الشمس فان شرع المصلى بعد مضى جزء لا يتجزى من ذلك المجموع يكون السببية متقررة فى ذلك الجزء بالنسبة الى ذلك الشخص وان لم يشرع فيه بل

اخرها الى الثاني يكون الثاني سبباً مقرر او ان لم يشرع فيه بل اخرها الى الثالث  
 يكون الثالث سبباً مقررًا وهكذا الى ان ينتهي الى جزء سبع بعد الحرمة فان لم  
 يشرع فيه ينتهي ظرفية كل الوقت ح فيلزم القضاء ح فيكون السبب للقضاء  
 كل الوقت اى كل وقت صلاة الصبح يكون سبباً لقضاء صلاة الصبح فبقضائها  
 فى اى وقت شاء من الاوقات الصحيحة بناء على وجود سببه وانما قلنا بكون كل  
 الوقت سبباً بالنسبة الى القضاء بناء على عدم المناقاة ح اذا المناقاة انما لم ت  
 كون كل الوقت ظرفاً وبين كونه سبباً ولما انتفى الظرفية قلنا ان السبب فى حق القضاء  
 هو كل الوقت فان قلت القضاء يكون فى وقت لا محالة فاذا انتفى ظرفية الوقت له  
 يلزم ان لا يوجد القضاء قلت هذا مغالطة بناء على ان المراد من الوقت المنتفى الوقت  
 الذى عينه الشارع لاداء الصلاة فلا يلزم من انتفاء ذلك الوقت انتفاء سائر الاوقات  
 فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى ( قال المص ثم ان وليه الشروع الخ ) كلمة ثم  
 للترتيب فى الاخبار لكن الظ من تفسير الشارح انه حمله على الترتيب الربى فافهم  
 ( قوله بان يقع اول الشروع بعد ذلك الجزء الخ ) واول الشروع يكون بتكلم  
 راء الله اكبر عند الحنفية وبتكلم الف الله عند الشافعية ( قوله فان فرضنا تقارن  
 اول الصلاة باول جزء الخ ) فى هذه الصورة يصح عند الحنفية ايضا بناء على  
 ان اول الشروع عندهم يكون بتكلم الرأ فيوجد ح تقدم السبب على نفس  
 الوجوب بناء على سبق جزء لا يتجزى من الزمان ح فافهم قاله الاستاذ ( قوله  
 لا عندنا لوجوب تقدم السبب على السبب ) تقديره لو صح الصلاة حين تقارن  
 اول الصلاة باول جزء من الوقت عند الحنفية يلزم عدم تقدم السبب على نفس  
 الوجوب لكن التالى بطل ( قوله فان قيل التقدم الذاتى كاف الخ ) التقدم عبارة عن  
 الاحتياج اى احتياج نفس الوجوب الى الوقت فيكون محتاجاً اليه وهو مقدم ذاتاً على  
 المحتاج وان كانا فى زمان واحد وهذا الاعتراض من طرف الشافعية على قوله لا عندنا  
 بمنع الملازمة او بمنع بطلان التالى بانه ان اردتم ان يلزم عدم تقدم السبب زماناً على  
 السبب فالملازمة مسلمة لكن بطلان التالى ممنوع كيف والتقدم الذاتى كاف فى السببية  
 وان اردتم ان يلزم عدم تقدم السبب على السبب تقدم ذاتياً فالملازمة ممنوعة ( قوله  
 قلنا بعد تسليم الرواية الخ ) حاصل الجواب باختيار الشق الاول فح نقول فى اثبات  
 بطلان التالى ان تلك الرواية اى رواية المقارنة بالجزء عن الشافعية ممنوعة حتى  
 يكفى التقدم الذاتى عندهم ولو سلم تلك الرواية وكفاية التقدم الذاتى فى سائر

الحل لكن لانسلم كفايته ههنا الحاصل التقدم الذاتى ليس بكاف ههنا لانه لو كفى يلزم ان يوجد الشكر قبل النعمة زمانا لكن التالى بط ويمكن تقدير آخر كفاية التقدم الذاتى ههنا بط لانه كلما كان معنى سلبية الوقت كون العبادة شكرا لنعمة الوجود فيه ومن لوازم الشكر سبق النعمة زمانا فكفاية التقدم الذاتى بط لكن المقدم حق والتالى مثله ثم يثبت الملازمة بالقياس السابق فانهم ( قوله اى السببية ) اشارة الى ان الضمير راجع الى السببية المستفادة من السبب فيكون مرجع الضمير مقدما ضمنا ( قوله ملتبسا ذلك الانتقال ) فيه اشارة الى ان قوله بالترتيب مفعول مطلق مجازى لقوله تنتقل اى تنتقل انتقالا ملايسا بالترتيب الحاصل لوجود الشروع بعده خى جزء من الزمان بان يوجد الشروع فى الجزء الثانى تقرر السببية فى الجزء الاول وان لم يوجد فى الثانى بل فى الثالث تقرر السببية فى الثانى وان لم يوجد فى الثالث بل فى الرابع تقرر السببية فى الثالث وهكذا ( قوله فان قيل الانفصال من خواص الجواهر الخ ) معارضة على قوله تنتقل السببية بانه لاشئ من السببية ينتقل لانها امر اعتبارى فلاشئ من الامر الاعتبارى ينتقل بطا اما الصغرى فظ واما الكبرى فنظرية اثباتها هكذا لاشئ من الامر الاعتبارى ينتقل لانه لاشئ من الامر الاعتبارى بجواهر فكل ما هو منتقل فهو جوهر ينتج عن الكبرى والفرق بين الاعراض والامور الاعتبارية ان الاعراض من الموجودات الخارجية والامور الاعتبارية ليست كذلك ( قوله فلنا قد ثبت فى قواعد الشرع ان الامور الخ ) الظرفية اى ظرفية قوله فى قواعد الشرع الى قوله ان الامور الخ من قبيل ظرفية الكل للجزء وحاصل الجواب بمنع الصغرى او الكبرى بانه ان اردت ان السببية ليست بجوهر حقيقة فالصغرى مسلمة لكن الكبرى ممنوعة كيف والامور الشرعية لها حكم الجواهر فيجربى الانتقال ونحوه كالبقاء وان اردت انها ليست بجوهر لاحقيقة ولا حكما فالصغرى ممنوعة بهذا السند ( قوله كالمالك ) تمثيل للامور الشرعية التى لها حكم الجواهر لا تمثيل لقوله ونحوه كما تبوهم بل نحوه اى نحو الانتقال عبارة عن البقاء فالتلك امر اعتبارى شرعى مع انه يجربى فيه الانتقال وكذا البقاء وهو ظ فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله لينا فى الشروع فى الوقت الى آخره ) والا يلزم التكليف بالحوال وهو بط الحاصل اولم يقتصر الانتقال الى هذا الجزء الموصوف بما ذكر بل انتقل الى جزء لاجزاء بعده اصلا وتقررت السببية فى ذلك الجزء يلزم التكليف اى تكليف الشروع

بما لا يطاق وهو بط قُتبت ان اقتصار الانتقال الى هذا الجزء لازم لئلا يلزم التكليف  
 بما لا يطاق (قوله طريقة الخلاف) اسم كتاب من كتب الاصول (قوله اجابوا  
 منه بانه انما يؤدى الخ) والجواب بمنع الملازمة المذكورة في دليل زفر (قوله قال  
 صاحب التنقيح الخ) اى في مقام الجواب عن دليل زفر بمنع لزوم التكليف المحال  
 بسند آخر (قوله متقدمة) حال وخبر ان بجملة (قوله هي سلامة الاسباب والآلات)  
 (قوله ولا تشتط القدرة التامة الخ) تقريره هكذا لاشئ من القدرة التامة بشرط  
 الفعل لان كل شرط مقدم على المشروط فلا شئ من القدرة التامة بمتقدمة على الفعل  
 بل مقارنة له ينتج المطافهم اما الصغرى فظ واما الكبرى فنظرية اشار الى اثباتها  
 بقوله لان العلة التامة الخ هكذا لاشئ من القدرة التامة بمتقدمة على الفعل لان  
 القدرة التامة علة تامة وكل علة تامة مقارنة للمطلوب ينتج المط (قوله عن العلة)  
 كلمة عن داخله على الموجود (قوله فيه بحث اما اول الخ) البحث الاول كذا  
 الثانى ابطال لسند صاحب التنقيح (قوله ان تضيق الوقت) كلمة ان مفتوحة  
 فان قيل اذا وقع بعد القول العارى عن الظن وجب الكسر كما ههنا قلت نعم لكن  
 اذا كان مقولا للقول وههنا ليس كذلك بل مقوله ضمير مستتر تحته فقوله  
 ان تضيق بيان لما في قوله لما قال بحذف الجار اى من ان تضيق الوقت  
 (قوله غير واقع) اى التكليف في ذلك الوقت على ما يفهم من قوله الآتى اعنى  
 قوله لانه تكليف بما لا يطاق فلا تغفل فعلم من كلام هذا ان القدرة على الاداء  
 ليست بموجودة فيكون مناقضا لقوله السابق اعنى قوله فوجود القدرة  
 على الاداء حاصل ههنا فيكون باطلا اجاب الازميرى بصرف الاستثناء الى  
 المجموع لكنه ليس بشئ فلا يشفى العليل ويمكن ان يجاب بان مراده من وجوده  
 القدرة على الاداء في كلام السابق هي القدرة بمعنى سلامة الاسباب والآلات  
 ومراده من نفي القدرة ههنا على ما يفهم من كلامه نفي القدرة التامة  
 فلا منافاة بين كلاميه فان قيل يندفع المناقاة بهذا الطريق لكن يلزم  
 فساد آخر وهو لزوم اشتراط القدرة التامة وهو بط على ما يفهم من كلامه  
 السابق قلت نعم لكن يجوز ان يكون المفهوم من هذا الكلام مبنيا على  
 مذهب آخر قافهم حينئذ لا يكون مرضيا عنده حتى يكون منافيا لكلامه  
 السابق (قوله الا لغرض القضاء) اضافة العام الى الخاص فالغرض عبارة  
 عن الحكمة والمصلحة بناء على ان افعال الله تعالى ليست بمعللة بالاعراض

بل بالحكم والمصالح عند الماتريديّة (قوله ولا يخفى ان هذا الوقت سلامة له) فيكون  
سند السابق باطلا ايضا فالبحث الثاني وارد ظاهرا وجواب الازميرى ليس بشئ  
بناء على ان كلام صاحب التنقيح في الاداء لافي القضاء و يمكن ان يحاجب بانه يجوز  
ان يكون مراد صاحب التنقيح من الاداء هو الاداء بالمعنى الذى ذكره صاحب  
طريقة الخلاف ولا شك في سلامة الوقت في وجود القدرة على الاداء بهذا المعنى  
فلا اشكال والله اعلم وهو الهادى الحاصل لرد ذليل زفر ثلاثة اجوبة هذا البحث زمان  
الفتور فلا تغفل (قوله تفريع على انتقال السببية الخ) وانما اتى هذا التفريع اشارة الى  
ثمرة الخلاف زمان الفتور فلا تغفل (قوله تفريع على انتقال السببية الخ) وانما اتى  
هذا التفريع اشارة الى ثمرة الخلاف بين الجمهور وزفر والشافعى والتفريع يحتمل  
ان يكون ذهنيّا حينئذ يكون الفاء داخلة على النتيجة فيكون الاستدلال بماقبله على  
ما بعده استدلالا لاليا ويحتمل ان يكون خارجيا حينئذ لا توجد الاستدلال اصلا سواء  
بما قبله على ما بعده او بما بعده على ما قبله بل يكون ما قبل الفاء سببا خارجيا لما بعده وما  
بعده سببا خارجيا لكن يقصد الاستدلال بما بعده على ما قبله وان لم يوجد انقضاء الدال  
عليه بل الاستدلال هكذا انما هو سوق الكلام تقريره هكذا كما اعتبر اى اشترط  
حدوث الاهلية وزوالها فيه فينتقل السببية الى الجزء الاخير لكن المقدم حق والتالى  
مثله (قوله كالاسلام الخ) تمثيل للاهلية فان قيل هلا يصح صلاة الصلوة اذا كان ممززا  
وعالما بالاركان قلت نعم لكنه ليس بمكلف والكلام ههنا في التكليف (قوله او طهرت  
فيه) انما قال طهرت ولم يقل انقطعت اشارة الى ان الحيض اذا انقطعت فيمادون العشرة  
يلزم الغسل لها فلا توجه الخطاب عليها ما لم يجد وقتا يسع فيه التيمم والغسل الحاصل  
اذا كانت امرأة منقطعة الحيض فيمادون العشرة ففسلت ثم اذا وجدت وقتا يسع فيه  
التيمم توجه عليها الخطاب فافهم قاله الاستاذ (قوله خلافا في الاول) ولقائل  
ان يقول وكذا في الثانى فان المكلف اذا صار اهل الصلوة في وقت يسع فيه فرض  
الوقت زال الاهلية في وقت يسع فيه التيمم فقط يجب عليه القضاء بناء على ان  
زوال الاهلية انما هو بعد تقرر الواجب في ذمته فبعد تقرر لا يزول بزوال الوقت فافهم  
قاله الاستاذ ثم قال اللهم الان يقال في كلامه الا تى محذوف اى ولا شافعى في الثانى ايضا  
يعنى كما خالف الزفر في الثانى فلا اشكال حينئذ فافهم (قوله وقد عرفت جوابه)  
اما ولا فلانا لانسلم امتناع الاداء كيف والمذهب انه لو شرع في الوقت واتم

بعد خروجه كان ذلك اداء لقضاء على ما ذكر في طريقة الخلاف كما مر آنفاً ولو سلم امتناع الاداء لكن لانسلم كونه موجبا لامتناع القضاء وانما يكون موجبا لو كان المطع غير مالك به واما اذا كان المطع محقق الوجوب في الذمة ليلزم القضاء فلا كعارفت هذا الجواب ايضا والله اعلم وهو الهادي (قوله وجوبه منع توجه الخطاب ومنع تقرر الواجب في الذمة الخ) حاصله انه لو سلم ان وجوب الاداء ليس بمغاير لنفس الوجوب عند الشافعي وان وجوب الاداء موجود في اول الوقت لوجود نفس الوجوب فلا نسلم تقرر الواجب في الذمة لو توجه الخطاب في اول الوقت وهو مجموع فليكن وجود وجوب الاداء بناء على انعقاده لالتوجه الخطاب اذا الخطاب انما توجه في آخر الوقت لافي اوله فعلى هذا فالمنع الثاني متفرع على المنع الاول وليس بمنع مستقل فانهم (قوله على اتصاله اي اتصال الشروع الخ) فان قلت فعلى هذا يلزم عدم لزوم القضاء على من لم يتصل شروعه فان من صار اهلالها في الجزء الذي يسع بعده التحريم فلم يشرع لا يوجد تقرر السببية في حقه فيلزم ان لا يقضى تلك الصلاة قلت لما لم يشرع في ذلك الجزء ينتقل السببية الى الكل وتقرر فيه فيلزم القضاء بصفة الكمال بناء على وجود سبب نفس وجوبه اعني كل الوقت (قوله فالتك قد عرفت ان السبب الاصل الخ) اشارة الى دفع سؤال مقدر وهو انه اذا كان كل الوقت سببا للقضاء وتقرر السببية فيه يلزم الانتقال من الاقل الى الاكثر وهو بوط وحاصل جوابه ان الانتقال من الاقل الى الاكثر يكون بطريقتين احدهما لا عن دليل وثانيهما عن دليل والباطل انما هو الاول لا الثاني وهما من قبيل الثاني (قوله ارتفعت الضرورة) بناء على انتفاء ظرفية الوقت كما عرفت سابقا فان قلت قبل الفوات كان الجزء الاخير الذي يسع بما بعده التحريم سببا للاداء وبعده اذا كان كل الوقت سببا للقضاء لا يجب القضاء بما يجب به الاداء مع انهم قالوا القضاء يجب بما يجب به الاداء قلت ما معنى قولهم ان القضاء يجب بما يجب به الاداء ان وجوبه يكون بالامر لا بالوقت الحاصل سبب لزوم الاداء وكذا سبب لزوم القضاء واحد وهو الامر الالهي ولا يلزم من اتحاد سبب لزومهما ان يتحد سبب نفس وجوبهما بل سبب نفس الوجوب بالنسبة الى الاداء جزء من الوقت وبالنسبة الى القضاء كل الوقت وهو ظ فلا تغفل والله اعلم وهو الهادي (قوله ويعتبر في كل الواجب ونقصانه الخ) قال الاستاذ الظاهر انه عطف على قوله ويتوقف تقرر هالخ فانهم لكن الظاهر عندي انه عطف على قوله ويعتبر حدوث الاهلية الخ

فافهم (قوله و حاله) عطف تفسير للمضاف المقدر سابقا وحاصل كلامه ان الواحد  
يتقسم الى قسمين كامل و ناقص لكنه انقسم الى قسمين ليس على اطلاقه بل بالنظر الى  
وصف ما تقرر فيه الدينية (قوله وان كان ناقصا كان ناقصا) فيحوز الاداء او القضاء  
ناقصا وكاملا (قوله ويتبعهما التأدية الخ) لما فرغ عن بيان شرط كون الواجب كاملا  
وناقصا اراد ان يبين حكم هذا الشرط فقال ويتبعهما التأدية هنا نعم من الاداء  
و القضاء كما هو الظاهر من التفريع الآتي (قوله يعني ان ما واجب كاملا لا يؤدي  
ناقصا وما واجب ناقصا يؤدي ناقصا) وانت خبير ان التفسير يعني يكون في مقام  
يراد منه خلاف ما هو الظاهر من العبارة فان الظاهر من العبارة ان ما واجب ناقصا  
يلزم قضاؤه ناقصا ولا يقضى كاملا اصلا وهو بطل بناء على ان ما واجب  
ناقصا يحوز قضائه ناقصا وكاملا لقوله وما واجب ناقصا يؤدي ناقصا ليس المراد  
منه انه يلزم الاداء ناقصا قطعا بل انه يحوز الاداء او القضاء ناقصا كيجوز كاملا  
فلا تغفل فلذا فسرهم هكذا والصورة الاولى اعني ما واجب ناقصا يؤدي ناقصا مثلا  
صلاة العصر اذا شرعها احدى وقت احرار الشمس فانه وقت ناقص واتمها فيه فانه  
يكون مما واجب ناقصا و ادى ناقصا والصورة الثانية اعني ما واجب ناقصا  
وادى كاملا مثل صلاة العصر ايضا اذا شرعها وقت الاحرار واتمها بعد الغروب  
بان تقرب الشمس في خلال الصلاة اذا بالغروب ينتفي نقصان في تأدي كاملا اعلم  
ان الاوقات الناقصة خمسة احدها وقت طلوع الشمس وثانيها وقت غروبها  
وثالثها وقت الاستواء اعني وقت غاية الارتفاع ورابعها وقت الاحرار اي وقت  
احرار الهواء بسبب الشمس في وقت آخر وقت العصر وخامسها من وقت طلوع  
الشمس الى وقت ارتفاع الشمس قدر ربح لكن ينبغي ان يعلم ان كون هذه الاوقات  
ناقصة ليس على اطلاقه بل على تقدير حدود الشروع فيها ومع قطع النظر عن  
الشروع هي كمالات كما سيأتي الاشارة اليه وينبغي ان يعلم ان وقت الصلاة  
من هذه الاوقات الناقصة واحد لا غير وهو وقت الاحرار وباقيها ليس من اوقات  
الصلاة اذا الصلاة ليست بمشروعة في وقت الطلوع والغروب والاستواء وبعد  
الطلوع الى ارتفاع الشمس قدر ربح بخلاف وقت الاحرار فان صلاة العصر  
يجوز ادائها وقت الاحرار وهو وقت صلاة العصر وان كان ناقصا (قوله فلا يقضى  
العصر الخ) انما خص العصر بالتفريع دفعا لتوهم وهو ان العصر لما جاز ادائه  
في الوقت الاقصى اعني وقت الاحرار توهم جواز قضائه فيه ايضا فدفعه بهذا

التفريع وللميجز اداء سائر الصلاة في الوقت الناقص ترك التفريع بالنسبة اليها  
فافهم والله اعلم ( قوله لان الوقت العصر اذا خرج خاليا الخ ) دليل الملازمة تقريرها  
هكذا كلما لم يؤد ناقصا ماوجب كاملا فلا يقضى العصر في الوقت الناقص  
من الاوقات الخمسة لكن المقدم حق والتالى مثله اما الملازمة فلان وقت العصر  
اذا خرج خاليا الخ ( قوله لما سبق ) اى فى المتن آتفا حيث قال وفى الكل على انتفائه  
( قوله بعباد الشمس ) وفى نسخة الاستاذ بعبدة الشمس وهى الصائبة كذا فى الدرر  
فى بحث النكاح فارجع ( قوله كما لا يقضى غيره ايضا ) فقولاه ايضا تأكيد للتشبيه  
المستفاد من الكاف وليس معناه كما لا يقضى العصر والا يلزم تشبيه المشبه به  
بالمشبه وهذا وان كان جائزا حين قصد التشابه من الطرفين لكن لا يجوز ههنا  
لعدم كون التشابه مقصودا ههنا فلا تغفل اعلم ان الاوقات الاربعة اعنى الفجر  
والظهر والمساء والعشاء كلها كاملة فالصلوة المفروضة فى هذه الاوقات يؤدى  
كاملا كما يقضى كاملا الذى يتوهم جواز قضائه فى الوقت الناقص انما هو  
صلاة العصر بناء على جواز اداؤه فى الوقت الناقص اعنى وقت الاحرار فلذا خص  
التفريع به بقوله فلا يقضى العصر ( قوله فاندفع بهذا التقرير ما يقال ) اى فى مقام  
منع الملازمة المذكورة او المعارضة على التفريع فعلى تقدير ان يكون منعاً للملازمة  
يكون الاندفاع بابطال السند المذكور بانه بطلان مبنى على كون بعض الوقت ناقصا  
فى ذاته وهو بطلان هو كامل فى ذاته وانما جاء النقصان من التشبيه بعبدة الشمس فاذا  
لم توجد الشرع لم يوجد النقصان فيه اصلا وعلى تقدير المعارضة يكون الاندفاع منعاً  
لحقية انقدم اعنى قوله لكن كل الوقت ناقص بنقصان البعض ( قوله ولا حاجة الى ان  
يقال الخ ) فى مقام السند لكنه بطلان مبنى على التزام كون بعض الوقت ناقصا  
سواء وقع الشرع فيه او لا وهو بطلان كاعتبرت والله اعلم وهو الهادى ( قوله تفريع ثان  
على ما ذكر الخ ) يعنى تفريع على قوله ويتبعهما التأدية باعتبار تضمنه القاعدة  
الاولى وهى ان ما وجب كاملا لا يؤدى ناقصا ( قوله ان السبب الكامل فى الاول )  
اى قضاء العصر ( كل الوقت ) فان قيل هل هو سبب وجوب الاداء او سبب  
الوجوب قلت قد عرفت آتفا ان الوقت سبب نفس الوجوب فلا تغفل ( قوله يفسد  
اصل الفجر عند محمد وفرضيته عندهما ) وفائدة الخلاف ان الفجر يبطل بالكلية  
فلا يصير اداء ولا تنقلا عند محمد وعندهما يصير تنقلا اذ لا يلزم من بطلان الفرضية  
بطلان اصل الصلاة فيصير تنقلا فان اختار مذهب الامامين ينبغي ان لا يقطع صلاة

الفجر بالطلوع بل يتمها نفلا وان اختار مذهب محمد بقطعها بناء على فساد  
 اصل الصلاة عنده فلا يصير نفلا حتى يتمها وثمره الخلاف تظهر ايضا في فهمه في خلال  
 انفجر بعد الطلوع فانه ينقض وضوءه عندهما بناء على كونه في صلاة النقل فان القرصية  
 لما بطلت بقي اصل الصلاة نفلا فيوجد الفقهية في خلال صلاة النقل وعند محمد  
 لا ينقض وضوءه بناء على عدم كونه في الصلاة لانه لما بطل اصل صلاة الفجر لا يبقى  
 نفلا حتى يوجد الفقهية في خلال الصلاة فلا تغفل ( قوله لان ما قبل الطلوع )  
 اعني وقت الشروع الذي هو جزء من الوقت ( وقت كامل لانقصان فيه اصلا ) اي  
 سواء وجد الشروع فيه أولا ( قوله لان ما وجب كاملا لا يؤدي ناقصا ) اشارة الى  
 الكبرى تقريره هكذا انفجر الذي شرع فيه قبل الطلوع لا يؤدي ناقصا اي بعد  
 الطلوع لانه وجب كاملا وكل ما وجب كاملا لا يؤدي ناقصا ينتج المط بل تقتضي  
 في الوقت الكامل اعلم ان الصلاة التي تقسد بخروج الوقت اثنان احدهما صلاة الفجر  
 وثانيهما صلاة الجمعة فانهما تقسدان بخروج وقتها فلا تغفل وباقى الصلاة اذا  
 خرج وقتها لا تقسد بل يلزم الاتمام فيصير اداء على ما ذكر في طريقة الخلاف  
 كما عرفت آنفا ( قوله تقريع على ان ما وجب ناقصا يؤدي ناقصا ) فيه مسامحة  
 والمراد تقريع على قوله وتسعهما التأدية باعتبار تضمنه القاعدة الثانية فلا تغفل  
 ( قوله لانه لما بدئ به في الوقت الناقص ) اي وقت الاجرار وجب ناقصا  
 فيؤدي كذلك فان قيل كيف يؤدي ناقصا مع ان الغروب ينتفي القصاص فيوجد  
 الوقت الكامل فيؤدي الباقي كاملا قلت نعم لكن لما كان حال الغروب وقتا  
 ناقصا فيجوز ان يقال انه يؤدي ناقصا بالغروب وان كان بعض اجزائه كاملا  
 بعد الغروب اذ لا شبهة في ان ما وجب ناقصا يجوز اداؤه ناقصا وكاملا كما عرفت  
 سابقا فلا تغفل فان قلت كيف يجوز اداء صلاة العصر بعد الغروب مع ان بعد  
 الغروب وقت صلاة المساء لا وقت صلاة العصر ولكل صلاة وقت مخصوص  
 على ما علم من الآية الكريمة قلت لا خلاف في صحة صلاة العصر بعد الغروب  
 وانما الخلاف في انه هل يكون اداء لقضاء فعلى ما ذكره في طريقة الخلاف  
 يصير اداء كما عرفت آنفا وعلى ما في غيرهما يصير قضاء فلا تغفل ( قوله اي لم يحكم  
 بفساد الفجر الخ ) فيه اشارة الى ان بناء باب الافعال للنسبة وهي خازجة في ضمن  
 الحكم او للمجعل وهو خارج في ضمنه فلا تغفل ( قوله بالقياس ) اي سبب قياسه  
 الفجر فيه اشارة الى الباء سببية وان اللام عوض عن المضاف اليه وتقرير

قياسه هكذا لا يفسد الفجر الذي شرع فيه قبل الطلوع ثم طراً عليه الطلوع لان  
الفجر الذي شرع فيه قبل الطلوع ثم طراً عليه الطلوع كالعصر الذي بدى به وقت  
الاجرار ثم طراً على الاداء غروبها فالعصر الذي بدى به ٣ وقت الاجرار ثم طراً  
على الاداء غروبها لا يفسد ينتج ان الفجر الذي شرع فيه قبل الطلوع ثم طراً عليه  
الطلوع لا يفسد وهو المطافقيس هو الفجر المذكور والمقيس عليه هو العصر المذكور  
والعلة اعني وجه الشبه هو وجود الشروع في الوقت ثم عروض الوقت الناقص  
(قوله وحديث ابي هريرة) من قبل اضافة المروي الى الراوي لا من قبل اضافة  
المقول الى قائله اذ قائله هو الرسول عليه السلام كما اشار اليه بقوله اي قوله عليه السلام  
وتقرير الاستدلال هكذا لا يفسد الفجر الذي شرع فيه قبل الطلوع ثم طراً عليه الطلوع  
لانه كلما قال عليه السلام من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك  
الصبح فلا يفسد الفجر المذكور لكن المقدم حق والتالي مثله وهو المطافقيس والله اعلم  
وهو الهادي (قوله قلنا في الجواب عن دليل الشافعي) قال الاستاذ في تقريره قياس  
الشافعي بعد يوم هكذا الفجر الذي بدى به قبل الطلوع ثم طراً عليه الطلوع كالعصر  
الذي بدى به قبل الغروب ثم طراً عليه الغروب في كون اولها في الوقت وآخرهما  
خارج الوقت والعصر الذي بدى به قبل الغروب ثم طراً عليه الغروب لا يفسد  
بالغروب فالفجر الذي بدى به قبل الطلوع ثم طراً عليه الطلوع لا يفسد بالطلوع فعلى هذا  
فخاضل الجواب من طرف الحفية بمنع التقريب بانه ممنوع كيف انما يتم التقريب  
لو كان العلة متحققة في المقيس والمقيس عليه وهو ممنوع فان الشيء الذي ذكره علة  
للحكم فيهما ليست بعلة في نفس الامر وان كانت مشتركة بينهما بل العلة في المقيس  
عليه شيء والعلة في المقيس شيء آخر فحينئذ قياس الفجر على العصر قياس  
مع الفارق او يقال انما يتم التقريب لو لم يوجد مانع اوجود العلة المحوطة  
في المقيس عليه في المقيس وهو ممنوع بل المانع متحقق وهو عبارة عن احد  
الوجوه الثلاثة فلا يلزم من عدم فساد العصر عدم فساد الفجر بناء على  
ان العلة لفساد الفجر متغيرة لعله عدم فساد العصر فلا يصح قياس الفجر  
على العصر لعدم العلة المشتركة بينهما فافهم (قوله عن التشبه) اي التشبه  
بعبد الشمس كما مر آتفا (قوله الثالث ان في الطلوع دخولا في الكراهة) وهذا

٣ في وجود الشروع  
في الوقت ثم عروض  
الوقت الناقص

الوجه متحد بالوجه الاول في المأل وانما الفرق بينهما تعبير الفساد في الاول والكرهه في الثالث فانهم قاله الاستاذ (قوله والثاني قبل النهي عن الصلوة الخ) وخاصة هذا الجواب بمنع الملازمة في القياس السابق بعد تسليم حقيقة المقدم الحاصل الهى المستفاد من الحديث الآخر ينسخ حكم حديث ابى هريرة فلا يصح الاستدلال بالحديث المنسوخ والحديث الذى استفيد منه النهي هو ما روى انه قال عليه السلام انهاى تطلع بين قرنى الشيطان وان الشيطان يزنيها في وجهه من بعدها حتى مسجد والهافاذا ارتفعت فارقتها فاذا كانت عند قيام الظهيرة قارنها واذا مالت فارقتها واذا دنت للغيب قارنها فاذا غربت فارقتها فلا تصلوا في هذه الاوقات كفى المستارى فان قيل كما ينسخ النهي حكم حديث ابى هريرة فلينسخ الحكم بالنسبة الى صلاة العصر قلت العلة الاخرى لجوازها لما كانت متحققة لا ينسخ فانهم قاله الاستاذ والله اعلم وهو الهادى (قوله فانهم من قولناو يتبعهما التأدية الخ) اشارة الى الضمير المستتر تحت نقض راجع الى مضمون ذلك القول باعتبار تضمنه القاعدة الاولى والنقض عبارة عن ابطال تلك القاعدة باثبات نقيضها وتقريره هكذا هذه القاعدة بطله لان هذه القاعدة قاعدة نقيضها حق وثابت وكل قاعدة نقيضها حق فهى بط فهذه القاعدة بط اما الكبرى فظة بناء على لزوم اجتماع النقيضين واما الصغرى فلانه كلما كان العصر المشروع فيه في لول الوقت يعنى اول وقت الاحرار الممدود منه تطويل القراءة بل القيام الى بعد الغروب صحى اتفاقا ثبت ان بعض ماوجب كاملا قدادى ناقضا يعنى لا يؤدى كاملا وكما ثبت ان بعض ماوجب كاملا لا يؤدى كاملا فهذه القاعدة قاعدة نقيضها حق ينتج كلما كان العصر المشروع فيه في اول الوقت الى ما بعد الغروب صحى فان هذه القاعدة قاعدة نقيضها حق لكن المقدم حق والتالى مثله (قوله فانه واجب كاملا وقدادى ناقضا) فثبت ان بعض ماوجب كاملا قدادى ناقضا وهو نقيض القاعدة الكلية الموجبة المعدولة المحمول وهى قولنا كل ماوجب كاملا لا يؤدى ناقضا فان قيل نقيض هذه القاعدة هى السالبة الجزئية مع ان الثابت موجبة جزئية قلت الثابت عبارة عن السالبة في المأل بناء على ان قولنا قدادى ناقضا يعنى لا يؤدى كاملا (قوله ورد هذا النقض) اى بمنع الصغرى بعد تسليم الكبرى بانه ممنوع كيف والفساد المبني على مثله اللازم للعزيمة كل منهما عفو (قوله عزيمة) اى الالبق والاولى للعباد (قوله بخلاف الفساد

الطارى على الكمال الخ) اشارة الى الجواب عن ابطال هذا السند تقرير ابطال  
هكذا بانه بط لانه لو كان صحيحا يلزم ان لا يفسد الفجر المشروع فيه قبل الطلوع  
بالطلوع لكن التالى بط وتقرير الجواب ان الملازمة ممنوعة كيف والفرق بينهما  
متحقق فلا يوجد الفساد هناك حال فنه حكما لازمة حتى يغفل فان قيل لو شرع  
احد الى صلاة العصر قبل الاجرار واتم بعد الاجرار وقبل الغروب يكون تلك  
المادة مادة النقض ايضا فانه مما وجب كاملا وادى ناقصا ولا يوجد هناك عزيمة حتى  
يجاب بهذا الجواب قلت نعم فينبغي ان يجاب عنها بالجواب الآتى اعنى قوله وقيل  
كل سبب لكل فافهم (قوله واقول هذا الرد لا يدفع النقض الخ) لكن ينبغى ان  
كون هذا الرد غير دافع للنقض انما هو مبنى على كون المراد من الفساد فى قوله بان  
الفساد الخ الفساد الحاصل بالفعل ثم عفى فانه حينئذ يفيد وجه صحة العصر الواجب  
كاملا المؤدى ناقصا لكن لو كان المراد منه الفساد المفروض والمخيل بناء على انه لما  
عفى الفساد العارض بالغروب لكونه مبنيا على الفساد الطارى بالاجرار وعفى الفساد  
الطارى بالاجرار لكونه لازما ضروريا لازمة فكان الفساد كانه لم يوجد  
اصلا بل الفساد مفروض او مخيل فقط حينئذ يكون المؤدى فى هذه الصورة  
لانقصان فيه اصلا لا بوقت الاجرار ولا بالغروب لانه ضمنى لا قصدى والضمانيات  
غير معتبرة فى الشرع فحينئذ يدفع الرد المذكور للنقض قطعاً فافهم وحاصل رده  
ابطال للمنع المذكور فيكون الصفري ثابتة حينئذ ولو قال فى رد الجواب المذكور  
انه لا يدفع النقض بالكلية لعدم صحة كونه جوابا عن المادة المذكورة اعنى  
العصر المشروع فيه قبل الاجرار واتمامه بعد وقبل الغروب لكن اولاً  
فافهم (قوله على تلك المقدمة) اى القاعدة السابقة وانما عبر بالمقدمة بناء على  
وقوعها كبرى فى استخراج الفروع المبنية عليها كما عرفت سابقاً فافهم والله اعلم  
وهو الهادى (قوله وقيل فى رد النقض ليس معنى سببية الجزء المتصل الخ)  
انفرق بين الجواب الاول وبين هذا الاول مبنى على ان معنى السببية ان السبب  
للكل هو الجزء الذى قبل الشروع وهذا الجواب ليس بمبنى عليه بل هو مبنى  
على ان السبب كل جزء من الوقت لكل جزء من الصلاة يلاقيه معنى هذا  
فالعصر الذى ادى قبل الاجرار وجب بسبب كامل ثم ادى كذلك وباقيه اعنى  
المؤدى بعد الاجرار الى الغروب وجب بسبب ناقص وادى كذلك فلا اشكال ح  
قطعاً فان قيل نعم لكن هذا الجواب مخالف للتحقيق السابق حيث قال ويتوقف

تقررها في الجزء على اتصاله وفي الكل على انتفاء قلت نعم لكن المطابقة للسابق ليس  
 يلتزم عنده هذا المحجب فيكون هذا الجواب دافعا للنقض المذكوران لم يكن مطابقا  
 لتحقيق السابق فيكون مبنيا على مذهب آخر بحيث لا يسع ما بعده حيث ذهب البعض  
 الى رجوع السببية الى الآخر الاخير بحيث لا يسع ما بعده التحريم فافهم فيه ما فيه (قوله  
 واجيب بانه لا يدفع الاشكال بالفجر الفساد) اي بالطلوع هذا الجواب ابطال للسند  
 بانه بط لانه لو صح يلزم ان لا يفسد الفجر المشروع فيه قبل الطلوع بالطلوع لكن انثالي  
 بط وحاصل جوابه بقوله ويمكن دفعه منع للملازمة المذكورة انما باظهار الفرق بين  
 العصور والفجر وهو (قوله واورد على ما يفهم الخ) لكن ينبغي ان يعلم ان هذا  
 الابراد ليس بشئ اذ الكلام السابق بالنسبة الى ما هو اهل للصلاة في كل الوقت فن  
 هو اهل في الجزء الاخير يكون في حكم المستثنى من السابق فلذا قال ورد هذا الابراد  
 بانه الخ فافهم والله اعلم وهو الهادي وهذا البحث من مذائق الاقدام فتأمل حق  
 التأمل والله الموفق (قوله الا في الانتقال الى الكل) استثناء مفرغ اي الشرطية  
 كالسببية في جميع الاحوال الا في حال الانتقال الى الكل (قوله اتي فيها) اسم فاعل  
 اي حاصل فيها (قوله لما عرفت) اشارة الى الدليل السابق حيث قال سابقا وشرطا لادائها  
 لتوقفه عليه مع عدم دخوله فيه ولا تأثيره في وجوده (قوله تقديم للشروط على  
 الشرط) اعترض الطرسوسي بانه ليس ههنا تقديم الشروط على الشروط بل تقديم  
 الشروط على بعض الشروط والجواب بحذف انضاف ظاهرو اشار بحذفه الى ان تقديم  
 الشروط على بعض الشرط مثل التقديم على الكل في عدم الجواز اذ يطل التوقف  
 على كلا التقديرين كما لا يخفى (قوله فلا بد ان يحمل الخ) تبريع على قوله ولا يجوز  
 ان يكون كل الوقت ونتيجته له (قوله متعين) اي بلا تقرير (قوله وهلم جرا) بمعنى سن  
 حاضر قل بني جرا جزء من الوقت شرط او مغلغني حكمي نه ربه الى الاجزاء جزء  
 اخيره قدره بعده تحريمه واسع او لور كما سبق في السببية (قوله وقفات) اي الاداء  
 لسبب فوت الجزء الاخير فلم يبق احتياجه الى اعتباره فان قيل لم اعتبر كون كل الوقت سببا  
 في حق القضاء قلت بناء على بقاء نفس الوجوب بناء على ان نفس الوجوب لم يفت  
 بفوت الجزء الاخير فيلزم للقضاء سبب فيكون كل الوقت لعدم المناقاة السابقة بالنسبة  
 الى الاداء قوله تفصيل للمجمل الواقع في ذهن السامع الخ) جواب سؤال مقدر تقريره  
 انه لامناسبة لهذا الكلام الى هنا لان الكلام هنا في الامر الموقت بالنسبة الى  
 قيده اعني الوقت حيث بين وكونه سببا لنفس الوجوب وكونه شرطا للاداء

فاشار الى جوابه بانه وان لم يكن له مناسبة تامة لكن له مناسبة مابناء على كونه تفصيلا  
المجمل الواقع في ذهن السامع من الكلام السابق و اشار الى انه لا يلزم عدل لكلمة  
اما اذا كان تفصيلا للمجمل الواقع في ذهن السامع وان ذهب اليه البعض  
(قوله ان سبب وجوب الاداء) اى من ان سبب وجوب الاداء فهو بيان للمجمل  
بحذف الجار على القاعدة المشهورة (قوله وازالة لثروده) عطف على قوله  
تفصيل وبيان لمعنى التفصيل والتردد عبارة عن معنى المجمل فلا تغفل (قوله  
على تعلق الطلب بالفعل) من قبيل تعلق الفعل بمفعوله اذا الفعل عبارة  
عن المأمور به الذى هو مطلوب فافهم فان قيل فى ضمن اى شىء يخرج تعلق  
الطلب بالنسبة الى معنى الامر هل يخرج فى ضمن الحدث او فى ضمن النسبة اذ دعم  
خروجه فى ضمن الزمان قلت يخرج فى ضمن النسبة والسبب الحقيقى لوجوب الاداء  
هو الطلب النفسى الازلى ولما لم يكن ذلك معلوما لنا جعل السبب الظاهرى عبارة  
عن الخطاب اى ما به الخطاب كما اشار اليه بقوله اى اللفظ الخ لا بمعنى توجيه الكلام  
نحو الغير وقد عرفت ان تكرر نفس الوجوب يكون بتكرر الوقت لكن باى شىء  
تكرر وجوب الاداء فالمفهوم من الحاشية المنقولة عن المص ههنا ان تكرره  
يكون بالامر الازلى فكانه تعالى قال فى الازل اقيموا الصلوة فى كل وقت وجد سبب  
نفس وجوبها لكن هذا يخالف لكلامه السابق فى بحث ان مطلق الامر  
لا يقتضى التكرار حيث قال هناك ان الامر يعتبر متوجها فى اول الوقت فى الصوم  
وآخره فى الصلوة فتكرر الوقت بتكرر توجه الامر وبتكرر توجهه بتكرر وجوب  
الاداء فان المفهوم صريحا من ذلك الكلام ان تكرر وجوب الاداء انما يكون  
بتكرر توجه الخطاب اللهم الا ان يقال يجوز ان يكون كلامه فى الحاشية مبنيًا  
على قوله هناك ويحتمه فافهم قاله الاستاذ (قوله السابق ثم ينتقل الى  
الثانى) فان قيل كيف ينتقل الشرطية قلت قد عرفت سابقا ان الامور  
الشرعية لها حكم الجواهر فلا تغفل وضمير ينتقل راجع الى الشرطية بأويل  
الوصف فالمنتقل هو وصف الزمان لانفسها وهو الظاهر فافهم والله اعلم  
وهو الهادى (قوله فان المعذور يلزمه الخ) لما بين الفرق بينهما على الوجه الكلى  
اراد ان يبين الفرق بينهما على الوجه الجزئى فقال فان المعذور الخ فلزوم ايقاع  
الفعل كالصلاة والصوم بعد زوال العذر على تقدير ادراكه لزمان زوال العذر  
هو نفس الوجوب بناء على كونه فى زمان ما هو بعد زوال العذر بناء على انه غير

معين ولزوم ايقاعه حين زوال العذر وجوب الاداء لكونه في زمان معين وكذا لزوم اداء الثمن للمشتري قبل المطالبة عنه المطالبة بنفس الوجوب بناء على انه في زمان اذ وقت المطالبة غير معلوم ولزومه عند المطالبة وجوب اداء فاعلم من هذا الفرق انه لومات المشتري قبل اداء الثمن يعني لومات قبل المطالبة لا ياتم ان كان في قصده اداء الثمن بناء على عدم وجوب الاداء فكان موته قبل وجود وجوب الاداء عليه فلذا لا ياتم وكذلك لومات المذنب قبل زوال العذر لا ياتم فافهم (قوله في الحال) اي في حال قيام العذر بالنسبة الى المذنب وحال الشراء بالنسبة الى المشتري اعلم ان هذا الفرق بين نفس الوجوب ووجوب الاداء لا يأتى في الصوم بالنسبة الى من هو اهل له بل يتحدد في حقه وانما يكون الفرق بالنسبة الى المذنب والحائض والخنوع فافهم (قوله يجب باول جزء الخ) الباء ليست للسببية بل هي للظرفية فالمراد بالوجوب وجوب الاداء لانفس الوجوب فافهم قاله الاستاذ (قوله او في وسطه) بسكون السين فافهم وجهه (قوله حتى اذامات في الوقت لاشي عليه) لكن ان كان في قصده الاداء والا فتاتم قطعاً فافهم هذا البحث من مذاق الاقدام فيه فانه سادف زمان الفتور والله اعلم وهو الهادي (قوله فان قيل هل يتوجه الخطاب الخ) استفساري في صورة الاعتراض على الحصر المذكور اي حصر توجه الخطاب بالموضعين احدهما الوقت الذي يسع مابعده فرض الوقت بالنسبة الى من هو اهل في الوقت للصلاة وانيهما وقت لشروع في اي جزء كان من الوقت فانه حصر توجه الخطاب اليهما مع ان ههنا موضع آخر وهو وقت تضيق الوقت بحيث لا يسع مابعده الا التبرعة قوله ففيل لا يتوجه الخ فعلى هذا لا يرد السؤال على الحصر قال الازميري هذا قول زفر وقد تقدم جوابه وقال الاستاذ غلطاً لا يرى ههنا بناء على ان هذا القول ليس قول زفر بل قول آخر من مذهب الحنفية بناء على ان زفر لم يقل بانتقال السببية الجزء الاخير اعني ما يسع مابعده التبرعة بل قال بانتقالها الى الجزء الذي يسع مابعده فرض الوقت ففي الجزء الاخير لا يوجد سبب نفس الوجوب لاسبب وجوب الاداء فلا يلزم الاداء ولا القضاء عنده اذا حصلت الاهلية في الجزء الذي يسع مابعده التبرعة بخلاف هذا المذهب فانه اذا حصلت الاهلية فيه يلزم القضاء لثلاث الصلوة على ذلك الشخص بناء على وجود سبب نفس الوجوب وهو جزء من الوقت ووجوب القضاء مبني وموقوف على نفس الوجوب لاعلى وجوب الاداء وهو وان لم يجب لكونه تكليفاً لا يطاق لكن القضاء واجب فافهم ولا تغفل (قوله وان وجد بنفس

(الوجوب) وان لم يوجد نفس الوجوب يكون هذا القول مذهب زفر (قوله وقيل يتوجه الخ) فعلى هذا القول يرد الاشكال على الحصر المذكور والجواب انه ليس على اطلاقه بل بالنسبة الى ما طلب ادائه لا مطلقا بالنسبة اليه يكون توجه الخطاب في الموضوعين لا غير في هذا المذهب وان وجد توجه الخطاب لكن لما لم يكن المطلوب نفس الفعل بل خلفه لا يرد الاعتراض على الحصر فلا تغفل (قوله مبنى على وجوب الاداء) اى موقوف على وجود وجوب الاداء فان وجد يلزم القضاء والا فلا (قوله الا ان المطلوب) اى مطلوب الشارع اشارة الى دفع لزوم تكليف مالا يطاق بانه انما يلزم في هذه الصورة لو كان المطلوب نفس الفعل قوله يتوهم متعلق يتحقق وكذا الآتى بتحقيق (قوله ويمكن ان يقال يتوجه الخ) انما عبر بالمكان بناء على ضعفه اذ لا يجرى بالنسبة الى الفجر والجمعة بناء على انها يفسدان بخروج وقتهم مع انه يلزم التكليف بما لا يطاق حينئذ لانه اذا توجه الخطاب حقيقة للاداء بالنسبة الى من هو هل في الجزء الذي لا يسمع ما بعده الا تحريمه يلزم ذلك بالنسبة الى من ليس له الوضوء بناء على ان ذلك الجزء لا يسمع الوضوء والتحريم معا فان قيل فليوجد ذلك الشخص ذا وضوء في ذلك الوقت قلت نعم لكن لما لم يكن اهلا قبله لا يجب عليه الوضوء لعدم كونه اهلا للصلاة فيلزم التكليف بما لا يطاق قطعا بالنسبة اليه فلذا صدر بالا. كان فالحق ان المطلوب في هذه الصورة هو خلف الاداء لا الاداء حقيقة حتى يرد ذلك فافهم والله اعلم وهو الهادى (قوله وحكمه اى هذا القسم من المقيد بالوقت) لما بين القسم الاول اعنى الامر المقيد بالوقت باعتبار قيده حيث قال اما ظرف للمؤدى وشرط للاداء وسبب لنفس الوجود فحصل من بيان الوقت قسم للامر وهو الامر المقيد بالوقت المذكور اراد هنا ان يبين الحكم اى الاثر المترتب عليه بالنظر الى قيده اعنى الوقت لكن الحكم المذكور بالنظر الى كون قيده ظرفا للمؤدى لا بالنظر الى كونه شرطا وسببا لنفس الوجوب اذ علم مما سبق حكمها حيث علم حكمه بالنظر الى كونه شرطا انه لا يجوز تقديم المؤدى على الوقت بل يلزم ان يوجد المؤدى في الوقت وعلم حكمه بالنظر الى كون قيده سببا انه يترتب عليه وجوب الاداء ان كان اهلا للصلاة في الوقت وان لم يكن اهلا فيه او كان اهلا لكن لم يبق من الوقت ما يسمع قدر التحريم يترتب عليه وجوب القضاء كما سبق تفصيله ولما لم يعلم مما سبق حكمه بالنظر الى كون قيده ظرفا اراد هنا بيانه فقال وحكمه اى حكم هذا القسم فيه اشارة الى ان الضمير

راجع الى القسم المستفاد من بيان حال قيده من قوله اما ظرف للتؤدى الخ ( قوله  
اشتراط التعيين في النية ) اى تعيين المأمور به لكونه ظهرا وعصرا مثلا مع تقييد  
وقتهما ليمتاز الاداء عن القضاء والظرفية من قبيل ظرفية الكل للجزء اى اشتراط  
التعيين في ضمن النية يعنى ان النية عبارة عن قصد الصلاة مع وصف التعيين فيلزم  
ان يوجد تعيين المأمور به في النية ( قوله فان الوقت لما كان متسعا الخ ) فيه اشارة الى  
ان هذا الحكم بالنظر الى كون قيده ظرفا لا بالنظر الى كونه شرطا او مسببا فان  
حكمهما علما مما سبق كما مر آنفا تقرير القياس لمن هو اهله ( قوله ولا يسقط ذلك

التعيين الخ ) اشارة الى ان قوله وان ضاق حال من التعيين فلا تغفل ( قوله لان مائت حكما  
اصليا الخ ) تقريره هكذا وجوب التعيين لا يسقط بضيق الوقت لانه مائت حكما  
اصليا بناء على سعة الوقت وكل شئ ثبت حكما اصليا لا يسقط بالعوارض وتقصير  
العباد ينتج ان وجوب التعيين لا يسقط بضيق الوقت فان قلت محمول المط ليس عين  
محمول الكبرى فلا يتكرر الاوسط قلت نعم لكن الفاضل العصام قال في حاشية  
التصديقات انه اذا كان الكبرى مشتملا على محمول المط يكفي في تكرار الاوسط بناء  
على ان ضيق الوقت داخل في العوارض فهى مشتملة عليه فلا تغفل وان ابيت عنه قرر  
القياس هكذا وجوب التعليل لا يسقط بضيق الوقت الذى هو من قبيل العوارض  
وتقصير العباد لانه ثبت حكما اصليا وكل مائت حكما اصليا لا يسقط بالعوارض وتقصير

العباد ينتج المط فافهم ( قوله قيل عليه القول بتقصير العباد بالتأخير الخ ) القائل هو  
الفاضل القا آنى وحاصل الاعتراض نقض اجمال الدليل فخر الاسلام وشمس الأئمة  
بالاستلزام لخصوص الفساد بالجرىان والتخلف او معارضة في المقدمة اعنى  
الكبرى في الدليل السابق لكن الظ هو الاول فافهم تقرير الاول هكذا هذا  
الدليل بجميع مقدماته بط لانه لو كان صحيحا يلزم الحكم بثبوت تقصير العبد  
بالتأخير الى حيث يسع فرض الوقت لكن التالى بط اذ يلزم ابطال الرخصة  
له من طرف الشرع وهو بط قطعا وحاصل جوابه بقوله اللهم الخ بمنع الملازمة  
تحرير المراد بان المراد بتقصير العبد التقصير في الجملة بواسطة ترك العزيمة فلا يلزم  
ابطال الرخصة من طرف الشرع ( قوله ولا يخفى ان عدم سقوط الخ ) هذا من  
كلام القائل ايضا وحاصله اثبات لعدم التعيين بضيق الوقت بدليل آخر  
بدل دليل الشيخين يعنى بالدليل الذى اثبت به عدم سقوطه بالنسبة الى سعة  
الوقت فاثبت عدم سقوط التعيين بضيق ذلك الدليل فافهم والله اعلم وهو

الهادى وهذا البحث عسر وصادف زمان الفتور فلا تغفل ( قوله الى هذا  
 التكلف ) المراد بالتكلف التكلف فيه اى دليل الشيخين حيث تكلف فيه بما قاله  
 القائل ( قوله لان المعنى ) اى السبب والعلة فالعنى قد يكون بمعنى السبب والعلة  
 فى كتب الاصول فلا تغفل فافهم والله اعلم الحاصل اعترض القائل اعنى  
 القا آنى على دليل فخر الاسلام وشمس الائمة وحاصل اعتراضه نقض اجمالى  
 على دليل المذكور بالاستلزام لخصوص الفساد فاندفع اعتراض المستارى عن  
 الشارح اذ ليس كلام القائل عبارة عن المنع مع السند حتى يلزم مقابلة المنع بالمنع  
 كما توهمه المستارى فلا تغفل وتقرير اعتراض القائل هكذا كون العبد مقصرا  
 بالتأخير الى حيث يسع فيه فرض الوقت كما هو المفهوم من الدليل المذكور بط  
 لانه لو كان العبد مقصرا بالتأخير الى ذلك لما كان له ولاية على ذلك التأخير شرعا  
 يعنى لما كان له قدرة على ذلك شرعا لكن التالى بط اذ له قدرة عليه شرعا ثم  
 اجاب بقوله اللهم الخ وحاصله بمنع الملازمة مع السند بانها ممنوعة كيف انما  
 يلزم ذلك لو كان المراد بالتقصير هو التقصير بالجملة وليس كذلك بل المراد به  
 نوع التقصير بواسطة ترك العزيمة وهى اشتغال ككل الوقت بالصلوة كما مر  
 فلا يلزم ح ان لا يكون له قدرة على ذلك مشرعا ثم اشار القائل الى اثبات عدم  
 سقوط التعيين بضيق الوقت بدليل آخر يدل دليل الشيخين ( قوله اقول ان اريد  
 الخ ) اى اقول فى مقام الجواب عن نقض القائل لدليل الشيخين بانه ان اراد بها  
 جواز الاداء على وجه الكمال فالملازمة فى دليل النقض مسلمة لكن بطلان  
 التالى ممنوع اذ ليس المراد بالولاية الشرعية جواز الاداء على وجه الكمال  
 اذ لا يمكن ذلك عند ضيق الوقت وان اراد مطلق الجواز سواء كان على وجه  
 الكمال اولا فالملازمة ممنوعة اذ لا يلزم من كون العبد مقصرا بالتأخير ان لا يكون  
 له قدرة على جواز الاداء مطلق وهو ظ الحاصل جواز الاداء مطلق لا ينافى  
 وجود التقصير وله نظر كالصلوة منفردا فانها جائزة شرعا لكن للعبد تقصير  
 فى ذلك وهو ظ وكذا الصلاة فى وقت الاجرار جائزة لكن للعبد تقصير فى ذلك  
 ايضا وفى بعض النسخ كالصلوة منفردا وقت الاجرار فمح يكون مثالا لزيادة  
 التقصير فلا تغفل ( قوله وقوله اللهم الخ ضعيف ) اعتراض المحشى المستارى  
 على الشارح بان القائل صدر جوابه بكلمة اللهم تنبيهها على ضعفه فمح فقول  
 المص وقوله اللهم الخ ضعيف من فضول الكلام والجواب من طرف المص  
 ان المراد بالضعف الذى اشار اليه القائل هو الضعف بالنظر الى ارادة نوع

التقصير من التقصير والمراد بالضعف الذي اشتبه المص يعنى الشارح هو الضعف بالنظر الى ذاته يعنى جوابه بط بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن ارادة نوع التقصير من التقصير فلا تغفل فليس كلام الشارح من فضول الكلام ( قوله وهو بوط بالاجماع ) اجاب الاستاذ عنه بما اشار اليه الازميرى من انه يلزم ترك الاولى قطعا بترك العزيمة فيكون مقصرا ف قوله وهو بوط بالاجماع ممنوع فلا تغفل ( قوله وقوله ولا يخفى الخ اضعف منه الخ ) شروع الى نقض دليل القائل ( قوله لان المقي من هذا الكلام ) اعني به قوله وان ضاق الوقت ( قوله مصادرة على المط ) يعنى يلزم الدور بالنسبة الى المتوهم لان الظاهر انه ينكر وجود تعدد المشروع بالنظر الى ضيق الوقت فح يتوقف الدليل على الدعوى كما ان الدعوى تتوقف عليه فيلزم الدور بالنظر الى التوهم فانهم قاله الاستاذ ( قوله فالصواب الخ ) لما اجاب عن نقص القائل لدليل الشيخين وابطل سنده ودليله الذي اورده بدليل الشيخين بالاستلزام لخصوص الفساد كما عرفت اراد ان يبين مراد الشيخين على وجه لا يرد على دليلها شئ من الفساد ( قوله بحيث يحتمل ان يقع بعض الفرض ) اضافة الجزء الى الكل وهذا الوجه يتم بالظر الى الاوقات الخمسة فانه وان كان للعبد قدرة علم ذلك شرعا لكن مقصر به قطعا ( قوله والتأخير فيه الى ذلك الوقت مكروه بالاجماع ) فيكون تقصيرا فينبغي ان يضم مقدمة اخرى اعنى لا قائل بالفصل حتى يثبت التقصير بالنظر الى سائر الصلوة والله اعلم وهو الهادى ( قوله وحكمه ايضا ) اشارة الى ان قوله وعدم التعيين عطف على قوله اشتراط التعيين فى النسبة وهذا بيان لحكمه الاخر المترتب على كون الامر الموقت بالوقت بالنظر الى كون قيد ظرفا ايضا فلا يرد ان هذا الحكم علم مما سبق اعنى من قوله ويتوقف تقريرها فى الجزء على اتصاله الخ فانه بالنسبة الى السببية فانهم الحاصل اثبات عدم سقوط التعيين بضيق الوقت بوجود تعدد المشروع عند الضيق يكون من قبيل اثبات الشئ باول المسئلة يعنى بما هو محل النزاع اذ الظاهر من حال المتوهم انه ينكر وجود تعدد المشروع عند ضيق الوقت فيلزم الدورح قطعا فيكون مصادرة فلا تغفل ( قوله اى لا بالقول ) بيان للجزء السلي و هذا جزء سلي آخر تركه لظهوره اعنى عدم التعيين بالقصد فانه اذا لم يجر التعيين بالقول مع كونه اقوى من القصد فقط لعدم جواز التعيين بالقصد اولى ( قوله فلو ثبت له ولاية التعيين ) اى قدرته على تعيين جزء من الوقت للاداء لشارك الشارع فى تعيين المشروعات وهى عبارة عن جعل الشئ سببا

او شرطاً يعنى يلزم المشاركة للشارع في وضع المشروعات لكن التالى بط قطعاً وانما يلزم ذلك بناء على ان تعيين جزء من الوقت للاداء من قبيل تقييد المطلق الذى صدر من الشارع يعنى للم عين الشارع جزاً بل خير العبد جعل الوقت مطلقاً وتعيين العبد تقييد لذلك المطلق وتقييد المطلق نسخ لاطلاقه والنسخ من الاحكام الشرعية فيلزم مشاركة العبد للشارع في وضع المشروعات وهو بط فاندفع الاعتراض الازميرى بقوله فنه علم خلل تعليله بقوله لان تقييد المطلق نسخ تأمل انتهى فارجم ( قوله لانه من ضرورة الامتثال بالامر وفي ضمنه ) يعنى من لوازم الامتثال بالامر فهو ضمنى لا قصدى فلا يلزم الشركة للشارع ح ( قوله فان قيل ما الفرق بينه وبين ما اذا حتى الخ ) معارضة على عدم جواز التعيين بالقول بانه جائز لانه لو لم يحز يلزم ان لا يحوز في المسئلة الاخرى لكن التالى بط لانه جائز فيها لجوازه هناك وعدم جوازه ههنا فرق من غير فارق وهو بط فعدم جواز التعيين بالقول بط فيما نحن فيه ايضا ( قوله اذا جنى العبد جناية ) يعنى اذا جنى عبداً احد جناية لشخص بان يقطع يده او رجله مثلاً يعنى يلزم ان يكون الجناية من قبيل ما لا يلزم القصاص فيها فارجم الى كتب الفقه ( قوله بين الدفع ) اى دفع العبد الذى صدر الجناية عنه الى من جنى ( قوله والفداء ) اى تخليصه باعطاء المال ( قوله حيث يحوز ) متعلق بالمصدر اى يليق ان يسأل بقولنا ما الفرق الخ حيث يحوز التعيين بالقول في هذه المسئلة ( قوله في حقوق الله ) اعلم ان الحقوق قسمان احدهما حقوق عامة والثاني حقوق خاصة ويقال لحقوق العامة حقوق الله تعالى فالإضافة للشرىف والا فلا يحوز اثبات الحقوق لله تعالى اذا لحق بمعنى ما به الانتفاع فهو تعالى منزّه عنه فالمستفهم انما هو العبد ويقال للمحقوق الخاصة حقوق العباد فافهم قاله الاستاذ ( قوله هو القمل والمحل تابع له ) والمراد بالفعل هو الاداء وبالمحل هو مكلف اذ الفعل صادر عنه ظاهراً فافهم ( قوله هو تعيين المحل ) المحل ههنا عم من العبد الذى صدر الجناية عنه من الفداء اعنى المال الحاصل لا يلزم في التعيين بالقول في هذه المسئلة المشاركة للشارع في وضع المشروعات اذ تعيين المحل يحصل بالقول يقول اخترت الفداء مثلاً كما يحصل بالفعل باعطاء العبد او المال بدله الى من جنى فلا يلزم الفساد هنا بخلاف ما نحن فيه فانه لما كان المقى في حقوق الله بالفعل فيلزم من تعيين العبد جزء من الوقت للاداء تعيين المطلق الصادر من الشارع فيلزم المشاركة للشارع في الوضع فافهم الحاصل لما كان مقصود الشارع تعيين المحل في حقوق العباد وهو يحصل

بالقول كما يحصل بالفعل لا يلزم ههنا المشاركة للشارع في الوضع بخلاف ما نحن فيه  
فالفارق بينهما ظ فلا يلزم التحكم فاللازمة في المعارضة السابقة ممنوعة وكذا لزوم  
التحكم ممنوع ايضا فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قال المص واما معياره ) لما بين  
القسم الاول من الامر الموقت بالوقت وهو الامر الذى يكون قيده الذى هو الوقت  
ظرفا بالنظر الى المؤدى اى المأمور به وشرطا بالنظر الى ادائه وسببا بالنظر الى نفس  
وجوبه اراد ههنا ان يبين القسم الثانى وهو الامر الذى يكون قيده الذى هو الوقت  
ايضا معيارا بالنسبة الى المأمور به وشرطا لادائه وسببا للنفس وجوبه فالفارق فيها  
بينهما وانما الفرق بالظرفية والمعيارية وان السبب ههنا هو الجزء الاول من الابل  
بعض من طلوع الفجر ويقرر السببية فيه بلا انتقال فافهم سمحى تفصيله ( قوله كما  
يعرف مقادير الاشياء ) فيكون اطلاق المعيار على الوقت من قبيل اطلاق اسم المشبه  
به على المشبه فافهم ( قوله كايام رمضان ) اضافة الجزء الى الكل ( قوله وذلك  
ظ ) اى اكونه معلوما مما سبق فلا تغفل ( قوله لقوله تعالى فن شهد منكم الشهر الخ )  
المراد بالشهر ايام الشهر مجازا بذكر الكل وارادة الجزء اى يحمول على حذف المجاز  
فافهم وجهه وتقرير الدليل هكذا كما قال الله تعالى ( فن شهد منكم الآية ) فيفهم  
كون ايام الشهر سببا للنفس وجوب الصوم لكن المقدم حق والتالى مثله اما الملازمة  
فلانه كما قال الله تعالى فن شهد الخ فقد اخبر الله تعالى عن الوصول بقوله  
فليصمه وكما اخبر الله تعالى فقد اشعر الله بعملية مضمون الصلة للخبر اى الخبرية  
اعنى خبر المبتدأ وكما اشعر الله تعالى بعملية الصلة للخبر فيفهم كون ايام الشهر  
سببا لنفس الوجوب ينتج كما قال الله تعالى فن شهد الخ فيفهم كون ايام الشهر  
سببا لنفس الوجوب وهو الظ لكن يرد المنع على الملازمة بانها ممنوعة كيف  
اوسلم كون مضمون الصلة علة للخبر فلان سلم ان المفهوم من الآية الكريمة  
كون ايام الشهر سببا لنفس وجوب الصوم بل المفهوم منها كون ايام الشهر  
سببا وعلة لوجوب الاداء بناء على ان المدلول الصريحى للخبر اعنى فليصمه  
هو وجوب الاداء فيلزم ان يكون الايام سببا له وهو غير مسط وما هو مسط ليس  
بلازم من الآية ويرد ايضا ان الدعوى ههنا سببية ايام الشهر وعليه الصلة  
لخبر انما تفيد سببية شهود الشهر والجواب عن الاول يفهم من قوله عند صلاحها  
لها ومعلوم من الخارج ان وجوب الاداء له سبب حقيقى وهو تعلق الطلب  
الالهى وسبب ظاهرى وهو الخطاب الدال على الطلب ( قوله عند صلاحها )

( وفي بعض )

وفي بعض النسخ عند صلوحها وهذا احتراز عن نحو الذى فى الدال عالم فان مضمون الصلة ههنا اعنى الكون فى الدال لا يصلح ان يكون علة لعم العالم فافهم فعمل ان مضمون الصلة لا يصلح ان يكون علة للمدلول الصريحى للتجريح يلزم ان يكون سببا للمدلول الاتزامى والتضمنى اعنى نفس وجوب الصوم والجواب عن الثانى ان المراد كون ايام الشهر سببا لنفس وجوب الصوم لكن باعتبار حضور المكلف وشهوده فى تلك الايام فللاشارة اليه قال الله تعالى فمن شهد الخ كما ان وقت الصلوة سبب لنفس الوجوب لكن باعتبار حضور المكلف فى ذلك الوقت وهو ظ فافهم ( قوله ونسبة الصوم اليها ) فى بعض النسخ ولنسبة الصوم هذا دليل ثان تقريره هكذا كلما نسب الصوم الى ايام الشهر بالاضافة اليها فايام الشهر سبب لنفس الوجوب لكن المقدم حق والتالى مثله اما الملازمة فلانه كما كان المتبادر من الاضافة هو الاختصاص الكاامل اعنى اختصاص السببية فكلمة نسب الصوم اليها فايام الشهر سبب لنفس الوجوب وهو المط فافهم لكن يرد المنع على هذه الملازمة ايضا بانه ممنوعة كيف لا يلزم من كون الصوم مضافا الى رمضان كون ايام الشهر سببا لنفس الوجوب كيف لم لا يجوز ان يكون الاضافة من قبيل اضافة المشروط الى الشرط كصدقة الفطر والجواب ان هذه الاضافة خلاف الظ ههنا بل الظ والمتبادر كونها من قبيل اضافة المسبب الى السبب فافهم ( قوله وصحة الاداء الخ ) هذا دليل ثالث تقريره هكذا كلما صح الاداء فى ايام الشهر للمسافر ونحوه من المريض والشيخ الفانى مع عدم الخطاب الالهى فى حقهما فيفهم كون ايام الشهر سببا لنفس الوجوب ويرد المع على هذه الملازمة ايضا بانها ممنوعة كيف والمفهوم من هذا الدليل انما هو ثبوت كون الايام ظرفا للصوم ولا يلزم منه كون الايام سببا لنفس الوجوب وهو المط والجواب عنه ايضا الاداء لما كان صحيحا يلزم له سبب والخطاب الالهى ليس بموجود فى حقهما مع عدم كونه سببا لنفس الوجوب وليس هناك بشىء يصلح للسببية غير الايام كما هو المفهوم من الدليلين السابقين فلا حطة المفهوم منهما يلزم بالضرورة كون الايام سببا ايضا الحاصل ان هذه الوجوه وان كانت ضعيفة بالنظر الى الدعوى لكن المجموع يفيد المط ( قوله وفى هذه الوجوه من الانظار ما لا يخفى على اولى الابصار ) قد عرفت الانظار والجواب عنها فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى ( قوله والشهر عند البعض ) اى مجموع الشهر مع الليالى والايام سبب لنفس وجوب الصوم ( قوله هو الشهر مطلقا )

بمعنى بشرط لا شئ<sup>١</sup> يعنى ليس بمقيد بالايام خاصة بل السبب هو المجموع من حيث  
المجموع (قوله واما معياريته) فلانها الخ جواب سؤال مقدر تقديره كيف يصح  
كون مجموع الشهر معيارا للصوم مع ان الليالى بقيت فاضلة بحيث لا صوم فيها  
كما هو شان الظرف فيلزم ان يكون ظرفا لا معيارا الجواب بان معنى المعيارية كون الوقت  
بحيث لا يفضل من اجزائه شئ<sup>٢</sup> يسمع غير الواجب من جنس الواجب ولما لم يكن  
الصوم مشروعا في الليالى بل في الايام فقط يصدق على مجموع الليالى والايام انه  
وقت لا يفضل من اجزائه شئ<sup>٣</sup> لا يسمع غير الواجب من جنس الواجب فلا اشكال  
(قوله فلا ضرر) اى للمعيارية (قوله في بقاء بعض الخ) ظرفية المحل للمحال  
(قوله واما ذهب اليه لظاهر الاية الخ) اشارة الى ان ظاهر الاية انما يكون دليلا على  
سببية الشهر بالنظر الى بعض اهل الاصول وهو شمس الأئمة لا غير الحاصل استدلال  
على سببية الشهر بربعة دليل اثنان لمى وهما ظاهر الاية وظاهر الحديث واثنان اثنى  
وهما الاستدلال بالآثار الفقهية (قوله اظهر من دلالتها على سببية الايام) بناء على  
ان دلالتها على سببية الايام انما تكون بحمل الشهر على المجاز بد كر الكل وازادة الجزء  
او على حذف المضاف يعنى ايام الشهر وكلاهما خلاف الظ كالا يخفى (قوله وهو  
قوله عليه السلام صوم والرؤية الخ) فان اللام في قوله لرؤيته لا يصلح ان يكون علة  
لنفس الصوم اذ علته هو اختيار العبد يعنى عساك نفسه عن المفطرات الثلاثة بصرف  
ارادته ولا يصلح ان يكون علة لوجوب الاداء اذ علته الظاهرية هي صفة  
الامر وعلته الحقيقية هي تعلق الطلب الالهى كما سبق فثبت انه انما يصلح كونه  
علة لنفس الوجوب وهو الماط (قوله اى لسببية الشهر مطلقا الخ) اللام داخل  
على المدعى ومتعلق اللام اعنى قوله جاز الخ علة الدعوى بحسب العلم فان قلت  
فعلى هذا يلزم الدور قلت جهة التوقف متغايرة فان المدعى من حيث ثبوته  
في نفس الامر علة لذات الدليل اعنى نفس جواز النسبة في الليلة الاولى والعلم  
بجواز النسبة علة للعلم بالمدعى يعنى للعلم بسببية الشهر فالمدعى يكون موقوفا على  
الدليل من حيث العلم وموقوفا عليه من حيث ثبوته في نفس الامر وكذا الدليل يكون  
موقوفا من حيث ذاته وموقوفا عليه من حيث العلم فلا يلزم الدور فهذا الدليل اثنى  
تقديره هكذا كما جاز النسبة في الليلة الاولى فالنهر سبب للصوم لكن المقدم حق والتالى  
مثلا وقس عليه الآتى ويمكن تقريره بغير هذه الصورة فلا تقول والله ادم وهو الهادى

(قوله ثم لماوردان الشهر مطلقا لو كان هو السبب الخ) وهذا البراد معارضة  
 من طرف الإكثارين على دعوى السرخسي (قوله اراد ان يدفعه ) الخ  
 وحاصل الدفع منع الملازمة بانها ممنوعة كيف سببته الشهر مطلقا كسببته  
 آخر وقت الصلوة فكما لا يلزم جواز الاداء في آخر وقت الصلوة من كونه سببا  
 فكذا لا يلزم من كونه الشهر سببا جواز اداء الصوم في الليل (قوله كآخر  
 وقت الصلوة) - سند المنع (قوله بطريق الوصل الخ) فيكون قوله وان لم يحجز الخ  
 مربوطا بقوله والشهر عند البعض فيكون حالا منه فعول امثل بناء على  
 ان تقديره امثل الشهر عند البعض وان لم يحجز الخ واطراف الاخر الى وقت الصلوة  
 من قبيل اضافة الجزء الى الكل اشار اليه فيما بعد واطراف الوقت الى الصلوة  
 معلومة فلا تغفل (قوله ولقاتل ان يفرق بينهما ) اي بين آخر الوقت وبين الليل  
 وهو المفهوم من كلامه الآتي فلا تغفل وهذا الكلام ابطصال للسند المذكور  
 اخص لا يلزم من ابطاله ثبوت نقيض المنوع (قوله فلا يلزم من جواز كونه سببا  
 جواز كون الليل ايضا سببا) اقول كما لا يلزم جواز كون الليل سببا فكذا لا يلزم  
 عدم جواز كونه سببا بناء على ان السند المذكور اخص فلا يضر ابطاله للباقي فافهم  
 (قوله يقول الجزء الاول من كل يوم سبب لصومه ) فان قلت هذا ينا في المعيارية  
 لان سبب الوجوب خارج عن محل الاداء بضرورة وجوب تقدم السبب على  
 المسبب زمانا ومنه ظهر قوة قول السرخسي قلت قد عرفت ان معنى المعيارية  
 عبارة عن كونه الوقت بحيث لا يفضل من اجزائه شيء يسع غير الواجب  
 من جنس الواجب وهو معنى عدم الزيادة والنقصان وهنا كذلك او يقال  
 التقدم الذاتي كاف في السببية فلا يلزم التقدم الزماني في كل سبب فلا تغفل  
 (قوله يقول السبب هو الجزء الاول منه ) المراد بالجزء الاول هنا هو الجزء  
 الاول من ليالي الشهر (قوله كما في الظرف ) يعني ينتقل جزءا فجزأ الى ان طلوع  
 الفجر فتقرر في ان طلوع الفجر وآن طلوع الفجر هو المراد من الجزء  
 الاول في قوله والجزء الاول هنا متعين فلا تغفل فافهم والله اعلم وهو  
 الهادي فلا تغفل (قوله وحكمه اي حكم هذا القسم ) فيه اشارة الى  
 ان الضمير راجع الى قوله واما معياره و شرط لادائه وسبب لوجوبه  
 تأويل انقسم لانه علم من قسم آخر الامر الموقت بالوقت وهو الامر الموقت

بالوقت الذي يكون معيار المؤدى وشرطا لادائه وسبب النفس وجوبه واراد ههنا ان يبين حكم هذا القسم واثره المترتب عليه بالنظر الى كونه قيده معيارا للمؤدى (قوله في ذلك الوقت فيه) الاول متعلق بوجوب الثاني بالصحة او النفي (قوله اى التعيين في النية) اشارة الى ان الضمير راجع الى التعيين المذكور في بيان حكم القسم الاول (قوله تفريع على النفي والعدم) ففيه نشر على عكس الالف فيحمل على انتوزيع فيكون الاول اعنى فيؤدى بمطلق الاسم تقريرا على العدم او يكون الثانى اعنى قوله ومع الخطاء في الوصف تعريفا على النفي فيكون النشر على عكس الالف وهو ظ (قوله بمطلق الاسم) المطلق بمعنى بشرط لاشئ يعنى بشرط نية مطلق الصوم مع عدم تقيده بالنفل او النذر او الكفارة (قوله صوم القضاء) اضافة العام الى الخاص ان كان القضاء بمعنى المقضى وكذا اضافة صوم النذر ان كان النذر بمعنى المنذور كما لا يخفى (قوله ومع الخطاء في الوصف) فان قيل لم لم يقل والخطاء في الوصف واعاد كلمة مع قلت لعله اشارة الى ان الباء في قوله بمطلق الاسم للملابسة او اشارة الى ان الباء فيه للسببية فلوقال والخطاء في الوصف لتوهم عطفه على مطلق الاسم فيكون الباء ملحوظا ههنا بطريق الانسحاب فيفهم كون الخطاء في الوصف سببا مع انه لا يجوز كونه سببا فانهم (قوله استثناء من قوله والخطاء في الوصف) فيه مسامحة والمراد كونه استثناء من المقدر اذا اظهر انه استثناء متصل ولا يجوز كونه استثناء من الخطاء في الوصف اذا المستثنى يلزم ان يكون جزءا من المستثنى منه او جزئيا له وههنا ليس شيئا منهما وهو ظ فراه كونه من المقدر تقديره هكذا فيؤدى صوم رمضان من كل احد من المكلفين مع الخطاء في الوصف الا في مسافر الخ فيكون قوله استثناء من الخطاء في الوصف بانا متعلق حكم المستثنى من المقدر وحكم قوله فيؤدى وقوله مع الخطاء في الوصف متعلق به وقوله من الصحيح المقيم في قوله السابق فينبذ يؤدى صوم رمضان من الصحيح المقيم بيان للباقي بعد الاستثناء فلا تغفل (قوله ان وجوب الصوم بشهود الشهر) اى نفس الوجوب وهذا بيان مذهب السرخسي كما سبق تفصيله (قوله الا ان الشرع) اى الشارع وهو الله تعالى في الحقيقة بناء على ان وضع الشريعة صادر منه تعالى في الحقيقة اطلاق الشارع على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لكونه مبذلا مبلغا لها من طرف الله تعالى (قوله فاذا ترك الترخص) اى اذا ترك المسافر الترخص في حقه واراد ان يصوم فباى صوم ينوى يقع عن رمضان لا غير

( قوله ولا يبي حنيفة فيه طريقان ) اى فى قولنا بل يقع عما نوى و كلا الطريقين للامام يكون معارضة على دعوى الامامين مع تضمن الطريق الثانى لمنع مقدمة من مقدمات دليل الامامين وهى قوله وذا لا يحمل غير المشروع مشروما ( قوله بالاداء فيه ) اى فى رمضان ( قوله فى حقه ) اى فى حق الاداء فالامام نظر الى وجوب الاداء ايضا للمسافر وان وجبه الصوم بنفس الوجوب اتفاقا لكن لما يجب ادائه صار شهر رمضان فى حق الاداء بالنسبة الى المسافر كشعبان فلو نوى عن واجب آخر يقع عنه لاعن رمضان فقبل سائر الصيامات ثم يقضى رمضان ان ادرك عدة من ايام اخر ( قوله الى مصالح دينه ) يحمل ان يكون من اضافة السبب الى السبب اى المنافع التى حصلت بسبب دينه وان يكون من اضافة السبب الى السبب اى المنافع التى تكون سببا لقوة دينه فافهم ( قوله صرفه الى ما هو اهم عنده ) اى يصير فى صرفه الى النذورات والكفارات والقضاء وان وجدت هذه المذكورات فى حق المسافر صار فاما كما ما هو اهم عنده اى من رمضان وانما كان هذه المذكورات اهم من رمضان خبر يصير لانه مؤاخذ بما ذكر اى بترك النذورات والكفارات والقضاء الموجودة فى حقه دون صوم رمضان اذ لومات فى رمضان حال سفره لا يؤاخذ بترك رمضان ويؤاخذ بترك ما ذكر فيكون ما ذكر اهم عنده من رمضان فهذا يقع عما نوى لاعن رمضان ثم يقضى ما ترك من رمضان حال سفره ان ادرك عدة من ايام اخر ( قوله فاذا جاز الترخص لحاجة البدن ) اى اذا جاز له العمل بالرخصة بان افطر لاحتياجه بدنه اليه فجواز الترخص له لحاجة الدين اولى فيجوز له نية عن واجب آخر كالنذورات والكفارات والقضاء الباقي عليه من رمضان آخر فيقع الكل عما نوى لاعن رمضان ثم يقضى رمضان فاقوله فاذا جاز الترخص الخ منع لمقدمة من مقدمات دليل الامامين كما سبق الحاصل اذ انوى المسافر نفلا او واجبا آخر كالنذورات والقضاء يقع عما نوى على الطريق الاول وكذا يقع عما نوى على الثانى وان كان مانوا واجبا آخر غير النفل بخلاف ما ان كان مانوا نفلا فانه لا يقع عما نوى بل يقع عن رمضان لان الطريق التالى لوحظ فيه الاهمية والنفل ليس باهم عنده من رمضان فلذا لا يقع عنه بل عن رمضان كما سيجى ( قوله باختلاف رواية ) الرواية بمعنى المروى فلاضافة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اى بلامروى مخالف لوقوعه عن الفرض اى صوم رمضان فان قيل اذا وجد سفر المسافر فى غير رمضان ونوى الصوم بمطلق النية هل يقع

عن النقل او عن واجب آخر عليه مثل المنذورات والكفارات والقضاء فأت  
يقع عن النقل لانه هو الاقل المتيقن وليست العزيمة موجودة في غير رمضان  
( قوله لان رخصته انما تعلقت بحقيقة الحجز ) الحجز يتعلق من قبيل تعلق الشرط  
بالشرط فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله قال زفر تعينه بغنى عن النية الخ )  
هذا اشارة الى دليل زفر وله ادلة ثلاثة الاول هو المذكور في المتن والثاني بالقياس  
الى حال الاجير والثالث بالقياس الى صاحب النصاب فالاول معارضة على دعوى  
الامام وهى ان اصل النسبة شرط في صوم رمضان بان يقصد الصوم مثلا وان  
لم يعينه يكون صوم رمضان معارضة زفر بانه ان كان عندكم دليل على ما ذهبت  
وعندى دليل بنفيه وهوانه كلما كان هذا الوقت متعينا لهذا المشروع اعنى  
صوم رمضان فلا حاجة الى النية لكن المقدم حق والتالى مثله قوله يقع فيه  
حق الله تعالى مستحقا على الفاعل اعنى الصائم يعنى يقع الامساك عن صوم الوقت  
لا عن الغير فلا حاجة الى النية ( قوله فخاط على قصد الاعانة ) اى التبرع والمنفعة  
المستأجر بناء على حسن الالفة بينهما في خصوص ( قوله يقع عن الاجارة )  
الحاصل يكون الاجير لانتدبيه ولا تمثيل في مقام البارى تعالى ويكون الثوب في  
مقام الوقت ويكون الخياطة في مقام صوم رمضان فحيث فكما ان الاجير اذا خلط  
الثوب على وجه الاعانة والتبرع يقع عن الاجارة يعنى لورجع الاجير عن قصد التبرع  
وادعى الاجرة خير المستأجر ان يأخذها عنه بناء على وقوع القصد ابتداء عليها  
فكذا الصوم في رمضان يقع عن رمضان وان لم يوجد النية ( قوله قلنا في جوابه  
فيكون جبر الخ ) هذا هو الجواب يكون معارضة تحقيقية على دعوى زفر بانه  
للم بشرط النية يكون كون فعله صوما جبرا وكما كان جبرا لا يكون الصوم  
قربة فلو لم بشرط النية لا يكون الصوم قربة لكن التالى بط والمقدم مثله فثبت  
ان النية شرط لازم فان قيل فاذا تعارض تساقط قلنا نعم لكن دليلنا  
متضمن لمنع حقية المقدم او الملازمة في دليل زفر بانه ان اراد ان الوقت تعين  
للصوم مطلقا فحقية المقدم ممنوعة وان اراد انه تعين لصوم رمضان بان لا يصح  
غير صوم رمضان فيه اصلا فحقية المقدم مسلم لكن الملازمة ممنوعة كيف لا يلزم  
من كون الوقت متعينا للصوم رمضان ان لا يحتاج الى اتية اصلا انما يلزم لو كان  
الوقت تعينا لصوم رمضان مطلقا سواء كان عن قصد او لافه ممنوع بل الوقت  
انما كان تعينا لصوم رمضان مع القصد لئلا يكون جبرا ولم يتعرض للجواب

عن القياس الاول اعنى القياس لحال الاجير بظاهر الجواب عنه بناء على ان القياس قياس مع الفارق فان المقي هنا كونه مخاطبا بيد الاجير سواء كان على وجه الاجارة او لاجتلاف ما نحن فيه فانهم فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى (قوله وقال الشافعى دفع الجبر الذى اعتبرتم اوجب التعيين الخ) لما نقل دليل زفر والجواب عن دليله اراد نقل دليل الشافعى على دعواه ثم نقل الجواب من طرف الخفية الحاصل اختلف فى النية وفى تعيينها فقال زفر بعدم لزوم النية وقد سبق جوابه من طرف الخفية وقال الخفية اصل النية لازم بان ينوى الصوم مثلا ولا يلزم تعيينها مثل كون الصوم صوم رمضان وقال الشافعى كما يلزم اصل النية كذلك يلزم تعيينها لئلا يلزم الجبر الذى اعتبرتم ابها الخفية (قوله فان وصف العبادة ايضا عبادة الخ) الحاصل قاس الشافعى وصف العبادة وهو كونها فرضا او نفلا على اصلها وتقرير دليله هكذا وصف العبادة يشترط فيه النية على وجه التعيين لان وصف العبادة عبادة كاصلها واصل العبادة يشترط النية احترازا عن الجبر ينتج المط (قوله ولهذا يختلف ثوابا) اى لكون وصف العبادة يختلف ثوابا فان كان فرضه زيادة ثواب على كونه نفلا بناء على ان فى الفرضية زيادة شرف اعلم ان فى النقل زيادة ثواب على الفرض فى ثلاثة مواضع احدها اعطاء السلام لمن لقيت فانه نقل ورده فرض مع ان فى اعطائه زيادة ثواب وثانيها الوضوء قبل دخول الوقت فانه نقل وله زيادة ثواب على وضوء الوقت الذى هو فرض وثالثها عفو الدين من المدينون بالكلية فانه نقل لكن له زيادة ثواب الحاصل اذا كان لك على احد خمسة دراهم مثلا وكان ذلك الاحد مفلسا يفرض عليك ان يمكس الى وقت يساره ثم يأخذ حقا وهذا فرض فلو انصفت وعفوت حقا بالكلية فهذا نقل وله زيادة ثواب فاحفظ (قوله احترازا عن الجبر) اشارة الى الزام الخفية (قوله على طريق القول بموجب العلة) الطريق عبارة عن طريق الجواب و اضافته من قبيل اضافة العام الى الخاص وهذا الجواب اصطلاح اهل الاصول فكما ان اهل الآداب اصطلموا فى بيان الاجوبة فبعضه بطريق المنع وبعضه بطريق ابطال السند وغيرهما فكذا اصطلم اهل الاصول فيما بينهم فى بيان الاجوبة وهذا الجواب يقال له الجواب بطريق ارخاء العنان عند اهل الآداب والقول بموجب العلة عند اهل الاصول وحاصله

تسليم ماقاله الخصم يعنى تسليم جميع مقدمات دليله ولزوم تيجته ثم منع لزوم رفع محل النزاع بينهما يعنى سلمنا ان تعين وصف الصوم واجب لكن لانسلم لزوم اشتراط التعين في النية وانما يلزم اشتراط التعين في النية لولم يكن الاطلاق في المعين تعيينا لكن الاطلاق في التعين تعيين فلا يلزم الجبر الحاصل لما كان صوم رمضان متعينا بناء على شهر رمضان معينا لا يجوز فيه غير صوم رمضان فيكفي اصل النية بان نوى الصوم بلا تقييده بكونه صوم رمضان ولا يشترط تعيينه قطعاً ولا حاجة اليه فعلى اى وجه نوى يقع عن رمضان لا غير ( قوله فليله يا انسان ) فيه مسامحة ومراده يا انسانا ليكون نكرة كقولهم يار جلا خذ بيدى الحاصل شهر رمضان كالدار وصوم رمضان كزيد المفرد فكما ان النداء باسم الجنس الصرف الى زيد لعدم وجود غيره في الدار فكذا مطلق نية الصوم او نية النفل او واجب آخر تنصرف الى صوم رمضان في رمضان ولا يحتمل غيره ( قوله بخلاف اصل الامساك الخ ) اورده لثلا يعود دليل زفر ( قوله بان نوى الصحيح المقيم النفل ) اعترض عليه الطرسوسى بانه بط بل موجب للكفر لاعراضه عما فرض الله تعالى اللهم الا ان يقال مراده اذا صادف يوم الشك فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله حتى شرط التيسير ) يعنى شرط وجود النية في الليل قبل طلوع الفجر الصادق قوله ويرجع القهقرى يعنى برحكم زمان متأخره ثابت اولوب صكره كرو كرويه دونوب زمان متقدمه ثبوتى ايله حكم اولنور مثلاً مانحن فيه ده نيت ضحوة كبرى دن اول واقع اولدقده كرو كرويه كيدوب فجر صادق طلوعى آئنده اعتبار اولنسه اكا استناد تعبير اولنور لكنه لا يجوز اعتباره ههنا بناء على ان الاستناد حكم شرعى والنية حكم وجدائى عقلى فلا يجوز اعتبار الحكم الشرعى فيه فافهم ( قوله كالملك في المفصوب ونحوه ) مثلاً برآدم بر جاريه يى غضب ايتمش اولسه وغضب ايتديكى آئنده وطى ايلسه اول ولدك نسبي غاصب دن ثابت اولماز بلکه غاصب اول جاريه نك قيمتى ادا ايلدكده اول جاريه يه وقت غضبه مالك اولمش اولور بطريق الاستناد يعنى مالك اولديغى آئنده اول ملك كيرودونوب وقت غضب دن اعتبار اولنور بوصورته وقت غضبه اول جاريه يه مالك اولنجه غضب دن نسب ثابت اولور فيكون الولد له ويثبت نسبه منه ( قوله كالنية بعد الزوال وقبله في القضاء ) ذكره لاستلزام الحنفية ( قوله النية المعترضة ) المعترضة بالمعنى القوى ههنا اى

النية الواقعة في خلال الصوم يعني قبل الضحوة الكبرى وبعد طلوع الفجر الصادق ( قوله تقرير ) يعني نحكم بان النية موجودة في الزمان المقدم حكما ولا نقول ان النية الفرضية وقعت في الزمان المتقدم بعينه حتى يكون استنادا ( قوله كما ان النية المتقدمة التي لاتقارن شيئا من اجزاء اليوم الخ ) بان وقعت النية في الليل فهذا لالزام الشافعي ( قوله والمراد النية التقريرية ) ففي الضمير استخدام ( قوله وهي الصوم في اول النهار وقصوره باعتبار قصور ميل نفس ) يعني ان ميل النفس قليل في اول النهار لقلة مليلها الى المشتبهات فلا يكون الصوم كاملا في ذلك الوقت بل الكمال انما يحصل في آخر النهار لشدة ميلها اليها في ذلك الوقت فيكون كاملا ( قوله فظهر ان الجزء الاول من الصوم اذا خلا عن النية يفسد الخ ) فقول الشافعي فاذا عدمت في جزء فسد ذلك الجزء ممنوع بطريق الترديد فلا تغفل ( قوله والا يفسد ) اي وان لم يوجد النية في الاكثر يفسد الصوم لانتهاء النية اصلا فافهم والله اعلم ( قوله لا بمعنى امتناع تقدم الاداء عليه ) اشارة الى الفرق بين الشرط في القسم الثالث وبينه في القسم الاول فان الشرط في الاول اخص يعني بمعنى الموقوف عليه للاداء فلما ان الاداء يفوت بفوته فكذا يمنع تقديم الاداء عليه بخلاف الشرط ههنا فانه بمعنى الاعم يعني يفوت الاداء بفوته سواء امتنع تقديم الاداء عليه او لا بل جاز ( قوله اي ذلك الوقت ) فيه اشارة الى ان قوله كعين الظرف مستقر خبر مبتدأ محذوف ( قوله نذريه الصلاة او الصدقة ) وكلمة في ليست بمتعلقة بنذر بل هي متعلقة بالصلاة او الصدقة اذ النذر ليس بأمور به بل بالمأموره هو المنذور فلا تغفل ( قوله كالزكاة ) فاذا ملك احد نصابا فاعطى زكاته قبل تمام الحول يجوز قطعا ونفس وجوب صدقة الفطر بالقضاء وجوب ادائها وقت طلوع الفجر الصادق في يوم العيد فلو اعطى في رجب او شعبان مثلا يجوز فلو اخر زكاته سنة او سنتين وكذا صدقة الفطر ثم ادى لا يكون قضاء بل اداء فافهم وجهه والله اعلم وهو الهادي ( قوله فكما ان في الزكاة نفس الوجوب بالنصاب الخ ) في مقام التعليل لما قبله ( قوله نذريه الصوم الخ ) كلمة في ليست بمتعلقة بنذر بل بالصوم اذ النذر ليس بأمور به بل بالمأموره هو المنذور كما عرفت وانما قدم لتلخيص الاحتجاج الى اعتبار التنازع ( قوله ويلحق به سنة نذر فيها ) وانما قال ويلحق به ولم يقل وسنة نذريه الخ لعدم كون وقت الحج معيارا حقيقة بل هو مشابه له كما يجي ( قوله لان التعيين بولاية الناذر يؤثر في حقه ) تعليل لنفي النفل وعدم نفي واجب

آخر اى انما كان حكم هذا القسم فى النفل وعدم نفي واجب آخر لان التعيين الذى ثبت بسبب قدرة الناذر انما يؤثر فى حق الناذر فيكون مانعا للنفل بناء على ان المنذور حق مقدم فيمنع النفل فيقع عن منذوره لاعتن النفل ولا يجوز الى حق الشارع والواجب الاخر كقضاء رمضان او غيره حق الشارع وواجب قضاؤه على الناذر فيكون تعيينه مانعا فيقع عن واجب آخر اذا نواه وقت منذوره ثم يقضى منذوره ( قوله كن سلم مرید القطع الصلاة وعليه سجدة السهو الخ ) اى الناذر كن سلم الخ فى عدم تجاوز حقه الى حق الشارع والواو حالية فى قوله وعليه سجدة السهو وهى حق الشارع فلا يكون ارادته لقطع الصلاة مانعا لها بل يلزم سجدة السهو فيسجد سجدة السهو بعد السلام ولا يسقط ( قوله لاعتبرة لارادته ) فى مقام التعليل للتشبيه ( قوله بمطلق الاسم ومع الخطاء فى الوصف ) فلونفى مطلق الصوم وقت منذوره او نوى النفل ولم يخطر منذوره فى قلبه يقع عن منذوره بخلاف ما لو نوى واجبا آخر وقت منذوره فانه يقع عن واجب آخر لاعتن منذوره ثم يقضى منذوره كما عرفت ( قوله مع النية قبل الزوال ) اى مع نية مطلق الصوم او النفل ففيهما يقع عن منذوره كما عرفت والله اعلم وهو الهادى ( قوله واما ذلك الوقت معيار فقط ) هذا شروع فى النوع الخامس قد عرفت فى شرح قوله واما مقيد به الى ان عدصيام الكفارات ونحوه من الوقت تسامح مبنى على الظاهر والافهى من اقسام المطلق اذ المقيد عبارة عن النهار بالنسبة الى الصوم المقيد به وانما كان مسامحة بناء على ان التعلق بالنهار داخل فى مفهوم الصوم لا قبله وكلامه ههنا مبنى على ظاهر ما صدر من الجمهور فلا تغفل ( قوله صوم الكفارة ) اضافة العام الى الخاص وكذا ( قوله صوم النذر ) اضافة العام الى الخاص والنذر بمعنى المنذور ( قوله صوم القضاء ) اى صوم هو القضاء فالاضافة مثلا ماسبق ( قوله وهو ظاهر ) اذ لا يجوز قضاء وكفارة معا كذا افاده الازميرى ( قوله اذ لا قضاء لها ) اى للذكور فلو كان شرطا للاداء يلزم ان يوجد صفة القضاء لهذه الذكورات بالتأخير وهو بطلان الاداء صوم الكفارة بعد خمسين سنة مثلا يكون اداء لا قضاء وكذا لو ادى النذر المطلق بعد خمسين سنة مثلا يكون اداء لا قضاء وكذا لو قضى صوم رمضان الباقي عليه بعد عشرين سنة مثلا يكون قضاء لا قضاء القضاء ( قوله ولا سبب لوجوب

الاداء ( وانما السبب له هو الخطاب الالهي الواقع في حق كل من المذكورات  
كما بين في القرآن ( قوله فلان الموضوع الاصلى ) المراد بالموضوع في الشرع  
فهو بمعنى المشروع يعني ان المشروع الاصلى في غير المعين والمراد بالمعين هو صوم  
رمضان وصوم النذر المعين ( قوله يقع الامساك عنه ) فان قلت كيف يقع  
الامساك عن الفعل مع انه لم يوجد النية وهو شرط قلت نعم لكن ليس المعنى  
انه يقع عنه بالفعل بل المعنى ان الامساك يتعين لوقوعه عن النقل وان لم يكن نقلا  
بالفعل لعدم وجود النية ( قوله فلا ينتقل ) اى لا ينتقل الى مطلوبه الذى هو  
صوم الكفارة او صوم النذر او صوم القضاء ( قوله ان لا يتضيق ) وقته بمعنى  
الوجوب فوراً فلو صام بعد خمسين سنة صوم كفارته او صوم نذره المطلق  
يكون اداء لا قضاء والله اعلم وهو الهادى ( قوله شروع في النوع السادس  
اى من اقسام الوقت ( قوله مشكل في الزيادة والمساواة ) يعنى مشكل بين  
الظرفية والمعيارية والوقت الذى جزم كونه ظرفاً كوقت الصلوة فيه حكمان  
يوجد احدهما في وقت الحج دون الآخر فلذا كان مشابها للظرف وليس بظرف  
حقيقة وكذا الوقت الذى جزم كونه معياراً للمؤدى فيه حكمان يوجد احدهما  
في وقت الحج دون الآخر فلذا كان مشابها للمعيار وليس بمعيار حقيقة فثبت  
الاشكال اى كونه مشكلاً بينهما كما بينه الشارح ( قوله الى سنى القمر ) اى سنى  
القمر فسقط النون بالاضافة يعنى بالنسبة الى السنة التى فرض الحج فيها من سنى  
القمر ( قوله لما ورد انه لما تضيق الحج ) هذا الاراد معارضة على كون حكم هذا  
القسم مجموع هذين الامرين بل الحكم اما الاول والثانى لا يجموعهما تقريرها  
هكذا لا يجوز ان يكون حكم هذا النوع مجموع الامرين بل الحكم اما الاول والثانى  
لانه وقت الحج اما تضيق ولم يجز التأخير كما قال ابو يوسف واما توسع وجاز  
التأخير كما قال محمد وكما تضيق ولم يجز التأخير تعين ان وقته العام الاول  
وكما تعين ان وقته العام الاول لا يكون اداء في العام الثانى وكما توسع وجاز  
التأخير تعين ان وقته جميع العمر وكما تعين ان وقته جميع العمر فلا يأنم بالموث  
ينبج انه اما لا يكون اداء في العام الثانى واما لا يأنم بالموث فنقول كلما كان  
اللازم هذا والحال ان الحكمين متنافيان ثبت ان حكم هذا النوع اما الاول  
او الثانى لا يجموعهما فلا يصح ان يكون حكم هذا النوع مجموع الامرين  
بالنسبة الى اتفاق الامامين في هذا الحكم ( قوله اراد ان يدفعه الحج ) وحاصل  
الدفع يمنع الملازمة في قوله انه لما تضيق ولم يجز التأخير كما قال ابو يوسف تعين

ان وقته العام الاول بانه ممنوع كيف انما يلزم ذلك لو جزم ابو يوسف بالمعيارية ولم يرجح وهو ممنوع بل رجع المعيارية ولم يجزم بهابل قال بطريق الاحتياط ( قوله اى حكم باثم من الخ ) فيه اشارة الى ان بناء اثم لنية وهى خارجة فى ضمن الحكم ههنا ( قوله حتى ابطال عدالته ) هذا اشارة الى ثمره الخلاف بين الامامين ومحمد لم يبطل العدالة بالتأخير ( قوله وان اعترف بكون الخ ) فيه اشارة الى ان الاداء بمعنى المصدر وان الظرف ليس بمتعلق به بل بالتأتى الملحوظ ههنا وان هذا القول كناية عن ملاحظة الظرفية ( قوله وان قيل لما رجع المعيارية الخ ) ابطال للجزء الثانى عن السند المذكور بجزئه الاول فيكون الكل باطلا فافهم والله اعلم وهو الهادى فلا تغفل ( قوله كما اذا نذر ان يعتكف شهر رمضان الخ ) اشارة الى ان ابطال الجزء الثانى من السند المذكور بالقياس الى المذكور يعنى بقياس سنة الحج الى شهر رمضان الذى نذر فيه الاعتكاف وقياس الحج الى الصوم المستقل ( قوله قلنا انما لم يجز الخ ) حاصله ان القياس المذكور قياس مع الفارق فلا يعتد به ( قوله لان جهة اصالة الصوم المستقل ) اضافة الجهة الى ما بعدها من قبيل اضافة العام الى الخاص ( قوله ومحمد رجع الخ ) قدر قوله رجع اشارة الى انه يلزم ان يعتبر العطف عطف الجملة على الجملة لثلا يلزم عطف الشئتين بحرف واحد على معمولى ماملين مختلفين وهو وظ والجهة الجامعة بين المسند اليهما هو التقارن فى الخيال بناء على انه اذا ذكر احد المجتهدين يخطر ببال المجتهد الآخر كما ههنا ( قوله نظر الى ظاهر الحال ) اى ظاهر حال البقاء بناء على ان الظاهر بمن ليس له اماراة الموت هو البقاء وحاصل هذا الجواب بمنع الملازمة ايضا فى قوله ولما توسع وجاز التأخير كما قال محمد تعين ان وقته جميع العمر بانه ممنوع كيف انما تعين لو جزم محمد بالظرفية وهو ممنوع بل رجع ولم ينف المعيارية قطعا حتى يلزم ذلك ( قوله لكن لا مطلقا ) اى سواء فات اولم يفوت بقرينة بل فيما بعده ( قوله فلا يمكن بناء الامر ) اى بناء امر التأخير من قبيل بناء المشروط على الشرط ( قوله اقول فيه بحث اما ولا ) هذا البحث معارضة على قوله فالصحيح من قول محمد ما ذكره ابو الفضل بانه لو كان كذلك يلزم ان يكون حكمه حكم الموسع الذى ليس فيه جهة الظرفية اصلا اى لا راجحا ولا مرجوحا ولا مساويا لكن التالى بط اذا الكلام فى المشكل الخ فقوله والكلام فى المشكل الخ اشارة الى بطلان التالى واقول هذا ليس بشئ اذ لا يلزم من جواز التأخير من وجه ان يلاحظ جهة

العبارية اصلا وهو ظ فافهم ( قوله واما ثانيا فلان العاقبة الخ ) ابطال لدليله  
اعنى قوله لان العاقبة مستورة الخ ( قولى وقدينى الندب والاباحة عليها ) قال  
الازميرى فى مقام الجواب عنه من طرفه بانه صاحب الكشف لا يسلم ما ذكره  
صاحب الهداية ولو سلم لخال المباح والمندوب ليس مثل الفرض وما نحن فيه  
هو الفرض اقول هذا ليس شئ لان ما نحن فيه هو جواز التأخير وهو مباح  
فيكون موافقا لكلام صاحب الهداية فتأمل اعلم ان الشيخين اذا ذكرا  
فى الاصول يراد بهما فخر الاسلام وشمس الائمة واذا ذكرا فى الفقه يراد بهما  
الامام الاعظم وامام ابى يوسف واذا ذكر الامام الاعظم مع محمد يقال له  
الطرفان واذا ذكر امام ابى يوسف مع محمد يقال له امامان واذا ذكر الشيخان  
فى علم العقائد يراد بهما الاشعري والماتريدى فاحفظ ( قوله ولذا صح تطوع  
من الخ ) اثبات للحكم الاول بالدليل الاينى تقريره هكذا الحج يصح فى العمر بالاتفاق  
لانه لو لم يصح فى العمر لما صح تطوع من عليه الفرض لكن التالى بط ( قوله  
يحجر ) اى يمنع شرعا عن النفل يعنى عن وقوع النفل قبل الحج الفرض ( قوله  
وقال الشافعى يقع الخ ) عطف على جملة ولذا صح الخ لاعلى قوله صح اذ هو  
بط فتأمل ( قوله فان من نوى التطوع وعليه الخ ) اقول هذا حين قوله لكونه  
نصبها اذ الضمير فيه راجع الى من نوى التطوع وعليه الخ اللهم الا ان يقال هذا  
تفصيل له ( قوله والسفيه يحجر عندى ) هذا كبرى لقوله لكونه سفيفا ( قوله  
صيانة لدينه ) المراد بالدين ههنا هو الحج الفرض يعنى لثلا يضيع عنه الحج  
الفرض ( قوله بدون النسبة اصلا ) اى لا يجب اصل النية ولا بحسب الوصف  
فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله قلنا فى جوابه الوصف الخ ) حاصل هذا  
الجواب معارضة على دعوى الشافعى بطريق الالتزام والشافعى ادعى  
ان من وجب عليه الحج لو نوى التطوع لا يصح بل يقع عن فرضه والثانية هكذا  
لا يصح من عليه الفرض بل يقع عن فرضه لان من عليه الفرض محجور ومنوع  
شرعا عن التطوع وكلما كان محجورا عنه يلفونية النفل وكلما يلفونية النفل يبقى  
الاطلاق فيقع عن فرضه ( قوله اى وصف العبادة ) كالكون فرضا ونفلا  
ونفس الصلاة مثلا اصل العبادة وكونها فريضة او نافلة وصف العبادة  
( قوله فاذا لاية فى الوصف ) المراد به فرض الحج وتقدير الجواب هكذا ان كان  
عندك دليل على ما ادعيت وعندنا دليل ينفيه وهوانه لا يقع ما اداه من عليه  
الفرض من التطوع عن فرضه لانه كلما كان وصف العبادة كاصلها فى الكون

قوله بل هو المقاي  
مق الشافعى فيئذ  
لا يتم الملازمة اذ  
لا يلزم من عدم صحة  
النفل عدم صحة  
اصل العبادة مع  
وصف الفرض بل  
يصح فلا يتم جواب  
الجمهور اذ لا يضر  
الشافعى بل ينفع  
بخلاف جواب  
المص فافهم

محتاجا الى النية فكهما لم يوجد النية في الوصف لم يوجد الصحة فيه وكلا لم يوجد  
الصحة فيه لا يقع ما اداه من عليه الفرض من التطوع عن فرضه لكن المقدم حق والتالى  
مثله وهما تقرير آخر فتأمل (قوله ودعوى الاستحسان) هذا من طرف الشافعى  
منع لمقدمة من دليل المعارضة وهى قوله فاذا لانية في الوصف لاصحة للوصف بانها  
منوعة كيف انما لم يوجد الصحة لو لم يوجد الاستحسان وهو لم لا يجوز ان يصح  
استحسانا وازافة الدعوى الى الاستحسان من قبيل اضافة العام الى الخاص (قوله  
فيه الجرح) مصدر مبنى للمفعول اى استحسانا كون من عليه الفرض محجورا ومنوعا  
عن التطوع (قوله غير مسموعة) هذا ابطال للسند المذكور من طرف الحنفية  
حتى بالغ في انكاره اجاب الطرسوسى بان مراد الشافعى ليس انكار  
الاستحسان العرفى الذى هو بمعنى القياس الخفى المقابل للقياس الجلى كما سيجى  
في بحثه بل مراده هو انكار الاستحسان بالمعنى اللغوى يعنى من عد اشياء حسنا  
من طرفه من غير استناد الى شئ من الكتاب والسنة فهو قد شرع فارجع  
فافهم والله اعلم وهو الهادى (قوله والجواب بان الجرح ينافى العبادة ضعيف  
الخ) هذا الجواب هو الجواب المشهور من طرف الحنفية معارضة على دعوى  
الشافعى ايضا بانه ان كان عندك دليل على ما ادعيت وعندنا دليل ينفيه وهو  
انه لا يصح ولا يقع تطوع من عليه الفرض عن فرضه لانه كما كان من عليه الفرض  
محجورا ومنوعا عن التطوع فلا يقع التطوع من عليه الفرض عن فرضه  
لكن المقدم حق والتالى مثله اما حقية المقدم فظاهر واما الملازمة فلانه كما كان  
الجرح ينافى العبادة فكما كان من عليه الفرض محجورا لا يقع تطوعه عن فرضه  
لكن المقدم حق والتالى مثله وهو المظ (قوله ضعيف) هذا من طرف الشافعى  
منع للازمة بانهم ان ارادوا الخ فلذا كان جواب المص قويا وصوابا دون جواب  
الجمهور والمحشى الطرسوسى ارجع جواب الجمهور الى جواب المص لكنه ليس  
بشئ اذ الفرق بينهما ظاهر فان قيل ما الفرق بينهما مع ان عدم الصحة لعدم  
النية في كلا الجوابين قلت نعم لكن الفرق ظاهر فان عدم الصحة على جواب  
المص لعدم النية للوصف مع ان النية له لازم عند الشافعى فلما لم يوجد النية  
للو وصف اعنى الفرض لم يوجد الصحة للوصف فلا يصح الفرض فلا يقع التطوع  
عن فرضه بخلاف جواب الجمهور لان عدم الصحة على جوابهم مبنى على  
ان الجرح ينافى العبادة فافهم فانه الاستاذ (قوله فيتناهى بالضرورة) اى بالزوم  
وهى اشارة الى جهة القضية لاجمعى البداهة فلا يرد ان كون الجرح منافيا للعبادة

( نظرى )

نظري حيث اثبتته بقوله لانه ينافي شرطها الخ ( قوله بخلاف ما اذا نوى النفل صريحا الخ ) الحاصل الفرق بين الاطلاقين احدهما نية المطلق ابتداء وثانيهما الاطلاق الواقع في ضمن لغوية نية النفل فانه اذا نقوا النفل بقي الاطلاق ظاهرا فان في الاول دلالة التعيين فلذا يجوز الحج بمطلق النية ابتداء بناء على ان في الاطلاق دلالة التعيين لعدم المعارض بخلاف الاطلاق الواقع في ضمن لغوية نية النفل فانه ليس فيه دلالة التعيين لوجود المعارض وهو وجود نية النفل صريحا والدلالة اى دلالة حال المؤدى لاتعارض الصريح فلا يعمل بالدلالة بل يعمل بالصريح بناء على ان الصريح فوق الدلالة فلا يقع التطوع اذا نواه صريحا عن فرضه بل يكون تطوعا ( قوله ولا يرد النقض الخ ) اى على القاعدة المذكورة آنفا وهى ان الدلالة لاتعارض الصريح بانها باطلة لانها لو كانت صحيحة يلزم ان لا يقع النفل عن صوم رمضان في رمضان مع انه يقع عنه اذا نوى النفل فيه فيكون الدلالة معارضة للصريح فالجواب بان الدلالة اى دلالة حال المؤدى ليست بموجودة هناك بل وقوع النفل عن صوم رمضان بناء على ان رمضان متعين لصوم رمضان لا غير لالدلالة معنى في المؤدى والكلام فيه فانهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله جواب عن قوله وبدونها الخ ) الحاصل ان قول الشافعى وبدونها كغمى عليه الخ دليل على صحة الحج الفرض بالنية المطلقة الباقية في ضمن لغوية نية النفل تقريره هكذا كما صح الحج الفرض بدون النية اصلا كحج من اغمى عليه يحرم عنه الرفاق فيصح الحج الفرض باطلاق النية الباقية في ضمن لغوية نية النفل لكن المقدم حق والتالى مثله وحاصل جوابه من طرف الحنفية بمنع حقية المقدم او بمنع الملازمة بانه ان اراد الشافعى ان النية معدومة في حج من اغمى الخ بالكلية يعنى حقيقة وحكما لحققة المقدم ممنوعة كيف والنية هناك موجودة تقديرا وحكما وان اراد انها معدومة حقيقة فهى مسلمة لكن الملازمة ممنوعة كيف لا يلزم من صحة الحج الفرض بمن اغمى عليه باحرام رفقائه عنه نيابة صحة الحج الفرض باطلاق النية الباقية في ضمن لغوية نية النفل اذا لم يوجد النية للحج الفرض ههنا لاحقيقة وهو ظ ولا حكما بناء على ان الموجود هو نية النفل صريحا ( قوله فان اختلفا كل باب ) متعين بقدر اى انما حكمنا بكون النية موجودة تقديرا فان اختيار الخ الاختيار بمعنى القصد ههنا والباب بمعنى النوع اى القصد بكل نوع من انواع العبادة ملابس بما يليق به ( قوله والاحرام عندنا

شرط كالوضوء للصلاة ) فان قيل اذا كان شرطا كيف يصح نفس الحج  
 باحرام الرفاق عنه قلت يوجد النية له في ضمن نية الاحرام عنه ( قوله بالا  
 دلالة ) الامر بمعنى الاذن ههنا اشار اليه فيما بعد ( قوله كما في شرب ماء السقاية )  
 يعنى من بنى ينبوعا ليشرب منه الناس وينتفعوا به لا يقف هناك حتى تأذن  
 لمن اراد الشرب منه بل بناؤه هناك اذن منه دلالة لمن اراد الشرب فيشرب  
 كل احد بلا اذن صريحا فيكون الاذن دلالة كالاذن صريحا في الكون معتبرا  
 شرعا والله اعلم وهو الهادى ( قوله لما فرغ من الامر ) اى لما فرغ من مباحث  
 الامر ( قوله وما يتعلق به ) اى من تعريف الامر وتقسيمه الى المطلق والمقيد  
 ( قوله شرع في تقسيم الأمور به ) وهو لازم للامر وموقوف على الامر بناء  
 على ان الأمور به يوجد بالامر فيكون الامر موقوفا عليه والمأمور به موقوفا  
 فلهذا اخر هذا البحث عن مباحث الامر المطلق والمقيد لكونهما موقوفا عليه  
 وهو مقدم على الموقوف وان عكس بعض الاصوليين الفرق بين المأمور به  
 وبين الواجب مساواة فكل مأمور به واجب وكل واجب مأمور به وهذا على  
 تقدير كون المراد من الامر النص الدال على الوجوب في الجملة بخلاف ما اذا كان  
 المراد منه الامر الصريحى فان بينهما عموما وخصوصا مطلقا فكل مأمور به  
 واجب وليس بالعكس كما في الحج فانه واجب وليس بمأمور به صريحا كما سيأتى  
 ( قوله الاول اداء ) اعترض الطرسوسى عليه بان الاداء محمول على المعنى المصدري  
 والمراد بالأمور به الحاصل بالمصدر على ما سيجئ فيلزم حل المبين على المبين  
 ثم اشار الى جوابه بتقدير المضاف في طرف الموضوع اى فعل المأمور به اداء  
 الحج واقول لاحاجة الى تقدير المضاف ههنا اذا المراد بالأمور به هو الواجب  
 بالمعنى المصدري ههنا كالصلاة والزكاة واداء الحاصل بالمصدر من الواجب  
 بالامر فيما بعد اتماما ولحجة اضافة التسليم الى ما بعده فلا تغفل فافهم قاله الاستاذ  
 ( قوله مثل اداء الزكاة ) فان الزكاة ليست من الوقت ( قوله والامانة )  
 فان اداء الامانة لازم لكنه ليس من الوقت ايضا الحاصل اذا اخذ شخص  
 لمانة من الآخر يلزم عليه رد الامانة الى صاحبها كما هو المستفاد من الآية  
 لكن ذلك الامر ليس بموقت ( قوله وقضاء الحقوق ) وهو ليس بموقت ايضا  
 ( قوله وقضاء الحج ) وهو ليس بموقت باعتبار كونه عمريا ( قوله الا فيما تصور  
 فيه القضاء ) وما يتصور فيه القضاء كصلاة الجمعة وصلاة العيد لا يطلق على  
 ادائهما لفظ الاداء عند الشافعية فاذا قيل ادبت صلاة الجمعة يكون الاداء

بالمعنى اللغوى عند الشافعى ( قوله وليس المراد بالامر الخطاب ) اى الخطاب  
الذى صفته تعالى وراجع الى صفة الكلام وسبب حقيقى لوجوب الاداء فان قيل  
لم لم يقل تسليم عين الواجب بالسبب ( قلت الواجب بالسبب عبارة عن نفس  
الوجوب وهو وصف في ذمة المكلف لا يتصور التسليم فيه ) وقوله مما لا يسلم بدون  
( وجوب الاداء ) بناء على انه يكفي في صحة الاداء سبق نفس الوجوب ولا يلزم  
وجود وجوب الاداء ( قوله بل النص الدال على الوجوب في الجملة ) اى بل المراد  
بالامر المعنى المجازى بذكر الخاص وارادة العام فيكون مجازا عن صيغة الامر  
ومستعملا في معنى اعم منها يعنى مستعمل في معنى اللفظ الدال على الوجوب في الجملة  
سواء كان امرا صريحا او بمعنى كلف الجملة الخبرية الدال على الوجوب  
اى على وجوب الحج وقوله في الجملة اى في جملة المسلمين مثلا قوله تعالى  
كتب عليكم الصيام يدل على كون الصوم واجبا ادائه على الصحيح المقيم مثلا  
وان لم يدل على كونه واجبا ادائه على المسافر ( وقوله والمراد بالواجب الخ )  
جواب سؤال مقدر وهو ان هذا التعريف بط لا ستلزامه لخصوص الفساد  
وهو انه يلزم ان يكون التسليم عين المسلم وان يكون للتسليم تسليم اذ الواجب  
بالامر بالمعنى المصدري عين التسليم فيلزم اضافة الشيء الى نفسه وان يكون  
التسليم عين المسلم وان يكون للتسليم تسليم الكل بط فاجاب بان المراد به الحاصل  
بالمصدر فمح اعتراضه لانه اذا كان المراد به الحاصل بالمصدر وهو عبارة عن  
نفس الوجوب بناء على ان نفس الوجوب عبارة عن الحاصل بالمصدر ووجوب  
الاداء عبارة عن المعنى المصدري فيلزم ان يتحدث نفس الوجوب مع وجوب الاداء  
فاشار الى جوابه بقوله ومعنى وجوبه بالامر لزوم ايقاعه به فالمراد بالواجب  
بالامر الواجب ايقاعه فلا اشكال فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله والمراد  
بتسليمه ايجاده والاثبات به الخ ) اشارة الى انه ليس المراد بالتسليم معناه الحقيقى  
اذ هو مخصوص بالايمان يعنى بما قام به وهو اذا اعطى الى صاحبه يقال له  
التسليم بخلاف ما نحن فيه فان الصلاة مثلا عرض قائم بالمصلى فلا يتصور  
حقيقة التسليم هنا و اشار بقوله والاثبات به الى انه ليس المراد بالايجاد الخلق  
بل المراد هو الاثبات بالمأمور به يعنى فعل العبد للأمر به ( قوله كان العبادة حق  
الله الخ ) اشارة الى العلاقة لكن العبادة حق الله تعالى حقيقة فليس التشبيه  
ملحوظا هنا بل في طرف المعطوف فيلزم ان يلاحظ العطف قبل الربط يعنى عبدك  
مأمور بهى اشلمى ما قام بذاته اولان عينى حق صاحبه تسليمه تشبيه

اولندى مطلقا حق صاحبك حقنى تحصيل ايتكبن وادعى كونه من جنسه  
ثم استعير لفظ التسليم الموضوع باعطاء مقام بذاته الى صاحبه لفعل العبد  
للمأمر به واتبائه به فصار استعارة اصلية فافهم ( قوله لاتصور الا فى الاعيان )  
فان قلت قد سبق من الشارح ان للانعال الشرعية والاحكام الشرعية لها  
حكم الجواهر فكيف لاتصور حقيقة التسليم ههنا قلت نعم لكن الصلاة مثلا  
ايست من الاحكام الشرعية الصرفة بل من قبيل الامور الحسية ايضا فافهم  
قوله الاستاذ ( قوله فان النفل بعد الشروع لا يتيق نقلا ) واطلاق النفل يكون مجازا  
كونيا ح واطلاق الاداء حين الشروع يكون مجازا اوليا فلا تغفل ( قوله  
فى حق من عليه ) اى فى حق من عليه القضاء بخصوصه ( قوله وجوب الاداء  
فى الجملة ) اى فى جملة المكلفين ولو بالنسبة الى البعض ( قوله وصرف العصر  
الى الظهر ) بان صلى الظهر وترك العصر قال الازميرى فيه بحث لانا لانسلم  
ان ذلك لا يكون قضاء بل هو قضاء لديه الخ وعلى ما فهم الطرسوسى يكون  
قضاء لديه لكن من طرف المالك ان رضى به فارجع قوله كقوله تعالى فاذا  
قفزتم مناسككم وهى افعال الحج قوله اى اديتم اذلاقضاء فى الحج كما عرفت  
( قوله فقالوا ان القضاء حقيقة فى تسليم العين او المثل ) هذا مبنى على انه استعمال  
العام بعمومه فى الخاص لان معناه هو الاسقاط والاتمام وهو انهم من تسليم  
العين بخصوصه او المثل بخصوصه فاستعماله فى احدهما بخصوصه مجاز قطعا  
ما لم يكن من قبيل استعمال العام بعمومه فى الخاص فلا تغفل ( قوله ان عقل مثل )  
اى ان كان ما هو القضاء معقولا كونه مثلا لا واجب بالامر كما فى قضائنا  
لصلاة الظهر مثلا فانها مثل الواجب بالامر فى وقته بلا شبهة ومعقول كونها  
مثلا للصوم بخلاف فدية الشيخ الفانى عن صومه فى رمضان فانها لا يعقل كونها  
مثلا للصوم سيأتى اذلا مناسبة بينهما اصلا ( قوله بسبب جديد ) اى  
بدليل مبتدأ لا بدليل وجوب الاداء ( فلا يرد النقص بصوم الخائض ) اى لا يرد  
النقص على هذه القاعدة وهى كل قضاء ملابس بمثل معقول يجب بموجب  
الاداء تقريره هكذا هذه القاعدة بطة لان نقيضها ثابت وهو ان بعض القضاء  
الملابس بمثل معقول لا يجب بموجب الاداء كقضاء الخائض صومها فى رمضان  
اذ لم يحقق الامر فى حق الخائض حتى يجب القضاء بموجب الاداء وحاصل  
الدفع انه لانسلم ثبوت نقيض هذه القاعدة كيف انما ثبت لو كان المراد بموجب  
الاداء الامر الذى هو سبب لوجوب الاداء على التعيين وهو م بل المراد هو

اللفظ الشريف الدال على الوجوب في جملة المكلفين قد دخل الحائض فيه  
 لعمومه ( قوله فظهر بهذا التقرير بطلان ما قيل في الجواب عنه الخ ) حاصل  
 هذا الجواب بتقييد طرف الموضوع في القاعدة هكذا كل قضاء ملائس بمثل  
 معقول له وجوب الاداء يجب بموجب الاداء فحينئذ يخرج عن القاعدة صوم  
 الحائض اذ لم يتحقق وجوب الاداء في حق الحائض فلا يراد النقض به فلا تغفل  
 ووجه البطلان انا لانسلم ان صومها خارج عن محل النزاع وكون النزاع  
 في ان القضاء بمثل الخ مسلم لكن لانسلم عدم تحقق الامر في حق الحائض  
 بالمعنى المذكور بل هو متحقق في حقها فلا تغفل ( قوله في حق الحائض بالامر )  
 الباء زائدة فهو فاعل لم يتحقق ( قوله على ان القائل قد فسر الخ ) علاوة الى وجه  
 آخر ( قوله ان صومها خارج الخ ) ان كانت بيانا لكلمة ما تفتح مادة الالف  
 والنون وان كانت بدلا عن ضمير قيل تكسر فلا تغفل والله اعلم وهو الهادي  
 ( قوله فكيف يستقيم بعده جعل الموجب للاداء الامر ) فان قيل فليكن  
 مراده جعل سبب وجوب الاداء الامر قلت نعم لكن لما حل الوجوب على  
 نفس الوجوب فلا يستقيم بعده جعل الموجب للاداء الامر ولا يلزم التناقض  
 بين كلاميه فافهم ( قوله في الاستدلال على مطلوبهم ) هكذا كما ثبت انه لا مثل  
 للعبادة بالانص فكل قضاء يجب بغير موجب الاداء لكن المقدم حق والتالي  
 مثله فقوله في الشرح يعني ان الفئات عبادة عرفت قرينة الخ اشارة الى اثبات  
 الملازمة ( قوله يعتمد المماثلة ) اي يتوقف المماثلة ( قوله فان قيل الواجب  
 بالنص الخ ) معارضة من طرف المختار بانه لو كان كل قضاء بالنص الجديد يلزم  
 ان لا يكون الوجوب بالنص الجديد قضاء بل واجبا مبتداء لكن اللازم بط ( قوله اعلم  
 ان المفهوم من هذا الدليل الخ ) اشارة الى وجود التناقض في كلام الخصم اعني  
 البعض بان المفهوم من دليلهم هذا ان كل قضاء سببه النص لا غير فنيقض هذه الكلية  
 ثابت بناء على قولهم الاخر حيث نقل عنهم انهم يجعلون سببه تارة للتفويت اي  
 بالاختيار وتارة القوات بلاختيار ( قوله بحيث يفهم منه الجواب  
 عن استدلال المخالفين ) فيه اشارة الى انه ليس المقى الجواب عن استدلال  
 المخالفين بل المقى هو الاستدلال على دعوى المختار لكنه يتضمن الجواب  
 عن استدلال المخالفين ( قوله لما عقل ما في الصوم الخ ) يعني لما كان معنى النص  
 الدال على بقاء الخ معقول وملائم للعقل بان قيل العقل له ( قوله او اسقاط صاحب  
 الحق ) وهو لم يوجد لانه لو وجد لما قال الله تعالى فعدة من ايام اخر لكن ولما

قال عليه السلام فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها لما قال علم انه لم يوجد  
( قوله في حق اصل ) يعنى نفس العبادة الحاصل ههنا شيان احدهما نفس  
العبادة وهو مقصود اصلى والثانى شرف الوقت والعجز عن معرفة شرف  
الوقت وان تحقق لكن لما لم يتحقق العجز عن الاصل بقى الواجب فى ذمة  
المكلف ( قوله من النفل المشروع الخ ) يعنى لما كان له قدرة على النفل فلو نوى  
فى مقام صلاة النفل قضاء الواجب بان ينوى قضاء الواجب ولم يصل النفل  
يصح والله اعلم وهو الهادى هذا الدرس صادف زمان الفتور فلاتغفل ( قوله  
واما سقوط شرف الوقت الخ ) اى اما سقوط تدارك وجوب شرف الوقت وهذا  
جواب سؤال مقدر اما من طرف البعض المخالفين معارضة على قوله ولا الثالث او منع  
له بانا لانسلم عدم البعض تحقق العجز كيف وسقوط تدارك وجوب شرف الوقت  
متحقق لا محالة يعنى اذا فات شرف الوقت المخالفين لا يعرف له مثل لان لكل  
وقت شرف واجب تداركه فاذا فات يسقط تداركه وجوب شرف الوقت فلا يعرف  
لها مثل الا بالنص الجديد ولم يوجد فاجاب بان سقوط تدارك وجوب شرف  
الوقت بناء على العجز عن ادراك شرافة لفوت شرفه لانه واذا فات شرف  
لا يعرف له مثل لانه سقط لالى مثل من جنس شرف الوقت اذ لا يعرف له مثل  
وان تحقق لكنه غير مؤثر فى سقوط اصل الواجب بل اصل الواجب باق ولم يسقط  
كضمان التلف التلى يعنى اذا تلف احد مثليا من الموزونات والمكيلات يلزم له  
ضمانه لصاحبه فاذا لم يجد التلف مثله بناء على عجزه عن وجدان مثله  
لا يسقط الضمان عنه بل يلزم عليه القيمة قطعاً فكذا فيما نحن فيه اذا فات شرف  
الوقت لا يسقط اصل الواجب وان فات شرف الوقت بل اصل الواجب باق  
فى ذمة المكلف فيجب قضاؤه بموجب الاداء قطعاً ( قوله ولذا يسمى قضاء )  
اى لسقوط شرف الوقت لالى مثل من جنس شرف الوقت يسمى قضاء  
وتقدير دليل المختار هكذا كلما كان وجوب الاداء باقيا فى ذمة المكلف بعد  
خروج الوقت وعلم بقاءه بالنصين المذكورين اعنى بقوله تعالى فعدة من ايام  
اخرى الصوم المفروض وبقوله عليه السلام فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها  
فى الصلاة المفروضة وكان معنى النصين مفعولين وملايين للعقل فكل قضاء  
يجب بموجب الاداء لكن المقدم حق والتالى مثله وموجب الاداء هو قوله تعالى  
فمن شهد منكم الشهر فليصمه فى الصوم وقوله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس  
الخ فى الصلاة وقوله تعالى فعدة من ايام اخرى اما يدل على بقاء الوجوب فى الذمة

لاعلى وجوب القضاء وكذا قوله عليه السلام فليصلها الخ التبادل على بقاء  
الوجوب لا على وجوب القضاء هذا عند المختار بخلاف ما عند البعض فان  
وجوب القضاء على بقوله تعالى فعدة من ايام اخر في الصوم المفروض وبقوله  
عليه السلام فليصلها في الصلاة المفروضة وهما نصان اخران غير موجب  
الاداء لكن الحق ما هو المختار فلا تغفل ( قوله ولما عقل الصان ) اشار بهذه  
الاعادة الى ان قوله قيس بهما الخ جزاء بقوله لماعقل ما في الصوم الخ يعنى  
لما كان النصان معقولين وملايين للعقل بان قبل العقل معناه بلا شبهة قيس  
بهما الخ ( قوله وعرفله مامثل ) والمثل عبارة عن الصوم النفل والضلة  
النافلة والاعتكاف النفل والحج النفل فان النوافل كلها مماثل للندورة قطعاً  
في الافعال والهيئات فاذا فاق المندورة يلزم قضاؤها لوجود مثلها بان ينوى  
قضاء المندورة لالنفل ( قوله فوجب قضاؤها عندنا بالقياس ) فيه مسامحة  
ولعل ارتكاب المسامحة توطئة للاعتراض الآتى كما لا يخفى فلا تغفل اذا التثبت  
بالقياس انما هو بقاء الوجوب في الذمة الذى هو الموقوف عليه لوجوب انقضاء  
ووجوب القضاء انما ثبت بالنص السابق يعنى بموجب الاداء وهو قوله تعالى  
وليوفوا نذورهم فلا تغفل اشار اليه فيما يعنى في قوله الآتى واجيب الخ ( قوله  
فلا غبرة ) بالغين المضومة والباء الساكنة وهى بمعنى الثرة وفى بعض فلائمة  
يعنى لم يوجد ثمرة فى الرواية الثالث فى الاحكام بناء على ان القضاء واجب سواء  
كان بالتفويت او بالفوات وانما الثرة فى التحريم اى فى الاستدلال فافهم والله اعلم  
وهو الهادى ( قوله واعتراض بان ما ذكرتم اعتراف الخ ) هذا الاعتراض  
امامعارضة من طرف البعض على دعوى المختار واما ابطال المنع الذى تضمنه  
دليل المختار لكن الظاهر الاول تقدير المعارضة بانه ان كان عندكم دليل على  
ان القضاء يجب بموجب الاداء وعندنا دليل ينفيه بانه كلما كان قضاء الصوم  
والصلاة المكتوبتين ثابتين بنص الكتاب اى بقوله تعالى فمن كان مريضاً  
او على سفر فعدة من ايام اخر والسنة اى بقوله عليه السلام من نام عن صلاة  
او نسيها الخ لا بقوله تعالى فمن شهد الخ كما يتوهم والافهم بموجب الاداء ووجوب  
قضاء غيرهما من الواجبات اعنى الامور الاربعة المندورة المينة كاسبق آفاً  
بالقياس فكل قضاء يجب بغير موجب الاداء لكن المقدم حق والتالى مثله فعلم  
من هذا التقرير ان هذه المعارضة تصلح دليلاً على دعوى البعض ( قوله بنص  
الكتاب ) اى بنص من الكتاب فالاضافة بيانية اصطلاحية ( قوله واجيب

بأننا لانسلم الخ ) منع الملازمة المذكورة في دليل المعارضة ( قوله وسقوط شرف الوقت ) عطف على قوله بقاء الواجب ( قوله لا الى مثل وضمان ) وضمان عبارة عن الاثم ان قصد النفويت ( قوله مظهر لامثبت ) اى مظهر للحكم الشرعى الذى هو عبارة عن بقاء الوجوب في الذمة لامثبت له ( قوله فيكون الوجوب في الكل بالسبب السابق ) اما في قضاء الصوم والصلاة المكتوبتين بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه بقوله تعالى اقم الصلاة الخ ( قوله لما ورد ان القضاء لو وجب الخ ) معارضة من طرف البعض على دعوى المختار وبصلح دليل على دعوى البعض كما لا يخفى ( قوله لا فرض مستبد ) اى مستقل ( قوله يخرج عن العهدة ) اى عهدة الذر والله اعلم وهو الهادى قوله وذلك لان اعتكاف الخ ) اى عود شرط الاعتكاف الى الكمال الاصلى نسبة العام الى الخاص ثابت لان الاعتكاف الخ ( قوله انما جاز لشرفه ) اى الاقتضاء دليل وجوب الاداء حتى يلزم جواز قضاءه في رمضان الثانى بلا صوم مستقل ( قوله حتى يبقى الاتصال بصوم الشهر حكما ) اى شهر الاداء ( قوله فعاد الشرط الى الكمال ) اى صار الشرط وهو الصوم واجبا على وجه الكمال وهو الاستقلال بان يكون لاجل الاعتكاف مستقلا لا لآخر كال كفارة مثلا وهذا الوجوب لم يثبت بدليل وجوب القضاء بل بقوله عليه السلام لا اعتكاف الا بالصوم فان قلت فبح قول المترضى ثبت وجوب القضاء بقوله عليه السلام لا اعتكاف الا بالصوم وهو غير موجب الاداء فقيما ذكرتم اعتراف بما ذكرنا قلت وجوب القضاء انما يثبت بدليل وجوب الاداء لا غير وقوله عليه السلام انما يفيد وجوب الصوم على وجه الكمال ولا يفيد وجوب اداء ولا وجوب القضاء وهو ظ ( قوله ومن بين الخ ) اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو وارد على قوله فعاد الشرط الى الكمال وحاصله لزوم الترجيع بلا مرجح وتقرير الجواب ظ والله اعلم وهو الهادى ( قوله والا فالجماعة فيما لم تشرع صفة قصور ) اى لو لم يكن المراد ما ذكرنا بل مطلق الصلاة فلا يصح التمثيل اذا الجماعة فيما لم تشرع صفة قصور و اضافة الصفة الى القصور من قبيل اضافة العام الى الخاص ( قوله مشغولا بجناية ) اى مشغولا بجزاء جنائية ( قوله يستحق بها ) والمستحق ولى الجناية ( قوله ما انعقد له احرام الامام ) كلمة ماعبارة عن الركعات التى يقضيها اللاحق بعد فراغ الامام وقوله انعقد بمعنى يجب وقوله احرام بمعنى تحريم الامام بمعنى تكبيرة الافتتاح اى الركعات التى

وجب لادائها تحريمه الامام ( قوله مثله ) الضمير راجع الى كلمة ما والباء متعلق بالقضاء وقد عرفت ان الواجب للمقتدى ان يكون صلاته خلف الامام ولم يوجد في حال القضاء بما فات فباعتبار فوت هذا الوصف يكون صلاته بعد فراغ الامام مثلاً فصلى الامام لانه فيكون قضاء باعتبار فوت هذا الوصف اى الكون خلف الامام وان كان اداء باعتبار اصل الفعل لبقاء الوقت فلا تغفل ( قوله باعتبار وصفه ) قد عرفت ان الوصف عبارة عن الكون خلف الامام ولم يوجد ( قوله لانه المسمى ) اى عين المسمى ( قوله يصير ملكاله قبل التسليم الخ ) الحاصل ذات العبد وان لم يتغير بل هو واحد لكنه تبدل باعتبار وصف المملوكية حيث صار ملكاً للزوج قبل التسليم الى المرأة المنكوحة فلا يكون عين المسمى من هذه الجهة بل مثله فلذا كان شبيهاً بالقضاء ( قوله بمنزلة تبدل الذات ) لكنه لا يقتضى تبدل الذات حقيقة فلذا تجبر المرأة على القبول حين التسليم اليها والله اعلم وهو الهادى ( قوله بان يكون مثلاً صورة ومعنى ) اما صورة فانهما اى المقضى والواجب بالامر اداؤه عبارتان عن الامسالك المتعارف واما معنى فلان فيهما قهر النفس الامارة فيوجد المماثلة بينهما صورة ومعنى ( قوله كضمانه الى الغصوب ) والضامن هو الغاصب ( قوله وما قيل ان قضاء الفاشئة الخ ) اى فى بيان جريان هذا القسم ( قوله رد بان الثابت الخ ) خبر ما قيل وحاصل الرد منع الملازمة فيما قيل ( قوله خلفه عن الاول ) اى لا عن المقضى يعنى انه انما هو خلف اولاً وبالذات عن الاول لا عن المقضى فلا تغفل ( قوله بمعنى انه لا ندركه بعقولنا ) لان يكون مما يردده العقول حاصله ان ما هو غير معقول يحى على معنيين الاول اعم والثانى اخص والمراد هو المعنى اعم واذا كان الشئ مما يردده العقول ولا يجوز له يلزم ان لا يدركه العقول ولا يلزم من عدم ادراك العقول ذلك الشئ اذا خلط وطبعها ان لا يجوز له العقول اذا بين ذلك الشئ من طرف الشرع فالمعنى الاول اعم والثانى اخص ( قوله اذ العقل حجة شرعية ) متعلق بقوله لا ان يكون مما يردده العقول فان قلت الحجة الشرعية اربعة على ما عرفنا فيلزم ان تكون خمسة ح قلت نعم لكن الحجة الشرعية الاربعة انما هى فى باب الاحكام المتعلقة بالاعمال لا فى الاحكام مطلقاً فالحجة الشرعية فى الاحكام مطلقاً لا يلزم ان تكون اربعة فافهم الحاصل لو كان المراد بغيره معقول انه مما يردده العقول ولا يجوز له يلزم التناقض بين حجج الله تعالى لكن النالى بط اشار اليه بقوله ولا يجوز التناقض الخ الملازمة فلانه كلما كان

القل حجة شرعية كالسمع بل اقوى فلو كان المراد معنى الاخص يلزم التناقض بين حجج الله تعالى قطعا اذ المستفاد من التصرع كون الفدية مثلا للصوم اى الصوم للشيخ الفاني ونحوه فاذا كان المستفاد من العقل عدم كونها مثالا يلزم التناقض وهو الحاصل لزوم نفس التناقض وظ واما الخفاء لزومه بين حجج الله تعالى فاشار الى اثباته بقوله اذ العقل حجة شرعية فلا تغفل بخلاف ماذا كان المراد المعنى الاعم فانه لا يلزم من عدم ادراك العقول المماثلة اذا خليت وطبعا ان لا يجوز العقول ويرده وهو ظ حتى يلزم التناقض والله اعلم وهو الهادى ( قوله يصح معه القياس ) اى قياس صلاة الشيخ الفاني الى صومه بناء على وجود العلة وهى العجز فيها فتكون العلة المتعدية الى صلاته ايضا ( قوله والمال قضاء للقصاص ) والمال عبارة عما به القضاء وقوله قضاء للقصاص وهو المقضى فيكون ما به القضاء معتبرا بالنسبة الى اقصاص وهو الصحيح ( قوله فيما عدا احدى الاولياء الخ ) بيان لموجب القصاص وهو اربعة ( قوله او قتل فى دار الحرب ) مثلا اذا ذهب ثلاثة نفر فصاعدا من المسلمين او الذين الى دار الحرب التجارة ثم قتل احدهم للآخر لسبب ثم جاؤا اليها فانه ينتفى القصاص عن القاتل لمانع وهو وجود التتل فى دار الحرب فاولياؤه اى المقتول انما يأخذون المال بدلا عن القصاص عن القاتل ( قوله لان القصاص معنى ) اى صفة وعرض ( قوله وكضمان النفس بالمال ) والمراد بالنفس هو النفس المقتول وهو المقضى فيكون المال الذى هو ما به القضاء معتبرا بالنسبة الى نفس المقتول بخلاف تمثيل المص رحه الله تعالى فانه ما به القضاء فيه كان معتبرا بالنسبة الى القصاص كما عرفت آنفا فلذا كان صحيحا والله اعلم وهو الهادى ( قوله احدهما بالنظر الى التمثيل ) اى وارد بالنظر اليه وقس عليه الآتى ( قوله والثانى بالنظر الى بيان عدم المعقولة ) وحاصله عدم تمامية التقريب ( قوله فيكون من قبيل الاداء لا القضاء ) اى مع انهم آتوه مثلا للقضاء فلا يكون المثل مطابقا للمثله ( قوله واما الثانى فهو الخ ) هذا مبني على تسليم الاول يعنى لو سلم ان الضمان فى صورة القتل خطأ ليس من قبيل الاداء فلا نسلم التقريب ككيف والمماثلة انما هى بالنظر الى الثابت فى ذمة المكلف وهو القاتل فلا يتم التقريب بالنظر الى المقضى او يكون الدليل مستدركا فى البيان فلا تغفل ( قوله واما الثابت فيها اقصاص معنى ) هذا يكون الضمان بالمال قضاء لا من قبيل الاداء فان قيل فيكون منافيا لكلامه السابق قلت قد عرفت ان الاشكال الثانى

مبنى على تسليم الاول فلا تغفل (قوله ثم لا ورد على قوله او غيره مع قول كالفدية للصوم الخ) وحاصله معارضة بانه لو كان الفدية مثلاً غير معقول بالنسبة الى صوم الشيخ الفاني ونحوه يلزم ان لا يصح قياس صلاة الشيخ الفاني الى صومه لكن التالى بط اما الملازمة فلانه كما ثبت انه يلزم ان يكون المقيس عليه امراً معقولاً في صورة القياس فلو كان الفدية غير معقول بالنسبة الى الصوم يلزم ذلك (قوله قياساً على صوم) اى فى كون كل منهما عبادة وعجز الشيخ الفاني عنهم (قوله على صومه الثابت) فيه مسامحة والمراد الثابت وجوب فديته فلا تغفل (قوله اجاب عنه بقوله والامر بها الخ) حاصل الجواب بمنع بطلان التالى بانه ممنوع كيف والامر بها ليس للعمل بالقياس بل للاحتياط اى الدليل الظنى فانهم (قوله معللاً بالعجز) وهو مدلول المبدء اعنى عدم الاضافة وهو عبارة عن العجز (قوله فان بناء الحكم الخ) جواب سؤال مقدر تقديره كيف يحتمل ان لا يكون معللاً ذلك القيل والحال ان بناء الحكم وهو الفدية على المشتق وهو يطيقونه مشعر بعملية المبدء وهو عدم الاضافة فاجاب بما ترى (قوله لكن كل علة منصوصة الخ) اى لكن يحتمل ان لا يكون معللاً ذلك التعليل وانما لم يحتمل لولزم ان يكون كل علة منصوصة متعديّة لكن كل علة منصوصة لا يجب ان يكون متعديّة حتى يصح معها القياس كما تقرر فى بحث القياس وسيجىء تحقيقه ان شاء الله تعالى (قوله نظر الى الاحتمال الاول) فان قيل فالفدية غير معقول على كل حال وان كان العلة متعديّة فكيف يصح القياس قلت نعم لكن لما كان العلة متعديّة صار الفدية كأنها معقول فصح القياس فبالنظر الى صحة القياس امرنا بالفدية احتياطاً لاعمالاً بالقياس فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى (قوله فانه ليس اعتبار الخلف بالقياس الخ) اى فان ايجاب التصديق الخ ليس اعتبار الخلف اى عن الاراقة (قوله يحتمل ان يكون اصلاً) اى للاراقة (قوله وهذه عبادة) اى الاضحية (قوله فينبغى ان يكون شكرها منها) الضمير راجع الى العبادة المالية واطافة الشكر اليه اضافة العام الى الخاص اذ العبادة المالية عبارة عن الشكر فانهم قاله الاستاذ (قوله فى مال الصدقة) اضافة العام الى الخاص (قوله من اوساخ الآثام) من قبل لجين الماء (قوله بالتعليل المظنون) يعنى القياس (قوله كما انتقل فى الفدية) اى الى وجوب الصوم عند القدرة (قوله ولا سبيل اليه الا النص) اى لا دليل اليه الا النص اى عبارة النص او اشارته بقرينة قوله الآتى او دلالتة فالنص اعم عن العبارة والاشاره فلا تغفل (قوله فان قيل اذا وجب بالنص الخ) معارضة

بانه لو كان بالنص يلزم ان يكون اداء لاقضاء لكن اللازم بط بالبداهة (قوله انما يكره الخ) منع لللازمة والمذكور سند المنع (قوله لا خلفا عن اصل) تفسير لقوله ابتداء ولما كان ههنا خلفا عن اصل كان قضاء لاداء فان قلت الفدية بالنسبة الى الامر الثاني اعني قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه الخ فانه يستفاد منه الامر من جهة المعنى من قبيل تسليم عين ماوجب بالامر الثاني فيلزم ان يكون اداء لاقضاء قلت نعم لكن قيد الحثية ينبغي ان يلاحظ حينئذ يعتبر في الفدية حثية كونها مثالا لواجب بالامر الاول فتكون قضاء لاداء (قوله فان قيل الفدية لم تجب خلفا عن الصوم الخ) هذا السؤال ابطال للسند المذكور آنفا بانه بط لانه لو صح يلزم ان يكون الامر بالصوم شاملا لغير المطبق فلو كان شاملا يلزم تكليف العاجز لكن اللازم بط (قوله قلنا انما يلزم ذلك اذا كان الغرض بالتكليف الخ) حاصله منع لبطان النسي فلزوم التكليف للعاجز مسلم لكن بطلانه ممنوع كيف انما يلزم تكليف العاجز المحال لو كان الغرض به عين ماكلف الخ والله اعلم وهو الهادي (قوله كما في اخذ المال) فيه مسامحة اذ القضاء عبارة عن اعطاء القاتل المال الى اولياء المقتول لكن لما لم يشر الاخذ للاعطاء عبر به على طريق المسامحة بناء على ظهور المراد والمعطى هو القاتل والاخذ اولياء المقتول فلا تفعل (قوله فانه ثابت مخالفا للقياس) اى لكونه غير معقول (قوله بدلالة نص ورد في الخطاء) وهو قوله تعالى ودية مسئلة الى اهله والحكم الثابت بدلالة النص عبارة عن الحكم الثابت بواسطة العلة المستفادة لغة من النص بين تلك العلة بقوله وذلك الخ (قوله بل لصيانة الدم عن الهدر) هذه هي العلة المستفادة لغة من النص وبواسطة هذه العلة يستفاد ما نحن فيه (قوله منة على القاتل) اى حال كونه احسانا على القاتل بسبب سلامة نفس القاتل من القتل ولم يقتص منه فالمنة بمعنى الاحسان وقد يجي بمعنى تعداد الاحسان (قوله وقد اخرج به كل عمدا الخ) اى بناء على وجود العلة المذكورة في الخطاء وهى صيانة دم المقتول عن الكون هدرا (قوله فلا يضمن المنافع بالمال المتقوم) اى بالمال الذى هو ذو قيمة كالدرهم والدنانير قوله لا يضمن مبنى للمفعول يعنى برآدم بر كسبه نك منفعتى ابطال ايلسه مثلا فرسه بنوب چكجه به كسبه عادة او محله يكرمى غروش ايله كيديلور اولسه او محله اوفرس ايله كتمك منفعت قبيلندن در ابطال ايتش اولور بوضورتده او آدمه يكرمى غروشى او دمك لازم كجز شرعاهرنه قدر حقى قالور ايسهده فيلزم الاستحلال او يبقى الى الآخرة

وقس عليه استخدام احد لعبد الغير او جارية من غير زهد بهما بل استفد منهما فقط في مصلحة فلا يلزم له ضمان الخدمة بالمال المتقوم ( قوله متقوم ) اى ذى قيمة ( قوله فلان المال مامن شانه ان يدخر للانتفاع به وقت الحاجة ) هذا تعريف المال وهو اشارة الى الصغرى والكبرى مطوى اى وكل مامن شانه ان يدخر للانتفاع وقت الحاجة فهو متقوم ينتج ان المال متقوم ( قوله وليس فليس اى لم يوجد نص او دلالة فلم يوجد القضاء ايضا ( قوله على هذا الاصل ) اعنى قوله فلا يضمن المنافع بالمال المتقوم قوله تعريضا لصاحب انتقيج بان اللازم له ان يفرع او لا قولنا فلا يضمن المنافع بالمال المتقوم على قوله ما لا يعقل له مثل لا يقضى الابنص ثم يفرع قولنا الآتى على التفريع المذكور آنفا ( قوله فلا يضمن قاتل القاتل لولى القاتل ) مابه الضمان عبارة عن المال والمضمون عبارة عن استيفاء القصاص والقتيل قبل المضاف اليه اعنى القاتل الثانى فى الذكر ( قوله لانه يضمن لولى القاتل ) ولا يلزم الفساد ههنا بناء على وجود النص او الملاة ههنا فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله وهو را كع فان خاف القوات ) اى فوت ركوع الامام ( قوله واداء قيمة عبد مبهم ) الاداء ههنا بالمعنى اللغوى وهو التسليم اشار اليه فيما بعد فلا تغفل ( قوله يكون تسليم عبد وسط اداء ) لكنه يشبه القضاء اشار اليه فيما بعد ( قوله ويعتبر مقدما على العبد حتى كانه خلف عنه ) المراد بالتقدم هو التقدم بالطبع وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج ويمكن ان يكون بالرتبة ( قوله ولا بدله من الحسن بمعنى كونه الخ ) هذا البحث توطئة للتقسيم الآتى و اشار الى ان القضية ضرورية اى كل مأور به حسن بالضرورة ولزوم الحسن لمأور به لازم متأخر عند الاشاعة ولازم متقدم عند المعتزلة وكذا عند الماتريدية والحاكم بالحسن بالحكم الايجابى هو الشرع عند الاشاعة والماتريدية وعند المعتزلة هو العقل مثلا حسن فرضية الصلاة لازم متأخر بمعنى انه ثابت بعد ورود الامر فى حقها وليس للعقل مدخلا فيه وانما علم بالامر من طرف الله والحاكم بالحكم الايجابى والالزامى مثل حكم القاضى فى خصوص هو الشرع هذا عند الاشاعة وعند الماتريدية ان حسن فرضية الصلاة لازم متقدم بمعنى انه ثابت بالعقل قبل ورود الامر فى حقها لكن الحاكم اى الجاعل للصلاة فرضا على العباد هو الشرع وكذا حسن الصلاة لازم متقدم عند المعتزلة بهذا المعنى لكن الحاكم هو العقل عندهم خذلهم الله تعالى فلا تغفل ( قوله متعلق المدح ) من قبيل تعلق السبب بالمسبب فافهم ( قوله فى حكم الله ) من قبيل ظرفية السبب

للسبب فافهم ( قوله فانه ربما يظهر ) اى الشرع ربما يظهر ان الحسن الخ  
 ( قوله اما فى وجوب صوم آخر رمضان ) اى الحسن الذى ثبت فى صوم آخر  
 رمضان بالنسبة الى قبح اول يوم من شوال فانه لاسيلى للقول اليه لكن الشرع  
 اذاورده كشف عن حسن وقبح اذا تين هكذا نقل عنه ( قوله وقيل القائل )  
 اى قائل هذا القول وقائل القيل هو المص ( قوله فى المفهوم ) ظرفية المحل للمحل  
 فافهم قاله الاستاذ ( قوله اى فيما يفهم العقل حسنه ) اى فى الأمور به الذى  
 يفهم العقل حسنه لولا الشرع ( قوله واصل العبادات ) مثل الصلاة والزكاة  
 ( قوله كما ذهب اليه الاشاعة ) اى مطلقا ( قوله لحكمة الأمر ) اشارة الى  
 دليل المختار بالقياس الاستثنائى الغير المستقيم تقريره هكذا حسن الأمور به مدلول  
 الامر مطلقا لانه لو لم يكن مدلوله بل كان بعض حسن الأمور به موجب لما  
 كان الأمر حكما لكن التالى بط اما الملازمة فلانه اذا كان بعض الأمور به  
 موجب الامر يلزم ان لا يكون حسنا قبل ورود الامر فيلزم ان لا يكون الله تعالى  
 حاشا عالم بحسنة قبل ايراد امره وهو محال فى حقه تعالى فافهم ( قوله فى غاية  
 الاحتمال ) لانه يرد المنع القوى على دليل المختار اذ يجوز ان يكون المراد بالحسن  
 بمعنى كونه صفة كمال او بمعنى كونه ملائما للقرض فلا يلزم عدم كونه تعالى  
 حكما لو كان الحسن موجبة فافهم فيه ما فيه ( قوله فلا علينا ان نطوى ) اى  
 لا بأس علينا الخ لكن الظاهر ما قاله المختار ودليل المختار تام بناء على ان الحسن  
 اذا كان بالمعنى المتنازع فيه كما هو المراد عند المختار فلو لم يكن مدلوله مطلقا يلزم  
 ان لا يكون تعالى حكما لكن التالى بط فافهم والتحقيق مسطور فى المطولات  
 فارجع ان كنت من اهله ( قوله والحاكم هو الشرع ) اى الحاكم بالحكم الايجابى  
 والالزامى لحكم القاضى مثلا فى خصوص الحاكم بالحكم التصديقى والا فالحاكم  
 هو العقل فى البعض عند الماتريدى كفى قولنا الصديق النافع حسن والكذب  
 النافع حسن اى الكذب فى خلاص احد من القتل مثلا ولكن الاول صدقه  
 العقل بلا دليل والثانى صدقه بالدليل فلا تغفل فعلم من تفصيل المذاهب ان  
 حسن فرضية الصلاة مثلا معلوم قبل ورود الامر فى حقها عند الماتريدىة  
 والمعتزلة وعند الاشاعة معلوم حين ورود الامر فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى  
 ( قوله اى اذا كان الحسن مدلول الامر . مطلقا لا موجبه فالأمر موره ) فيه اشارة  
 الى انه تقرير على ما هو المختار وهو ( قوله باعتبار حسن ثابت الخ ) فيه اشارة الى ان  
 اللام فى قوله لحسن فى نفسه بمعنى الاعتبار فاندفع توهم تعليل الشئ بنفسه فلا تغفل

(قوله وهو الحسن لامر الآخر) والامر الآخر عبارة عن جزء المأمور به ضرورة ان جزء الشيء معنى كائن فيه في هذا المقام تفصيل في حاشية الازميرى فارجع (قوله الاولى) دفع ما يرد عليه عنا بالنظر الى الشق الثاني (قوله الثانية ان التكليف مطلقا اعم) حاصل الفائدة الثانية هو الاشارة الى دفع ما يرد وهو ان المأمور به لابد وان يكون اختياريا مع ان التصديق اما كيف او انفعال لا اختيار في حصوله مع ورود الامر به وحاصل الدفع انه لما كان التكليف مطلقا اعم من التكليف بنفس الموصوف بالحسن ومن التكليف بالسعي في حصوله فالمراد ههنا هو التكليف بالسعي في حصوله والسعي اختيارى فلا يرد ذلك فلا تغفل (قوله فانه يسقط حال الاكراه) اى يسقط فرضية الاقرار حال الاكراه على عدم الاقرار لكن المراد بالاكراه هو الاكراه الملبى اى الحاصل للمكروه مضطرا كما اشار اليه فيما بعد (قوله ليس اللسان معدنه) اى محله فلا يلزم من عدم وجود الاقرار فى اللسان عدم وجود التصديق فى القلب (قوله وقيام السيف) اى قيامه من طرف المكروه على رأس المكروه (قوله يدل على عدم تبدله) الضمير راجع الى التصديق وفى نسخة على تبدله فمح يرجع الى الاقرار فلا تغفل (قوله فلا يكون مؤنالاخ) هذا مبنى على مذهب من جعل الاقرار جزءا من الايمان كما هو المشهور (قوله لا المصدق الغير المتمكن) نفى بلا فى قوله فلا يكون مؤنالا وهو الشخص الذى لا اسانله ولا يقدر على الاشارة بالايمان بالمؤمن به فيكون مؤنالا (قوله ولا المتمكن عند الاجبار) اى المقتدر على الاقرار فى ذاته لكنه لم يقدر فاجبر على الاقرار فاقر فانه يكون مؤنالا عند اهل السنة (قوله بل يفسده) بناء على عدم وجود رضاء المكروه على ما اقدم عليه المكروه فاقراره وان كان بلارضاء لكنه بالاختيار قوله بالشبهة اى باحتمال وجود التصديق (قوله لاحقيقة وهو ظ) اذ لو كانت جزءا من الايمان وركنا منه يلزم ان يكون ماهية الايمان عبارة عن التصديق والاقرار والصلاة وليس فليس فلا تغفل (قوله كالاقرار حال الاختيار) يعنى عدم الاقرار حال الاختيار والقدرة عليه يدل على عدم الايمان كما من آتفا فلذا جعل جزءا من الايمان (قوله وسره) اى سبب كون الاقرار جزءا من الايمان ولو لوجود الخفاء فى السبب عبر بالسر (قوله بين باطنه وظاهره) والمراد بالباطن هو القلب والظ هو الجسد قوله كما هو مجمع من روحه وجسده (الحاصل الانسان مركب من الروح والجسد وصفة الروح هو التصديق فيلزم لجسده صفة ولما كان خفاء فى صفة الروح يلزم لها مبين ولما كان اللسان موضوعا

البيان جعل الاقرار به جزءاً من الايمان لبيان صفة الروح التي هي التصديق والصلاة وان كانت مبنية له لكن لما لم توضع للبيان لم تجعل جزءاً من الايمان وكذا لم تجعل جزءاً منه سائر اوصاف الجسد فلا تغفل والله اعلم وهو الهادي (قوله منع نعم الله تعالى عن مملوكه) يعني عن عبد مملوكه تعالى اى عن الصائم (قوله لكن هذا الوسائط لا تخرجها الخ) اى وان كانت خارجة عن حقيقة الصوم والزكاة والحج (قوله لا يحسن قهرها) ولما سقط الوسطة اى حسن القهر يبقى الحسن في نفسه فافهم (قوله ليس كذلك) اى لا يصدق على كل واحد الصوم منها ما يكون حسن الفعل لاجل حسنهما فافهم (قوله فان قيل الخ) معارضة على قوله وانما قلنا الخ (قوله بميزه) اى بعين الحسن لحسن في نفسه (قوله فاما ان يتأدى ذلك الفير) يعني ان بنفس فعل المؤمن وره يتأدى الوسطة ايضا التي هي الفير فباداء الجهاد يؤدى الفير الذى هو واسطة بلا احتياج الى فعل آخر (قوله اعلاء كلمة الله) وهى كلمة التوحيد فان قيل هى عالية في حد ذاتها فلا حاجة الى اعلائها قلت يجوز ان يكون المراد بالاغلاء اظهار علوها او اعلائها فيما بين الناس واعلاء كلمة الله حسن لحسن في نفسه يعني من القسم الاول الحقيق ولا يقبل السقوط (قوله وصلاة الجساسة) فصلاة الجساسة يحصل قضاء حق الميت المؤمن الذى هو واسطة بناء على انهما فعل واحد في الخارج اعلم انه فات عنى درس واحد في قوله كالتصديق في الايمان فلا تغفل (قوله ثم التكليف) لم يقل ثم الامر اشارة الى التكليف اعم من الامر اذا الامر يفيد الوجوب وضعا بخلاف التكليف فانه قد يتحقق في ضمن الذنب فافهم (قوله ما يتمتع لعلم الله تعالى بعدم وقوعه الخ) اى كان ممكنا في نفسه ومن العبد بقرينة السياق (قوله او لا رادته ذلك) فان قيل لاحاجة اليه لان احدهما يستلزم الآخر قلت نعم لكنه ذكر هذا الشق اشارة الى بيان السبب المستقل ايضا يعني كما ان علم الله تعالى سبب مستقل للامتناع كذلك ارادته تعالى سبب ايضا فافهم الحاصل التكليف بمعنى الطلب المطلق بخلاف الامر كما عرفت من تعريفه سابقا واعلم ان الامتناع الحاصل من علم الله او ارادته من قبيل الضرورة بشرط المحمول فلا يرد ان ابا جهل مثلا لو آ من يلزم ان يوجد التغير في علم الله وقد حقق الكلبوى هذا المقام في حاشية التهذيب فارجع الحاصل لا يلزم الجبر من علم الله تعالى بناء على ان عمله تعالى تابع للمعلوم (قوله يعد عاصيا

(فلو)

فلولم يكن مكلفا لا بعد عاصيا ( قوله كقلب الحقائق ) المراد بالحقائق ههنا  
 الواجب والممكن والمنع فلا يمكن ان يكون الواجب ممكنا ولا يمكن ان يكون  
 الممكن واجبا وكذا الحال في المنع وهذا القلب ليس بمقدور الله تعالى لكونه  
 بمنزلة الذات والله اعلم وهو الهادى ( قوله والاستقراء ايضا شاهد ) اى الاستقراء  
 بالتكاليف الشرعية يشهد على عدم وقوع التكليف بهذا النوع ( قوله  
 لم يكن متعلقا لقدرة العبد ) اى لاعقلا ولاعادة ولاعادة ولاعلى خلاف العادة  
 وهذا الاحتمال ظ من المقابلة فافهم ( قوله تخلق الجسم ) فان الله تعالى  
 لا يكلف عباده به اصلا لاعادة ولاعلى خلاف العادة ولايقدر الله تعالى على  
 تكليفه ايضا اذ يلزم وجود الشريك له تعالى فى الخالقية وهو بط ( قوله محل  
 النزاع ) اى بين الاشاعرة وبين الماتريدية والمعتزلة والماتريدية مع المعتزلة  
 متفقان فى القول بعم الجواز ولا يلزم منه ان يكون الماتريدية معتزليا وهوظ  
 والاشاعرة قالوا بجواز التكليف به وان لم يقع اصلا والكل متفقون فى عدم  
 الوقوع وما يفهم من كلام الازميرى من ان الخلاف انما هو بين الاشاعرة  
 والماتريدى وبين المعتزلة لا يوافق الاصول المعتبرة فان الماتريدى قالوا بالجواز  
 على الله تعالى بمقتضى الحكمة والفضل والوعد فلولم يقولوا بعدم جواز لم يبق  
 معنى لقولهم هذا فلا تغفل ( قوله بما لا يقدر عليه المأمور مطلقا ) اى لاعادة  
 ولاعلى خلاف العادة كما عرفت آنفا وكلمة ماعبارة عن الفعل فيلزم التكرار  
 بناء على ان الفعل معتبر فى مفهوم التكليف كما عرفت من تفسيره فيلزم اعتبار  
 التجريد اى تجريد التكليف عن جزء مفهومه اعنى عن قوله تحقيق الفعل فيكون  
 بمعنى الطلب لا على قصد التعجيز فلا يلزم التكرار ح او يقال ان هذا من قبيل  
 اضمحلال العام فى ضمن الخاص فان الفعل المعتبر فى مفهومه مطلق و عام  
 للمقدور وغيره فيضمحل ذلك العام فى ضمن هذا الخاص اعنى الفعل الغير المقدور  
 وهذا التوجيه مرغوب عند الفاضل الكلنوى حيث وجه امثال  
 هذا المقام بالحمل على الاضمحلال لا بالحمل على التجريد وان كان المشهور ذلك  
 فلا تغفل ( قوله اما عقلا فلان طلب حصول المحال الخ ) تقديره هكذا التكليف  
 بما لا يقدر عليه المأمور محال لانه طلب حصول المحال من العبد وكل طلب  
 حصول المحال من العبد لا يليق من الحكيم المتعال ينتج التكليف بما لا يقدر  
 عليه المأمور لا يليق من الحكيم المتعال ويضم اليه كبرى اخرى نعم هكذا وكل شئ  
 لا يليق من الحكيم المتعال فهو محال ينتج المط ( قوله فان قيل هذا يمنع

(الوقوع فقط) هذا السؤال منع لتقريب الدليل من طرف الاشاعرة القائلين بالجواز وان لم يقع (قوله لانا لا نمنع الخ) جواب سؤال مقدر بان التقريب لا يتم ايضا لانه لو وضع الجواز يلزم القول بالجواب عن الله تعالى وهو بط فاشار الى جوابه بانا معاشر المتريديين لا نمنع الوجوب على الله بمقتضى الحكمة ولا يلزم منه الموافقة للفلاسفة حاشا بناء على ان الفلاسفة قالوا بالاستعداد ونحن ننكره قطعاً ولا يلزم الموافقة للمعتزلة ايضا لانهم قالوا بوجوب الاصلح على الله تعالى ونحن ننكره وانما نقول بالجواب بمقتضى الحكمة بمعنى ان التكليف بما لا يقدر عليه المأمور لا يمكن لاشفا من الحكيم المتعال يلزم تركه فحينئذ يجب ترك التكليف به فافهم (قوله كما لا نمنع الايجاب بتخلل الاختيار) بمعنى اذا اراد الله تعالى شيئا وتعين ارادته بمحصله يجب ان يكون ذلك الشيء موجودا والا يلزم التخلف وهو بط قطعاً وتخلل الاختيار بين الله تعالى وبين ذلك الفعل (قوله وكل ما اخبر الله بعدم الخ) انما ضم هذه المقدمة لاجل اتمام التقريب اذ لو لم يضم هذه المقدمة لايتم التقريب اذ اللازم من الآيتين انما هو عدم الوقوع لاعدم الجواز فلذا ضم هذه المقدمة فلا تغفل وهذا البحث عسير ومذكور في علم الكلام فلا تغفل والله اعلم وهو الهادي (قوله واذا كان التكليف بالمحال محال الاشارة الى ان قوله فلا بد له الخ) تبريع على مقابله وهو ظ (قوله لا بمعنى الاستطاعة المقارنة للفعل) الحاصل ان القدرة التي هي شرط التكليف يلزم ان يكون موجودا قبل الفعل ووجودا وقت التكليف والقدرة بمعنى الاستطاعة ليست كذلك بل هي موجودة مع الفعل فلا يصح كونها شرطاً للتكليف تقرير القياس هكذا لاشيء من القدرة بمعنى الاستطاعة بشرط التكليف لان كل ما هو شرط للتكليف فهو موجود قبل الفعل ولا شيء من القدرة بمعنى الاستطاعة بموجود قبل الفعل ينتج المط (قوله فانها علة تامة) فان قيل كيف يصح كونها علة فان قيل لا يصح كونها علة تامة لان العلة التامة يلزم ان تكون مقدمة على الفعل وهنسا مع الفعل قلت نعم لكن التقدم ذاتا يكفي هنسا فلا تغفل تامة مع ان العلة التامة عبارة عن مجموع تعلق ارادته تعالى وقدرة العبد بمعنى الاستطاعة مع باقي الشروط قلت نعم لكن لما كان القدرة بمعنى الاستطاعة جزءا لا خيرا للعلة التامة اطلق عليها العلة التامة بناء على ظهور المراد ويمكن ان يقال ان العلة التامة عبارة عن تلك القدرة لكن بخلق الله تعالى لها في العبد وقت الفعل فافهم قاله الاستاذ (قوله بل معنى

سلامة الاسباب والآلات) هذا معنى اعم من القدرة المفصلة المرادة ههنا فلذا  
 صح حج الفقير لوجود القدرة بمعنى سلامة الاسباب ان لم يوجد القدرة المفصلة  
 فيكون التفسير المذكور تفسيراً بالاختصاص فافهم (قوله ليخرج الحج) اي ليخرج  
 القدرة على الحج الخ (قوله كحج الفقير) فان قيل الحج ليس بفرض على الفقير  
 فكيف يصح قلت نعم لكن يفرض الحج عليه بسبب رؤيته للكعبة فلا تنقل (قوله  
 جبري) من قيل نسبة السبب الى السبب (قوله اذا لم يؤد الى الحرج) بان كان  
 اليوم والاغناء اقل من يوم وليلة او كانا يوماً وليلة فقط واذا كان اكثر من يوم  
 وليلة لا يتحقق نفس الوجوب في حقهما فلا يجب القضاء ح والله اعلم وهو  
 الهادي (قوله فان قيل نفس الوجوب لا ينفك الخ) معارضة بتحقيقه على قوله  
 ولا شرط لنفس الوجوب ولما كان ذلك الدعوى مدلالاً كان المعارضة تحقيقية  
 وحاصله ان مفاد التكليف وان استلزم لعله هكذا وجوب الاداء لكن نفس  
 الوجوب لا ينفك عن التكليف ايضا والظاهر ان دليل المعارضة قياس متعارف لاقياس  
 المساواة وتقريره هكذا نفس الوجوب مستلزم للقدرة لانه نفس الوجوب  
 مستلزم للتكليف والتكليف مستلزم للقدرة ينتج نفس الوجوب مستلزم  
 للمستلزم للقدرة ويعتبر هذه النتيجة صغرى ويضم اليها كبرى هكذا وكل  
 مستلزم للمستلزم للقدرة مستلزم للقدرة ينتج نفس الوجوب مستلزم للقدرة  
 وهو المطور يجوز ان يقرر القياس قياس المساواة ايضاً لكن بملاحظة المقدمة  
 الاجنبية فارجع الى بحث القياس ٦ (قوله قلنا عدم الانفكاك ممنوع الخ)  
 حاصله ان نفس الوجوب اعم من وجوب الاداء بناء على ما حقق في التلويح  
 من ان للفعل معنى مصدرياً هو الايقاع ومعنى حاصل بالمتصدر هو الحالة  
 المخصوصة فلزوم وقوع تلك الحالة هو نفس الوجوب ولزوم ايقاعها  
 من العدم الى الوجود هو وجوب الاداء واذا كان نفس الوجوب اعم من  
 وجوب الاداء بناء على ان نفس الوجوب قد يوجد كما في النائم والغمي  
 عليه ولا يوجد وجوب الاداء في حقهما فلا يستلزم نفس الوجوب للتكليف  
 المستلزم لوجوب الاداء حتى يرد هذه المعارضة فالصغرى ممنوع (قوله واوسلم  
 فمضى استلزام الخ) يعني اوسلم وجود الاستلزام بين نفس الوجوب والتكليف  
 فتقريب دليل المعارضة ممنوع ومدار التسليم مبني على ان وجوب القضاء  
 مبني على وجوب الاداء لا على نفس الوجوب كما ان المنع السابق مبني على  
 ان وجوب القضاء مبني على نفس الوجوب وهو المتيقن (قوله لا يلزم التكليف

٦ القدرة الحقيقة  
 ليست بشرط  
 التكليف بناء على  
 انها لازم متأول  
 الشرط يلزم ان  
 يكون مقدماً فلذا  
 لم يشترط المص  
 القدرة الحقيقة و  
 ان شرطها بعض  
 الاصولين منه

مطلقاً ) اى لزوما مطلقا او تكليفا مطلقا يعنى وقت وجود التكليف ( قوله  
بل حالئذ ) اى بل تلزم حال ارادة العبد احداث الفعل المأمور به قال الاستاذ  
الجواب الثانى ليس تام اذ يلزم ان يكون القدرة الحقيقية شرطا لنفس الوجوب  
ايضا بناء على تسليم اللزوم بين نفس الوجوب والتكليف فان قيل القدرة  
الحقيقية ليست بشرط على ما بينه المص فكيف يلزم ذلك قلت نعم لكن  
يلزم على قول من اعتبر القدرة الحقيقية شرطا كما ذهب اليه بعض الاصوليين  
فافهم وعندى ان هذا ليس بلازم فتأمل وجزم الاستاذ بصوابية الجواب  
الاول وعدم تمام الجواب الثانى فتأمل والله اعلم ( قوله ادنى ماذ كر ) اضافة  
الادنى الى ماذ كر بيانية اصطلاحية ( قوله الممكنة ) مقابل الميسرة ( قوله  
يسر زائد ) اى على الاقتدار ( قوله اى هذا النوع شرط ) اى لوقوع التكليف  
ووجوب الاداء فان وجد هذا الشرط يقع التكليف فيجب اداء ما يلزم والا فلا  
فهذا الشرط مجرد امر من فضل الله تعالى ( قوله ولذا اى لكونه شرطا لوجوب  
الاداء مطلقا ) اى لوجوب اداء كل واجب مطلقا اى بدنيا او ماليا وحسنا  
لنفسه او لغيره كما عرفت آنفا فان قيل قول زفر ليس بصحيح فلا يصح الاستدلال  
بقوله على الشرطية المذكورة قلت نعم لكن مراده هو الافادة بان هذا الشرط  
اتفاق بين زفر وغيره حتى اعتبر زفر هذه الشرطية ثم اجاب عن قول زفر  
لكونه مخالفا لتحقيقه السابق لكن اعتبار زفر هذه الشرطية حق فلا تغفل  
( قوله لم يلزم زفر ) اى لم يحكم زفر بفرضية الاداء فى الجزء الاخير وهو ما يسمع  
ما بعده التحريم كما مر ( قوله اذا حدث فيه ) اى قبيل الجزء الاخير  
( قوله فان الاداء فيه ) اى فى قبيل الجزء الاخير فلا تغفل والله اعلم وهو  
الهادى ( قوله قلنا فى جوابه انه انما يؤدى الخ ) يذبحى ان يقرر دليل زفر على دعواه  
حتى نفهم الجواب عن تقريره هكذا على ما اشار اليه المص هكذا كل مكلف  
حدث له الاهلية فى الجزء الاخير لا يجب عليه اداء لانه لو وجب يلزم التكليف  
بما لا يطاق لكن التالى بطوبطلانه معلوم سبق اما الملازمة فلانه كلما كان  
الاداء متمنا فيه فلو وجب يلزم التكليف بما لا يطاق لكن المقدم حق والتالى  
مثله وهو الماط فقوله فان الاداء فيه متمنع اشارة الى اثبات الملازمة قوله فلو وجب  
الخ فتفريع الملازمة على دليلها فلا تغفل ( قوله انما يؤدى الى ذلك ) اى الملازمة  
منوعة بالارجاع الى دليلها بانه ان اراد ان اداء الواجب بتمامه متمنع فى ذلك  
الجزء فهو مسلم لكن تقرير الدليل ممنوع اذ لا يلزم منه التكليف بما لا يطاق

( على )

على تقدير الوجوب الاداء فيه وانما يلزم اذا كاف بالاداء في ذلك الجزء وهو ممنوع  
 بل التكليف اى بل العبد مكلف بالاداء مطلقا اى سواء كان اتم في ذلك الوقت  
 اى بعده وعليه يتصور اى به بتقدير العبد عليه بوقوع شروعه في الوقت فانه  
 قد سبق من طريقة الخلاف انه اذا شرع في الوقت واتم به دخروا الوقت يكون ذلك  
 اداء لا قضاء وان اراد انه تمتنع مطلقا فحقية المقدم في دليل الملازمة ممنوعة لكن  
 ينبغي ان يعلم ان هذا الجواب المبني على ما سبق من طريقة الخلاف لا يتم بالنظر  
 الى جمع الصلاة الخمسة بل انما يتم بالنظر الى غير صلاة الفجر وصلاة الجمعة  
 ولا يتم فيهما كما لا يخفى وقد سبق الاشارة اليه فان قيل كيف يصح الشروع  
 في الجزء الاخير اذا حدث الاهلية فيه مع انه يلزم الوضوء قلت نعم فقيه مسامحة  
 والمراد اذا حدث الاهلية في وقت يسمع الوضوء والتحريم كما سبق الاشارة اليه  
 ايضا فلا تغفل فان قيل اذا كان الاداء تاما تمتنع في ذلك الجزء فا الفائدة  
 في اعتبار وجوب الاداء بل الابق ان يحكم بوجوب القضاء قلت نعم لكن هذا الجواب  
 مبني على ان وجوب القضاء بوجوب الاداء فاذا لم يجب الاداء لا يجب القضاء عند  
 زفر لا يجب على ذلك المكلف اى الذي حدث له الاهلية في ذلك الجزء لا الاداء  
 ولا القضاء ( قوله لكن حتى يلزم التكليف بما لا يطاق بل لزومه الخ ) الظاهر من هذا  
 الجواب منع الملازمة ايضا وهو خلاف الظاهر قطعا بل الظاهر ان يمنع بطلان التالي  
 المطوى بان لزوم التكليف بما لا يطاق مسلم لكن امتناعه ممنوع كيف انما يبطل  
 لو كان الاداء فيه مطلوب الشارع حتى يلزم ذلك بل لزوم الاداء انما هو خلفه وهو  
 القضاء فبالآخرة اللازم هو القضاء ويمكن ان يقال ان اللام في قوله حتى يلزم  
 التكليف محمول على العهد الخارجى اى التكليف المحال فيحينئذ يجوز منع الملازمة  
 فافهم وهذا الجواب مبني على ان وجوب القضاء بوجوب الاداء ايضا ( قوله  
 والجواب المشهور الخ ) الجواب الاول منع الملازمة والمذكور سند المنع والجواب  
 الثاني منع للتقدمة المطوية في كلام زفر وهى كالم يجب الاداء لا يجب القضاء  
 بان هذه المقدمة انما تتم لو كان القضاء مبنيا على وجوب الاداء وهو ممنوع بل هو  
 مبني على نفس الوجوب فيجب القضاء ( قوله ضعيف خبر الجواب اما ضعف  
 الجواب الاول الخ ) ابطال للسندين السابقين بان وجود القدرة بمعنى سلامة  
 الاسباب والآلات بطلانه كلما كان الوقت الصالح للاداء من جملة الاسباب فكما  
 اتنى الصلاحية اتنى السلامة لكن المقدم حق والتالى مثله وهو الماط ( قوله  
 فليتأمل ) لعل اشارة الى امكان الجواب بانه لا يلزم من عدم وجود القدرة على

هو ولو بالشروع فيه  
 واتماده بعد خروج  
 الوقت منه

الاداء عدم وجودها على نفس الوجوب حتى يلزم وقوع التكليف بدون شرطه  
 فافهم والله اعلم وهو الهادى واعلم ان القدرة الممكنة شرط لوجود الواجب  
 وليست بشرط لبقاء الواجب حتى لو سقط القدرة الممكنة لا يسقط الواجب فمن  
 قدر على الزاد والراحلة فلم يحج حتى سقط القدرة على الزاد والراحلة لا يسقط الحج  
 عنه بل يبقى في ذمته قاله الاستاذ ( قوله لتحصيلها اليسر ) اى اليسر في المكلف  
 على فعل الواجب ( قوله بعد الامكان ) اى بعد الاقتدار والتمكين على الفعل  
 واعلم ان يبر القدرة الممكنة وبين الميسرة بحسب المحل مبيانة وبحسب التحقق  
 عموم وخصوص مطلق والميسرة اخص واعلم ان الملك على النصاب في الزكاة  
 بعد من القدرة الممكنة وحول الحولان على النصاب بعد من القدرة الميسرة فمن  
 قدر على النصاب يوجده قدرة ممكنة على اعطاء ربع العشر مثلاً فاذا حال  
 الحول على النصاب يوجده قدرة ميسرة على الاعطاء يعنى يكون له سهولة  
 على الاعطاء وحول الحولان على النصاب اقيم مقام انهاء فلذا عد من القدرة  
 الميسرة فلا تغفل ( قوله في اكثر الواجبات المالية ) وهو الزكاة فان قبل هذا ينافى  
 قوله لوجوب بعض الواجبات حيث عبر عن الاكثر بالبعض قلت كون الزكاة  
 بعضها من جملة الواجبات لا ينافى كونها اكثر في ذاته فهذا كما ان التسعة والتسعين  
 مثلاً بعض من المائة مع انها اكثر في ذاته فلا تغفل ( قوله اشق على النفس  
 بناء على ما هو المشهور من ان المال شقى الروح اى نصف روح صاحب المال  
 والله اعلم وهو الهادى ( قوله اى بقاء النوع الثانى ) فيه اشارة الى ان الضمير راجع  
 الى ان القدرة الميسرة لكن بتأويل النوع ( قوله لبقاء الواجب ) اى لبقاء اداء  
 وجوب الواجب فافهم ( قوله اثلاً ينقلب اليسر عمراً ) مفعوله التحصيل وهو  
 دليل الدعوى فيكون عين المفعول له عبارة عن بطلان التالى تقريره هكذا  
 القدرة الميسرة بقاءها شرط لبقاء الواجب لانه لو لم تكن بقاءها شرطاً لبقاء  
 الواجب يلزم ان ينقلب اليسر عمراً لكن التالى بط والمقدم مثله ثبت المط  
 اما الملازمة فلانه لما كان القدرة الميسرة شرطاً لوجوب اداء الواجب كان ذلك  
 الواجب يسيراً فلم يشترط بقاءها في بقاء الواجب يلزم ان ينقلب اليسر عمراً لكن  
 التالى بط ( قوله اعترض عليه ) الاعتراض معارضة تحقيقية على الدعوى المذكورة  
 اعنى قوله وبقاءه شرط لبقاء الواجب والمعتراض صدر الشريعة تقريره لو كان  
 بقاء النوع الثانى شرطاً لبقاء الواجب يلزم ان يفوت الزكاة فيما اذا اخلوا بها  
 خمسين سنة ثم هلك المال حيث لا يجب عليه لكن التالى بط ( قوله يؤدى ) اى

( يستلزم )

يستلزم ويصير سببا لفوت اداء الزكوة ( قوله حيث لا يجب ) اى حين كون بقائها شرط لبقاء الواجب والظاهر انه لا يؤخذ عليه في الآخرة ( قوله ثم هلك المال ) حينئذ يفوت القدرة المبصرة وهى التماء وقد عرفت ان القدرة المبصرة ليست بشرط في الحج بل الشرط فيه هى القدرة الممكنة وهى ليست بشرط لبقاء الواجب فبسقوط القدرة الممكنة في الحج اعنى الزاد والراحلة لا يسقط الحج بل يبقى واجبا في ذمة كاعرفت ( قوله وثانيا ) هذا الاعتراض منع الملازمة الاستفادة من المفعول له التحصيل كما عرفت تقريره ( قوله واجيب عن الاول ) والجيب هو التفات زانى في التلويح وحاصل الجواب بمنع بطلان التالى ( قوله في صورة هلاك المال ) احتراز عن صورة الاستهلاك فانه لا يسقط الواجب حينئذ فلا تغفل ( قوله ملكا ولا يدا ) يعنى ما فوت بهذا الحبسى ملكا واحد ولا تصرف احد بل الملك له وكذا التصرف في المال الذى فرض فيه الزكوة انما هو له لا لغيره حينئذ ما فوت بهذا الحبسى ملكا لاحد ولا تصرفا بل الملك والتصرف له الحاصل الملك وكذا حق التصرف كلاهما ثابت لصاحب المال ( قوله محلا للصرف ) ومحل الصرف هو الفقير ومحل الاداء هو المال الذى فرض فيه الزكوة ( قوله هذا المحل ) اى محل الاداء مثلا اذا فرض الزكوة في المال الذى هو من جنس الذهب فلم يؤد صاحبه زكوته من جنس الذهب وحبس ليؤدى من جنس آخر من ماله وهو جائز ( قوله حتى صار بحرا ) اى قبل تسليم المشتري الدار الى الشفيع الطالب بان يكون قبل حكم الحاكم بالتسليم ( قوله حتى هلك ) متعلق بمنع اولا وثانيا ( قوله لا يوجب ) اى المنع المذكور ( قوله وليس المراد الخ ) حاصله انه لما كان نفس اليسر ضدا للعسر فلا معنى لانقلاب احدهما بالآخر اذ هو حينئذ عقلا بل المراد ان اليسير يصير عسيرا بان زال صفة اليسر وجاء صفة العسر وهذا جائز فاذا كان القدرة المسيرة شرطا لبقائها لبقاء الواجب كان الواجب يسيرا بايجاب انقيل من الكثير فلو لم يكن بقائها شرطا لبقاء الواجب يلزم ان يؤدى الزكوة في صورة هلاك المال فيلزم ان يكون بطريق الغرامة والتضمين فيصير عسيرا فانهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله كالشهود في النكاح ) شرط للانقضاء لالبقاء اذ لو كان الشهود شرطا لبقاء النكاح يلزم ان يبطل النكاح بزوال الشهود بالوت وغيره وهو بطل قطعا بوج اوده مك وضامك اولقى ( قوله دون الاول ) مربوط بقوله وبقاؤه شرط الخ وحال منه وقوله بقاء النوع اشارة الى ان المضاف محذوف كالموصوف ( قوله الى حقيقة هذه القدرة ) اى

المحتاج الى وجود هذه القدرة ابتداء (هو حقيقة الاداء) اى لايسر الاداء (قوله  
 والتمكن) حال من حقيقة الاداء باعتبار مزج المتن بالشرح والمحتاج الى القدرة  
 اليسرة يسر الاداء فلذا شرط بقائها لبقاء الواجب وجب ابتداء على وجه اليسر  
 لئلا يقلب العسر يسرا كما عرفت (قوله للتمكن من الفعل واحداه) اى للاقتدار  
 على الفعل بمعنى الحاصل بالمصدر بلا حرج غالبا كما عرفت واحداه اى اخرجه  
 من العدم الى الوجود باعتبار كسبه لا باعتبار الخلق اذا خلق منه تعالى لا من العبد  
 (قوله فلم يشترط بقاؤها الخ) فان قيل فيلزم ان يوجد الاداء بلا قدرة وهو غير  
 متصور قلت نعم لكن توهم القدرة الممكنة كاف في بقاء الواجب في ذمته زجرا  
 وعقوبة عليه فمن قدر على الزاد والراحلة ولم يحج ثم زال الزاد والراحلة  
 لا يسقط عنه الحرج بل يبقى واجبا في ذمته زجرا وعقوبة له ولو مرض بحيث لا يقدر  
 على الحرج اصلا لا يسقط عنه الحرج ايضا اى كماله لو قدر ماشيا بعد زوال الزاد  
 والراحلة (قوله اذالبقاء غير الوجود) فان قيل هذا يناقض لما حققه التفاتاني  
 في شرح العقائد من ان الحق ان البقاء استمرار الوجود وحقيقة الوجود من حيث  
 النسبة الى الزمان الثاني قلت الوجود ههنا بمعنى الحدوث كما في قولهم وجد  
 فلم يبق فلا تغفل (قوله غيرت صفة الواجب الخ) ليس المراد بالتغيير التغيير  
 الحقيقي بان صار الواجب او لا واجبا على وجه العسرة ثم صار واجبا على وجه  
 اليسر بل المراد به التغيير التقديرى بان صار واجبا على وجه اليسر ابتداء (قوله  
 واوجبه بصفة اليسر) بيان للتأثير الخاص فهو عطف تفسير لقوله فآثرت فيه  
 والاسناد في قوله واوجبه مجازى من قبيل الاسناد الى السبب اى صارت سببا  
 بصفة اليسر (قوله اذلا يتصور بدون اليسر) لانه لما كان مشرعا باليسر فلا  
 يتصور بقاؤه بدون اذ يلزم انقلاب اليسر عسرا وهو بط كما عرفت (قوله ظاهر  
 النظر) اى ظاهر الملاحظة يعنى النظرة الاولى (قوله اذالفعل لا يتصور بدون  
 الامكان) فان قيل فيجئذبيلزم ان لا يوجد الاداء قلت نعم لكن قد عرفت ان المراد  
 بالقدرة الممكنة القدرة التى بها يمكن على اداء ما لزمه بلا حرج غالبا ولا يلزم من زوال  
 هذه القدرة زوال القدرة بالكافة بل اصل القدرة باقية ولو بالخرج في تصور الفعل  
 بدون القدرة الممكنة او يقال توهم القدرة الممكنة كاف في تصور الفعل وبقاء الواجب  
 في ذمته زجرا والله اعلم وهو الهادى (قوله ولذا اى ولذلك الاستغناء قيل الخ)  
 تأييد لعدم اشتراط بقاء القدرة الممكنة بكلام فخر الاسلام (قوله للقضاء)  
 اى لبقاء فرضية القضاء (قوله يلزمه تدارك مفات الخ) فلو كان بقاء القدرة

الممكنة شرطاً في فرضية القضاء بل يلزم قضاء هذه المتروكات لعدم وجود القدرة  
 الممكنة في النفس الاخير ولما لم يلزم القضاء علم ان بقائها ليست بشرط في حق فرضية  
 القضاء كالم تشترط بقائها في حق الاداء والظاهر من كلام فخر الاسلام ومن تبعه  
 ان بقاء القدرة الممكنة ليست بشرط في وجوب القضاء مطلقاً سواء كان القوت  
 بصنعه او لا لكن الظاهر انه ان فات بصنعه لا يلزم القدرة الممكنة في وجوب  
 قضاء ما فات بل يلزم يجب القضاء سواء وجد القدرة او لا بخلاف ما لو فات  
 بلا صنعه فانه يلزم وجود القدرة في وجوب القضاء ولو بحسب اصل القدرة  
 فافهم قوله الاستاذ (قوله وواظرها انه ليس بقادر الخ) اي فعلم ان بقاء القدرة الممكنة  
 ليست بشرط في وجوب القضاء بل يجب القضاء مع عدم القدرة كافي حال  
 نفس الاخير من عمره (قوله لان هذا ليس ابتداء الخ) اشارة الى الايجاب المستفاد  
 من وجوب القضاء اي لان ايجاب القضاء ليس ابتداء تكليف من طرف الله تعالى  
 فعلم من كلامهم ان التكليف بما لا يطاق لا يجوز ابتداء لكن يجوز ابقاؤه (قوله  
 بالسبب الاول) اي الخطاب الالهي النازل في حق الاداء ولو لم يكن القضاء  
 بالسبب الاول بل بالهوى الجديد لا يلزم ذلك اي التكليف بما لا يطاق ابتداء  
 بالنظر الى النفس الاخير بل هو من قبيل ابقاء التكليف بما لا يطاق ايضاً بالنظر  
 الى النفس الاخير فلا تغفل (قوله ليظهر اثره) وهو الوجوب (قوله ولا خلف للقضاء)  
 فحينئذ يجب القضاء ولو كان في النفس الاخير ولا يلزم ان يوجد في وقت يسع  
 التحريم (قوله وفيه بحث) حاصله منع اقوله ولا خاف للقضاء بانه ممنوع كيف  
 وجوب الوصية يجوز ان يكون خلفاً للقضاء فحينئذ اذا كان القوت في النفس  
 الاخير لا يجب القضاء وان كان في وقت يسع التحريم يجب القضاء ولما لم يوجد  
 قدرته يجب الوصية فانهم والله اعلم وهو الهادي (قوله ثم انه فرع الخ) اي  
 بعد كون احوال القدرة الممكنة واحوال القدرة الميسرة معلومة ببيانه السابق  
 اراد ان يفرع الخ (قوله فلا تبقى لزكاة) اي لا تبقى فرضية الزكاة بل تسقط عن ذمة  
 المكلف وقس عليه (قوله فان كل واحد الخ) اثبات الملازمة تقريره ظاهر  
 لمن هو اهله (قوله اما الزكاة) اي اما كون الزكاة واجبا بالقدرة الميسرة الخ  
 (قوله يجب باناء) اي بازدياد النصاب لا بنفس النصاب فلزكاة تعطى من الزيادة  
 لا من نفس النصاب ففقد سهولة على المعطى (قوله لم يعد من القدرة الميسرة الخ)  
 لم يعد نفس النصاب من القدرة الميسرة بل القدرة الميسرة هو الوصف الذي  
 هو عبارة عن نماء النصاب وازدياده هو محول الحولان على النصاب فلذا يعطى

الزكاة من الثناء لامن نفس النصاب لاجل السهولة فيد كما عرفت ( قوله من شرائط  
 الاهلية ) والايان في كونه سببا لنفس الوجوب ايضا كما بين في الدرر فارجع ( قوله  
 او شرط وجوب الاداء ) اى يكون من القدرة الممكنة التي هي شرط وجوب  
 الاداء عند بعضهم لكن فيه نظرا لصواب هو الشق الاول كما بينه الازميرى  
 ( قوله لان حسن الاغناء ) متعلق بجعل فيكون علة للشقين ( قوله غالبا ) اى  
 غالب الافراد يعنى في اكثر الناس ( قوله فان قيل الخ ) معارضة على الشق الثاني  
 اعنى قوله او شرط وجوب الاداء ( قوله واما العشر ) اى اما كون العشر واجبا  
 بالقدرة الميسرة الخ ( قوله خصه بالخارج ) داخل على المقصور عليه  
 ( قوله سبعة ) اى لصلاحية لها للزراعة والحصاد ( قوله بناء الارض )  
 اى تحقيقا او تقديرا بخلاف السابق فانه تحقيقى لاعم منهما ولعل وجهه  
 انه لما كان وضع العشر ابتداء على المؤمنين التزم فيه الثناء التحقيقى  
 سهولة عليهم بخلاف الخراج فان وضعه ابتداء انما هو على الكفار فالتزم  
 فيه الثناء مطلقا تحقيقا وتقديرا زجرا لهم فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله  
 بخلاف الحج وصدقة الفطر ) فن ملك الزاد والراحلة وجب عليه الحج  
 ثم اذا لم يحج وسقط الزاد والراحلة لا يسقط عنه الحج بل يبقى عليه وجوب الحج  
 الى يوم القيمة اما ان يحج ولو بالمشى او يعاقب ان لم يحج ومات وكذا من ملك  
 النصاب ولم يؤد صدقة الفطر ثم هلك النصاب لا يسقط عنه وجوب صدقة  
 الفطر بل يبقى في ذمته وان ادى فيها ونصمت والاياعاقب والتكليف بما لا يطاق  
 وان لم يحج ابتداء لكنه يجوز بقاء كسابق وهذا القول تبريع في الحقيقة على  
 قوله دون الاول ( قوله لبقائه ) اى لبقاء وجوب كل منهما بل الوجوب الذى  
 وجد في وقت القدرة الممكنة باق بعد سقوط القدرة الممكنة ولا يسقط بسقوطها  
 ( قوله وجب بالزاد والراحلة الخ ) تقرير القياس هكذا الحج وجب بالقدرة  
 الممكنة لانه وجب بالزاد والراحلة والزاد والراحلة قدرة ممكنة لامسيرة  
 ينتج المط ( قوله لان غالب التمكن بهما ) اى فجعل مجموع الزاد والراحلة قدرة  
 ممكنة ( قوله وانما لم يعتبر توهم القدرة الخ ) اى انما لم يشترط في وجوب الحج  
 توهم القدرة بالمشى حتى يكون توهم القدرة بالمشى قدرة ممكنة والزاد والراحلة  
 قدرة ميسرة وهذا جواب سؤال مقدر وهو انه يجوز ان يكون توهم القدرة  
 قدرة ممكنة والزاد والراحلة قدرة ميسرة حتى يكون وجوب الحج بالقدرة  
 الميسرة ( قوله مع ان هذا ) اى توهم القدرة يعنى القدرة المتوهمه اقرب الى

الوقوع من توهم امتداد الوقت فانه نادر ومخالف للعادة الالهية حيث وقع مرة  
 في حق علي رضي الله تعالى عنه ( قوله الى التلف ) اي تلف الحج فان توهم القدرة  
 بالمشي لو كان شرطا في وجوب الحج لم يحج كثير من الناس لاجل العسرة فيكون  
 سببا لقوت الحج ( قوله اثره ) اي اثر الحج يعني اثر فرضية الحج فلو شرط توهم  
 القدرة بالمشي يلزم ان لا يوجد فيه فائدة اصلا بل المضرة بخلاف اعتبار توهم  
 الامتداد في وقت الصلاة فان الصلاة خلف وهو القضاء وليس للحج خلف حتى  
 يوجد الفائدة في الاعتبار ( قوله واعتبار النصاب الخ ) جواب سؤال مقدر وهو  
 ان اداء صدقة الفطر بلا خراج غالبا يتحقق بالملك على نصف النصاب او بربعه  
 فمح يلزم ان يكون النصاب قدرة ميسرة لا يمكنه فاجاب بما ترى والله اعلم وهو  
 الهادي ( قوله ليس امراله ) فن قال لابنه قل لأمك انت طالق فقال الابن لأمه  
 انت طالق لا يكون أمه طالق لعدم كون الامر بامر الغير امراله ( قوله الابدليل )  
 اي الابدليل يدل على كونه امراله كما سيجي من امر الله تعالى رسوله ان يأمرنا  
 ( قوله مروهم بالصلاة ) امر الشارع بالصيغة ههنا وامر الابهاء بلفظ ام را  
 فلا تغفل ( قوله تعديا ) اي ظلمنا من طرفك في مال الغير ( قوله مناقضا ) اي  
 باعتبار لازمه والا فلا يصح التناقض بين الانشائين لان التناقض انما يكون بين  
 القضيتين فيلزم من الاول انت مأمر مني بالتجارة في مال سيدك ويلزم  
 من الثاني انت ليس بمأمر مني بالتجارة في مال سيدك فيناقض اللانسان ( قوله  
 بالذاتية والواسطة ) فيكون اللازم الثاني مستفادا بالذات من قوله لا تجبر  
 ويكون اللازم الاول مستفادا بواسطة قولك للسيد مر عبدك فافهم ( قوله  
 فان قيل ) هذا السؤال من طرف من قال بكونه امراله من الممتزلة وهو عبد  
 الجبار ( قوله الواسطة في اصطلاحنا لا ترفع التناقض ) احتراز عن اصطلاح  
 المنطق فان الواسطة ترفع التناقض في اصطلاح المنطق فيكون التناقض  
 في اصطلاح الاصول اعم فيكون بمعنى اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب  
 مطلقا سواء كان الاختلاف لذاته او بالواسطة فلا تغفل ( قوله ثم دلالة على  
 انهما مبلغان ) اي لا آخر ان بل هما مبلغان لامر الله تعالى فيكون الرسول دليلا  
 وكذا الوزير وهذا خارج عن محل النزاع اذ النزاع انما هو في ان الشارع  
 اذا امر احدا ان يأمر غيره بفعل مثل امر النبي لولي الصبي بان يأمره بالصلاة  
 اذا بلغ سبعا هل امر لذلك الغير بذلك الفعل ام لا فاختار انه ليس بامر الابدليل  
 يدل على كونه امراله ولو كان امراله مطلقا يلزم الفسادات الثلاثة كما عرفت

آنفا فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى ( قوله كما امر به ) اى باتيانه للمأموره  
مع شرائطه واركانه وسائر الواجبات فى حق المأموره بالحاصل اذا فعل المكلف  
المأموره كالصلوة مثلا مع شرائطه وواجباته سقط عنه اداء ذلك المأموره  
ثانيا وثالثا ويسقط قضاؤه ايضا يعنى لا يلزم عليه الاداء ثانيا ولا القضاء ( قوله  
يوجب الاجزاء ) اى يوجب الكفاية يعنى يكفى فى صحة ولا يحتاج الى دليل آخر  
غير الدليل المفيد للفرضية وهو الامر الواقع فى حق الاداء والامر اقتضى اتيان  
المأموره واتيان المأموره اقتضى الاجزاء فيكون الامر مقتضيا للاجزاء بناء  
على ان مقتضى الاقتضى للشيء مقتضى ذلك الشيء فيكون الامر الواقع فى حق  
الاداء موجبا للسقوط اى سقوط الاداء ثانيا وثالثا وسقوط القضاء ايضا  
بناء على ان الموجب للقضاء هو الامر الواقع فى حق الاداء فاذا فعل المكلف  
المأموره كما امر به يسقط عنه الاداء ثانيا وثالثا وكذا القضاء اذ لا يبقى الامر  
متعلقا بالاداء ولا القضاء بعد الاتيان بالمأموره ( قوله بمعنى سقوط القضاء )  
فان قلت سقوط القضاء صفة القضاء مع ان كلامنا من الصحة والاجزاء صفة الفعل  
المأموره فلا يصح كون الصحة والاجزاء بمعنى سقوط القضاء لاتبان بينهما  
قلت نعم لكن يجوز ان يزداد لفظه اى سقوط القضاء به اى بالمأموره المأموره  
فيكون حصة المأموره بواسطة حرف الجر على ما اختاره التفقازانى فى مثل فهم  
المعنى من اللفظ فلا تغفل والقضاء بالمعنى اللغوى ههنا فيكون اعم من الاداء اى بمعنى  
سقوط الاداء والقضاء ثانيا وثالثا ( قوله اذلا معنى لانكاره ) بناء على ان حصول  
الامثال باتيان المأموره يذهبى فلامعنى لانكار حصوله قوله ام لا ) اى ام يحتاج  
سقوط القضاء الى دليل آخر ( قوله فلان الامر ) اى الامر المفيد لوجوب  
المأموره ( قوله كل المأموره ) بل يبقى بعضه والمفروض خلافه فيلزم خلاف  
المفروض فيكون بط وتقرير الدليل هكذا اتيان المأموره كما امر به يوجب  
الاجزاء لانه يوجب سقوط تعلق الامر بعين المأموره وسقوط تعلقه بغيره وكل  
سقوط تعلق الامر يوجب الاجزاء ينتج المط اما الصغرى فتنظرية والكبرى  
ظاهرة اشار الى اثباتها بقوله فلان الامر ان يبقى الخ حاصله انه لو لم يوجب سقوط  
تعلق الامر فاما ان يبقى الامر متعلقا بعين المأتى به واما ان يبقى متعلقا بغيره وكما يبقى  
متعلقا بعين المأتى به يلزم تحصيل الحاصل وكما يبقى متعلقا بغيره يلزم خلاف المفروض  
والنالى بكلا شقيه بط والمقدم مثله ثبت ان تعلق الامر بسقط باتيان المأموره  
فاذا سقط تعلق الامر لا يلزم على المكلف الاداء ثانيا ولا القضاء قال الازميرى

( والجواب )

والجواب عنه اننا نختار الشق الثالث الخ اقول هذا الجواب من طرف المخالف  
للمختار ليس بشئ بناء على انه اذا كان الامر مقتضيا لاثبات المأمور به يكون  
مقتضيا للاجزاء ايضا بناء على ان المقتضى للمقتضى لاشئ مقتضى لذلك الشئ  
وقد تقرر ان الامر الموجب للقضاء هو الامر الواقع في حق الاداء فاذا لم يبق  
تعلق الامر بمداين المأمور به يلزم ان يكون الاداء والقضاء ساقطين ثانيا وثالثا  
فيكون سقط الاداء والقضاء معلوما من الامر يعني من سقوط تعلق الامر  
فلا يحتاج الى دليل الا آخر كركزه المخالف فافهم قاله الاستاذ والله اعلم ( قوله مقتضى  
الحسن ) تقرير هذا الدليل هكذا اتيان المأمور به يوجب الاجزاء لانه يوجب  
الحسن والحسن يوجب الصحة الشرعية ينتج المط ( قوله عن عهدة ) اى عن  
الوجوب الذى هو متعلق تعلق الامر الالهى ( قوله ثانيا وثالثا ) اى اذا  
فعل ثانيا ولم يسقط يلزم ان يفعل ثالثا واذا لم يسقط يلزم ان يفعل رابعا وهكذا  
فلم علم امثال لكن التالى بطواعلم ان اتيان المأمور به يوجب الاجزاء بالمعنى  
المذكور فهل يوجب القبول ام لا فقيه خلاف والمختار عند البعض انه لا يوجب  
القبول بل القبول يثبت من دليل آخر نحو قوله تعالى انما يتقبل الله من المتقين لكن الظ  
ان يوجبه ايضا بناء على اقتضائه للحسن والقبول يفهم من معنى الحسن وقدم معنى  
الحسن امر متعلق المدح فى الدنيا ومتعلق الثواب فى الآخرة اى الجنة والقبول عبارة  
عنها فارجم فافهم واعلم انه قد علم من تقرير الشارح ههنا معنى صحة الصلوة مثلا  
ومعنى فسادها فقولنا هذه الصلاة صحيحة بمعنى لا يلزم على المكلف ادائها  
ثانيا ولا فضائها وقولنا هذه الصلاة فاسدة بمعنى انه يلزم على المكلف ادائها  
ثانيا ان كان فى الوقت او قضائها ان كان خارج الوقت فلا تغفل والله اعلم وهو  
الهادى ( قوله وقيل لا يوجبه بل هو يثبت بدليل آخر ) القائل هو القاضى عبد  
الجبار من المعتزلة يعنى لا يوجب اتيان المأمور به على وجه الامر سقط القضاء  
فلا يدل الامر عليه بل سقوط القضاء ثابت بدليل آخر فان قيل ما الدليل الآخر  
حيث لم يوجد آية ولا حديث يدل على سقوط القضاء فسقوط القضاء انما هو  
بالامر الواقع فى حق وجوب الاداء يعنى بسقوط تعلقه حين اتيان بالمأمور به  
قلت لعل الدليل الآخر عندهذا القائل عبارة عن عدم المطالبة بعد اتيان  
بالمأمور به فعدم كون المكلف مطالب من طرف الشرع بعد اتيان بالمأمور به  
يدل على سقوط القضاء فلا يكون الامر دليلا عليه لكم بط عند اهل الحق

( قوله اما اولاً فلان النهى لا يقتضى فساد الخ ) حاصل الدليل الاول بقياس الامر على النهى حيث قال بحكم العكس والحكم بمعنى الاقتضاء اى باقتضاء قياس الامر الذى هو عكس النهى بالنهى فيقال قياس العكس عبارة عن قياس احد الضدين بالآخر لا شترأ كهما فى افادة الضدين بناء على ان الامر يفيد الوجوب اى وجوب فعل المأمور به والنهى يفيد المنع عن الفعل الذى هو الضد مفاد الامر فمح يقال الامر كانهى فى افادة الضدين حيث افاد الامر الوجوب وافاد النهى المنع وهما ضدان وهذه هي المقدمة الاولى فيضم اليها مقدمة اخرى هي هذه والنهى لا يقتضى فساد النهى عنه ينتج ان الامر لا يقتضى المأمور به ( قوله قلنا النهى المطلق الخ ) حاصله ان اراد المخالف ان النهى بالقرينة لا يقتضى فساد النهى عنه فهذه المقدمة مسلة لكن التقريب ممنوع اذ يلزم منه عدم اقتضاء الامر صحة المأمور به وهو وظ وان اراد ان النهى المطلق عن القرينة لا يقتضى فالمقدمة الثانية ممنوعة ( قوله وفى المثلين قرينة ) والقرينة عبارة عن الارض المغصوبة ووقت النداء فانهما قرينة على ان النهى انما هو لاجل المجاورة وهي عبارة عن شغل الارض المغصوبة بالصلوة وشغل وقت النداء بالبيع لاعت ذات الصلوة وذات البيع فلذا صح الصلوة والبيع وصحة الصلوة عبارة عن سقوط القضاء بعد الاداء وصحة البيع عبارة عن انعقاده شرعاً وسيجى التفصيل فى بحث النهى ( قوله على ان يدهما فرقاً ) فان قيل الفرق بين الامر والنهى ظ لاسترة فيه فامعنى هذا الجواب قلت نعم لكن المراد بالفرق وهو الفرق المانع لانتاج القياس المذكور فلا ينتج القياس المذكور ولو سلم ان النهى المطلق لا يقتضى فساد النهى عنه فهذا الجواب بمنع تقريب الدليل المذكور يعنى لو سلم صحة المقدمة الاولى وصحة الثانية لا يلزم منهما النتيجة كيف والفرق مانع للانتاج موجود وهو ان الانتهاء عن الشئ اى النهى عن الشئ المركب من الذات والوصف يحصل الامتثال به بترك شئ من المركب بخلاف الامتثال لامر اى المأمور به فانه لا يحصل باتيان بعض المأمور به بل يلزم الاتيان بمجموع المأمور به فثبت ان اتيان المأمور به على وجه الامر يقتضى الصحة بمعنى سقوط القضاء ( قوله واما ثانياً فلان مقتضى الامر الخ ) حاصله مقتضى الامر فعل المأمور به ولا شئ من سقوط التكليف بفعل المأمور به ينتج من الشكل الثانى لاشئ من مقتضى الامر بسقوط التكليف ( قوله سقوط التكليف مقتضى المقتضى ) حاصل الجواب بمنع الصفوى او بمنع التقريب بانه ان اراد المخالف

( ان مقتضى )

ان مقتضى الامر بالذات فعل المأمور به فالصغرى والكبرى كلاهما مسلم لكن  
التقريب ممنوع اذ لا يلزم منه ان لا يكون سقوط التكليف مقتضى الامر ولو  
بالواسطة وهو ظ ولم تدع ان سقوط التكليف مقتضى الامر بالذات بل ندعى  
انه مقتضاء ولو بالواسطة وان اراد ان مقتضى الامر مطلقا فعل المأمور به  
فالصغرى ممنوعة فلا تغفل ( قوله يوجب انتفاء الكراهة ) فعلى هذا بين  
المأمور به وبين المكروه مبانة كلية وبينهما عموم من وجه على مذهب المخالف  
كما سيجي لكنه بط كاستغف ( قوله لان الامر يقتضى ) فان قيل الدليل ليس  
بمطابق للدعوى قلت المراد فى طرف الدعوى ان اتيان المأمور به على وجه  
الامر يوجب الخ فبح مطابق فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله يقتضى حسنا  
لا يجمع الكراهة ) فبواسطة اقتضاء الحسن المذكور يوجب انتفاء الكراهة  
التحرية ايضا ( قوله ابى بكر ) الرازى منسوب الى الرى اسم محل والزاي  
زيادة فى النسبة فليس المنسوب اليه عبارة عن الراز كآيتوهم وقس عليه امثاله ( قوله  
صفة الجواز ) اضافة العام الى الخاص اى سقوط القضاء وكون المأمور به  
جائزا يعنى سقوط القضاء بعد الاداء بعد الاداء مرة ( قوله تثبت بمطلق الامر ) فيه اشارة  
الى ان سقوط القضاء ثابت الامر كفى المختار ( قوله لكنه يتناول ) اى الامر  
يتناول الخ ( قوله بدليل اداء ) اى بدليل جواز اداء الخ فالمضاف محذوف اشار  
اليه فيما بعد تقرير الدليل من الشكل الثالث هكذا بعض اتيان المأمور به اداء  
عصر يومه بعد تغير الشمس اى وقت اصفراره قريب الغروب ٦ وبعض اتيان  
المأمور به مكروه ينتج المطفح نقول كلما كان بعض اتيان المأمور به مكروها فانيان  
المأمور به لا يوجب انتفاء الكراهة لكن المقدم حق والتالى مثله وحاصل  
الجواب من طرف المختار بمنع الكبرى انها ممنوعة كيف لا كراهة فى نفس المأمور  
به وانما الكراهة فى الشيء الآخر وهو التأخير ففيه اشارة الى دفع مساحمة واقعة  
فى كتب الفقه حيث وقع فيها ان الصلوة بعد تغير الشمس مكروهة فانه مساحمة  
والمراد انه لا كراهة فى نفس الصلوة وانما المكروه تأخيرها فلا تغفل والحاصل  
ثبوت الجواز يوجب انتفاء الكراهة قطعا اذ لو وجب الكراهة يلزم ان لا يوجد  
الجواز ( قوله وانما الكراهة فى التأخير ) ظرفية المحل للمحال ( قوله وكذا المأمور  
به نفس الطواف ) يعنى ان الطواف نفس مأمور به ولا كراهة فيه وانما  
الكراهة لمعنى فى الطائف وهو الحدث ولا يلزم منه كون الطواف مكروها  
وهو ظ فافهم ( قوله نسخ وجوبه ) مثلا اذا نجس ثوب احد فى الام

٦ فيه نظر والاولى  
ان يقرر القياس  
من الشكل الاول  
فأتمل ( منه )

السابقة فالواجب عليهم قطع ذلك الطرف من الثوب ثم نسخ هذا الوجوب من هذه الأمة المرحومة فاذا نجس ثوب احدهما لا يجوز قطعه فلو قطعه يكون اسرافا غير جائز بل يلزم التطهير بالماء ونحوه فلا يجوز القطع لعدم بقاء الجواز بعد نسخ الوجوب ( قوله فلا يفيد الجواز ) اى كالا يفيد ولا يدل على عدم الجواز بل يلزم لافادة الجواز وعدمه دليل آخر ( قوله يبقى صفة الجواز ) اى حال كونه مدلول التضمنى للامر فلا يكون الامر فى المردول التضمنى حقيقة كما لا يكون مجازا لعدم الاستعمال فيه وقد سبق فى بحث الامر فارجع والامر حقيقة فى الوجوب قبل النسخ وبعده عند الشافعى فافهم ( قوله ليس لانتفاء الوجوب ) اى حتى يتم تقريب دليلكم ايها الشافعى اعنى قولكم اذ لا يوجب انتفاء الوجوب انتفاء الجواز الحاصل لم يعلم الشافعى محل النزاع اذ لا نزاع ان انتفاء الوجوب لا يوجب انتفاء الجواز وانما النزاع فى الامر الذى نسخ وجوبه بانه هل يكون الامر المنسوخ دالا على الجواز اولا لكن ينبغي ان يعلم ان هذا الجواب من طرف المختار ليس بتام لانه اذا سلم كون الجواز اهم من الوجوب فانتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام وكذا يقال بقاء الجواز يستغنى عن بقاء الموجب فانتفاؤه لا يستلزم انتفائه فالاولى ان يقال لاسلم ان انتفاء الوجوب لا يستلزم انتفاء الجواز كيف والجواز الثابت فى ضمن الوجوب هو الجواز المقيد بامتناع الترك لا هطلق الجواز وهذا الجواز ينتفى بانتفاء الوجوب والجواز الآخر لا بدله من دليل آخر فعلى هذا لا يكون الوجوب والجواز خاصا عاما بل يكونان كالمتساين بين فافهم قاله الاستاذ الفاضل ( قوله وفيما يدل عليه جواز صوم عاشوراء ) هذا دليل انى ( قول بل انما جاز ) اى فلا يتم تقريب الدليل الاى ايضا فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله لما جاز ذلك ) اى تخلف المراءى عن الارادة التفويضية عن المعتزلة ( قوله و ارادة وجوده اى المأمور به الخ ) من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل محذوف اى ارادة الامر وجوده اى صدور المأمور به المفهوم من السياق والوجود بمعنى الصدور اى صدور المأمور به عن المأمور اعلم ان الاصوليين اختلفوا فى ان الامر هل هو عين الارادة ام لا وانه هل يستلزم الارادة اى ارادة الامر ام لا فذهب بعضهم الى ان الامر عين الارادة فهذا المذهب بطرعا وذهب بعضهم من المعتزلة الى ان الارادة شرط فى صحة الامر وهذا ايضا بطرعا فارد المص ان بين ماهو المختار عند اهل السنة فقال و ارادة وجوده ليست شرطا لصحة الامر فعلى هذا بين مراد الله وبين المأمور به عموم

( وخصوص )

وخصوص من وجه ايمان المؤمن مراد الله ومأموره وكفر الكافر مراد الله وليس بمأموره وايمان الكافر مأموره وليس بمراد الله تعالى والمأموره اخص عند المعتزلة فكل مأموره مراد الله وليس بالعكس فعلى هذا كفر الكافر ليس بمأموره ولا بمراد الله تعالى وايمان الكافر مأموره ومراد الله تعالى فهم جوزوا تخلف مراد الله تعالى عن ارادته لكنه بط (قوله في ان طلب الامر الخ) والمعتزلة لم يفرقوا بين طلب الله تعالى وبين ارادته مع ان ما بينهما فرقا بناء على ان تخلف مطلوب الله تعالى عن طلبه جائز اذ ليس فيه شائبة العجز بخلاف الارادة فانه لا يجوز تخلف مراد الله عن ارادته اذ يلزم فيه العجز تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (قوله فعندنا ليست الخ) تفسير الخلاف اذ لو كان شرطا يلزم اما ان يكون جمع الكفار مؤمنين او يلزم ان لا يوجد الامر او يلزم ان يكون كل المؤمنين مطيعا او يلزم ان لا يوجد الامر والكل بط واعلم ان الله تعالى مع علمه بعدم صدور الأمور قدامه شاء على ان مقتضى الحكمة والعدالة يرفع العذريوم القيمة (قوله في ذلك بانفسكا كهما عن الامر) كلمة عن داخلية على الوجود فيوجد الامر ولا يوجد الارادة فلا يلزم تخلف المراد عن الارادة حيثنذ وكذا كلمة عن في قوله عن ارادة الله داخلية على الوجود فيوجد الارادة ولا يوجد المراد وهو بط اذ هو التخلف وهو بط عند اهل الحق (قوله ووجه البناء) جواب سؤال مقدر وهو الخلاف في مطلق الامر فما وجه هذا البناء في بيان مذهب المعتزلة فاجاب بما ترى (قوله بما يعلم) اى يعلم مستترا او المراد التعلق اللائزالى فلا يرد ان العلم ازالى فما وجه التعبير بما يدل على التجدد (قوله السابق في الامر الاعم من امر الله الخ) كلمة من متعلق باصل الفعل لا بالزيادة فلا يرد ان من التفضيلية لا يجتمع مع الالام لان كلمة من ليست بتفضيلية ههنا حتى يرد ذلك فلا تغفل (قوله بان الامر مطلقا لا يستلزم الارادة) بناء على انه لا قائل بالفصل (قوله لزم الاستلزام في جميع الصور) بناء على انه لا قائل بالفصل (قوله ولا نقول بالاستلزام فيه) وكذا لا ننول في غيره لعدم القائل بالفصل (قوله اتجه لهم القول بالاستلزام) اى صح لهم القول به فافهم والله اعلم وهو الهادى (قوله كافة) اى حال كون الناس جميعا شرقا وغربا (قوله للدعوة) اى لاجل الدعوة او الحكمة في البعث هى الدعوة وحاصل الدليل انه لو لم يكن الكفار مطلقا حربيا واذميا بمأمور بالايمان لما كان النبي عليه السلام مبعوثا الى كافة الناس لكن التالى بط والمقدم مثله فثبت انهم مأمورون به قطعا ومطلقا فهذا الدليل عام

للحربي والذمي والدعوة اعم من الاجالية والتفصيلية ومن الكون بالذات  
او بالواسطة فالدعوة بهذا المعنى الاعم موجودة في حق الكل ولا يلزم ان يكون  
المخاطب حاضرا وقت الخطاب والكفار اعم من الحربي والذمي ولا يلزم من عدم  
اجراء الاحكام في الحربي ان لا يكون مأمورا بناء على ان الاجراء مشروط بالقدرة  
ولا قدرة لنا على الاجراء وبعدم الاجراء الاحكام في الحربي وعلم ان عذابهم اشد  
من عذاب الذمي في الآخرة فعلم منه ان عذاب الكفار متفاوت في الآخرة لا تساوية  
(قوله احكام المعاملات) الاحكام بمعنى المحكوم به اضافة الحال الى المحل اي  
المحكوم به القائم بالمعاملات (قوله ولانهم ملتزمون بمقد الذمة الخ) هذا الدليل  
مخصوص بالذمي وليس شامل للحربي فالدعوى على هذا ليس بعام حتى يرد  
سؤال الازميرى فكان كون الذمي مأمورا بالايمان مثبتا بالدليلين فلا تغفل  
(قوله احكام العقوبات) الاحكام بمعنى المحكوم به ايضا والظاهر ان هذا  
الاضافة اضافة العام الى الخاص (قوله عن اسبابها) فسبب حد الزنا هو الزنا  
وسبب حد القذف هو القذف وقس عليه (قوله واعتقاد وجوب العبادات)  
الاعتقاد اعم من الاجال والتفصيل واعتقاد وجوب العبادات تفصيلا خارج  
عن الايمان فلذا فصله عن الايمان او يقال ان العبادات اعم من الضرورات  
الدينية وغيرها ومالم يكن من الضرورات الدينية خارج عن الايمان ايضا  
وبهذا الاعتبار فصل عن الايمان لكن الظاهر من قوله كفر على كفران يكون  
المراد ما هو من الضرورات الدينية حينئذ ذكره منفصلا عن الايمان باعتبار  
التفصيل او عطف الخاص على العام فافهم (قوله وانما الخلاف في وجوب  
اداء العبادات) اي بشرط الايمان فلا تغفل (قوله ما وراء النهر) اي نهر جيحون  
(قوله ما يحتمل السقوط) كالاقرار في الايمان فهم ان اقول انهم مأمورون  
بالاقرار كالتصديق كما هو مذهب الجمهور والمراد بما يحتمل ماسوى الاقرار  
ليسوا بمأمورين بالاقرار حينئذ والله اعلم وهو الهادي (قوله ولا خلاف في  
عدم جواز الاداء حال الكفر) يعني لا يسقط الفرض اي فرضية الاداء لو كان  
الاداء فرضا ولا يحصل الامتثال ايضا فالكافر في حال كفره سواء  
ادى الصلوة والصوم وغيرهما اولم يؤد فلا فائدة في ادائه فهو معذب  
في كل حال سواء ادى اولم يؤد فلا تغفل فظهر ان محل الخلاف هو الوجوب  
في حق المؤاخذة على ترك الاعمال بعد الانفاق على المؤاخذة على ترك اعتقاد  
الوجوب (قوله لتعذيبهم بتركها) اي الترك مع الايمان لامع الكفر اذ لا فائدة

( في الاتيان )

في الايمان حال الكفر فافهم ( قوله فظهر ان محل الخلاف : هو الوجوب في حق  
 المواخدة الخ ) يعني لاثمرة لهذا الاختلاف من جهة الدنيا وقال الطرسوسي  
 و منا من اظهر قاندة الخلاف في الدنيا فان من ملك نصابا ناميا وحال عليه الحول  
 ثم اسلم يجب عليه الزكوة للحول الماضي في كفره عند العراقيين لاعلى المختار  
 فتبصر انتهى ولعل وجه التبصر انه مخالف لحديث الاسلام يجب ما قبله  
 فيلزم ان يسقط الزكوة عنه بعد الاسلام فالحق ما بينه المص ههنا فلا تغفل  
 ( قوله فانه لا يحتمل السقوط ) بيان لصحة الاحتراز لاموجهه لكن بيانه ههنا  
 مبنى على ان الايمان عبارة عن التصديق لاعن التصديق والاقرار فعلى هذا  
 بيان للمص ههنا لا يكف الكافر بالاقرار وعلى مذهب من قال ان الايمان عبارة  
 عن التصديق والاقرار فهو مكلف بالاقرار ايضا فافهم ( قوله لان اداءها  
 لاستحقاق الثواب وهو ليس باهل له ) فان قلت هذا الدليل يجرى في عدم  
 كون الكافر مأورا بالايمان مع انه مأور به اتفاقا وانما يجرى بناء على ان الكافر  
 ليس باهل لاستحقاق الثواب قلت الدليل مقيد بقولنا وهو ليس باهل له حين  
 الاداء بخلاف الايمان فان الكافر حين ادائه الايمان يصير اهلا لاستحقاق الثواب  
 فانهم فان قلت اذا لم يكن بالكافر اهلا لاداء العباد فلا يكون اهلا لاعتقاد  
 وجوب العبادات فما الفائدة في كونهم مأورين باعتقاد العبادات مع انه لا يصح  
 الاداء منهم حال الكفر فلا فائدة في الامر قلت الكافر اهل للاعتقاد المذكور بناء  
 على انه من تمة الايمان فاذا كانوا اهلا للايمان يكونوا اهلا لاعتقاد وجوب  
 العبادات ايضا فافهم قاله الاستاذ والله اعلم وهو الهادي ( قوله اى من الخاص  
 النهى الخ ) اعلم ان كون النهى من الخاص انما هو باعتبار صيغته لا باعتبار مادته  
 فاللادة اعم سواء كانت من الخاص او من المشترك وكذا مادة الامر اعم منهما  
 فالامر من الخاص باعتبار الصيغة ايضا واعلم ان النهى في اللغة بمعنى المنع مطلقا  
 حتى قبل لصاحب العقول اولى النهى بناء على ان العقل يمنع صاحبه عن  
 القبائح ثم نقل النهى الى الصيغة الخصوصية الدالة على المنع المخصوص على طريق  
 نقل اسم مدلول الى الدال فافهم ( قوله وامتناع عن الفعل ) وهو المشتق  
 منه لصيغة النهى واعلم ان الكف عن الشيء يلاحظ بطريقتين احدهما انه  
 يلاحظ معنى مستقلا كفهوم الابتداء الاسمي وثانيهما انه يلاحظ معنى غير  
 مستقل كفهوم الابتداء الجزئي الذي هو معنى حرفي وهو المراد في تعريف النهى  
 بناء على ان الكف معنى الحرف اعني لاء النهى فههنا ثلثة اشياء احدها

الطلب وثانيها الكف وثالثها الفعل والطلب مستفاد من صيغة النهي والكف مستفاد من لاء النهي والفعل مستفاد من المادة فلا تفعل ( قوله السابق من حيث انه كف ) يعنى من حيث ان الكف معنى حر فى ملحوظ على وجه كونه مرأة للملاحظة حال طرفيه وقيد الحيثية لالتقييد لالاطلاق بناء على ان كونه كفا من حيث انه كف مفهوم عرضى بالنظر الى ماصدق عليه المحيى لا عينه حتى يكون للاطلاق كما يتوهم ( قوله لا من حيث انه مفهوم ) يعنى ليس المراد هذا اذ لو كان المراد هذا المعنى يلزم التعريف بالمباين اذ لا يصدق على فرد اصلا ولو كان الكف اعم من هذا المعنى يلزم ان يكون التعريف غير مانع عن اغياره لصدقه على قولنا اكفف وهو امر لانهى فلا تفعل وانما قال فى التعريف طلب به ولم يقل اريد به الكف بناء على ان الارادة ليست بشرط لصحة النهى كما عرفت فى الامر ووجه تعبيره بالماضى علم من تعريف الامر فارجع ( قوله جزما ) مفعول مطلق مجازى لقوله طلب اى طلب طلبا جازما وقاطعا جواز خلاف الكف ( قوله الصيغ المستعملة ) اى صيغ النهى المستعملة للكرهية التثنية وانما قلنا كذلك بناء على ان الكراهية الفهرمية داخلية فى الحرام عند محمد وعندهما يجوز ان يكون الكراهية اعم فانهم ( قوله فان المكروه ليس بمنهى عنه ) علة لزوم الخروج لاعلة صحة ادلاشك فى صحة الخروج فلا يحتاج الى تعميل الفحمة فانهم واعلم ان بين الحرام وبين المنهى عنه عموم وخصوص مطلق فكل منهى عنه حرام وليس بالعكس بناء على ان الحرمة قد ثبتت بدليل آخر من غير ورود النهى فى حقه كما فى قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم الخ ( قوله وجوب الانتهاء ) الوجوب بمعنى القرص ان كان دلالة النهى على طلب الكف جزما قطعية كشوته او بمعنى الوجوب المقابل للقرص ان كان الدلالة ظنية ولما رتب الله تعالى الانتهاء على النهى والحال ان الامر للوجوب علم منه ان اثر النهى انما هو وجوب الانتهاء ولو كان المكروه منهبا عنه يلزم وجود الملزوم بدون البلازم اعنى وجوب الانتهاء وهو بوط والنهى الوارد فى حق المكروه بالمعنى الاوى يعنى بمعنى المنع مطلقا ( قوله اشتراكا لفظيا ) فعلى هذا يكون صفة النهى موضوعا تارة على طلب الجازم اى لطلب الكف جزما وتارة لطلب الكف راجحا وعلى تقدير كونه اشتراكا معنويا تكون الصيغة موضوعا لمعنى كل تحت افراد وذلك المعنى عبارة عن طلب الكف مطلقا سواء كان جازما او راجحا فاذا استعمل فى المفهوم الكلى يكون حقيقة ولو استعمل فى الطلب الجازم بخصوصه يكون

( مجازا )

في الركن بقدر لم يقف  
يطلب به الى الخ  
في التقدير ففى وجهه في فقهه  
قول الركن يطلب به فاجب  
الا فاعرف  
م  
١٤٤

بجازا او في الطلب الراجح يكون مجازا ايضا وان استعمل في احدهما لكن بعمومه يكون حقيقة ايضا لكن المختار عند المص على مقتضى تعريفه انه حقيقة في التحريم يعني موضوعا للطلب الجازم اى طلب الكف جزما واستعماله في الكراهة اما مجازا او حقيقة قاصرة فلا تغفل واعلم ان صيغة النهى موضوعا بالوضع النوعي للطلب الجازم وضعا ماما لموضوعه عام ان لم يلاحظ الوضع مع لاء النهى وان لوحظ الوضع معها يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا بناء على ان معنى لامعنى حرفي وهو الكف الغير المستقل كما عرفت فلا تغفل (قوله اى ملتبسا

ذلك اللفظ) من قبيل ملابسة الموصوف للصفة (قوله خرج به اللفظ الموضوع للاخبار عن طلب الكف) فان قلت هذا خارج بقوله طلب به الكف بناء على ان المراد به الانشاء لا الاخبار قلت نعم لكن ليس المراد انه خرج به اللفظ الموضوع للاخبار المستعمل في الاخبار حتى يرد ذلك بل المراد اللفظ الموضوع للاخبار اذا استعمل مجازا في انشاء طلب الكف فانه ليس بنهى فلا تغفل نبه عليه الطرسوسى (قوله استعلاء) مفعول مطلق مجازى لقوله طلب ايضا اى طلب طلب استعلاء فالاضافة بضافة السبب الى المسبب اى الطلب سبب عد الطالب نفسه عاليا على المطلوب (قوله خرج به الدعاء والالتماس) فيه مسامحة والمرد خرج به اللفظ الدال على الدعاء كقولنا اللهم لاتهلكنا بعداك وغيره من الادعية بصيغة النهى فقيدها اشارا الى ان مثالها مستعملة في معناها الحقيقي لغة فلا يخرج امثالها عن التعريف بقوله بوضعه لكن ليس يستعمل في المعنى الحقيقي اصطلاحا بناء على انه يلزم ان يكون الطالب على وجه الاستعلاء فيه فخرج امثالها النهى والله اعلم وهو الهادى (قوله يوجب دوام الترك) لما فرغ عن تعريف النهى وبيان فائدة القيود المذكورة فيه اراد ان بين حكمه فقال وهو يوجب دوام الترك اى يوجب طلب دوام الترك اى ترك النهى عنه مثلا لو قال الله تعالى لا تشربوا الخمر يكون معناه اطلب منكم جزما ترك شرب الخمر في مدة اعماركم (قوله والنكرة في سياق النفي تم) فان قيل التقریب ليس بتمام بناء على ان كون النكرة في سياق النفي عامانا يقتضى عموم الضرب لافراد ولا يقتضى عموم الازمان قلت يقتضيه ايضا بناء على ان العقل الذى يفعل فى اى زمان فهو من الافراد فانهم (قوله قال المخالف قد انك الدوام الخ) حاصله معارضة على ما فى المتن بانه لو كان النهى موجبا للدوام يلزم ان يوجب الدوام فى نحو نهى الحائض او لمسا انفك الدوام عنه فى نحو نهى الحائض لكن التالى بط

وحاصل الجواب بمنع الملازمة او منع التقريب ( قوله نهى مقيد ) اى بالحيض  
 ( قوله صفة نقصان ) اضافة السبب الى المسبب والجهل قبيح وقبحه عبارة  
 عن كونه صفة نقصان ( قوله وبالجملة كل ما يستوجب الخ ) اى الكلام الملابس  
 بالاجال الحاصل ان كون الشيء صفة نقصان يعلم بالعقل كذا كونه مخالفا لاغرض  
 يعلم به وكذا كونه غير ملائم للطبع يعلم به سواء ورد الشرع فى حقه اولا فالقبح  
 بهذا المعنى ليس محل النزاع بل كونه عقليا اتفاقا ( قوله متعلق الذم ) بفتح  
 اللام تعلق السبب بالمسبب او بالعكس فافهم ( قوله عاجلا ) تفسير لقوله فى الدنيا  
 وكذا قوله اجلا تفسير لقوله فى العقبى فلا تنفل فعمل من هذا كل منهى عنه سبب  
 لكون فاعله مذموما فى الدنيا ومعاقبا فى الآخرة انى مستحقا له ( قوله اى كون  
 الفعل بحيث يستحق الخ ) اشارة الى انه ليس المراد بالعقاب العقاب بالفعل حتى  
 يلزم النسافات لمغفرة الله تعالى من غير عقاب كما هو المفهوم من بعض الآيات  
 القرآنية ( قوله فى حكم الله ) ظرفية السبب القريب للسبب ( قوله وفى اختيار لفظ  
 يقتضى الخ ) الحاصل الفرق بين المقتضى والموجب ان كلاهما بمعنى اللازم لكن  
 المقتضى بمعنى اللازم المتقدم والموجب بمعنى اللازم التأخر والله اعلم وهو الهادى  
 ( قوله فهو اى اذا كان القبح مقتضى النهى الخ ) واعلم ان التقسيم الى الاقسام  
 الثلاثة انما يجرى على مذهب المتريدى وهو ان القبح لازم متقدم ومقتضى النهى  
 لا لازم متأخر وموجه كما ذهب اليه الاشاعرة فهذا التقسيم لا يجرى على مذهبه  
 و اشار على كونه تقريرا على قوله ويقتضى القبح الخ وحاصله ان القبح النهى  
 عنه اعنى الشيء الذى يكون سببا يكون فاعل النهى عنه مذموما فى الدنيا  
 ومعاقبا فى الآخرة لا يخلو عن ثلاثة اقسام فاما يكون لعين النهى عنه وذاته وضعا  
 واما يكون لعين النهى عنه وذاته شرعا واما يكون لغيره ( قوله سواء قبح جميع  
 اجزائه ) اى سواء كان جميع اجزاء النهى عنه سببا لذم فاعله وعقابه اولم  
 يكن جميعها سببا بل بعضها وصار بعضها حسنا فالمجموع قبيح وسبب للذم  
 والعقاب بناء على ان المركب من الحسن والقبح يكون قبيحا ( قوله من حيث  
 هو ) اى مع قطع النظر عن الاضافة الى الخارج عن ذاته ( قوله ان الاضافة )  
 اى النسبة الى الخارج فالاضافة بالمعنى الاغوى مثلا الايمان من حيث هو هو  
 ليس من ينقسم الى الوضع والشرع بوجود بل الموجود هو الايمان المنسوب  
 الى الله وكذا الكفر فالنسبة الى الخارج اى تصديق قطع النظر من المؤمن به  
 اى الصديق به داخله فى ماهية كل فعل حسن او قبيح فلا تنفل ( قوله اى قد منهى به

عن الفعل ) اى ذات الفعل ( قوله اضيف اليه النهى ) اى طلب الكفر  
او طلب الترك والحاصل ذات كل منهى عنه قبيح لكن لا يلزم ان يكون المنشأ  
بقبحه عبارة عن ذاته كما يتوهم بل المنشأ امر آخر ( قوله باعتبار كفران التهمة )  
فذا الكفر قبيح لكن ايس المنشأ لقبح ذات الكفر بل المنشأ كون الكفر  
عبارة عن كفران التهمة فيكون قبحه لمانى زائد على ذاته ( قوله ووضع الشيء  
في غير محله ) فان قلت هذا عين الظلم قلت لا يلزم ان يكون التعريف حدا للظلم  
بل هو اسم له او تعريف اسمى فيكون خارجا عن حقيقة افراد الظلم وحقيقة  
ما صدقه حقيقة الظلم عبارة عن اخذ مال الغير مثلا فيكون وضع الشيء  
في غير محله وصفا زائدا على ذاته وحقيقته وكذا الخلو عن الفائدة ليس بعبارة  
عن حقيقة الفعل الذى هو العبت بل هو زائد حقيقته فيكون قبح كل منها  
لوصف زائد على ذواتها والحاصل ان وضع الشيء في غير محله ليس بجنس ولا نوع  
بالنسبة الى ما صدق عليه الظلم حتى يكون هذا التعريف حدا للظلم بل هو  
من قبيل الخاصة بالنسبة اليها فلا يكون التعريف حدا بل تعريف اسمى او رسمى  
فلا تغفل قاله الاستاذ ( قوله اى من جهة الوضع ) بيان لحاصل المعنى اذ لا  
يصح كونه تميزا على ما حققه السيد السند في حاشيته عند قول المص لاستحالة  
قيام المسند بالذكور عقلا فارجع بل الاولى ان يكون منصوبا على كونه مفعولا  
مطلقا مجازا للتعليق المقدر اى كائن لعينه كون وضع اضافة المسبب الى السبب  
ويمكن توجيه آخر فارجع الى حواشى المطول والوضع اعم من الغوى والشرعى  
فانهم قاله الاستاذ ( قوله عرف قبحه بمجرد العقل ) اى صدق قبحه بمجرد العقل  
فان قلت قال المتريدى لاحاكم سوى الله تعالى فكيف يصح ان يكون العقل  
عارفا بالقبح وحاكما به قلت المراد بالحكم ههنا هو التصديق فكما صدق الله  
تعالى قبح الاشياء فكذا بصدقه العقل ويعرفه لالحكم الايجابى مثل حكم  
القاضى فى خصوص وهو المختص بالله تعالى فلا تغفل ( قوله بمجرد العقل ) فان  
قلت فعلى هذا يلزم ان يقول عقلا لا وضعا بناء على ان العقل هو السبب قلت  
نعم لكن لما كان حكم العقل وتصديقه مبنيا على ملاحظة وضع الواضع  
قال هكذا او انما قال هكذا اشارة الى رد مذهب المعتزلة فانهم قالوا الحاكم بالحكم  
الايجابى هو العقل ( قوله مركزوز فى العقول ) فان قيل فعلى هذا يعلم قبح الكفر  
بالعقل فيلزم ان يكون النهى عبثا قلت لا بل يعلم بالنهى حرمة الكفر فالكفر قبل  
ورود النهى وان كان يعلم قبحه بالعقل لكن لا يعلم كونه حراما فيعلم بالنهى كونه

حراما فلا يلزم ابعثيته فلا تغفل ( قوله لعدم الحلية ) اى لعدم وجود المحل  
للفعل المنهى عنه كاللواطه مثلا فان الذبح ليس بمحل لها بل المحل هو الموضع  
الذى يصلح التوالد ( قوله كبيع الحر ) فان بيع الحر قبج لعينه وذاته لكن لا يعلم  
كونه قبجا لعينه قبل ورود الشرع فى حق بيان محل البيع اى المبيع وهو المال  
المتقوم بعنى المال الذى يلزم ابقائه بعينه او بمثله والحر ليس بمال متقوم فيلزم ان يكون  
قبج بيع الحر لعينه معلوما بالشرع والله اعلم وهو الهادى ( قوله واما ذلك القبج لغيره )  
فان قلت لا مقابلة بين القبج لعينه وبينه بناء على ان القبج فى القبج لعينه انما هو لمعنى زائد  
على ذاته على ذاته كما هيها قلت نعم لكن المحل للقبج فى الاول والا بالذات انما هو عين  
المنهى عنه وذاته بخلاف القبج لغيره فان محل القبج اولا وبالذات غير المنهى عنه ثم  
بواسطة ذلك الغير يتصف المنهى عنه بالقبج بواسطة واسطة فى العروض فان مقابلة  
بينهما بهذا الاعتبار متحققة فلا تغفل قاله الاستاذ ( قوله لا يتصور انفسكا ) ان اريد  
الانفسكا فى الوجود كما هو الظاهر فضمير انفسكا كما راجع الى المنهى عنه وضمير عنه  
راجع الى الوصف اللازم وان اريد الانفسكا فى العدم يجوز العكس فلا تغفل ( قوله  
نحو صوم الايام المنهية ) اى الصوم فى الايام المنهية فالاضافة حينئذ حقيقة عقلية  
او الصوم للايام المنهية فالاضافة حينئذ مجاز عقلى فلا تغفل ( قوله سواء صدق ) اى  
وحل ذلك الغير الذى هو واسطة فى العروض لقبج المنهى عنه على الملزوم الذى  
هو المنهى عنه ( قوله لانه وسيلة الى البيع ) اى وسيلة بكون المشتري نائلا الى المبيع  
لا مقصود اصلى اى بالنسبة الى المشتري ( قوله مجرى مجرى الآلات الصناعة ) اى فى  
عدم كونه مقصودا اصليا والحاصل ان الوصف اعم من الحقيقى والتزيلي كالثنى  
فافهم ( قوله كصوم الايام المنهية ) اى كقبج صوم الايام المنهية فالاضافة محذوف  
فلا تغفل ( قوله فان المعنى الموجب ) يعنى ان محل القبج هو غير الصوم بناء على ان  
ذات الصوم لا يكون قبجا فلا يكون محلا لقبج بل المحل اولا وبالذات انما هو الغير  
اعنى الاعراض عن ضيافة الله تعالى ثم بواسطة الاعراض واسطة فى العروض  
يتصف الصوم بالقبج فلا تغفل ( قوله امرامجاورا ) لم يقل وصفا اشارة الى انه  
ايس المراد بالوصف القائم بالغير بل المراد به ما ليس بمقاصلى سواء كان قائما  
بالغير اولا ( قوله فى الجملة ) اى ولو فى بعض افراد المنهى عنه ( قوله لانه لا يصدق  
على السفر ) يعنى ان السفر لقطع الطريق قبج لكن ذات السفر ليس بقبج بل  
قبجه انما هو لاجل قطع الطريق على الغير وقطع الطريق لا يحتمل على السفر

وهو ظ وقطع الطريق ليس بوصف لازم للسفر فانه كثيرا ما يوجد السفر ولا يوجد قطع الطريق والمرقة لكنه يقارنه ويجاوره في بعض الاوقات قوله كالبيع وقت النداء فان قلت النهى عن البيع وقت النداء ليس بموجود في الآية بل الموجود انما هو الامر بترك البيع حيث قال الله تعالى وذروا البيع قلت نعم لكن الامر بترك البيع يستلزم النهى عن البيع وقت النداء وكلام المص مبنى عليه واعلم ان بين البيع وقت النداء وبين الاشتغال عن السعي الواجب عموم من وجه (قوله لاجل الاخلال بالسعي) اى لاجل الاشتغال عن السعي فألهمبا واحدا فلا تغفل واعلم ان البيع على ثلاثة اقسام الاول بط وهو القبيح لعينه والثاني فاسد وهو القبيح لوصف لازم والثالث صحيح مع الكراهة وهو القبيح لوصف مجاور كالبيع وقت النداء فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى (قوله والنهى المطلق الخ) المطلق بمعنى بشرط لاشئ يعنى المجرد عن القرينة كما صرح به (قوله عن الافعال الحسية) متعلق بالنهى وصلة له والنسبة في الحسية من قبيل نسبة المسبب الى السبب (قوله حقيقة) اى وضعا حقيقيا ولا مالحكم للتعليل ح فانهم (قوله مطلوب) اى مطلوب الشارع بما وضع له (قوله كالفقه) بمعنى خفة العقل فكل منها ليس بموضوع لمعنى ترتب على فعله ثواب وحكم شرعى الحاصل كل منها ليس بمطلوب الشارع (قوله لوجود المقتضى وهو النهى الكامل الخ) تقرير الدليل هكذا النهى المطلق يقتضى الاول لانه نهى كامل مع انتفاء المانع والقبح لعينه قبح كامل وكل ما هو كامل يقتضى الكامل يتبع المط (قوله ورد به الشرع اولا) فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون ورود الشرع عبثا قلت لا بناء على ان العقل وان صدق قبح امثال الظلم لكن ليس له حكم ايجابى بكونه حراما والحاكم به هو الشرع كما سبق فلا تغفل (قوله وبقرينة الثانى) فان قيل قوله بالقرينة عطف على المطلق والعامل فيه معنوى وقوله الثانى عطف على الاول والعامل فيه قوله يقتضى فيلزم عطف شيئين على معمولى عاملين مختلفين من غير تقدم المجرور وهو غير جائز في المختار قلت نعم فلا مخلص عن هذا الاعتراض الا بتقدير يقتضى كما اشار اليه الشارح فعلى هذا لا يلزم محذور فلا تغفل (قوله المقارن) اشارة الى ان بقاء القرينة للابسة (قوله يعنى القبح لغيره لوجود المانع) سواء كان القبح لوصف لازم او مجاور فان وجد قرينة دالة على كون القبح لوصف لازم يكون القبح اوصف لازم بواسطة القرينة واز وجد قرينة دالة على كونه لوصف مجاور كان القبح لوصف مجاور بواسطة القرينة ايضا اشار الى هذا التعميم

بقوله نفى الوصف الخ فلا تغفل (قوله كالزنى) فان فعل الزنى وفعل الجماع كلاهما يتحدان ذاتا فليس قبج الزانى لذاته بل لغيره وهو تضييع النسب واسراف الماء من الطرفين والقرينة عبارة عن الدليل الشرعى الوارد فى حق قبج الزنا (قوله حتى يكون قبجا لصفه حكما) متفرع على المنفى والحكم هو البطلان كما عرفت آنفا (قوله ولا يترتب عليه) عطف بالنصب على يكون بل يترتب عليه حكم شرعى كما سيجى (قوله وهو الاذى) والقرينة عليه الآية الكريمة والاذى ليس بوصف لازم بل قد يكون وقد لا يوجد (قوله السابق فان الدليل الخ) بيان للقرينة (قوله ولذا ثبت به الحل للزوج الاول الخ) بيان لتزكك الحكم الشرعى ولا يكون من ترتب الحكم الشرعى على الوطئ حال الحيض ان يكون الوطئ حال الحيض مطلوب الشارع كما توهمه البعض (قوله احصان الرجم) اضافة لشرط الى المشروط اى الاحصان الذى هو شرط الرجم وهو مشروط به تصوير المسئلة هكذا رجل طلق امرأته ثلاثا فانقضت عدتها وتزوجت باخر كما هو مقتضى الطلاق الثلاثة وقت حيضها فوطئها الثانى حال الحيض ثم طلقها حلت للزوج الاول بسبب وطئ الثانى حال الحيض وكذا ثبت النسب منه ويلزم للزوج الثانى حين التطلاق تكميل مهرها يعنى تأخذ تمسك المهر منه ويثبت بوطئ الزوج الثانى حال الحيض احصانه الذى هو شرط فى اجراء حد القذف واجراء الرجم فلو قذف احد للزوج الثانى بالزنا بان يقول انت زان لانك جاءت امرأتك حال حيضها واقربه حضور الحاكم يحكم القاضى بحد ذلك الشخص القاذف وكذا لو زنى الزوج الثانى بعد تطلق تلك المرأة الى امرأة اخرى يرجم لكونه محصنا فلا تغفل (قوله احصان القذف) اضافة الشرط الى المشروط والاحصان مرور النكاح على الوطئ والموطوءة فاذا امر النكاح عليهما ثم ثبت منهما الزنا يرجم كل منهما اى شرط فى اجراء حد القذف ايضا كايين فى الفقه فلا تغفل والله اعلم وهو الهلدى (قوله وهو ضوعا فى الشرع) اى مبيها فى الشرع فالوضع بالمعنى اللغوى اى بمعنى اليقين لا الاصطلاحى حتى يلزم ان يكون وصفا للفظ (قوله كالصلاة والبيع) فان الاول عين لحكم الآخرة وهو استحقاق الثواب والثانى عين لحكم الدنيا وهو كون المشتري مالكا للمبيع كلاهما حكم شرعى (قوله يقتضى) قدره اشارة الى تصحيح العطف فعلى تقدير كون عن فى قوله عن الافعال الشرعية زائدة يصح العطف لتقديم المجرور والافحتاج الى اعتبار تقدير يقتضى فلا تغفل

وصورة المسئلة هكذا كل نهى مطلق عن الافعال الشرعية يقتضى القبح لغیره  
وصفا (قوله فيصح باصله الخ) بيان الثمرة للاقتضاء المذكور وقوله باصله اى  
ملا بسا بالذات والصحة بحسب الشرع لا بحسب العقل (قوله وانفسد بوصف)  
المراد بالوصف الوصف كان فيهما لاجله وهذا كالبيع الفاسد فانه صحيح بذاته  
حيث يترتب عليه حكم شرعى كالبيع الصحيح غاية ما في الباب ان البيع الصحيح  
يترتب عليه الحكم الشرعى اعنى الملك بمجرد العقل بخلاف البيع الفاسد فانه  
لا يترتب عليه الحكم مالم يوجد القبض واعلم ان كل فعل شرعى لا ينهى عن  
داله بل عن وصفه فالوجود بالنسبة الى ذاته هو المنع والى لا الهى (قوله فيبطل)  
تقرىع على مقول الشافعى فح لا يترتب عليه حكم شرعى اذ لصحة عنده اصلا  
(قوله لاقتضاء الكمال الخ) الكمال بمعنى الكامل تقرير الشافعى هكذا  
النهى المطلق نهى كامل والقبح لعينه قبح كامل وكل كامل يقتضى السكامل  
ينتج النهى المطلق عن الافعال الشرعية يقتضى القبح لعينه والجواب من طرف  
الحنفية بانه ان اراد الشافعى ان كل كامل يقتضى السكامل على اطلاقه سوله وجد  
مانع اولا فالكبرى ممنوعة وان اراد ان كل كامل يقتضى السكامل ان لم يوجد  
مانع فالصغرى والكبرى كلاهما مسلم لكن التفریب ممنوع واثبات الكبرى صح  
بالقياس الى الامر ليس بصحيح لانه قياس مع الفارق فلا يعتد به (قوله كافي  
الامر) فان قلت لم لم يقل كافي الافعال الحسية فانه يصح به الزام الحنفية قلت  
نعم لكن لا كلام في الافعال الحسية فلو قال الشافعى هكذا يسهل علينا الجواب  
فقول فرف بين الافعال الحسية وبين الافعال الشرعية فلا يلزم من اقتضاء  
النهى المطلق للقبح لعينه في الاول اقتضائه في الثانى فلذا لم يقل هكذا فلا تغفل  
(قوله السابق فان المطلق تصرف الى السكامل) اقول نعم لكن المراد بالمطلق  
في قولهم المطلق ينصرف الى السكامل بمعنى غير مقيد بشئ بخلاف المطلق فيما  
نحن فيه فانه مقيد بعدم القرينة اللهم الا ان يراد بالمطلق في قولهم المطلق ينصرف  
الى السكامل ما يطلق عليه المطلق لكنه خلاف الظاهر فارجع الى بحث المطلق  
(قوله الحسن السكامل) اى الحسن لذاته (قوله ولتضاد بين المشروعية  
والمعصية) تقرير هذا الدليل هكذا لو لم يقتضى النهى المطلق القبح لعينه  
يلزم ان يكون الهى عنه مشروعا لكن التالى بطاقتهم والله اعلم وهو الهادى  
(قوله فلنا في الجواب عن الدليل الاول الخ) قد عرفت ان حاصل هذا الجواب  
بمنع الكبرى بعد تسليم الصغرى بناء على ان كون القبح لعينه قبحا كاملا مسلم

وكذا كون النهى المطلق عن الافعال الشرعية نهيا كاملا مسلم لكن قد عرفت ان فيه חדشة بناء على ان المطلق في قولهم المطلق ينصرف الى الكامل بمعنى المطلق لا بشرط شيء والمطلق فيما نحن فيه مقيد بعدم القرينة يعنى بشرط لا شيء لكن سلم الصغرى بناء على الظو بمنع الكبرى بانه اقتضاء الكامل بالكامل ليس على اطلاقه بل اذا لم يوجد هناك مانع و المانع فيما نحن فيه موجود وهو لزوم كون النهى بحسب معناه نسخا مجازا وهو بط لان كلامنا في النهى المستعمل فيما معناه الحقيقي (قوله على حاله) اى لا يبقى مستعملا فيما وضع له بل يستعمل في معنى النسخ مجازا (قوله ثم) حال عن ضمير بخلافه (قوله لان المنهى عنه يجب ان يكون متصور الوجود) متعلق بقوله يطل اتي هذا الكلام في مقام تنوير سند المنع والقوم اتاه دليلا مستقلا على المطابقة عليه المحشى الازميرى فلا تغفل والوجوب عقلي وتصور الوجود بمعنى الامكان الوقوعى فلولم يكن المنهى عنه متصور الوجود يلزم ان يكون النهى عنه عبثا لكن التالى بط فاذا لزم العبثية يلزم ان يحمل النهى على معنى النسخ مجازا عنه فلا يبقى النهى في معناه الحقيقي وكلامنا فيه (قوله لبيان ان الفعل) اى الفعل المنسوخ (قوله كالتوجه الى بيت المقدس) فانه كان جائزا في الاوائل ثم نسخ فبعد النسخ لا يبقى متصور الوجود شرعا فكان التوجه اليه ممتنعا شرعا (قوله وحل الاخوات) فان نكاح الاخوات كان جائزا في الائم السالفة بعيد آدم عليه السلام ثم نسخ عن هذه الامة فكان ممتنعا شرعا (قوله وكون النهى طريقا الى النسخ الخ) حاصله ابطال لتنوير السند اعنى قوله يجب ان يكون متصور الوجود الخ بانه لو وجب كون المنهى عنه متصور الوجود يلزم ان لا يكون النهى طريقا الى النسخ في بعض الصور لكن التالى بط اما الملازمة فلانه كلما وجب كون المنهى عنه متصور الوجود كان معنى النهى مبينا لمعنى النسخ فكلما كان مبينا له يلزم ان لا يكون النهى طريقا الى النسخ في بعض الصور واما بطلان التالى فلانه طريق اليه في بعض الصور وحاصل جوابه بمنع الملازمة او بجمع بطلان التالى بانه ان اردت انه يلزم ان لا يكون معنى النهى لاصيغة طريقا الى النسخ فالملازمة مسلمة لكن بطلان التالى ممنوع كيف معنى النهى مبان لمعنى النسخ فلا يجوز ان يكون النهى بحسب معناه الحقيقي طريقا اليه وان اردت انه يلزم الا يكون صيغة النهى طريقا الى النسخ فالملازمة ممنوعة كيف يجوز ان يكون صيغة النهى طريقا اليه بان يكون الصيغة مستعملة مجازا في معنى النسخ

(ف يكون)

فيكون صيغة النهي طريقا الى النسخ لكن العبرة والاعتبار بالمعاني لا الصور  
اي الصيغ وكون النهي عنه متصور الوجود انما هو بحسب معنى النهي لا بحسب  
الصيغة والتباين انما هو بين معنى النهي ومعنى النسخ وكون النهي طريقا اليه انما هو  
بحسب صيغة لا بحسب معناه فيجوز ان يكون صيغة النهي مستعملة في معنى النسخ مجازا  
ولا كلام فيه فلا تغفل ( قوله فلان سلم احتياجه الى إمكان المعنى الشرعي ) فان قيل  
هذا الاعتراض ليس بموجه لانه يلزم فيه مقابلة المنع بالمنع قلت نعم لكن هذا  
الاعتراض مبني على تقدير كون قوله لان النهي عنه بحسب ان يكون متصور  
الوجود الخ دليلا مستقلا على المطا كما اشار اليه الشارح بآتيانه في صورة الدليل  
وان ذكره بآنا لما ذكره في الجواب يعني ذكره تنوير السند فافهم فاذا كان ذلك  
الكلام دليلا على المطابق لهذا الاعتراض منعا للملازمة او بطلان التالي فافهم  
( قوله من الحس والقول والشرع ) فان قيل المستفاد من هذا الكلام ان الافعال  
المنهية على ثلاثة اقسام افعال حسية وعقلية وشرعية مع ان المص لم يبين النهي عن  
الافعال العقلية فيكون بيانه قاصرا قلت نعم لكن يجوز ان يكون الافعال الحسية  
اعم من العقلية على ما هو مقتضى تعريفها فلا تغفل قاله الاستاذ والله اعلم  
وهو الهادي ( قوله باعتبار اللغة كاف في النهي ) حاصل ذلك الاعتراض انه  
ان اردتم انها الحنفية بلزوم إمكان الفعل المنهى عنه لزوم امكانه باعتبار اللغة  
فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان يكون النهي مجازا عن النسخ على تقدير كون النهي  
عن الافعال الشرعية مقتضيا للقبح لعينه وان اردتم لزوم امكانه بحسب الشرع  
فهو ممنوع وحاصل الجواب ان مراد الحنفية بامكان النهي عنه امكانه بحسب الشرع  
فحيث ثبت المنوع بانه كلما كان النهي معتبرا بالنظر الى ما ينسب اليه من الحس والعقل  
والشرع نسبة المسبب الى السبب فلم يكن النهي عنه متصور الوجود شرعا  
يلزم ان يكون النهي عنه عبثا لكن التالي بط وكون النهي عنه متصور الوجود  
انما يحصل اذا كان النهي مقتضيا للقبح اغيره اذ لو كان مقتضيا للقبح لعينه  
لا يكون النهي عنه متصور الوجود شرعا بل يكون ممنوعا شرعا فيلزم ان يكون  
النهي مجازا عن النسخ وهو بط قطع كما عرفت ( قوله فظهر ان الفعل الشرعي  
الخ ) تفريع على ما قبله يعني اذا كان نهى الانسان عن الطيران الذي هو فعل  
حتى معدودا عبثا بناء على امتناع صدوره عنه حسا وكذا نهى الانسان عن  
احاطة عقله للاهور الغير المتناهية معدودا من العبث بناء على امتناعه عقلا

فظهر ان الفعل الخ (قوله فوجب ان يكون متصور الوجود شرعا) معنى كونه متصور الوجود شرعا ان يترتب على وجوده حكم من الاحكام الشرعية ولو واحدا وقد سبق اليه الاشارة فلانفعل (قوله ولقائل ان يقول) اعتراض آخر من طرف الشافعي بدل الاعتراض السابق وحاصله اعتراض على الدليل السابق اعنى قوله لان المنهى عنه يجب ان يكون متصور الوجود بحيث لو اقدم الخ على تقدير كونه دليلا على المطا وقع في سائر كتب الاصول (قوله لا يفيد) اى لا يثبت كون النهى عن الافعال الشرعية مقتضيا للقبح لو وصف وغير مقتضيا للقبح لعينه فلا يتم التقريب (قوله لابد من الدليل عليه) اقول الدليل عليه ظ فاسبق حيث علم ان الابتلاء انما يتحقق اذا كان الفعل المنهى عنه متصور الوجود بعد النهى فيقال كلما كان العبد مبتلى بين ان يقدم على الفعل فيعاقب وبين ان يكف عنه فيثاب فكون المنهى عنه متصور الوجود بعد النهى واجب لكن المقدم حق والتالى مثله اما الملازمة فلانه لو لم يكن النهى عنه متصور الوجود بعد النهى لما يتحقق الابتلاء لكن التالى بط الحاصل هذا الاعتراض ليس بشئ والاعتراض السابق اقوى منه فلا يحتاج الى جوابه وتضعيفه اذ لا شك في كون الجواب قويا (قوله ويمكن ان يجاب عنه) حاصله باختصار الشق الثانى وابيات الممنوع بالقياس الى الامر وتقريره هكذا النهى كالامر في كونها طلبا والامر يعتبر فيه وجوب تصور الامثال اى امثال المأمور فى المستقبل بالنسبة الى الامر فكذا النهى يعتبر فيه وجوب تصور المنهى عنه وقت الانتهاء عن الفعل (قوله عن الدليل الثانى) تقرير هذا الدليل هكذا لو كان النهى عن الافعال الشرعية يقتضى القبح لغيره كما قلتم ايا الحنفية يلزم ان يكون المنهى عنه مشروعا اى بحسب ذاته ومعصية اى بتعلق النهى به لكن التالى بط وحاصل جوابه بالتزديد بانه ان اردتم ابها الشافعي لزوم كون النهى عنه مشروعا ومعصية من جهة واحدة فالملازمة بمنوعة والسند ظ وان اردتم لزوم كونه مشروعا ومعصية ولو من جهتين فطلان التالى ممنوع كيف لاتضادين المشروعة بالنظر الى الاصل ذات النهى عنه وبين المعصية بالنظر الى الوصف والتضاد قسم المتقابلين وهم اخذوا فى تعريف مطلق المتقابلين الشامل للاقسام الاربعة كونها من جهة واحدة حيث قال السيد السند المتقابلان اللذان لا يجتمعان شئ واحد من جهة واحدة فلانفعل (قوله كالا حرام) فان المحرم لو جامع قبل

الوقوف بعرفة او احرم مجا معالاهله يفسد احرامه وجهه ويجب عليه المضى مع ذلك لو ارتكب بعد ذلك الافساد من محظورات الاحرام كالقتل وغيره يجب عليه الجزاء وهو يدل على مشروعيته بحسب الاصل ( قوله والطلاق ) فان من طلق امرأته حالة الحيض فذلك الطلاق فاسد لكن يترتب عليه حكم شرعى بانه ان وجد طلاقه سابقا اثنين يكون الطلاق ثلاثة بهذا الطلاق فيلزم الحلة وهذا يدل ايضا على مشروعيته ( قوله والحلف على معصية ) بان حلف على ان لا يتكلم لايه وامه يترتب عليه حكم شرعى وهو لزوم الحث عن اليمين في ذلك الآن ثم يكفر عن عيذه وهذا يدل ايضا على مشروعية اليمين اذ لو لم يكن مشروعا لا يترتب عليه حكم اصلا فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى ( قوله والقرينة ماتفسيده الخ ) قوله بالقرينة عطف على المطلق فى قوله والنهى المطلق بناء على ان المطلق هناك صفة النهى وكذا بالقرينة ظرف مستقر صفة النهى والباء للملابسة اشار اليه الشارح وقوله ماتفسيده عطف على اول الثانى فيما سبق لكن بملاحظة لفظ يقتضى المقدّر ليكون من عطف الشئيين على معمولى عامل واحد فلا تغفل وقد سبق نظيره ( قوله الصارفة عن الظ ) اى مثلا يعنى فيما اذا كان يقتضى القبح لعينه اولو صف مجاور بخلاف اذا كان القرينة دالة على ان القبح لو صف لازم فان النهى يكون فى هذه الصورة حقيقة لا مجازا فليس الصرف عن الظ على اطلاقه فلا تغفل ( قوله ففصل المفاد ) اى مفاد القرينة يعنى ففصل مقتضى النهى بواسطة افادة القرينة فهو مرادة لكنه قصد الاختصار فقال هكذا فلا تغفل ( قوله فيقتضى النهى فى صورة ) الصورة عبارة عن النهى الخصوص ههنا فالظرفية ظرفية الخاص للعام ( قوله تدل فيها القرينة ) اى يدل النهى بواسطة القرينة فلا تغفل ( قوله البطلان ) يعنى عدم المشروعية لا اصلا ولا وصفا فلا يترتب الحكم الشرعى على تقدير تحققه اصلا وقد سبق فان قيل فاذا اقتضى النهى البطلان يلزم ان يكون النهى باطلا بناء على انه لجاز عن النبي حينئذ مع ان المص ردا لشافعى فيما سبق بان بطلان النهى بطل حيث قال كمال المقتضى يبطل المقتضى قلت نعم لكن الكلام هناك فى النهى المطلق عن القرينة والكلام ههنا فى النهى بالقرينة فلا فساد فى كونه مجازا بواسطة القرينة فلا تغفل ( قوله فان الشرع جعل محل البيع الخ ) بيان للقرينة والقرينة عبارة عن الدليل الشرعى من الآية والحديث يعنى شرط الشارع وهو الرسول عليه السلام كون المبيع مالا متقوما والمال ما من شانه

الادخار للانتفاع وقت الحاجة والتقوم ماله قيمة ( قوله الكراهة ) ان كان الكراهة داخلة في الحرام فالنهي على حقيقته حينئذ وان لم تكن داخلة فيه فهو مجاز عن النفي في هذه الصورة وعند المص مجاز في الكراهة على ما هو مقتضى تعريفه للنهي فيما سبق فارجع فافهم قاله الاستاذ واعلم ان القرينة لا تخلو اما ان يكون امرا مجاورا واما ان يكون وصفا لازما فملى الاول يكون النهي مجازا وعلى الثاني يكون حقيقة فلا يكون القرينة صارفة عن الظ في هذه الصورة فلا تغفل وقد سبق الاشارة اليه واعلم ان النهي عن الافعال الشرعية يكون حقيقة في الموضوعين احدهما ان يكون مطلقا عن القرينة وثانيهما ان يكون القرينة وصفا لازما فافهم قاله الاستاذ ( قوله مجاورا للنهي عنه ) يعنى يمكن انفكاكه عنه كما سيحى الكلام فيه ( قوله فان الدليل ) بيان للقرينة اى الدليل الشرعى الذى يفيد عدم جواز شغل ملك الغير ( قوله فتكون مكروهة ) فان قلت هذا ينافى بما سبق من ان اتيان المأمور به على وجهه يوجب الاجزاء وانتفاء الكراهة فاذا صح الصلوة في الارض المغصوبة يلزم ان لا تكون مكروهة قلت نعم لكن الكراهة ههنا جاءت من الخارج وهو التورى على ما سيحى فذات المأمور به صحيح والله اعلم وهو الهادى ( قوله واعتراض بانه ينبغي ان لا تصح الخ ) معارضة من طرف المخالفين على هذا المثال لكن مع قطع النظر عن المثالية بل بالنظر الى كون الصلاة في الارض المغصوبة من المسائل الشرعية لا من المثال المصنوع وما تقرر ان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين المراد به ان المناقشة في المثال المصنوع ليست من دأب المحصلين بناء على ان الغرض كافى في المثال كما اشار اليه الخيالى في موضع ( وقوله ان لا تصح ) فان كان في الوقت يلزم الاعداء والا يلزم القضاء ( قوله شغل حيز بعد ما كان في حيز الخ ) اى الحركة عبارة عن كون اول في المكان الثانى على ما بينه الخيالى ( قوله والسكون شغل حيز واحد في زمانين ) فيه مسامحة والمراد شغل حيز واحد في الآن اذ لو كان شغل حيز واحد في آئين عبارة عن السكون يلزم ان يكون الحركة حيزا من السكون لكن التالى بط فارجع الى حواش الخيالى ( قوله فلم تكن هذه الصلاة مأمورا بها الخ ) تقرير صغرى اصل الدليل على دليل الصغرى تقرير الاعتراض هكذا الصلاة في الارض المغصوبة ليست بحجة لانها لم تكن مأمورا بها وكل صلاة لم تكن مأمورا بها فهي ليست بحجة ينتج المط اما الكبرى فظة واما الصغرى فمظنية اثباتها هكذا هذه الصلاة لم تكن مأمورا بها لان هذه

الصلاة جزئها منهي عنه وكل صلاة جزئها منهي عنه لم تكن مأمورا بها  
 ينتج عين الصغرى اما كبرى هذا الدليل فظريية اشار الى اثباتها بواسطة  
 عكس النقيض بقوله اذا الامر بالكل التركيبي احترازا عن الكل العقلي والنسبة  
 من قبيل نسبة الموصوف الى الصفة فانهم امر بالجزء اى بكل جزء من اجزائه  
 فلام الجزء للاستغراق وطريق اثبات تلك الكبرى بواسطة عكس النقيض هكذا  
 كل صلاة جزئها منهي عنه لم تكن مأمورا بها لانه كما ثبت ان الامر بالكل  
 التركيبي امر بكل جزء من اجزائه ثبت ان كل جزء من الكل ليس بمأمور به  
 فالكل ليس بمأمور به واما صفراء فظريية ايضا اثباتها بما قبله هكذا هذه  
 الصلاة جزئها منهي عنه لان هذه الصلاة جزئها الكون في الارض المفصولة  
 والكون في الارض المفصولة منهي عنه ينتج المط اما كبرى هذا الدليل فظة  
 واما صفراء فظريية اثباتها بما قبله هكذا هذه الصلاة جزئها الكون  
 في الارض المفصولة لانه كما ثبت ان الصلاة تشتمل على حركات وسكنات  
 وثبت ان الحركة عبارة عن شغل حيز بعدما كان في حيز آخر والسكون عبارة عن  
 شغل حيز واحد في زمانين ثبت ان شغل الحيز جزء من ماهية الحركة والسكون  
 فحينئذ تقول شغل الحيز به جزء من الحركة والسكون والحركة والسكون جزء  
 الصلاة وكل جزء الجزء ينتج شغل الجزء جزء من هذه الصلاة فنظم مقدمة  
 اخرى هكذا وشغل الحيز في هذه الصلاة عبارة عن الكون في الارض المفصولة  
 ينتج عين الصغرى السابق فتأمل هذا ما خطر بعقلي القاصر ( قوله واجيب بان  
 الاعتبار في جزئية الخ ) حاصل هذا الجواب بمنع التقرير بان اللازم كون الصلاة  
 في الارض المفصولة فاسدة من حيث كونها في الارض المفصولة ولم يلزم  
 كون ذات الصلاة فاسدة وهو المط والخاص انا لانسلم ان الشغل المعين معتبر  
 في جزئية الصلاة بل الاعتبار شغل ما ولما كان هذا الجواب ضعيفا بناء على ان شغل  
 ما يخرج في ضمن شغل معين في الخارج مع ان الكلام ههنا في الصلاة في الارض  
 المفصولة فاراد الجواب بوجه آخر بقوله وفساده ايضا لا يكون الخ وهذا  
 الجواب مبني على تسليم كون الشغل المعين جزءا يعنى لو سلم ان الاعتبار في جزئية  
 الصلاة هو الشغل المعين فلا نسلم كون الشغل المعين منهايا عنه مطلق فيكون  
 منعا لقوله فشغل الحيز في هذه الصلاة منهايا عنه بالترديد بانه ان اراد ان ذاته  
 منهي عنه فهو م و ان اراد ان وصفه المجاور اعني المتعدى منهي عنه فهو مسلم  
 لكن لا يلزم منه ان يكون ذات الصلاة منهايا عنها فهذا الجواب احسن مما قبله

ولقائل ان يقول ذات الصلاة والصلاة في الارض المفضوبة كلاهما فعل واحد في الخارج فكيف تصح اللهم الا ان يقال انهما وان كانتا فعلا واحدا في الخارج لكن ليس كونها مأمورا بها ومنهيا عنها من جهة واحدة بل كونها مأمورا بها من حيث ذاتها وكونها منهيا عنها من حيث الانصاف بالتعدي ولافساد في كون شيء مأمورا به من جهة ومنهيا عنه من جهة اخرى وله نظير مذكور في حاشية الازميري نقلنا عن القاآني فارجم والحاصل ذات الصلاة في الارض المفضوبة صحيحة لايلزم اعادتها في الوقت ولاقضائها في خارج الوقت لكن تكون مكروهة من حيث انصافها بالتعدي وانما كانت مكروهة من هذه الحثية بناء على ان الانصاف بالتعدي ليس وصفا لازما بل من الاوصاف التي يمكن انفكاكها عن الموصوف بطريق ان يلحقه اذن مالكه او ينتقل ملكه الى المصلي او الى بيت المال فلذا كانت مكروهة لافسدة ( قوله او الى بيت المال ) فيه اشارة الى ان الاراضي الميرية ليست ملكا لاحد بل هي لله تعالى والامير انما هو ناظر لامالك ( قوله ولا يتصور مثله في الصلاة في الوقت المكروه الخ ) اشارة الى الجواب عن ابطال السنتين هكذا لو كان السند صحيحا يلزم ان لا تكون الصلاة في الوقت المكروه ناقضا بل صحيحا مع الكراهة كالصلاة في الارض المفضوبة وحاصل الجواب بمنع الملازمة والله اعلم وهو للمهادي ( قوله وصفا لازما له غير شرط ) ولا ركن ايضا فالشرط ههنا اعم من الركن اذ لو كان شرطا اوركنا فبطلان الشرط او الركن يستلزم بطلان المنهى عنه بخلاف ما اذا لم يكن شرطا ولا ركنا بل وصفا لازما فان بطلان الوصف اللازم لا يستلزم بطلان المنهى عنه بحسب اصله فان قيل هذا مخالف لما تقرر من ان انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم قلت ذلك انما هو في الافعال الحسية بحسب نفس الامر فانتفاء اللازم في الافعال الحسية بحسب نفس الامر يستلزم انتفاء الملزوم ولا كلام ههنا فيه بل الكلام ههنا في الافعال الشرعية ولا يلزم من انتفاء اللازم شرعا انتفاء الملزوم شرعا وان ذهب اليه الشافعي فان قلت يفهم من قوله غير شرط قسم آخر فالخصر الى الاقسام الثلاثة المقنضية لقبج المنهى عنه بط والمذكورة فيما سبق ثلاثة وهي ان قبج المنهى عنه اما لعينه او لوصف لازم او لجاور واقبج للشرط خارج عنها قلت نعم لكن القبج للشرط اى لانتهاء الشرط داخل في القبج لعينه فان قيل الشرط خارج فكيف يدخل فيه قلت نعم لكن يجوز دخوله بناء على اتحادهما في الحكم اعني

البطلان فلا تغفل ( قوله فلا ضرورة في عدم جريانه ) فيه اشارة الى ان المراد بالضرورة في قوله ( الا عند الضرورة ) الا عند الضرورة عدم الجريان ( قوله فان الاصل في النهي عنه ) اي الرجوع فيه او القاعده وهى كل منهى عنه شرعى يصح باصله وعند الشافعى كل منهى عنه شرعى باطل ( قوله فلا ضرورة في البطلان ) فلا يلزم من بطلان اللازم بطلان الملزوم وان ذهب اليه الشافعى ( قوله وترجع الصحة بصحة الاجزاء الخ ) جواب سؤال مقدر وهو ان صحة الاجزاء تقتضى صحة الشئ وبطلان الوصف اللازم يقتضى بطلانه فيكون من قبل تعارض تساقط فلا يكون الصحة راجعة على البطلان فاجاب بما ترى فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى ( قوله بناء على الاصل المقرر وهو ان النهي الخ ) فيه اشارة الى ان قوله فقلنا يفسد الربا تقريع على قوله والفساد في الوصف مع ملاحظة ما قبله اعنى قوله وعن الشرعية اول الثانى فيصح باصله وان فسد بوصفه فلا تغفل ( قوله يفسد الربا الخ ) واعلم ان للربا معنيين احدهما الفضل الخالى عن العوض وثانيهما المبادلة المخصوصة اعنى البيع بالربا فكلام المص يحتمل الحمل على كل منهما كما بينه الشارح ( قوله المشروط ) واعلم ان المشروط يبحث على معنيين احدهما المجهول مشروطا بشئ فلا يفهم كون نفسه شرطاً وثانيهما المجهول نفسه شرطاً وهو المراد ههنا والخشى الازميرى لما غفل عن المعنى الثانى المراد ههنا جعل المشروط صفة الفضل لا صفة العوض مع انه صفة العوض وهو ظاهر ( قوله في عقد المعاوضة ) من قبل اضافة السبب الى المسبب واعلم ان نفس الربا من القبح لغيره اعنى القبح لوصف وهو كونه خالياً عن العوض كما اشار اليه الشارح بقوله فانه فضل حال عن العوض وصرح به القاتنى فاقاله الازميرى من انه ان اراد بلفظ الربا معناه اللغوى فليس بمطابق لما نحن فيه اعنى انه قبيح للوصف فان الربا بهذا المعنى قبيح لعينه فليس شئ فلا تغفل والازميرى غلط في ارجاع ضمير كان في قوله ولما كان وفي جعل قوله المشروط صفة الفضل لا صفة العوض فلذا اعترض لكنه ليس بوارد فلا تغفل ( قوله ثم هو خال عن العوض الخ ) الضمير راجع الى الفضل وامر التفكيك سهل بناء على وجود القرينة اعنى توصيفه الفضل بقوله خال عن العوض ثم ان هذا الكلام اشارة الى جواب عن سؤال مقدر تقديره مثلاً اذا باع احد وقية واحدة من الخنطة الى احد آخر بعشرين وقية من الشعر يكون عشرون وقية من الشعر عوضاً لوقية واحدة من الخنطة وهذا جائز وصحيح فليكن البيع بالربا كذلك مثلاً اذا

بقوله نفي الوصف الخ فلا تغفل (قوله كالزنى) فان فعل الزنى وفعل الجماع كلاهما  
يتحدان ذاتا فليس قبح الزانى لذاته بل لغيره وهو تضييع النسب واسراف الماء  
من الطرفين والقرينة عبارة عن الدليل الشرعى الوارد فى حق قبح الزنا (قوله  
حتى يكون قبحا لعينه حكما) متفرع على المنفى والحكم هو البطلان كما عرفت آنفا  
(قوله ولا يترتب عليه) عطف بالنصب على يكون بل يترتب عليه حكم شرعى  
كما سيجى (قوله وهو الاذى) والقرينة عليه الآية الكريمة والاذى ليس بوصف  
لازم بل فديكون وقد لا يوجد (قوله السابق فان الدليل الخ) بيان للقرينة (قوله  
ولذا ثبت به الحل للزوج الاول الخ) بيان لتركب الحكم الشرعى ولا يكون من ترتب  
الحكم الشرعى على الوطئ حال الحيض ان يكون الوطئ حال الحيض مطلوب  
الشارع كما هو البعض (قوله احصان الرجم) اضافة ان شرط الى المشروط  
اى الاحصان الذى هو شرط الرجم وهو مشروط به تصوير المسئلة هكذا  
رجل طلق امرأته ثلاثا فانقضت عدتها وتزوجت باخر كما هو مقتضى الطلاق  
الثلاثة وقت خيضا فوطئها الثانى حال الحيض ثم طلقها حلت للزوج الاول  
بسبب وطئ الثانى حال الحيض وكذا يثبت النسب منه ويلزم للزوج الثانى حين  
التطليق تكميل مهرها يعنى تأخذ تمام المهر منه ويثبت بوطئ الزوج الثانى  
حال الحيض احصانه الذى هو شرط فى اجراء حد القذف واجراء الرجم فلو قذف  
احد للزوج الثانى بالزنا بان يقول انت زان لانك جاءت امرأتك حال خيضا  
واقربه حضور الحاكم يحكم القاضى بحد ذلك الشخص القاذف وكذا لو زنى  
الزوج الثانى بعد تطليق تلك المرأة الى امرأة اخرى يرجم لكونه محصنا فلا تغفل  
(قوله احصان القذف) اضافة الشرط الى المشروط والاحصان مرور النكاح  
على الوطئ والموطوءة فاذا مر النكاح عليهما ثم ثبت منهما الزنا يرجم كل منهما  
اى شرط فى اجراء حد القذف ايضا كما بين فى الفقه فلا تغفل والله اعلم وهو  
الهامى (قوله موضوعا فى الشرع) اى عينا فى الشرع فالوضع بالمعنى اللغوى  
اى بمعنى اليقين لا الاصطلاحى حتى يلزم ان يكون وصفا للفظ (قوله كالصلاة  
والبيع) فان الاول عين لحكم الآخرة وهو استحقاق الثواب والثانى عين لحكم  
الدنيا وهو كون المشتري مالكا للمبيع كلاهما حكم شرعى (قوله يقتضى) قدره  
اشارة الى تصحيح العطف فعلى تقدير كون عن فى قوله عن الافعال الشرعية  
زائدة يصح العطف لتقديم المجرور والافحتاج الى اعتبار تقدير يقتضى فلا تغفل

( وصورة )

وصورة المسئلة هكذا كل نهى مطلق عن الافعال الشرعية يقتضى القبح لغيره  
وصفا (قوله فيصح باصله الخ) بيان الثمرة للاقتضاء المذكور وقوله باصله اى  
ملا بسا بالذات والصحة بحسب الشرع لا بحسب العقل (قوله وانفسد بوصف)  
المراد بالوصف الوصف كان قبيحا لاجله وهذا كالبيع الفاسد فانه صحيح بذاته  
حيث يترتب عليه حكم شرعى كالبيع الصحيح غاية ما فى الباب ان البيع الصحيح  
يترتب عليه الحكم الشرعى اعنى الملك بمجرد العقل بخلاف البيع الفاسد فانه  
لا يترتب عليه الحكم مالم يوجد القبض واعلم ان كل فعل شرعى لاينهى عن  
داله بل عن وصفه فالوجود بالنسبة الى ذاته هو المنع والى لا الهى (قوله فيسطل)  
تفريع على مقول الشافعى فح لا يترتب عليه حكم شرعى اذ لصحة عنده اصلا  
(قوله لاقتضاء الكمالات الخ) الكمال بمعنى الكامل تقرير الشافعى هكذا  
النهى المطلق نهى كامل والقبح لعينه قبح كامل وكل كامل يقتضى السكامل  
ينتج النهى المطلق عن الافعال الشرعية يقتضى القبح لعينه والجواب من طرف  
الحنفية بانه ان اراد الشافعى ان كل كامل يقتضى الكامل على اطلاقه سوله وجد  
مانع اولا فالكبرى ممنوعة وان اراد ان كل كامل يقتضى الكامل ان لم يوجد  
مانع فالصغرى والكبرى كلاهما مسلم لكن التقريب ممنوع واثبات الكبرى صحيح  
بالقياس الى الامر ليس بصحيح لانه قياس مع الفارق فلا يعتد به (قوله كفى  
الامر) فان قلت لم لم يقل كفى الافعال الحسية فانه يصح به الزام الحنفية قلت  
نعم لكن لا كلام فى الافعال الحسية فلو قال الشافعى هكذا يسهل علينا الجواب  
فقول فرف بين الافعال الحسية وبين الافعال الشرعية فلا يلزم من اقتضاء  
النهى المطلق للقبح لعينه فى الاول اقتضائه فى الثانى فلذا لم يقل هكذا فلا تغفل  
(قوله السابق فان المطلق تصرف الى الكامل) اقول نعم لكن المراد بالمطلق  
فى قولهم المطلق يتصرف الى الكامل بمعنى غير مقيد بشئ بخلاف المطلق فيما  
نحن فيه فانه مقيد بعدم القرينة اللهم الا ان يراد بالمطلق فى قولهم المطلق يتصرف  
الى الكامل ما يطلق عليه المطلق لكنه خلاف الظاهر فارجع الى بحث المطلق  
(قوله الحسن الكامل) اى الحسن لذاته (قوله ولتضاد بين المشروعية  
والمعصية) تقرير هذا الدليل هكذا لولم يقتضى النهى المطلق القبح لعينه  
يلزم ان يكون الهى عنه مشروعا لكن التالى بطافهم والله اعلم وهو الهادى  
(قوله قلنا فى الجواب عن الدليل الاول الخ) قد عرفت ان حاصل هذا الجواب  
بمنع الكبرى بعد تسليم الصغرى بناء على ان كون القبح لعينه قبحا كاملا مسلم

وكذا كون النهى المطلق عن الافعال الشرعية نهيا كاملا مسلم لكن قد عرفت ان فيه חדشة بناء على ان المطلق في قولهم المطلق ينصرف الى الكامل بمعنى المطلق لا بشرط شيء والمطلق فيما نحن فيه مقيد بعدم القرينة يعني بشرط لا شيء لكن سلم الصغرى بناء على الظو بمنع الكبرى بانه اقتضاء الكامل بالكامل ليس على اطلاقه بل اذا لم يوجد هناك مانع والمانع فيما نحن فيه موجود وهو لزوم كون النهى بحسب معناه نسخا مجازا وهو بط لان كلامنا في النهى المستعمل فيما معناه الحقيقي (قوله على حاله) اى لا يبقى مستعملا فيما وضع له بل يستعمل في معنى النسخ مجازا (قوله ثم) حال عن ضمير بخلافه (قوله لان النهى عنه يجب ان يكون متصور الوجود) متعلق بقوله يطل اتي هذا الكلام في مقام تنوير سند المنع والقوم اتاه دليلا مستقلا على المطا كانه عليه المحشى الازميرى فلا تغفل والوجوب عقلى وتصور الوجود بمعنى الامكان الوقوعى فلو لم يكن النهى عنه متصور الوجود يلزم ان يكون النهى عنه عبثا لكن التالى بط فاذا لزم العبثية يلزم ان يحمل النهى على معنى النسخ مجازا عنه فلا يبقى النهى في معناه الحقيقى وكلامنا فيه (قوله لبيان ان الفعل) اى الفعل المنسوخ (قوله كالتوجه الى بيت المقدس) فانه كان جائزا في الاوائل ثم نسخ فبعد النسخ لا يبقى متصور الوجود شرعا فكان التوجه اليه ممتعا شرعا (قوله وحل الاخوات) فان نكاح الاخوات كان جائزا في الائم السالفة بعيد آدم عليه السلام ثم نسخ عن هذه الامة فكان ممتعا شرعا (قوله وكون النهى طريقا الى النسخ الخ) حاصله ابطال لتنوير السند اعنى قوله يجب ان يكون متصور الوجود الخ بانه لو وجب كون المنهى عنه متصور الوجود يلزم ان لا يكون النهى طريقا الى النسخ في بعض الصور لكن التالى بط اما الملازمة فلانه كلما وجب كون المنهى عنه متصور الوجود كان معنى النهى مبينا لمعنى النسخ فكلما كان مبينا يلزم ان لا يكون النهى طريقا الى النسخ في بعض الصور واما بطلان التالى فلانه طريق اليه في بعض الصور وحاصل جوابه بمنع الملازمة او بمنع بطلان التالى بانه ان اردت انه يلزم ان لا يكون معنى النهى لاصيغة طريقا الى النسخ فالملازمة مسلمة لكن بطلان التالى ممنوع كيف معنى النهى مبين لمعنى النسخ فلا يجوز ان يكون النهى بحسب معناه الحقيقى طريقا اليه وان اردت انه يلزم الا يكون صيغة النهى طريقا الى النسخ فالملازمة ممنوعة كيف يجوز ان يكون صيغة النهى طريقا اليه بان يكون الصيغة مستعملة مجازا في معنى النسخ

(فكون)

فيكون صيغة النهي طريقا الى النسخ لكن العبرة والاعتبار بالمعاني لا الصور  
اي الصيغ وكون النهي عنه متصور الوجود انما هو بحسب معنى النهي لا بحسب  
الصيغة والتباين انما هو بين معنى النهي ومعنى النسخ وكون النهي طريقا اليه انما هو  
بحسب صيغة لا بحسب معناه فيجوز ان يكون صيغة النهي مستعملة في معنى النسخ مجازا  
ولا كلام فيه فلا تغفل (قوله فلا نسلم احتياجه الى إمكان المعنى الشرعي) فان قيل  
هذا الاعتراض ليس بموجه لانه يلزم فيه مقابلة المنع بالمنع قلت نعم لكن هذا  
الاعتراض مبني على تقدير كون قوله لان النهي عنه بحسب ان يكون متصور  
الوجود الخ دليلا مستقلا على المطا اشارة الى الشارح باتيان في صورة الدليل  
وان ذكره بيانا لما ذكره في الجواب يعني ذكره تنوير السند فافهم فاذا كان ذلك  
الكلام دليلا على المطا يكون هذا الاعتراض منعا للملازمة او بطلان التالي فافهم  
(قوله من الحس والعقل والشرع) فان قيل المستفاد من هذا الكلام ان الافعال  
المنهية على ثلاثة اقسام افعال حسية وعقلية وشرعية مع ان المص لم يبين النهي عن  
الافعال العقلية فيكون بيانه قاصرا قلت نعم لكن يجوز ان يكون الافعال الحسية  
اعم من العقلية على ما هو مقتضى تعريفها فلا تغفل قاله الاستاذ والله اعلم  
وهو الهادي (قوله باعتبار اللغة كاف في النهي) حاصل ذلك الاعتراض انه  
ان اردتم انها الحنفية بلزوم إمكان الفعل المنهي عنه لزوم إمكانه باعتبار اللغة  
فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان يكون النهي مجازا عن النسخ على تقدير كون النهي  
عن الافعال الشرعية مقتضيا للقبح لعينه وان اردتم لزوم إمكانه بحسب الشرع  
فهو ممنوع وحاصل الجواب ان مراد الحنفية بإمكان النهي عنه إمكانه بحسب الشرع  
فحيث ثبت المنوع بانه كلما كان النهي معتبرا بالنظر الى ما ينسب اليه من الحس والعقل  
والشرع نسبة السبب الى السبب فلو لم يكن النهي عنه متصور الوجود شرعا  
يلزم ان يكون النهي عنه عبثا لكن التالي بط وكون النهي عنه متصور الوجود  
انما يحصل اذا كان النهي مقتضيا للقبح لغيره اذ لو كان مقتضيا للقبح لعينه  
لا يكون النهي عنه متصور الوجود شرعا بل يكون ممتنعا شرعا فيلزم ان يكون  
النهي مجازا عن النسخ وهو بط قطع كما عرفت (قوله فظهر ان الفعل الشرعي  
الخ) تفريع على ما قبله يعني اذا كان نهى الانسان عن الطيران الذي هو فعل  
حتى معدودا عبثا بناء على امتناع صدور عنه حسا وكذا نهى الانسان عن  
احاطة عقله بلامور الغير المتناهية معدودا من العبث بناء على امتناعه عقلا

فظهر ان الفعل الخ (قوله فوجب ان يكون متصور الوجود شرعا) معنى كونه متصور الوجود شرعا ان يترتب على وجوده حكم من الاحكام الشرعية ولو واحدا وقد سبق اليه الاشارة فلا تغفل (قوله ولقائل ان يقول) اعتراض آخر من طرف الشافعي بدل الاعتراض السابق وحاصله اعتراض على الدليل السابق اعنى قوله لان المنهى عنه يجب ان يكون متصور الوجود بحيث لو اقدم الخ على تقدير كونه دليلا على المطا وقع في سائر كتب الاصول (قوله لا يفيد) اى لا يثبت كون النهى عن الافعال الشرعية مقتضيا للقيح لو وصف وغير مقتضيا للقيح لعينه فلا يتم التقريب (قوله لا بد من الدليل عليه) اقول الدليل عليه ظ فاسبق حيث علم ان الابتلاء انما يتحقق اذا كان الفعل المنهى عنه متصور الوجود بعد النهى فيقال كلما كان العبد مبتلى بين ان يقدم على الفعل فيعاقب وبين ان يكف عنه فيشأ فكون المنهى عنه متصور الوجود بعد النهى واجب لكن المقدم حق والتالى مثله اما الملازمة فلانه لو لم يكن النهى عنه متصور الوجود بعد النهى لما يتحقق الابتلاء لكن التالى بط الحاصل هذا الاعتراض ليس بشئ والاعتراض السابق اقوى منه فلا يحتاج الى جوابه وتضعيفه اذ لا شك في كون الجواب قويا (قوله ويمكن ان يحجب عنه) حاصله باختصار الشق الثانى وابيات المنوع بالقياس الى الامر وتقريره هكذا النهى كالامر في كونها طلبا والامر يعتبر فيه وجوب تصور الامتثال اى امثال المأمور فى المستقبل بالنسبة الى الامر فكذا النهى يعتبر فيه وجوب تصور المنهى عنه وقت الانتهاء عن الفعل (قوله عن الدليل الثانى) تقرير هذا الدليل هكذا لو كان النهى عن الافعال الشرعية يقتضى القبح لغيره كما قلتم ايا الحنفية يلزم ان يكون المنهى عنه مشروعا اى بحسب ذاته ومعصية اى بتعلق النهى به لكن التالى بط وحاصل جوابه بالترديد بانه ان اردتم ابها الشافعي لزوم كون النهى عنه مشروعا ومعصية من جهة واحدة فالملازمة ممنوعة والسند ظ وان اردتم لزوم كونه مشروعا ومعصية ولو من جهتين فبطلان التالى ممنوع كيف لا تضاد بين المشروعة بالنظر الى الاصل ذات النهى عنه وبين المعصية بالنظر الى الوصف والتضاد قسم المتقابلين وهم اخذوا فى تعريف مطلق المتقابلين الشامل للاقسام الاربعة كونها من جهة واحدة حيث قال السيد السند المتقابلان اللذان لا يجتمعان شئ واحد من جهة واحدة فلا تغفل (قوله كالا حرام) فان المحرم لو جامع قبل

الوقوف بعرفة او احرم مجا معالاهله يفسد احرامه وحجه ويجب عليه المضى مع ذلك لو ارتكب بعد ذلك الافساد من محظورات الاحرام كالقتل وغيره يجب عليه الجزاء وهو يدل على مشروعيته بحسب الاصل ( قوله والطلاق ) فان من طلق امرأته حالة الحيض فذلك الطلاق فاسد لكن يترتب عليه حكم شرعى بانه ان وجد طلاقه سابقا اثنين يكون الطلاق ثلاثة بهذا الطلاق فيلزم الحلة وهذا يدل ايضا على مشروعيته ( قوله والحلف على معصية ) بان حلف على ان لا يتكلم لايه وامه يترتب عليه حكم شرعى وهو لزوم الحنث عن اليين في ذلك الآن ثم يكفر عن بيمه وهذا يدل ايضا على مشروعية اليين اذ لو لم يكن مشروعا لا يترتب عليه حكم اصلا فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى ( قوله وبالقرينة ماتقيد الخ ) قوله بالقرينة عطف على المطلق في قوله والنهى المطلق بناء على ان المطلق هناك صفة النهى وكذا بالقرينة ظرف مستقر صفة النهى والباء للملازمة اشار اليه الشارح وقوله ماتقيد عطف على اول الثانى فيما سبق لكن بملاحظة لفظ يقتضى المقدّر ليكون من عطف الشئين على معمولى عامل واحد فلا تغفل وقد سبق نظيره ( قوله الصارفة عن الظ ) اى مثلا يعنى فيما اذا كان يقتضى القبح لعينه او لوصف مجاور بخلاف اذا كان القرينة دالة على ان القبح لو وصف لازم فان النهى يكون في هذه الصورة حقيقة لا مجازا فليس الصّرف عن الظ على اطلاقه فلا تغفل ( قوله ففصل المقاد ) اى مقاد القرينة يعنى ففصل مقتضى النهى بواسطة افادة القرينة فهو مرادة لكنه قصد الاختصار فقال هكذا فلا تغفل ( قوله فيقتضى النهى في صورة ) الصورة عبارة عن النهى المخصوص ههنا فالظرفية ظرفية الخاص للعام ( قوله تدل فيها القرينة ) اى يدل النهى بواسطة القرينة فلا تغفل ( قوله البطلان ) بمعنى عدم المشروعية لا اصلا ولا وصفا فلا يترتب الحكم الشرعى على تقدير تحققه اصلا وقد سبق فان قيل فاذا اقتضى النهى البطلان يلزم ان يكون النهى باطلا بناء على انه لجاز عن اللفى حينئذ مع ان المص رد الشافعى فيما سبق بان بطلان النهى بط حيث قال كمال المقتضى يبطل المقتضى قلت نعم لكن الكلام هناك في النهى المطلق عن القرينة والكلام ههنا في النهى بالقرينة فلا فساد في كونه مجازا بواسطة القرينة فلا تغفل ( قوله فان الشرع جعل محل البيع الخ ) بيان للقرينة والقرينة عبارة عن الدليل الشرعى من الآية والحديث يعنى شرط الشارع وهو الرسول عليه السلام كون البيع مالا متقوما والمال ما من شاة

الادخار للانتفاع وقت الحاجة والتقوم ماله قيمة ( قوله الكراهة ) ان كان الكراهة داخلة في الحرام فالنهي على حقيقته حيث ان لم تكن داخلة فيه فهو مجاز عن النفي في هذه الصورة وعند المص مجاز في الكراهة على ما هو مقتضى تعريفه للنهي فيما سبق فارجع فانهم قاله الاستاذ واعلم ان القرينة لا يخلو اما ان يكون امرا مجاورا واما ان يكون وصفا لازما فليكن الاول يكون النهي مجازا وعلى الثاني يكون حقيقة فلا يكون القرينة صارفة عن الظ في هذه الصورة فلا تغفل وقد سبق الاشارة اليه واعلم ان النهي عن الافعال الشرعية يكون حقيقة في الموضوعين احدهما ان يكون مطلقا عن القرينة وثانيهما ان يكون القرينة وصفا لازما فانهم قاله الاستاذ ( قوله مجاورا للنهي عنه ) يعني يمكن انفكاكه عنه كما سيحكي الكلام فيه ( قوله فان الدليل ) بيان للقرينة اي الدليل الشرعي الذي يفيد عدم جواز شغل ملك الغير ( قوله فتكون مكروهة ) فان قلت هذا ينافي بما سبق من ان اتيان المأمور به على وجهه يوجب الاجزاء وانتفاء الكراهة فاذا صح الصلوة في الارض المغصوبة يلزم ان لا تكون مكروهة قلت نعم لكن الكراهة ههنا جاءت من الخارج وهو التورى على ما سيحكي فذات المأمور به صحيح والله اعلم وهو الهادي ( قوله واعتراض بانه ينبغي ان لا تصح الخ ) معارضة من طرف المخالفين على هذا المثال لكن مع قطع النظر عن المثالية بل بالنظر الى كون الصلاة في الارض المغصوبة من المسائل الشرعية لا من المثال المصنوع وما تقرر ان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين المراد به ان المناقشة في المثال المصنوع ليست من دأب المحصلين بناء على ان الغرض كاف في المثال كما اشار اليه الخيال في موضع ( وقوله ان لا تصح ) فان كان في الوقت يلزم الاعداد ولا يلزم القضاء ( قوله شغل حيز بعد ما كان في حيز الخ ) اي الحركة عبارة عن كون اول في المكان الثاني على ما بينه الخيال ( قوله والسكون شغل حيز واحد في زمانين ) فيه مساحة والمراد شغل حيز واحد في الآن اذ لو كان شغل حيز واحد في آئين عبارة عن السكون يلزم ان يكون الحركة حيزا من السكون لكن التالي بط فارجع الى حواش الخيال ( قوله فلم تكن هذه الصلاة مأمورا بها الخ ) تفريع صغرى اصل الدليل على دليل الصغرى تقرير الاعتراض هكذا الصلاة في الارض المغصوبة ليست بحكيمة لانها لم تكن مأمورا بها وكل صلاة لم تكن مأمورا بها فهي ليست بحكيمة ينتج المطا اما الكبرى فظة واما الصغرى فنظريتها بانها هكذا هذه الصلاة لم تكن مأمورا بها لان هذه

الصلاة جزئها منهي عنه وكل صلاة جزئها منهي عنه لم تكن مأمورا بها  
 ينتج عين الصغرى اما كبرى هذا الدليل فظريية اشار الى اثباتها بواسطة  
 عكس النقيض بقوله اذا الامر بالكل التركيبي احترازا عن الكل العقلي والنسبة  
 من قبيل نسبة الموصوف الى الصفة فافهم امر بالجزء اى بكل جزء من اجزائه  
 فلام الجزء للاستغراق وطريق اثبات تلك الكبرى بواسطة عكس النقيض هكذا  
 كل صلاة جزئها منهي عنه لم تكن مأمورا بها لانه كما ثبت ان الامر بالكل  
 التركيبي امر بكل جزء من اجزائه ثبت ان كل جزء من الكل ليس بمأمور به  
 فالكل ليس بمأمور به واما صفراء فظريية ايضا اثباتها بما قبله هكذا هذه  
 الصلاة جزئها منهي عنه لان هذه الصلاة جزئها الكون في الارض المفصولة  
 والكون في الارض المفصولة منهي عنه ينتج المط اما كبرى هذا الدليل فظة  
 واما صفراء فظريية اثباتها بما قبله هكذا هذه الصلاة جزئها الكون  
 في الارض المفصولة لانه كما ثبت ان الصلاة تشتمل على حركات وسكنات  
 وثبت ان الحركة عبارة عن شغل حيز بعدما كان في حيز آخر والسكون عبارة عن  
 شغل حيز واحد في زمانين ثبت ان شغل الحيز جزء من ماهية الحركة والسكون  
 حينئذ تقول شغل الحيز به جزء من الحركة والسكون والحركة والسكون جزء  
 الصلاة وكل جزء الجزء جزء ينتج شغل الجزء جزء من هذه الصلاة فنظم مقدمة  
 اخرى هكذا وشغل الحيز في هذه الصلاة عبارة عن الكون في الارض المفصولة  
 ينتج عين الصغرى السابق فتأمل هذا ما خطر بعقلي القاصر ( قوله واجيب بان  
 الاعتبار في جزئية الخ ) حاصل هذا الجواب بمنع التقرير بان اللازم كون الصلاة  
 في الارض المفصولة فاسدة من حيث كونها في الارض المفصولة ولم يلزم  
 كون ذات الصلاة فاسدة وهو المط والحاصل انا لانسلم ان الشغل المعين معتبر  
 في جزئية الصلاة بل المعتبر شغل ما ولما كان هذا الجواب ضعيفا بناء على ان شغل  
 ما يخرج في ضمن شغل معين في الخارج مع ان الكلام ههنا في الصلاة في الارض  
 المفصولة فاراد الجواب بوجه آخر بقوله وفساده ايضا لا يكون الخ وهذا  
 الجواب مبني على تسليم كون الشغل المعين جزءا يعنى لو سلم ان الاعتبار في جزئية  
 الصلاة هو الشغل المعين فلا نسلم كون الشغل المعين منها عا مطلق فيكون  
 منعا لقوله فشغل الحيز في هذه الصلاة منها عا بالتزديد بانه ان اراد ان ذاته  
 منهي عنه فهو مسموع وان اراد ان وصفه المجاور اعني المتعدى منهي عنه فهو مسلم  
 لكن لا يلزم منه ان يكون ذات الصلاة منها عا فهذا الجواب احسن مما قبله

ولقائل ان يقول ذات الصلاة والصلاة في الارض المغضوبة كلاهما فعل واحد في الخارج فكيف تصح اللهم الا ان يقال انها وان كانتا فعلا واحدا في الخارج لكن ليس كونها مأمورا بها ومنها عنها من جهة واحدة بل كونها مأمورا بها من حيث ذاتها وكونها منها عنها من حيث الانصاف بالتعدي ولافساد في كون شيء مأمورا به من جهة ومنها عنه من جهة اخرى وله نظير مذكور في حاشية الازميري نقلا عن القاآني فارجم والحاصل ذات الصلاة في الارض المغضوبة صحيحة لايلزم اعادتها في الوقت ولاقضاؤها في خارج الوقت لكن تكون مكروهة من حيث اتصافها بالتعدي وانما كانت مكروهة من هذه الحيثية بناء على ان الانصاف بالتعدي ليس وصفا لازما بل من الاوصاف التي يمكن انفكاكها عن الموصوف بطريق ان يلحقه اذن مالكة او ينتقل ملكه الى المصلي او الى بيت المال فلذا كانت مكروهة لافاسدة ( قوله او الى بيت المال ) فيه اشارة الى ان الاراضي المبرية ليست ملكا لاحد بل هي لله تعالى والامير انما هو ناظر لامالك ( قوله ولا يتصور مثله في الصلاة في الوقت المكروه الخ ) اشارة الى الجواب عن ابطال السندين هكذا لو كان السند صحيحا يلزم ان لا تكون الصلاة في الوقت المكروه ناقضا بل صحيحا مع الكراهة كالصلاة في الارض المغضوبة وحاصل الجواب بمنع الملازمة والله اعلم وهو الهادي ( قوله وصفا لازما له غير شرط ) ولا ركن ايضا فالشرط ههنا اعم من الركن اذ لو كان شرطا اوركنا فبطلان الشرط او الركن يستلزم بطلان المنهى عنه بخلاف ما اذا لم يكن شرطا ولا ركنا بل وصفا لازما فان بطلان الوصف اللازم لا يستلزم بطلان المنهى عنه بحسب اصله فان قيل هذا مخالف لما تقرر من ان انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم قلت ذلك انما هو في الافعال الحسية بحسب نفس الامر فانتفاء اللازم في الافعال الحسية بحسب نفس الامر يستلزم انتفاء الملزوم ولا كلام ههنا فيه بل الكلام ههنا في الافعال الشرعية ولا يلزم من انتفاء اللازم شرعا انتفاء الملزوم شرعا وان ذهب اليه الشافعي فان قلت يفهم من قوله غير شرط قسم آخر فالخصر الى الاقسام الثلاثة المقضية لقبح المنهى عنه بط والمذكورة فيما سبق ثلاثة وهي ان قبح المنهى عنه اما لعينه اولوصف لازم او لمجاور واقبح للشرط خارج عنها قلت نعم لكن القبح للشرط اي لانتفاء الشرط داخل في القبح لعينه فان قيل الشرط خارج فكيف يدخل فيه قلت نعم لكن يجوز دخوله بناء على اتحادهما في الحكم اعني

البطلان فلا تغفل ( قوله فلا ضرورة في عدم جريانه ) فيه اشارة الى ان المراد بالضرورة في قوله ( الا عند الضرورة ) الا عند الضرورة عدم الجريان ( قوله فان الاصل في النهي عنه ) اي الرجح فيه او القاعدة وهي كل منهى عنه شرعى يصح باصله وعند الشافعي كل منهى عنه شرعى باطل ( قوله فلا ضرورة في البطلان ) فلا يلزم من بطلان اللازم بطلان الملزوم وان ذهب اليه الشافعي ( قوله وترجع الصحة بصحة الاجزاء الخ ) جواب سؤال مقدر وهو ان صحة الاجزاء تقتضي صحة الشيء وبطلان الوصف اللازم يقتضي بطلانه فيكون من قبيل تعارض تساقط فلا يكون الصحة راجعة على البطلان فاجاب بمتارى فلا تغفل والله اعلم وهو الهادي ( قوله بناء على الاصل المقرر وهو ان النهي الخ ) فيه اشارة الى ان قوله قفلنا يفسد الربا تقريع على قوله والفساد في الوصف مع ملاحظة ما قبله اعنى قوله وعن الشرعية اول الثانى فيصح باصله وان فسد بوصفه فلا تغفل ( قوله يفسد الربا الخ ) واعلم ان الربا معنيين احدهما الفضل الخالى عن العوض وثانيهما المبادلة المخصوصة اعنى البيع بالربا فكلام المص يحتمل الحمل على كل منهما كما بينه الشارح ( قوله المشروط ) واعلم ان المشروط يبحث على معنيين احدهما المجهول مشروطا بشئ فلا يفهم كون نفسه شرطا وثانيهما المجهول نفسه شرطا وهو المراد ههنا والخشى الازميرى لما غفل عن المعنى الثانى المراد ههنا جعل المشروط صفة الفضل لاصفة العوض مع انه صفة العوض وهو ظاهر ( قوله في عقد المعاوضة ) من قبيل اضافة السبب الى المسبب واعلم ان نفس الربا من القبح لغيره اعنى القبح لوصف وهو كونه خاليا عن العوض كما اشار اليه الشارح بقوله فانه فضل حال عن العوض وصرح به القاتنى فا قاله الازميرى من انه ان اراد بلفظ الربا معناه اللغوى فليس بمطابق لما نحن فيه اعنى انه قبيح للوصف فان الربا بهذا المعنى قبيح لعينه فليس شئ فلا تغفل والازميرى غلط في ارجاع ضمير كان في قوله ولما كان وفي جعل قوله المشروط صفة الفضل لاصفة العوض فلذا اعترض لكنه ليس بوارد فلا تغفل ( قوله ثم هو حال عن العوض الخ ) الضمير راجع الى الفضل وامر التفكيك سهل بناء على وجود القرينة اعنى توصيفه الفضل بقوله خال عن العوض ثم ان هذا الكلام اشارة الى جواب عن سؤال مقدر تقديره مثلا اذا باع احد وقية واحدة من الخنطة الى احد آخر بعشرين وقية من الشعير يكون عشرون وقية من الشعير عوضا لوقية واحدة من الخنطة وهذا جائز وصحيح فليكن البيع بالربا كذلك مثلا اذا

طلب احد منك الف درهم الى سنة وقلت له اعطيت لكن اذا اعطيت لي كل شهر عشرين درهما فيكون المجموع في تمام السنة الف ومائة وعشرون درهما فينقذ فليكن الف ومائة وعشرون درهما عوضا لالف كما كان عشرون وقية من الشعر عوضا لوقية واحدة من الخنطة فاجاب بان القياس قياس مع الفارق بناء على ان الخنطة والشعر متقاربان وايضا من جنس واحد والكلام ههنا في الجنس الواحد فالدرهم مثلا لا يصلح عوضا الا بمثله فلا يصح ان يكون الف ومائة وعشرون درهم عوضا لالف بل عوض الالف هو الالف لا غير ومائة وعشرون درهما حال عن العوض فيكون ربا قطعاً ( قوله عدول عن قضية العدل ) اي عدول عن مقتضى الفعل فالقضية بمعنى المقتضى ههنا فلا تغفل ( قوله فكان كالوصف ) انما قال كالوصف بناء على ان الزائد من قبيل العين لا من قبيل الوصف ووجه القاء آني بتوجيه آخر وجعله وصفا ولكنه خلاف الظاهر ( قوله والبيع بالخمر ) الباء داخل على اثني بخلاف الباء في قوله وبالشرط فانه للباسية فلذا اعاد الباء هناك ( قوله كالربا ) قال الازميري تنظير لا تمثيل وقال الاستاذ نقلا عن الطرسوسي انه يصح كونه تنظيرا كما صح كونه تمثيلا بناء على ان الربا مهيئين احدهما الفضل الحالى عن العوض وثانيها المبادلة المخصوصة فعلى الاول يكون تنظيرا وعلى الثانى يكون تمثيلا واقول لا يصح كونه تمثيلا بناء على ان الربا وان استعملت في المبادلة المخصوصة لكن يلزم ان يكون كل من المالين من جنس واحد كما هو المصرح فى الفروع بخلاف البيع بالشرط فانه اعم على انه لو كان تمثيلا يلزم ان لا يتعرض للربا بناء على انها من افراد البيع بالشرط حينئذ فافهم فافهم فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله ويفسد صوم الايام المنهية الخ ) وثمرة الخلاف فى كونه فاسدا باطلا انه لو صام احد تلك الايام يستحق الثواب من جهة كون نفس الصوم طاعة ولو حلف احد على صوم الايام المنهية فاذا صام يكون بارا فى عينه واذا افطر يلزمه الكفارة ويكون صحة النذر من ثمرة الخلاف ايضا ولو كان باطلا يلزم ان لا يصح واحد من الامور المذكورة اصلا ( قوله هو الاول ) اي المفطرات الثلاثة لا الثانى اي الاجابة للدعوة الالهى اعنى ضيافة الله ( قوله السابق من ترك الواجب ) فان الاحابة لضيافة الله واجبة ( قوله بمنزلة التابع ) اي الصوم باعتبار تضمنه ترك الاجابة بمنزلة التابع للصوم باعتبار تضمنه ترك المفطرات وان كان ذاتهما واحدا ( قوله فلا يلزم بالشروع ) اي اتمامه ولا قضاءه حين الافطار ( قوله ولا يصلح للقضاء ) اي لا يصح صوم الايام المنهية للقضاء به صوم يوم آخر عليه اشار اليه الشارح بقوله اي لا سقاط الخ

( قوله لان ماوجب كاملا الخ ) يعنى ان الصوم الذى فات عنه وجب كاملا فلا يؤدى بصوم الايام المهمة لان ماوجب كاملا الخ ( قوله ولماوردان الصوم اخ ) معارضة على كون صوم الايام المنهية فاسدا لاصححها من طرف من اجاز الصوم فيها او الاعتراض مطلق بانه لو كان فاسدا يلزم ان لايلزم بالنذر ايضا اى كايلىزم بالشروع لكن التالى بطوالجواب بمنع الملازمة ( قوله اى عن الصوم ) فيه سهو والظاهر اى عن النذر يدل عليه قوله الآتى اعنى قوله لافى ذكر اسمه واجابه على نفسه فلو صح هذه النسخة يلزم ان يكون بيانه الآتى مستدركا فلا تغفل ( قوله وهى فى فعل الصوم ) اى الاعتراض والتأنيث بتأويل المعصية ( قوله او نقول ان للصوم الخ ) قال بعض الخشى الوجهان متحدان بحسب المآل والمقابلة بين التوجيهين اعتبارية وقال الاستاذ الفرق بينهما متحقق بناء على ان حاصل التوجيه الاول ان النذر غير معصية والمنذور معصية بخلاف هذا التوجيه فان حاصله ان المنذور طاعة فلا تغفل ( قوله لم يصح نذره فى ظاهر الرواية ) اى لكونه باعتبار جهة المعصية بناء على تصريحه للنهى عنه حتى لو لم يصرح وقال لله على صوم غد يصح وان علم ان غدا يوم النحر بناء على انه حينئذ ينظر الى كونه طاعة فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى ( قوله والصلاة فى المنهية دونه الخ ) شروع الى الفرق بين الامور الثلاثة ودفع سؤال مقدر تقديره ظاهر ( قوله تغفلا ) اى حال كون الصوم متعقلا فاذا تعقل الصوم بماهية يكون اليوم والوقت ملحوظا فى حده وكذا وجود الصوم فى الخارج يكون فى اليوم والوقت ( قوله لكونه ظرفا لها فقط ) اى واسع من الصلوة بخلاف اليوم بالنسبة الى الصوم فانه معياره ومساو للمظروف وقوله فقط اى ايسر ملحوظ فى حد الصلوة فان قيل قوله لكونه ظرفا متعلق باكثر وكذا قوله لكونه معيارا متعلق به فيلزم تعلق الجارين بمعنى واحد بفعل واحد قلت الاول متعلق باكثر باعتبار الزيادة والثانى متعلق به ايضا لكن باعتبار المزيد عليه يعنى باعتبار كون وقت الصلوة مزيدا على وقت الصوم حيث كان وقت الصلوة ظرفا والظرف فى اصطلاح الأصول واسع من المظروف فان قلت كما ان الصوم منهى عنه فى الاوقات المنهية كذا الصلوة منهيّة فيها فما معنى كون الصوم فاسدا دون الصلوة النافلة قلت نعم لكن الاوقات المنهية بالنسبة الى الصلوة الواقعة فيها كالامر المجاور بخلاف الاوقات المنهية بالنسبة الى الصوم فيها فانها كاللازم له فان قيل الامر المجاور يلزم انفكاكه مع ان الاوقات المنهية لاتنفك عن الصلوة فيها بل يكون

الصلاة فيها قلت نعم لكن الاوقات المهيمة ليست الصلاة منهية فيها لاجل ذات  
 الاوقات بل لاجل التشبه بعبد الشمس كما سبق فذات الاوقات المهيمة كسائر  
 الاوقات في الصلاحية لظرفية العبادة والتشبه لعبد الشمس رجع الاستاذ عن هذا  
 التوجيه بعد يوم فقال يهيم خلاف هذا التوجيه من قوله الآتي اعني قوله بخلاف  
 النقصان الناشئ من الزمان وقال يلزم التشبه لعبد الشمس قطعاً ولو وقعت  
 عبادتهم مرة واحدة والجواب الصواب ان يقال لما جاز تطويل الصلاة الواقعة  
 في الاوقات المهيمة بحيث يخرج وقت الكراهة بناء على ان الوقت ظرف  
 لا معيار يكون الوقت المنهي كالامر المفارق فلذا لم تقسد الصلاة النافلة فانهم  
 يمكن ان لا يوجد بان لا يعبدوا لها في تلك الاوقات فيكون الاوقات المهيمة  
 بالنسبة الى الصلاة فيها كالامر المجاور بخلاف الاوقات المهيمة بالنسبة الى الصوم  
 فلذا لم تقسد الصلاة النافلة اذا شرع فيها بقصد النقل فان اتم يتم صلاته  
 ولا يلزم قضائها وان لم يتم يلزم قضائها والخشى الازميرى قال بفساد الصلاة  
 في الاوقات المهيمة لكن بالنظر الى كون الوقت فاسداً بوصفه وله وجه ايضا  
 ( قوله فتضمن بالشروع ) اي فليزوم قضاء صلاة النقل اذا شرع لها في الاوقات  
 المهيمة ثم قطعها ( قوله اشارة الى ان الاولى بعد الشروع ) فان قلت ما معنى  
 كون الاولى ذلك مع ان الصلاة النقل تكون واجبة بالشروع فلا معنى لتترك الواجب  
 لفعل الاولى منه قلت نعم لكن كون صلاة النقل واجبة ليس معناه انه واجب  
 ادائها بل معناه انه واجب لاجل القضاء وقد سبق فلا تغفل ( قوله ولا تصلح له  
 اي للقضاء ) يعني لا تصلح الصلاة الواقعة في الاوقات المهيمة قضاء لما فات والله  
 اعلم وهو الهادي حيث قال في الجواب عن مذهب زفر او نقول سلماً ان التكليف  
 بالاداء فيه لكن لزومه اي لزوم الاداء ليس لكونه مطلوباً في نفسه حتى يلزم  
 التكليف بما لا يطلق بل لزومه خلفه وهو القضاء فان بعض الاحكام قد يجب  
 ادائه ثم يخلفه خلفه انتهى ( قوله اي الصلاة الكائنة في الارض المقصوبة )  
 فيه اشارة الى ان كلمة ماموصولة فان قيل يلزم ان يكون صلاة الموصول مفرداً  
 مع انها جملة دائماً قلت نعم لكن يمكن ان لا تكون موصولة بل موصوفة بان  
 تكون اللام للعهد الذهني او يقال سلماً انها موصولة فلان سلم عدم كون الصلاة  
 جملة كيف لام الكائنة بمعنى التي بناء على كونه بمعنى الحدوث هنها لا بمعنى  
 الثبوت فيكون جملة لكونه بمعنى التي كانت فلا تغفل فانهم ( قوله الناشئ  
 من الزمان ) فيلزم التشبه لعبد الشمس قطعاً فلا يمكن المفارقة وان قلنا بامكانه

فيماسبق لكن لماجاز تطويل الصلوة بناء على ان الوقت ظرف يكون في حكم  
 المفارق قلذا لم تقصد وقد سبق ( قوله وتصلح ايضاله اي للقضاء ) اي للقضاء  
 لما في ذمته من الصلوة المفروضة او الواجبة الفاشئة عنه ( قوله اذا كان راجعا الى  
 نفس المأموره اضلا او وصفا ) من قبيل رجوع الحال الى المحل والوصف الى  
 الموصوف ( وقوله اصلا ) اي ذاتا بان ترك ركنا من اركانها او شرطا من شروطها  
 ( قوله او وصفا ) اي كالكون في الوقت فحينئذ يكون نقصان في الاوقات  
 المنهية راجعا الى نفس المأموره وصفا فان قيل فيلزم ان تقسد الصلوة  
 الواقعة فيها قلت قد عرفت جوابه فلا تغفل ( قوله داخل في الامر ) اي بالصلوة  
 ( قوله بالدلائل القاطعة ) اي خلاف المراد من الدلائل قوله تعالى اقم الصلوة  
 لدلوك الشمس الآية ( قوله بخلاف المكان فيها ) فالكون في الارض المفصولة  
 وان كان من قبيل الوصف والنقصان لكن ليس من قبيل النقصان الراجع الى  
 نفس المأموره اصلا او وصفا فان المراد بالوصف عبارة عن الكون في الوقت  
 فكون الصلاة في الاوقات المنهية من قبيل نقصان الراجع الى نفس المأموره  
 وصفا فلذا لا تصلح وان لم تقسده بخلاف الصلوة في الارض المفصولة فانها  
 تصلح القضاء لما فات فلا يكون مما وجب كاملا يؤدي ناقصا بل مما وجب كاملا  
 يؤدي كاملا فلا تغفل والله اعلم وهو الهادي ( قوله تذييب ) من الذنب بمعنى  
 قويرق وفيه اشارة الى ان الابحاث السابقة تتم بهذا البحث كما ان اعضاء  
 الحيوان وجسده يتم بالذنب والى ان هذا البحث زينة للابحاث السابقة كما ان  
 الذنب زينة للحيوان ( قوله شبه تعقيب الخ ) اي ثم استعير لفظ التذييب لمعنى  
 التعقيب فان قبل فعلى هذا لا يصلح بين المبتداء المحذوف والخبر بناء على ان المبتدأ  
 المحذوف اشارة الى الالفاظ كما هو المختار قلت نعم لكن يجوز ان يكون اشارة الى  
 البحث فيوجد الاتحاد بينهما او يقال يجوز ان يكون الجملة ادغائيا كما في رجل  
 عدل او يقال يجوز ان يراد بالتذييب بعد الاستعارة ما به التذييب اي هذه المباحث  
 الآتية تذييب اي ما به التذييب لكن يلزم في المجاز على المجاز فيلزم ان يكون الاول  
 كالخاتمة العرفية ( قوله مباحث الامر والنهي ) من قبيل اضافة الكل الى الجزء ( قوله  
 هل له حكم في الضد ) اي في ضد كل من متعلق الامر والنهي والمراد من الحكم  
 الاثر اي العينية او الاستلزام وهو المختار عند المص ( قوله ذنابة ) بضم الذال  
 بمعنى ذنب وقويرق ( قوله لكونه تيماماها ومتعلقا بها ) المتعلق من قبيل تعلق  
 التفصيل بالاجال وهذا اشارة الى وجه الشبه لانفس وجه الشبه لان وجه  
 الشبه يلزم ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبّه وما ذكره خاص بالمشبه فقط

فلا يكون نفس وجه الشبه بل يكون اشارة اليه ( قوله وان اورده القوم ) حال من قوله شبه اى وان اورد القوم هذا البحث بطرق اخرى يعنى صدوره بالخاتمة او الفصل او نحو ذلك ( قوله هل له حكم فى ضدام ) يعنى اختلف فى جواب هذا السؤال ( قوله فى الجملة ) اى ولو بالنسبة الى بعض الافراد اشار اليه بقوله الآتى اعنى قوله ان فوت الخ ( قوله الامر بالشئ ) سواء كان امر الرب او امر العبد وهذه مسئلة وتصويرها هكذا كل امر بالشئ اذا كان ضده مفقودا للمق بالامر يستلزم تحريم ضده قوله يفوته اى ذلك الضد للأمر به فانه اذا امرت بالحركة لاحد يستلزم تقويت السكون ( قوله كالنفاق واليهودية الخ ) فقوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم مثلامر بالعبادة والايمان بعبارته ونهى وتحريم عن النفاق واليهودية والنصرانية وغير ذلك من الاضداد باشارته لكن ضد الايمان الشئ الواحد هو الكفر والنفاق واليهودية والنصرانية وغيرها من جزئيات الكفر فكان المص اعتبر تفصيل انواع الكفر فافهم ( قوله كفى قوله تعالى فاعزلوا النساء فى المحيض ) فان المق بالامر بالعزلة تحريم ضده اعنى القربان والجماع فانه ضد العزلة وهو المق بالامر لانفس العزلة وتحريم الجماع مستفاد من الامر بالعزلة بطريق الاشارة وهذا لا ينافى وجود النهى الدال بعبارته على تحريم الجماع كما اعترض الازميرى فافهم ( قوله اولا كافتار ) اولم يقصد بالامر تحريم ضد الأمور به لكن لزمه كالاftار بالنسبة الى الامر بالكف فتحريم الافطار مستفاد من هذا الامر بطريق الاشارة ايضا وان لم يكن مقصودا بهذا الامر ( قوله للكف ) اى ضد الكف والمنع ( قوله الدائم ) من طلوع الفجر الى الغروب ( قوله والاftالكرهية ) مسئلة اخرى تصويرها هكذا كل امر بالشئ اذا لم يكن ضده مفقودا للمق بالامر يستلزم كراهية ضده ( قوله لان الضرورة الخ ) عبارة عن لزوم اجتماع النقيضين مثلا الامر بالشئ يقتضى انتفاء ضده والا يلزم اجتماع النقيضين وهذه الضرورة تندفع بكون الضد مكروها بلا احتياج الى كونه حراما ( قوله كالامر بالقيام ) اى القيام من السجدة الثانية فى الركعة الاولى والركعة الثالثة يعنى من غير قعود بسكتة بين السجدة والقيام ( قوله لانه ) اى القعود وان كان ضد القيام لكن لا يفوت القيام الخ ( قوله ان يعود ) اى من قعد بسكتة اليه اى الى القيام وقوله لعدم علة لقوله لا يفوت الخ ( قوله حتى لو كان الخ ) تبريع على العلة اعنى قوله لعدم تميز الزمان ( قوله فى زمان بعينه ) اى فى زمان معين وهو عقيب السجدة ( قوله فتكره الصلوة ) تبريع على قوله

( لا يفوت )

لا يفوت ( قوله مقام ) اى عقيب القعود ( قوله لم يترك الواجب ) الواجب بمعنى  
 الفرض ههنا والا يفسد الصلوة بترك الواجب والله اعلم وهو الهادى ( قوله والنهى  
 عنه ) اى النهى التحريمى لا يطلق النهى ( قوله وجوب ضده ) فيه مسامحة  
 اذا المناسب لقوله تحريم ضده ان يقول يستلزم ايجاب ضده اللهم الا ان يقال  
 انه مبنى على ما قيل من ان الوجوب والايجاب متحدان ذاتا ونعنى الاستلزام  
 انه يدل عليه باشارته وتصور المسئلة هكذا كل نهى عدم ضده او يدل على  
 فوت المقب به بفوت المقب به يستلزم وجوب ضده ( قوله ان فوت عدمه المقب به الخ  
 لو قال ان استلزم عدمه وجود النهى عنه لكان اظهر ) قوله عن عزم عقدة  
 ( النكاح ) العقدة بمعنى الحاصل بالمصدر فاضاقه الى النكاح اضافة العام الى  
 الخاص فانهم فح يلزم تقدير مضاف اى عزم عقد عقدة النكاح واعلم ان  
 الازواج نهوا عن قصدهم لعقدة النكاح للعقدات فى عدتهن بشرط خروج  
 عدتهن بان قال احد لواحد منها فى عدتها اذا خرج عدتك أنكحك فهذا  
 لا يجوز بل يلزم القول بعد خروج العدة ( قوله وجوب الكف عن الزوج )  
 شرح الازميرى هذا القول كما ينبغي فارجع ( قوله والا اى وان لم يفوت الخ )  
 بان لا يستلزم عدم ذلك الضد وجود النهى عنه فح قديكون وجود الضد سنة  
 مؤكدة كما سيجئ وقديكون حراما وقديكون مباحا وان استلزم عدمه وجوده  
 يكون ضده حراما ( قوله لبس المحيط ) بفتح الميم بمعنى دكشلى اثباب ( قوله  
 لبس الرداء ) ضد لبس المحيط فان الرداء ليس فيه خياطة وعدم لبس الرداء  
 الذى هو ضد لبس المحيط لا يستلزم لبس المحيط الذى هو المنهى عنه لجواز  
 ان لا يلبس شيئا منهما بان يستعورته بشئ آخر او كان فى محل حال عن الانسان  
 ( قوله اعنى ترك لبس المحيط ) اى لا يستلزم وجود المنهى عنه اعنى  
 لبس المحيط لجواز ان لا يوجد الضدان بان يستعورته بشئ آخر او يكون فى مكان  
 حال عن الانسان ( قوله سنة لا واجبا ) فان قيل يجوز ترك السنة فيلزم ان يكون  
 مكشوف العورة وهو ليس بجائز قلت قد اشير الى جوابه بانه يجوز ان يكون فى مكان  
 حال عن الانسان او يجوز ان يستعورته بورق الاشجار مثلا فلا تغفل ( قوله  
 جهة حرمة او اباحة ) فلو استلزم يلزم ان يكون الشئ الواحد سنة مؤكدة  
 ومباحا او سنة مؤكدة وحراما وهو بط ( قوله لجواز ان لا يزن ولا يلوط ) لجواز  
 ارتفاع الضدين ( قوله فيلزم ما يلزم ) اى يلزم ان يكون اللواطة سنة مؤكدة  
 وهو بط بالاجماع والجواب من طرفهما ان مرادهما انه يستلزمها ان لم يوجد

دليل على حكم شرعى آخر وحرمة اللواط ثابت بالدليل ( قوله سنة مؤكدة وهو مباح ) قوله وهو مباح اشارة الى بطلان التالى وقد عرفت جوابه فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى ( قوله والمختار انهما قسمان منه ) اى من الخاص فعلى هذا بين الخاص والمطلق عموم وخصوص مطلق فالخاص اعم من المطلق فى اصطلاح اهل الاصول بناء على ان المطلق قسم منه وكذا بين الخاص والمقيد عموم وخصوص مطلق والخاص اعم من المقيد ( قوله فى جنسه ) اضافة المدلول الى الدال ان كان المراد بالضمير لفظ المطلق وان كان المراد معناه يكون من قبيل اضافة الكل الى الجزئى فافهم ( قوله بمعنى انه حصه من الحقيقة ) فيه قادتان احدهما ان المراد بالمطلق هو الفرد لا الماهية من حيث هى هى كائنتهم من ظ عبارة القوم وثانيهما ان ما هو الشايع والمحمّل هو الفرد لا اللفظ فيكون الاسناد الى اللفظ مجازيا من قبيل اسناد حال المدلول الى الدال والجنس والحقيقة بمعنى المفهوم ههنا ( قوله محتملة ) بيان لمعنى الشايع يعنى ان المراد شيوع تلك الحصه كونها محتملة لخصص كثيرة اى من تلك الحقيقة فلا تغفل ( قوله اقسام المعارف ) فيه اشارة الى ان المطلق فى اصطلاح الاصول مخصوص بالكرات ولا يوجد فى المعارف والعهود الذهنى خارج ايضا بناء على ان فيه تعين ما فليس فيه الشبوع المعتبر ههنا وان ادخله البعض نقلا عن التفتازانى فافهم قاله الاستاذ والحصه من الحقيقة بمعنى الفرد المنتشر واعلم ان ذات اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى هى وموضوع بالوضع النوعى للفرد المنتشر باعتبار كونه نكرة فكونه مطلقا انما هو بهذا الاعتبار قاله الاستاذ فافهم ( قوله اى ملتبسا باتقاء ما يدل الخ ) فان قلت فعلى هذا يلزم ملابسة الموجود بالمعدوم وهو بط قلت نعم لكن المراد نفي الملابسة لا ملابسة النفي حتى يرد ذلك فافهم قاله الاستاذ ( قوله والاحاطة ) فيه اشارة الى انه ليس المراد نفي الشمول على سبيل البدل بل نفي الشمول على سبيل الاحاطة ( قوله والتخصيص ) فيه اشارة الى ان التعيين بمعنى التخصيص لا بمعنى التعيين المعتبر فى المعارف وقد غفل الطرسوسى عن هذه الاشارة فاعترض بانه يلزم الاستدراك بناء على ان المقيد قد خرج بقوله الشايع فى جنسه فلزم ان يكون قوله بلا تعيين لاخراج المقيد مستدركا فان قيل الاستدراك لازم قطعان على انه لا شيوع فى نفس المقيد فيخرج بقوله الشايع فى جنسه كما اعترض الازميرى قلت قد غفل الازميرى عن تفسير الشارح بقوله بمعنى انه حصه الخ فالشبوع بهذا المعنى موجود فى المقيد فلا يخرج به بل بقوله بلا تعيين

( قوله وان كانت شايعة في الرقيات المؤمنات ) فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون المقيد مطلقا فيلزم ان يكون بينهما عموما من وجه بالنظر الى هذين التعريفين كما ذهب اليه البعض قلت هذا خلاف الظاهر ان بينهما مبانة كما هو المستفاد من اخراج المقيد عن تعريف المطلق والاي يلزم ان يكون تعريف احدهما منتقضا بالآخر فتأمل ( قوله وحكمها الخ ) الحكم بمعنى الاثر المترتب على حال كونهما مطلقا ومقيدا ( قوله اى المطلق على اطلاقه والمقيد على تقييده ) فان قلت بين قولهم المطلق يجرى على اطلاقه وبين قولهم المطلق ينصرف الى الكامل تناقض ظ فان انصرافه الى الكامل يناقض قولهم المطلق يجرى على اطلاقه فان من الاجراء على الاطلاق يفهم ان لا يقيد ببعض الافراد فاذا صرف الى الكامل يقيد ببعض الافراد قلت نعم لكن المحشى المستار قد دفعه بتوجيه ثلثة فارجع لكن الاستاذ لم يحسن تلك الاجوبة فقال انها مخالفة لبيان المص ههنا بل الاولى في دفع التناقض على ما اشار اليه الشارح ههنا ان يقال ان قولهم المطلق يجرى على اطلاقه مقيد بقولنا ان لم يوجد موجب للتقيد وقولهم المطلق ينصرف الى الكامل مقيد بقولنا ان وجد موجب للتقيد فلا تناقض والموجب للتقيد قد يكون بالذات وقد يكون بالواسطة كما سيأتى فلا تغفل ( قوله ولا يحمل الاول على الثانى ) الظاهر تفسير لقوله ان يجرى على حالهما فعلى هذا يكون معنى قوله ان يجرى الخ ان يحملا على حالهما فلا تغفل ( قوله واعلم انها اذا الخ ) هذه المقدمة لا يوضح قوله ولا يحمل الاول على الثانى ( قوله احد الحكمين ) اى حكم المقيد وهو هنا عبارة عن وجوب كساء الرجل العارى وهو لا يستلزم وجوب اطعام لرجل العارى بل الاطعام اعم سواء كان للرجل العارى او غيره وهو ظ ( قوله حل المطلق على المقيد ) اى في هذين المثالين لكن المراد بالمقيد مقيد مالا يقيد بخصوصه والا لا يدفع التناقض بل يلزم التناقض في قولنا اعتق عنى رقبة ولا تملكنى رقبة كافرة فانه لو قيد الرقبة في الاول بالكافرة كافي الثانى المقيد يلزم التناقض فيلزم ان يقيد الاول بالمؤمنة لثلا يلزم التناقض فلا تغفل فان قيل اذا حل المطلق على المقيد فهل هو حقيقة ام مجاز قلت يحتمل الامرين فان قدر القيد معتبرا مع المطلق يكون مجازا وان قدر القيد خارجا بان يكون المطلق مستعملا في معناه ويكون القيد ملحوظا من الخارج يكون حقيقة فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله ولا يحمل الاول على الثانى عند اختلاف الحكم الا في صورة الاستلزام ) ما قبل الاستثناء مسألة

انها اذا الخ

ومابعده مسألة اخرى تصوير الاولى هكذا كل مطلق خالف حكمه حكم القيد ولم يكن حكم القيد موجبا لتقييد حكم المطلق ومستلزما له يحمل المطلق على اطلاقه والقيد على تقييده وتصوير الثانية هكذا كل مطلق خالف حكمه حكم القيد وكان حكم القيد موجبا لتقييد حكم المطلق ومستلزما له يحمل المطلق على القيد فلا تغفل ( قوله ككفارة اليمين والقتل الخ ) فان الحكم متحد فيها وهو عبارة عن وجوب اعتاق الرقبة لكن الحادثة اى التى ورد الحكم فى حقها مختلفة وهى عبارة عن كفارة اليمين وكفارة القتل لاعن مطلق الكفارة ولما كان الرقبة مقيدة بصفة الايمان فى كفارة القتل ومطلقة فى كفارة اليمين وغيرها لا يحمل المطلق على القيد بل يكون المقيد به كفارة القتل ويكون المطلق كفارة اليمين وانما لم يحمل لعدم المنافاة بينهما لاختلاف الحادثة ( قوله فى السبب ونحوه ) من قبيل ظرفية المحل للمحال ونحوه عبارة عن العلة والشرط ( قوله والظرفية مثل ما سبق ( او فى الحكم ) اى المحكوم به يعنى قيده ( قوله كقراءة العامة ) اى كقراءة السبعة المتواترة ( قوله فصيام ثلاثة ايام ) فان الحكم اعنى وجوب الصوم متحد فيها والحادثة وهى كفارة اليمين متحدة ايضا لكن لما وقع المطلق والمقيد فى المحكوم به اعنى فى قيده يلزم ان يحمل المطلق على المقيد لامتناع الجمع بينهما ههنا بناء على اتحاد الحادثة فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله وانما لم يقيد الحكم بكونه مثبتا الخ ) يعنى ان المراد بالحكم هو الحكم الثابت وانما لم يقيد به بناء على الاحتراز عن المنفى لانه لا حاجة اليه وان كان الاحتراز عنه مقصودا لان النكرة فى سياق النفي عام الى آخره ( قوله قلنا فى جوابه ) حاصله القول بموجب دليله على ما قال الازميرى ويقام له الجواب طريق ارخاء العنان فى الآداب فلا تغفل ( قوله شرع فى الصام ) اى اراد الشروع فيه وانما فسرنا هكذا لثلاث يلزم عطف الشئ على نفسه بالنسبة الى الشرح او يقال الفاء فى قوله فقال للتفسير او التعليل لاعاطفة فافهم ( قوله احتريزه عن المعنى ) فان قيل الاحتراز عن الاغيار انما هو بفصل التعريف واللفظ جنس لفصل فكيف يحتريزه قلت نعم لكن اللفظ ليس بجنس حقيقة بل بمنزلة الجنس وبه يحتريز عن الاغيار او يقال اذا كان بين الجنس والفصل عموما من وجه وههنا كذلك يصح الاحتراز بالجنس فاحفظ والمراد بالمعنى اعم سواء كان معنى لفظ العام او معنى مستقلا غيره وان حل الطرسوسى على الثانى فلا تغفل ( قوله من عوارض اللفظ ) اى فقط بناء على ان المسند اليه المعروف بلام الجنس يفيد الحصر فيفيد انه ليس

من عوارض المعنى (قوله كعنى المطر) اضافة العام الى الخاص (والحصب) اى معنى الحصب بالتركي اوجوز لوق (قوله باعتبار وجوده) اى باعتبار وجود المعنى كعنى المطر ومعنى الحصب فى الحال المختلفة لا باعتبار استقراره لافراد غير محصورة لكن هذا المذهب ضعيف قطعاً واطلاق العام على المعنى مجاز قطعاً (قوله يستغرق مسميات الخ) اى يشمل بالوضع والمستغرق معنى لفظ العام لفظ يشمل بالوضع لافراد غير محصورة وتلك الافراد لمعناه وهو ظ وانما ترك الوضع اكتفاء بذكره فى الخاص واعلم ان العام فى اللغة بمعنى الشامل وفى الاصطلاح ما ذكره المص وانما اخبره عن الخاص لانه كالجزء من العام اذ المفرد مقدم على الجمع على ما بينه ابن مالك والمراد بمسميات هى الافراد اى وضع لاستغراق مفهومه لسمياته وافراذه (قوله واسم الجنس) اى باعتبار وضعه الشخص فلا تغفل (قوله والجمع المنكر) احتراز عن الجمع المعروف فانه من العام اذا كان لامة للاستغراق (قوله اى لم يوجد فى اللفظ ما يدل الخ) يعنى محصور او المسمى مدلول اوليه سواء كان محصوراً فى نفس الامر او لا وهذا التفسير تفسير بالمجاز بعلاقة الخصوص والعموم فذكر الخاص واريد العام فانهم (قوله ويخرج اسماء العدد) فعلى هذا يلزم ان يراد بالمسميات اعم من الافراد والاجزاء وانما يخرج بناء على ان اجزائها محصورة وانما قلنا انه يلزم ذلك لانه لو لم يكن المراد ذلك بل اراد به الافراد فقط يخرج اسماء العدد بقوله مسميات كما صرح ابن مالك فلا تغفل (قوله والجمع الممهور الخ) والجمع المعروف بلام الجنس فى حكم الجمع المنكر فلذا تركه على انه يخرج بقوله يستغرق مسميات فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى (قوله وحكمه ايجاب الحكم الخ) الحكم الاول بمعنى الاثر الثابت بالعام وانما اظهر الحكم الثانى مع ان المقام مقام الضمير اشارة الى انه غير الحكم الاول وهو بمعنى الوقوع والايجاب بمعنى الاثبات يعنى بمعنى افادة الثبوت والدلالة عليه و اضافته الى الحكم من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله لكن ايجاب العام بمعنى الدلالة على اثبات التكلم اى افادته للثبوت اى هو ثبوت الحكم فيما يتناول به والثبت فى الحقيقة هو المتكلم وتصوير المسئلة هكذا كل عام من حيث هو عام يدل على ثبوت الحكم فيما يتناول به ظاً او قطعاً اى بحيث يقطع الشبهة عندنا كالخاص وقال الشافعى موجهه ليس بقطعى لانه يحتمل ان يختص كذا فى ابن مالك فعلى هذا يكون قوله ظناً او قطعاً مفعولاً مطلقاً لقوله ايجاب الحكم فيكون ايجابه ودلالته فيما يتناول به ظنياً عند الشافعى وقطعياً عندنا والحاصل ان العام

اذورد في كلام ولم يوجد هناك مانع يدل على شموله لجميع افراده دلالة ظنية عند الشافعي ودلالة قطعية عندنا بالنسبة الى السامعين ( قوله دليل عموم او خصوص الخ ) يعني ان عموم العام لجميع افراده يلزم له دليل من الخارج وكذا يلزم دليل على كونه خاصا لبعض افراده ( قوله كالواحد في الجنس ) الجنس بمعنى العام المفرد ( قوله ظنا ) اي اثباتا ظنيا وقس عليه قوله وقطعا ( قوله حتى يفيد وجوب العمل به الخ ) تفريع على قوله ظنا واسارة الى ثمرة الخلاف فعمل ان فائدة الخلاف تظهر في وجوب اعتقاد العموم وجواز تخصيصه بالقياس وخبر الواحد ابتداء فعندنا يجب ولا يجوز تخصيصه وعند الشافعي لا يجب ويجوز تخصيصه كذا في ابن ملك ( قوله لاحتجاج اهل اللسان ) اي لاحتجاج اهل الفصاحة والبلاغة من الشرعيين وهذا دليل على المذهب المختار وانما ترك الدليل على المذهب الاول اشارة الى ضعفه فقوله لاحتجاج اهل اللسان اشارة الى المقدمة الواضحة تقرير الدليل هكذا كلما احتج اهل اللسان بالعمومات في احكام قطعية فالعام من حيث هو عام يدل على ثبوت الحكم فيما يتساوله قطعا اي بحيث يقطع الشبهة لكن المقدم حق والتالي مثله ( قوله لا يبعد الاجلين ) المراد بالاجلين الوقتان اعني وقت وضع الحمل ووقت اربعة اشهر وعشرة ايام فان كان اربعة اشهر وعشرة ايام تامة ولم تضع الحمل يكون عدتها بوضع الحمل وان وضع حملها بعد ثلاثة اشهر او بعد شهرين يكون عدتها بتام اربعة اشهر وعشرة ايام هكذا قال على رضي الله عنه توفيقا بين الآيتين وخالفه ابن مسعود فقال ان المتوفى عنها زوجها اذا كانت حاملا تعد بوضع الحمل لا يبعد الاجلين كما عرفت آنفا واعلم ان بين الحامل وبين المتوفى عنها زوجها عموم من وجه فيثبت ذلك قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن ناسخا بسبب عمومه خصوص قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا الخ بناء على ان قوله واولات الاحمال الخ تزل بعد قوله والذين فيكون ناسخا في مادة الاشتراك يعني فيما اذا توفي عنها زوجها وتكون حاملا فان عدتها تكون بوضع الحمل لا باربعة اشهر وعشرة ايام فلا تغفل والله اعلم وهو الهادي ( قوله في تحريم الاختين وطئا الخ ) التحريم بمعنى اثبات كون وطئهما حراما وبيانه وقوله وطئا تمييز عن نسبة التحريم الى الاختين ( قوله وحرمتها ) وهي قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين وقد عرفت ان الثنية باعتبار مادته قد يكون خاصا وقد يكون عاما وهما عام باعتبار مادة الاختين وان كان

( باعتبار )

باعتبار دلالة على الاثنين بحسب الهيئة خاصا ( قوله والمحرم راجح ) اى عند التعارض بين النصين كافي القولين الشرعيين ( قوله ونقل ابوبكر ) عطف على قوله وقول عثمان الخ عطف الجملة الفعلية على الاسمية وفي بعض النسخ ونقل ابى بكر فيثند يكون عطفا على قوله وقول عثمان عطف المفرد على المفرد يعنى نقل ابوبكر هذا الحديث حين وقع النزاع بين المهاجرين والانصار في حق الامامة حيث قال المهاجرون منا امير وقال الانصار منا امير اى بالنوبة فلما شاهد ابوبكر هذا النزاع منهم نقل هذا الحديث ردالهم وقطعا لتزاعهم فلما سمعوا هذا الحديث منه سلموا الحديث ولم يخالفوا الحديث فعلم ان العام اى اى الائمة يدل على جميع افراده قطعا ( قوله وقوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لانورث ) اى لانكون مورثا عطفا بحسب المعنى على قوله الائمة من قريش ونقل هذا الحديث حين طلبت فاطمة الزهراء ميراثا من النبي عليه السلام فارجع الى كتب الحديث فقبلت هذا الحديث فعلم ايضا ان العام يدل على جميع افراده قطعا فحاصل الاستدلال انه كلما استدل ابن مسعود بالعمومات في حق احكام قطعية واستدل عثمان فقال والمحرم راجح ونقل ابوبكر هذين الحديثين ولم يخالف احد لهم في عصرهم فالعام من حيث هو عام يدل على جميع افراده قطعا لكن المقدم حق والنالى مثله ( قوله لا يقال فهم ذلك ) اى القطع وهذا المنع اى منع تقريب الدليل من طرف المخالف لنا وحاصله ان هذه المنقولات وتسليم الخصم العموم بطريق القطع مسلم لكن لا يلزم منه كون العام من حيث هو عام دالا على القطع كيف لم لا يجوز ان يكون القطع بناء على وجود القرينة هناك والكلام في العام من حيث هو عام ( قوله لان فتح الخ ) في مقام لانا نقول وهذا الجواب ابطال السند المذكور بانه لو كان صحيحا يلزم ان لا يثبت للفظ مفهوم ظاهر اصلا لكن اللازم بط ( قوله فلا يخص بالظنى ) اى لا يخرج العام عن عموميه بسبب دليل ظنى مخالف لعموم العام فالباء سببية ليست بداخلة على المفصور ولا عليه بناء على ان الخصوص ليس بمستعمل في معناه بل بمعنى لا يخرج فلا تغفل فاذا لم يخرج العام عن عموميه بوجود خبر واحد مخالف لعمومه يلزم التوفيق ان امكن والا يكون حكم خبر الواحد منسوخا بحكم العام ( قوله اتصاله بالعام ) فان كانا آية يلزم الزول معا وان كانا اى العام والمغير حديثا يلزم ورودهما معا ( قوله واما اذا خصص به ) اى فيحتمل ان يكون العام دليلا ظنيا اتفاقا فيجوز تخصيصه بالظنى حيثنذ والله اعلم وهو الهادى وحاصل جواب

لا يقال بطريق التزديد بأنه ان القطع الذى هو مدلول العام مستفاد من القرينة  
فيكون العام محتملا للتخصيص احتمالا ناشيا عن الدليل فهوم وان اراد ان العام  
محتمل للتخصيص بناء على كون القرينة محتملة هناك فهو بط اذ يلزم منه ان لا يثبت  
لفظ مفهوم ظاهر اصلا فلا شك في بطلانه وسيجيء تفصيل هذا الجواب  
( قوله قال الشافعى التخصيص محتمل الخ ) فان قيل اذا قال الشافعى باحتمال  
العام للتخصيص فهل يقول بالاحتمال الناشى عن الدليل ام لا قلت يقول انه  
يحتمل له احتمالا ناشيا عن دليل حيث قال الشارح لانه شائع الخ لثلا يلزم كون  
الزاع بينه وبيننا لفظيا فلا تغفل هذا الكلام من الشافعى معارضة على دعوى  
الحفية واثبات لدعوى الشافعى ( قوله يعنى قصر العام ) اى قصر حكم العام  
اشار اليه فيما بعد فلا تغفل ( قوله بمعونة القرائن ) يحتمل ان يكون مربوطا بقوله  
عن التخصيص فينبذ بكون المعنى بمعونة القرائن الدالة على تخصيصه  
فهو مسلم عندنا ويحتمل ان يكون مربوطا بقوله الا قليلا فينبذ بكون المعنى  
بمعونة القرائن الدالة على عدم التخصيص يكون العام باقيا في عمومه قليلا  
فيكون مخصوصا بمذهب الشافعى ويقتضيه المثال المذكور ايضا والقرينة  
على عدم التخصيص اى عدم تخصيص الشيء الذى هو عام بناء على انه بمعنى  
ما يصح ان يعلم ويخبر عنه لزوم الجهل على الله تعالى وهو مخ ( قوله  
ما من عام الا وقد خص الخ ) هذا كناية عن الكثرة وليس المراد الكلية  
والا يرد خبر الاعتراض المذكور في حاشية الازميرى فافهم قاله الاستاذ ( قوله  
فالعام العارى عن المخصص ظاهرا ) اشارة الى اثبات ( قوله التخصيص  
محتمل ) هكذا كما كان العام مقصورا على البعض بالمخصص الظ فالعام من حيث  
هو عام يحتمل فيه التخصيص لكن المقدم حق والتالى مثله ولما احتل التخصيص  
لا يكون دلالة على العموم قطعيا لان الاحتمال مناف للقطع فينبذ يقول الشافعى  
في مقام المعارضة علينا لو كان العام دالا على القطع لما احتل التخصيص لكن  
التالى بط اما الملازمة فظة واما بطلان التالى فظرية اشار الى اثباته بقوله  
ما من عام الا وقد خص الخ تقريره هكذا عدم احتمال العام للتخصيص بط لانه  
كما ثبت انه ما من عام الا وقد خص منه فعدم احتمال العام له بط لكن انقدم  
حق والتالى مثله ( قوله تفسير ) اى لكونه بيانا لمحتمله قوله يجوز تراخيه  
مطلقا بناء على انه لما كان المخصص مفسرا عنده يجوز تأخير المفسر عن المفسر  
ولما كان العام قطعيا عندنا يكون المخصص مفسرا لا تفسيريا لعدم احتمله

للتخصيص من حيث عام ( قوله قلنا في جوابه الخ ) حاصل الجواب بطريق  
 التردد وتحرير المراد بان مرادنا بكون العام قطعيا انه لا يحتمل التخصيص  
 احتمالا ناشيا عن الدليل فحينئذ ان اراد الشافعي ان العام يحتمل التخصيص  
 احتمالا ناشيا عن الدليل فهو م وان اراد انه يحتمل التخصيص مطلقا ولو  
 احتمالا غير ناش عن الدليل فهو مسلم لكن قوله وهو ينا في القطع م وان اراد  
 انه يحتمل التخصيص بناء على احتمال القرينة فهو بيط اذ يلزم منه ان لا يثبت  
 للفظ مفهوم ظاهر اصلا كما عرفت في جواب لا يقال ( قوله غير ناشي  
 عن الدليل ) اى على التخصيص بناء على ان كلامنا في العام من حيث هو عام  
 يعنى بلا دليل على التخصيص وقد علم من هذا الجواب حال جواب لا يقال  
 فلا تغفل ( قوله بالمعنى المراد ههنا ) اشارة الى قوله قطعيا والظرفية ظرفية الدال  
 للدلول والمعنى المراد عبارة عن عدم الاحتمال الناشي عن الدليل ( قوله فان  
 كثرة التخصيص بالمعنى المذكور الخ ) اشارة الى منع الملازمة المستفادة من قوله  
 لانه شايع في العام بمعنى انه لا يخلو الخ فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله فاذا  
 اختلفا ) اى العام والخاص والاول مذكور صريحا والثاني مذكور  
 ضمنا بناء على انه قسم العام فيلاحظ ههنا ضمنا ( قوله تفريع على ايجاب  
 الخ ) يعنى تفريع على قوله وحكمه ايجاب الحكم الخ ( قوله اى اذا افاد الخاص  
 حكما مخالفا الخ ) اشارة الى انه ليس المراد كون مدلول احدهما مخالفا للآخر  
 فانه موجود لمخالفة بل المراد اختلاف حكمها بان يكون حكم احدهما اثباتا  
 والاخر نفيا ( قوله اى ثبت بينهما حكم المعارضة الخ ) فان قيل ما بالباغت  
 لهذا التفسير قلت ورود السؤال تقريره ان معنى اختلاف تعارضا فيلزم اتحاد  
 الشرط والجزاء فاذا فسر بالمجاز المرسل بذكر السبب واردة المسبب فان  
 التعارض سبب اثبت حكم المعارضة بينهما وهو مسبب فحينئذ يندفع السؤال  
 وحكم المعارضة عبارة عن طلب المجتهد المخلص عن المعارضة وسيجى تفصيله  
 ( قوله فان علم التاريخ الخ ) تصوير المسئلة هكذا كل خاص وعام ثبت بينهما حكم  
 المعارضة وعلم للمجتهد تاريخهما يخصص الخاص للعام ان قارنه او ينسخه  
 ان تراخى اى ان كان التاريخ معلوما للمجتهد وهذا بيان المخلص عن المعارضة  
 ( قوله في النزول ان كانا من الكتاب الخ ) فان قيل يلزم ان يكون المقارنة  
 مستعملة في المعنيين اعنى المقارنة في النزول وفي الورد وقلت وانما يلزم لولم يكن  
 هذا الكلام اشارة الى تعميم المقارنة وهو اشارة اليه فيكون

المقارنة اعم منهما فان كان العام والخاص من الكتاب يخرج المقارنة في ضمن المقارنة في النزول وان كانا من الحديث يخرج في ضمن المقارنة في الورد فافهم ( قوله في قدر ماتاولاه ) اى في قدر ماتاول العام والخاص له مثلا قوله تعالى احل البيع وحرم الربا البيع عام بناء على ان اللام للاستغراق فيكون البيع شاملا للربا كما كان شاملا لغيره وكذا الربا شامل لافراد الربا فلما قارن قوله وحرم الربا بقوله احل الله البيع خرج الربا عن افراد البيع فيكون العام مخصوصا اى مخرجا بعض افراده عنه فيكون دلالة لفظ البيع على باقى افراده من غير الربا ظنية وانما كان الخاص مخصوصا للعام بناء على ان تاريخهما معلوم وكان الخاص مقارنا للعام في النزول ( قوله والثانى ) اى الخاص التراخى عن العام في النزول قوله تعالى والذين اخ والعام في هذه الآية عبارة عن قوله تعالى ازواجا في قوله ويذرون ازواجا فانها اعم سواء اكانت حاملا او لا والخاص المتراخى عبارة عن قوله واولات الاحال فانها وان كانت اعم من وجه وخصوصا من وجه لكن لا يعتبر عموم بل يعتبر خصوصه فيكون ناسخا لقوله والذين يتوفون الخ فيكون عدة الحامل المتوفى عنها زوجها بوضع الحمل لا بابتداء الاجلين كما سبق ( قوله على رأى ابن مسعود ) احتراز عن رأى على رضى الله عنه فانه قال بان عدة الحامل المتوفى عنها زوجها بابتداء الاجلين توفيقا بين الآيتين فلم يقل بالتخصيص بل ابقى حكم المعارضة كما سبق فافهم ( قوله وفائدة كونه ناسخا ) جواب سؤال مقدر تقديره انه سواء كان الخاص مخصوصا للعام او ناسخا له يخرج بعض افرادهما عن حكمهما فالفائدة في الحكم بالتخصيص والنسخ فاجاب بما ترى والله اعلم وهو الهادى ( قوله لان عمل المخصص بطريق التغير والدفع الخ ) بيان لسبب الاشتراط واشارة الى دليله اى لان تأثير المخصص في العام بار صرفة عن ظاهره ( والدفع ) اى بيان عدم شمول حكم العام لبعض افراده في اول الامر بان لا يدخل تحت حكمه اولا وقوله لان عمل المخصص بطريق التغير والدفع اشارة الى الصغرى وقوله والمغير الدافع الخ اشارة الى الكبرى تقرير الدليل هكذا كل مخصص للعام اولايجب ان يكون موصولا به لانه مغير دافع وكل ماهو مغير دافع يجب ان يكون موصولا ينتج المط ( قوله وعمل النسخ الخ ) تقرير الدليل المشار اليه هكذا كل خاص ناسخ للعام يجب ان يكون متراخيا لانه مبدل رافع وكل ماهو مبدل رافع يجب ان يكون متراخيا ينتج المط ( قوله والفرق بين الدفع والرفع ) ان الدفع بيان عدم الدخول اى دخول بعض افراد العام تحت حكمه

( في اول الامر )

في اول الامر بان لا يدخل تحته في اول الامر والرفع بيان خروجه بعد الدخول قبل ورود الناسخ فاذا ورد الناسخ يخرج من بعد (قوله توضيحه) اى توضيح هذا الوجه اعنى قوله لان عمل المخصص الخ (قوله غير داخله) اى حكم العام فيكون المعنى في قوله تعالى احل الله البيع وحرم الربا احل الله جميع افراد البيع غير الربا وحرم الربا (قوله فلا معنى بعده لبيان عدم دخوله في الحكم) اى في اول الامر وانما لم يكن له معنى لانه خلاف الواقع فيلزم ان لا يكون ما فرضنا مخصصا لحكم العام مخصصا له وهو بط لكونه خلاف المفروض (قوله بيان ان الافراد الداخلة في الحكم) اى حكم العام (قوله ايضا) اى كما دخل تحت لفظ العام ومفهوه (قوله الى الآن) اى ان نزول الناسخ ووروده (قوله من بعد) اى بعد نزول الناسخ ووروده (قوله قبل يلزم من هذا الخ) حاصله ابطال للدليل السابق اعنى قوله لان عمل المخصص الخ بانه لو كان هذا الدليل بجميع مقدماته صحيحا يلزم ان لا يجوز تخصيص كل من القيام الخ لكن التالى بط (قوله للعام المخصوص من الكتاب) اى العام المخصوص ابتداء بالدليل القطعى فيلزم ان لا يجوز تخصيصه بعده بالقياس وخبر الواحد وانما يقيد بقوله من الكتاب لانه يمكن افتراءها بالعام من الحديث (قوله للقطع بتراخي عنه) اى لكون تراخي كل من القياس وخبر الواحد من العام الكتاب مقطوعا وهذا دليل الملازمة وانما كان مقطوعا لانه لو لم يكونا تراخيا عنه يلزم ان يوجد القياس او خبر الواحد المعارض للعام من الكتاب حين النزول وهو لم يوجد فان قيل لم لا يجوز ان يقول النبي عليه السلام حديثا معارضا لحكم العام من الكتاب حين النزول قلت نعم لكن المراد بالمخصص ههنا هو الثانى والثالث يعنى كون القياس مخصصا انما هو فى المرتبة الثانية والثالثة وكذا خبر الواحد فلا يجوز ان يوجد حين النزول فلا تغفل (قوله قلنا لم يشترط الخ) حاصل الجواب بتحرير المدعى (قوله ان ما بعده تفسير) اى ما بعد المخصص الاول تفسير اى مبين لعدم الدخول فلا يكون نهائيا لم تخصيصا يعنى اذا خصص العام او بالدليل القطعى يكون دلالة على في افراده ظنية يحتمل ان تدخل تحت حكمه وان لا تدخل فالمخصص الثانى والثالث مبين لعدم الدخول فلا يلزم ان يكون نهائيا والله اعلم وهو الهادى (قوله فدلل المخصوص فيه يكون مغيرا لهذا الحكم من القطع الى الاحتمال) فيه مسامحة لانه كما غيره من القطع غيره من الاحتمال الى جميع افراده ايضا كما في قوله تعالى احل الله البيع وحرم الربا فان قوله وحرم الربا غير العام

من القطع والاحتمال لجميع افراده فانه لا يبقى محتملا لجميع افراده وهو ظ  
فالمراد من الاحتمال ليس الاحتمال لجميع افراده التي هي قبل التخصيص بل  
المراد به هو الاحتمال لجميع افراده بعد اخراج الربا منه فيكون جميع الافراد بعده  
محتملا لكن كون جميع افراده غير الربا مرادا راجع عندنا وكون بعض الافراد  
مخصوصا بالحكم اى حكم الحل مرجوح عندنا فلا تغفل (قوله فان العام  
الذى دخله خصوص الخ) اى اولا وثانيا وثالثا فعلم منه ان ما بعد المخصص  
الاول تفسير لا تغيير فيكون مخصص العام ثانيا وثالثا بيانا لانسخا فيكون كلام  
شمس الأئمة السر خسى تأييدا للمفهوم من كلام المشايخ فلا تغفل (قوله مثل حكم  
العام الذى لم يدخله خصوص) الحكم بمعنى الاثر المترتب كما مر في قوله  
وحكمه ايجاب الخ انتهى كلام شمس الأئمة (قوله وينسخ الخاص به ان تقدم  
الخاص على العام) مثاله اذا قال احد لعبده اضرب زيدا ولا تضرب احدا  
فيكون العام التاخر ناسخا للخاص المتقدم فيكون المعنى لا تضرب احدا غير  
زيد فافهم ويكون قوله تعالى والذين يتوفون منكم مع قوله واولات الاحال الخ  
مثالا له ايضا باعتبار العموم والخصوص منه كما سبق في الازميرى (قوله حل  
على المقارنة) اى يحمل على الاحتمال اى على احتمال كون كل منهما متقدما  
على الآخر ومتأخرا عنه (قوله فيثبت بينهما حكم المعارضة) اى عند من حل  
على المقارنة وحكم المعارضة عبارة عن التوفيق بينهما مثاله قوله تعالى والذين  
يتوفون مع قوله واولات الاحال الخ عند على رضى الله تعالى عنه حيث لم يعلم التاريخ  
فوفق بينهما بان عدة المتوفى عنها زوجها بابعد الاجلين كما سبق فافهم والله  
اعلم وهو الهادى (قوله واذا حصص بكلام مستقل الخ) اى اذا اخرج بعض  
افراد العام عن حكمه والمخرج له قد يكون العقل وقد يكون الحس وقد يكون  
العادة وقد يكون تفاوت بعض الافراد وقد يكون الكلام المستقل الموصول به  
من الآية والحديث وهو المراد ههنا تصوير المسئلة كل عام خص اولا بكلام  
مستقل موصول يكون دليلا ظنيا بالنظر الى باقى الافراد (قوله فيخص بالظنى)  
هذه المسئلة تقرب على المسئلة الاولى تصويرها هكذا كل عام خص اولا  
يخص بالدليل الظنى ثانيا وثالثا واعلم ان الاجماع لا يكون مخصصا للعام في اول  
الامر بناء على ان الاجماع حدث بعد من النبي عليه السلام وما ذكر في بعض  
الكتب ان العام يخص به بمعنى ان التخصيص علم بالاجماع فيكون الاجماع  
دليلا والمخصص في الحقيقة انما هو سند الاجماع من الآية والحديث فلا تغفل

( قوله )

( قوله خالق كل شيء ) الاحتياج الى التخصيص انما هو اذا كان الشيء بمعنى الموجود او بمعنى ما يصح ان يعلم وينجز عنه بخلاف ما لو كان الشيء بمعنى الشيء والمراد فانه لا يحتاج حينئذ الى اخراجه تعالى عن الحكم بناء على انه تعالى ليس بداخل تحت المراد ( قوله تخصيص الصبي والمجنون ) اي كون الصبي والمجنون مخرجين من خطابات الشرع من قبيل التخصيص العقلي بناء على ان مناط التكليف عبارة عن القدرة والعقل وهما منتقيان عنهما فلا يكونان مكلفا واعتراض الطرسوسي بان المخصص لهما هو الشرع لا العقل والجواب ان المخصص وان كان الشرع بالآخرة لكنه مقدمات بعيدة بالنسبة الى العقل والعقل هو القريب قاله الاستاذ والله اعلم وهو الهادي ( قوله وعن الحس نحو واوتيت من كل شيء ) والحس اهم من الحس البصري والحس السمعي فبالنظر الى من في وقت بلقيس وشاهد حاله يخرج في ضمن البصري وبالنظر اليها يخرج في ضمن السمعي الحاصل هذا الكلام حكاية انقول بلقيس فلما قال او تيت من كل شيء اي اعطيت من كل شيء يخص الحس اي العقل بواسطة الحس الشيء فيقول لم يعط اليه السماء والارض والكواكب الموجودة في السماء مثلا بل الموجودة فيه هي الاشياء الموجودة لا غير فيكون المراد بالشيء هو الموجود عند بلقيس لا مطلقا ( قوله انه كذا ) فيه مسامحة والمراد ان المدرك بالحس هو محمول الحكم الايجابي لا الحكم والافهو مدرك بالعقل لا غير وحاصل السؤال انه لا يصح جعل هذا القسم قسيما للعقل ( قوله انما هو بالعقل ) اي لكونه معدوما وما المعلوم مرثيا وشيثا كما هو المنتقرر ( قوله لا غير ) اي فلا يصح جعله قسيما للعقل ( قوله قلنا الخ ) حاصل الجواب ان المراد بالاول هو العقل بلا واسطة ولما كان الثاني بواسطة الحس يوجد المقابلة بينهما فافهم فتأمل ( قوله بواسطة الحس ) اي بمحمول الحكم الايجابي فالعقل بواسطة مشاهدة محمول الحكم الايجابي يحكم بان ما عدها ليس بمعطى الى بلقيس والله اعلم وهو الهادي ( قوله حيث لا يقع على العنب ) اي لا يقع الحكم المتعلق بالقائمة على العنب فلو اكل عنبنا لا بحث اذا حلف بانه لا يأكل فاكهة ( قوله مطلقا قيد المنفي ) اي سواء كان المخرج معلوما او لا كما جعل اذا خص بكلام مستقل ( قوله قطعيا ) كما في قوله خالق كل شيء فلا تغفل ( قوله فان قيل جعل كل منها الخ ) اعتراض على قوله ان سميته مخصصا حيث جعل كلامها مخصصا مع انه اذا كان كل منها مخصصا يكون مخصصا في اول الامر فيلزم

التقييد بالاتصال مع انه لم يقيد فحاصل السؤال معارضة على صحة اطلاق  
 المخصص المذكورات مطلقا سواء كان متراخيا او متصلا بانه لو كان صحيحا  
 يلزم ان يكون المترسخ منها مخصصا ايضا لكن التالي بط لانه ينشأ في قولهم  
 الخ ( قوله قلنا ) حاضرا الجواب ان المراد هو الاتصال لكن لا حاجة الى التقييد  
 لانه لا يتصور الخ ( قوله سوى العرف ) اى العادة فقيه تفنن حيث عبر اولا  
 بالعادة وعبر ههنا بالعرف تفننا ففي التخصيص بالعادة يمكن الترخي بناء على  
 ان العرف يتبدل حيث خص الرأس اولا برأس البقر والغنم والابل وخص  
 ثانيا برأس الغنم والبقر وخص ثالثا برأس الغنم فقط والحاصل لا يتصور  
 الترخي في المخصص الا في العرف والعادة بخلاف غيره بناء على انه حين نزول  
 قوله تعالى خالق كل شئ يخص عقل نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ذاته تعالى عن عموم الشئ وقس عليه ( قوله وقد ترك التقييد ) جواب  
 سؤال مقدر بانه اذا تصور الترخي بالنسبة الى العرف يلزم التقييد بالنسبة اليه  
 فاجاب بما ترى ( قوله لا يسمى عندنا مخصصا ) اى بل يسمى مغيرا فان قيل فاذا لم  
 يسمى مخصصا يفهم كون الكلام مستقلا من قوله واذا خص بكلام فلا حاجة  
 الى تقييد الكلام بالمستقل قلت نعم لكن المراد بالتخصيص هناك هو اللغوى  
 اى اخراج بعض افراد العام حينئذ لا يفهم منه كون الكلام مستقلا قبل  
 التقييد فافهم هكذا وقع في المطالعة وانما لم يسم كل هذه الاشياء مخصصا بناء  
 على ان التخصيص الاصطلاحي وعمله يكون على سبيل التعارض يعنى يكون  
 بعد ثبوت التعارض ولا يلا حظ التعارض في عمل هذه الاشياء بل يخرج بعض  
 افراد العام ابتداء ثم يلا حظ ربط هذه الاشياء بحكم العام فلا يوجد التعارض  
 فلا تغفل ( قوله بل المخرج ان كان معلوما الخ ) كما اذا قال عبيد احرار لا بشر  
 مثلا فيكون العام دليلا قطعيا بالنسبة الى الباقي ( قوله او احتماله التعليل )  
 اى احتمال المخرج التعليل يعنى ان احتمال اخراج بعض الافراد بالقياس  
 الى البعض المخرج لكن ماهو غير مستقل لا يحتمل ان يعلل بالقياس وسيجى  
 في محله ( قوله فانه ايضا ) بيان لزوم الاحتراز عنه بقوله موصول اى مقارنة  
 في النزول او في الوجود كما سبق ( قوله لا يجعل العام ظنيا في الباقي ) اى مع ان محمول  
 هذه المسئلة كون العام ظنيا في الباقي كما سيجى ( قوله سقط بنفسه ) يعنى  
 لا اعتبار بالنسخ حينئذ فلا ينسخ بالعام القطعى ( قوله كما كان ) كاف القرآن  
 او يقال يبقى حاله كان قبل النسخ ( قوله لانه لا يحتمل التعليل ) جواب سؤال

مقدر وهو انه اذا كان للناسخ حكم وهو اخراجه بعض الافراد فيجتمل ان يكون حكم الناسخ معللا بملة مستفادة بطريق الاجتهاد فيلزم ان يخرج بعض الافراد من الباقي بهذه الملة فلا يكون قطعيا في الباقي فاجاب بما ترى ( قوله ان هذا التخصيص ) اى ثانيا وثالثا والله اعلم وهو الهادى ( قوله فيما اذا كان متناوله مجهولا بقوله لشبه الاستثناء الخ ) اى اذا كان متناول مخصص العام ومتناوله عبارة عن الافراد المخرجة به و اشار بقوله اذا كان متناوله مجهولا ان قوله في المجهول متعلق بقوله يكون ظنيا فلا تغفل ( قوله لشبه الاستثناء والنسخ في المجهول ) متعلق بقوله يكون وقوله في المجهول متعلق به ايضا كما عرفت لكن بعد تعليله بقوله لشبه الاستثناء فلا تغفل ( قوله يعنى ان المخصص يشبه الخ ) لان للعهد اى المخصص المعهود وهو الكلام المستقل ( قوله لانه الدفع و بيان عدم الخ ) اى كان حكم الاستثناء كذلك وهو بيان لكونه مشبها بالاستثناء بسبب حكمه وتقرير دليل هذه المسئلة ظاهر من الشرح فلا تغفل فتأمل ( قوله شبهة جهالة ) اضافة العام الى الخاص ( قوله تورث زوال اليقين ) فان قلت هذا ينافى قوله فلا يزول بالشك قلت لا اذا مراد بالاول ان ذات اليقين لا يزول بالشك والمراد ههنا ان الجهالة تورث زوال وصف اليقين فلا منافات فظهر ان قولنا اليقين لا يزول بالشك وقولنا اليقين يزول به كلاهما صادق بناء على اختلاف موضوعهما فلا تغفل اشار الشارح اليه فيما بعد ( قوله وصحة التعليل في المعلوم ) تقرير الدليل بحسب الظاهر هكذا كلما صح تعليل حكم المخصص كان امام ظنيا في باقى الافراد لكن المقدم حق والتالى مثله اما حقية المقدم فظاهر واما الملازمة فلانه كلما صح تعليل حكم مخصص العام عرض شبهة في العام وكما عرض شبهة في العام كان انعام ظنيا في الباقي ينتج انه كلما صح تعليل حكم المخصص كان العام ظنيا في الباقي فان قيل كيف يصح تعليل حكم المخصص مع ان العام القطعى لا يخصص بالقياس كما عرفت قلت تخصيص العام اولا انما هو بعبارة المخصص اودلالته ثم تعليل حكم المخصص بالقياس يكون ثانيا وثالثا وهو جائز ( قوله كما هو الاصل في النصوص ) يعنى كل حكم مستفاد من النصوص الشرعية فلاسل فيه كونه معللا فله علة وان لم يدرك المجتهد بعضه ( قوله فاحتمال التعليل ) اى عن دليل وهو صحة التعليل ( قوله لما فى العلل من التزاحم ) اى لما فى علل حكم واحد من الممانعة بناء على ان كل علة تقتضى حكما مخالفا لحكم الأخرى فيبطلها بممانعة باعتبار احكامها فان الممانعة بين العلل موجودة لا كالتكاثف فى المعانى حيث قال اهل المعانى لا تزاحم فى النكات ( قوله اى قدر من الافراد ) اى باقى الافراد

بعد الاخراج اولا (قوله وكل هذا يوجب تمكن الشبهة فيه الخ) تقرير الدليل المستفاد من عبارته هكذا العام الذي خص منه البعض دليل ظني بالنظر الى باقي افراده لانه يصح تعليله وكلما صح تعليله فاما لم تدرك علته واما ادركت علته واما تعينت علته وكلما لم تدرك علته فاحتمال التعليل باق وكلما ادركت فاحتمال الغير قائم وكلما تعينت فاحتمال ان لا يدري انها في اى قدر من الافراد توجد موجوده فيضم اليه الكبرى بعدد الصغرى كما اشار اليه بقوله وكل هذا الخ هكذا وكل شئ شانه فهو دليل ظني بالنظر الى باقي الافراد ينتج المطافهم (لما عرفت انه ثابت يقين والشك الخ) فان قيل لا مناسبة لهذا الكلام لما قبله اذ لا يجوز تعطفه بقوله يوجب وهو ظاهر قلت نعم لكنه ليس بمنعلق به بل هو اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو انه لا يلزم من كون المذكور موجبا لتمكن الشبهة فيه ان يكون العام حجة وظنيا فاشار الى جوابه بانه يكون العام حجة وظنيا اما كونه حجة فلما عرفت انه ثابت يقين واما كونه ظنيا فلان الشك لا يوجب زوال اصل اليقين بل وصف كونه يقينا فلا تغفل (قوله بل وصف كونه يقينا) اضافة العام الى الخاص (قوله فن جهة استقلاله يصح تعليله) فان قيل من هذه الجهة يشبه النسخ فلا يصح التعليل لما عرفت انه لا يصح النسخ قلت نعم لكن عدم صحة التعليل انما هو لمانع لا بالنسبة الى ذاته والكلام ههنا بهذا الاعتبار فلا تغفل (قوله فيجب ان يبقى العام على حاله) اى ان يبقى العام بالنسبة الى باقي افراده على حاله وهو القطع بناء على ان الخروج معلوم (قوله فوقع الشك) في انه هل يصح التعليل من جهة الاستقلال ام لا يصح من جهة عدم الاستقلال واعلم ان الفرق بين تقرير المص وبين تقرير القوم ظاهر بحسب الظاهر والفرق بحسب المال ان حاصل تقرير الشارح والمص ان صحة التعليل انما توجب الشك فيكون حجة ظنية بخلاف آل تقرير القوم حيث قالوا فينبغي ان لا يبقى العام حجة وحاصل الايراد ابطال تقرير القوم بالاستلزام لخصوص الفساد يعنى يستلزم تقريرهم ما ينافى دعواهم فافهم (قوله فيجب ان يبطل العام عندكم) اى ملاحظة قولهم فينبغي ان لا يبقى العام حجة والحاصل يلزم على القوم ان يقولوا بدل قولهم فينبغي ان لا يبقى الخ تمكن الشبهة فيه فيكون حجة ظنية (قوله فعلى التقديرين يكون العام في الباقي قطعيا) فيه نظر بل كونه قطعيا في الباقي انما هو على التقرير الثانى لاعليها بل ان كان النسخ محمولا يكون العام بالنسبة الى جميع افراده قطعيا كما عرفت وصرح به الطرسوسى فارجم (قوله كالاستثناء المجهول) فيه مسامحة والمراد كالمستثنى منه بالنسبة الى المستثنى المجهول (قوله فالظاهر ان يكون معللا لانه كلام الخ) وجوابه ظاهر من تقرير الشارح المذهب

المختار عند الحنفية فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى ( قوله كاستثناء المعلوم ) قد عرفت ان فيه مسامحة والمراد قياس العام الى المستثنى منه وقياس المخصص الى المستثنى المعلوم افراده لكن ظاهره تشبيه المخصص بالاستثناء المعلوم فانهم ( قوله لعدم استقلاله لا يقبله ) اى لا يقبل اعتبار علة متعلقة بحكمه ( قوله والحاصل ان القائل الاول الخ ) اى حاصل الاقوال اربعة فى الاقوال الثلاثة ترجيح بلا مرجح لافى الرابع وهو المختار عند جمهور الحنفية ( قوله ونحن اعتبرنا الى قوله وصحة التعليل فى المعلوم ) فان قيل هل يعتبر الشبه بالاستثناء والنسخ فى المعلوم قلت نعم يعتبر الشبه بهما فيه فلا تغفل ( قوله وهو اى العام ) اى الفاظ التى صدق عليها لفظ العام فاصدقا عليه لفظ العام يكون لفظا ايضا فلا تغفل ( قوله بعد الاخراج ) فان قيل لا دخول فى صورة التخصيص حتى يوجد الاخراج وان وجد فى صورة النسخ قلت نعم لكن الاخراج محمول على المعنى الاعم من الحقيقى والتزىلى فيكون عموم المجاز اى ما يطلق عليه الاخراج حقيقة كفى النسخ او مجازا كفى التخصيص ( قوله حقيقة مطلقا ) بناء على ان الاخراج انما هو عن حكم العام لا عن تناول لفظ العام اشار اليه الازميرى فى تقرير الاقوال المختلفة فلا تغفل ( قوله كما تناوله اولا ) المستتر ارجع الى العام والبارز راجع الى الافراد المخصوصة بتأويل البعض فلا تغفل ( قوله خلاف مبتدأ ) اى اختلاف مبتدأ وايس بمبنى على ما ذكر ( قوله مشترطى الاستفراق ) اصله مشرطين وحذف النون حين الوصول الى الاستفراق لاجل اجتماع الساكنين ثم يقرأ بسكون الباء وكسر لام الاستفراق ولا يقرأ باسقاط الباء لعدم اجتماع الساكنين مع انه يلزم ان يكون همزة الاستفراق قطعاً مع انها همزة وصل تسقط فى الدرج فلا تغفل ( قوله انه حقيقة فى اباقى ام مجاز ) من جهة الاعراب بدل اشتمال من قوله فى العام فلا تغفل ( وقوله والثرثرة صحة الاستدلال بمومه ) اى بالنسبة الى باقى الافراد ( قوله مستعملا فى موضوعه ) من قبيل حذف الاتصال اى الموضوع له ( قوله فان قيل البعض غير الكل الخ ) معارضة على كونه حقيقة بعد التخصيص والمراد بالبعث ما كان بعد الاخراج وبالكل ما كان قبله ( قوله قلنا ما وراء المخصوص يتناوله موجب الكلام الخ ) اقول هذا الجواب خلاف الظاهر قطعاً بناء على ان المعنى المستعمل فيه متضارب بالنظر الى قبل الاخراج وبعده فالاولى ان يقال ان انعام مستعمل فى جميع الافراد قبل التخصيص وبعده فيكون حقيقة والاخراج انما هو عن حكمه وكذا الحال فى الاستثناء فلا تغفل ( قوله على انه كل لانه بعض الخ ) اقول صحة هذا الجواب

نحتاج الى تعميم وضع العام بانه موضوع لكل الافراد مطلقا سواء كان كلا  
 قبل الاخراج او بعده لكنه خلاف الظاهر وقد عرفت الجواب الاول آفا  
 ( قوله من انه حقيقة ) اى فى الباقي ( قوله من حيث التناول ) اى قبل الاخراج  
 ( قوله مجاز من حيث الاختصار الخ ) بذكر الخاص وارادة العام فان باقى الافراد  
 اعم بالنسبة الى الكل كما بين النسبة بين الموجبة الكلية والجزئية فى المنطق فان  
 بينهما عوما وخصوصا مطلقا والجزئية اعم فافهم ( قوله وضعيف ) فان قيل  
 لا ضيف فيه بل له نظير كلفظ الدابة فانه حقيقة فى الفرس بحسب اللغة باعتبار  
 انه من افراد ما يدب على الارض ومجاز فيه ايضا باعتبار انه من افراد ذوات  
 الاربع على ما بينه الازميرى قلت فى قوله باعتبار انه من افراد ما يدب على الارض  
 نظر بل هو مجاز قطعاً بالنظر الى استعمال العام بخصوصه فى الخاص فلا تغفل  
 ( قوله وما بحسب وضع واحد ) اى كأنما نحن فيه فاصل كلام الشارح ان التوجه  
 الاولى ما بينه شمس الأئمة وقد عرفت جواب الاولى مما بينه فلا تغفل والله اعلم  
 وهو الهادى ( قوله القاطع العموم ) من قبيل اضافة الدال الى المدلول  
 او اضافة الموضوع الى الموضوع له ومقاله الازميرى من انه من قبيل اضافة  
 الموصوف الى الصفة بناء على ان العموم من عوارض اللفظ دون المعنى فيكون  
 العموم أولاً بالهامة فليس بشئ بناء على ان ماهو من عوارض اللفظ هو العموم  
 الاصطلاحى والمراد به هنا المعنى اللغوى اى الاستغراق فلا تغفل ( قوله ومستغرق  
 المعنى ) المستغرق اسم مفعول والمستغرق اسم فاعل هو اللفظ على ما استفاد من تعريف  
 العام ( قوله كالنساء ) وله فرد ايس من لفظه وهو لفظ المرأة ( قوله اذ لا بد ) اى فى كون  
 اللفظ عاماً ( قوله وهذا القسم ) اى القسم الثانى والقسم الاول يتناول الكل المجموعى  
 فقط عند اهل الاصول بخلافه عند اهل المعانى فافهم قاله الاستاذ واعلم ان بين النكل  
 المجموعى وبين الافرادى عموم من وجه ( قوله وحيث ثبت لها الحكم ) اى لكل واحد  
 وتأويل الآحاد قوله لدخولها فى المجموع فاذا قلنا جاتى الرهط الازيدافريد ليس  
 بداخل فى الرهط لعدم صدق الرهط عليه بناء على ان الرهط يقال للمجموع من حيث  
 المجموع ولا يطلق على فرد منه مع ان الاستثناء صحيح بناء على ان ثبوت الحكم للمجموع  
 انما يكون بثبوته لكل فرد من آحاده فيوجد الحكم الضمنى فى زيد فيصح الاستثناء بهذا  
 الاعتبار فلا تغفل واذا قال الامير الرهط الذى يدخل هذا الحصن فله كذا من الغنمة  
 يلزم ان يكون ذلك الشئ معطى الى المجموع ومقسوما بينهم ولا يعطى لكل واحد

على الانفراد بناء على ان يثبت الحكم للمجموع لاصل واحد ولو تخلف واحد من المجموع لا يلزم الوعد ( قوله سواء كان مجتمعاً مع غيره او منفرداً ) يعنى لا بشرط شئ فاذا قال الامير من دخل هذا الحصن فله درهم فاذا دخل واحد او ثلاثة او اثنان او اربعة يستحق كل واحد على الانفراد الدرهم الواحد فيلزم ان يعطى درهم واحد على كل واحد على الانفراد بناء على ان الحكم متعلق بكل واحد ( قوله من دخل هذا الحصن او لا فله كذا ) فاذا دخل واحد ولا يستحق الموعود ولو دخل اثنان او ثلاثة لا يستحق واحد منها اصطفاً بين هذه العبارة وبين العبارة الاولى عموم وخصوص مطلق وخلاصة كلام الشارح على ما بينه الازميري ان الحكم في القسم الاول مشروط بشرط الاجتماع حتى لا يثبت لكل واحد الاضماً وفي القسم الثالث مشروط بشرط الانفراد حتى لا يثبت للمجموع حتى لو دخله جماعة معالم يستحق شيئاً وفي القسم الثاني غير مشروط بشئ من الاجتماع والانفراداً حفظ هذه الخلاصة فانها تقيس ( قوله يكون خاصاً ) ولا فرق بينه وبين ما هو العام في تعلق الحكم وهو متعلق بواحد قطعاً في صورتين على ما بينه الطرسوسى فارجع ( قوله هنا ) اى في هذا التركيب ( قوله الجمع المرفع باللام ) وهو موضوع بالوضع النوعي للمعوم ولا كلام فيه وانما الكلام في ان الموضوع هل هو مجموع اللام والجمع معا بالوضع التركيبي او الموضوع مدخول اللام بشرط دخول اللام بالوضع المنزل منزلة الافرادى فارجع الى التلويح ( قوله تقييد المعوم ) اى بالقرينة الخارجية عند اهل العربية وبالوضع النوعي عند اهل الاصول ( قوله حيث لا عهد ) اى حيث لا يصح حل اللام على العهد لعدم القرينة وهى سبق الذكر فاذا لم يوجد القرينة على المعهود في الجمع المرفع يحتمل على المعوم وكذا الاضافة ( قوله فانه المفهوم عند الاطلاق ) الاطلاق يحتمل بمعنى الذكر مطلقاً ويحتمل بمعنى كون الشئ مطلقاً غير مقيد بشئ وهو المراد هنا وهذا بيان لمصحح التفسير وعلته اى علة تقييد العهد بالخارجي تقريره هكذا تقييد العهد بالخارجي صحيح لانه كما كان المفهوم من الاطلاق العهد الخارجي لا الذهني ولا الاعم فيصح التقييد لكن المقدم حق والتالى مثله فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله اى الراجح عند علماء الاصول الخ ) اى الراجح بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع فان اهل الاصول انما ينظر الى الاستعمال لا الى الوضع كما نظره اهل العربية فقولهم عند علماء الاصول احتراز لكن بالنظر الى قوله ثم الاستغراق فلا تغفل حيث قال اهل العربية ان الاصل

هو العهد الخارجى ان وجد سبق الذكر والافعلى تمرى بالجنس عن اهل  
العربية قاله الاستاذ ورجحه على قول الطرسوسى وهوانه احتراز عن اهل المعاني  
فافهم وعلم ايضا ان هذا الاستدلال يرجع الى ما هو بحسب العقول فافهم قاله  
الاستاذ ( قوله حقيقة التعيين ) فان التعيين فيه موجود بحسب الذهن كما وجد  
بحسب الخارج فاللفهوم متعين فيه بحسب الذهن كما ان الفرد منه متعين فى الخارج  
بخلاف الاستغراق والعهد الذهني فان التعيين فيهما انما هو بحسب المفهوم يعنى  
بحسب الذهن ولا يوجد التعيين فيهما بحسب الخارج فكان التعيين فيهما  
صورى فلا يكون له كمال فالمراد بالحقيقة ليس مقابيل المجاز بل مقابيل الكمال  
اشار اليه بقوله وكالتمييز فلا تغفل وتقرير هذا الدليل هكذا الراجح عند  
علماء الاصول بحسب الاستعمال هو العهد الخارجى لان العهد الخارجى معناه حقيقة  
التعيين وكالتمييز وكل شئ شأنه كذا فهو راجح ينتج المط ( قوله ثم الاستغراق )  
بخلاف الامر عند العربية فانهم يقولون الاصل بعد العهد الخارجى هو الجنس  
والمراد بالاستغراق تعيين المفهوم من حيث تحققة فى ضمن جميع الافراد ( قوله  
لان الحكم على نفس الحقيقة ) اى كما فى لام الجنس ( قوله جدا ) فلذا لم يقع لام  
الجنس الا فى القضية الطبيعية وفى المرفقات الفرق بين العهد الخارجى والذهني  
ان المعين فى الاول كما كان المفهوم ذهنا كان الفرد خارجا فيوجد فيه التعيين  
بحسب الذهن والخارج فبحسب الذهن للفظوم وبحسب الخارج للفرد بخلاف  
الثانى فان المعلوم فيه انما هو المفهوم لا الفرد فى الخارج من حيث هو هو بل  
كون الفرد معلوما انما يكون بحسب الاتحاد بالمفهوم فلا يكون تعيينا من حيث  
هو هو كما فى العهد الخارجى فلا تغفل ( قوله موقوف على وجود قرينة  
البعضية ) فيه اشارة الى انه اذا كان اللام فى موضوع قضية محمولا على العهد  
الذهني يكون جزئية فافهم فيخرج من هذا الكلام جواب على اعتراض بعض  
المحشى على تقييد الشارح العهد بالخارجى فيما سبق حيث اعترض بانه لا وجه  
لذلك التقييد والجواب هكذا بان له وجه بناء على انه لما كان العهد الذهني  
موقوفا على وجود قرينة البعضية فاللفهوم من اطلاق العهد هو الخارجى لكن  
المقدم حق والتالى مثله ( قوله فالاستغراق هو المفهوم من الاطلاق ) اى الاطلاق  
من وجود القرينة فالقول هذا التفرع بم اذهنا احتمال آخر هو ارادة المفهوم مع  
ارادة الافراد مطلقا اى لا كلا ولا بعضا بل مطلقا قلت نعم لكن اذا لم يوجد  
القرينة على البعض يحمل على كل الافراد لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فيكون

( ذلك )

ذلك الاحتمال راجع الى الاستغراق وادخلا فيه فلا غبار في التفریع و من ههنا يخرج  
الجواب عن اعتراض الكتبوى على اهل العربية حيث وجد معنى آخر وهو الانحز  
من حيث تحققه في ضمن الافراد مطلقا ثم قال وهذا القسم من اقسام لام الجنس  
كالاستغراق والعهد الذهنى الا ان اهل العربية لم يتعرضوا له وادرجوه في لام الجنس  
انتهى وتقرير الجواب ان عدم تعرضهم انما هو لاستلزامه التحكم لالعدم علمهم بل  
ادرجوه في الاستغراق فافهم قاله الاستاذ (قوله خصوصا في الجمع فان الجمعية الخ)  
تقرير الدليل بالنظر الى مانحن فيه في المتن هكذا الجمع المعروف باللام يفيد العموم لانه لفظ  
يتبادر منه الاستغراق حيث لا عهد وكل لفظ شانه كذا فهو يفيد العموم ينتج المط (قوله  
قرينة القصد الى الافراد) اى مطلقا فاذا لم يوجد القرينة على قصد بعض الفرد يخرج  
الافراد المطلقة في ضمن جميع الافراد لثلا يلزم التحكم (قوله وقد تمسك ابو بكر الخ)  
اى في عدم جواز الامارة من الانصار لعدم كونهم من قريش (قوله منا امير ومنكم  
امير) اى في وقت واحد على ما هو المفهوم من كلام على القارى في شرح الثمائل لكن  
يلزم تعدد الخليفة في وقت واحد وهو غير جائز بل الخليفة يكون واحدا في كل وقت  
الهمم الا ان يقال كلامهم مبنى على الغفلة عن عدم جوازه او يقال انه بطريق الماوية فلا  
اشكال (قوله الاثمة من قريش) تقرير الدليل لرد قول الانصار هكذا لا يجوز منكم  
ايها الانصار امير لانكم ليسوا قريشا وكل امير قريشى ينتج المط من الشكل الثانى فافهم  
(قوله محل الاجماع) اى تزل افادة الجمع المعروف باللام العموم محل الاجماع وتقرير  
الدليل الاجماعى هكذا الجمع المعروف باللام المطلق عن القرينة لفظ يفيد العموم لان الجمع  
المعرف المطلق عنها لفظ تمسك به ابو بكر رضى الله تعالى عنه ولم ينكره احد من الاصحاب  
وكما تمسك به ولم ينكره احد وقع الاجماع في افادته العموم وكما وقع الاجماع في افادته  
العموم فهو يفيد العموم ينتج المط فان قيل اللازم من هذا الدليل افادة الجمع الواحد  
العموم وهو لفظ الاثمة ولم يثبت منه افادة كل جمع معرف باللام العموم والمط هذا قلت  
نعم لكن لما ثبت افادة جمع معرف باللام العموم ولو كان واحدا يثبت ان كل جمع معرف  
باللام المطلق عن القرينة يفيد العموم اذ لا قائل بالفصل (قوله وايضا اتفقوا على صحة  
الاستثناء منه وهو دليل العموم) فان قلت هذا الدليل يستلزم الدور بناء على ان العلم  
بافادة الجمع المعروف باللام لعموم يتوقف على صحة الاستثناء مع ان صحة الاستثناء يتوقف  
عليه ايضا فيلزم الدور الباطل قلت العلم بافادة الجمع المعروف العموم يتوقف

على صحة الاستثناء منه لكن صحة الاستثناء منه لا تتوقف على العلم بافادته العموم بل على المعلوم اعني كون الجمع المعروف مفيدا للعموم بحسب نفس الامر فلا دور لتغاير جهة التوقف والطرسوسى اشار الى الجواب بحمل احد الدليلين على اللمى والآخر على الاخرى لكن ان كان مراده منه انه يدفع الدور مطلقا سواء كان بالنظر الى شخص واحد او لا فلا يدفع الدور كما هو المعلوم من كلام الكلبرى على حاشية التهذيب بل الدور انما يدفع اذا اخذ احدهما بالنظر الى شخص والآخر بالنظر الى شخص آخر وتقدير الاستثناء احسن منه فافهم والله اعلم وهو الهادى (قوله واورد ان المستثنى منه قد يكون الخ) حاصل الايراد الايراد القضى الاجالى التحقيق وقد عرفت ان الاتفاق على صحة الاستثناء منه دليل اصولى على المدعى تقريره بالدليل المنطقي يكون بالاستثنائى المستقيم هكذا كلما اتفقوا على صحة الاستثناء المتصل منه يكون الجمع المعروف باللام عاما لكن المقدم حق والتالى مثله فهذا المورد نقض هذا الدليل بالجرىان والتخاف بانه بطالاه يجرى فى اسماء العدد واسم علم والمشار اليه بانه كلما اتفقوا على صحة الاستثناء من اسماء العدد يكون عاما لكن المقدم حق والتالى مثله مع ان اسم العدد خاص لا عام فيختلف حكم المدعى عن الدليل فيكون بط وفس عليه جريانه فى الباقي (قوله هؤلاء الرجال) انما فى هذا المثال اشارة الى ان الجمع المعروف لا يهدنا الحاصل وجد فى هذه الامثلة الاستثناء المتصل ولم يوجد العموم فمح فى تخلف حكم المدعى عن الدليل (قوله واجيب او لا الخ) حاصل الجواب ان المورد ان اراد انهم اتفقوا على صحة الاستثناء المتصل من ظاهر اسم العدد وظاهر اسم العلم وظاهر المشار اليه فلا نسلم جريان الدليل فى هذه الامثلة كيف انما يجرى لو كان المستثنى منه ظاهرا اسم العدد الخ وليس كذلك بل المستثنى منه متضمن اسم العدد ومتضمن اسم العلم ومتضمن المشار اليه فبواسطة تضمن هذه الاسماء ذلك المقدر يصح الاستثناء من ذلك المقدر فالاستثناء فى الحقيقة من المقدر لا من الظ حتى يجرى الدليل ويوجد الخلف وان اراد انهم اتفقوا على صحة الاستثناء من تضمن اسم العدد يعنى من المستثنى منه الحقيقى فجرىان الدليل مسلم لكن الخلف ممنوع (قوله لكنه تضمن) هذا ليس بخبر المبدأ بل هو مقدر وهو قولنا لا يرد النقص وانما يرد لو لم يتضمن اسم العدد ونحوه صيغة عموم لكنه تضمن (قوله باعتبارها يصح) الباء متعلق بقوله يصح قدم المحصر والجزء السلبى عبارة عن قولنا لا باعتبارها ظواهرها (قوله اى جيع اجزاء العشرة الخ) تقدير

لنظ الجميع ليس لانه مضاف مقدر كما فهمه الطرسوسي ثم اعترض فارجم بل هو  
 اشارة الى كون اضافة الاجزاء المقدر للعموم فيكون بيانا لحاصل المعنى والمستثنى  
 منه عبارة عن لفظ الاجزاء الذي تضمنه اسم العدد فان قيل اجزاء العشرة  
 محصورة كالعشرة قلت ليس في لفظ الاجزاء ما يدل على الحصر وان اضيفت  
 الى العشرة فلا يكون محصورة بالاضافة الى العشرة كما توهمه البعض فلا تغفل  
 ( قوله وثانيا بان المراد الخ ) يعني لو سلم ان المستثنى منه ظواهر هذه المذكورات  
 فلا نسلم الجريان كيف ودليل المستدل مقيد بقولنا مع كونه من متعدد غير محصور  
 فلي هذا يكون تقرير الدليل هكذا كما اتفقوا على صحة الاستثناء من الجمع  
 المرفوع مع كونه متعددا غير محصور يكون الجمع المرفوع عاما لكن المقدم حق  
 والثاني مثله فح لا يجري هذا الدليل في المواد المذكورة وان وجد التخلف حتى  
 يكون منقوضا بالجريان والتخلف ومنشأ غلط المورد حل الجمع على المطلق مع انه  
 مقيد فيكون الجواب بتحرير المراد من الدليل او تحرير المدعى ( قوله فان المنع  
 من الدخول يقتضي الدخول ) اشارة الى اثبات الملازمة في الدليل المذكور  
 وانما اخر اثبات الملازمة لاقتضاء المقام اثباتها ههنا فنقول كلما اتفقوا على  
 صحة الاستثناء من الجمع المرفوع مع كونه متعددا غير محصور فهو عام لكن المقدم  
 حق والثاني مثله اما حقيقة المقدم فظ واما الملازمة فلانهم كلما اتفقوا على صحة  
 الاستثناء منه مع كونه كذلك يلزم دخول المستثنى منه قطعا بناء على ان المنع  
 من الدخول يقتضي الدخول وكما لزم دخوله فيه يلزم ان يكون عاما ينتج  
 كلما اتفقوا على صحة الاستثناء منه مع كونه كذلك فهو عام لكن المقدم حق والثاني  
 مثله والمنع من دخول المستثنى في حكم المستثنى منه فيكون اخراجه من حكمه ( قوله  
 واذ ليس فيه حصر الخ ) يعني ان كون دخول المستثنى في المستثنى منه مقطوعا  
 يكون اما بكون المستثنى منه محصورا كما في الامثلة المذكورة واما ان يكون بكون  
 المستثنى منه مفيدا للاستغراق فاذا لم يكن محصورا يلزم استغراقه ( قوله ليكون  
 شموله كشمول العشرة ) اللام مستعمل في معنى الترتب كما في قوله تعالى فالتقطه  
 آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ( قوله وثالثا بان المراد الخ ) هذا الجواب  
 يمنع الجريان ايضا وتسليم كون المستثنى منه ظواهر المذكورات وتقيد دليل  
 المستدل بقيد آخر فح يكون تقرير الدليل المذكور هكذا كما اتفقوا على صحة  
 الاستثناء المتصل من الجمع المرفوع يعني مما هو من افراد مدلول لفظ المستثنى  
 منه نفسه اواصله فهو عام لكن المقدم حق والثاني مثله فح جريان هذا الدليل

في الصور المذكورة ممنوع كيف مرادنا استثناء ماهو من افراد مدلول اللفظ اى  
المستثنى منه او ماهو من افراد مدلول اصل المستثنى منه لا من اجزائه فعلم من هذا  
التقرير ان الاستثناء كما يكون استثناء الجزئى من الكل كقوله قد يكون استثناء الجزء  
من الكل كقوله الامثلة المذكورة فلا تغفل ( قوله فاندفع ما قبل ) تفريع على قوله  
او اصله يعنى على الجواب الثالث لكن مدار التفريع هو قوله او اصله وما قبل عبارة  
عن ابطال السند المذكور فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله وما فى معناه ) الواو  
عطف كلمة ما على قوله الجمع المعرف باللام لكن العطف قبل الربط لئلا يلزم حل  
الجزء على الكل اعنى الفاظ العموم وكلمة ما عبارة عن لفظ الرهط والقوم مثلاً ( قوله  
وهو الذى ) راجع الى كلمة ما الى اللفظ الذى يتعلق حكم التكلم بمجموع آجاده  
لابكل واحد فمح معنى قولنا جاءنى القوم جاءنى مجموع القوم من حيث المجموع هذا  
المعنى عند اهل الاصول بخلاف المعنى عند اهل العربية فان المعنى عندهم جاءنى كل  
واحد من القوم ( قوله لابكل واحد على سبيل الانفراد ) وقوله على سبيل الانفراد  
اعم مما كان على سبيل البدل ومما كان على سبيل الشمول يعنى لابكل واحد سواء كان  
على سبيل البدل او على سبيل الشمول بل الحكم على المجموع من حيث المجموع  
( قوله انما يثبت لانه داخل فى المجموع ) فيه اشارة الى رد مذهب اهل العربية بان  
دخول كل واحد تحت الحكم ليس لكون الحكم على كل واحد كازعم بل لكونه  
داخلاً فى المجموع فانه اذا حكم على المجموع يلزمه دخول كل واحد فى ذلك الحكم  
( قوله اسم لادون العشرة ) بيان لاصل معناه نكرة والافعال عرف باللام كالقوم  
لا فرق بينهما فلا تغفل فالنظر الى اصل معناه يكون الرهط اخص من القوم وهو  
اعم مندو القوم اخص من معنى لفظ الجماعة لان معنى الجماعة اعم سواء كانت فيهم  
امرأة او لا بخلاف القوم فانه مخصوص بجماعة الرجال فلا تغفل ( قوله فاللفظ  
مفرد الخ ) تطبيق المثال للممثل له ( قوله بذليل انه يثنى ويجمع الخ ) اضافة الدليل  
الى ما بعده اضافة العام الى الخاص تقريره هكذا لفظ الرهط والقوم كل منهما مفرد  
لان كلا منهما لفظ يثنى ويجمع وكل لفظ يثنى ويجمع فهو مفرد ينتج المطافان  
قبل الجمع قد يجمع كقوله كالب وغيره اقلت نعم لكن الدليل مجموع قوله يثنى ويجمع  
والجمع لا يثنى ولو سلم فهو شاذ ( قوله ويوجد الضمير العائد اليه ) هذا دليل آخر  
تقريره هكذا كل من لفظ الرهط والقوم مفرد لان كلا من لفظ الرهط والقوم  
لفظ يوجد الضمير العائد الى كل منهما وكل لفظ يوجد الضمير العائد اليه فهو

مفرد ينتج المطافان قيل كون الضمير العائد اليهما مفرد هل هو جائز او واجب قلت جائز  
 لا واجب اذ يجوز كونه جمعا بالنظر الى معناه فلا تغفل ( قوله لكنه متساوول لجميع  
 الخ ) اشارة الى دليل كونهما جمعا من حيث المعنى تقريره هكذا كل من لفظ الرهاط  
 والقوم بمعنى الجمع المعروف باللام لان كلا منهما متناول لجميع الآحاد لالكل واحد  
 وكل لفظ متناول معناه لجميع الآحاد لالكل واحد فهو بمعنى الجمع المعروف باللام ينتج المط  
 ( قوله حتى لو قال الرهاط الخ ) اشارة الى الاثبات بالدليل الانى لكونه متناولا لجميع  
 الآحاد لالكل واحد فانه لو لم يكن متناولا لجميع الآحاد بل لكل واحد يلزم ان يكون  
 النقل اى الموعود من طرف الامير معطى الى كل واحد لا الى المجموع لكن التالى بط  
 بل النقل يعطى الى المجموع ويقسم بينهم ولا يعطى الى كل واحد على حدة شيئا من النقل  
 بناء على انه اذا ادعى واحد من الجميع شيئا من النقل يقول الامير ان وعدى بمجموعكم  
 لالكل واحد منكم فلا تغفل ( قوله واما صحة استثناء الواحد الخ ) اشارة الى الجواب  
 عن المعارضة من طرف اهل العربية تقدير المعارضة بانه لو كان الجمع المعروف باللام وما فى  
 معناه دالا على المجموع من حيث المجموع لا على كل واحد لما صح استثناء الواحد  
 منه على الاتصال لكن التالى بط وحاصل الجواب بمنع الملازمة بانها بمنوعة كيف  
 انما يلزم ذلك لو لم يكن زيد داخلا فى الحكم الضمنى فى المستثنى منه لولا الاستثناء  
 وليس كذلك بل هو داخل فيه لولا الاستثناء فيصح الاستثناء المتصل بهذا  
 الاعتبار فلا يلزم من صحة الاستثناء المتصل كونه دالا على كل واحد لا على  
 المجموع بل هو دال على المجموع والحاصل ان فى الاستثناء المتصل قاعدة وهى  
 انه يلزم دخول المستثنى تحت حكم المستثنى منه صريحا او ضمنا لولا الاستثناء  
 هنا وان لم يدخل المستثنى تحت حكم المستثنى منه صريحا بناء على ان الحكم  
 الصريحى انما هو على المجموع لكنه داخل فى الحكم الضمنى بناء على ان الحكم  
 على المجموع صريحا يلزمه ان الحكم على كل واحد ضمنا وزيد داخل فيه  
 لولا الاستثناء ( قوله حتى لو كان الحكم متعلقا الى قوله لم يصح الاستثناء ) اى الاستثناء  
 المتصل لانك قد عرفت آنفا ان القاعدة فيه دخول المستثنى تحت حكم المستثنى  
 منه صريحا او ضمنا وفى المثال لم يوجد الدخول لولا استثناء لاصريحا ولا ضمنا  
 اما عدم الدخول صريحا فلان الحكم الصريحى انما هو على مجموع القوم  
 لا على كل واحد واما عدم الدخول ضمنا فلانه لا يلزم من كون مجموع القوم قادرا  
 على رفع الحجر كون كل واحد من القوم قادرا عليه حتى يدخل زيد تحت

الحكم الضمني فهذا لم يصح (قوله وهذا كما يصح الخ) هذان المثالان كل منهما نظير لما قبلهما فقوله عندى عشرة الا واحد نظير قولنا جائئى القوم الا زيدا فانه كما ان زيدا داخل فى الحكم الضمنى اللازم كذلك الواحد داخل تحت الحكم الضمنى اللازم مما قبله فان كون العشرة عندك يلزمه كون كل واحد منها عندك وهو طوم معنى قولك عندى عشرة الا واحدا عندى مجموع تسعة وقوله العشرة زوج الا واحد نظير قولنا يطبق رفع هذا الحجر اقوم الا زيدا فانه كما ان زيدا ليس بداخل فى الحكم الضمنى لعدمه كذلك الواحد ليس بداخل تحته لعدمه فانه لا يلزم من كون العشرة زوجا كون كل واحد منها زوجا فهو ظ ايضا فانهم والله اعلم وهو الهادى (قوله ويخصص الى الثلاثة الخ) لما بين المص سابقا ان العام يجوز تخصيصه لكن لم يبين هناك منتهى التخصيص فاراد بيانه فقال ويخصص الخ نائب فاعله راجع الى كل واحد من الجمع المعروف وما معناه فعول الشارح كل واحد من الجمع وما فى معناه ليس بنائب الفاعل بل هو بدل من الضمير الذى تحت قوله يخصص ويان لم يرجع فلا تغفل واللام فى الجمع للعهد الخارجى اى الجمع المعروف باللام (قوله الى الثلاثة) مثلا اذا قلت جائئى الرجال ولم يجئى سبعة منهم يكون هذا النداء صحيحا ولو قلت ولم يجئى ثمانية لا يصح لانه يلزم التخصيص الى مادون الثلاثة وهو ليس بجائز على المذهب المختار (قوله كفى الاستثناء) اى كالتخصيص فى الاستثناء فان التخصيص فيه بمعنى الاجراج فكما جاز الاجراج من المستثنى منه الى الواحد فكذلك يجوز فى العام مثلا اذا قلت اكرم الرجال وكان احدهم عالما واثنان جاهلا اذ الجهال كان الباقي واحدا (قوله يجوز تخصيصه الى الثلاثة) الغاية ليست بداخلة تحت المغا فلا يوجد التخصيص فى الثلاثة بل ينتهى فيها (قوله على الجمع) بالمعنى الاقوى ههنا (قوله فيصير نسخا) فان قيل اللفظ لا يكون نسخا قلت نعم لكن النسخ ههنا بالمعنى الاقوى اى التبدل والتغيير وبه يدفع اعتراض الطرسوسى فارجع وتقرير الدليل هكذا لا يجوز تخصيص العام الى مادون الثلاثة لانه لو خصص اليه يلزم ان يخرج اللفظ عن الدلالة على مدلوله الحقيقى وكما لزم ذلك يلزم ان يكون اللفظ مبدلا ومغيرا عن مدلوله الحقيقى لكن التالى بطو المقدم مثله اما الملازمة فلانه كلما كان ادنى المدلول الحقيقى للجمع المعروف وما فى معناه هو الثلاثة فلو جاز تخصيصه الى مادونها يلزم ذلك لكن اللازم بطو من ههنا يثبت انه يخصص الى الثلاثة لانها ادنى المدلول الحقيقى فعمل

من تقرير المذهب المختار ان بين الثنية وبين الجمع مبانة بحسب الحمل وعلى تقرير كون  
اقل الجمع اثنين يكون بينهما بحسب التحقق عموما وخصوصا مطلقا والثنية اخص  
واذا استعمل الجمع فيما فوق الواحد يكون مجازا على المذهب المختار بعلاقة الخصوص  
والعموم فيذكر الخاص اعني الموضوع لما فوق الاثنين ويراد العام اعني ما فوق الاثنين  
تحقق ما فوق الواحد لان بينهما عموم وخصوص مطلق بحسب التحقق فكلاهما تحقق  
ما فوق الاثنين تحقق ما فوق الواحد وليس بالعكس واذا استعمل في الاثنين يكون مجازا  
بعلاقة الكلية والجزئية وسيجيئ الاشارة اليه فلا تنفل ( قوله هو المتبادر الى الفهم )  
اي لا الاثنين تقرير الدليل هكذا كما كان انتبادر الى الفهم من صيغة الجمع ما فوق  
الاثنين فادنى مدلول الجمع هو الثلاثة لا الاثنين لكن المقدم حق والتالى مثله والتبادر  
من امارات الحقيقة ( قوله وايضا يصح نفي الجمع عن الاثنين ) اي دون الثلاثة فيلزم  
الملاحظة لهذا التفسير حتى يتم الدليل وهذا الاستدلال بما مر في الخيال في بحث الكلام  
من ان علامة كون الشيء معنى حقيقيا لشيء او غيره صحة نفيه عنه فان صح لا يكون  
معنى حقيقيا ولا يكون حقيقيا تقرير هذا الدليل هكذا كما يصح نفي الجمع عن الاثنين  
دون الثلاثة فادنى مدلول الجمع هو الثلاثة يعنى ما فوق الاثنين لكن المقدم حق والتالى  
مثله مثلا اذا كان في الدار رجلين يصح لك ان تقول ما في الدار رجال بل رجلان  
ويمكن تقرير آخر هكذا ادنى مدلول الجمع ما فوق الاثنين لا الاثنين لانه لو كان  
ادنى مدلوله الاثنين لما صح نفي الجمع عن الاثنين لكن التالى بط ( قوله وايضا  
رجال ثلاثة واربعة ولا يصح رجال اثنان ) تقريره كما صح رجال ثلاثة ولم يصح  
رجال اثنان فادنى مدلول الجمع هو الثلاثة لا الاثنان لكن المقدم حق والتالى مثله  
( قوله وايضا يصح جائي زيد عمرا والعالمان الخ ) فان قيل هذا الاستدلال  
بالصفة والموصوف ايضا فلا فائدة في اتيانه قلت نعم لكن بينهما فرق وهو  
ان الموصوف في الاول صيغة الجمع بخلاف هذا الاستدلال فان الصفة فيه مع  
صيغة الجمع وتقريره ظ ( قوله وزهد بعض اصحاب الشافعي ) النزاع بين  
الحفية والشافعية في المدلول الحقيقي للغوى للجمع فيكون نزاعا في اللغة قوله  
الاول تقريره كما كان المراد بلفظ الاخوة الاثنين فصاعدا وكذلك كل جمع  
في المواريث والوصايا فادنى مدلول الجمع هو الاثنان لكن المقدم حق والتالى  
مثله فان قيل مائرة الخلاف بينهما قلت ثمرة الخلاف تظهر في التخصيص فعلى  
مذهب الحنفية يجوز التخصيص الى الثلاثة لا الى مادونها وعلى مذهب البعض

من الشافعي يجوز التخصيص الى الاثنين ( قوله فصاعدا ) الفاء زائدة اى حال  
كون المراد صاعدا ( قوله يحجب ان الام من الثلث والسدس ) اى يمنعان الام  
من الاستحقاق الى الثلث راجعا وعائلا الى السدس اى حال كون سهم الام راجعا  
الى السدس فتأخذ السدس لالثلث فافهم ( قوله الثانى قوله تعالى ) وتقديره هكذا  
كلما كان المراد من لفظ القلوب فى قوله تعالى فقد صغت قلوبكم كما فادنى الجمع اثنان  
لكن المقدم حق والتالى مثله ( قوله اذا جعل الله لرجل من قلين ) بيان لموجب  
التفسير يعنى لو جعل الله تعالى لرجل واحد قلين يكون المراد بالقلوب مافوق الاثنين  
اى الاربعة لكن لم يجعل فيكون المراد اقلين احدهما لرجل والاخر لآخر فان قيل هل  
يمكن ان يكون القلوب مستعملا فيما فوق الاثنين قلت يمكن بان يراد بالقلب المعنى المجازى  
اى الداعى والسبب حينئذ لا يلزم من كون قلب واحد واحد وان يكون  
الداعى فى قلبه واحدا بل يكون الداعى والسبب متعددا قال الاستاذ فارجع الى  
التفسير ( قوله الثالث ) تقديره كما قال عليه السلام اثنان فافوقهما جماعة فادنى الجمع  
هو الاثنان لكن المقدم حق والتالى مثله لكن هذا الاستدلال مبنى على عدم  
الفرق بين صيغة الجمع وبين الجماعة مع ان بينهما عموما وخصوصا مطلقا بحسب  
التحقق والجماعة اعم فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى ( قوله والجواب عن  
الاول والخ ) حاصل الاجوبة منع الملازمات المذكورة ( قوله فان اقل الجمع ) اضافة  
الاقل الى الجمع من قبيل اضافة المدلول الى الدال اى اقل الجمع مطلقا حقيقة  
او مجازا ( قوله استحقاقا ) فباى شئ يستحق الثلاثة من الارث يستحقها اثنان بل تفاوت  
وباى شئ يحجب الثلاثة من الارث يحجبه الاثنان ايضا وكذا باب الوصية  
فلا تغفل ( قوله لكن لا باعتبار ان صيغة الخ ) اى حتى يتم دليلكم فلازمة  
دليلكم ممنوعة اذ لا يلزم من كون اقل الجمع فى باب الارث وغيره عبارة عن الاثنين  
ان يكون اقل مدلول صيغة الجمع لغة عبارة عن الاثنين وهو ظ فعلى هذا يكون  
صيغة الجمع المستعملة فى باب الارث والوصية مجازا بذكر الخاص اى الموضوع  
لما فوق الاثنين وارادة العام اى مافوق الواحد ( قوله بطريق اطلاق اسم  
الكل وارادة الجزء ) هذه العلاقة مبنية على ارادة الاثنين بخصوصه بخلاف  
ما اذا اريد مافوق الواحد فان العلاقة حينئذ هى العموم والخصوص كما عرفت  
فلا تغفل والكل عبارة عن الموضوع لما فوق الاثنين والجزء عبارة عن الاثنين  
ويمكن الاستعارة فى هذه الصورة بعلاقة المشابهة بان شبه الاثنان بالثلاثة

في الكثرة او العظم والخطر فافهم فان قلت ما قاندة المجاز في قوله قلوبكم قلت هو الاحتراز عن اجتماع التثنيين فانه لو قيل قلبا كجائز اجتماعهما وهو ثقيل فلا تغفل ( قوله يثبت بالدليل ) اي بدليل الارث اعني قوله تعالى فان كان له اخوة الخ وبدليل ان المحجب مبني على الارث وبدليل ان الوصية ملحقه بالميراث كما تقرر في موضعه ( قوله ليس في جمع ) اذ مدلول هذه المادة المركبة من هذه المركبة من هذه الحروف اثنان اتفاقا في صيغ الجمع اي في المدلول الحقيقي لصيغ الجمع ( قوله ولو سلم ) اي لو سلم ان النزاع في جمع فلان سلم الملازمة ايضا ( قوله فلما دل الاجماع ) المراد بالاجماع اجماع اهل العربية حيث جعلوا للتثنية مقابلة للجمع كما بينوا في علم الصرف حيث اورد الجمع بعد التثنية فلولا لم يكن اقل الجمع ثلاثة بل اثنان لما سبق للمقابلة المذكورة معنى فدل هذا الاجماع منهم على ان اقل الجمع ثلاثة الا اثنان ( قوله تأويل الحديث ) اي بتقدير مضافين يعني حكم الاثنين حكم الجماعة فح لا يكون الحديث الشريف بيانا للمدلول الحقيقي بل بيانا للحكم كما هو عادة النبي عليه السلام في اكثر الاوقات ( قوله او في اباحة السفر بهما ) فعلم منه انه لا يجوز السير الى مدة السفر منفردا بل يلزم الرفيق ولو واحدا ( قوله وارتفاع ما كان منهي الخ ) يعني ان المسافرة منفردا او اثنين نهى عنها في الاول الاسلام بناء على علبة الكفار في ذلك الوقت وضعف الاسلام وانما نهى لئلا يصيب المسافر ضرر الكفار فلما كان الاسلام كثير او كان اهم شوكة من طرف الله تعالى جاز مسافرة الاثنين وكان ذلك النهى منسوخا ( قوله او في انعقاد صلاة الجماعة بهما ) اي مع الامام يعني اذا كان احدهما اماما والاخر مقتديا به ينقصد الجماعة بهما ( قوله وذلك لان الغالب الخ ) اي صحة تأويل الحديث ثابت لان الغالب الخ ( قوله وههنا اشكال ) اي في \* قوله الفاظ العموم الجمع المعروف باللام وما في معناه \* معارضة وهي مستفادة من قوله الآتي فكيف يستقيم المخالفة بانه ان كان عندك دليل على ان الجمع مطلقا سواء كان جمع كثرة او قلة فيفيد العموم وعندك دليل ينفيه بان قول الاصوليين الجمع مطلقا فيفيد العموم غير صحيح لانه مخالف لمذهب اهل العربية وكما كان قول الاصولي مخالف لمذهبهم يكون غير صحيح ينتج المطامع الصغرى فلان اهل العربية ككافر قوايين جمع القلة والكثرة فقول اهل الاصول الجمع مطلقا ينفي العموم مخالف لمذهبهم لكن المقدم حق والتالي مثله واما الكبرى فلانه كلما كان استمداد الاصول من اهل العربية يعني كلما قواعد الاصول مبنية

على قواعد اهل العربية فكلمها كان قولهم مخالف لمذهب اهل العربية فهو غير صحيح وحاصل الجواب بمنع الصغرى بالارجاع الى الدليل يعنى منع الملازمة بانها ممنوعة كيف انما يلزم المخالفة لو انكروا الفرق بينهما بحسب الوضع اللغوى وبنوا كلامهم على الوضع اللغوى وليس كذلك بل بنوا كلامهم على العرف والاستعمال ( قوله وان اقله ثلاثة ) فيه اشارة الى ان الفرق بين جمع القلة والكثرة في المبدأ والمنتهى في كليهما فارجع الى التلويح والتوضيح ( قوله بل بنوا كلامهم ) وهو قولهم الجمع المعرف مطلقا يفيد العموم وان اقله ثلاثة ( قوله على ما يستفاد من القرآن ) وما يستفاد منها عبارة عن كون اقلهما عبارة عن الثلاثة واكثرهما مالا نهاية له حين كونهما معرفا باللام ومن ههنا علم ان قولهم الاستفراق راجح على الجنس مبنى على العرف والاستعمال ايضا وبه يندفع الاشكال في ترجيحهم الاستفراق على الجنس مخالف لمذهب العربية فلا تغفل ( قوله ووجه البناء ) اى وجه بناء اهل الاصول كلامهم على العرف والاستعمال ووجه بناء اهل العربية كلامهم على الوضع اللغوى ( قوله وبهذا يفهل الاشكال ) اى لا بما سبق من الازميرى بالفرق بين كونه نكرة ومعرفة فارجع ووجه الانحلال منع الملازمة المذكورة فانهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله وقولهم محلاة باللام مجاز عن الجنس الخ ) اشارة الى الجواب عن المعارضة على كون الجمع المعرف باللام مفيد للعموم تقرير المعارضة هكذا كلما قال اهل الاصول محلاة باللام مجاز عن الجنس فالجمع المعرف باللام لا يفيد العموم لكن المقدم حق والتالى مثله وحاصل جوابه منع الملازمة بانها ممنوعة كيف قولهم المذكور ليس على اطلاقه بل هو مقيد بمواضع ليس فيها عهد خارجى ولا استفراق واضافة المحلى الى الضمير بآية اصطلاحية اى المحلى من جنس الجمع فين المحلى باللام وبين الجمع عموم من وجه ويعتبر كون المضاف اليه اصل المضاف ولما كان المضاف والمضاف اليه بالاضافة البانية عبارتين عن الموصوف والصفة فسر بقوله يعنى الجمع المحلى فلا تغفل وعلاقة المجاز هي الكلية والجزئية بناء على ان الجمع المعرف موضوع للجنس مع الجمعية فذكر الكل واريد الجزء اعنى الجنس والمفهوم ولا مجاز فى اللام بل هو مستعمل في تعيين الجنس والمفهوم ( قوله تمسكا بوقوعه ) مفعول له حصول ( قوله كقوله تعالى لا يحل لك النساء ) فان الظاهر انه لا يصح الاستفراق بناء على انه لا معنى لنفى الحل عن جميع النساء من حيث المجموع فان فى المجموع كريمة النى عليه السلام ومنكوحه الغير ولا احتمال للحل

فيهما حتى ينفي ويوجد للنفي قائدة ثبت ان المراد بالنساء مفهوم المرأة فيكون مجازا عنه واعلم ان بين الجمع المعروف بلام الاستفراق وبين الجمع المعروف بلام الجنس عموما وخصوصا مطلقا والثاني اعم فلا تغفل ( قوله لا يحنث قط ) اي في وقت من اوقات عمره اصلا لعدم تزوجه جميع نساء الدنيا لعدم امكانه بالامكان العادى ( قوله ينقذ ) اي يعتبر اليمين شرعا ( قوله لان عدم تزوج الخ ) بيان لامكان كونه بارا في يمينه ( قوله انه لا يصدق قضاء ) فح يحكم الحاكم بلزوم الكفارة اذا تزوج واحدة فافهم ( قوله في صور ليس فيها العهد والاستفراق ) فان قلت لا يلزم من عدم العهد الخارجى والاستفراق الحمل على الجنس لجواز الحمل على العهد الذهني قلت نعم لكن المراد ليس فيها عهد خارجي ولا استفراق ولا قرينة على العهد الذهني فح يتعين الحمل على الجنس على ان استعمال الجمع المعروف باللام في المصهور الذهني ليس بواقع فافهم قاله الاستاذ والله اعلم وهو الهادى ( قوله ولهذا قالوا في قوله تعالى لا تدركه الخ ) اي وليكون الحمل على الجنس ليس على الاطلاق بل في صور ليس فيها العهد والاستفراق قالوا الخ ( قوله وهو سلب العموم ) فعلى هذا يكون القضية باعتبار الموضوع رفع الایجاب الكلى وهو عن سالبية جزئية وسلب العموم اعم من عموم السلب وهو اخص بحسب التحقق والصدق ( قوله اول المهور الذهني ) قد عرفت الفرق بين المهور الخارجى وبين المهور الذهني فارجع ( قوله اكلت الخبز ) فان الاكل قرينة على ان المراد بالخبز خبز ما لا جميع الخبز اذ لا يؤكل جميعه وكذا الشرب قرينة على ان المراد فرد الماء لاعلى التعيين اذ لا يشرب جميع الماء وهو ظ ( قوله كالجمع ) وهذا الجمع في حكم النكرة المنفية وانما ذكره مستقلا ولم يدخله فيها بناء على كونه معرفة فلا تغفل ( قوله الذى يراد به الواحد ) فيه مساحجة والمراد بالمفهوم الذى يشمل الواحد فصاعدا كما سبق فعلى هذا يكون قوله تعالى لا تدركه الابصار اذا كان بمعنى عموم السلب من هذا القسم من الفاظ العموم واعلم ان الجمع المعروف باللام اذا كان مجازا عن الجنس يكون من هذا القسم من الفاظ العموم لكن عمومه باعتبار وقوعه في سياق النفي فلا تغفل ( قوله الى الواحد لانه ادناه ) اي ادنى المدلول الحقيقى بالنظر الى المفرد وادنى المدلول المجازى بالنظر الى الجمع الذى يشمل الواحد فافهم قاله الاستاذ في بيان تفسير الشارح واقول انه اشارة الى انه لما كانا عبارتين عن المفهومين اللذين يشملان الواحد فصاعدا اعتبر الادنى بحسب الصدق فافهم والله اعلم وهو الهادى فلا تغفل ( قوله

اي الواضحة في موضع ورد فيه النفي الخ ( تفسير المنية و اشار به الى انه ليس المراد بالمنية اجتماع النكرة مع النفي مطلقا سواء توجه النفي الى النكرة او لا بل المراد ان توجه النفي الى النكرة فانه اذا كان النكرة متوجهة الى النفي لا يحصل العموم بخلاف ما اذا كان النفي متوجها اليها فانه يحصل العموم ح وان النفي اعم سواء كان حقيقة او حكما (ومعنى قوله حكم النفي) وهو الانتفاء والاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص ان كان الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع او من قبيل اضافة السبب الى المسبب ان كان بمعنى الوقوع والا وقوع فافهم ( قوله بان ينسحب الخ ) الانسحاب بمعنى كشيدن ( قوله فيلزمها العموم ) اي النكرة المنفية من حيث هي منفية ( العموم ) اي عموم النفي و اشار به الى ان عموم النكرة المنفية ليس بالوضع الاول بل هو عقلي لكن اهل الاصول لم يكتفوا بالعموم العقلي بل وضموا النكرة المنفية بازائه وضعا نوعيا ( قوله ضرورة ان انتفاء الجنس ) اي لزوم ان انتفاء الحكم عن الجنس او عن فرد منهم منه لا يكون الا بانتفاء جميع الافراد فاذا قلت ما جاءني رجل يكون المعنى ما جاءني جنس الرجل او ما جاءني فرد ما يكون معناه هذا يقتضي ان لا يجيء فرد اصلا اذ لو جاء واحد لم يكن الحكم منتفيا عن الجنس او فردا ما هو حظ ( قوله الا بانتفاء جمع الافراد ) فيه مسامحة والمراد الا بانتفاء الحكم عن جميع الافراد واعلم ان عموم النكرة المنفية قد يكون نصا بحيث لا يحتمل الخصوص اصلا وذلك فيما اذا كان النكرة مصدرة مع من ظاهرة او مقدرة وقد يكون ظاهرا لانصاو يحتمل عدم العموم وذلك فيما اذا لم تكن مصدرة بها فلا تنقل ( قوله فان قيل فتح الخ ) الفاء الاول تقرير على المورد والثاني تقرير على المنشأ تقدير الاول هكذا اذا ادعيت ان النكرة المنفية من الفاظ العموم فان قيل وتقدير الثاني اذا كان العموم لازما للنكرة المنفية ولم يكن وضعيا فتح فعمل ان مورد السؤال هو قوله والنكرة المنفية و منشأؤه هو قوله فيلزمها العموم وحاصل السؤال معارضة على عد النكرة المنفية من الفاظ العموم بانه لا يوضح عدها من الفاظ العموم لان عمومها عقلي لا وضعي وكل ما هو من الفاظ العموم فهو منه وضعي لا عقلي يتبع المط اما الصغرى فظة واما الكبرى فلانه كلما كان العام من اقسام النظم الدال على المعنى بحسب الوضع كما عرفت سابقا فكل ما هو من الفاظ العموم فهو منه وضعي لا عقلي لكن المقدم حق والثاني مثله وحاصل جوابه بالترديد بانه ان اردت ان عمومها عقلي لا وضعي بالوضع الشخصي فالصغرى مسلم وكذا الكبرى لكن التقريب ممنوع كيف لم لا يجوز ان يكون عمومها بالوضع النوعي وان اردت ان عمومها عقلي لا وضعي لاشخصيا ولا نوعيا فالصغرى ممنوعة

فلا تغفل ويمكن تقدير آخر ( قوله وعن المجموع في الجمع ) فان قيل لم يذكر التثنية  
قلت قد عرفت انها من الخاص فلا تفيد العموم ولو قلت انها تفيد العموم  
اذ وقعت في سياق النفي فعدم ذكرها للاكتفاء فلا تغفل فاذا قلت ما جئني رجال  
يكون معناه ما جاءني جماعة وجماعة الى غير النهاية من الرجال فلو جاء واحد  
او اثنان لينا في صدق هذا الكلام فعلم من هذا التقرير ان قولنا ما جاءني رجل  
وقولنا ما جاءني رجال بينهما عموم وخصوص مطلق بحسب الصدق والثاني  
اعم فكلما صدق ما جاءني رجل بصدق ما جاءني رجال وليس بالعكس فلا تغفل  
والله اعلم وهو الهادي ( قوله وهذا معنى الوضع النوعي ) اشارة الى حكم الواضع  
المفهوم ضمنا فالشار اليه مذكور ضمنا لاصراحة اي حكم الواضع بان الحكم منفي  
عن الكثير الخ معنى الوضع النوعي وليس باشارة الى الاستعمال كما فهمه الازميري  
فان الاستعمال المذكور لا يصح ان يكون معنى الوضع النوعي وهو ظاهر ويمكن  
تصحيمه بتقدير المضاف اي الاستعمال المذكور موجب معنى الوضع النوعي لكنه  
خلاف الظاهر والاول اعني كون المشار اليه مذكورا ضمنا فهم الطرسوسي فارجع  
( قوله لذلك ) اي لكون الحكم منفيا عن الكثير الخ ( قوله عقليا ضروريا )  
الضروري بمعنى اللزوم ههنا ( قوله لا ينافي ذلك ) اي كوالنكرة المنفية موضوعا له  
بالوضع النوعي بناء على ان كونه لازما عقليا بالنسبة الى الوضع الشخصي وكونه  
موضوعا له بالنسبة الى الوضع النوعي فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون النكرة  
لفظا مشتركا قلت لا بناء على ان الموضوع متعدد لا واحد فال موضوع بالوضع  
الشخصي نفس النكرة مع قطع النظر عن الهيئة الحاصلة من وقوعها في سياق  
النفي والموضوع بالوضع النوعي ليس نفس النكرة بل هيئتها فلا تغفل ( قوله  
لا يمكن الابتناء كل فرد ) قد عرفت المسامحة فيه والمراد لا يمكن الابتناء الحكم  
عن كل فرد فلا تغفل ( قوله فان قيل قد صرحوا الخ ) معارضة اخرى بدل  
المعارضة الاولى على الدعوى المذكورة وهو الظاهر من تقرير السؤال تقرير  
المعارضة هكذا لاشئ من النكرة بلفظ العموم لانه لاشئ من النكرة بمستعمل  
في العموم وكل لفظ عام مستعمل في العموم ينتج المطا اما الكبرى فظة واما الصغرى  
فظريفة اثباتها هكذا لاشئ من النكرة بمستعمل في العموم لان كل نكرة اما مستعمل  
في الجنس او مستعمل في الفرد وكل جنس او فرد ليس بعموم ينتج عين الصغرى اما صغر  
هذا الدليل فظريفة ايضا اشار الى اثباتها بقوله قد صرحوا الخ هكذا كلما صرحوا بانها  
لم تستعمل الا فيما وضعت له بالوضع الشخصي فكل نكرة اما مستعمل في الجنس

او مستعمل في الفرد لكن المقدم حق والتالي مثله ( قوله قلنا لاخير لان المستعمل فيه الخ ) حاصل الجواب منع لتقريب دليل المعارضة بان اللازم منه انما هو كون نفس النكرة مستعملة في الجنس او الفرد ولا يلزم منه ان لا يكون موضوعا بالوضع النوعي للعموم باعتبار هيئتها الحاصلة من وقوعها في سياق النفي ( قوله فان قيل اذا اخذت العموم الخ ) هذا السؤال استفساري كما هو الظاهر من تقريره ويمكن ان يكون معارضة اخرى فان قيل ما الفرق بين الدلالة وبين الافادة قلت عموم وخصوص مطلق والافادة اخص مطلق بناء على انه يلزم كون المفاد مقصود التكلم في مقام الافادة بخلاف الدلالة نقله الاستاذ عن السيد السند في شرح المفاتيح ( قوله فانه ايضا موضوع الخ ) تعليل لوجود الاحتمال لكونه مجازا بناء على ان المجاز كالحقيقة موضوع بالوضع النوعي فيوجد الاحتمال له ( قوله لان الوضع النوعي قسمان ) اي ما يطلق عليه الوضع النوعي قسمان وانما فسرنا هكذا بناء على ان الوضع النوعي لفظ مشترك بين القسمين فيكون من قبيل تقسيم اللفظ المشترك الى قسميه فلا تغفل ( قوله بثبوت قاعدة الخ ) يعني ان الوضع النوعي يكون بالقضية الكلية بخلاف الوضع الشخصي فانه بقضية شخصية لا كلية فان قلت اذا قل الواضع الضرب موضوع لاحداث الالم مثلا هل يكون القضية كلية او شخصية قلت شخصية على مذهب اهل العربية بناء على ان اهل العربية يقولون لا دخل للشخص في الحال وتعددتها في تشخيص الاعراض وتعدد هاذانا كما لا دخل في تشخيص الامكنة وتعدد هافي تشخيص الجواهر وتعدد هافعلي هذا لفظ الضرب مثلا من اي احد صدر يكون جزيا وشخصيا لا متعدد او كلية على تحقيق الفلاسفة وهذا التحقيق مرضى الفاضل الكلبي كما حققه في حاشية التهذيب فان قيل فعلى هذا يلزم ان لا يوجد الفرق بين الوضع الشخصي والنوعي بناء على ان كلاهما يحصل بقضية كلية قلت نعم لكن الفرق بينهما حاصل بوجه آخر على ما حققه الكلبي وهو ان الوضع النوعي يكون عبارة عن وضع افراد الانواع المتباينة بواسطة ملا حظتها بمفهوم كلي صادق على جميع تلك الانواع كوضع العالم والضارب وغيرهما من اسماء الفاعلين بملاحظتها بعنوان اسم الفاعل الصادق على الكل والوضع الشخصي عبارة عن وضع اشخاص نوع واحد بملاحظتها بذلك كوضع اشخاص لفظ الاسم وتسميته بالوضع الشخصي بناء على تنزيل كل نوع منزلة الشخص في كل الامتياز عن غيره كذا حققه الفاضل الكلبي في حاشية التهذيب فارجم ( قوله بكيفية كذا ) كناية عن الهيئة ( قوله متعين للدلالة ) اسم مفعول واللام

واعلم انه يلزم ملا  
حظة المعنى بالوضع  
الشخصي وبالوضع  
النوعي في النكرة  
المتفية ثلاثا بل فوا هنا  
بالوضع الشخصي  
فمح يقال في بيان معنى  
قولنا ما جاني رجل  
ما جاني من جنس  
الرجل فرد اصلا  
او ما جاني من الفرد  
المبهم فرد اصلا فلا  
تغفل منه

( لتعليل )

للتعليل قوله بنفسه اى بلا واسطة قرينة فيكون قوله بنفسه مجازا عن هذا المعنى  
بذكر المزموم وارادة اللزوم ولا فرق بين التخصى والنوعى في صكون المعنى  
الموضوع له بهما مفادا بلا واسطة قرينة وانما الفرق بينهما من جهة اخرى  
يعنى يكون احدهما حاصلًا بقضية شخصية والاخر بقضية كلية فلا تغفل  
( قوله كل اسم آخره الف الخ ) الظاهر من هذا التعبير ان لفظ التثنية موضوع  
لهذا المعنى لالفظ مفردا باعتبار كونه معروض هذه العلامات مع ان الظاهر  
من تقريره الاول اعنى قوله كل لفظ بكيفية كذا الخ ان الموضوع ليس لفظ التثنية  
بل لفظ مفردا بذلك الاعتبار ويمكن ان يقال اشار الى صحة كل منهما فافهم  
قائه الاستاذ ( قوله فهو لجمع من مسميات ) الجمع ههنا بالمعنى اللغوى فيخرج فيما فوق  
الاثنين على المذهب المختار وفيما فوق الواحد على مذهب البعض كما سبق تحقيقه  
فلا تغفل ( قوله عرف باللام او الاضافة ) فيه اشارة الى ان الموضوع ليس الجمع  
مع اللام او الاضافة بل نفس الجمع لكن مع مقارنتها باللام او الاضافة حيث  
لم يقل كل جمع مع اللام او الاضافة فارجع الى التلويح ( قوله فهى لثني جميع الافراد )  
فيه مسامحة والمراد لثني الحكم عن جميع الافراد ( قوله ومثل هذا ) اى الموضوع  
بهذا الوضع النوعى بقرينة قوله بمنزلة الموضوعات ( قوله باعيانها ) تأكيده  
معنوى لقوله الموضوعات الشخصية فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى ( قوله  
وثانيهما ) عطف على احدهما ( قوله كل لفظ معين ) اى لمعنى بالوضع الآخر  
شخصيا او نوعيا غير هذا الوضع النوعى الثانى ( قوله عند القرينة المانعة عن ارادة  
ذلك المعنى ) اى المانعة للمخاطب عن ارادة المتكلم للمعنى الحقيقي فان قيل لا معنى  
لكون القرينة مانعة للمخاطب عن ارادة المتكلم قلت نعم لكن المراد بالمنع  
هنا هو الحمل فيكون المراد القرينة الحاملة للمخاطب على ان المتكلم لم يرد المعنى  
الحقيقى ( قوله لما يتعلق بذلك المعنى ) اى لما يناسب المعنى الحقيقى فهو اشارة  
الى العلاقة مطلقا بناء على ان العلاقات مضبوطة نوعها ( قوله بل بمعنى  
انه يفهم منه بالقرينة ) فان قلت فحينئذ ما الفائدة في اعتبار الوضع النوعى  
بهذا المعنى في المجاز فان المعنى المجازى لم يستفد من الوضع النوعى بل من القرينة  
فلا فائدة في هذا الوضع قلت له فائدة وهى الاشارة الى التجويز يعنى يكون اشارة  
الى تجويز ارادة المعنى المجازى من لفظ المجاز اعنى لفظ الاسد مثلا والمراد بالقرينة هى  
المانعة كما هو مقتضى قاعدة الاعادة باللام ( قوله لخالها ) اى حالها الاولى  
يعنى حال ثبوت جواز الاستعمال من الواضع ( قوله ومثله مجاز ) اى الموضوع

بهذا الوضع مجاز فان قيل فليكن النكرة المنفية مجازا في العموم بهذا المعنى حيث وجد العلاقة وهي كون العموم لازما للمعنى الموضوع له بالوضع الشخصي قلت نعم لكن القرينة المانعة ليست بموجودة فان قيل فليكن القرينة المانعة عبارة عن الوقوع في سياق النفي قلت ان وقوعها في سياق النفي لا يكون مانعا عن ارادة معناه الحقيقي بل المعنى الحقيقي ملحوظ في النكرة الواقعة في سياق النفي فافهم

قاله الاستاذ ( قوله مستعمل في غير ما وضع له ) اى بالوضع الشخصي ( قوله مستعمل فيما وضع له ) اى بالوضع النوعى بالمعنى الاول قاله الاستاذ ( الثانى ) وقال الاستاذ في رده انه يلزم ان يكون العموم في اللفظ العام معنى حقيقيا واعلم اني سئلت الاستاذ بعد يوم عن هذه المسئلة فقال لفظ الاسود مجاز باعتبار مادته وموضوع لمعناه المجازى بالوضع النوعى بالمعنى الثانى وحقيقة في معنى العموم وموضوع له بالوضع الاول من النوعى ثم قال يلزم ان يكون العموم الاصولى معنى حقيقيا سواء كان بالوضع الشخصى او النوعى بالمعنى الاول فاحفظه فافهم ثم قلت عموم المجاز متحقق فقال هذا بحث آخر سيبحث به فانتظر ( قوله حقيقة ) اى صريحا ( قوله او حكما ) اى معنى لازما من قبيل مستتبعات التراكيب بالنسبة الى معنى التركيب الذى وقع فيه النكرة يعنى يكون كون النكرة منفية معنى لازما بالنسبة الى المعنى المطابق لذلك التركيب ( قوله كما اذا وقع ) كلمة ماعبرة عن النكرة ( قوله في سياق النهى ) نحو لاتضرب رجلا فان النكرة فيه وان لم تكن منفية صريحا بل منهية لكن لما كان النهى عن الضرب مستلزما لنفيه صارت منفية حكما ( قوله والاستفهام الانكارى ) نحو لاتضرب رجلا فان رجلا يحتمل ان يكون خاصا ويحتمل ان يكون عاما فان كان الاستفهام للتقرير يكون خاصا وان كان الانكار يكون عاما فيكون التركيب بمعنى لاتضرب رجلا اصلا ( قوله فانه وان كان خاصا ) متعلق بقوله وقع في قوله كما اذا وقع بالنظر الى قوله والشرط المثبت ( قوله بصورته ) اى بالنظر الى المعنى المطابق للتركيب الذى وقع النكرة فيه اعنى تركيب الشرط المثبت ( قوله لكنه عام بمعناه ) اى بملاحظة معنى التركيب الذى وقع فيه النكرة حال كون هذا المعنى ويمكن ان يكون التركيب كناية عن هذا المعنى فافهم قاله الاستاذ من قبيل مستتبعات التراكيب فان قلت اذا كان خاصا بالنظر الى صورة التركيب ومعناه المطابق وعاما بالنظر الى معناه اللازمى المستتبع يلزم ان يكون لفظ واحد خاصا وعاما وهو بط في اطلاق واحد كما ههنا قلت نعم لكن لم يستعمل لفظ رجل

( فيها )

فيهما بل هو مستعمل في معنى الخاص ومعنى العموم يكون من قبيل مستتبعات  
 التراكيب فان قيل العموم مستعمل فيه فيقال ح هو بالوضع النوعي بالمعنى الاول  
 فلا اشكال في كون اللفظ خاصا بالنظر الى وضعه الشخصي واما بالنظر الى الوضع  
 النوعي فلا تغفل في امثاله ( قوله ان قصد المنع ) اى منع المتكلم نفسه عن وقوع  
 الشرط فانه اذا قال ان ضربت رجلا فعبدى حر مثلا يكون معناه لا اضرب  
 رجلا اصلا لاني لو ضربت رجلا واحدا يكون عبدى حرا فلئلا يكون عبدى  
 حرا لا اضرب رجلا اصلا ( قوله ان قصد الحمل ) اى حمل المتكلم المخاطب على  
 وقوع الشرط فيكون المعنى ان قتلته حريبا واحدا لاعلى التعيين فلك مائة  
 درهم مثلا فيكون خاصا بصورته ومعناه ( قوله نحو ان لم اضرب فاسقا ) المق  
 به الحمل على وقوع الشرط فيكون المراد اضرب فاسقا البتة بناء على ان المراد  
 ان لم اضرب فاسقا فعبدى حر مثلا فيلزم ان يكون للحمل على وقوع الشرط  
 ( قوله نحو ان لم تقتل مسلما ) والمق به المنع عن القتل فافهم ( قوله النكرة الموصوفة  
 بصفة عامة ) نحو لا اجالس الا رجلا كوفيا فان النكرة الموصوفة بصفة عامة  
 ليس من الفاظ العموم عند المشتربين للاستغراق في العموم ومن الفاظ العموم  
 عند من لم يشترط فيقول هو لفظ عام لانه يستغرق جمعا من السميات وان لم يستغرق  
 جميعها لكل لفظ يستغرق جمعا من السميات فهو عام ينتج المط والله اعلم وهو  
 الهادى ( قوله والاعادة بالمعرفة تقتضى الاتحاد الخ ) لما بين النكرة واحوالها  
 وكان المعرفة ملحوظة في جنب النكرة اراد ان بين احوال اعادتهما فقال والاعادة  
 الخ وقوله يقتضى الاتحاد بمعنى يرجع اتحادهما فليس المراد بالافتضاء الافتضاء  
 العقلى قطعاً فلا تغفل ( قوله لان الظ المتبادر ) اى الراجع بالنسبة الى اللفظ  
 والمتبادر بالنسبة الى فهم السامع ح هو العهد ( قوله وبالنكرة التغير ) اى  
 مع كونهما حقيقة اذ لا يلزم من المغايرة كون احدهما حقيقة والاخر مجاز او هو  
 ظ ( قوله لانه الاصل ) بناء على ما قالوا من ان التأسيس خير من التأسيس  
 ( قوله فحصل اربع صور ) الفاء فذلك ( قوله والاصل في الاولين ) اى الراجع  
 او القاعدة ( قوله الامتناع ) ان كان المتن مربوطا بالشرح يكون استثناء من قوله  
 والاصل في الاولين الخ وان كان مربوطا بالمتن كما هو الظ يكون استثناء من قوله  
 يقتضى واعلم ان الاتحاد والتغير بالنظر الى الثانى يعنى يكون الثانى متحدا بالاول  
 او مغاير له ( قوله كاتفايرت المعرفة ) والمانع من الاتحاد قوله مصداق او قوله  
 لما بين يديه فلو كانا متحدين يلزم تصديق الشئ لنفسه او يلزم تقدم الشئ على

نفسه وكلاهما بط والوجه الاول مذكور في حاشية الازميرى والوجه الثانى من الاستاذ فيكون المراد بالثانى التورية الشريفة وبالاول القرآن العظيم ( قوله والتكرة والمعرفة في قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه الخ ) والمانع قوله على طائفتين من قبلنا وهما اليهود والنصارى فيكون المراد بالاول التكرة القرآن العظيم وبالثانى المعرفة التورية والانجيل الشريفة ( قوله في قوله وهو الذى في السماء اله ) والمانع من التفسير لزوم تعدد اله وهو بط بالدليل القطعى ( قوله تعالى انما الهكم اله واحد ) والمانع من المغايرة هو الحمل فانه يقتضى الاتحاد فى المصدق فان قيل يلزم حمل الشئ على نفسه قلت لاذا للمغايرة بحسب الذهن موجودة بناء على ان المبتدأ ملحوظ بعنوان الاضافة الى المخلوق والخبر ملحوظ بعنوان الوحدة والحاصل فى هذا المقام اى مقام الاعداء تكرة ومعرفة ثمانية احتمالات اربعة منها هى الاصل واربعة منها خلاف الاصل للمانع فاحفظ ( قوله فانهما موضوع ) اشارة الى علة كون كلمة من من الفاظ العموم و اشارة الى ان من ليس بمبتدأ وخبره قوله لذوات من يعقل بل هو عطف على خبر الفاظ العموم وقوله لذوات من يعقل خبر مبتدأ محذوف فلا تغفل ( قوله يعقل ) بمعنى يعلم ليشمل الكل اعنى الله تعالى والانسان والجن والملائكة فافهم قاله الاستاذ وكون يعقل بمعنى يعلم مجاز بذكر الخاص و ارادة العام ( قوله ان كانت شرطية او استفهامية ) فان قيل كلمة من موضوع لذوات من يعقل فن ان فهم معنى ان شرطية والاستفهامية قلت اشار الشارح حيث قال فان معنى من جاني فله درهم ان جاني زيد الخ الى انهما مستفاد من الاستعمال ثم صاروا كالحقيقة العرفية بواسطة كثرة الاستعمال فافهم ( وقوله في عمومها الانفراد ) يقال له الماهية بشرط لاشئ ( وقوله ولا الاجتماع ) يقال له الماهية بشرط شئ فعلم ان عموم من عموم بمعنى لا بشرط شئ فيكون اعم من عموم كل وعموم جميع فلا تغفل ( قوله ازيد فى الدارام عمرو الخ ) لقاتل ان يقول هذا عموم على سبيل البدل لا العموم على سبيل الاستغراق وهو المعتبر فى العموم اللهم الا ان يحمل عموم من على الاعم منهما فافهم قاله الاستاذ ( قوله فانه لا تكون عامة قطعاً ) بمعنى بل قد تكون عامة وقد تكون خاصة والفرق بين المتعمرو المتعذر مبانة كلية فلا تغفل ( قوله فلانها فى المعنى تكرة ) فلو قيل ما الفساد فى هذا التقييد مع انها تكرة من جهة اللفظ قلت نعم لكن لما كان له مشابهة بمن الموصولية فى اللفظ قال هكذا قوله الى تعددهم معنى لكن ينبغي ان يعتبر التعدد فى حكم الواحد باعتبار

البعض لان الموصولة موضوعة لكل واحد من الجزئيات على حدة وهو وظ (قوله  
 لا يدل على العموم) لعدم كون الضمير من الفاظ العموم (قوله بانتظام جمع)  
 اى اعتبار جمع من التسميات فى معنى العموم وكفاية جمع منها فيه فافهم والله اعلم  
 وهو الهادى (قوله وانذا سوا بين من شاء الخ) اثبات لافائدة كلمة من العموم  
 بالدليل الاينى بالمسئلة المتفق عليهما بين الائمة والمختلف فيها بينهم تقرير الدليل  
 هكذا كما سوا بين من شاء من عبيدى عتقه فهو حر ومن شاء من عبيدى  
 عتقه فاعتقه فى العموم فكلمة من عامة قطع الكن المقدم حق والتالى مثله فان قبل  
 فعلى هذا التقرير يكون لام التعليل داخلا على الدعوى بناء على ان الدليل  
 متعلق اللام لام دخوله وهو دعوى مع ان لام التعليل يدخل على الدليل قلت نعم  
 لكن الدليل ههنا دليل انى فقيه يجوز دخول اللام على الدعوى ودخوله على  
 الدليل انما هو فى الدليل الملى فان قلت يلزم الدور ههنا بناء على انه اذا كان حكم  
 الامامى بالمساواة موقوفا على عموم من قطعهم ان عموم من يتوقف على الحكم  
 بالمساواة فيلزم الدور قلت هذا الاستدلال بالنظر اليه لا بالنظر الى المجتهد حتى  
 يلزم الدور والمجتهد بعلم عموم من من الاستعمال فلا دور وقد سبق نظيره فلا تغفل  
 (قوله اى ابو يوسف ومحمد) اشارة الى ان الضمير راجع الى الحاضر فى الذهن  
 كما فى قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فان ضمير اليه راجع اليه تعالى لكونه  
 حاضرا فى الذهن (قوله سوا) اى حكما بمساواتهما (قوله فاعتقه) توكيل  
 الآخر لعتق عبيده (قوله فى العموم) اى عموم من (قوله عتق الكل عتقوا)  
 فيه مسامحة اذ لا يتقى الكل بمجرد المشية كما يستفاد من كلامه فمراده اذا شاء  
 عتق الكل واعتق كلامهم عتقوا لا بمجرد المشية فلا تغفل (قوله عملا بعموم من)  
 من قبيل المفعول له التخصيلى (قوله ولم يجعل كلمة من فى الصورة الثانية  
 للتبويض) بل جلا كلمة من على معنى التبيين والبيان فحينئذ يبق عموم من  
 فى اطلاقه وعمومه (قوله فلانه قال يعتق كل عبد شاء) اى كما قال  
 ابو يوسف ومحمد فالائمة متفقون فى الصورة الاولى (قوله ان وقع الاعتاق على  
 الترتيب) اى ان وقع اعتاق الوكيل على الترتيب بان اعتق احدهم اول ثم رأى  
 الثانى فقال انت حر ثم رأى الثالث فقال انت حر فلو قال للرابع انت حر  
 لا يكون حرا عند الامام بل يبقى رقاً (قوله فالخيار الى المولى) اى الخيار فى اخراج  
 الواحد مفوض الى المولى فباخراج الواحد يوجد العمل بعموم من وبمقتضى  
 من التبضية فلا يكون مقتضى احدهما لقا عندهما (قوله ولا ينافى هذا

قول أئمة العربية) اشارة الى الجواب عن المعارضة على كون كلمة من موضوعه  
 للتبويض تقريرها هكذا لا يجوز ان يكون كلمة من موضوعه لانه كلما قال أئمة  
 العربية اصلها ابتداء الغاية فلا يجوز ذلك لكن المقدم حق والتالى مثله  
 وهذا اشارة الى قوله موضوع للتبويض والاصل فى قوله اصلها بمعنى الموضوع له  
 (قوله ابتداء الغاية) المراد بالغاية الامر الممتد سواء كان زمانا او مكانا عند  
 الكوفيين وعند البصريين يلزم ان يكون غير الزمان فارجع الى بحثه ان كنت  
 فى شك و ارادة هذا المعنى من الغاية مجاز بذكر الجزاء و ارادة الكل فلذا فسرهما  
 بالمسافة (قوله فلا يخلو عن التبويض) بل يكون من فروع التبويض فيلزم  
 تأويل قول الأئمة بان مرادهم ان كلمة من موضوعه للتبويض المفهوم فى ضمن  
 ابتداء الغاية او مرادهم انها موضوعه لفرع التبويض فلا مخالفة فيكون  
 الملازمة السابقة ممنوعة (قوله فصرفت كلمة من عن معنى التبويض) اى دفعا  
 للتعارض بين عموم من وبين مقتضى من التبوضية والحاصل لما كان عموم من  
 مؤكدا فى صورة اضافة المشية الى العام بناء على عموم المشية رجع عموم  
 من وترك مقتضى من التبوضية للتعارض بينهما ولم يوجد داع لاسقاط عموم  
 من فیر جمع بخلاف صورة الاضافة والنسبة الى الخاص فى الصورة الثانية فان  
 عموم من لا يكون راجحا على مقتضى من التبوضية حتى يحمل على البيان فيقع  
 التعارض بينهما ولم يوجد داع لاسقاط مقتضى احدهما فيلزم العمل بمقتضاها  
 فيلزم عتق الكل الا واحدا فيتناول بعضا عاما فوجد العمل بهما فان قيل  
 فى صورة الاضافة الى الخاص يوجد الاضافة الى العام ايضا اعنى العبد قلت نعم  
 لكنه من قبيل المقتضى ولا عموم للمقتضى كما سيحى فافهم والله اعلم وهو الهادى  
 (قوله واما حل قوله تعالى الخ) جواب سؤال على مذهب الامام والسؤال  
 معارضة من طرف الامامين على دعوى الامام وقد عرفت ان الامام ادعى فى انه  
 اذا اجتمع من العامة مع من التبوضية فى صورة اضافة المشية الى العام يرجح العموم  
 وصرفت كلمة من التبوضية عن معنى التبويض الى البيان وفى صورة الاضافة الى  
 الخاص يعتبر الخصوص مع العموم فيتناول بعضا ولا يترك التبويض ولا العموم بل  
 يعمل بهما فيقول الامام ان كان عندك دليل على ما ادعيت وعندنا نفيه وهو انه كلما  
 حل قوله تعالى فاذن الخ على العموم المطلق مع العموم مع الاضافة الى الخاص لا يعتبر  
 الخصوص مع العموم لكن المقدم حق والتالى مثله (قوله تعالى فاذن لمن شئت)  
 نزل فى حق بيان حال الاصحاب الذين استأذنوا الخروج من عند النبي عليه السلام

لعذر فقال الله فأذن لمن شئت الخ فكلمة من وان كانت مضافة الى الخاص اعنى الخطاب وهو النبي عليه السلام لكن حل على العموم المطلق بقريئة الامر بطلب الاستغفار لهم فان استغفاره عليه السلام عام لكل امته فيلزم ان يحمل كلمة من على العموم المطلق وانما امر الله تعالى بطلب المغفرة لهم بناء على ان الخروج من عنده عليه السلام وان كان لعذر شرعى لكنه ذنب ( قوله تعالى ترجى من تشاء منهم ) خطاب للنبي عليه السلام في حق ازواجه المطهرات يعنى انت مخير في حق اخذك من ازواجك الى فراشك وهو مفوض اليك فارجع الى التفسير ( قوله على العموم ) اى على العموم المطلق بالنسبة الى مدلول من لاعلى العموم بالنسبة الى البعض ( قوله الى الخاص ) وهو النبي عليه السلام ( قوله فلقرينة قوله تعالى ) علة الجزاء لاجزاء والجزاء محذوف اى فلا يعارض قول الامام لقرينة ( قوله تعالى ذلك ادنى ) اى التفويض والتخير الى رأيك في حق تأخير رسائلك وتقديمها الى الفراش اقرب الى سرور اعينهن فارجع الى التفسير ( قوله وكون من للبيان ) عطف المسبب على السبب والحاصل مذهب الامام فيما اذا اجتمع من العامة مع من التبعيض فان وجد المرجح لعموم من سواء كان المرجح اضافة المشية العامة الى العام او شيئا آخر تحمل كلمة من على العموم المطلق ويكون كلمة من للبيان وان لم يوجد مرجح يكون كلمة من للتبعيض ويكون عموم من بالنسبة الى البعض من مدخول من فلان تغفل ( قوله ويخص اذا لحقه اولا ) هذا البيان هو الذى وعده في شرح قوله الفاظ العموم حيث ذهب شمس الأئمة وفتح الاسلام الى ان ملحقه اولا يكون خاصا وهو المختار ههنا كما سيأتى ان شاء الله تعالى انتهى ( قوله قال في السير الكبير ) قال الاستاذ القائل الامام السرخسى وان رجعت المستارى الى امام محمد فافهم ( قوله لان الاول اسم لفرد سابق الخ ) فيه مسامحة والمراد لان من دخل اول اسم لفرد سابق فافهم قاله الاستاذ والله اعلم وهو الهادى ( قوله وما كن الخ ) المناسب لسوق الكلام ان يكون قوله وما عطف على القريب او البعيد يعنى على خبر الفاظ العموم ويجوز ان يكون مامبدا خبره قوله كن ( قوله في انه اذا كانت الخ ) بيان لوجه الشبه لكن يرد ان ضمير انه ارجع الى كلمة مامع ان وجه الشبه يلزم ان يكون صفة مشتركة بين المشبه والمشبه به ويمكن ان يجاب بان كلمة من ملحوظة ههنا ايضا ويجوز ان يكون الضمير راجعا الى كل ما ومن بتأويل كل واحد فلا اشكال ( قوله وفي انها تكون خاصا ) بيان لوجه شبه ما آخر

( قوله لكنه ) دفع توهم تولد من السابق وهو ان مامثل من في الوضع فدفعه  
بانه لا يلزم من تشبيه شئ بشئ كون الشئ الاول في حكم الثاني من كل وجه  
بل بينهما مغايرة بحسب الوضع ( قوله لصفات من يعقل وذوات غيرهم )  
اي موضوعة لهذين المعنيين فيكون كلمة مالفطاً مشتركاً والمراد بالصفة ههنا  
الصفة المحمولة مثل القائم والقاعد والكريم ونحو ذلك ( قوله بمالعقل وغيرهم )  
يعنى وضع للذات المطلق سواء كان من ذى العلم او غيره فيكون بين ما وبين  
كلمة من عموماً وخصوصاً مطلق بالنظر الى الوضع الثاني لكلمة ماعنى قوله  
وذوات غيرهم فان كلمة ماعلى مافى التلويح موضوعة لمطلق الذوات وبيان  
المص قول بعض ائمة اللغة فان قيل ما ثمة الخلاف قلت اذا استعمل كلمة مافى ذات  
ذى العلم يكون مجازاً على مافى المتن ويكون حقيقة على قول الاكثرين فيكون  
من قبيل استعمال العام بعمومه فى الخاص فيكون حقيقة فلا تغفل ( قوله فان قيل  
ففى قوله تعالى الخ ) حاصل السؤال معارضة على قوله وماكن يعنى على كون  
كلمة ما من الفاظ العموم ومنشأه قوله وذوات غيرهم وكلمة مافى الآية عبارة  
عن ذات القرآن فيكون مستعملاً فى ذات غير ذى العلم والقاء الاولى تقريع على  
المورد والثانية تقريع على المنشأ فلا تغفل فى امثاله والظرفية من قبيل ظرفية  
الدال للدلول اى الوجوب فانه مدلول الامر والوجوب ههنا يعنى الفرض فلا تغفل  
ولقائل ان يقول كلمة مافى الآية اما موصولة او موصوفة وهما ليسا بقطعى  
فى العموم فلا وجه ليراده هذا السؤال ههنا ويمكن الجواب بانه لما كان اهم  
احتمال للعموم مع ان بعض المفسرين حل كلمة ماعلى العموم او ردها السؤال  
فلا تغفل هكذا وقع فى المطالعة والاستاذ قال هكذا ( قوله قلنا بناء الامر ) اى  
تعليق الامرور بطه على التيسر الخ وحاصله منع الملازمة بانها ممنوعة كيف  
بناء الامر عليه دل على ان مراد الله تعالى بالعموم هو العموم على سبيل  
الانفراد اذا التيسر انما هو فيه لا العموم على سبيل الاجتماع فان قيل فعلى هذا يلزم  
ان يكون قراءة الفاتحة فرضاً مع انها واجب لا فرض قلت لانها مجموع  
التيسر ولا يسر فى هذا المجموع فلذا كان قراءة الفاتحة واجبا لا فرضاً  
بل اليسر انما هو فى آية واحدة بخلاف الفاتحة فانها سبعة آية فان قيل  
فعلى هذا يلزم ان لا يكون قراءة الفاتحة واجبا ايضا قلت انت لا تفرق بين  
الفرض والواجب ولا يلزم من كون قراءة الفرض من الآية واردة على سبيل  
اليسر ان يكون قراءة الواجب على سبيل اليسر وهو ظاهر واعلم ان انقهرم

من كلام المص ههنا ان كلمة مامشتركة بين معان اربعة فعلى تقدير كونها  
 موصوفة موضوعة لعنيين اعنى صفات من يعقل وذوات غيرهم وكذا على  
 تقدير كونه موصولة موضوعة لهما ومعنى الشرطية والاستفهامية ليسا  
 من المعاني الموضوع له بل جاء من الاستعمال فافهم قاله الاستاذ ( قوله للاجتماع )  
 متعلق بقوله ويتناولان ( قوله فحين دخل ) اى فى قول القائل من دخل المخ  
 ( قوله ويستعار احدهما للآخر ) الاستعارة فى صرف الاصوليين اعم من الاستعارة  
 الحروفية والمجاز المرسل ويلزم تقدير المضاف فى قوله للآخر اى لمعنى الآخر  
 اذ لا يستعار اللفظ للفظ بل اللفظ للمعنى وهو ظاهر ( قوله تعالى من يشئ على بطنه )  
 كلمة من مستعملة فى ذوات ما لا يعقل وهو معنى كلمة ما تشبه ذوات ما لا يعقل  
 اى لا يعلم بذوات من يعلم فى الاشتغال على الحس والحركة وادعى كون المشبه من جنس  
 المشبه به ثم استعمل اللفظ الموضوع لذوات ذوى العلم فى ذات ما لا يعقل فصارت استعارة  
 مصرحة اصلية والقرينة قوله يشئ على بطنه وفائدة المجاز هى الاشارة  
 الى التعظيم مخلوق الله تعالى بانه لا يليق تحقيره لانهم كذوات ذوى العلم  
 ( قوله تعالى وما بناها ) كلمة مامستعملة فى ذات من يعلم وهو الله تعالى مجازا  
 مرسلابذكر السبب وارادة السبب فان الله تعالى سبب لذوات غير ذوى العلم  
 فلم من استعارة ما لى ان قوله يعقل فى بيان معنى كلمة من بمعنى يعلم اى لذوات  
 من يعلم ولو كان ظاهره مرادا يلزم ان لا يكون معنى من موضوعا له بالنظر  
 اليه تعالى ايضا لتزهره عن العقل وهو ظاهر وان كانت كلمة ما فى الآية مستعملة  
 فى معنى الصفة الى القادر القوم الذى بناها يكون كلمة ما حينئذ حقيقة لا مجازا  
 والحاصل ان كانت كلمة مامستعملة فى ذات ذوى العلم يكون مجازا وان كانت  
 مستعملة فى صفات من يعقل يكون حقيقة والفرق بين ما ومن بالنظر الى المعنى  
 الثانى لكلمة ما مبينة على المفهوم من المتن وعموم وخصوص مطلق على  
 المفهوم من قول الاكثرين وبين ما والذى عموم وخصوص مطلق وكذا بين  
 من والذى فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى ( قوله ولهذا لو قال لامرأته انت  
 طالق ان شئت او حيث شئت يقتصر على المجلس ) فان قلت كيف يقتصر  
 عليه مع ان كلاهما يفيد عموم الامكنة قلت نعم لكن الطلاق لما لم يقيد  
 بالمكان حتى لو قال انت طالق بمكة يقع الطلاق فى آن تكلمه فيكون عموم  
 الامكنة بالنسبة الى الطلاق لقوا فيكون معنى حيث شئت ان شئت فى هذا  
 المجلس فيقتصر على مجلس تخيير الزوج فان اختارت فيها والا فلا تطلق

( قوله لشمول الافراد ) اللام صلة الوضع المقدّر فيكون بياناً لوضع كل وهو موضوع لمطلق الشمول سواء شمول الافراد او شمول الاجزاء والاول كل الافرادى والثانى كل المجموعى واللام فى قوله اى للدلالة اجلية وهو بيان الحاصل المعنى فلا تغفل ( قوله لافراد ماضيف اليه ) فيه اشارة الى ان الشمول مصدر مضاف الى مفعوله واذا كان لشمول الاجزاء لا يكون من الالفاظ العموم على ما حققه الكتنبوى فى برهانه من انه اذا وجد كلمة كل فى قضية وحل على عموم الافراد يكون القضية شخصية فارجع قاله الاستاذ ( قوله موضوع ) اى يجوز ان يكون القضية شخصية فارجع قاله الاستاذ ( قوله موضوع ) اى بالوضع العام لموضوع له عام ( قوله لاستغراق المنكر ) والمستغرق هو الحكم فانهم ( قوله والمعرف المجموع ) فحينئذ يفيد عموم افراد مفرد المضاف اليه فيكون عموم كل اعم من ان يكون عموم افراد المضاف اليه او عموم افراد مفرد المضاف اليه ان كان المضاف اليه جمعا وقد سبق نظيره فى الاستثناء الذى هو دليل العموم حيث قال هناك استثناء ما هو من افراد مدلول اللفظ نفسه او اصله فارجع ( قوله كل زيد ) فان زيدا فرد واحد لافراد يفيد عموم اجزائه ( قوله واجزاء المفرد المعرف ) لكن قد يكون لاحاطة الافراد كما فى قوله عم كل ذلك لم يكن بناء على ان ذلك لما كان اشارة الى احد الامرين كان فى حكم النكرة وكذا فى قول الشاعر ( قوله لم اصنع ) بناء على ان الكل لما كان مضافا الى الضمير الرجوع الى النكرة كان فى حكم النكرة واعلم ان هذه القاعدة ليست بكلية بل قد تختلف فلا تغفل ( قوله ومن ههنا وجب الخ ) اى من اجل افادته عموم الافراد فى صورة عدم الاضافة وعموم الاجزاء فى صورة الاضافة ( قوله كاعم كل اجزاء القلب ) اى كاعم كل المذكور كل اجزاء القلب فان قيل الكل مضاف الى النكرة فكيف قلت ذلك قلت نعم لكن القلب واحد فى كل انسان فلا افراد له حتى يفيد عموم الاجزاء بل يفيد كل المذكور عموم الاجزاء فلزم تقدير كل آخر قبل متكرر ليفيد عموم الافراد فيتم المقح فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى ( قوله وهى تلى الاسماء ) فان قيل المناسب للمفهوم عن عبارة ابن الحاجب فى الكافية ان يقول تليها الاسماء بان يعتبر الاسماء فاعل تلى حيث قال ابن الحاجب والاصل ان يلى الفعل حيث اعتبر الولى من طرف الفاعل قلت نعم لكن كون الولى بمعنى مطلق القرب ههنا ( قوله وتعمها صريحا ) اى تم الحكم المتعلق بكل بالاسماء عموما صريحا ( قوله ضمنا ) اى عموما ضمنا وتعبعا لعموم الاسماء فمح لا يتكرر الفعل المتعلق بامرأة واحدة حتى لو تزوجها مرة ثانية

( لا تطلق )

في قضية ماضيف اليه

في الضمير

وفي قوله صريحا

فان

لا تطلق كما سيأتي ( قوله ولو تزوج امرأة مرارا ) اي لو تزوج بعد قوله السابق  
 آنفا وكذا لو قال متى تزوجت امرأة فهي طالق لا تطلق ان تزوجها مرة ثانية  
 لان متى تزوج عموم الاوقات لا عموم الافعال كما عرفت والحاصل هر قنعي مرأه  
 بي تزوج ايدرسه بر كره بوش اولور لكن بر امرأه بي مرارا تزوج اينديكي  
 صورتده بر كره بوش اولور باقى ده بوش اولمز فلا تغفل ( قوله حتى لو قال  
 كلما تزوجت امرأة فكذا الخ ) معناه بالتزكى هربار تزوج ايدرسم بر مرأه بي  
 ياخود قنعي تزوج ايله تزوج ايدرسم فح ينفذ عموم الفعل ( قوله تطلق في كل مرة )  
 اي ولو بعد تزوج اخر فان قيل فبلى هذا لا يوجد جارة على نكاحه امرأة اصلا  
 قلت بين العلماء فيه حيلتان شريعتان احديهما ان ينكحه احد امرأة من غير  
 خبره يعنى فضوليا ثم يرسل الخالف مهرها فح لم يوجد الزوج لانه يكون  
 بالقول ولم يوجد القول فلا تطلق ح بل يبقى في نكاحه وثانيهما ان يأخذ امرأة  
 فراضه تلك المرأة بان لك عيّن هكذا فيقول ليس لي عيّن فذهبها الى قاضى  
 الشافعى فيبطل قاضى الشافعى ذلك اليمين على مذهبه ثم يذهبها الى قاضى  
 الحنفية فيمضى قاضى الحنفية حكم قاضى الشافعى فح يتقوى قاله الاستاذ ( قوله  
 قال في الكافي ) استشهد واستدلال على المسئلة المذكورة في المتن ( قوله كل  
 شهر بدرهم ) هذه الجملة حال مما قبله اي حال كون العقل كل شهر بدرهم ( قوله  
 فاسد في بقية الشهور ) يعنى ان المستأجر والموخر كلاهما بخير عند تمام الشهر  
 الواحد فان شاء المستأجر السكن في الشهر الثاني لا تنفسخ العقل بل يتم ايضا  
 وكذا الموخر بخير ان شاء اخرج للمستأجر بعد تمام شهر واحد وان شاء اسكنه  
 هذا هو المراد فليس المراد انه يلزم تجديد العقل في كل شهر كما يتوهم فافهم ( قوله  
 وهذا معنى قولهم ) اشارة الى قوله وتصرف الى الواحد او اشارة الى التفصيل  
 المستفاد من كلام الكافي مع علة فعلى هذا يكون المعنى بمعنى الوجه والعلة ( قوله  
 مما يجرى فيه النزاع كالبيع والاجارة ) فان البيع يجرى فيه النزاع بين الشخصين  
 وكذا الاجارة حيث يريد المستأجر ان يعطى للموخر اجارة قليلة ويريد الموخر  
 ان يأخذ اجارة كثيرة وكذا الاقرار فان المقر يريد ان يقر شيئا قليلا ويريد المقرله  
 ان يقرله شئ كثير ( قوله ونحو ذلك ) كالوصية ( قوله حيث لا يراد واحدة  
 منهن ) بيان لزوم الاحتراز والحاصل ان كان مما يجرى فيه النزاع تصرف الى  
 الواحد والاقتصر الى العموم ( قوله بل يشمل الحكم ) اي الطلاق فافهم والله  
 اعلم وهو الهادى ( قوله فالنفل للاول خاصة ) جواب اذا في قوله حتى

مطلب المقدر  
 في هر صيغة الترتيب  
 من تعلق لفظه كذا

إذا قال وكون النفل للاول خاصة يدل على كونه من الفاظ الخصوص لانه لو كان من الفاظ العموم ح يلزم ان يستحق النفل كل منهم وليس كذلك (قوله لكونه مسبوقا بالغير) وهو الاول وهذا صغرى وقوله ومعنى الاول السابق الغير المسبوق اشارة الى الكبرى تقريره من الشكل الثاني هكذا لاشئ ممن دخل بعده بداخل اولا لانه مسبوق بالغير وكل من دخل اولا غير مسبوق به بل سابق فيكون مسبوقا ينتج المط (قوله واما استحقاق كل واحد الخ) اشارة الى الجواب لمن المعارضة قوله لانه قطع النظر) هذا ليس بجواب اما بل هو علة الجواب والجواب محذوف اى فلا ينافى ما قلنا من القاعدة لانه قطع النظر الخ لكن ينبغي ان يعلم انه يخرج ايضا من العموم الى الخصوص بناء على ان استحقاق للتواحد النفل الكامل يدل على كونه من الفاظ الخصوص ايضا وانما استحقاق كل منهم على النفل الكامل بناء على انه قطع النظر الخ لم يكن الطرسوسى قال انه يؤيد العموم ولم يحسنه الاستاذ فارجع ولو قال كل من دخل هذا الحصن بدون القيد اولا فلو دخل واحد لا يستحق شيئا ولو دخل عشرة مثلا يستحق كل منهم النفل الكامل فافهم قاله الاستاذ (قوله على سبيل الاجتماع) كلمة على نهجية اى على طريق الاجتماع وعموم لفظ الجميع عموم بشرط شئ واعلم ان ههنا ثمانية عشرة احتمال ثلثة منها بدون اعتبار قيد اولا وهى هذه من دخل هذا الحصن فله كذا وكل من دخل هذا الحصن فله كذا وجميع من دخل فله كذا وثلثة منها باعتبار قيد اولا فعلى كل من الاحتمالات الستة اما ان يكون الداخل واحدا فقد او متعددا معا او متعاقبا فيكون الاحتمالات ثمانية عشر فى الصورة الاولى اعنى من دخل هذا الحصن فله كذا يستحق النفل كل من دخل سواء كان واحدا او متعددا وفى صورة الثانية اعنى كل من دخل فله كذا فان دخل واحد لا يستحق شيئا وان دخل عشرة مثلا يستحق كل منهم النفل الكامل وفى الصورة الثالثة اعنى جميع من دخل فله كذا لو دخل واحد لا يستحق شيئا ولو دخل جماعة يستحق النفل وفى الصورة الرابعة اعنى من دخل هذا الحصن اولا فله كذا ففيه احتمالان لانه اما ان يكون الداخل واحدا او متعددا والداخل اولا لا يستحق النفل دون المتعدد وفى الصورة الخامسة اعنى كل من دخل هذا الحصن فله كذا ففيه احتمالان ايضا وفى الصورة السادسة اعنى جميع من دخل هذا الحصن فله كذا ففيه احتمالان ايضا والحاصل الداخل فى الصور الستة ثلاثة منها بدون قيد اولا وثلاثة منها باعتبار قيد اولا اما ان يكون واحدا او متعددا فيكون الاحتمالات

ثمانية عشر وحكم الاقسام الثمانية عشر معلوم من كلام المص والشارح فلا تغفل  
والله اعلم وهو الهادى ( قوله ولما ورد ههنا اشكال وهو ان جمعا الخ ) حاصل  
الاشكال معارضة تقديرية على الدعوى المذكورة وهى قوله وجميع للشمول  
على سبيل الاجتماع تقريره ان كان عندك دليل على ما ادعيت وعندى دليل  
بنفيه وهوانه لو كان للشمول على سبيل الاجتماع لكان حقيقة فيه مجازا في المفرد  
ولو كان حقيقة فيه مجازا في المفرد فلا يصح جمعهما لكن التالى بط يعنى  
لكن جمعا ( قوله والحال انهم صرحوا الخ ) اشارة الى بطلان التالى او يقال  
في التقرير لا يجوز كونه للشمول على سبيل الاجتماع لانه لو جاز لجاز الجمع بين  
الحقيقة والمجاز لكن التالى بط ( قوله حقيقة فيه ) اى في المجموع يعنى راجع  
الى المجتمع المستفاد من الاجتماع لكن الظ ان يرجع الى الشمول على سبيل الاجتماع  
لكن قوله مجازا في المفرد آب عنه اذا المقابل للمفرد انما هو المجموع لا الشمول على  
سبيل الاجتماع الذى هو معنى نسبي فالظ ان يقال ان قوله للشمول على سبيل الاجتماع  
محمول على المسامحة ومراده انه موضوع لمجموع المضاف اليه لكلمة الجمع  
اذ لو كان موضوعا للشمول يلزم ان يكون لفظ جميع ولفظ كل من قبل الاداة  
وليس كذلك لانهما وقعا مبتداء فافهم قاله الاستاذ ( قوله في ارادة واحدة )  
فان قبل الارادة ثنتان لا واحدة وهما ارادة الحقيقة و ارادة المجاز قلت نعم لكن  
لما كانتا في اطلاق واحد كانتا كالواحدة فافهم ( قوله بانهم لودخلوا ) اى  
مطلقا سواء كان اولا ولا ( قوله يستحق الاول ) وهذا اى استحقاق الاول للنفل  
يدل على ان لفظ جميع ليس بمستعمل في معنى المجموع اذ لو استعمل فيه يلزم ان  
لا يستحق الواحد ولا يستحق الواحد كالمجموع علم ان المعنى الحقيقى والمجاز كلاهما  
مراد واذا اريد كلاهما يعلم انه ليس بموضوع للشمول على سبيل الاجتماع  
اذ لو كان موضوعا له يلزم ان لا يصح جمعهما لكن التالى بط يعنى جمعا ( قوله  
اجاب عنه بقوله وهو الخ ) حاصل الجواب بمنع قوله يعنى منع الملازمة فلا يصح  
جمعهما على تقدير ومنع بطلان التالى على تقدير بانه ان اردت انه يلزم جمعهما  
بخصوصه بان اريد المعنى الحقيقى والمعنى المجاز بخصوصهما معا في اطلاق  
واحد فالملازمة بمنوعة كيف لفظ جميع في الكلام المذكورة مجاز مرسل عن شانه  
السبق بعلاقة الخصوص والعموم بذكر الخاص و ارادة العام واللازم ح انما هو  
جمع المعنى الحقيقى والمجازى لكن لا بخصوصهما بل في معنى مجازى عام لهما  
بطريق عموم المجاز وجمعهما بهذا الطريق جائز وان اردت انه يلزم جمعهما

ولو بطريق عموم المجاز فبطلان التالي ممنوع كيف يجوز الجمع بينهما بطريق  
 عموم المجاز بان كان لفظ الجمع مجازا مرسلًا عن معنى عام شامل للمعنى الحقيقي  
 والمجازي فمحذور يكون اطلاق لفظ الجميع بهذا المعنى العام على كل من المعنى الحقيقي  
 والمجازي من قبيل اطلاق العام بعمومه على الخاص فلا يلزم وجههما بخصوصهما  
 حتى يكون باطلا (قوله للتشجيع) اى لجمعهم شجيعا وذا اقدم على الكفار ليدخلوا  
 الحصن ولما كان تشجيع الواحد واقدمه اقوى يلزم لفظ جميع مستعارًا ومجازًا  
 مرسلًا عن شانه السبق واحدا كان او جماعة يشمل الواحد كما للجماعة (قوله  
 مستعار للسابق) الاستعارة بالمعنى اللغوى يعنى مجاز مرسل بعلاقة الخصوص  
 والعموم عن شانه السبق واحدا كان او جماعة فاقاله الطرسوسى من ان المجاز  
 فى مجموع الكلام فهو خلاف الظاهر مع ان قوله وهو اى لفظ جميع الخ آب عنه بناء  
 على انه ارجع ضمير هو الى لفظ جميع وهو يقتضى ان يكون المجاز فى لفظ جميع  
 لافى مجموع الكلام وهو ظ (قوله حتى يلزم من استحقاق الخ) بيان لمنشأ غلط  
 السائل (قوله لعدم القرينة على ذلك) اى ادم القرينة المعينة على ذلك مع انه  
 يلزم فى المجاز قرينة معينة كاللزم المانعة ولم توجد قرينة معينة لذلك المعنى  
 وان وجدت قرينة مائنة عن المعنى الحقيقي بل القرينة المانعة كما كانت مائنة عن المعنى  
 الحقيقي تكون معينة ايضا لهذا المعنى المجازى اعنى من شانه السبق واحدا  
 كان او جماعة (قوله فيكون للجماعة نقل واحد) اى يقسم بينهم (قوله قبل  
 لوجلوا الخ) القائل هو التفنازاتى فى التلويح (قوله الكفى) اى فى دفع الاشكال  
 المذكور بان بطلان التالي ممنوع كيف استحقاق المنفرد كمال النقل انما هو بدلالة  
 النص فلا جمع بين المعنى الحقيقي والمجازى (قوله بدلالة النص) اى دلالة نص  
 الكلام المذكور اعنى قول الامير او قول رئيس عسكر جميع من دخل الخ فاستحقاق  
 الواحد مستفاد من علة الكلام المذكور يعنى يكون استحقاق الواحد مدلولاً  
 التزامياً لكونه مستفاداً بواسطة العلة وهذا معنى دلالة النص واعلم ان بعض  
 الاصوليين خصص دلالة النص بالادلة الشرعية ولم يجوز فى غيرها وبعضهم  
 جاوز مطلقاً وهو الظاهر وبعضهم قال بدلالة نص كلام الامير معتبرة بناء على  
 ان كلامه فى حكم الحديث النبوى فافهم قاله الاستاذ (قوله ورد بان المفهوم  
 الخ) حاصله ابطال لسند التفنازاتى فى مقام الجواب تقريره بالشكل الثانى هكذا  
 لاشئ من استحقاق الواحد كمال النقل بفهوم بدلالة النص لانه يبطل حقيقة  
 المنطوق ولاشئ من المفهوم بدلالة النص يبطل حقيقة المنطوق ينتج المط

(قوله)

( قوله حقيقة المنطوق ) اضافة العام الى الخاص ( قوله وههنا يبطل الانفراد حقيقة المنطوق ) بنا على ان الواحد اذا استحق كل النفل بالدخول لا يبق شئ للمجموع واقول لا غبار في سند التفتازاني بناء على ان ابطال المنطوق ليس بوجود ههنا بل بوجود انما هو تميم الحكم بينه وبين غير المنطوق وعدم بقاء شئ للمجموع انما هو لعدم دخولهم حتى لو دخلوا لاستحقوا ايضا والله اعلم وهو الهادى ( قوله اللفظ الوارد بعد سزال او حادثة الخ ) واعلم ان اللفظ الوارد بعدهما لا يخلو اما يكون غير مستقل كلفظ نعم وبلى واما ان يكون مستقلا وعلى كلا التقديرين اما ان يكون كونه جوابا لهما قطعيا بحيث لا يحتمل كونه ابتداء كلام واما ان يكون كونه جوابا لهما ظاهرا بان لم يذكر الزيادة على السؤال او الحادثة معا فذلك اللفظ في الصور الاربعة جواب السؤال او الحادثة لا غير ( قوله مختصة بايجاب النفي السابق ) فعلى هذا يكون بين نعم وبلى مبانة كلية بحسب صحته الاستعمال اللغوى ( قوله فعلى هذا ) بيان ثمره لفرق اللغوى ( قوله اليس لي عليك كذا اقرارا ) يعنى يصح استعمال كلمة نعم لكن لا يكون اقرارا بل نفيالدين بناء على انه مقررة لما سبق وما سبق نفي ولو قال بلى يكون اقرارا ( قوله الا ان المعتاد المعتبر الخ ) استدرالك من التفريع المذكور حيث توهم منه عدم كونه اقرارا بحسب الشرع ايضا فدفعه بما ترى ( قوله يقام كل منهما مقام الآخر ) اى فى الشرع فعلى هذا الوكيل فى جواب المست بر بكم نعم لا يلزم الكفر لكونه اقرارا حينئذ بناء على عدم الفرق بين نعم وبلى بحسب الشرع فيجوز قيام كل منهما مقام الآخر فى الشرع ( قوله جوابا قطعيا ) اى جوابا قطعيا بحيث لا يحتمل الابتداء اى الكون ابتداء كلام ( قوله فمجيد ) اى للسو هو فهذا اللفظ وان ذكر مطلقا لكنه لما وقع جوابا قطعيا لهذه الحادثة اعنى السهو كان مخصوصا لهذه الحادثة فلا يحتمل غير الجواب وكونه جوابا قطعيا مستفاد من الفاء السببية ( قوله زنى ماعز فرجم ) لما زنى ماعز رضى الله تعالى عنه من الاصحاب وقرزائه مع احصائه قال عليه السلام زنى ماعز فرجم فقوله فرجم جواب هذه الحادثة قطعيا بقرينه الفاء ( قوله لجواب ) اى فذلك اللفظ جواب لذلك السؤال او الحادثة فلا يعتبر عموم الجواب واطلاقه بل يلزم مطابقة للسؤال او الحادثة فان كان السؤال او الحادثة خاصا ومقيدا بقيديكون الجواب ايضا كذلك وان كان عاما يكون الجواب كذلك والله اعلم وهو الهادى ( قوله ان تعديت فكذا ) اى ان تعديت معك فعبدى حر مثلا وانما لم يكن كونه جوابا لهذه الحادثة قطعيا لعدم ذكر الفاء الدال

على الربط بمقابلته حيث لم يقل فان تغديت فكذا وانما كان ظاهرا في الجواب لعدم ذكر الزيادة على الحادثة فيلزم ان يكون جوابا عن الحادثة بحسب الظاهر وان لم يكن قطعيا ومن ههنا علم ان ما قالوا خصوص السبب لا ينافي عموم اللفظ ليس على اطلاقه بل فيما اذا لم يكن اللفظ المذكور بعد السبب جوابا قطعيا او ظاهرا في الجواب (قوله عمه) اى الخث (قوله عملا بعموم اللفظ) العموم بالمعنى القوي اى عملا باطلاق اللفظ (قوله دلالة الحال) اى دلالة حال الجواب حيث ذكر جوابا عن الحادثة ولما كانت الحادثة مقيدة بقيد معنى وبقيد اللبلة من الجنابة يلزم ان يكون الجواب مطابقا لها فيبحث ان تغدى معه وان اغتسل من الجنابة في اللبلة فيكون مراده ان تغديت معك وان اغتسلت اللبلة من الجنابة (قوله كما ينصرف الشراء بالدرهم الى نقد البلد) فاذا شري احد شيئا بمائة درهم يلزم ان يعطى الدرهم من الدراهم الراجعة في ذلك البلد ولا يقدر ان يعطى الدرهم للبائع من غير الراجعة بل يأخذ البائع من الراجح في ذلك البلد فلا تغفل (قوله وان كان الظاهر الابتداء) اى ان كان الظاهر الابتداء بحيث يحتمل الجواب ايضا فان قيل ههنا احتمال آخر وهو كونه ابتداء كلام قطعيا قلت ينفي هذا الاحتمال وروده بعد السؤال او الحادثة فانه لا ينفي احتمال الجواب بالكيفية (قوله عن بئر بضاعة) اى عن طهارة بئر بضاعة (قوله خلق الماء طهور الخ) وانما لم يكن جوابا لاشتماله على الزائد على قدر الجواب بناء على انه لو كان جوابا يلزم ان يقول عم مائه طاهرا ونجس فقط ولما زاد على قدر الجواب قوله خلق الخ علم انه ليس بجواب بخصوصه بل بيان حال الماء مطلقا واعلم ان الشافعي يعتبر خصوص السبب في هذه الصورة اعنى صورة الاشتمال على الزائد على قدر الجواب نقله الاستاذ عن فصول البدائع فارجع (قوله الاما غير طعمه الخ) هذا اذا لم يرو وقوع التجسس فانه اذا رى وقوعه يكون نجسا وان لم يغير طعمه الخ قاله الاستاذ فافهم (قوله حين رأى شاة ميمونة) اى حين رأى شاة ميمونة ام المؤمنين ميتة فقال هذا الحديث لبيان حال اهائه يعنى درى فالحادثة وان كانت خاصة لكن اللفظ الواقع بعدها حكمه عام فيكون بيانا لحال الالهة مطلقا فيكونان ابتداء كلام في الصورتين لا جوابا والله اعلم وهو الهادى (قوله والغاء للحال) اى حال كونه جوابا للسؤال او الحادثة الحاصل اذا تعارض الحال الخفى مع اللفظ الظاهر بان اقتضى الحال الخفى الخصوص واقتضى اللفظ الظاهر العموم يعمل باللفظ الظاهر ويرجح على الحال الخفى لكن اذا كان الحال اى حال كونه جوابا

ظاهر ابرجح الحال الظاهر على العمل باللفظ كقيل لسان الحال انطق من المقال  
 نبه عليه الطرسوسى وماسبق من هذا القيل (قوله وفي حله على الجواب الامر  
 بالعكس) اشارة الى الدليل على ما قبله تقريره هكذا كل لفظ وقع بعد سؤال  
 او حادثة واشتمل على الزائد على قدر الجواب يحتمل على الابتداء لا على الجواب  
 لانه لو حل على الجواب يلزم الغاء الزائد واعتبار الحال الخفى لكن التالى  
 بطا اشار اليه بقوله ولا يخفى ان العمل بالحال الحال الخ (قوله وهذا معنى) اى كون  
 العمل اشار اليه بقوله ولا يخفى ان العمل بالحال الخ (قوله وهذا معنى) اى كون العمل  
 بالحال الخفى دون العمل بالقال الظاهر معنى ما قال الخ الحاصل قولهم هذا مبنى  
 على كون اللفظ ائدا على قدر الجواب وكان الحال خفيا فلا ينافى بما سبق  
 (قوله وهو عام) اى على تقدير كونه عاما وما قالوا من ان خصوص السبب  
 لا ينافى عموم الحكم من هذا القبيل بناء على ان عموم الحكم يكون بعموم اللفظ  
 لا بشئ اخر كما توهم بعض الضعفاء من الطلبة الاغبياء فان اذا كان العمل  
 بعموم اللفظ في هذه الصورة فالفائدة في بيان اسباب نزول الآيات واسباب ورد  
 الاحاديث قلت فيه فوائد كثيرة من جللتها مدار كونه سببا لفهم معنى الآية  
 او الحديث (قوله ان العبرة لعموم اللفظ) اى في القسم الرابع وهو ما لم يكن جوابا  
 قطعيا ولا هرافيه واكثر الآيات والا حاديث من هذا القبيل فلا تغفل (قوله  
 وان قال عينت الجواب) مثلا اذا قال (ان تغديب اليوم فميدى حر) فتغدى  
 في ذلك اليوم لكن لامعه وادعى عبده حرته وذهب الى الحاكم فقال المولى عينت  
 الجواب لا ابتداء كلام صدق بينه وبين الله فلا يكون عبده حرا يعنى صدق  
 ديانة ولا يصدق الحاكم بل يحتمل كلامه على ظاهره الذى هو الابتداء فهحكم  
 بحرية عبده بناء على عموم اللفظ وانما لم يصدق الحاكم بناء على ان الحمل  
 على الجواب خلاف ظاهر كلامه فيقول الحاكم نحن نحكم بالظاهر والله يتولى  
 السرائر مع ان في الحمل على الجواب تخفيفا وسهولة على المولى حيث لا يكون  
 عبده حرا ح و في قوله مع ان فيه تخفيفا عليه اشارة الى انه لو كان في كلامه تغليظا  
 عليه يحكم الحاكم به فافهم والله اعلم وهو الهادى (قوله حكاية الفعل المثبت  
 لاتم الخ) يعنى من حكى فعلا من افعال النبي عليه السلام لاتدل حكاية على عموم  
 وسيمى التفصيل والا ثبت يكون في كلام الحاكم اذا لحكى فعل من افعاله  
 عليه السلام لا لفظ والا ثبت والنفي حال اللفظ فلا تغفل (قوله لا خلاف  
 في ان الفعل الخ بيان لحل النزاع واشارة الى فائدة قيد المثبت) (قوله لانه  
 نكرة) اى من جهة معناه التضمنى يعنى مصدره الذى تضمنه الفعل وهذا

في كلام الحاكى ايضا (قوله لاتم الازمان) فان قيل ان كان الفعل مضارعا  
 يم قلت نعم لكن الكلام ههنا في الحكاية (قوله للفرض والنفل) اى لايم  
 فعل الصلوة للفرض والنفل بل يخص باحدهما كما سيأتى (قوله جهات وضع اللفظ  
 وجهات وضع اللفظ عبارة عن المعانى التى وضع لها اللفظ يعنى عن الموضوع له  
 بان يكون الفعل المثبت لفظا مشتركا او يكون متعلق من متعلقاته لفظا  
 مشتركا فيكون كل منها الموضوع له المتعدد واللفظ المشترك في المثال عبارة  
 عن لفظ الشفق فيكون حكاية الفعل المثبت باعتبار لفظ الشفق والمراد بالصلوة  
 صلوة العشاء فلو كان شا ملالا حر يلزم ان يم صلوة المساء واذالم يكن عاما لهما  
 بل خاصا باحدهما يكون الصلوة مخصوصا باحدهما فافهم (قوله الا عند  
 من يقول) استثناء من قوله للاحر والابيض لكن الظان يكون استثناء  
 من قوله ولا جهات وضع اللفظ (قوله ولا جهات وقوع الفعل) اى الاوقات  
 المخصوصة بوقوع الفعل والازمان فيما قبل اعم (قوله في وقت الاولى  
 والثانية) اى وقت صلاة الظهر ووقت صلاة العصر لكن المجتهد قال  
 يجمعه كليهما وقت صلاة الظهر فارجع الى كتب الفروع (قوله على صفة  
 معينة) اى وقت معين او قسم معين او وضع معين او جهة معينة فالصفة  
 المعينة اعم من الامور الاربعة السابقة (قوله فذاك) اى فذاك البعض هو المراد  
 والبعض الآخر لا يراد لابهارة الحديث الصحابى ولا اشارته (قوله فالبعض  
 بفعله) اى البعض ثابت بعبارة الفعل الذى حكى ويترتب عليه الحكم  
 الشرعى وهو جواز (قوله نظيره) اى مثال ما قبل الاوما بعده فيكون  
 مثالا لما قبل الا عند الشافعى ومثالا لما بعد الاعندنا (قوله صلى النبي  
 عليه السلام) وهو حديث صحابى ومعناه فعل النبي عليه السلام فيكون  
 معناه حديث فعل النبوى ولفظه حديث الصحابى ويقال له الحديث  
 الموقوف كالمين في اصول الحديث (قوله اذيلزم استدبار بعض الكعبة)  
 يعنى لما كان مجموع الكعبة المكرمة قبلة فاذا صلى عليه السلام في الكعبة  
 يلزم استدباره بعض الكعبة يعنى يلزم اخذ بعض الكعبة الى ظهره فينثذ  
 فلا حوط فيه ان يوجد في النفل دون الفرض بناء على النفل مبنى على  
 المساعدة بخلاف الفرض فانه مبنى على المضايقة (قوله قلنا الخ) حاصله ان المراد  
 بالصلوة صلاة النفل اتفاقا لكن عند الشافعى لاتم صلاة الفرض

اصلا وعندنا يم لكن لا بطريق كونه مرادا من اللفظ بل بطريق القياس  
 فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله بخلاف الحكاية ) الحاكى هو الصحابي  
 والحكى عنه هو النبي عليه السلام والحكى فعل من افعاله عليه السلام والمراد  
 باللفظ لفظ الحاكى فلا تغفل ( قوله مرتبط ) اى من جهة المعنى خبر مبتداء  
 محذوف وهو ضمير رجع الى حكاية الفعل المثبت او حال من ضمير لا نعم ( قوله  
 بخلاف حكاية الفعل ) اى الفعل المثبت فاللام للعهد الخارجى وفيه اشارة  
 الى ان لام الحكاية فى المتن عوض عن المضاف اليه ( قوله نحو نهى عن بيع  
 الفرر ) وهذا لفظ الصحابي والفرر باقحتين الشئ الذى لا يعلم وجوده ولا عدمه  
 مثل بيع السمك فى الماء ( قوله وقضى بالشفعة للجار ) اى حكم النبي عليه السلام  
 بثبوت الشفعة للجار وهذا لفظ الصحابي ايضا وفى كلام المص اشارة الى ان المفرد  
 المعرف بلام الاستفراق ظ فى العموم ( قوله فانه يحمل ) اى يحمل مجموع الفرر  
 والجار يعنى راجع الى المجموع ثم يعتبر التوزيع فافهم وجهه وعدم جواز بيع كل  
 غرر ثابت بنهى النبي عليه السلام وكذا ثبوت الشفعة لكل جار ثابت بحكمه  
 والعموم فى فعل النبي عليه السلام ليس بمعلوم لنا لكن لما حكى الصحابي بلفظ  
 ظاهره العموم حل على العموم وعلم لنا عموم بهذا الطريق ( قوله لان العدل  
 العارف ) اشارة الى الصغرى وبهذه الى الكبرى تقريره هكذا كل فعل مثبت  
 محكى بلفظ ظاهره العموم يم لان كل فعل مثبت محكى هكذا حاكية عدل  
 عارف وكل عدل عارف لا يتقله الا بعد علمه بعمومه ينتج كل فعل مثبت محكى  
 لا يتقله حاكية الا بعد علمه بعمومه فيثبت نجهل هذه النتيجة حقبة المقدم فنقول  
 كما ثبت ان كل فعل مثبت محكى بلفظ ظاهره العموم لا يتقله حاكية الا بعد علمه  
 بعمومه فهو يم لكن المقدم حق والتالى مثله ( قوله وجهة دلالة على المعنى  
 المراد ) اى هل هو من جهة العموم او الخصوص او غيرهما والطرسوسى منع  
 كون كل صحابي عدلا عارفا فارجع لكن الاستاذ قال لا بعد ان يوجد فيمن شاهد  
 بطلمة النبوية ملئكة عدم الكذب فى كلامه ( قوله فان قيل ) حاصله منع لقوله  
 لا يتقله الا بعد علمه بعمومه او منع الملازمة وحاصل الجواب اثبات الملازمة  
 بتحرير المراد بان مرادنا بالعموم الظ والاحتمال على خلافه وان وجد  
 لكنه غير معتبر ولا مضر لنا بناء على ان الظ لا يترك بمجرد احتمال خلافه والا  
 فلا يصح الاستدلال به لانه لا يخلو عن الاحتمال بخلافه ولو احتملا لا غير ناش  
 عن الدليل فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله الجمع المذكور بعلامة المذكور الخ )

علامة الذكور كالواو والنون والياء وهذا ليس من الفاظ العموم بناء على ان علامة الذكور موضوعة بمذكر لغة وعرفا لكن اذا كان الجمع المذكور بعلامة الذكور مخلوطا بالمؤنث فهل يشمل الجمع بالمذكر والمؤنث ام في المذكر حقيقة وفي المؤنث مجازا ففيه اختلاف والمص بين المذهب المختار ههنا وهو انه يشمل لها حقيقة بحسب عرف اللغة ففي شموله لهما كانه صار من الفاظ العموم فلهذه المناسبة بين هذا البحث ههنا ( قوله يختص بهم ) اى بحسب الاطلاق حقيقة لغة وعرفا لكن عند الاختلاط قوله لهما انما هو عرفا لانه فيكون مجازا بالنسبة الى اصل اللغة وحقيقة بالنسبة الى عرف اللغة والحاصل ان النزاع فيما اذا كانت مادة الجمع المذكور بعلاقة الذكور عامة للذكور والمؤنث فهل يكون الصيغة عامة لهما فالمختار عموم الصيغة لهما ايضا عند الاختلاط ( قوله اما او لا فغلبة الاستعمال ) هذا هو الصغرى والكبرى مطوى تقرير الدليل هكذا كل جمع مذكور بعلاقة الذكور يعم المذكور والمؤنث عند الاختلاط حقيقة بحسب العرف لانه غالب استعماله فيها وكل غالب الاستعمال في معنى فهو حقيقة فيه ينتج الجمع المذكور بعلامة الذكور يعم المذكور والمؤنث عند الاختلاط حقيقة بحسب العرف ( قوله فان قيل صحة الاطلاق الخ ) منعم الكبرى المطوية والصحة بمعنى الثبوت او مقابل الفساد ( قوله قلنا الاصل في الاستعمال اثبات المم والاصل بمعنى الراجع فنقول كلما كان الراجع في الاستعمال هو الحقيقة فكل غالب الاستعمال في معنى فهو حقيقة فيه لكن المقدم حق والتالى مثله ( قوله لا يقال ) معارضة على الدليل الاول بانه لو كان حقيقة فيهما عند الاختلاط يلزم ان يكون صيغة جمع الذكور بعلامة الذكور لفظا مشتركا مع كون المجاز اولى من الاشتراك لكن اتسالى بطلان الملازمة فلانه كلما كان الجمع المذكور حقيقة في الرجال خاصة اجابا فلو كان حقيقة فيهما عند الاختلاط يلزم كونه لفظا مشتركا ( قوله لانا نقول حاصله منع ملازمة اصل الدليل ( قوله لكن الكلام ليس فيه ) اى فلا يتم تقريب الدليل اى دليل اثبات اصل الملازمة فان قلت يلزم القول بالاشتراك اللفظى قطعا بالنظر الى العرف بناء على انه اذا كان حقيقة في الرجال عند الانفراد في العرف وهو يكون بالوضع واذا كان حقيقة فيهما عند الاختلاط يلزم ان يكون بطريق الوضع ايضا فيلزم القول بالاشتراك قلت الوضع للرجال خاصة عند الانفراد ليس بصادر من العرف بل هو صادر من اصل اللغة واهل العرف انما وضع عند الاختلاط

للمجموع من المذكر والمؤنث فلا يوجد تعدد الوضع بالنظر الى العرف حتى يلزم القول بالاشتراك فتأمل (قوله بالصيغ المتنازع فيها) اي الجوع المقارنة بعلامة المذكور فان النزاع انما هو فيها وتقرير الدليل الثاني هكذا كما كان الاناث مشاركة للذكور في احكام الصوم والصلاة وغيرهما والمينة بالصيغ المتنازع فيها يلزم ان يكون الصيغ المتنازع فيها حقيقة فيهما اما الملازمة فلانه لو لم يكن حقيقة فيهما يلزم الاحتياج الى دليل خارجي بيان المشاركة لكن

التالى بط (قوله فان قيل يدخل بدل الخ) منع الملازمة (قوله قلنا الاصل عدمه) اثبات الم هكذا كما كان الراجع عدم الدليل الخارجى فكلما كان الاناث مشاركة للذكور في احكام الصوم ونحوها المينة بالصيغ المتنازع فيها يلزم ان يكون الصيغ المتنازع فيها حقيقة فيهما لكن المقدم حق والتالى مثله فان قيل الاستثناء ليس بموجود في قوله تعالى فاقتلوا المشركين قلت نعم لكن يجوز الاخراج اعم من ان يكون بطريق النسخ او يقال يجوز ان يوجد التخصيص ابتداء والتخصيص بعده يكون ثانيا وثالثا فلا يلزم النسخ فارجع الى الحواشى في حقه واعلم ان اعتبار تناول لهما اى تناول الجمع لها في عرف اللغة مبنى على اعتبار التغليب لكن لا يلزم كونه مجازا بناء على الوضع العرفى للمجموع فافهم قاله الاستاذ (قوله فى امنونى على بنى) تفرع ثمرة الخلاف وفأنته لكن قد صرفت ان النزاع انما هو فيما اذا كانت المادة عامة مع ان المادة اعنى الابن مخصوص بالمذكر اللهم الا ان يقال يقول بكونه اعم منها والله اعلم وهو الهادى (قوله

شرع في مباحث المشترك) القضية لزومية ادعائية بالنسبة الى قصد المص والتزامه ومع قطع النظر عنها اتفاقية لكن ههنا لزومية فلانغفل فان قيل الظ ان المباحث بمعنى المسائل مع ان المذكور ههنا مسئلتان احديهما كل مشترك يتوقف فيه الى ان يرجح المراد وثانيهما لاشئ من المشترك بعام فلامعنى لذكر الجمع ههنا قلت نعم لكن يجوز ان يكون الجمع بمعنى مافوق الواحد مجازا بذكر الخاص واردة العام او يقال لا يلزم ان يكون مفرد المباحث بمعنى المسئلة بل يجوز ان يكون التفتيش والتفحص فحينئذ يدخل تعريف المشترك في المباحث فيكون الجمع على ظاهره وهو مافوق الاثنين واعلم ان بين المشترك وبين المرادف عموم وخصوص من وجه لكن بالنظر الى المعنيين مادة الاجتماع في لفظ موضوع لمعنيين مع كون لفظ آخر موضوعا لاحد المعنيين فيكون لفظ واحد مشترك بالنظر الى المعنيين ومرادا فاللفظ الآخر الموضوع لاحد معنييه ومادة

الافتراق ظ فلا تنقل ( قوله لان المفهومات مشتركة الخ ) بيان القرينة لكونه اسم مفعول بمعنى المشترك فيه لاسم فاعل والقرينة عبارة عن موصوفه وهو اللفظ ( قوله فحذف فيه ) فان قلت فعلى هذا يلزم حذف نائب الفاعل بلا اقامة شئ مقامه وهو بطل قلت نعم لكن يجوز ان يكون المشترك اسم مكان فيكون ظرفا كما نبه عليه في الحاشية نقلها الازميرى ويمكن الجواب على تقدير كونه اسم مفعول كما هو الظان يقال معنى قوله فحذف فيه اوقع الحذف في لفظ فيه بذكر الخاص وارادة العام فحينئذ لا يلزم من ايقاع الحذف فيه ان يحذف كلاهما بل يجوز ان يكون ايقاع الحذف فيه بان يحذف لفظ وينقل ضميره الى المشترك فلا يلزم حذف نائب بلا اقامة شئ مقامه فانهم قالوا الاستاذ ( قوله لكثرة الاستعمال ) هذا صحيح الحذف و مرجعه ايضا قوله موضوعا اصطلاحيا ) من قبل النقل من الوصفية الاسمية فحينئذ لا حاجة الى لفظ فيه لكن الظاهر والتوجيه الاول فلذا قدمه ( قوله اى لفظ ) تفسير بالمجاز بذكر العام وارادة الخاص بناء على ان يخصص كله ما الواقعة في التعريفات سنة موكدة كما قال الفاضل العصام في حاشية الجامى في موضع فيكون التفسير من قبل تخصيص العام بناء على ان معنى ما الموصوفة عام وهو الشئ ولو حل على الموصولة يكون حقيقة لكن لم يحمل عليها بل حل على الموصوفة بقرينة تفسيره بالنكرة فانهم ( قوله اى عين للدلالة على معنى بنفسه ) فان قلت بعض الحروف لفظ مشترك فيلزم ان يوجد الوضع بهذا المعنى في ذلك الحروف مع ان المفهوم من تعريف الحرف ان لا يوجد قلت يوجد في الحرف المشترك الوضع بهذا المعنى بان عين للدلالة على معنيته بنفسه لكن لما كان ذلك المعنى غير مستقل يحتاج الى القرينة ولا يلزم من احتياجه الى القرينة ان لا يوجد الوضع بهذا المعنى في الحرف المشترك وهو ظ فتأمل قاله الاستاذ ( قوله فخرج المفرد ) فيه اشارة الى ان المفرد قديحى بمعنى مقابل المشترك كاجاء بمعان اربعة اخرى كما بين في التصورات فارجع فيكون للمفرد خمسة اطلاقات ( قوله عاما كان او خاصا ) فيه اشارة الى ان المشترك مقابل للعام والخاص بالنسبة الى المعنيين فصاعدا ( قوله المجاز ) فان قيل المجاز يخرج بقوله وضع لا بهذا القول حيث قال اذ لا وضع فيه بهذا المعنى قلت الوضع بهذا المعنى موجود في المجاز بالنظر الى معناه الحقيقي وانما لم يوجد بالنظر الى معناه الحقيقي والمجازى فحينئذ ان يخرج بمجموع قوله ووضعا كثير المعنيين الحاصل المعنيين وان وجدا في المجاز

احدهما حقيقي والآخر مجازي لكن لم يوجد الوضع بهذا المعنى بالنسبة اليهما  
يعنى يلزم ان يكون المعنيان بهذا الوضع المذكور ولم يوجد في المجاز بالنظر الى  
معنييهما فيخرج به لا بقيد الوضع كاتوهم الازميرى فافهم قاله الاستاذ ( قوله  
التوقف ) اى توقف المجتهدين في الحكم الثابت باللفظ المشترك بعد جزمه بان  
مراد الله تعالى او مراد النبي صلى الله عليه وسلم احد المعنيين ( قوله للتأمل )  
اللام للتعليل ( قوله ليرجح ) هذا اللام للغاية كما في قوله تعالى فالتقطه آله فرعون  
ليكون لهم عدوا وحزنا فافهم قاله الاستاذ تصوير هذه المسئلة هكذا كل مشترك  
ويتوقف في الحكم الثابت به الى ان يترجح المراد او يقال كل مشترك يفيد التوقف  
فيه الى ان يترجح المراد فافهم قاله الاستاذ ( قوله من المحمل ) اسم فاعل وهو  
الله تعالى او النبي عليه السلام فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله ولا عموم له )  
هذه مسئلة اخرى واشارة الى دفع المنع الوارد على المسئلة السابقة ولا ينافي  
كونها اشارة الى الدفع بكونها مسئلة اخرى مستقلة بناء على ان سوقها حال  
كونها مسئلة والدفع يستفاد بطريق الاشارة و اشار بقوله ولا عموم له الى ان  
المسئلة وان كانت ظاهرها سالبة لكنهما مؤلة بالمعدولة او بالموجبة المحصلة  
تصوير الاولى هكذا كل مشترك لا عموم له وتصوير الثانية كل مشترك مستعمل  
في واحد من معنييه او معانيه فقط فعلى الاولى يكون موجبة معدولة المحمول وعلى  
الثانية يكون موجبة محصلة فافهم ( قوله ولما كان ههنا مظنة ان يقال الخ ) الظرفية  
من قبيل ظرفية الكل للجزء او يقال المظنة مصدر ههنا لا ظرف فعلى التقديرين  
لا يلزم ظرفية الشيء لنفسه فافهم والمنع مع السند من طرف القائل بمفهوم المشترك  
فان قيل لا يجوز منع الدعوى المجرد قلت نعم لكن المنع يرجع الى دليل الدعوى  
فافهم ( وقوله فيما يحصل به ) كلمة ماعبارة عن القرينة المرجحة والمعينة ( قوله  
مسئلة امتناع استعمال المشترك ) اشارة الى ان القضية اعنى قوله ولا عموم له  
سالبة ضرورية ودفع المنع يكون بطريق ابطال سنده بانه بط لانه لو صح يلزم  
عموم المشترك لكن التالى بط فعلى هذا يكون قوله ولا عموم له اشارة الى المقدمة الراضة  
( قوله لا بالجموع ) عطف على قوله بكل واحد الى آخره اى ليس النزاع في ان يراد به  
في استعمال واحد كل واحد منها او معانيه بان تتعلق النسبة بالجموع الى آخره بل النزاع  
انما هو في الاول ( قوله اجتماعها ) اى في الحكم المتعلق بالمشارك ( قوله كأنهم على مولاك )  
مثلا يكون لزيد عبد يقال له البشر فيعتقه ثم صار البشر صاحب مال فآخذ البشر  
عبدافعتقه فاذا قيل للبشر انهم على مولاك يراد بالمولى المعتق اعنى زيد والمعتق اعنى

عبد البشر فلا تغفل (قوله وان كانا متضادين) فان قيل يلزم اجتماع المتضادين وهو  
 بط اتفاق قلت نعم لكن المراد اجتماعهما في النسبة لافي نفس الامر واجتماعهما  
 في الوقوع وان لم يمكن لكن يجوز اجتماعهما في الحكم المتعلق بهما يعني في الرؤية  
 مثلا (قوله بخلاف ثلاثة قروء) متعلق بقوله ان امكن اجتماعهما فيكون مخالفة  
 اى في الاجتماع فان قيل لم يمكن الاجتماع هنا قلت انما يمكن بحسب الشرع  
 بناء على ان العدة تكون بالحيض او الطهر فلا يمكن اجتماعهما في القروء بخلاف  
 قوله اقرأت هند فانه يجوز اجتماع طهرها وحيضها في وقتها فيجوز ان يقال  
 اقرأت هند بان يراد طهرت اى في وقتها وحاضت اى في وقتها فافهم فالاجتماع  
 انما هو في النسبة (قوله وافعل في الامر الخ) المراد بالامر هنا الايجاب بقريئة  
 المقابلة للتهديد والندب والاباحة وهذا المثال مبنى على الفرض والا فم يوجد  
 قائل باشتراك صيغة افعل بين هذه الامور قاله الاستاذ فارجع الى بحث الامر  
 (قوله وقيل مجاز) فان قلت كيف يكون مجازا مع كونه موضوعا لكل واحد  
 من معنياه او معانيه قلت نعم لكن كونه مجازا مبنى على كون الوضع بشرط  
 الانفراد عن الآخر فيلزم ان يكون مجازا ح بذكر المقيد واردة المطلق فافهم  
 (قوله وعن الشافعى) واعلم اذا قيل عند الشافعى يراد به مذهبه في الحقيقة  
 واذ قيل وعن الشافعى يراد به الرواية الغير الظاهرة وقس عليه امثاله وههنا  
 كذلك (قوله لا يحمل على احدهما خاصة الابقرينة) وهذا متفق عليه بين  
 الحنفية والشافعية لكن الحنفية لا يقولون بكونه ظاهرا في المعنيين عند التجرد  
 عن القرائن بل قالوا بالتوقف كما مر في المتن فلا تغفل (قوله متفق الحقيقة)  
 كعموم غير المشترك (قوله مختلف الحقيقة) كعموم المشترك (قوله لكنه ليس  
 من اللغة) يعنى جاز لكن لم يوجد في كلام العرب العرباء فافهم (قوله ان جاز  
 جاز) اى ان جاز في المفرد جاز في الجمع فافهم والله اعلم وهو الهادى (قوله والمختار  
 انه لا يستعمل في اكثر من معنى واحد) هذا تفصيل لقوله ولا عموم له والمراد  
 بالاستعمال الاستعمال الواحد وترك بيان حال المثني لعدم النزاع فيه فافهم (قوله  
 بالاستقلال) اى وضعا ملابسا بالاستقلال (قوله انفراد المعنى) اى كون المعنى  
 منفردا عن الآخر في الكون مرادا (قوله فلو جاز الخ) تقرير اصل الملازمة  
 على دليلها (قوله مرادا وغير مرادا) اى بالنظر الى كونه حقيقة فلا تغفل  
 تقرير الدليل هكذا لا يجوز ارادة المعنيين مثلا معا بالبناء على الوضع باستعمال  
 واحد لانه لو جاز ارادتهما معا وضعا اى مبنيا على الوضع يلزم ان يكون كل

منهما مرادا وغير مراد لكن التالى بط بناء على انه يلزم اجتماع النقيضين اما الملازمة فلانه كلما كان الوضع لكل واحد منهما بالاستقلال يقتضى انفراد المعنى وعدم اجتماعه مع غيره فلو جاز ارادتهما معا وضعنا يلزم ذلك لكن المتقدم حق والتالى مثله وهو الظ ( قوله فلان استعماله فى كل من المعنيين ) اى بخصوصه بخلاف الاستعمال فى معنى عام شامل لهما بطريق عموم المجاز فانه خارج عن محل النزاع فان الاستعمال ح فى معنى واحد عام شامل لهما فاندفع اعتراض الطرسوسى فانه حل قول الشارح على هذا الاحتمال ثم اعترض فارجع ( قوله بطريق المجاز ) اضافة العام الى الخاص ( قوله اما بان يكون بين المعنيين الخ ) يعنى ان كون الاستعمال فى كل من المعنيين بطريق المجاز اعم من هذين الاحتمالين المذكورين فلا تغفل ( قوله على انه نفس الموضوع له ) اى بشرط كونه نفس الموضوع له ( قوله والاخر على انه يناسب الموضوع له ) اى يلاحظ بهذا الشرط فان قلت كيف يصح كون الموضوع له غير الموضوع له بهذا الاعتبار قلت هذا مبنى على ان قولهم غير ما وضع له فى تعريف المجاز اعم سواء كان ما وضع له او ليس ما وضع له وليس يعنى ليس ما وضع له اصلا يندل عليه اعتبارهم قيد الحثية فى تعريف المجاز فان ما وضع له قديكون غير ما وضع له بملاحظة العلاقة فاذا لوحظ العلاقة بين احد المعنيين على ان احدهما نفس الموضوع له اعنى الاسود مثلا بالنظر الى لفظ الجون والاخر يناسب الاسود باعتبار ملاحظة علاقة التضاد والاخر عبارة عن الابيض الذى هو ضد الاسود فان الابيض وان كان ما وضع له بالنظر الى لفظ الجون لكن بهذه الملاحظة يكون غير ما وضع له فيكون لفظ الجون مجازا بالنسبة اليه بهذا الاعتبار فيلزم ح الجمع بين الحقيقة والمجاز فافهم هكذا افيد ( قوله واما باستعماله فى كل منهما على انه معنى مجازى ) فان قيل كيف يصح كون كل من المعنيين معنى مجازيا مع انهما ما وضع له قلت نعم لكن هذا الاعتبار مبنى على الاسود والابيض وان كان كلاهما ما وضع له بالنسبة الى لفظ الجون لكن الاسود يصدق عليه انه غير ما وضع له بالنسبة الى الابيض وكذا يصدق على الابيض انه غير ما وضع له بالنسبة الى الاسود فافهم هكذا افيد فتأمل فيه جدا ( قوله واما الجمع المنكر ) اى الواقع فى سياق الاثبات فان الواقع فى سياق النفي من الفاظ العموم كاسبق الاشارة اليه ويمكن ان يكون اعم منهما لكن على تقدير ان يراد من النفي نفي قيد الوحدة العارضة للجماعة فان الجمع المنكر ح لا يكون من الفاظ

المعوم كما حقق السيد السند في حاشية المطول في قوله واستفراق المفرد اشمل فارجم  
 (قوله وحكمه ان يتناول) تصوير المسئلة هكذا كل جمع منكري يتناول الثلاثة او اكثر  
 (قوله سواء كان جمع القلة او الكثرة) لافرق بينهما في طرف القلة وانما  
 الفرق بينهما في طرف الكثرة كما اشار اليه الازميرى ههنا (قوله لا يبحث بواحدة  
 واثنتين) بل يبحث بتزوج ثلثة (قوله كما سبق تحقيقه لا الادنى) اى حال كونه حقيقة  
 كما اشار اليه بقوله لانه غير ما وضع له اصلا اى لالغة ولا عرفا فلا تغفل والله اعلم  
 وهو الهادى (قوله لما فرغ من اقسام التقسيم) اضافة المسبب الى السبب وقس  
 عليه (قوله فاعرف مراده) الاضافة لادنى ملابسة من قبيل اضافة المدلول  
 الى الدال (قوله لان الوضوح فوق الظهور) فح لو قال ما وضع يلزم تعريف  
 الشئ بمبانيه لان الظاهر من قبيل المرتبة الاولى والوضوح من قبيل المرتبة  
 الثانية والثالثة مثلا فيلزم ذلك المحذور ولو اريد بالوضوح مطلق الظهور  
 لصح لكن لا يخلو عن توهم تعريف الشئ بمبانيه هكذا افيد (قوله اى بمجرد  
 سماعها) فان قيل من اين يفهم هذا التفسير قلت يفهم من المقابلة للنص  
 والمفسر كما سيأتى بيانهما (قوله سواء كان مسوقا له او لا) مثاله قوله تعالى احل  
 الله البيع وحرم الربا فان حل البيع وتحريم الربا مستفاد من ظاهره وغير مسوق له  
 والمسوق له انما هو بيان الفرق بين البيع والربا ومثال ما كان مسوقا له كقوله  
 تعالى اقيموا الصلوة فان اقامة الصلاة مستفادة من ظاهرها ومسوق لها والمفهوم  
 من التعميم المذكوران بين الظ والنص عموم وخصوص من وجه وكذا بين الظ  
 والمفسر وكذا بين النص والمفسر لكن المحكم احص مطلق من الكل هكذا  
 افيد (قوله متداخلة بحسب الوجود) فيكون التقسيم ح اعتباريا لاحقيقيا  
 حتى يضرله تداخل الاقسام (قوله واعتبار الحثية) بناء على ما قالوا قيد الحثية  
 معتبر في مفهوم الامر الاعتبارى سواء ذكر او لم يذكر كباينه المولى فنارى  
 في بحث الكليات الخمس فباعتبار قيد الحثية يحصل التمايز بين المفومات  
 (قوله على رأى المتقدمين) فان قيل تعريف المص هل هو على مذهب المتقدمين  
 اولتاخرين قلت المفهوم من ظاهره كونه منطبقا على مذهب المتقدمين فلذا  
 قدم بسان مذهبهم ويمكن تطبيقه بمذهب التأخرين لكن بملاحظة قيد مقدر  
 كما اشار اليه بقوله وانه يشترط في الظ الخ (قوله اقسام متباينة) اى بين الاقسام  
 الاربعة متباينة كلية فح يكون التقسيم حقيقيا (قوله وانه يشترط الخ) عطف  
 السبب على المسبب (قوله للمعنى الذى يجعل ظاهرا فيه) اى وان يوجد السوق

بالنسبة الى المعنى الذى لم يجعل ظاهرا فيه فيكون اعم بهذا الاعتبار هكذا افيد  
 فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله وحكمه وجوب العمل بما عرف يقينا ) اى  
 الاثر المترتب على الظاهر من القرآن او الحديث وجوب العمل اى للمجتهد  
 ولم يقلده والوجوب اعم من الفرض ويخرج فى ضمن الفرض ان كان الظاهر  
 امرا من اوامر الله تعالى فى قرأته بناء على كون دلالة قطعية كشوته وان كان  
 خبرا واحدا لا يفيد الفرضية فافهم والمراد بالعمل حكم المجتهد بان المعنى المستفاد  
 من الظاهر معنى متعلق به ومستفاد منه سواء كان حلالا او حراما او غيرهما حكمه  
 بان الاحلال والتحريم مستفادان من قوله تعالى احل الله البيع وحرم الربا مع  
 اعتقاده هذا الحكم اعتقادا يقينيا فافهم هكذا افيد ( قوله فعند البعض  
 لا يوجه ) بل اللازم على هذا المذهب انما هو الحكم بان البيع حلال والربا حرام  
 ولا يلزم الاعتقاد يقينا بان المراد بالبيع ماهو المعروف فافهم وان لزم الاعتقاد  
 الاجالى بان مراد الله تعالى من الظاهر حق ( قوله العلوم العادية ) نسبة المسبب  
 الى السبب والمراد بالعادة عادة الله تعالى فاننا نعلم يقينا بان جامع سلطان محمد  
 باقى الآن بناء على ان عادة الله تعالى ابقائه وقس عليه امثاله ( قوله قيل والحق  
 ان كلا الخ ) قائله التفتازانى فى التلويح فارجع ( قوله قديفيد القطع ) فيه اشارة  
 الى ان معنى ايجاب العلم عبارة عن افادته اذ لا موجب الا الله تعالى اى القطع  
 بالمعنى المراد من الظاهر ( قوله الظن ) اى بالمعنى المراد منه ايضا ( قوله احتمال  
 غير المراد الخ ) اضافة المصدر الى نائب فاعله ( قوله مما يعضده ) اى من الاحتمال  
 الذى يعضده دليل لا مجرد الاحتمال ( قوله هو التفصيل ) اى لا السالبة الكلية  
 كما ذهب اليه الفريق الاول اعنى لاشئ من الظاهر بمفيد للقطع ولا الموجبة الكلية  
 كما ذهب اليه الفرق الثاني اعنى كل ظ يفيد القطع بل الحق مجموع الايجاب  
 الجزئى والسلب الجزئى ( قوله من حيث هما ) اى مع قطع النظر عن الخارج  
 فيكون ايجابا كلياً ايضا لكن لا مطلقا بل ملحوظا بقيد الحيثية ( قوله لا مطلقا )  
 اى سواء كان بحسب ذاته او بحسب الخارج حتى يكون قوله مما يعضده دليل  
 ردا عليهم بانه اذا وجد الاحتمال الناشئ عن الدليل كيف يفيد القطع كما ذهب  
 اليه الفريق الثانى ( قوله وكذا من يقول بعدهما ) فان قيل يحصل بهذا القائل  
 بقول التفتازانى وهو الاصل قلت نعم لكن لو كان مراد الشارح بيان عدم  
 الرد وليس كذلك بل مراده بيان محل النزاع فافهم هكذا افيد ( قوله وهو بعيد )  
 اقول لا بعد فيه بناء على انه يجوز ان يكون الحق فى كلام التفتازانى بمعنى

الواقع بحسب نفس الامر فيكون مراده بيان الواقع بحسب نفس الامر من طرف  
المختار اعني القائل بانه يفيد القطع من حيث هو هو ( قوله والا فلا يكون  
شيء من الخاص ظاهرا ) بناء على ان الخاص لا يحتمل التخصيص اصلا لان  
معنى التخصيص اخراج بعض الافراد عن الحكم وهو يقتضي وجود العموم  
ولم يوجد العموم فيه حتى يحتمل التخصيص فانهم والله اعلم وهو الهادي ( قوله  
واما النص فما ازداد ) واعلم ان النص عند اهل العربية اخص من النص  
في اصطلاح اهل الاصول بناء على ان النص عند العربية مالا يحتمل خلاف  
النصوص اصلا كما اشار اليه العلامة السعد في المطول في بيان اشتمالية الاستغراق  
في قول النص واستغراق المفرد اشتمل ( قوله اي ظهوره ) اشارة الى ان التمييز  
فاعل في المعنى ( قوله والمراد ظهور المراد به ) اي لظهوره من المتكلم فانه  
يظهر منه بلا خفاء فان قيل هل يجوز اتحاد المعنى المراد من النص بالمعنى المراد  
من الظقلت قد سبق اختلاف المتقدمين والمتأخرين فعند المتقدمين يجوز  
اتحادهما ذاتا فان قيل فعلى هذا يلزم زيادة الشيء على نفسه في النص قلت  
لانه على وجود التغير الاعتباري بالنظر الى ملاحظة الحيثية كما سبق والحاصل  
قد يكون اللفظ ظ ونصا بالنظر الى المعنى الواحد المراد فكونه ظ بمجرد سماعه  
من الصيغة وكونه نصا بالنظر الى كون اللفظ مسوقا لاجله ومقصود المتكلم  
بالافادة وعند المتأخرين لا يجوز اتحادهما بل بينهما مبانة كلية فاذا قلت  
جاءني القوم يكون ظاهرا ونصا فكونه ظاهرا بناء على ان مجيء القوم يستفاد  
بمجرد سماع هذا الخبر وكونه نصا بناء على كون اخبار المتكلم مجيء القوم  
مقصوده بالافادة واذا قلت رأيت زيدا حين جاءني القوم فقولك رأيت زيدا  
ظ ونص فكونه ظ بناء على ان الرؤية مستفادة بمجرد سماع الصيغة وكونه  
نصا بناء على ان رؤية زيد مقصودة بالافادة عند المتكلم واما قولك حين جاءني  
القوم ظاهر اتفاقا وليس بنص لعدم كونه مقصودا بالافادة هذا عند المتقدمين  
فانهم وقد يوجد النص ولا يوجد الظ وهذا في مثل الخفي والمشكل بناء على ان  
هناك معنى مقصود المتكلم افادته وان لم يكن ظ فيه فانهم ( قوله اي ازدياده  
بسبب امر ) فيه اشارة الى انه متعلق بازداد وان الباء سببية وان المعنى بمعنى  
الامر مطلقا اي امر كان ( قوله قيل هو سوق الكلام له ) راجع الى المعنى  
من جهة المتكلم اي المعنى الذي هو سبب لازداد ظهور النص على ظهور الظ عبارة  
عن كون كلام المتكلم مسوقا لاجل ذلك المعنى المراد بالنص وانما كان السبب هذا بناء

على ان السوق له اجلى واوضح من غيره (قوله ليس بشئ) اى هذا التوجيه ليس صحيح  
لانه لو كان الكون مسوقا له سببا لازدياد الظهور يلزم ان يوجد الفرق بين ماسبق له  
وبين غير ماسبق له في الظهور مع انه لم يوجد الفرق في الظهور بين وانكحوا  
الخ وقوله لان المسوق له اجلى ممنوع وقوله ولهذا رجحت العبارة على الاشارة  
الملازمة ممنوعة ايضا كيف ترجيح المعنى المراد بالعبارة على المعنى المراد باشارة  
النص ليس لاجل كون المعنى المراد بالعبارة اجلى بل لكونه اقوى (قوله نعم يفيد)  
تصديق لما سبق اى لا يفيد الكون مسوقا له كونه اجلى بل يفيد قوة للمسوق له  
هى علة الترجيح عند تعارض العبارة مع الاشارة (قوله بل هو) اى بل المعنى  
الذى هو سبب لازدياد الظهور من جهة التكلم عبارة عن ضم المتكلم الى لفظ  
النص قرينة نطقية نسبة المتعلق الى المتعلق سياقية والله اعلم وهو الهادى  
(قوله ورد اولا بان قرينة السوق) اى قرينة تدل على كون المعنى المستفاد  
من لفظ النص مقصود المتكلم من سوجه وقد عرفت ان حاصل اعتراض صاحب  
الكشف على الجمهور القائلين بكون سبب ازدياد النص على الظاهر عبارة  
عن سوق الكلام له بناء على ان المسوق له اجلى من غيره منع كون السبب عبارة  
عن ذلك فحينئذ يكون جواب الشارح من طرف الجمهور باثبات المنوع بان  
سوق الكلام سبب لازدياد المسوق له عن غيره لانه كلما كان قرينة السوق  
تمنع احتمال غير المسوق له فسوق الكلام سبب لازدياد المسوق له عن غيره لكن  
المقدم حق والتالى مثله فان قلت لا يدفع هذا الجواب اعتراض صاحب الكشف  
بناء على ان صاحب الكشف قال بكون السبب لازدياد عبارة عن قرينة نطقية  
سياقية اوسباقية والمفهوم من جواب الشارح ان السبب لازدياد عبارة عن قرينة  
السوق ايضا قلت نعم لكن للشارح ان يقول ان السبب لازدياد هو السوق غاية  
ما في الباب لا يكون السوق المجرد بل مع القرينة مطلقا قالية او حالية وتخصيص  
صاحب الكشف بالمقالية تحكم وتخصيص بلاخصص (قوله تمنع احتمال غير  
المسوق له الخ) فان قلت هذا يناق بما سيأتى منه حيث منع الاحتمال السابق قلت  
نعم لكن المراد بالاحتمال ههنا الاحتمل الذى في الظاهر لا منع مطلق الاحتمال  
فلا يناق وجود الاحتمال الابعد من غير دليل وهو المراد بما سيجئ فلا منافات  
فانهم (قوله لا تختص بالنطقية) فيكون التخصيص بها تحكما فان قيل  
لا تخصيص في كلام صاحب الكشف بناء على ان كلامه يجوز ان يكون مجحولا  
على التمثيل قلت نعم لكن المقام مقام البيان والسكوت في معرض البيان يفيد

الحصن ( قوله خاصا كان او عاما ) تعميم المعرف بعد اتمام التعريف يدل عليه  
قوله ذلك النص فلا تغفل فان قيل لم قدم الخاص قلت يجوز ان يكون تقديمه  
لاجل المناسبة بما سبق حيث كان الخاص من اقسام النظم الدال على المعنى  
مقدما على العام فيما سبق فلذا قدم هنا ويمكن ان يقال انما قدمه و آخر العام  
بناء على ان قوله غير مختص بالسبب مربوط بالعام فلذا آخر العام لثلا يقع فصل  
بين الصفة والموصوف ( قوله فان اشتقاق هذه الكلمة ) المراد بالاشتقاق نقل  
النص من هذا القول الى المعنى الاصطلاحي بناء على هذه المناسبة ولفظ النص  
يحتمل ان يكون صفة مشبهة اصله نصص ويحتمل ان يكون مصدرا في الاصل  
ثم نقل الى المعنى الاصطلاحي ( قوله سبب باشرنه ) كالضرب بالرجل ونحوه  
( قوله عند المقابلة بالظاهر ) مثلا اذا قلت رأيت زيد احسن  
جاءني القوم فان الظهور في الاول اعني جاءني القوم ازيد من الظهور في الثاني  
اعني حين جاءني القوم بناء على ان الاول نص في اخبار مجئ القوم لكونه  
مقصود المتكلم بالسوق بخلاف قولك حين جاءني القوم فان هذا ليس بنص بل  
ظاهر لعدم كونه مقصودا بالسوق بل الحق بالسوق انما هو اخبارك لرؤيتك زيدا  
فلا تغفل ( قوله غير مختص بالسبب ) مربوط بالعام وصفة له يعني اذا كان  
النص من اللفظ العام سواء كان كلاما او مفردا وكان له حكم لا يختص ذلك الحكم  
بالسبب الذي ورد في حقه بل يكون شاملا له وللمعنى المستفاد من ظاهره وقد سبق  
مثاله وهو قوله عليه السلام اي اهاب دبغ فقد طهر فانه ورد في حق بيان حال  
اهاب شاة ميمونة فالسبب خاص لكن الحكم المستفاد ليس بخاص بالسبب يعني  
لا يكون بيانا لحال اهاب شاة ميمونة فقط والحاصل المعنى المستفاد من ظاهره  
عام وشامل للمعنى المسوق له ولغيره فيستفاد منه بيان حال كل اهاب وهو انه اذا  
دبغ يكون طاهرا فقوله عليه السلام اي اهاب دبغ فقد طهر نص وظاهر اما كونه  
نصا فبالنظر الى السوق حيث ساق هذا الحديث الشريف لبيان حال اهاب  
شاة ميمونة واما كونه ظاهرا فبمجرد النظر الى المعنى المستفاد من اللفظ الشريف  
واللفظ الشريف عام فكان النص من العام وان كان سبب الورود خاصا  
فلا يكون مختصا بالسبب بناء على خصوص السبب فلا تغفل ولو كان مختصا  
بالسبب يلزم ان لا يبين حال كل اهاب دبغ وهو بط ( قوله موجب الظاهر )  
يعني لا يثبت بالنص المعنى الذي يستفاد من ظاهر النص مع قطع النظر عن سوقه  
كبيان حال سائر الاهاب في الحديث المذكور ( قوله فان العبرة لهوا الخطاب

اي العمل انما هو لعموم ما به الخطاب كلما كان او مفردا فيكون الحديث السابق  
ظاهرا بمجرد لفظه ونصا باعتبار قرينة السوق كما عرفت فافهم والله اعلم وهو  
الهادي (قوله كقوله تعالى واحل الله البيع وجرم الربا) والمثال مجموع القول  
الشريف وكل واحد من مفرداته ظاهر في معناه فقط لانص وقد عرفت ان النص  
اعم من ان يكون كلاما او مفردا وهذا مثال لهما بالنسبة الى المتقدمين والمتأخرين  
لا بالنسبة الى المتأخرين فقط فافهم (قوله ظاهر في الاطلاق) اي في افادة كون  
البيع حلالا وكون الربا حراما وهو مدلول مطابق لهذا القول الشريف (قوله  
ونص في الفرق) وهو مدلول التزامي وقد عرفت سابقا ان المعنى الذي كان  
سببا لازدياد النص على الظاهر من طرف المتكلم قد يكون مدلولاً مطابقاً  
وقد يكون التزامياً يعني قد يكون مدلولاً مطابقاً وقد يكون التزامياً وهما التزامي  
(قوله لان السوق كان لاجله) بناء على انه ليس المقربان حل البيع وتحريم الربا  
لانهما معلومان من آية اخرى وانما المقربان الفرق بينهما ولما كان هذا الفرق  
مدلولاً التزامياً احتج الى بيان قرينة بقوله فانها نزلت الخ والربا عبارة عن  
المراجعة بغير دور شرعي وهو حرام قطعاً لكن ان كان بالدور الشرعي يجوز  
وان كان مكروهاً بالنسبة الى من يقدر على الكسب ولا كراهة فيمن لا يقدر على  
الكسب وقال بعض الفقهاء لا كراهة في زماننا هذا فيمن قدر الكسب ايضاً بناء على فساد  
اكثر البيع والشراء في زماننا هذا فافهم (قوله المساواة) اي مساو انهما في الحل (قوله  
وحكمه وجوب العمل بما وضع بقينا) اي الاثر المترتب على النص يعني اذا ثبت حكم  
لنص يلزم للمجتهد ان يعمل به بان يقول ويعتقد يقيناً ان هذا الحكم ثابت للمعنى  
المراد بالنص فافهم فان قلت عرف المتكلمون العلم بصفة توجب تمييزاً لا يحتمل النقيض  
قلت نعم لكن المراد هناك اعم يعني لا يحتمل النقيض او يحتمل لكن لا عن دليل وهو  
المراد ههنا فعلم ان لليقين معنيين فافهم (قوله احتمال التأويل) اي ان كان  
النص من الخاص (والتخصيص) ان كان من العام (والنسخ) مطلقاً سواء  
كان خاصاً او عاماً (قوله عن الدليل) اي الدليل الدال على التأويل والتخصيص  
والنسخ فان قيل اذا وجد لاحتمال السابق في النص كما في الظاهر فالفرق  
بينهما قلت نعم لكن لما كان ظهور النص زائداً على ظهور الظاهر فيكون  
الاحتمال الموجود في النص ابعد من الاحتمال الموجود في الظ فلا يلتفت  
اليه اصلاً فافهم هكذا افيد (قوله وقد يطلق على مطلق اللفظ) اشار

بكلمة قد الى ان هذا الاطلاق مجازى بعلاقة المشابهة كما اشار اليه بقوله  
لاشتمال المقال الخ ومطلق اللفظ اعم سواء كان من القرآن او الحديث او غيرهما  
ظاهرا كان او نصا حقيقة كان او مجازا فاذا اشتمل لفظ مطلقا على زيادة ايضاح  
بالنسبة الى الحال يجوز ان يطلق عليه لفظ النص بان شبه مدلول النص في الاشتمال  
على زيادة ايضاح الخ فان قيل قوله بالنسبة الى الحال ينسب في قولهم لسان الحال  
انطق من المقال قلت نعم لكن المراد بالحال في قولهم هذا الحال الظلا مطلق الحال  
والمراد بالحال ههنا الحال الغير الظ فلا منافات فافهم هكذا افيد (قوله وعلى لفظ  
القرآن والحديث) اضافة العام الى الخاص ان اريد بالقرآن المجموع من حيث  
المجموع وان اريد المعنى يكون من اضافة الجزء الى الكل فافهم وهذا الاطلاق  
مجازى (قوله لان اكثرهما نصوص) اى بالمعنى الاصطلاحي وهو اشارة الى  
علاقة المجاز وهى العموم والخصوص (قوله من قبيل المطلق فى مقابلة الاجماع  
والقياس) اشارة الى كونه استعارة مصرحة بعلاقة المشابهة كما اشار اليه سابقا  
بقوله لاشتمال المقال على زيادة ايضاح بالنسبة الى الحال بان شبه لفظ القرآن  
والحديث بالنص فى الاشتمال على زيادة ايضاح بالنسبة الى الاجماع والقياس (قوله  
وهذا اقرب) اى كونه استعارة بعلاقة المشابهة اقرب من كونه مجازا مرسلا  
فافهم والله اعلم وهو الهادى (قوله واما المفسر: ازداد) اى المراد سواء كان ماسيق له  
اولا على النص اى على ظهور النص بحذف المضاف كما مروا علم ان بيان التفسير اعم  
من ان يكون باللفظ او بغيره من افعال النبي عليه السلام (وقوله وضوحا) اى  
بالنسبة الى مخاطب (قوله فان مابه ازداد الخ) علة الانحصار بهما تقرير  
الدليل هكذا مابه ازداد المفسر وضوحا على النص منحصرا ببيان التفسير  
والتقرير لانه امان ان يكون مسيبا عن معنى فى الكلام او فى التكلم وكل ما كان  
مسيبا عن معنى فى الكلام فهو بيان التفسير وكل ما كان مسيبا عن معنى فى التكلم فهو  
بيان التقرير ينتج مابه ازداد المفسر وضوحا عليه منحصرا ببيان التفسير  
والتقرير (قوله عن معنى فى الكلام) داخل على السبب والمعنى بمعنى الامر والحال  
مطلقا والكلام عبارة عن الكلام المفسر وحال الكلام عبارة عن كونه مجعلا وخفيا  
او مشكلا اولفظ مشتركا فهذه الامور الاربعة تكون باعث التفسير (قوله فلحقه  
بيان) تقرير المسبب على السبب (قوله قطعى الدلالة) اى على المراد بمعنى ما لا يحتمل  
خلافه اصلا (قوله والثبوت) اى عن الشارع بان يكون منقولا عنه بطريق

التواتر ( قوله فان الجمل ) اى مثلاً وكذا الخفى والمشكل واللفظ المشترك فانهم  
 ( قوله مالم بين بغير القاطع ) كناية عن كونه مبنيًا بقطعي الدلالة والثبوت  
 فيكون اشارة الى الاثبات بواسطة عكس القبيض فانهم ( قوله اما بان يكون عامًا )  
 اى ذات المفسر يكون عامًا وعمومه مرادًا ( قوله ارادة المتكلم ) اى بقطعه  
 احتمال غير المراد ( قوله لان الكلام ظاهر ) فيه اشارة الى ان بيان التقرير  
 انما يلحق الظ لا الجمل وغيره بخلاف بيان التفسير كما عرفت فانهم والله اعلم  
 وهو الهادى ( قوله نحو قوله تعالى خلق الانسان هلوًا ) قوله خلق ظاهر  
 فيه معناه وكذا الانسان والجموع نص وقوله هلوًا مجمل قبل التفسير بقوله  
 اذا مسه الخ ومفسر بعده وهو الملق بالمثال فان قيل له معنى مبين في اللغة وهو  
 السرعة قلت نعم لكن السرعة مجمل من حيث الكيفية فقبل بيانه تعالى  
 بالتفسير مجمل بالنسبة اليها قطعًا ( قوله ونحو الصلاة والزكوة ) فان الصلاة  
 مجمل من حيث معناها المراد قبل بيان الشارع اعنى النبي عليه السلام بفعله  
 والصلاة وان كانت بمعنى الدعاء في اللغة لكن هذا المعنى ليس بمراد الله تعالى  
 فلو قال احد المراد بالصلاة الدعاء بناء على كونها بهذا المعنى في اللغة يخاف  
 عليه الكفر بناء على ان الصلاة في الآية لا يحتمل هذا المعنى بعد بيان النبي عليه  
 السلام وكذا الزكوة مجمل قبل بيان النبي عليه السلام بقوله ها تاربع  
 عشر اموالكم وبعد بيانه يكون مفسرًا والزكوة وان بين معناها في اللغة لكنه  
 ليس بمراد الله تعالى بل المراد ما بينه النبي عليه السلام واعلم ان بيان التفسير  
 يطلق عليه الصفة الكاشفة في اصطلاح اهل المعاني كما بينه سعد العلامة  
 في المطول في بحث الصفة الكاشفة فلا تغفل ( قوله جمع عام محتمل الخ )  
 اى نص في العموم وان احتمال اخراج بعض الافراد احتمالًا غير ناش عن الدليل  
 ولقائل ان يقول قوله فمسجد الملائكة كلهم لا يحتمل النسخ لانه خبر الله تعالى  
 والنسخ لا يجري في الخبر فلا يطابق المثال للمثل اللهم الا ان يقال قد اشار  
 الشارح الى ان في هذه الاقسام مذهبين مذهب المتقدمين ومذهب التأخرين  
 والاقسام المذكورة متداخلة بحسب الوجود متميزة بحسب المفهوم على  
 المذهب الاول فحينئذ يجوز ان يكون القول الشريف مفسرًا باعتبار محكما  
 باعتبار آخر اى باعتبار حكمه لادم احتماله النسخ من حيث كونه خبر الله تعالى ومتبينة  
 على مذهب التأخرين فعلى هذا فالمراد باحتماله النسخ ان كان من شأنه النسخ  
 يحتمل والا فلا يحتمل النسخ بل يكون محكما حينئذ بهذا الاعتبار وقس عليه

امثاله ( قوله التفرق ) اى يحتمل ان يسجدوا متفرقين في اوقات متعددة ( قوله فان طلق خاص ) اى خاص في الطلقة الواحدة حقيقة وظاهر فيها لكن يحتمل الواحدة الاعتبارى اعنى المجموع من حيث المجموع وقوله واحدة مفعول مطلق تأكيدي لكون معناها مفهومة من قوله طلق فلولم يقل واحدة وطلقت نفسها ثلاثة وقال زوجها انا قصدت الثلاثة يصدق بنيتها بناء على انه مما يحتمله لفظه واذا قال واحدة لو طلقت نفسها ثلاثا وقال زوجها نوبت الثلاث لا يصدق لعدم احتمال كلامه له قطعا ( قوله وحكمه وجوب العمل ) والمراد بالعمل قول المجتهد وحكمه بان الحكم المتعلق بالمفسر ثابت لمعناه المراد ويلزم اعتقاده ايضا هذا ان لم يكن المفسر واقعا في باب العمل بالجوارح وان كان واقعا في حقه فالمراد بالعمل ظ فافهم هكذا افيد والله اعلم وهو الهادى ( قوله واما المحكم ) واعلم ان المحكم في اصطلاح اهل الاصول اخص من المحكمات المذكورة في القرآن فلا ينبغي ان يراد الاعمى الاصطلاحى بها في القرآن بناء على ان القرآن اما يحمل على المعنى اللغوى او على المعنى الشرعى ولا يحمل على المعنى الاصطلاحى لانه حادث فافهم قاله الاستاذ ( قوله فاازداد ) اى حكم المحكم ( قوله عن احتمال النسخ ) اى مطلقا سواء كان عن دليل او لا عن دليل يعنى لا يوجد فيه احتمال النسخ اصلا لكن المراد عدم احتمال النسخ بالنظر الى حكمه سواء وجد احتمال النسخ بالنظر الى لفظه او لا بناء على ان المنسوخ على ثلاثة اقسام منسوخ اللفظ والحكم والثانى منسوخ اللفظ فقط والثالث منسوخ الحكم فقط فلا تغفل ( قوله مأخوذ من احكام البناء ) فيكون من قبيل نقل اسم المشبه به الى المشبه ( قوله لان منع النسخ ) اى لان كون النسخ متمنعا ( قوله لا يفيد الوضوح ) اى بل يفيد قوة فمح يكون المرتب ثلاثة لاربعة فارجع الى ابن ملك شرح لمبارفان فيه تفصيل ( قوله عليه السلام الجهاد ماض الى يوم القيامة ) اى المحاربة مع اعداء الدين تمتد الى يوم القيمة ولفظه خبر وان كان معناه خبرا ايضا لا يوجد فيه احتمال النسخ ولو قطع النظر عن قوله الى يوم القيمة بناء على ان الخبر المحض اى لفظا ومعنى لا يحتمل النسخ اصلا على ما سيحى منه الاشارة بقوله ومنه الاخبار المحضة فمح فالظان يكون الحديث انشاء من جهة المعنى اى جاهدوا الى يوم القيامة فوجد المقابلة بينه وبين الآتى فافهم ( قوله مما لا يحتمل التبدل عقلا ) اى من المعنى الذى لا يحتمل التأويل والتبدل عقلا مثل والله تعالى عليم فانه لا يحتمل التأويل اصلا عقلا بناء على انه لو اؤول علمه تعالى حاشا يلزم الجهل على الله

تعالى وهو متمنع عقلا وكذا الله قدبر لا يحتمل التأويل لانه لو احتمل يلزم  
 العجز على الله تعالى وهو محال عقلا على ما بين في علم الكلام وقس عليه ( قوله  
 ومنه الاخبار المحضة ) اى الاخبار لفظا ومعنى وفيه اشارة الى ان احتمال النسخ انما  
 هو فى الانشآت ولا يوجد فى الاخبار لانه يستلزم الكذب على الله تعالى والرسول  
 حاشا فان قيل الآيات الدالة على صفات الصانع كلها اخبار فلا يحتمل النسخ بناء على  
 كونها اخبارا فيثبت عدم احتمال النسخ لكونه خبرا لا معنى فى الكلام  
 قلت نعم لكن يجوز ان يشترط المص الى انه لو وقع انشاء فى حق الصفات بالنظر الى  
 لزوم الاعتقاد لا يوجد احتمال النسخ ايضا لمعنى فى الكلام فافهم ( قوله بمضى  
 زمان الوحي ) المراد بالوحي هو القرآن وبمضى زمانه وفات النبی صلى الله عليه  
 وسلم فانه اذا انقطع زمان الوحي لا يوجد نسخ فان الناسخ يكون من القرآن فاذا  
 انقطع النزول كيف يوجد الناسخ حتى يوجد احتمال النسخ فيلزم ان يكون كل محكما  
 لكن من جهة عدم احتمال النسخ لا من كل الوجه فلا يراد به اذا كان اصل محكما  
 فلا يبقى معنى لاختلاف المجتهدين ووجه الدفع ان الكل وان كان محكما من تلك الجهة  
 كل بعضها ظاهر وبعضها نص وبعضها محكم بالنظر الى ذواتها فيوجد المنشأ  
 لاختلافهم فافهم هكذا وقع فى المطالعة فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله وقطعية كل  
 متفوتة ) فان قلت القطع بمعنى اليقين وهو كل مشكك بحيث لا يقبل التفاوض حتى ذهب  
 الحفية الى عدم قبول الايمان الزيادة والنقصان قلت نعم لكن القطع يحى ويستعمل فى  
 معنيين اخص بمعنى لا يحتمل خلافه اصلا لا عن دليل ولا لا عن دليل وهو الكلوى  
 المشكك وهو ليس بمراده هنا واعم وهو الذى لا يحتمل خلافه عن دليل سواء احتمل  
 الى دليل او لا وهو المراد هنا فلا اشكال فافهم ( قوله بحسب تفاوت احتمال خلاف  
 المراد ) الاحتمال اعم من الوجود والعدم يشمل الكل ( قوله فيسقط الادنى ) اى يتروك  
 العمل بظاهر الادنى فيلزم تأويل ظاهره ( قوله نص فى ان مدة الرضاع حولان ) اى  
 مسوق لبيان مدة الرضاع واعلم ان الحرمة التى ثبت بالرضاع ليست بمطلق بل ان وجدت  
 الرضاع حولان كاملين والا فلا ثبت الحرمة ويجوز التسكاح فافهم قاله الاستاذ ( قوله  
 لمدة الوادة على الولد ) اى لبيان مدة الرضاعة اى البيان احسان الوادة على الولد فكانه  
 تعالى قال احسان والدتكم كثير عليكم حيث حملت لكم ثلثون شهرا وارضعت بكم  
 ثلثون شهرا فعلى هذا يوجد المعارضة بينهما فالنص يدل على ان مدة الرضاع حولان  
 والظاهر يدل على انها حولان ونصف بناء على ان الظاهر من الظاهر ان يكون الحكم او لا

ثم الربط ( قوله فرجعت الاولى ) اى فيلزم تأويل الظاهر بترك ظاهره بان يراد الربط ولا ثم الحكم حينئذ يبقى للفصل سنتين بناء على ان الحكم المذكور يحمل على المجموع ( قوله للعرب ) اى منسوب الى بنى عريثة وهى قبيلة جاءت الى المدينة وخالف هوى المدينة بطبعهم فرضوا فامر النبي عليه السلام لهم بان يخرجوا الى خارج المدينة ومكنوا فيه زمانا وامر بهم ان يشربوا من ابوال ابلهم والبانها يشفوا ففعلوا وصحوا ثم ارتدوا العياذ بالله تعالى واخبر حالهم الى النبي عليه السلام فارسل النبي عليه السلام جماعة عليهم فيقتلوهم هذه الصفة ليست بمقصودة لتافق قول ما هو المفهوم من حديث العربيين معارض للمفهوم من الحديث الآخر لثاني فان الظاهر من البول جميع البول بناء على ان الظاهر ان لامة للاستفراق وهو الظاهر في العموم والامر مطلق فيدل الحديث الثاني على وجوب الاحتراز عن البول مطلقا ولو بول الابل فيوجد التعارض بينهما ( قوله فهذا راجع ) اى فيلزم الاول ان يترك ظاهره فيقال انه مخصوص بالعربيين في وقتهم ثم ينسخ حكمه ان ثبت تأخر الحديث الثاني ( قوله المستحاضة ) المرأة الخارجة منها الدم في غير مدة الحيض والنفس فتكون صاحب عذر والمفهوم من الحديث الاول المستحاضة تتوضأ لكل صلوة فاذا دلت عشرة صلوة في وقت واحد يلزم لها ان تتوضأ عشرة مرة بخلاف المفهوم من الحديث الثاني فان الوضوء الواحد في وقت واحد يكفي لاي صلوة شاءت في تلك الوقت تصلي به ان لم يوجد ناقض آخر لوضوئها فيوجد التعارض بينهما ايضا ولما كان الثاني مفسرا ببيان التقرير يرجح على الاول فيترك العمل بظاهر الاول فيلزم تأويله اما باستعارة اللام لمضى التوقيت او بحذف المضاف اعنى الوقت فلا تعارض حينئذ فافهم والله اعلم وهو الهامى ( قوله فهو نص فيها ومفسر ) تبرع على قوله مسوق لقبولية الشهادة الضمير راجع الى القول الشريف حينئذ يرد الاعتراض الآتى اولى قوله ذوى عدل حينئذ لا يرد لكن الظاهر هو الاول يرد الاعتراض ويحتاج الى الجواب فان قيل لا مناسبة لهذا الكلام اعنى قوله فهو نص في هذا المقام فذكره استطرادى لان الكلام في بيان تعارض المفسر مع المحكم قلت نعم لكنه اشار الى ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون نصا ومفسرا بالنظر الى المعنى الواحد باعتبار من المختلفين كما هو مذهب المتقدمين فيوجد الفائدة في ذكره فلا يكون عبثا وكوفه مفسرا مستفاد من الاشهاد يعنى من قوله اشهدوا كما اشار اليه بقوله لان الاشهاد الخ لكن يرد ان كونه مفسرا بالنظر الى قبول شهادة المحدود في القذف غير مسلم بل هو ظاهر

بالنظر اليه كما اعترض الازميرى اللهم الا ان يقال لما كان الكلام مطلقا فبالنظر الى  
اطلاقه يكون مفسرا بالنظر اليه ايضا فافهم (قوله فرجح) اى المحكم على المفسر  
فيعمل به دون المفسر ويترك ظاهر المفسر ويخصص لغير المحدود فى القذف ولا يخرج به  
عن كونه مفسرا (قوله واعترض) هذا الاعتراض مبنى على انه اذا كان كلام  
واحد مفسرا يلزم ان يكون كل جزء منه مفسرا وهو غير ممكن ههنا فلا يكون  
مفسرا (وقوله ولا نسلم ان الاشهاد) لما ورد ان منع المدعى الدليل ايس بموجه  
اشاره الى ان المدعى لما كان ضعيفا يرد عليه المنع ويرد على دليله هذا المنع  
(قوله لتحمل) اى لمجرد كونه شاهدا مع قطع النظر عن كون شهادته مقبولة  
واداء الشهادة بمعنى شهادة اتمك عند حضور الحاكم (قوله فى النكاح) فلو حضر  
اثنان من العيمان فيه يصح النكاح وان لم يقبل شهادتهما لكن الاشهاد فى النكاح  
لتحمل فقط لا للقبول فيصح النكاح بهما (قوله واجيب) حاصل الجواب ابطال المنع  
الاول والثانى بانه منع لغير ملتزم فلا يكون موجها واثبت الم بالنسبة الى الثالث  
بتحرير المراد بان مرادنا اشهاد ذوى عدل لا مطلقا حتى يرد ذلك المنع (قوله وهذا)  
استلثة الى المذكور فى الجواب وبيان لصحة الجواب هكذا (قوله لاسما) اى لا مثل  
لكون الكلام مفسرا بجميع اجزائه فى ان لا يكاد يوجد (قوله فتحكم) اى بعينه  
كاسبق (قوله وكذا كونه محكما) اى بجميع اجزائه لا يكاد يوجد (قوله والافاحتمال)  
اى لو لم يكن التحقيق مقتضيا لكونه مفسرا باعتبار قيد من الكلام لا بمجموعه  
فلا يصح اذ احتمال الخ فافهم والله اعلم وهو الهادى (قوله على ظاهر الكتاب)  
اى على الظاهر من الكتاب (قوله نص فى ثبوت الحرمة الغليظة) اى مع  
ملاحظة قوله فلا تحل له (قوله لا يقوى) اى لا يصلح على معارضة ذلك الظاهر  
بل يلزم تأويله بالمعنى الموافق للظاهر بان المراد به نفي الكمال لاننى الصحة  
(قوله فاخفى مراده) المراد بالخفاء فى التعريف المعنى اللغوى فلا يلزم الدور  
ووقع فى بعض كتب الاصول هكذا فاخفى معناه ومراده المراد بالمعنى المعنى  
اللغوى وبالمراد الحكم الشرعى والظاهر ان المراد بقوله مراده فى هذا التعريف  
المعنى المراد فافهم (قوله فان قيل ينبغى الخ) حاصل السؤال ابطال التعريف  
بانه يستلزم ان لا يكون الخفى مقابلا للظاهر مع انه مقابل له وهذا يستلزم التعريف  
بالمباين يعنى يستلزم ان يكون تعريف المقابل للشيء بما لا يكون مقابلا له فهل هذا  
الاتعريف بالمباين (قوله الذى ظهر) صفة معللة (وقوله السابق اقسام  
الظهور) اضافة المسبب الى السبب فتكون لادنى ملابسة اذا لاقسام انما تضاف

الى المقسم وكذا الاضافة في اقسام الخفاء (قوله قلنا) حاصل الجواب بمنع الصغرى  
بانه ممنوع كيف انما يلزم ذلك على التعريف الذى بينه ايها السائل لاعلى التعريف الذى  
بيناه ومنشاء غلط السائل انه جعل الظاهر مقابلا للخبى مطلقا وليس كذلك بل المراد  
ان الظاهر الذى هو ادنى مراتب الظهور مقابل للخبى الذى هو ادنى مراتب الخفاء  
فلو كان الامر كما زعم السائل يلزم ان لا يكون الخفى مقابلا للظاهر بناء على الخفاء  
بنفس الصيغة فوق الخفاء بعارض غير الصفة فيلزم ان لا يكون الخفى مقابلا للظ على  
ما زعمه مع انه مقابل له قوله فان لفظ السارق خفى الخ فيه اشارة الى ان قوله فى حق  
الطاررو النباش بمنزلة تطبيق المثال للمثل له (قوله لاختصاصهما باسميهما) هذا هو  
العارض الذى غير الصفة الحاصل لفظ السارق ليس بخفى بالنظر الى جميع المعنى  
المراد منه بل هو ظ بالنسبة الى البعض وخفى بالنسبة الى البعض الآخر اما كونه ظ  
فهو بالنسبة الى السرقة من البيت والدكان ونحوهما بناء على وجود معناه وهو  
الاخذ خفية فيهما واما كونه خفيا فهو بالنسبة الى معنى الطاررو النباش فانهما وان كان  
سرقة لكن لفظ السارق خفى بالنسبة اليهما بناء على انهما يمتازان باسميهما فهذا العارض  
خفى المراد من لفظ السارق بالنسبة اليهما هل يدخلان فيه ام لا (قوله اعتقاد حقيقة  
المراد) يعنى يعتقد المجتهد ان مراد الله تعالى من لفظ السارق والسارقة فى الآية  
حق والمطابق للواقع لكنه لما كان لفظ السارق خفيا بالنسبة الى الطاررو النباش يلزم له  
التأمل بان خفائه هل هو لزمية او لقصدان يعنى عدم دخول الطاررو النباش فى معنى  
السارق فى اول الامر هل هو لوجود المزية والزيادة على المفهوم من لفظ السارق  
او لاجل نقصان فاذا تأمل لحظة يعلم دخول الطارر فيه بناء على ان الطارر سارقا  
كاملا يعنى فيه مزية فاذا قطع يد السارق قطع يد الطارر اولى بالظ ببق فيدخل  
الطارر فى لفظ السارق بعد التأمل لحظة (قوله لزمية) اى هل هو لزمية وزيادة (قوله  
لما خفى) اى للمراد الذى خفى لفظ السارق بالنسبة اليه (قوله على ما هو) متعلق  
بمزية (قوله فى المعنى الذى الخ) المعنى بمعنى العلة والتعلق متعلق بالسبب بالسبب  
والحكم قطع اليد (قوله فيقطع) اى بالطريق الاولى (قوله فى ذلك المعنى) اى  
الذى هو علة القطع وهو الاخذ خفية (قوله لعدم المحافظة بالموتى) يعنى  
لم يحافظوا الموتى فلم يكن الاخذ من القبر كالاخذ من البيت والدكان ونحوهما  
فانهم والله اعلم وهو الهادى (قوله واما المشكل فاخفى مراده) اى لفظ خفى المراد

منه باعتبار نفس صيغة سواء كان الخفاء باعتبار كلها او باعتبار بعضها  
 ( قولك ذلك المراد ) اى المراد الخفى فلذا اتى باسم الاشارة اشارة الى ان المراد  
 الذات مع الوصف ففيه اشارة الى ان المراد الذى لا يدرك الا بالتأمل هو المراد  
 الخفى لا مطلق المراد بناء الى ان بعض المراد الذى لاخفاء بالنسبة اليه يدرك  
 ( قوله سمي به لدخوله فى اشكاله وامثاله ) لما كان وجه تسمية الخفى خفيا  
 ظاهرا لم يتعرض اليه ولما كان فى وجه تسمية المشكل مشكلا خفاء تعرض به  
 فقال ( سمي به ) وفى قوله لدخوله مساححة اذ الداخلى فيما بين امثاله هو بعض المراد  
 لالفاظ المشكل فيلزم اعتبار الاستخدام فى الضمير فعلى هذا يكون التسمية من قبيل  
 تسمية الدال باسم الدلول ثم سار حقيقة عرقية ( قوله وهو قسمان ) فيه اشارة  
 الى ان قوله اما بغضوض الخ شروع الى تقسيمه بعد اتمام تعريفه ( قوله فان غسل  
 ظاهر البدن واجب ) بناء على ان قوله اطهروا ظ ونص فيه بخلاف غسل باطنه  
 فانه ليس بواجب ( قوله فوق الاشكال فى الفم ) فيه مساححة والمراد وقع  
 الاشكال فى اطهروا بالنسبة الى شموله لغسل الفم وكذا الانف بناء على دخولهما  
 فى امثالهما لكونهما من ظاهر البدن من وجه وباطنه من وجه آخر اما كون  
 الفم من ظاهر البدن من وجه فلعدم فساد الصوم بدخول شئ من الخارج  
 اليه ما لم يدخل الى البطن كدخول ماء الوضوء مثلا واما كونه من باطنه فلعدم  
 فساد الصوم ابتلاع الريق وقس عليه الانف فوجد الاشكال فى اطهروا  
 بالنسبة الى شموله الى بعض المراد منه والمشكل فى الحقيقة هو بعض المراد  
 ( قوله حتى وجب غسله ) بفتح الغين بناء على ان الغسل بالضم لا يتجزى حتى  
 لوبقى فى بدنه مقدار رأس الإبرة لا يقال له الغسل بالضم بل يقال له الغسل بالفتح  
 فهو متجزى دونه ( قوله وهذا اولى ) اى اللاحق المذكور هو الاولى من عكسه  
 ( قوله يدل على المبالة ) بناء على ان بناء باب التفعّل لا تكلف فيوجد فيه  
 المبالة ( قوله فان قيل الخ ) نفى العبارة المشتملة على مثال المشكل بانه بط  
 لانه غير مطابق للثل له الخ ويمكن ان يكون معارضة على كون هذا المثال مثالا  
 للمشكل لكن الظاهر الاول فافهم ( قوله معنى التطهر ) فيه اشارة الى ان الاشكال  
 باعتبار المادة فقط ( قوله ولكنه مشتبه فى حق داخل الفم والانف ) اى باعتبار  
 عارض بناء على ان غسل الفم يقال له الاستنشاق بخلاف غسل الانف فانه  
 يقال له المضمضة فيوجد اشتباه باعتبار هذا العارض فيكون خفيا فافهم والله اعلم

وهو الهادى ( قوله فيكون خفيا ) اى فلا يطابق المثال للثلث له وهو الظ من  
 الاعتراض المذكور ( قوله قلنا ) حاصل الجواب ظ ( قوله وفيه غوض )  
 اى فى جميع البدن غوض ( قوله او بدونه ) اى بدون داخل الفم والانف فبعد  
 التأمل علم انهما داخلان تحت الغسل فيجب غسلهما ايضا فى الطهارة الكبرى  
 دون الصغرى بناء على ان الله تعالى عبر بصيغة المبالغة فى الطهارة الكبرى  
 دون الصغرى واعلم ان وجوب طهارة داخل الفم والانف لنا كان  
 اجتهدا ديا لا يكفر جاحده ومنكره بخلاف وجوب طهارة سائر البدن فان  
 انكاره كفر بناء على ان طهارة سائر البدن معلوم وجوبها بالاص الظ  
 فلا تغفل ( قوله بان يجب الدلك ) بمعنى اومق بالاعضاء عند الغسل بها ( قوله  
 ظاهر من وجه ) اى وان كان باطنا من وجه كداخل الفم والانف كما عرفت  
 آنفا ( قوله فبعد ما نظر فى الحامل ) الساطر هو المجتهد والمحاميل جفج محل اى  
 محل المبالغة بانها هل هى محمولة على المبالغة من جهة الكيفية ام من جهة الكمية  
 فبعد التأمل يعلم انها من جهة الكمية فان قيل فن اين علم كونها من جهة الكمية  
 قلت اشار به الشارح سابقا بان الله تعالى لما قال بصيغة المبالغة فى الطهارة  
 الكبرى دون الصغرى يعلم ان المراد بالمبالغة هى الثانية فلا تغفل ( قوله فاذا وضح  
 الاشكال ) اى الاشكال الاصطلاحي ( قوله اندفع الاشكال ) اى الاعتراض  
 ( قوله لا يطلع على مرادها ) ان كان لا يطلع بمجھولا من الاطلاع يكون قوله  
 على مرادها نائب فاعل له فانهم ( قوله نحو قوارير من فضة ) واعلم انه ليس فى  
 نفس قوارير خفاء واشكال بل الاشكال والخفاء باعتبار تقيدها بكونها  
 من فضة بناء على ان القوارير تكون من الزجاج فينبىها وبين الفضة مبانة  
 كلية فجاء الاشكال فليس المراد ان اكوأ الجنة تكون من فضة بل المراد انها  
 كالقوارير والفضة ( قوله اى تكونت منها ) اشارة الى ان من فضة صفة  
 قوارير ( قوله مع بياض الفضة ) اى مع بياض كبياض الفضة وحسن كحسن  
 الفضة ( قوله فاستعير القوارير لما يشبهها الخ ) الاستعارة ههنا بالمعنى الغوى  
 فتخرج فى ضمن التشبيه بناء على ان طرفا التشبيه مذكور ان على وجه يشهر  
 بالتشبيه وهو ينافى الاستعارة ويمكن ان يكون محجولا على المعنى الاصطلاحي  
 بان يجعل القوارير مستعارا للشيء المطلق لالاكواب المذكورة بخصوصها  
 وان خرج فى ضمن الاكواب فح لا يكون طرفا التشبيه مذكورين حتى ينافى  
 الاستعارة ذكره السعد العلامة فى مطوله فى قولهم زيد اسد بانه كما جاز

كونه محمولا على التشبيه البليغ كما هو الظاهر بناء على أن طرفا التشبيه المذكور أن  
 كذلك يجوز الحمل على الاستعارة بأن يكون لفظ الأسد مستعار للانسان المطلق  
 فح لا يكون طرفاه المذكورين وأن خرج في ضمن زيد واليه أشار الشارح بقوله  
 لما يشبهها حيث اعتبر كونها مستعارة لشيء الذي يشبهها وأن خرج ذلك الشيء  
 في ضمن الاكواب وتقرير الاستعارة شبه الاكواب بقوارير من فضة في البياض  
 والحسن والصفاء والشفافية البياض والحسن في الفضة والصفاء والشفافية  
 في القوارير وادعى كونها من جنسها فبعد التشبيه والادعاء استعبر لفظ  
 قوارير من فضة لمفهوم الاكواب فصار استعارة اصلية فح يكون حاصل  
 المعنى الله اعلم اكواب الجنة كالقوارير في الصفاء والشفافية وكالفضة  
 في البياض والحسن فيوجد في اكواب الجنة صفات اربعة كلها صفة  
 كمال فلذا لم يقل الله تعالى فضة فقط او قوارير بناء على أن فيهما كمال وجد  
 صفة كذلك صفة نقصان فبعد التأمل علم أن المراد اتصاف الاكواب بصفة  
 كمال من كل من القوارير والفضة كذا ذكره الازميرى ( قوله ثم جعلت من  
 الفضة الخ ) بيان لوجه الاشكال كما مر الإشارة اليه ( قوله فجاءت استعارة  
 غريبة بدئية ) بناء على أنه لا خفاء في استعارة القوارير وإنما جاء الخفاء من  
 التقيد بقوله من فضة فحينئذ لا يعلم وجه الشبه إلا بتأمل كثير فعلمه مخصوص  
 بالمتقدم فان علم فيها والافتوقف فيه أو يكون اللفظ من قبيل المتشابه فافهم والله  
 اعلم وهو الهادى ( قوله واما الجمل فما خفي مراده ) أي المراد منه والخفاء  
 بالنسبة الى نفس اللفظ ( وقوله بحيث لا يدرك الا ببيان ) خرج به الخفي  
 والمشكل ( قوله كن اغترب عن وطنه ) بيان نظير الجمل بطريق تشبيه  
 المعقول بالمحسوس ( قوله انقطع اثره ) فحينئذ علم ذلك الغريب يتوقف على  
 اعلام الغريب نفسه فيكون نظير الجمل ( قوله ولهذا سمي بجملا )  
 فيكون من قبيل نقل اسم العام الى الخاص ( قوله فان قيل اذا نزل الخ )  
 حاصل السؤال ابطال التعريف بأنه تعريف المجهول ومستلزم اعدام امتياز الجمل  
 عن المتشابه ويمكن أن يكون معارضة على قوله احتراز به عن المتشابه فافهم  
 ( قوله هل تتعلق بكيفية العمل ) تتعلق الدال بالدلول وكيفية العمل عبارة عن  
 الاحكام الشرعية ( قوله يرجح بيانها ) فتكون جملا ( قوله والا فلا ) فتكون  
 متشابهة فلا اشكال في التعريف ( قوله انواع ثلاثة ) هذا تقسيم الجمل باعتبار  
 منشأه فان قيل حل الانواع على الجمل بطلانه حل المبين على المبين

بناء على ان الجمل مفرد لاتعدد فيه بخلاف الانواع قلت نعم لكن المراد  
بالمجمل الجنس ففيه التعدد من جهة المعنى فيصح الحمل نظرا الى المعنى كالمعنى  
السيد السند في حاشيته على المطول في قوله تعالى الا انهم امثالكم فارجع  
فلاتفصل ( قوله غرابية اللفظ كالمملوع ) فان قيل الغرابية تنافي في الفصاحة  
قلت نعم لكن الغرابية تستعمل في معنيين احدهما غريب حسن وثانيهما غريب  
قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب العرباء بناء على  
انه لم يكن وحشيا عندهم مثل شربنت واشمخز واقطر وهى في النظم احسن  
منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث فلا يصدق قوله ولا ما نوسة  
الاستعمال على مثل هذا الغريب حتى يكون منافيا للفصاحة كما هو  
المفهوم من كلام العلامة السعد الدين في مطوله فارجع فلاحاجة الى توجيه  
الطرسوسى فارجع ( قوله بل اريد معنى آخر ) فيصير مجملا باعتبار ذلك المعنى  
الآخر المراد وهو المعنى الشرعى ( قوله وسببه ) عطف على مقدر اى يراد  
معنى آخر ولم يفهم وسبب عدم فهمه ( ابهام المتكلم كالربوا ) والربوا بكسر الراء  
والقصر اسم من الربوا بالفتح والسكون فلامه واو ولذا قيل في النسبة ربوى  
وقبحها خطأ وفي الصباح الربوا الفضل والزيادة وهو مقصور على الاشهر فان  
فيه ابهام المتكلم اذ ليس المراد به مطلق الفضل بالاجاع بل الفضل المخصوص  
ولوتأمل المجتهد انفسه لايعلمه الا ببيان من طرف المتكلم به ولاجل كون المراد  
الفضل المخصوص عرفه صاحب الملتقى ( بقوله هو الفضل مال ) اى فضل احد  
المتجانسين على الآخر بالمعيار الشرعى اى الكيل والوزن ففضل قفيزى شعير على  
قفيزى بر لا يكون ربوا حال ذلك الفضل عن عوض قبدبه ليخرج بيع كبروكر  
شعير بكبرى بروكرى شعير فان للثانى فضلا على الاول لكنه غير خال عن العوض  
بصرف الجنس الى خلاف جنسه بان يباع كبروكرى شعير وكبروكرى شعير بكبرى بر  
شرط جلة فعلية صفة الفضل مال اى شرط ذلك الفضل لاحد العاقلين اى  
البايعين او المقرضين او الراهنين للاحتراز عما شرط لغيرهما في معاوضة مال بمال  
فيد بها الاحتراز عن هبة بعوض زائد ويدخل فيه ما اذا شرط فيه من الانتفاع  
بالرهن كالاستخدام والركوب والزراعة واللبس وكل الثمر فان الكل ربوا احرام  
كافى الفهستانى وعلة لوجوب المثلة التى يلزم عند فواتها الربوا وفى اصطلاح  
الاصول العلة ما يضاف اليه ثبوت الحكم بلا واسطة انقدر لغة كون شئ مساويا

لغيره بلا زيادة ولا نقصان وشرعا المتساوى فى الميزان الشرعى الموجب للمماثلة  
الصورية وهو الكيل والوزن والجنس اى مع اتحاد الجنس فى العوضين فالعلة  
مجموع الوصفين عندنا لان الاصل فيه الحديث المشهور وهو قوله عليه السلام  
الحطة بالخطئة مثلا بمثل وبأيد والفضل ربوا وعد الأشياء الستة الخطئة والشعر  
والتمر والملح والذهب والفضة اى بيعوا مثلا بمثل او بيع الخطئة بالخطئة مثل بمثل  
حذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه ومثل خبره ولما كان  
الامر للوجوب والبيع مباح صرف الوجوب الى رعاية المماثلة كما فى قوله تعالى  
فرهان مقبوضة حيث صرف الايجاب الى القبض فصار شرطا للرهن والمماثلة  
بين الشين يكون باعتبار الصورة والمعنى معا والقدر يسوى الصورة كما بيناه  
والجنسية تسوى المعنى فيظهر الفضل الذى هو الربوا ولا يعتبر الوصف لقوله  
عليه السلام بخيدها ورديها سواء فحرم تفريع على كون العلة القدر والجنس  
بيع الكبلى والوزنى بجنسه كبيع الخطئة بالخطئة والذهب بالذهب مثلا متفاضلا  
لوجود الربوا فى ذلك او نسيئة اى باجل لما فى ذلك شبهة الفضل اذ النقد خير  
(ولو) وصلىة (غير مطموم) خلافا لما فى فان علة الربوا عند الطم فى المعلومات  
والثنية فى الاثمان الخ وانما نقلت عبارة الملتقى مع شرحه داماد لاجل فهم هذا  
الكلام فان فيه صعوبة (قوله او الغفلة) اى غفلة الواضع عن الوضع الاول  
فتوهم كونه متعددا مع انه واحد فيصير مجعلا بهذا الاعتبار فعلى هذا القسم  
يكون المجرى من المشترك اللفظى فافهم والله اعلم وهو الهادى (قوله وحكمه  
اعتقاد حقيقة المراد) اى ابتداء يقول المجتهد ما هو مراد الله تعالى من المجرى  
ان كان من القرآن او مراد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان كان من الحديث حق  
والتوقف اى توقف المجتهد فى خصوص العمل الذى يستفاد من المجرى (قوله  
الى بيان المجرى) مضاف الى فاعله والمجرى بالكسر اسم فاعل (قوله ما اراد)  
مفعوله والمجرى بالفتح (قوله ثم الطلب ثم التأمل) هذا ليس بلازم فى جميع اقسام  
المجرى بل فى القسم الثالث كما سيأتى بيانه (قوله وهو تفسير الخ الشروع الى تقسيم  
المجرى بتقسيم آخر الى اقسام ثلاثة باعتبار بيانه وهى المجرى المفسر والمجرى المؤل  
والمجرى المشكل (قوله وافادة القطع) اى بالمراد منه (قوله كبيان مقدار مسح الرأس  
واعلم ان الباء فى مادة المسح قيد دخل على آلة المسح ويكون محل المسح مفعولا  
كقولك مسحت يدي رأس النيم حينئذ يستفاد الاستيعاب وقيد دخل على محل المسح  
كافى الآية الكريمة حينئذ لا يفهم الاستيعاب فيصير مجعلا فيحتاج الى بيان المجرى وحديث

المسح لما كان ثبوته ظنياً افاد الظن للمجتهد في حكمه بكون الفرض مقدار ربع الرأس فلذا لو انكره احد لا يكفر بخلاف ما لو انكر مطلق المسح فانه يكفر لانكاره النص القطعي الثبوت وان كان دلالة ظنية لكونه مطلقاً لا تغفل (قوله يفيد الظن) اى لعدم كون ثبوت الحديث قطعياً حتى لو كان قطعياً يفيد القطع (قوله لا يكفر) حتى لو انكر فرضية مطلق المسح يكفر لما عرفت آنفاً (قوله وان سمي فرضاً) اى فرضاً عليه والفرض العملي يثبت بالظنى الدلالة وان لم يثبت الفرض الاعتقادي فانه يلزم فيه الدليل القطعي الدلالة واشتوت (قوله ينقلب الى الاشكال) فيصير المجمل مجعلاً مشكلاً (قوله يكون مؤلاً) واعلم ان المؤل ليس قسم مستقل بل يكون من المجمل وقد يكون من المشترك كما سبق بسانه من الشارح في اثناء التقسيم فارجع (قوله جميع انواعه) فيه اشارة الى ان اللام قد يفيد الاستغراق النوعى كما حل اللام في قوله والعلم بها متحقق عليه في متن العقائد كمانه عليه الخيالى هناك (قوله الاشياء الستة) وهى الخطه والشعير والتمر والملح والذهب والفضة (قوله فبقي مشكلاً فيما وراء الستة) فلزم للمجتهد التأمل فتأمل برهة من الزمان في ان علة حرمة الربا ماهى فعلم ان علته هى القدر والجنس اى في المكيلات والموزونات والعدييات المتقاربة فحكم بانها اذا بيعت بجنسه متفاضلاً يصير الفاضل ربوا فافهم والله اعلم وهو الهادى (قوله واما المتشابه) وهو مقابل المحكم واعلم ان المتشابه اما يقع في القرآن الكريم والاحاديث الشريفة فالحكم فيهما اعتقاد حقيقة المراد والامتناع عن التأويل عند السلف واما اذا وقع في كلام الناس فالحكم فيه انه ان وجد فيه تأويل صحيح يؤل به والا فإفرد قاله الاستاذ (قوله فا انقطع رجاء معرفة مراده) اى ان كان من باب الاعتقاد وان كان من باب العمل فلا ينقطع رجاء معرفة مراده بل يرجح كما مر فلا يقع التشابه في باب العمل قوله باعلام الله تعالى (فعلى هذا الاحتجاج الى تأويل الحصر المذكور في الآية فافهم) (قوله متشابه اللفظ) واعلم ان المراد بكون مقطعات او اثنى السور متشابهاً من القسم الاول كونها متشابهة باعتبار مسمياتها ولو كان المراد كونها متشابهة باعتبار اسمائها بناء على انها اسماء حروف كما سيحى فلا يصح كونها من القسم الاول بناء على انه يفهم من الاسم المسمى فيلزم ان لا يصح قوله ان لم يفهم منه شئ فافهم هكذا افيد (قوله يجب ان يقع الخ) ان كان قوله يجب صفة الحروف يكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول وان كان صفة اسماء

يكون التسمية من قبيل نقل اسم العام الى الخاص فافهم فيه ( قوله اولان الحرف قد يطلق ) اى فى اللغة فعلى هذا يكون التسمية من قبيل نقل اسم العام الى الخاص ( قوله بل تكلم بالرمز ) فعلى هذا يكون الطاء رمزا الى طاهر والهاء الى الهادى ولا يلزم كون الرمز مجازا بذكر الجزء وارادة الكل والا يلزم ان يراد بطاهر لفظ طاهر وهو بط بل هو حقيقة فالمراد المسمى فافهم ( قوله بان السؤال عنه بدعة ) اى لعدم وقوعه فى عصر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ( قوله فان قيل فعلى هذا الخ ) الفاء الاول اشارة الى مورد السؤال يعنى تقرير على مورد وهو التقسيم السابق والثانى تقرير على منشاءه وهو قوله والامتناع عن التأويل وحاصل السؤال ابطال التقسيم السابق بانه بط لانه تقسيم الشئ الى مبانة فيكون بط ( وقوله اصلا ) اى لاعليا ولا اعتقاديا كما هو المفهوم مما بعده ( قوله اجيب ) حاصل الجواب ان المتشابه وان كان مبانيا للتقسيم لكن لا يضر ذكره فى التقسيم وانما يضر لو كان ذكره مقصودا وهو م بط ذكره استطرادى ثلثين فى هذا الاحتمال فى هذا الجواب تسليم لعدم افادته الحكم الشرعى ( قوله وقد يجاب الخ ) وفيه منع لعدم الافادة بانه ممنوع كيف انما لم يفد ذلك لو كان معرفة الحكم موقوفة على معرفة المعنى وهو م ( قوله يتناول بعض انواع المتشابه ) كقطعات اوائل السور ( قوله فليتأمل ) لعله اشارة الى الدقة فى الجواب الاول فهو مختار لالثانى ويمكن ان يقال انه اشارة الى المنع بان عدم افادته الحكم الشرعى بالنسبة الى الكل ممنوع كيف وهو يفيد اعتقاد حقيقة المراد وهو حكم من الاحكام الشرعية ويمكن ان يقال لعله اشارة الى انه يجوز ان يكون المتشابه قيد القسم لا قسما مستقلا ويجوز ان يكون قيد القسم من القسم او اخص منه فيكون القسم عبارة عن قولنا واما نظم دال على المعنى متشابه فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله بناء على لزوم الوقف على الا الله ) اى انما حكمنا بامتناع تأويل المتشابه بناء على الخ وهو اشارة الى حقيقة المقدم تقرير الدليل هكذا كمالزم الوقف على الا الله فالامتناع عن التأويل ثابت لكن المقدم حق و التالى مثله اما الملازمة فظريية اشار الى اثباتها بقوله الدال على ان تأويل المتشابه لا يعلم غير الله تقريره هكذا كمالزم الوقف على الا الله يكون المعنى لا يعلم تأويله غير الله تعالى وكما كان المعنى ذلك فالامتناع عن التأويل ثابت واما حقيقة المقدم فظريية ايضا اشار الى اثباتها بوجوه خمسة واعلم ان لزوم الوقف على الا الله مخالف لما فى الرسالة الجزرية من ان الوقف

اللازم ليس بموجود في القرآن اللهم الا ان يستثنى وقف السلف فاهم  
 قاله الاستاذ ( قوله ورجحت هذه القراءة ) شروع الى اثبات حقيقة المقدم ( قوله  
 ان تأويله الا عند الله ) هذه القراءة شاذة لكنها مشهورة فلا يعطى لها حكم  
 القرآن لعدم كونها متواترة كما مر في صدر الكتاب فارجع تقرير الوجه الاول  
 هكذا قراءة الوقف على الا الله مع كون الواو في قوله والراسخون ابتدائية راجحة  
 على قراءة الوقف على والراسخون في العلم مع كون الواو فيه عاطفة لان قراءة  
 الوقف على الا الله يوافقها قراءة ابن مسعود مع كونها متواترة دون قراءة الوقف  
 على والراسخون وان كانت متواترة وكل قراءة توافق قراءة ابن مسعود مع كونها  
 متواترة فهي راجحة على القراءة التي لم توافقها ينتج المط ( قوله الثاني )  
 تقريره هكذا قراءة الوقف على الا الله راجحة على القراءة الثانية لانها قراءة ليس  
 فيها ما يوجب تخصيص المعطوف بالحال وقراءة الوقف على والراسخون  
 قراءة فيها ما يوجب تخصيص المعطوف بالحال وكل قراءة ليس فيها ذلك  
 فهي راجحة على ما فيها ذلك ينتج المط ( قوله وذلك غير جائز ) فان قبل  
 فحينئذ يلزم ان يكون قراءة الوقف على والراسخون باطلة لامرجوحة  
 قلت نعم لكن لما جاز اعتبار تقدير المبتدأ يحوز تلك القراءة ايضا فافهم او يمكن  
 ههنا تقرير آخر ( قوله الثالث ) تقريره هكذا قراءة الوقف على الا الله راجحة  
 على قراءة الوقف على والراسخون لانه لو لم تكن راجحة بل كان قراءة الوقف  
 على والراسخون راجحة يلزم اما ان لا يذم المتبع للمتشابه واما ان لا يمدح  
 الراسخون في العلم لكن التالي بط او يقال يلزم ان لا يمدح الراسخون في العلم  
 بل يذم لكن التالي بط ( قوله الرابع ) تقريره قراءة الوقف على الا الله راجحة  
 لانها لو لم تكن راجحة يلزم ان يكون الراسخون في العلم من المتبعين للمتشابه  
 لكن التالي بط وههنا تقرير آخر فلا تغفل ( قوله الخامس ) تقريره هكذا  
 قراءة الوقف على الا الله راجحة على قراءة الوقف على والراسخون لانه ليس  
 فيها ارتكاب خلاف الاصل وقراءة الوقف على والراسخون فيها ارتكاب  
 خلاف الاصل وكل قراءة ليس فيها ارتكاب خلاف الاصل فهي راجحة  
 ينتج المط وهذا الوجه الخامس متحد بحسب المأل بالوجه الثاني لكن عده  
 وجها مستقلا نظرا الى ان الثاني بالنظر الى ملاحظة كونه حالا وههنا نظر  
 الى اعتبار حذف المبتدأ فان قيل ما الفائدة في اعتبار حذف المبتدأ قلت  
 فائدته افادة الحصر واعلم ان السعد الدين التفتازاني حاكم في شرح

الكشاف بين الوقف على الآله و الوقف على والراسخون بانه ان كان المراد  
بالتشابه ماهو مصطلح اهل الاصول فالحق ان الوقف على الآله واجب وان كان  
المراد ماهو المعنى الاعم من انظ والنص مما يعلم معناه بالتأمل فالوقف  
على والراسخون لازم حينئذ لكن الشارح حل التشابه على ماهو  
المصطلح فلذا قال بناء على لزوم الوقف على الآله ( قوله السابق فجعل  
اتباع التشابه ) سواء كان اتباع بالحمل على المعنى الظ او على المعنى الغير الظ  
المراد كما يظهر من كلامه الآتى ( قوله تعالى وابتغاء الفتنة ) اى لطلب  
الفتنة بين المسلمين بان يحمل التشابه على معناه الظ ويؤل الحكم به كما فعل  
المجسمة وغيرها من الفرق الضالة فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله  
واجيب عن الاول ) الى قوله اقول لاضهير مذكور فى المعنى للمصور الباقى  
من طرف المتأخرين وفى قوله عن الاول مسامحة والمراد به اصل الدليل المستفاد  
من قوله بناء على لزوم الوقف على الآله وحاصل الجواب من طرف المتأخرين  
نقص لدليل المتقدمين بالجريان والتخلف بانه يجرى فى عدم علم النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم مع تخلف حكم المدعى عنه لانه يعلم عندكم انها المتقدمون  
حيث صرح به فخر الاسلام وهو من طرف السلف ( قوله واما تفصيلا ) حاصله  
منع الصغرى السابقة فى قوله الاول قراءة ابن مسعود وتقريره قراءة الوقف على  
الآله راجحة على قراءة الوقف على والراسخون لان قراءة الوقف على الآله  
يوافقها قراءة ابن مسعود دون قراءة الوقف على والراسخون الخ وهذه  
الصغرى ممنوعة من طرف المتأخرين كيف لم لا يجوز ان يكون رفع الراسخون  
من قبيل الميل مع المعنى اى معنى العطف عليه بناء على ان معنى ان تأويله  
الا عند الله لا يعلم تأويله الآله بالرفع فمح يوافق قراءة الوقف على والراسخون  
بقراءة ابن مسعود ( قوله ومن وجوده القياض ) اى من آثار وجوده القياض  
ان الممدوح لم يترك من ماله الا قليلا لاقية له او مجلف اى ما بقى بعد الاعطاء  
وهو شئ لاقية له ايضا ( قوله او مجلف ) عطف بالرفع على مسحنا بحسب  
الميل الى معناه فانه مرفوع من جهة المعنى بناء على ان معنى لم يدع الخ لم يبق  
الا مسحت ( قوله على اى قراءة الاحاد ) وهو قراءة ابن مسعود يعنى لو سلم  
ان الرفع ايس من قبيل الميل مع المعنى وان قراءة ابن مسعود تدل على لزوم  
الوقف على الآله فلا نسلم كون القراءة الاولى راجحة على الثانية وانما تكون  
راجحة لو كان قراءة الاحاد معارضة الادلة القطعية للمتأخرين التى تجىء ببيانها

الى اعتبار حذف المبتداء ) اقول نعم لكن المبتداء المحذوف يفيد الحصر لكن  
يرد عليه ان الحصر ليس بمقتضى الالزام الا ان يقال انه ادعائى واعلم انه لا يلزم  
من عدم كون بعض الوجوه المذكورة من طرف السلف تاما ان لا يصح مذهب  
السلف بل هو صحيح وحق بناء على ان بعض الوجوه الآخر تام فلا تغفل  
( قوله وان جوزه المتأخرون ) مربوط بقوله والامتناع عن التأويل اى تجوز  
التأخيرين ليس بحق بل ان الحق ان لا يبين معنى التشابه ( قوله قالوا ) اى  
المتأخرون اعم من المعتزلة ( قوله لا يلىق بالحكيم ) ظاهره يشعر بالاستدلال  
بمذهب المعتزلة ويمكن ان يقال ان الرعاية للحكمة المطلقة يقول بها اهل الحق  
تقرير الدليل هكذا الخطاب بما لا يفهم لا يلىق بالحكيم تعالى وتقدس لانه  
كخطاب من لا يفهم وخطاب من لا يفهم لا يلىق به ينتج المط فقول كما ثبت  
ان الخطاب بما لا يفهم غير لائق به تعالى فتأويل التشابه جائز لكن المقدم حق  
والتالى مثله ( قوله كما اذا تعلق بالعمل ) فيه اشارة الى ان معانى  
للتشابهات ليست بمتعلقة بالاعمال ( قوله لو سلم انتفاء الخ ) فيه اشارة الى  
منع عدم الفرق بينهما من هذا الوجه كيف عدم علم الجهال لعدم  
قدرتهم وعدم علم الراسخين ليس لعدم قدرتهم بل للموافقة لرضاء الله تعالى  
حيث لم يصرفوا اذهانهم الى نحو التأويل مع استعدادهم له فافهم ( قوله  
بمطرق دقيقة ) اى عبارة النص و اشارة النص ودلالة النص واقتضاء النص  
فانهم استنبطوا الاحكام بهذه الطرق الدقيقة ( قوله وقالوا ثالثا ما من الخ )  
تقريره تأويل التشابه جائز لانه لو لم يكن جائزا لانكر احد من العلماء اذا سمع  
تأويل الآخر منهم لكن التالى بط ففوله ما من آية الا وقد تكلم العلماء  
فى تأويلها من غير تكريه بل بطلان التالى فيلزم منه ان يجوز التأويل عند  
السلف ايضا ( قوله اضطر الخلف ) اى بالضرورة احتاجوا الى التأويل بناء  
على ان الضرورات تبیح المحظورات وحاصل الجواب منع الملازمة او التقريب  
بالتريد بانهم ان ارادوا بالواحد من العلماء فى الملازمة واحدا من السلف فالملازمة  
مسئلة لكن بطلان التالى ممنوع وان ارادوا به واحدا من المتأخرين فالملازمة  
وبطلان التالى كلاهما مسلم لكن التقريب ممنوع كيف لا يلزم من هذا الدليل  
تجوز السلف كيف انكارهم تأويل التشابه مشهور منهم ( قوله ورد بان ذلك  
كان فى القرن الخ ) اثبات التقريب من طرف المتأخرين فاذا كان فى وقت الصحابة  
يثبت ذلك الدليل جواز التأويل عند السلف ايضا ولم يجب الشارح عند لكن

( الجواب )

الجواب عنه ظاهر بناء على ان انكار السلف بتأويل المتشابه مشهور غاية الشهرة فهم لم يسلموا ثبوت التأويل ووقعه في القرن الاول فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله عن طلب العلم حقيقة ) اى يقينا ( قوله وبهذا يمكن ان يرفع الخ ) اذلا مخالفة بين الامتناع عن التأويل اليقيني وبين اثبات التأويل الظاهرى دفعا لطا عن الجاهلين ( قوله ورد بان هذا ) اى التوقف عن طلب العلم حقيقة وحاصل الرد ابطال السند بناء على ان المحاكاة المذكورة منع مع السند بان المخالفة الحقيقية بين السلف والحلف ممنوعة كيف لم لا يجوز ان يكون مراد السلف الامتناع عن التأويل اليقيني وان يكون مراد الحلف اثبات التأويل الظاهرى لا اليقيني بانه بط لانه يستلزم التخصيص بلا تخصيص الخ ( قوله لا تنقضى عجائبه ) اشارة الى وجه الشبه والعجائب والغرائب اعلم من المعانى الاول والثوانى ( قوله فاقى للبشر ) كناية بنفى المحل عن نفي الحال فلا يمكن ادراك معانى القرآن بالكلية ( قوله انما هي ) فيه اشارة الى ان الاضافة في قوله وفائدة التنزيل يفيد الحصر ( قوله ابتلاء الراسخين ) الابتلاء بمعنى جمل الله تعالى لهم ذامشة ( قوله عميرد ) والورود معارضة على السلف من طرف الحلف بانه الامتناع عن تأويل المتشابه بط بل لا يلبق لانه من غير تأويل خطاب بما لا يفهم وكل ما هو خطاب بما لا يفهم لا يلبق بشان الحكيم ينتج المط والجواب بمنع الكبرى بانه ممنوع كيف انما لا يلبق بشانه لو كان المتشابه من باب العمل ولم يوجد فيه فائدة سوى عدم الفهم وهو ممنوع كيف لم لا يجوز ان يكون الفائدة ابتلاء الراسخين بناء على ان هذا العالم عالم الابتلاء وقد سبق من الشارح هذا الجواب بقوله فيه بحث الخ فارجم ( قوله فكيف يتلى به ) بل الابتلاء له انما يكون بالمنع عن التأويل وعن فهم معناه ( قوله لا يعلم شيئا ) اى لا قبل التكليف ولا بعده كالصبي الغير العاقل والمجنون ( قوله بلوى ) اى مشقة ( قوله في تحصيل غير المراد ) بناء على ان العلم بالنسبة الى الجاهل ليس بمراة فمشقة في تحصيله وان وجدت لكنها اقل بالنسبة الى مشقة الراسخين في العلم بناء على ان العلم غاية ممتناهم فاذا منعوا عن التأويل وعن فهم معنى المتشابه يكون محبوبهم متروكا فالبلوى في ترك المحبوب اكثر فيكون اعظم انواع بلوى واعبها فائدة فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله من اقسام التقسيم الثانى ) الاضافة لادنى ملاسة و كذا في الثالث فلا تغفل ( قوله واما الحقيقة وهى ) اى لفظ الحقيقة ففيه استخدام بناء على ان المراد بالمعرف هو المعنى لا اللفظ ( قوله اما فيل الخ ) اى باعتبار معناها اللغوى واعلم ان النقل

الى المعنى الاصطلاحي بلا تاء ان كان التاء للنقل ثم يؤتى التاء علامة للنقل او مع  
 التاء ان كان التاء للتأنيث ( قوله فيكون معناها الثابتة الخ ) اى معناها المقوى  
 الكلمة الثابتة فيكون النقل من قبيل نقل اسم العام الى الخاص ( قوله للنقل ) اى  
 الاستعارة بان شبه الكون منقولاً بالتأنيث فى الكون مستلزماً للفرعية ثم يستعار  
 لفظ التأنيث ل معنى النقل اى الكون منقولاً وبواسطة هذه الاستعارة يستعار  
 لفظ التاء الموضوع للتأنيث الجزئى للنقل الجزئى فيكون استعارة تبعية هذا ان كان  
 بمعنى فعل وان كان بمعنى مفعول فهى للتأنيث اتفاقاً ( قوله والتقدير كلمة حقيقة )  
 يعنى موصوفها المقدر مؤنث فنظم اليه كبرى هذا وكل صفة غير جارية ومربوطة  
 على موصوفها وكان موصوفها مؤنثاً فالتأنيث ينتج المط ( قوله ولا يجازا )  
 ذكره استطرادى اذ لا يفهم مما قبله بل المفهوم ان لا يكون حقيقة لكن ذكره  
 لمناسبة واللفظ بعد الوضع قبل الاستعمال فيما اذا اريد به لفظه بان تقول وضع  
 الواضع هذا اللفظ لمعنى كذا فان ذلك اللفظ فى كلامك ليس بحقيقة  
 ولا مجاز فافهم ( قوله ذلك اللفظ ) فيه اشارة الى ان الضمير الراجع  
 الى النكرة معرفة بناء على ان المرجع وان كان نكرة لكن لما كان مقيداً بالاستعمال  
 صار متعيناً فيكون الضمير الراجع اليه معرفة فافهم ( قوله بحيث تدل عليه بغير  
 قرينة ) فان قيل يلزم ان يخرج الالفاظ المشتركة فانها تدل على معانيها بقرينة  
 قلت نعم لكن المراد عدم الاحتياج الى القرينة فى الدلالة على المعنى واللفظ  
 المشترك يدل على معناه بلا قرينة واحتياجه اليها انما هو لتعيين المعنى المراد  
 لا للدلالة على المعنى فافهم ( قوله كالصلاة ) مثال الحقيقة الشرعية ( قوله والاسد )  
 مثال اللغوية ( قوله والكلمة ) مثال الاصطلاحية ( قوله والدابة ) مثال العرفية  
 ( قوله فهى الحقيقة على الاطلاق ) كلفظ الاسد فانه موضوع لغة للحيوان المفترس  
 والمالم يوجد من اهل الشرع والعرف والاصطلاح النقل الى معنى آخر بل استعملوه  
 فى الحيوان المفترس فكان الكل اتفقوا على وضعه لذلك المعنى فوجود الاوضاع  
 الاربعية مبنى على التنزيل لا بالفعل والايلازم ان لا يوجد الفاسدة فى الاوضاع  
 المتأخرة بعد كونه موضوعاً لذلك المعنى من طرف اهل اللغة فاندفع اعتراض  
 السيد الشريف فى تعليقاته على التلويح على السعد الدين كما نقله الازميرى  
 ههنا والمجاز على الاطلاق كلفظ الاسد فى الرجل الشجاع ( قوله فليتأمل ) لعل  
 وجه التأمل اشارة الى كون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد حقيقة ومجازاً  
 من جهة واحدة مبنى على المسامحة اذ لا يوجد ذلك نعم يكون لكن باعتبار جهتين

لا من جهة واحدة والله اعلم وهو الهادى ( قوله استعمل لا صحيحا ) اى مطابقا  
لقانون الوضع ( قوله بلاعلاقة ) فان قيل فحينئذ يلزم ان يكون غلط كما  
صرحوا به قلت والذي صرح به فيما اذا لم يوجد الوضع الثانى فى المعنى الثانى  
وهنا وجد فلا يكون غلطاً فان قيل فيكون لفظاً مشتركاً قلت نعم لكن لافساد  
فيه بناء على ان الشارح انما اخرج المقول عن المشترك دون المرتجل وان اخرج  
الازميرى ذلك ايضا فافهم ( قوله وضع جديد ) اى دليل وضع جديد ( قوله  
مستعملا فيما وضع له ) اى بالوضع الثانى وكونه غير مستعمل فيه بالنسبة الى  
الوضع الاول فلان نقاضا ( قوله وانما جعله صاحب التنقيح الخ ) اشارة الى  
الجواب عن المعارضة على مدعى بمنع الملازمة تقديره ظاهر واعلم ان المرتجل  
فى المعنى الثانى بالنسبة الى الوضع الاول ليس بحقيقة لعدم كونه موضوعا له  
بالوضع الاول ولا مجازا لعدم العلاقة ولا كناية ايضا وكذا فى المعنى الاول  
بالنسبة الى الوضع الثانى ( قوله بحيث يفهم بلا قرينة ) بيان كيفية الغلبة  
فحينئذ يدخل فى الحقيقة وان كان مجازا ابتداء قبل الغلبة فحين وجود الغلبة  
هكذا يلزم ان يكون المعنى المقول عنه متروكا بالكلية ( قوله الى الناقل )  
اى لا الى الواضع الاول واعلم ان المراد بدخول المرتجل فى الحقيقة دخوله فيها  
بالنسبة الى المعنى الثانى بالوضع الثانى وكذا المقول ( قوله لان اللغة اصل ) تقريره  
لاشى من اللغة بموجود فيه اقل لان اللغة اصل ولا شئ من الاصل بموجود  
فيه النقل ينتج المطاوى يقال لاشئ من اللغة بموجود فيه النقل لان اللغة اصل وكل  
ما هو موجود فيه اقل طار عليه ينتج المطاوى فافهم ( قوله طار عليه ) اى وضع  
آخر والحاصل كل ما هو لغة وضع ابتداء ولا يوجد الوضع الاخر فى اللغة ( قوله  
وحكمه ثبوته ) اى ثبوت الحكم لما وضعت له مثلا اذا قال احد لامرأته انت  
طالق تطلق امرأته سواء نوى الطلاق او لا فيثبت حكم الطلاق ( قوله والمراد  
المعنى الحقيقى ) ففيه استخدام وانما احتجج اليه بناء على ان المنفى هو المعنى دون  
اللفظ ( قوله اى عما وضعت له ) فان قيل هو عبارة عن المعنى الحقيقى فيلزم نفى  
الشئ عن نفسه قلت يجوز ان يكون المراد بالثنائى الماصدق عليه وبالمعنى  
المفهوم فلا اشكال ( قوله فان قلت فواجه ) استفسار او مصادفة اى اذا كان  
حكمها امتناع نفى المعنى الحقيقى فواجه المنفى فى الآية حيث نفى البشر عن يوسف  
عليه السلام مع ان البشر معنى حقيقى بالنسبة اليه ( قوله بطريق الادعاء ) اى  
بعدم كونه من جنس البشر بسبب المبالغة فقوله والمبالغة عطفت السبب

على المسبب (قوله رجحانها على المجاز) يعني اذا كان للفظ معنيان احدهما حقيقى والاخر مجازى يرجح الحقيقى على المجازى هذا مراده بقربته قوله الاقنى اعنى قوله وبدونها على الحقيقة لا ماقال الطرسوسى والايلزم على ماقاله ترجيح المشترك فانهم فارجع اليه (وقوله اذا دار) اى اذا احتمل اثار اليه بقوله فانه يحتمل حيث عبر بالاحتمال عن الدوران (قوله ينحل بالتفاهم) يعنى لا يفهم المعنى المراد فانهم والله اعلم وهو الهادى (قوله واما المجاز) قال فى الكشف المجاز مفعول بمعنى فاعل من الجواز بمعنى العبور والتعدى انتهى ملخص المفهوم من كلام الشارح ان النقل بعد كونه بمعنى الجائز عن المكان مطلقا حقيقيا او تنزيليا من قبيل نقل اسم العام الى الخاص وان كان معناه الجائز عن مكانه الحقيقى فالتقل من قبيل نقل اسم المشبهة الى المشبهة بناء على ان اللفظ اذا استعمل فى غير معناه الموضوع له فكأنه جاز عن مكانه الحقيقى فالوضع له بمنزلة المكان الاصلى فانهم (قوله فى غير ما وضع له) ان كان الغير بمعنى المغاير يصدق تعريف المجاز على اللفظ المشترك بناء على ان كل واحد من معانيه مغاير للاخر فليزوم ان يكون الغير بمعنى لائلا ينقض التعريف منعاً ويمكن ان يقال يخرج المشترك بقيد الحثية وان كان الغير بمعنى المغاير فلا تغفل (قوله ولا بد ههنا وفى تعريف الحقيقة الخ) اشارة الى انه لا حاجة الى القول بانه لا بد فى التعريفين من تقييد الوضع باصطلاح به التخاطب كما هو المشهور احترازاً عن انتقاضهما بالصلوة المستعملة شرعاً فى الدعاء ولعمرة الاركان المعلومة فانها مجاز يصدق عليه تعريف الحقيقة لان كلاميهما موضوع له بوجه كما انه غير الموضوع له بوجه آخر وبالصلوة المستعملة فى الدعاء لغة وفى الاركان المعلومة شرعاً فانها حقيقة يصدق عليها تعريف المجاز لان كلاميهما غير الموضوع له بوجه وان كان موضوعاً له بوجه آخر ووجه عدم الحاجة اليه ان قيد الحثية مأخوذ فى تعريف الامور التى تختلف باختلاف الاعتبارات الا انه كثيراً ما يحذف او ينسوخ خصوصاً عند تعليق الحكم بالوصف المشعر بالحثية كذا فى التلويح وائت خبير بان تجرد وجود العلاقة لا يكفي بل لا بد للمستعمل من اعتبارها وملاحظتها عند الاستعمال وبانه لا بد من وجود القرينة المأذمة فى المجاز وعدمها فى الحقيقة فبالنظر اليها ينتقض التعريف مطلقاً بما ذكر من الصلاة فتدبر انتهى حفيد فاعلم ان القرينة المأذمة داخلية فى المجاز عند اهل البيان دون اصل الاصول بل هى من قبيل الشرط الخارج وانما احتاج اليها اهل البيان ليخرجوا الكسافية عن المجاز

والكناية بالمعنى الذى بينه اهل البيان خارجة عن المجاز عند اهل الاصول  
بقولهم استعمل في غير ما رضع له (قوله تعليل الحكم) وهو الاستعمال (بالوصف  
وهو قوله غير ما رضع له وما وضع له وقيد الحثية للتعليل في الحقيقة وكذا  
في المجاز واما قوله للعلاقة فهو علة صحة الاستعمال فلا اشكال وان كان كونه  
للتعليل غير مرضى عند الطرسوسى فارجع (قوله وح لا ينقض) اى منعا  
وهو الظاهر وان قال المعاصم جمعا ومنعا فافهم والله اعلم وهو الهادى (قوله ويعتبر  
السماع في نوعها) اى بشرط السماع من اهل البلاغة وجنس العلاقة عبارة  
عن اللزوم ونوعها عبارة عن انكفية والجزئية والشرطية وغيرها فالمجاز  
باعتبار نوع العلاقة سماعى وباعتبار شخص العلاقة قياسى والحقيقة سماعى  
قطعا ولو حقيقة او حكما فافهم (قوله التى لم تسمع باعيانها) صفة كاشفة  
فتكون بمنزلة التعريف للاستعارات الغريبة وتقرير الدليل هكذا لو كان السماع  
شرطا في اشخاص العلاقة يلزم ان لا يكون اختراع الاستعارات الغريبة الخ  
من طرق البلاغة لكن التالى بط فقول له لاجا عنهم الخ بيان لبطلان التالى  
(قوله ولهذا يمد نوا الخ) دليل ان (قوله لوجاز التجوز) اى التكلم بالمجاز (قوله  
بمجرد العلاقة) اى بمجرد السماع عن اهل اللسان (قوله للصحة) اى  
صحة التكلم بالمجاز (قوله والتخلف عن مقتضى) بان يوجد مقتضى ولا يوجد  
المقتضى قال بعضهم بعدم جواز التخلف وقال بعضهم بجوازه وهذا الاختلاف  
مبنى على ان عدم المانع هل هو جزء من المقتضى ام لا (قوله ليس بقادح) اى يكون  
المقتضى مقتضيا (قوله ليس جزأ من المقتضى) بل خارج عنه فيكون المعنى  
ان العلاقة مقتضية لصحة التجوز ان لم يوجد مانع هناك على انه لو كان جزأ منه  
لا يضر ايضا وهو ظ فافهم (قوله الذى نحن فيه) احتراز عن المجاز عن المجاز العقلى  
والمجاز بالحذف فافهم (قوله للرجل الشجاع) قيد الرجل واقعى بناء على ان  
لفظ الاسد انما يستعار لمفهوم الشجاع ثم يخرج ذلك الشجاع بقرينة خارجة  
في ضمن الرجل ولا يستعار لفظ الاسد لمفهوم الرجل بخصوصه بل هو  
مستفاد من الخارج فافهم (قوله واعتبارا) يعنى في ادعاء المتكلم (قوله التقابل)  
اى مطلق التقابل بين وصفى المشبه والمشبّه به (قوله بواسطة تمليح الخ) اضافة  
العام الى الخاص وهو بيان نكتة التزليل والتمليح بمعنى اظهار الظرافة (قوله  
على الجبان) بان شبه الجبان بالشجاع في الشجاعة بناء على انه اذا نزل التقابل  
بينهما بمنزلة التناسب يلزم ان يكون الجبان شجاعا في الادعاء ثم يستعار الشجاع

للجبان فصار استعارة اصلية هذا اذا لم يعتبر الاستعارة في المصدر وان اعتبر  
 فبان شبه الجبن بالشجاعة في الكون سببا للاقدام على ما يليق اقدامه بناء على  
 انه اذا نزل تقابلها منزلة التناسب يلزم ان يكون الجبن شجاعة بحسب الادعاء  
 ثم يستعار الشجاعة للجبن ثم بواسطة هذا الاستعارة يشتق من الشجاعة  
 الشجاع فيستعار للجبان وكذا يشبه الانذار بالتبشير في الكون موجبا للسرور  
 بناء على انه اذا نزل التقابل بينهما بمنزلة التناسب يلزم ان يكون الانذار موجبا  
 للسرور كالتبشير ولو بحسب الادعاء والنكتة في التنزيل هي التهكم ثم يستعار  
 التبشير للانذار ثم بواسطة هذه الاستعارة يشتق من التبشير لفظ بشر فيستعار  
 بمعنى انذر فيكون تبعية (قوله او تقاؤل) اي لاجل مأمول الخير وهو رجاء كونه  
 بصيرا بكثرة اطلاق البصير على الاعمى وتقديره شبه الاعمى بالبصير في البصر  
 او شبه العمى بالبصر في الكون موجبا لانكشاف الاشياء المخزوء اعلم ان تقرير الاستعارة  
 في الامثلة على هذا الوجه هو المستفاد من كلام الشارح هنا ولا يلتفت الى غيره  
 فلا تغفل (قوله اطلاق السيئة على جزأها) اي فيما اذا ذكر السيئة فقط والاستعارة  
 في الآية الكريمة ليست بظاهرة بناء على ان الطر فان مذكوران فافهم (قوله  
 وما شبه ذلك) كافي قول الشاعر قلت اطبخ الى جبة و قميصا (قوله ولو في نظر  
 المتكلم) اي في اعتقاده وتخيله سواء كان في نفس الامر والا والمراد بالحصول  
 المذكور اتصاف فردا للمعنى المجازي بالمعنى الحقيقي (قوله ذلك الزمان) وهو بعض  
 الازمان (قوله تعلق الحكم) اي ثبوت الحكم ويقال له حال اعتبار الحكم (قوله  
 على زمان يقع النسبة) ويقال له حال الحكم (قوله التكلم بالجملة) عطف العام على  
 الخاص (قوله الكون عليه) فاعل الكون المعنى الحقيقي وضمير عليه الى المعنى المجازي  
 واليد الى المعنى الحقيقي (قوله لم يكن مجازا بهذا الاعتبار) اي وان كان مجازا بعلاقة  
 اخرى كالموم والخموص مثلا في لفظ الدابة اذا اطلق على الفرس مجازا بعلاقة  
 العموم والخصوص مع دوام كونه مما يدب على الارض كما بين الازميري فذا قال  
 وان لم يكن حقيقة ايضا فافهم والله اعلم وهو الهادي فلا تعمل (قوله مجاز  
 وقت الالباء) اي مجاز عن الرجال الباطنين وقت اعطاء الحكم او الوصى اموالهم  
 اليوم (قوله وان كانوا بائعي حقيقة) اي وان كانوا متصفين بالبيع حقيقة حال  
 تكلم الله تعالى الامر لكنه مجاز حال اعتبار الحكم اي وقت الاعطاء فلا يلزم  
 كونه مجازا او حقيقة في حال واحد (قوله في قتل فتيلة) فتيلة مجاز عن معنى  
 حيا وكونه فتيلة مجاز بعلاقة الاول هذا على ما هو المشهور من ان المقتول هو

الحى لكن على تحقيق البركوى فى امتحانه يكون حقيقة بخلاف قولهم من قتل  
 حيا فانه يكون مجازا بعلاقة الكون فارجم الى الامتحان نقله الاستاذ ( قوله  
 والجر فى عصرت الخ ) مجاز عن الغيب على ما هو التحقيق اذ العصر يتعلق به  
 لا بالعصير وان اشتهر كونه مجازا عن العصير والمثال الثانى ظ بخلاف الاول اعنى  
 من قتل قتيلا فلذا اتى مثالين ( قوله قتيلا وجر حقيقة فى زمان الاخبار ) بناء  
 على ان الاخبار بعد وقوع القتل والعصر واعلم انه لو قيل قلت هذا القتل  
 امس يكون حقيقة كما صرح به السيد السند فى جواشى التلويح يعنى فى تعليقاته  
 عليه ووجهه مبنى على القاعدة المتقررة فى علم الفقه وهى ان الوصف فى الحاضر  
 لغويا كان كلمة هذا اشارة والذات والوصف يكون الوصف لغويا فيكون المراد  
 الدال فيكون حقيقة وكذا لو قيل عصرت هذا الجر امس يكون حقيقة فارجم  
 الى محله ( قوله خلفه ) اى تركه ابوه حال كونه يتيما ( قوله لكونه يتيما ) اى  
 لكونه مسما يتيما عند الترك ففيد استخدام اذ المراد بقوله حقيقة لفظه لاسماء فافهم  
 ( قوله فهى الاستعداد ) اى الاستعداد بان تصاف المعنى المجازى بالحقى عند تعلق الحكم  
 فاذا قلت هذا الجر مسكر حين كونه فى الدن فان ذلك الجر ايسر بمتصف  
 بالاسكار بالفعل لكن له استعداد اليه فافهم والله اعلم وهو الهادى فلا تغفل  
 ( قوله والا ) اى ان لم يكن المعنى الحقيقى حاصل للمعنى المجازى لا بالفعل ولا بالقوة  
 فان لم يكن بينهما لزوم المراد به اللزوم العربى فلذا قال واتصال فى العقل بوجه  
 ما بان يكون خطور المعنى الحقيقى الى القلب سببا لخطور المعنى المجازى ويكون  
 سببا لصحة ارادة المعنى المجازى ( قوله وان كان ) اى اللزوم الذى غير المشابهة  
 فالذكر بعده بقوله فاما ان يكون الخ اربعة علاقة ( قوله حصول العرض  
 فى الجوهر ) يقال له الحلول لغة وفى اصطلاح الحكمة ايضا ( قوله كحصول  
 البرجة فى الجنة ) من قبيل حصول التعلق فى ظرف المتعلق بالفتح والمتعلق  
 بالكسر عبارة عن البرجة اى انعامه واحسانه تعالى والمتعلق بالفتح عبارة عن العبادة  
 فهو متعلق بعبادة تعالى والجنة ظرف لهم وهو تمثيل لقوله او غير ذلك فافهم  
 ( قوله نحو يد الله ) ذكر اليد وارىد القدرة بعلاقة الحلول بناء على ان القدرة  
 تظهر فى اليد بالنسبة اليها فلا يلزم منه ان يكون لله تعالى حاشايد فهو من قبيل  
 ذكر اسم المحل واردة الحال ( قوله قدرة طولى ) القدرة مجاز عن اليد بذكر  
 اسم الحال واردة المحل بقرينة طولى اذ المنتصف بالطول هو اليد لا القدرة واعلم  
 ان العلاقة فى قوله يد الله هى المظهرية عند صاحب متن العلاقة ( قوله ويدخل

فيه ) اى فى استعمال اليد فى القدرة ( قوله استعمال الفائط الخ ) من قبيل استعمال اسم المحل فى الحال ( قوله الحالين ) فيه استخدام بالظر الى الحياة اذ المراد بها لفظها لا المعنى كالإيمان فانهم فهو من قبيل ذكر اسم احد الحالين فى محل واحد و ارادة الحال الآخر ( قوله متقاربين ) اى متناسبين فاذا قلنا رضوان الله تعالى مراد به رضوان الرسول عليه السلام يكون مجازا مرسلًا بعلاقة الحلول اى حلول المعنى الحقيقى والمجازى فى محلين متناسبين احدهما هو الله تعالى والثانى هو الرسول فينبغي انهما مناسبة تامة فهو من قبيل ذكر اسم احد الحالين فى محلين متناسبين و ارادة الحال الآخر ( قوله فى حيزين ) اى فى فراغين والمراد بالمحلين الموصوفان فلا تغفل قوله بدليل قوله تعالى فيه مقام ابراهيم بيان القرينة المعانعة والمعينة اذ ليس مقام ابراهيم فى البيت بل فى حرمه والتعبير ههنا ذكر اسم احد الحالين فى حيزين متقاربين و ارادة الحال الآخر و ان يجعل العلاقة للمجاورة لعدم ظهور علاقة المجاورة لوجود البعد بينهما فانهم والله اعلم هو الهادى ( قوله المتناول للاقسام المذكورة ) اى المذكورة آنفاً وسمى خمسة اقسام والكل يقال له علاقة الحلول ( قوله احدهما جزء الآخر ) اى واما ان يكون احدهما للمعنى الحقيقى والمجازى جزءاً للآخر منها ( قوله كاستعمال الركوع فى الصلوة ) فى قوله تعالى واركعوا مع الراكعين وهو من قبيل ذكر اسم الدال على الجزء و ارادة الكل والمعنى الحقيقى للركوع جزء من المعنى المجازى اعنى الصلوة ( قوله فيما وراء الرسغ ) اى فى قوله السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فان المراد باليد فيه ما وراء الرسغ يعنى يلكدن طرفي يديه قدر قطع اول نور وانتفصيل فى الفقه فارجع وهو من قبيل ذكر اسم الكل و ارادة الجزء والمعنى المجازى جزء من الحقيقى فانهم ( قوله او فى حكمه ) عطف على قوله جزء الآخر اى واما ان يكون احدهما فى حكم الجزء للآخر ( قوله فيدخل فيه ) اى فيما هو فى حكم الجزء ( قوله كاستعمال المرسن فى الانب ) فيه نثر على مكرس اللف المرسن بفتح الميم وسكون الراء حيوانك بورنته قويدقلى شئته ديرلر نال اورولور اينز قولر ( قوله فى شفة الانسان ) فيه مسامحة والمراد فى شفة مطلقاً لا يحظ تحتها بقرينة خارجية فى ضمن شفة الانسان والا فلا يصح لكونها مقيدتين مع ان الكلام ليس فيه ( قوله الجزئية والكلية ) اى كلاهما ان اعتبرت من الطرفين او احدهما ان اعتبرت من طرف واحد الجزئية ان كان المعنى الحقيقى جزءاً للمعنى المجازى كما فى استعمال الركوع فى الصلوة والكلية ان كان المعنى الحقيقى كلاً للمعنى

المجازى كما في استعمال اليد فيما وراء الرسغ لكر الظ من تعليله اعنى قوله  
 للتضائب بينهما انهما علاقة واحدة فانهم قال الاستاذ والله اعلم وهو الهادى  
 ( قوله اما بجهة الفاعلية ) اى كما في السبب الخارجى المقدم على المسبب فانه وان  
 لم يكن فاعلا لكن فيه جهة الفاعلية ( قوله كما استعمال النبات في الغيث ) اى  
 كما في قولنا انزل علينا النبات والمعنى المجازى اعنى المطر سبب للمعنى الحقيقى  
 فذكر اسم المسبب واريد السبب وفى قولنا رعيننا الغيث المعنى الحقيقى سبب  
 للمجازى فذكر اسم السبب واريد المسبب ( قوله استعمال الدم في الدية )  
 فيه اشارة الى رد من جعل العلاقة الغرض كصاحب التلخيص فارجع ( قوله  
 الموت في المرض الخ ) فاذا قلنا مات فلان مر ادا به المرض يكون مجازا مرسلا  
 بذكر اسم السبب وارادة المسبب وقس عليه ( قوله المهلكة ) صفه الامور  
 الثلاثة على سبيل التنازع ( قوله واما بجهة الغائية ) اى بجهة الغاية التى  
 هى بمعنى المفعول له التحصيل الذى هو سبب في الملاحظة وتأخر في الخارج  
 عن مسببه ( قوله والعهد في الوفاء ) العهد بمعنى اليمين اى استعمال اليمين  
 في الكون بارافيه ( قوله كما استعمال الايمان في الصلوة ) والمعنى الحقيقى شرط للمعنى  
 المجازى اعنى الصلوة فان قيل الصلوة مثلا شرط الايمان والاسلام قلت نعم  
 لكن الشرط هناك بمعنى العلامة والايمان شرط لصحة جميع العبادات يعنى  
 توقف صحة جميع العبادات على الايمان بالله والرسول فان قيل للصلوة شروط  
 بمعنى الموقوف عليه قلت نعم لكن لا ينافى كون الايمان شرط صحة الصلاة ايضا  
 وهو ظ فانهم واعلم ان السببية والمسببية متضافتان كلاهما علاقة واحدة على  
 المفهوم من صنيع ملاخسرو وكذا الشرطية والمشرولية قوله كالعالم في العالم  
 فاذا ذكر العلم واريد العالم يكون من قبيل ذكر الشروط وارادة الشرط  
 بناء على المعنى المصدري امر نسبي مشروط بالطرفين وهما شرط فانهم ( قوله  
 كما استعمال لسان الصدق ) المعنى الحقيقى آلة للمجازى والمستعمل هو اللسان  
 في الذكر الحسن بذكر الشرط وارادة الشروط ( قوله اطلاق المشفر ) من قبيل  
 اضافة الصفة الى الموصوف ليصح الحمل في قوله استعارة فانهم ولم يقل استعمال  
 المشفر اشارة الى ان المستعمل فيه في صورة المجاز المرسل مطلق الشفة لاشفه انسان  
 وان تخرج في ضمنها وبين الاطلاق والاستعمال عموم وخصوص مطلق والثانى  
 اخص فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى ( قوله لقويا كان المجاز او شرعيا )  
 مربوط بقوله وهى المشابهة وهو تعميم للمجاز باعتبار العلاقة ( قوله وذلك

وسمى التنبيه عليه فلا تغفل (قوله بل بجنسه) فمحذور ان يخرج الجنس في ضمن فرد آخر مغاير للمعنى المجازى (قوله حصل بالمطر) فمحذور ان يكون سببا لعينه (قوله او غيره) فمحذور ان يكون سببا لجنسه (قوله في لازم مشهور) اى لازم للطرفين المعنى الحقيقى والمجازى (قوله في احدهما اقوى) وهو طرف المشبه به وقديكون طرف المشبه كما في التشبيه المقلوب فلا تغفل (قوله في اثبات الملك) اعم من ملك الرقبة وملك المتعة فيخرج في ضمن ملك المتعة بالنسبة الى لفظ النكاح (قوله وهو في البيع اقوى) اى من النكاح لا بالنسبة الى الهبة كالفهم الطرسوسى فارجع فافهم والله اعلم وهو الهادى (قوله اعلم ان مبنى الجواز على الانتقال) تقديم هذه المقدمة لبيان الملازمة واسارة الى دليلها صدرها باعلم اهتماما لسانها (قوله من الملزوم) هو المعنى الحقيقى الى اللازم وهو المجازى (قوله المقرر) اى في كتب البيان (قوله ههنا) اى في الجواز مطلقا (قوله في الجملة) اى في جملة افراد التابع وهو كناية عن مطلق التبعية ولو في الجملة اى وجه كان (قوله) اتصال الشئيين اى الممتنعين لكل منهما لفظ موضوع وهو شروع الى اثبات الملازمة وما قبله مقدمة وتوطئة لفهم (قوله اصلا من وجه فرعا من وجه) لكن لا من جهة كون احدهما ملزوما والاخر لازما بل من جهة اخرى فافهم قاله الاستاذ (قوله استعمال كل منهما) اى اسم كل منهما كما وقع هكذا في بعض النسخ والافيلزم اعتبار الاستخدام تأمل (قوله كالسبب والسبب المقبه) بيان الطرفين وتمثيل لهما (قوله فان السبب) اى السبب الخارجى (قوله بمنزلة العلة الغائية) اى بالنسبة الى سببه لم يقل علة غائية لعدم كونه علة غائية حقيقة اذ لا يلزم ان يكون كل مق علة غائية وهو ظاهر بناء على انك اذا اشتريت كتابا لا يكون كونك مالكه علة غائية بالنسبة الى شرائك بل العلة الغائية هى المطالعة فافهم او يقال انما قال بمنزلة العلة الغائية ليشمل افعال الله تعالى فافهم (قوله والغائية وان كانت) اشارة الى دفع لزوم الدور (قوله علة لفاعليته) اى في سبب ذكر المسبب والحاصل ان الغائية لها جهتين جهة كونها معلولة للفاعل وهذا بحسب الخارج وجهة كونها علة لفاعلية الفاعل في سببها كالتأديب بالنسبة الى الضرب فانه معلول له بحسب الخارج وعلة بحسب الذهن فاذا ذكر التأديب واريد الضرب يكون مجاز امر سلاب ذكر السبب الذهنى وارادة المسبب الذهنى فافهم (قوله الاحكام) اى الاحكام الشرعية المترتبة على التصرفات الشرعية كالنكاح والعنق والكتابة وغيرها فانها

تصرفات شرعية يترتب عليها احكام شرعية كما بين في الفروع ويقال للاحكام الاختصاصات الشرعية في اصطلاح الاصول فافهم ( قوله علل ) اى لاسبابها التى هى التصرفات الشرعية ( قوله مآلية ) نسبة الظروف الى الظرف اى واقعة بعد الاسباب فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله فيحوز استعمال الخ ) تفرع على قوله كالسبب والسبب المق به اوعلى الشرح اى اذا كان كل منها اصلا من وجه وفرعا من وجه فيحوز الخ والمراد بالاستعمال الاستعمال الشرعى لان الاستعمال القفوى اعم سواء كان المسبب مقصودا بالسبب او لا ( قوله كالشراء والملك ) المراد بهما المعنى والشراء اصل بحسب الوجود الخارجى والملك فرع والملك اصل بحسب الوجود الذهنى والشراء فرع بحسب الوجود الذهنى ( قوله متفرقا ) بان اشترى نصفه ثم باعه ثم اشترى نصفه الآخر فيكون مجموع العبد مشترى له لكن لا يكون مجموعه ملكه بل نصفه فقط فبالنظر الى المعنى الحقيقى يكون مقتضى يمينه ان لا يعتق العبد وبالنظر الى المجازى يكون مقتضاه ان يعتق لكون المجموع مشترى له وان لم يكن ملكه فافهم ( وقوله اطلاق المسبب على السبب ) المراد بالسبب السبب الخارجى وان اريد السبب من جهة الفائية يحوز ان يكون بطريق اطلاق اسم السبب على المسبب فافهم واعلم ان بين اشتراء مجموع الشئ وبين الملك بالمجموع عموم من وجه قديمتان وقد يفتقان والامثلة ظاهرة فلا تغفل فافهم والله اعلم والهادى ( قوله المستلزم ذلك الجزء له ) ان اريد الاستلزام العقلى فالجزء المستلزم للكل عبارة عن الجزء الاخير الذى هو العلة الصورية للكل وهو غير مرادهما بل المراد بالاستلزام الاستلزام العربى وهو الاستتباع بمعنى ان الجزء يتبع به الكل بمعنى ان اتى الجزء ينتفى المقصود من الكل او ينتفى الكل ( قوله ينتفى عليه ) صفة كاشفة للاصل فهو بمنزلة التعريف له ( قوله من اللفظ ) اى الدال على الكل ( قوله فى النقل ) اى التعقيب بكنهه ( قوله فان قيل ) حاصله معارضة على الدعوى المستفاد من قوله والكل والجزء المستلزم له وهو انه جاز المجاز من الطرفين تقريره انه لا يحوز اطلاق اسم الكل على الجزء لانه لو جاز يلزم الانتقال من الكل الى الجزء لكن التالى بظ والمذكور فى الشرح بيان لبطان التالى واثبات له ( قوله فلا يكون الانتقال ) اى لا يوجد الانتقال وحاصل الجواب بمنع التفرع بتحرير المراد ( قوله لان احتياج الكل الى الجزء ) فار قيل الكلام فى الاستلزام لا فى الإحتياج قلت نعم لكنه اشار الى ان استلزام بمعنى الاستتباع

لا بمعنى الاستلزام العقلي وهو بهذا المعنى عبارة عن الاحتياج فافهم ( قوله مبنى على العرف ) اى قيد الاستلزام مبنى على العرف وفي العرف لا يستلزم كل جزء كله فلذا قيده فلا استدراك ( قوله حيث ) لتعليل للارزء قوله مبنى على العرف وهو قولنا لا يستلزم كل جزء كله ( قوله فاعبر الجزء الذى الخ ) اى شرط الجزء الخ وهذا الجزء هو المستلزم لكله لا غير فمثل اليد والرجل مثلا لا يستلزم الانسان الكل بناء على ان بانتفائهما لا ينتفى الانسان فى العرف ( قوله واما اطلاق العين على الرقيب ) اشارة الى الجواب عن ابطال اشتراط قيد الاستلزام بانه لو كان شرطاً يلزم ان لا يصح اطلاق العين على الرقيب لكن التالى بط وحاصل الجواب بمنع الملازمة بتحرير بان المراد من استلزام الجزء للكل اعم من ان يستلزم عين الكل او كونه موصوفا بوصف مقصود والعين وان لم يستلزم الانسان باعتبار ذاته لكنه يستلزمه باعتبار كونه موصوفا بالرقيب ولقائل ان يقول اطلاق العين على الرقيب حقيقة لا مجاز لكون العين لفظاً مشتركاً اللهم الا ان يقال الكلام ههنا فى اطلاق العين بمعنى الباصرة على الرقيب وهذا المعنى مغاير لمبنى الرقيب فيكون مجازاً بهذا الاعتبار لكن هذا الجواب انما يتم لو كان الغير فى تعريف المجاز بمعنى المغاير واما اذا كان بمعنى لافلا يتم فلا تنقل ( قوله والحال المقبىه ) الثمرة فى هذا التقيد انما هو فى اطلاق الحال على المحل بناء على ان الجمل يطلق على الحال مطلقاً فلا تنقل ( قوله اى اهل مجلسه ) تفسير المعنى المجازى بقريته الدماء اذ لا يدعى المجلس بل اهله فان قيل المجلس معنى حقيقى فيلزم كونه جزءاً من المجازى وهو بط قلت هو جزء منه لكن ليس من حيث كونه معنى حقيقياً بل من حيث كونه قيد المعنى المجازى ليكون مخصصاً له فالمجموع معنى مجازى فلا اشكال ( قوله ففى رحمه الله ) المراد بالرجة ما به الاحسان او الصور المبني للفعل فلا يلزم كونه تعالى حاشاً فى الجنة وانما يلزم لو اراد به الاحسان القائم بذاته تعالى فافهم ( قوله كلك الرقبة ) وهو سبب محض بالنظر الى ملك المتعة وهو سبب وليس بمق من ملك الرقبة ( قوله ليست لاجل الخ ) بل هو مقصود بذاته ولو كانت مشروعة لاجل ما ذكر يلزم ان لا يكون ملك الرقبة مشروعاً فيما لم يشرع ملك المتعة لكن التالى بط ( قوله من الرضاع ) قيده بناء على ان اخت المالك لو كانت من النسب لا يوجد المالك لبرقيتها ولا تمتعتها بخلاف الاخت من الرضاع فانه يملك رقيتها وان لم يملك متعتها ( قوله الغير الكتابية ) يعنى ليست من اهل الكتاب بل من اولاد الزيد فان المالك بها انما يملك رقيتها لا تمتعتها

( قوله )

( قوله شرط الانعكاس ) وهو الاصلة والفرعية من الطرفين والله اعلم وهو الهامى  
( قوله بلفظ العتق ) اى بلفظ دال على العتق اشار اليه الشارح بقوله فان الاعتاق  
( قوله وضع لازالة ملك الرقة ) اى وضع لمعناه الحقيقى لاجل هذا الغرض  
فلا يلزم كونه موضوعا له كما توهم به عليه الازميرى ( قوله والطلاق ) مراد  
اللفظ حال كونه اسم التطلق وهو صفة الزوج وهو كما يكون وصف المرأة  
يكون وصف الزوج والمراد به فى المتن اعم من وصف الزوج والزوجة ( قوله وتلك  
الازالة ) اى الاولى ( قوله سبب لهذه ) اى سبب لجنسها فافهم وجهه ( قوله  
ولست هى مقصودة منها ) اى ليست ازالة ملك المتعة مقصودة من ازالة ملك  
الرقة اذ ليس ازالة ملك الرقة لاجل ازالة ملك المتعة بل المقى الحرية فيكون  
ازالة ملك الرقة سببا محضبا للنسبة الى ازالة ملك المتعة فلا يجوز المجاز من الطرفين  
لعدم وجود الاصلة والفرعية من الطرفين بل من طرف السبب فقط فيكون  
من طرف السبب فقط لكونه اصلا ( قوله فلا يثبت العتق بلفظ الطلاق ) ههنا  
مقدراى فثبت الطلاق بلفظ العتق ولا يثبت العتق بلفظ الطلاق ( قوله فان قيل  
المعتبر فى المجاز الخ ) معارضة على قوله فيقع الطلاق بلفظ العتق فان المستفاد  
منه ان العلاقة موجودة بينهما فيصح المجاز فعارض عليه بما ذكر وحاصله  
ان العلاقة ليست بموجودة فلا يصح المجاز بينهما وتقريره انه كلما لم يكن  
السيبة والمسيبة بين المعنى الحقيقى والمجازى فلا يقع الطلاق بلفظ العتق لكن  
المقدم حق والتالى مثله اما الملازمة فلانه كما ثبت ان السيبة والمسيبة بين المعنى  
الحقيقى والمجازى فكما كان السيبة والمسيبة فى ازالة الملك فلا يقع الطلاق بلفظ  
العتق لكن المقدم حق والتالى مثله والمذكور فى الشرح بيان الملازمة وحاصل  
الجواب بمنع الملازمة وخلاصته انه ان اراد السائل انه يلزم ان يوجد السيبة  
والمسيبة بين الحقيقى والتحقيقى والمجازى وهو ممنوع بل السيبة والمسيبة اعم  
من ان يكون بين الحقيقى والتحقيقى والمجازى وبين الحقيقى الادعائى وبين المجازى  
وههنا كذلك فيصح فافهم ( قوله كانه نفس الموضوع له ) فيه اشارة الى لم يوجد  
الاستعمال فى الغرض حتى يلزم المجاز على المجاز كما فهم الطرسوسى فارجع  
بل المجاز من المعنى الحقيقى ولو ادعاء فافهم فيه ما فيه والله اعلم وهو الهامى  
الى الصواب ( قوله بطريق الاستعارة ) اى استعارة لفظ الطلاق لمعنى الاعتاق  
( قوله مشترك بينهما ) اى بين معنى الطلاق والاعتاق والاول مستعار منه والثانى  
مستعار له ( قوله اسقاط ) اى اسقاط الحق ( قوله بنى على السراية ) اى شرع

على السراية على المجموع فن اعتق نصف عبده يسرى اعتناقه الى المجموع عندهما وعند الشافعي وكذا الطلاق فافهم ( قوله والزوج ) فاذا وقع يلزم ولا يرد اصلا فح شبه معنى الاعتاق بمعنى الطلاق في كونهما اسقاطا بمعنى في ان فيهما اسقاط الحق ومشروعا على السراية والزوج ثم استعير لفظ الطلاق لمعنى الاعتاق ثم اشتق منه طلقت واستعمل بمعنى اعتقت فصار استعارة اصلية وتبعية ( قوله التصرفات ) اى الافعال الشرعية ( قوله كالبيع ) ففيه اثبات المبيع للمشتري وان كان فيه اسقاط حقه لكنه غير معتبر وكذا الاجارة فيها اثبات حق السكنى للمستأجر وفيها اسقاط حق السكنى من المجير لكنه غير معتبر ايضا ( قوله فان فيها اسقاط الحق ) فيه اشارة الى ان الحمل في المتن مبنى على المسامحة ( قوله ثبوت الحكم ) اى الطلاق والاعتاق ( قوله عدم قبول الفسخ ) اى بعد الوقوع اذ كل منهما اسقاط والساقط لا يتقود كما هو القاعدة الشرعية ( قوله قلنا في جوابه ) الظاهر ان حاصل الجواب معارضه تحقيقه على دعوى الشافعي وتقريره بالاستثنائى ظ فافهم والله اعلم وهو الهادى وتقريره بالاستثنائى الغير المستقيم كما اشار اليه الشارح بقوله وههنا ليس كذلك فانه مقدمة رافعة وهذه المعارضة متضمنة بمنع ملازمة دليل الشافعي فلا يكون من قبل تعارض ساقط كما يثوهم والتقرير هكذا لو كان الطلاق مستعارا للمعنى الاعتاق يلزم ان يكون ازالة الملك اضعف من ازالة القيد لكن التالى بطل اما الملازمة فلانه كلما وجب ان يكون المستعار له اضعف في وجه الشبه فلو كان الطلاق مستعارا للمعنى الاعتاق يلزم ذلك واما بطلان التالى فلانه كلما كان ازالة الملك اقوى من ازالة القيد فكان ازالة الملك اضعف بطل لكن المقدم حق والتالى مثله فافهم ( قوله واعترض صاحب التلويح الخ ) اى اعترض غلى جوابنا ( قوله مبنية على التشابه ) من قبيل بناء المعلول على العلة يعنى علة جريان الاستعارة من الطرفين وجود التشابه منهما ( قوله وجعله ) عطف على الاطلاق والضمير الى الآخر ( قوله وكون المشبه اقوى ) ابتداء كلام وجواب لسؤال ومقدر تقديره ظ وحاصل اعتراض صاحب التلويح منع لقوله لان المستعار له يجب ان يكون اضعف بان الوجوب في كل موضع ممنوع بل هو اكثرى كيف لم لا يجوز ان يكون الاستعارة مبنية على التشابه فافهم ( قوله اقول قد تقرر الخ ) اثبات المنوع بابطال السندا وباطال السند لكن الظاهر انه اثبات المنوع بانه كلما تقرر في ذلك العلم بان الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى فالمستعار له يجب ان يكون اضعف

( لیکن )

لكن انقدم حق والتالى مثله ( قوله هي اذا وجدت الخ ) قوله هي مبتدا وقوله  
اذا وجدت اي صادفت متعلق بالخبر الآتى ( قوله هو في احدهما اقوى ) هذا  
هو محل الاستشهاد ( قوله وانت تريد ) حال من فاعل وجدت ( قوله الحاق  
الاضعف ) اي المشبه ( بالاقوى ) اي المشبه به فانه اذا كان الوصف في احدهما  
اقوى واضعف يلزم ان يكون احدهما اقوى واضعف فلا منافاة بين الكلامين  
كما توهم والحاق بطريق الادعاء ( قوله ان تدعى ) خبر هي لكن التعريف  
مبنى على المسامحة اذا الاستعارة من قبيل اللفظ فان قيل الادعاء مخالف للواقع  
فيكون كذبا قلت وان كان مخالفا له لكن لما وجد قرينة على ان الادعاء ليس  
بمبنى على التحقيق فلا يكون كذبا فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله واورد هذا  
المعترض الخ ) حاصله استشهاد بكلام العلامة في المطول فمح كان منلا خسرو  
يقول له ان كلامك في المطول مخالف لكلامك في التلويح فكأنه نسي ما في المطول  
فاعترض في التلويح على الحفية مجيبا من طرف الشافعي ويمكن ان يقال العلامة  
التفتازاني ليس بمقلد لاحد فلم لا يجوز ان يكون كلامه في التلويح اعتراضا  
على جمهور علماء البيان بطريق المنع لاعلى الحفية فقط كما فهمه منلا خسرو  
لكن لما كان كلامه في التلويح ظاهرا في الاعتراض على الحفية قال منلا  
خسرو هكذا وهو عطف على قوله قد تقرر الخ وحاصل ايراده على صاحب  
التلخيص معارضة على دعوى صاحب التلخيص بانه لاشئ من الجامع بداخل  
في مفهومهما لان كل جامع مختلف بالشدة والضعف بالضرورة ولاشئ من  
جزء الماهية وداخله بمختلف نهما ينتج المط ( قوله ان الجامع في الاستعارته  
الخ ) مفعول اورد ( قوله لا تختلف بالشدة والضعف ) حيث قالوا لانتشكك  
في الذات والذاتيات وجزء الماهية عبارة عن الجنس والفصل ( قوله تمام اجاب  
مسما ذلك ) حاصل الجواب منع لتقريب الدليل بان اللازم من هذا الدليل  
انما هو انتاع الاختلاف في الماهية الحقيقة لافي المفهوم كما هو المراد فلا يثبت  
نقيض المدعى فلا يتم التقريب ( قوله والمفهوم قد يكون ) جواب سؤال مقدر  
تقريره ان المفهوم والماهية متحدان فيتم التقريب فاجاب بالمنع بان المفهوم  
اعم من الماهية ودليل المعارضة لا يثبت نقيض العام فلا يتم التقريب قطعا فافهم  
ولا يلزم من وجود الاختلاف بهما في الاعم وجوده في الاخص وهو ظ ( قوله  
من امور ) اي من مفهومات ( قوله نعم قد يكون الخ ) تنبيه على منشاء غلط العلامة  
( قوله حال التشبيه للاستعارة ) اي التشبيه الاصطلاحي بينه وبين الاستعارة

مباينة كلية والتشبيه الموجود في الاستعارة لغوى لا اصطلاحى فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى ( قوله وكذا ينقد ) اى كوقوع الطلاق بلفظ العقد ينقد اى يقع ( قوله على الاصل المذكور ) المستفاد من قوله والا فلا يجوز الامن طرف الاصل ( قوله اجارة الحر بلفظ البيع ) انما قال اجارة الحر لوجود القرينة المانعة وهى كونه حرا اذ لو قال العبد لايوجد القرينة المانعة كما اشار اليه الشارح ( قوله يفسد العقد ) فيه اشارة الى ان اكثر عقود الاجارات فاسدة لعدم ذكر الماهية والعمل في اكثرها كفى حق الخدمة بالنسبة الى الرؤساء ( قوله عبدى بكذا ) اى بمائة درهم في المائة مثلا ( قوله ينقد بيعا ) فح يكون العبد له ويأخذه منه بمائة درهم فلو قال صاحب العبد مرادى فعقد الاجارة لا يسمع عند القاضى ( قوله فى الاسرار ) يحتمل ان يكون عبارة عن الاسرار الذى هو شرح النار فى الاصول ( قوله ولما ورد ) حاصله معارضة ( قوله ان يدفعه ) اى يمنع الملازمة فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله وحكمه ) اى الاثر المرتب على المجاز من حيث كونه دالا على الحكم الشرعى ( قوله ثبوت ما ريد به ) فيه مسامحة والمراد ثبوت الحكم لما ريد به وتصوير المسئلة هكذا كل مجاز يفيد ثبوت الحكم لما ريد به ( قوله خاصا كان او عاما ) قال الاستاذ المراد بهما الخاص الشبهى والعام الشبهى لاما هو مصطلح اهل الاصول لانهما من اقسام النظر باعتبار الوضع بالمعنى الاول سواء كان شخصا او نوعيا كما مر تحقيقه فلا ينافى بما سبق الحاصل المراد بالعموم العموم اللغوى بمعنى المطلق فافهم هذا الحل مشكل عند الفقير فتأمل فيه جدا ( قوله دخل فيه الحقيقى ) فان قيل فح يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلت دخول المعنى الحقيقى فيه ليس من حيث كونه معنا حقيقيا بل من حيث كونه من افراد المعنى المجازى بناء على ان عموم المجاز فى مثل هذا الموضع ( قوله دار فلان ) فان المجاز فيه بناء على ان التركيب الاضافى موضوع للنسبة الملكية وههنا استعمل فى نسبة السكنى مطلقا سواء كان الدار ملكا له او بطريق العارية او الاجارة والمراد بنسبة السكنى اعم سواء كان حقيقة او تقديرية فلا يرد ان فلانا اذا لم يسكن فى داره كيف يكون المعنى الحقيقى داخلا فافهم وقد بين المص هذا التعميم فى بحث اليمين فارجع الى الدرر ( قوله لا يتناول المعيار الخصوص ) اى المعنى الحقيقى فح يصح بيع الصاع بصاعين ولا يكون البيع مخالفا للحديث المذكور بناء على ان المراد بالصاع فيه معناه المجازى بعلاقة الحلول بذكر الحل واردة الحال ( قوله الاسود الرامة ) الاول جمع اسود والثانى

جمع الراى وصحة الاستثناء يقتضى عموم الاسود كما هو الظ من الجمع المحلى  
باللام فيوجد العموم في المجاز لكن العموم الاصولى باعتبار الصيغة لا اعتبار  
المادة فمح يوجد العموم في الحقيقية بناء على صيغة هذا المجاز موضوعه  
لعموم فافهم فيه ما فيه وقد عرفت ان المراد بالعام في قوله او عاما المطلق  
لا العام الاصطلاحي فافهم (قوله بعدم عموم المجاز) المراد بالعموم ههنا  
الاصطلاحي اى استغراق المجاز لجميع افراد المعنى المجازى لكن هذا العموم  
بالوضع وانه في صيغة المجاز لا في مادته فلا ينافى بما سبق هكذا فيد فتأمل  
فيه جدا (قوله اى الحقيقة) اى الضمير راجع اليها لكونه مذكورة ههنا  
التراما وفيه استخدام اذ اللفظ لا ينفى كما اشار اليه بقوله والمراد الخ وتصوير  
المسئلة هكذا كل مجاز يصح نفي حقيقته عن سماه فافهم تأمل فيه جدا والله  
اعلم وهو الهادى (قوله عند العقل وفي نفس الامر) فيه اشارة الى ان الجواز  
المذكور في المتن مقيد بهذين القيدين وان المراد بالعقل العقل السليم فيكون بمعنى  
في نفس الامر فقوله في نفس الامر عطف تفسير للعقل (قوله علامة كون اللفظ  
مجازا) فيه اشارة الى ان البص خالف الجمهور حيث جعلوه علامة مع ان المص  
جعله من حكمه فافهم (قوله وقيدوا بنفس الامر) اشار بترك العقل بناء على انك  
قد عرفت ان المراد به العقل السليم فيكون بمعنى في نفس الامر (قوله كما في قولنا زيد  
ليس بانسان) اى زيد ليس بانسان كامل واستعمال الانسان في زيد حقيقة ومع هذا  
يصح لفيه حال كون المراد به الانسان الكامل فافهم (قوله واعترض عليه)  
اى على ما قالوا والمعترض العلامة الفنارى في فصول البدائع (قوله المحمولين)  
واعلم ان المشهور ان الجزء انعقلى يصح حله على كله بخلاف الجزء الخارجى لكن  
التحقيق عدم صحة الجمل مطلقا كما حقق السيد السند في حاشيته على مختصر  
المنتهى فارجع (قوله من الجانبين) احدهما الانسان والاخر الجزء واللازم  
وحاصل اعتراضه منع لما قالوا او معارضة عليه (قوله ولا حقيقة) حال من  
متحقق واشارة الى ان اعتراضه على القولين (قوله واجيب) والمجيب هو المعترض  
(قوله وهو مفهومهما) فمح يكون القضية طبيعية فلذا رد الشارح هذا الجواب  
(قوله اقول ليس المراد الخ) ابطال الجواب بانه غير حاسم للشبهة (قوله  
من افراد المعنى المجازى) ليكون القضية السالبة من القضايا المتعارفة قوله  
كما يشهد به الامثلة (فان نفي الاب انما هو عن افراد الجسد لا عن مفهومه  
وهو ظ فالجواب المذكور بط قطعاً) (قوله بل الجواب انه ان اراد استعماله الخ)

فان قيل هذا الجواب متحذر مع جواب المجيب قلت لا اذ المراد بالمفهوم في جواب  
المجيب مفهوم المعنى المجازى فمحى يكون القضية طبيعية بخلاف جواب الشارح  
فان المراد به مفهوم افراد المعنى المجازى فمحى يكون المفهوم عبارة عن الفرد  
فيكون القضية متعارفة لا طبيعية فانك اذا قلت كل كلى كذا يكون القضية كلية  
متعارفة مع ان المراد بالموضوع المفهوم لكن مفهوم ماصدق الكلى لا مفهوم  
لفظ الكلى حتى يكون القضية طبيعية فافهم فيه ما فيه والله اعلم وهو الهادى  
فلا تغفل (قوله خلف عن الحقيقة) يحتمل اما ان يراد بالحقيقة ههنا الحقيقة التى  
هى حقيقة المعنى المجازى اعنى لفظ هذا حرفى قولى المولى هذا ابنى للاكرسنا  
ويحتمل ان يراد بها الحقيقة التى هى حقيقة المجاز اعنى قوله هذا ابنى له وهو  
المراد هنا فى المختار وقد فصل هذا المقام المحشى الازميرى فارجع (قوله اوفى  
حقى الحكم) اى ثبوت الحكم للمعنى الحقيقى يعنى امكن المعنى الحقيقى (قوله فى حق  
الخلقية ايضا) اى كافى الاصل والخلف (قوله ولا بد من امكن الاصل الخ)  
بيان فائدة جهة الخلفية ولوبيته قبل (قوله ثم اختلفوا الخ) لكان اولى فافهم  
وامكان الاصل عبارة عن صحة التكلم على القاعدة العربية عند الامام  
والامتناع بالعرض عبارة عن امتناع ارادة المعنى الحقيقى (قوله اصلا) اى  
لا بالنسبة الى الاصل ولا بالنسبة الى الخلف ان الاول فلعدم كونه مقدورا واما  
الخلف فلعدم امكن اصله (قوله كافى عين الغموس) كما لو خلف احد على انه  
لم يذهب الى محل فلان مع ذهابه اليه فان كونه بارا فى حلفه هذا ممتنع لعدم  
امكان الاصل اى كونه بارا اذ يلزم اجتماع النقيضين (قوله باللفظ) اى لفظ  
الحقيقة (قوله دون الوسيلة) اى التكلم بالحقيقة فافهم والله اعلم وهو الهادى  
(قوله قلنا فى الجواب عن قولهما التجوز الذى الخ) لظ ان حاصل الجواب  
معارضة تقريره هكذا لو كان المجاز خلف الحقيقة فى الحكم كما قال الامامان  
يلزم ان يتوقف التجوز الذى انصرف اللفظى على صحة الحكم لكن التالى بط  
اما الملازمة فظة واما المقدمة الرافعة فظريية اشار الى اثباتها بطريق القياس  
بالاستثناء حيث قال كالاستثناء تقريره هكذا التجوز الذى هو انصرف اللفظى  
لا يتوقف على صحة الحكم لانه كالاستثناء فى الكون تصرفا لفظيا والاستثناء  
لا يتوقف على صحة الحكم فكذا التجوز لا يتوقف على صحة حكم الحقيقة  
وفى قوله التجوز الذى الخ) اشارة الى انصرف اللفظى كناية عن التجوز  
والنسبة من قبيل نسبة الحال الى المحل والتصرف اللفظى عبارة عن استعمال

اللفظ في غير ما وضع له ( قوله لم يتوقف على صحة الحكم وامكانه ) اى حكم  
المستثنى فافهم قاله الاستاذ واعلم ان الصحة تستعمل في ثلثة معان احدها مقابل  
الفساد وثانيها الثبوت كما في قول الشاعر صح عند الناس انى عاشق وثالثها  
الامكان وهو المراد هنا كما اشار اليه بقوله وامكانه ( قوله والاستثناء تصرف  
في التكلم ) تصريح لحقية المقدم اى كلما كان الاستثناء تصرفا في التكلم لم يتوقف  
على صحة الحكم لكنه تصرف فيه فلم يتوقف على صحة الحكم ( قوله وكذا  
البحر لما كان الخ ) هذا مقام النتيجة لما قبله ( قوله فقول المولى ) تفريع  
على ما قبله ( قوله مراد به الحرية ) فيه اشارة الى ان كون شئ واحد اصلا  
وفرعا من جهتين جائز كما ههنا ( قوله من حين الملك ) حتى لا يكون المولى مالكا  
لما في يد عبده الذى قال هذا الكلام في حقه بناء على ان العبد يملك بما في يده  
حال كونه حرا وانما يملك اذا كان عبدا ولم يوجد ههنا وثبوته من حين الملك  
بطريق الاستثناء ( قوله حتى لو قال عتق على الخ ) يعنى لو صرح اقراره الذى  
جعل كلامه السابق عبارة عند صح فكما صح هذا صح ذلك ايضا فافهم  
( قوله من غيرية ) حتى لو قال المولى عند الحاكم مرادى بمجرد التلطيف لا يسمعه  
الحاكم بل يحكم بعقفه ( قوله لكونه متعينا ) اى العتق ( قوله وعندهما الاصل  
ثبوت النبوة الخ ) فان قيل قولك رأيت اسدا في الحمام صحيح اتفاقا مع كون  
الاسد في الحمام غير ممكن قلت بل هو ممكن وانما جاء الامتناع بحسب الخارج  
وهو ممكن في ذاته فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى الى الصواب ( قوله كما  
ذهب اليه بعض علماء البيان ) ولم يذهب اليه الجمهور بناء على ان طرفي التشبيه  
مذكوران لكن العلامة المتفازانى جوز الاستعارة في مثله بان يراد من هذا مطلق  
الذات الذى لا ينبغي ان يكون صالحا لان يكون ابنه كما اشار اليه الشارح ههنا  
بقوله بان يطلق الابن على من الخ حيث لم يقل على ذلك العبد فمحتمل لكونه  
مذكورين ( قوله من اسباب العتق ) فانه اذا اخذ احدا فاولدت ولدا  
يكون الولد حرا ~~ممكن~~ اذا كانت الامة مملوكة له ( قوله للمعنى المجازى بعينه  
كما في الصورة المذكورة آنفا اعنى قولنا فانه اذا اخذ الخ فافهم ( قوله تمسك  
بالثاني ) اعترض الطرسوسى بان التمسك بالثاني لا يتعين بل يجوز ان يذهب الى  
طريق الاستعارة لكن الطرسوسى غفل عن قول الشارح كاذهبا اليه بعض  
علماء البيان فان طريق الاستعارة ليس باتفاق بل ذهب اليه البعض فقط دون  
الجمهور ولما قال الامام بعقفه مع ان ظاهر هذا الكلام يستعمل فيما بين الناس

في مقام التشبيه البليغ لكن قال الامام بعقده ولم يرد التشبيه البليغ فح يلزم  
اختيار احد الطريقين لا غير والطريق الاول لم يذهب اليه الجمهور فلذا تمسك  
من اكتفى بالجنسية بالثاني لا غير فافهم (قوله بخلاف يا بني) اشارة الى جواب سؤال  
ورد على قول الامام من طرف الامين بانه لو لم يرد العتق تلك الصورة كما قال الامام  
يلزم ان يعتق في هذه الصورة ايضا لكن التالى بط والمقدم مثله فثبت انه لا يلزم عتقه  
في تلك الصورة ايضا وحاصل الجواب منع الملازمة والمذكور عند المنع (قوله حيث  
لا يقع به العتق) ولو نواه (قوله اى النداء) اى ما به النداء (قوله لم تصح الاستعارة)  
لعدم الاحتياج اليها اذا المقصود وهو استحضار النشأى حاصل وان لم يرد  
المعنى الحقيقي والمجازى بل المراد استحضار النشأى فقط فيكون الابن  
مستملا في مطلق الذات اى ذات كان فافهم (قوله ووقوعه بيا حرا الخ) اشارة  
الى الجواب عن نقض الدليل المذكور في قوله بخلاف الخ بالجريان والتخلف  
(قوله مع وجود النداء ههنا ايضا) اشارة الى جريان الدليل المذكور فيه  
ايضا وحاصل الجواب منع الجريان بانه ممنوع كيف والاستحضار بصورة  
الاسم ولفظه ليس بمق هنا بل مع ملاحظة المعنى ايضا واللفظ لما كان صريحا  
في الاعناق فيعتق قطعا (قوله احد معانيه العتق) اسم مفعول بناء على ان لفظ  
المولى من الاضداد فكما يطلق على المعتق بالـكسر يطلق على المعتق على المعتق  
بالفتح (قوله حكم الصريح) اى حكم الصريح في الوقوع في النداء واردة معناه  
فافهم والله اعلم وهو الهادى (قوله اى ولذا اى ولكون المجاز الخ) فيه اشارة  
الى ان (قوله ولذا الخ) تفريع على (قوله ويخلفها) مع قطع النظر عن جهة  
الخلفية (قوله امكنت الحقيقة) اى المعنى الحقيقي وامكان الحقيقة بان لا يتعذر  
ولم تكن مجبورة (قوله لان شان الخلف) هذا دليل الدليل يعنى دليل الملازمة  
فلا يرد انه يلزم توارد العلتين على معلول واحد فلا تغفل وعند اهل المعاني  
لا يصار اليه لعدم وجود القرينة المانعة عند امكان الحقيقة مع انها جزء  
من مفهوم المجاز عندهم وهى شرط عند اهل الاصول وتصوير المسئلة  
هكذا كل لفظ كان حقيقة متعذرة او مجبورة شرعا او عادة يحمل على المجاز  
والحامل عليه هو المفتى والحاكم (قوله لا يمشقة) فيه اشارة الى ان التعذر  
ههنا مستعمل في مقام التمسك (قوله كاكل النخلة) فانه اذا قال احد والله  
لا اكل النخلة فاذا سئل المفتى يجيب بانه ان اكلت النخلة نفسها لا يلزم شئ  
وان اكلت من ثمرها تحث في يمينك (قوله كوضع القدم) تمثيل للمجبور عادة

(قوله)

( قوله وقيل المعتذرة ) هذا تعريف بالحكم وما قبله تعريف بالماهية ( قوله من افراد المجاز ) فيه مسامحة اذ المجاز لفظ والمراد من افراد المعنى المجازى وهذا كوضع القدم فان وضع القدم حافيا الذى هو معنى حقيقى قد يكون فردا من افراد المعنى المجازى فيحتمل اذا وضع قدمه حين حلف والله لا اضع قدمى دار فلان ( قوله لعدم المزاحجة ) اى مزاحجة الحقيقى بالمجازى ( قوله قانه يقع ) اى يحتمل ( قوله على ما يتخذ منه مجازا ) فان اكل من الكرم لا يلزم شئ لكون المعنى الحقيقى متروكا وان اكل من ثمره يحتمل وقس عليه وتقصيل هذا البحث فى الدرر والفرر فارجع الى بحث اليقين فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله اعنى وضع القدم ) اى حافيا بمعنى يعنى جيلاق اياق اياه وضع ( قوله مهمجورة ) اى بالنظر الى قوله اوبدونه لكن فى وقتنا هذا كلاهما مهمجور بناء على ان الدخول حافيا نادر فى زماننا هذا فافهم ( قوله بل المراد ) اضراب عن المقدر اى اى اذا هجر المعنى الحقيقى فلا يراد بل المراد الخ ولو قال الخالف مرادى المعنى الحقيقى لا يفيد لكونه فى مقام التخفيف فلا يصدق قضاء فى مقام التخفيف ( قوله معناه المجازى ) بعلاقة الخصوص والعموم بذكر الخاص وارادة العام لكن بين المعنى المجازى والحقيقى عموم من وجه فعلى قول من قال بكفاية هذه العلاقة كما اشار اليه الكلبوى فى بعض كتبه يصح والافعلالة السببية على قول من اكتفى بالجنسية فافهم ( قوله فكا لتوكيل بالخصوص ) فيه مسامحة والمراد فكقول من قال وكلتك بالخصوص فان المراد بالخصوص ( معناها المجازى وحقيقتها مهمجورة ) ( قوله حقيقة الجدال ) اضافة العام الى الخاص ( قوله استعمال المقيد ) اى الخصوصية بطريق النزاع يعنى الجواب بطريق الدفع اى جواب الوكيل من طرف الموكل الى خصمه اى وجه كان على حسب الاقتضاء ( قوله فى المطلق ) اى مطلق الجواب ( قوله او الكل ) اى الجواب والدفع ( فى الجزء ) اى مطلق الجواب ( قوله فان قيل ) اعتراض على قوله بل الجواب مطلقا بانه ممنوع والمذكور سند المنع ( قوله والمدافعة ) اى دفع الوكيل كلام خصم الموكل ( قوله قلنا ) حاصله ابطال السند بان كون المدافعة اقرب المجازات بل هى عين الخصوصية ( قوله عن حقيقة الحال ) اى عن حال مدعى الخصم بالنسبة الى المدعى عليه هل وجد فى ذمته ما ادعاه ام لا ( قوله ثم العمل بموجبه ) يحتمل ان يراد به انه ان وجد ذمته ما ادعاه يحكم الحاكم باعطائه الى المدعى وان لم يوجد فيحكم

بتردد المدعى ويحتل ان يراد به انه يقر كما هو يعنى المراد بالعمل اقرار الوكيل  
من طرف الموكل او ينكر فانهم ( قوله وان اراد به التخصيص ) فملى هذا يكون  
مؤافاة القاعدة المارة آنفا يعنى يكون محمول الى اقرب المجازاة ( قوله والخصوصية  
لم يجعل ) بيان منشاء غلط السائل ( قوله عادت عليه القرينة ) وهى امتناع  
المعنى الحقيقى شرعا فانهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله الا اذا تعارف  
المجاز الخ ) عطف على قوله صير اليه اى لا بصار الى المجاز الى المجاز اذا تعارف المجاز  
اى المعنى المجازى فلا تغفل ( قوله فى التعامل ) اى فى معاملات الناس يعنى  
يكون الحكم المتعلق بالمعنى المجازى متعلقا به غالبا فى معاملات الناس فيما  
بينهم وسيجىء مثاله ( قوله وفى التفاهم ) يعنى غلب فهم المعنى المجازى من لفظ  
المجاز وبين التفسيرين عموم من وجه قد يحتملان وقد يفترقان وهو ظاهر ( قوله  
مشايخ العراق ) الظاهرهم عراقى العجم وهو علماء حرسان واطرافه واعلم  
ان عراق العجم عبارة عن حرسان واطرافه وعراق العرب عبارة عن بصرة  
وكوفة وبغداد فانهم ( قوله لان التفاهم ) اى التفاهم من لفظ اللحم يقع على  
الاعم منها ( قوله لان التعامل ) اى التعامل بالاكل فان قيل اكل لحم الادمى والخنزير  
ممنوع شرعا وممهور قلت نعم لكن عند الضرورة يؤكلان بقدر الضرورة على  
ان الخنزير يجوز فى حق الكفار ( قوله واستعملت الحقيقة فى الجملة ) اى فهم المعنى  
الحقيقى هذا بالنظر الى التفاهم او عموم المعنى الحقيقى فى تعاملهم هذا بالنظر  
الى التعامل فلا تغفل ( قوله فالعمل بالمجاز ) اى عمل الحكماء فانهم والله اعلم  
وهو الهادى ( قوله وعندهما العبرة للمجاز ) لكنه ينبغى ان يعلم انه ان كان حلقه  
ويمينه بالشراء بان قال والله لا اشترى الخنطة فلما رد بالخنطة معناها الحقيقى  
اتفا قائما على انه متعارف بالنسبة الى الاشتراء بخلاف ما اذا حلف بالاكل  
بان قال والله لا اكل الخنطة فان فيه اختلاف وتقرير دليل الاماين هكذا اكل  
حقيقة مجازة متعارف متروك لان كل حقيقة مجازة متعارف مرجوح فى مقابلة  
الراجح او كل ممهور فى مقابلة الراجح ساقط عنرلة للممهور ينتج كل حقيقة مجاز  
متعارف متروك وساقط وكونها ممهورة بالنظر الى تعامل الناس وكونها  
متروكة بالفعل بالنظر احكام الشرع حيث لم يحكم بها عندهما فلا اشكال ( قوله  
والجواب ) اى يمنع العسفرى ( قوله لان العلة ) اى لان الحكم لا ترجع بالنسبة الى مقابلهما  
من جنسها والعلة هنا عبارة عن الاستعمال بالنسبة اليهما اى المعنى الحقيقى والمجازى  
غاية ما فى الباب العلة فى المجاز كثيرة فلا يلزم كون الحقيقة مرجوحة بالنسبة

الى المجاز بناء على قلة استعمالها ( قوله فيكون الاستعمال ) اى استعمال الحقيقة  
 فى معناها الحقيقى ولو مرة واحدة فى حد التعارض لكثرة استعمال المجاز فيكون  
 من قبيل تعارض تساقط من غير رجحان فيلزم ان لا يكون واحدا منهما مستعملا فيه  
 مع ان الحقيقة اصل والمجاز فرعها فبالضرورة يلزم العمل بالحقيقة لكونها راجحة  
 من هذه الجهة فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله وفى كلام فخر الاسلام )  
 ظرفية الكل للجزء ( قوله اذا كان الحكم ) اى الحكم المتعلق بذلك اللفظ قوله  
 او كناية بالمعنى الذى بينه اهل البيان فافهم ( قوله والمراد بهما ) فحسب اعتبار الاستخدام  
 فى ضمير التثنية فى قوله يتعذر ان ( قوله اذا كان الحكم ) المراد بالحكم الانبات اى اثبات  
 المعنى الحقيقى والمجازى اشار اليه الشارح ( قوله فاذا تعذر انباته ايضا ) اى اثبات  
 المعنى المجازى والكنوى كاثبات المعنى الحقيقى ففيه استخدام بناء على ان ضمير اثباته  
 الى المجاز والكنائية مراد بهما معناهما ( وقوله ضرورة ) اى بدهة اولزوما  
 ( قوله مطلقا ) اى ثبوتا مطلقا ( وقوله بان يثبت الخ ) بيان للاطلاق واللام  
 فى قوله السابق لامرأته بمعنى فى اى فى حق امرأته ( وقوله لم يؤثر اقراره )  
 بناء على ما قالوا فى الفقه من ان الاقرار حجة قاصرة فلا يكون حجة على الغير  
 بل لنفسه فقط ان لم يوجد مكذبه له ( قوله لان التمرع يكذبه ) اى الشارع  
 يكذبه اشار اليه فيما بعد بناء على ان كون الاب الاثنين خلاف الشرع الا فى مادة  
 امة المشتركة بان اخذ رجلان امة على الاشتراك فوطئها ثم ادعا معا كون الولد  
 منهما بان قال احدهما هذا الولد منى وقال الآخر منى فيثبت نسبه منهما  
 فيكونان اباه ( قوله اقوى ) لعدم احتمال الخلاف بخلاف تكذيب العبد نفسه فانه يحتمل  
 كونه كذابا ( قوله قبل تصديق المقر له اياه ) اسم مفعول وهو المرأة اياه اى المقر  
 اسم فاعل وهما ثلاثة اشياء المقر له والمقر والمقر به والاول امرأته والثانى  
 زوجها والثالث النسب وفى قوله قبل تصديق الخ اشارة الى انه لو وجد  
 التصديق له فى الصورة الثالثة وهى كونها اصغر مجهولة النسب فاذا قالب  
 انا بملك ثبت النسب فثبت الحرمة المدبرة ( قوله كما صح الرجوع ) البائع  
 او المشتري عن الايجاب وهو الصادر او لا من ابهما كان ( قوله فلا يمكن العمل )  
 اى الحكم بثبوت النسب من الزوج ( قوله بالزوج ) اى رجوع المقر ( قوله او الرد )  
 اى رد المرأة ( قوله وضع المسئلة ) اى مسئلة تعذر المعنى الحقيقى ( قوله وهو  
 الحرمة ) فان قيل المستفاد من المتن هو الطلاق قلت نعم لكنه لازم فافهم ( قوله

ليس له تبديل محل الحل ) وهو امرأته بمحل الحرمة بناء على انه لو كان له تبديل يلزم كونه شريكاً تعالى وهو بطعاً قطعاً تبديل الحل بالحرمة مخصوص به تعالى ولا يوجد في غيره والله الهادي ( قوله فليتأمل ) وجه التأمل المذكور في الطرسوسي فارجع ( قوله اورد للاصل المذكور ) اي القاعدة المذكورة المستفادة من قوله ولا يحتمل ( قوله كالللمسألة ) فيه إشارة الى ان قوله لا مستم من المفاعلة فيكون كلمة لا من نفس الكلمة فلا تغفل ( قوله وانما يجب الحد في السكر منها ) إشارة الى الجواب عن المعارضة بانه لو لم يرد الخمر وغيرها من المسكرات بالخمر يلزم ان لا يجب الحد في السكر من سائر المسكرات غير الخمر لكن التالى بط والمقدم مثله ثبت انه يلزم لن يراد الخمر وغيرها من المسكرات بالخمر المذكور بطريق عموم المجاز فاشار الى الجواب بمنع الملازمة ( قوله فان قيل ) هذا منع الملازمة في الاصلين وحاصل الجواب ابطال السند ( قوله انما يقع ) اي يحتمل ( قوله لقيام دليل السكينة ) وهو كونه مالكا للدار والله اعلم ( قوله وكذا اذا قال عبدي كذا ) اي كقولنا لا اضع قدمي الخ في عدم لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز بان يحمل على عموم المجاز ( قوله انما يعتق ) القصص بالنسبة الى قوله لان اليوم في مثله ( قوله مثل هذا الكلام ) اي فيما اذا كان الفعل الذي تعلق به اليوم غير ممتد وهو العتق ههنا فانه غير ممتد يعني انشاء العتق غير ممتد ( قوله بمعنى الوقت مطلقا ) مجازا مرسل بذكر الكل وارادة نوع الجزاء او الخصوص والعموم بان يستعار اليوم ليل ابتداء ثم يراد به ما يطلق عليه اليوم حقيقة او مجازا ( قوله وذلك لان اليوم الخ ) بيان لقريضة المجاز ( قوله بفعل ممتد بان يكون مساويا لليوم كالصوم فانه يراد باليوم مجموع النهار لكونه معياره قوله بيان النهار التقيد باليباض احتراز عن النهار الشرعي ( قوله بواسطة تقدير في ) فيه إشارة الى انه لو ذكر في يلزم ان يستعمل اليوم في معنى الحقيقي لعدم لزوم كون الظرف مساويا للظروف فيستعمل فيه سواء كان الفعل ممتدا او غيره ( قوله معياره ) اي مساويا له وقوله غير زائد تفسير له ( قوله صمت الشهر ) يلزم ان يكون النسبة مجازية لا ظرفية اي صمت في الشهر والاي يلزم ان لا يصوم جميع الشهر فانهم وهذا كما يقال في التركي بوآى اورج طوئدم فانه يدل على صوم جميع الشهر بخلاف ما لو قال بوآيده اورج طوئدم فانه لا يدل عليه فانهم ( قوله جزء من اجزاء ) اي نوع جزء منه بحيث يصدق على جزء

( من الليل )

من الليل وجزء من النهار بان يراد مطلق الوقت الشامل لهما فليس بمقيد  
 بكونه جزءاً من النهار فيكون مجازاً مرسلًا بذكر المقيد واردة المطلق وهو  
 المراد واعلم ان جزءاً من الزمان يخرج في ضمن الآن وهنا فلا يوجد عموم المجاز  
 في هذا المثال اذ لا حاجة الى اعتباره فان قيل اذا عتق العبد في جزء من النهار  
 او الليل يصكون الجزء من النهار مجازاً ايضاً فلا يتوهم الجمع بين الحقيقة  
 والمجاز قلت نعم لكن الجزء من النهار يتوهم كونه حقيقة فيه فلا تغفل ( قوله والمسئلة  
 على ستة ) اى السؤال عنه يعنى اذا قال احده على كذا وسئل هل هو نذر او يعين  
 فيه ستة اوجه فالمسئلة بهذا لا يعنى القضية والله اعلم ( قوله موجب الاول الوفاء  
 الخ ) اى اثر الاول وهو اثبات لكونهما معنيين مختلفين فان اختلاف الاثر يقتضى  
 اختلاف المؤثر فلما كان مقتضاهما متباينين يلزم ان يكون مقتضيهما متباينين ايضاً  
 ( قوله واللفظ حقيقة ) حال من قوله معنيين مختلفان ( قوله ولهذا لا يتوقف على  
 التنية ) اثبات لكونه حقيقة بالدليل الاقوى وما قبله دليل على ( قوله بين الحقيقة والمجاز )  
 اى بين المعنى الحقيقى والمجازى فهما مجازان بذكر الدال وارادة المدلول له ( قوله وليس  
 كذلك ) اى ليس نفس الامر كالزم وهذه الشبهة معارضة من طرف المجوزين الجمع  
 بينهما على طريق الالتزام للقائين بعدم جواز الجمع بينهما بانه ان كان عندكم دليل عليه  
 وعندى دليل ينفيه بانه كلما جوزتم النذر واليمين بذلك القول لزم الجمع بينهما لكن  
 التالى بطعنكم ( قوله انما لزم النذر ) الحصر بالنسبة الى قوله لانه ( قوله بموجبه  
 وفخواه ) حاصله ان النذر ثابت بعبارة ذلك اللفظ واليمين ثابت باشارته من غير  
 استعمال اللفظ والصيغة فيه فيكون من قبيل مستعبات التراكيب عند البلغاء فيثبت  
 النذر بواسطة المعنى المستعمل فيه واليمين بواسطة اللازم للمعنى الحقيقى فلا اشكال وله  
 نظير كما اشترى احد قريه فقال اشتريت فصحة قوله اشتريت يلزمه الملك  
 ويلزم للملك الاعتاق اى اعتاق قريه من غير استعمال اللفظ فيه ( قوله للباح )  
 بمعنى مالىس بواجب فيشمل المندوب ( قوله وتحريم الباح يمين ) ينتج من غير  
 المتعارف ان النذر يستلزم اليمين فان قيل هذا يناقى المستفاد من المتن حيث فهم  
 منه ان اليمين ثابت بسبب موجب النذر والمستفاد من الشرح ان اليمين عين الموجب  
 لا ثابت بموجبه الا ان يقال فى عبارة الشرح مسامحة والمراد بتحريم الباح يستلزم  
 اليمين لا عيناً ويقال الباء فى قوله بموجبه للابسة لالسيية ( قوله لقوله تعالى  
 قد فرض الله لكم الخ ) استدلال باشارة الآية على كون تحريم الباح

يُمْنًا وَلِلَّهِ اعْلَمُ (قوله وههنا بحثان الاول الخ) قد عرفت ان جواب المص يمنع الملازمة  
 بانها ممنوعة كيف انما يلزم ذلك لو كان كلاهما ثابتا بالصيغة وهو م والبحث الاول  
 اثبات الم بواسطة ابطال السند وهذا البحث من طرف المجوزين الجمع او من طرف  
 امام ابي يوسف (قوله يثبت وان لم ينو) اى كائنت الملزوم اذ لا يفارق اللازم عن  
 الملزوم (قوله ان كان موجه) كونه موجبا باعتبار ذاته وكونه موجب موجه باعتبار  
 ذاته فافهم وتقرير البحث الاول هكذا كلما جوز الجمع بين النذر واليمين جوز الجمع بين  
 الحقيقة والمجاز اما الملازمة فلانه كلما يحز كون اليمين موجب النذر فكما جوز الجمع  
 بينهما جوز الجمع لكن المقدم حق اما حقيقة المقدم فلانه لو كان موجه يلزم ان يثبت  
 من غيرية لكن التالى بط وحاصل الثانى تسليم السند السابق واثبات الملازمة بدليل  
 آخر (قوله لا توقف على الارادة) اى مع استعمال اللفظ فى اليمين (قوله وما ذكرتم  
 ليس الا بيان) يعنى لا ينافى المعنى المجازى يعنى كونه موجب النذر لا ينافى كونه  
 مجازا فى اليمين (قوله المجوزة) صفة العلاقة وفيه اشارة الى ان العلاقة علة <sup>مصححة</sup>  
 لا واجبة (قوله واجب عن الاول) حاصله منع مقدمة دليل ابطال السند (قوله  
 فلا يثبت من غيرية) فقوله ان كان موجه يثبت وان لم ينو ممنوع كيف انما يلزم ذلك  
 لو لم يكن اليمين كالحقيقة المجورة وهو م (قوله والثانى ان تحريم ترك المنذور)  
 حاصله ان ما هو الموجب فيما ذكره السائل والحاصل ههنا شيءان احدهما ذات اليمين  
 وهو ترك تحريم الخ وهو ثابت بموجه والثانى وصف اليمين وهو توقف على ان قصد  
 وحاصله منع لبطان التالى بانه ان اراد يلزم ان يثبت ذات اليمين مع وصفه بلانية  
 لكن التالى بط وهو ممنوع وان اراد انه لو كان موجه يلزم ان يثبت ذات اليمين مع  
 وصفه من غيرية وهو ممنوع كيف ذاته مع وصفه ليس بموجب النذر وعلى الثانى  
 تقرير الدليل ممنوع والله اعلم (قوله انما يرد لو كان) اى انما يثبت الملازمة بالمنوعة  
 (قوله فهو م) فقوله وقد اريد باللفظ الخ ممنوع والحاصل النذر مق باللفظ واصيغة  
 واليمين ليس بمق منه اذ لا يلزم من كونه مقصودا ومتوقفا عليه ان يكون مقصودا  
 باللفظ لم لا يجوز كونه مقصودا تبعا للفظ (قوله بل عبارات السلف) بيان السند  
 او اضراب من المنع الى الاستدلال (قوله نظرا الى الصيغة ويمينا نظرا الى المعنى)  
 فان قيل اذا لم يقصد النذر بل اليمين فكيف يكون نذرا ويمينا قلت لا كان دلالة  
 اللفظ على النذر صريحا يحكم بان المتكلم استعمله فى النذر كما هو حكم التصرفات

الشرعية والمراد بالمعنى المعنى الموضوع له فيرجع إلى ما قال أهل البلاغة من  
 المستبعات التراكيب فلا ينافي الجواب المذكورة في المتن كما قال الطرسوسي فارجع  
 (قوله أحكام العوض) كالقبول مع القبض (قوله أحكام البيع) كطلب الشفعة من جار  
 الواهب إذا سمعه يطلب الشفعة فإذا قال أنا وهبت لأبنت فيقول وهبت لكن مع  
 عوض لا يجانا (قوله نظر إلى اللفظ) كقولك أقلت هذا البيع بمعنى مشتري ديه بن  
 يعبدن يشيان أولدم فسخ إندم (قوله بيع) أي بيع زن ديه بن المشتري بآء أو البائع  
 الأول مشتريا (قوله وهو لا ينافي إرادة الحقيقة) أقول هذا الجواب ضعيف بناء على  
 أن المراد بالمعنى المجازي فيما سبق في بيان محل النزاع الغير الموضوع له سواء كان مجازيا  
 أو كنيويا وما قالوا من أن الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة أنه لالم يوجد نصب القرينة  
 الدائمة فيها يجوز إرادة المعنى الحقيقي فقط لاجتماعهما اللهم إلا أن يقال أنه يجوز إرادة  
 المعنى الحق في تعال المعنى الكنوي فحينئذ يصبح هذا الجواب كذا ذكر العصام في مخرج  
 الاستعارة فارجع لكن لا يلزم منه كونه متعلق الحكم وهو المراد ههنا فالجواب  
 الصحيح هو المذكور قبله والله أعلم (قوله فإن قيل) حاصله إبطال السند (قوله لا يعتبرون  
 الكناية بهذا المعنى) أي لا يقولون بالكناية بهذا المعنى أي يكون اللفظ المستعمل  
 في غير ما وضع له بقرينة مانعة بل يقولون بمعنى ما استتره المراد والكناية بالمعنى  
 الأول داخل في الحقيقة عند الأصولي وأهل البيان فافهم (قوله العلامة النسفي) قوله  
 تفسير يقال له التيسير والكافي من الفروع ويقال له أحد النسفي على ما بينه الطرسوسي  
 (قوله لأن هذه العبارة صارت) جواب عن أنه يجوز أن لا يقصد القائل به  
 الكناية (قوله ثم قال لافرق الخ) جواب سؤال مقدرو هو أنه يجوز أن يكون مراد  
 الكافي بالكناية ما في اصطلاح الفقهاء أعني ما استتر المراد به بناء على أنه أعم  
 من الحقيقة والمجاز فلا يثبت كون مراده بها الكناية بالمعنى الذي بينه أهل  
 البيان فاجاب بما ترى (قوله إذا أحرام) علة صحة الكناية المعنى الذي بينه أهل  
 البيان (قوله لا يكون بلا شئ) أي ولو في الجملة وهو حين طوافه وسعيه بين  
 الصفا والمروة وليس المراد أنه يلزم المشي حين دخوله في الأحرام حتى يرد  
 السؤال أنه لا يوجد في كثير من المحرمين الداخلين في الأحرام في البحر أو غيره  
 (قوله ثم شرط صحة) أي شرط صحة كون المجاز لفظا مستعملا الخ  
 (قوله قرينة) أي وجود قرينة والعلاقة ركن المجاز اتفاقا (قوله تمنعها) أي  
 تمنع عن كون المعنى الحقيقي مرادا بل تمنع السامع عن الحمل أي عن حمله

٦ أي في الجمع بين  
 الحقيقي والمجازي  
 هل يجوز جماعا  
 كونهما متعلقا  
 للحكم أم لا كما سبق  
 في بيان محل النزاع  
 منه

على ارادة المتكلم معناه الحقيقي ( قوله على رأى علماء البيان ) بناء على انهم ارادوا  
اخراج الكناية بالقرينة المانعة والكناية خارجة عنه بقولهم استعمل في غير ما وضع له  
عند الاصولى فلا حاجة اليها للاخراج والكناية بالمعنى الذى بينه اهل البيان  
داخل فى الحقيقة والثمرة فى جعل القرينة جزءاً او شرطاً هي انه اذا لم يوجد القرينة  
يصير اللفظ مجاز الكنه غير صحيح بخلاف الامر عند اهل البيان فانه لا يصح اصلاً  
بكونها جزءاً من مفهومه فلا يكون مجازاً بدونها بل كناية ( قوله لا يأتى كل من هذه  
الأمثلة ) والمانع صرة اكلاها وهى معلومة بالحس ( قوله ان الحكيم لا يريد ظاهره )  
فان كون الحكيم تعالى مانعاً عن ايجاب الشر لا يلى انما يعلم بالعقل فهو مجاز بعلاقة  
السببية والمسببية او الشرطية والمشرطية ( وفي قوله فان العقل يدرك ) اشارة  
الى ان هذا التقسيم باعتبار المدرك ( قوله يمين الفور ) اضافة السبب الى المسبب  
وهو بمعنى الثبات على يمينه حتى لو ثبت دققة يصير باراً ثم لو فعله لا يصير حات ( قوله  
يحمل على الفور ) اى مجازاً فيكون المعنى ان خرجت عقيب ارادتك الخروج بذكر  
المطلق وارادة المقيد ( قوله وقد سبق ) اى فى قوله واذا تعذرت او هجرت شرعاً  
او عادة صير اليه ( قوله بوجه آخر ) يعنى تقسيم لها باعتبار ذاتها ( قوله كدلالة الحال )  
اى على عدم كون الحقيقة مرادة والمراد بالحال حال السامع وهو المرأة يعنى حال  
ارادتها الخروج والاضافة اضافة الصفة الى الموصوف اى الحال الدالة ( قوله  
كقوله تعالى واستفز ) فيه مسامحة والمراد كالقرينة المانعة فى هذا القول الشريف  
( قوله فهو مجاز عن تمكينه ) بذكر المشروط وارادة الشرط فان الايجاب والطلب  
مشروط بالقدرة على الفعل وقد سبق ٦ فيكون معنى استفز اقدرت على الانحاء  
فان قيل فعلى هذا يلزم استدراك قوله من استطعت منهم قلت الاستطاعة بمعنى  
القدرة الحقيقية وهى مع الفعل والقدرة المستفاد من استفز بمعنى سلامة الاسباب  
( قوله زيادة معناه ) اى معناه الحقيقى فيكون تلك الزيادة مانعة عن ارادة الفرد الذى  
فيه الزيادة فيراد الفرد الآخر الذى ليس فيه تلك الزيادة بذكر المطلق وارادة المقيد  
وهذا المثال على مذهب من جعل العام بعد اخراج بعض افراده مجازاً  
وان لم يكن مختاراً فلا يرد ان عد هذا المثال من المجاز بنا فى قوله السابق حيث  
قال فى بحث العام وهو فى الباقي بعد اخراج حقيقة مطلقاً فان قلت كونه  
مجازاً عن الفرد الذى ليس فيه تلك الزيادة بنا فى ماهو المشهور من ان المطلق  
ينصرف الى الكامل قلت نعم لكن فيما اذا كان الكامل مفهوماً منه لغة كما

٦ حيث قال ولا بدله  
من قدرة بها يمكن  
من اداء ما لم منه  
بلا خرج غالباً منه

في المثال الآتي وههنا ليس كذلك ( قوله لا يقع على المكاتب ) بل يكون مجازا  
عن غيره بذكر المطلق وارادة المقيد وهذا المثال مبني ايضا على مذهب من جعل  
العام بعد اخراج بعض افراد مجازا كما مر آنفا فلا تغفل والله اعلم ( قوله ونحوه )  
الفحوى يستعمل كثيرا في المعنى الاتزامي وههنا مستعمل في المطابقي يعني  
المراد به المطابقي ( قوله عطف على قوله فاما زيادة معناه ) فان قيل يلزم مقابلة  
العام بالخاص قلت لا اذا القرينة فيما سبق زيادة المعنى وههنا نفس المعنى المطابقي  
للكلام المشتمل على المجاز ( قوله والخطاء والنسيان ) الخطاء فعل شيء لاعتن قصد  
والنسيان بمعنى السهو ( قوله معصوم عن الكذب ) فحينئذ يلزم ان يكون  
القرينة عبارة عن صفة التكلم وهو كونه معصوما عنه لكنهم اعتبروا القرينة  
محل الكلام تفننا فافهم ( قوله حكم الاعمال ) اما مجازا مرسل بذكر السبب  
وارادة المسبب اذا الاعمال سبب الحكم واما مجازا حذفيا ولا يلزم جمع الحقيقة  
والمجازاذا المعنى الحقيقي معتبر حال كونه قيد المستعمل فيه مستقلا وانما اعتبر  
المحذوف عبارة عن الحكم لاعتن شيء آخر وان امكن التوجيه بشيء آخر بقرينة  
كونه عليه السلام مبعوثا لبيان الاحكام وتقدير الحكم متفق عليه بين الخنفية  
والشافعية وانما الاختلاف في ان المراد حكم الآخرة او حكم الدنيا ( قوله المفتقرة  
الى النية ) اى مثلا كالصوم والصلوة وما لا يحتاج اليها ان كان مع النية يترتب  
عليه الثواب ايضا كالوضوء مع النية والغسل معها او يقال المفتقرة بمعنى المقارنة  
( قوله والاساءة ) بمعنى فعل الذنب والاثم فيما قبله بمعنى استحقاق العذاب وكذا  
الثواب بمعنى استحقاقه بين الثواب بهذا المعنى وبين الجواز عموم من وجه مادة  
الاجتماع الصلوة لرضاء الله تعالى مع الشرائط ومادة الافتراق الصلوة رياء فانه  
يوجد فيها الجواز ولا يوجد استحقاق الثواب ومادة الافتراق الآخر الصلوة  
بلا وضوء مع ظن الوضوء فانه يستحق الثواب وان لم يجز ( قوله واتراله )  
انما عطفه لدفع السؤال بانه يناق بما سبق من كونه مشتركا بينهما وحاصل  
الدفع ان المراد من عدم كونه حكما عدم كونه اثرا ( قوله علامات ) اى  
لا اسباب حقيقية وان كانت اسبابا عادية ( قوله فاطلاق الحكم وما في معناه الخ )  
ينبغي ان يلاحظ محذوف اى بخلاف حكم الدنيا فانه اثر الاعمال حقيقة  
فاطلاق الخ يعني لما لم يكن حكم الآخرة اثرا لها وحكم الدنيا اثرا لها فاطلاق  
الحكم الخ تقرير القياس الحكم مشترك لفظا بين ما يتعلق بالآخرة وما يتعلق  
بالدنيا لانه يطلق عليهما كثيرا مع كونهما متباينين وكل لفظ يطلق كثيرا

( قوله معصوم عن  
الكذب ) والمطل  
لولايد الحقيقة  
يلزم كذب النبي  
عليه السلام بناء على  
صدق نقيض هذه  
الكلمة اى كل  
عمل بنية ونقيضه  
صادق وهو بعض  
العمل حاصل بلانية  
وقس عليه منه

على معنيين متباينين فهو مشترك ٩ ( قوله من قبيل المقتضى ) لان قبيل المحذوف  
 كما عندنا ( قوله لاعمومه ) اى اسلا لا بالنظر الى معانيه ولا بالنظر الى ما يجوز  
 تقديره وان اعترض الطرسوسى عليه ( قوله على احدهما ) اما على ما يتعلق  
 بالدين واما على ما يتعلق بالآخرة وعلى الاول يخرج الحكم فى الحديث الاول  
 فى ضمن الجواز وفى الثانى فى الفساد وعلى الثانى يخرج فى الاول فى ضمن الثواب  
 وفى الثانى فى ضمن العقاب واثم ( قوله على الثانى ) فعلى هذا لو اكل احد  
 خطاء لا يفسد صومه عند الشافعى بخلاف الامر عندنا فانه يفسد والمرفوع  
 انما هو حكم الخطاء ( قوله دلالة اللفظ ) اى قوله انما الاعمال بالنيات ورفع الخ  
 ( قوله على النفي ) وهو المعنى الحقيقى ( قوله وعلى نفي صفاته ) وهى الجواز  
 والفساد يعنى ما يتعلق بالدين ولا يوجد الدلالة على ما يتعلق بالآخرة لا مطابقة ولا التزاما  
 فلذا لم يعتبر الشافعى حكم الآخرة ( قوله تفليلا لمخالفة الدليل ) اى تفليلا لمخالفة  
 دلالة اللفظ يعنى اذا عمل بدلالة الالتزام وان وجد المخالفة للمطابقة لكنها قليلة  
 بخلاف ما لو لم يعمل بدلالة الالتزام ايضا فانه يوجد المخالفة لها بالكلية فافهم  
 والله اعلم ( قوله على نفي العمل وعدمه ) كفى هذا الحديث فانه يدل على انه لا يوجد  
 العمل بلانية ( قوله على حقيقة ) وهى نفي الفعل ( قوله ولا كامل ) وهو لازم  
 لعدم الصحة والكمال عبارة عن الثواب ( قوله حتى يتخلص عن الشبه والاوهام )  
 فيه تعريض للتفتازانى حيث اعترض من طرف الشافعى ولم يجب من طرف  
 الحنفية مع ان الحق مع الحنفية فلا تغفل ( قوله دون الآخر ) اى الصحة كما عند  
 الحنفية فان الحنفية حملوا على نفي الثواب والكمال ولا يلزم من نفي الثواب نفي  
 الصحة ( قوله ثابت اتفاقا ) اى ثابت حال كونه مرادا من الحكم المقدر فى الحديث  
 يعنى مرادا من الحديث فان قيل فمح لا يصح الاتفاق اذا الشافعى يقدر الصحة  
 قلت نعم لكن المراد امر ثابت اتفاقا بالنظر الى استبعاد فذا نقل كلام الآمدى  
 دفعا لاعتراض التفتازانى الحاصل يلزم بالضرورة للشافعى ان يحكم بان المراد  
 بالحكم هو الثواب ( قوله المتبادر الى الفهم ) فالوجه الثانى للشافعى ممنوع  
 كيف انما يجب الحمل الى اقرب المجازات لو لم يوجد هناك متبادر غير الاقرب  
 ( قوله انما هو نفي فائده ) فيلزم ان يراد بالحكم المقدر الثواب بناء على هذه  
 القاعدة فيلزم للشافعى ايضا ان يحكم به ايضا بناء على هذه القاعدة الزامه  
 تقرير الدليل هكذا الحكم اما محمول على معنى الثواب او على الصحة لكن حله  
 على الصحة بطعنين الاول اما بطلانه فلانه لو حل على معنى الصحة يلزم

او يقال فى التقرير  
 لفظ الحكم مشترك  
 بين ما يتعلق بالدين لانه  
 يطلق عليهما كثيرا  
 وهما متباينان يتبع  
 لفظ الحكم بطلق على  
 معنيين مباينين وكل  
 فظ شانه كذا فهو  
 مشترك لفظا بينهما  
 منه

عموم المشترك او المجاز لكن التالى بط اما الملازمة فلانه كما ثبت ان الثواب ثابتة  
 اتفاقا فلو حل على الصحة يلزم ذلك فقله فلو اريد الصحة تفريع الملازمة على دليلها  
 ( قوله فان قيل هذا ) اعتراض على قوله بخلاف الصحة ( قوله هذا ) اى الاحتياج  
 الى التخصيص مشترك الالتزام للشافعى والحنفى وحاصله منع لقوله لو حل لكان باقيا  
 الخ ( قوله محل الثواب ) اى العبادات وما هو ليس بمحل له عارة عن المعصية فيلزم  
 تخصيص الاعمال بالعبادات ( قوله بعد ان يراد ثواب الاعمال ) فانه ح لاحتاجة  
 الى اخراج المعصية اذ لا ثواب للمعصية اصلا ( قوله مراد بالاتفاق ) اى بالالتزام  
 مناو بالالتزام للشافعى بناء على ان المراد رفع ما يرتب على الخطاء والفسيان لا نفسها  
 والمرتب عبارة عن العقوبة الاخروية ولا يفهم من رفع العقوبة الاخروية رفع  
 الفساد وعدم الجواز ( قوله فلا يجوز الاستدلال الخ ) تفريع نتيجة البحث واعلم  
 ان الوضوء فيه حالان احدهما كونه عبادة وهو يحتاج الى النية حتى يكون عبادة  
 والثانى كونه وسيلة الى الصلاة وهو لا يحتاج اليها وانما حكم بعدم جواز الاستدلال  
 بالاول على الاشتراط بناء على ان جواز الاستدلال عليه يتوقف على جنس الحكم على  
 معنى الصحة وقد عرفت انه غير تام ( قوله وبالنسبة الى عدم الخ ) بناء على ان  
 الاستدلال عليهما به يتوقف على حل الحكم فى الثانى على المؤاخذه الدنيوية وقد  
 عرفت انه غير تام والله اعلم ( قوله ومن هذا القبيل ) مثل قوله تعالى ( حرمت  
 الخ ) ان اشير بهذا الى الحديث المذكور فالقبيل بمعنى الظير اى من هذا القبيل  
 فى كونه مجاز او كون القرينة محل الكلام ومضمونه وان اشير الى قوله واما محل  
 الكلام فالقبيل بمعنى النوع والمجاز فى هذه الآية فى الامهات ( قوله اى كل ما  
 اضيف الخ ) تفسير معنى المثل ( قوله واضافتها الى المحل ) اى مجازا عقليا بعلامة  
 السببية والمسببية كما اشار اليه سابقا ( قوله الميتة حرام ) فيه مجاز عقلى على ما ذهب  
 اليه صاحب الكشف والمفتاح لا على مذهب صاحب التخصيص كما بين السعدى المطول  
 بل مثله واسطة بين القسامين فلا تغفل ( قوله على انه مجاز ) اى مجاز اقوى بذكر المحل  
 وهو الامهات والميتة والخنزير والجرو ارادة الخال وهو السكاح فى الاول والاكل  
 فى الباقى ( قوله من حذف المضاف ) اى نكاح امهاتكم فيكون مجازا حذفيا  
 ( قوله فان نفس مضمون الخ ) بيان القرينة على الوجهين ( قوله من عوارض  
 الاموال ) بناء على ان الحل والحرمة من الاحكام الشرعية وهى عبارة عن  
 خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين ( قوله انه حقيقة ) اى لا مجاز اقوى ولا حذفى

فالحقيقة بهذا المعنى ههنا فلا ينافي كونه مجازا عقليا من قبيل قوله وانما هي ادبار  
واقبال لكن لا يكون حقيقة عقلية كما اشار اليه بقوله يكون منشاء حرمة عين ذلك  
الحل حرمة اكل الميتة حيث اضاف الحرمة الى الفعل (قوله لعينه) اي لعين محله (قوله  
ملك الغير) اي يملكه الغير وعدم اذن الغير (قوله فالاكل محرم) اي جعل حراما شرعا  
(قوله في الجملة) اي في جملة الاكل ولو في بعض افراده (قوله قابلية الفعل) الذي هو  
حرام (قوله عدم الفعل) اي كونه غير مشروع (قوله ضرورة عدم محله) اي بداهة  
عدم محله فاذالم يوجد محل الفعل لا يوجد الفعل بالضرورة فان قيل النهى عن الافعال  
الشرعية يقتضى كون اصله مشروعاً في الجملة قلت نعم لكن الحرمة بين بطريق  
الاسناد الى الامهات لا بطريق النهى فيخرج المحل عن القابلية بالكلية فان قيل شرب  
الخمر يجوز وقت الضرورة قلت نعم لكن ليس لكونها مشروعة في الجملة بل  
شربها وقت الضرورة حرام ايضا لكن لا يؤخذ عليه في الآخرة (قوله فحسن  
نسبة الحرمة و اضافتها الخ) لكن بطريق المجاز العقلي والظرفان حقيقة  
لقوية (قوله غير صالح للفعل شرعا) وان صلح حسا (قوله من فوات الدلالة)  
والخصائل ان المراد حرمت اكل الميتة في قوله حرمت الميتة لكن بلا اعتبار  
حذف المضاف ولا مجاز لقوى في الميتة ولكن المجاز العقلي معتبر لهذه النكتة  
وقس عليه فعلى هذا يعنى على اعتبار المجاز في الاسناد فقط يحصل الفرق بين  
قولنا لا تنكحوا امهاتكم وبين قوله حرمت امهاتكم فان الاول يدل على كون  
النكاح مشروعاً في الجملة بناء على القاعدة السابقة من ان النهى عن الفعل  
الشرعى يقتضى كونه مشروعاً في الجملة بخلاف حرمت امهاتكم فانه يدل على  
عدم مشروعية بالكلية والحاصل اذا اسند التحريم الى الحرام لعينه يكون  
طرفاه حقيقة لقوية والاسناد مجازا عقليا لهذه النكتة التى بينها الشارح  
فلا تغفل بخلاف الاسناد الى الحرام لغيره فانه مجاز باحد الاعتبارين وهو الحق والله اعلم  
(قوله ثم الداعى اليه) اي بعدما فصل شرط المجاز وهو القرينة مانعة كانت  
او معينة وهما قديمتان وقديمتان وظهر ترك بيانه والمراد بالداعى  
نكتة المجاز في استعماله لفظ المجاز دون لفظ الحقيقة فان لكل شئ لفظ حقيقة  
ولفظ مجاز وهما اراد الداعى للعدول عن لفظ الحقيقة الى لفظ المجاز وليس  
المراد بيان النكتة لاستعمال اللفظ في المعنى المجازى دون الحقيقى فان الداعى له  
هو القرينة المصانعة واعلم ان الداعى اعم من المفعول له الحصول والتحصلى

فافهم ( قوله اختصاص لفظه ) اى امتياز لفظه المجازى عن لفظه الحقيقى فطالباه  
داخل على المقصور ( قوله لفظ الحقيقة ) اضافة العام الى الخاص ( قوله  
الطبع ) اى طبع السامع ( قوله الخففيق ) بمعنى المصنية واعلم ان العفوية  
يخرج فى ضمن الغاية المترتبة لترتيبها على استعمال المتكلم لفظ مجاز ( قوله او الوزن )  
فالداعى رعاية الوزن واعلم ان السيلكوتى قال فى موضع فى حاشيته على البيضاوى  
ان الدواعى يلزم ان تكون امورا معنوية ولا يجوز ان يكون اللفظية دواعى  
مستقلة الاتباعا للمعنوية لكن المفهوم من جعل المص الداعى اللفظى مقابلا للمعنوى  
جواز كونه داعيا مستقلا فلا تغفل ( قوله او المحسنات البديعة ) فالداعى  
رعاية المحسنات ( قوله لفظ ابى حنيفة ) نقل الطرسوسى والمستارى فارجم هنا  
قصة غريبة فى حق المص حيث يقول الفسائح المرحوم فى حقه اذا رأى ذهابه اليه  
انظروا اما حنيفة زمانه ثم نقل قصة غريبة اخرى وهى ان من لقب بابى حنيفة اصابه  
الجنون ففيه تعظيم لابي حنيفة والطلاق الفسائح بطريق الاستعارة لا بطريق القصة  
( قوله كاستعارة ماء الحياة ) وهو لفظ المجاز وفى معناه الحقيقى الذى هو الماء الذى  
سبب الحياة الابدية زيادة رغبة لكل احد فاستعمله المتكلم فى بعض المشروبات  
لترغيب للمخاطب عليه وكل من هذه النكات غاية مرتبة ( قوله او زيادة البيان )  
اى من جهة الكيفية لكونه بياناً مع الدليل ( قوله اين ) اى اظهر قوله لان ذكر  
( الملزوم ) اى ذكر لفظه ( بيته ) اى دليل فكما ان وجود الملزوم دليل على وجود  
اللازم فكذا ذكر لفظه دليل على وجود اللازم وهو الشجاع مطلقا اذ هو المستفاد  
والمنتقل عليه من القرينة المانفة ثم يخرج فى ضمن الرجل الشجاع بقرينة خارجية  
ومعنية ( قوله دعوى بالبنية ) بان يقال هذا شجاع لانه اسد وكل اسد شجاع هذا  
شجاع ( قوله واستعمال الحقيقة ) اى حقيقة المعنى المجازى وهو لفظ الشجاع ونكتة  
زيادة البيان عبارة عن المبالغة ( قوله او تلتطف الكلام اى ) او كون الكلام لطيفا  
وظريفا ثم يرتب عليه سرعة فهم السامع المعنى المراد ( قوله او مطابقة تمام  
المراد ) اى او مطابقة كيفية افادة تمام المراد بتمام المراد فان كان تمام المراد  
الوضح وحاصله مطابقة الال للداول فان كان المدلول اوضح فليزم التعبير عنه  
بالاوضح وقس عليه يفاد بالاوضح وان كان واضحا يفاد به ( قوله فى الدلالة )  
اى على المعنى المراد من غير تفاوت بالوضوح والخفاء ( قوله لاختلاف مراتب  
اللزوم ) حلة الجزء الايجابى للقصر وعلة السلبى قد سبق اعنى قوله اتساووا بها

( قوله فاذا قصد مطابقة الخ ) تفريع لكون مطابقة تمام المراد داعيا وهذا الداعي عام يوجد في كل مجاز لكن انت خير ان مدار الدواعي على القصد وقد يقصد وقد لا يقصد والله اعلم ( قوله تذييب ) اي هذه طائفة من المسائل مسماة بالتذييب ( قوله قد جرت العادة ) العادة قد يبحث بمعنى الاعتياد اي جعل شيء عادة كالحاجة بمعنى الاحتياج والباء ح مفعوله وقد يبحث بمعنى المعتاد كالحاجة بمعنى المحتاج اليه والباء بمعنى في ظرفية الكل للجزئي ( قوله لدلائلها ) حلة البحث عقيب بحث الحقيقة ( وقوله يتوقف ) صفة معان وعلة العادة اي عادة الاصوليين اي انما كان عادة الاصوليين جارية وواقعة بالبحث الخ لانه يتوقف ( قوله يسمى ) بمعنى الاطلاق بقربة قوله كثيرا بناء على ان وضع الاسم آتى لا يتوقف على كثرة الزمان ( قوله تغليبيا ) اي تغليب الكثير على القليل ( قوله او تشبها ) المقابلة بينهما بناء على مذهب من جعل التغليب حقيقة لا مجازا ( قوله والاول اوجه ) اعترض الطرسوسي بانه على تعليله يلزم ان لا يكون الثاني وجهها مع ان عبارته تقتضيه ويمكن الجواب بان الجمع بينهما صحيح ولو على مذهب الشافعي لكن الاوجه هو الاول ( قوله سميت بها ) اي سميت مسمى حروف المعاني باسم حروف المعاني بناء على ان الباء في مفعول التسمية داخل على الاسم وفي ضمير بها استخدام بين حرف المعنى وبين حرف المبني عموم من وجه بالنظر الى ذاتهما مع قطع النظر عن وقوعهما في التراكيب ومباينة بالنظر اليه وحروف المعاني في كلام المص مستعمل في المعنى الاسمي كعبد الله ولا يلاحظ الاضافة وقبل النقل من قبيل اضافة الموضوع الى الموضوع له والاضافة في حروف المباني قبل النقل والاسم من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة ان كان المباني جمع مبنى بمعنى مبنى عليه ( قوله فاهمزة المفتوحة الخ ) فيه اشارة الى ان بينهما عموم من وجه مع قطع النظر عن وقوعهما في التركيب ( قوله لمطلق الجمع ) بينه وبين الجمع المطلق مباينة الاول بمعنى لا بشرط شيء والثاني بشرط لاشيء وقد جعل التفتازاني الثاني بمعنى الاول ( قوله في اشبوت ) اي الثبوت الذهني ( قوله او في حكم ) اي في الحكموم به وقد يعبر عنه بالجمع في الصفة وهي بمعنى الحكموم به ايضا ( قوله نحو قام ونهز زيد ) فان قبل هذا من قبيل الجمع في اشبوت لافي الذات الا ان يحمل على مذهب الفقهاء ( قوله بلا دلالة على مقارنة الخ ) بيان لتعميم المطلق لانه بمعنى لا بشرط شيء ( قوله لا قل ) تقريره الواو موضوع لمطلق الجمع لانه كلما قال ائمة اللغة انه موضوع له

فهو موضوع له لكن المقدم ( حق قوله لا يصح فيها الترتيب كما في قوله تعالى  
وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وفي آية أخرى وقولوا حطة وادخلوا الباب  
فلو كان للترتيب يلزم حل أحدهما على المجاز تقرير الدليل هكذا كما استقرينا  
وتبعنا ما ورد استعمال الواو العاطفة ووجدناها مستعملة في مواضع لا يصح فيها  
الترتيب والمقارنة فهو موضوع للجمع المطلق ولما ورد المنع على الملازمة اثبتنا  
بقوله (والاصل في الاطلاق الحقيقة) بانه كما استقرينا الخ وكان الاصل  
في الاطلاق الحقيقة فالملازمة ثابتة (قوله ولا دليل على الترتيب الخ اشارة  
الى الجواب عنه منع آخر للملازمة تقريره بانه يجوز ان يكون موضوعا للترتيب  
بخصوصه او المقارنة ويكون دلالة على الجمع مجازا (قوله استدلالا بوقوع  
الثلاث) تقريره انهما موضوعا للمقارنة لانها لو لم تكن موضوعا لها لما وقع  
الثلاث عندهما في قوله ان دخلت الدار فانت طالق وطالق ودخلت الدار  
لكن التالي بط (قوله فوقوع الثلاث) تفريع على قوله لمطلق الجمع (قوله  
اذ قيل لغير الموطوءة) اي قبله ودخلت الدار فان وقوع الثلاث ليس بالقول  
فقط بل بدخولها (قوله في ذلك الزمان) اي زمان وجود الشرط وهو زمان  
دخولها وهو ان واحد يلزم المقارنة لكن المقارنة ليست بمستفادة من الواو بل  
من امر آخر وهو كون زمان وقوع الطلاق عبارة عن زمان وجود الشرط  
فن هذا لزم المقارنة لامن الواو (قوله وانما التفريق) جواب عن المعارضة بان  
الطلاق لما كان اثر التطبيق وكانت التطبيق في ازمته يلزم ان يوجد التفريق في  
ازمنة الطلاق ايضا فاجاب بما ترى (قوله حتى تعدد الطلاق) اي حتى تعدد  
زمان الطلاق ولا يصح وقوع الثلاث بل وقع الواحد كما عند الامام (قوله  
لا في صيرورة اللفظ تطليقا) بل كونه تطليقا دفعي عند وجود الشرط وقوله ان  
دخلت الدار فانت طالق وطالق تعليق لا تطبيق والتطبيق يقع في زمان  
وجود الشرط وذلك الزمان ان واحد يقع الثلاث ايضا دفعة بلا تفريق (قوله  
كما اذا كرر) الشرطية مربوط بقوله لا التطبيق ونظيره وابيات به (قوله  
تعلق به الاجزئة المتوقفة دفعة) اي المتوقفة على وجود الشرط اعترض  
الطرسوسي عليه بان الصواب ترك هذا الكلام لانه بنى الترتيب في ازمته  
التعليق والمقارنة بناء على ان قوله او قدم الاجزئة نظير قوله وانما التفريق  
في ازمته التعليق وابياته كما ان قوله كما اذا كرر الشرطية نظير قوله لا التطبيق  
وابياته له فيلزم ان يكون كلاهما نظير وابياته لقوله لا التطبيق وهو بط الهم

الان يقال يجوز ان يكون المراد بالتعليق في قوله في ازمة التعليق معناه المجازي اعني التكلم باللفظ المعلق به فيكون الثاني نظرا له فافهم قاله الاستاذ ( قوله للترتيب عند ابي حنيفة الخ ) اي موضوع له ( قوله استدلالا ) اي استدلال البعض لاستدلال الامام تقريره كما رفع الطلقة الواحدة في هذه الصورة قالوا موضوع للترتيب لكن المقدم حق والتالي مثله وحاصل الجواب بمنع الملازمة بعد تسليم حقيقة المقدم ( قوله اي وقوع الاجزئة ) فيه اشارة الى ان الوقوع الثاني غير الاول وان اعيد معرفة بناء على وجود القرينة على الغيرية وهو التعاقب وهو لا يوجد في الواحد فان قيل اذا علق الامور المتعددة بشئ فان كان التعليق دفعا يقع الكل والافلا والائمة الثلاثة يقرون به والزاع بينهما في اي موضع قلت النزاع على ماهو المفهوم من كلامه هنا ان التعليق دفعي عندهما فيكون وقوع الثلاث تابعا للتعليق الدفعي عندهما وللتعليق المتعاقبي عنده فليوقع الواحد او لا يبق للثاني والثالث محل لكون الاول باينا وعلى التعاقب عند الامام وقوله السابق وانما التفريق في ازمة التعليق في بيان مذهبهما وقد عرفت ان المراد بالتعليق بمعنى المجازي ( قوله في الافادة ) اي ادفاة التعليق ( قوله دون الاجتماع ) اي دفعة كما قال الامامان ( قوله كذلك ) اي في التعاقب ( قوله لان المعلق بالشرط الخ ) متعلق بالمقدر اي وقوع الواحدة عند الامام في هذه الصورة لان المعلق الخ واذا كان التعليق فيما سبق باقيا في معناه الحقيقي فالنزاع بينهما ان الوقوع اي وقوع الثلاث تابع لوجود الشرط ولما كان وجود الشرط في آن واحد يلزم ان يقع اثلاث في ذلك الآن ايضا عندهما وللتعليق ولما كان التعليق على سبيل التعاقب وقع بالاول طلاق واحد باين فلا يبق للباقي محل عدمه فافهم ( قوله وكذا المعلق اذا وقع ) اي المعلق بالشرط اذا وقع الشرط ( قوله يتعلق بالشرط بلا واسطة الآخر ) فان قيل التعليق على سبيل التعاقب فلم يكن دفعا قلت نعم لكن في الذكر والتعاقب فيه لا يستلزم التعاقب في نفس الامر فيكون دفعا في الوقوع ( قوله ما يغير اوله ) اي يقتضي صرفه عن معناه الظاهر وهو الشرط فانه يقتضي صرف الجزء عن معناه الظاهر وهو التجيز فان ظاهره هو التجيز لولم يوجد الشرط ولما جاء الشرط خرج عن كونه تجيزا وسارا . هلقا بالشرط فان وجد الشرط وقع الجزء والافلا والله اعلم . والهادي قال اذ لم يبرأ لاستحالة الاشتراء في مجيء واحد اقول هذا مبني على ان الفعل موضوع للمحدث الشخصي

وليس كذلك بل هو موضوع للمحدث الكلبي فح حاجة الى التقدير بل لفظ جاء  
 ملحوظ بطريق الانسحاب وماقاله الازميرى بيان لذهب صدر الشريعة فان قيل  
 المجئ القائم زيد غير القائم بعرو قلت نعم لكن يصدق عليهما المجئ الذى هو الموضوع  
 له ( قوله تفيد الجمع فى التعلق ) وهو اعم من الجمع فى الذات والصفة يقال له الجمع  
 فى الصفة والحكم فح حاجة الى تقدير ما فى المعطوف عليه بل هو ملحوظ بطريق  
 الانسحاب ( قوله فقوله ان دخلت الخ ) بيان الثمرة والفائدة فان المعطوف اشترك  
 المعطوف عليه فى شيئين احدهما فى كونه خبرا لانت وثانتهما فى كونه جزاء للشرط  
 فيكون المعطوف مرتبطا بالشرط المذكور من غير حاجة الى تقدير الشرط المذكور  
 فيكون المجموع مينا واحدا بناء على ان المعطوف والمعطوف عليه كلاهما متعلق  
 بالشرط الواحد فظهر الفرق بين ما كان المذكور فى جانب المعطوف عليه ملحوظا  
 فى المعطوف بطريق الانسحاب وبين كونه مقدر فى امثال هذا المقام حيث لو كان  
 مقدر ا يلزم ان يقع يمينان لا واحدا فيما نحن فيه وليس كذلك ( قوله اتفاقا ) فان  
 قيل كيف حكم بالاتفاق مع انه مختلف فيه كما سبق قلت الاتفاق ههنا بالنظر الى تعليقه  
 بالخلف والتعليل بدخول الدار وان وجد لكن ليس بمقصود بالذات بل المقصود  
 التعليق بالخلف وقوع الطلقة الواحدة قبل الدخول بل تقع حال التكلم ( قوله يقع  
 به واحدة ) لكن حال الدخول وانما وقع الواحدة بناء على ان جزاء الشرطين واحد  
 ( قوله او فى الحصول ) يقال له الجمع فى الثبوت ( قوله بلا اعتبار خصوصية  
 الاول فى التانى الخ ) يعنى لا يعتبر القيد المحفوظ والمذكور فى المعطوف  
 عليه فى المعطوف او العكس لكن ان لم يوجد قرينة على الاعتبار ( قوله وانما افادت  
 ذلك ) اى انما افادت الواو ذلك الجمع فى الحصول ولم يكتف بدلالة العقل وهو  
 جواب لسؤال مقدر تقديره ان الجمع فى الحصول مستفاد بدلالة العقل فلا حاجة  
 الى الواو وحاصل الجواب انه لو لم يحث الواو لاحتمل الرجوع فلذا لم يكتف  
 بدلالة العقل اذ احتمال الرجوع والاضراب احتمال عقلى فعلم ان المراد بالافادة  
 الافادة صراحة اشار اليه بقوله لاحتمل الرجوع فافهم ( قوله واما الزيادة على  
 ذلك ) اى على حصول مضمونها فى الواقع ( قوله وتستعار للحال ) فان قيل  
 الحال انما هو مدخول الواو اعنى لفظ انت حر فى اصطلاح النحو والواو لا يستعار  
 لهذا اللفظ والمراد لمعنى الحلة وهى كون ذلك اللفظ حالا وفيه مسامحة ايضا  
 بناء على ان هذا المعنى صفة لفظ انت حر والمراد لمعنى المقارنة الجزئية ( قوله

فيجوز ( الجواز بمعنى الامكان العام بجا نب الوجود اى لا يمتنع الاستعارة وان  
وجبت في بعض المواضع واعلم ان كان الواو موضوعا لمطلق الجمع مع قطع النظر عن  
العطف يكون مجازا مرسلًا بذكر العام واردة الخاص او المطلق واردة المقيّد وان  
كان موضوعا لمطلق الجمع بطريق العطف يكون استعارة بعلاقة المشابهة بان شبه الجمع  
بطريق المقارنة بالجمع المطلق بطريق العطف في مطلق المقارنة والجمع الخ ( قوله  
كاذ الى الفا وانت حر ) ولو كان الواو للعطف يكون العبد حرا وقت تكلم المولى  
هذا الكلام سواء ادى العبد الالف اليه او لا ولا يلزم الاداء قطعاً ( قوله فعلية )  
نسبة الكل الى الجزء ( قوله طلبية ) نسبة الدال الى المدلول فان قيل لادخل  
للسمية والفعلية في منع صحة العطف بل المانع انما هو الطلبية والخبرية قلت نعم  
لكن الاسمية والفعلية مانعان لحسن العطف وان لم يكونا مانعين لصحة فلذا ذكرهما  
( قوله مقيدة ) اى بعامل ذى الحال ( قوله فتعلق الحرية بالاداء ) من قبيل  
تعلق التقيد بالمقيد لكن المراد تعلق الموقف بالموقف عليه وهو الظاهر ما بعده ( قوله  
تعلقه بالدخول ) اى كتعلقه بالدخول فتوقف كونها مطلقة على الركوب  
والدخول ( قوله فصار كانه قال ) تفريع على قوله فتعلق الحرية بالاداء فكما اذا  
قال كذلك يتوقف الحرية بالاداء فكذا اذا كان حالا ( قوله فان قيل ) اعتراض  
على قوله فتعلق الحرية بالاداء بان كون الاحوال مشروطا مسلم لكن لا يلزم من  
كون الحرية متعلقة بالاداء بل يكون الامر بالعكس ( قوله فلا يكون معلقا ) اى  
الحرية بأويل العتق والاعتاق ( قوله فى الحال ) اى حال تكلم المولى ذلك الكلام  
سواء ادى الالف او لا فلا يوجد الفرق بين كون الواو حالية وعاطفة ( قوله  
التنجيز ) اى حكمه من غير تعلق فلو قال المولى ادى الى الفا فى الحال فلا يصح هذا  
القول منه ( قوله وللم يصح العمل ) اى عمل الحاكم وحكمه بظاهره ( قوله  
شبهة من البلاغة ) اى ان كان صادرا من البليغ فلا يلزم النكتة ههنا بناء على  
ان هذا الكلام كثيرا ما يصدر من غير البليغ ( قوله فتكون الحرية متعلقة  
بالاداء ) لكن لا بناء على ان الاحوال مشروط بل لكون الجملة قائمة مقام جواب  
الامر ( قوله اى لافادة كون ما بعده الخ ) فيه اشارة الى بناء التعقيب للجعل هنا  
والجعل خرج فى ضمن الافادة ( قوله بغير معلقة ) بنزلة المفعول المجازى لقوله بعدما  
قبله وفى قوله اى لافادة الخ اشارة الى ان ما قالوا من ان الفاء موضوع للتعقيب بناء على ان  
الفاء لترتيب فمواقع الواحدة بالاول لا يبق للثاني والثالث محل كقالت الامام فى صورة  
التعقيب بالواو كما مر للتعقيب والتعقيب يكون وضوالة ايضا لكن يلزم ان يكون بناء  
التنزيل للتصيير لا للجعل اى كون ما بعده بعدما قبله بغير معلقة فانهم فيه مسأحة بل الفاء

موضوع للجمع مع الترتيب أى مع كون ما بعده مرتباً على ما قبله والافادة المذكورة  
 غرض اوضح لبيان الموضوع له وبين الواو والفاء عموم وخصوص مطلق ( قوله  
 الاتباع ) من الافعال بمعنى التعقيب الذى بين الشارح معناه ( قوله انه ) أى العطف  
 بالفاء ( لا يبرى ) أى لا يجعل عارياً وخالياً ( قوله فرع على ذلك ) فيكون من قبيل  
 مستتبعات التراكيب لا المستعمل فيه بل المستعمل فيه انما هو الاتباع ( قوله بترك  
 دخول احدهما ) فان قيل لافرق فيه بين الواو والفاء في عدم الحث فلا فائدة  
 في ذكره مع انه ذكره للفرق بين الواو والفاء أى لافادة الفرق بينهما قلت  
 نعم لكن ذكره توطئة لما بعده ( قوله ولا بتقديم دخول الخ ) فلو قال بالواو بحث أى  
 تطلق لانه موضوع للجمع المطلق ( قوله ولا بتأخيرها الخ ) فلو قال بالواو  
 بحث ايضا واعلم انه لو قال لغير الموطوءة ان دخلت الدار فانت طالق فطالق فطالق  
 تطلق بالدخول واحدة اتفاقاً فلا تغفل ( قوله يعنى ان الاصل ) أى الراجع مع انه  
 ذكره للفرق بين الواو والفاء أى لافادة الفرق بينهما الراجع دخول الفاء على المعلول  
 بالنسبة الى العلة في مقام المعلول والعلة ودخولها على العلة مرجوح ولما كان  
 الاصل بمعنى الراجع فاندفع الاعتراض المذكور في حاشية الازميرى ( قوله لترتبه  
 عليها ) فان قيل هل هو حقيقة فيه أم مجاز قلت ان كان تأخر المعلول عن العلة زمانياً  
 يكون حقيقة وان كان ذاتياً فهو مجاز بطريق الاستعارة اللهم الا يكون موضوعاً  
 للترتيب مطلقاً ذاتياً اوز زمانياً ( قوله وهى للترتيب ) أى كون لا بعدها مرتباً على  
 ما قبله فبناءً التفعيل هنا لا يكون والتضير لا للجعل ( قوله ثبت ذلك أى ) القبول  
 ( بطريق الاقتضاء ) أى حال كونه مقتضى لقوله فهو حرو انما ثبت بذلك  
 الطريق قوله للبيع لئلا يكون كلامه لغوا اذ لو لم يعتبر قبوله بطريق الاقتضاء يلزم  
 كون كلامه لغوا اذ لا يوجد العتق فيما يملكه ابن آدم ( قوله بالشك ) أى فى القبول  
 ( قوله فاء التفريع ) ان كان داخلاً على المعلول الخارجى يقال له التفريع الخارجى  
 وان كان داخلاً على المعلول الذهنى اعنى النتيجة يقال له التفريع الذهنى  
 ويقال لفاء النتيجة ايضا فلا تغفل ( قوله وقد تدخل العلة ) اشار بكلمة قد الى  
 انه خلاف الاصل ( قوله فانها اذا كانت دائمة الخ ) جواب سؤال مقدر وهو  
 انه اذا كانت العلة دائمة بصير المعلول دائماً ايضا فلا يوجد التراخى بالتراخى اجاب  
 بانه نعم لكن يوجد التراخى بالنسبة الى ابتداء الحكم فيشبهه التعليل المطلق  
 فيه فى مطلق التراخى الخ واعلم ان بعضهم جوز دخول الفاء التعليلية

على العلة الاتية ايضا ولا يلزم دخولها على العلة الدائمة فافهم (قوله فاء التعليل)  
 اضافة الدال الى المدلول وان كان التعليل بمعنى افادة العلة اى كون ما بعده ساعلة  
 لما قبلها يكون اضافة السبب الى المسبب فافهم بالتعقيب المطلق فى مطلق الترتيب ثم  
 يستعار التعقيب المطلق للتعليل المطلق ثم بواسطة هذه الاستعارة يستعار الفاء  
 الموضوع للتعقيب الجزئى للتعليل الجزئى فيكون استعارة تبعية فافهم (قوله فنى ادالى الفاء  
 فانت حراخ) فان قيل الفاء فى قوله فنى ادمن اى قبيل قلت من قبيل الداخلى على العلول  
 فيكون دليلا ثانيا فافهم فان قلت لم يجعل الفاء فى قوله فانت حراطة مع انها ح  
 مستعملة فى معناه الحقيقى يعنى يدخل على العلول فيكون حقيقة والاختلاف  
 بالانشائية والاختبارية ليس مانع فى العطف بالفاء قلت نعم لكن قوله اذ ليس بصالح  
 لان يكون علة للحرية لانه بمعنى طلب الاداء وهو لا يصلح ان يكون علة للحرية  
 بل العلة لها انما هو الاداء بالفعل وهو ليس معنا فلذا لم يجعل عاطفة (قوله وانما لم  
 يحمل على تعليق الحرية بالاداء) جواب سؤال مقدر وهو ان جعل الفاء داخلا  
 على العلول ممكن بطريق التعليق فاجاب بما ترى (قوله فان قيل دخول الفاء الخ)  
 منع للمقدمة المطلوبة اعنى ولا ضرورة ههنا (قوله وفيه بحث) اثبت  
 المقدمة المنوعة لو ابطال السند (قوله فالصواب ان يقال) هذا الجواب  
 بدل قوله لان الاضمار خلاف الاصل فلا يصر الى بلا ضرورة لا بدل  
 قوله قلنا قاله الاستاذ فافهم (قوله عند التلفظ به) قيد الناقل (قوله ولا يمكن  
 رعاية الخ) بيان المانع فان قيل نعم لكن يجوز ان يعتبر الفعل اعنى  
 الوجوب فيوجد الترتيب فيصح كون الفاء باقيا على حقيقته قلت هذا  
 خلاف الظاهر لا يمكن ليس بمفقوظ وتقدير خلاف الظاهر كما اشار اليه  
 بقوله ويجوز الخ (قوله والدرهم فى الذمة فى حكم العين) جواب سؤال مقدر  
 وهو ان الدرهم فى الذمة من قبيل الوصف على ما هو المشهور فاجاب بانه  
 وان كان وصفا لكنه فى حكم العين حتى قالوا الديون تقضى بامثالها فافهم (قوله  
 بمنزلة ما لو سكت ثم استأنف قولا بكمال التراخي) وهذا عندنا بى حنيفة رجه الله حتى  
 انما قل تغير الموطوءة انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار يقع الاول  
 ويلغى ما بعده عنده اذا اتاكم سبب ووقوع الطلاق حكم ولو لم يجعل التراخي  
 فى التكلم لم يثبت التراخي الكامل فى حق الحكم لان غير تراخي بالنظر الى السبب

(وعندهما)

وعندهما التراخي في الحكم مع الوصل في التكلم لانه الكلام متصل ببعضه ببعض حقيقة فكان حكم الكلام متصلا ايضا فيتعلق الحكم في فصل التعليق لمراعاة معنى العطف لكن الطلقات تراخي بعضها عن بعض في الوقوع من افاضة الانوار شرح المنار (قوله وثم للتراخي) اي للتراخي مطلقا سواء في الذات او في الثبوت او في الحكم (قوله في التكلم) اي تكلم ما بعد ثم بالنسبة الى ما قبله (قوله بمنزلة ما لو سكنت ثم استأنفت) كلمة ما مصدرية اي بمنزلة سكوتة ثم استئنافه وكذا لو فيكون تأكيد له (قوله الحكم) اي الحكم الشرعي في الانشآت والاثار المترتب (قوله ولا بكمال التراخي) دليل كون ثم موضوعا للتراخي لكن فيه بحث اذا اللغة انما ثبت بالاستعمال ولا يثبت بالدليل العقلي فالوجه ان الدليل المذكور اما بيان للسبب الخارجي او بيان لمناسبة الوضع والاستقراء فالظا انه بيان مناسبة الوضع لا الدليل على الوضع تقريره هكذا كلما كان التراخي في التكلم كاملا من بين اصناف التراخي ناسب ان يكون ثم موضوعا للتراخي في التكلم لكن المقدم حق والتالي مثله وكون التراخي فيه كاملا بناء على وجوده في العلة والمعلول بخلافه في الحكم فانه في المعلول فقط (قوله اثر التراخي) اضافة العام الى الخاص اذا التراخي اثر ثم اضافة المعلول الى العلة فيكون اثر التراخي عبارة عن عدم توقف ما بعده وما قبله الى التعليق كما يأتي (قوله لانه متصل في التكلم الخ) اي ما بعد ثم وهو اثبات لدعوى الامامين واشارة الى المعارضة على مذهب الامام (قوله والعطف لا يصح الخ) دليل ثان (قوله لحق اللفظ) اي لفظ ثم تقدير المعارضة لو كان ثم موضوعا للتراخي في التكلم اما يلزم اجتماع النقيضين او يلزم عدم صحة العطف ثم وكلاهما بط او يقال لو كان موضوعا له يلزم ان يكون ما بعده منفصلا عما قبله لكن التالي بط لانه جمع بين النقيضين (قوله قلنا ليس الخ) فعلى هذا الجواب يكون وثم للتراخي في التكلم مبني على المسامحة حاصل الجواب الاول منع الملازمة وثمره الخلاف انما تظهر في صورة التعليق (قوله وصحة العطف جواب عن الدليل الثاني حاصله منع الملازمة في قولهما لو كان موضوعا له لا يصح العطف ثم لكن التالي بط (قوله حتى ثم الثاني) اي ما بعد ثم (بما تم به الاول) اي عند الامام وهذا يدل على ان الاتصال الصوري معتبر عنده (قوله وانما النزاع في جعله) اي جعل الامام وهو اشارة الى ثمره الخلاف (قوله المشروط في العطف)

كون صحة العطف  
مشروطا منه  
٢ على حيث فهم منه

اي المجموع شرطاً في صحة العطف فلا ينافي المفهوم من قوله تعتمد الخ ٢ (قوله لا يتعلق الثاني الخ) بمعنى التعليق فلو قال حتى يتعلق لكان اظهر (قوله نزل الاول) اي حال تكلم ثم الاول في قوله ثم طالق وهذا من قبيل ما لا يتعلق الاول بما يتعلق به الثاني (قوله وفادته انه ان ملكها الخ) جواب سؤال مقدر تقديره انه اذا نزل الثاني فلو وجد الشرط بعده لانطلق لعدم المحل فينبذ لا يوجد الفائدة في تعليق الاول فاجاب بما ترى (قوله يقع الطلاق) بناء على ان وجود الشرط ووقوع الطلاق كلاهما وقع في الملك واعلم انه يلزم ان يوجد التعليق في الملك حتى لو قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت لا يقع شيء فلا تغفل (قوله في الحال) اي في حال تكلمه بالثاني (قوله فان قيل) منع لقوله ونزل الثاني (قوله على الاتصال صورة الخ) اي وليست بمبينة على الاتصال صورة وحكما (قوله ماتم به الاول) وهو المبتداء في الاول فيفهم منه ان ماتم به الاول وهو المعطوف عليه يعتبر في المعطوف بناء على الاتصال الصوري لكن لا يلزم ان يعتبر ما في الاول من التعليق بعد تمامه في الثاني لعدم وجود الاتصال الحكمي عند الامام فافهم (قوله وتعلق الثالث لقربه بالشرط) الفرق بين تقديم الشرط وتأخير في حق الموطوءة ان كانت امرأته جارية الغير لغا الثالث لعدم المحل في صورة تأخير الشرط وفي صورة التقديم تعلق الاول ونزل الباقي ثم اذا تكلمت الجارية ووجد الشرط في النكاح الثاني يقع الطلاق (قوله عند وجود الشرط موطوءة) فيه اشارة الى انه لو كان التعليق بعد النكاح وقبل الزفاف ووجد الشرط بعد الزفاف يقع ايضا (قوله بجامع كونهما للعطف) فيه مسامحة والمراد بجامع كونهما للعطف وكون مدلولهما مقارنا للعطف فيشبهه التراخي المطلق بالجمع المطلق فيشبهه الجمع المطلق بالتراخي المطلق في كونها مقارنا للعطف الخ (قوله على يمين) بمعنى القسم به (قوله واجبة بعد الحنث) اي ادائها وتجويز الشافعي تقديمها على الحنث بناء على وجود سبب نفس الوجوب وهو اليمين عند الشافعي فافهم (قوله لانها غير مشهورة) فلا تكونان متساويتين في المرتبة حتى تكون من قبيل تعارض تساقط بل اللازم اما ان لا يعتبر الرواية الاولى او يوافق بالرواية المشهورة وهو الحق (قوله ليس بواجب بالاجاع) وانما جاز عند الشافعي بناء على وجود سبب نفس الوجوب لكن التقديم ليس بواجب عنده ايضا (قوله فتعين المجاز في ثم) بناء على ان الامر نص في الوجوب

وكلمة ثم ظاهر في التراخي فاذا جمع النص مع الظاهر يرجح العمل بالنص على  
انظر اعر فاذا حل ثم على معنى الواو يكون الرواية الاولى بمجمله بناء على معنى  
الواو الجمع المطلق فيكون الرواية المشهورة مبنية لها فافهم والله اعلم وهو  
الهادى ( قوله جائي زيد لابل عمرو ) بينه وبين جاء في زيد بل عمرو عموم  
وخصوص مطلق بحسب الصدق والاول اخص ( قوله على سبيل التدارك )  
اشار زيادة السبيل الى ان كلمة على نهجية اى على اسلوب التدارك ( قوله ان  
الكلام الخ ) خبر لا يكون ( قوله بل ان التكلم به ما كان ) كلمة بل هذه للترقي  
اذ لم يجعل ما قبله في حكم المسكوت عنه كما هو لازم في الاضراب ( قوله فلا يقع  
في كلام الله تعالى ) تفريع على المعنيين واعلم ان كلمة لا يكون تأكيذا على مذهب  
القبيل ( قوله ايجاد معنى ) اثبات معنى بطريق الكسب واللفظ بمنزلة الجزء الاخير  
للعلة التامة يعنى ان العقود الشرعية والتصرفات الشرعية كما يوجد واحد  
منها يوجد معناه فاذا قلت بعت يوجد معنى البيع ( قوله فلا يمكن اعدامه )  
اى لا يمكن اعدامه بعد كونه موجودا بعلة التامة ( قوله انت طائق واحدة بل  
تنتين ) كلمة بل هذه بمعنى الواو العاطفة مجازا فافهم ( قوله لم يمكن ابطال  
الاول ) انما لم يقل تدارك الاول ليشمل المذهبين بناء على ان الاضراب هنا  
يكون بطريق الابطال لو امكن لكنه غير ممكن ( قوله استحسانا ) اى لاقياسا في  
القياس يلزمه ثلاثة ذراهم بناء عن الرجوع عن الاقرار بالدين لا يجوز ( قوله بمثل  
هذا الكلام ) اى ما كان ما قبله داخلا فيما بعده وجزأ منه ( قوله فكأنه قال ) تفريع  
على قوله لان المراد بمثل الخ ( قوله اى التدارك ) فيه اشارة الى عدم الفرق بينهما لكن  
الفرق متحقق اذا استدراك بالنسبة الى السامع والتدارك بالنسبة الى المتكلم الا ان  
يقال اشار به الى ان التدارك قد يستعمل في معنى الاستدراك وهذا لا ينافي وجود  
الفرق بينهما ( قوله مغيرة ما بعدها الخ ) اى مغيرة ما قبلها في الحكم بناء على انه  
لما كان دافعا للتوهم يعنى توهم السامع يلزم ان يكون حكما موافقا لما قبله فيلزم  
المغيرة حتى يحصل دفع توهمه ( قوله او معنى ) اى اختلافا ماثبيا واثباتا في المعنى  
وان كان كلامهما مثبتا في اللفظ فيكون معنى قوله لكن عمرو حاضر لكن عمرو لم يسافر  
( قوله لاحتمال كل من الجملتين ) علة للمفهوم بما قبله وهو انه يجوز ان يكون  
ما قبلها مثبتا ومنفيا كما جاز كون ما بعدها كذلك لادلة لقوله يجب اختلاف اذ علمته  
فهم من الشرح قبل هذا الكلام ( قوله بشرط اتساق ) متعلق بدخلت في المتن

( قوله تدار كما لما قبلها ) اى تدار كما لما فات فيما قبله وهو خلاف ما توهمه المخاطب  
 بمقابلته ( قوله بطريقتين ) اى بمجموعتهما ( قوله ارباط معنوى ) بان يكون ما بعدها  
 متصلا بمقابلته فبعد كونه متصلا يلزم ان يكون ما بعده مما يتوهم بمقابلته فان كان  
 مقابلة مثبتا يلزم ان يكون ما بعدها مما يتوهم كونه مثبتا ايضا واذا كان مقابلة منفيًا  
 يلزم ان يكون ما بعدها مما يتوهم كونه منفيًا ايضا حتى يكون لدفع التوهم ( قوله  
 كلك على الف الخ ) مثال دخول لكن على الجملة فقوله لكن غضب اى لكن هو غضب  
 ليكون جملة ( قوله اى المقرله ) وهو الداين ( قوله لا الواجب ) فيكون المعنى لى  
 عليك الف لكن ليس سببه القرض بل الغضب ( قوله ولا يصلح ان يكون الخ ) غطف  
 اللازم على المزوم وكأنه اشار به الى الدليل هكذا كلماننى احدا الامر ين لا يصلح  
 ان يكون ما بعدها تدار كما لما قبلها وكلم لم يصلح اتنى اتساق الكلام ( قوله مستأنفا )  
 فتح يكون لكن مجازا فى هذا المعنى بان شبه انقطاع ما بعدها عما قبلها بالاستدراك  
 فى الكون موجبا للمخالفة الخ ( قوله تزوجت بغير اذنه ) وهذا الشكاح موقوف  
 ( قوله لا اجيز الشكاح ) اى جنس الشكاح ولو كان لام الشكاح للعهد يكون نقيا  
 لاصل الشكاح ايضا بقربة الضمير فيما بعده فانه راجع الى جنس الشكاح فافهم  
 وهذا مثال لقوت الامر الثانى اعنى عدم المغايرة بين ما بعدها وما قبلها لانهما  
 شئ واحد مع انه يلزم المغايرة ولم توجد فلو كان للاستدراك يلزم التناقض  
 وهبوط واذا كان للاستيناف يكون ما بعده اثباتا لشكاح آخر بعد فسخ الاول  
 فيصح ( قوله فى قدر المهر ) فيكون النفي والاثبات بالنظر الى قدر المهر فلا يلزم  
 التناقض ( قوله لاصل الشكاح ) حتى يلزم التناقض والشكاح الاول صحيح  
 فى هذه الصورة بلا فسخ ( قوله صاحب الكشف ) اى شارح الزدوى وهو  
 العبد العزيز البخارى ( قوله من نفي فعل ) وهو اجازة الشكاح فان قيل ما قال  
 صاحب الكشف ظاهريًا على ان الشكاح ينفسخ بقول المولى لا اجيز الشكاح  
 بمائة فيكون قوله ولكن اجيزه بمثابة اثباتا لما فسخه اولا فيلزم التناقض  
 قلت يقال من طرف صاحب الجوامع ان فى قوله لا اجيز الشكاح بمائة اصل  
 الشكاح ووصفه اعنى كونه موصوفا بالكون بمائة ولا يلزم من ابطال الوصف  
 ابطال الاصل ( قوله اجاب بالمتع ) اى اجاب صاحب الكشف حين اطلاعه  
 على الاعتراض عليه ( قوله الى القيد مطلقا ) سواء بقى اصل المقيد او نفي بنفى  
 آخر حاصل البحث الاول جواب باثبات الم ( قوله على الاطلاق ) اى محمولا

على الإطلاق سواء كان مقيدا بذلك القيد أو لا وحاصل البحث الثاني جواب عن  
الجواب عن البحث الأول يعنى إشارة الى الجواب عن الجواب عن البحث الأول  
بان يقول صاحب الكشف ان مرادى من قولى راجع الى الذات المقيدة دون مجرد  
القيدانه راجع الى ذات المقيد من حيث انه مقيد مع القيد فح يدفع البحث الأول  
لكون النفي راجعا الى القيد وحاصل الجواب عنه ح هكذا بالترديد ان اراد  
صاحب الكشف ان النفي راجع الى ذات المقيد دون القيد فالمنع بط لكونه متافيا  
لتصريح عبد القاهر وان اراد انه راجع الى ذات المقيد من حيث القيد فمعه منع  
لمقدمة غير ملتزمة عند المعارض لانه ليس بملتزم عند المعارض بناء على ان فى كلام  
المعارض مسامحة ومراده من رجوع النفي الى القيد رجوعه الى المقيد باعتبار القيد  
فافهم وحاصل البحث الثالث معارضة بطريق الالتزام بالنظر الى المفهوم من كلام  
صاحب الكشف او ابطال لكلامه بالاشتمال على التناقض وهو الظ من قوله وقد قال  
لما فيه من نفي فعل واثباته بعينه ( قوله فالأولى فى الاعتراض ) اى اذا عرفت ان  
فى جواب صاحب الكشف بحثا من وجوه ثلاثة فالأولى فى الاعتراض عليه بدل  
اعتراض بعض الافاضل فان قيل اعتراض بعض الافاضل صحيح وتام بناء على ورود  
الابحاث الثلاثة على جواب صاحب الكشف قلت نعم لكن فى البحث الثانى تلقين  
الجواب الى صاحب الكشف فانه يقول انتم قلتم ان النفي راجع الى المقيد باعتبار  
القيد فح يلزم ان ينفسخ اصل النكاح بقوله لا اجيز النكاح بمائة فيكون قوله ولكن  
اجيز بمائتين كلاما مستأنفا كقلت فيحتاج الى الجواب من طرف صاحب الجوامع  
بان الباطل انما هو وصف النكاح يعنى من حيث كونه موصوفا بالكون بمائة ولا يلزم  
منه بطلان اصله حتى يكون مابعده كلاما مستأنفا فلذا كان الأولى فى الاعتراض  
عليه ان نقطع كلامه ابتداء بان نقول لا نسلم الخ والله اعلم وهو الهادى هذا البحث عسير  
فتأمل فيه جدا ( قوله واو لا حد مافوقه ) واحد مافوقه عبارة عن التابع والتابع وهو  
معنى اسمى او فعلى وفيه مسامحة والمراد لتعلق الشئ باحد مافوقه والشئ اعم من  
الذات والوصف فيكون التعيين معنى حرفيا فان فى الطرسوسى فى هذه العبارة اختصار  
لكن فيه ركائة من جهة اخرى وهو انه يلزم ارجاع ضمير ما فى حيز المضاف اليه الى  
المضاف الا ان يقال ارجعه باعتبار الاستخدام كما اشار اليه بقوله بمعنى الواحد فح يكون  
المضاف عبارة عن الاحد مهموز الفاء واقول فيه نظر لان الاحد مهموز الفاء بمعنى

من يصلح للخطاب فيلزم ان يكون مابعد او ممن يصلح للخطاب دائماً وهو بط ولا فساد في ذلك الارجاع والاستخدام ايضا فافهم هكذا افيد (قوله فيوجب الشك في الاخبار) ظرفية الكل للجزء وأعلم ان الموجب في اصطلاح الاصول قد يخرج في ضمن الموضوع له وقد يخرج في ضمن لازم الموضوع له كما هيئنا فلا يلزم كون الشك مستملا فيه بل من قبيل مستتبعات التراكيب (قوله لان وضع الكلام الخ) اثبات بالدليل العقلي لعدم مناسبة كون الشك موضوعا له الكلمة او فلا يردان الوضع وعدم الوضع لا تبستان بالدليل العقلي والكلام بمعنى ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا تقرير الدليل لو كان الشك والابهام موضوعا له الكلمة او يلزم ان لا يكون وضع اول الابهام لكن التالي بط (قوله من محل الكلام) قال الطرسوسي الكلام بمعنى التكلم ومحل عبارة عن الاخبار والجملة الخبرية (قوله فان الاخبار) الاخبار بالمعنى المصدري ههنا فلذا اتى مظهرا مقام الاضمار (قوله وقد يكون لتسكين السامع) عطف على قوله فيوجب الخ فافهم (قوله واطهار نصفه) عطف على الابهام عطف اللازم على الملزوم واطارة الى نكتة كونه للابهام والنصفة بانقيحتين بمعنى الانصاف اى لاطهار انصاف المخاطب حتى ينصف ويقبل الحكم ولا ينكره فلما ابهم بظهره انصاف المخاطبين وتعلوا الحق من غير غضب (قوله والظا انه لاتزاع) اى الظ في نفس الامران اى الشان لاتزاع اى بين الفريقين اعنى الجمهور والبعض (قوله لانهم) اى البعض (قوله عند الاطلاق) اى عند ذكر كلمة او مطلقة اى مجردة عن قرينة التشكيك والابهام والشك فمح تبادل الشك الى الذهن فعلم ان كلمة او موضوع لاحد الامرين والشك من قبيل الغرض المتبادر اتفاقا و مراد البعض بيان الغرض المتبادر لبيان الموضوع له (قوله وما ذكره من ان الخ) يعنى ان الشك ليس بموضوع له لكلمة او لكن الدليل السابق في بيان عدم مناسبة كون الشك موضوعا له ليس تام (قوله للافهام) اللام غرض لاصلة مناسبة كون الشك موضوعا له ليس تام (قوله للافهام) اللام غرض لاصل (قوله على تقدير تمامه) يعنى لو سلم ان وضع الكلام لغرض الافهام فلانسلم تمام تقريب الدليل (قوله والا فالشك ايضا الخ) فقوله فلا يناسبه الابهام والشك ممنوع كيف والشك قد يكون مقصود او الحامل الملازمة على تقرير وبطلان التالى على تقرير آخر ممنوع في الدليل السابق لكن لا يلزم منه ان يكون كلمة او موضوعا للشك بل الحق ان الشك من قبيل الغرض والمعنى الثانى كالتشكيك والابهام والكل من قبيل مستتبعات التراكيب والمعانى الثوانى لكن

(الشك)

الشك من بين المعاني الثواني متبادر الى الذهن وكلمة او موضوع لاحد الامرين اتفاقا  
 ومراد البعض بيان الغرض المتبادر فلا تغفل والله اعلم ( قوله بخلاف الانشاء )  
 مربوط بقوله فوجب الشك في الاخبار في المتن ويحتمل الربط بالشرح ( قوله بالتخير  
 كما في قوله فكفارته الخ ) فان قلت اذا كان مخيرا بين هذه الامور عند القدرة على كل  
 واحد منها يلزم ان لا يوجد عتق الرقبة قلت يجوز ان يكون الرقبة كثيرا كما في وقت  
 الغنائم فمح بوجد لكون قيمته اقل من الباقي بناء على كثرة العبيد والاماء بان يؤخذ عبد  
 مذكرا او مؤنثا بخمسة دراهم وقت رضاعه فافهم قاله الاستاذ حين السؤال  
 ( قوله لاثبات الحكم ابتداء ) اي موضوع لاثبات الحكم في ابتداء التكلم بالجملة  
 الانشائية او يذ كر لاثبات الحكم والحكم في الامر طلب الفعل وفي النهي طلب الترك  
 فاذا قلت خذ هذا الشيء فطلب الاخذ حاصل بهذا اللفظ ولم يحصل قبله فقبل التكلم  
 ليس بحاصل قطعا وبعد التكلم حاصل قطعا فلا يوجد الاحتمال لهما في الانشاء  
 ( قوله ولهذا ) اي لعدم احتماله الشك والتشكيك بوجب التخير في الانشاء والامر  
 يفيد الوجوب ح لكن الوجوب لا يخرج في شيء معين بل يكون المخاطب مخيرا بين  
 اتيان ما بعد او اوما قبله ( قوله الاباحة والتسوية ) والاباحة فيما اذا توهم المخاطب عدم  
 جواز الجلوس باحدهما في قولك جالس فلانا او فلانا فيدفع ذلك التوهم والتسوية  
 فيما اذا توهم رجحان الجلوس باحدهما وهذان المعنيان يفيدهما صيغة الامر وكلمة  
 او مستعملة في احد الامرين ( قوله فانه بمعنى الامر ) جواب سؤال مقدر وهو ان  
 او اذا افاد التخيير يلزم ان يستعمل ويقع في الانشاء فاجاب بان الجملة وان كانت خبرا  
 لكنها مستعملة في معنى الامر ( قوله ففي هذا احد الخ ) اي اذا عرفت ان كلمة او تقع  
 في الاخبار وتقع في الانشاء وحين وقوعه في الانشاء بوجب التخير ففي الخ ( قوله  
 جهتهما ) اي جهة الاخبار اضافة العام الى الخاص ( قوله في الاشارة اليه والى الحر )  
 اي اذا اشار المولى الى عبده والى حر في جنبه ( قوله ولاية تعيين ) اي اشار الى  
 العبدين له قوله علة ( لقوله لا يعتق ويوجب ) ثم يحمل على التوزيع ( قوله انشاء  
 شرعا ) اي اعتبر الشارع كونه انشاء بطريق المقتضى لا المستعمل فيه بل هو تستعمل  
 في معنى الخبر فلا يلزم اجتماع الضدين لكن المفهوم من الدرر ان الانشاء في مثله مستعمل  
 فيه لكونه ثابتا بالوضع الشرعي وهنا قال بالاقتضاء ( قوله قيل هذا الكلام )  
 فيثبت الحرية بهذا الكلام ح ( قوله ههنا ) اي فيما اذا كان احدهما

حرا فنج يحمل على الخبر عن حرية الحر فلا حاجة الى الحمل على اعتبار الانشاء (قوله)  
يعبر عنها بالتخيير (التخيير بالنسبة الى المتكلم ههنا فاذا قال المولى لعبديه هذا او هذا  
حر يعتق بهذا الكلام احدهما لاعلى التعيين ثم صار المولى مخير في تعيين احد  
هما (قوله يجمع ذلك التعيين) فيه اشارة الى ان قوله يجمع صفة التعيين فيوجد  
في اللفظ الذى بينه جهتين ايضا (قوله اذامات) اى بعد الايهام وقبل البيان (قوله)  
لا يصدق (بل يلزم بالضرورة عتق الحى) (قوله صح الجبر) اى جبر الحاكم المولى  
على بيانه حين جاء العبد ان الى الحاكم للرافعة اذا قال المولى ذلك الكلام لهما ولم يبين  
مراده لهما حر (قوله انشاء من وجه) بان يكون الحرية حاصلة بقوله اردت فلانا  
(قوله اخبار من وجه) بان يكون قوله اردت فلانا اخبارا عن الحرية الثابتة بايهامه  
السابق فانهم العلم عند الله تعالى (قوله ولذا ابطلا) تفريع على قوله اولا احدا لمرين  
(قوله الصالح) فان قيل هذا القيدو البطلان الآتى يتفرع على هذا القيد لا يستفاد مما  
قبله قلت يستفاد من قوله فيوجب الشك في الاخبار والتخيير في الانشاء كما اشار اليه  
بقوله اذن ههنا انشاء الخ (قوله بالحكم) الحكم ههنا بالمعنى المصدرى فافهم (قوله)  
هذا هو العلة (اى عدم الصلاحية هو العلة لحكم الامامين ببطلان هذا القول) (قوله)  
ان وضعه (يحتمل الكسر والفتح اما الكسر فليكونه بدلا من مقول القول اعنى  
الضمير تحته واما الثانى فليكونه بيانا للكلمة ما بتقدير حرف الجر وتقدير دليل صاحب  
التنقيح هكذا كما كان كلمة او لاحد الشئتين الذى هو اعنى منهما وكان احدهما غير صالح  
للعق كان هذا الكلام لغوا لكن المقدم حق وعدم تمامية هذا الدليل لورود المنع  
على الملازمة بانه لا يلزم من كون او موضوعا للمفهوم العام الغير الصالح للعق ان  
يكون هذا الكلام لغوا لئلا يلزم لو اثبت العقق على المفهوم العام وهو م بل العقق انما  
يثبت على ما صدق عليه المفهوم فح يلزم ان يثبت عدم صلاحية احد الفردين  
فان قيل المراد بالمفهوم العام عبارة عن الفرد المحتمل وهو ظاهر فح يتم ذلك الدليل قلت  
نعم لكن فيه عدم بيان صلاحية كل من الامرين للحكم وهو موجود في بيان المضى الا  
ان يقال يستفاد ذلك من قولهم فيوجب الشك الخ (قوله مجازا عن المعين) بذكر العام  
وارادة الخاص لان احدا لمرين عام (قوله وهو محتمل) راجع الى الحقيقة المستفادة  
من المجاز (قوله وفي قوله لعبيده الخ) ابتداء كلام متعلق بكلمة او ويحتمل ان يكون  
من فروع كون كلمة او لاحدا لمرين فح يكون قوله يعتق عطف على (قوله)

(ابطلا)



الثالث مغيرا قطعاً بل يحتمل ان لا يكون مغيرا باعتبار العطف على احد الامرين  
 ( قوله فيقتضى وجود الاول ) فلذا لا يكون الثالث مغيرا بل المغير هو الثاني  
 فقط فيتوقف الحكم بالحرية على الثاني فان قيل يحتمل ان يكون الثالث عطفاً على  
 الثاني فيكون مغيرا لكونه معطوفاً على المغير قلت نعم لكن احتمال عطفه على احد  
 الامرين مسلم عند الكل فلا يكون مغيرا وبهذا يثبت المط فلا يلزم المصادرة وتقرير  
 الوجه الثاني هكذا عطف الثالث على احد الامرين اولى من عطفه على هذا  
 الثاني لان عطفه على احد الامرين يوجب ككون الثاني مغيرا فقط دون  
 الثالث وعطفه على الثاني يوجب كون الثالث مغيرا كاللثاني بناء على ان المعطوف  
 على المغير مغير وكون الثاني مغيرا فقط اولى من كون الثالث مغيرا ايضا ينتج  
 عطفه على احد الامرين فيه اولى من عطفه على الثاني وكل عطف فيه اولى  
 من العطف الآخر فهو اولى ينتج المط ( قوله فيثبت التخيير بين الاول والثاني  
 بلا توقف على الثالث ) فثبت المط وهو انه يلزم ان يكون الثالث حراً بهذا  
 الكلام ويلزم ان يكون المولى مخيراً بين الاول والثاني في التعيين فعين اليهما شاء  
 فافهم ( قوله فكانه قال احدهما حرو وهذا فكما ان المشار اليه بهذا يعتق في الحال  
 بهذا الكلام ويكون المولى مخيراً في تعيين احدهما فكذا الامر فيما نحن فيه  
 فيكون الثالث حراً ويكون المولى مخيراً بين الاول والثاني والله اعلم وهو  
 الهادى ( قوله واعتراض على الاول والمعتراض العلامة التفتازاني في التلويح  
 والوجه السابق صدر الشريعة في التوضيح وحاصل الاعتراض منع مع السندى  
 منع لقوله فكانه قال هذا حرو وهذا حراً بانه ممنوع كيف كون الجمع بالواو بمنزلة  
 التشبيه لا يوجب كونه في حكمه من كل الوجه ( قوله وعلى الثاني ) منع لقوله  
 لا الثالث بالارجاع الى دليله ودليله هذا كلما كان الواو للتشريك يقتضى وجود  
 الاول فلا يكون الثالث مغيرا وحاصل الاعتراض منع هذه الملازمة ( قوله بل  
 يوجه ههنا اى يوجب التشريك التغير في هذا المثال ( قوله في الاختيار )  
 اى في الترجيح والتعيين اى تعيين المولى ( قوله واجيب ) اى من طرف صاحب  
 التوضيح بل من طرف الأئمة ( قوله ان لا يجتمع ) فيلزم ان لا يكون الثالث  
 داخلاً في التخيير بل يكون الشق الاول الاول والثاني الثاني ( قوله  
 لا تشريكه ) اذ لو قصد التشريك لما قدر خبراً مستقلاً وحاصل الجواب ابطال  
 المنع المذكور بانه بط لانه غير مضر للأئمة بناء على ان التخيير ح يكون بين الاول

( والثاني )

والثاني لالثالث فيؤيد دعوى الأئمة ( قوله وعن الثاني ) حاصله ابطال  
السند او اثبات الممنوع ( قوله وفيه النزاع ففيه المصادرة ) اقول فيه  
نظربناء على ان المعارض مانع لاستدلال المصادرة فالاولى في الجواب  
ما قلنا سابقا من انه لما كان احتمال العطف اى عطف الثالث على احد الامرين  
مسما عند الكل ففي الثالث عدم احتمال كونه مغيرا بخلاف الثاني فانه مغير  
للاول قطعاً والاستاذ لم يسلم وجود المصادرة وقال المعارض المذكور لم يدع  
كون الثالث مغيرا قطعاً بناء على ان سند المنع يكفي فيه الجواز واقول لاشبهة  
في وجود المصادرة اذ لا يلزم ككون الاعتراض السابق منعاً مع السند بل  
يجوز ان يكون معارضة على قوله لالثالث فتح يحتاج اثبات كون الثالث مغيرا  
على عطفه على الثاني معينا فيلزم كون مطلوبه جزءاً من الدليل وهل هذا الا مصادرة  
فان قلت يلزم المصادرة في قول صدر الشريعة ايضا بناء على ان عدم كون  
الثالث مغيرا يتوقف على عطفه على احد الامرين فيلزم كون الدليل موقوفاً على  
دعواه ايضا وهو مصادرة قلت لا يتوقف عدم ككون مغيرا على ذلك العطف  
بل يجوز عطفه على هذا الاول فلا يكون الثالث مغيرا ايضا هكذا وقع في المطالعة  
والله اعلم ( قوله وتفيد العموم ) قاله هنا تفيد وفيما سبق توجب تفنينا للعموم اى عموم  
النفي لما قبله وما بعده ( قوله اذا استعملت ) بيان لحاصل المعنى والمراد اذا ذكرت  
والا فلا استعمال وكلمة اوفى العموم ايسر بحقيقة ولا يجوز لعدم الاستعمال فيه  
وما وقع في النار من ان كلمة واستعارة للعموم خلاف الظاهر قطعاً وان اعتبر  
الوضع النوعي بكون حقيقة لكن الظاهر عدمه فيكون العموم مدلولاً  
التراميا ( قوله في سياق النفي ) حال ( قوله نحو ما جاءني زيدا وعمرو ) يلزم  
ان يعتبر العطف اولاً ( قوله فيتمثل ) اى اذا لزم عموم النفي فيتمثل الخ ( قوله  
اصلاً ) بمعنى السلب الكلى ( قوله اوفى الاستفهام الانكارى ) وهو اثبات  
لفظاً ونفى معنى ( قوله لاحد الامرين ) اى تتعلق احد الامرين ( قوله  
من غير تعيين ) فيه اشارة الى ان اضافة الاحد للعهد الذهني ووضع اول واحد  
الامرين وضع عام للوضع له الخاص فيكون موضوعاً لما صدقه ( قوله  
وانتفاء الواحد المبهم ) فيه مسامحة والمراد وانتفاء تعلق الجئ بالواحد  
المبهم مثلاً ( قوله معناه لا تطع احدا منهما ) فيه اشارة الى ان كلمة  
او مستعملة في معناه الحقيقي والعموم معنى لازمي فلا يلتفت الى قول النار فانهم

( قوله بخلاف الواو ) فيه اشارة الى رد قوله من قال ان كلمة اوفي سياق النفي مجاز عن معنى الواو كما وقع في المنار فارجع ( قوله فانها لنفي العموم ) بان يعتبر ( قوله الاقرينة ) استثناء منقطع على فهم الطرسوسي فانه عند القرينة لا يقع اوفي سياق النفي بل يقع النفي في سياق اول لكن هذا خلاف مراد الشارح بل استثناء متصل لكن يلزم ان يكون منقطعا في التحقيق فافهم فان كلمة او عند القرينة واقعة في سياق النفي ايضا فافهم فان قيل قوله انها لاحد النفيين يدل على ان النفي وقع في سياق او قلت نعم لكن مراده منه انه مستفاد من القرينة فكلمة اوفي الحقيقة واقعة في سياق النفي ايضا فافهم ( قوله يستلزم نفي كسب الخبر في الايمان ) فلو حل على عموم النفي يلزم ان يكون قوله او كسبت تكرار اعلى زعمه فقوله او كسبت قرينة للحمل على نفي العموم بخلاف ما اذا حل على حل على نفي العموم فانه لا يكون نفي الايمان بخصوصه مقصودا بل المق ايقاع احد النفيين لاعلى التعيين فلا يلزم ذلك لكن يقال من طرف اهل السنة ان ذكر الملزوم بعد ذكر اللازم لا يكون مستدرا كما في قوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم ( قوله وفيه بحث ) اعتراض على صاحب التلويح على مطابقة المثال للمثله على تقرير الكشف على فهم صاحب التلويح لكنه مبنى على ان عمله الممثل له وقوع كلمة اوفي سياق النفي عند القرينة ( قوله بان اوفي سياق النفي اى مع ان الممثل له هذا اعنى كلمة او الواقعة في سياق النفي واستفيد نفي العموم من القرينة ( قوله من القرينة ) وهى لزوم التكرار ( قوله بل يحتمل ) اى باعتبار دلالة ( قوله دخلت على النفي ) فيكون النفي في سياق او فلا يكون مثالا لما نحن فيه ٣ ( قوله وذلك لانه قال ) اى هذا الاحتمال ثابت لانه قال فان المفهوم من هذا القول ان كلمة او ليست بواقعة في سياق النفي بل النفي وقع في سياق او ( قوله متوجه الى كسبت ايضا قطعاً ) فعلى هذا كلمة او وقعت في سياق النفي ( قوله ولم تكن المقدرة عطف الخ ) فعلى هذا لا يكون كلمة اوفي سياق النفي بل النفي وقع في سياق او فلا يكون مما نحن فيه بل مبايناه فلا يطابق المثال للمثله فافهم ( قوله بل يحتمل ان يكون مراده الخ ) فيثبت يكون لعطف النفي على النفي لا عطف المنفي على المنفي فيثبت يكون افادة نفي العموم مقتضى كلمة او لا استفاداً من القرينة والكلام فيه ( قوله يؤيد ما ذكرنا ) وهو قوله بل يحتمل الخ ( قوله احد الامرين ) اى المنفيين ( قوله ثم سلط عليه النفي ) فيلزم عموم النفي لكلمة او ( قوله

٣ فيكون عطف النفي  
لأننى العطف حتى  
وقعت في سياق النفي

٤

لا اذا عطف ) اى لا يلزم عموم النفي لكلمة او ( قوله كما تقول لم تكن آمنت الخ ) يعنى  
 لم يحصل احد النفيين فيلزم ان لا يحصل كل من النفيين فيلزم نفي العموم لكلمة او ( قوله  
 للزوم التكرار ) لو عطف المنفى على المنفى وان كان الظاهر من الآية ذلك العطف  
 ( قوله فتعين الثانى ) اى عطف النفى على النفى وان كان فيه ارتكاب الحذف لكن  
 لا يلزم فيه التكرار واعلم ان الاستثناء منقطع فى التحقيق وان مراد الشارح كونه  
 متصلاً لكن فيه بحث بناء على ان كلامه فيما سبق اعنى قوله لا يقاع احد النفيين يدل عليه  
 قطعاً فلا تغفل ( قوله انما هو نفي العطف ) اى فى عطف المنفى على المنفى ( قوله بالنظر  
 الى الظاهر ) فيكون اوفى سياق النفي حينئذ يفيد عموم النفي فيلزم التكرار على زعم  
 صاحب الكشف ( قوله واما فى التحقيق ) اى على زعم الكشف فعلى هذا يكون  
 النفي فى سياق اوفى نفي العموم ( قوله تنافياً ) بناء على ان المستفاد من التلويح ان اوفى  
 سياق النفي فيكون عطف المنفى على المنفى والمستفاد من كلامه فى شرح الكشف ان  
 النفي واقع فى سياق اوفى فيكون عطف النفي على النفي لكن المحشى الازم يرى اجاب بجواب  
 حسن فارجع ( قوله لا وجه لان يقال الخ ) فانه يخرج منه الاعتراض على  
 الكشف مع انه فى توجيه كلامه فيكون تشويهاً لاي تقبيحاً والجواب ان مراد  
 التفتازانى توجيه لكلام الكشف بناء على ان مراده ان مراد الكشف ان العطف  
 يحتمل الامرين ومراده هو التحقيق ( قوله والثانى ) حاصله منع بان يكون  
 احدهما مبني على الظاهر منوع والجواب عنه ان كلمة فقط ملحوظ فى كلام التفتازانى  
 فكونه مبني على الظاهر مبني على عطفه عليه فقط من غير ملاحظة كونه خبراً لم تكن  
 ( قوله فليست مل ) اشارة الى دقة البحثين ويمكن ان يكون اشارة الى الجوابين المذكورين  
 ( قوله الا ان تدل قرينة حالية او مقالية على انها شمول النفي الخ ) اقول لا حاجة الى  
 اعتبار القرينة فانه اذا اعتبر العطف بعد الربط يدل على نفي الشمول واذا اعتبر الربط  
 قبل العطف ثم عطف بالواو يدل على شمول النفي فافهم ( قوله المؤكدة للنفي ) فان قيل  
 هذا تأسيس لانا كيد لا فادته شمول النفي وهو لم يحصل قبل اتيان لا قلت نعم لكن كونها  
 تأسيداً كما هو بحسب الظاهر لكونها نقيضاً وان وجد الفرق بينهما والله اعلم وهو الهادى  
 ( قوله او ) اى لفظ او موجبا ( للإباحة ) اى كون ما قبلها وما بعدها مباحا  
 ( قوله لطلب احد الامرين ) فصيغة الامر تستعمل فيه وكلمة او تستعمل فى تعلق  
 ذلك الطلب باحد الامرين فافهم ( قوله يسمى اباحه ) الاباحه قد تجبى

مصدرا مبنيا للفاعل وقد تجئ للفعل وهنا معنى المبنى بمعنى جعل ما قبله وما بعده مباحا للفاعل والطلب في الاباحة مجازى او مبنى على وجود الطلب فيها حيث وجد فيها طلب التسوية فارجع الى بحث الامر (قوله كقوله مع عبدى الخ) وصيغة الامر اما للوجوب او للاباحة يعنى مبنى على قصد التكلم فان قصد بعه جزما تكون للوجوب وان قصد على سبيل الاباحة تكون الاباحة مجازا اما بعلاقة المشابهة او بعلاقة الكلية والجزئية بذكر الكل و ارادة الجزء فتكون بمعنى مطلق الطلب (قوله الى صيغة الامر) بالنسبة الى الطلب (قوله الى كلمة او) بالنسبة الى تعلقه باحد الامرين فلكل وجهة الحاصل لما كان الاباحة بمعنى طلب احد الامرين فيجوز النسبة الى الصيغة والى كلمة او ايضا فنظر الى الطلب نسبها الى الصيغة ومن نظر الى احد الامرين الى تعلقه باحد الامرين نسبها الى او واعلم ان صيغة الامر يحتمل كونه حقيقة في الاباحة كما ذهب اليه بعض كرام في بحث الامر فارجع ويحتمل ان يكون مجازا عنها وهو الراجع وكلمة او حقيقة بناء على انها مستعملة في تعلق الطلب باحد الامرين وجواز الجمع او الامتناع انما يستفاد من القرينة فلذا قال (جواز الجمع الخ) فكلام الشارح في محله فاندفع اعتراض الازميرى (قوله فان قيل) اعتراض على تعريف التخيير بعدم الجمع (قوله كما في خصال الكفارة) اى كفارة اليقين المنعقدة (قوله قلنا) جواب بتحرير المراد وحاصله ان الخالف اذا فعل بعد كونه حائثا في يمينه الامور الثلاثة فالامثال انما يحصل بواحد منها والباقي يكون تصدقا (قوله الا باحدهما) اى احدا مقابل او وما بعدها والحاصل يكون الامثال بواحد منها وجواز الآخر انما هو للاباحة الاصلية لاجل حصول الامثال (قوله لم يحز كما اذا قال) فان بيع عبد الغير لم يوجد بل فيه حظر فيه اباحة اصلية مالم يجعل صاحبه الآخر وكلا فاذا جعل صاحب العبد الآخر وكلا يجوز له بيع احدهما ولا يجوز بيعهما معا فلو باعهما لا ينفذ وقس عليه مثال الآتى (قوله ويجب في التخيير) لكن ان كان التخيير في كلامه تعالى فافهم هذا هو مدار الفرق بين الفريقين فان الوجوب في التخيير ليس بوجود الفرق المشهور (قوله بعارض الامر) اضافة العام الى الخاص وكونه عارضا بالنظر الى الاصل المذكور (قوله كما اذا قال بع من عبدي الخ) فان بيع احد عبد الآخر فيه حظر وانما جاز بعه بعارض الامر فانه لما امر الآخر بعه بالبيع جاز لكن يمنع الجمع اى بيعهما معا او بيع الجمع بناء على ان المأمور به انما هو الواحد لا على التعيين والله اعلم وهو الهادى (قوله وبمعنى

( حتى ) اشار بزيادة المعنى الى ان المقى بيان معانيه المجازية بخلاف ما سبق فان تلك المعاني من قبيل مستبغات التراكيب من غير استعمال او فيها بل هي مستعملة في معنى احد الامرين والمعاني السابقة معاني لازمة ( قوله منصوب ) اى بتقدير آه ( قوله كالعام في كل زمان ) اى يكون كالفعل الشامل بكل زمان فاذا وجد هذه احدها ان يقع بعدها مضارع منصوب وثانيها ان لا يكون قبلها مضارع كذلك اى منصوب وثالثها ان يكون ما قبلها فعل ممتد وهو النفي في الآية اعنى قوله ليس ورابعها ان يقصد انقطاعه بالفعل الواقع بعد او فافهم الشروط الاربعة يحوز استعمال او في احدها المعاني مجازا والافلا ( قوله من الامر ) وهو دعاءه عليه السلام بهلاك قومه ( قوله في عذا بهم ) اى في حق عذابهم او في حق طلب صلاحهم ( قوله وتحريم ان يدعوا الخ ) بيان لكون ما قبله فعلا ممتدا وهو ليس فان معناه ليس لك جائز ان يدعوا الخ ( قوله فجعل على الغاية ) اى بطريق الاستعارة فافهم ( قوله فان المقى وهو كون الخ ) اى انما كان المانع معنويا فان الخ فيكون المقى من هذا الكلام قرينة مانعة ومعينة للمراد ( قوله لان تناوله احد المذكورين الخ ) بيان وجه الشبه بوصف مدلوله الحقيقي فشبه الغائية او الانشاء بمدلول او في الانقطاع ثم استعمل او فيهما ( قوله اما لحرف الجر ) وهو الى اذا استعمل او في معناه ( قوله او ليكون المستثنى ) اى اذا استعمل او في معنى الاستثناء ( قوله بكى صاحبي ) اى حين كان اسيرا ( قوله الدرب ) بمعنى درونت ( قوله السابق غير جائز ) اى على مذهب وان جاز عطف الفعل على الاسم في مذهب آخر كما بين في عطف ونعم الوكيل فارجع ( قوله حتى تقع توبتهم ) فان قيل توبتهم لم تسبق فكيف يصح قلت نعم لكن يلزم توبتهم لقبوله تعالى توبتهم فان معنى قوله تعالى يتوب عليهم يقبل توبتهم فافهم ( قوله لان تناول احد المذكورين ) بيان لوجه الشبه بوصف مدلول الحقيقي اى لان اخذ المتكلم احد الامرين يقتضى تناسي احتمال كل منهما يعنى اذا قال المتكلم مثلا عبدى هذا حر او هذا يحتمل ان يكون المشار اليه عبارة عن كل واحد منهما لاعلى التعيين فاذا قال مرادى هذا العبد فمح كان اخذا لاحدهما فتح ينقطع الاحتمال فيوجد فيه الدلالة على الانقطاع كافي الغاية والاستثناء فيشبه الغائية او الاستثناء بمدلول او في الدلالة على الانقطاع ثم يستعمل او فيهما فافهم ( قوله بكى صاحبي لما رأى الدرب الخ ) الدرب بمعنى درونت يعنى امرئ القيسك رفيقنى اسير طومتشركتوره جك محلك دروندينه

كديكي وقت شرع الى البكاء فقال امرئ هذا البيت ( قوله ايمن ) اى علم يقينا  
( قوله فقلت له ) اى فى مقام التسلى ( قوله او نموت ) كلمة او بمعنى الغاية اى حتى  
نموت بناء على ان ما قبله فعل ممتد وهو طلب الملك ( قوله فنعذر ) مجهول وانما يكون  
معذورا بناء على ان الموت فى طلب الملك ما به الاقتحار عندهم والله اعلم ( قوله بمعنى  
بل ) اى بقرينة وقوعه فى الآية الكريمة بل الترقى بان شبه الاضراب بالتعلق  
باحد الامرين فى الكون مشتملا لصرف النظر فانه موجود فيهما وفى بل الاضرابية  
صرف النظر عما قبله ظ وكذا فى بل الترقى يوجد صرف النظر فى الجملة عما قبله  
ثم يستعار المعنى الكلى لمعنى الاضراب الكلى فصار اصلية ثم يشبه الاضراب الجزئى  
بالتعلق الجزئى باحدهما ثم يستعار لفظ او الموضوع للتعلق الجزئى لمعنى بل ( قوله  
لما كان اوفى الانشاء الخ ) فان قيل الآية اخبار لا انشاء قلت نعم لكن معنى المراد  
هو الانشاء وان كان اللفظ خبرا لكون الآية بيانا للحكم الشرعى فان قيل بيان  
الحكم الشرعى قد يكون بالخبر ايضا كما فى قوله تعالى كتب عليكم الصيام قلت نعم  
لكن المحكوم به فى تلك الآية حكم شرعى بخلاف ما نحن فيه فافهم قاله الاستاذ فا  
قاله مالك فى محله بحسب الظ فلذا احتاج الى الجواب بعض ائمتنا ( قوله لانواع  
الجناية ) المندرجة تحت قوله تعالى يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الارض  
فسادا ( قوله وجزاء سيئة سيئة مثلها ) الاولى بمعنى الذنب والثانية بمعنى  
العقوبة وهذا اشارة الى الدليل على ما قبله ( قوم اغلظ الجناية ) وهو القتل  
واخذ المال حاصل الجواب ان ائمتنا يقولون ان او وقع فى الانشاء لكن لا يكون  
للتخير لانه لو كان له يلزم مقابلة اغلظ الجناية باخف العقوبة وهو بط فيقول ائمتنا  
ان كلمة او فى الآية مستعملة فى معناها الحقيقى لكن موجبا انما هو التقسيم لا التخيير كما  
قال مالك ( قوله عادة ) اى علما عاديا وتفاوتا عاديا ( قوله المناسبة ) اى مناسبة  
الجناية بالعقوبة فان كان الجناية اكثر يكون العقوبة اكثر ايضا ( قوله على  
انه ورد فى الحديث ) دليل آخر على كون او لا تقسيم اى على كون موجبه  
التقسيم ( قوله خلط الكلامين ) اى الجوابين عن قول مالك احدهما بحمل  
كلمة او على معناها الحقيقى وجعل موجبه التقسيم لا التخيير وثانيهما بحمل كلمة  
او على معنى بل الترقى مجازا فالجوابان متغايران فجعلها جوابا واحدا ليس  
كما ينبغي ( قوله لم تذكرهنا ) فيه تعريض لمن ذكرها ههنا وكذا لم تذكره لاء  
العاطفه بناء على انها لا تنفى فحكمها حكم النفي وكذا لم تذكر كلمة اما وام من

من الحروف العاطفة لانهما كلوا ككلمة او في الحكم فافهم والله اعلم ( قوله  
حروف الجر ) اضافة السبب الى السبب ان كان الجر مقابل الرفع والنصب  
او اضافة الدال الى المدلول ان كان بمعنى الافضاء ( قوله مشهور ) من قبيل  
تسمية الخاص باسم العام فان لفظ حروف الجر عام بالمعنى الغوى ( قوله اى  
الصقت مرورى الخ ) فيه مسامحة فارجع الى حاشية الكنبوى للتهذيب حتى  
نطلع على كونه مسامحة والمراد الصقت فى مرورى بناء ان الاصل اق انما هو  
اقادة لصوق احد معمولى الفعل الى الآخر لا الصاق الفعل الى الاسم فانه  
مشترك فى جميع حروف الجر او يقال المراد النصقت بمكان يلبسه زيد  
والصاق بالنسبة الى زيد مجازى وبالنسبة الى مكانه خقيقى فالاصاق فى المتن  
اعم من الحقيقى والمجازى ( قوله لكل خروج اذنا ) حتى لو خرج مرة  
بلا اذنى بحث ان كان حالفا ( قوله مفرغ ) اى المستثنى منه محذوف ( قوله  
الاخروج باذنى ) فيه مسامحة والمراد الا انت خارجا باذنى ( قوله والنكرة )  
اى المستثنى منه فان قيل هذا من قبيل المقتضى ولا عومله قلت لا اذهو بمقدر  
لتصحیح الانشاء فيكون كالمذكور لامن قبيله ( قوله حقيقة الاستثناء ) اضافة  
المدلول الى الدال ان اريد بالاستثناء اداته او اضافة العام الى الخاص  
ان كان المراد به المعنى ( قوله ليس من جنس الخروج ) فان قيل فيما سبق  
كذلك قلت نعم لكن باء الاصل اق يقتضى ملصقا فيقدر الخروج هناك  
( قوله و بيان ) عطف تفسير فافهم تقرير الاستعارة بان شبه الغاية  
بالاستثناء المطلق فى الكون مبينا لانتهاء الحكم ثم يستعار الاستثناء للغاية  
ثم بواسطة هذه الاستعارة يستعار لفظ الا الموضوع للانشاء الجزئى لمعنى  
انفاية الجزئية فصار تبعية فافهم ( قوله وايضا كل منها ) بيان لوجه شبه  
آخر ( قوله فان قيل المصدر الخ ) منع لقوله لا يمكن حله على حقيقة فان قيل  
ذلك القول مشبه قلت نعم لكن السائل يمنع ملازمة دليله فلا يتم تقريره ( قوله  
قد يقع حيناً ) اما مجازا بذكر الحال وارادة الحل او باقامة المضاف اليه مقام  
المضاف فافهم الخفوق بمعنى الطلوع ( قوله فيكون تقريره لا تخرج وقتا الخ )  
بمعنى لا يكون المستثنى منه الخروج حتى لا يصح الاستثناء ويلزم الحمل على الغاية  
( قوله اجيب بان الى آخره ) حاصله اثبات المدعى المنوعة مع تسليم ورود المنع  
على الدليل او اثبات الدليل بتحرير المراد بان مرادنا الاذن ليس من جنسه  
بلا ارتكاب الحذف ( قوله والتقدير الاول ) اى حل الاعلى الى بلا ارتكاب

حذف (قوله واعتراضا عليه) معارضة على الجواب المذكور (قوله وعند  
تعارض الوجهين) حيث اقتضى الوجه الاول عدم الحث واقتضى الثاني  
الحث (قوله ورد) بطريق ابطال (السند قوله لاتعرف له استعمال) اذ لم يعرف  
كون المصدر صفة مصدر آخر مع انه لا اتحاد بين الصفة والموصوف فذلك  
السند بط قطعاً فيكون الرد المذكور ابطالا للسند (قوله على تقدير تسليمه)  
يعنى لانسلم كونه محتملا لم لا يجوز ان يكون من قبيل رجل عدل بالحمل على المبالغة  
ولوسلم فاختلفا انما هو الخ (قوله اصلا) اى لا من جهة المعنى ولا من جهة  
الاستعمال فيستقيم بلا اختلال (قول فالصواب في الرد) اى الصواب في الرد  
من طرف المحيب وحاصله اثبات المنوع وانه لا يمكن الحمل على الاستثناء على  
الوجه الثالث ايضا وخلاصة الجواب الصواب ان ههنا دعويان احدهما  
انه لا يلزم لكل خروج اذا في قوله لا تخرج الا ان آذن لك وثانيهما انه يلزم  
وللدعوى الاول دليل واحد قوى وهو ان كلمة لا يحتمل على معنى الى مجازا  
فحينئذ اذا خرج مرة باذنه لا يلزم الا اذن بعده فاذا خرج بعده بلا اذن لا يحث  
وللدعوى الثاني دليلان احدهما تقدير الوقت فحينئذ يلزم لكل خروج اذا  
فاذا خرج بلا اذن يحث وثانيهما ان يحمل على حذف الباء فكذا يلزم  
الاذن لكل خروج فيلزم في الصورتين اى يحث ان خرج بلا اذنه مرة اخرى  
لكن لما كان الوجه الاول للدعوى الاول قويا يعارض كلا من الوجهين  
للدعوى الثاني بناء على ان فيهما يلزم ان يزول اليقين بالشك بناء على ان  
عدم الحث بالخروج بلا اذن مرة اخرى معلوم يقين من الوجه الاول للدعوى  
الاول فيلزم ان يزول بالشك بالنظر الى الوجهين للدعوى الثاني مع ان اللازم  
في الوجه الاول للدعوى الاول انما هو ارتكاب المجاز بلا ارتكاب كثرة الحذف  
وارتكاب كثرة الحذف موجود في الوجهين مع لزوم زوال اليقين بالشك  
فيكون الوجه الاول معارضا لهما فلا يعمل بهما بل بالوجه الاول وهذا  
كما اذا وجد الآية الواحدة القوية الدالة على التحريم ووجد آيتان دالتان  
على الاباحة مع تساويهما في القوة فلا تترك الآية الواحدة بهما بل ترجح آية  
التحريم على آية الاباحة فلا يقال تعارضت الايتان فبقيت الاخرى سالة على  
المعارض بل يكون الآية الواحدة معارضة لهما فيعمل بهما وكذا الحال  
في الحديث فانهم فلا تنفل (قوله والاستعانة) واعلم ان الظ من كلام المص  
ان الباء مشترك بين الالتصاق والاستعانة وباقي المعاني من فروع الالتصاق

فانه استعمل في الالصاق يعني ان كان استعماله في الاستعانة استعمال العام بمومه في الخاص يكون حقيقة والافجاز فلا تغفل ( قوله راجعة الى الصاق ) يعني ليس بموضوع للاستعانة بخصوصه فيكون استعمال الباء في الاستعانة من قبيل استعمال العام بمومه في الخاص والرجوع رجوع الجزئي الى الكلي والخاص الى العام ( قوله الصقت الكتابة بالقلم ) فيه مسامحة والمراد الصقت القرطاس بالقلم اذ الباء التي للالصاق انما هو الالصاق احد معمولي الفعل الى الآخر ( قوله اي اذا كانت للاستعانة ) اي اذا وضعت لها واستعمل فيها تدخل الخ اذ كونها موضوعا لها فقط لا يكفي في ترتيب الجزء وهو ظاهر ( قوله الوسائل ) يعني اذا كان لها متعلقان احدهما مق بالذات والآخر وسيلة تدخل على الوسيلة ( قوله فان المق الاصل ) اي المق الاصل للشارح من جعل البايعة مشروعة انما هو انتفاع المشتري بالمنوك بناء على ان الانتفاع بالذات يحصل به ( قوله والثن وسيلة اليه ) اي بالنسبة الى البايع اذ الثمن الذي يقبضه البايع لا ينتفع به بل يجعله وسيلة الى شيء آخر بان اخذه بما لزمه ( قوله لانه في الغالب ) جواب سؤال مقدر تقديره انه قد ينفع بعض الثمن بالذات فالم يكن نقدا مثلا بر كتاب اليه بر كوله طريقا اولسه في هذه الصورة ينتفع بذات العبد بان يخدمه ( قوله بمنزلة الاداة ) اي حال كون النقد بمنزلة الآلات ( قوله لصحة البيع ) المراد به البيع المشهور والمعارف فلا يشمل السلم فان الموجود فيه هو الثمن ( قوله لا وجود لثن ) لكن يلزم ذكره لانه من اركان البيع كما بين في الفقه ( قوله في الذمة ) اي ذمة المشتري ان قبل العبد من البايع بان قال قبلت ( قوله حالا ) اي مجعلا ( قوله وكره هذا العبد ) فلما كان العبد حاضرا مع دخول الباء عليه صار ثمنا ولم يكن الكسر موجودا لكونه نكرة سارسل وان حل هذا الكلام على القلب لا يصير سلبا بل بيعا مشهورا واعلم ان البيع على اربعة اقسام البيع المشهور والبيع المقايضة يعني طريقا والسلم والصرف ( قوله وقبض رأس المال ) الى قبض البايع ( قوله المتأخرة عند ) قد بها ليكون من قبيل عطف المباني على المباني والا فالشرائط من قبيل اللوازم ايضا فلا تغفل ( قوله الاستبدال ) اي استبدال المشترك فلا تغفل والله اعلم ( قوله المحل ) اي محل الفعل الذي وقع فيه وهو المفعول به الصريح للفعل ( قوله تقريع ثان ) فيكون عطف على قوله فبعت الخ ( قوله استيعابه ) مصدر مبني للمفعول اذ المستوعب هو الفعل لكن للمام يسبق ذكره

ارجع الى المحل (قوله اى كما يجب) بيان حاصل المعنى مع الاشارة الى وجه الشبه (قوله استيعاب الآلة) مبنى للمفعول (قوله نحو مسحت الحائط يدي) ففيه يلزم ان يوجد المسح بجميع الحائط واليد اتم سواء مسح ب كله او بعضه واذا قلت مسحت بالحائط يدي لا يلزم والاول اخص والثاني اعم (قوله شبه المحل الخ) ووجه الشبه في الكون عدم المقي بالذات وهو اعم سواء كان حقيقيا او تخيليا ففيه اشارة الى الاستعارة المكنية والمحل وان كان مقصودا بالذات قبل دخول الباء لكن بعد دخول الباء يخيل عدم كونه مقصودا بالذات فافهم (قوله فلا يجب الاستيعاب في مسح الرأس) لكن لا يكفي ادنى المسح بل يلزم المسح بربع الرأس وهو ثابت بفعل النبي عليه السلام ولما كان ثبوت الاستيعاب ظاهريا لا يكون منكرا ~~ككافرا~~ لكن لو انكر فرضية مطلق المسح يكفر والدليل على فرضية مسح الربع يكون الآية حقيقة بعد البيان بالحديث بناء على ان المراد ذلك بعد البيان لكن دلالة عليه ظنية فيكون فرضا علميا وواجبا بمعنى ما يفوت الشيء بفوته (قوله ولما ورد) اى بطريق المعارضة بانه لو لم يجب استيعاب المحل اذا دخلت الباء المحل يلزم عدم وجوب استيعاب المحل في التيمم لكن التالي بط والمعارضة من طرف المالك (قوله اجاب) اى من طرف الحنفية (قوله في التيمم) متعلق بالضمير لرجوعه الى المصدر (قوله ان صح) اى ان ثبت (قوله لما قيل انه لم يجب فحينئذ لم يثبت فلذا قال ان صح لكن هذا الكلام الزامى فيجوز ان يقال في مقام المنع لان سلم وجوب الاستيعاب اى استيعاب الوجه في التيمم لكن استيعاب اليد فيه لازم عندنا ايضا (قوله لزمن ان يراد به البعض) اى مجازا فيلزم ارتكاب المجاز بلا قرينة وهو بط فلزم استيعاب الوجه في التيمم لكن يرد عليه انه يكون الآية معارضا للحديث المشهور فيقال الحديث المشهور ينسخ الاطلاق المستفاد من الآية في التيمم ان كان الحديث مراخيا عن الآية وان كانا مقارنا يكون الحديث مقيدا لاطلاق الآية والحاصل ان كان ورود الحديث مقارنا لنزول الآية الكريمة يكون الحديث الشريف مقيدا للاطلاق المستفاد من الآية فيكون الآية مقيدة لا مطلقة وان كان الحديث متراخيا عن نزول الآية يكون الحديث ناسخا لاطلاق الآية فلا يكون الاطلاق مرادا ولما كان الحديث مشهورا يجوز به العمل فيثبت الفرض العملي به وان لم يثبت الفرض الاعتقادي به بناء على انه يلزم في اثبات الفرض الاعتقادي الدليل الذي هو قطعي الدلالة والثبوت فافهم

والله اعلم (قوله فبالحديث المشهور) فاللزامة في المعارضة ممنوعة تقرير المعارضة  
هكذا لو ثبت هذه القاعدة اعني كلما دخل الباء على المحل لا يجب الاستيعاب يلزم ان لا  
يجب في التيمم لكن التالي باطل وحاصل الجواب بمنع الملازمة وتحرير القاعدة بان  
الراد بها انه لا يستفاد الاستيعاب بمقتضى التركيب مالم يوجد دليل آخر يوجب  
الاستيعاب وهناك وجد فلا اشكال (قوله عن المستوعب) اسم مفعول والمراد  
المستوعب فيه فلا يلزم حل المبين في قوله وهو الوضوء فافهم وحاصل الجواب  
الثاني انه استدلال بدلالة آية الوضوء كما قال الازميري ثم امر بالتأمل لعل وجه  
التأمل ان الاستدلال بدلالة آية الوضوء يكون بواسطة العلة المفهومة لغة وتلك  
العلة في استيعاب الوجه في الوضوء هي ان الوجه اسم لكل فكذا اليد اسم لكل  
فيلزم استيعاب اليد في التيمم ايضا لكن هذا التوجيه ليس بطال ولا ولي ان يكون  
استدراك باشارة آية الوضوء لكن الظاهر ان يكون باشارته اذ يلزم من وجوب  
استيعاب الاصل الاستيعاب في الخلف الثاني مبني على مذهب الامامين  
وهما ابو حنيفة وابو يوسف والجواب الثالث مبني على مذهب محمد وهو  
ان التيمم ليس بخلف الوضوء كما قال بل التراب خلف عن ماء الوضوء (قوله  
الوظائف) جمع وظيفة بمعنى العينة (قوله وانما نصفت) من التنصيف (قوله  
على ما كان) اي على الوصف كان المنصف عليه قبل التنصيف وهو الاستيعاب  
فيلزم ان يبقى وصف الاستيعاب بعد التنصيف فحاصل الجوابين تقييد اطلاق  
الآية باشارة آية الوضوء والحاصل لا يلزم من عدم لزوم الاستيعاب من دخول  
الباء على المحل ان لا يجب بقرينة اخرى (قوله كصلاة المسافر) فلما كان القراءة  
في الركعتين فرضا قبل التنصيف فكذا كان القراءة فرضا بعده (قوله للاستعلاء)  
بمعنى انعلوا حسياء او معنوا يعني موضوع لكونه متعلقا على عاليا على  
مدخوله (قوله او معنى) فيكون بمعنى ارتفاع شان (قوله تأمر علينا) من باب تفعل  
اي صار علينا امير او استعمال على في المعنوى حقيقة لانه موضوع للاستعلاء متعلق  
متعلقة صورة او معنى فافهم (قوله ومستعمل للوجوب) اي في الشرع فيكون  
حقيقة فيه لكن بطريق النقل عن المعنى اللغوي وهو العلو نقل عنه الى معنى  
الوجوب (قوله لان الواجب الخ) بيان المناسبة بين المنقول والمنقول اليه  
(قوله ركبه دين) فيكون المديون بمنزلة الركوب والدين بمنزلة الركاب وحاصل  
المناسبة عبارة عن نقل اسم المسبب الى السبب فان الوجوب سبب للاستعلاء  
الواجب على من عليه (قوله فعلى الفدين) اي اذا كان على موضوعا للوجوب

شرعا وكان المتبادر من وجوب الشيء وجوب ذاته لاحال من احواله فعمل الخ  
 ( قوله لا ودية ) اذ لو كان ودية لا يكون الوجوب بالنسبة الى ذات الالف بل  
 الى حاله وهو الحفظ مع ان المتبادر من وجوب الشيء وجوب ذاته فيلزم ان يكون  
 الالف دينا فلو قال مرادى الودية لا يصدق قضاء ( قوله على الموجب ) وهو  
 وجوب ذات الالف الذى هو الدين ( قوله ثم فى الشرط ) كلمة ثم للتراخي فى الرتبة  
 اذ مرتبة الجواز متأخرة عن مرتبة الحقيقة ( قوله لان الجزاء الخ ) اشارة  
 الى العلاقة ( قوله اى فى معنى يفهم الخ ) فيه اشارة الى ان قوله فى الشرط  
 مساحطة اذ ليس الشرط المعنى الحرفى والمعنى عبارة عن التوقف فى شبه التوقف  
 ثم بواسطة هذه الاستعارة يستعار على الموضوع للوجوب الجزاء للتوقف  
 الجزئى ( قوله فان قيل ) لا خفاء حل السائل الصلة على معنى الاقضاء  
 فقط وهو ينافى الخصوصية فى زعمه فيكون معارضة على استتماله فى معنى الشرطية  
 هكذا كلمة على صلة المباشرة ولا شئ من الصلة بمسعمل فى معنى الخصوصية فلا شئ  
 من على بمسعمل فى معنى الشرط ( قوله قلنا ) حاصل الجواب بمنع الكبرى ( قوله  
 لا ينافى شرطية ) فيه مساحطة والمراد لا ينافى افادة شرطية مدخولها والاصل الصلة  
 بمعنى الحرف الجذر الذى استعمل اهل افضل اللسان الفعل او شبهه بها كما اعترف السائل  
 والصلة بهذا المعنى لا ينافى الخصوصية الزائدة كما بين الكلبى فى حاشية  
 التهذيب ( قوله ثم فى العوض ) اى فى معنى منه كون ما بعدها عا قبله وهو المقابلة  
 والالصاق وهو فى هذا المعنى مجاز عن معنى الوجوب ( قوله لما بين العوض الخ )  
 دخله على العلة المصححة و اشارة الى العلاقة فى شبه المقابلة اى كون شئ مقابلا لشيء  
 بالوجوب فى الكون مستلزما للزوم المطلق الخ والوجوب اعم من الزوم والالزام  
 اشارة الى وجه قوله الا ان المشروط الخ جواب سؤال مقدر وهو ان هذا  
 المعنى مجازى كعنى الشرطية فلم يقدمه عليه اجاب بانه وان كان مجازا كما قبله لكن  
 الفرق متحقق وهو التفاوت بينهما فيكون الشرط اقرب الجواز ( قوله  
 تعقب اللازم للزوم ) فان قيل اللازم قديكون متقدما وقد يكون  
 متأخرا وقد يكون معا كما هو المشهور فكيف يصلح هذا الكلام قلت  
 نعم لكن المراد بالزوم ههنا الزوم للوجود فى ضمن الوجوب وهو متأخر فان الواجب  
 متأخر عن وجب عليه ومتعاقب ( قوله فى معنى اللازم ) فلم يكن كاللازم مطلقا  
 بل بملاحظة قبل وهو المقارنة بخلاف الشرطية فانه فى معنى اللازم مطلقا

( فيكون )

فيكون انسب بالحقيقة ( قوله بمنزلة الحقيقة ) اى بمنزلة المعنى الحقيقي وهو  
الوجوب شرعا كالسبق فاذا امتنع الحمل على الوجوب يحتمل على معنى الشرط  
بطريق الاستعارة ثم اذا امتنع معنى الشرط يحتمل على معنى العوض بناء على  
ان وجه الشبه قوى فى الشرط وضعيف فى العوض كما عرفت ( وقوله  
فى المعاوضات المحضة ) اى المعاوضة من الطرفين من غير وجود اسقاط حق  
فى طرف اصلا ( قوله كالبيع ) فانه معاوضة محضة ليس فيه اسقاط حق بل  
جلب حق فان البائع وان اعطى المبيع الى المشتري لكن يأخذ منه الثمن  
فلا يوجد اسقاط حق وقس عليه ( قوله فانها لا تحتمل التعليق ) بيان امتناع  
معنى الشرط ( قوله بالخطر ) اى بالتردد الوقوع ( قوله معنى القمار ) المعنى  
بمعنى العلة والمضاف محذوف اى لثلايلزم علة حرمة القمار وهى استحقاق المال  
على وجه التردد فان اخذ المال فى القمار ليس بمجزوم بل متردد واستحقاق المال  
بالامر المتردد علة حرمة القمار المشهور فلو قال بعثك هذا الشيء على الف  
بمعنى ان اعطيتنى الف درهم بعثك هذا الشيء يلزم تعليق البيع بالامر المتردد  
فان اعطاء الثمن متردد لا مجزوم ( قوله فتحمل على العوض ) اى تحتمل على معنى  
بأنه المقابل ( قوله التصرف ) وهو قول البائع بعث هذا العبد مثلا على الف  
درهم فكلمة على فى مادة البيع والاجارة والنكاح مجاز عن معنى العوض بطريق  
الاستعارة عن معنى الوجوب اتفاقا اذلا اسقاط فيها وامامافيه الاسقاط  
ولو من طرف كإدائة الطلاق ففيه اختلاف ( قوله يقبل الشرط ) يعنى يصح تعليقه  
بالمتردد الوقوع فان فيه اسقاط حق لا معاوضة محضة ( قوله معاوضة من  
جانب المرأة ) يعنى عوض ايله كندنى قورتا مقدر ويمين من جانب الزوج  
كأبين فى الفقه فارجم ( قوله قبل كلام الزوج ) اى قبل قوله طلقك فلو قالت  
رجعت ثم قال الزوج طلقك يقع الطلاق ولا يلزم عليها شئ لرجوعها الحاصل  
اذا قالت طلقنى على الف ثم رجعت قبل قوله طلقك ثم قال الزوج طلقك يقع  
ولا يلزم عليها شئ ( قوله بدلالة الحال ) اى حال الزوج والزوجة وهو عدم  
وجود الامتزاج بينهما ( قوله عملا بالحقيقة ) فيه مسامحة والمراد عملا بمعنى  
يكون بمنزلة المعنى الحقيقي وقريبا منه كما عرفت آنفا ( قوله طلقنى على الف )  
فهو بمنزلة قول الزوجة ان طلقنى اعطيتك الف درهم بالنسبة الى الزوجة  
وبالنسبة الى الزوج يكون بمنزلة قوله ان اعطيتنى الف درهم طلقك فيكون  
مدخول على معلقا به لكن فى التصرفات الشرعية لا مطلق فلا يرد اعتراض

الطرسوسى وهوان بين كلامى الشارح اضطراب فان المفهوم من قوله اى  
 فى معنى يفهم منه كون ما بعدها شرطا لما قبلها ان على تحمل فى معنى التوقف  
 والموقوف عليه والمفهوم من قوله ثم لان الجزء لازم للشرط ان على مستعمل  
 فى معنى المعلق به ووجه الاندفاع ان كونه مستعملا فى معنى التوقف ليس مطلق  
 بل فى غير التصرفات الشرعية وكذا كونه مستعملا فى معنى المعلق به انما هو  
 فى التصرفات الشرعية على انه يجوز استعماله فى معنى التعليق فى قوله تعالى  
 \* يا ايحك على ان لا بشركن \* بان يكون المعنى ان لم بشركن يا ايحك فافهم (قوله  
 على اجزاء العوض) يعنى اذا جعل كل عوضا لكل فاذا وقع جزء من العوض  
 يلزم جزء من العوض (قوله وذلك) اشارة الى مجموع ما ذكر من قوله تنقسم  
 لا تنقسم الخ (قوله من باب المقابلة) اى المقارنة من الطرفين والمقابلة منهما  
 (قوله بطريق المعاقبة) اى التأخر (قوله على الشرط) اى على جزئه الحاصل  
 يلزم ان يوجد جزء من المشروط ولا يوجد الشرط اذا الشرط بمجموع الالف  
 فان قيل يلزم ذلك المحذور على مذهب الامام ايضا لعدم لزوم شئ عنده فاذا  
 لم يلزم لم يوجد الشرط فيلزم ذلك قلت نعم لكن الشرط لغو وعند الامام  
 فلا اشكال فان قيل جواز انقسام اجزاء العوض على اجزاء العوض وعدم جواز  
 انقسام اجزاء الشرط على اجزاء المشروط كلاهما اتفاقى فن ابن المخالفة قلت  
 نعم لكن المخالفة انما هو فى جل على على معنى العوض او الشرط فالامام يحمل  
 على معنى الشرط لكونه اقرب المجاز والاما مان يحملان على معنى العوض  
 بناء على ان الطلاق معاوضة من جانب المرأة وان كلمة على تحتمل معنى الباء فتحتمل  
 عليها بدالة حال الزوج والزوجة كما عرفت فلا تغفل والله اعلم وهو الهادى  
 الى سواء الطريق (قوله لا ابتداء الغاية) يعنى موضوع بالوضع اللغوى ليكون  
 مدخول من مبدأ متعلقه من مسافة متعلقه (قوله المسافة) والمسافة لغة بمعنى  
 المكان وههنا المراد بها المعنى المجازى بمعنى الامر الممتد مطلقا زمانا او مكانا او  
 غيرهما (قوله اطلاقا) بيان العلة الصحيحة (قوله لاسم الجزء) الجزء عبارة  
 عن معنى الغاية والاسم عبارة عن لفظ الغاية (قوله اذا الغاية) بيان القرينة  
 المانعة (قوله النهاية) اى ما به النهاية وهو الجزء الغير المنقسم لعدم الامتداد  
 فيه فلا يتصور فيه الانتهاء والابتداء والقرينة المانعة عبارة عن اضافة الابتداء  
 الى الغاية فهى قرينة مانعة ومعينة لكون المراد بها المسافة لكن كونه  
 مجازا ان كان الاضافة بمعنى اللام وان كان بمعنى من بان يكون الغاية بمعنى

النسبة المطلقة فيكون المعنى لا ابتداء من الغاية فمح لا حاجة الى ارتكاب المجاز كما قال حسن چلبى لكنه خلاف الظبناء على ان معنى الغاية مابه النهاية فيلزم ارتكاب المجاز قطعاً فافهم ( قوله للتبعض ) يعنى عاملك معمولا لك بريسى مدخولندن بعض اولق ومعنى التبعض من فروع الابتداء فليس ما وضع له فعليه المحققون ( قوله اصل وضهما ) اى لفة يعنى ان استعمال من فى معنى التبعض محقق فيلزم ان يكون موضوعه فلو كان موضوعاً للابتداء ايضاً يلزم الاشتراك لكنه ليس بشئ بل هو موضوع للابتداء والتبعض من فروع ( قوله مع رعاية معنى رعاية معنى الابتداء ) اى مع ملاحظة كونه موضوعاً لفة ايضاً فمح يدفع المخالفة بين بعض الفقهاء وبين المحققين باز مراد البعض كونه موضوعاً للتبعض فى العرف ( قوله والبيان ) معنى مجازى ايضاً او اطلاق العام بمعمومه على الخاص فافهم و الفرق بين التبعض و البيان ان التبعض مبين مدخوله لما قبله بخلاف البيان فانه يصح حله مواطأة على ما قبله ( قوله اى بامر ) اشارة الى تطبيق المثال للمثل والامر بمعنى الارادة والتيسر والباء للصاق ( قوله اى زائدة ) وانما كانت زائدة فى هذا المثال بناء على ان ما جاءنى احد نص و محكم فى الاستغراق قبل دخول من على احد فاذا دخل عليه من لا يفيد شيئاً سوى تأكيد الاستغراق بخلاف كلمة من فى ما جاءنى من رجل فان ما جاءنى رجل ليس بنص فيه بل ظاهر فى الاستغراق ويحتمل خلافه فاذا دخل عليه يكون نصافيه كباين السعد فى الطول فافهم فان قيل هذا التعبير يقتضى ان لا يستعمل فى معنى مع قوله وتستعمل صلة يقتضى ان يستعمل فى معنى قلت نعم لكن قوله وتستعمل صلة لمشكلة ما قبله من الزائد ليست بمستعملة فمح معنى فلا يكون حقيقة ولا مجازاً لكن لا يلزم منه ان يكون لغو الترتب الفائدة على ذكرها كالتأكيد وقال بعض المحشين ان الزائد يرجع الى معنى الابتداء كالتبعض و البيان لكنه ليس بشئ اذ الزائد ليس بمستعمل فى معنى ( قوله وحتى الغاية ) اللام صلة وفيه مسامحة اى موضوع بمعنى استفاد منه كون ما بعدها غاية لما قبلها يعنى موضوع الى انتهاء كالى لكن الفرق بينهما موجود ( قوله اى للدلالة الخ ) تفسير باللازم واللازم بمعنى الفرض اى مذكور لفرض الدلالة الخ ( قوله نحو حتى مطلع الفجر ) فان زمان طلوع الفجر الصادق ليس بجزء من الليل بل من النهار ( قوله فلا كثر على ان ما بعدها الخ ) اى اكثرا استعمال على ان معنى

اللفظ الذى بعد حتى داخل فى حكم اللفظ الذى قبله سواء كان مدخولها جزءا او لا فهو بيان الحكم على ما فهم الطرسوسى فارجع فهو مغاير لبيان السابق فلا تغفل (قوله بلا سقوط معنى الغاية) من غير ارادة المتكلم معنى الغاية فلا يلزم الجمع بين الحقيقة و المجاز كما قال الازميرى لكنه ليس بشئ لان الشارح اشار الى دفعه بقوله يتبع ما بعدها الخ فان كونها عاطفة وصف حتى وحالها وهى مستعملة فى معنى الغاية فلا اشكال فافهم (قوله فيجب كون المعطوف الخ) بخلاف الجارة فانه اعم كما عرفت فهو تفريع كونها عاطفة وان كان مخالفا للواقع لكنه ليس بفساد حتى العاطفة اخص من الجارة (قوله فيجب) تفريع على كونها عاطفة ولا تنظر الى تفسير الشارح ويجب ايضا تفريع عليه ايضا (قوله اى انقضاء مندرجا) فيه اشارة الى ان شيا فشيا مفعول مطلق مجازى لقوله انقضاء والتدرج مستفاد من الفاء (قوله اى بحسب اعتبار المتكلم) وهذا الاعتبار وان كان مخالفا للواقع لكنه ايسر بفساد بل يعتبر المتكلم هكذا النكتة مرغوبة فافهم (قوله بالمعطوف اولا) ومع ذلك يعتبر المتكلم ثبوت الحكم بالمعطوف عليه اولا ثم بالمعطوف وان كان مخالفا للواقع واعلم ان حتى الجارة اخص من العاطفة فكل موضع يصح فيه الاستعمال يصح استعمال العاطفة فى الجارة من غير عكس فافهم واعلم ان الغاية داخلية تحت المعيا فى العاطفة وفى الجارة قد يدخل وقد لا (قوله ابتدائية) نسبة المسبب الى السبب فافهم (قوله مع رعاية معنى الغاية) يعنى مع استعماله فى معنى الغاية فكونها ابتدائية من قبيل الاثر اللفظى وليس بمستعمل فيه وكذا كونها سببية ههنا بخلاف ما لو كان بمعنى كى فانها مستعملة فى معنى السببية بطريق الاستعارة كما سيجى (قوله نحو خرجت النساء حتى هند) فخرج النساء كان سببا لخروج هند لكن حتى ليس بمستعمل فى هذا المعنى بل فى معنى كون خروج النساء منتها الى خروج هند فافهم (قوله مطوت بهم حتى تنكح غراتهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان) معنى بيت بن انلرايه سيرو يورودم تا كه غازيلرى يورولجه تا كه او غازيلرك كسكن اتلرى يولارلرلايه يملكه باشلينجه يعنى انلرك كسكن اتلرى يورودم قلدى يملكه باشلدى ويدلر اولنجه يوروديم ايله فان قيل كون حتى فى قوله وحتى الجياد ابتدائية تقتضى الانقطاع عما قبله والواو يقتضى الارتباط بما قبله فينهما تناف قلت معنى الابتداء ليس فيه ارتباط بما قبله يعنى لا يقتضى ذاته الارتباط بما قبله وهذا لا ينافى ارتباط ما بعده بما قبله بالحرف الذى يقتضى الارتباط بالعلق فافهم

( قوله هذا اذا دخلت الاسماء ) فيه اشارة الى ان قوله اذا دخلت الافعال ( الخ ) عطف على مقدر و اشار بكلمة اما الى ان هذا الكلام تفصيل للمجمل الذهني في قوله هذا فافهم ( قوله صورة وان كانت الخ ) اشارة الى جواب سؤال مقدر بانها اذا كانت داخله على الاسم في الحقيقة ينبغي ان يدخل في ما قبله ولا يفصل بقوله واما اذا الخ وحاصل الجواب ان ما قبله فيما اذا دخل الاسماء صورة وحقيقة فيوجب الفرق فلذا فصل عما قبله ( قوله فللغاية ) اى مستعمل في معنى يفهم منه كون ما بعده غاية لما قبله وهو معنى الانتهاء كما مر ( قوله الاصل ) اى الموضوع له فالاصل بهذا المعنى هنا ( قوله عليه ) اى على الاسم ( قوله لكن ان احتمل الخ ) يعنى الجمل عليه ليس بمطلق بل بشرط شئ ( قوله منتهى للصدر ) اى منتهى اليه بالنسبة الى صدر الكلام فليس قوله للصدر بيان مرجع الضمير في اليه وهو ظ ( قوله فان جزء الشئ ومسببه الخ ) اشارة للعلاقة فشبه العملية والسببية بالغائية في المقصودة فكما ان الغاية مقصود بالنسبة الى المضاف كذا جزء الشئ ومسببه مقصود بالنسبة الى ذلك الشئ فاستعمل الغائية في السببية استعارة اصلية ثم بواسطة هذه الاستعارة استعمل حتى الموضوعات للغاية الجزئية في معنى السببية والعلة الجزئية فصار تبعية فافهم والشئ عبارة عما قبل حتى يعنى صدر الكلام والجزاء عبارة عن مدخول حتى فافهم والله اعلم وهو الهادى ( قوله فانه بمعنى كى ) فيكون بمعنى اللام في قولنا ضربت زيدا للتأديت ( قوله اى وان لم يصلح الصدر ) اى مع عدم احتمال الصدر الامتداد ايضا ( قوله فللعطف المحض ) اى فاستعمل في معنى حرف العطف محض ( قوله مجازاة ) اى السببية كما مر ( قوله استعارة ) اى حال كونهم مستعارين ادخال كون حتى مستعارة ( قوله للنسبة الظاهرة ) بيان العلاقة وهى الترتيب والتأخر فيشبه التعقيب بالغاية في الاشتمال على التأخر والترتيب الخ ( قوله واراه صاحب الكشف ) اى شارح اليزدوى يقال له عبدالعزيز بخارى ولما كان قول فخر الاسلام اعنى قوله استعارة لمعنى الفاء مخالفا للسئلة المذكورة في الزيادات اوله صاحب الكشف بان كلامه محمول على المسامحة فراده من التعقيب الترتيب مطلقا فليس مراده من التعقيب معنى الفاء بخصوصه بل اعم من معنى الفاء وثم ( قوله في الزيادات ) من تأليفات محمد بن الحسن اعنى امام محمد ( قوله ان لم آت كحتى اتعدى ) فان الايتان ليس فيه امتداد فلا يكون حتى للغاية ولم يكن

سببا للتغدى فلا يكون للسببية ايضا بل يكون اما بمعنى الفاء او ثم مجازا ( قوله عقيب الايتان ) فيه اشارة الى ان حتى مستعمل في معنى الفاء ( قوله ان نوى الفور والاتصال ) عطف التفسير الحاصل ان نوى الفور يكون حتى مستعارة لمعنى الفاء وان لم ينو فهمى للترتيب مطلقا فيكون بمعنى ثم فافهم ( قوله فى جميع العمر ان اطلق الكلام ) فعلى هذا عتق عبده انما يكون قبيل موته حين مات ( قوله لما يفيد مطلق الجمع ) فلو استعيرت له بسم كونه بارا فى يمينه ( قوله واذا وقعت فى اليمين ) اى حين دخولها على الافعال وترك بيان دخولها على الاسماء فى اليمين اما الظهوره اولا خلاف فيه والمراد باليمين تعليق شئ بشئ مثلا تعليق عتق عبده بشئ ( قوله وجودها ) وجود الغاية يقتضى وجود الفعل قبلها لكن ليس المراد وجودهما معا بل المراد وجود الغاية مع انقطاع الفعل قبل حتى كما يظهر من المثال ومن قوله اذا لا انتهاء بدونها ( قوله ما يصلح سببا ) يعنى يلزم وجود ما قبلها سواء وجد ما بعدها اولا ( قوله وفى العطف ) وقد عرفت ان حتى العاطفة حين دخلت على الفعل فهمى بمعنى التعقيب ان نوى الفور او بمعنى مطلق الترتيب ان لم ينو ( قوله وجود الفعلين ) اى مطلقا على ما ذهب اليه العتاني او حال كون احدهما متأخرا على ما فى الزيادات ( قوله بفروع ) اى المسائل الجزئية المتعلقة باليمين المستفادة من المسائل الكلية المذكورة فى المتن بطريق صغرى سهلة الحصول ( قوله فلو قال عدى حران لم اضربك ) اليمين هنا للحمل على الضرب لا للنع كآ توهم بعض الضعفاء ( قوله حتى يصح غاية النفي بناء على ان الغاية معتبرة فيه ههنا وقد يعتبر فى النفي فتح يعتبر الامتداد فى النفي فلا تغفل ( قوله بتجدد الامثال ) جواب سؤال وهو انه كيف يوجد الامتداد فى الضرب مع انه ليس من الامور المتقررة بل متجددة بحيث لا يبقى فاجاب بان الامتداد يوجد بطريق تجدد الامثال وفيه اشارة الى ان الفعل قد يكون ممتدا بذاته وقد يكون ممتدا بتجدد الامثال ولا يلزم بتجدد الامثال لكل امتداد عند جمهور المتكلمين فان القعود مثلا يمتد بذاته لا بتجدد الامثال لكن امتداد الضرب بتجدد الامثال لا ببقائه بذاته بالاتفاق فافهم ( قوله يصلح ينتهى له ) اما لجمي الخوف الى قلب الضارب او المرحه الى قلب ( قوله عتق عبده ) بعدم وجود الغاية حال كونها غاية واو ضرب حين صاح ولم يترك الضرب بحيث ايضا لان اليمين على الضرب الى صاح فحين صاح يلزم ان لا يوجد الضرب فافهم ( قوله ان لم آتك حتى تعفينى ) اليمين

( للحمل )

للمحمل والاقدام والسببية في المنفى ( قوله لانتهاه الايتان ) اى انقطاعه ( قوله  
لان المراد بصاحده له ) جواب عن المنع بانه يجوز ان يحمله المتكلم مابعدھا  
غاية لما قبلھا فاجاب بمتارى ( قوله هو السبب للاحسان ) اى صالح لان  
يكون سببا لاحسان المخاطب الى المتكلم لاحسان المتكلم اليه ( قوله والاخث  
فان قيد كلامه باليوم يحنث فيه والافيموت المخاطب او بموته ( قوله حتى انقضى )  
اى يحذف الالف في آخر انقضى قاله الازميرى لكنه ليس بشئ لان حتى  
اذا دخلت على الافعال يكون مابعدھا منصوبة بان المقدرة فيكون مابعدھا  
معطوفا على الايتان لاعلى آتک فافهم قاله الاستاذ ( قوله احسان ) اى  
احسان المتكلم الى المخاطب يعنى اذا انقضى حين قال المخاطب او كل فاكل يكون  
اكله احسانا له ( قوله ولا فعله جزاء لايتان نفسه ) انما ضم بصحة كون فعل احد  
سببا لفعله الآخر لكن لما لوحظ ههنا كون مابعدھا جزاء ومكافاة لما قبله لا يصح  
هنا ( قوله فلامعنى لقوله غير متراخ ) لانه جمع بين النقيضين فيكون حشا ومفسدا  
( قوله واجيب ) المحجب علامة السعد التفنازاني في التلويح فعلى هذا الجواب  
يكون حشاه بالموت ان لم يتعد الى موته ( قوله والاشكال انما نشأ الخ ) والحاصل ان  
قوله من بعد ذلك بالنسبة الى الايتان الاول وقوله غير متراخ بالنسبة الى الايتان  
الثاني فليس بالنسبة الى شئ واحد حتى يلزم الجمع بين النقيضين ( قوله لاثبتله )  
اى لاثبتله في الشرع ولا في العلامة ( قوله الحسى ) فعلى هذا الجواب يكون معنى  
قوله من بعد ذلك اى من بعد ذلك حشا ويكون معنى قوله غير متراخ اى غير متراخ  
عزما فمح لاتفاف بين التراخي الحسى وبين غير التراخي العرفى فان كونه متراخيا  
حسب لا يتافى كونه غير متراخ عرفا فلا اشكال في هذا الجواب وفائدته هو انشبيه  
على عدم لزوم وصل مابعدھا بما قبلھا حسافهم والله اعلم ( قوله والى الانتهاء  
الغاية ) يعنى موضوع اى لانقطاع الفعل المتعلق بالمسافة بمدخول الى  
لانتهاه الفعل المتعلق بالمسافة بمدخول الى كافي قولك سرت من البصرة الى  
الكوفة فيكون المنى السير مبتدأ من البصرة وانتهائه في الكوفة واللام  
متعلق بالوضع المقدر والمراد بالغاية الامر الممتد مطلقا سواء كان زمانا  
او مكانا وانتهاه الغاية اعم سواء كان عند مدخول الى من غير شمول الى مابعد  
الى ان لم يدخل الغاية تحت المغيا او كان بالشمول ان دخل ( قوله اى احتمال  
صدر ) يعنى ان احتمال صدر الكلام الامتداد وآخره الانتهاء الى الغاية وهى

مدخول الى فتكون بمعنى الحقيقى هذا هو المراد فى كلامه اجمال وانما اجل  
 لبيانہ فيما سبق ( قوله الى شهر ) الغاية داخل تحت المفعول لا يجوز طلب دينه  
 قبل تمام الشهر ( قوله تعلق بمحذوف ) ليكون الى حقيقة لا مجازا اذ لو تعلق  
 بالذکور يلزم كونه مجازا ( قوله كبعت ) فان البيع لا يمتد بل ينتهى قبل دققة  
 ( قوله وهو البيع ) جملة معترضة ( قوله مؤجلا ) اسم طعل وحال ( قوله الثمن )  
 مفعول ( قوله دل الكلام وهو بعت ) وهو اشارة الى انه يلزم وجود القرينة  
 على المحذوف ( قوله اشهر على هذا ) اما متعلق بالمحذوف او بقوله بعت  
 على طريق التضمن فان لم يكن التضمن معدودا من الحذف يكون العاقل فيه  
 بعت باعتبار تضمنه معنى مؤجلا فافهم ( قوله على تأخيرہ ) مجازا بذكر المسبب  
 و ارادة السبب فان تأخير بقائه سبب الانتهاء فافهم ( قوله اى الصدر التأخير )  
 فان لم يحتمل يحمل الى على معنى آخر مجازى او يكون لغوا ( قوله طالق الى شهر )  
 فيكون المعنى انت طالق بعد شهر فيكون الى بمعنى التأخير مجازا فان قيل  
 يجوز ان يكون الى متعلقا بمقدر اى مؤخر الى شهر قلت لاستفهام التأخير بمقابلہ  
 فان الطلاق ظ فى التخيير فلا يكون كبعت فان التأجيل يستفاد منه ( قوله الى  
 الايقاع ) يعنى تطبيق الزوج وقوع الطلاق عبارة عن كون المرأة مطلقة  
 فعلى هذا يكون المعنى انت طالق مطلقا اياك الى شهر ( قوله وقال زفر ) وهو  
 اعتبر كون التأجيل صفة وقوع الطلاق وعندنا صفة ايقاع الطلاق فعند قوله  
 انت طالق انت طالق الى شهر يوجد الصفة والموصوف فلا يلزم شئ  
 الحاصل لما كان التأجيل صفة الايقاع عندنا لا يلزم الفساد الذى بينه زفر  
 بناء على انه حين وجد الصفة اعنى تمام الشهر يوجد الموصوف ايضا فوجود  
 وقوع الطلاق ايضا بناء على تأخره فى ضمن الايقاع فافهم ( قوله ثم تناولها )  
 اى بد ما علم مواضع استعمال الى اراد ان بين انتهاء فى الى وقاعدة  
 الانتهاء عند مدخولها ومع مدخولها والمراد بالغاية معناها الحقيقى فى الضمير  
 استخدام ( قوله تدخل فى المقيا ) اى فى حكم المقيا فح لا يلزم اتحاد الجزاء مع الشرط  
 وانما يلزم لو لم يقدر الحكم بناء على ان تناول الصدر له عبارة عن دخول  
 الغاية تحت المقيا لكن ليس الجزاء ذلك بل الدخول تحت حكمه فافهم ( قوله  
 قالت ) اى حصلت مع قطع النظر عن اعتبار المتكلم ( قوله فى نفس الامر )  
 يعنى ان رأس السمكة مابه الانتهاء ومنتهى اليه بالنسبة الى السمكة سواء اعتبر  
 المتكلم كونه غايه لها ولا ( قوله بحسب التكلم ) اى بحسب اعتبار المتكلم وجعله

غاية مطابقا لما في نفس الامر ( قوله في التيميم ) بناء على عدم وجود الی المرافق في آية التيميم ففهم الأصحاب تناول البدل الی الابط ثم سئلوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وبين عليه ان سلام بان التيميم حلف الوضوء فيكون كالوضوء ( قوله جعلت المرافق غاية لها ) بمعنى غاية لحكم فرض غسل اليد وهو مطابق لنفس الامر وان لم يكن المرافق غاية اليد في نفس الامر ( قوله فتفيد الخ إذا كان الخ ) الظ من الشروح انه تقرير على قوله ثم ان تناولها لكن الظ ان يكون تقريرا على قوله تدخل في الغيا فافهم ( قوله اسقاط ماورها ) فعلى هذا يكون الی بمعنى مع فيكون المعنى يجب غسل اليد مع المرافق ولا يجب غسل ماورها لكن لا يلزم من اسقاط الوجوب عماورها النهى وعن غسل ماورها فافهم ومعنى الاسقاط معنى لازمی والی مستعمل في انتهاء الغاية فلذا قال فتفيد واعلم انه ان كان صدر الكلام شاملا بحسب المفهوم الی مدخول الی يد الغاية تحت حكم الغيا وهو لم يوجد في سرت من البصرة الی الكوفة فان السير لا يشتمل الكوفة بحسب المفهوم والدخول يفهم من القرينة اى شمول السير الی الكوفة يفهم فيها فافهم ( قوله اذ ليس وراهاشي ) فان قيل فح يلزم ان يكون الی السمكة مستندرا لعدم وجود شيء حتى يسقطه قلت نعم لكن يجوز ان يكون فأنته تأكيد للتناول فلا يكون للاسقاط القاعدة مقيدة بما اذا وجد شيء بعدها لا مطلقا ( قوله جاء الشك ) فان الی موضوع لانتهاء الغاية من غير دلالة على دخول ما بعدها فيما قلها ولا على عدم الدخول او هو مبني على الاختلاف في دخول ما بعدها هل هو داخل ام لا ( قوله لا يثبت بالشك ) لانه يلزم زوال اليقين بالشك تصوير القاعدة هكذا كل مدخول الی تناول الصدر يدخل الغاية تحت حكم الغيا فيفيد الاسقاط وفهم من تقرير الشارح فرق بين حتى والی فان حتى موضوع لانتهاء الغاية في نفس الامر يعني يلزم فيه كون مدخولها غاية في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار المعبر والغاية في الی اعم فافهم ( قوله لا يتناول الحائط ) اى بحسب المفهوم فان الحائط خارج عن مفهوم البستان فلا يتناول بحسب المفهوم ( قوله غاية لبستان ) لكن غاية خارجة فان الغاية للشيء قد تكون داخله فيه وقد تكون خارجة عنه فلو قال بعث هذا البستان الی الحائط لا يستفاد من هذه العبارة كون الحائط مبيعا ايضا نعم لو قال مع الحائط يكون الحائط مبيعا ايضا ( قوله لا يتناول الليل ) يعني لا يفهم من الصوم كونه ممتدا الی الليل فان مطلق الصوم يحصل ساعة وان لم يكن الصوم

الشرعى كذلك بناء على انه مشروط بكونه الى الليل ( قوله مسئله الحنف )  
فلو قال والله لا اصوم فلو صام دقيقة مثلاً بحث في ميمه ( قوله مدالحكم ) اى  
حكم المغيا ( قوله لادخولها في المغيا ) والظ من كلامه ان الدخول وعدمه  
كلاهما مسكوت عنه فيعلمان بالقرينة لكن الظ من قوله فلا تدخل انه يفيد  
عدم الدخول الا ان يحمل على معنى لا يفيد عدم الدخول فح يناسب كلامه  
ههنا فافهم ( قوله لا يثبت بالشك ) بناء على القاعدة المتقررة من ان اليقين لا يزول  
بالشك فان قلت المفهوم من هذه القاعدة ان اليقين يوجد مع الشك مع ان  
اليقين عبارة عن الاعتقاد الجازم الثابت فكيف يوجد الجزم مع الشك قلت  
نعم لكن ليس المراد ان وصف اليقين لا يزول بالشك حتى يرد ذلك بل المراد  
ان زالت اليقين لا يزول بالشك بل يوجد هناك ما هو الراجح والظن الغالب فيه  
فيجوز العمل بهما والله اعلم ( قوله القاعدة الاولى ) وهى قولنا كل غاية لم يتناولها  
صدر الكلام لم يدخل في المغيا ونقيض الاولى بقولنا قرأت الخ بانه داخل في طرف  
موضع القاعدة مع انه خارج عن المحمول فلم يثبت حكم القاعدة الاولى  
بل ثبت نقيضه الذى هو حكم القاعدة الثانية نقيض القاعدة الاولى وهو  
بعض الغاية تناولها صدر الكلام لم يدخل في المغيا ( قوله يتناول باب القياس )  
فان الكتاب اسم الكل فتناول باب القياس ( قوله ولم يدخل في المغيا ) اى في ثبوت  
القرآن لانه لو دخل يلزم ان لا يذ كر بالى ( قوله فان مطلق الاسراء ) فيه اشارة  
الى ان صدر الكلام عبارة عن الاسراء ( قوله لا يتناوله ) بناء على ان مطلق  
الاسراء لا يلزم ان يمتد الى المسجد بل يحصل بالقليل يعنى لا يقتضى مفهومه  
ان يمتد اليه وان كل له صلاحية الى الامتداد والمراد بالغاية في قوله الى المسجد  
غاية في اعتبار المتكلم ( قوله وقد دخل في المغيا ) فثبت نقيض الغاية وهو قولنا  
بعض الغاية لم يتناولها صدر الكلام داخل في المغيا ( قوله بقرينة التحصر ) اضافة  
العام الى الخاص ( قوله مقام الاختيار ) اضافة العام الى الخاص ( قوله عده ) اى  
باب القياس ( قوله من المغيا ) فح يلزم ان يقول قرأت الكتاب فقط فيفهم  
قرآنه مجموع بناء على ان الكتاب اسم الكل فلو كان مراده قرأت المجموع  
يلزم ان يقول كذلك فلما قال بالى باب القياس دلل انه لم يقرأ باب القياس وحاصل  
الجواب بتحرير القاعدة وضم قيد اليها هكذا كل غاية تناولها صدر الكلام  
ولم يوجد قرينة على عدم دخول الغاية تحت المغيا تدخل الغاية تحت المغيا

فعلی هذا لا يكون المادة المذكورة نقيض القاعدة الاولى لانه لم يوجد الاتحاد في الموضوع فبضم ذلك القيد يكون القاعدة اولى كلية ( قوله لو قرأ ) اى باب القياس ( قوله لا بموجب الى فلا نقض ) حاصل الجواب الثانى ان القاعدة الثانية لا يكون المادة المذكورة نقيضة لها بناء على انها عبارة عن كل غاية لم يتناولها صدر الكلام لم يدخل في الغيا فان الى لا يقتضى دخول الغاية تحت الغيا بل يفهم الرخول من الحديث ان كان معاها لا يقتضى دخول الغاية تحت الغيا لكن ان كان معناها يوجب عدم دخول الغاية تحت الغيا فحينئذ يكون المادة المذكورة نقيضة لها ويمكن تفيد القاعدة بانها مقيدة بعدم وجود المعارض وهو الحديث المشهور فانه يقتضى الدخول وموجب الى ان لا يدخل فهما معارضا لكن اذا قيد القاعدة الثانية بعدم وجود المعارض لا ينتقض بالمادة المذكورة ( قوله بحث ) حاصله معارضة على قوله تفيد اسقاط ما وراءها في القاعدة الاولى بناء على ان قوله تعالى وايدىكم يفيد وجوب غسل اليد بالتمام الى المنكب وقوله الى المرافق يفيد اسقاط الوجوب مع كون قوله تعالى نصا واحدا فيلزم ان يستفاد حكمان متضادان من نص واحد لو كان الى مفيدا للاسقاط وهو بط اذ يلزم التناقض ( قوله لا يعتبر الاطلاق ) مثلاً لا يعتبر نفى المجئ عن القوم جميعا في قولنا ما جاني انقوم ثم اخرج منه زيد بقولنا الا زيد اذ يلزم منه التناقض ( قوله جملة واحدة للايجاب ) اى لا يجاب الغسل الى المرافق ( قوله لا للايجاب و الاسقاط ) اى لا للايجاب الى تمام اليد ثم اسقاط ما وراء المرافق ( قوله ضدان ) بناء على ان الايجاب عبارة عن وجوب غسل اليد بتمامه و الاسقاط عبارة عن عدم وجوب فهما متناقضان والضدان لا يجتمعان ولا يثبتان بنص واحد وان جاز ثبوتهما بنصين بان يكون احدهما منسوخا بالآخر ( قوله نص واحد ) بناء على ان الغاية يعتبر الا ثم يعطى الحكم الغيا فيفيد حكما واحدا فلذا كان المجموع نصا واحدا و تقرير المعارضة هكذا لا يجوز ان يكون الى مقيدة لاسقاط ما وراءها لانه لو جاز يلزم ان يستفاد حكمان متضادان من نص واحد لكن التالى بط واثبات الملازمة ظ مناسب ( قوله واجب ) المجيب هو الفارارى في نصول البدائع وحاصل الجواب ان المراد بقولنا تفيد اسقاط ما وراءها انها تفيد وجوب الغسل الى المرافق فح يفهم منها الايجاب الى المرافق فقط وانما يقبل مع المرافق بناء على ان الاسقاط موجود في احد افرادين فالعبر بقوله تفيد اسقاط انما هو الملاحظة هاتى الافردين وحاصل

الجواب بتحرير قوله فنفيد اسقاط فالثابت بالنص الواحد وانما هو حكم واحد وهو ايجاب الفصل الى المرافق فقوله الى المرافق مجاز عن ايجاب الفصل الى الغاية فافهم وتوجيه الطرسوسى ليس بتام حيث قال يجوز ان يستفاد الايجاب بالعبارة والاسقاط باشارة الآية فافهم (قوله لانه اعتبار كل منهما منفردا) بان يفيد قوله ايدىكم وجوب الفصل الى تمام اليد وقوله المرافق اسقط الوجوب (قوله وفي الظرف) فيه مسامحة اذا لظرف عبارة عن مجرور وفيه ليست بموضوعة بل هو موضوع للظرفية اى معنى يفهم منه كون ما بعده ظرفا لما قبلها فلذا قل بان يشتمل الخ اشارة الى ان المراد بالظرف الظرفية اعنى اشتمال ما بعدها لما قبلها (قوله للمعاني) اعلم ان المعنى يستعمل فى معنيين احدهما مقابل اللفظ وهو مدلوله والثانى مقابل الذات وهو المراد هنا بقرينة المقابلة وانما كان الاشتمال الزمانى للمعاني لوجود المناسبة بينهما بناء على ان الزمان عرض غير قار الذات بل الموجود منه فى كل وقت آن غير منقسم وكذا المعاني غير قار الذات عند الاشاعة فيجوز ان يكون غير قار الذات مشتملا على ما ليس بقار الذات فافهم (قوله فى يوم الاثنين) و الاشتمال باعتبار حصول الصوم فيه ولا يلزم ان يكون الظرف اعم من المظروف اذ اليوم معيار بالنسبة الى الصوم كما مر فى بحثه (قوله فى دولة فلان) ظرفية السبب للمسبب والظرفية مجازية بان شبه اشتمال السبب بالمسبب باشتمال الزمان بالزمانى فى مطلق الاشتمال الخ فان قلت لم يجعل مجازا عن ظرف الزمان ولم يجعل مجازا عن المكان قلت لوجود المناسبة بين الزمان والدولة بناء على ان الدولة يناسب الزمان لعدم قرارها كالزمان بناء على انها مأخوذة من التداول فلا تقرر لها فى ذات بل تنتقل من ذات الى ذات فافهم (قوله فى الكتاب) ظرفية مجازية مكانية وانما اعتبر كونها مكانية بناء على ان اللفاظ والمعاني وان لم يكن لهما قرار باعتبار الحصول فى النقش فيوجد المناسبة للمكان والظرفية من قبيل ظرفية المحل للمحل او السبب للمسبب فافهم (قوله فى ذمة) ظرفية الحال للمحل (قوله وحقيقة كانت الظرفية) الحقيقة مقابل الاعتبارى وتشتمل الحقيقة والمجاز السابقين بناء على ان الظرف المجازى يلزم ان يختص بالمظروف ايضا (قوله فى البلد) فان كون البلد ظرفا لزيد اعتبارى بحسب اعتبار العتبر بناء على ان ظرفه حقيقة انما هو ما سكن فيه من البيت والدار وغيره لكن لما كان البيت والدار حاصلين فى البلد اعتبر كونه ظرفا له وكذا يوم الجمعة اوسع من الصلاة

الحاصلة فيه ( قوله فالاقسام اثنا عشر ) ستة منها حقيقي اعم من الحقيقة والجواز وستة منها اعتباري اعم منهما ايضا فافهم والله اعلم ( قوله وسويا ) اى حكما بالمساوات بينهما ( قوله اى الاما مان ) فيه اشارة الى ان الضمير راجع اليهما لسبق ذكرهما حكما بناء على انهما حاضران في الذهن في علم الاصول والفقه فلا حاجة الى ان يقال انه راجع الى مطلق الشخصين ثم يخرج في ضمنهما ( قوله اى في عدم اقتضاء الاستيعاب ) اقول بل في اقتضاء الاستيعاب لان هذا الكلام من الش مخالف للمفهوم من سائر الكتب كالهداية وغيرها فانه ذكر في الهداية انه لو قال انت طالق في غد يقتضى الاستيعاب عندهما فافهم ( قوله لان المختصر من الشئ الخ ) تقريره هكذا كلما لم يشترط الاستيعاب مع ذكر في لم يشترط مع حذفه لكن المقدم حق والتالى مثله اما الملازمة فلانه كلما كان الظرف مع حذف في مختصرا من الظرف مع في فكلمة لم يشترط الاستيعاب مع في لم يشترط بدونه او يقال في تقريره لم يشترط الاستيعاب مع حذف في لان الظرف مع حذف في مختصر من الظرف مع في والمختصر من الشئ في حكم المختصر منه ينتج فالظرف مع حذف في حكم الظرف مع في ثم نجعل هذه المقدمة مقدمة واصفة فقول كلما كان الظرف مع حذف في حكم الظرف مع في فكلمة لم يشترط مع في لم يشترط بدونه فافهم ( قوله بصحة نية الآخر ) فلو قال الزوج لامرأته انت طالق في غد يصح نية آخر الوقت في الغد فلم تكن مطلقة قبل آخر الوقت ولو قال انت طالق غدا لا يصح نية آخر الوقت وهذا القول على تقرير الش بمذهب الامامين لقوله اى في عدم الخ يكون بياانا لما به الفرق ولا يكون دليل وعلى بيان الطرسوسى بمذهبهما يصح كونه دليلا على الفرق فافهم ( قوله استيعاب السنة بالظرف ) اضافة المصدر الى فاعله فافهم ( قوله بمجموعه ) فلو قلت ضربت زيدا يقتضى ضربك بجميع بدنه لكنه لما كان خلاف العادة قال الابدليل وتقرير الدليل هكذا الظرف الزمانى مع حذف ين يقتضى الاستيعاب لانه بمنزلة المفعول به و المفعول به يقتضى الاستيعاب الابدليل ينتج الظرف مع حذف في يقتضى الاستيعاب الابدليل وهذا بيان المناسبة والالية الخارجية والدليل على اصل الدعوى هو الاستقراء والتبع فلا يرد ن اللغة لا يثبت بالدليل العقلى فافهم ( قوله صمت في السنة ) بينه وبين صمت هذه السنة عموم وخصوص مطلق بحسب الصدق عند الامام والثانى اخص وعندهما مساوات ( قوله اوسع ) بناء على ان الظرف قد يكون اعتباريا

كأمر ( قوله يصدق بصوم يوم ) لكن على بيان الشارح بمذهب الامامين  
واما على بيان صاحب الهداية وغيره كالامام السرخسي بمذهبهما فلا يصدق  
بصوم يوم مثلا بل يكون كاذبا ( قوله يصدق قضاء ايضا ) يقتضى بناء على  
ان في لا يقتضى الاستيعاب فح لا يكون نية الآخر خلاف موجب كلامه بل  
فيكون نية آخر الوقت يحتمل كلامه من وجود المخالف لموجبه وعندهما يصدق  
قضاء في صورتين على بيان الشارح وعلى بيان السرخسي وغيره لا يصدق  
فيها قضاء ( قوله الجزء الاول ) وهو وقت طلوع الشمس في الغد ( قوله  
فان قيل معارضة على تسوية الامامين في عدم الاقتضاء ) ( قوله عن محمد )  
اي عن نفسه ومن هذا الكلام فهم الشارح كون مذهبه ما بينه سابقا  
ويحتمل ان يكون محمد راويا عن الامام فح يكون المعارضة على فرق الامام  
فافهم ( قوله فان التفويض ) بناء على ان قوله امرك بيدك تفويض الطلاق  
الى المرأة لا تطليق من طرف الزوج على وجه التخيير فيكون مما يمتد في نفسه  
( قوله تعلق بمدة ) تعلق المظروف بالظرف ( قوله بالظر الى التفويض ) وان وجد  
بالنظر الى اجزائه بالتقدم والتأخر ( قوله بالضرورة ) لئلا يلزم الحكم ( قوله  
بخلاف الطلاق ) دفع لقوله وكذا غدا او في غد ( قوله اذا دخلت ) فيه اشارة  
الى ان قوله في المكان حال اي داخله في المكان ولما كان الحال ظرفا في المعنى  
بين حامل المعنى به ( قوله يعنى ان اضافة الطلاق ) بمعنى النسبة فهي بالمعنى  
اللفوى ( قوله مثلا ) اي وكذا البيع والهبة وغيرهما مثلا اذا قلت ابيعك  
هذا الشيء في المكان الفلاني يصير يباع في الحال وكذا لو قال وهبتك هذا  
الشيء في المكان الفلاني يقبل الهبة في الحال والحاصل يقع التصرف الشرعي  
الذي نسب الى المكان في حال النسبة ولا يتوقف وقوعه الى ذلك المكان ( قوله  
الى الامكنة سواء ) فان الطلاق اذا وقع في اسلامبول مثلا يقع في كل مكان  
بخلاف الزمان ان اجزائه غير مجمعة فلا يلزم من الطلاق في زمان وقوعه في زمان  
آخر ( قوله ولانه موجود ) يعنى ان المكان لا يصلح ان يعلق به الطلاق مثلا  
ولو سلم فلا يفيد ايضا لانه موجود الخ ( قوله بخلاف الزمان ) مثلا اذا قالت  
انت طالق في رجب يصح كونه تليقا لعدم وجود رجب وقت التكلم فيصح  
كونه تعليقا ( قوله كالدخول ) فيه اشارة الى ان الفعل بالمعنى اللفوى ( قوله  
حتى يكون معناه ) سببية ( قوله على وضع المصدر ) اي كون المعنى عليه مبنى  
على الخ ( قوله شايخ ) فيه اشارة الى انه لا يحتاج الى النسبة بناء على شيوعه

بين العرب وانما قال وضع المصدر موضع الزمان ليشمل المذهبين احدهما كون  
المصدر مجازا عن الزمان بعلاقة المحلية والحالية واثنيهما بتقدير المضاف قبله  
( قوله فيصير الفعل الخ ) تفريع على ملاحظة الفعل بعد في سواء كان لفظا  
او تقديرا ( قوله شرطا حقيقة ) وكلمة في مجاز عن معنى الشرطية الجزئية بان  
شبه الشرطية المطلقة بالظرفية المطلقة في الكون موجبا للنوقف ثم يستعار  
الظرفية للشرطية ثم بواسطة هذه الاستعارة تستعار في الموضوع للظرفية  
الجزئية للشرطية الجزئية فافهم ( قوله وقيل كالشرط ) فعلى هذا كلمة في مستعملة  
في معنى المقارنة بذكر المقيد واردة المطلق اذا الظرفية عبارة عن المقارنة الخاصة  
ولا يوجد في معنى المقارنة النوقف كما اعتبرت في الشرطية فيهما مباينة ( قوله  
معاقبا للشرط ) يعني متأخر عن الشرط في الوقوع ( قوله كما سبق ) اى  
في بحث على ( قوله قضية الطرف ) القضية بمعنى المقتضى هنا ( قوله بتقيد به )  
اى بتقيد الطرف بمظروفه فلو لم يكن مقتضى الطرف الاحتواء على المطروف  
لا يوجد الفائدة في تقيد الطرف بمظروفه بان يقال هذا الطرف ظرف الشيء  
الفلانى مثلا ( قوله لا تطلق اجنبية الخ ) بناء على ان الطلاق يتوقف على السكاح  
ولا يوجد التوقف ولا يستفاد من هذه العبارة بل المستفاد المقارنة فقط وهذا  
الدليل انى ( قوله ولذا لا تطلق الخ ) استدلال على كون في مستعملا في معنى  
المقارنة على وجه التعليق ( قوله في عدم الوقوع ) اى عدم وقوع ما قبله  
( قوله قبله ) اى قبل ما بعده ( قوله متعارف ) فيكون انت طالق انشاء الله  
( قوله وقوعه ) اى وقوع هذا الوصف بالنسبة الى الطلاق فلا يعلم مشية الله  
تعالى بطلاقها ( قوله قطعا ) قيد المنفى ( قوله كما في العباد ) قيد المنفى ايضا فانه  
اذا علق شيء بمشية فلان يعلم مشيته او عدم مشيته قطعا ( قوله استتماله  
في المعلوم ) فيكون فيه مجازان احدهما في لفظ في بان يستعمل في معنى المقارنة  
وثانيهما في مدخوله ( قوله لان معلومه واقع ) فيه بحث لانه ان اريد بمعلومه  
المعلوم التصديقي ووقوعه مسلم لكن لا يلزم منه وقوع الطلاق بناء على ان  
معلومه تعالى تابع للواقع وان اريد الاعم من التصور والتصديق وهو م  
اذ لا يلزم من التصور الوقوع اللهم الا ان يقال ان قوله في علم الله تعالى قيد التطلق  
لا قيد الطلاق او يقال لما كان معلوم الله تعالى شاملا لم يلتفت الفقهاء  
الى التدقيق المذكور بل قالوا بكونه تنجيذا فافهم فيكون المعنى بن سنى  
تطبيق استدم الله تعالى لك معلومه مقارن اولراق ( قوله او في رضاه )

فان قيل ان وجد الموجب الشرعى للطلاق يوجد رضا الله تعالى به فح يلزم  
 ان يقع الطلاق قلت رضا الله تعالى عبارة عن ارادته مع عدم التعرض  
 ولما لم يعلم ارادته لا يعلم رضا ايضا فافهم وقس عليه ( قوله للظرفية ) اى  
 مستعملة للظرفية وليس المعنى موضوعة له بقرينة قوله الا اذا تعذر الخ  
 ( قوله بان صحبت الافعال ) والافعال ليست بزمان ولا مكان فيةعذر جملها على  
 الظرفية حقيقة ( قوله لمناسبة بينهما من حيث الاتصال الخ ) فيه اشارة  
 الى انه اعتبر الاستعارة مع ان المفهوم من كلامه السابق كونه مجازا الا ان يقال  
 الكلام ههنا فى استعماله فى معنى التعليق مع ان الموضوع له هو الظرفية لوجود  
 المشابهة بينهما فى الاتصال والمقارنة بخلاف الكلام فى ما قبله فان الكلام  
 فيه فى استعماله فى معنى المقارنة فافهم ( قوله هكذا هذا ) اى فكذا التعبير  
 فى مشيته او فى ارادته او فى رضا الخ يبطل اثبات الطلاق ايضا لعدم ككون  
 وقوع التعليق به معلوما كما سبق آنفا ( قوله بتحقيقا ) اى اثباتا للطلاق ( قوله  
 وتنجيزا ) اى ايقاعا للطلاق فى حال تكلمه فيكون قوله انت طالق فى علم الله  
 بمنزلة قوله انت طالق فقط فكما كان هذا تنجيذا فكذا ( قوله ان القدرة )  
 القدرة عند الله لا تريدى صفة تصح المقادورات ( قوله بمعنى التقدير ) فيكون  
 راجعة الى صفة الفعل ( قوله يكون التعليق ) بها تنجيذا لعدم وجود  
 شرط التعليق فيكون لغوا فلذا كان تنجيذا ( قوله وهو ظاهر ) بناء على  
 ان ضده وهو العجز واتصافه تعالى به محال ( قوله وهو وجه الرواية الاولى )  
 الحاصل النزاع بين الروايتين نزاع لفظى فمن قال بالرواية الاولى اراد بالقدرة  
 المعنى الاول اعنى الصفة القديمة ومن قال بالرواية الثانية اراد بها المعنى الثانى  
 فلا يكون نزاعا حقيقيا بناء على ان القائل بالاولى لا ينفى القول بالرواية  
 الثانية وهو ظاهر ( قوله تغييرا ) اى من كونه تنجيذا فلا يقع حينئذ فافهم  
 والله اعلم وهو الهادى الى سواء السبيل ( قوله ومن اسماء الظروف اضافة  
 العام الى الخاص وان اريد بالظروف الزمان والمكان يكون من اضافة  
 الدال الى المدلول ولما كان بعض الظروف لازم للاضافة لا يفيد معناه  
 الا بانضمام الغير لكن لا يلزم منه كونه حرفا بناء على ان احتياجه الى  
 الغير جاء من الاستعمال لا من الوضع ( قوله للمقارنة ) اى موضوعة لمقارنة  
 المضاف اليه الى ما يمدد او ما قبله فان قيل المقارنة جزء الموضوع له لكلمة  
 مع لاتمامه بناء على انه موضوع للزمان مع المقارنة اى للمقارنة فى الزمن

( قلت )

قلت نعم لكن المقي هي هنا بيان الامتياز بينه وبين قبل وبعد فان الكل موضوع  
لزمان والفرق بينها بالدلالة على المقارنة والتقديم والتأخير فلذا ادخل اللام  
على جزء الموضوع له ( قوله سواء دخل بها اولا ) واعلم انه ان كانت المرأة غير  
موطوءة لاتقبل طلقين ولا طلاق في زمانين لكن تقبل الطلقتين الثلثة لكن ان كانت  
في زمان واحد كماه بخلاف لو كان التطبيق في زمانين فانها تين بالاولى فلا يقع الباقي  
( قوله للتقديم ) اي للتقديم في الزمان لكن ادخل اللام على جزء الموضوع له لافادة  
الامتياز كما عرفت واعلم انه ان كان قبل مضافا الى اسم الظاهر يكون المقدم مذكورا  
فيما قبله يعني بعد المقدم المذكور قبله وان كان مضافا الى الضمير يكون المقدم  
مذكورا بعد المضاف اليه يعني بعد ذلك ( قوله واحدة قبل واحدة ) فيقع  
الواحدة الاولى فيكون الواحدة المذكورة في قوله قبل واحدة يلزم ان يكون  
في المستقبل بالنسبة الى وقت التكلم مع ان المرأة الغير الموطوءة لاتقبل طلاقا آخر  
في الوقت الآخر فانما تقبل في وقت واحد بخلاف الموطوءة فانها تقبل ( قوله  
السابقة ) او المراد انها سابقة في الذكر اي بالنسبة الى قوله قبل واحدة  
وان كانت واقعة في الحال بالنسبة الى زمان التكلم والواحدة السابقة وقعت  
في الحال ( قوله فلم يبق محل ) تفريع على قوله بالواحدة السابقة لانها لما وقعت  
في الحال لم يبق محل للآخر ( قوله وثنان قبلها ) بناء على انها وقعا في زمان  
واحد والمراد الغير الموطوءة تقبل طلاقين في زمان واحد بناء على ان بقوله  
انت طالق واحدة يقع واحدة في حال التكلم وقوله قبلها واحدة يفيد تطبيقها  
في الزمان الماضي ولا قدرة له عليه فيجعل ذلك واقعا في الحال ايضا فيقعان  
في زمان واحد ( قوله لان من ضرورة الاسناد ) اي من لازم الاسناد ( قوله الى  
ما سبق ) اي على وقت التكلم ( قوله معا ) اي في زمان واحد ( قوله بالضرورة )  
اي بالضرورة ( قوله واحدة بعد واحدة ) فالواحدة الاولى تقع في الحال والواحدة  
التي في قوله بعد واحدة لزم ان يكون متقدما في الزمان الماضي ولا قدرة له عليه  
فيقع في الحال ايضا ( قوله لما ذكر في قبل واحدة ) بناء على ان البعدية صفة  
الثانية فيلزم ان تكون متأخرة عن الاولى فيلزم ان يقع في الزمان المستقبل  
ولا تقبل الغير الموطوءة ( قوله للمحضرة ) اي للمحضور يعني للمحاضر في المكان  
بالحضور الحسي ( قوله او بالحكمة ) عطف على الحقيقة ففيه اشارة الى  
ان المحضور في عندا من المحضور الحقيقي والحكمي اي العلي ( قوله اي  
في حكمه فهو حقيقة فيه ايضا ) ( قوله ومن كلمات الشرط ) اضافة الدال الى  
المدلول او اضافة الموضوع الى الموضوع له ان عم الوضع من اصل الوضع

ومن الطارى فافهم ( قوله وهو اصل فيه ) اى مبنى عليه بناء على ان سائر  
كلمات الشرط تبني عليه في العمل وغيره فافهم او بمعنى الراجح ( قوله ونحوهما )  
كهموم الاوقات في كلها والدلالة على ذوى العقول كما في من ( قوله اى  
لتعليق حصول ) فيه اشارة الى انه ليس الشرط بمعنى الموقوف عليه ولا  
بمعنى الجملة الشرطية بل بمعنى التعليق والجزاء يلزم ان يكون خبرا لانشاء  
على مذهب اهل العربية وعلى مذهب الميزان اعم منها فافهم فارجع الى  
المطول واعلم ان التعليق مانع عن تحقق العلة عند الحفية ويلزم كونه مانعا  
عن تحقق المعلول ايضا وعند الشافعى مانع عن تحقق المعلول مثلا اذا  
قال ان دخلت الدار فانت طالق فالعلة عبارة عن كون المرأة مطلقة بهذا الكلام  
والمعلول عبارة عن حكمه وهو وقوع الطلاق بدخولها الدار فعند الحفية  
المعلق هو العلة فحينئذ يلزم ان يوجد التطبيق والوقوع حين دخولها الدار  
حال التكلم بخلاف الامر عند الشافعى فان المعلق عنده هو المعلول وسيجيء  
ببانه ( قوله اى متردد بين الخ ) فسر مرفوعا باعتبار مزج الشرح بالمتن بناء  
على ان قوله على خطر الوجود خبر لاكنه في التشرح وان كان الظاهر التفسير  
بالنصب ( قوله ولا تستعمل فيما الخ ) بيان فائدة النقيض بقوله على خطر الوجود  
اى في تعلق مضمون بمضمون ما الخ ( قوله منزلة المشكوك ) لكن لا يلزم منه  
ان يكون بطريق الاستعارة بل يكون كناية بناء على ان خلاف المقتضى الظاهر  
من قبيل الكناية عند السكاكى فافهم ( قوله اذا المتع ) اى منع التكلم نفسه او مخاطبه  
عن مضمون الشرط ( قوله او الحمل ) اى على حصول مضمونه ( قوله من اليمين )  
بناء على ان اليمين قد يكون بطريق التعليق ( قوله فالشرط ) بمعنى مدخول اداة  
الشرط ههنا فلا تغفل وهذا تقريع على مقدر وهوانه يلزم ان يكون مدخول ان  
على خطر الوجود لكن يلزم ان يكون الشرط متحقق الوقوع عند وقوع الجزاء  
فحينئذ فالشرط الخ فافهم هكذا افيد ( قوله للفرار ) اى لكون الزوج فارا من الميراث  
بتطبيقه في مرض موته بناء على التعليق مانع عن الايقاع فيكون الايقاع قبل موته  
فيكون فارا ( قوله وكون التعليق الخ ) جواب سؤال مقدر من طرف الشافعى  
انتم قلتم ان التعليق مانع عن تحقق العلة فح يلزم ان يوجد الايقاع حال الوجود  
وهو غير ممكن بمعنى يلزم ان ينجز الطلاق حين الموت فهو متمنع ( قوله حال الجنون )  
فلو كان العقل شرطا يلزم ان لا يصح تطبيق الجنون مع انه صحيح بناء  
على ان تعليقه وجد حال كونه عاقلا فكذا فيما نحن فيه وان لم يوجد القدرة  
على الايقاع حين وجود الشرط لكان لا ينافي وجود الايقاع

( قبل )

قبيل الموت (قوله فان قيل) معارضة وانما قرر السؤال بالنسبة الى الزوجة  
 بناء على انه بالنظر الى الزوج لا يصح قوله والعجز انما يتحقق بالموت (قوله قلنا  
 بل حاصله) منع الحصر (قوله قلنا بل يتحقق العجز) عن ايقاع الزوج التطلق  
 قبيل الموت لان من حكم الايقاع وقوع الطلاق عقب التطلق ولا يتصور  
 الوقوع والحاصل ان الايقاع من حكمه الوقوع وقد يتحقق العجز عن الايقاع قبل  
 موتها لانه لا يعقبه الوقوع كما لو قال انت طالق مع موتك فيقع قبل موتها  
 بلا فصل تقرير الجواب من حاشية المستأرى فلا تغفل (قوله ولو للمضى) اى  
 للشرط فى المضى مع القطع بانتفاء الشرط وهو مراده لكن اختصر بناء على  
 شهرته (قوله لانه لا تنفاه الثانى) استدلال على المط بالاستعمال هكذا كما استعمل  
 لولا انتفاء الثانى لا تنفاه الاول فهو موضوع للمضى لغة لكن المقدم حق والتالى مثله  
 فان قيل اللغة لا يثبت بالدليل قلت نعم لكن هذا ليس انبثا للغة بالدليل العقلى  
 بالاستدلال على الوضع بالاستعمال وهذا المبنى المستعمل فيه معنى لازمى (قوله ولو لكن  
 الفقهاء) استدراك عن قوله ينبغي ان لا يعنى (قوله استعاروه لان) اى حكموا بكونه  
 استعاره اذ اوقع فى كلام الناس تقرير الاستعارة بان شبه التعليق فى الماضى بالتعليق  
 فى المستقبل فى مطلق التعليق ثم يستعار الثانى الاول فصار اصلية ثم بواسطة هذه  
 الاستعارة يستعار لولمضى ان فافهم فيذكر لو فيراد معنى ان فافهم (قوله وتدخل اللام  
 الخ) بيان استعماله (قوله اصلا) اى لا قليلا ولا كثيرا ولا فى الضرورة ولا فى غيرها  
 (قوله يقع فى الحال) بناء على انه لما يدخل الفاء فى جوابه فاذا دخل لا يكون  
 جوابا بل يكون قوله فانت طالق كلاما مستقلا فيقع فى الحال (قوله بالواو) فانه يمنع  
 كونه جوابا لان فكذا فيما نحن فيه (قوله فى المنع) اى فى منعه لكون الجملة  
 الجزائية مترتبة على الشرط (قوله على امتناع الشئ) وهو الجزاء (قوله لوجود  
 غيره) وهو الشرط ولا فرق بين لو ولو لا فى الدلالة على الانتفاء اى انتفاء الجزء  
 وانما الفرق فى السببية حيث كان انتفاء الاول سببا لانتفاء الثانى فى لو وكان وجود  
 الاول سببا لانتفاء الثانى فى لولا فيكون عكس لو فى افادة السببية (قوله اذ معناه  
 ان عدم وقوع الخ) يعنى ان معناه يدل على عدم وجود التعليق فى لولا فلذا  
 لانطلق المرأة فافهم (قوله واذا عند الكوفيين للظرف) اى موضوع بمعنى  
 يفيد كون ما بعدها ظرفا لما قبلها وهو الزمان كما هو الظاهر فافهم قدم مذهبهم  
 لانه مختار الامام والظاهر انه موضوع لنفس الزمان سواء كان مفعولا فيه  
 او مبتدأ او خبرا قاله بعد تقرير الاول ورجع عنه وقال انه موضوع لنفس الزمان  
 لا بمعنى نسبي فافهم (قوله واذا يكون كرهية) اى اذا وقع حرب ومقاتلة

ومضاربة مع الآخر ( قوله ادعى لها ) اى ادعى لذلك المضاربة ( قوله واذا يحاس الحيس ) يعنى حرما زمة مسمى تعبير اولئان شئ بش ديكى وقته جندب ديدكرى آدمى چاغر لر بنى چاغر ملر ( قوله من غير ملاحظة ظرفية اصلا ) اى لا مدلولاً تضمنياً ولا التزامياً ولا مفعولاً فيه ولا غيره ( قوله ومستعمل فى امر على خطر ) اى يستعمل فى تعليق حصول مضمون بامر على خطر الوجود ( قوله فبجمله ) اى صبر صبرا جبلا ( قوله طريق اى خيفة ) اى طريق جوابه فى حق بعض الحوادث المشتمل على التعبير باذا ( قوله وقد ادعى ذلك ) اى وقد ثبت فيصح طريقه ( قوله قد جزم المضارع ) حيث سقط الياء من تصبى لان اصله تصيبك ( قوله فيكون بمعنى ان ) فان قيل فلا يلزم موضوعه لانه يجوز ان يكون مجازاً فيد فلا يتم التقريب قلت لو كان مجازاً عن معنى ان لا موضوعه يلزم ان لا يأخذ حكمه مع انه اخذ ذلك و تقريره لفظ اذا موضوع بمعنى ان لانه لفظ جازم المضارع و داخل الفاء فى جوابها و داخل على امر متردد وكل لفظ شانه كذا فهو موضوع بمعنى ان ينتج المط ( قوله هو وجه الاستدلال ) يعنى يلزم ان يؤخذ الاور الثلاثة فى الاستدلال ولا يكتفى بعضها كما توهم البعض ( قوله بمجرد الدخول ) اى من غير ملاحظة كونه جازماً للمضارع ودخول الفاء فى جوابه ( قوله شيمة الزمان ) اى عادة الزمان وحاصل الايراد منع الكبرى فى ذلك الدليل تقريره لفظ اذا موضوع بمعنى ان لانه لفظ داخل على امر متردد وكل لفظ داخل على امر متردد فهو لفظ موضوع بمعنى ان بان الكبرى ممنوع كيف لم لا يجوز ان يكون من قبيل تزيل المشكوك متزاداً لقطع فافهم ( قوله عند عدم الحقيقة ) اى الموجبة لمرم التزيل المذكور وحاصل الجواب بابطال السند من طرف الكافرين بانه بطل بناء على ان الاصل وجود الحقيقة كون الشرط معنى حقيقياً للفظ اذا ( قوله ليس بصواب ) فيلزم ان يبقى الاعتراض من طرف البصريين فدفعه يتوقف على اخذ الامر الثلاثة فى الدليل كما اخذ الشارح كما عرفت فان قيل اذا قرر الدليل باخذ الامور الثلاثة برد الاعتراض من طرف البصريين وان لم يرد ذلك الايراد بانه لو كان موضوعاً لمعنى ان يلزم ان يكون لفظاً مشتركاً لكن التالى بط اقول نعم لكن يحاسب بمع بطلان التالى بانه ممنوع كيف انما يكون باطلا لولم يوجد ههنا دليل وعلى كونه لفظاً مشتركاً وهو موجود وهو وجود خاد فان فيه فلا تغفل الحاصل الحكم بالاشتراك اللفظى انما يكون باطلا اذا لم يوجد دليل عليه بناء على ان المجاز خير من الاشتراك وهو خلاف الاصل لكن اذا وجد دليل كما فينا نحن فيه يجوز

قوله كقوله واذا تكون كربة) اى حرب ادعى لها و اذا يحاس اى يتخذ الحيس وهو تمر يخلط بيمين واقط يدعى جندب و حاصل المعنى انه اذا كان امر شديد و حرب و قتال ادعى و اقاتل و اذا كان هناك تمر يخلط بيمين يدعى لها الجندب الجمول الذى لم يقاتل

الحكم به وان كان خلاف الاصل والرايل عليه وجود خاصية ان في اذا هو يدل على كونه موضوعا لمعنى ان اذ لم يكن موضوعا له بل مجازا عنه لما اخذ حكمه لكن التالى بط واعلم انه يلزم ان يلاحظ قيد الحثية في تعريف الاسم والحرف على مذهب الكوفيين في اذا والابتقاض احدهما بالآخر ( قوله للظرف ) اى للزمان الصرف ( قوله وتستعمل ايضا للشرط ) اى تستعمل في معنى الظرف لافادة معنى الشرط ايضا من غير استعمال فيه فلا يلزم مخالفة كلامه في الشرح كما توهم الازميرى ونسبة الاستعمال الى اذا مجازى بناء على انه ليس مستعمل فيه ويستفاد معنى الشرط منه ايضا بل هو من قبيل مستبغات التراكيب ومعنى الشرط مستفاد من الجملة المشتملة على اذا ( قوله معنى الابهام ) اضافة انعام الى الخاص ( قوله للشرط ) اى الشرط الكامل ( قوله فان قولك ) متعلق بالفوات ( قوله بخلاف متى ) اشارة الى الفرق بين اذا وبين متى وانما احتيج الى الفرق بناء على ان كلاهما موضوع لمعنى الظرف اعنى الزمان ويفيد كلاهما معنى الشرط مع ان اذا لا يجزم المضارع بخلاف متى بناء على ان معنى الشرط لا يوجد بكماله في اذا بخلاف متى فان فيه ابهاما كاملا فله كمال مناسبة بان ( قوله اخرج غدا ) يعنى التعيين ليس بمعتبر اصلا بل في اى وقت تخرج فافهم ( قوله بين الحقيقة والمجاز ) اى المعنى الحقيقي اعنى الظرف والمجازى اعنى الشرط ( قوله لم يستعمل الا في معنى الظرف ) فيه اشارة الى انه ليس بمعنى قوله ويستعمل ايضا للشرط انه يستعمل فيه بل معناه انه يستعمل في الظرف لافادة معنى الشرط فاندفع اعتراض الازميرى ( قوله باعتبار افادة ) اى بواسطة افادة يعنى لا يتضمنه بالذات بل بواسطة افادة الكلام فيكون معنى الشرط من قبيل مستبغات التراكيب فلا يلزم الجمع المذكور ( قوله يقع في الحال ) بناء على انه اضاف الطلاق الى وقت عدم التطبيق ووقت تكلمه وقت عدم التطبيق فيقع في الحال لو جود ذلك الوقت ( قوله فلا يقع بالشك ) بناء على ان عدم طلاقها معلوم الى هنا بيقين وهو لا يزول بالشك فلو حل على معنى الطلاق يلزم وقوع الطلاق بالشك وبهذه القرينة يحتمل على معنى الشرط فافهم ( قوله كما فرغ ) فان قيل قد سبق في الشرح في بيان مذهب الامام انه يقع في الحال قلت نعم لكن اذا مستعمل في معنى الظرف فقط من غير ملاحظة معنى الشرط عند الامام هناك بخلاف عندهما فانه يلاحظ معنى الشرط ايضا فيقع بعد تمام الكلام او يقال يجوز

ان يكون معنى يقع في الحال انه يقع كما فرغ فلا اشكال ( قوله ما يحقق معنى المجازاة ) فح يكون اذا ما حرفا مثل ان فافهم فان قيل كيف يصح كونه حرفا مع ان اذا ما معدود من اسماء الشرط كما بين في النحو قلت نعم لكن يجوز ان يكون كلمة ماصلة عند من جعله من اسماء الشرط فافهم ( قوله ومتى للوقت اللازم ) الظاهر انه موضوع له اتفاقا وقوله اللازم اى باعتبار استعماله ( وقوله المبهم ) اى عام مطلقا والمراد بالوقت الظرف فلا ينا في ماسبق او هو اشارة الى ان المراد بالظرف فيما سبق الوقت ( قوله ففرغ على كونه الخ الظ انه تقريع على المجموع ثم يحتمل على التوزيع ( قوله بادنى سكوت ) ليحقق مضمون الشرط به فيفيد مفاد قوله ويقع كما فرغ كما مر ومعنى التعليق مستفاد من الكلام فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فافهم كما مر من الشارح ( قوله ولا يسقط حين المجازاة ) ومقوله بان لا يراد في مواضع استعماله بل يراد في كل موضع استعمال فيه فيفيد كما يفيد معنى الشرطية لكن افادته لمعنى الوقت بالذات وافادته لمعنى الشرط بالواسطة اى بواسطة مضمون الكلام فلا اشكال ( قوله معنى الوقت ) اضافة العام الى الخاص ( قوله حين قصد الشرط ) لوقال حين قصد الشرط لكان اظهر الا ان يقال المراد بالشرطية الجملة الشرطية فيكون المعنى حين قصد معنى الشرط اعنى التعليق المفهوم من الجملة الشرطية فافهم ( قوله على كونه مبهما ) اى على كون الوقت مبهما فان قيل الا بهام كما يوجد في معنى متى يوجد في معنى اذا مثلا اذا قلت اذا خرجت خرجت يكون ذلك الوقت محتملا لكل الوقت كتنى قلت نعم لكن الا بهام معتبر في وضع متى بخلاف اذا فانه غير معتبر وانما جاء الاحتمال فيه من اطلاق الوقت فافهم ( قوله ويجزم الفعل ) لوجود مشابته بان في الدلالة على الابهام ( قوله تشو ) اى يبصر بضعيف النظر يعنى ازجق بقمق ابله ( قوله متى ما ) كلمة ماصلة اى زائدة لا مسلطة فيكون مؤكدة لابهام متى والمراد بابهام متى انه موضوع للوقت العام والله اعلم ( قوله خاتمة ) اى خاتمة التذنيب والخاتمة بمعنى ما به الختم ( قوله سمى ) بمعنى الاطلاق ( قوله تعلق به ) تعلق الكل بالجزء ( قوله في نوع ماسبق ) يعنى غير داخل في النوع الذى يتوقف عليه شطر من المسائل الفقهية كما اشاله في التذنيب والمذكور في الخاتمة وان لم يتوقف عليه شطر من المسائل لكنه يتوقف عليه بعض المسائل فلذا ختمت به ونسبة الختم الى تلك المباحث مجازى اذا ختم حقيقة هو المص وتلك المباحث سبب ( قوله

( باعتبار )

باعتبار اصل الوضع فيه اشارة الى ان معنى قوله كيف للسؤال عن الحال انه مستعمل لافارة السؤال عن الحال وليس معناه انه موضوع له والا لا حاجة الى قوله باعتبار الخ لكن الاستعمال لذلك الافادة قد يكون بالوضع وقد لا فلذا قال باعتبار الخ ( قوله لتفويض الوصف ) اى لتفويض اختيار وصف ما قبله الى المخاطب وكيف مجاز في هذا المعنى اما مرسل بعلاقة التجريد بان يستعمل في عموم الحال والحاصل اذا كان كيف للسؤال عن الحال كما هو وضعه يكون بمعنى اى الاستفهامية كما اسار اليه بقوله على اى حاله فاذا استعمل في التفويض يكون بمعنى اى الموصولة المفيدة للعموم في الحال والابهام فيشبه معنى اى الموصولة بمعنى اى الاستفهامية في الابهام الخ واستعارة بان شبه معنى اى الموصولة المستفادة من مقام التفويض بمعنى اى الاستفهامية في مطلق الابهام الخ ( قوله بان يصح تعلق ) فيه اشارة الى ان السؤال عن الحال اهم من الحقيقى والمجازى ليستقيم قوله والالفاظ يكون تعلق الكيفية بصدر الكلام اهم من ان يكون للسؤال عن الحال حقيقة اول تفويض الوصف بعد وقوع الاصل وقوله والا يكون نفيًا لهما اى ان لم يصح احدهما فالأخر ( قوله لا كيفية له ) الحاصل كيف ليس للسؤال عن الحال اذ لا حال لتعلق وهو ظ وليس للتفويض ايضا لعدم الكيفية الشرعية فلا يصح كونه للتفويض ايضا فافهم ( قول شرعية ) نسبة الموقوف الى الموقوف عليه كما صر به ( قوله بدركة ) اى بادرالك اتصاف العتق بواحد من الاوصاف ( قوله لانقضاء المحل ) مع ان فى التفويض المذكور يلزم ان يكون المحل باقيا فلا يوجد الشرط فلا يصح التفويض والى هنا ثم تقرير قوله والالفاظ ( قوله والموطوءة ) بيان تقرير قوله فان استقام ففيه نشر على عكس اللف ( قوله ان لم ينو الزوج ) اى الكيفية بل فوض الى مشية المرأة فقط فأى منها شاءت وقعت ( قوله فلا بد من اعتبار الزينين ) اى كليهما بحيث لا يكون احدهما سببا لكون الاخرى لغوا ولا يوجد مرجح لاحدهما على الاخرى فمح تكونان تعارضين فاذا تعارضا سقطتا فعلى هذا التوجيه لا يرد ان قوله سقطتا نافي قوله فلا بد من اعتبار الزينين كما يتوهم ( قوله وهو الرجعى ) ليس المراد به ماهو الحاصل بنية الزوج ولا بنية الزوجة لان كليهما لغو بل المراد الرجعى الحاصل بمقتضى قوله انت طالق فلا تغفل ( قوله وتفيد تفويضه الى المشية ) فيه اشارة الى ان الرجوع من قبيل رجوع المفيد الى المقاد فعلى مذهب

الامامين لا يكون لغوا في قوله انت حر كيف شئت فانه يكون لتفويض اصل الحرية فلا يكون لغوا فان شاء العبد في المجلس يكون حرا بخلاف مذهب الامام فانه ذهب الى انه تفويض الوصف بعد وقوع الاصل حين تعذر المعنى الاصل لكن فهم الشارح بمذهب الامامين هكذا بعيد لانه يلزم ان يكون كيف مجاز عن معنى بعيد اذ يلزم ان يكون الموضوع للسؤال عن الحال مستعملا في ذى الحال بعلاقة المجاورة فافهم ( قوله قبل وجود الاصل ) كما في التصرفات الشرعية فان اصل الحرية ليست بموجودة بقوله انت حر قبل مجيء قوله كيف شئت حتى يمكن السؤال عن حالها ( قوله الى الغائبة ) اى الى الحكم بكونه لغوا كما حكم الامام فيكون الامامان مانعين للملازمة في قوله والالغا بانها ممنوعة لم لا يجوز ان يكون مفيدا لتفويض الاصل فافهم ( قوله فكما قال ابو حنيفة ) اى فالحكم كما قال ابو حنيفة لكن بالنسبة الى الموطوءة لا يطلق فانه لو قال لغيرها انت طالق كيف شئت وشاءت ثلاثة لا تطلق ثلاثة عنده بخلاف الامر عندهما فلا تغفل ( قوله عتقا على مال ) الفرق بينه وبين الكتابة انه اذا قال المولى انت حر على الف يصير حرا يدا ورقة ان قيل فيكون الف دينارا على البعد بخلاف الكتابة فانه حريدا فقط لارقة اذا قبل بل حين الاداء ( قوله وعلى قياس قولهما ) وهو قولهما ترجع الى الاصل ( قوله بشرط ارادة المولى ) اى حين اظهار العبد مراده فيقول المولى اناراض به مثلا لكن في هذا التوجيه نظر بناء على ما مر حيث فهم مما سبق انه لا كيفية شرعية للعتق ولو استعمل لتفويض الاصل لكن لم يكن له كيفية حتى يلزم تفويض الوصف الان يقال ان الوصف اعم من الشرعى والعقلى ( قوله وله ان الاستيصاف ) جواب عن قول الامامين باثبات الملازمة الممنوعة بابطال سند الامامين والاستيصاف بمعنى طلب الوصف يعنى تفويض الوصف الى مشية المخاطب ولا م الاستيصاف للجنس فلذا فسر بالقصر والاولى ان يكون الاستيصاف بمعنى طلب الوصف اعم من ان يكون بطريق السؤال عن الوصف او بطريق التفويض فيكون اعم من الحقيقة والمجاز فافهم لكن قوله فيقع يقتضى كونه بمعنى التفويض فافهم ( قوله قضية ) مفعولاه للاستيصاف القضية بمعنى الاقتضاء اى اقتضاء الاستيصاف ( قوله لكن ثبت دفع توهم انه يلزم وجود الموصوف بدون الصفة ) قوله ادنى اوصافه ( وهو الرجعية وتقرير دليل اثبات الملازمة الممنوعة هكذا كليات

ان كيف يستعمل للاستيفاف دائما حقيقة او مجازا والحال ان الاستيفاف لا يتصور الابد وجود الاصل فيكون كيف في قوله انت حر كيف شئت وفي قوله لغير الموطوءة انت طالق كيف شئت لغوا لكن المقدم حق والتالى مثله ( قوله فان قيل ) حاصله منع المقدمة المطوية اعنى قوله ان كيف يستعمل للاستيفاف دائما ( قوله من قبيل الثانى ) اى داخل على المعلوم بناء على ان الحرية والطلاق ليسا بموجودين حين التكلم فيكون داخلا عليه فيكون تلك المقدمة ممنوعة كيف لم لا يجوز ان يكون من قبيل الداخل على المعلوم فيكون لتفويض اصل لا للاستيفاف ( قوله قلنا حاصله ابطال السند ( قوله وقوله الممتدا ) خبره حاصل ( قوله والتفويض ) هطف على طلب ( قوله ولا تعلق له بكيف ) يعنى ان طلب الفعل مستفاد من افضل والتفويض مستفاد من قوله طلق فيكون تفويض الاصل لكن المستفاد من كيف شئت تفويض الوصف فيكون كيف له والتعلق تعلق المدلول بالذال ( قوله حقيقة الكلام ) افعه الحاصل ان كيف يستعمل للاستيفاف دائما فان كان سؤالا عن الوصف يكون حقيقة وان كان لتفويض الوصف يكون مجازا فان كانا صحيحين يعتبر كيف والالغا عند الامام ( قوله ومغيره ) اقول كونه مغيرا انما هو لذات الطلاق في قوله انت طالق كيف شئت ان شاء المرأة اثنتين او ثلاثة لكن ليس بمغير لموجب الكلام اعنى قوله انت طالق فان الثابت به هو الرجعى وهو غير متبدل الحاصل لا يسلم الامام كونه مغيرا لموجب الكلام على ان العدة تغير الطلاق الرجعى بخروجها الى البائى ولم يقل احد يكون العدة مغيرة فافهم ( قوله للعدد المبهم ) اى للعدد المطلق اى معدود كان يعنى اعم من الواقع وغيره ( قوله بالنظر الى الطلاق ) اى بالنظر الى كم المستعمل فى الطلاق ( قوله واما مطلقا ) اى اما كم المستعمل مطلقا فلا دلالة له على الوقوع ( قوله من المعدودات ) فيه اشارة الى ان العدد بمعنى المعدود فى المتن ( قوله انت طالق كم شئت ) لم يأتى مشالا للعتق بقوله انت حر كم شئت اذ لا تعدد للعتق حتى لو قال المولى كذلك يعتق فى الحال فيكون قوله كم شئت لغوا ( قوله لان العدد وهو الواقع ) يعنى ان المعدود فيه عبارة عن اصل الطلاق ( قوله تعلق اصله بالمشية ) وبه يعلم الفرق بين انت طالق كيف شئت وبين انت طالق كم شئت فان الاول لتفويض الوصف عند الامام والثانى لتفويض الاصل وعندهما الاول لتفويض الاصل والوصف والثانى لتفويض الاصل

(قوله على الوقت) أى وقت المشية حيث لم يقل كم شئت وقت الغروب أو الطلوع  
مثلا (قوله لا مطلقا) أى سواء وجدنية الزوج أولا (قوله ان طابق فعلها  
ارادته) فان اراد زوجها واحدة يقع واحدة ان شاءت وان اثنين يقع اثنين  
وان ثلثة يقع ثلثة والطلاق وان كان مفوضا الى مشية المرأة ~~لكن~~ يلزم  
ان يوجد نية الزوج وموافقة مشيتها ونيتها لنيته والاي لزم ان يكون نيته لغوا  
وهو بط لان الزوج اصل فى الايقاع كإمر وان اختلفا تعارضا كإمر (قوله  
واستثناء) أى متصلا (قوله بينه وبين الا) أى بين مدلوله وبين مدلول  
الا (قوله بالنكرة) وهى موصوف غير (قوله لم يكن فيه أن زيدا الخ)  
ظرفية الدال للمدلول (قوله بل كان خبرا) أى ما به الاخبار الحاصل مجئ  
زيد وعدمه المسكوت عنه (قوله ر بما يفهم الخ) لكن هذا على مذهب  
الشافعى كآبى عليه الشارح فى الحاشية هنا فاكتبها بالراجعة فلا تغفل (قوله  
أى درهم مغاير لادنى) فان قيل كما يصدر ان الدرهم مغاير له كذلك يصدر  
ان ثلاثة الارباع من الدرهم مغاير له قلت نعم لكن انتبادر من المغاير له  
هو الدرهم التام فبقريضة التبادر يلزمه درهم تام فى صورة الرفع  
(قوله فخرج اقسام الظهور) أى من حيث انها اقسام الظهور ومع قطع  
النظر عن الحيثية فبعضها داخله فى الصريح من حيث ظهور المراد به بسبب  
كثرة الاستعمال الاضافة لادنى ملابسة من اضافة المسبب الى السبب (قوله من  
جهة البيان) لامن حيث ذاتها لما عرفت فيما سبق انها متداخلة (هذا القيد)  
أى قوله بسبب كثرة الاستعمال (اعتمادا) مفعوله الحصول أى لاعتماد المص  
على فهم التعلم هذا القيد من المقسم بناء على ان المقسم النظم الدال على المعنى  
بحسب الاستعمال (والاول اصح) لانه كما ان الظاهر خارج من اقسام الصريح  
فكذلك ما عدا الظاهر (قوله حقيقة استعماله كان ذلك الصريح او مجازا)  
هذا القول خارج عن التعريف بقريضة قوله كان ذلك الصريح حيث ارجع  
الضمير الى الصريح الذى هو المعروف فلو كان من التعريف يلزم الدور  
بل هو تميم المعروف فقط وهو للافراد مع ان التعريف للمفهوم فلا يكون منه  
من جهتين فافهم (قوله او مجازا) أى مجازا متعارفا (قوله وحكمه ثبوت  
موجبه) اشارة الى المسئلة تصوير المسئلة هكذا كل صريح يفيد ثبوت موجبه  
بلاية قضاء واعلم ان بين الصريح والكناية مبانية كلية وبين الصريح  
والحقيقة وكذا بينه والمجاز عموم من وجه وبين الحقيقة والمجاز مبانية وبين

الحقيقة والنداية مهوم من وجه وكذا بين الكناية والمجاز عموم من وجه وانما كان كذا لان كلاهما الصريح والكناية قسمان تقسيم واحد والحقيقة والمجاز قسمان آخران لتقسيم آخر كما مر في صدر الكتاب فارجع ( قوله بحيث صار ) متعلق بقال ( المنظور اليه ) والنظر هو الشارع لا المخاطب يعنى حاكم الشرع ( قوله في احكامهما ) اى في حق احكام المشقة فان قصر الصلوة واباحة الانظار من العموم ونحوهما من احكام المشقة في الحقيقة ثم اقيم السفر مقامها فاعطى حكمها له فاذا ذهب احد الى السفر يقصر صلاته سواء وجد المشقة عليه في سفره او لا ( قوله فصارت ) اى نفس العبارة او العبارة الصريحة ( من نداء ) بان يقول لعبدہ يا حتر تعال ولزوجه يا طالق يقع العتق والطلاق لصريحهما ( او من وصف ) مثل هذا الحر او هذه الطالق ( او خبر لمثل ) انت حر ( سواء نوى ) اى معنى الصريح ( بان يستعملوه ) اى لفظ الكناية ( على قصده ) اى مع قصد المعنى الخفى ( فانه ) اى الخفاء والاستتار قد يقصد صحيحة وان قالوا وضع اللفظ للافهام لاللابهام فلامنافات بين هذا القول وبين قصد المعنى الخفى فافهم فيه ما فيه ( وان كان معناه ) اى معنى لفظ الكناية اى معناه الخفى المراد فى اللفظ لكن كان خفيا فى العرف ( ومن لا يشترطه ) اى الاستعمال ( فيدخل فيه ) اى فى الكناية ( ونحوهما ) اى الخفى والمتشابه وقد سبق ان هذا الاقسام متداخلة فلا فساد فى دخولها لكن الصحيح هو الاول بناء على ان قيد الحيشة ملحوظة ( حقيقة او مجازا ) فالكناية بهذا المعنى مقابل للصريح لا للحقيقة والمجاز واعلم ان هذه الكناية داخلية فى الحقيقة عند الاصوليين ( قوله الحقيقة المجبورة ) مثل لا آكل هذه الخنطة فان حقيقة هذا الكلام اكل نفس الخنطة فهذه الحقيقة مجبورة لعدم آكل نفس الخنطة فالمراد اكل الخبز المأخوذ من الخنطة ( بان عندنا ) ماعدا ثلاثة الفاظ كما سيحى وكما بين فى كتب الفقه ( لانها ) اى الفاظ الكنايات فقول الزوج انت باين كناية عن انت طالق عند الشافعى فيكون الواقع بالفاظ الكناية رجعي كما فى الصريح اى الالفاظ الصريحة فى الطلاق كانت طالق ( المكنى عنه ) اى المعنى المستعمل فيه فان المكنى عنه لقوله انت باين هو الطلاق وتقرير دليل المنافعى هكذا اللفظ الكنايات تنقيد الطلاق الرجعى لانها كناية عن الطلاق وهو يفيد الرجعى فالفاظ الكنايات يفيد ما يفيد الرجعى الخ ( واجاب عنه مشايخنا ) وحاصل الجواب منع الصغرى ( انما تطلق عليها ) اى على اللفظ الكناية

(تصل) اي يتعلق به يعنى تتم تلك الالفاظ في ذلك الشئ (مثل البائن) اي اذ كرث البائن مثالا فالبائن معلوم المراد اي معنى البائن وهو المفارق من البينونة بمعنى المفارقة (هى الوصلة) لان البينونة تتعلق بالوصلة لانه يلزم ان يوجد وصلة بين شيئين ثم يقع البينونة ( وغيره ) كافي المالك والملوك والعاشق والمشتوق والمعانق والمعانق ( فاستعيرت لها ) اي لالفاظ الكنايات تفريع على قوله لكنها شابهت الكناية الخ (عن وصلة النكاح) من اضافة المسبب الى السبب فلا تغفل ههنا (قوله ولما ورد عليه) اي على جواب المشايخ اعنى قولهم بان الكناية انما تطلق الخ (قوله ان اريد) اي ان اراد المشايخ بقولهم لان معانيها غير مسترة الخ (قوله واستأثر مراد المتكلم) عطف اللازم على الملزوم او عطف بغير فتح يكون المراد الكناية في اصطلاح الاصول (قوله لا يمكن التوصل) اي لا يمكن للسامع والمخاطب بناء على ان البائن بمعنى المفارق والمفارقة لها انواع مختلفة كما مر لانه يحتمل المفارقة عن المحبة او عن وصلة النكاح او غيرهما (قوله الابيه) اي بلفظ استتر المراد به فيصدق تعريف الكناية عليها وحاصل الايراد منع تقرير الدليل على تقدير ومنع تلك المقدمة على تقدير آخر فان قيل جواب المشايخ بالمنع فيلزم مقابلة المنع بالمنع قلت نعم لكن يحتمل ان يكون جواب المشايخ بالمعارضة مشتملا على منع مقدمة دليل الشافعي لثلا يكون تعارض تساقط او يكون من مقابلة الصورة بالصورة فافهم (قوله او غيره) اي باعتبار ذاته او باعتبار شئ آخر غير المحل ويمكن تصحيح جواب المشايخ باختيار الشق الثاني بان المراد ان ما اراد المتكلم ظلا استأثر فيه وقوله ممنوع لتشبه هكذا بانه لما كان من قبيل اطلاق العام بعمومه في الخاص فلا بهام انما جاء من تحقق العام من ضمن الخاص بناء على ان انت بائن بمعنى انت مفارق فيخرج المفارق في ضمن المفارق عن وصلة النكاح ولما كان الخاص المعين بهما عند السامع كان مشتملا على الابهام في الجملة فشابهت الكناية وان لم يكن نهاية حقيقة فافهم وانما لم يصح جوابهم لو كان مستعملا في الخاص بخصوصه (قوله قلت ونسبة الطلاق الخ) حاصل هذا الجواب بمنع الصفري ايضا بسند آخر (قوله مجازية) وما هو له عبارة عن المعنى المراد اعنى المفارقة عن وصلة النكاح ونسبتها الى الطلاق مجازية بعلاقة السببية والمسببية (قوله كما مر) حيث قال لا يمكن التوصل الابيان من جهة المتكلم الخ (قوله اودلالة الحال) اي الحال بين الزوج والزوجة من عدم الانسية بينهما

( لكن )

لكن كون دلالة الحال قرينة على المراد وقائمة مقام النية قضاء لادبانه ففي الديانة يلزم قصد الزوج والا فلا يكون مفيدة للطلاق ان لم يرد الطلاق بل غيره ( قوله فقيد البينة ) اي البينة الخاصة اعني البينة عن وصلة النكاح فيلزمها الطلاق ( قوله لا الطلاق الرجعي ) لانه انما تفيد لو كانت كنيات عن الطلاق ( قوله استبرأ رجلك ) اي بسبب رؤية الحيض فيكون امرها برؤية الحيض ( قوله الاعتداد من النكاح ) فيكون المعنى اعتدى اي اعتدى اقراءك وحيضك ان كانت من ذوات الحيض والا فيكون امرها بالعدة بالايام ( قوله اقتضاء ) اي حال كونه مقتضى لاستعماله لانه عبارة عن اعتدى اقراءك فيلزمه الطلاق لكنه لازم متقدم فيكون كناية عن اعتدى اقراءك لان الطلاق عندها من الاصول ويكون كناية عنه عند البيانين ( قوله في الجملة ) اي بالنسبة الى بعد الدخول فيكون مجازا فيكون قوله اعتدى مجازا عن كوني طالقا بالنسبة الى ما قبل الدخول وعن اعتدى اقراءك بالنسبة الى الدخول ( قوله يأتي هنا ) فان كان بعد الدخول ثبت اقتضاء وان كان قبله يكون مجازا عن كوني طالقا كما مر ( قوله وقع الطلاق ) لكن حل كونه مدلولاً باعتبار ملاحظة المحذوف لا اقتضاء ( قوله وحكمها وجوب العمل ) اي اثرها المترتب عبارة عن حكم الحاكم بموجب معناها المراد ( قوله بناء على استتار المراد بها ) بيان مبنى الحكم الاول ( قوله وقصورها في البيان ) بيان مبنى الثاني بينهما محلوطا للظهور المراد ( قوله فان قيل ) معارضة على قوله وعدم اثباتها الخ ( قوله لا بد قبل الشروع في المقي الخ ) لما كان فهم تعريفات الانقسام الاربعة موقوفة على تلك المقدمات الاربعة اراد بسطها فقال لا بد الخ والاضافة في قوله بعبارة اضافة العام الى الخاص فافهم ( قوله ان المفهوم من اللفظ الخ ) اي بواسطة الوضع كالمعنى الخ ( قوله المعتبر في مقام الاستدلال ) اي ان يصح الاستدلال بدلالة ذلك اللفظ على ذلك المفهوم على اثبات حكم شرعي ( قوله اولاه ) اي لازم البين بالمعنى الاخص عند الميزانين ومطلقا عندها من الاصول سواء كن بينا وغيره وسواء كان بالمعنى الاخص او الاعم ( قوله كالمعلول ونحوه ) اي كالمشروط بالنسبة الى شرطه والسبب بالنسبة الى سببه ( قوله او متقدم ) سواء كان بان ذات او بالزمان ( قوله ونحوها ) كالشرط بالنسبة الى المشروط والسبب بالنسبة الى السبب ( قوله كاحده معلول العلة الخ ) وكالتضافين فان احدهما لازم مع بالنسبة الى الآخر ( قوله في المقام الخطابي ) اي مواضع الامور الظنية

التي يكتفي فيها بالظن ولا تتوقف على الاستدلال ( قوله امور لا عبرة لها في الاحكام )  
 يعني لا يصح الاستدلال بها على حكم شرعي وهو اشارة الى الجواب عن السؤال على  
 الحصر على الثلاثة بان المقسم مقيد حيث قال المعتبر في مقام الاستدلال الخ فلا اشكال  
 ( قوله علماء البيان ) البيان بمعنى المعاني وهو اشارة الى الفرق بين ما يبحث فيه علماء  
 الاصول وبين ما يبحث فيه علماء المعاني بان اهل الاصول يبحث عما له مدخل في اثبات  
 الحكم الشرعي بخلاف اهل المعاني فانه يبحث عما قصده البليغ من اللفظ العربي سواء  
 صح به الاثبات المذكور او لا ومن ههنا يعلم ان الجزء السلبى للحصر لا يعتبر عند  
 اهل الاصول لعدم مدخليته في الاثبات ( قوله الحكم المط ) اى المط بعين ما وضع  
 له ( قوله لم يكن متأخرا ) بل متقدما لكونه موقوفا عليه ح وهو بط لانه يلزم  
 خلاف المفروض فيفهم منه ان المتأخر متأخر ذاته وكذا المتقدم فافهم ( قوله  
 كالتملك ) اى كتمليك المخاطب عبده الى التكلم بواسطة البيع ( قوله وقوع  
 الاعناق ) اى اعتناق المأمور عن طرف الامر فاذا قلت اعتق عبدك عني بالف يلزمه  
 كالك قولت له بعتك بالف ثم اعتقه عن طرفي بالوكالة واذا قال المأمور اعتقت  
 لك يلزم كانه قال بعتك بالالف ثم اعتقت لك فالتملك لازم متقدما وموقوف عليه  
 لصحة الاعناق فيكون من قبيل المقتضى فلا يكون مستعملا فيه بل لازما متقدما  
 فقط ( قوله كالاehl ) فان صحة نسبة السؤال الى القرينة تتوقف على ملاحظة  
 الاهل فيكون موقوفا عليه عقلا ولا حاجة الى تقدير اهل عند الجمهور فيكون مجازا  
 في الاسناد حينئذ وعند البعض يكون المضاف مقدرا فعلى كالتقديرين يكون من  
 قبيل المقتضى فافهم ( قوله وكذا الثانى والثالث ) حينئذ يلزم ان يكون مجازا  
 في الاسناد ( قوله بعمومهما ) اى الثانى والثالث فلو كانا من قبيل المقتضى لا يفيدان  
 العموم اذ لا عموم له لانه عبارة عن المعنى فقط ولم يقل احد بعمومه فافهم ( قوله وقد  
 يتوقف عليه ) اى على اللازم المتقدم ( قوله صحة اطلاق ) عبارة عن  
 الموافقة لقانون اللغة فاذا قلت فلان فقير لمن علم غناؤه سابقه يلزمه انه  
 غنى في السابق لكنه فقير الآن حيث زال ملكه ( قوله قد لا يكون )  
 اى لازما ( قوله بواسطة ) مناط ( المناط بمعنى العلة والواسطة واسطة  
 في اثبوت ( قوله ذاتيا ) لعدم كون علة الحكم واسطة فان كان مقصودا اصلها  
 يكون مدلولها بالعبارة والافعال اشارة وسيجئ تفصيله ( قوله عقليا ) بمعنى ما يمنع  
 انتفكاكه عن ملزومه ( قوله او غيره ) بمعنى التبعية في الجملة بان يكون لازما  
 بواسطة المقام ويجوز انتفكاكه عن ملزومه عقلا ( قوله وان لم يكن الخفاء منافيا )

في ان الوصفية نظر كما قال الطرسوسي وان قال الاستاذ بعدم وروده قتل فيه جدا  
والله اعلم (قوله واما الدال بعبارته) الباء اما للملابسة ان كان العبارة عبارة عن اللفظ  
او للسببية ان كانت عبارة عن الدلالة (قوله اي لفظ) حينئذ يكون ما مجازا بذكر  
العام واردة الخاص وان جلت على الموصولة يكون حقيقة (قوله والتضمن) واللفظ  
بالنسبة الى المدلول التضمني والالتزامي ليس بحقيقة ولا مجازا لهذا الاستعمال في المطابق  
(قوله اي ذلك اللفظ) اشارة الى ان اللفظ وان كان نكرة فيما سبق لكن لما جاء التعيين له  
من وصفه فسر بالمعرفة (قوله ههنا) احتراز عن السوق له في النص (قوله في الجملة)  
اي سواء كان بالذات او بالغير كفسرها (قوله او غير اصلي) اي لا بالذات بل يقصد  
ليكون وسيلة الى معنى آخر (قوله كإباحة النكاح) فيه اشارة الى ان الامر في قوله  
فانكحو الاباحه فان قيل فليكن بيان اباحه النكاح مقصودا بالذات قلت نعم لكن بين  
في آيه اخرى (قوله ان المراد به) اي بالسوق (قوله ما سبق في النص) فلا يصح  
الاحتراز السابق فان قيل حينئذ ما الفرق بين النص وبين الدال بالعبارة قلت الفرق  
يحصل بالحيثية فيكون نصا من حيث الدلالة على السوق له ويكون دالا بالعبارة من  
حيث كون المعنى السوق له مفهوما بالفعل من العبارة فافهم (قوله ان غير السوق له)  
اعم من ان يكون غير مقى او لا يكون مقصودا اصلا (قوله بذلك المعنى) اي ما بينه  
البعض والخلاف في عدم الجواب قال الازميري فان الحل والحرمة غير مسوق له  
بل السوق له التفرقة بين البيع والربا وهي ليس بموضوع له بل لازم متأخر له (قوله  
(قوله هذا هو الصواب) اي ما بينه صاحب التنقيح هو الصواب (قوله كما صرح حوايه)  
اي كما صرح بعض الاصوليين وحاصله لو كان التفسير الاول صحيحا يلزم ان لا يكون  
الثابت بالاشارة مقصودا المتكلم اصلا لكن التالي بطلان الخواص والمزايا الى آخره  
اي المعاني الثواني والنكاح وتقرير الدليل هكذا كون الثابت بالاشارة غير مقى اصلا  
بطلانه لو صح يلزم ان يكون الخواص والمزايا مقصودا بالاشارة لكن التالي بطكافهم  
من قوله كما صرح به شمس الأئمة اما الملازمة فتأبى بقوله وقد تقرر الخ لكن يلزم ان  
يراد بالخواص والمزايا ما لا يكون مقصودا اصليا فيها والا فالتقاضي الاصلي ثابتة بالعبارة  
فافهم (قوله على ان كثيرا) اي مع ان كثيرا الخ (قوله والقول بثبوت الحكم الخ)  
اشارة الى الجواب عن منع بطلان التالي بابطال السند (قوله وقولهم كم من شيء  
الخ) اشارة الى الجواب عن المعارضة على دليل ابطال المسند (قوله في مثل هذا  
المقام) اي في مقام ثبوت الحكم الشرعي بالاشارة فانه مقام الاستدلال

وقولهم كم من شيء الخ انما هو في مقام المعاملات والتصرفات الشرعية اصدارة  
 عن العباد (قوله نحو للفقراء) اورد كلمة نحو اشارة الى كثرة الامثلة والا فلا حاجة الى  
 ذكره بعد قوله مثال الدال بالمطابقة او يقال يجوز ان يكون كلمة نحو للتشبيه (قوله وهو  
 المعنى المطابق له) اي لقوله للفقراء المهاجرين باعتبار كونه مربوطا لما قبله والا فلا يصح  
 (قوله جواب ارضاء) اضافة السبب الى المسبب و اضافة الموصوف الى الصفة  
 بان يكون الارضاء بمعنى المرضي (قوله لقولها) تعلق بالجواب (قوله عمار) بناء على  
 ان مقصود الزوج ارضاء الزوجة الاولى وهو يحصل بتعلق الثانية (قوله جزء) اي  
 داخل في مدلول كل امرأة وهو المراد بالجزء هنا فلا اشكال وهذا الكلام اشارة في تدليق  
 الاول و اشارة في المدلول المطابق ايضا فافهم (قوله نحو احل الله البيع وحرم الربا)  
 اشار بهذا المثال الى ان الدال بالعبارة قديكون جملة وقديكون جملتين وقوله  
 احل الله من قبيل الدال بالاشارة على معناه وكذا دلالة وحرم الربا على معناه  
 وكذا دلالة المجموع على معناه المطابق وانما الدال بالعبارة بالنظر الى مدلوله الالتزامي  
 (قوله مقصودا في الجملة) اي في جملة المتى ولو غير اصلي الحاصل ان كان  
 المدلول بالاشارة حكما شرعيا يلزم ان يكون مقصودا ولو في الجملة وان كان  
 غيره يجوز ان لا يكون مقصودا اصلا (قوله كما سبق) اي في كلام التنقيح واعلم  
 ان بين الدال بالعبارة وبينه بالاشارة مبانة بالنظر الى المعنى المخصوص ومع  
 قطع النظر عموم من وجه (قوله نحو وعلى المولود له الخ) فان تلك الآية عبارة  
 في بيان الرزق والكسوة وهو مدلول مطابق و اشارة في الازامي (قوله  
 الى الآباء) اي راجع اليهم (قوله لاجل الاب) فيه اشارة الى ان اللام في قوله  
 المولود له اجلية (قوله لاجزا للوضوع له) بناء على ان النسب ليس بداخل  
 في الولادة لاجل الاب وهو المعنى الموضوع له بل هو لازم له (قوله عما خلفوا)  
 اي عن الاموال واملاك التي تركوها بمكة بعد الهجرة (وقوله خلفوا)  
 مجهول (قوله لان الفقره) اي لان كون الغنى سابقا فقيرا حقيقة انما يكون  
 بزوال ملكه بالكلية لا بعد اليد فقط عن ماله مع ثبوت الملك كما قال الشافعي  
 (قوله اولا) اي قبل الفقر (قوله لاجزاء) عطف على قوله لازم واعلم ان كنا  
 غالبين على الكفار نملكون على اموالهم وانفسهم وان كانوا غالبين  
 علينا يملكون على اموالنا لا على انفسنا وعند الشافعي لا يملكون على  
 اموالنا ايضا (قوله حيث شبهوا بمجهول) اي شبه الله تعالى المهاجرين بالفقراء

( في الاحتياج )

في الاحتياج وانقطاع الطمع عن المال بالكلية ثم اطلق لفظ الفقراء عليهم  
 ( قوله الاحمسي ) اي الغلبة والمراد بالشرعي التملك فلا يملكون على اموالنا  
 عنده ( قوله قلنا الاصل الخ ) اي قلنا في مقام الجواب عن منع الشافعي باثبات  
 المنوع ( قوله ومعنى الآية نفى الخ ) يعني قلنا المراد بالسبيل الشرعي كما قاله الشافعي  
 لكن المراد نفي السبيل عن انفسنا لا يشمل النفي عن اموالنا فلا يكون قرينة وانما  
 يكون قرينة لو اريد النفي على وجه العموم ( قوله لما ذكر ) اي لكون اطلاق الفقر  
 على المهاجرين بطريق الاستعارة ( قوله حال اخراجهم ) الحاصل الكون حقيقة  
 ومجازا كونيا واوليا انما هو بالنسبة الى ثبوت الحكم لا بالنسبة الى وقت الاخبار  
 فعند ثبوت الحكم اعني الاخراج بهم الملك باق والاضافة تفيد الملك لكن بعد  
 خروجهم ضبط الكفار اموالهم فزال ملكهم فيكون اطلاق الفقراء عليهم حقيقة  
 بالنسبة الى وقت اخباره تعالى ( قوله وحكم الاول ) اي الاثر المترتب على الدال  
 بالعبارة ( قوله مع قطع النظر ) اي نظر المخاطب ( قوله عن العوارض ) اي  
 للدال بالعبارة ( قوله الخارجية ) اي نسبة العام الى الخاص ( قوله يفيد القطع )  
 اي يكون مدلوله مراد التكلم وان الحكم الثابت به متعلق به على سبيل القطع  
 بالمعنى الاعم ( قوله لا يفيد القطع ) اي بتعلقه بجميع ماعدا المخرج فيكون دليلا  
 ظنيا بالنسبة الى ماعداه وبالنظر الى الخارج اعني التخصيص وان كان قطعيا  
 بالنظر الى ذاته ( قوله وكذا الثاني ) فصله بناء على ان يتعين كون قوله  
 في الاصح قيда للثاني ولولم يفصل لتوهم كونه قيدهما ( قوله من حيث  
 هو هو يفيد ) اشارة الى وجه الشبه وقيد الحيثية للاطلاق ايضا تصوير  
 المسئلة كل دال بالعبارة من حيث هو هو يفيد القطع وكذا الثاني بعينه ( قوله  
 ابو زيد ) اي ابو زيد الدبوسي ( قوله للعلم ) اي بمدلوله ( قوله معنى الحقيقة  
 الخ ) اضافة العام الى الخاص والمعنى الحقيقي للدال بالاشارة والمراد بالكلام  
 الدال بالاشارة لكنه غير ماسبق له ( في قوله في احتمال الارادة ) اي لافي الوضع اي  
 الارادة على سبيل البديل والاحتمال عن دليل اذهو المنافي لافادة القطع فان قيل الدال  
 بالاشارة لا يكون حقيقة كامر قلت نعم لكن ان كان بالنظر الى المدلول اتضمني  
 او التزامي لكن بالنظر الى المدلول المطابق يكون حقيقة فمح اذا كان الدال بالاشارة  
 حقيقة فيه فاذا احتمل ارادة المعنى المجازي لا يفيد القطع فيه ( قوله الى ان  
 الاشارة ) اي الدال بالاشارة ففيه تفنن ( قوله كالعبارة ) اي في الافادة

مطلقا مع قيد الحثية ( قوله وهى تفيد القطع ) اى بمعنى مالا يحتمل  
 النقيض عن دليل فلا يرد ان الدلالة اللفظية فيها اختلاف فبعضهم قل  
 بكونها قطعية وبعضهم بكونها ظنية لان هذا الاختلاف فى افادتها للقطع بمعنى مالا  
 يحتمل النقيض اصلا ( قوله بسبب معوارض ) وهو كونه محتملا للمعنى الحقيقي  
 والمجازى ( قوله فلا يقدح فى قطعية الاشارة ) لكن يردانه يلزم ان يكون قطبيا  
 بالنظر الى ذاته وظننا بالنظر الى الخارج فيلزم اجتماع النقيضين قلت اذا وجد المانع  
 يكون كل منها ظنيا لا قطبيا حتى يلزم ذلك لكن يلزم منه ان يكون النزاع لفظيا  
 فبعض الدال بالاشارة قد يفيد القطع وبعضه يفيد الظن فلا يكون لقوله فى الاصح  
 فائدة اللهم الا ان يقال تقييده به اشارة الى ان ذلك النزاع فى الاشارة من حيث الذات  
 مع قطع النظر عن الخارج فالاصح انهما تفيد القطع فافهم ( قوله اذا تعارضا ) فان  
 قيل كيف تعارضا مع انهما لازم وملزوم قلت نعم لكن العارض بالظن  
 الى النصين لا الى نص واحد كما يفهم من الامثلة ( قوله لانضمامه ) اى مدلول  
 الدال بالعبارة بالسوق ( قوله اى نصف عمرها ) اى من وقت البلوغ الى الموت  
 ( قوله والدين ) المراد به العبادة فان عبادتهن ناقصة كما اشار اليه بقوله تقعد  
 احدهن وليس المراد به الايمان فقوله تقعد احديهن الخ عبارة فى بيان نقصان  
 دينهن ( وفيه اشارة ) ظرفية الخاص للعام والاشارة بمعنى الدلالة بها ( قوله  
 خمسة عشر ) بناء على انه لما كان نصف عمرهن بلا عبادة يلزم ان يكون  
 نصف كل شهر بلا عبادة فيلزم ان يكون اكثر مدة الحيض خمسة عشر يوما  
 ( قوله وهو معارض ) اى ذلك القول الشريف باعتبار اشارته والمعارض  
 اسم بقرينة البناء فانه داخل على الفاعل ( قوله واكثره عشر ايام فمح بين  
 عبارة الحديث الثانى وبين اشارة الاول معارضة ومنافاة بناء على ان المفهوم  
 من الاول ان الزائد على العشرة الى الخمسة حيض والمفهوم من الثانى انه  
 ليس بمحيض بل دم استحاضة ( قوله فرجح ) اى الدال بالعبارة لقوته لكونه مسوقا له  
 فيؤل اشارة الحديث الاول بالمراد بالشرط البعض لا النصف ( قوله واعتراض )  
 اى من طرف الحنفية بمنع قوله وفيه اشارة ( قوله لا النصف على السواء ) اى  
 حتى يوجد الاشارة الى ما قلتم ايها الشافعى ( قوله فاستوى النصفان ) اى مع  
 كون اكثر المدة عشرة ايام لكن مع ملاحظة اخراج ايام الصبي ( قوله  
 واجيب ) اى من طرف الشافعى بدفع المنعين ( قوله حقيقة فى النصف ) وبه

( بندفع )

يندفع المنع الاول ( قوله واكثر اعمار الخ ) وبه يندفع الثاني فيقول الشافعي  
 بملاحظة هذه المقدمات الثلاثة هكذا كلما كان الشرط حقيقة فيه والاصل  
 الحقيقة وكان اكثر اعمار الامة كذا وكان ترك الصوم والصلاة مدة الصبي  
 مشتركا بينهما يوجد في الحديث الذي سبق لبيان نقصان دينهم اشارة  
 الى ان اكثرها خمسة عشر لكن المقدم حق والنالي فالحق في الجواب  
 من طرف الخفية ان يقال سلمنا الاشارة لكن يؤل ذلك الحديث بحمل الشرط  
 على معنى البعض الحاصل يلزم تسليم التعارض ثم يحجب بالتأويل ( قوله  
 وله عموم كالاول ) فان قيل قد علم مما سبق مضمون هذا القول حيث قال وكذا  
 الثاني مطلق في الاصح فانه علم منه ان له عموما قلت لانه يحتمل ان يكون  
 العارض خارجا في ضمن احتمال الاشتراك كما ذهب اليه ابو زيد لافي ضمن التخصيص  
 ولو سلم فالقمام مقام الاحتمال فلا اشكال فافهم ( قوله لان معنى العموم ) اضافة  
 العام الى الخاص والمراد بالمعنى الوصف ( قوله فيما يكون ) اي في المدلول بالاشارة  
 الذي سبق الكلام اي الدال بالاشارة لاجله ( قوله واما ما تقع ) اي الذي تقع الخ  
 ( قوله كالثابت بالعبارة ) تقرير الدليل هكذا الثابت بالاشارة يحتمل التخصيص  
 لانه كالدال بالعبارة والدال بالعبارة يحتمل التخصيص ينتج المط ( قوله ولهذا فلا )  
 اي لاحتماله التخصيص لافادته العموم ( قوله للاب ) داخل على انفاعل ( قوله وان  
 كان اللام ) اي لام له في المولود له ( قوله ملكا للاب بالاشارة ) لكن في المدلول  
 المطابق وماسبق في الالتزامي فلا اشكال ( قوله واما الدال بدلالته ) الدلالة اما  
 بمعنى المدلول اي الدال بواسطة مدلوله المطابق على معنى لازم واما بمعنى الظ فيكون  
 المعنى الدال بواسطة دلالة على معناه المطابق على لازم ( قوله فادل على اللازم )  
 اي من غير استعمال فيه دائما فلا يكون حقيقة فيه ولا مجازا بل من قبيل مستنبعات  
 التراكيب بخلاف المدلول بالاشارة فانه قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا وقد لا  
 ( قوله على اللازم ) اي للمعنى المطابق للدال بالدلالة ( قوله لا بالذات ) نفى اللزوم  
 له بلا واسطة الدال بالاشارة ( قوله اي بواسطة علة ) فيه اشارة الى ان الباء للاستعانة  
 والمناط بمعنى العلة والواسطة واسطة في الشبوت ويمكن ان يكون واسطة في العروض  
 فافهم ( قوله بمجرد العلم باللغة ) لكن يلزم ان يوجد للفاهم القدرة على الاستدلال ولا  
 يكفي بمجرد العلم باللغة وان لم يتوقف على الاجتهاد لكن الفهم به وان لم يتوقف على  
 الاجتهاد وقوته لكن العمل بالدال بدلالته يتوقف على قوته والا لا يجوز العمل به بناء على

امكان وجود معارضة (قوله اخرج العبارة) اى اخرج الدال بالمعبرة فى المعنى  
اللازمى فان الدال بها فى المطابق والتضمنى يخرج بقوله على اللازم (قوله وفى الثالث  
متقدم) اى فى الاقتضاء فان قيل قد يكون الاشارة فى اللازم المتقدم كما صرح قلت  
نعم فخرج به الاقتضاء (قوله ومعنى مق) اى من ذلك الفعل او مق من النظم والنص  
لكن يحتاج الى تقدير مضاف فى قوله وهو الايذاء اى دفع الايذاء فان قيل حرمة الايذاء  
من اى قبيل قلت من قبيل المدلول بالعبارة كحرمة الاف لكن حرمة الاف مستفاد  
اولا وبالذات ثم يستفاد حرمة الايذاء وحرمة الضرب والشم مستفاد من دلالة  
(قوله حرمة الباقي) وهى عبارة عن المعنى اللازم فى قوله فادل على اللازم: ذلك اللازم  
يستفاد بواسطة العلة وهى عبارة عن معنى المطابق للنص يعنى لازم المعنى الرضى اولا  
والظ ان معنى الاذى اولا يستفاد بعبارة النص ايضا فانهم (قوله ولذا ثبت الخ)  
بيان ثمرة كون اللازم مفهوما بمجرد العلم باللغة بلا توقف على رأى واثباته  
ايضا (قوله اى بدلالة النص) المراد بها مناط الحكم واعلم ان ثبوت الحدود  
والكفارات بها دون القياس ليس مبنيا على ان اقياس دليل ظنى والدال بدلالته  
قطعى بل لان الثابت بالدال بدلالته مستند الى الشرع ابتداء بخلاف الثابت  
بالقياس فانه مستند الى رأى المجتهد (قوله بشهادة صاحب الشرع) حيث رد زناه  
ما عزرضى الله تعالى عنه فقال لعل فلا تفعل ثم افاد عليه السلام بعد الرجم انه تاب  
بحيث لو قسم توبته على المجرمين لكفاهم (قوله مقادير الجرائم) فان الحدود على  
قدر الجنائيات فان بعض الجناية تقتضى القطع وبعضها تقتضى الصلب وغيرهما  
ولا يعرف بالرأى مقدار الجناية بل يتوقف على الوحى (قوله فح لا يمكن اثباتها  
الخ) تقرير الدليل هكذا لا يمكن اثبات الحدود والكفارات بالقياس لانه لو امكن  
يلزم ان يكون للرأى مدخلا فى معرفة مقادير الخ لكن التالى بط واما الملازمة  
فلانه كلما كانت الحدود شرعت الخ والكفارات شرعت الخ وكان القياس  
مبنيا على رأى المجتهد فلو ثبت به يلزم ذلك (قوله بخلاف الدلالة) اى الحكم  
الثابت بالدلالة فعلى هذا يكون البناء فى قوله مبنيا على الخ بناء الموقوف على  
الموقوف عليه (قوله الى الشرع اولا) بخلاف القياس فانه مستند الى رأى  
المجتهد اولا (قوله بمنزلة النص) اى فى الاستناد الى الشرع اولا فان قيل هذا  
ينافى ما قالوا من ان مطلق القياس يتوقف على رأى المجتهد قلت نعم لكن  
الشارح يقول ان منصوص العلة لا يتوقف عليه وان توقف الاستدلال به

عليه لكن الحكم الثابت به لا يتوقف عليه فافهم (قوله لما فيه) اى فى دلالة النص او رد  
الضمير مذكرا باعتبار الحكم عليها بالقياس (قوله لان المنصوص) اى المعنى انطابق  
(قوله ذرة) وهو المنصوص واللازم بواسطة العلة اعنى الفرع عبارة عن الزائد  
على الذرة فكان المنصوص جزءا من الفرع والوجه الاول انما ثبت عدم كون  
بعض الدلالة قياسا هكذا بعض الدلالة لا يكون قياسا لان بعض الدلالة قد يكون  
المنصوص فيها جزءا من الفرع ولا شئ من القياس كذلك ينتج المط (قوله لا يقال)  
حاصله المنع (قوله لانه ممنوع) المنع بالمعنى القوى يعنى المقدمة الاولى بطة والحاصل  
كلام الجيب من قبل مقابلة الصورة بالصورة (قوله والظ العموم) فعلى  
هذا المنصوص لا يكون جزءا من الفرع فى القياس سواء كان بحسب الذات او بحسب  
الوصف (قوله ولو سلم) فعلى هذا لا يكون تقريبا للدليل تاما الحاصل لا يجوز كون  
المنصوص بحسب الوصف جزءا من الفرع فى القياس فلا اشكال فافهم (قوله ولشوتها)  
اى لشوت كونها دليلا شرعيا مثبتة للاحكام الشرعية اولشوت حكمها فقبل  
نزول آية فاعتبروا يا اولى الابواب الدالة على ثبوت القياس قد استدلت بدلالة نص  
على الحكم الشرعى فى عصر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تقرير الدليل هكذا لو كان  
الدلالة قياسا يلزم ان لا تثبت قبل القياس لكن التالى بط (قوله لاتضر به ولا تشتمه)  
هذا المعنى يستفاد بطريق مستتبعات التراكيب (قوله مناطها) راجع الى الدلالة فان كان  
الدلالة بمعنى الدال بدلالته يكون اضافة المدلول الى الدال وان كان الدلالة بمعنى علة  
الحكم يكون اضافة العام الى الخاص لكن الظ كونها بمعنى الدال بالدلالة بقرينة المقابلة  
بالقياس (قوله فان فهم مناطه) ان كان القياس بالمعنى المصدري فالإضافة فى مناطه  
إضافة المشروط الى الشرط (قوله من تأثير نوع المعنى الخ) وهو يفهم بقوة الاجتهاد  
يعنى يتوقف على قوة الاجتهاد وتقرير الدليل هكذا لاشئ من دلالة النص بتياس  
لانه كل دلالة النص يفهم مناطها لغة ولا شئ من القياس بمفهوم مناطه لغة  
ينتج المط (قوله ولان الفرع فيه) اى المقيس (قوله ادنى) اى فى العلة و يلزمه  
كونه ادنى فى الحكم وتقريره لاشئ من الدلالة بقياس لان كل دلالة الفرع  
فيها مساو او اعلى ولا شئ من القياس الفرع مساو او اعلى ينتج المط (قوله جلى  
وخفى) الجلاء والخفاء بالنسبة الى العلم يعنى باعتباره والتساوى وكونه ادنى باعتبار  
الرتبة بالنسبة الى المناط كما اشار اليه (قوله ان اتفق) اى ان اتفق المجتهدون فهو جلى

سواء كان اعلى او ادنى بالنسبة الى المناط باعتبار الرتبة ( قوله كغير الاعرابي ) وهو  
الفرع والاعرابي هو الاصل والفرع مساو جلي للاصل في الحكم ( قوله اعرابيا  
او صحابيا ) اذ لا مدخل لهما في وجوبها ( قوله او نحو ذلك ) مثل سؤاله او كونه  
جامعا لامرأة نفسه ( قوله بدلالة النص ) وهو العلة اعني الجناية ( قوله اى  
وقاع المرأة ) المراد بها مطلق المرأة ولا يلزم ان يكون امرأة الاعرابي كما يتوهم  
( قوله في ايجاب الكفارة ) متعلق بالنصوص والظان يتعلق بالحق ( قوله بينهما )  
اى بين الوقاعين والاشترائك من اشترائك العام في الخاص والفرع عبارة عن مطلق  
المرأة والاصل عبارة عن الاعرابي المنصوص لكن لما كان الحاق المرأة بالاعرابي  
باعتبار الحاق وقاعها بوقاعه جعل المص الفرع وقاعها هو الاصل وقاعه والحاصل  
وجوب الكفارة على الاعرابي الجامع في نهار رمضان مستفاد من عبارة قوله عليه  
السلام له كفرو وجوبها على سائر الرجال مستفاد من دلالة وجوبه له فيهم وهي  
على السوية ووجوبها على النساء مستفاد من دلالة ايضالكن فيه اختلاف لاتفاق  
فلذا قال وقال الشافعي الخ ( قوله بخلاف الزنى ) جواب سؤال مقدر بانه لو كان  
الامر كما قلت يلزم ان لا يكون المباشر مطلقا على المرأة الثانية فاجاب بان اطلاق  
المباشرة عليها علم من اطلاقه تعالى عليها زانية ( قوله اذ لا يجب الحد ) اشارة الى  
الجواب عن المنع من طرف الشافعي بانه يجوز ان اطلاق الزانية مع التقصان على قوله  
كافي الزنى وحاصله انه لو كان زناها ناقصا كما وجب الحد لكن التالي بط ( قوله  
فاندفع ما قيل ) اى قيل من طرف الشافعي بانه لو سلم وجود الوقاع من المرأة لكن  
لا نسلم اشترائك الجناية انكاملة بينهما او كونه سببا لها وحاصل الاندفاع ان الوقاع  
تام منها ( قوله بواسطة الاذى ) اى بالنسبة الى الضرب والشم ودفع الاذى  
بالنسبة الى الحرمة ( قوله دفع الاذى ) فبواسطة دفع الاذى جعل الضرب والشم  
حرما ايضا وكون دفع الاذى مقصودا معلوم من سوجه تعالى فانه ساق الآية  
الكريمة لاحترام الابوين ودفع الاذى مستفاد بواسطة العلة فافهم ( قوله بخلاف  
قول الامراء الخ ) متعلق بقوله دفع الاذى يعنى قوله تعالى لا تقل لهما اف الخ  
في كونه المقتضى به دفع الاذى ملابس بخلاف قوله بناء على انه ليس مقتضى الامر  
دفع الاذى بل مقصوده التحجيل في الاذى فلا يردان بين قوله لا تقل له اف وبين  
قوله اقتله تناقض وتعارض فان المفهوم من دلالة قوله لا تقل له اف حرمة  
الضرب والقتل والمفهوم من عبارة قوله اقتله وجوب وانما يرد ذلك لو كان

مق الأمر دفع الأذى ( قوله فدار الأمر ) المراد بالأمر الحكم الثابت بدلالة النص ( قوله وهو فيهما أقوى ) فيه إشارة إلى أن العلة والمناسط أن كان على السوية بين الفرع والأصل يكون بينهما مساواة وإن كان في الفرع أقوى يكون الفرع أعلى وأجلى ولا يجوز كونه أقوى في الأصل والأصل لا يكون قياساً لدلالة ( قوله ولذلك ) أي لكونه أقوى ( قوله لا يبحث ) لعدم وجود الأذى في الميت مع الأذى أقوى في الضرب فعدم وجوده لا يوجد الضرب به ( قوله ويبحث بمد الشعر الخ ) فإن اليمين على عدم الضرب يمين على عدم أذائه بوجه من الوجوه ( قوله في إيجاب الكفارة ) لم يقل في وجوب الكفارة كما قال في غير الأعرابي بناء على أن اللاحق هنا باعتبار السبب لا باعتبار الحكم فإن الفرع هنا عبارة عن الآكل والشارب ( قوله فانه الأمسك الخ ) أي إنما كان الآكل والشرب ملحقين بالوقاع باعتبار كونهما جناية على الصوم فإن الصوم إلى آخره ( قوله وحكمه ) أي الأثر المترتب على الدال بالدلالة من جهة كونه مفيداً ( يفيد القطع ) أي بثبوت حكمه بالفرع الذي تحقق فيه المناط تصوير المسئلة كل دال بدلالة بقيد القطع فموضوع المسئلة نوع العرض الذاتي ( قوله من حيث هو هو ) فإن قيل يلزم حمل الشيء على نفسه في هذه العبارة قلت لا بناء على أن هو الثاني كناية عن قطع النظر عن العوارض الخارجية كما أشار إليه الشارح وقس عليه أمثاله والعوارض الخارجية عبارة عن مواضع المجاز ( قوله لاستناد اثبات ) من قبيل استناد المدلول بالدال فافهم ( قوله فيقدم ) أي الدال بدلالته من الآيات القرآنية ( على خبر الواحد ) أي على عبارته وإشارته وقت التعارض فلا ينافي ثبوت الحدود بالخبر الواحد فاندفع اعتراض الازميري فإن الشبهة في قوله عليه السلام ادرؤ الحدود بالشبهات ليس باعم من الشبهة في موجب الحد وفي دليله بل في موجب الحد فقط ( قوله لا ما قبل ) عطف على المبتدأ ( قوله أن كان مفهومًا ) أي أن كان كون معنى المعنى علة معلوماً الخ وهو الأذى بمعنى دفع الأذى في آية التأفيف والمق عبارة عن معنى المعنى وهو العلة والمناسط والمنصوص هو الأصل ومعنى المعنى معلوم قطعاً بناء على أن الآية تزلت في احترام الإبرين ( قوله لأن عدم القطعية ) علة الجزء السلبي أعني قوله لا ما قبل فالشارح يقول للقاتل وهو صاحب الكشف أنت ما تقول في قوله عليه السلام للأعرابي كفر عن صومك معنى هل كان الجناية الكاملة المطلقة مفهومة لغة أولاً فإن قلت يفهم لغة قلنا فيكون قطعياً كما قلنا وإن قلت لم يفهم لغة فنقول فح لا يثبت به

الكفارة لخروجه الى الاجتهاد ح مع انها ثابتة عند الحنفية فيكون الجناية المطلقة  
الشاملة للاكل والشرب معلوما قطعا ومفهوما لغة من قوله عليه السلام كفر الخ  
( قوله الغالب فيها معنى العقوبة ) فان قيل المفهوم من كلام السابق ان معنى العقوبة  
مغترب لا غالب قلت نعم لكن يجوز ان يكون معنى الغالب انه كثير في ذاته  
او يقال يجوز ان يكون فيه اختلاف فيكون اشارة الى مذهب آخر قوله التنبيه  
اي التنبيه من طرف المتكلم بالدال بدلالته ( قوله بالادنى ) اي بثبوت الحكم  
في الادنى وهو الاصل او باثبات الحكم على الادنى ( قوله او بالشيء ) اي او  
باثبات الحكم على الشيء ( قوله على ما يساويه ) اي التنبيه به عليه ( قوله  
ان اتفق على طريق تعيين مناطه ) والطريق بمعنى الدليل يعني في الدليل في مسألة  
الاعرابي احتمالات عديدة لكن لما كان الكل بطقتين ان الدليل هو الجناية  
الكمة لاعلى الصوم في وجوب الكفارة لاسؤاله لا كونه صحابيا ولا كونه  
شعبيا مثلا ( قوله اشتبه الفهم ) كناية عن عدم الفهم اي بالمناسط ( قوله  
على فقيه ) كالشافعي مثلا ( قوله مبرز ) اسم فاعل اي فابق على اقرانه  
وحاصل الشبهة معارضة على قوله حكم الدال بدلالة ايجاب الحكم الخ بانه  
لو كان كذلك يلزم ان يكون مناطه مفهوما لغويا ومناطا قطعيا لكن التالي  
بطا ما بطلان التالي فلان لو كان مفهوما لغويا ومناطا قطعيا لما كان بعض الفقيه  
الفايق مشتبا الخ ( قوله واجيب ) حاصل الجواب بمنع بطلان التالي ومنع  
الملازمة في اثباته ( قوله لافهم كل احد ) اي حتى يلزم عدم اشتباه فقيه اصلا ( قوله  
من سزال اعرابي ) اي المفهومة من سؤاله اكن فيه مسامحة والمراد الجناية المفهوم  
من قوله عليه السلام كفر الخ الذي ورد في المقام الجواب لسؤال الاعرابي فاسؤال  
قريبة ( قوله لاقطعية دليل مناطيته الخ ) فينبذ بقول المجيب الملازمة بمنوعة في قوله لو  
كان مفهوما لغويا ومناطا قطعيا لما اشتبه على فقيه مبرز لكن التالي بط كيف يجوز ان  
يكون الاشتباه بناء على عدم قطعية دليل مناطيته او يجوز ان يكون الاشتباه في تعدى  
الحكم الخ ( قوله اما واولا ) ابطال التقسيم بخصوص الفساد وكذا الثاني ( قوله  
اخار انهما ) اي العبارة والاشارة ( قوله على الاطلاق ) اي على وجه الكلية  
يعني من حيث هو هو ولما قال مثلهما يلزم ان يكون قطعيا ايضا ( قوله واما  
ثالثا ) حاصله اعتراض على جوابه بعد الاعتراض على تقسيمه اجاب الازميري  
عن الاعتراض على التقسيم ( قوله فان قطعية الحكم وهو بمعنى الدعوى

والط هنا يعنى الحكم التصديقي (قوله ولا شك ان المراد الخ) دليل المقدمة السابقة  
 آنفا فافهم وحاصل البحث الثالث ابطال السند اعنى قوله لاقطعية دليل مناطية وكذا  
 الرابع ابطال لقوله ولا قطعية تعدى الخ (قوله لا يقال الظن) اى كون المناط  
 ظنيا ناش من اختلاف المجتهدين فحينئذ لا يخرج به الى الاجتهاد حتى يلزم عدم  
 صحة التقسيم فيكون جوابا عن الاعتراض على التقسيم الحاصل حصل الظن  
 للحنفي من اختلاف الشافعي وحصل له من اختلاف الحنفي وهو لا ينافي في كونه  
 مفيدا للقطع من حيث هو هو حتى يلزم عدم صحة التقسيم (قوله وذلك لا يفيد)  
 اى الاختلاف لا يفيد المن بالنظر الى المستدل فاذا لم يكن الاختلاف سببا للظن  
 لا يصح التقسيم السابق (قوله لا ينافي قطعية الاصل) اى لا ينافي قطعية المناط  
 كليا فالاصل بمعنى المناط على الوجه الكلى (قوله فالصواب الخ) تفصيل لقوله  
 وذلك لا يفيد وجواب عن قوله فان قيل قد اشتباه الى آخره بمنع الملازمة والحاصل  
 اختلاف الخصم لا يفيد الظن على المستدل (قوله مفيدة للقطع) واعلم ان القطع  
 واليقين كلى مشكك عند الاصوليين ومختلف فيه عند اهل الكلام حتى قال بعضهم  
 الاختلاف في زيادة الايمان ونقصانه مبنى على هذا الاختلاف (قوله دون الاشارة)  
 اى في الافادة (قوله والمعنى) اى معنى النظم (قوله المعنى فقط) اى معنى المعنى (قوله  
 سالما عن المعارض) فان قيل اذا سقط معنى الاشارة كيف يكون سالما اذا لا فائدة فيه بعد  
 سقوط المعنى بالتعارض قلت اذا سقط المعنى لا يلزم سقوط الدال على الحكم الشرعى  
 لانه كما يدل عليه المعنى اى معنى الاشارة يدل عليه النظم ايضا فاذا سقط المعنى بالتعارض  
 يبقى النظم الدال على الحكم فيعمل به بخلاف الدلالة فانه اذا سقط معنى المعنى لا يبقى  
 دال على الحكم فافهم (قوله بدلالة نص ورد في الخطاء) فان العلة في وجوب  
 الكفارة في الخطاء هو الجنابة هي ادنى في الخطاء واعلى في العمد لكن هذا على  
 مذهب الشافعي ولا يتم على مذهبنا فيكون التزاما للشافعي فافهم (قوله حيث جعل)  
 علة لقوله فيعارضه (قوله كل جزائه) هذا المعنى مستفاد من اضافة الجزاء فانه  
 للاستغراق (قوله الى نفي الكفارة) وهو معنى لازمى لانه اذا كان كل جزاء جهنم  
 يلزمه ان لا يكون الكفارة جزائه (قوله فرجحت على الدلالة) فيقال دلالة  
 غير معتبر ولا صلاحية لها على وجوب الكفارة (قوله جزاء الآخرة) اى  
 لا مطلق الجزاء حتى يكون اشارة الى نفي الكفارة فلا يكون اشارة اليه حتى

يوجد. التعارض وحاصل السؤال. معارضة بانه لو كان اشارة يلزم ان يراد مطلق  
الجزاء لكن التالى بط (قوله اجيب) يمنع الملازمة (قوله من وجه) ومن وجه  
آخر جزاء الفعل ايضا (قوله جزاء فعله) فحينئذ لا يلزم من كونه كل جزاء فعله  
جهنم ان يوجد الاشارة الى نفي القصاص لكن يوجد الاشارة الى نفي الاشارة  
(قوله ولو سلم) اى لو سلم ان القصاص جزاء الفعل مع كون المراد من الجزاء مطلقة  
فيلزم ان يوجد الاشارة الى نفي القصاص لكن بطلان اللازم ممنوع بناء على ان اشارة  
النص يعارض عبارة نص آخر فترجحت عبارة النص الآخر فيجب القصاص  
(قوله ويمتنع تخصيصها) اى يمتنع تخصيص المناط اعنى معنى المعنى فان كل اذى  
لوالدين حرام فلا يصح ان يوجد اذى غير حرام باخراج البعض (قوله فى بعض  
العصور) وهو الموضع الذى تحقق فيه العلة فلولا وجود الحكم اعنى المعلول  
يلزم ان يكون علة لحكم واحد وان لا يكون وهل هذا الاتناقض (قوله لان المعنى  
اى العلة (قوله اصلا) بطريق السلب الكلى الحاصل اذا كان المعنى اى العلة واحدا  
والحكم واحدا فلوقلنا بالتخصيص بان لا يكون بعض الاذى حراما مثلاً بالنسبة  
الى آية التأفيف يلزم كونه علة للحكم وغير علة وهل هذا الاتناقض (قوله واما  
الدال باقتضائه) اى الدال بواسطة اقتضاء مدلوله (قوله الطلب) اى مطلقا  
حسباً او معنوياً وما يقال الاقتضاء عبارة عن الاستلزام بيان المعنى العرفى (قوله  
وسمى مقتضى) اسم مفعول وهو مدلول الدال بالاقتضاء (قوله بطلبه  
فيقال للنص مقتضيا اسم فاعل (قوله يتناول الدلالة) الدلالة بمعنى الدال  
بالدلالة هنا لا بمعنى المناط (قوله والمحذوف) هذا مبنى على ان كلمة ما عم  
من اللفظ المذكور والمحذوف ولو خص بالذكور يخرج المحذوف بكلمة ما عم  
رجع عن هذا التوجيه فقال المراد بالمحذوف الدال على المحذوف اللازم  
فعلى هذا لا حاجة الى حل كلمة ما على العام منها فافهم (قوله فانطبق الحد  
على الحدود) كناية عن كونه جامعا ومائلا لانه لو كان الحد ناقصا عن الحدود  
لا يكون جامعا ولو كان زائدا لا يكون مانعا (قوله من باب مقتضى) لكن مقتضى  
اعم من المحذوف وعلى مذهب الاوائل بينهما مبانة (قوله وفسروه) اى  
الدال بالاقتضاء (قوله يقتضى البيع) اى يقتضى طلب البيع اى بيع المأمور  
عنده الى الامر ففيه مسامحة (قوله اى لضرورة صحة) اى لاحتياج صحة  
العقق شرعا الى البيع فان طلب الاعتاق يتوقف على صحة الاعتاق وصحته

( يتوقف )

توقف على البيع والتملك فبدل عليه بالافتضاء فكانه قال بع الخ وقال  
 في جوابه بع منك واعتقت عنك ( قوله يحتاج الى القبول ) اي يحتاج الى  
 اعتبار القبول من الخارج لانه غير مذكور هذا فلا تلتفت الى توجيه الازميرى  
 فيلزم البيع بلا قبول وهو بط هذا مراد المسترض ( قوله بالمنع ) اي بمنع  
 الاحتياج ( قوله هذا المقدر ) بان يقول ابتداء بع عبدك الخ فحينئذ يكون بيعا  
 نصديا فيحتاج الى القبول بخلاف ما نحن فيه فان البيع ضمنى فلا يحتاج اليه  
 ( قوله قال اشترته ) فعلى هذا يكون المقتضى عبارة عن اشتراؤه ( قوله حين  
 قال اعتقته ) فعلى هذا يكون العبد معتق المأمور فافهم ( قوله نعم هذا التقدير )  
 قوله نعم تصديق لما سبق من ان تقدير صدر الشريعة اولى من تقدير البرغرى  
 بناء على ان المفهوم منه احتياج البيع ضمنى الى القبول والمفهوم من كلام  
 المصدر عدم الاحتياج اليه وهو الاولى من هذا الوجه فستل سائل  
 فلا يكون توجيه البرغرى احسن من وجه فاجاب عنه بقوله هذا التقدير الخ  
 ( قوله والتحقيق ) اي في تقدير المقتضى وبيانه وهو اشارة الى توجيه  
 ثالث مخالف لتوجيه المصدر والبرغرى ( قوله مبيعا منى ) قدر المضمن اسم  
 مفعول اشارة الى جواز تقدير اسم مفعول وان قدر فاعلا كثيرا و اشار الى  
 ان مبيعا مضمن لا مقتضى والمقتضى كونه بايضا فعلى هذا لا يرد اعتراض  
 الشارح على التلويح فافهم والايجاب يوجد في الجواب بقوله اعتقت فيوجد  
 الاشارة الى عدم لزوم القبول ( قوله كذا في التلويح ) اي من قوله قبل هذا  
 الى هنا ( قوله وهو غير الافتضاء ) اقول نعم لكن البيع يثبت بقوله اعتقت  
 ولا يلزم من كون المبيع مضمنا ان يكون البيع مضمنا ايضا فافهم ( قوله كلامنا  
 فيه ) اي مثالنا فيه فلا يطابق المثال للمثل لانه لا يكون مثالا للدال بالافتضاء  
 بل مثالا للتضمن ( قوله امر شرعى ) اي الموقوف عليه لصحة شرعيته ( قوله  
 لغوى ) اي الموقوف عليه لصحة اطلاق اللفظ على معناه اللغوى وهو لفظ  
 عن فان استعماله في معناه توقف على ملاحظة البيع بطريق التضمن تقرير  
 الدليل هكذا لاشئ من التضمن بمقتضى لان المقتضى امر شرعى ولا شئ من  
 التضمن بامر شرعى ينتج المطا و اقول يحتمل ان يكون مراد العلامة هو الاعتراض  
 على الاصوليين بانكم آتيتم هذا المثال مثالا للدال بالافتضاء مع انه من قبيل  
 التضمن لا من قبيل الافتضاء فافهم فعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح عليه  
 ايضا ( قوله ولو جعلت ) اي الصحة العقلية ( قوله اعم ) اي من اللفظية

والبينة بينهما باقية ايضا على ما هو المفهوم من قوله لان مقتضى يجب الخ  
 لكن رد عليه ان المضمّن اعنى قوله مبيعا مقدم على الاعناق فلذا لم يقرر  
 عليه فقال وعلى تقدير الخ ( قوله تسليم الاتحاد ) يعنى لو سلم كونه لازما  
 متقدما فلا نسلم صحة اصل التضمين حينئذ ( قوله ليست صلة ) اى لا يجب  
 كونها صلة له بل يجوز كونها للمقابلة حينئذ لا يوجد قرينة على التضمين  
 لكنه رد عليه انه لا يجوز كونه صلة العتق بل هو صلة البيع فيصح التضمين  
 في هذه المادة وكلام العلامة بالنسبة الى هذه المادة فافهم ( قوله فليأمل ) لعل  
 وجه التأمل اشارة الى الفرق بين توجيه العلامة وتحقيقه وبين هذا التوجيه  
 فان حرف الجر في هذا التوجيه متعلق بالمقتضى اعنى البيع ولا يكون من قبيل  
 التضمين بخلاف توجيه العلامة او اشارة الى السؤال بان قوله ونسبتها الى البيع  
 والعتق سواء ممنوع كيف لامعنى لنسبتها الى العتق بل هو صلة البيع قطعاً  
 في هذه المادة فيصح توجيه العلامة حينئذ فافهم ( قوله بطريق الضرورة )  
 اى بطريق احتياج صحة الشرعية لذلك الكلام اعنى قوله اعتق عبدا الخ  
 ( قوله لان ما ثبت ) عبارة عن البيع ( قوله بالضرورة ) لاحتياج صحة  
 الشرعية لا قصداً بل تبعاً للآخر يعنى ان البيع ثبت بلا قصد حيث لم يخطر  
 بالهم بل ثبت لاحتياج صحته ( قوله يقدر بقدرها ) اى يعتبر بقدر الضرورة  
 يعنى اى مقدار يقتضى الضرورة يعتبر ذلك المقدار لا غير ( قوله خيار  
 الرؤية ) حتى لا يقدر الامر على الرجوع عن البيع حين رأى العبد ان لم يكن  
 قيمة العبد ناقصة مثلاً ( قوله نعم ) تصديق لما سبق من ان الشروط المقتضى  
 غير معتبرة ان كانت مما يحتمل السقوط لكن يعتبره في ثبوت البيع ( قوله  
 لم يحزمه البيع ) كلمة من داخله على القليل اى بيع الأمور به فلو قال الصبي  
 اعتق عبدك عنى بالف وقال الأمور اعتقت لا يجوز البيع المفهوم في ضمن  
 قوله اعتقت لانه كما لا يصح الاعناق من الصبي لا يجوز البيع الثابت بطريق  
 التبعية للاعناق ( قوله انه يصح ) اى اعتاقه بقوله اعتقت ( قوله الهبة ) اى  
 هبة الأمور عبده للأمر ( قوله كفى التعاطى ) مثل اخذك الخبز من الخبز بان  
 اعطيت له قيمة الخبز بلا تكلم منه ومنك فلا يوجد شيء من الايجاب والقبول  
 وقد يوجد الايجاب ولا يوجد القبول كما اذا قلت لصاحب السكر اعطني وقية  
 من السكر وهو ليس بايجاب فاذا قال صاحب السكر اعطيت لك يكون ذلك

ايجاباً ولا يوجد القبول منك بل اخذته بلائكم شئ ( قوله لاعن الامر ) لعدم  
 صحة الهبة ( قوله اى الاقتضاء ) اى الدال بالاقتضاء او طلبه للمقتضى ( قوله  
 ثابت ) يعنى معتبر دلالة ويكون دليلاً على اثبات الحكم الشرعى ايضا ( قوله فانه  
 لا يقول ) بل يقول العبد يصير معتقاً عن المأمور بعبارة قوله اعنت لامن  
 الامر بالاقتضاء ( قوله بعدم عموم للمقتضى ) فان قيل عدمه ليس بموجود فكيف  
 يصح الملاسة والمصاحبة به قلت نعم لكن الملاسة به كناية عن عدم اقتضائه  
 العموم ( قوله ان اللازم المتقدم ) مثلاً قول الزوج طلقك يدل على وقوع  
 الطلاق قبل تكلم قوله طلقك فان قيل كيف مع ان وقوع الطلاق يعلم بقوله  
 طلقك قلت نعم لكن لا يلزم منه ان لا يكون لازماً متقدماً على التكلم به ذاتاً فانه  
 يعتبر مقدماً عليه ذاتاً وان كانا فى زمان واحد ( قوله بطريق العموم ) فيه اشارة  
 لو كان بطريق الاقتضاء فانه يجوز بناء على انه ح من قبل العموم المقتضى  
 بالتوصيف كما سيجى ( قوله على تقدير ) متعلق بمتوقف ( قوله وهو اى التقدير  
 يعنى المقدر فعلى هذا يكون المقتضى عبارة عن المقدر عنده ( قوله تقديرات  
 اى مقدرات ( قوله بل يقدر ) واحد مثاله قوله عليه اسلام رفع عن امتى الخطأ  
 والنسيان فان فى تصحيحه بحسب الصدق احتمالات عديدة لكن المقدر الواحد  
 منها عنده وكذا عندنا كما سبق ( قوله كان بمنزلة الجمل ) اى كان ذلك الكلام  
 بمنزلة بالنسبة الى المقدر والى هنا يكون الكل متفقاً عليه فى حق التقدير ( قوله  
 ثم اذا تعين الخ ) شروع لبيان محل النزاع ( قوله فعام الخ ) بناء على ان المقتضى  
 من قبل المقدر عنده بخلاف الحنفية فانه ليس بمقدر حتى يحتمل العموم  
 والخصوص لعدم كونه لفظاً كما سيجى ( قوله لا ينفك عنه ) اى لا ينفك عنه  
 باعتبار دلالة وما قالوا من ان الدلالة اللفظية يتخلف عن مدلوله المراد به  
 باعتبار الوجود فى نفس الامر ( قوله ضرورى ) نسبة المسبب الى السبب ( قوله  
 حراله ) اى اعتبر المقتضى واثبت له حكم شرعى ( قوله للطوق ) اى لاحتياج  
 المطوق اليه شرعاً او عقلاً ( قوله فلا دلالة ) اى للدال بالاقتضاء ( قوله  
 اثبات ما ) اى من افراد المقتضى ٦ ( وراه ) اى وراء ذلك الفرد الواحد تقرير الدليل  
 هكذا المقتضى لا يدل على العموم لانه لا يدل على اثبات ما عدا فرد واحد وكل  
 شئ لا يدل على اثبات ما عدا فرد واحد لا يدل عليه يتبع المطا اما الصغرى  
 فلان المقتضى ثابت بالضرورة والضرورة ترتفع باثبات فرد واحد يتبع والمقتضى  
 ثبت يرتفع باثبات فرد واحد وكل شئ شانه كذا فلا يدل على العموم

٦ من افراد المفهوم  
 الكلى اذا ثبت  
 واحد منها بطريق  
 الاقتضاء يدفع  
 الاحتياج به ولا  
 يحتاج الى اثبات  
 الباقي ( منه )

والصغرى يستفاد من قوله فلا دلالة له على اثبات الخ وإثباته يستفاد بمقابلته  
والشافعى يمنع قوله والضرورة ترفع الخ بانه ممنوع كيف واللفظ لا ينفك عن  
الدلالة على معناه فدلالته على كل فرد من افراد معناه ضرورى والجواب  
ان هذا مبنى على ان مقتضى لفظ وليس كذلك ( قوله ولان العموم للفظ ) تقريره  
المقتضى لاعمومه لان كل مقتضى معنى وكل معنى لا يوجد فيه العموم ينتج فكل  
مقتضى لا يوجد فيه العموم فان قيل لا وجه لذكر هذه المقدمة وترك محل النزاع  
بناء على ان الشافعى سلم كون العموم للفظ قلت نعم لكن بناء على شهرة  
كون المقتضى عبارة عن المعنى عند الحنفية لتركه فاندفع اعتراض الطرسوسى  
( قوله فان قيل ) معارضة من طرف الشافعى ( قوله ثبت بيع كل ) اى ثبت  
بقول المأمور اعتقنتهم ( قوله قلنا العموم الخ ) حاصل الجواب بمنع تقريب  
دليل المعارضة بان اللازم منه كون العموم مقتضى ونحن نقول به ولا ننكره ولا يلز  
كون المقتضى عاما ( قوله بين ) اى الفرق بينهما ظ بلا خفاء وهو المبانية بينهما  
بناء على ان العموم المقتضى العموم فيه داخل وضرورى بخلاف عموم المقتضى  
فان العموم خارج لعدم الضرورة الى ما عدا فرد واحد ( قوله الى الدعوى الاول )  
اعنى قوله وهو ثابت ( قوله الى الثانية ) اعنى قوله بلا عموم ويفهم من قوله ذلك  
ان قوله بناء على ان الاحتياج يندفع باثبات فرد واحد من افراد المفهوم الكلى  
بخلاف ما اذا كان العموم مقتضى فانه يكون العموم ح ضروريا ونحن نقول به  
ولا ننكره قوله لانه ضرورى يحوز كونه دليلا على كلالا الدعويين وهو جائز  
بناء على جواز اعتبار مغايرة الحد الاوسط فعلى الاول يكون تقريره لان  
الاقتضاء ضرورى وعلى الثانى يكون لان المقتضى ضرورى فافهم ( قوله  
مقتضى الامر بالاعتداد ) لان امره به يتوقف عدم كونه لغوا على كونها مطلقة  
والا يلغوا امره به ( قوله يندفع به ) اى بكونه رجعيا بناء على احتياج الرجعى  
الى العدة فلا يكون امره به لغوا ( قوله بطريق المجاز ) فعلى هذا يصحنية  
الثلاث فلو نوى الثلاث فيها يقع لكونه مدلول اللفظ لا مقتضى ولا مانع  
من العموم ح فيصح العموم ( قوله فى انت طالق ) وهذا القول باين فى غير  
الموطوءة ورجعى فى الموطوءة ( قوله ليس محلا لنية الثلاث ) بناء على ان  
طلاق المرأة صفة المرأة فلا يؤثر فيها لنية الثلاث واما تأثر فى فعل الزوج اعنى  
تطبيقه بها وهو المحل لنية الثلاث لانه صفة الزوج فيؤثر فيها نيته ولا يؤثر  
فى صفة المرأة كما فيما نحن فيه ( قوله واما ذلك ) اى تطبيق الزوج الذى هو محل

لنية الثلاث ( امر شرعى ) اى اعتبر الشرع تطليق الزوج لئلا يلزم وجود المعلوم  
اعنى كون المرأة مطلقة بدون العلة اعنى تطليق الزوج وهذا الدليل يشمل  
الموطوءة وغيرها بناء على ان التطليق فى قوله انت طالق يثبت ضرورة سواء  
كانت موطوءة او غيرها لكن يكون قوله انت طالق رجعيا فى الموطوءة وبينا  
فى غيرها فلا تغفل والله اعلم وكذا تبطل نية الثلث فى طلقك فانه وان دل لغة على  
مصدر قابل لنية العموم لكنه مصدر ماض الخ فى بحث الاقتضاء فلا تغفل  
( قوله قابل لنية العموم ) بناء على ان مصدر طلقت هو التطليق وهو صفة الزوج  
لا الزوجة فيقبل نية العموم ( قوله لاحادث فى الحال ) اى فى حال التكلم ولم يوجد  
تطليقه فى الماضى فكان ينبغى الخ ( قوله اثبت ) اى اعتبرت ثبوت الطلاق من قبله  
( قوله فى الحال ) اى فى حال التكلم لكن يلزم ان يكون اعتباره قبل تكلمه بطلقك  
( انشاء للتطليق ) اى احدا ثالثه ( قوله على هذا المصدر ) اى المصدر الذى  
اعتبر الشرع ثبوته قبل التكلم فهو ليس بمبدول لغوى للفعل بل من قبيل  
المقتضى فلا يقع له الا الواحد الرجعى والحاصل ان فى طلقك مصدرا واحدا  
المفهوم لغة وهو ان كان قابلا لنية العموم لكونه صفة الزوج لكن لما كان  
مصدرا ماض لاحادث فكان ينبغى ان يلغوا ثانيهما المفهوم بطريق الاقتضاء  
ولما لم يكن للمقتضى عموم لا يصح نية الثلاثة والله اعلم ( قوله فان قيل صيغ  
العقود الخ ) معارضة على التفاريع الثلاثة والاضافة اضافة العام الى الخاص  
او الجزء الى الكل اى الصيغ المعدودة من العقود الشرعية والمستعملة فيها بانه  
لو كان تطليق الزوج مقتضى من هذه العبارة يلزم ان يكون هذه العبارة  
اخبارية لكن التالى بط فلا يكون مقتضى بل يستفاد بطريق العبارة وحاصل  
الجواب بمنع الملازمة ( قوله جهة الاخبارية ) اضافة العام الى الخاص ( قوله  
اصلا ) اى لاعلى وجه كونه مستعملا فيه ولاعلى كونه ملحوظا ولو بالتبع ( قوله  
والا ) اى لو لم يتبق جهة الاخبارية اصلا بل ترك بالكلية يلزم ان لا يعمل حال  
انشائها باخباريتها لكن التالى بط ( قوله احدا كما طالق ) فهو انشاء  
بالنسبة الى المنكوحة واخبار بالنسبة الى المطلقة فيحمل على الاخبار عن  
الطلاق الواقع على المطلقة فلا تطلق المنكوحة ( قوله معنى الاقتضاء ) اضافة  
العام الى الخاص والاقتضاء بمعنى المقتضى فان قيل فى هذا الجواب نظر لان  
طلقك اما مستعمل فى معنى الانشاء او فى الاخبار فان كان مستعملا فى معنى الانشاء  
لا يجوز كونه مقتضى اللهم الا ان يقال ان انشاء الطلاق وان كان مستعملا فيه

لكن بالنظر الى كون الاخبار ملحوظا بالتبع يصح كونه مقتضى فبالنظر الى كونه  
 اخبارا يصح كون انشاء الطلاق مقتضى فافهم ( قوله الحكم بنسبة خارجية )  
 اى الاخبار بنسبة خارجية عن مدلول الكلام والنسبة نسبة الظروف الى الطرف  
 بمعنى ما يكون الخارج ظرفا لنفسه لا لوجوده فلا يلزم كون النسبة موجودة  
 في الخارج تقرير الاول بانه لو كان جهة الاخبارية باقية يلزم ان يقصد الحكم  
 المخ لكن التالى بط وحاصل الجواب بمنع الملازمة بانه انما يلزم ذلك لو كانت  
 اخبارات محضة ولم يكن اخباريتها بتبعية انشائها وليس كذلك بل اخباريتها  
 ملحوظة بتبعية الانشائية ( قوله خاصة الاخبار ) فيه اشارة الى ان تعريف الخبر  
 بما يجعل الصدق الخ تعريف رسمى ان اريد بالخاصة ما يقابل الذاتى وان اريد  
 المعنى اللغوى بها يحتمل كون التعريف به حدا فافهم وتقرير الثانى بانه لو كانت  
 جهة الاخبارية باقية يلزم ان يوجد فيها احتمال الصدق الخ لكن التالى بط  
 وحاصل الجواب بمنع الملازمة بانه انما يلزم ذلك لو كانت اخبارات محضة ولم يكن  
 اخباريتها ملحوظة بتبعية انشائها فان تلك الصيغ مستعملة في الانشاء ( قوله  
 لقطع بخطئة الخ ) دليل بطلان التالى ( قوله وثالثا ) هذا مخصوص بالماضى  
 من صيغ العقود ( قوله اصلا ) اى لا في الحال ولا في الاستقبال ( قوله توقيف امر )  
 اى ربط امر بناء على ان الواقع في الزمان الماضى لا يجوز تعلقه بما في الحال  
 او في المستقبل والجواب عنه ايضا بانه انما يرد لو كان اخبارا محضا ومستعملا فيه  
 وليس كذلك بل هو مستعمل في معنى الانشاء ( قوله للرجعية ) نسبة الموصوف  
 الى سبب الصفة والجواب عن الرابع بمنع الملازمة ايضا ( قوله يفرق كل واحد )  
 بانه اذا قال للرجعية انت طالق يكون انشاء لاطلاق الثانى وبحكم الحاكم به  
 ولو قال انت طالق امس يكون اخبارا وانما قال للرجعية لانه لو قال للطلقة  
 باينانت طالق يحمل على الاخبار قطعا اذ لا يجوز تطبيق المينة بالرجعى والحاصل  
 يصح الاقتضاء في هذه الصيغ بناء على ان هذه الصيغ استعملت اولافى الشرع  
 في الاخبار ثم نقلت الى الانشاء فتكون من قبيل الانشاء المتفرع على الاخبار  
 ( قوله بخلاف طلق نفسك ) هذا تفويض لتطبيق الزوج زوجته الى  
 زوجها فاذا قال لها طلق نفسك من غير ان يقول ثلاثا فنوى الثلاث فقالت  
 زوجها في المجلس طلقت نفسك ثلاثا يقع الثلاث ولو لم تقل ثلاثا لا يقع  
 لكون الثلاث من قبيل المقتضى ح ولا عموم له ( قوله طلاقا ) وهو صفة المرأة  
 وفعل الطلاق صفة الزوج ( قوله من غير ان يتوقف الخ ) كأن وقف طلقك

عليه حيث توقف على اثبات انشاء التطلق قبيله ليكون اخبارا عنه ولا يكون كاذبا (قوله لطلب الطلاق) بمعنى بوشامق لا بمعنى بوش اولمق (قوله الاعلى تصور وجوده) اى الاعلى امكانه والا يلزم طلب المحال والمحشى الازميرى حل التصور على معناه الظ لكنّه خلاف الظ (قوله فيكون الطلاق الثابت بمعنى التطلق اى تطلق الزوجة نفسها) (قوله الثابت به) اى بقوله طلق نفسك لكن الباء داخل على السبب البعيد والا فلا يثبت به فقط مالم تقل المرأة طلقت نفسى فى ذلك المجلس (قوله كالمفوض) اى فى حكم المفوض يعنى ان المصدر المستفاد من طلق فى حكم المفوض ولا حاجة الى ان يقال انه مقدر كما قال الازميرى (قوله وان لم يكن عاما) جواب سؤال مقدر وهو انه ان المصدر لا يدل على العموم فكيف يصح حمله عليه (قوله لان الطلاق) وهو صفة المرأة بتفويض الزوج لها (قوله الموجب) اى يقع على الواحد الحقيقى بلا قرينة (قوله ولم تجزئية الثلاث الخ) اشارة الى الجواب عن نقض الدليل المذكور بالجريان اعنى (قوله لان الطلاق اسم الخ) بانه يجزى فى الطلاق الثابت بطريق الاقتضاء مع تخلف حكم المدعى عنه فاجاب بمنع الجريان (قوله بهذا الاعتبار) اى بملاحظة كون الثلاث واحدا اعتباريا وان لم يكن للمقتضى عموم (قوله لانه مجاز) اى الواحد الاعتبارى والحكمى مجاز بالنسبة الى الطلاق بطريق الاستعارة بان شبه الواحد الاعتبارى بالحقيقى فى مطلق الوحدة ثم استعمل اللفظ الموضوع الثانى فى الاول (قوله صفة اللفظ) الصفة بمعنى المحمولة ولو جازية الثلاث فى المقتضى بهذا الاعتبار يلزم كونه مجازا لكن التالى بط بخلاف الطلاق المستفاد من طلق فانه يصح كون الواحد الاعتبارى بالنسبة اليه باعتبار مادته فافهم (قوله وهذا لا ينافى) اى قوله لم تجزئية الثلاث فى المقتضى الخ وهو اشارة الى الجواب عن المنع بان عدم تجزئية الثلاث فى المقتضى بهذا الاعتبار بناء على انه مجاز والمجاز صفة اللفظ ممنوع كيف وهو ينافى بيانه السابق حيث بنى ذلك على عدم عموم المقتضى فيما سبق فاجاب بان ابتداء شئ على امرين ليس بطبل يجوز (قوله والباين كالطلاق) اشارة الى جواب سؤال مقدر ايضا بطريق المعارضة بانه لما جازية الثلاث فى قوله انت باين مع كون البايع كالطالق وان البينونة بطريق الاقتضاء يلزم حوازية الثلاث فى انت طالق ايضا فقدم جواز احدهما دون الاخر تحكما فاشار الى الجواب بمنع الملازمة فقوله والباين كالطالق

اشارة الى ورود السؤال بطريق ارخاء العنان ( قوله بطريق الاقتضاء )  
 بناء على ان البيئونة بمعنى الابانة ولوعبر بها لكان اولى اعنى تقريب الزوجة  
 وهو ثابت اقتضاء اى ثابت لقوله انت باين حال كونه مقتضى له وليس بمدلول  
 تضمني له فان مدلوله التضمني له صفة الزوجة لصفة الزوج ( قوله الا ان البيئونة )  
 استثناء منقطع بمعنى لكن ودفع توهم او متصل عن المقدار المستفاد من قوله والباين  
 كالطالق اى لافرق بينهما الا الخ اشار اليه الشارح والمراد بالبيئونة ماهو  
 صفة الزوج اى الابانة فلو عبر بها لكان اظهر ( قوله انقطاع الملك )  
 اى كون الزوج مالكا لزوجته لكن حل الزوجة لزوجته باق في الجملة ولو بتجديد  
 الكاح اشار اليه بقوله فقط ( قوله بواحد ) اى باين و كذا المراد باثنين  
 فلو جدد النكاح في النكاح في العدة او بمدها يعود الحل ( قوله بالكلية ) فلم  
 يتجاوز زوج آخر ولم يطلقها لايعود الحل بل يلزم في عود الحل وطى زوج  
 آخر بها ثم ينكح بها زوجها الاول فتحل ح وحاصل جوابه اناسلنا ان ثبوت  
 البيئونة بانت باين ونحوه من الكتاب مثل خليفته وبريته بطريق الاقتضاء لكن  
 لانسل ان صحة بنية الثلاث مبنية على عموم المقتضى حتى يقال فليكن كذلك  
 في انت طالق بل هي مبنية على جواز ارادة احد معني المشترك اللفظي او احد  
 نوعي المشترك المعنوي في باب المقتضى وذلك لان البيئونة قد تنطلق على الخفيفة  
 وعلى الغليظة فلفظ البان اما مشترك لفظي بينهما او معنوي وعلى التقديرين  
 جواز بنية الثلاث ليس مبنيا على عموم المقتضى كيف ولو كان كذلك لصح  
 ارادة كل منهما في حالة واحدة على ماهو شأن الصام الخ كذا قرر الاميرى  
 فارجع ( قوله فحكت فيها ) اى في البيئونة التي هي صفة الزوج وهي الابانة  
 الثابتة بطريق اقتضاء حال كونها موقوفا عليه لصحة قوله انت باين  
 شرعا بنية الثلاث وهي ليس بمجاز ولا عموم بل هي احد محتمل اللفظ وان قيل  
 البيئونة الثابتة بطريق الاقتضاء عام من الخفيفة والغليظة فاطلاقها على  
 الغليظة يكون مجازا فيلزم كون المقتضى مجازا قلت هذا من قبيل اطلاق  
 العام بعمومه على الخاص يعنى يخرج العام في ضمن الخاص بالنسبة على انه  
 لم يوجد هنا لفظ حتى يلزم المجازية ( قوله تعين الاول ) في نسخة الاستاذ  
 تعين الادنى الخ ( قوله المتيقن ) انما كان متيقنا لوجوده فيهما ( قوله ضمنا )  
 اى ضمنا او في ضمن انقطاع الحل وتابعاله بلا قصد ويجوز العموم في المقتضى  
 بلا قصد بل تبعا فانهم فالعموم وان ثبت لكنه تبعى لا قصدى وكم من شئ

لا يثبت قصدا ويثبت تبعا وهذه قاعدة شرعية فكم من شئ يثبت تبعا ولم يثبت قصدا فان قيل المفهوم من المتن يناق المفهوم من الشرح فان المفهوم منه ان نية الثلاث قصدي لا تبعى مع ان المفهوم من الشرح خلافه ولو قال الجاهل انت باين قصده الثلاث لعلبه لا غير فيلزم ثبوت العموم في مقتضى قصدا قلت نعم لكن يقال ان مراده او لا وبالذات انما هو انقطاع الحل فيكون تبعا ايضا ( قوله كالملك في الغصب، الخ ) فلا يلزم فيه الرضاء والرضاء انما يلزم فيه اذا ثبت قصدا ( قوله بخلاف الطلاق ) اى الطلاق الذى ثبت بقول الزوج انت طالق وطلقتك في عدم الانقسام الى النوعين وهو اشارة الى جواب سؤال مقدرو هو انه لما تنوع البيونة المستفادة من انت باين الى نوعين فليكن الطلاق المستفاد بطريق الاقتضاء من انت طالق متنوعا الى نوعين فح يجوز فيه نية الثلاثة ايضا فاشار الى جوابه بالذات فافهم ( قوله غير متصل بالحل ) اى غير مؤثر فيه بل يبقى موقوفا الى تمام العدة فبعد تمام عدتها يصل الطلاق الصادر عن الزوج اليها ( قوله لبقاء جميع احكام النكاح ) فيه اشارة الى الفرق بين الطلاق الرجعى وبين البايين فاذا قال انت باين يزول الاحكام فاذا اراد اخذها يلزم تجديد النكاح فى الواحد البايين او الاثنين ولو فى العدة بخلاف الرجعى فانه لا يزول فيه النكاح فيجوز فيه الوطى والتقبيل وغيرهما بقصد الرجعة فاذا تم عدتها يحتاج الى النكاح ان اراد الاخذ ( قوله بل هو ) اى الطلاق الرجعى ( قوله انعقاد العلة ) اى بل هو عبارة عن تحقق علة ازالة ملك المتعة بلا تحقق العلول ولما كان الطلاق بلا وصول الى محله علة ناقصة فلا يلزم تخلف العلول عن العلة ( قوله فى نفسه ) اى بلا وصول الى المرمى فانقسام الراى الى الناقص والكامل باعتبار وصول اثر رمية الى المرمى ( قوله ولو سلم اتصاله الخ ) هذا توسيع دائرة البحث بعد تمام الجواب ( فلانسلم تنوعه ههنا ) اى لانسلم تنوعه الذى يثبت فى ضمنه العدد ( ههنا ) اى فى اتصاله به فان قيل لملم يتنوع الطلاق وتنوع البايين قلت يعنى البايين عبارة عن التفريق الذى يقتضى تنوعه اليهما بخلاف الطلاق فان التفريق ليس معناه حتى يقتضى التنوع فلو تنوع يكون بواسطة العدد ( قوله بغيره ) اى بغير العدد ( لا يكون ) ذلك الغير ( محتملا ) اسم مفعول ( للطلاق ) اى للطلاق الصريح ( الى مزيل الملك ) وهو الناقص ( والى مزيل الحل ) وهو الكامل وليس شئ منهما محتملا لنفس الطلاق الصريح فلو قصد الثلاث

التي هي الكمال يلزم بطريق قصد العموم من مقتضى او بطريق الجواز  
وكلاهما بطريق بخلاف نية الثلاث في قوله انت باين فانه ثابت ضمنا اى في ضمن  
نية انقطاع الحل والله اعلم ( قوله وتبطل نية تخصيص الخ ) عطف على قوله  
وهو ثابت بلاعموم ( قوله كما تبطل نيته الخ ) وجه الشبه كون البطلان  
ناشئا عن عدم عموم المقتضى ( قوله تخصيص فاعل ) اى في الفعل المجهول  
فان فاعل المعلوم امامذكور او مقدر فلا يكون مقتضى فافهم بخلاف فاعل  
المجهول فانه محذوف نسيانسيا عند اهل العربية ومن قبل المقتضى عند  
اهل الاصول ( قوله فالتية باطلة ) فإى يفتسل في تلك الدار بحث الخالف  
( قوله قضاء ) فلا يسمع الحاكم عند المرافعة نية تخصيص الفاعل ( قوله ديانة )  
اى بينه وبين الله ( قوله الا في رواية ) الرواية بمعنى الروى والجواب والظرفية  
ظرفية الخاص للعام فان قيل اذا حث الخالف بكل فاعل لمزم ان يوجد العموم  
في المقتضى قلت نعم لكن هذا العموم من قبيل العموم في المعنى ولا تنكر العموم  
المعنوى في المقتضى او للعموم مفهوم من الاطلاق لان كلامه مطلق والعموم  
الذى لا يوجد فيه ماهو من عوارض اللفظ كما سيجى ( قوله ومفعول ) اى  
اذا حذف بلاقرينة فافهم ( قوله باطلة ) فن اى سبب يفتسل يكون حاثا  
فان السبب المتروك من قبيل المقتضى ايضا ولاعموم فيه حتى يصح نية  
التخصيص ( قوله حال قيامه ) فلا يصح بل على اى حال تكلم بحث بناء على  
ان كلامه مطلق اسم والاشارة في هذا الرجل لا يشاربه الى الذات مع الوصف  
في هذا المقام فانه انما يشاربه اليهما اذا لم يكن المشار اليه محسوسا بالبصر وهما  
محسوس ( قوله ونوى كوفية او بصرية ) فلا يصح بناء على ان الكوفية  
والبصرية كلاهما غير موجودة في كلامه فيكون من قبيل المقتضى ولاعموم له  
حتى يصح نية التخصيص بل من اى محل تزوج سواء كانت كوفية او غيرها  
بحث ( قوله في اليمين ) وهذه الامور في اليمين من قبيل المقتضى عند اهل  
الاصول وفي غيره من قبيل المحذوف ( قوله فان قيل ) حاصله مع الملازمة  
في التفرع اعنى قولنا كلما لم يوجد العموم في المقتضى فنية التخصيص في هذه  
الامور باطلة بانها ممنوعة كيف انما يلزم البطلان لو كانت هذه الامور من قبيل  
المقتضى ( قوله اعم ) بان يكون التوقف بمعنى الكون موقوفا عليه لصحة الكلام  
مطلقا سواء كان شرعا او عقلا ( قوله قلنا ) اختيار للشق الثانى ( قوله  
وهى على المقتضى ) فلو قيد بالشرعى يلزم كون هذه الامور

( من قبيل )

من قبيل المقتضى ( قوله على اعتبار المسأ كـول ) وهو المقتضى فثبت ان هذه امور من قبيل المقتضى على تقدير تقيد التوقف بالشرعى فلاشكال ( قوله كما اذا قال لا اخرج ) اى لو قال والله لا اخرج ونوى مكانا دون مكان فهذه انية باطلة قالى اى مكان يخرج يحنث في يمينه بناء على ان تخصيص المكان تخصيص في المقتضى ولا عموم فيه حتى يقبل التخصيص و كذا الزمان ( قوله وان منعه ) اى الاتفاق فقال لانسلم بطلان النية في المكان والزمان ( قوله الآمدى ) بضم الميم ( قوله وبين الفرق ) وانما احتيج الى بيان الفرق لانه اذا سلم بطلان النية فهما مع عدم البطلان في الخمسة السابقة يلزم بيان الفرق فلذا بين وهنا حاشية الشارح فاكبتها ( قوله ولذا اورد ) اى لكون النبيين باطنتين اورد ووجه كونهما مذكورتين في صورة الاتفاق حيث جعل المكان والزمان مشبا بهما ولم يجعلهما داخلا تحت التفريع السابق ولما لزم كون المشبه به اقوى من المشبه فيعلم انهما اتفاقان ( قوله لان نفي الحقيقة ) اى المصدر بناء على انه موضوع للماهية واختلاف في ان اسم الجنس موضوع للماهية اوللفرد المنتشر في غير المصدر وانما قيد باليمين فيما سبق ليثبت الامور الخمسة بطريق الاقتضاء حال كونهما موقوفا عليها للصحة الشرعية ( قوله وذلك ) اى نفي كل فاعل الخ معنى العموم يعنى عموم النفي لكن هذا العموم معنوى تقرير دليل الشافعى هكذا كل من هذه الخمسة في موضع اليمين يجوز في نية التخصيص لان كل واحد منها قابل للتخصيص وكل قابل له يجوز فيه نية التخصيص اما الصغرى فلان كل واحد منها عام وكل عام تقبل التخصيص فكل من هذه الامور يقبل التخصيص اما هذه الصغرى فلانه كلما ثبت ان نفي الحقيقة يستلزم نفي كل فرد فكل من هذه الخمسة عام ( قوله منقوض ) اى بالجريان والتخلف ( قوله فان نية التخصيص فيهما باطلة ) بيان تخلف حكم المدعى ولما كان الجريان ظاهرا تركه ولما كان النقص بالجريان مشتملا على الحل الذى بينه منشاء الفلظ والحل ماسيئاتي ( قوله على ان دليله ) هذا اشارة الى النقص التفصيلي فيكون مع الصغرى مع الدليل المثبت بانه ان اراد ان كل واحد منها عام انه عام بحسب اللفظ فهو ممنوع وان اراد انه عام بحسب المعنى فهو مسلم لكن الكبرى اعنى قوله وكل عام وجب قبوله للتخصيص والدليل المثبت لذلك الكبرى ممنوع ملازمة فان قلت ان قال الشافعى نحن نقول هذه الامور لفظ لا معنى قلت نعم لكن الدليل المذكور لا يثبت بل انما يثبت كون هذه الامور من قبيل المعنى لا اللفظ الحاصل لا يوجد العموم الذى هو صفة اللفظ والكلام فيه واللازم

من دليل الشافعي هو العموم المعنوي وهو عموم لغوي لاصطلاحى ( قوله  
 والمصدر المنفى الخ ) هذا ليس من مقتضى لكن ذكره لمناسبتة اى المصدر الذى  
 فى ضمن الفعل ( قوله لغة ) اى ثبت حال كونه مدلولاً لغوياً للفعل المنفى ( قوله  
 الا اذا تنوع ) استثناء من لازم قوله لا يعم اى لا يعم فلا يقبل نية التخصيص الا اذا  
 تنوع الخ ( قوله من كلام الجامع ) اى الجامع الصغير لامام محمد اضافة الجزء  
 الى الكل ( قوله ان خرجت فكذا ) وهو نفي من جهة المعنى لانه يذكر فى مقام  
 المنع فالمراد لا اخرج ( قوله ونوى السفر ) اى نوى الخروج الى مدة السفر  
 فهو المراد ( قوله ديانة ) اى بينه وبين الله لكن القاضى لا يسمع قوله باق  
 نويت الخروج الى مدة السفر ولم اخرج اليه بل الى غيره ( قوله فيم ) اى  
 بحسب اللفظ فيصح نية التخصيص لكن انما لم تصح قضاء بناء على ان نفي  
 المصدر خلاف الظاهر اذ لم ينف المصدر بحسب الظاهر مع ان نية خلاف  
 الظاهر لا تصح فى مقام التخفيف فافهم ( قوله الا اذا تنوع ) قال الاستاذ بعد  
 يوم هذا ليس باستثناء عن قوله لا يعم ولا عن لازمة بل هو استثناء منقطع لدفع  
 توهم نشاء مما قبله ( قوله نية نوع دون نوع ) بناء على ان المراد بالمصدر المتنوع  
 الجنس وهو لا يتحقق الا فى ضمن نوع من انواعه فيصح نية نوع دون نوع  
 كما سيجى ( قوله لا بعينه ) قيد به لانه لو كان معيناً لا يكون من قبيل ارادة احد  
 نوعى المصدر بل يكون من قبيل المقتضى ( قوله صح نية الكاملة ) فلو سكن  
 فى دار لافى بيت واحد لا بعينه اوسكننا فى بيت على حدة مفرداً منقرداً لا يحث  
 ديانة ( قوله من الاطلاق ) بمعنى المطلق هنا ( قوله وان وقع ) اى وان حل  
 قوله لا اسأكن على السكون فى دار بلانية لاحد النوعين فلو سكننا فى دار يحث  
 بناء على العرف كما بين فى الفقه حيث قال الفقهاء الايمان مبنية على العرف  
 ( قوله مديد مرخص الخ ) فان قيل الخروج امرأتى فكيف يصح انقسامه  
 الى مديد مرخص اسم فاعل قلت نعم لكن المراد بالخروج فى مقام اليقين  
 المشى والمراد بالمرخص اى المرخص للفطر والقصر فى السفر اى قصر الصلوة  
 والاسناد مجازى ويجوز ان يقرأ المرخص اسم مفعول والاسناد مجازى ايضا  
 فافهم ( قوله نية المديد ) فيكون من قبيل ارادة احد نوعى الجنس لا من قبيل  
 العموم فى المقتضى ولا من قبيل التخصيص فيه ( قوله حيث لم تعمل ) فان المكان  
 المعين من قبيل المقتضى كما افاد الطرسوسى اى لم تؤثر نية ولا يفيد اصلاً اى  
 لا قضاء ولا ديانة قال اى مكان يخرج يحث وفى اى مكان يسكن يحث ايضا

( قوله )

( قوله لا ما ذهب اليه صاحب الكشف ) يعنى لا يصح توجيه صاحب الكشف بكلام الجامع وان صح كلام الجامع ( قوله ان نفي الحقيقة ) اى المصدر ( ينافي اثبات بعض الافراد ) فقوله فيقبل التخصيص بطعنا ( قوله وما ذكر في الجامع الخ ) حاصله لا يلزم من رد توجيه صاحب الكشف رد قول الجامع ( قوله من التخصيف ) والقاعدة نوى شيئا فان كان كلامه صريحا فيه يصدق ديانة وقضاء سواء كان فيه خفة عليه او ثقله وان لم يكن صريحا فيه لكن من محتملاته يصح ديانة لاقتضاء ان كان له خفة فيه والحاصل مراد صاحب الجامع بيان جواز اصدارادة نوعي المصدر لا بيان عموم المصدر المنفي كما فهم صاحب الكشف ( قوله لما تنافيا ) سواء كانا في الخروج او المساكنة فان قصد الخروج الى مدة السفر وقصد الخروج الى مادونهما لا يجتمعان ( قوله واما الثاني ) حاصله لو كان قول ابي هاشم حقا يلزم ان يراد الجنس من حيث هو هو لا من حيث تحققه لكن التالي بط ( قوله وجب ان يثبت احدهما ) فيصح نية نوع دون نوع ( قوله استثناء بمابقي الخ ) اى استثناء متصل من قوله لايم ان كان المصدر في قوله والمصدر المنفي اعم سواء كان مذكورا او لا وان اخص بالمصدر الذى في ضمن الفعل يكون منقطعا ( قوله لا آكل اكلا ) فلو قال والله لا آكل اكلا ونوى انه لا يأكل اللحم لا يحنث باكل غيره ولم يقل اكلا بل لا آكل فقط يحنث باى شئ يأكل فيلغونية شئ دون شئ فان قيل ما الفرق بين المصدر التضمني وبين الصريحى اذ الدليل المذكور فيما سبق يجرى في المذكور ايضا اعني به قوله ان نفي الحقيقة ينافي اثبات بعض الافراد قلت لا يجرى بناء على انه يراد الفرد من المذكور وان اريد الماهية من الضمى فافهم ( قوله ولما ورد ههنا ) اى في قولنا لا عموم للمقتضى لرد الشافعى ( قوله دليل العموم ) اى عموم المقتضى وتقرير المعارضة من طرف الشافعى هكذا لو لم يكن للمقتضى عموم لما يحنث بالنظر الى كل فاعل الخ لكن التالي بط وقد فهم فيما سبق جواب هذه المعارضة بان العموم الموجود عموم المعنوى فان ارادوا انه دليل العموم بحسب المعنى فهو مسلم لكن التقرير ممنوع وان ارادوا العموم بحسب اللفظ فهو ممنوع لكن المصدر اراد ان يجيب بجواب آخر ( قوله اى بكل جزئى ) فان قيل الجزئية من العوارض الذهنية قلت نعم لكن يجوز ان يراد به الفرد في الخارج لا الجزئى الاصطلاحي ( قوله ونحو ذلك ) اشارة الى المصدر ونحوه السبب والمكان والزمان والمصدر المنفي في مقام اليقين فالصور ثمانية سبعة من قبيل المقتضى

وواحد مدلول لغوى اعنى المصدر الضمنى ( قوله لوجود المخوف عليه ) اى  
 لكون كل منها محلوفا عليه مثلا اذا قال لا آكل فبى شئ يأكل يتحقق الاكل  
 فان قيل فحينئذ يتحقق العموم قلت نعم لكن العموم المتحقق معنوى لا بحسب اللفظ  
 فقوله لا للعموم مراده به لا للعموم بحسب اللفظ فيرجع الى الجواب السابق فحاصل  
 الجواب بمنع الملازمة بانه لا يلزم من عدم العموم بحسب اللفظ عدم الحث او يمنع  
 تقريب الدليل ان ارادوا العموم المعنوى ( قوله فان قلت ) معارضة اخرى من  
 طرف الشافعى ( قوله الاحال قيامه ) فان تكلم حال قيامه لا يثبت ولا يثبت فهو  
 استثناء عن الحال ( قوله الا كوفية ) استثناء عن الصفة وقس عليه ( قوله فرع  
 العموم ) اى عموم المستثنى منه بناء على انه يلزم ان يكون المستثنى من جنس  
 المستثنى منه وان يكون المستثنى منه عاما وتقرير المعارضة بانه لو لم يكن مقتضى  
 عاما لما صح الاستثناء فى هذه المذكورات لكن التالى بط اما الملازمة فلانه كما  
 كان الاستثناء موقوفا على عموم المستثنى منه فلو لم يكن مقتضى لما صح  
 الاستثناء وحاصل الجواب ان اللازم من هذا الدليل انما هو عموم المحذوف  
 ونحن نقول به ولا يثبت عموم مقتضى حتى يكون معارضة علينا واعلم ان  
 فى التقرير ركازة فلا تغفل بين المحذوف المحوى وبين الاصولى عموم وخصوص  
 مطلق فالمحذوف الاصولى اخص يعنى قديكون من قبيل مقتضى ان لم يوجد  
 قرينة الحذف فانهم ( قوله وتحقق مذهبنا ان لا آكل الخ ) هذا بيان الحل  
 ومنشاء الغلط الذى قد وعدبانه بقوله سياتى ( قوله للمنافاة الظاهر ) اى  
 للتناقض بناء على ان نفي الحقيقة يستلزم نفي كل فرد فهو يفيد السلبى ثابتات  
 بمض الافراد نقيضه ويفهم من ههنا ان الاستفراق المستفاد بطريق نفي  
 الحقيقة لا يكون من العموم الاصطلاحى وانما هو فى النفي للفرد المبهم ( قوله  
 فلو نوى ما كولا الخ ) جزاءه محذوف اى فلا يصح اقيم علته مقامه اعنى فقد نوى  
 اى اذ قد نوى ( قوله بخلاف لا آكل شيئا او اكلا ) اى فى نفي نفس الحقيقة يعنى لا يفيد  
 نفي نفس الحقيقة فقط بل قد يفيد نفي بعض الافراد بقرينة التثوين ( قوله  
 اذ يقصد به ) راجع الى كل واحد منهما او الى احد الامرين لكن بتلا حظة  
 كون اضافة الاحد للاستفراق ( قوله معين عنده ) بناء على ان مراده بالشئ  
 هو اللحم مثلا الحاصل ان لا آكل انما يدل على نفي الحقيقة فلا يحتمل نفي بعض  
 الافراد بخلاف لا آكل شيئا او اكلا فانه كما يحتمل نفي الحقيقة يحتمل نفي بعض الافراد بناء  
 على ان النكرة تحتمل ارادة الماهية و ارادة الفرد لكونها حاوية لهما فاذا نوى

بعض الافراد ففسره بيان مراده بصدق بناء على انه عين احد محتملاته فيصح  
 والمفهوم من كلام المص هنا انه اذا ذكر المفعول به او المفعول المطلق في لا  
 آكل يراد بهما الفرد (قوله الفرق بين قراءتي لاريب فيه الخ) فقولنا لا آكل  
 نظير لاريب فيه بالفتح في كونه لنفي الحقيقة وقولنا لا آكل شيئا او آكل نظير  
 لاريب فيه بالرفع في الاحتمال لنفي الحقيقة ونفي الفرد وفي جواز التخصيص بالنظر  
 الى كونه لنفي الفرد ونفي الجنس اخص من نفي الفرد فبين القرائتين عموم وخصوص  
 مطلق (قوله فاندفع ما ذكر) اي اذا وجد في قولنا لا آكل شيئا او آكل  
 احتمال نفي الفرد فاندفع الاعتراض الذي اورده التفتازاني على فرق الحنفية بين  
 لا آكل وبين لا آكل اكلا (قوله تقوية الاول) فيتبين هاتان المقدمتان ان  
 المصدر في لا آكل اكلا لتقوية المصدر الضمى من غير زيادة فهو لا يدل الا  
 على الماهية فكما ينافي نفي الحقيقة ارادة بعض الافراد في قولهم لا آكل فكذا  
 لا آكل اكلا فالفرق بينهما تحكم ووجه الاندفاع بمنع تقريب الدليل الذي ذكره  
 بان هاتين المقدمتين مسلمتان لكن لا يلزم منهما عدم الفرق بينهما كيف اذا ذكر  
 المصدر صريحا يدل على الفرد فبدل المصدر الضمى على الفرد ايضا فيصح  
 كونه تأكيد له (قوله وعلامته الخ) لما فرغ من تعريف الاقتضاء اراد بيان ما به  
 امتياز مقتضى عن المحذوف وهو وان كان معلوما من تعريفه لكن بينها لزيادة  
 الاحتمام بشأنه والتوضيح له فقال وعلامته الخ اي الشيء الذي به يمتاز  
 المقتضى عن المحذوف (قوله اعلم ان عامة الخ) بيان سبب الاحتياج الى بيان  
 العامة (قوله ضرورة صدق التكلم) اي لاجل احتياج صدقه والام  
 في الكلام للجنس لكن المراد به المذكور فافهم (قوله لصحته عقلا) مفعول مطلق  
 مجازي للصحة يعني لو لم يعتبر الاضمار بحكم العقل بعدم صحة الكلام كافي قوله  
 تعالى واسئل القرية كما مر لكن الاحتياج الى المقدر ان لم يعتبر المجاز العقلي  
 او اللغوي والا فلا احتياج اليه (قوله وسموا الكل) ان كان سموا بفتح الميم  
 وسكون الواو يكون فعلا ماضيا وان كان بضم الميم يكون امرا والمراد هو  
 الاول واعلم ان بين المقتضى والمحذوف عموم وخصوص مطلق فكل مقتضى  
 عند عامة الاصوليين محذوف عند النحويين وليس بالعكس بل بعض المحذوف  
 عند اهل النحو محذوف عند عامتهم ايضا وهو القسم الرابع وقد عبر عن القسم  
 الرابع بغير آخر في بيان المقدمات السابقة واثار هنا الى ان تصحيح مفردات  
 الكلام اعم من ان يكون بحسب المادة او بحسب الهيئة التركيبية او يقال ماسبق

بني على التمثيل فلا مخالفة ( قوله كحذف المبتداء ) اضافة الصفة الى الموصوف  
اي كالمبتدأ المحذوف فان صحة هيئة الكلام يتوقف عليه ( قوله و امثال ذلك )  
كحذف الفعل او الفاعل وكحذف المستثنى منه في الاستثناء المفرغ كما مر التضمن  
من قبيل مستبعات التراكيب عند السيد ومن قبيل المقدر عند السعد والاخصار  
في قوله ما اضرر لصحته اعم من ان يكون منويا او مقدر فيكون بمعنى الملاحظة  
سواء كان منويا فقط غير مقدر او كان مقدر اليكون شاملا ( قوله فخر الاسلام )  
و شمس الائمة الخ ) هم متأخر الاصوليين والمتقدمين غيرهم ( قوله ما ورائه ) اي  
غيره والمضمر على هذا البيان اعم مطلقا يعني بمعنى النوى المطلق والمحذوف  
خاص بالمقدر فيكون لفظا ( قوله ما اضرر لصحة الكلام شرعا ) وقد عرفت  
ان توقف صحة الكلام شرعا عليه اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة  
فعلى هذا يكون قولنا ان اكلت من قبيل المقتضى ان استعمل في مقام اليقين  
وان استعمل في المحاورات يكون محذوفا فح يقبل العموم كما مر فلا تنقل ( قوله  
ان يصح به المذكور ) الضمير راجع الى المضمر في ضمن المقتضى لا الى المقتضى  
بخصوصه والا يلزم الدور فتعريف المقتضى المضمر الذي يتوقف عليه صحة  
الكلام المذكور شرعا ( قوله يتوقف ) اخذ التوقف من الباء السببية فان  
المسبب يتوقف الى سببه ( قوله من جهة الشرع ) يعني يتوقف ترتيب الحكم  
الشرعي عليه ( قوله لا اللغة ) اي لا يكون موقوفا عليه من جهة اللغة ( قوله  
غير المقتضى ) فينبهنا مبينة بالنظر الى اصطلاح الاصوليين اذا المحذوف لفظ  
عندهم بخلاف المقتضى وبين المحذوف عند اهل النحو وبين المقتضى عموم  
وخصوص . طلق كما عرفت ( قوله وانما حذف فخر الاسلام الخ ) دفع توهم  
كون فخر الاسلام مع القدماء ( قوله وذكر ههنا الخ ) دفع سؤال الاستدراك  
( قوله وشرطه ) اي شرط كونه معتبرا شرعا وشرط كونه دليلا على حكم شرعي  
والفرق بين العلامة والشرط ان العلامة يوجد في ذي العلامة ويوجد نقيض  
العلامة في نقيض ذي العلامة بخلاف الشرط فانه لا يلزم مساواته للشروط ونقيض  
ذي العلامة هو المحذوف ( قوله ان لا يلغى ) وان كان لغوا عند ظهوره لا يكون  
مقتضى لعدم شرطه ولا يكون محذوفا ايضا وهو ظ ( قوله كما كان قبله ) الكاف كاف  
القران ( قوله اقول لا يخفى الخ ) حاصله ابطال التفسير المذكور بانه تفسير بالباين لا بالمطابق  
لان المطابق يلزم ان يكون بالمعنى المطابق للتفسير او بالمعنى اللازم وهذا المعنى  
ليس بمعنى مطابق ولا معنى لازمي للعبارة المذكورة اما عدم كونه معنى مطابقا

لهذه العبارة وظ واما عدم كونه معنى لازميا فلانه لو كان معنى لازميا يلزم ان يوجد اللغوية وعدم الفأدة عند تصريح نقيض المقتضى ولم يوجد وهو وظ فلا يكون معنى لازميا ايضا وليس الاعتراض بعدم صحة كونه علامة لصحة كونه دلالة بل الاعتراض ابطال التفسير لكونه تفسيراً بالبيان ( قوله باعتبار ان الطلاق الخ ) متعلق بالمتنى والطلاق بمعنى التطلق والحاصل لا يجوز كون الاجازة للنكاح مقتضى لقوله طلقها لعدم وجود الشرط الاول ( قوله لان غرضه الرد ) وقد علم ذلك من حال العبد حيث تمرد ونكح بلا اذنه فح يكون قوله طلقها مستعملا في ابطال النكاح الواقع فلو ثبت الاجازة بطريق الاقتضاء يلزم ان يكون قوله طلقها توكيلا وهو بط لانه يلزم فيه ان يكون العبد مالكا وليس بمالك حتى يجعل الآخرو كيلا فيلزم كونه لفواقبت انه مستعمل في معنى الابطال لثلا يكون لغوا ابتداء فلا يفهم الاجازة بطريق الاقتضاء قطعاً ( قوله خارجا ) اذ لو كان داخلا يلزم كونه ركناً وهو بوط وهو وظ ( قوله وهو ) اى المقتضى ( عليه ) اى على ذلك المعنى المذكور فى قوله معناه ان لا يكون المقدر الخ والمقدر هناك بمعنى المحفوظ والمنوى واذا كان ذلك المعنى موقوفا عليه للمقتضى يصح كونه شرطاً له ( قوله ولم يشترط وجود ضده الخ ) فيه تعريض لفخر الاسلام حيث جعل علامة لاشترط مع ان اللازم فى العلامة ان يشترط وجود ضده فى غير ذى العلامة ولم يشترط فلا يصح كونه علامة والحاصل عدم اللغوية عند ظهوره يصح كونه علامة بالمعنى الذى بينه صاحب القيل لكن لا يصح تفسير تلك العبارة بذلك المعنى لعدم كونه معنى مطابقاً لها ولا التزامياً والمعنى الذى بينه الشارح لتلك العبارة لما كان خارجاً موقوفاً عليه يصح كونه شرطاً فلذا جعل شرطاً لعلامة فافهم والله اعلم ( قوله ان يصلح تابعا ) انما قال ان يصلح ولم يقل ان يكون تابعا لانه لو قال كذلك يلزم ان يكون ادنى منه فقط بخلاف هذا التعبير فانه اعم كما بين الش ( قوله قد يستتبع ) اى قد يجعل تابعا لذاته مثله ( قوله لا ان يكون اعلى منه ) فان الشئ لا يستتبع اى لا يجعل الاعلى تابعا ( قوله لا يقع الطلاق ) فيكون كلامه لغوا بناء على ان الطلاق لا يتجزى بالاتفاق ولو قلنا ان طلاق اليد يقتضى طلاق النفس لا يصح لما قاله الش فان قيل فليكن مجازاً بذكر الجزء وارادة الكل كما فى قولهم وجهك طالق اورقبتك طالق قلت نعم لكن كون اليد مجازاً عن النفس ليس شايع بخلاف الوجه والرقبة ( قوله لا تستتبع النفس ) فلا يفهم طلاق النفس

بوجه من الوجوه فيكون ذلك الكلام لغوا ( قوله بالشرائع ) المراد بالشرائع  
 المحكوم به لان الاحكام مجاز هنا فلا يكون الكفار داخلين تحت خطاب اقيموا  
 الصلوة وآتوا الزكاة اذ لو كانوا داخلين تحته يلزم ان يلاحظ خطاب آمنوا  
 بطريق الاقتضاء بان يلاحظ خطاب آمنوا قبل قوله اقيموا الصلوة بان يكون المراد  
 آمنوا اقيموا الصلوة وهو غير جائز بناء على ان فروع الايمان لا تستتبع الايمان ( قوله  
 لان فروع الايمان ) اى المحكومات بها مثل الصلوة والصوم والزكاة ( قوله اقتضاء )  
 اى حال كونه مقتضى لقوله هذا فيكون كلامه هذا القوال لكن ان قال كفر عن  
 يمينك بالمال ولو قال بالصوم لا يكون لغوا ( قوله لان اهلية الاعتاق ) اضافة  
 العام الى الخاص والاعتاق مصدر مبنى للمفعول فاندفع اعتراض الازميرى فافهم  
 ( قوله من الفروع ) اى التى يقتضى ان لا يكون المقتضى اعلى لئلا يلزم كون  
 الاصل تابعا ( قوله اى اقتضاء النص ) اى مقتضاء ( قوله كالدلالة ) اى كدلالة  
 النص وهى معنى المعنى كما مر بيانه ومعنى المعنى فى قوله تعالى ولا تقل لهما اف  
 عبارة عن حرمة الايذاء للوالدين ( قوله ولو بالواسطة ) فحرمة الضرب والقتل  
 وغيرهما مضافة الى النص ايضا بالواسطة اى بواسطة معنى المعنى والواسطة  
 فى الحكم الثابت بالاقتضاء هو المقتضى ( قوله فان المقتضى ) اسم مفعول ( قوله  
 بمنزلة الشراء ) اى لقريبه والشراء بمنزلة النص والملك بمنزلة المقتضى والعق  
 بمنزلة حكم المقتضى فان قيل فعلى هذا لا يكون اداة التشبيه داخلا على المشبهة  
 قلت نعم لكن لا يلزم دخوله عليه بل يجوز دخوله على ما يفهم منه المشبهة وهو  
 مفهوم مما بعد اداة التشبيه وهو الملك ( قوله بخلاف القياس ) فان العلة التى هى  
 الوساطة فى الحكم الثابت بالقياس لا يفهم لغة من القياس فلا ينسب الحكم الثابت به اليه  
 وان كان ذلك الحكم ثابتا بالنص بحسب نفس الامر فلا ينسب اليه بل الى القياس  
 ( قوله الا عند المعارضة ) ان وجدت بالفرض ( قوله ترجح عليه ) لكون مدلول  
 الدلالة ثابت لغة فيكون ثابتا من كل وجه بخلاف الاقتضاء فانه ثابت من وجه  
 دون وجهه والثابت من كل وجه ترجح عليه حين التعارض ( قوله من الاستدلالات  
 الصحيحة ) ويقال لها طرق الاستدلال ايضا ( قوله بعض العلماء ) اى غير الحنفية  
 مطلقا سواء كان شافعي او لا ( قوله غير ما ذكر ) وهو فى مقام التفسير لقوله اخر  
 ( قوله مفهوم المخالفة ) من قبيل اضافة العام الى الخاص ان لوحظ الاضافة  
 والمراد بالمخالفة مخالفة المسكوة عنه للذكور والمفهوم منه عبارة عن  
 التخصيص بالذكور كما فى قوله عليه السلام الماء من الماء حيث خص المنى بالذكر

( فى لزوم )

في لزوم الفصل وفهم منه عدم الفصل حين لم يوجد الاتزال بطريق مفهوم  
 المخالفة لكنه غير معتبر عندنا ( قوله في الحكم ) اي حكم المذكور ( قوله اثباتا )  
 فتح يكون حكم المذكور نفيا ( قوله ونفيا ) فتح يكون حكم المذكور اثباتا مثلا  
 اذا قلنا جاني زيد ففهوم المخالفة عبارة عن عدم مجيء غير زيد وهو مدلول  
 لادليل والدليل عليه عبارة عن تخصيص زيد بالذكر مع ان المص عدده من الدليل  
 اللهم الا ان يقال مراده به عبارة عن التخصيص بالذكر فيكون النزاع في ان  
 التخصيص بالذكر هل يدل على نفي الحكم او اثباته ام لا فنحن لا يكون دليلا  
 اشارة اليه الازميري ( قوله شروطا اي شروطا للتخصيص بالذكر فانه انما  
 يدل على المخالفة بذلك الشروط فان وجدت يدل عليها اذ لو لم يدل يلزم ان يكون  
 التخصيص بالذكر لغوا ونحن نقول يجوز ان يوجد نكتة وفائدة اخرى ولا يلزم  
 الدلالة على المخالفة لكن في مفهوم المخالفة معتبرة عندنا ايضا في الروايات  
 والنزاع في صحة الاستدلال به ( قوله ان لا تظهر اولوية الخ ) فان ظهرت  
 لادليل التخصيص بالذكر على المخالفة اتفاقا ( قوله استلزم ) اي الظهور  
 ( قوله مفهوم موافقة ) فيلزم خلاف المفروض فتح يكون دلالة النص ليكون  
 معتبرة اتفاقا ( قوله ان لا يكون خارجا الخ ) يعني يلزم ان لا يكون القيد المذكور  
 من قبيل القيد الوقوعي كالتيقيد بكون الراتب في الحجور اي حجور آبائها ( قوله  
 لان حكم الثلاثي الخ ) يعني لا يدل على المخالفة فلذا بين في الفقه بان وطي الامهات  
 يحرم البنات سواء كانت بناء الراتب في حجور الاباء او لا ( قوله لحادثة ) اي لسبب  
 خاص به ( قوله في الغنم السائمة زكاة ) فخص النبي عليه السلام وجوب الزكاة بالغنم  
 السائمة في الذكر لكن لا يدل على عدم وجوب الزكاة في غير السائمة بناء على ان  
 تخصيصه لسؤال السائل فيكون التخصيص بالذكر لاجل سؤاله لا غير فلا يدل  
 على المخالفة والله اعلم ( قوله ان لا يكون ) اي المذكور مذكورا ( بجمالة ) اي  
 بالمذكور ( قوله العلوفة ) ان كانت من اموال التجارة ففيها الزكاة والا فلا ( ح )  
 اي حين لم يعلم المخاطب المذكور بالتخصيص بالذكر ( قوله للاعلام ) وهذه النكتة  
 لم تين للتوصيف في علم المعاني ويقال له اظهار ما خفي والاعراض عما ظهر ( قوله  
 ان لا يكون ) اي ذكر المذكور ( لدفع الخ ) ( قوله بالاجتهاد ) فان قيل الاجتهاد  
 لا يكون مخصوصا كما مر في بحث تخصيص العام قلت نعم لكن المخصص في الحقيقة  
 هو الدليل الذي استند اليه الاجتهاد والقياس كما اشار اليه الشارح ( قوله  
 مثلا ) اي اذكر الوصف مثلا وكذا التقييد بالاضافة او غيرها ويقال

قوله مثلا مربوط الى ما بعده (قوله من عموم الغنم) بناء على قاعدة مامن عام الا وقد خص منه البعض (قوله لدليل الخ) انما قال ذلك بناء على ان القياس لا يكون مخصصا (قوله فيقال) اى لدفع هذا الاحتمال الفاسد (قوله لثلاث مخصص) اى لالاحتراز عن العلوفة ونفي الزكوة عما عدى السائمة فلا يكون التخصيص بالذكر دليلا على مفهوم المخالفة ايضا لوجود نكتة غير التخصيص بالذكر في كل ما ذكر من الصور الخمسة او الستة لكن الشروط المذكورة غير منحصرة بما ذكر فلذا قال في مقام الفذلكة (قال الامدى الخ وبالجملة) اى بيان المعطوف عليه هذا الكلام ملابس بالتفصيل والكلام الملابس بالاجال والجملة مصدر على وزن كدرة بمعنى الاجال (قوله سبب) اى نكتة من النكات (قوله للتخصيص) وهو اثنان بينهما عموم وخصوص مطلق التخصيص بالذكر ويقال له التخصيص في الاثبات والتخصيص في الثبوت الاول بمعنى تخصيص الشيء بالذكر والثاني بمعنى كون الشيء مخصوصا بشيء في نفس الامر والنفي عما عداه والتخصيص بالذكر لا يستلزم التخصيص في الثبوت ههنا ويستلزم عند الخصم ان لم يوجد نكتة للتخصيص بالذكر سوى نفي الحكم وانما يستلزم لثلاث يبقى التخصيص بالذكر بلا نكتة (قوله فهل يجب) اى هذا محل النزاع فعند الحنفية لا يجب ولا يلزم كونه عبثا اذ لا يلزم من عدم ظهور نكتة سوى ذلك عدم وجود نكتة اخرى وان لم نطلع عليها فالتخصيص بالذكر لا يستلزم التخصيص في الثبوت فلذا اشتهر ان تخصيص الشيء بالذكر لا ينافي ما عداه ويقال ايضا ذكر الشيء لا ينافي ما عداه فافهم (قوله فانه لو ثبت الخ) متعلق بالظرف المستقر اعنى قوله منها مفهوم المخالفة اشار اليه الشارح (قوله مفهوم المخالفة) حاصله نفي حكم المذكور عما عداه (قوله لو ثبت) اى كونه مدلولاً لغويا قابلاً للمص كونه معتبرا من جهة اللغة واحال على المقايضة بعدم كونه معتبرا شرعا وعرفا والحال لو ثبت مفهوم المخالفة حال كونه مدلولاً لغويا للتخصيص بالذكر لنقل عن أئمة اللغة ولم ينقل (فاما ان يثبت) اى مدلولاً لغويا له بلا دليل (بالاتفاق) بناء على ان المدلول اللغوى لو ثبت بلا دليل يلزم ان يثبت بداهة وهو بطل اتفاقا (قوله ولا مجال له) اى لا جولان ولا دوران له في اللغة بناء على ان المدلول اللغوى انما يعلم بالاستعمال ولا يلزم ان يكون مدلولاً وضعيا من كونه مدلولاً لغويا كما يتوهم (قوله فتعين) اى فيلزم فيثبت الملازمة (قوله اذ الآحاد متعارضة) يعنى وان ثبت ونقل

بطريق الآحاد لكن لما نقل خلافه ايضا كانت الآحاد متعارضة فلا يعتبر  
 قطعاً ( قوله فلا تفيد الظن ) اى يكون مفهوم المخالفة مدلولاً لغويًا لتخصيص  
 الشيء بالذكر ( قوله ولما اختلف الخ ) بيان كون الآحاد متعارضة اجالا  
 ( قوله فى كل نوع ) اى فى ثبوت كل نوع من الانواع الثمانية فبعضهم قال بثبوته  
 وبعضهم قال بعدمه ( قوله الشك ) اى بين كونه مدلولاً لغويًا وبين عدمه  
 ( قوله ولا متواتر الخ ) جواب سؤال مقدر بانه فليكن ثابتاً بالتواتر او شبهه  
 فاجاب بانه لم يوجد التواتر حتى يحصل العلم ولم يوجد الخبر المشهور الذى شبه  
 التواتر حتى يحصل طمأنينة الظن بثبوته ( قوله ذلك الاختلاف ) اى فى كل  
 نوع من انواعه على السوية فلا يثبت اصلاً اى لا ظنياً ولا يقينياً تقر بالدليل  
 هكذا الاستدلال بمفهوم المخالفة فاسد لانه لو صح يلزم ان يثبت مدلولاً لغويًا  
 فى اللفظ لكن التالى بطلانه لو ثبت لثبت بطريق التواتر او شبهه لكن التالى  
 بطلان الملازمة فلانه لو ثبت امان يثبت بلا دليل او بدليل عقلى او بطريق الآحاد  
 لكن التالى بشقوقه الثلاثة بطلانه لو ثبت لثبت بطريق التواتر او شبهه لكن  
 التالى بطلانه فلو قالوا يجوز ان يثبت المفهوم شرعاً او عرفاً فمحذور الملازمة  
 ممنوعة قلنا لو ثبت شرعاً او عرفاً يلزم ان يوجد التواتر او شبهه فى الشرع  
 او العرف ولم يوجد واعلم ان بيان الشارح محمول على المسامحة بناء على ان مفهوم  
 المخالفة لا دليل والدليل هو التخصيص اللهم الا ان يقال انه مجاز بذكر  
 المدلول وارادة الدال ( قوله لم يوضع ) اى لم يوضع اثبات الحكم للمذكور  
 لنفيه عن المسكوت عنه وكذا لم يوضع نفي الحكم عنه للاثبات للمسكوت عنه  
 وتقر بهذا الدليل هكذا لو ثبت مدلولاً لغويًا يلزم ان يكون اللفظ الموضوع  
 للاثبات موضوعاً للنفي واللفظ الموضوع للنفي موضوعاً للاثبات لكن التالى  
 بطلانه ( قوله فيه بحث ) حاصله منع الملازمة بانها ممنوعة كيف لا يلزم من ثبوته  
 لفظ ذلك وانما يلزم ذلك كذا قائلين بكونه مدلولاً وضماً وهو ممنوع اذ لا يلزم  
 من كونه مدلولاً لغويًا كونه وضماً اذ يجوز كونه مدلولاً لازماً او مدلولاً  
 بطريق مستبعات التراكيب ( قوله مفهوم اللقب ) اضافة المدلول الى الدال  
 اى المفهوم الذى يفهم من ذكر اللقب ( قوله نفي الحكم عالم يتناوله الخ ) يعنى  
 ان اثبت حكم للقب فمفهوم اللقب نفي الحكم الخ وان نفي حكم عنه فمفهوم  
 اللقب اثبات ما الخ فافهم ( قوله عما الخ ) اى عن المسكوت عنه ( قوله  
 اسم الجنس ) فيه اشارة الى انه ليس المراد باللقب ما فى عرف اهل النحوى اعنى

ما يشعر المدح والذم بل المراد به مطلق الاسم سواء كان علما او اسما جنس واذا اعطى حكم الى مدلول العلم او اسم الجنس ففهوم اللقب عبارة عن نفي ذلك الحكم عماء كنى المجيئة عماء زيد في جاء في زيد ( قوله لفهم الانصار ) متعلق بقوله مفهوم اللقب فانه يفهم منه انه ثابت لفهم الخ ( قوله الماء من الماء ) اي وجوب الفصل بالماء ناش من الماء اي المنى فان عدم وجوب الاغتسال بالاكسال يفهم من تخصيص سبب وجوب الفصل بالماء بالمنى في الذكر ( قوله اي الفصل بسبب الخ ) فيه اشارة الى ان الماء الاولى مجاز بذكر الآلة واردة ذى الآلة والمضاف محذوف اي وجوب الفصل ( قوله فلولوا ان التخصيص الخ ) فيه اشارة الى ان مفهوم المخالفة مستفاد من التخصيص بالذكر وانه يفيد ( قوله بموجب العلة ) واعلم انه اذا اجاب مجتهد لمجتهد آخر فله طرق متعددة فاحد الاجوبة يقال له القول بموجب العلة كما سيجي ويقال له ارخاء العنان في الآداب ( قوله من اداة العموم ) فاللازمة متنوعة في قوله فلولوا ان التخصيص الخ ( قوله بمعنى ان كل فرد الخ ) تخصيص الفصل بفصل الجنبية بقرينة سبب الورود على مذهب من يجوز كون سبب الورود مخصوصا وهو الشافعي فيكون الجواب الزاميا والمخصص عندنا هو الاجماع الآتي فلا يلزم عدم وجوب الفصل بالحيض والنفاس ( قوله عيانا ) اي مشاهدة ذوقية ووجدانية لاحسية ( قوله انيم ) اي التقاء الختانين ( مقامه ) اي مقام خروج المنى ( خلفائه ) اي خلفاء خروجه عند الالتقاء والحاصل الماء انشائي اعم من الماء عيانا والماء دلالة اي مدلول وفهم الانصار مبني على تخصيص الماء الثاني بالمشاهد ( قوله مفهوم الصفة ) اضافة المدلول الى الدال اي المفهوم الذي يفهم من الصفة والمراد بالمفهوم المفهوم الاصطلاحي اعني مخالف المنطوق للمفهوم اللغوي وترك تعريفه بناء على ان فهمه مما سبق وهو نفي حكم الصفة لموصوف عن مخالف تلك الصفة كنى حكم الفضل عن الشافعي وهو مخالف الموصوف المذكور تلك الصفة فافهم ( قوله نحو سائمة الغنم ) لما كان بينهما عموم من وجه جاز كون كل منها قيد الآخر لكن المراد كون المضاف قبدها ( قوله ولي الواجد ) المراد بالولي الاطالة اي اطالة اداء الدين والواجد الغنى وهو بعدنى الحديث اعني ولي الواجد يحل عقوبته وعرضه يعني اطالة الغنى اداء دينه يحل عقوبته وحبيه اي كونه محبوسا فافهم ( قوله منهناه ) اي لم نحكم بثبوته

فهو المراد بالمانع لا الاصطلاحى فان قيل هذا بنا فى القاعدة المبينة فى المعانى وهى ان القيد  
 قدينى وينفى المقيد كما نقل عن الشيخ قلت الكلام فى مقام الاستدلال وهو ليس  
 ثابت فى مقامه وهو بنا فى ثبوته فى المقام الخطا بى كانه عليه السيلكوتى فى حاشية  
 التصورات فارجم ( قوله ينفر الشافعية ) ان يوقع الفرة عليهم وتقرير الدليل  
 هكذا لو لم يكن مفهوم الصفة ثانيا لما نقر قولنا الفقهاء الحنفية فضلاء الشافعية لكن  
 التالى بط ( قوله ولعل الاحسن ) انما قال الاحسن بناء على ان هذا القول اى المذكور  
 فى المتن لا يبق عن الكون دليلا بناء على ان تنفر الشافعية مبنى على اعتقاد الحنفية  
 فانهم ( قوله لا اعتقادهم ذلك ) فيكون الاستدلالا عليه باعتقادهم هكذا مفهوم  
 المخالفة ثابت لانه تنعقد ثبوته وكل شئ تنعقد ثبوته فهو ثابت وهذا فاسد بناء على  
 لزوم المصادرة اذ لا يلزم ثبوته من اعتقادهم وان قالوا اعتقادنا مطابق للواقع  
 فيقول ذلك او المسئلة الحاصل لا يصح هذا الاستدلال على المذهب باعتقاد شخص  
 فلا يصح هذا الاستدلال لا تحقيقا ولا التزاما فعلى هذا يكون الاحسن بمعنى الصواب  
 فانهم ( قوله لتركهم ) اى لترك الحنفية الشافعية ( قوله على الاحتمال ) لهم  
 فى الذكر مع وجود احتمال عدم الفضل فيهم ( قوله لا فادته ) اى التقييد  
 بالوصف ( قوله بعض الناس ) وهو البعض المعتقد بثبوته والثانى مبنى على التسليم  
 يعنى لو سلم الدلالة فلانسلم دلالة على ثبوته فى اعتقاد الشافعية بل يجوز  
 ان يكون نقرتهم بناء على اعتقاد من يتعقد ثبوته فتفروا لذلك الفهم من بعض  
 المعتقدين ثبوته ( قوله اولانفهامه فى الجملة ) يعنى لو سلم دلالة فى اعتقاد  
 المنفرين فلانسلم الملازمة ايضا كيف يجوز ان يكون دلالة عليه بواسطة القرينة  
 فلا يثبت الملازمة فلا يثبت دلالة التقييد بالوصف على نفي الحكم فى المقام الاستدلالى  
 وكلا منافيه فلا يتم القريب ( قوله مفهوم الشرط ) اضافة المدلول الى الدال اى  
 مفهوم الذى يفهم من تعليق امر لامر والظاهر ان الشرط بمعنى التعليق ولم يعرف  
 مفهوم الشرط لظهوره وهو عبارة عن انتفاء حكم الجزاء حين انتفاء الشرط فى  
 قولنا ان جئتنى اكرمتك معنيان احدهما منطوق وهو الظاهر اعنى اكرامه حين  
 صح الجئى ونايهما انتفاء حكم الجزاء حين انتفاء الشرط وللشرط ثلاثة معان  
 الاول التعليق والثانى مدخول جرف الشرط والثالث الخارج الموقوف عليه  
 واعلم ان القائل لفهوم الشرط على ما فهمه السيلكوتى فى حاشية المطول بنى  
 مذهبه على ان الحكم فى الشرطية فى الجزاء والشرط من قبيل القيد فيلزم انتفاء القيد  
 من انتفاء المقيد فلذا قال به ولما لم يقل الحنفية بكون الحكم فيه بل بكونه بينهما

لم يقولوا به لكن فيه نظرباء على ان مفهوم الصفة من قبيل القيد مع ان الخفية لم يقولوا به ايضا فلو كان الحكم في الجزاء عند الخفية لا يقولوا به ايضا فاحفظوا (قوله لان عدمه يوجب عدم المشروط) تقريره كلما اوجب عدم الشرط عدم المشروط ففهوم الشرط ثابت لكن المقدم حق والتالى مثله اما الملازمة فظة واما حقبة المقدم فيبينه بقوله والا الخ فان قيل الدعوى جزء من الدليل اعني قوله لان عدمه يوجب عدم المشروط قلت الدعوى عبارة عن الدلالة اى دلالة انتفاء الشرط على انتفاء حكم المشروط بخلاف هذه المقدمة فانها بالنظر الى نفس الامر (قوله لغوى) المراد باللغة ماهو بالمعنى الاعم اعني الشرط عند اهل النحو والمعاني وهو معنى التعلق او مدخول حرف الشرط كما حل اشارح عليه (قوله حرف الشرط) اى مثلا او مبنى على التقلب او مبنى على قول من يجعل اذا حرفا فافهم (قوله تعدد الاسباب) اى على سبيل التبادل ان اريد شخص الاسباب او على سبيل الاجتماع ان اريد نوع الاسباب فافهم والشرط لا يجوز تعدده وحاصل الجواب بمنع حقبة المقدم او الملازمة وان الجواب مبنى على ان خصوصية العلة لا توجب خصوصية المعلول فحينئذ يجوز تعدد الاسباب على سبيل البدل والا فلا يجوز لكن المفهوم من قوله وهو لا يجب ان يكون شرطا اصطلاحيا انه يجوز ان يكون مدخوله شرطا اصطلاحيا فمح يلزم ان يفهم مفهوم المخالفة فيلزم ان يقال ان جوابه مبنى على كون مدخول حرف الشرط سببا فاذا كان شرطا اصطلاحيا فيلزم ان يحجب بجواب آخر بانه لا يفهم المخالفة من ذلك الشرط ايضا اذ يجوز ان يفهم انتفاء حكم الجزاء من الخارج لامن انتفائه او يحجب بجواب الطرسوسى فارجع فافهم (قوله مفهوم الغاية) اضافة الدال الى المدلول اى المفهوم المستفاد من مدخول الى وحتى بناء على انهما موضوعان للغاية اى الانتهاء كما هو المشهور والتزاع فيما اذا كان حكم المغييا ممتدا الى الغاية فهل كان حكم الغاية مخالفا لحكم المغييا وهل يستفاد هذه المخالفة من الغاية ام لا وان التزاع فيما لم يدخل الغاية تحت حكم المغييا بناء على انه اذا دخل الغاية تحت حكمه يكون من قبيل المنطوق بخلاف ما اذا لم يدخل فان الخصم يقول يفهم هناك مخالفة حكم الغاية لحكم المغييا وعندنا لا يستفاد من الغاية بل من دليل آخر (قوله لا تكون آخر) اى لكن التالى بط والمقدم مثله ثبت ان ما بعدها مخالف لحكم ما قبلها فالغنى في قوله تعالى فاغسلوا

ايدىكم الى المرافق اغسلوا ايديكم مع المرافق ولا تغسلوا بما بعد المرافق وعندنا  
 المعنى اغسلوا ايديكم مع المرافق وحكم ما بعد المرافق مسكوت عنه لا يستفاد  
 لزوم الفصل ولا عدمه (قوله قلنا الكلام فى الآخر لا فيما بعده) بناء على ان ما بعد  
 الغاية مخالف لما قبلها بالاتفاق وحاصل الجواب بمنع التقريب بناء على ان اللازم  
 من الدليل ثبوت مفهوم ما بعد الغاية ونحن نقول به ولا يثبت بمحل النزاع  
 (قوله وانما النزاع فى نفس الغاية) فيما اذا لم يدخل الغاية تحت المقيا فهل  
 يستفاد من الغاية ان حكمها مخالف لحكم ما قبلها وان قالوا لاتمام التقريب  
 ولو دخلت فى حكم ما قبلها لاتكون آخرنا قلنا الملازمة ممنوعة اذا يلزم منه  
 ان لاتكون آخرنا ولقائل ان يقول كلام الشارح ههنا مضطرب بناء على  
 ان المستفاد من قوله اذا لم يقل احد بدخول الخ ان مفهوم ما بعد الغاية  
 ثابت مع ان المفهوم من كلامه السابق عدم ثبوت المفهوم مطلقا فانهم  
 فارجع قلت يجوز ان يكون مفهوم ما بعد الغاية من قبيل المتفق عليه كما تاله  
 صاحب التلويح وانما النزاع فى الغاية (قوله واعترض على هذا الجواب الخ)  
 وحاصل الاعتراض اثبات تقريب الدليل (قوله وهو مذكور) اى مدخول  
 حرف الغاية مذكور وغير المذكور انما هو ما بعد الغاية (قوله لم يصح عده)  
 مع انهم عدوه من المفهوم فثبت ان النزاع فيما بعد الغاية لافى نفس الغاية  
 فيتم التقريب (قوله اقول كونه مذكور لا ينافى الخ) اقول نعم لكن ينافى تعريف  
 المفهوم فيما سبق حيث يستفاد منه ان المفهوم عبارة عن مخالفة حكم المسكوت  
 لحكم المنطوق الا ان يقال ان ماسبق بيان لاكثر افراد مفهوم المخالفة فيجوز  
 ان لا يكون بعض افراده بالقياس الى الاستثناء كذلك ويمكن ان يقال ان المسكوت  
 عندهم من ان يكون حقيقة او ما بمنزلة وما نحن فيه من قبيل ما هو بمنزلة بالنظر الى  
 كون حكم الغاية مسكوت عنه فح لا اشكال (قوله من قبيل الاشارة) فح يكون من قبيل  
 المنطوق (قوله متفق عليه) فعند القائل بالمفهوم ثابت بطريق المفهوم  
 وعند من لم يقل به قال بانه ثابت بطريق الاشارة ويحتمل ان يكون مراد صاحب  
 التلويح من مفهوم الغاية مفهوم ما بعد الغاية وبه يندفع اعتراض عزمي زاده  
 فى حاشية الدرر على الشارح يعنى على جعل الثانى مقابلا للاول حيث قال الشارح  
 فى الدرر بل الصواب ان يقال ان الاستدلال به مبنى على ما قال صاحب المجمع فى  
 البدائع ان الغاية عندنا من قبيل الاشارة لا المفهوم او على ما قال صاحب التلويح اخ  
 فانه جعل الثانى مقابلا للاول مع ان المفهوم من كلامه هنا عدم المقابلة بينهما

ولامخالفة بين كلامه هذا وبين كلامه في الدرر بناء على انه اتى كلامه بلعل  
 يعنى كما يحتمل ان يكون كلام صاحب البديع مقابلا لتوجيه التلويح كما قال في الدرر  
 يحتمل ان يكونا متحدين كما قال هذا فافهم فارجع الى الدرر الى بحث ما قبل خيار  
 الشرط والتعيين (قوله لدلالة قولنا لافاضل) تقريره كما دل قولنا لافاضل الازيد  
 على نفي كل الخ ففهوم الاستثناء ثابت لكن المقدم حق والتالى مثله والجواب  
 بمنع الملازمة بعد تسليم حقيقة المقدم وان اراد الخصم ان هذا القول يدل  
 عليه بالذات فحقيقة المقدم ممنوعة حينئذ (قوله مطلقا) اى بقرينة اولا (قوله  
 وهو المطلوب) فعلى هذا لا يتم التقريب (قوله مفهوم انما) اى المفهوم  
 المستفاد من انما وهو الحصر وانما خير ان فى الحصر يلاحظ حكمان  
 صريحى وضمنى فالصریحى هو المنطوق والضمنى هل يستفاد من انما  
 ام لا فقيه نزاع فعند الحنفية لا يستفاد فكلمة انما بمجرد التأکید عندهم للحكم  
 الصريح (قوله فى الحصر) اى فى مجموع الحكم الصريحى والضمنى فكلمة  
 انما يفيد الحصر عند الخصم وعندنا لا يفيد فى مقام الاستبدال وان كان مفيداً له  
 فى المقام الخطابى (قوله انما الولاء لمن اعتق) آزادلو قوله به ولى اولمق بان يأخذ  
 ميراثه عند موته فارجع الى الفقه لمن اعتق تقريره هكذا كما كان معنى الحديث ثبوت  
 الولاء لمن اعتق وعدم ثبوته لغير المعتق فكلمة انما يفيد الحصر لكن المقدم حق والتالى  
 مثله وحاصل الجواب بمنع الملازمة بمد تسليم حقيقة المقدم بانها ممنوعة كيف يجوز ان  
 يستفاد الحصر من عموم الموضوع وكلمة انما تأکید فقط وتقرير الثانى هكذا كما كان  
 معنى الحديث الثانى صحة العمل بالنية وعدم صحته بغير نية فكلمة انما يفيد الحصر  
 لكن المقدم حق والتالى مثله (قوله اذ يتبادر منه الخ) بيان لحقيقة المقدم وكلمة انما يفيد  
 الحصر فى المقام الخطابى عند الحنفية وبيان اهل المعانى على مذهب الحنفية مبنى عليه  
 (قوله من عموم الولاء) اى من كونه معر قابلام الاستغراق فكلمة من منشأية  
 وفى قوله الاشارة الى ان هذا الكلام يفيد الحصر بناء على ان الضمير راجع  
 الى المعرف بلام الجنس او الحصر مستفاد من المقام (قوله فينتفى مقابله) لثلا يلزم  
 اجتماع النقيضين فالخصم يستفاد من الموجبة الكلية اى حصر الموضوع  
 لا من انما كما قال الخصم والمعنى فى انما الاعمال بالنيات انما ثواب الاعمالها عندنا  
 كما مر والفرق بين صحة العمل وبين كون العامل مثابا عموم من وجه وقدر  
 ايضا فارجع قوله غايته ان كل الولاء (يعنى يفيد الانجاب الكلى الذى هو

المنطوق ولا يفيد السلب الجزئي حتى يلزم اجتماع النقيضين (قوله ولا ينشأ  
ثبوت بعضه) اذ ليس هذا نقيضا للايجاب الكلى حتى يلزم اجتماع النقيضين  
ونقيضه ليس ثابت فمحض ثبوت بعضه الخ (قوله قلنا انه) اى كون كل  
الولاء للمعتق فهو اثبات الممنوع (قوله فيصدق) تفريع على قوله لما ثبت للمعتق (قوله  
وقد كان كل الخ) حال كونه مستفاد من عموم الولاء فيلزم اجتماع النقيضين فيلزم  
ان الحصر مستفاد من عموم الولاء قطعا (قوله لا يقال) من طرفان قيل (قوله  
هذا) اى قوله اذ لو ثبت له ولواء الخ (قوله بمجرد الاعتبار) بان يكون الولاء  
الثابت للمعتق ولغيره شخص واحد في الخارج والفرق بين ولاء المعتق وبين ولاء  
غيره اعتبارى (قوله سماع زيد) اى مسموعه ولا يتغير كتاب الكافية مثلا  
بسماع زيد وعمرو فعلى هذا لا يتم الملازمة في قوله اذ لو ثبت الخ ولا يتم دللها  
ايضا (قوله لا مجال له) اى للتفاير بمجرد الاعتبار لان الولاء وجودى فلا يصح  
التفاير الاعتبارى بينهما بل بينهما مغايرة بحسب الوجود والتحقيق فعلى هذا  
يتم الملازمة في قولنا اذ لو ثبت له ولا لما ثبت للمعتق الخ فيثبت ان الحصر المستفاد  
من مجرد عموم الموضوع بلا شبهة فافهم (قوله اذما عمرو غير ما لغيره) يعنى  
حصصة عمرو غير حصصة زيد وان كان حصتا هما مشاعة غير معينة وهو ظ  
(قوله مفهوم العدد) وهو عبارة عن نفي الحكم الثابت للعدد عن الزيادة  
والنقصان وحاصله عبارة عن انه هل يفيد الحصر اللغوى ام لا وعندنا لا يفيد  
(قوله افاد التخصيص) اى تخصيص الحكم بالعدد ونفيه عن زيادة العدد ونقصانه  
(قوله نص العدد) اضافة العام الى الخاص اى يبطل مدلول اسم العدد والمراد  
بالنص مطلق اللفظ عبر به بناء على ان اسم العدد قطعى في مدلوله لكونه حاصا  
(قوله وغيره) عبارة عن الزيادة والنقصان وابطال نص العدد بط لانه  
قطعى في مدلوله فانه لا يتحمل الخ فالخمس قطعى في مدلوله ولا يتحمل الاربعة  
ولا الستة وابطال نص العدد بط فاذا كان باطلا يلزم ان لا يشمل حكم العدد  
لغير المعدود سواء كان زائدا او ناقصا فيفيد الحصر يعنى نفي حكم العدد عن زيادة  
المعدود وعن ناقصه اى نفي حكم العدد عن غير العدود (قوله التعميم بعلة لابه  
اى تعميم الحكم بغير العدود بان يكون حكم العدود ملا للعدود بذلك العدد  
ولغيره يعنى دخول الذنب مثلا في حكم القتل لا بد لالة لفظ الخمس حتى يلزم  
بطلان النص بل بواسطة علته اعنى الاذى (قوله ولا شك الخ) جواب سؤال  
وهو انه اكان التعميم ثابتا بواسطة العلة يلزم ان يوجد التعارض بين اسم

العددوين العلة بناء على ان اسم العدد يقضى ان لا يشمل حكمه بغير المحدود  
مع ان علة الحكم يقتضى الشمول فاشار الى جوابه بانه انما يلزم التعارض بينهما  
لو كان عدم التعرض لشيء تعارضالعدمه وليس فليس فاجاب بمتارى (قوله فى معنى  
الكذب) اى فى حكمه فيجوز قتله ايضا سواء بدأ بالاذى اولا (قوله العقق)  
صقصفان معناسنه (قوله غير مستثنى) اى عن حكم لزوم الجزاء بالقتل كبا فى غير  
الخمسة بل يلزم بقتله الجزاء (قوله قياس الشافعى السباع الخ و حكم بانه  
لا يلزم الجزاء بقتل السباع فى الحرم ويلزم الجزاء عندنا (قوله ناظر الى المذهبين)  
فان قيل الحق واحد فيلزم ان يكون احد كلاميه بط قلت نعم لكن القول الثانى  
لاجل الالتزام للشافعى القائل المفهوم فافهم فيه اويقال القول الثانى مبنى على  
ان يكون التعميم انما يجوز بواسطة العلة المفهومة لغة ولا يجوز بواسطة  
العلة المستنبطة بالا جتهاد لكن العلة فى كلام المصاعم كما اشار اليه الشارح  
حيث قال لاسيما الخ فان المفهوم من ذلك القول جواز التعميم بواسطة العلة  
المستنبطة بالا جتهاد فافهم فان هذا الكلام لا يخلو عن الملام اذلا معنى لكون  
كلامه مبنيًا على المذهبين بنا على ان احد المذهبين بط قطعًا اذا لحق واحد  
فلا تغفل (قوله مفهوم الحصر) اضافة العام الى الخاص والحصر عبارة  
عن مجموع الحكمين ايجابى وسلبى ويلزم ان يكون المحكوم عليه اوبه متغاييران  
فيه اثلا يلزم التناقض وقد يكون الحكم الايجابى صريحيا والسلبى ضمنيا  
وقد يكون بالعكس والحصر معتبر فى باب البلاغة وهل يعبر فى باب الاستدلال  
ام لا وهل يعتبر الحكم الضمنى فى باب الاستدلال ام لا فقيه النزاع (قوله النفي  
عن الغير) محمول على التمثيل اى ان كان الحكم الايجابى صريحيا مثلا فافهم  
(قوله كتنقديم ماحقه التأخير) اى على ماحقه التقديم ومثل هذا الحصر  
مستفاد من فحوى الكلام من غير اعتبار الوضع (قوله وتعريف المسند الخ)  
اى بلام الاستمراق اتفاقا اوبلام الجنس على قول السعد الدين فانه يفيد  
الحصر عنده وان لم يفد عند السيد السند فان قيل لم لم يذكر العطف  
من طرف القصر كقولنا جائئى زيدا عمرو اولكن عمرو قلت بناء على عدم  
النزاع فى مثله بناء على ان كلا الحكمين منطوق وانما النزاع فى بعض انواعه  
الذى بينه الشارح (قوله صفة) اى الصفة العربية يعنى المشتق وترك العلم  
لعدم كونه معرفا باللام او الاضافة فان قيل قد سبق ان الحصر معتبر فى قوله  
عليه السلام انما الولاء لمن اعتق والاعمال بالنيات مع ان الشارح نقاه هنا قلت نعم لكن

العموم قطعي فيما سبق والعموم في محل النزاع ظاهر لا قطعي بمعنى النزاع فيما اذا كان العموم ظاهرا شار اليه بقوله ظاهرا في العموم فاندفع اعتراض الطرسوسي ( قوله بين علماء المعاني ) فيه اشارة الى ان علماء الاصول والمعاني وان كانا مشتركين في البحث عن احوال اللفظ العربي لكن لما كان جهة بحثهما والمق من بحثهما متغايرين لا يلزم منه ان يكون كل ما كان معتبرا عند علماء المعاني معتبرا عند الاصوليين ( قوله المنطلق زيد وزيد المنطلق ) كلاهما قصر الصفة على الموصوف والمعنى في الاول انجح منطلق زيد در وفي الثاني انجح زيد منطلق در ( قوله خواص ) اي النكات والاعتراض ويقال لها المعاني الثواني في علم المعاني ( قوله تختلف ) اي في الكون مقصودا وعدمه فقد يكون بعض الخواص مقصودا وقد لا بخلاف بحث الأئمة الاصول فافهم وان كانوا باحثين عن احوال اللفظ العربي ايضا لكن لا من حيث افادتها خواص بل من حيث افاتها الاحكام الشرعية وهي لا تختلف باختلاف المقامات بل كانت مطردة فلذا لم يختاروا ما اختاروه ولا نزاع في الحقيقة بينهما بناء على ان مانفي أئمة الاصول لا يقول به علماء المعاني ولا ينكر أئمة الاصول قول علماء المعاني فانكار الاصوليين في المقام الاستدلالي واثبات الاحكام الشرعية ولا يتكرونها الحصر في المقام الخطابي فافهم ( قوله اذ لولا لا خبر الخ ) متعلق بالمقدر اي الحصر يستفاد اذا كان المبتدأ والخبر ما بيننا اذ الخ لتعليل لكون مفهوم الحصر من مفهوم المخالف ( قوله وانه بط ) فعدم افادته الحصر بط ايضا ثبت انه يفيد الحصر ( قوله فظاهر جواب اذا ) انه اي الشأن لا قرينة ) وهي سبق الذ كر صراحة او تقديرا او كونه مشهور ( قوله للعهد ) اي لارادة الفرد المعهود من العالم كزيد مثلا واذا لم يوجد القرينة لا يصح كونه للعهد ( قوله وليس للجنس ) عطف على قوله لا قرينة للعهد ( قوله لا متناع الحمل ) سواء كان الحمل بمعنى الاتحاد او بمعنى الاتصاف اذ لا يصح اتحاد زيد مع ماهية العالم ولا اتصافه به فافهم فان قيل قد يجيء الجنس بمعنى تحقق المفهوم في ضمن فرد لاعلى التعيين كقولنا الرجل خير من المرأة قلت نعم لكنه يرجع الى العهد الذهني فلا يوجد المقابلة فالمراد به الماهية ولا يصح كونه لتعيين جميع الافراد فلا يصح كونه للاستغراق ثبت انه للعهد الذهني ثبت الحصر اذ لو فرض على تقدير عدم افادته الحصر يعني كلما كان الام لما صدق عليه العالم فلولا ثبت الحصر لفرض ان غير زيد الخ فاذا فرض ذلك يلزم ان يكون العالم في هذا التركيب اعم وتقريره هذا لولا الحصر لا خبر عن اعم بالخاص لانه لولا الحصر لصدق العالم على غير زيد وكلما صدق عليه يكون العالم اعم من زيد وقد اخبرت عنه زيد ينتج انه لولا الحصر لا خبر

لاخبر عن الاعم بالاخص اما الملازمة الاولى فلانه لو لا الحصر يصح ان يفرض  
صدق العالم على غير زيد فان قيل الاخبار عن الاعم بالاخص صحيح في الموجبة  
الجزئية والمهمة كما تقرر في المنطق قلت نعم لكن المراد عدم صدقه موجبة كلية  
وفي الجزئية والمهمة يلزم الحصر فلا يرد اعتراض الازميري فافهم ( قوله  
ثبوت زيد بلكر ) وهو بطل ( قوله واذا ثبت هذا ) اي هذا البطلان فلا يصح الايجاب  
الكلي فلا يصح حمله على الجنس ولا على الاستفراق ( قوله فوجب ) تقرير  
على قوله لاخبر عن الاعم بالاخص مع ملاحظة بطلانه اي اذا بطل الاخبار  
عنه به فوجب الخ جعله اي الاعم ( قوله من معين ) اي بين المتكلم والمحاطب  
وليس المراد به الشخص والا يخرج في ضمن زيد فلا يفيد الحمل حينئذ ( قوله  
بجمله اليهود ذهني ) هذا مخالف لما تقرر في المعاني من ان الحصر انما يستفاد  
بلام الجنس او الاستفراق ( قوله تصوره ) لكن لا شخصه بل من حيث  
ان ههنا ما كاملا حينئذ يفيد الحمل اي قبل الاخبار ( قوله وانت ) خطاب للتكلم  
( قوله هو المطلوب ) فلا يتم التقريب فان قيل المق من الحصر الادعائي هو المبالغة ثبت  
الحصر الادعائي فيتم التقريب اللهم الا ان يقال مراد المستدل اثبات الحصر مطلقا  
حقيقيا وادعائيا مع ان اللازم من دليله انما هو الحصر الادعائي فلا يتم التقريب ( قوله  
اي من الوجوه الفاسدة ) اي عندنا ( قوله ما قيل القرآن في النظم الخ ) انما صرح  
قوله ما قيل ولم يقل ومنها القرآن في النظم كما في مفهوم المخالفة اشارة الى ان هذا  
الاستدلال اكثر فسادا منه والقران بكسر القاف بمعنى المقارنة والنظم بمعنى العطف  
( قوله يعني ان يدخل الخ ) فيه اشارة الى ان محل النزاع ليس مطلق القيل في  
النظم بل النزاع في عطف الجملة المستقلة التي لا محل لها من الاعراب على الجملة  
المستقلة الاخرى هل يقتضي المشاركة في الحكم اي الاثر المترتب ام لا فعندنا لا يقتضي  
وانما كان محل النزاع ذلك بناء على انه لا نزاع في عطف المفرد على المفرد  
والجملة التي لها محل من الاعراب على الجملة الاخرى مثلها في اقتضاء العطف  
الاشركة فافهم ( قوله اهل النظر ) اي من اصوليين ( قوله لان العطف سواء  
كان الخ ) فيه اشارة الى ان المراد بالعطف في المتن مطلق العطف فلذا اتاه اسما  
ظاهرا لا عطف المستقل على المستقل فهذا القائل اثبت مطلوبه بطريق  
القياس اي قياس عطف الجملة المستقلة على عطف المفرد والجملة التي لها  
محل من الاعراب لوجود العلة فيه ايضا وهي العطف تقريره هكذا عطف الجملة  
المستقلة على المستقلة يوجب الاشتراك لانه كعطف الناقصة على الكاملة في الاشتمال

على العطف و . عطف الناقصة على الكاملة يوجب الاشتراك في الحكم بالاجماع  
 ينفع المطا ( قوله ان الناقصة ) بمعنى مطلق الكلمة لا بمعنى الجملة الناقصة والا  
 فلا يصح فافهم وجهه ( قوله والعطف قد وجد فيما نحن ) اشار الى ان الاثبات  
 بواسطة القياس وان العلة هي العطف ( قوله فيوجبهما ) الفاء للنتيجة ( قوله  
 يجب بناء ) اى يثبت ( قوله في الحكم ) اى الاثر المترتب بناء على ان عدم  
 وجوب الزكوة عليه يترتب على عطف الزكوة على الصلوة ( قوله قلنا ) حاصله  
 منع لقوله ولا موجب لذلك سوى العطف فافهم والله اعلم ( قوله فان الاصل  
 في كل كلام تام الخ ) علة لقوله ليس العطف بل افتقار فان قيل لا حاجة الى  
 قوله تام بعد قوله ان يستبد بنفسه اى ان يكون مستقلا بنفسه قلت نعم لكن  
 المراد بقوله تام تام لفظا بذكر مبتدائها وخبرها ان كانت جملة اسمية او ذكر  
 الفعل والفاعل ان كانت فعلية والمراد بقوله ان يستبد بنفسه كونه  
 تاما لفظا ومعنى فلا استدراك فافهم والاصل بمعنى الراجح ( قوله جعل  
 الكلامين ) كلاما ( واحدا ) فان قيل لم يوجد جعل الكلامين كلاما واحدا  
 في قوله تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكوة قلت نعم لكن لم يوجد فيه عطف  
 الناقصة على الكاملة بل عطف الكاملة على الكاملة الاخرى ولا يوجد فيه  
 المشاركة حتى يرد ذلك ( قوله في الافادة ) اى في افادة حكمها مثلا اذا قلت  
 جائئ زيد وعمر فقولك عمرو ناقص يحتاج في افادة حكم الجمعي الى الاولى بان  
 يلاحظ الفعل هنا ايضا ( قوله وجودا وعدما ) اى ان وجد الافتقار يوجد  
 الشركة ايضا والا فلا الحاصل لا يحمي اقتضاء الشركة اى شركة الثانية  
 للاولى في الحكم اى في الاثر المترتب على الاولى من العطف بل من افتقار  
 المعطوف واحتياجه الى الشيء الذي يتم المعطوف به فقول الخصم ولا موجب  
 لذلك سوى العطف ممنوع قطعاً ( قوله ثم الجملة الثانية قد تكون تامة الخ )  
 اشارة الى الجواب عن المعارضة الواردة من طرف الخصم بانه ان كان عندكم  
 دليل على ان العطف لا يوجب المساواة في الحكم وعندنا دليل ينفيه وهو انه  
 كلما كان العطف الجملة الثانية التامة على الجملة الجزائية موجبا للاشتراك في حكم  
 التعليق فالوجوب للاشتراك هو العطف لا الافتقار واحتياج المعطوف لكن  
 المقدم حق والتالى مثله وحاصل الجواب انه ان اراد بكون الثانية تامة كونها  
 تامة من كل وجه فحقية المقدم ممنوعة وان اراد كونها تامة من وجه وناقصة  
 من وجه آخر ثبت مطلوب بناء على ان اشتراك الثانية للاولى انما هو من جهة  
 احتياجها لا من جهة العطف فلا اشكال ( قوله باعتبار امر ) بان يكون المبتدأ

واخبر مذكورين فيكون الجملة تامة بهذا الاعتبار ( قوله فلا نشارك الاولى  
اي لانشارك الثانية للاولى في ذلك الامر المقبر وفيه مسامحة فتأمل ) قوله  
فيحتاج اليه ) فيه مسامحة والمراد فيحتاج الثانية الى الاولى باعتبار الامر الآخر  
بمعنى في التعليق كما سيحى مثاله ( قوله ولهذا قلنا ) اشارة الى مضمون ما قبله  
من مضمون قوله ثم الجملة الثانية الى هنا ( قوله لان الجملة الثانية ) متعلق بقلنا  
فان قيل فيلزم تعلق الجارين بمعنى واحدا بفعل واحد قلت نعم لكن الاول  
متعلق بالمطلق والثاني بالمقيد فيكون علة العلة ( قوله وان كانت تامة ) اى من جهة  
اللفظ حيث ذكر مبتدائها وخبرها ( قوله في حق التعليق قاصرة ) فان قيل فليكن  
الثانية عطفًا على الجملة الشرطية فينبذ لاحتياج الثانية الى اعتبار التعليق  
قلت نعم لكن ههنا دليل على ان الثانية اعنى قوله وعبدى حر عطف  
على الجزاء لاعلى الجملة الشرطية وهو ان غرض التكلم اعتبار التعليق  
في الثانية ايضا لانه لو لم يكن غرضه ذلك لما ذكر الثانية عقب الاولى بل ذكر  
قبل الاولى او ذكرها مستقلة لكن لم يذكره بل ذكر عقب الاولى فهذا يدل  
على ان مراده اعتبار التعليق الاول في الثانية ايضا ( قوله لانتجيزه ) لانه لو كان  
مراده التنجيز لما ذكر الثانية عقب الاولى بل ذكرها مستقلة او قبل الاولى  
( قوله او ذكر شرطه على حدة ) كلمة او وقعت في سياق النفي فيفيد عموم النفي  
يعنى ليس مراده التنجيز ولا ذكر شرطه على حدة بل مراده اعتبار التعليق  
الاول في الثانية ( قوله فصار ناقصا من حيث المعنى ) فن جهة نقصانه من  
حيث المعنى استيفاد الاشتراك لامن العطف كما زعم الخصم ( قوله والدليل كون  
خبر الاول غير صالح ) اى مع ذكر الثانية عقب الاولى وهو المحفوظ في الدليل  
ايضا اشار اليه فيما بعد حيث قال فدل ذكره مع الاول فعلم من ههنا قاعدة  
في حق الجملة المذكورة عقب الجملة الشرطية هل هى معطوفة على الجملة  
الشرطية ام على الجزاء فالقاعدة انه ينظر ان كان خبر الاول اى الخبر في طرف  
الجزء صالحا لخبرية الثاني اى للكون خبر الثاني فالجملة الثانية عطف على الجملة  
الشرطية لاعلى الجزاء فان اعاد الخبر في الثانية يدل عليه وان لم يكن خبر  
الاول صالحا لخبرية الثاني فالثانية عطف على الجزاء لاعلى الجملة الشرطية  
كافى قوله ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى حر ( قوله ولهذا قلنا في قوله  
الخ ) اى اشارة الى مضمون قوله يدل على ان مراده التنجيز ( قوله لو كان  
مرادا ) اى لو كان وقوع الثلاث مراده ( قوله على انه مراده ) اى على ان الخبر

المدكور في الثاني مراده لالخبر الاول اعني كونها طالق ثالثا ولما كان مراده الخبر الثاني اعني طالق وهو مطلق والمطلق اعني قوله طالق لا يحمل على المقيد اعني قوله طالق ثلاثا ولو حمل عليه يراد به الطلاق الثاني لكن لا ضرورة فيه حتى يحمل عليه بلا ضرورة في راد به الطلاق الواحد وخبر الاول لما لم يكن صالحا لكون خبرا لثاني بناء على ان الخبر الاول قيد بالثلاث تعلق الثاني ايضا بالشرط اي يتوقف على الشرط ايضا بناء على كونه معطوفا على الجزاء لاعلى الجملة الشرطية ( قوله اقول عدوا وبين جملتين الخ ) اعترض على النحاة ( قوله لان العطف ) اي المعطوف من التوابع تقريره لاشي من الجملة الثانية من الجملتين لا محل لهما من الاعراب بمعطوف لان المعطوف من التوابع وكل تابع ثان باعراب سابقة ينتج كل معطوف ثان باعراب سابقة ولاشي من الجملة الثانية منهما ثان باعراب سابقة ينتج فلاشي من الجملة الثانية بمعطوف لعدم صدق التعريف عليه ثم نقول كما ثبت انه لاشي من الجملة الثانية منها بمعطوف فجعل الواو الداخلة عليها عاطفة ليس بصحيح لكن المقدم حق والتالي مثله لكن يجب عن هذا الاعتراض من طرف النحاة بان الاعراب في تعريف التابع اعم من الوجودي والعدي فيثبت ان اراد المعترض انه لاشي من الجملة الثانية ثان باعراب سابقة انه لاشي منها ملابسا بالاعراب الموجود في سابقة فهو مسلم لكن التقريب ممنوع وان اراد انه لاشي منها ملابسا باعراب سابقة مطلقا فهو ممنوع هكذا اجاب زيني زاده في اعراب الكافية لكن هذا الجواب ضعيف بناء على انه تأويل بصرف التعريف عن ظاهره فاعتراضني الشارح وارد بملاحظة ظاهر التعريف فان قيل ما يقول الشارح في حق الواو الداخلة على الجملة التي لا محل لهما من الاعراب قلت يقول ان ذلك الواو يقال له واو النظم او واو الاستيناف والنظم بمعنى مطلق الكلام فاضافة الواو اليه اضافة الجزاء الى الكل والله اعلم وهو الهادي ( قوله ويؤيد ما ذكرنا ) انما قال يؤيد دون يدل بناء على انه يجوز ان يكون مراده واو النظم و او العطف لكن المقابلة بواو العطف يؤيد بما ذكره الشارح وان لم يدل عليه ( قوله اي من الوجوه الفاسدة ) اي عندنا معاشر الخفية ( قوله تخصيص العام ) اي تخصيص لفظ العام ما يطلق عليه العام وبالجملة اذا نزل لفظ عام او ورد بسبب خاص هل يكون حكمه مخصوصا بذلك السبب او يعمل بدلالته العامة بان يكون حكم العام شامل لجميع افراده فالنزاع فيه ( قوله بسببه ) الباء صلة التخصيص ولا يكون مخصوصا بسببه الخاص بل يعمل بدلالته العامة عند الخفية

( قوله اى قصر العام ) فيه اشارة الى ان التخصيص بمعنى القصر وان العام فى المتن بمعنى ما يطلق عليه العام مجازا بذكر الخاص وارادة العام ( قوله لغويا ) بمعنى اللفظ الموضوع لمفهوم كلى سواء كان مطلقا او لا فافهم ( قوله على سبب وروده ) فيه اشارة الى ان الباء داخل على المقصور عليه لا ان الباء بمعنى على كما زعم الازميرى الا ان يقال مراده ما قلنا من الاشارة ( قوله او سبب وجوده ) راجع الى العام لكن فيه مساححة والمراد او قصره على سبب فرده الخاص وسبب الوجود اعم من الوجود والنزول ايضا فان قيل لا حاجة الى قوله او سبب وجوده بعد قوله على سبب وروده قلت نعم لكن ذكره ليشمل قوله عليه السلام زنى ما عزم فرجع كما مر ( قوله وعدم تعديته ) عطف تفسير وقد سبق مثاله وهو قوله عليه السلام خلق الماء طهورا لا ينجسه الخ فى مقام الجواب عن السؤال فى حق بئر البضاعة فارجع فالتخصيص يقول المراد بالماء ماء بئر بضاعة ونحن نقول بمومه وله مثال آخر وهو قوله عليه السلام اى اهاب دبح فقد طهر فلا يخص عندنا باهاب شاة ميمونة كما مر بيانه ايضا وان ورد فى حقه ( قوله الى اجرائه ) اى اجراء العام الذى سببه خاص ( قوله لان التمسك الخ ) فى مقام اثبات الاحكام الشرعية انما هو بلفظ العام لا بسببه الخاص هذا بالاتفاق تقرير الدليل هكذا كما كان التمسك فى مقام اثبات الاحكام الشرعية باللفظ والحال انه عام وثبت ان خصوص السبب لا يتافى عموم اللفظ فالعام الذى سببه خاص يجزى على عومه لكن المقدم حق والتالى مثله ( قوله اقتضاه عليه ) اى مجازا بذكر لفظ العام وارادة سببه الخاص ( قوله فيكون اجماعا ) اى يكون تمسكهم بعموم الالفاظ امامة اجماعا على ان العبرة الخ فكلمة على متعلق بالاجماع ( قوله باختصاصه به ) اى مجازا بذكر الكل وارادة الجزء ان كان العام لغويا او ذكر العام وارادة الخاص ان كان اصطلاحيا ويمكن ان يكون حقيقة على كونه اصطلاحيا باخراج سائر الافراد عن الحكم فقط لاعن المدلول فافهم ( قوله اى السبب ) يعنى لجواز اخراج السبب الذى هو فرد من افراد العام عن حكمه ايضا بسبب الاجتهاد اى انقياس واخراج السبب بالقياس لا يجوز فعدم التخصيص بالسبب لا يجوز ايضا فيكون مخصوصا بسببه وتقريره هكذا العام مخصوص بسببه لانه لولا اختصاصه به لجاز تخصيص سببه اى اخراج سببه باجتهاد لكن التالى بظا اما الملازمة فلانه كلما كان نسبة العام الى جميع

الافراد على السوية فكما جاز تخصيص اى فرد كان بالاجتهاد بعد تخصيصه بما يصلح تخصيصا جاز تخصيص السبب ايضا لانه من الافراد ينتج انه كما كان نسبة العام الى جميع الافراد على السوية فلو لا اختصاصه بالسبب لجاز تخصيص السبب ايضا بالاجتهاد لكن التالى بطا ابطالان التالى فلانه يلزم ان يكون بيان اسباب النزول والورود لغوا فعدم تخصيصه بالسبب بط ايضا فثبت انه مخصوص به فان قيل التقريب ليس بتام اذ اللازم من الدليل عدم جواز تخصيص العام الاصطلاحى مع ان الدعوى عام قلت نعم لكن لا قائل بالفصل وبه يتم او يقال يستفاد دليل اللغوى منه ايضا فافهم (قوله على السوية) اى من غير ترجيح البعض والسبب فرد من افراده كما سيجى (قوله بالاجتهاد) اى بالقياس (قوله بما يصلح الخ) وهو الدليل القطعى والقياس ظنى وانما ضم قوله بعد تخصيصه بما يصلح الخ بناء على ان العام لا يجوز تخصيصه ابتداء بدليل ظنى بل بدليل قطعى مثله (قوله لم يكن لنقله فائدة) لكن التالى بط (قوله فانه اذا عم السبب وغيره الخ) بيان الملازمة (قوله كان نسبته) اى نسبة دلالاته الى ثبوت الحكم (قوله وكل منهما يجب نفي مثله) اشارة الى بطلان التالى فى الثالث والثانى والمثل نفي ونفى النفي اثبات فيلزم وجود المطابقة ووجود الفأدة فى النقل لكن الدليل الثالث ليس بشئ اذ لا يجب المطابقة بين السؤال والجواب فى العموم والخصوص بل المطابقة انما هو من جهة كشف الجواب السؤال فان حصل الكشف وجد المطابقة بينهما ولا فلا فلذا اجاب به فيما بعد من طرف الحنفية والله اعلم (قوله قلنا يجوز دخول البعض) حاصل الجواب بمنع الملازمة (قوله فى الحكم) اى فى الحكم اثبات للعام (قوله قطعاً) اعلم ان القطع يستعمل فى معنيين احدهما خاص وثانيهما عام والمراد هنا القطع بالمعنى الخاص بمعنى ما لا يحتمل خلافه اصلاً فمح لانسلم جواز التخصيص بالنسبة الى بعض الافراد الذى سبب النزول والورود من جلته (قوله معلوما) اى للمجتهد (قوله تحت الارادة) اى تحت الحكم المراد بالعام قوله قطعاً عرفت انه بالمعنى الخاص فان قيل جمع افراد العام داخل تحته قطعاً قلت نعم لكن القطع هناك بالمعنى الاعم فلا اشكال (قوله بدليل يدل الخ) متعلق بمعلوماً فمح لا يجوز تخصيص ذلك الفرد واخرجه ولو بعد التخصيص بما يصلح له كما مر الحاصل يجوز ان يكون معلوماً للمجتهد دخول بعض الافراد على وجه القطع بالمعنى الاخص فمح ان اراد الخصم ان نسبة الامام الى جميع افراده على السوية فى كونها افراداً له

فهو مسلم لكن لا يلزم منه جواز تخصيص السبب واخراجه عن الحكم بسبب  
 الاجتهاد وان اراد انها على السوية في جواز التخصيص فهو ممنوع (قوله والفائدة  
 لا تنحصر فيه) جواب عن الدليل الثاني بمنع الملازمة ايضا بانها متنوعة كيف  
 لا تنحصر الفائدة في تخصيص العام بسببه فالضمير الى التخصيص المذكور في المتن  
 اشار اليه الشارح بقوله اى في خصوص الحكم به فان تخصيص العام بسببه عبارة  
 عن كون حكم العام مخصوصا بسببه (قوله ووجوه النصوص) يعنى معرفة  
 اسباب النصوص القرآنية والاحاديث من قبيل الفائدة مع ان كون معرفة السبب  
 قطعية فائدة معتد بها كما مر آنفا (قوله والمطابقة للكشف الخ) جواب عن الدليل  
 الثابت بمنع الملازمة ايضا (قوله عن السؤال) اى عن السؤال عنه بان يزيل خفاءه  
 والمسؤل عنه بئر بضاعة مثلا كما مر وحكمه الطهارة حيث سئل عن بئر بضاعة  
 للنبي عليه السلام اعنى طهارة مائها فاجاب بقوله خلق الماء طهورا فهذا  
 الجواب مطابق للسؤال عنه بناء على انه عليه السلام بن بهذا القول الشريف حكم  
 المسؤل عنه مع زيادة اى مع الكشف عن الزيادة (قوله ولا نسلم وجوب المطابقة  
 الخ) فان قيل اشارة الى ان المطابقة بينهما في العموم والخصوص ليست بواجبة  
 لكنها اولى قلت نعم اشار به الى الجواب بوجهين بانه ان اراد الخصم انه يلزم عدم  
 المطابقة الواجبة فالملازمة ممنوعة كيف المطابقة فبهما ليست بواجبة وان اراد  
 انه يلزم عدم المطابقة الاولوية فهى مسلمة لكن بطلان اتالي ممنوع كيف انما يكون  
 بطول لم يوجد الكشف مع زيادة (قوله تخصيصه بغرض التكلم) فان قيل ما الفرق  
 بينه وبين ماسبق من تخصيص العام بسببه قلت ماسبق في مقام المفعول له التخصيص  
 وهذا في مقام الحصول (قوله يظهر بكلامه غرضه تقرير) دليل الخصم هكذا كما  
 كان المتكلم يظهر بكلامه غرضه يجب حل كلامه على غرضه المعلوم لكن المقدم  
 حق والتالى مثله واقول الغرض ان كان معلوما للسامع يكون معلوما له بسبب  
 خارج عن كلام المتكلم ولا يجوز ان يكون معلوما بكلامه والا يلزم الدور  
 واذا كان معلوما له بسبب خارج عنه بان يعلمه من قرينة حالية او مقالية فليكن  
 المتكلم مظهرا غرضه بذلك السبب فلا يلزم تخصيص كلامه بذلك الغرض  
 الحاصل يكون غرضه من قبيل مستبهمات التراكيب فلذا اجاب من طرف الحفية  
 بما يسمى فانظر (قوله لا يكون له عموم) مثلا قوله تعالى ان الاربار لى نعيم ورد  
 في حق مدح الاصحاب فعند الخصم ليس له عموم وعندنا له عموم للاربار الى آخر الايام

( قوله )

( قوله اولدزم ) مثلا قوله تعالى والذين يكثر ون الذهب الخ ورد في ذم الذين جمعوا الذهب والفضة فعند الخصم لا يستدلى به علي وجوب الزكوة في الحلي الذي يجب فيه الزكاة وعدنا يستدل قافهم ( قوله قلنا هذا فاسد ) الظان الجواب معارضة علي قوله تخصيص العام بفرض المتكلم لكن يلزم منع قوله بظهر بكلامه غرضه اثلا بكون تعارض تساقط بانه ممنوع كيف يجوز ان يعلم بسبب خارج عن كلامه كما عرفت تقرير المعارضة هكذا ان كان عندك دليل على ما ادعيت من لزوم تخصيص العام بفرض المتكلم وعندنا دليل ينفيه هو انه فاسد لانه ترك موجب الصيغة بمجرد انتزاع اي بمجرد ميل نفس المتكلم وعمل بالمسكوت عنه وترك العمل بالنصوص والعمل بالمسكوت عنه فاسد يتبع المظن فالدكتور اشارة الى الصغرى والكبرى مطوية اشارة اليه بقوله ولا يخفى الخ قوله ( موجب الصيغة ) اسم مفعول وهو العموم والصيغة عبارة عن العام ( قوله من غير موجب ) بيان لاني المستفاد من المجرد وذلك الموجب عبارة عن الدليل الشرعي فان قيل لما جعل غرض المتكلم كالمذكور لم يكن العمل به عملا بالمسكوت عنه عند الخصم قلت لادلالة للعام على الخاص باحدى الدلالات الثلاث كما تقرر في المنطق فيلزم ذلك المحذور قطعيا لو خص به ( قوله والامكان قائم ) اي امكن العمل بحقيقة الصيغة اي بمعناها الحقيقي حاصل وان كانت الصيغة مستعملة لغرض المدح او الذم فان قصد المدح او الذم لا يجوز ان يكون موجبا ومعتدا به فان المدح العام الخ ( قوله نوع احتمال ) الاحتمال بمعنى المحتمل والاضافة بانية اصطلاحية اي اعتبار نوع من جنس المحتمل قافهم والله اعلم ( قوله من الوجوه الفاسدة ) اي عند الحنفية ( قوله حل المطلق على المقيد ) فان قيل هل يكون الحمل عليه حقيقة ام مجازا قلت يحتمل الامرين فان كان المطلق مستعملا في المقيد يكون مجازا وان كان مستعملا في معناه وكان المقيد ملحوظا من الخارج يكون حقيقة وقد سبق بيانه واعلم انه لا نزاع بيننا وبين الشافعي في صورة الاستلزام اي في صورة كون حكم المقيد موجبا لتقييد حكم المطلق ومستلزامه نحو اعتق عني رقبة ولا تعتق عني رقبة كافرة فانه لو قيد الرقبة في الاول بالكافرة كما في الثاني المقيد يلزم التناقض فتقييد الرقبة بالكافرة في الثاني يستلزم تقييد الاولى لكن بقيد المؤمنة لا بقيد الكافرة والا فلا يرفع التناقض وقد سبق بيانه فلا تغفل وكذا لا نزاع فيما اذا كان الاختلاف في السبب ونحوه بل النزاع انما هو فيما اذا كان الحكم متحدا فيهما وكان

الحادثة اى التى ورد الحكم فى حقهما مختلفة ككفارة اليمين والقتل فان الحكم متحد فيهما وهو عبارة عن وجوب اعتاق الرقبة لكن الحادثة مختلفة وهى عبارة عن كفارة اليمين وكفارة القتل لاعن مطلق الكفارة ولما كانت الرقبة مقيدة بصفة الايمان فى كفارة القتل ومطلقة فى كفارة اليمين وكفارة الظهار لا يحمل المطلق على المقيد بل يكون المقيد به كفارة القتل ويكون المطلق كفارة اليمين والظهار وانما لم يحمل لعدم المناقاة بينهما لاختلاف الحادثة وقد سبق ان الشافعى يقول بالحمل ها بناء على ان المقيد ناطق بالقييد والمطلق ساكت عنه فالناطق اولى من الساكت وقد عرفت جوابه بانه فيما اذا وجد التعارض ولم يوجد لاختلاف الحادثة ( قوله فلاحاجة الى الاعادة ) بناء على انه بين فى بحث الخاص محل النزاع والجواب من طرف الخفية ولما لم يسبق جواب من حمل المطلق على المقيد بطريق القياس مست الحاجة الى بيان الجواب من طرف الخفية فارادها بانه فين اول اقياس الخصم ( قوله او ان اقتضى الخ ) عطف على قوله مطلقا وبعض الشافعية قاس كفارة الظهار بكفارة القتل فحكم بعدم كفاية اعتاق الرقبة الكافرة فى كفارة الظهار ايضا بان قال كفارة الظهار ككفارة القتل فى كونهما كفارة موجبة للزجر فكفارة القتل لا يكفي فيها اعتاق الرقبة الكافرة ينتج ان كفارة الظهار لا يكفي فيها اعتاق الرقبة الكافرة ايضا وانت خبير ان هذا القياس ليس بقياس فقهي بناء على ان القياس الفقهي يلزم ان يكون بطريق تعدية الحكم الشرعى من المقيس عليه الى المقيس كفى قياس نبيذ التمر بالتمر بانه حرام لانه كالتمر والتمر حرام ينتج ان نبيذ التمر حرام فان حرمة التمر حكم شرعى بخلاف عدم كفاية اعتاق الكافرة فى كفارة القتل فانه ليس بحكم شرعى يعنى لا يستفاد من النص اعنى نص كفارة القتل بل هو عدم اصلى يعنى كما يستفاد عدم كفايته قبل النص فكذا بعد ورود النص بناء على انه لو استفيد من النص يلزم القول بمفهوم المخالفة اعنى مفهوم الوصف ولم يقل به الخفية كما سبق فلذا اجاب عنده هذا القياس بما ذكره بعد فانتظر ( قوله لان القيد ) اى قيد المؤمنة فى الرقبة الواردة فى كفارة القتل ( قوله زائد ) اذلا يجوز كونه عين المقيد ولاجزئه اذلا يجوز تقييد الشيء بنفسه ولايجزئه ( قوله مجرى الشرط ) الشرط بمعنى مدخول اداة الشرط ( قوله فى ان انتفاء ) وللخفية منع ذلك بناء على ان الشرط الذى يوجب لتفائه انتفاء المعلق به ليس بمعنى مدخول اداة الشرط بل بمعنى الخارج الموقوف كما مر فى مفهوم

( الشرط )

(الشرط) بيان لوجه الشبه بناء على قوله يجرى مجرى الشرط يستفاد منه التشبيه (قوله فيوجب النفي في المنصوص) يعنى تقييد الرقبة بالمؤمنة في كفارة القتل يوجب عدم كفاية الرقبة المطلقة في المنصوص اعنى كفارة القتل (قوله حكما شرعيا) اى لا عدما اصليا لعدم كفاية الصوم والصدوم والصلوة في كفارة القتل وانما كان حكما شرعيا بناء على ان عدم كفاية الرقبة الكافرة مدلول النص المقيد بالمؤمنة تحت الخصم (قوله في نظيره) اى نظير المقيد وهو المطلق وهو كفارة الظهار بناء على ان الرقبة فيها مطلقة لا مقيدة بالمؤمنة (قوله قلنا حل المطلق الخ) لما سبق الجواب عن القول بمفهوم الشرط ومفهوم الوصف وعن حل المطلق على المقيد مطلق لم يتعرض لهما ولما لم يسبق الجواب عن حل المطلق على المقيد بطريق القياس اراد الجواب عنه وقال قلنا الخ (قوله ليس تعدية للحكم الشرعى) اى مع انه يلزم في صحة القياس الفقهي تعدية الحكم الشرعى اى تجاوزه من المقيس عليه الى المقيس (قوله في صورة التقييد) اى في صورة التقييد الصريح يعنى عدم كفاية الرقبة الكافرة في صورة التقييد اى تقييد الرقبة بالمؤمنة عدم اصلى يعنى ليس بمستفاد من النص وليس بداخل في مدلول المقيد فنقول الخصم ولما كان النفي مدلول النص المقيد الخ بمنوع عند الحنفية (قوله لما سبق في مفهوم المخالفة) اى لعدم جواز القول بمفهوم الوصف والشرط عند الحنفية فلو كان النفي داخلا مدلول المقيد ومستفادا منه يلزم القول بمفهوم الوصف وقد سبق انه بط عند الحنفية فثبت ان عدم كفاية اعتاق الرقبة الكافرة من قبيل عدم الاصلى فلا يصح القياس لعدم وجود تعدية الحكم الشرعى والله اعلم الحاصل عدم كفاية اعتاق الرقبة الكافرة لو كان مستفادا من نص كفارة القتل يكون مستفادا بطر بق مفهوم المخالفة اعنى مفهوم الوصف وقد سبق انه بط عند الحنفية (قوله واثنانى ان هذا القياس الخ) قال الاستاذ في تقرير دليل الخصم بعد يوم هكذا كلما اوجب القيد النفي في المنصوص بالنص وفي نظيره بالقياس فالطلق يحمل على المقيد لكن المقدم حق والتالى مثله اما الملازمة فلانه كلما كان القيد جاريا مجرى الشرط فكلما اوجب النفي في المنصوص بالاص وفي نظيره بالقياس فالطلق يحمل على المقيد واعلم ان فرقة من الشافعي يقول بحمل المطلق على المقيد اذا كان الحكم واحدا فيهما سواء اتحدت الحادثة اولا وسواء كانا في الحكم او في السبب وقدم بيانه في بحث الخاص

وفرقة اخرى يحمل المطلق عليه بل يرق القياس وحاصل الجواب الاول بمنع حقبة  
المقدم بانها ممنوعة كيف والنفي في المقيد اعنى عدم كفاية الرقبة الكافرة عدم اسلى  
لاحكم شرعى مستفاد من النص المقيد ( قوله والثاني ان هذا القياس ) حاصله لو سلم  
ان القيد او جب المنفى في المنصوص بالنص فلان سلم صحة القياس ايضا كيف وفيه  
ابطال للحكم الخ ( قوله مثلا ) انما قال مثلا اشارة الى ان المقيد لا يلزم ان يكون بقيد  
المؤمنة وكذا لا يلزم ان يكون المطلق عبارة عن مطلق الرقبة بل يكون غيرهما ( قوله  
وهنا ) اى في قياس الرقبة المطلقة الواقعة في حادثة ككفارة الظهار مثلا بالرقبة  
المقيدة بالمؤمنة الواقعة في حادثة ككفارة القتل ( قوله ان ثبت بالقياس اجزاء  
المقيد ) وانما لا يجوز لكونه ثابتا بالنص المطلق فلا يجوز القياس في مقابله ( قوله مع  
عدم اجزاء غير المقيد ) اى لكونه مخالفا للنص المطلق فيلزم ان يكون القياس  
ابطالا للثابت بالمطلق والحاصل لو صح قياس الشافعى يلزم المقابلة بالنص  
ويلزم ابطال الحكم الثابت بالنص المعلق وكلاهما بط فقياس الشافعى بط  
ايضا فان قيل ما الفرق بين الوجه الثانى والثالث قلت الوجه الثالث اعنى  
المقابلة بالنص اعم بناء على ان اجزاء المقيد وكفايته لا يكون ابطالا للحكم الشرعى  
فالمقابلة بالنص اعم سواء كان فيها ابطالا للحكم الشرعى ام لا اشار اليه بقوله  
فلا يجوز ان يثبت بالقياس اجزاء غير المقيد الخ فقول الازميرى ان انشأنا لازم  
لثالث منظور فيه بل الامر بالعكس فتأمل ( قوله غير متعرض ) اى غير دال  
( قوله بالنفي ) اى بعدم كفاية الرقبة الكافرة وحاصل السؤال منع للوجه  
الثانى والثالث بالارجاع الى قوله وهما المطلق نص دال الخ بانهما ممنوعان  
كيف يحمل النص المطلق حال عن النص في حق الوصف كوصف الايم ان  
فلا يلزم ابطال الحكم الشرعى ولا المقابلة بالنص لو ثبت قياس الشافعى ( قوله  
ممنوع ) اى بل فالمنع لغوى فلا يلزم مقابلة المنع بالمنع ( قوله بالحكم ) اعنى  
كفاية الاعتناق ( قوله ومعنى قولهم ) جواب سؤال مقدر تقديره انه  
لو كان المطلق ناطقا بالحكم يلزم ان يكون متعرضا للصفات وهو بط لانه  
مخالف لقولهم اجاب بما ترى ( قوله محل النص ) اى محل النص المطلق  
وهو كفارة اليمين والظهار ( قوله سواء وجد المقيد او لم يوجد ) يعنى يدل  
النص المطلق على كفاية المقيد وغيره فلو ثبت قياس الشافعى يلزم المقابلة بالنص  
وابتال للحكم الثابت بالمطلق ( قوله للصفات ) اى لصفات مداوله ( قوله على

احدهما بالتعين) اى على احد وجود ائقيد وعدمه والحاصل المطلق يدل على الصفات لكن لاعلى التعيين والمراد بقولهم لا يدل عليها انه لا يدل عليها على التعيين فلا منافاة ( قوله قيل للخصم الخ ) فأنله هو التفقازانى فى النلويح فار جمع وحاصل توجيهه من طرف الشافعى انه لا يلزم ان يكون قياس الشافعى تعديته للعدم الاصلى وانما يلزم لو كان المعدى اجزاء المقيد وليس كذلك بل المعدى والمتجاوز وجوب القيد اى فى المقيس عليه اولاً ثم فى المقيس بطريق القياس ووجوب القيد حكم شرعى فلا يكون تمديدة للعدم الاصلى ح ( قوله ولا ندلم ان النص المطلق يدل الخ ) اى حتى يلزم ابطال الحكم الشرعى ( قوله بل على وجوب المطلق ) اى فلا يلزم المقابلة بالنص ايضاً فعلى هذا تقرير قياس الشافعى هكذا كفارة الظهار ككفارة القتل فى كونهما كفارة موجبة للاعتاق بسبب ارتكاب محرم وكفارة القتل يجب فيها قيد الايمان فكفارة الظهار فيها قيد الايمان ولا يكون تقريره بما سبق من ان كفارة القتل لا يكفى فيها الرقبة الكافرة الخ حتى يرد اعتراض الحنفية ( قوله من الخروج من قانون المناظرة ) بناء على ان صدر كلام القيل فى مقام اثبات دعوى الخصم فلا يصح ايراده المنع بعده بقوله ولا نسلم الخ اذ لا يثبت الدعوى بالمتع اويقال وجد كونه خارجاً عن القانون انه يلزم الانتقال الى دليل آخر قبل ثبوت دعوى الخصم اللهم الا ان يقال من طرف القيل اعنى التفقازانى ان مراده اثبات دعوى الخصم بتحرير مراد الخصم ( قوله على شائع ) المراد به الفرد الذى يصدق على افراد كثيرة من جنسه ( قوله خص ) الفرق بينهما وبين الفرد بحسب التبادر عموم وخصوص مطلق والفرد اخص اعنى الفرد الشخص والخص اعم سواء كان فرداً شخصياً او نوعياً ولا فرق بينهما بحسب المدلول الاقوى ( قوله ينافى التناول والشيوع ) فح يلزم ابطال الحكم البابت بالمطلق اعنى به عدم وجوب القيد اويقال فح يبطل امكان صدق المطلق على المؤمن والكافر من جنس الرقبة فافهم ( قوله فظهر ان النص المطلق يدل على عدم وجوب القيد ) فلو صح قياس الشافعى يلزم ابطال الحكم الثابت بالنص المطلق ( قوله فليتامل ) لعل وجه التأمل اشارة الى السؤال من طرف التفقازانى بانه يجوز ان يراد بامكان الصدف الامكان العام المقيد بجانب عدم اعنى عدم ضرورة فى جانب الوجود سواء كان عدمه متنعاً او لا فعلى هذا لا يوجد المناقاة فافهم فيه جدا والى جوابه بان المتبادر من الامكان هو الامكان الخاص اذا الاحتمال

يطلق عليه لاعلى الامكان العام فثبت المناقاة فتأمل في هذا الدرس جدا  
والله اعلم ( قوله ومن المباحث المشتركة ) كلمة من للتبعض والمباحث جمع مبحث  
بمعنى المبحوث عنه يعنى كان بحث الخاص والعام وغيرهما من المباحث المشتركة  
بينهما كذلك البيان منها ( قوله وهو يطلق الخ ) فيه استخدام بناء على  
ان المراد به اللفظ والمراد به فى المتن المعنى ( قوله ما يحصل به التبيين ) فح يكون  
محازا بذكر المسبب واردة السبب ( قوله كالدليل ) فيه اشارة الى انه يطلق على  
الالفاظ الدالة على المعانى ( قوله ومجمله ) المحل بمعنى الاثر المترتب على التبيين  
يعنى المقى والغرض من التبيين والتعلق من قبل تعلق ذى الغرض الى الغرض  
فافهم ( قوله وهو العلم ) بناء على ان المقى من التبيين العلم للسامع فافهم ( قوله هو  
ايضاح المقى الخ ) مبنى هذا التعريف الاطلاق الاول وكل تعريف جامع  
لافراد وموانع عن اغياره بناء على ان مبنى كل منها مغاير للآخر وليس مبناهما  
واحدا حتى يلزم المحذور ( قوله والاو اكثر اصحابنا الخ ) فيه نشر عكس  
الف لثلاث يقع الفصل بين الاول وبين تنتمه يعنى اختار اكثر اصحابنا كونه  
فعل المدين ( قوله الا ان الامام الخ ) دفع توهم موافقة الامام لاكثر الاصحاب  
فى التقسيم ايضا اى كما اختار الاول فدفعه بانهم يوافقهم فى التقسيم ( قوله والنسخ  
من البين ) اى اخراج النسخ من بين اقسام البيان وجعل محله التعليق فيكون  
الاقسام اربعة عنده ( قوله والتعليق بيان تبديل ) اى كما جعل الامام ابو زيد  
كذلك ( قوله والنسخ لرفعه ) تقريره لاشئ من النسخ ببيان لان البيان  
لاظهار الحكم ولاشئ من النسخ باظهار الحكم ينتج لاشئ من النسخ بيان  
امالكبرى فلانه كلما كان النسخ لرفع الحكم فلاشئ من النسخ باظهار الحكم  
لكن المقدم حق والتالى مثله ( قوله كونه اظهرا لانتهاء مدة الحكم الخ )  
يعنى منعوا الكبرى بانه ممنوع كيف وفيه بيان واظهار المقى اعنى بيان انتهاء مدة  
العمل بالحكم الشرعى ( قوله مجرد اظهار الخ ) اى الجرد عن التعلق بالسابق  
كاسيحي ( قوله ابتداء ) اى من غير كونه نسخا لحكم شرعى ( قوله اظهرا ماهو  
المراد من كلام سابق ) والنسخ يزيله ويرفعه فلا يكون بيانا فان قيل النسخ  
وان كان رافعا للمراد المطابق من السابق لكنه يظهر المعانى اللازمة له وهو انتهاء مدة  
حكمه اقول نعم لكنه لما لم يكن مرادا لا يكون من قبيل البيان ( قوله فى الجملة )  
اى فى الجملة التعلق ولو من وجه بان يكون مظهرا للتعلق بكلام سابق سواء كان  
بيانا للمراد او بيانا للارزاه ( قوله هذه الحجج بجملة ) اى الآيات القرآنية  
( والاحاديث )

والاحاديث النبوية يجمع انواعها من الخاص والعام وغيرهما من الدال بالاشارة  
 الخ (قوله فوجب الحاقه) اى البيان (بها) اى بالجمع فيكون الحاقه بها بعد سبق كلامه  
 تعلق لا مطلقا يعنى يفهم منه كون السبق شرطا (قوله لما صبح الحصر) لانه يكون  
 حينئذ ستة سادسها بيان الابتدائى (قوله لكن السابق لا يجب الخ) يعنى كلام  
 التلويح اعنى شرط السبق وان كان حقا لكنه ينبغي ان يعلم انه لا يجب كون السابق  
 كلاما كما فهم من كلام التلويح فقيه تعريض لصاحب التلويح (قوله وسكوت  
 الشفيع) اى حين بيع الدار التى فى جواره فان سكوته بيان لاذنه وكذا سكوت  
 المولى حين رى عبده يبيع ويشترى فان سكوته بيان لاذنه له البيع والشراء فالصواب  
 تعميم السابق سواء كان كلاما او لا بل فعلا (قوله ولهذا قلت) اى لكون السبق  
 شرطا وعدم لزوم كون السابق كلاما بل اعم من القول والفعل قلت الخ والله اعلم  
 (قوله وهو اظهار المراد الخ) اختار الاطلاق الاول اعنى كونه عبارة عن صفة  
 المتكلم والمراد اعم سواء كان مراد المتكلم او غيره (قوله بالقول) اى قول المظهر  
 او فعله او سكوته عليه السلام حين رأى فعلا من اصحابه فان سكوته بيان  
 لابطاحته (قوله اذلا اظهار ثمة) بناء على انه تأكيدي فيكون المراد به عين المراد  
 بالموكد فيكون تأكيذا للراد لا اظهارا له فيكون خارجا عن التعريف فلا يكون  
 جاءها لافراد فان قيل الخروج يقتضى الدخول ولم يوجد اذ لم يدخل فى جنس  
 التعريف حتى يخرج قلت نعم لكن يقال ان بيان التقرير داخل فى الفعل العام المحفوظ  
 فى ضمن الفعل الخاص اعنى الاظهار فيخرج عن الاظهار الخاص لعدم وجوده  
 فيه ويجوز الحمل على المجاز بملافة السببية والمسببية فافهم وقوله لا يقال  
 بمعنى لا ينبغي ان يقال لئلا يلزم الكذب (قوله احتمال المجاز) اى ان كان تأكيذا  
 للفظ الخاص فان فيه احتمال المجاز فيدفعه (قوله او الخصوص) اى ان كان  
 تأكيذا للعموم اللفظ العام والمراد بالمجاز المعنى المجازى (قوله ما اقتضاه  
 الظاهر) وهو اللفظ المؤكد وما اقتضاه عبارة عن معناه الحقيقى ولو ضم اليه  
 قوله على وجه لا يحتمل غيره اصلا لا بالدليل وبلا دليل لكان اولى والاظهار  
 من قبيل الكلى المشكك فيوجد فى بيان التقرير الاظهار ايضا فان قيل فيلزم  
 كونه تأسيسا لا تأكيذا قلت لانه على ان المراد به عين المراد بالموكد نعم يلزم  
 ان يوجد فيه نوع فائدة زائدة لئلا يبلغوا لتأكيده وهو دفع الاحتمال المذكور  
 ولا يلزم منه كونه تأسيسا فافهم (قوله اى كلام او فعل) وهما المبين (قوله

الى البيان) اى لاظهار المراد لثلايلزم الدور ففيه مساححة بناء على انه يتوهم رجوعه الى المعرف وهو بط (قوله تعلق ما) اى سواء كان تاما او ناقصا (قوله اى بذلك الكلام) ان كان المبين كلاما وقس عليه والتعلق من قبيل تعلق الفعل بمفعوله وائرءه (قوله فيشمل النسخ الخ) تفريع على مجموع التعريف اى يشمل النسخ باعتبار تعلق ما بناء على وجود تعلق ما فيه لكونه اظهرا للالزام اعنى انتهاء مدة حكم المنسوخ ويشمل بيان الضرورة باعتبار كون ما عم من الكلام والفعل (قوله قولا كان ذلك البيان الخ) خارج عن التعريف فلا يلزم الدور برجوع ضمير كان الى المعرف ويرد عليه انه ترك السكوت مع ذكره فيما سبق ويمكن الجواب عن الثانى بانه داخل فى الفعل بان يراد به ما ليس بقول سواء كان فعلا او لا فافهم وعن الاول ان اعتبار السببية باعتبار الوصف اى وصف القول والفعل اعنى صفة الاظهار والعينية باعتبار الذات كما بين الخيالى فى قولهم رمى زيد فقتل فان الرمى والقتل كلاهما واحد ذاتا فى الخارج ومما يران وصفا حيث كان احدهما سببا للآخر باعتبار وصفه ويمكن ان يكون الحمل نجولا على المبالغة فلا تفعل (قوله لم يتعرض له) اى لم يتعرض له بالبيان بل دليل فلا ينافى تعرضه له فى التعريف حيث اخذه فيه (قوله بالمنقول) اعنى قوله لبيانه الخ وهو متعلق بقوله او فعلا (قوله والمعقول) اعنى قوله والفعل ادل وتقرير المنقول هكذا كما ثبت بيانه عليه السلام الصلوة والحج بفعله ثبت ان الفعل يكون اظهرا للمراد لكن المقدم حق والتالى مثله (قوله كما رأيتونى) فان قيل مدخول الكاف ليس بمشبهه اذ لا معنى له قلت نعم لكن ~~كون~~ مدخوله مشبهه ليس بكلى بل اكثرى اذ قد يكون المشبهه ما يفهم مما بد مدخول الكاف كما ههنا (قوله مناسكتكم) اى افعال بحكم فان قيل لكن يلزم تأخير البيان بناء على انه عليه السلام نصب ابابكر رضى الله تعالى عنه اميرا للحجاج بعد آية الحج فحجج ابو بكر فبين للناس بفعله ثم حجج النبي عليه السلام بعده سنة قلت كان بيان ابى بكر بيان النبي عليه السلام لانه بين من طرفه او يقال يجوز ان يكون بيان النبي عليه السلام بالنسبة الى من لم يحجج فى تلك السنة فلا اشكال فافهم (قوله ولما ورد الخ) حاصله منع لحقة المقدم منوع كيف يجوز ان يكون بيانه بالقول لا بالفعل فاجاب بما ترى وحاصله لا يجوز بيان الصلوة بالقول اى بالحديث لان الصلوة الراقعة فيه

محمل كالصلوة الواقعة في القرآن ( قوله ولأمانة جبرائيل الخ ) تقريره كلما  
جبريل عليه السلام لبيان مواقيت الصلوة ثبت ان الفعل اظهر للمراد واعلم ان  
فرضية الصلوة اى وجوب الاداء تثبت بعد البيان لا قبله فلا يرد ان الصلوة  
ليست بفرض على جبريل عليه السلام فيلزم اقتداء المفترض بالتنقل واعلم ان  
جبرائيل عليه السلام جاء في اليوم الاول في اول وقت كل صلوة فام النبي عليه  
السلام فين وقت الاول لكل صلوة وجاء في اليوم الثاني في اخر وقت كل صلوة  
فام له ايضا فين آخر وقت كل صلوة ايضا واعلم ان النبي عليه السلام بين لكون  
ما بين الوقت الاول وبين الوقت الآخر وقت الصلوة بقوله حيث قال ما بين  
هذين الوقتين وقت الصلوة ولم يتفرض له لعدم دخله في المقي والى الله اعلم ( قوله  
بين مواقيت الصلوة ) فيه اشارة الى ان النبي عليه السلام كان يعلم الصلوة وانما  
لم يعلم مواقيته فين جبرائيل فانهم ( قوله والفعل ادى الخ ) عطف على مدخول  
اللام في قوله لبيانه عليه السلام فيكون اللام ملحوظا هنا بطريق الانسحاب اشار  
اليه الشارح بقوله ولان البيان عبارة الخ واشار الى ان ههنا مقدمة مطوية  
( قوله ادى ) اى اقوى منه لكون دلالة الفعل واضحة من دلالة القول تقرير  
الدليل هكذا دلالة الفعل اقوى واوضح من دلالة القول لان دلالة الفعل عقلية  
لا يجرى فيها التخلف اى تخلف الدال عن المدلول بان وجد الدال ولا يوجد  
المدلول والاحتمال اى احتمال خلاف المدلول ودلالة القول وضعية لا يجرى فيها  
التخلف والاحتمال وكل دلالة لا يجرى فيها التخلف والاحتمال فهم اقوى واوضح مما  
يجرى فيه التخلف والاحتمال ينتج المط ( قوله قيل ليس الخبر كالمعاينة ) قال البعض  
انه حديث وقال البعض الآخرون ضرب مثل ولا ينافي كونه ضرب مثل لكونه  
حديثا فلذا ذكره مجهولا فانهم ( قوله عام الحديثية ) وهو في سنة ستة من الهجرة النبوية  
( قوله فلم يفعلوا ) اما لعدم كون الامر فوريا او لفهمهم عدم كونه للوجوب ( قوله فدل  
على ان الفعل ادى ) اى فيكون بيانا ايضا والحاصل الفعل يجوز به البيان لانه مظهر  
للمراد كالقول بل اقوى منه وادل وكل شئ مظهر للمراد يجوز كونه بيانا له ينتج المط  
( قوله قيل الفعل لا يكون بيانا الخ ) فانه بعض المتكلمين وفيه اشارة الى ان الدعوى  
مطوية والمذكور دليل الملازمة ( قوله اى لو بين به لزم الخ ) فيه اشارة الى ان  
قوله فيناخر البيان تقريع على المقدمة المطوية لاتقريع على الدعوى تقريره  
هكذا لا يجوز البيان بالفعل لانه لو جاز البيان به يعنى لو بين به لزم تأخير البيان

عن المبين مع امكان تعجيله اى بالقول ( وانه غير جائز ) اى لكن التالى بط  
اما الملازمة فلانه كما ثبت ان الفعل قد يكون اطول من القول فلو بين به لزوم  
تأخير البيان عنه ( وقوله اى يكون اطول من القول ) ليس مراده به ان قوله  
اطول اسم تفضيل بل المراد به ان الطول نسبي يعنى بالنسبة الى القول فافهم  
( قوله قلنا لانسلم ان الفعل الخ ) حاصل الجواب الاول بمنع الملازمة بالارجاع  
الى دليلها يعنى حقيقة المقدم فى دلائل الملازمة ( قوله ولو سلم ان الفعل اطول الخ )  
حاصله منع الملازمة ايضا بعد تسليم حقيقة المقدم فى دليل الملازمة يعنى بمنع قوله  
تفريع قوله فلو بين به لزوم تأخير البيان ( قوله للشروع فيه ) اللام فيه للانغليل  
لاصلة التأخر كما يتوهم ( قوله عقيب الامكان ) فيه اشارة الى ان قوله بعد الامكان  
بمعنى عقيب الامكان مجازا بذكر العام واردة الخاص ( قوله فى العقل ) اى الفعل  
الذى بين به المجمل ( قوله بل مبادرا ممثلا ) بناء على شروعه للسير فى الحال ولا يلزم  
منه ان يكون قوله ادخل مجازا عن السير كما توهم بعض الضمفاء اذا السير مقدمة  
الواجب المطلق فيكون السير واجبا كالدخول ولا يلزم منه كونه مجازا منه لانه  
لو كان مجازا منه يلزم امثاله اذ لم يدخل الى البصرة وسار الى طرفه فقط وهو بط  
فافهم ( وقوله الا انه لاستدعائه ) اى لافرق بين القول والفعل فى ابتداء الشروع  
بالفعل الا ان الفعل يكون اطول من القول باعتبار نهايته ( قوله ولو سلم لزوم تأخير  
البيان الخ ) حاصل الجواب الثالث بمنع بطلان التالى بعد تسليم الملازمة يعنى لو سلم  
لزومه ولو باعتبار الشروع ابتداء فلانسلم بطلان التالى كيف تأخير البيان عن المبين  
ليس بممنوع مطلقا اى سواء وجد فيه الفائدة او لا بل اذا لم الخ ( قوله جوزناه )  
اى بتجوزنا وقوع البيان بالفعل ( قوله فلا يثار الخ ) متعلق بجائز المقدار اشار اليه  
الشارح والاثار بمعنى الاختيار والتزجيج ( قوله على ان تأخير البيان ) اى مع  
ان تأخير الخ وهذا الجواب بمنع بطلان التالى ايضا ( قوله مطلقا ) اى سواء  
اخر عن وقت الحاجة او لا بقرينة ما بعده والله اعلم وهو الهادى ( قوله  
فاذا وردا بعد مجمل الخ ) اى اذا وردا من النبي عليه السلام ( قوله  
صالحان للبيان ) لم يقل مبينان لعدم كونهما بيانا بالفعل بل البيان  
احدهما والاخر تأكيد كما سيأتى ( قوله يحتاج الى البيان ) صفة كاشفة  
للمجمل واشارة الى ان المجمل بالمعنى الاعم مما سبق بمعنى ما يحتاج الى البيان  
مطلق سواء كان عبارة عن المجمل السابق او بمعنى المنفى او غيرهما فلا تغفل

( قوله )

قوله طواف واحد) وهو يحصل بسبعة دوران كباين في الفقة (قوله فهو البيان)  
 بمعنى المبين (قوله لحصوله به) الاول راجع الى البيان في ضمن المبين والثاني الى السابق  
 فلا يلزم كون الشيء سببا لنفسه وتصوير المسئلة هكذا كل قول وفعل ورد ابعد  
 بمحل واتقوا وعرف السابق فالسابق هو البيان واللاحق تأكيد وقس عليه غيرها  
 (قوله احدهما من غير تعيين) فان قيل قد سبق ان الفعل ادل من القول فاللازم  
 ان يجعل البيان به قلت نعم لكن الفعل يحتمل ان يكون مخصوصا به عليه السلام  
 ولما كان السابق مجهولا يلزم ان يكون البيان احدهما لاعلى التعيين وهو  
 ظ (قوله من لهما احدهما) لانه لو كان القول بيانا وكان متأخرا عن الفعل  
 يلزم نسخ القول وان كان الفعل بيانا وتقدم القول يلزم نسخ القول وكلاهما  
 بط بخلاف ما اذا جعل القول بيانا وجعل الفعل ندبالة عليه السلام وامته فانه يحتمل  
 بهما فلا يكون احدهما متهما (قوله ن اضافة العام الى الخاص) وهي  
 بيانية لغوية لامية اصطلاحية واقول في كون اضافة البيان الى التبديل من هذا  
 القبيل نظر الان يقال الحكم الناسخ بالنظر الى ذات المنسوخ تبديل وبالنظر الى كونه  
 بيانا لانتهاء مدة المنسوخ بيازله فقيه جهتان فافهم (قوله بسبب الضرورة)  
 الضرورة بمعنى الاضطرار وهو بمعنى الاحتياج (قوله ووجه الضبط) لم يقل وجه  
 الحصر بناء على ان الدليل للحصر هو الاستقراء والمذكور انما هو وجه الضبط فقط  
 والفرق بينهما ان الارسال اى كون بعض الاقسام مرسلا جائز في وجه الضبط  
 دون وجه الحصر (قوله والثاني بيان الضرورة) هذا القسم مرسل يعنى لا يلزم  
 ان يكون الثاني مختصرا ببيان الضرورة عقلا بل يحتمل غيره لكن علم بالاستقراء كونه  
 بيان الضرورة (قوله بلا تغير) اى من الظ الى غير الظ وسيأتى (قوله الثاني بيان تبديل)  
 وهو مرسل ايضا يعنى يحتمل ان يكون الثاني غير بيان التبديل لكن علم بالاستقراء  
 ايضا كونه عبارة عنه وتقرير دليل الضبط ظ لمن هو اهله فلا تغفل  
 (قوله غير شاف) بان يكون بيانه على وجه ينقلب الجمل الى المشكل (قوله  
 اعم مما مر الخ) يعنى اعم من اشائي وغير الثاني (قوله يشكل الحصر) فان  
 قيل الحصر ايسر بمذكور وانما المذكور وجه الضبط كما صرح به قلت نعم لكن  
 الحصر مق (قوله وهو توكيد الكلام الخ) الكلام يعنى مطلق اللفظ يعنى  
 بمعنى ما يتكلم به فهو بالمعنى القوى والتوكيد اعم من اللفظى والمعنوى (قوله  
 بما يقطع) اى باللفظ الذى يزيل احتمال المجاز اى احتمال اللفظ المؤكد

بالمعنى المجازى ( اوا احتمال الخصوص ) اى احتمال اللفظ العام اخراج بعض افراده  
 عن حكمه ولو احتملا غير ناش عن الدليل فان قيل العام بالنسبة الى معنى العموم  
 حقيقة ويحتمل المجاز فلم يذكروه في الشق الاول قلت نعم لكن ذكره مستقلا  
 اهتماما بشانه فالمراد بقوله ان كان الكلام المؤكد حقيقة مخصوص بغير العام  
 والحاصل كل حقيقة يحتمل المجاز ولولا غير ناش عن الدليل فيؤكد ليزول ذلك  
 الاحتمال فان قيل فعلى هذا يلزم اتيان التأكيد لكل حقيقة ليدفع احتمال المجاز  
 قلت انما يحتاج الى التأكيد اذا كان السامع يتوهم احتمال المجاز لا مطلقا فلا إشكال  
 وكذا كل عام يحتمل الخصوص واو احتمال غير ناش عن الدليل فيؤكد ليزول ذلك  
 الاحتمال ( قوله للبريد طائر ) بطريق الاستعارة بان يشبه البريد يعنى تاتار بالطائر  
 في الاسراع وادعى كونه من جنسه ثم يستعمل لفظ الطائر في معنى البريد فصار  
 استعارة مصرحة اصلية ( قوله يطير بهمة ) يشبه قطع ذلك الفلان الرتبة في  
 اقل وقت بطريان الطائر في السرعة وادعى كونه من جنسه ثم يستعار طريان الطائر  
 بقطعه الرتبة استعارة اصلية ثم يشتق لفظ يطير من الطريان الذى استعير لقطع الرتبة  
 فاستعمل بمعنى يقطع الرتبة في اقل وقت فصار استعارة تبعية واعلم ان قوله  
 تعالى يطير بجناحيه ليس بتأكيد لفظى ولا معنوى بالمعنى المشهور المعامى في النحو  
 بل هو تأكيد من جهة المعنى ( قوله يحتمل الخصوص ) اى يحتمل اخراج بعض  
 الملائكة عن حكمه اعنى السجدة فيكون المعنى لاتوهموا كون بعض الملائكة  
 خارجا عن السجدة بل سجدة الملائكة كلهم والبيان حصل بذكر لفظ كلهم  
 بناء على ان البيان صفة المتكلم لانه عبارة عن اظهار المراد كالمرا والمراد  
 عموم الملائكة وهو يحصل به ويطلق بيان التقرير على لفظ كلهم ايضا بمعنى  
 مابه بيان التقرير ( قوله ببيان تفسير ) بناء على ان معنى المراد من الملائكة بالنسبة  
 الى اجمعون مجهول يعنى لم يعلم قبل ذلكرا اجمعون كون الملائكة مجتمعين  
 في السجدة في زمان واحد فلذا كان ذكر اجمعون بيان تفسير بخلاف المعنى المراد  
 من الملائكة بالنسبة الى كلهم فان المعنى المراد بالنسبة اليه هو العموم اى عموم  
 الملائكة معلوم قبل ذكر كلهم فلذا كان ذكره بيان تقرير فاحفظ ( قوله كان  
 قوله اجمعون تفسير ) فان قلت اجمعون تأكيد ايضا فكيف يكون تفسيره  
 قلت نعم انه تأكيد من جهة النحو بناء على انه منقول الى معنى الكل لكن  
 لما كان معناه الاصلى اعنى الاجتماع في زمان واحد ملحوظا فيه ولو بطريق

( مستبعدات )

مستتبعات التراكيب فيكون بيان تفسير بالنسبة الى افادته لذلك المعنى فيكون  
 حالا من جهة المعنى وبؤدى وؤداه وان كان منقولا الى معنى الكل (قوله لا انه  
 كان يحتمل الجواز الخ) رد لفهم صاحب التقرير والا كل فارجم (قوله  
 اذ لا وضع) اى لم يوجد وضع لفظ الملائكة ولفظ كلهم لمعنى الاجتماع حتى  
 يوجد احتمال كون اتفرق معنى مجازيا بل سجد الملائكة حقيقة سواء كانت  
 بطريق الاجتماع او بطريق التفرق واعلم ان اجمعون تأسيس بالنظر الى  
 معناه الاصلى اعنى الاجتماع فى زمان واحد (قوله وقال غيب المعنى الشرعى  
 فان هذا القول بيان تقرير اقول انه انت طالق بناء على ان المعنى المراد من انت  
 طالق معلوم قبل ذكر ذلك القول يعنى انه معلوم ان المراد به المعنى الشرعى  
 لكنه يحتمل ان يراد به رفع القيد الحسى فيكون ذلك القول دافعا لذلك  
 الاحتمال وعلم من هنا ان بيان التقرير لا يلزم ان يكون بالتأكيد  
 اللفظى او المعنوى او الصفة فقط بل قد يكون بحملة مستقلة كما هنا والله اعلم (قوله  
 ابضاح مافيه) كلمة ماعبارة عن الكلام السابق على الايضاح واحتياجه الى  
 الايضاح اعم سواء كان من جهة معناه المطابق او من جهة محله او من جهة  
 مقداره او باعتبار متعلق من متعلقاته سيأتى الاشارة اليه واعلم ان المبين ببيان  
 التقرير والتفسير يقال لهما المفسر بعد البيان (قوله من المشترك) اى  
 من معنى المشترك فان فيه خفاء حيث يحتاج الى القرينة وهى بيان تفسير  
 عند اهل الاصول (قوله او المشكل) فان فيه خفاء واول تأمل المجتهد كما ينبغي  
 يعلمه لكن لا ينافى ذلك لحوق البيان به من طرف الشارع (قوله او المجمل)  
 المجمل هنا بالمعنى الاخص بقرينة المقابلة فان فيه خفاء بحيث لا يزول بلا بيان  
 من طرف المتكلم ولو تأمل المجتهد الف سنة (قوله او الخفى) فان فيه خفاء  
 من جهة اخرى غير الصيغة كما مر بيانه فارجم (قوله بالذكر) داخل على  
 المقصور (قوله تسامح) بناء على ان البيان ليس بمقصود بهما بل يلحق المشكل  
 والخفى ايضا وانما قلنا داخل على المقصور لان الباء او دخل على المقصور عليه  
 يكون المعنى ان فى تخصيصهما بالذكر دون عدم الذكر تسامح وهبوط اذ ليس  
 اتسامح فيه وهوظ (قوله اقيموا الصلوة الخ) وهى مجمل لان معناه الغوى  
 وهو الدعاء ليس بمراد لانه معلوم اكل احد من العرب وانه لا معنى للامر  
 باقامته لان كل احد مجبور على الدعاء (قوله بالقول والفعل) هذا مخالف لبيانه  
 فى وجه الحصر اللهم الا ان يقال المنطوق فى وجه الحصر اعم من القول والفعل

قار جمع ( قوله ربع عشر اموالكم ) وهو الواحد من الاربعين فان اقل مخرج ربع العشر اربعون فان فيه اربعة عشر وربعه واحد فيجب درهم واحد في اربعين دراهم وهكذا في الزيادة ( قوله ما يقطع فيه ) اي المسروق الذي يقطع اليد في سرقته ( قوله في قوله تعالى والسارق الخ ) ظرفية الدال للدلول الخفي اعني مقدار ما يقطع فيكون معنى السارق اي السارق بما اقله عشرة دراهم او قيمته كذا ( قوله و يقطع يد الخ ) وهو بيان بالقول اذ لم يقطع النبي عليه الصلاة والسلام نفسه بل امر بقطعه الى الجلاد اذ لم يقع اجراء الحدود بنفسه كما بين في محله ( قوله بقوله غيب به الطلاق ) فان قيل قوله الس بق غيب المعنى الشرعي كان بيان تقرير فلم كان هذا بيان تفسير قلت بناء على ان المعنى المراد فيما سبق معلوم وان احتمل غيره بخلاف المعنى المراد هنا فانه غير معلوم فان معناه انت مفترق وللافتراق احتمالات كثيرة واحد مراد الزوج وهو الافتراق من النكاح والباقي غير مراد فلذا كان البيان به بيان تفسير لا بيان تقرير ( قوله مشتركة ) اي معنى وقدم تفصيله فارجع ( قوله محتملة للمعنى ) فانه معنى البائن المفترق وله احتمالات كثيرة فانه يحتمل الافتراق من البيت او من جهة اخرى او من النكاح و ارادة الافتراق من النكاح لا يكون من قبيل المجاز بل قوله باين مستعمل في معناه اللغوي اعني المفترق فيكون من قبيل اطلاق العام بمومه على الخاص فلا يكون مجازا بل حقيقة ولما وجد الخفاء في المعنى العام اطلق عليه الكناية بمعنى كناية عن الافتراق الموجب للطلاق وقدم بيانه في كنايات الطلاق فارجع ( قوله باصل الكلام الخ ) ومقتضاء الطلاق البائن ومقتضى التفسير الطلاق الرجعي ولو عمل بالتفسير يلزم ان يكون الطلاق رجعيا لكن لا يعمل به بل باصل الكلام بناء على ان الحكم بعد البيان يضاف الى المبين لا الى البيان وقائدة البيان انما هو ازالة الخفاء عن المبين والله اعلم ( قوله حتى يكون الواقع بها ) اي بالكنايات ( قوله وهو تغيير موجب الصدر الخ ) اي التبديل متناول الصدر بحسب الظاهر ترك البيان اشارة الى ان الاضافة اضافة العام الى الخاص وفيه بيان وتفسير فيكون متحدا مع البيان في جهة والمراد من الصدر اول الكلام في الرتبة سواء كان او لا بحسب الذكر او لا ليشمل قولنا ان دخلت الدار فانت طالق فان المغير فيه مقدم على المغير بحسب الذكر لكنه مقدم رتبة فان قيل اخذ المعروف في التعريف يستلزم الدور قلت التغيير في التعريف بالمعنى اللغوي اي التبديل فلا يلزم الدور ( قوله بعض ما ) اي من الافراد والاحوال فكلمة ما اعم منهما

والحقيقة بمعنى ما به الشيء هو هو وإنما احتاج الى بيان حقيقته بناء على ان  
ظاهرة تبديل ففيداشارة الى انه بيان من وجه وتغيير من وجه وان التغيير متحد  
مع البيان فلذا ترك البيان فانهم (قوله ان يتوقف الخ) يعني لا يحكم بحكم  
في الكلام بلا ملا حظة بيان التغيير بل يلاحظ التعليق مثلا ثم يحكم وكذا  
يوصف الشيء اولاً ثم يحكم اثلاً يلزم التناقض وبالجملة يلاحظ بيان التغيير  
اولاً ثم يلاحظ الحكم فيكون الكلام مع اوله وآخره كلاماً واحداً مفيداً للحكم  
واحد (قوله لثلاً يلزم التناقض) مثلاً في قولنا اكرم رجلاً عالماً لولم يلاحظ  
الصفة اولاً يلزم انتفاء لانه يفهم اولاً لزوم الاكرام للرجل مطلقاً سواء كان  
عالماً اولاً ثم اذا قلت عالماً يفهم لزوم الاكرام للرجل العالم لامطلقاً فيلزم  
انتفاء بين كفاية الاطلاق وبين عدم كفايته المستفاد من التوصيف (قوله  
كالخصيص) بالمعنى المصدري بمعنى اخراج بعض افراد العام عن حكمه  
كما في قولنا لا تضرب رجلاً واضرب زيداً فان قولنا واضرب زيداً يخرج زيداً  
من افراد العام اعني الرجل الواقع في سياق التي فيلزم ان يكون المجموع كلاماً  
واحداً لثلاً يلزم التناقض فيلاحظ العطف اولاً ثم يحكم بقولنا لا تضرب رجلاً  
لثلاً يلزم التناقض (قوله فانه) اي التخصيص ابتداءً بيان تغيير عندنا وبيان  
تفسير عندنا ايضاً لكن ثانياً وثالثاً (قوله وتفسير عند الشافعي) اي ابتداءً بناءً  
على ان العام قطعي عندنا وظني عند الشافعي وفيه اشارة الى ان بيان التفسير  
يلحق العام ايضاً عند الشافعي ويلحقه عندنا ايضاً لكن ثانياً وثالثاً ولكن ح  
يكون العام مجعلاً فلذا يلحقه (قوله والاستثناء) اي المتصل (قوله فان المحققين  
منهم) فيه اشارة الى ان المشهور من ان الحكم في الاستثناء قبل الثنا عند الشافعي  
ليس على اطلاقه بل هو على مذهب غير المحققين منهم فان المحققين متفقون على  
ما ذهب اليه الحنفية من ان الحكم فيه بعد اثبتاً وسيأتي تفصيله في بحث فانتظر (قوله  
والشرط) بمعنى تمليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى يعني بالمعنى  
المصدري كما هو المناسب للتخصيص والاستثناء فانهما بالمعنى المصدري ايضاً (قوله  
فانه بيان تغيير) اما كونه تغييراً فلكونه مغير للجزاء عن الوقوع في الحال الى الوقوع  
عند وجود الشرط واما كونه بياناً فلكونه بياناً لوقوع الجزاء عند وقوع الشرط  
والله اعلم (قوله وذلك لان الشرط الخ) اي كون الشرط بيان تغيير وعدم كون  
النسخ بياناً عند شمس الاثمة وابي زيد ثابت لان الشرط الخ الشرط بمعنى التعليق ولا يلزم  
تبديل الشيء الى نفسه بناء على ان التعليق في قوله الآتي اعني الى التعليق ليس

بهذا المعنى اعني تملق مضمون جملة بمضمون جملة اخرى بل هو بمعنى آخر فلذا احتاج الى التفسير بقوله اى الى ان ينعقد الخ فلا تغفل فان قيل الظ دخول الاستثناء في المشار اليه في قوله وذلك لان الشرط الخ قلت نعم لكن الظ عدم دخوله بناء على ان قوله الاقنى ولا حكم للكلام الخ جواب سؤال مقدر على ربط الطرسوسى ( قوله للايجاب في الحال ) فان قوله انت طالق يوجب الطلاق في الحال لولم يعلق بالشرط ( قوله عند وجود الشرط ) الشرط هنا بمعنى مدخول اداة الشرط فان قيل ما الفرق بين قول شمس الأئمة وابى زيد وبين قول الجمهور مع ان الظ من كلام الجمهور انهم قالوا كما قال قلت الشرط يبدل مقتضى الكلام وموجبه عند شمس الأئمة وابى زيد وبغير محتمل الكلام احتمالا ظاهرا عند الجمهور فلذا كان الشرط بيان تغير عندهم وبيان تبديل عندهما والحاصل التبديل يكون بالضرف عن المقتضى ومقتضى الجزاء الوقوع في الحال عند شمس الأئمة وابى زيد بخلاف الامر عند الجمهور فان قوله انت طالق معناه انه يحتمل ان يقع الطلاق به احتمالا ظاهرا فيكون الشرط صار قاله عن محتمله الظ فلا تغفل تقرير دليل شمس الأئمة وابى زيد هكذا الشرط بيان تبديل لانه كلما كان الشرط يبدل الكلام من انعقاده للايجاب في الحال الى ان ينعقد عند وجود الشرط فهو بيان تبديل لكن المقدم حق والتالى مثله وتقرير دليل عدم كون النسخ بيانا هكذا النسخ ليس ببيان لان النسخ رفع للحكم لاظهار الحكم الحادثة ولاشئ من البيان برفع الحكم بل اظهار الحكم الحادثة ينتج الظ ( قوله ولا حكم للكلام الخ ) جواب سؤال مقدر على ربط الطرسوسى ( قوله قلنا الشرط الخ ) حاصله منع لقوله لان الشرط يبدل الكلام الخ بانه ممنوع كيف كونه تبديلا كذلك يقتضى الوقوع اى وقوع الطلاق اولا فان مقتضى التبديل ذلك ولم يقع الطلاق اولا بل يحتمل قوله انت طالق وقوع الطلاق به احتمالا ظاهرا لولم يعلق بالشرط فكان بيان تغير لكونه صارفا للكلام عن محتمله الظ قبل الوقوع والحاصل التبديل يقتضى الرفع بعد الوقوع ولم يقع الطلاق بقوله انت طالق حين التكلم حتى يكون الشرط بيان تبديل بل هو بيان تغير لتغييره الكلام عن محتمله الظ وهو ظ ( قوله واما النسخ فانه الخ ) حاصل الجواب بمنع قوله رفع الحكم لاظهار الخ بانه ان اراد انه رفع الحكم مطلقا سواء كان بالنسبة الى علمنا او بالنسبة الى علم الله تعالى فهو ممنوع وان اراد انه رفع الحكم بالنسبة الى علمنا فهو مسلم لكن التقريب ممنوع

( قوله بالنسبة اليها ) اى بالنسبة الى علمنا ( قوله عند الله ) اى فى علم الله تعالى  
( قوله والصفة ) المراد بالصفة الصفة الاحترازية لا مطلق المصفة فلا ينافى  
كون بعض الصفة بيان تقرير كافى قوله تعالى ولا طائر يطير فلان تغفل ( قوله  
والغاية ) سواء كانت لمدا الحكم او لاسقاط ما وراء الحكم فعلى الاول يغير القصر  
وعلى الثانى يغير الحكم عن ما وراءه ( قوله وبدل البعض ) وبدل الكل داخل  
فى بيان التقرير وبدل الاشتغال داخل فى بيان التفسير واعلم ان بيان التغير بالنسبة  
الى الصفة الاحترازية والغاية وبدل البعض عبارة عن ذكر هذه الامور  
فلا تغفل وانه يلزم ان يلاحظ الصفة او لا ثم يحكم لثلا يلزم التناقض كما مر  
( قوله لا طراد تغييرها ) فان كل تخصيص بغير العام وكذا الباقي ( قوله  
والا فلا حصر ) اى لو لم يكن التخصيص بالذكر لاجل ما ذكر فلا يصح  
التخصيص بالذكر اذا حصر فيما ذكر ( قوله فى حق الابطال ) فلا يقع  
الطلاق لو دخلت الدار بناء على ان قوله ان شاء الله فى طرف المعطوف يغير  
المعطوف عليه ايضا فافهم والله اعلم ( قوله عن وقت الخطاب ) اى عن  
وقت التكلم بالمبين اى الذى يحتاج الى البيان ( قوله دون التغير ) فلو قال  
بعد ساعة او دقيقة ان شاء الله تعالى فى المثال السابق لا يكون معتبرا فى حق الابطال  
لما قبله بل يقع الطلاق او العتق ان دخلت الدار او كلمت فلانا ولو قال انت طالق  
وقال بعد ساعة مثلا عنيت المعنى الشرعى تطلق امرأته ولو قال الزوج اخرجت  
البيان عن المبين لا يعتبر قوله بينه لانه يقال له انت فمرت مرادك وبيان  
التفسير يجوز فيه التأخير ( قوله الاعلى قول من يجوز التكليف بالمحال ) اى المحال  
الذاتى او العادى ويستفاد منه دليل على عدم جواز تأخير بيان عن وقت الحاجة  
هكذا لا يجوز تأخيره عنه لانه لو جازم يلزم التكليف بالمحال لكن التالى بط والمقدم  
مثله اما الملازمة فلانه اذا اخر عنه يكون مراد الله تعالى غير معلوم وكلما  
كان مراد الله غير معلوم يلزم ان يكون التكليف تكليفا بالمحال لعدم امكان  
العمل حين لم يعلم مراد الله ( قوله وماروى عن بعض الاصحاب الخ ) حاصل  
ماروى معارضة بانه ان كان عندك دليل على عدم جواز التأخير عن وقت  
الحاجة وعندي دليل ينفيه وهو انه لو لم يجوز تأخيره عن وقت الحاجة لما عمل  
الاصحاب بظاهر آية الخيطين لكن التالى بط او يقال كلما عمل بعض الاصحاب  
بظاهر هذه الآية حيث اكل وشرب الى ان ظهر الخيط الابيض من الخيط  
الاسود فيجوز التأخير عن وقت الحاجة لكن المقدم حق والتالى مثله ( قوله )

اي للبيان) اي لاظهار المراد لثلا يلزم الدور ففيه مسامحة بناء على انه يتوهم رجوعه الى المعرف وهو بط (قوله تعلق ما) اي سواء كان تاما او ناقصا (قوله اي بذلك الكلام) ان كان المبين كلاما وقس عليه والتعلق من قبيل تعلق الفعل بمفعوله وائر (قوله فيشمل النسخ الخ) تفرغ على مجموع التعريف اي يشمل النسخ باعتبار تعلق ما بناء على وجود تعلق ما فيه لكونه اظهارا للزام اعني انتهاء مدة حكم المنسوخ ويشمل بيان الضرورة باعتبار كون ما اعلم من الكلام والفعل (قوله قولا كان ذلك البيان الخ) خارج عن التعريف فلا يلزم الدور بر جوع ضمير كان الى المعرف ويرد عليه انه ترك السكوت مع ذكره فيما سبق ويمكن الجواب عن الثاني بانه داخل في الفعل بان يراد به ما ليس بقول سواء كان فعلا او لا فافهم وعن الاول ان اعتبار السببية باعتبار الوصف اي وصف القول والفعل اعني صفة الاظهار والعينية باعتبار الذات كما بين الخيال في قولهم رمي زيد فقتل فان الرمي والقتل كلاهما واحد ذاتا في الخارج ومتمايران وصف حيث كان احدهما سببا للآخر باعتبار وصفه ويمكن ان يكون الحمل نجولا على المبالغة فلا تفعل (قوله لم تعرض له) اي لم تعرض له بالبيان بل دليل فلا ينافي تعرضه له في التعريف حيث اخذه فيه (قوله بالمنقول) اعني قوله لبيانه الخ وهو متعلق بقوله او فعلا (قوله والمفعول) اعني قوله والفعل ادل وتقرير المنقول هكذا كما ثبت بيانه عليه السلام الصلوة والحج بفعله ثبت ان الفعل يكون اظهارا للمراد لكن المقدم حق والتالي مثله (قوله كما رأيتوني) فان قيل مدخول الكاف ليس بمشبهه اذ لا معنى له قلت نعم لكن ~~يكون~~ مدخوله مشبهه ليس بكلى بل اكثرى اذ قد يكون المشبهه ما فهم مما بد مدخول الكاف كما هي (قوله مناسبكم) اي افعال حكم فان قيل يمكن يلزم تأخير البيان بناء على انه عليه السلام نصب ابابكر رضى الله تعالى عنه اميرا للحجاج بعد آية الحج فحج ابوبكر فبين للناس بفعله ثم حج النبي عليه السلام بعده سنة قلت كان بيان ابى بكر بيان النبي عليه السلام لانه بين من طرفه او يقال يجوز ان يكون بيان النبي عليه السلام بالمشبهة الى من لم يحج في تلك السنة فلا اشكال فافهم (قوله ولما ورد الخ) حاصله منع لحقية المقدم منوع كيف يجوز ان يكون بيانه بالقول لا بالفعل فاجاب بمتارى وحاصله لا يجوز بيان الصلوة بالقول اي بالحديث لان الصلوة الراقعة فيه

محمل كالصلوة الواقعة في القرآن ( قوله ولأمانة جبرائيل الخ ) تقريره كلام  
جبريل عليه السلام لبيان مواقيت الصلوة ثبت ان الفعل اظهر للمراد واعلم ان  
فرضية الصلوة اى وجوب الاداء تثبت بعد البيان لا قبله فلا يرد ان الصلوة  
ليست بفرض على جبريل عليه السلام فيلزم اقتداء المفترض بالمتنفل واعلم ان  
جبرائيل عليه السلام جاء في اليوم الاول في اول وقت كل صلوة فام النبي عليه  
السلام فين وقت الاول لكل صلوة وجاء في اليوم الثاني في اخر وقت كل صلوة  
فام له ايضا فين آخر وقت كل صلوة ايضا واعلم ان النبي عليه السلام بين لكون  
ما بين الوقت الاول وبين الوقت الآخر وقت الصلوة بقوله حيث قال ما بين  
هذين الوقتين وقت الصلوة ولم يتفرض له لعدم دخله في المق والله اعلم ( قوله  
بين مواقيت الصلوة ) فيه اشارة الى ان النبي عليه السلام كان يعلم الصلوة وانما  
لم يعلم مواقيته فينبى جبرائيل فانهم ( قوله والفعل ادل الخ ) عطف على مدخول  
اللام في قوله لبيانه عليه السلام فيكون اللام ملحوظا هنا بطريق الانسحاب اشار  
اليه الشارح بقوله ولان البيان عبارة الخ و اشار الى ان ههنا مقدمة مطوية  
( قوله ادل ) اى اقوى منه لكون دلالة الفعل واضحة من دلالة القول تقرير  
الدليل هكذا دلالة الفعل اقوى و اوضح من دلالة القول لان دلالة الفعل عقلية  
لا يجرى فيها التخلف اى تخلف الدال عن المدلول بان وجد الدال ولا يوجد  
المدلول والاحتمال اى احتمال خلاف المدلول ودلالة القول وضعية لا يجرى فيها  
التخلف والاحتمال وكل دلالة لا يجرى فيها التخلف والاحتمال فهي اقوى و اوضح مما  
يجرى فيه التخلف والاحتمال ينتج المط ( قوله قيل ليس الخبر بالمعينة ) قال البعض  
انه حديث وقال البعض الآخرون ضرب مثل ولا ينافى كونه ضرب مثل لكونه  
حديثا فلذا ذكره مجهولا فانهم ( قوله عام الحديثية ) وهو في سنة ستة من الهجرة النبوية  
( قوله فلم يفعلوا ) اما لعدم كون الامر فوريا ولقهمهم عدم كونه للوجوب ( قوله فدل  
على ان الفعل ادل ) اى فيكون بيانا ايضا والحاصل الفعل يجوز به البيان لانه مظهر  
للمراد كالقول بل اقوى منه و ادل وكل شئ مظهر للمراد يجوز كونه بيانا له ينتج المط  
( قوله قيل الفعل لا يكون بيانا الخ ) قائمه بعض المتكلمين وفيه اشارة الى ان الدعوى  
مطوية والمذكور دليل الملازمة ( قوله اى لو بين به لزم الخ ) فيه اشارة الى ان  
قوله في آخر البيان تقرب على المقدمة المطوية لاتقرب على الدعوى تقريره  
هكذا لا يجوز البيان بالفعل لانه لو جاز البيان به يعنى لو بين به لزم تأخير البيان

عن المبين مع امكان تعجيله اى بالقول ( وانه غير جائز ) اى لكن النسالى بط  
اما الملازمة فلانه كلما ثبت ان الفعل قد يكون اطول من القول فلو بين به لزوم  
تأخير البيان عنه ( وقوله اى يكون اطول من القول ) ليس مراده به ان قوله  
اطول اسم تفضيل بل المراد به ان الطول نسبي يعنى بالنسبة الى القول فافهم  
( قوله قلنا لانسلم ان الفعل الخ ) حاصل الجواب الاول بمنع الملازمة بالارجاع  
الى دليلها يعنى حقيقة المقدم فى دلائل الملازمة ( قوله ولو سلم ان الفعل اطول الخ )  
حاصله منع الملازمة ايضا بعد تسليم حقيقة المقدم فى دليل الملازمة يعنى بمنع قوله  
تفريع قوله فلو بين به لزوم تأخير البيان ( قوله للشروع فيه ) اللام فيه للتعليل  
لاصلة التأخر كما يتوهم ( قوله عقيب الامكان ) فيه اشارة الى ان قوله بعد الامكان  
بمعنى عقيب الامكان مجازا بذكر العام واردة الخاص ( قوله فى العقل ) اى الفعل  
الذى بين به الجمل ( قوله بل مبادرا ممثلا ) بناء على شروعه للسير فى الحال ولا يلزم  
منه ان يكون قوله ادخل مجازا عن السير كما توهم بعض الضمفاء اذا السير مقدمة  
الواجب المطلق فيكون السير واجبا كالدخول ولا يلزم منه كونه مجازا منه لانه  
لو كان مجازا منه يلزم امثاله اذ لم يدخل الى البصرة وسار الى طرفه فقط وهو بط  
فافهم ( وقوله الا انه لاستدعائه ) اى لافرق بين القول والفعل فى ابتداء الشروع  
بالفعل الا ان الفعل يكون اطول من القول باعتبار نهايته ( قوله ولو سلم لزوم تأخير  
البيان الخ ) حاصل الجواب الثالث بمنع بطلان التالى بعد تسليم الملازمة يعنى لو سلم  
لزومه ولو باعتبار الشروع ابتداء فلانسلم بطلان التالى كيف تأخير البيان عن المبين  
ليس بمنوع مطلقا اى سواء وجد فيه الفائدة او لا بل اذا لم الخ ( قوله جوزناه )  
اى بتجوزنا وقوع البيان بالفعل ( قوله فلا يثار الخ ) متعلق بجائز المقدّر اشارته  
الشارح والايثار بمعنى الاختيار والترجيح ( قوله على ان تأخير البيان ) اى مع  
ان تأخير الخ وهذا الجواب بمنع بطلان التالى ايضا ( قوله مطلقا ) اى سواء  
اخر عن وقت الحاجة او لا بقرينة ما بعده والله اعلم وهو الهادى ( قوله  
فاذا وردا بعد مجمل الخ ) اى اذا وردا من النبي عليه السلام ( قوله  
صالخان للبيان ) لم يقل مبينان لعدم كونهما بيانا بالفعل بل البيان  
احدهما والاخر تأكيد كما سيأتى ( قوله يحتاج الى البيان ) صفة كاشفة  
للمجمل واشارة الى ان المجمل بالمعنى الاعم مما سبق بمعنى ما يحتاج الى البيان  
مطلق سواء كان عبارة عن المجمل السابق او بمعنى المنفى او غيرهما فلا تغفل

( قوله )

قوله طواف واحد) وهو يحصل بسبعة دوران كباين في الفقه (قوله فهو البيان)  
 بمعنى المبين (قوله لخصوله به) الاول راجع الى البيان في ضمن المبين والثاني الى السابق  
 فلا يلزم كون الشيء سببا لنفسه وتصوير المسئلة هكذا كل قول وفعل ورد ابعده  
 بمحل واتقوا وعرف السابق فالسابق هو البيان واللاحق تأكيد وقس عليه غيرها  
 (قوله احدهما من غير تعيين) فان قيل قد سبق ان الفعل ادل من القول فاللازم  
 ان يحمل البيان به قلت نعم لكن الفعل يحتمل ان يكون مخصوصا به عليه السلام  
 ولما كان السابق مجهولا يلزم ان يكون البيان احدهما لاعلى التعيين وهو  
 ظ (قوله من لهما احدهما) لانه لو كان القول بيانا وكان متأخرا عن الفعل  
 يلزم نسخ الفعل وان كان الفعل بيانا وتقدم القول يلزم نسخ القول وكلاهما  
 بط بخلاف ما اذا جمل القول بيانا وجعل الفعل ندبالة عليه السلام وامته فانه يحتمل  
 بهما فلا يكون احدهما متهما (قوله ن اضافة العام الى الخاص) وهى  
 بيانية لغوية لامية اصطلاحية واقول في كون اضافة البيان الى التبديل من هذا  
 القبيل نظر الا ان يقال الحكم الناسخ بالنظر الى ذات المنسوخ تبديل وبالنظر الى كونه  
 بيانا لانه مدة المنسوخ يباين له ففيه جهتان فافهم (قوله بسبب الضرورة)  
 الضرورة بمعنى الاضطرار وهو بمعنى الاحتياج (قوله ووجهه انضبط) لم يقل وجه  
 الحصر بناء على ان الدليل للحصر هو الاستقراء والمذكور انما هو وجه الضبط فقط  
 والفرق بينهما ان الارسال اى كون بعض الاقسام مرسل جاز في وجه الضبط  
 دون وجه الحصر (قوله والثاني بيان الضرورة) هذا القسم مرسل يعنى لا يلزم  
 ان يكون الثاني مختصرا ببيان الضرورة عقلا بل يحتمل غيره لكن علم بالاستقراء كونه  
 بيان للضرورة (قوله بلا تغيير) اى من الظ الى غير الظ وسيأتى (قوله الثاني بيان تبديل)  
 وهو مرسل ايضا يعنى يحتمل ان يكون الثاني غير بيان لتبديل لكن علم بالاستقراء  
 ايضا كونه عبارة عنه وتقرير دليل الضبط ظ لمن هو اهله فلا تغفل  
 (قوله غير شاف) بان يكون بيانه على وجه ينقلب الجمل الى المشكل (قوله  
 اعم مما مر الخ) يعنى اعم من انشائي وغير الثاني (قوله يشكل الحصر) فان  
 قيل الحصر ليس بمذكور وانما المذكور وجه الضبط كما صرح به قلت نعم لكن  
 الحصر مق (قوله وهو تأكيد الكلام الخ) الكلام بمعنى مطلق اللفظ يعنى  
 بمعنى ما يتكلم به فهو بالمعنى اللغوى والتوكيد اعم من اللفظى والمعنوى (قوله  
 بما يقطع) اى باللفظ الذى يزيل احتمال المجاز اى احتمال اللفظ المؤكد

بالمعنى المجازى ( او احتمال الخصوص ) اى احتمال اللفظ العام اخراج بعض افراده عن حكمه ولو احتملا غير ناش عن الدليل فان قيل العام بالنسبة الى معنى العموم حقيقة ويحتمل المجاز فلم لم يذكره في الشق الاول قلت نعم لكن ذكره مستقلا اهتماما بشانه فالمراد بقوله ان كان الكلام المؤكد حقيقة مخصوص بغير العام والحاصل كل حقيقة يحتمل المجاز ولو لا غير ناش عن الدليل فيؤكد ليزول ذلك الاحتمال فان قيل فعلى هذا يلزم اتيان التأكيد لكل حقيقة ليدفع احتمال المجاز قلت انما يحتاج الى التأكيد اذا كان السامع يتوهم احتمال المجاز لامطلقا فلا اشكال وكذا كل عام يحتمل الخصوص ووا احتمال غير ناش عن الدليل فيؤكد ليزول ذلك الاحتمال ( قوله للبريد طائر ) بطريق الاستعارة بان يشبه البريد بمعنى تاتار بالطائر في الاسراع وادعى كونه من جنسه ثم يستعمل لفظ الطائر في معنى البريد فصار استعارة مصرحة اصلية ( قوله يطير بهمة ) يشبهه قطع ذلك الفلان الرتبة في اقل وقت بطريان الطائر في السرعة وادعى كونه من جنسه ثم يستعار طريان الطائر بقطع الرتبة استعارة اصلية ثم يشتق لفظ يطير من الطريان الذى استعير لقطع الرتبة فاستعمل بمعنى يقطع الرتبة في اقل وقت فصار استعارة تبعية واعلم ان قوله تعالى يطير بجناحيه ليس بتأكيد لفظى ولا معنوى بالمعنى المشهور المعالوم في النحو بل هو تأكيد من جهة المعنى ( قوله يحتمل الخصوص ) اى يحتمل اخراج بعض الملائكة عن حكمه اعنى السجدة فيكون المعنى لا تتوهموا كون بعض الملائكة خارجا عن السجدة بل سجدة الملائكة كلهم والبيان حصل بذكر افظ كلهم بناء على ان البيان صفة المتكلم لانه عبارة عن اظهار المراد كلهم والمراد عموم الملائكة وهو يحصل به وبطلق بيان التقرير على لفظ كلهم ايضا بمعنى ما به بيان التقرير ( قوله بيان تفسير ) بناء على ان معنى المراد من الملائكة بالنسبة الى اجعون مجهول معنى لم يعلم قبل ذلك ارا اجعون كون الملائكة مجتمعين في السجدة في زمان واحد فلذا كان ذكر اجعون بيان تفسير بخلاف المعنى المراد من الملائكة بالنسبة الى كلهم فان المعنى المراد بالنسبة اليه هو العموم اى عموم الملائكة معلوم قبل ذكر كلهم فلذا كان ذكره بيان تقرير فاحفظ ( قوله كان قوله اجعون تفسير ) فان قلت اجعون تأكيد ايضا فكيف يكون تفسيره - ارا قلت نعم انه تأكيد من جهة النحو بناء على انه منقول الى معنى الكل لكن لما كان معناه الاصلى اعنى الاجتماع في زمان واحد ملحوظا فيه ولو بطريق

مستتبعات التراكيب فيكون بيان تفسير بالنسبة الى افادته لذلك المعنى فيكون  
 حالا من جهة المعنى وبؤدى وبؤداه وان كان منقولا الى معنى الكل (قوله لا انه  
 كان يحتمل المجاز الخ) رد لفهم صاحب التقرير والاكل فارجع (قوله  
 اذ لاوضع) اى لم يوجد وضع لفظ الملائكة ولفظ كلمهم لمعنى الاجتماع حتى  
 يوجد احتمال كون انفرد معنى مجازيا بل سجدة الملائكة حقيقة سواء كانت  
 بطريق الاجتماع او بطريق التفرق واعلم ان اجمعون تأسيس بالنظر الى  
 معناه الاصلى اعنى الاجتماع فى زمان واحد (قوله وقال غيب المعنى الشرعى  
 فان هذا القول بيان تقرير اقوله انت طالق بناء على ان المعنى المراد من انت  
 طالق معلوم قبل ذكر ذلك القول يعنى انه معلوم ان المراد به المعنى الشرعى  
 لكنه يحتمل ان يراد به رفع القيد الحسى فيكون ذلك القول دافعا لذلك  
 الاحتمال وعلم من هنا ان بيان التقرير لا يلزم ان يكون بالتأكيد  
 اللفظى او المعنوى او الصفة فقط بل قد يكون بحملة مستقلة كإهنا والله اعلم (قوله  
 ابضاح مافيه) كلمة ماعبارة عن الكلام السابق على الايضاح واحتياجه الى  
 الايضاح اعم سواء كان من جهة معناه المطابق او من جهة محله او من جهة  
 مقداره او باعتبار متعلق من متعلقاته سيأتى الاشارة اليه واعلم ان المين ببيان  
 التقرير والتفسير يقال لهما المفسر بعد البيان (قوله من المشترك) اى  
 من معنى المشترك فان فيه خفاء حيث يحتاج الى القرينة وهى بيان تفسير  
 عند اهل الاصول (قوله او المشكل) فان فيه خفاء ولو تأمل المجتهد كما ينبغي  
 يعلمه لكن لا ينافى ذلك لحوق البيان به من طرف الشارع (قوله او الجمل)  
 الجمل هنا بالمعنى الاخص بقرينة المقابلة فان فيه خفاء بحيث لا يزول بلا بيان  
 من طرف المتكلم ولو تأمل المجتهد الف سنة (قوله او الخفى) فان فيه خفاء  
 من جهة اخرى غير الصيغة كما مر بيانه فارجع (قوله بالذكر) داخل على  
 المقصور (قوله تسامح) بناء على ان البيان ليس بمقصود بهما بل يلحق المشكل  
 والخفى ايضا وانما قلنا داخل على المقصور لان الباء لو دخل على المقصور عليه  
 يكون المعنى ان فى تخصيصهما بالذكر دون عدم الذكر تسامح وهبوط اذ ليس  
 اتسامح فيه وهوظ (قوله اقيموا الصلوة الخ) وهى مجمل لان معناه الاقوى  
 وهو الدماء ليس بمراد لانه معلوم اكل احد من العرب وانه لا معنى للامر  
 باقامته لان كل احد مجبور على الدماء (قوله بالقول والفعل) هذا مخالف لبيانه  
 فى وجه الحصر اللهم الا ان يقال المنطوق فى وجه الحصر اعم من القول والفعل

قار جمع ( قوله ربع عشر اوالكم ) وهو الواحد من الاربعين فان اقل مخرج ربع العشر اربعون فان فيه اربعة عشر وربعه واحد فيجب درهم واحد في اربعين دراهم وهكذا في الزيادة ( قوله ما يقطع فيه ) اى السروق الذى يقطع اليد في سرقة ( قوله في قوله تعالى والسارق الخ ) ظرفية الدال للدلول الخفى اعنى مقدار ما يقطع فيكون معنى السارق اى السارق بما اقله عشرة دراهم او قيمته كذا ( قوله وبقطعه يد الخ ) وهو بيان بالقول اذ لم يقطع النبي عليه الصلاة والسلام نفسه بل امر بقطعه الى الجلاء اذ لم يقع اجراء الحدود بنفسه كما بين في محله ( قوله بقوله عنت به الطلاق ) فان قيل قوله السبق عنت المعنى الشرعى كان بيان تقرير فلم كان هذا بيان تفسير قلت بناء على ان المعنى المراد فيما سبق معلوم وان احتمل غيره بخلاف المعنى المراد هنا فانه غير معلوم فان معناه انت مفترق وللافتراق احتمالات كثيرة واحد مراد الزوج وهو الافتراق من الكاح والباقي غير مراد فلذا كان البيان به بيان تفسير لا بيان تقرير ( قوله مشتركة ) اى معنى وقدم تفصيله فار جمع ( قوله محتملة للمعاني ) فانه معنى البائن المفترق وله احتمالات كثيرة فانه يحتمل الافتراق من البيت او من جهة اخرى او من النكاح و ارادة الافتراق من النكاح لا يكون من قبيل المجاز بل قوله باين مستعمل في معناه اللغوى اعنى المفترق فيكون من قبيل اطلاق العام بعمومه على الخاص فلا يكون مجازا بل حقيقة ولما وجد الخفاء فى المعنى العام اطلق عليه الكناية بمعنى كناية عن الافتراق الموجب للطلاق وقدم بيانه فى كنايةات الطلاق فار جمع ( قوله باصل الكلام الخ ) و مقتضاه الطلاق البائن ومقتضى التفسير الطلاق الرجعى ولو عمل بالتفسير يلزم ان يكون الطلاق رجعيا لكن لا يعمل به بل باصل الكلام بناء على ان الحكم بعد البيان يضاف الى المبين لا الى البيان وقائدة البيان انما هو ازالة الخفاء عن المبين والله اعلم ( قوله حتى يكون الواقع بها ) اى بالكنايات ( قوله وهو تغيير موجب الصدر الخ ) اى التبديل متناول الصدر بحسب الظ ترك البيان اشارة الى ان الاضافة اضافة العام الى الخاص وفيه بيان وتفسير فيكون متحدا مع البيان فى جهة والمراد من الصدر اول الكلام فى الرتبة سواء كان اولا بحسب الذكر اولا ليشمل قولنا ان دخلت الدار فانت طالق فان المغير فيه مقدم على المغير بحسب الذكر لكنه مقدم رتبة فان قيل اخذ المغير فى التعريف يستلزم الدور قلت التغيير فى التعريف بالمعنى اللغوى اى التبديل فلا يلزم الدور ( قوله بعض ما ) اى من الافراد والاحوال فكلمة ما اعم منهما

والحقيقة بمعنى ما به الشيء هو هو وإنما احتاج الى بيان حقيقته بناء على ان  
ظاهره تبديل ففيداشارة الى انه بيان من وجه وتغير من وجه وان التغير متحد  
مع البيان فلذا ترك البيان فافهم (قوله ان يتوقف الخ) بمعنى لا يحكم بحكم  
في الكلام بلا ملاحظة بيان التغير بل يلاحظ التعليق مثلاً ثم يحكم وكنها  
يوصف الشيء اولاً ثم يحكم مثلاً يلزم التناقض وبالجملة يلاحظ بيان التغير  
اولاً ثم يلاحظ الحكم فيكون الكلام مع اوله وآخره كلاماً واحداً مفيداً لحكم  
واحد (قوله لئلا يلزم التناقض) مثلاً في قولنا اكرم رجلاً عالماً لولم يلاحظ  
الصفة او لا يلزم انتفاء لانه يفهم اولاً لزوم الاكرام للرجل مطلقاً سواء كان  
عالماً اولاً ثم اذا قلت عالماً يفهم لزوم الاكرام للرجل العالم لامطلقاً فيلزم  
انتفاء بين كفاية الاطلاق وبين عدم كفايته المستفاد من التوصيف (قوله  
كالخصيص) بالمعنى المصدري بمعنى اخراج بعض افراد العام عن حكمه  
كما في قولنا لا تضرب رجلاً واضرب زيداً فان قولنا واضرب زيداً يخرج زيداً  
من افراد العام اعني الرجل الواقع في سياق النبي فيلزم ان يكون المجموع كلاماً  
واحداً لئلا يلزم التناقض فيلاحظ العطف اولاً ثم يحكم بقولنا لا تضرب رجلاً  
لئلا يلزم التناقض (قوله فانه) اي التخصيص ابتداء بيان تفسير عندنا وبيان  
تفسير عندنا ايضاً لكن ثانياً وثالثاً (قوله وتفسير عند الشافعي) اي ابتداء بناء  
على ان العام قطعي عندنا وظني عند الشافعي وفيه اشارة الى ان بيان التفسير  
يلحق العام ايضاً عند الشافعي ويلحقه عندنا ايضاً لكن ثانياً وثالثاً ولكن  
يكون العام مجملاً فلذا يلحقه (قوله والاستثناء) اي المتصل (قوله فان المحققين  
منهم) فيه اشارة الى ان المشهور من ان الحكم في الاستثناء قبل الثنا عند الشافعي  
ليس على اطلاقه بل هو على مذهب غير المحققين منهم فان المحققين متفقون على  
ما ذهب اليه الحنفية من ان الحكم فيه بعد الثنا وسياق تفصيله في بحثه فانتظر (قوله  
والشرط) بمعنى تعليق حصول مضمون جملة بمحصول مضمون جملة اخرى بمعنى بالمعنى  
المصدري كما هو المناسب للتخصيص والاستثناء فانهما بالمعنى المصدري ايضاً (قوله  
فانه بيان تغير) اما كونه تغيراً فلكونه مغيراً للجزاء عن الوقوع في الحال الى الوقوع  
عند وجود الشرط واما كونه بياناً فلكونه بياناً لوقوع الجزاء عند وقوع الشرط  
والله اعلم (قوله وذلك لان الشرط الخ) اي كون الشرط بيان تغير وعدم كون  
النسخ بياناً عند شمس الأئمة وابي زيد ثابت لان الشرط الخ الشرط بمعنى التعليق ولا يلزم  
تبديل الشيء الى نفسه بناء على ان التعليق في قوله الآتي اعني الى التعليق ليس

بهذا المعنى اعني تملق مضمون جملة بمضمون جملة اخرى بل هو بمعنى آخر فلذا احتاج الى التفسير بقوله اى الى ان ينعقد الخ فلا تغفل فان قيل الظ دخول الاستثناء في المشار اليه في قوله وذلك لان الشرط الخ قلت نعم لكن الظ عدم دخوله بناء على ان قوله الآتي ولاحكم للكلام الخ جواب سؤال مقدر على ربط الطرسوسى ( قوله للايجاب في الحال ) فان قوله انت طالق يوجب الطلاق في الحال لولم يعلق بالشرط ( قوله عند وجود الشرط ) الشرط هنا بمعنى مدخول اداة الشرط فان قيل ما الفرق بين قول شمس الأئمة وابى زيد وبين قول الجمهور مع ان الظ من كلام الجمهور انهم قالوا كما قال قلت الشرط يبدل مقتضى الكلام ووجهه عند شمس الأئمة وابى زيد وبغير محتمل الكلام احتمالا ظاهرا عند الجمهور فلذا كان الشرط بيان تغير عندهم وبيان تبديل عندهما والحاصل التبديل يكون بالضرر عن المقتضى ومقتضى الجزاء الوقوع في الحال عند شمس الأئمة وابى زيد بخلاف الامر عند الجمهور فان قوله انت طالق معناه انه يحتمل ان يقع الطلاق به احتمالا ظاهرا فيكون الشرط صارفاه عن محتمله الظ فلا تغفل تقرير دليل شمس الأئمة وابى زيد هكذا الشرط بيان تبديل لانه كلما كان الشرط يبدل الكلام من انعقاده للايجاب في الحال الى ان ينعقد عند وجود الشرط فهو بيان تبديل لكن المقدم حق والتالى مثله وتقرير دليل عدم كون النسخ بيانا هكذا النسخ ليس ببيان لان النسخ رفع للحكم لاظهار الحكم الحادثة ولاشئ من البيان برفع الحكم بل اظهار الحكم الحادثة ينتج الظ ( قوله ولاحكم للكلام الخ ) جواب سؤال مقدر على ربط الطرسوسى ( قوله قلنا الشرط الخ ) حاصله منع لقوله لان الشرط يبدل الكلام الخ بانه ممنوع كيف كونه تبديلا كذلك يقتضى الوقوع اى وقوع الطلاق اولا فان مقتضى التبديل ذلك ولم يقع الطلاق اولا بل يحتمل قوله انت طالق وقوع الطلاق به احتمالا ظاهرا لولم يعلق بالشرط فكان بيان تغير لكونه صارفا لكلام عن محتمله الظ قبل الوقوع والحاصل التبديل يقتضى الرفع بعد الوقوع ولم يقع الطلاق بقوله انت طالق حين التكلم حتى يكون الشرط بيان تبديل بل هو بيان تغير لتغييره الكلام عن محتمله الظ وهو ظ ( قوله واما النسخ فانه الخ ) حاصل الجواب بمنع قوله رفع الحكم لاظهار الخ بانه ان ارادته رفع الحكم مطلقا سواء كان بالنسبة الى علمنا او بالنسبة الى علم الله تعالى فهو ممنوع وان ارادته رفع الحكم بالنسبة الى علمنا فهو مسلم لكن التقريب ممنوع

( قوله بالنسبة اليها ) اى بالنسبة الى علمنا ( قوله عندالله ) اى فى علم الله تعالى  
( قوله والصفة ) المراد بالصفة الصفة الاحترازية لا مطلق المصفة فلا ينافى  
كون بعض الصفة بيان تقرير كفى قوله تعالى ولا طائر يطير فلان تغفل ( قوله  
والغاية ) سواء كانت لمدا الحكم او لاسقاط ما وراء الحكم فعلى الاول بغير القصر  
وعلى الثانى بغير الحكم عن ما وراءه ( قوله وبدل البعض ) وبدل الكل داخل  
فى بيان التقرير وبدل الاشتمال داخل فى بيان التفسير واعلم ان بيان التغيير بالنسبة  
الى الصفة الاحترازية والغاية وبدل البعض عبارة عن ذكر هذه الامور  
فلا تغفل وانه يلزم ان يلاحظ الصفة او لا ثم يحكم امثلا يلزم التناقض كما مر  
( قوله لاطراد تغييرها ) فان كل تخصيص بغير العام وكذا الباقي ( قوله  
والا فلا حصر ) اى لو لم يكن التخصيص بالذكر لاجل ما ذكر فلا يصح  
التخصيص بالذكر اذ لا حصر فيما ذكر ( قوله فى حق الابطال ) فلا يقع  
الطلاق لو دخلت الدار بناء على ان قوله ان شاء الله فى طرف المعطوف بغير  
المعطوف عليه ايضا فافهم والله اعلم ( قوله عن وقت الخطاب ) اى عن  
وقت التكلم بالمبين اى الذى يحتاج الى البيان ( قوله دون التغيير ) فلو قال  
بعد ساعة او دقيقة ان شاء الله تعالى فى المثال السابق لا يكون معتبرا فى حق الابطال  
لما قبله بل يقع الطلاق او العتق ان دخلت الدار او كتبت فلانا ولو قال انت طالق  
وقال بعد ساعة مثلا عنيت المعنى الشرعى تطلق امرأته ولو قال الزوج اخرت  
البيان عن المبين لا يعتبر قوله بينه لانه يقال له انت فدمرت مرادك وبيان  
التفسير يجوز فيه التأخير ( قوله الاعلى قول من يجوز التكليف بالحال ) اى المحال  
الذائق او العادى ويستفاد منه دليل على عدم جواز تأخير بيان عن وقت الحاجة  
هكذا لا يجوز تأخير عنه لانه لو جازم يلزم التكليف بالحال لكن التالى بطل والمقدم  
مثله اما لا لزوم فلانه اذا اخر عنه يكون مراد الله تعالى غير معلوم وكلما  
كان مراد الله غير معلوم يلزم ان يكون التكليف تكليفا بالحال لعدم امكان  
العمل حين لم يعلم مراد الله ( قوله وماروى عن بعض الاصحاب الخ ) حاصل  
ماروى معارضة بانه ان كان عندك دليل على عدم جواز التأخير عن وقت  
الحاجة وعندي دليل ينفيه وهو انه لو لم يجوز تأخير عن وقت الحاجة لما عمل  
الاصحاب بظاهر آية الخيطين لكن التالى بطل او يقال كلما عمل بعض الاصحاب  
بظاهر هذه الآية حيث اكل وشرب الى ان ظهر الخيط الابيض من الخيط  
الاسود فيجوز التأخير عن وقت الحاجة لكن المقدم حق والتالى مثله ( قوله )

قبل نزول من الفجر) حيث نزل بمدسنة على بيان القرطبي فارجم (قوله فعلى تقدير ثبوته الخ) اشارة الى الجواب عن المعارضة اى لا يخالف ما روى بمدعانا لاننا لانسلم حقيقة المقدم فى التقرير الثانى لو سلم ثبوته فلان سلم لزوم التأخير عن وقت الحاجة كيف صوم بعض الاصحاب محمول على صوم الفل فالتأخير ح انما هو عن وقت الخطاب بالنسبة الى صوم الفرض لاعت وقت الحاجة فلا إشكال فافهم (قوله ينتتم فى الظاهر) فعلى هذا المذهب يكون قوله تعالى من الفجر نازلا مع الآية لابعدها عند صاحب هذا المذهب لكن نزل بعد سنة على بيان القرطبي كما مر (قوله هذا العام مخصوص) اى من غير بيان مابه التخصيص والفرد المخرج من حكمه (قوله تأخير التفصيل) اى بيان المخرج وبيان المخصص (قوله وقائدة الخطاب على تقدير الخ) جواب سؤال .قدر تقديره اذا جاز تأخير البيان عن وقت الخطاب يلزم ان يكون الخطاب عبثا لعدم امكان العمل حين نزوله لعدم كون المراد معلوما وحاصل الجواب منع الملازمة بانها ممنوعة كيف عزم المأشورين على الفعل وتهيم عليهم من قبيل القائدة فى الخطاب فلا عبث اسلا (قوله عند ورود البيان) متعلق بالضمير الراجع الى الفعل فى قوله له بناء على جواز تعلق الجار بالضمير الراجع الى المصدر فلا تعقل (قوله فانه يعلم منه احد المدلولات) جواب سؤال .قدر تقديره لا قائدة فيد بناء على ان المراد ليس بمعلوم وحاصل الجواب لا يلزم عدم الفائدة من كونه غير معلوم وانما يلزم ذلك لو لم يعلم منه معنى اسلا وهو م كيف منه احد المدلولات وان لم يكن مرادا (قوله لانه جل على بيان ما اشكل) اى لان البيان فى قوله ثم ان علينا بيانه جل على بيان ما اشكل اى خفى على النبي عليه السلام وبيان ما خفى عليه بيان تفسير فيهم جواز تأخير عن الميز فقول كلا جل البيان فى قوله تعالى ثم ان علينا بيانه على بيان التفسير فيهم جواز التأخير فيمكن المقدم حق والتالى مثله وهذا استدلال على المطلوب بحمل اهل التفسير (قوله ولان البيان فى اللغة الخ) استدلال على المط بالنظر الى اللغة هكذا المراد بالبيان فى قوله تعالى بيان التفسير لا التغير لانه كلما كان البيان فى اللغة الايضاح ولم يوجد ايضاح كال فى بيان التغير لا يحتمل البيان اذا ذكر .طلقا عليه بناء على القاعدة المقررة من انه اذا ذكر الشئ مطلقا يحتمل وبصرف على كاله فيكون المراد بيان التفسير فيهم من هذه الآية جواز تأخير نظرا الى كون كلمة ثم للترانخي والله اعلم (قوله ولانه مراد بالاجماع) عطف على قوله لانه جل الخ

(والاستدلال)

واستدلال بالاجماع على كون المراد بالبيان في الآية الكريمة بيان التفسير اى  
 ثابت بالاجماع فهو ظرف مستقر خبر اى كونه مرادا ثابت بالاجماع ( قوله  
 فلايراد غيره ) اى لايراد غيره مع بيان التفسير لانه لو اريد بيان التغير مع بيان  
 التفسير يلزم عموم المشترك وان كان البيان اللغوى المراد في الآية . موضوعا لهما  
 او يلزم عموم المجاز ان كان حقيقة في بيان التفسير والتقرير ومجازا في بيان التغير  
 فان قيل المفهوم من قوله عموم المشترك ان البيان لفظ المشترك مع ان المفهوم  
 من تعينه السابق انه مشترك معنوى بناء على ان اظهار المراد الخ مفهوم شامل لجميع  
 افرادة قلت المراد بالبيان في الآية البيان اللغوى بناء على ان اصطلاحات الاصول  
 والنحو والصرف كلها حادثة بعد نزول القرآن الكريم فلا يراد المعنى  
 الاسـطلاحي الا مجزا فالمراد انه يلزم عموم المشترك ان كان البيان اللغوى  
 . موضوعا لهما فلا تنفل او يلزم عموم المجاز ان كان مجازا في بيان التغير ويحتمل  
 ان يكون مشتركا معنويا فافهم ( قوله وفي التقرير معنى الخ ) اشارة الى الجواب  
 عن منع تقريب الدليل الذى سبق على كون المراد بيان التفسير بناء على ان بيان  
 التقرير داخل في طرف الدعوى فلا يستفاد جواز تأخير بيان التقرير فلا يتم التقريب  
 ولو اريد بيان التقرير مع بيان التفسير يلزم عموم المشترك ( قوله معنى التفسير  
 اى معنى بوجوب جواز تراخي التفسير وذلك المعنى عبارة عن وجود العزم على  
 الفعل و انتهى له بناء على ان المبين ببيان التقرير اصل المعنى فيه . معلوم وان وجد  
 فيه الخفاء القليل ففيه العزم على الفعل و انتهى له بالطريق الاول فيفهم جواز  
 تراخي التقرير بالطريق الاول بمعنى يفهم بطريق دلالة النص لا من لفظ النظم  
 الشريف حتى يلزم عموم المشترك فلا اشكال ( قوله فليستين ) اى فليقل  
 ان شاء الله تعالى واعلم انه لو قال احد عقيب يمينه على عدم التكلم مع ابيه او امه  
 ان شاء الله تعالى لا يلزم عليه الكفارة اذ انكلم مع ابيه او امه ابطان يمينه بناء  
 على ان الاستثناء يطل اليمين وغيره ان ذكر متصلا بالكلام كامر لكن  
 لو قال بعد ساعة مثلا لا يطل يمينه فيلزم عليه الكفارة عند الجمهور وان لم  
 يلزم على مذهب ابن عباس لانه جواز التراخي في بيان التغير ولما لم يقل النبي  
 عليه السلام كذلك علم منه عدم جواز تراخي التغير ( قوله خلافا للشافعي )  
 اى في كون التخصيص تغييرا ابتداء ( قوله استدلالا بوجوه ) اى استدلال  
 الشافعي على جواز تراخي تخصيص العام ابتداء ( قوله الاول ان قوله الخ )  
 تقريره هكذا كلما كان البقرة المطلقة بيم الصفراء وغيرها ثم خص متراخيا وعلم

إن المراد بقرة مخصوصة فيجوز تراخي تخصيص العام ابتداءً . طلقاً أي عام كان  
اذلاقاً بالفصل لكن المقدم حق والتالي مثله ( قوله و علم ان المراد ) أي بالبقرة المطلقة  
بقرة مخصوصة وان ذكرت فافهم والله اعلم ( قوله الثاني انه تعالى قال لنوح عليه السلام  
المخ ) واعلم ان خلاصة هذه الأدلة معارضة من طرف الشافعي على الحنفية بأنه  
ان كان عندكم دليل على عدم جواز تراخي بيان التغير وعندنا دليل ينفيه  
وهو انه ككأنت تراخي مخصص العام والحال ان مخصص العام بيان تغير عندكم  
فثبت جواز تأخير بيان التغير لكن المقدم حق والتالي مثله ( قوله لابنه ) يعني  
به كنعان ولنوح عليه السلام ابنا ثلاثة آخر وهم مسلمون اعني حام وسام  
وياث والموجودون في الدنيا من ذريتهم ( قوله ثم خص ) أي ثم خص متراخياً  
فكلمة ثم للتراخي الزماني وتقرير الثاني هكذا كما قال الله تعالى لنوح عليه  
السلام فاعلمك فيها من كل زوجين اثنين واهلك الامن سبق عليه القول والحال  
ان الاهل شامل لابنه وغيره ثم خص متراخياً ثبت جواز تراخي تخصيص العام  
لكن المقدم حق والتالي مثله ( قوله وانت قلت ذلك ) قاله معترض على النبي عليه  
السلام بان هذا القول الشريف ليس بصادق لعدم ذلله تعالى لانه يلزم منه  
ان يكون عزيز وغيره من خصب جهنم وبط فيلزم منه الايصاح ذلك  
القول الشريف في زعمه ( قوله قال اليهود عبدوا الخ ) تصريح لاعتراضه  
بانه يلزم من ظ هذا القول الشريف ان يكون هذه الذوات الكرام من خصب  
جهنم ( قوله ثم تزل ) قوله ان الذين الخ ) فثبت صحة تراخي تخصيص العام اعني  
كلمة ما في قوله وما تعبدون على زعم المستدل ( قوله وجب رد هذه الوجوه الخ )  
لانا لو سلنا ادلة الشافعي يلزم جواز تراخي بيان التغير ولم نقل به معاصر  
الحنفية به وانما يلزم بناء على ان تخصيص العام من قبيل بيان التغير عند الحنفية  
( قوله و بيان البقرة تقييد للمطلق ) حقيقة المقدم في الدليل الاول ممنوعة كيف  
والبقرة في الآية ليس بعام حتى يلزم جواز تراخي تخصيص العام بل هو مطلق  
فيكون بيان البقرة من قبيل بيان التبديل فلذا قال فيكون نسخاً ( قوله وفيه  
الكلام ) أي في جواز تراخي تخصيص العام كلامكم ايها الشافعي فلا يتم  
ادلتكم ( قوله فيكون نسخاً ) فان قيل ما الفرق بين ما قال الحنفية وبين ما قال  
الشافعي قلت الفرق بينهما من وجهين احدهما انهم لو ذهبوا قبل بيان  
البقرة بقرة ما أي بقرة كانت تجزئهم ويسقط الفرض عن ذمتهم على مذهب  
الحنفية ولا يكفي على مذهب الشافعي وثانيهما ان لفظ البقرة مجاز عند الشافعي

وحقيقة عند الحنفية ان كان التقييد متراخيا وان كان التقييد متصلا يكون مجازا عندهم ايضا ( قوله ان تقييد المطلق ) اى متراخيا ( قوله نسخ ) اى لاجزاء المطلق وكفايته فلا يكفي المطلق وحاصل الجواب الثانى منع حقيقة المقدم ايضا ( قوله لا انه متناول ) عطف على قوله والاهل لم يتناول الخ ( قوله مقطعا ) لعدم دخول المستثنى تحت المستثنى منه لولا الاستثناء ( قوله بان يكون المراد به الاهل قرابة ) هذا مدار اتساع ( قوله فقد اخرج بالاستثناء ) فان قيل لم لم يقل فقد خص بالاستثناء قلت قد سبق ان تخصيص العام يكون بكلام مستقل موصول فلا يكون الاستثناء محصيا بحسب اصطلاح الاصول فلذا قال هكذا فافهم ( قوله وح يكون ) معنى قوله انه ليس الخ ( اشارة الى الجواب عن ابطال السند الثانى بانه يستلزم انتفاء وحاصله منع لزوم انتفاء فافهم ( قوله فلاضافة للعهد ) يعنى يكون المراد من الاهل بحسب نفس الامر ما هو من المسلمين لا مطلق الاهل ( قوله والى رد الثالث ) حاصله منع حقيقة المقدم ايضا ( قوله لغير العقلاء ) اى موضوع لغير العقلاء نعم فريستعمل حقيقة فى صفة العقلاء كما بين فى محله لكن اذا استعمل فى الذات يكون مستعملا فى غير العقلاء حقيقة ( قوله بالمجاز ) اى بالتكلم به ( قوله والتغاييب ) عطف الخاص على العام ( قوله لانه خص بقوله ان الذين الخ ) فان قيل فحينئذ اى شئ يكون ذلك القول الشريف قلت يكون بيان تقرير ( قوله لانهم يعنى ابن نوح الخ ) فان قيل هذا مستدرك بعد قوله فى الشرح لانه خص بقوله ان الذين الخ قلت نعم لا عطف على الشرح لكنه عطف على المتن اعنى على قوله والاهل لم يتناول ابن نوح الخ فيكون محمولا على التوزيع فافهم والله اعلم ( قوله اما التخصيص فقصر العام الخ ) اللام فى التخصيص للجنس لكونه معرفا واللام فى المعرفات محمول على الجنس فان قيل قد سبق ذكره قلت نعم لكن المراد من السابق جنس التخصيص لاختصاصه من الجنس فلا تنفل فافهم ( قوله فقصر العام ) اى قصر العام باعتبار حكمه على بعض متناوله والبعض الباقي مسكوت عنه باعتبار حكمه نفيا واثباتا بل يفهم الاثبات او النفي من دليل آخر لا من العام فان قيل ما الفرق بين القصر المعانى وبين هذا القصر قلت بينهما مباينة بناء على ان القصر المعانى بطرق معهودة بخلاف هذا القصر فانه بكلام مستقل موصول وان القصر المعانى كلا الحكم فيه مستفاد من اللفظ غاية ما فى الباب احدهما صريحى والاخر ضمنى بخلاف هذا القصر فان نفي الحكم هو عن البعض الآخر واثبات الحكم له مستفاد من دليل آخر

فافهم ( قوله ليتناول الجمع ونحوه ) اى ليتناول الجمع ونحوه باعتبار الدلالة اى دلالة الجمع على الكل المجموعى فلو قال بعض افراده ليتناول الجمع بخلاف قوله بعض متناوله فان بعض المتناول اعم من الآحاد وافراد الآحاد بالنظر الى الكل المجموعى فيشمل الجمع ونحوه ( قوله بكلام ) بمعنى ما يتكلم به يعنى بالمعنى اللغوى ( قوله لكنه لا يكون مغيرا مطلقا ) خبر ان محذوف اى يلزم خروج ما ذكر من تعريف التخصيص وانما يلزم لو كان مغيرا مطلقا واعلم ان مقاصد هنا بيان المغير مطلقا وهو التخصيص المعروف ولما لم يكن التخصيص بالعقل او العادة ونحو ذلك مغيرا مطلقا لزم اخراج امثاله عن التعريف المدكور واعلم ان قصر العام على بعض افراده بمستقل مطلقا يقال له التخصيص فى العرف لكنه ليس بمغير مطلقا فلذا اخرج عن التعريف بقوله بكلام وان قصر العام على بعض متناوله بكلام مستقل الخ يقال التخصيص الاصطلاحي بالمبنى الاخص وهو المغير مطلقا وان قصر العام على بعض افراده بمغير مستقل لا يقال التخصيص والاستثناء والتعليق غير مفصل فى كتب النحو اراد تفصيل هذه الثلاثة بناء على ان كلا منها مغير مطلقا ( قوله فى العرف ) اى عرف الاصوليين فعلى هذا يكون التخصيص مضمين عام وخاص والتخصيص بالمعنى الاعم قصر العام على بعض متناوله بمستقل مطلقا كما عرف صاحب التوضيح فارجع ومقاصد هنا بيان التخصيص بالمعنى الخاص لكونه مغيرا مطلقا ( قوله فان شيئا منها ) علة لزوم اخراج ما ذكر فان خروجه ظ ( قوله وهو ظ ) بان تزل العام ومخصصه معا او بردها معا ( قوله فانه نسخ ) فلو قال اضرب زيدا ثم قال لا تضرب احدا يكون العام المتأخر ناسخا للخاص ولو قال لا تضرب احدا ثم قال عقبيه واضرب زيدا يكون الخاص محذوفا فيكون المراد من لا تضرب احدا لا تضرب احدا غير زيد فافهم فارجع الى بحث العام فان فيه تفصيل ( قوله موضع المضمير ) اى موضعه بحسب الظ والافليس الوضع موضع الضمير بحسب نفس الامر حيث قال لان المراد بالتخصيص ههنا غير ما سبق يعنى التخصيص بالمعنى العام وهو قصر العام على بعض متناوله بمستقل مطلقا ( قوله لخروج الواجب الخ ) تفريره كلما جاز اخراج الواجب تعالى بالدليل العقلى من نحو خالق كل شئ وهو على كل شئ قدير فيجوز التخصيص بالعقل لكن المقدم حق والتعالى مثله واعلم ان الاحتياج الى اخراج الواجب تعالى عن عموم الشئ انما هو اذا كان الشئ بمعنى الموجود واما اذا كان الشئ بالمعنى

الاخر فلا كما بين مثلا خسرو في حاشية القاضى فارجع والله اعلم اعلم انه ان كان الافراد المخرجة بالعقل من حكم العام معلومة يكون العقل بيان التفسير ويكون العام قطعيا في باقى الافراد وان كانت مجهولة يكون العقل بيان التغير ( قوله فان قيل البيان مؤخر الخ ) حاصله معارضة على كون العقل مخصصا للعام ومبينه بانه ان كان عندك دليل اعنى قولك لخروج الواجب من نحو الله الخ على جواز كبر العقل مبينا ومخصصا للعام وعندى دليل ينفيه ( قوله والعقل ليس كذلك ) اى ليس بمؤخر كمثل النبي صلى الله عليه وسلم بالنظر الى وقت نزول قوله تعالى الله خالق كل شئ والنتيجة انه لا شئ من المبين بعقل ويمكس الى قولنا لا شئ من العقل بمبين تقريره هكذا لا شئ من العقل بمبين لان كل مبين مؤخر بالضرورة ولا شئ من العقل بمؤخر ينتج المطافهم ( قوله وايضا الجواز الخ ) حاصله معارضة اخرى على الدعوى السابقة ( قوله وهو محال ) فالقدم بط ايضا ثبت انه لا يجوز تخصيص بالعقل ( قوله قلنا الواجب الخ ) فيه اشارة الى ان قوله البيان مؤخر قضية ضرورية وان البيان بمعنى المبين وحاصل الجواب بمنع الصغرى على تقدير والكبرى على تقدير آخر والتقريب على تقدير آخر بانه ان اراد السائل ان ذات البيان مؤخر فالصغرى ممنوع وان اراد لزوم متأخر صفة المبينة فالصغرى مسئلة لكن ان اراد من الكبرى ذلك فالكبرى ممنوعة وان اراد من الكبرى ذات البيان فتقريب الدليل ممنوع ح فأمل حق التأمل ( قوله والفرق بين التخصيص الخ ) اشارة الى الجواب عن المعارضة الثانية بمنع الملازمة بانها ممنوعة كيف لا يلزم من جواز التخصيص بالعقل جواز النسخ به وانما يلزم لو لم يوجد بينهما فرق وهو ممنوع ( قوله سواء بين ) فعل ماضى ( امد الحكم ) اى مدة الحكم والامد بمعنى المدة ( قوله اور فمه ) فعل ماضى ايضا ( قوله عن الخطاب ) يعنى عن العام فان قيل اذا جاز التخصيص بالعقل يلزم ان يكون العقل حاكما مع انه لاحاكم سوى الله تعالى قلت نعم لكن العقل حاكم مثل الحكم الذى فى الجملة الخبرية والحاكم بالحكم الشرعى هو الله تعالى فلا اشكال والحاصل لا يلزم من كون العقل حاكما بانه تعالى خارج عن عموم كل شئ ان يكون حاكما بالحكم الشرعى حتى يرد السؤال فافهم ( قوله يعنى ان العادة ) اى العادة الفعلية والعملية ( قوله مخصصة به ) اى يحكم العقل بواسطة العادة فلا سند مجاز ( قوله يقع على المتعارف ) تطبيق المثال للمثله ( قوله ويكس ) اى يدخل ( فى التناير ) جمع تنوير بمعنى

ص ٨٨

والاصل البحث في العفة خارج  
الى العفة

فرن لكن هذا الوقوع ان لم ينو رأسا معينا وان نوى المموم يحنت باى رأس  
ياكل فارجع الى بحثه ( قوله لانه الحقيقة ) اى لفظ العام او العموم المستفاد  
من العام فمح يكون الحقيقة بمعنى المعنى الحقيقى اللغوى فلا تغفل واعلم انه ان كان  
الافراد المخرجة بواسطة العادة معلومة يكون العادة بيان التفسير وان كانت  
مجهولة فهى بيان التغير فلا تغفل واعلم ان المعارضة السابقة آتيا برد على  
كون العادة مخصصة ايضا ويحجب بما مر فلا تغفل ( قوله بنقصان بعض الافراد )  
اى فى الاتصاف بمدلول العام والتناقص هو المفهوم لكنه يستلزم نقصان  
بعض الافراد فيه ( قوله لا يقع على المكاتب ) بناء على ان الملوكة ناقصة فيه  
لانه مملوك رقبة فقط لارقية وبدا اى تصرفا بل هو حريدا فيكون نقصانيته  
المكاتب مخصصا للعام اى قوله كل مملوك لى فيخرج المكاتب عن حكمه اعنى  
حكمه بان كل مملوك لى حرفهم ( قوله كالفكاكة ) تمثيل العام والاضافة  
فى ( قوله اوزيادته ) اضافة المظروف الى الظرف ( قوله لا يقع على العنب ) فان  
فى العنب زيادة على صفة الفاكهة وهى صفة الغداية فاذا قال لا آكل فاكهة  
لا يقع على العنب فلواكل العنب لا يحنت فافهم وقدم تفصيل هذا البحث فارجع  
( قوله لا القياس ) لما فرغ من بيان ما يصح كونه مخصصا للعام اراد بيان ما لا يصح  
التخصيص به فقال لا القياس عطف على قوله بالعقل والمراد القياس الفقهى  
وسأبقى تفصيله فى بحثه ( قوله تحت العام ) اى تحت حكمه ( قوله ظا ) قيد  
عدم الدخول لا الدخول ( قوله فلا يسمع ) بناء على ما قالوا من ان اليقين  
لا يزول بالشك والظن فيما سبق اعم من الشك وتقرير الدليل هكذا لا يجوز  
تخصيص العام بالقياس لانه لو جاز التخصيص به يلزم اخراج الداخل  
قطعا لكان النالى بط ( قوله بخلاف العام بمد الخ ) اشارة الى الجواب عن  
اجراء الدليل فى عدم جواز التخصيص به ثانيا وثالثا بمنع الجريان بانه ممنوع  
كيف اخراج الداخل ظا يجوز بالظنى ( قوله والقياس مؤيد الخ ) اسم مفعول  
اشارة الى الجواب عن سؤال التحكم بان العام بعد التخصيص ابتداء يكون  
ظنيا فكذا القياس ظنى فيلزم التحكم اذا عمل بالقياس فاشار الى جوابه بان  
فى القياس مرجح فلا يلزم التحكم ( قوله بما يشاركه ) وهو المخصص ابتداء ( قوله  
بناها من وجه ) اى من جهة بيانه اخراج بعض الافراد عن حكمه ( قوله معارض  
من وجه آخر ) اى من جهة كون العام والمخصص كلاهما قطعيا بالنظر  
الى صيغتهما اى العام والمخصص وتقرير الوجه الثانى بالشكل الثانى ظن هو

( اهله )

اهله (قوله لا يعارض النص) وهو العام (قوله لان زمان الاجاع) اى زمان اتفاق المجتهدين في عصر على حكم شرعى متراخ عن نزول العام ووروده بناء على ان كون الاجاع دليلا انما حدث بعد عصر النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فانما هو) اى فليس بتخصيص بالاجاع فانما هو الخ فاصل الجزاء محذوف اقيم علته مقام الجزاء فلا تغفل (قوله حقيقة) مربوط بقوله بنص مجهول لا قيد المقارنة فانها حكمية كما مر الاشارة اليه (قوله خلا فالبعض) بناء على انه يلزم ان لا يكون النبي عليه السلام مبينا لكنه ليس بشئ بناء على ان الكل صدروا ظهور عن النبي عليه السلام فلا يلزم ذلك المحذور (قوله اذا علم تأخر الخاص) اى مطلقا متراخيا او متصلا عندهم (قوله على المقارنة) اى مطلقا لثلا يلزم التحكم كما مر في بحثه وما سبق من المخالف لهذا الكلام فهو بالنسبة الى الحديث فافهم (قوله حكم التعارض) فان وجد مرجح باحد هما يعمل به والا فيقف ولا يعمل اصلا نعم ان كان احد هما مبينا والاخر محزما يرجح المحرم على المباح فيعمل به والله اعلم وتصوير المسئلة في قوله بالكتاب له هكذا كل كتاب خاص متأخر عن العام غير متراخ يخص العام من الكتاب (قوله وللجنة لقوله تعالى) تقريره هكذا السنة يجوز تخصيصها بالكتاب لانها شئ وكل شئ يبين الكتاب ينفي المطامع الكبرى فلقوله تعالى ونزلنا الخ فان قيل قد سبق ان المراد بالبيان في قوله تعالى ثم ان علينا بيانه بيان التقرير ولا يجوز ان يراد غير ذلك نعم لكن هذه الآية عام وشامل للكل فلا يجوز التقييد اذا مانع ههنا فافهم (قوله فلا يعتبر) اى لا يجوز التخصيص به لعلم الكتاب بناء على ان خبر الواحد ظني الثبوت وان كان قطعي الدلالة فلا يجوز ان يكون معارضا لعام الكتاب لكن هذا بالنسبة الى من لم يسمع من فم النبي عليه السلام واما بالنسبة الى من سمع من فم النبي عليه السلام فيجوز كما في عصر النبي عليه السلام فافهم (قوله فكما الوصال) اى وصال صوم اليوم الاول بصوم اليوم الثاني من غير افطار فلو وصل بلا تراخ بعد ملقال عليه السلام مثلا لو وصل حرام على كل مسلم يكون وصاله مخصصا لذاته عم عن العام ومخزجا عن حكمه وان وصل متراخيا يكون وصاله نسخا لهذا الحكم عم نفسه فافهم والله اعلم (قوله واما الاستثناء) المراد به ههنا المعنى المصدري الذى هو من صفة المتكلم لان المراد ببيان التغير ذلك المعنى (قوله حقيقة اصطلاحية الظبط طريق الاشتراك اللفظي فافهم فان قيل هل يجوز ان يكون المنقطع بيان التغير قلت لا بناء على انه يلزم ان يكون متعلق للبيان بيان التغير داخلا

في مفهومة وخارجا عن حكمه والمقطع ليس كذلك فانهم ( قوله ان منع ذلك الاستثناء ) يلزم ان يعتبر الاستثناء في ضمير منع بان يراد بالاستثناء في قوله ذلك الاستثناء صيغ الاستثناء فانهم قاله الاستاذ والمراد بالذكور السابق مدلول لفظ الاستثناء اعني الاخراج فانه بيان التفسير كما عرفت ( قوله عن دخوله ) بان لا يدخل ذلك البعض ابتداء في تناول الصدر ( قوله فالبعض غير داخل اي فلا يصح ارادة الاخراج عن الحكم اذا البعض غير داخل الخ ) ( قوله فلا اخراج ) اي فلا يصح هذه الارادة ايضا اذا لا اخراج الخ ( قوله وان اريد بالاخراج المنع عن الدخول ) بطريق المجاز المرسل بذكر السبب و ارادة جنس السبب ( قوله اولي ) فانه تغيير بلفظ الحقيقة بخلاف الاخراج فانه مجاز في المنع كما عرفت فالتغيير بالحقيقة اولي ( قوله بالا واخواتها ) فان قيل هذه صيغ الاستثناء مع ان المراد بالاستثناء في ضمير منع عبارة عنها ايضا قلت نعم لكن المراد بالضمير مطلق الصيغ فانهم قاله الاستاذ حين السؤال فتأمل فيه جدا ( قوله ولم يتناول الصدر الخارج ) اي المكبل والموزون والمعدود فلا يكون التعريف جامعا لافرادهم ( قوله قلنا القياس ان لا يصح ) فعلى هذا لا يضر خروج ما ذكر عن التعريف لانه تعريف بالتوصل القياسي ( قوله جنس واحد معنى ) اي من حيث الثبوت في الزمة ثمنا يعني اذا ثبت المكبل او الموزون او المعدود في ذمة احد اعني المدين ثبت حال كونها ثمنافح يكون الاستثناء من قبيل استثناء اثنتي عشرة الفيل عن الكثير فيكون الاستثناء متصلا من جهة المعنى فانهم ( قوله تكلم بالباقي بعد انزيا التكلم بمعنى الاثبات بالحكم بالباقي بعد اثبات قوله لم يردوا لاي لا بلفظ المستثنى منه ولا بحكمه فعلى هذا يكون لفظ المستثنى منه مجازا بعلاقة الكلية والجزئية او العموم والخصوص على حسب المثال والاستثناء قرينة المجاز هذا عند الحنفية وعند الشافعي المستثنى داخل تحت حكم المستثنى منه ومدلوله مثلا اذا قاله على عشرة الاثنية يكون الثلاثة داخلا في مدلول المستثنى منه وحكمه ثم اذا استثنى يكون استثناءه معارضة لاقاربه فيكون ساقطا بناء على قاعدة تعارض تساقط فلا يعتبر اقراره للثلاثة بل يكون اقرارا للسبعة فقط فلا يلزم انتفاء الاستثناء لسقوطه عن الاعتبار قوله حالي انشائي يعني مذهب الشافعي يجوز في مقام الانشاء فقط كما اذا قال احده على عشرة الاثنية فانه يجوز الاسقاط بطريق المعارضة لعدم لزوم الكذب لكونه انشاء لكن لا يجوز في الاخبار قطعا للزوم الكذب قطعا فقول الشافعي ان المستثنى داخل تحت

مدلول المستثنى منه وحكمه ثم يخرج بناء على قاعدة تمارض تساقط ليس  
صحح لكن هذا القول من هذا القول من الشافعي ليس بمصرح بل يستفاد  
من بعض اجوبته في حق بعض المسائل كما يفهم من حاشية الازميري  
(قوله لان له ذلك خطأ) يعني الحكم ليس بموجود في المستثنى والافهم  
جواز قتل الخطاء وهو حرام وعند الشافعي الحكم بموجود في المستثنى فح يلزم  
منه جواز قتل الخطاء مع انه لم يجز عنده ايضا اشار الى الجواب عنه بقوله  
والشافعي حله على المقطع) فاذا حل عليه يكون المعنى لكن قتل الخطاء  
ليس كقتل العمد في لزوم القصاص مثلاً لا يفهم جواز قتل الخطاء واذا حل  
على المنصل وكان الاستثناء تكلماً بالباقي بعد التنبأ لا يفهم جواز قتل الخطاء لعدم  
جوازه بل يكون مسكوتاً عنه (قوله لا يثبت القاعدة) وهي قولنا كل استثناء  
تكلم بالباقي بعد التنبأ وانما لا يثبت بناء على كفاية الفرض في المثال كما هو  
المشهور (قوله قلناه شاهد) فقول اذا ثبت في آية واحدة كونه تكلماً بالباقي  
بعد التنبأ يثبت في كل موضع بناء على قاعدة لا قائل بالفصل فلا يرد الشاهد  
الجزئي لا يثبت القاعدة الكلية فلذا لم يتعرض له (قوله قال الشافعي من النفي  
اثبات الخ) هذا مبني على ان الالفاظ موضوعة للامور الخارجية عند الشافعي  
ولم يوجد واسطة بين النفي والاثبات في الخارج فالتنفي في الخارج يستلزم اثبات  
فيه وبالعكس فلذا قال الشافعي من النفي اثبات وبالعكس والالفاظ عند الحنفية  
موضوعة للامور الذهنية والواسطة بين النفي والاثبات تنصور بحسب الذهن  
فلذا كان المستثنى مسكوتاً عنه عند الحنفية (قوله لكلمة التوحيد) دليل على  
قوله من النفي اثبات وعكسه ثابت بقاعدة لا قائل بالفصل وتقريره لو لم يكن  
الاستثناء من النفي اثباتاً لما افاد كلمة التوحيد التوحيد لكن التالى بطلان الملازمة فلانه كلما  
لم يحصل التوحيد الا بالاثبات بعد النفي فلو لم يكن الاستثناء من النفي اثباتاً يلزم  
ذلك واما بطلان التالى فلان الاجماع منعقد على ان لا اله الا الله يفيد التوحيد  
والله اعلم (قوله قلنا في الجواب عن الاول افادة كلمة التوحيد الخ) فيه اشارة  
الى ان قوله بالعرف الشرعى خبر مبدأ محذوف اعنى قوله افادة كلمة التوحيد  
وحاصل الجواب انه ان اراد الشافعي في قوله الاستثناء لو لم يكن اثباتاً بعد النفي  
وبالعكس لما افاد كلمة التوحيد التوحيد لعدم الافادة بالوضع الاغوى فاللازمة  
مسئلة لكن بطلان التالى ممنوع وان اراد عدم الافادة شرعاً فاللازمة ممنوعة  
وان اراد عدم الافادة مطلقاً فتقريب الدليل ممنوع فتأمل في الشق الاخير جدا

والوضع الشرعى من قبيل نقل العام على الخاص واعلم ان الافادة بالنسبة الى  
المخاطب ولا يلزم وجود قصد المتكلم فحيفيد كلمة التوحيد التوحيد وان كان  
صادرا من الدهرى بالنسبة الى المخاطب العالم بالوضع الشرعى فاندفع اعتراض  
الازميرى ( قوله وبه يندفع ما يقال ) حاصل ما يقال معارضة على افادة كلمة  
التوحيد التوحيد بتمامه قوله اذ يلزم عرفا علة الاندفاع وجواب باختيار كل  
ومن الشقين منع اللازم والنقل من قبيل نقل العام على الخاص على الشقين اعنى  
وجوده تعالى وعدم امكان غيره تعالى واجاب التفتازانى بجواب آخر وقس  
عليه الثانى بانه وان لم ينفى تمام التوحيد لم يكن لما كان القى رد المشركين  
وهو حاصل يصح فارجع الى التلويح ( قوله اطلاقا للخاص ) اعنى الاثبات  
بمعنى الحكم بالثبوت على العام اعنى عدم الحكم بالنفي سواء وجد الحكم بالثبوت  
اولا ولما كان الفاظ موضوعات لصور الذهنية لا يلزم من الاثبات نفي وبالعكس  
بل يكون المستثنى مسكوتا عنه عند الحنفية فعلى هذا الجواب الملازمة فى الدليل  
الثانى ممنوعة ( قوله ولو سلم ان المراد بالاثبات ) اى لو سلم الممنوع السابق  
فلا نسلم صحة الدليل الثانى ايضا لانه معارض بمثله فان لم يوجد التوفيق  
بينهما لا يكون لاجماع دليلكم ولا لنا لانه يكون من قبيل تعارض  
تساقت ونحن ثبت دعوانا بالآية السابقة ( قوله ونفى واثبات باشارته )  
توفيق الاجماع الثانى فنحن نقول بوجود الحكم فى المستثنى لكن بطريق  
الاشارة قوله كالفاية المنهية فكما يوجد الحكم بطريق الاشارة  
فى بعض المواضع فى الغاية فكذا يوجد فى المستثنى ( قوله وبه يندفع ان  
الاشارة ) اى بقولنا لا مطلقا ( قوله فوق المفهوم ) اى فى الصعوبة بناء  
على ان الاشارة تفيد القطع بخلاف مفهوم المخالفة فانه لا يفيد الا الظن اى  
يندفع عن الحنفية وحاصل السؤال معارضة على وجود الحكم المستثنى  
بطريق الاشارة بانه كلما انكرتم مفعوم الاستثناء فى بحث مفهوم المخالفة فلا يصح  
وجود الحكم بطريق الاشارة وحاصل الاندفاع منع الملازمة بانها ممنوعة  
كيف لا يلزم من القول بوجود الحكم فى المستثنى بطريق الاشارة اعتراف المفهوم  
حتى يلزم المخالفة لانكارنا السابق والحاصل لا يلزم من الانكار مطردا الاعتراف  
به مطردا على ان قولنا بمفهوم الاستثناء ليس بطريق القول بمفهوم المخالفة  
بل اقول بوجود الحكم فى المستثنى بطريق الاشارة فلا اشكال اصلوا الله اعلم ( قوله  
وشرطه اى الاستثناء اى شرط الاستثناء المتصل ) قوله بما وجهه اى من حكم

ماو كلمة ماعبرة عن المدلول ( الصيغة ) اى صيغة المستثنى منه والحال شرط الاستثناء المتصل ان يكون المستثنى من المدلول القصدى للمستثنى منه ولايكفى كونه من مدلوله الضمنى ومآله ابن كمال باشا من انه يجوز الاستثناء من المدلول الضمنى يخالف هذا البيان فلا تغفل ( قوله لانه تصرف لفظى ) دليل لى والنسبة من قبيل نسبة الظروف الى الظرف المجازى حيث قال فيما سبق تغيير موجب الصيغة ( قوله ولذا اى لاشتراط الخ ) دليل انى وكلمة اذا اشارة الى مضمون القضية اعنى قوله وشرطه الخ اشار اليه الشارح بقوله اى لاشتراط الخ ( قوله استثناء الاقرار ) اى استثناء الموكل اقرار و كبله على الموكل فى الخصومة مثلا يكون على احد دين لاجل فخاصمه فجعل المدين وان يجعل وكلا لاجل لاجل الخصومة والمرافعة مع دايته فيقول كن و كبلالى فى الخصومة يعنى وكلتك بالخصومة غير جائز الاقرار يعنى لا تقر على الدين ( قوله او على ان لا يقر عليه ) اى بشرط ان لا يقر الوكيل على الموكل فان قيل الكلام فى الاستثناء وهذا شرط لاستثناء قلت نعم لكن لما كان فى معنى الاستثناء لا يجوز ايضا ( قوله على الاقرار ) اى اقراره على الموكل بان قال الوكيل بالخصومة عليه لفلان الف درهم مثلا اى على الموكل الف درهم لفلان وهو خصمه فاذا اقر هكذا يحكم الحاكم باعطاء الموكل الف درهم لذلك الفلان ولا يسمع الحاكم استثناءه اوقال الموكل جعلت ذلك الشخص وكيلا بالخصومة لكن استثنيت والاقرار اى اقراره على وانما لم يسمع بناء على ان الاقرار بما ثبت ضمنا لا قصدا فلا يكون من افراد الخصومة فلا يجوز استثناءه ( قوله لانه ) اى الاقرار ( من الخصومة ) يعنى ليس الاقرار من افراد الخصومة ومدلولها القصدى بناء على ان الخصومة عبارة عن المخالفة والاقرار موافقة لا مخالفة ( قوله ولذا لا يختص بمجلسها ) دليل الجزء الايجابى والسلبى فلو اقر الوكيل على موكله بعد انقطاع المجلس يعتبر اقراره ايضا فيلزم الاعطاء ( قوله فجوزه محمد ) فلا يعتبر اقراره عليه لو اقر لصحة الاستثناء عنده ( قوله بموم المجاز ) اضافة الصفة الى الموصوف اى المعنى المجازى العام المحققة والمجاز ( قوله مطلقا ) اى سواء كان بطريق الانكار او بطريق الاقرار ( قوله اذا المجبور شرعا ) وهو بالخصومة لان الخصومة والمزاحة لايجوز شرعا فيكون متروكا فمح يكون قوله وكلتك بالخصومة بمعنى وكلتك بالجواب مطلقا ( قوله صح موصولا لامفصولا ) فلو قال بعدمدة لايجوز استثناءه فيحكم الحاكم بالايعطاء ( قوله للعمل بحقيقة الخصومة ) والحاصل يلزم ان يكون المستثنى

من المدلول القصدى المستثنى منه عند محمد ايضا لكن لا يلزم ان يكون من مدلوله  
 القصدى الحقيقى بل يكفى ان يكون من مدلوله القصدى المجازى بان يراد  
 بالخصومة مطلق الجواب كما مر فان لم يعتبر المعنى المجازى العام لا يوجد ( ح )  
 شرط الاستثناء المتصل فلا يكون الاستثناء متصلا بل يكون منقطعا فمح  
 العمل بحقيقة الخصومة فيكون قوله وكلتك بالخصومة بمعنى وكلتك بالمخالفة ( قوله  
 مسالة ) اى موافقة ( قوله بيان ) تقرير من قبل تأكيد الكلام بما يقطع احتمال  
 المجاز فقوله غير جائز الاقرار يقطع المجاز فى الخصومة فلا يبقى احتمال ارادة  
 مطلق الجواب ( قوله لا يكون الاستثناء على حقيقة ) لعدم وجود شرطه فيكون  
 منقطعا ( قوله بل لان الانكار ) اى لالعدم كونه من المدلول القصدى لانه منه  
 فلذا فصل عما قبله بقوله وكذا الانكار ( قوله او مجاز تبعه ) وهو الاقرار  
 فاذا كان تابعا للانكار يلزم نفيه بالاستثناء ويلزم ان يكون الخصومة باطلة  
 بالكلية فلا يكون علا بالحقيقة بوجه كما مر والله اعلم ( قوله ويستثنى الاكثر  
 من الباقي ) اى لامن المستثنى منه يعنى ليس المراد الاكثر من المستثنى منه لان  
 الاستثناء الاكثر منه بط بالاتفاق مثلا لو قال له على عشرة الا عشرين يكون  
 الاستثناء لغوا فيلزم الاقرار بالعشرة وصلة يستثنى محذوف اى يستثنى من المستثنى  
 منه الاكثر من الباقي فلا تغفل ( قوله انت طالق ثلاثا الا اثنين ) فطلق واحدة  
 عند ابي حنيفة وثلاثة عند ابي يوسف لعدم صحة الاستثناء عنده ( قوله وهو  
 يقول ) تقرير الدليل هكذا كلما كان الاستثناء بيانا بطريق الاختصار يجوز استثناء  
 القليل لا الكثير لكن المقدم حق والتالى مثله لكن الملازمة ليست بظاهرة  
 بل هى ممنوعة فلذا قال وفي ظاهر الرواية لافرق الخ فان قيل هل يجوز استثناء  
 النصف عند ابي يوسف قلت الظ انه يجوز فيكون النصف داخلا فى القليل  
 بان يراد به ما ليس بكثير فافهم قاله الاستاذ ( قوله عبيدى كذا الاعبيدى )  
 فهذا الاستثناء لغوا بالاتفاق فيلزم ان يكون جميع عبيده احرارا ( قوله بالمساوى  
 مفهوما ) المراد المساوات فى ذات المفهوم بناء على ان المراد من الاماء النسوة  
 المملوكة وان كان احدهما اسم جنس والاخر مشتقا فاندفع اعتراض الطرسوسى  
 فافهم ( قوله لاقتضائه مغايرة الشئ لنفسه ) يعنى لو صح الاستثناء يلزم مغايرة  
 الشئ لنفسه لكن التالى بط والمقدم مثله فثبت انه بط ( قوله ولانه لما لم يبق )  
 دليل ثان بالنظر الى عمل الاستثناء يعنى لو صح الاستثناء يلزم ان لا يوجد عمل  
 الاستثناء وهو التكلم بعد الثنيا لكن التالى بط ( قوله ان لا يجعل متكلما ) اى

( ان لا يجعل )

ان لا يجعل التكلم ومتكلما الخ فثائب فاعل يجعل عبارة عن التكلم بقرينة  
السباق فانهم ( قوله جاز الاستثناء ) فمح لا يكون واحد منهم حرا لاستثناء  
( قوله لاحتمال الكلام في نفسه ) فلا يلزم ان لا يحصل التكلم بالباقي كما هو مقتضى  
الدليل الثاني وقوله في نفسه اى في حد ذاته بمعنى بحسب مفهوم المستثنى منه لان  
مفهوم عبيدى عام فيكون استثناء الخاص من العام بحسب المفهوم وان كان  
استثناء الكل من الكل بحسب الخارج ( قوله بما يخرج من المساوات ) كلمة ما  
عبارة عن الاستثناء الثاني ولما كان الاستثناء بيان تغيير كما يرتوقف اول الكلام  
على آخره فمح يبدأ من الآخر فيستثنى الانسان اولا فيلزم اعتراف الاثنين فمح  
يبقى الواحد من الثلاثة فاذا استثنى الواحد الباقي من ثلاثة يبقى اثنان فيلزم الاقرار  
بالاربعة فان قيل الحكم ليس بوجود في المستثنى فكيف يصح الاستثناء الثاني  
قلت الحكم موجود بطريق الاشارة كما مر حيث قالونى واثبات بطريق  
الاشارة فلا تغفل واعلم ان بيان المص طريق استخراج الاربعة في هذه الصورة  
مخالف الاستخراج التحوى لكنه صحيح بان يبدأ الاستثناء من الآخر فلو بدأ  
الاستثناء من الاول لاصح لانه اذا استثنى الثلاثة من الثلاثة لا يبقى شئ خارج الى  
الطرسوسى فان فيه تفصيل على ما يفهم من تقرير الاستاذ والله اعلم وهو الهادى  
الى سواء الطريق ( قوله على التقديرين ) احدهما تفرد رجوعه الى المجموع  
وثانيهما تقدير رجوعه الى الاخيرة فالرجوع اليها متحقق لا محالة ( قوله  
بكمالها ) اى من حيث تناولها الى جميع متناولها ( قوله مع ان حكم الاولى )  
الاولى بمعنى ما عدى الاخيرة كالمقولات الثانية فيشمل المتوسط ( قوله مشكوك )  
فلو لم ينصرف الى الاخيرة فقط يلزم ترجيح المشكوك على المتيقن لكن النسالى  
بط ( قوله صرفه الى الكل ) لكن لا مطلقا بل ان لم يوجد قرينة مانعة  
عن الصرف الى الكل والا فلا ينصرف اليه كفى قوله تعالى الا الذين تابوا  
حيث لا ينصرف الى قوله تعالى فاجلواهم ثمانين جلدة عند الشافعى ايضا  
بناء على ان الجلد حق الادعى لا يسقط بالتوبة اتفاقا بل ينصرف الى الاخيرة  
والاوسط عنده فانهم ( قوله لان الجمع بحرف الجمع كالمجموع الخ ) تقريره الاستثناء  
فى الجمل المعطوف بعضها على بعض ينصرف الى الكل لان الجمل المعطوف  
بعضها على بعض كالمجموع بلفظ الجمع والاستثناء فى الجمع بلفظ الجمع ينصرف  
الى الكل ينتج المط ( قوله قلنا لانسلم المساوات مطلقا ) اى لانسلم المساوات  
من كل وجه فان اراد المساوات من كل وجه فهو ممنوع وان اراد المساوات

في بعض الجهة فقريب الدليل ممنوع كيف كل جملة مستقلة فلا استقلال مدخلية  
 في منع الصرف بقياس الشافعي قياس مع الفارق ( قوله وعنده منصرف الى  
 قوله ولا تقبلوا ) اي ينصرف اليه على سبيل التنازع ( قوله تقبل شهادته عنده )  
 ولا تقبل عندنا ولو كان في مرتبة الولاية بعد التوبة ( قوله ولا بد فيه بعد  
 التعلق بالصدر من المخالفة ) اشارة الى وجه الشبه بناء على ان كلمة الاستعارة  
 في المنقطع لمعنى لكن اي بعد التعلق بحسب الصورة ( قوله من المخالفة ) اي بحسب  
 الحقيقة ( قوله الاحارار ) اي لكن حاراجاء ولما توهم عدم مجيء الحار بناء على ان  
 الحار وان لم يدخل في القوم لكن لما كان تابعاً لهم يتوهم عدم مجيئه فدفعه بقوله  
 حار ( قوله الامانقص ) اي لكن النقصان واقع وكلمة ما مصدرية في قوله  
 مانقص والاولى نافية فالمخالفة بينهما بعدم الاجتماع بالانفي والاثبات اذ لم يثبت  
 مانفي ولا ينعني لم يثبت الزيادة لا نقصان حتى توجد تلك المخالفة بل المخالفة بعدم  
 اجتماعهما واريد ما زاد شيئاً الامانقص يكون استثناء مفرغاً لكن ليس  
 المراد ذلك بل المراد بيان النقصان ( قوله الاماضر ) اي لكن الضرر واقع  
 فان قيل اثبت الضرر فيوجد المخالفة بالانفي والاثبات قلت لم يثبت مانفي ولا  
 وهو ظ والله اعلم ( قوله ما جاني زيد الا ان الجوهر الفرد موجود ) فان قيل  
 الاختلاف بالانفي والاثبات موجود حيث اثبت الوجود للجوهر الفرد قلت نعم  
 لكن ليس اثبات مانفي او لا فلا يوجد الاختلاف بالانفي والاثبات ولا بعدم الاجتماع  
 لأنهما مجتمعان فيخرج الكلام عن الاستثناء فلذا يجوز فافهم ( قوله واما  
 التعليق فيمنع العلية الخ ) يعني ان التعليق بالشرط يمنع عندنا العلية اي عن  
 كون العلة مثلاً قول الزوج انت طالق علة لوقوع الطلاق وهو  
 معلول فاذا علق بالشرط فقبل انت طالق ان دخلت الدار فهو عند الحنفية يمنع  
 عن كونه علة فلا يوجد الطلاق قبل الدخول الى الدار فاذا وجد الدخول  
 يوجد الطلاق ايضاً فلا يلزم تخلف المعلول عن العلة خلافاً للشافعي فانه عنده  
 مانع عن الحكم لاعن العلية والعلية متحققة بدون الحكم فيلزم تخلف المعلول  
 عن العلة على مذهبه وسيجيء تحقيقه وهذا النزاع مبني على نزاع آخر وهو  
 ان الالفاظ هل هي موضوعة للصور الذهنية ام للاور الخارجية فعند  
 الحنفية موضوعة للصور الذهنية فعلى مذهبهم لا يلزم تخلف المعلول عن العلة  
 اذا كان التعليق مانعاً عن العلية بناء على انه اذا كان اللفظ موضوعاً للصورة  
 الذهنية يكون قوله انت طالق موضوعاً لايقاع الطلاق فاذا كان معلقاً بالشرط

( لا يوجد )

لا يوجد الايقاع حين التكلم بل يوجد حين وجد الدخول الى الدار فتحقق  
 العلة فيتحقق المعلول فلا يلزم شيء بخلاف مذهب الشافعي فانه اذا كان اللفظ  
 موضوعا الامر الخارجى اعنى وقوع الطلاق فى الخارج فاذا قال انت طالق  
 ان دخلت الدار يوجد العلة ولا يوجد المعلول بناء على ان التعليق بالشرط  
 يمنع عن الحكم فيلزم تخلف المعلول عن علة على مذهبه ويسمى  
 تحقيقه فانظر ( وقوله لمنع العلية ) فاذا قال انت طالق ان دخلت الدار فامتناع  
 الحكم اى حكم الطلاق انما هو لعدم العلة يعنى بناء على العدم الاصلي عندنا  
 ( قوله ايقاع الحكم على تقدير الشرط ) فمعنى انت طالق ان دخلت الدار بن سنى  
 تطبيق ايتدم داره داخل اولديك تقديره فعند الشافعي طلاق واقعد  
 داره داخل اولديك تقديره فالاولى مبنى على ان الالفاظ موضوعة للصورة  
 الذهنية والثانى مبنى على انها موضوعة للامور الخارجية فافهم فلا تغفل  
 ( قوله لا ينعقد علة ) اى لا يوجد وصف علية فى قوله انت طالق وان وجد ذات  
 العلة وقت التكلم لكن لا يترتب الحكم على ذات العلة بل على وصفها  
 واذا لم يوجد وصف العلة لا يوجد تأثيرها وقت التكلم فان تأثير التصرف الشرعى  
 اى تأثير الاقوال التى يترتب عليها احكام شرعية مشروط بوجود ثلاثة امور  
 فاذا انبنى واحد منها انتفى التأثير وللمل يوجد فيما نحن فيه الاتصال بالمحل يعنى  
 اذا قال الزوج لزوجته انت طالق ان دخلت الدار لا يكون قوله انت طالق متصلا  
 بالمرأة حين تكلمه بناء على ان التعليق بالشرط يمنع عنه فلا يوجد تأثيره حين  
 تكلمه بل تأثيره حين وجود الشرط ( قوله فان قيل للملخ ) حاصله منع لقوله  
 يمنعها من اتصالها بمحلها ومعارضته عليه من طرف الشافعي فافهم ( قوله كشرط  
 البيع ) فان قول احد بعث مثالا صلاحية ان ينعقد به البيع اذا ضم اليه قول  
 المشتري اشتريت ولو بعد ساعة قبل انقطاع المجلس ( قوله واذا كان التعليق مانعا  
 للعية فزمان الخ ) بيان ثمة كونه مانعا عن العلية وقدم بيان ثمة اخرى وهى انه اذا  
 كان مانعا للعية يكون عدم الحكم لعدم العلة بناء على العدم الاصلي فافهم يعنى كلام يوجد  
 العلة قبل قوله انت طالق لا يوجد بعد قوله انت طالق مادام التعليق موجودا فيكون  
 عدم الحكم مبني على العدم الاصلي فافهم ( قوله فزمان وجود العلة ) اى وجود  
 وصف العلة وان وجدت ذات العلة وقت التكلم لكن لا يوجد وصف العلة  
 فى قوله انت طالق بل وصف العلة فيه انما يوجد حين وجد الشرط فاذا وجد

الشرط يوجد في وصف الملية في قوله انت طالق فيوجد الحكم (قوله كالطلاق)  
فانه يصح تعليقه بالملك وموقوف على ملك الكاح (قوله عند وجود العلة) اى  
وصف العلة فاذا تزوجها يزول التعليق بالشرط فيوجد الملك فيوجد العلة  
عقبه لزوال ما منها وهو التعليق وعلى مذهب الشافعى لا يصح التعليق بالملك  
لعدم وجود الملك عند وجود العلة بناء على ان التعليق بالشرط يمنع  
عن الحكم عنده لا عن العلية فالعلة متحققة عنده مع ان الملك لم يتحقق  
وسمى نقصه فانتظر (قوله بمنعه عن الوجود) اذ لو اثر بمنعه عنه  
يلزم ان لا يوجد وقت التعليق مع انه موجود فثبت انه لم يؤثر فيه بمنعه عنه  
(قوله بمنعه عن اثبوت) فيئذ يتحقق العلة حين قال انت طالق ولا يتحقق  
العلول اعنى وقوع الطلاق (قوله بمنزلة شرط الخيار الخ) حيث منع شرط  
الخيار ثلاثة ايام ترتب الملك اى ملك المشتري للبيع مع تحقق العلة (قوله قلنا  
اللفظ انما يكون علة الخ) حاصل الجواب بمنع قوله اذ لا يؤثر التعليق الخ ان اراد  
انه لا يؤثر فيه باعتبار مدلوله وبمنع تقريب دليله ان اراد انه لا يؤثر فيه باعتبار  
وجوده اللفظى (قوله الذى هو النسبة التامة) فان قلت النسبة التامة في قوله  
انت طالق انما هو وقوع الطلاق وهوليس بعلة وما هو العلة اعنى ايقاع الطلاق  
وهو تعليق الزوج ليس بمدلول ذلك القول فاهو علة ليس بمدلول وما هو مدلول ليس  
بعلة قلت قد سبق الاشارة الى ان ايقاع الطلاق يلاحظ في قوله انت طالق حال كونه  
مقتضى فيكون مدلول التزامه وليس مانع التعليق عن المدلول المطابق يلزم  
المنع عن المدلول الالتزامى ايضا الحاصل يلاحظ تعليق الزوج على وجه  
الاقتضاء حال كونه لازما متقدما لقوله انت طالق فلا اشكال فاذا منع عن  
تحقق المدلول الالتزامى لا يتصور عليه حين التعليق في بيانه مسامحة فلا تغفل (قوله  
التعليق بالخطر) اى لا يحتمل التعليق بالامر المتردد بناء على ان تحقق البيع يكون  
مترددا بشرط الخيار لانه يحتمل ان ينقصد برفع الخيار ويحتمل ان يفسخ  
في مدة الخيار (قوله الى القمار) فان القمار من قبيل التعليق بالامر المتردد  
مثلا باره بصماق امر متردده تعليق در يعنى جيتهمق احتمالى اولد يغبى كى  
جقمماق احتمالى دخى وار فلا تغفل (قوله لا خبره له) اى لا تجربه له ولا عقلا  
تاما الحاصل صح البيع بشرط الخيار ثلاثة ايام استحسانا وقد ثبت ثبوته بالحديث  
كامر فى الدرر والله اعلم (قوله ومبناه) بمعنى المبني عليه اذ المذكور مبنى عليه

والتزاع مبنى (قوله اى مبنى النزاع) فان قيل لم يسبق النزاع قلت سبق ضمنا  
ولوار جمع الضمير الى المنعين يكون راجعا الى المذكور صريحا لكن الشارع  
لم يرجع اليهما (قوله اى ايقاع الطلاق) فيكون المعلق في قوله انت طالق  
ان دخلت الدار عبارة عن تطبيق الزوج الذى هو صفة الزوج لا وقوع  
الطلاق الذى هو صفة المرأة والمعنى عند الحنفية داره داخل اوله وغن  
تقديره بن سنى تطبيق ايدم ياخود بنم تطبيق واقدر وعند الشافعى  
داره داخل اوله بن تقديره بن بوش سن فافهم (قوله وانما الحكم بين  
مجموع الشرط والجزاء) والحكم بينهما بالاتصال (قوله ان الحكم هو الجزاء)  
اى مفيد الحكم هو الجزاء بحذف المضاف فلا اشكال (قوله من غير دلالة على  
الانتفاء) اى انتفاء الجزاء (عند الانتفاء) اى انتفاء الشرط يعنى من غير دلالة  
على مفهوم المخالفة كما مر بيانه (قوله قد رد) الراد هو السيد السند فى حاشية  
المطول وقد اجاب المحقق السلوكى فارجع (قوله وذهلق عند محمد) لكن  
لا يقع الطلاق به اصلا عنده ايضا فح سئل سائل ناه يلزم ان لا يوجد الفائدة  
فى هذا الخلاف اجاب عنه بقوله وثمره الخلاف تظهر فى مواضع منها الخ  
والله اعلم وهو الهادى (قوله واذا دخل الشرط) المراد به فعل الشرط مع ادائه  
(قوله على الشرط) اى غير الاول وان اعيد معرفة بقربة على والا يلزم  
دخول الشيء على نفسه وهو بط (قوله لعدم حرف العطف) ولو وجد حرف  
العطف يجعل كلاهما شرطا واحدا فح ينظر الى العاطف فان كان بالواو  
بان قال ان دخلت الدار وان كلمت فلانا فانت حرفا يهما يقع اولاهم يقع الاخر  
يتفق يعنى سواء دخلت اولاهم او كلمت اولاهم وجد الاخر عتق بناء على ان الواو  
لمطلق الجمع وان كان بالفاء بان قال ان دخلت الدار فان كلمت فلانا فانت حر  
تعتق ان دخلت اولاهم تكلم عقيبه وان كان بثم يعتق ان دخلت اولاهم تكلمه  
متراخيا فلا تغفل (قوله وفى مثله) اى فى تقديم الجزاء عن الشرط سواء كان  
يجزئه كما فى المثال السابق او بتمامه (قوله فكان اللام) اى كان التكلم فالكلام  
بمعنى التكلم (قوله للبحث) فيعتق (قوله فلا يعتبر) لكن لو تكلم بمده ثم دخل  
الدار بحث لوجود الشرط فافهم والله اعلم (قوله لحق اليين) اى عرض  
اليين يعنى اعتبر بعد تحقق اليين ووقع بمده (قوله والا لا يكون ما فرضناه يمينا)  
بل يلزم ان يكون الثانى يمينا مع ان اليين هو الاول لتقدمه فالناسب ان يكون  
اليين عبارة عنه كما اعتبر الفقهاء (قوله ينصرف اليها) اى دون الاخيرة

كالاستثناء حيث ينصرف الى الاخيرة عندنا كما مر ( قوله لان حق الشرط  
التقدم ) فان قلت تقدم الشرط على الجميع موقوف على معرفة رجوعه اليه  
فلوا استدل على رجوعه اليه باعتبار تقدمه عليه يلزم المصادرة قلت نعم لكن  
تقدم الشرط على الجميع معلوم من الخارج يعني ان اعتبر الشرط مقدما يوجد  
التناسب في العطف بان يكون الجملة الاسمية معطوفة على الاسمية فوجد  
المناسبة فبالنظر اليه يعتبر الشرط مقدما فلا اشكال فافهم ( قوله حكما ) اى  
رتبة ( قوله فظهر الفرق بينه وبين الاستثناء ) اى ظهر الفرق بين الشرط  
وبين الاستثناء من حيث ان حق الشرط التقدم فينصرف الى جميع الجمل  
المتعاطفة بخلاف الاستثناء فان حقه التأخر فينصرف الى الاخيرة فقط  
ان لم يوجد قرينة مازمة كما مر بسانه مفصلا فارجع ( قوله للمشاركة المذكورة  
اى لاجل المشاركة في القصص كما مر آنفا والله اعلم ) قوله فامرأته طالق وعبد  
حررو عليه الحج ) اى فامرأتى طالق وعبدى حررو على الحج وانما قال هكذا  
احترازا عن الاسناد الى نفسه وقس عليه امثاله ( قوله ولا نية له ) اى لا قصد له  
بتعليقه بالاول او الثانى ( قوله تضم الوسطى الخ فح ) يكون واو وعبد  
حر لعطف على قوله فامرأته طالق لالعطف الشرطية على الشرطية ( قوله اولى )  
اى من التعليق بالثانى ( قوله لان فيه ) اى فى التعليق بالثانى ( قوله عن الالغاء ) فان  
قبل فليكن الشرط الاول شرط الانحلال والثانى شرط الانعقاد فح لا يلفظ قلت  
نعم لكن لا يجوز ان يكون الثانى شرط الانعقاد للزوم تقدم اليمين مع ان الثانى متأخر  
لامتقدم قاله الاستاذ فافهم ( قوله لا اذا قدم الخ ) فح يكون اليمين اثنين فينقدان وقت  
التكلم بهما فينحل الاول وقت تحققه وكذا الثانى ( قوله ولا يعلق معه ) عطف  
المسبب على السبب اى لا يعلق بسبب الضم ( قوله يحتاج الى التقديم والتأخير )  
ليكون الاجزئة على نسق واحد وتقدير الكلام ح امرأته طالق وعبد  
حر ان كلمت فلانا ( قوله واضمار الفعل ) الواو بمعنى واو اذا يحتاج ح الى التقديم  
والتأخير فح يكون واو وعبد حر لعطف الشرطية على الشرطية فافهم  
( قوله فيجعل كأنه قال ) تصوير اضمار الفعل والله اعلم ( قوله فى حكم المنطوق )  
لتوقفه عليه وحصوله بسببه ( قوله بيان لنصيب الاخر ) فان قوله فلامه  
الثالث يلزم منه ومن السكوت عن بيان نصيب الاب ان الباقي اعنى الثلثين  
نصيب الاب ( قوله للزوم منه عرفا ) لكن لما كان بواسطة قوله وورثها بواه  
لا بنفس قوله فلامه الثلث لا يلزم ان يكون اشارة او عبارة ولا اقتضاء لانه ليس

( بلازم )

لازم متقدم ولا متأخر بل هو لازم بواسطة ما قبله فقط اعتراض الطرسوسي  
 ( قوله في الحادثة ) اعني ما يعينه الشارع من قول او فعل ( قوله لم يسبقه  
 تحريم ) توجيه الطرسوسي هذا القول خلاف الظ والظ توجيه الازميري لكن  
 رد عليه انه ان سبق تحريم يكون سكوته بيانا ايضا لكن بيان تبديل فافهم  
 ( قوله يستديمون مباشرتها ) لم يقل مباشرتها ليفهم المشاهدة منه النبي عليه  
 السلام فانه اذا لم يوجد دوامهم لا يوجد اطلاعه عليه السلام فافهم ( قوله  
 منفعة البدن ) وهي الخدمة الى الغير بالبدن ( قوله في ولد المفقور ) ظرفية  
 الخاص للعام ( قوله منفعة البدن في زوجته ) اى سكتوا عن تقويم خدمة الزوجة  
 الى زوجها فدل سكوتهم في معرض البيان على ان منافع البدن لاتضمن  
 بلا عقد الاجارة الصحيحة او الفاسدة ( قوله ان يفدى الاولاد ) اى ان يعطى  
 الاب قيمة اولاده الى مولى امها ( قوله ضمان منافعها ) اى ضمان منافع بدنها  
 غير منافع الوطى فانه منافع الوطى تضمن حيث يلزم عليه العقر كما بين في الفقه  
 ( قوله بدون العقد ) اى بدون عقد الاجارة الصحيحة بان قال كنى داخدا  
 اعطى لك كذا ( قوله او شبهة ) اى عقدا الاجارة الفاسدة ( قوله بدلالة حالهم )  
 وهي عدم سكوتهم عن بيان الحق اصلا فلو لزم ضمان منافع البدن اعنى  
 الخدمة يلزم عليهم ان لا يسكتوا بل يبينوا لكن سكتوا فدل سكوتهم في معرض  
 البيان على ان منافع البدن لاتضمن ( قوله لان المستحق ) اسم فاعل ( قوله وهو  
 جاهل ) فالوضع موضع البيان والله اعلم ( قوله وسكوت البكر البالغة ) اى  
 سكوتها عن الاذن للنكاح حين خطبت فاذا سكتت يكون سكوتها اذنا ثم  
 لاتقدر على فسخ النكاح اذا وقع ( قوله واقرار به الحال الخ ) اى على مذهب  
 الامامين و عند الامام نكوله عنه التزام لما ادعاه المدعى فداء لليمين ولهذا  
 الخلاف فروع ذكرت في الفقه فارجع الى محله ( قوله عما يلزمه ) اى يطلب  
 المدعى وامر الحاكم له ( قوله وذلك بان يكون ) اى كونه محقا في الامتناع يعنى  
 كونه صاحب حق فيه ( قوله لا يكون الا ان يكون المدعى محقا ) فبعد ارتفاع  
 الواسطة نكوله عنه يدل على اقراره بالمدعى ( قوله بعد علمه بالبيع ) متعلق  
 بالسكوت اى بعد علمه بكون الدار التى كانت في جواز الشفيع مبيعة ( قوله  
 للتسليم ) الشفيع بحق شفيعته الى المشتري بتلك الدار التى كانت في جوار  
 الشفيع فبعد سكوته لا يسمع الحاكم بطلب الشفيع بعده نعم لو اقبل البيع الواقع  
 بين البائع والمشتري يأخذ الشفيع ( ح ) بناء على ان الاقالة بيع جديد بالنسبة الى

الشفيع كابين في الدرر في بحث الاقالة فارجم ( قوله لحال في الشفيع ) اى لدلالة حال في الشفيع على جعل سكوته بيانا للتسليم والله اعلم ( قوله لحال في المولى ) اى لدلالة حال فيه ( قوله ترك التعرض ) اى المولى بتجارة عبده حين رآه ( قوله ضرورة اختصار الكلام ) الضرورة بمعنى الاحتياج مضاف الى مفعوله واختصار الكلام بمعنى كون الكلام مختصرا اى ثبت البيان لاجل احتياج الى كونه الكلام مختصرا ( قوله بيانا للمائة ) فيكون المراد بالمائة مائة دراهم ( قوله كافي مائة وثوب ) استدل الشافعي بالقياس وتقريره المائة في قولنا على مائة ودرهم الخ بمجمله على المحمل بيانها لان المائة في هذا القول كاللأمة في قولنا مائة وثوب الخ والمائة في هذا القول بمجمله اتفاقا بتنج المط ( قوله لان العطف لم يوضع للبيان الخ ) معارضة من طرف الشافعي على الحنفية بعد الاستدلال بالقياس على مطلوبه وتقريره لا يجوز ان يكون العطف بيانا للمعطوف عليه لانه لو كان بيانا له يلزم ان يكون العطف موضوعا للبيان لا للغايرة لكن التالى بط ( قوله قلنا هو مقتضى القياس لكن استحسانه الخ ) يعنى نحن نعتزف بكون ما قاله مقتضى القياس فح لا يتم تقريب دليل معارضة الشافعي لانا نعتزف عدم كون العطف بيانا بمقتضى القياس لكن لا يلزم منه ان لا يصح كونه بيانا استحسانا فلا يتم التقريب واعلم ان الاستحسان بمعنى الخاص معدود من القياس الخفى والاستحسان بالمعنى الاعم قد يخرج في ضمن القياس وقد يخرج في ضمن الحديث والاثر النبوى فافهم ( قوله في نحو مائة وعشرة دراهم ) فح يلزم على الشافعي القياس بهذا المثال حيث كان العطف فيه بيانا للمعطوف عليه عنده ايضا لوجود العرف فيه يعنى اذا ذكر العدد مع مميزه في طرف المعطوف يكون العطف قرينة على تقدير مثل مميز المعطوف في المعطوف عليه فكذا الحال في قولنا مائة ودرهم وان لم يذكر العدد في طرف المعطوف يبنى يكون طرف المعطوف قرينة على تقدير المميز في طرف المعطوف عليه ( قوله اذا كان مقدرا ) اى اذا كان من المقدرات الشرعية يعنى من الاشياء انى يثبت ديننا في الذمة بخلاف مثل الثوب والعبد فانهما لا يثبتان ديننا في الذمة الا في السكاح والسلم مثلا لو نكح احد امرأة في مقابلة ثوب او عبد يكون الثوب او العبد ديننا في ذمة الزوج وقس عليه السلم بخلاف مالو اخذ شيئا بمقابلة ثوب او عبد يعنى طربنا اتسه فان العبد من ابهما يصدر اولا يتعلق ذمة الآخر بعين الثوب او العبد فلا يكون الثوب او العبد ديننا في ذمة واحد منهما فافهم ( قوله ولان

المعطوف كشيء واحد ) عطف على قوله فان ارادة التفسير بالمعطوف الخ  
والله اعلم ( قوله وبيان تبديل ) اضافة الامام الى الخاص والتبديل بالظرف  
الى الحكم المنسوخ وبالنسبة الى علمنا والبيان بالنسبة الى انتهاء وقت الحكم  
المنسوخ وبالنسبة الى علمه تعالى ( قوله على خلاف حكم شرعى ) الخلاف بمعنى  
المخالف فانه يعلم ان الحكم العقلى لا يقال له المنسوخ لورفع ( قوله دليل شرعى )  
فلا يكون الدليل العقلى ناسخا ( قوله وفعل ) لكن بان لا يكون فعله عم بطريق  
السهو او طبيعيا او مخصوصا به عليه السلام ( قوله وتقريرا ) كسكونه عليه عن  
تغيير ما يعينه ويشاعده كما مر فان سبق فيما يعينه تحريم يكون سكونه بعده نسخا للتحريم  
السابق فان وجد العلة المشتركة يكون النسخ عاما لكل اى فى حق الكل وان لم توجد  
يكون خاصا بمن شاعده عليه السلام ( قوله من الاباحة الاصلية ) نسبة العام  
الى الخاص والاصل بمعنى الظاهر فان قيل كيف يكون الاباحة الاصلية من حكم  
العقل مع انه لا يوجد زمان خال عن شريعة من وقت سيدنا آدم عليه السلام  
الى وقتنا هذا كما هو المصرح فى الآية قلت نعم لكن الشريعة السابقة  
قد تهجر فقبل ظهور الشريعة الاحقة يحكم العقل بكون بعض الاشياء مباحا  
فاندفع اعتراض الطرسوسى ( قوله والازهاب ) عن القلوب حيث اذهب الله  
تعالى بعض القرآن عن قلوب المؤمنين وهو نسخ لغوى ( قوله نسخ التلاوة )  
نسخ لغوى ايضا ( قوله المتعلق بالاحكام ) تعلق التبديل بالمبدل ( قوله تدرج  
الاحكام ) اى فى الحكم الشرعى بان يكون الحكم الشرعى اعم من حكم  
المدلول ومن الحكم اللفظى ( قوله كصحة التلاوة ) فانها ليست بمدلول اللفظ  
المنزل بل هى متعلقة به فبعد النسخ لا يصح الصلاة به ولا يحرم على الجنب  
ونحوه فافهم والله اعلم ( قوله وخرج به التخصيص ) اعتراض الطرسوسى  
بان الخارج انما هو التخصيص ابتداء واما التخصيص ثانيا وثالثا فلا يخرج  
فينقض به طرد التعريف ويمكن الجواب بان الحكم المنسوخ قطعى كالنسخ  
فيخرج التخصيص ثانيا لانه ح يكون ظاهريا كما مر لكن هذا الجواب ضعيف  
قال الاستاذ بل يخرج الكل بناء على ان التخصيص ثانيا لما كان من قبيل  
بيان التفسير فلا يدل على خلاف الحكم الشرعى بل يكون مفسر له فافهم فلا تغفل  
( قوله بالرفع ) اى رفع حكم شرعى بدليل شرعى متأخر فعلى هذا التعريف يكون  
النسخ صفة الله تعالى لصفة الدليل النسخ بخلاف تعريف المص فانه صفة  
الدليل النسخ على تعريفه فافهم قوله باعتبار دون آخر وتعريفنا هذا

صادق على النسخ بكلا الاعتبارين وكل تعريف صادق عليه بهما فهو راجح على الذى يصدق باحدهما دون الآخر ينتج تعريفنا راجح على تعريفهم فافهم ( قوله بيان محض فى علم الله تعالى ) مثاله لومات احد فى حادثة السن بالقتل فان موته بيان لوقت اجله بالنسبة الى الله تعالى ورفع لبقاء حياته المتوهم لنا بالنظر الى العباد فان العباد يتوهمون حياته لحادثة سنه والله اعلم ( قوله وجائز عقلا ) للجواز العقلى معنيين الاول ما ليس امتناعه بدهبها والثانى ما ليس بمنع فى الخارج والثانى اخص فان قيل النسخ واقع قلت نعم لكن لا وجد المخالف لنا اراد اثبات جوازه عقلا ونقل رد المخالف ( قوله اذا لم تعتبر ) اى فى الاحكام الشرعية وعدم اعتبارها عبارة عن عدم كون مصالح علة غائية وباعتنا مقدمه الله تعالى على افعله ( قوله فظ ) اى بجوازه ظ تقريره النسخ ممكن لانه شئ حاصل بمجرد مشية الله تعالى وارادته وكل شئ شانه كذا فهو ممكن ينتج المط ( قوله تقضلا ) اى احسانا منه تعالى من غير وجوب عليه تعالى ولا احتياجه تعالى على منافع العباد فاذا كان اعتبارها وجعلها باعثة من غير وجوب ولا احتياج لا يلزم شئ من المحذور وتحقيق هذا البحث فى حاشية الكتنبوى على الجلال فى بحث افعال الله تعالى هل تعلل بالاغراض ام لا فارجم ( قوله فلجواز اختلاف ) اى فالنسخ ممكن لجواز اختلاف المصالح الخ ( قوله وان كان غنيا عنا ) فى نسخة الاستاذ وان كان غنيا عنا وهو الظ والموجود فى النسخ المطبوعة لا يظهر ربطه فافهم ( قوله لا بداء ) بفتح الباء اى لا عدم العلم بحقيقة الحال ابتداء ثم العلم بحقيقة الحال بان لا يعلم الله تعالى حاشا كون النسخ خيرا او نفعيا ثم علم نعوذ بالله تعالى بل الله تعالى كما يعلم كون المنسوخ نافعا فى وقته كذلك كون النسخ نافعا فى وقته والحاصل كان المنسوخ خيرا محض فى وقته كذلك النسخ والله تعالى يعلم الكل فلا يلزم الجمل بحقيقة الحال حاشا وتقرير الدليل هكذا كلما جاز اختلاف المصالح باختلاف الاوقات وعلم الخبير القدير به وان كان غنيا عنا فالنسخ ممكن وان كان لمنافع العباد مدخلا فى وضع الاحكام ( قوله كفى الاحياء والامانة ) فى احيائه فالمنفعة وقت حياته وفى اماته فالمنفعة وقت موته ففيهما حكمة بالغة لا بداء ( قوله وجائز نقلا ) فان قيل النقل يثبت وقوعه قلت نعم لكن النقل انما يثبت وقوعه فى الشرايع السابقة ولا يثبت وقوعه فى شريعتنا بل يثبت جوازه فقط ( قوله والجزء ) كاستمتاع آدم عليه السلام بحواء التى خلقت من جزئه واستمتاع الاب بجزئه لم يقع فى شرعية من الشرايع اصلا تقرير الدليل هكذا كلما وقع نسخ حل الاستمتاع بالاخوات

( فى سائر )

في سائر الشرائع فالنسخ جائز في شريعتها (قوله ولان الختان الخ) تقريره كلما كان  
الختان جائزا في شرع ابراهيم ثم وجب الخ ونسخ جواز النسخ في شريعتنا جائز  
لكن المقدم حق والتالي مثله (قوله فان قيل) حاصله منع حقية المقدم بانها  
ممنوعة كيف والنسخ رافع حكم شرعي ولم يوجد في الشرائع السابقة بل الموجود  
رفع الاباحة الاصلية حاصل الجواب اثبات المنوع بواسطة ابطال السند بانه  
لا يجوز ان يكون رفعه للاباحة الاصلية لانه لو كان كذلك يلزم ان يكون الناس  
خاليا عن الشريعة لكن التالي بطل فان الناس لم يتركوا سدى في زمان من الازمنة  
والله اعلم (قوله اما لحكمة ظهرت) اي اما لمنفعة ظهرت وقت النسخ بان  
تكون خفية قبل النسخ ثم ظهرت حاشاله تعالى فيلزم الجهل على الله تعالى  
الله تعالى علوا كبيرا وتقدير الدليل هكذا لا يمكن صدور النسخ منه تعالى لانه  
لو امكن صدوره منه تعالى فاما ان يصدر لحكمة ظهرت فيلزم ان يكون النسخ  
بداء واما ان يصدر لا لحكمة فيلزم ان يكون عبثا فلو امكن فاما ان يكون بداء  
او يكون عبثا وكلاهما محال عليه تعالى فالنسخ محال ايضا (قوله ولا بداء) لانه  
انما يلزم بداء لو كان المعنى ظهرت في حقه تعالى وعلمه بان خفيت عليه ابتداء حاشا  
ثم ظهرت وليس المعنى كذلك بل المراد التجدد بتجدد الزمان فاذا اريد التجدد  
لا يلزم شيء الحاصل المراد الظهور من العدم الى الوجود لا الظهور في العلم بان  
لا يعلم او لا ثم علم حاشا حتى يلزم البداء (قوله تجددا لعل) وهو محال بناء على ان  
التحقيق ان تعلق العلم قديم ايضا (قوله اخترنا الثاني) فنقول لا لحكمة تجدد  
العلم بظهورها لكون تجرده محالا عليه تعالى بل يعلم المصلحة في النسخ في الازل  
ولا يلزم منه كونه عبثا لثبوت المنفعة اذ لا يلزم من عدم حدوث العلم ان يكون عبثا  
لوجود المنفعة وثبوتها وانما يلزم كونه عبثا اولم يوجد المنفعة فيه وهو ممنوع  
(قوله فلقطعهم عن موسى) تقريره كلما قال موسى ع م ان لا نسخ لشريعته  
فالنسخ ممنوع اما الملازمة فلانه لو لم يمتنع يلزم الكذب على النبي عليه السلام  
وهو محال واقول لو سلم النقل لانسليم الملازمة اذ لا يلزم امتناع النسخ مطلقا بل  
لوزم فاما يلزم امتناع نسخ شريعة موسى ع م (قوله وعن التوراة) اقول لا  
يلزم من امتناع نسخ الحكم الخاص امتناع النسخ مطلقا وقاعدة لا قائل بالفصل  
لا نسع هنا (قوله لا نسلم انه قوله) حقيقة المقدم ممنوعة (قوله وانه متواتر)  
اشارة الى منع دليل حقية المقدم ان ارادوا اثباتها بانه ثابت بالتواتر (قوله  
لا تحجبوا على النبي ع م) حين قال نبيا عليه السلام لهم نسخت شريعتكم من بعد  
لا تعمل بها والله اعلم (قوله لما سبق في الجواز نقلا) فان الدليل القلي الدال على

جواز النسخ في شريعتنا وان لم يدل على وقوعه في شريعتنا بخصوصها لكن يدل على وقوعه مطلقا سواء كان في شريعتنا او في الشرائع المتقدمة ( قوله لان الظاهر منه امران ) اى الظاهر منه احدا الامرين المذكورين في الشرح كل منهما بطر و موجب للكفر ( قوله وهو ايضا بطر ) لان ارتفاع الشرائع من الضرورات الدينية في شريعتنا فيكون انكاره موجبا للكفر ايضا ( قوله موقته ) اى بالظن الى علم العباد فمح ارتفاع الشرائع السالفة يكون بانتهاء وقتها بالنظر الى علم العباد لا بطريق النسخ والتبديل فمح لا يكون كلام ابي مسلم موجبا للكفر لكنه بطر ايضا ( قوله ان موسى وعيسى عليهما السلام بشر الخ ) تقديره كلما بشر موسى وعيسى بم شريعة محمد عليه السلام وواجبا الرجوع الى رجوعهما مع امتهم الى شريعتنا والتصادف وقتها فالشرائع المتقدمة موقته الى ورود الشريعة التأخرة لكن المقدم حق والتالى مثله ( قوله قلنا لانسلم ) حاصله منع الملازمة بعد تسليم حقيقة المقدم بانه لا يلزم من امرهما بالرجوع الى شريعتنا كون شريعتنا موقته ومنتهى ورود شريعتنا بل يجوز ان يكون امرهما به ليكون شرعنا مفسرا لبعض شريعتنا ومبدلا لبعضه وقررنا للبعض اذا لم ينسخ شريعتنا بكل ما في شريعتنا كما ذكر في محله ( قوله واوسلم قتل التوجه ) اى لو سلم ان الشرائع المتقدمة موقته لانسلم انه يلزم منه عدم وقوع النسخ مطلقا كيف ومثل التوجه الخ ( قوله من اللطف ) بين الطرسوسى وجه اللطف فارجع والله اعلم ( قوله فى محله ) اى فى بيان اى شىء يجوز نسخه و اى لا يجوز نسخه من طرف الله تعالى ( قوله بخلاف الاخبار عن حل الشىء الخ ) اى فى كونه غير موجب للكذب والجهل فان نسخه لا يؤدى الى واحد منهما لانه تعالى هو المتصرف للحكم الشرعى فحين تعلق الحل بشىء يخبر عن حله وهو مطابق للواقع فحين نسخ حله وتعلق الحرمة بخبر عن حرمة فهو مطابق للواقع فان اخباره عن حله بالنسبة الى ما قبل النسخ ( قوله بالعقائد ) فان الاحكام المتعلقة بالاعتقادات لا يجوز نسخها ولا تنسخ بجميع اعتقادات الانبياء عليهم السلام من لدن آدم عليه السلام الى نبينا صلى الله عليه وسلم لا تنسخ وكلها واحدة والله اعلم ( قوله لم يلحقه اى ذلك الحكم ) اى لم يلحقه دليل ذلك الحكم الشرعى ( قوله توقيت ) اى دال التوقيت فانه اذا كان الدليل الحكم الشرعى مقيدا بوقت معين اى بالدال عليه يكون ارتفاعه بتمام ذلك الوقت ولا يطلق النسخ على ذلك الرفع بل يقال له رفع الحكم بانتهاء وقته ( قوله الى يوم القيمة ) كإلحاقه فى قوله عليه السلام

الجهاد ماض الى يوم القيمة فانه لا يجوز نسخه لانه يلزم منه المبدأ والغلط  
 والشارع منزله عند ( قوله قيد الحكم ) احتراز عن كونهما قيدا المحكوم به  
 كإسباني بيانه ( قوله نصا ) مربوط بقوله قيد الحكم أى نصا منصوبا بصاحبه  
 لا يحتمل كونهما قيدا المحكوم به ( قوله مستترا ابدا ) قيد الحكم الشرعى اعنى  
 وجوب الصوم لا قيد المحكوم به اعنى الصوم لانه وقع مبتدأ ( قوله فان نسخه  
 لا يجوز اتفاقا ) لانه يلزم المبدأ والغلط تعالى الله عن ذلك وكذا اذا كان مقيدا  
 بوقت معين لا يجوز نسخه فى الوقت وبعدها ارتفاع الوقت لورفع لا يقال له النسخ  
 بل يقال له رفع الحكم بانتهاء وقته كإمر ( قوله بل للفعل ) بالمعنى اللغوى ( قوله  
 والوجوب انما استفاد الخ ) فيه مسامحة فيكون مبنا على ان الوجوب والایجاب  
 متحدان ذاتا والا فالاستفاد من الهيئة هو الايجاب او يقال استفادة الملزوم  
 تستلزم استفادة اللازم فافهم ( قوله فان الفعل انما يعمل ) تقريره قيد ابدا  
 متوجه الى الفعل باعتبار مادته لا باعتبار الوجوب المستفاد من هيئة الامر  
 لانه كلما كان الفعل انما يعمل فيما امكن باعتبار مادته والحال ان الوجوب انما  
 يستفاد من الهيئة فقيد ابدا متوجه الى الفعل باعتبار مادته لا باعتبار الوجوب  
 لكن المقدم حق والتالى مثله فان قيل لانسل ان الفعل انما يعمل باعتبار مادته  
 كيف اسم التفضيل يعمل باعتبار هيئته فى قولنا زيد اعلم من عمر واما الفرق  
 بينهما قلت نعم لكن قد اشرنا الى جوابه بان المراد اذا امكن عمله باعتبار المادة  
 لا يصار الى العمل باعتبار الهيئة بناء على ان المادة اصل بخلاف اسم التفضيل  
 لانه لا يمكن ان يعمل باعتبار مادته فى ذلك القول بناء على ان مادة العلم لا يتبدى  
 بمق بخلاف ما نحن فيه فان الفعل يمكن ان يعمل باعتبار مادته فبعد امكان  
 العمل به لا يجوز ان يكون ذلك القيد قيد الوجوب المستفاد من الهيئة فافهم  
 ( قوله على جواز نسخه ) بناء على انه لا يلزم من كون المحكوم به موقتا او مؤبدا  
 ان يكون الحكم الشرعى موقتا ومؤبدا ( قوله ظاهرا ) أى مع احتمال كونهما  
 قيد المحكوم به ( قوله والمختار فى التنازع ) فان قيل اذا كان من باب التنازع واعمل  
 الثانى فح يقدر ذلك القيد فى الاول فيلزم ان يكون من قبل الصوم واجب  
 مستمر ابدا قلت نعم لكن لا يلزم اعتبار التقدير فى ماهو من قبل الفضلة بل  
 التقدير انما هو فى الفاعل فافهم ( قوله ويحتمل ان يكون ظرفا للصوم ) اقول  
 فيه نظر لانه يحتمل ذلك فى المثال السابق اعنى الصوم واجب مستمر ابدا  
 الا ان يقال الفرض يكفى فى المثال ففرض عدم ذلك الاحتمال فيما سبق ( قوله

الفعل المكلف به الخ ) يعنى دوام المحكوم به لا يستلزم دوام الحكم اعنى التكليف  
والايجاب فاذا لم يستلزم لا يكون عدم الاول منافيا لعدم الثانى ( قوله يجمع )  
اى لا ينافى فيه تفنن ( قوله نحو صم غدا ) فزمان التكليف اليوم الذى تكلم فيه  
هذا القول وزمان المحكوم به الغدا فاذمات المسأورة به قبل الغد يوجد زمان  
التكليف ولا يوجد زمان المحكوم به لعدم الغد فى ذلك اليوم فافهم ( قوله  
او نسخ اليوم ) اى نسخ وجوب الصوم فى ذلك اليوم قبل الغد فافهم ( قوله  
وعلى وجوبه يستلزمه ) اى ورود النسخ على وجوبه يستلزم كون الصوم  
الدائم غير دائم وكون الصوم الموقت غير موقت ( قوله فلم يدع ) هذا مبنى على  
ان الوجوب يستلزم الدوام فاذا رفع الوجوب يلزم ان يرفع الدوام ايضا لكنه  
مبنى على اصطلاح النطق فافهم ( قوله منافاة لمنافاة نقيض ) فيقولون  
كلما كان المحكوم به دائما لا يجوز نسخه ( قوله كل لازم ) وهو الوجوب ( قوله  
للمزومه ) وهو الدوام ونقيض اللازم وهو النسخ منافا للدوام فتأمل حق التأمل  
والله اعلم ( قوله وشرطه ) اى الموقوف عليه لجواز النسخ ووقوعه ( قوله التمكن )  
اى كون المكلف مقتدرا ولو كان نبينا عليه السلام على اعتقاد حقيقة المنسوخ  
( قوله فانه كاف ) اى الاقتدار على اعتقاد حقيقة المنسوخ كاف فى جواز النسخ  
ووقوعه ( قوله من الفعل ) اى الى فعل المحكوم به بالحكم المنسوخ ( قوله  
ان يعضى ) اى على النسخ ( قوله بعد وصول الامر ) اى الامر الذى يعضى بعد  
وصوله اليه ( قوله يسمع الفعل ) اى يسمع الفعل بتمامه ( قوله ذلك القدر ) اى  
زمان يسمع تمام الفعل ( قوله فى محل النزاع ) فعندنا يجوز وعند المذكورين  
من المعتزلة وغيرهم لا يجوز ( قوله كفى ازال التشابه ) فان قبل ما وجه تخصيص  
التشابه بالذكر مع ان غير التشابه كذلك قلت نعم لكن التشابه لا يلزم ان يكون  
فى الاعتقادات فقط بل لو فرض وجوده فى العمليات يكفى فيها عقد القلب  
على حقيقته ايضا فانهم قاله الاستاذ ( قوله بدون العكس ) حيث لا يتوقف كون  
عمل القلب قربة على عمل الجوارح ( قوله عمل البدن لانه المقي ) اقول عمل القلب  
اصل ايضا لكونه مصرا فى الايمان . مثل قوله تعالى آمنوا فافهم والله اعلم  
( قوله لما خبر المعراج ) لما فرغ عن بيان الدليل العقلى من الطرفين اراد بيان  
الدليل القلى من طرف الحنفية على المخالفين السابقين بقوله وعند المعتزلة الخ  
( قوله خبر المعراج ) فان النبى عليه السلام رجع الى ربه ليلة المعراج حين فرض  
خمسین صلوة واقاد النبى عم الى موسى عم فقال له موسى عم ارجع ربك

( واطلب )

و اطلب التزبل فان امتى لانطبقوا مع كونهم اقوياء من امتك فزجع النبي عليه السلام  
تسع مرات فسئل التزبل فنزل الله الى خمسة اوقات كما فصل في الشفاء فارجع  
( قوله قبل التمكن من الفعل ) ولو كان الفعل من النبي عليه السلام لانه وجد في طريق  
السماء والصلوة فرضت ادائها في الارض لافي السماء ( قوله وهو الاصل ) اى  
نبينا عليه السلام والمعتمد عليه تقديره هكذا كلما نسخ الزائد على الخمس  
من الخمسين قبل التمكن من الفعل مع وجود عقد النبي عليه السلام فشرط النسخ  
التمكن من الاعتقاد لالفعل لكن المقدم حق والتالى مثله ( قوله وهم لا يتكرو  
المراجع ) اشارة الى الجواب التحقيقى عن منع المخالفين لحقبة المقدم والحاصل  
اذا منعوا حقبة المقدم اثبتناها بالحديث المشهور فان قيل هكذا نجيب للمعتزلة  
لكن ما يقول الصرفى وغيره من المخالف لنا فى حق الحديث المشهور الذى ورد  
فى حق المراجع قلت هم غافلون عن الحديث المشهور فلذا خالفوا فافهم ( قوله  
والسنة بالسنة ) فيه تسعة احتمالات ستة منها جائزة وثلاثة منها غير جائزة وهى  
نسخ المتواتر بالمشهور ونسخه بالخبر الواحد ونسخ المشهور بالخبر الواحد  
والباقي جائز فاستخرج ( قوله كنسخ الوصية ) اى كنسخ جوازها بحذف  
المضاف والا فالوصية محكوم به لالحكم الشرعى فان قيل الحق ان نسخ الوصية  
للوارث بحديث مذكور فى الطرسوسى قلت نعم لكن فخر الاسلام وشمس الأئمة  
لايتمان كون ذلك الحديث مشهورا فافهم والله اعلم ( قوله مطعنة للطاعن )  
اى محل طعن الطاعن وتقريره لايجوز نسخ الكتاب بالسنة لانه لوجاز لطن  
الطاعن فيقول خالف الخ لكن التالى بط ( قوله والثانى ) تقريره لاشئ من ناسخ  
الكتاب بسنة لان كل ناسخ الكتاب خير من ذلك الكتاب المنسوخ او مثله  
ولاشئ من السنة بخيرا ومثله ينتج المط ( قوله وليست من لدنه ) اشارة الى  
كبرى اخرى فيكون اشارة الى دليل آخر من الشكل الثانى ايضا تقريره كل ناسخ  
من لدنه تعالى ولاشئ من السنة من لدنه تعالى لكن لما كان كلاهما مستفادا  
من آية واحدة لم يجعلهما دليلين بل دليلا واحدا ( قوله الحديث ) اخرى  
ماوافق كتاب الله فاقبلوه وماخالف فردوه واعلموا انى برئ منه ومحل الاستشهاد  
آخره وتقريره لايجوز نسخ الكتاب بالسنة لانه لوجاز يلزم ان يكون الحديث  
مقبولا عند المخالفة بكتاب الله تعالى لكن التالى بط لهذا الحديث ( قوله فلو  
نسخ لبدل ) تبرع الملازمة على دليلها تقريره لايجوز ذلك لانه لوجاز نسخ  
الكتاب بالسنة يلزم ان يكون النبي عليه السلام مبدلا لحكم القرآن من تلقاء

نفسه لكن التالى بط والله اعلم ( قوله خيرية الحكم ) اى خيرية الحكم الناسخ  
 ( قوله حكمة ) اى منفعة ( قوله او ثوابا ) سواء كان من جهة التلاوة او من جهة  
 العمل وحاصل الجواب عن الثانى بالترديد بانه ان اراد كون الناسخ خيرا فى اللفظ  
 والنظم فالصغرى ممنوع وان اراد كونه خيرا فى الحكم او مطلقا فالكبرى  
 ممنوع او انتاج الدليل غير مسلم ( قوله ولا شك ان السنة ) اشارة الى منع الكبرى  
 فى الدليل الآخر كما قررنا ( قوله سيما اذا لم ينه على الخطاء ) فمحيطه كون نطقه  
 بالوتر اذ لا خطاء فى الوحي ( قوله غير صحيح ) بل هو موضوع ( قوله مطلقا )  
 اى سواء كان موافقا لكتاب الله تعالى او مخالفا له لقوله تعالى فما آتاكم الرسول  
 فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وحاصل الجواب عن الثالث بمنع بطلان التالى  
 ( قوله ولو سلم فالمراد الخ ) اى لو سلم صحة الحديث السابق فلا يدل على عدم  
 جواز نسخ الكتاب بالسنة اذ مراد النبي عليه السلام من قوله فوافق كتاب  
 الله حديث لا يقطع بصحته الخ ( قوله لم يقل فاذا سمعتم ) اذ قال كذا يشمل  
 قطعى الثبوت لكن لم يقل فلا يشمل فالخاصل اذا ورد حديث متواتر او مشهور  
 يعمل بهما سواء وافقا لكتاب الله او لا لانهما بالوحي وان ورد خبر واحد  
 ففيه تفصيل كما ذكر بقوله لانه ان لم يعلم تاريخه يحمل على المفارقة اى على  
 مقارنته ووروده بنزول كتاب الله تعالى فيرد الخ وحاصل الجواب بعد التسليم بالترديد  
 بانه ان اراد انه يلزم مخالفة الحديث الغير القطعى الثبوت لكتاب الله تعالى  
 فاللازمة ممنوعة كيف والناسخ لكتاب الله تعالى يلزم ان يكون قطعى الثبوت  
 فلا يلزم ذلك المحذور وان اراد انه يلزم مخالفة الحديث القطعى الثبوت لكتاب  
 الله تعالى فاللازمة مسلمة لكن بطلان التالى ممنوع ( قوله وعن الرابع ) حاصله  
 بتحرير المراد فاللازمة بانه ان اراد بلزوم التبديل تبديل لفظ الكتاب  
 فاللازمة ممنوعة كيف لا تبديل فيه بل هو باق على حاله الى يوم القيمة حيث  
 لا يوجد تبديل فيه اصلا وان اراد لزوم تبديل حكم القرآن فبطلان التالى  
 ممنوع والله اعلم ( قوله وعلى الثانى ) عطف على الاول فى قوله واستدل على الاول  
 ( قوله انه ) اى نسخ الحديث بالكتاب ( قوله كما سبق ) اى كمثل ما سبق لا عينه  
 فيقول الطاعن ح كذبه ربه ( قوله ما جاء به ) وهو القرآن اذ لو كان رافعا يلزم  
 ان لا يكون النبي عليه السلام مبينا للناس ما نزل اليهم او يقال ما جاء به عبارة عن الحكم  
 النبوى وقوله رافعا بمعنى مرفوعا وتقرير الثانى هكذا لا يجوز نسخ الحديث  
 بالكتاب لانه لو نسخ السنة بالكتاب لما كان النبي عليه السلام مبينا ما نزل اليهم لكن

( التالى )

التالى بط ولا يخفى انه لا اختصاص لهذا الدليل بهذا الدعوى بل يجرى في غيره  
ايضا ( قوله والجواب عن الاول ) انى يمنع بطلان التالى اذ لا يلتفت الى الطعن عن  
جهل ( قوله ولو سلم ) اى لو سلم عدم كون المراد التبليغ بل المراد معناه الحقيقى  
اعنى الابضاح فلا يتم الوجه الثانى لانا لانسلم الملازمة اذ المراد بالنسخ الخ ( قوله  
فى الجملة ) اى بعض القرآن لان النبى عليه السلام لمن بين المتشابهات مثلا ( قوله  
ولو سلم فيدل الخ ) حاصله منع الملازمة او بطلان التالى بانه ان اراد الخصم انه يلزم  
ان لا يكون عليه السلام مبينا للناس جنس الكتاب فالملازمة ممنوعة وان اراد انه  
يلزم عدم كونه مبينا ولو بالنسبة الى الكتاب الذى نسخ الحديث به فالملازمة  
مسئلة لكن بطلان التالى ممنوع فعلى هذا المفهوم من قوله لتبين الايجاب الممهل  
لا الايجاب الكلى ( قوله والاجاع لا ينسخ الخ ) اعلم ان ههنا ستة عشر احتمالات  
بضرب الاربعة فى الاربعة منها جائرة واثني عشر لا تجوز فاراد هنا بيانه  
والاجاع لا ينسخ شيئا لكن يجوز ان يكون دليلا على النسخ فانهم قاله الاستاذ نقلا  
عن كتب الاصول فارجع تقرير الدليل هكذا لا يجوز ان يكون الاجاع ناسخا  
ولا منسوخا لانه اوجاز فاما ان يكون فى عصر النبى عليه السلام او فى غيره لكن التالى  
بكل اشقيه بط اما الاول فلانه كلما كان الاجاع بعد عهد الرسول عليه السلام فلا  
يجوز ان يكون الاجاع ناسخا او منسوخا فى عهده لعدم وجوده فى ذلك العهد واما  
الثانى كلما ثبت انه لا ينسخ بعده عليه السلام فالاجاع لا يكون ناسخا ولا منسوخا بعده  
عليه السلام لكن المقدم حق والتالى مثله ( قوله واما سقوط نصيب الخ ) اشارة الى  
الجواب عن المعارضة بمنع الملازمة ( قوله لا بالاجاع ) اى لا ينسخ الاجاع  
والاولى ان يقال ان نسخه بالكتاب لكن الاجاع دليل على النسخ يعنى علم النسخ  
به بعده عليه السلام فانهم قاله الاستاذ ( قوله مظهر ) بخلاف الادلة الثلاثة فانها  
ثبت العلم بالحكم الشرعى والله اعلم ( قوله اى الحكم الذى يفيد النسخ ) اشارة  
الى ان الناسخ مجاز بذكر الدال وارادة المدلول ( قوله فانهم قالوا يجب الخ )  
تقديره لاشئ من الناسخ باشق من المنسوخ لان كل ناسخ خير من المنسوخ او مثل  
له ولا شئ من الاشق بخير او مثل له ينتج المط ( قوله قلنا الاشق قديكون  
الخ ) حاصله منع الكبرى والسند مذکور ( قوله يجوز ان تكون )  
حاصله انه ان لم يعتبر الرعاية للمصلحة فى افعال العباد فالامر ظ لانه تعالى  
فاعل مختار بفعل ما يشاء وبحكم ما يريد فقد يجعل الناسخ اخف وقد يجعل اشق  
فلا يسئل عما يفعل وان اعتبر فقول يجوز الخ تقريره هكذا كلما جاز ان تكون

المصلحة في النقل من الاخف الى الاشق فيجوز ان يكون الناسخ اشق لكن المقدم حق والتالى مثله (قوله ان الحرمة) اى حرمة الفدية بعد النسخ وحرمة الخمر بعد النسخ اشق من الاباحة فان قيل ما يقول الشافعى في حق الدليل السمعى قلت يقول ان المنسوخ يلزم ان يكون حكما شرعيا فالامر هنا ليس كذلك بناء على ان الخمر كان مباحا بالاباحة الاصلية في بدأ الاسلام فلم يكن حكما شرعيا ونحن نقول باباحة الخمر بالشرع لا بالنظر الى الاصل بناء على ان الاباحة في ابتداء الاسلام حكم شرعى عندنا فيجوز النسخ فلا اشكال فافهم والله اعلم (قوله لا ينسخ المتواتر) اى لا ينسخ حكم المتواتر به وتقريره لا يجوز نسخ حكم المتواتر بخبر الواحد لانه لو جاز يلزم ان يكون المظنون مقابلا للقاطع لكن التالى بطلان المظنون لا يقابل القاطع فح رد خبر الواحد فلا يعمل به كما مر (قوله اهل قبا) قرية في جوار مدينة المنورة (قوله واما استدارة اهل قبا الخ) اشارة الى الجواب عن المعارضة واصل الجراء محذوف اقيم علته مقامه تقديره فلا يدل على نسخ المتواتر بالخبر الواحد تقرير المعارضة هكذا كما ثبت التوجه الى بيت المقدس بالدليل القاطع وثبت استدارة اهل قبا بخبر الواحد مع عدم الانكار فثبت نسخ المتواتر بخبر الواحد بالنسبة الى اهل قبا وان كان النسخ في الحقيقة بالآية الكريمة (قوله قرية صدقه) في بعض النسخ قرينة صارفة اى صارفة عن عدم احتمال صدوره عنه عليه السلام (قوله قطعيان) اقول نعم لكن الخبر الواحد لا يخرج بالقرينة عن كونه واحدا فيخالف هذا الجواب قول الاصوليين لا ينسخ المتواتر بالآحاد اللهم الا ان يقال اشار بهذا الجواب الى تحرير مرادهم بان مرادهم لا ينسخ به حال كونه ظني الثبوت بخلاف ما اذا كان قطعي الثبوت بانضمام القرائن فانه يجوز نسخ المتواتر به فافهم (قوله بالاستصحاب) اى بابقاء ما كان على ما كان اقول هذا ضعيف بل الدليل الذى يدل على اصل الحكم يدل على بقاءه ايضا (قوله لان احتمال النسخ قائم) اقول نعم لكنه غير ناشد عن دليل فلا ينافى قطعية الدليل على مدلوله الى وقت النسخ على ان توجيه هذا القائل يجرى في كل موضع من الكتاب مع ان الاستصحاب حجة دافعة لاجبة مثبتة عند الحنفية فذلك الجواب ضعيف قطعيا (قوله وينسخ بالمشهور) بمنزلة التفسير والايضاح لما قبله بان الناسخ للكتاب والسنة يلزم ان يكون متواترا او مشهورا لكن المنسوخ لا يلزم ان يكون متواترا او مشهورا بل يجوز ان يكون من الآحاد وهو ظ (قوله ويجوز نسخ الثابت بالدلالة الخ) لاختلاف ايضا في جواز نسخ الثابت بالاشارة

مع بقاء الثابت بالعبرة او بالعكس فافهم ( قوله متغايران ) بناء على ان دليل حرمة  
الالف ( قوله تعالى لا تقل لهما اف ودليل حرمة الضرب وغيره حرمة الابداء المفهوم  
منه لغة كما مر فارجم ) ( قوله قلنا لا يفيد المتغايران ) حاصله منع الملازمة بانه لو سلم  
وجود المغايرة بينهما فلان سلم جواز نسخ كل منهما بدون الاخر كيف والمغايرة بينهما  
لا يفيد جواز النسخ لانه يلزم وجود الملزوم بدون اللازم لو نسخ حرمة الضرب  
وبقي حرمة الف وهو بطل ( قوله اما من طرف الاصل ) اي اما عدم جواز نسخ الفرع  
مع بقاء الاصل فلانه الخ يعني يلزم وجود الملزوم بدون اللازم. وهو بطل لان رفع  
اللازم يستلزم رفع الملزوم ( قوله اما من طرف الفحوى ) لا يجوز نسخ الاصل مع  
بقاء الفحوى لانه لو جاز يلزم وجود التابع بدون المتبوع لكن التالي بطل اما الملازمة  
فلانه تابع واما بطلان التالي فلعله فلا يبقى بدونه فقوله فلانه تابع اشارة الى دليل  
الملازمة وقوله فلا يبقى بدونه اشارة الى بطلان التالي فافهم ( قوله فلا يتم التقريب )  
لانه لا يلزم وجود التابع بدون المتبوع لو وجد ذلك النسخ بل يوجد التابع  
والتبوع بناء على ان التبعية في الدلالة والفهم موجودة كالتبوع وانما المرفوع حكم  
الاصل فافهم ( قوله كتحريم التأفيف ) وهو حكم الاصل ( قوله والضرب ) وهو  
حكم الفحوى ( قوله حكم اصل القياس ) اي حكم المقيس عليه ( قوله حكم فرعه ) اي  
حكم المقيس ( قوله يترتب الحكم ) اي مطلقا سواء كان حكم الاصل او الفرع  
والله اعلم ( قوله بان يعلم الخ ) فيه اشارة الى ان ( قوله بالتاريخ ) بمعنى يعلم المجتهد بالتاريخ  
بحذف المضاف ( قوله او دلالة ) اي ضمنا يعني بطريق الزوم لا صراحا بحيث  
يلزم الامر بالزيادة نسخ نهيه عنها ويعرف النسخ بالاجماع ايضا وان لم  
يكن الاجماع ناسخا لكنه يكون دليلا عليه كما مر اشارة اليه ( قوله لا التحجير )  
اي لاحكم المجتهد بكون العباد مخيرا ( قوله المستفاد منها ) يعني المراد  
الحكم الشرعي المستفاد من الآية المتلوة لا الحكم المتعلق بنظمه ( قوله  
لان النص وسيلة ) علة الثاني اعني قوله او الحكم فقط ( قوله وان الحكم لا يثبت  
الخ ) ناظر الى الاول ففيه نشر على عكس الف تقرير علة الثاني هكذا  
لا يجوز نسخ النص لانه لو جاز يلزم ان يعتبر النص عند فوات حكمه لكن  
التالي بطل ( قوله كوجوب الوضوء ) فانه لا يجب حين سقوط فرضيتها فالنص  
كالوضوء بالنسبة الى حكمه ( قوله وان الحكم لا يثبت الخ ) تقريره لا يجوز نسخ  
التلاوة لانه لو جاز يلزم ان يثبت الحكم بلا سبب لكن التالي بطل ( قوله كالملك )

فكما ينتفى الملك حين الانقراض كذلك يلزم ان لا يبقى الحكم حين نسخ التلاوة بدون الحكم فيلزم ان يوجد الحكم بدون سببه وهو بطل وحل طرف الجواب مذكور في حاشية الطرسوسى فارجع والله اعلم ( قوله قلنا التوسل والتسبب ناظر الى الدليل الثانى الخ جواب عن الدليلين معا والتوسل ناظر الى الدليل الاول اى كون النص وسيلة الى الحكم وكون الحكم مسببا عن النص بالنظر الى حال الابتداء فلا يدل النص على بقاء الحكم فقوله فلا اعتبار لها اى للنص باعتبار التلاوة عند فواته ممنوع الى لزوم ان لا يوجد الاعتبار للنص لو نسخ حكمه فقط وانما يلزم ذلك لو كان النص وسيلة اليه في حال البقاء ايضا وان قوله اى حاصلا يلزم وجود المسبب بلا سببه غير مسلم انما يلزم ذلك لو كان النص وسيلة اليه في البقاء ( قوله وهما في صورتين الخ ) اشارة الى الجواب عن قياس الخصم بالوضوء والملك وحاصله القياس مع الفارق فلا يعتبر فان قيل كيف يكون البيع سببا للملك باعتبار ابتداءه وبقائه مع ان البيع آتى وكذا الوضوء لا يبقى اذ لا يتوضأ الانسان دائما قلت نعم لكن المراد بالبقاء البقاء الحكمى فانه مالم يظهر المنافى للبيع فهو باق حكما وكذا الوضوء فلا اشكال في كون الابتداء والبقاء من الطرفين اعنى السبب والمسبب فافهم ( قوله احكاما ) سواء كانت شرعية او عقلية ( قوله فيحوز افتراقهما نسخا ) فنقول كلما كان نسخ التلاوة عبارة عن نسخ احكام اللفظ وكان نسخ الحكم عبارة عن نسخ الحكم المستفاد منه والحال انه لا تلازم بينهما فيحوز نسخ التلاوة فقط ونسخ الحكم فقط لكن المقدم حق والتالى مثله ( قوله ويراد بهما عرفا الخ ) جواب سؤال مقدر تقديره كيف يكون منسوخ التلاوة فقط مع ان الظن من الآية ان الشيخ والشيخة اذا زنيا فلانكاح على رأسهما لا يجب الرجوع فلا يكون منسوخ التلاوة فقط بل منسوخ الحكم ايضا فاجاب بان معنى الشيخ والشيخة عام عرفا فيكون المراد مطلق الحصن والمحصنة فاذا ثبت زناهما يرجان سواء كانا شيئا او لا فافهم قاله الاستاذ ومنسوخ التلاوة دون الحكم ليس بقرآن لانه اسم ما بين الدفتين كامر ( قوله ايداء الزواني ) اى وجوب ايداء الخان التسخير رد على الحكم الشرعى لاعلى المحكوم به كامر ( قوله والاعتداد بالحوال ) ثبت حكمه بقوله تعالى متاعا الى الحول ثم نسخ هذا الحكم بآية اخرى ( قوله ووصية الوالدين ) نسخت بآية الارث والله اعلم ( قوله او وصف الحكم ) الوصف عبارة عن الحكم الشرعى فيكون عبارة عن نسخ الحكم الشرعى

(ومندرجا)

ومندرجا تحته فيلزم ان يراد بالحكم فيما سبق اصل الحكم لئلا يلزم جعل قسم الشيء قسما له فافهم قاله الاستاذ كون اصل الحكم كافيا في العمل وكون ترك الواجب حراما من قبيل وصف الحكم فافهم ( قوله في زيادة الشرط ) اي كون وصف الحكم منسوخا في حق زيادة الشرط او في حق زيادة الجزء ففيهما نسخ وصف الحكم ففي زيادة الشرط نسخ وصف الاجزاء اي الكفاية وفي زيادة الجزء يمكن ان يوجد كلاهما وسبأني تفصيله ( قوله بقدر عقد القلب ) اي بقدر اعتقاد المكلف حقيقة حكم المزيدي عليه وهو شرط النسخ عندنا كما مر فلذا لا يكون نسخا بل يكون الحد كلا الامرين اي الزيادة والمزيد عليه ( قوله وهو زيادة الشرط ) يعني زيادة قيد المؤمنة في حق الرقبة في آية الكفارة فهي عندنا نسخ لو وصف الحكم وزيادة الشرط من قبيل تقييد المطلق وهو نسخ لو وصف الحكم وكفاية المطلق عندنا ( قوله بعد ما كان الواجب واحدا ) لكن بعدمضي وقت يعتقد المكلف حقيقته وهو لم يوجد في الآية لوجود المقارنة في النزول والزيادة حكم شرعي وحرمة ترك الواجب من قبيل وصف الحكم فلا تغفل ( قوله والثالث بايجاب شيء زائدا ) وله مثال وان كان مثال الاول والثاني مفروضين وهو متحقق في فرضية الصلاة الخمسة ابتداء حيث فرضت ركعتان في كل وقت من الاوقات الخمسة ثم زيد ركعتان في الظهر والعصر والعشاء وزيد ركعة واحدة في المساء فنسخ وصف الوجوب اي اجزاء الركعتين في الاوقات الثلاثة واصل وجوبهما باق لم ينسخ فافهم ( قوله وهو حكم شرعي ) لانه مدلول الامر كما مر حيث قال واثان المأمور به على وجهه يوجب الاجزاء الخ ( قوله امثال الامر ) الفرق بينه وبين الخروج عن العهدة ان القبول يلاحظ في الاول دون الثاني بل يلاحظ فيه رفع وجوب القضاء سواء قبل او لا ( قوله عدم توقفه على شيء آخر ) والشيء الآخر عبارة عن الشرط اعني قيد المؤمنة في زيادة الشرط وعبارة عن الجزء في صورة زيادة الجزء فان الكفارة لم توقف على قيد المؤمنة في الرقبة قبل الزيادة فبعد الزيادة ارتفع عدم توقفه عليه ووجه التوقف وعدم التوقف مستند الى عدم الاصل لان الاصل عدم الزيادة لالي الدليل الشرعي ووجه الاندفاع قبل التسليم مذکور في حاشية الازميري ووجه الاندفاع بعد تسليم كونه حكما شرعيا انما ارتفع نفس الاجزاء بمعنى الخروج عن العهدة لا بمعنى عدم توقفه الى شيء آخر كما قال النفثا زاني فافهم ( قوله فكيف يتحدان )

الفاء للنتيجة اشارة الى القياس من الشكل الثانى تقريره لاشئ من زيادة الشرط  
والجزء بنسخ لان كل زيادة الشرط والجزء بيان محض اى خالص عن الرفع  
والتبديل ولاشئ من النسخ بيان محض بل هو رفع وتبديل بنسخ المط ( قوله فشهد  
شاهد ) فان شهادة الثانى تقبل لكون شهادته تقريراً للاول لاتفاق الثانى  
للاول حيث شهد على الالف وخسة مائة ففى ضمنها الف فيتقرر الالف بشهادتهما  
فان قيل ما يقول الحنفية لكلام الشافعى هذا قلت يقول الحنفية له الدين يقبل  
التجزى فلذا يقبل شهادتهما على الالف لكن الحكم الشرعى لا يقبل التجزى فالزيادة  
فى الحكم الشرعى يرفع اجزاء الاصل فتكون نسخا له ( قوله فلنا لانسلم ان الزيادة  
الخ ) حاصله منع الصغرى ان كان قول الشافعى معارضة علينا وابطال السند ان  
كان منعا مع السند فافهم والله اعلم ( قوله المقيدين للظن ) اشارة الى علة عدم  
جواز الزيادة بهما ( قوله لظمانينة الظن ) وهى من قبيل الظن لكن من اعلى  
مراتبه بناء على انه لا يخطر نقيضه الى القلب كفى اكثر الظنيات ( قوله فلا يزداد  
بغير الواحد الخ ) واعلم ان زيادة الشرط والجزء كلاهما مقارن للنص عند  
الشافعى بناء على انهما بيان عنده ولما كانا نسخا عند الحنفية فهما متأخران عنه بقدر  
عقد القلب فلا يجوز تقييد الرقة التى ذكرت مطلقة فى كفارة اليمين بقيد المؤمنة  
قياسا على كفارة القتل لانه لو قيدت بها قياسا عليها يلزم نسخ وصف الحكم اعنى  
اجزاء مطلق الرقة بالقياس وهو لا يجوز عندنا كما سيحى بيانه ( قوله فلا يزداد  
التغريب على الجلد الى آخر ) الركن الثانى تغريب على التغريب المذكور آتقاو التغريب  
بمعنى نفى الزانى من بلد الى بلد والتغريب من قبيل زيادة الجزاء بنا على ان المذكور فى  
الآية هو الجلد فقط فاذا زيد التغريب يكون حد الزانى كلا الامرين فيكون  
جزاء منه وزيادة التغريب بالخبر الواحد وهو قوله عليه السلام البكر بالبكر مائة  
جلد وتغريب عام يعنى اذا ثبت زناء البكر بالبكر يجلد ان مائة جلد وينفيان من بلدهما الى  
بلد آخر سنة مع ان المذكور فى الآية هو الجلد فقط فلوزيد التغريب يلزم نسخ اجزاء  
وصف الآية بالخبر الواحد فلا يجوز عندنا والحديث المذكور محمول على التهديد  
والسياسة ( قوله والنية ولا الترتيب والولاء ) كلها من قبيل زيادة الشرط على النص بناء  
على ان المفهوم من آية الوضوء هو الاجزاء مطلقا سواء وجد النية والترتيب والمولات  
اى المولات فى غسل الاعضاء بان غسل وجهه وغسل عقيقه يديه الخ او لا فلوزيد

( عليها )

عليها يلزم نسخ اجزاء المطلق فيلزم نسخ النص بخبر الواحد وتقدير حديث انما  
الاعمال بالنيات ثواب الاعمال بها كالمزاج فلا يلزم من كون الثواب بها كون صحة  
الاعمال بها كما قال الشافعي ولو توضأ احد بلانية يجوز وضوؤه وكذا الوضوء  
بان غسل وجهه ثم غسل يديه متراخيا ثم غسل ساثر اعضائه يجوز وضوؤه عندنا  
وكذا لو عكس الترتيب يجوز ايضا عندنا فافهم والامر في قوله عليه السلام ابدؤا  
بما بدء الله للنسب لالوجوب لئلا يلزم الزيادة على الكتاب ونسخه بالخبر الواحد والله  
اعلم (قوله بما روى انه كان يوالى الخ) متعلق بلايزاد باعتبار تعلق الولاية به واعلم ان  
الخبر الواحد لا يثبت به الفرضية لان الفرضية انما تثبت بقطعي الثبوت والدلالة  
والخبر الواحد ظني الثبوت والثابت به الوجوب فلو ثبت به اي بحديث الولاية فانما  
يثبت وجوبه لا فرضيته فلا يلزم الزيادة على النص لكن المستفاد من النص هو الفرضية  
لكن يجوز ان يثبت الفرضية من قوله الثاني اعني قوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة  
الا به فينبذ لا يجوز ان يثبت به فرضية الولاية للزوم الزيادة على النص بخبر الواحد  
(قوله والاسالة) اي اجراء ماء الوضوء الى المرافق فلو لم يوجد الاجراء بل المسح  
فقط باليد فقط لا يجوز وضوؤه فلا تغفل (قوله باطلاقه) اي عن النية والترتيب  
والمولات في الغسل والترتيب المذكور لا يوجب الترتيب في المعنى فان قيل هلا يستفاد  
الترتيب من الفاء التعقيبية في قوله فاغسلوا قلت الفاء داخل على مجموع المعطوف  
والمعطوف عليه فلا يستفاد تقديم غسل الوجه ايضا (قوله على اي وجه كان) اي سواء  
كان بالنية والترتيب والمولات والا (قوله ونوقض باشتراط النية الخ) اي منع قوله  
فلايزاد بخبر الواحد الخ والباء داخل على السند بانه ممنوع كيف انتم شرطتم النية  
في التيمم مع ان نص التيمم ساكت عنها فالزيادة على النص بخبر الواحد واقع فقولكم  
فلايزاد بخبر الواحد الخ غير مسلم والنقص من طرف الشافعي بناء على ان قولهم  
فلايزاد الخ محمول على السلب الكلى عند الحنفية (قوله واجيب) حاصله  
ابطال السند فقوله ساكت عنه بط (قوله يني) لم يقل يدل بناء على ان التيمم  
في الآية مستعمل في المعنى الشرعي لكن لما كان المعنى اللغوي مقصودا  
تعبا بطريق الاشارة فيستفاد النية من اشارة النص كما ان فرضية المدلول  
الشرعي مستفاد من عبارة النص فلا اشكال (قوله فاعترض) حاصله منع  
قوله لان التيمم يني عنها او منع قوله والنية هو القصد (قوله فالعام لادلاله

على الخاص) باحدى الدلالة الثلاثة لمطابقة ولا تضما ولا التزاما فان قيل فيلزم ان لا يصح ذكر العام وارادة الخاص مع انه صحيح قلت نعم لكن ذكر العام وارادة الخاص بواسطة القرينة لا بالذات فلا اشكال (قوله اقول الجواب الخ) اى عن النقص بدل قوله واجيب الخ (قوله ان يلاحظ) اى ان يقصد الامر (قوله بهذه القرينة) اى بقرينة ترجح جانب كونه مأمورا به فان قيل آية الوضوء كذلك حيث وقع قوله فاغسلوا جزاء قلت نعم لكن وقع جزاء لمشروط بخلاف آية التيمم فانه وقع جزاء لغير مشروطه والمشروط صحة الصلوة ولم يقع جزاء له ابل اغيره حيث قال تعالى وان كنتم مرضى فلم تجدوا الخ فوجد الفرق بينهما فاندفع اعتراض الطرسوسى (قوله معنى قول صاحب الهداية) فيكون معنى قوله يذى عن القصدينى عن كونه مقصودا بالذات بقرينة كونه جزاء لغير مشروطه ففيه تمويض للمجيب السابق حيث لم يفهم معنى قوله وحل على ان مراده يذى عن التيمم وليس كذلك فافهم والله اعلم (قوله على وجه يكون فرضا) احتراز عن كون الطواف بالوضوء سنة اذ لا يلزم منه الزيادة على الكتاب اذ المستفاد من الكتاب هي الفرضية اى فرضية الطواف (قوله الطواف بالبيت صلاة) اى كالصلوة في جميع احكامه لا فرق بينهما الا ان الله تعالى الخ (قوله فان الطواف خاص الخ) فيه اشارة الى ان المزيد بمعنى الثلاثى فافهم (قوله رفع لحكم الاطلاق) اى رفع لحكم الاجزاء والكفاية مطلقا الحديث انما يفيد كون الطهارة سنة لا فرضا فلا يلزم الزيادة على الكتاب لو عمل بذلك الحديث فافهم (قوله واعتراض بان النص مجمل الخ) حاصله معارضة من طرف الشافعى على قولنا فهو نسخ تقرير المعارضة بالقياس الاستثنائى المستقيم ظ لمن هو اهله فافهم (قوله مجمل) اى المعنى الذى هو معلوم من اللفظ غير مراد والمعنى المراد غير معلوم من غير بيان من طرف متكلمه لان معناه المعلوم اعنى مطلق الدوران غير مراد والمعنى المراد غير معلوم لكنه مرجو بيانه فبين بالحديث هذا عند الخصم (قوله ثبت انه مجمل) اى بالنسبة الى المعنى المراد وان كان خاصا بالنسبة الى معناه اللغوى فاذا كان مجملا لا يلزم الزيادة على النص بل يكون الحديث بيان تفسير فلا يكون نسخا لقولهم وهو نسخ غير تام بل المعارضة المذكورة وارادة عليه هذا عند الخصم وفرضية الطهارة ثبت بقوله فليطفوا بعد البيان (قوله والجواب) حاصله منع لحقيه المقدم في دليل المعارضة (قوله فباخبار مشهورة) يعنى فرض الطواف ابتداء مطلقا

سواء كان واحدا او اثنين او لاثم بعدمضى وقت عقد القلب نسخ الواحد والاثنين  
 اى اجزاء الواحد والاثنين الى الستة باخبار مشهورة وانما يكون خبر الواحد  
 السابق ميئلا ثبت البيان ابتداء وهو ممنوع لانه يجوز ان يكون الطواف ابتداء  
 فرض مطلقا ثم نسخ اطلاقه باخبار مشهورة فح لا يكون بيانا بل نسخا ( قوله  
 انخبار نقصان الصلوة ) مفعول مطلق مجازى لقوله ينجر اى ينجر انخبارا كاجبار  
 نقصان الخ فافهم والله اعلم ( قوله ولو سلم ) اى لو سلم كونه مجعلا ( ففى حق العدد )  
 اى فهو مجمل فى حق العدد الخ ( قوله يحتمل العدد ) وهو عبارة عن الكمية ( والاسراع )  
 اشارة الى الكيفية ( قوله فانه مجمل ) المجمل ها بالمعنى الاقوى فلا ينافى ايراد قوله  
 فاطهروا مثالا للمشكل فيما سبق ( قوله واما الثانى ) اى كونه مجعلا فى حق ابتداء الفعل  
 ( قوله الحركة ) وهى الطواف ( قوله الواجب ) بقوله وليطوفوا ( قوله فالمراد حركة )  
 اى بقوله وليطوفوا ( قوله فليتم ) لعل وجه التأمل اشارة الى ان اللازم عقلا  
 للحركة انما هو المبدأ واما تعين المبدأ فليس بلام عقلا فان كان النص مجعلا بالنسبة  
 اليه فليكن مجعلا بالنسبة الى الطهارة ايضا كما قال الشافعى فالصواب هو الجواب  
 الاول فلا تغفل ( قوله ولا الفاتحة ) لانه يلزم منه نسخ الحكم المستفاد من قوله  
 تعالى فاقرؤا ما تيسر ( قوله لاصلوة الا بفتحة الكتاب ) حله الشافعى على الفرضية  
 اى لا يصح صلاة الا بها والمعنى عندنا محمول على المبالغة اى فكانه لا صلاة الا بها  
 مبالغة لانه لكونها واجبة فكانه لا يوجد الصلوة بدونها فافهم ( قوله فرضا ) اما  
 لو زيد ولحد منها واجبا او سنة فلا يلزم الزيادة على الكتاب ( قوله ولما ورد علينا )  
 اى على قولنا فلا يزداد بخبر الواحد والقياس على المتواتر وهذا الايراد بطريق  
 الالتزام لنا من طرف الشافعى اشار اليه بقوله بانكم زدتكم الخ وحاصله معارضة  
 الزامية على القول السابق بانه ان كان عندكم دليل على انه لا يزداد بخبر الواحد  
 على الكتاب وعندنا دليل ينفيه وزيادة الفاتحة من قبيل زيادة الجزء وتعديل  
 الاركان من قبيل زيادة الشرط ويحتمل ان يكون من قبيل الاول وتقرير المعارضة  
 هكذا كلما كان الفاتحة وتعديل الاركان واجبين عندكم فقد زدتكم على الكتاب  
 بخبر الواحد لكن المقدم حق والتالى مثله او يقال فى التقرير كلما زدتكم الفاتحة  
 وتعديل الاركان حتى وجبا لزمكم الزيادة على الكتاب بخبر الواحد لكن المقدم  
 حق والتالى مثله او يقال فى التقرير كلما زدتكم الفاتحة وتعديل الاركان حتى وجبا  
 لزمكم الزيادة على الكتاب بخبر الواحد لكن المقدم حق والتالى مثله وحاصل

الجواب بمنع حقيقة المقدم او الملازمة فافهم وفي توجيه الازميرى هنا نظر حيث قال فيه اشارة الى ان الفرضية الخ ووجه النظرانه ان كان المراد بالفرض الفرض العلمى فهو يثبت بنجر الواحد اتفاقا وان كان المراد به الفرض الاعتقادى فهو لا يثبت اتفاقا اللهم الا ان يقال مراد الازميرى بيان استفاد من ظ عبارة الشارح ههنا فالاعتراض عليه بالآخرة لانه مخالف لكلامه فى الدرر فارجم ( قوله قطعى ) اى ثبوته ودلالته ( قوله ظنى ) فيه ثلاثة احتمالات ظنى ثبوته ودلالته وظنى ثبوته دون دلالته وبالعكس لكن لما كان الكلام فى الخبر الواحد فالمراد ما ثبوته ظنى سواء كان دلالته ظنية او لا والله اعلم ( قوله وهذا لا يتصور فى الموضوع الخ ) جواب عن سؤال مقدر وحاصل السؤال ابطال السند او اثبات الملازمة بواسطة ابطاله بانه لو صح يلزم ان يكون الترتيب والنية واجبين فى الموضوع ولكن التالى بط وحاصل الجواب منع الملازمة ( قوله جعله ) اى الوجوب المفهوم من الواجبين ( قوله اذ لا يمكن جعله الخ ) اعترض الازميرى عليه بانه فيه بحث الخ لكن بحثه ليس بشئ لانه لو امكن ذلك يلزم ان يكون افعال الموضوع واجبة لذاته مع انها واجبة لاجل الصلوة لالذاتها والحاصل اما ان راد بالوجوب الوجوب لذاته او الوجوب لغيره وكلاهما بط وان اريد شق ثالث كما فاد بقوله وان اريد معنى الاساءة الخ فذا لا يستلزم الوجوب لان معنى اساءة تاركة يحصل بكونها سنة كل يحصل بالوجوب وان اراد الخصم هذا المعنى فرحبا بالوافق ( قوله على النقص عن الثلث ) اى النقص عن تثليث غسل الاعضاء وهو الظ لان الكلام فى افعال الموضوع فافهم والله اعلم وهو الهادى الى سواء الطريق ( قوله الركن الثانى فيما يختص بالسنة الخ ) اى فى بيان الاحوال التى يتوقف استفادة الاحكام الشرعية عليها ( قوله من المباحث المشتركة ) فان قيل الاولى ان يقول من المباحث الخاصة والمشاركة لفراغه منهما قلت نعم لكن المباحث المشتركة محمولة على التقلب ان قال كذا لكثرتها ( قوله ماصدر ) اى بالاختيار فاوصافه عليه السلام الصادرة بلا اختيار لا يقال عليها لفظ السنة وبعضهم جل الصدور على المطلق واطلق عليها السنة فافهم ( قوله او تقرير ) المراد به الهيئة المشتملة على سكوته عليه السلام فيكون حاصله بالمصدر فيكون وجودا فاندفع اعتراض الازميرى والثابت بتقريره عليه السلام وسكوته هو الاباحة فقط وبالباقى الاحكام الثلاثة الوجوب والندب والاباحة فافهم ( قوله وهو ظ ) اى العطف او معنى الفعل ظ واكتفى فى القول حيث

لم يقل فيه وهو ظ (قوله أن يرى) بمعنى الرؤية العلية (قوله الوحي نوعان) لم يعرفه  
لتعسير التعريف انشامل لجميع اقسامه والتعريف باللقاء الى القلب يحتاج الى  
تخصيص القلب بقلب النبي عليه السلام ليخرج الهام الاولياء (قوله يتقنه) اى يتقن  
مبلغه بمحذوف المضاف بقرينة الوحي فافهم قال الطرسوسى الظ وهو القرآن  
اقول ليس بظ لان ما انزل اغم من التواتر والشاذ ومنسوخ التلاوة وهما ليسا  
بقرآن فلذا قال كالقرآن فافهم قاله الاستاذ (قوله سمع) اى النبي عليه السلام الموحى به  
فالمفعول محذوف وهو الموحى به وفس عليه (قوله نفت فى روى) اى التى فى قلبى  
(قوله قيل هو المراد) القائل هو الفنارى صاحب فصول البدائع وهو حل كلمة  
ما على المصدرية لكنه خلاف الظ فالحق ان كلا الآيتين فى حق الاجتهاد حتى  
استدل به ابو يوسف على جواز الاجتهاد للنبي عليه السلام فلذا مرضه كباين  
الطرسوسى والله اعلم (قوله وباطن) اى خفى لعدم واسطة الملك هنا (قوله والتأمل  
فى حكم النص) اشارة الى ان الاجتهاد بالمعنى اللغوى يعنى ما ينال بطريق  
القياس لقوله تعالى فاعتبروا (قوله من الوحي) اى من لفظه وهو بمعنى الموحى به  
وتقرير الاول هكذا لاشئ مما ينطق النبي عليه السلام بصادر بالاجتهاد لان  
كل ما ينطق النبي عليه السلام صادر عن وحي وما ثبت بالاجتهاد ليس  
بصادر عن وحي ينتج المط (قوله والمفهوم من الوحي) بيان الكبرى وما قبله  
اشارة الى الصغرى والحاصل المفهوم من الوحي هو الوحي الظ فلا يفهم الباطن  
الا بطريق المجاز نظرا الى قوله والمفهوم الخ وهو المتبادر فافهم (قوله ولان الاجتهاد  
يحتل الخطاء الخ) تقريره هكذا لا يجوز الاجتهاد على النبي عليه السلام لانه لو جاز  
يلزم محزه عن دليل لا يحتمل الخطاء لكن التالى بط والمقدم مثله اما الملازمة فلانه كلما  
ثبت ان الاجتهاد يحتمل الخطاء فلا يجوز الا عند العجز الخ لكن المقدم حق والتالى  
مثله فنقول كما ثبت ان الاجتهاد لا يجوز الا عند العجز فلو جاز الاجتهاد له عليه السلام  
يلزم محزه عن دليل لا يحتمل الخطاء لكن المقدم حق والتالى مثله وهو المط (قوله  
لجاز مخالفته) اى مخالفة النبي عليه السلام من طرف امته فالمصدر مضاف الى  
مفعوله وفاعله محذوف (قوله لوجود الوحي القاطع) اى بالحكم الذى هو مدلوله  
واعلم ان مجموع دلالة الفاظ القرآن قطعية بالنسبة الى النبي عليه السلام والظنية  
انما هى بالنسبة لنا يعنى معاشر المجتهدين يفهمون ككون بعضها ظنية  
وبعضها قطعية واعلم ان كون ادلة الاحكام الشرعية اربعة انما هو بالنسبة

الى المجتهدين واما بالنسبة اليها فالدليل لنا قول المجتهد على ما قالوا دليل المقلد قول المجتهد (قوله والجواب عن الاول) حاصله منع الصغرى فكلية الصغرى ممنوعة فاذا منعت كليتها لا يثبت مطلوب الخصم (قوله سلمنا) اي لو سلمنا الصغرى وكليتها فالكبرى ممنوعة (قوله متعبدا بالاجتهاد) اسم مفعول بمعنى المكلف (قوله ما يصدر نطقه) فيه اشارة الى ان قوله تعالى ينطق منزل منزلة اللازم (قوله بما جاز بالوحي) كلمة ماعبرة عن الاجتهاد والوحي عبارة عن قوله تعالى فاعتبروا واقول بحته ليس بشئ بناء على ان الوحي على الجواب اي جواب التسليم الثاني اعم من الظ والباطن فهو تام فافهم (قوله وعن الثاني) حاصله ان اراد الخصم ان الاجتهاد يحتمل الخطاء او لا و آخره فهو ممنوع وان اراد انه يحتمله ابتداء فالتفريع المذكور ممنوع (قوله سنده الاجتهاد) اي القياس يعني اذا استنبط مجتهد واحد او اثنان او ثلاثة حكما شرعيا بالقياس ثم وقع الاجماع عليه يكون ذلك الحكم قطعيا وان كان قبل الاجماع ظنيا لثبوته بالقياس وانما كان قطعيا لوقوع الاجماع عليه والله اعلم (قوله وهو مذهب ابي يوسف) ومذهب ابي حنيفة ومحمد داخل في المختار الآتي ذكره (قوله ان الاجتهاد واجب عليه) اشارة الى الصغرى والكبرى مطوى اي وكل واجب عليه جائز عليه ينتج فالاجتهاد جائز عليه (قوله فقال سليمان الخ) كان من عادته انه يقعد في سرير وينتظر الى من رجع عن جانب ابيه بعد فراغه من المرافعة عنده اياه فيسئله باي شئ حكم ابوه فسئل هذا المرفع عن حكم اياه فلما اجاب قال غير الخ (قوله ارى) بفتح الهمزة بمعنى الرأي والاجتهاد وبضم الهمزة بمعنى اظن كما قال الازميري (قوله القضاء) اي الحكم الحق فقول سليمان ارى ان تدفع الخ يدل على اجتهاده وكذا حكم اياه به لانه لو كان بالوحي لما جاز الرجوع واحتمال النسخ بعيد واجتهاد سليمان عليه السلام ظ لانه ليس بنبي في ذلك الزمان (قوله يعلل النصوص) اختاف بين الاصوليين في ان الاحكام المستفادة من النصوص القرآنية هل لها علة خارجية وسبب خارجي ام لا فالذهب الراجح ان لكل حكم ثابت بالنص له سبب خارجي كوجوب الصلوة والزكاة فان لكل منهما سبب خارجي (قوله في صورة الفرع) اضافة العام الى الخاص اي في صورة المقيس اوجود العلة فيه واعلم ان العمل بالقياس مخصوص بالمجتهد تقرير الدليل هكذا اجتهاده جائز عليه لان اجتهاده يتوقف العمل في صورة الفرع الذي الخ والتمل في الصورة واجب بالاجتهاد ينتج ان اجتهاده

( يتوقف )

يتوقف على امر واجب وكل شئ يتوقف على امر واجب فهو جائز عليه ينتج المط  
ويمكن ان يوجد الفرق بين الاول والثالث بان الثالث مقدمة الواجب المطلق فقدر  
فيه فاندفع اعتراض الطرسوسي ( قوله في الجملة ) اى جملة الاوقات يعنى في بعض  
الاقوات وهو وقت عدم رجائه الوحي الظ والله اعلم ( قوله ينتظر الاول ) اى حين  
وقوع حادثة ولم يوجد في حقها وحى ظ ينتظر النبي عليه السلام في حقها الوحي الظ  
الشامل لاقسامه الثلاثة ( قوله قدر ما يرجوا نزوله ) قال بعضهم ذلك القدر ثلاثة  
ايام و اشار المص الى انه وقت فوت الحادثة اى قرب فوتها ( قوله في الحادثة ) ظرفية  
الموصوف للصفة ( قوله يعنى بالاجتهاد ) يعنى الوحي الباطن وانما كان باطنا وخفيا  
ووحيا لوجود الاذن من طرفه تعالى به حين انقضى الوحي الظ واقول انما كان  
وحيا لكونه مستفادا من الوحي الظ لقوله تعالى فاعتبروا ( قوله كن يرجوا وجود  
الماء الخ ) ٨ ولا يلزم انتظاره الى آخر وقت الصلوة بل ينتظر وقت ارادته للصلوة  
فان انقطع رجائه بان طلب اطرافه مقدار اربعة مائة خطوة يتيم ثم لو وجد الماء  
في الوقت لا يبعد الصلوة فافهم ( قوله والاول اولى ) اى حين وقع التعارض بينهما  
بان روى حكمان عن النبي عليه السلام احدهما ثابت بالوحي الظ والثاني ثابت  
بقياسه عليه السلام وكونه اولى بالنسبة الى المجتهدين حين وقع التعارض وارادوا  
دفعه فيختاروا الاول لكونه اولى فلا يردان هذا البيان يفهم من قوله ينتظر الاول  
لانه بالنسبة اليه عليه السلام فافهم ( قوله الخطاء ) اى في الابتداء لابقاء كما اشار  
اليه بقوله وان لم يقرر عليه ( قوله القاثلون ) اعم من المذهب الثاني والمذهب  
الخنار ( قوله لانا امرنا باتباعه ) اعم من المقلدين والمجتهدين حيث قال الله تعالى  
وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ( قوله لادلة الاجماع ) يعنى  
كون الاجماع دليلا شرعيا على حكم شرعى له ادلة متعددة منها قوله عليه السلام  
لا تجتمع امتي على الضلالة وتلك الادلة تثبت كون الامة معصومة عن الاتفاق  
على الخطاء ( قوله تعالى لم اذن لهم ) اى بالخلف عن الغزاء فبشر الله تعالى بالعفو  
ابتداء ثم نبه بالاستفهام التوبيخى على عتابه وانه عليه السلام اخطأ في الاذن  
لعدم سبب الاذن ( قوله في الحال ) اى في حال الاجتهاد وبهذا يمنع الملازمة  
لكلها ما مورين الخ فان قيل اذا جاز الخطاء في اجتهاده لم طعنوا بصاحب  
الكش في تفسيره اقول لم اذن لهم بقوله قد اخطأت قلت الطعن على مذهب

٨ من تشبيه شئ  
بشئ ان لا يكون  
في حكمه من كل  
الوجوه

من لم يجوز ظ واما على مذهب من جوزه فلان اسناد الخطاء اليه حين بيان  
معنى الآية لا يجوز لانه سوء الادب فافهم ( قوله ما قيل ) قائله منصور قاتنى  
( قوله منقوض ) اى بالجرىان والتخلف ( قوله بهذا التقرير ) اى بكون المراد  
بالمأورين المجتهدين الحاصل المراد من الامة هم المجتهدون وتقرير النقض هكذا  
لا يجوز الخطاء على المجتهدين ولا قرارهم عليه لانه لوجاز لكننا مأورين بالاتباع  
على الخطاء لكن التالى بط وحاصل الدفع ان هذا النقض انما يرد لو كان المراد بالامة  
اعم من المقلدين والمجتهدين وليس كذلك بل المراد المجتهدون فافهم والله اعلم  
( قوله على انا لانسلم ) اى مع انا لانسلم الخ فهو اشارة الى النقض التفصيلى من  
طرف القيل بعد ايراده النقض الاجمالى ووجه اندفاعه ان الامر بايقاع العمل  
يؤدى بالآخرة الى الامر باتباع الخطاء اذا كان الاجتهاد خطاء ( قوله بايقاع العمل )  
يفهم منه الجواب لما قالوا من ان المذاهب الاربعة مجموعها حق بان معناه ح يكون  
الكل حقاً من جهة وجوب العمل على مقلديهم وان كان بعضها خطاء من جهة العلم  
فاحفظ ( قوله استمرار الرسول على اجتهاده ) اى الاستمرار على العمل بما استنبط  
فيه مجاز ( قوله دليل الاصابة ) بانه كلما استمر الرسول عليه ولم ينه على خطائه  
فهو مصيب فيه لكن المقدم حق والتالى مثله ويمكن تقرير آخر ( قوله جاز مخالفته )  
اى مخالفة مجتهد لمجتهد آخر فى الاجتهاد فليس المراد مخالفة المقلد على المجتهد اى مجتهد  
فانها ليست بجائزة فافهم والله اعلم ( قوله فصل ) اى فصل جزء من الركن الثانى فح  
يصح كونه مبتدأ ويصح بلا تقرير على مذهب البعض ( قوله فيما يتعلق بالقول ) اى فى  
بيان الاحوال التى اهمادخل فى استنباط الاحكام الشرعية المتعلقة بالقول اى بقوله  
صلى الله عليه وسلم تعلق العارض بالمعروض ( قوله اخبارا كان او انشاء ) فيه  
اشارة الى ان اطلاق لفظ الخبر على حديثه عليه السلام ليس بمعنى مقابل الانشاء  
بل هو اعم منه فلا تغفل ( قوله الصادر ) اشارة الى ان لام القول للعهد الخارجى  
( قوله وفيه اباحت ) ان كان الضمير راجعاً الى القول فالظرفية ظرفية احد  
المتسبين بالنسبة بناء على ان البحث بمعنى حل الشئ على الشئ يخرج فى ضمن المحمول  
وان كان راجعاً الى الفصل فظرفية الدال للدلول فافهم ( قوله اتصاله ) بمعنى  
الاسناد اليه لاجبى الصدور عنه ( قوله بوجوه ثلاثة ) ملابسة العارض للمعروض  
( قوله كامل ) اى لاشبهة فيه لا ظ ولا حقيقة ( قوله على الكذب ) اى فى قولهم قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فى القرن الاول اى قرن الصحابة وفى القرن

قوله بهذا التقرير  
اى بكون المراد  
بالضمير فى قوله  
لكننا مأورين الخ  
المجتهدين فح يجمع  
الملازمة فى دليل  
النقض لان المجتهد  
ليس بمأور بالاتباع  
لمجتهد آخر

الثاني اى قرن التابعين في قولهم قال الاصحاب فاحفظ واعلم انه اذا كان الرواة في القرن الاول كثيرا بحيث لا يجوز العقل تواطئهم على الكذب يلزم ان يكون الرواة في القرن الثاني كذلك وان يكون كل واحد من الرواة في القرن الثاني راويا عن كل واحد من الرواة في القرن الاول حتى لو كان بعض الرواة في الثاني راويا عن بعضهم في الاول وهكذا الى النهاية لا يكون ذلك الحديث متواترا بل يلزم ان يوجد من كل واحد منهم في كل قرن من القرون الثلاثة فلذا كان الحديث المتواتر نادرا حتى قال ابن الصلاح لا يوجد غير حديث من كذب على متعمدا فليتبؤ مقعده من النار (قوله ايس لاشراط) اى بل للكثرة التي لا يجوز العقل اى عقل السامعين منهم توافقهم عليه لكن النظر الى وصف الكثرة معتبر بان يكونوا من العلماء العالمين مثلا (قوله بل لحصول العلم الخ) كلمة بل ليست بموجودة في نسخة الاستاذ فيكون تعليلا لما قبله (قوله مقلدا) اى للآخر (قوله مجازفا) اى نقله بطريق التحمين واقول فيه نظر لانه اذا كان بعض الرواة كذلك يجوز العقل اى عقل السامع تواطئهم على الكذب والاولى ان يكون سلم الراوى بالخبر عنه شرطا فلا يجوز التقليد والظن والتحمين والله اعلم (قوله لتتابع رواه) فيه اشارة الى ان التسمية بالتواتر من قبيل تسمية المروى بوصف الراوى فان قيل اذا كان الحديث المتواتر عبارة عن قوله عليه السلام من كذب على الخ هل المتواتر معناه ام لفظه الشريف قلت بل لفظه لا معناه لانه معقول والمتواتر يلزم ان يكون مشاهدا او مسموعا اذ لا يجرى التواتر في الامور العقلية فان قيل لفظه ايس بقضية مع ان المتواتر يلزم ان يكون قضية كما علم في المنطق قلت نعم لكن يؤل بها بان يقال هذا الحديث صدر من النبي عليه السلام او يقال قال عليه السلام كذا (قوله يفيد اليقين) اى بصدوره منه عليه السلام فهو اشارة الى مسألة وقضية هي ان المتواتر من حيث هو هو يفيد اليقين (وقوله بالضرورة) ملازمة الموصوف بالصفة وهو اشارة الى مسألة اخرى وهي العلم الحاصل من المتواتر بديهي وفي كل منهما وجد المخالف لما شره اهل السنة وقوله بالضرورة بمعنى يفيد العلم البديهي (قوله فيكفر جاحدة) اى يحكم بكفره (قوله في الشرعيات) ظرفية الكل للجزء اى يحكم بكفر من كان الحديث متواتر بالنسبة اليه فانكره لكن ان كان في ضمن الشرعيات والا فلا (قوله كنقل القرأن) فان انكار قولنا ظهر من النبي عليه السلام ما بين دفتي المصاحف كفر صريح لانه علم ظهوره . . . للمتواتر (قوله والصلوات الخمس)

قوله لتتابع اى  
بالنسبة الى القرن  
الواحد سواء كان  
اولا او ثانيا او ثالثا  
والتسمية من قبيل  
نقل وصف الراوى  
الى المروى ونقل  
اسم السبب الى  
السبب منه

ففس الصلوة الخمس وتكررها كلاهما متواتر فانتكارهما كفر لكن فيه  
 مساححة لان نفس الصلوة الخمس نظرى حيث نزل في حقها آيات متعددة ثبتت  
 بها افرادة كون فرضية الصلوة الخمس من الدين فان هذه القضية متواترة  
 يكفر بها حدها فلو لم يعلم احد فرضيتها يكفر فيلزم ان لا يستل احد لاحد عن  
 فرضيتها لان السائل يكفر برضاء كفر المسئول ان لم يجب وقال لا علم بل يلزم  
 بيان فرضيتها فقط من غير سؤال فاحفظ وقس عليه سائر الامور المعلوم كونها  
 من الدين بالضرورة (قوله الا الظن) اي بثبوت المتواتر والبراهمة جملا  
 حكم الكل الجموعى كحكم كل الواحد فكما يفيد كل الواحد اظن فكذا الجموعى  
 لكنه بطعنا لانه انكار لقضى صريح العقل فكل انكار شانه كذا فهو بوط وكون  
 حكم الكل الجموعى مغاير الحكم كل الواحد معلوم للصبيان (قوله لانه يفتر  
 الى توسط) اي توسطهما بين الموضوع والمحمول يعنى في قولنا المتواتر يفيد  
 اليقين البدئى لما استفيد من قوله بالضرورة حكم آخر وهو ان العلم الحاصل  
 منه بدئى اثبت بهذا الكلام بانه بدئى لانه لا يفتر الى توسط المقدمتين  
 بين الموضوع والمحمول وكل شئ شانه كذا فهو بدئى (قوله بالوجدان)  
 اي الوجدان العام لكل احد (قوله ولانه يحصل الخ) اشارة الى دليل آخر هكذا  
 العلم الحاصل فيه بدئى لانه يحصل لمن لا يتأتى منه النظر وكل شئ شانه كذا  
 فهمى بدئى (قوله كالصبيان) فان القدرة على الاستدلال تكون وقت حصول  
 العقل بالملكية وهو يحصل وقت البلوغ فلا يكون الصبي قادرا عليه (قوله  
 نحو انه خبر الخ) بيان الاحتياج الى توسط المقدمتين هكذا هذا الخبر يفيد العلم  
 لانه خبر جماعة كذا اي بحيث لا يجوز العقل توافقه على الكذب عن محسوس  
 كذا وكل ما هو كذلك فهو صدق اي يفيد العلم بثبوته ينتج المطاذا احتيج  
 اليه يكون العلم الحاصل منه نظريا لا بدئيا (قوله لعلم ضروريته) اي لكن  
 التالى بط اما الملازمة فلان العلم بالعلم وبكيفية لازم بين فان قيل يرد على المخالف  
 انه لو كان نظر بالعلم نظريته لكن التالى بط قلت نعم لكن لما كان نظرا ياعنده  
 يعلم بعد الاستدلال فلا يكون النقض مضرا له (قوله واما كان الترتيب الخ) جواب  
 عن اثبات الم بانه لو لم يحتج اليه لما امكن الترتيب بجمع الملازمة واعلم ان الاستدلال  
 على البدئى محال لانه يستلزم تحصيل الحاصل لكن ترتيب المقدمات ممكن  
 كما افاد الشارح (قوله لازم بين) اي للعلم الذى هو صاحب الكيفية (قوله ولو سلم)  
 اي اصل اللزوم بعد منعه والحق انه لا يلزم من كون الشئ بدئيا العلم بداهته

ولو سلم الزوم فلانسلم كون ذلك اللازم بديها لانه محتاج الى توسط المزوم  
فاللزامة في دليل المخالف غير مسلمة والله اعلم ( قوله وفيه شبهة ) عطف على  
كامل فلذا اشار الى كون اما السابق ملحوظا هنا بقوله واما فيه الخ ( قوله اي  
قوما لا يجوز العقل الخ ) بيان الحاصل من وجه الشبه ( قوله على الكذب ) اي  
على الاصحاب الذين رووا اي رواية الحديث المشهور عنهم ( قوله بل يكون فيه  
خبر الواحد ) اي بالنسبة الى القرن الثاني والثالث دون الاول فان ذلك الحديث  
قطعي بالنسبة الى الراوي الواحد السامع من النبي عليه السلام في القرن الاول  
فافهم ( قوله وان لم يكن معنى ) اي وان لم توجد الشبهة بحسب نفس الامر ( قوله  
ويسمى المشهور ) والتعريف المستفاد هكذا الحديث الذي رواه قوم لا يجوز  
العقل توأطهم على الكذب في القرن الثاني والثالث لافي الاول ( قوله طمائية  
الظن ) الاضافة من قبيل خاتم فضة اشار اليه الشارح بقوله فاطمئنانها رجحان  
جانب الظن فان فيه اشارة الى ان الطمائية معدودة من الظن لكنها اخص منه  
من وجه فافهم اي يفيدها بصدوره منه عليه الصلاة والسلام واتصاله به ( قوله  
على ما دركته ) فان قيل كلمة ما عبارة عن العلم مع انه قال فيما بعده فان كان  
المدرک قلت لعله مبني على اتحاد العلم والمعلوم او المدرک محمول على المعنى اللغوي  
فافهم ( قوله زيادة اليقين ) فيه اشارة الى ان بين الطمائية والظن عموم من وجه  
وفيه اشارة ايضا الى ان اليقين من قبيل الكلّي المشكك يقبل الزيادة والنقصان  
وما قالوا من ان الايمان لا يقبلهما يجوز ان يكون مبني على ان الايمان ليس  
بعبارة عن اليقين بل عبارة عن ربط القلب وهو لا يقبلهما بل هو شرط الايمان  
( قوله وكاله ) فيه اشارة الى ان الحاصل بعد المشاهدة معدود من اليقين لكن  
الاولى ان يكون علما متعلقا بالكيفية فلا يكون معدودا منه فافهم فان قيل  
ماروى عن علي رضي الله عنه اعنى قوله لو كشف الغطاء ما زددت يقينا اي لو كشف  
الغطاء في احوال الآخرة ما زددت يقينا بل يقينى بها على حاله الاول ينافي  
زيادة اليقين قلت لا منافاة بينهما اذ لا يلزم من عدم زيادته اليقين ان لا يقبل  
اليقين مطلق الزيادة وهو ظ على انه يجوز ان يكون ذلك بالنسبة الى وجود  
احوال الآخرة وما نحن فيه بالنسبة الى الكيفية فان قيل قوله ولكن ليطمئن  
قلبي يفيد وجود الاضطراب في قلب ابراهيم عليه السلام في حق احيائه تعالى  
الموتى وهذا يناقض اليقين قلت لا ينافي لانه يجوز ان يكون اضطرابه في حق الكيفية  
لا في اصل اليقين ( قوله جانب الظن ) اضافة العام الى الخاص فيفهم منه وجود

جلب آخر وهو عبارة عن التوهم لاعن اليقين كما توهم ( قوله الحادثة ) اى على الاصل الاحاديث لم توجد في القرن الاول والله اعلم واعلم ان الحديث الغريب والعزيز داخلان في الخبر الواحد عند الاصوليين فلذا لم يتعرض لهما المص ( قوله صورة ومعنى ) اى فيه شبهة عدم الاتصال وبحسب الحقيقة لكن الاحتمال اى احتمال عدم الاتصال لاعن دليل فلا ينافي بايجاب العمل به ( قوله على الكذب ) اى على افتراء راويه على رواه في قوله حدثنا فلان الخ ( قوله في القرنين الاخيرين ) متعلق بقوله في المتن ان لم تكن فان قيل ههنا احتمال آخر وهو ان لا يوجد التواتر في القرن الثانى والثالث ويوجد في الاول قلت لا يوجد ذلك الاحتمال لانه اذا وجد حد التواتر في الاول يوجد في الباقي لاحالة فافهم فلذا ترك بيانه ( قوله وان رواه اكثر الخ ) فيه الى ان خبر الواحد مجاز بذكر الخاص وارادة العام وانه بمعنى مقابل التواتر والمشهور وتعريفه هكذا خبر قوم لا يجوز العقل تواطهم على الكذب في القرن الاول والثاني ( قوله يوجب العمل ) اى عمل المجتهد بمضمونه بان يفتى به سواء كان مضمونه وجوباً او نهيّاً او اباحة فلا يرد انه يلزم ان يكون خبر الواحد امر احمى يوجب العمل وتصوير المسئلة هكذا كل خبر الواحد يوجب العمل وغلبة الظن بشرائط معتبرة في الناقل والمنقول اى بصدوره منه عليه السلام وغلبة الظن بالنسبة الى طرف الوهم فلذا عبر بما يفيق اصل الظن في صدوره ويمكن توجيه آخر فأمل ( قوله وهو قوله تعالى فلو لا نفر الخ ) آية كريمه نك مناسى الله اعلم كشكى جيقدى يعنى جقسك لاستلزام تخصيصه تعالى الامر هر بر فرقه دن انردن بر طاقه دينده تفقه ايدوب يعنى او كر ينوب او طاقه قومنه رجوع اينديكى وقتده انلرى علم ايله عمله دعوت اينسون انلر حذر اينسونلر عمل ترك ايمه دن وتقريره هكذا كما قال الله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة الخ فخير الواحد يوجب العمل الخ لكن المقدم حق والتالى مثله ( قوله وله توجيهان الخ ) بيان الملازمة وتقريره هكذا كما قال الله تعالى فلو لا نفر الخ فقد امر الطائفة المتفهمة الشاملة للواحد وما دون التواتر بالانذار وكما امر به فخير الواحد يوجب العمل الخ يتبع كما قال الله تعالى فلو لا نفر الخ فخير الواحد يوجب العمل اما الملازمة اعنى قولنا كما امر به فخير الواحد يوجب العمل فلانه لولا افادته العمل لم يكن الامر مفيداً لكن التالى بط والمقدم مثله فثبت الملازمة الثانية فيفهم من هذه الآية ان من خرج من بلده لاجل تحصيل

العلم وحصل العلم وذهب الى بلدته يلزم عليه ان يشتغل بالدرس لانتفاع  
المؤمنين ولويدرس شرح البركوى ان لم يجد اهل سائر العلم فافهم ( قوله  
والطائفة تناول الواحد ) بيان الملازمة في قوله لم يكن الامر مفيدا بانه كلما كان  
الطائفة تناول الواحد فلو لم يكن مفيدا للعلم يلزم ان لا يكون الامر مفيدا  
لكن التالى بط ( قوله بالانذار ) فان قيل الانذار عبارة عن الاخبار الموجب  
للخوف مع ان الشارح فسرته بالدعوة الى العلم والعمل قلت نعم لكنه مجاز بذكر  
السبب وارادة المسبب بناء على ان الاخبار الموجب للخوف سبب للدعوة  
اليهما فافهم فان قيل الامر بالانذار كيف يستفاد من الآية على توجيه  
الشارح حيث فهم كونه مستفادا من التحضيض قلت خروج طائفة من كل  
فرقة للتفقه في الدين ليس بمق بالذات بل هو ليكون وسيلة الى الانذار ولما كان  
المق من الخروج الانذار والامر المستفاد من التحضيض يستلزم الامر بالانذار  
الذى هو المق من الامر بالخروج ( قوله يتضمن الامر ) لان المتبادر من التحضيض  
هو التحضيض الى المسأورة لانه تحضيضه تعالى فان التحضيض المستفاد  
من الداخل على الفعل الماضى يتبادر منه ذلك فلا يردانه يجوز الحمل على الندب  
او الاباحة لانه انما يتبادر الحمل عليهما بالنظر الى تحضيض العبادة وبالنظر  
الى التحضيض المستفاد من الداخل على المضارع فافهم ( قوله فلو لا فادته  
العمل ) فترجع النتيجة ( قوله والمطلب الجازم ) اى طلبه تعالى جزما فيكون  
لعلمهم يحذرون بمعنى فليحذروا ( قوله الثانى ان لعل الخ ) تقرير اثبات الملازمة  
على التوجه الثانى هكذا كلما قال الله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة الخ فقد  
امر بالحذر عن ترك العمل بما انذره تلك الطائفة الشاملة للواحد ومادون  
النوار وكلما امر به فحذر الواحد يوجب العمل لكن المقدم حق والتالى مثله  
والاشارة تكفى للعارف والله اعلم ( قوله والسنة ) انهم من القولية والفعلية ( قوله  
واجاب قبولها ) اى بيان وجوبها ويفهم من ههنا انه لو ذهب واحد من المؤمنين  
الى من في شاطئ الجبل وعلمه الدين يخرج من كونه معذورا لوجوب العمل  
بخبير الواحد فلو لم يؤمن يخلد في النار فعوذ بالله تعالى فافهم وارساله عليه  
السلام بالقول وهو خبر واحد بالنسبة لنا ( قوله خبر بريدة ) كان النبي عليه  
السلام اتي يوما الى داره السعادة وكان له شوق الى الاكل وسئل شيئا من بريدة  
رضي الله تعالى عنها وكان عليه السلام رثى قدرافيه اللحم وبريدة لم تأت منه  
لخا وقال عليه السلام اما تذكر ان لم تأت منه وقالت لنا صدقة وانت يا رسول الله

لأنّا كل منها وقال عليه السلام لنا هدية ولها صدقة فافهم ( قوله خبر أم سلمة في الهدايا ) فانها اذا قالت هذه هدية لك يا رسول الله قبل كلامها مع انه خبر واحد وينبغي ان يكون المجموع اعنى من قوله فانه عليه السلام كان يرسل الى قوله وغير ذلك دليلا واحدا تقريره بالشرطية ظ فافهم والله اعلم ( قوله والاجماع ) اى الاتفاق على قولهم خبر الواحد موجب للعمل والاختلاف الواقع من المخالفين لا يعتبر اصلا لكونه مخالفا للاجماع ( قوله وشاع ذلك ) اى اشتهر استدلالهم بخبر الواحد بين من لم يستدل به ولم يعمل ( قوله ولم ينكر ) اى لم ينكر من لم يستدل به استدلال المستدلين به ( قوله وذلك ) اى استدلالهم به وشيوعه بين من لم يستدل وعدم انكار من لم يستدل به ( يوجب ) هذا المجموع ( العلم العادى ) اى القطعى ( قوله كالقول الصريح ) اى فى حق قولهم الخبر الواحد يوجب العمل فلو قالوا ذلك صريحا يوجب العمل بلا شبهة فكذا اذا لم يقولوا صريحا لوجود الاجماع وتقرير الدليل هكذا كلما جعم الصحابة والتابعين على ان خبر الواحد يوجب العمل فخير الواحد يوجب العمل لكن المقدم حق والتالى مثله وقوله فان الصحابة والتابعين استدلوا الى قوله وذلك اشارة الى اثبات حقيقة المقدم بانه كلما استدل بعض الصحابة والتابعين وعملوا به وشاع ذلك بين من لم يستدل ولم ينكر من لم يستدل استدلال المستدلين فقد ثبت اجماعهم على ذلك لكن المقدم حق والتالى مثله وهو الماط ( قوله وذلك يوجب العلم الخ ) اشارة الى اثبات الملازمة بانه كلما كان استدلالهم وشيوعه بين من لم يستدل وعدم انكاره موجبا للعلم العادى باتفاقهم فكلما اجمع الصحابة والتابعين على ان خبر الواحد يوجب العمل فهو يوجب العمل لكن المقدم حق والتالى مثله فافهم ( قوله القدر المشترك ) وهو الذى اشار اليه الشارح اعنى استدلال بعض الصحابة والتابعين وعدم انكار البعض الآخر والحاصل الاجماع عليه وان نقل بطريق الآحاد لكن لما كان النقلة كثيرة بحيث بلغت حد التواتر والحادثة وان كانت متعددة لكن الاستدلال به مطلقا وعدم انكار البعض يقتضى كونه متواترا من حيث المعنى بناء على القدر المشترك متواتر من حيث المعنى فافهم ( قوله بالالتحاج ) هذا بالنسبة الى المدعى بان كانت الشهادة للصديق اى صديق الشاهد يعنى يحتمل ان يكون شهادته له لكونه صديقه ( قوله والتباغض ) هذا بالنسبة الى المدعى عليه يعنى يحتمل ان يكون شهادته عليه لكونه بغيضا عنده ( قوله ولا المخبر مشهورا ) اى

المزكى للشاهدين وهو بمنزلة رواية خبر الواحد وحديث الرسول بمنزلة شهادة الشاهد وبينهما منافرة كثيرة بناء على ان الحديث صدر عن معصوم عن الكذب وهو النبي عليه السلام بخلاف الشهادة والرواية فيه مشهورة بالثقة بخلاف المزكين في الشهادة وتقرير الدليل هكذا كلما كانت الشهادة مع كونها مظنة للهمة بالالتحاب والتباغض وليست اخبارا عن معصوم ولا المخبر مشهور بالثقة موجبة للعمل فالرواية اولى بايجاب العمل مع كون المخبر مشهورا بالثقة وكونه صادرا عن معصوم لكن المقدم حق والتالى مثله وهذا الاستدلال بدلالة النص الوارد في حق الشهادة فلذا عبر بالمعقول ولا ضرر فيه وان اعترض الطرسوسى فافهم فان قيل لم لم يكف الشاهد الواحد في الشهادة مع ان المفهوم من ايجاب خبر الواحد العمل ان يكفى قلت اشار الشارح الى جوابه بقوله مظنة للهمة بالالتحاب والتباغض فانها لما كانت مظنة لها لم يكف بواحد بل لزم الاثنان وذكر في بعض كتب الاصول وجه آخر وهو انه لو كان الشاهد واحدا لم يحصل الاطمينان بناء على ان الاصل براءة الذمة مثلا اذا شهد شاهد على ان لاحد دين على الآخر لا يحصل الاطمينان به بناء على الاصل المذكور فلذا لزم ان يكون الشاهدين اثنين فافهم ( قوله وايضا عدالة الراوى الخ ) اشارة الى استدلال آخر بدلالة النص الوارد في حق القياس اعنى قوله تعالى فاعتبروا كما كان الاول استدلال بدلالة نص الشهادة كما مر ( قوله كافي القياس ) فنقول كلما كان القياس موجبا للعمل فخير الواحد يوجب العمل لكن المقدم حق والتالى مثله اما الملازمة فلانه كلما كان عدالة الترجيح جانب الصدق فخير الواحد يوجب غلبة الظن وكلما اوجب غلبة فخير الواحد يوجب العمل ينتج كلما كان القياس يوجب العمل فخير الواحد يوجب فافهم ( قوله جانب الصدق ) اضافة العام الى الخاص والجانب الآخر عبارة عن الحكم ( قوله في الاصل ) اى المروى والله اعلم ( قوله وقيل لا يوجب العمل ايضا ) اى كلما يوجب العلم بثبوت ( قوله وقيل يوجب العلم ايضا ) اى كلما اوجب العلم وكلا المذهبين مبنى على ان العمل بالشئ يستلزم العلم بثبوت لكنه غير مسلم عند اهل التحقيق كما سيأتى من الشارح ( قوله واعلم ان ظاهر الخ ) بيان المبنى عليه لكلا المذهبين فان ظاهر قوله تعالى ولا تنفق ما ليس لك به علم يدل على ان العمل بالشئ يستلزم العلم بحقيقة ما عمل به ( قوله تعالى ان يتيمون الى الظن ) آية اخرى فيلزم ان يلاحظ حذف حرف

العطف وهى في ذم الكفار وتقرير دليل القائل الاول هكذا لا يوجب العمل لانه لو اوجب العمل لا وجب العلم لكن التالى بط وتقرير الثانى هكذا كلما اوجب العمل اوجب العلم لكن المقدم حق والتالى مثله ( قوله قلنا لانسلم الخ ) حاصله منع الملازمة في كلا الدليلين ( قوله واتباع الظن فثبتت بالادلة ) كافي شهادة الشاهدين فاما تفيد الظن لا اليقين كما مر آنفا وكذا فتوى المجتهدين بالظن لا باليقين مع انه يلزم اتباعهم على مقلديهم وكذا اعطاء الميراث للمؤمن فانه مبني على الظن وكذا الدفن في مقابر المسلمين بمن قال لا اله الا الله مبني عليه ايضا لقوله عليه السلام نحن نحكم بالظاهر والله يتولى السرائر الى غير ذلك ( قوله ولا عموم لآيتين الخ ) اشارة الى الجواب عن معارضة الخصم فان الآية السابقة معارضة علينا من طرف الخصم وهذا جواب عنها بعد منع الملازمة في دليلهما ( قوله في الاشخاص الخ ) بل الآية الاولى مخصوصة بالنبي عليه السلام والثانية بالكفار والحاصل العمل بالشئ لا يستلزم العلم بثبوته فافهم ( قوله التى اذا فقد واحد منها الخ ) بيان لمعنى الشرط بالصفة الكاشفة وفيه اشارة الى ان بين الشرائط والراوى يلزم ملاحظة مضافين محذوفين اى شرائط مقبولة رواية الراوى وان اضافة الشرائط الى الراوى لادنى ملازمة ( قوله فظ ) بناء على ان كلام المعتوه كلام مخلوط فيحتمل ان يروى بغير ماسمعه ( قوله الاسلام ) لم يقل الايمان لانه قلبى بخلاف الاسلام فانه عبارة عن اثبات المؤمن به واطهاره بالاسان والجوارح وهو الشرط والاسلام بمعنى المسلم به بينه وبين الايمان بحسب الحمل مبينة وبحسب التحقق عموم وخصوص مطلق ان اريد بالاسلام والايمان مطلقةما وتلازم ان اريد المعتد بهما فارجع الى شرح العقائد ( قوله والثانى كامل ) بين الاول والثانى عموم وخصوص مطلق ( قوله يثبت بالبيان اى يعلم ثبوته بين الناس بالبيان بالاسان ) قوله اجالا ) فلو قال آمنت بجميع ما جاء به النبي عليه السلام يكون مؤمنا كاملا ولا يلزم تصديقه بفرضية الصلوة بخصوصها مثلا لكن يلزم عدم انكارها حين السؤال عنها والا يكرر ( قوله بلافصيل ) تأكيد لقوله اجالا واعلم ان الاول اى الايمان الظيكفى وجوده في اجراء الاحكام الشرعية على صاحبه ولا يلزم وجود الاعمال لكن يلزم وجود الاعمال في باب الرواية ( قوله بين المسلمين ) اى ناشئة بينهم ( قوله اذا لم تصف ) اى اذا لم تنجب ( بعد الاستبصار ) اى بعد طاب الوصف منها في حقه تعالى بانه تعالى الم يكن قادرا علما سمعا الى غير ذلك من الاوصاف فان قالت نعم

( تكون )

تكون مؤمنة ( قوله واذا قال محمد ) اى لعدم العبرة بالاول بلا اظهار الامارات  
 ( قوله بجميع ما جاء ) اى ما علم بحجته بالضرورة فهو بهذا المعنى بذكر العام  
 وارادة الخاص اذ لا يلزم وجود التصديق بالجميع مطلقا لكن يلزم ان لا يوجد  
 الانكار حين السؤال فافهم ( قوله اكتفى بنم ) مجهول وهذا مبنى على ان نم  
 قد يستعمل في مقام بلى والا فالقمام مقام بلى لانم فافهم ( قوله والاقاربه )  
 راجع الى المصدق به في ضمن التصديق والباء صلته وفي قوله باللسان للاستعانة  
 فلا اشكال والله اعلم ( قوله لضبط ) معناه اللغوى حفظ الشيء مطلقا اى وجه  
 كان ومعناه العرفى ما بينه المص ( قوله حق النماع ) اضافة الصفة الى الموصوف  
 والحق بمعنى الالباق ( قوله على سبيل الكمال ) اى بحيث لا يبقى احتمال ناش  
 عن دليل بخلاف المراد ( قوله لا مكان ان ينقله ) تحصيلى اى ليكن له النقل  
 بالمعنى ( قوله بخلاف القرآن ) اى في كون فهم المعنى على وجه الكمال شرطا  
 فانه ليس بشرط في نقل القرآن وهو اشارة الى الجواب عن المعارضة بان القرآن له  
 اهتمام كثير من الاهتمام للحديث وفهم المعنى على وجه التمام ليس بل لازم في نقله  
 فيلزم ان يكون نقل الحديث كذلك فاشار الى جوابه بما ترى ( قوله اذالمعتبر )  
 اى الشرط ( قوله المجز ) في مقام العلة لما قبله ( قوله المتعلق ) تعلق العارض  
 بالمعروض ( قوله احكام مخصوصة ) مثل جواز الصلوة وحرمة التلاوة على  
 الجانب والخاص ( قوله حتى لو بذل مجهوده ) متعلق بقوله والمضى في السنة  
 معناها ( قوله كان حجة ) اى يكون ذلك السنة حجة معتبرة وان لم يوجد فهم  
 المعنى على وجه التمام في ناقله لكن هذا خلاف العادة بناء على ان بذل القدرة  
 في حفظ لفظ السنة خلاف العادة فلذا جوز النقل بالمعنى فقوله حتى لو بذل  
 الخ تفريع على ما قبله باعتبار لازمه ويجوز ان يكون تفريعا عليه بحسب الظ  
 ايضا واعتراض الطرسوسى ليس بشئ فافهم ( قوله والة لث حفظ اللفظ )  
 فان قيل المفهوم من المتن خلافه حيث قال والثالث حفظ اللفظ قلت نعم لكن  
 المفهوم من الشرح ناظر الى خلاف العادة والمفهوم من المتن ناظر الى ماهو  
 العادة فلمى وجه العادة يلزم ان يوجد كلاهما اى حفظ اللفظ وفهم المعنى  
 فلذا شرط في السنة كمال الضبط اشار اليه فخر الاسلام على ما بينه الطرسوسى  
 حيث قال فخر الاسلام ان نقل القرآن ممن لا يضبط الصيغة بمنها انما يصح  
 اذا بذل مجهوده واستغفر وسعه ولو فعل ذلك في السنة صار ذلك حجة الا انه

لما عدم ذلك عادة شرطنا كمال الضبط ليصير حجة فلا تقفل ( قوله لان طرف  
الاصابة ) والطرف الآخر هو طرف الخطاء اى طرف الاصابة لا يترجم على  
طرف الخطاء الوجود الضبط فى الراوى ( قوله لاحتمال السهو ) اى ليكون  
السهو محتملا و كلام الراوى محتمل له ( قوله نوعان ظ وباطن ) ان كان  
الرواية بطريق المشافهة فهو الظ ( قوله لغة ) اى المعنى المستفاد من التركيب  
اللفوى سواء كان معنى مفرداته لغويا او شرعيا فافهم ( قوله تعلق الحكم  
الشرعى به ) تعلق المدلول بالدال يعنى يلزم ان يعلم الناقل سبب الحكم الشرعى  
المستفاد من لفظ الحديث الذى نقله بناء على ان كل نص معطل فله علة وسبب  
مثلا علة حرمة الربوا فى حديث الربوا هو القدر والجنس عندنا والله اعلم ( قوله  
العدالة وهى استقامة الدين الخ ) العدالة فى اللغة مطلق الاستقامة فيكون  
النقل الى المعنى الشرعى المذكور من قبيل نقل اسم العام الى الخاص والاستقامة  
فى الدين عبارة عن الاستقامة فى الامور الشرعية والاستقامة فى السيرة عبارة  
عن الاستقامة فى الامور التى تنسب الى المروءة والانسانية مثل الاجتناب عن  
تطفيف حبة اى عن تقيصها فى انوزن كما سيجى ( قوله كيفية راسخة ) هى  
خلقية فى البعض وكسبية فى البعض فعلى هذا اى على تقدير كون حاصلها عبارة عن  
ذلك يكون الاستقامة فى المتن بمعنى ملكة الاستقامة تجازا بذكر المسبب واردة  
السبب ( قوله ليستدل بذلك ) متعلق بالمقدر اى انما شرط العدالة فافهم ( قوله  
المانعين عن المعاصى ) فيه اشارة الى ان قوله يثبت بظاهر الاسلام بمعنى ان  
القاصرة يعلم بهما لانه عبارة عنهما ويثبت بهما فافهم ( قوله الى الخرج )  
اى مشقة الغير وهو المجتهد فافهم ( قوله وان الم ) اى وان نزل وارتكبت مرة  
او مرتين لا يسقط عن العدالة لكن لو فعل الاولى مرة يسقط عن الولاية فقوله  
وان الم متعلق بالاجتناب ( قوله الكبائر ) فلو فعل الكبيرة مرة يسقط عن  
العدالة ثم اذا تاب يعود اليها فافهم وقس عليه ( قوله والاستغفار ) بمعنى  
التوبة مع ان شروط الثلاثة لا بمعنى قول استغفر الله فقط فالاول والثانى علامة  
رجحان الدين على الهوى والثالث والرابع علامة رجحان العقل على الشهوة  
قول كسرة قيمة ( فلو فعل هذه الصغيرة ولو مرة يسقط عن العدالة فانها  
تدل على خسة النفس فانه لو كان نفسه عالية لارتكبت مثل هذا ( قوله والمستور  
هذا بالنسبة الى غير الصحابة فان اصحاب كلهم عدول عند الجمهور واعلم  
ان المجتهد يقبل خبر المستور فى القرن الاول والثانى والثالث ولا يقبل بعد القرون

الثالثة لقوله عليه السلام خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفشو الكذب والله اعلم (قوله في بيان حال الراوى) ليس مراده ان البيان مقدر بل مراده ان كلمة في مستعملة في معنى العموم فيكون من ظرفية العام للتخاص فان بيان حاله كما يحصل بالبحث الثالث هنا يحصل بغير المذكور في سائر كتب الاصول فاحفظ وقس عليه امثاله (قوله تقبل مطلقا) اى يجب بما روى مثل هذا الراوى ان وجد سائر الشرائط فثل هذا الخبر الواحد اذا عارض يقدم على القياس (قوله وفي القياس العلة) اى اصل القياس (قوله محتملة) اى لان تكون علة وان لا تكون (قوله في الاصل) اى المقيس عليه فالعلة التى وحدها المجتهد يحتمل ان يكون للمقيس عليه ويحتمل ان لا يكون علة (قوله لخصوصية اثر) راجع الى الاصل يعنى يجوز ان يكون للاصل مدخلا في الحكم بان لا يكون العلة مستقلة او يجوز ان يوجد في الفرع مانع عن وجود العلة فعلى هذا يوجد في القياس شبهة من كل وجه لكن هذا بالنسبة الى اكثر القياس والا فال بعض قد يكون منصوص العلة فافهم وحاصل الرد معارضة على مالك بانه لو كان القياس مقدما على خبر الواحد عند التعارض يلزم ان يكون مافيه شبهة من كل وجه راجعا على ماهويقين باصله لكن التالى بط تصوير المسئلة الاولى هكذا كل خبر رواه صحابي معروف بالرواية والفقه فهو مقبول مطلقا وتصور الثانية هكذا كل خبر رواه صحابي معروف بالرواية لا بالفقه ولم يكن موافقا للقياس اصلا فهو مردود (قوله فيدخله شبهة) اى شبهة عدم الصدور منه عليه السلام (زائدة) اى على الشبهة الموجودة في نقله ابتداء لكونه خبرا واحدا (قوله حديث المصرة) اى في حق كونه مشتر بها مخيرا فافهم (قوله محفلة) يعنى سودى طوبلنمش ذاتنه يوق ايكن (قوله ورد معها صاعا من تمر) هذا المحل من الحديث مردود حتى لم يعمل ابو حنيفة به وقال يلزم في الردان برداليه لبنا آخر لكونه من المثليات او يعطى قيمته وانما رده لاحتمال النقل بالمعنى ومقتضى القياس تضمين المثل او قيمته فيعمل به لا بالحديث (قوله ضمان العدوان) اى الضمان الذى يلزم بسبب التعدى (قوله قدم عليه) اى على المعتق فيعطى قيمة حصته شريكه الى شريكه ان كان المعتق موسرا والا فيسعى العبد في حصته شريكه فيعطى العبد اليه قيمة حصته فافهم والله اعلم (قوله ثابت بالايجاع) وسند الاجاع كتاب الله سنة ورسوله واعلم ان المثليات عبارة عن المكيلات والموزونات والعددى المتقارب وغيره اقيميات فاحفظ وابوه ريرة

بالاجماع لان هذا اجماع التابعين لا اجماع الكل فلا يضره مخالفة تبع التابعين  
والقرن الرابع وهذا الاجماع ليس بقطعي فلا يكفر جاحده ( قوله حدثت )  
اي شاعت قوله فلان المروى عنه اي المتروك فانه مروى عنه بالنسبة الى التارك  
( قوله قطع الاسناد ) اي احد القرنين الاسناد ( تدائسا ) يقال له تدليس  
التسوية بان ترك المرسل الراوى الضعيف وافي بكل اسناد حديثه من العدول  
ليقبل حديثه وهذه صورة حيلة القبول من صور الحيلة ( قوله لا يهتمون )  
اي لا يصدر التدليس من اهل القرنين فيلزم ان يكون متروك اهل القرنين  
عدلا فيقبل مرسلهما لاحالة تقرير الدليل هكذا مرسل القرنين مقبول  
لانه مترك فيه العدل وكل مترك فيه العدل فهو مقبول ينتج المط اما الصغرى  
فلانه لولم يكن اي المتروك عدلا لكان قطع الاسناد تدليسا لكن التالى بط  
كما عرفت ( قوله فلان الكلام ) اي الكلام المشتمل على الحكم بالقبول ( في  
ارسال من ) وهو احد القرنين ( الى غيره ) اي غير ذاته بان قال احدهما قال  
فلان كذا ( لا يظن به ) اي باحد القرنين فانه اذا قال احدهما قال فلان كذا  
كذا لا يظن من احد هما انه افترى على ذلك الفلان ( زيادة الوعيد ) او الوعيد  
الزائد على افتراء الغير وتقرير اثالث هكذا مرسل القرنين مقبول لانه مرسل  
من لا يظن به كذبه على الرسول وكل مرسل من لا يظن به كذبه على الرسول  
فهو مقبول ينتج المط اما الصغرى فلان مرسل القرنين مرسل من الرسول  
ينتج عين الصغرى ( قوله فوق المسند ) بناء على ان المرسل تعهد والتزم صحة  
احد القرنين بخلاف المسند فان احدهما احال صحة على الراوى فافهم  
( قوله ان جهالة الصفة ) كصفة العدالة فانك قد عرفت ان العدالة شرط  
تقرير الاول هكذا مرسل القرنين لا يقبل لانه فيه ذات مجهول وما فيه ذات  
مجهول فهو لا يقبل ينتج المط ( قوله والجواب عن الاول ) حاصله منع الكبرى  
بانه ممنوع كيف وان كان ذات مجهول بالنسبة الى العامل بذلك المرسل لكن  
لا يلزم منه ان لا يكون مقبولا وانما يلزم لولم يكن صفات المتروك معلومة للمرسل  
وهو ممنوع والحاصل جهالة الذات لا يستلزم جهالة الصفات فاذا كان  
المرسل عالما بصفات المتروك كان عالما بذاته ولما كان العامل بالمرسل مقلدا للمرسل  
يلزم ان يكون العامل بسبب تقليده عالما بذات المتروك فيكون مقبولا لاحالة  
فان قيل الكبرى مثبتة بقوله ان جهالة الصفة تمنع صحة الرواية الخ  
بانه كلما كان جهالة الصفة تمنع صحة الرواية فكل ما فيه ذات مجهول فلا يقبل

لكن المقدم حق والتالى مثله قلت نعم لكن تمنع هذه الملازمة بانها غير مسئلة وانما  
 تثبت لو استلزم جهالة الذات جهالة الصفات وهو غير مسلم كما عرفت ( قوله  
 ولذا لو قال ) اشارة الى مضمون قوله ان الثقة لا يتهم الخ اى لعدم اتهام الثقة  
 بالعقلة الخ لو قال الثقة حدثنى الثقة معبرا عن شيخه بلفظ مجهول بحمل اللام  
 على العهد الذهني يصح روايته اتفاقا بناء على ان الراوى ثقة فيقبل اتفاقا  
 والحاصل اذا كان التارك من الثقة يكون متركه ثقة ايضا ان كان الراوى  
 من اهل القرنين و الا يلزم التدليس وهم لا يتهمون به كما عرفت ( قوله نلتزمه  
 في الثقة اولانسلم الملازمة ) اى نلتزم القبول في حق المرسل الثقة وحاصل  
 الجواب بالترديد بانه ان اراد الشافعي انه يلزم القبول في عصرنا مطلقا سواء  
 كان المرسل من الثقة اولا فالملازمة ممنوعة وان اراد انه يلزم القبول في عصرنا  
 ان كان المرسل ثقة فهي مسئلة لكن بطلان التالى ممنوع ( قوله اما الشهادة  
 بالعدالة الخ ) سند منع الملازمة فانه لما يوجد شهادة النبي عليه السلام بعدالة  
 ماعدا القرنين يكون الملازمة غير مسئلة ( قوله بعدهما ) متعلق بالجريان اى  
 جرى العادة بعد القرنين بالارسال بلا علم من المرسل بحال اصحاب الرواية  
 فبهذا السند تمنع الملازمة السابقة ايضا بخلاف اهل القرنين فان عادتهم  
 في الارسال ترك بعض الرواة مع العلم بحاله ( قوله فمن فوائده ) يعنى ليس فائدة  
 ذكر السند منحصرة بالعمل يعنى بذكر السند ليعمل بذلك الحديث فلو كان فائدة  
 ذكره هذا يلزم المحذور السابق لوجاز الارسال لكن ليست الفائدة منحصرة به  
 بل من فوائده معرفة مراتب الثقة لترجيح عند التعارض بان الحديث الذى  
 كل من سنده عدل يرجح على الذى بعض من سنده ليس بثقة اولى بفقيه  
 او غير معروف بالرواية فاذا كان هذا من فوائده فلو جاز الارسال لا يلزم ان لا يوجد  
 الفائدة في ذكر الاسناد كيف لم لا يجوز ان يكون فائدته لاجل ان يعرف  
 مراتب الثقة فافهم فلا يلزم العبث ( قوله اى قبول مراسيل من ) اشار الى ان  
 بين في ومن حذف مضافين ومن دونهما من العدل لان الكلام فيه كما عرفت  
 ( قوله لبعض ما ذكر ) وهو الدليل الثالث ولا يجرى الثانى هنا لانه مبني على  
 عدم الاتهام بالتدليس وماعدى القرنين يتهمون به وكذا لا يجرى الاول هنا  
 فانه مبني على الاجماع من التابعين كما مر فلا تنقل ( قوله وتغير عادة الارسال )  
 فان العادة في ارسال القرنين الترك مع العلم بحال المتروك بخلاف ماعدا القرنين  
 ( قوله محمد بن الحسن ) ويقال له الامام الرباني وهو من تبع التابعين لكونه

تليد الامام الاعظم لكنه من القرن الرابع عند الشارح كايين في الحاشية السابقة فافهم ( قوله والمرسل من وجه ) فان قيل هذا القسم داخل في واحد من الاقسام الثلاثة السابقة لانه لا يخلو عن الخروج في ضمن واحد منها قلت نعم لكن المغايرة خاصلة بقوله من وجه فالاقسام الثلاثة مرسل من كل وجه بخلاف هذا فالتباين بين الاقسام موجود فافهم ( قوله بمنع الانقطاع الاتصال ) يعني روايته مرسلا تكون مانعة لقبول روايته مسندا ( قوله وشبهة ) وهي في المسند من وجه اقول كل من الدليلين غير تام اما الاول فلان تارك السند ثقة وعدل فيما نحن فيه فلا يوجد الجرح بارساله حتى يرجع على التعديل باسناده ويلزم ان لا يقبل واما الثاني فلانه لا يوجد شبهة الارسال في طريق المسند فلذا قبله الجمهور فلا تغفل ( قوله في الصحيح ) سواء كان القبول من جهة كونه مرسلا من وجه كما عند من قبل المراسيل او من جهة كونه مسندا كما عند من لم يقبل المراسيل فلا يرد ان المفهوم من المتن ينافي المفهوم من الشرح فان المفهوم من المتن انه يقبل من جهة كونه مرسلا من وجه والمفهوم من الشرح ان يقبل من جهة كونه مسندا وجه عدم الورود ان قوله يقبل في الصحيح محمول على التعميم كما عرفت فافهم ( قوله والنوع الثاني باطن ) وهذا النوع يحسب الظ فيه اتصال لعدم النقصان في سنده لكن لما كان فيه خفاء من جهة المعنى سمي بالانقطاع الباطن ( قوله وهو اما بنقصان الخ ) قسمه على قسميه باعتبار سبب الانقطاع ( قوله لا تنفاه الشرائط ) وفي انتفاؤها خمسة عشر احتمالا فتأمل فيه جدا ( قوله واما بالمعارضة ) وهو مع كونه متصل السند ووجد فيه شرائط انتقل لما كان معارضا للاقوى منه بحيث لا يمكن التوفيق بينهما كان انقطاعا ايضا ( قوله اى بكونه معارضا الخ ) فسر المعارضة بكونه معارضا بقرينة قوله صريحا حيث ذكر مذكرا وانما كان قرينة لهذا التفسير لكون قوله صريحا مفعولا مطلقا مجازيا لقوله بالمعارضة فيوجد الموافقة ح في التذكير فافهم ( قوله اى كمعارضة حديث ) قدر المضاف ليوضح تعلق قوله للكتاب به فافهم ( قوله لم يفرض لها ) اى لم يعين لها على زوجها ( وقد طلقت ثلاثا ) اى صارت مطلقة بتطبيق الزوج ( قوله اما في السكنى ) اى اما كون قولها ولا سكنى معارض للكتاب فظ حيث امر الله تعالى بالسكنى ( قوله تعالى من وجدكم ) اى من قدرتمكم ووسعكم بضم الواو بمعنى القدرة والوسع متعلق بقوله من حيث سكنتم اى اسكنوهن في المكان الذي حصل من قدرتمكم ووسعكم ( قوله يحمل عندنا ) اى يحمل معنى القراءة المتواترة على المعنى المستفاد من القراءة

الشاذة يعنى قوله من وجدكم لا يكون مربوطا بقوله من حيث سكنتم بل يكون قوله من وجدكم متعلقا بانفقوا المقدر في الآية في قرأتنا فيكون قولها لم يفرض لها نفقة معارضا للكتاب من حيث كونه محمولا معناه على معنى القراءة التي قرأها ابن مسعود فانهم (قوله قبل القراءة الخ) حاصله معارضة او منع لكون الحديث السابق معارضا للكتاب بل هو معارض للقراءة الشاذة فلا يرد الحديث بمثله (قوله ما لم تشتهر لا يعمل بها فلما عمل بها الخ) بيان بواسطة عكس النقيض هكذا كل قراءة شاذة لم تشتهر لا يعمل بها وعكس نقيضه كل قراءة شاذة عمل بها اشهرت وحاصل الجواب بالتسليم يعنى لو سلم ان الرد بالمعارضة للقراءة الشاذة لكن لانسلم انه بالمعارضة للشاذة فقط بل بالمعارضة للشاذة المشهورة وهى في حكم الحديث المشهور فيجوز رد الحديث بها فانهم (قوله بشاهد ويمين) اى من طرف المدعى ويمينه بمنزلة شاهد آخر (قوله لان القسم) اى تقسيمه عليه السلام البيئة على المدعى واليمين على المنكر (تنافى الشركة) اى تنافى كون اليمين مشتركا بين المدعى والمنكر ومقام التقسيم يقتضى اختصاص اليمين بالمنكر وان لم يقتضى الاختصاص التخصيص بالذکر مطلقا (قوله يوجب الحصر) من قبل قصر الموصوف على الصفة في الموضوعين لان حاصل المعنى البيئة مقصور على الكون على المدعى يعنى بملاحظة المتعلق المحذوف في قوله على المدعى يكون الحصر من ذلك القبيل فان قيل رد الشارح في بحث مفهوم المخالفة مفهوم الحصر مع انه قال به هنا قلت نعم لكن يجوز ان يكون الوجه الاول مبني على مذهب من لم يقل به والوجه الثاني مبني على مذهب القائل به فلا اشكال والله اعلم واعلم ان كل حديث روى انقطاعا باطنا فهو مردود (قوله او تعارضا) مصدر عطف على قوله صريحا ويحتمل ان يكون ماضيا دطفا على قوله اما بالمعارضة بحسب المعنى وفي المعارضة دلالة لا يفهم ماهو المعارض اسم مفعول من الدليل الاقوى من المعارض اسم فاعل بل المفهوم ان ذلك الحديث معارض لما هو اقوى منه (قوله اذ اشد) اى ندر (في البلوى العام) اى في حق الحادثة التي يحتاج اليها الخاص والعام كحديث الجهر بالتسمية فانه حادثة يحتاج اليها اى الى معرفتها الكل وتصور المسئلة هكذا كل حديث ورد في البلوى العام وشذ بين الصحابة فهو مردود لكونه معارضا للدليل اقوى منه وكونه مردودا اما لاجل كونه معارضا او لعدم صدوره عنه عليه السلام او لكونه

منسوخاً ( قوله حكم الحادثة ) من الوجوب او النذب والحادثة عن الجهر  
 باتسمية ( قوله وكونه معارضاً لما هو أقوى ) وقد عرفت ان الدليل المعارض  
 اسم مفعول ليس بمعلوم للمجتهد لانه لو علم يكون المعارضة صريحاً لاضنا  
 مع ان الكلام فيه ( قوله او عرض عنه الاصحاب ) تصوير المسئلة هكذا  
 كل حديث اعرض عنه الاصحاب مع علمهم به فهو مردود ( قوله ووجود  
 معارض ) عطف السبب على المسبب والحديث الذي اعرض عنه الاصحاب  
 قوله عليه السلام الطلاق بالرجال اى معتبر بالرجال كما بين المحشى المستارى  
 وفصله بان وجه كونه مردوداً اما لعدم ثبوته منه عليه السلام او لكونه  
 منسوخاً او لكونه مؤلاً بايقاع الطلاق كما قال القاتنى ( قوله احسن من عبارة  
 القوم ) اقول بل الاحسن عبارة القوم اذ لا يلزم وجود المعارض ولو ضمنا  
 في كونه مردوداً ويلزم التزام وجوده على قول الشارح ( قوله الخامس  
 في الطعن ) اى طعن المروى عنه في حق راويه ( قوله اما الاول ) اى طعن المروى  
 عنه في راويه ( فلان انكاره ) اى انكار المروى عنه عن راويه ( قوله صريحاً )  
 اى بطريق الجزم كما بين في الاجال بان قال مارويت لك هذا الحديث قط  
 ( قوله جرح ) تصوير المسئلة هكذا كل حديث كذب المروى عنه راويه فهو  
 مجروح غير معمول به ( احدهما ) اى لاعلى الثمين اما الراوى في قوله رويت  
 عن فلان واما المروى عنه في قوله مارويت لك هذا الحديث فيلزم كذب  
 احدهما قطعاً لئلا يلزم اجتماع النقيضين ( قوله لا يزول بالشك ) فان قيل الشك  
 ينافي في اليقين فامعنى عدم زواله به قلت نعم لكن المراد ان ذات اليقين مع قطع  
 النظر عن وصف اليقين لا يزول به وليس المراد ان اليقين من حيث هو هو  
 لا يزول به الحاصل عدالتهما متيقنة لكن جاء الشك بوجود احتمال الكذب  
 في كل من الراوى والمروى عنه فلا يزول ذات اليقين به فافهم ( ذلك الحديث )  
 اى الذى كذب احدهما الآخر فيه ( قوله قداوله ) الضمير المستتر راجع الى المروى  
 عنه ( قوله مختلف فيه ) الاختلاف مبنى على المسئلة الآتية وهى ان الصحابة  
 اذا قسرو حديثاً هل يلزم التقليد فيه على المجتهد ام لا فانظر ( قوله والشيوخان )  
 اى شمس الاثمة المرخسى وفخر الاسلام الزردى فانهما شيخان في الاصول  
 تصوير مسئلة التردد هكذا كل حديث تردد المروى عنه في رواية الراوى عنه  
 فهو مجروح على اخيار الكرخى والشيوخين وغيرهم من التأخرين ( قوله  
 لا عبرة بتأويله ) اى بتأويل ظاهره والحديث معتبر في حد ذاته فيعتبر المعنى الذى

صار الحديث ظاهرا فيه ( قوله كيف اترك الحديث ) اى كيف اترك ظاهر  
الحديث ( بقوله من ) اى بتأويل من ( المجتهد ) اى اظهرت له الجملة على لزوم  
عدم الحمل عن ظاهره او نازعت عليه فى حق تأويله او غلبت عليه بالجملة بانه يلزم الحمل  
على ظاهره ولا يترك بالتأويل ( قوله معاينة ) اسم مفعول بمعنى مشاهدة اى للمروى  
عنه ( قوله فيصلح ) اى وجود القرينة المشاهدة او يصلح حمل المروى عنه على  
خلاف الظاهر جميع المجتهد العمل بذلك الحديث على غيره فيجب على المجتهد الحمل  
عليه ايضا ( قوله وغيره ) اى غير الظاهر من الحديث بان يكون مجعلا او خفيا او مشكلا  
( قوله رد للباقي ) اى اتفاقا فيجب على المجتهد حمله على ذلك المعنى ايضا فيحكم  
المجتهد بالمعنى الذى فسر الراوى الحديث به ويرد الباقي ( قوله انه لم يحمله )  
اى المروى عنه لم يحمله ذلك الحديث على بعض الاحتمالات الاقرينة الخ والله  
اعلم ( قوله وعمله بعدها بمخالفتها الخ ) مثاله مارواه سلمان كاذكره الازميرى  
سابقا ( قوله لانه محمول ) اى المروى ( على وقوفه ) اى وقوف المروى عنه فنقول  
كل حديث عمل راويه بخلافه فهو مردود لانه امامنسوخ او غير ثابت وكل ما هو  
منسوخ او غير ثابت فهو مردود ينتج المطا ( قوله اذ لو كان خلافا ) اى خلاف المروى  
عنه من جهة العمل بما روى بان لا يعمل به ( باطلا ) بان يكون خلافا لعدم بطلانه  
بالحديث فح يلزم ان يكون الراوى فاسقا او مغفلا وهو بطلان كلامنا فى كون  
الراوى عدلا فيلزم ان يكون عمله بخلافه لكون الحديث منسوخا او غير ثابت  
صدوره منه عليه السلام ( قوله على ترك ذلك العمل ) اى على تركه عند الرواية  
يعنى لا يعمل بخلافه عند الرواية ( قوله مجهول التاريخ ) اى تاريخ عمله بالنسبة  
الى وقت رواية الحديث ( قوله لان حجية الحديث الخ ) يعنى كون الحديث حجة  
يقينا ووقع الشبهة فى سقوطها بناء على انه يحتمل ان يوجد عمله بعد الرواية  
فيكون جرحا ويحتمل ان يكون قبل الرواية فلا يكون جرحا فلا تسقط بالشبهة  
لان اليقين لا يزول بالشك كما مر غير مرة ( قوله وقدر حكمه ) بانه ان كان  
المخالفة يقينا يكون جرحا ولا يكون امتناعه عن العمل قبل الرواية جرحا ولا  
امتناعه عنه مجهول التاريخ جرحا ايضا والله اعلم ( قوله وامام غيره ) عطف  
على قوله اما من المروى عنه اشار اليه المشرح بقوله والطعن حيث اعتبره  
بطريق الانسحاب لكونه معتبرا فى جانب المعطوف عليه ( قوله فان كان صحابيا  
الخ ) طعن الصحابي قديكون بالقول وقديكون بالفعل بان لا يعمل بذلك الحديث  
كابين الشارح به تصوير المسئلة هكذا كل حديث لم يخف على الصحابة

ولم يعملوا به فهو مجروح ( قوله اذ لو صح لما خفي عليه ) يعنى لو صح اظهره  
 بالعمل بان علموا به ولم يعملوا يعلم انه غير صحيح ( قوله على السياسة ) يعنى لا يحكم  
 بعدم ثبوته بل يحكم انه ثبت منه عليه السلام لكنه محمول من طرفه عليه السلام على  
 السياسة والمصلحة لا على الوجوب ( قوله على عدم الوجوب ) اى على عدم  
 افادته الوجوب ويحتمل ان يراد به المعنى اللغوى فمحتمل ان يكون المعنى اويحمل على  
 عدم ثبوته منه عليه السلام لكن خلاف الظ بالنسبة الى كون الرواة عدولا فافهم ( قوله  
 بالبكر ) متعلق بالزنى المفهوم من البكر الاول بملاحظة حذف المضاف فيه كما اشار  
 اليه الشارح ( قوله الثيب بالثيب ) اى حكم زنى الثيب بالثيب ( قوله فالخلفاء الخ )  
 الفاء تعليلية وهو تطبيق المثال بالمثله ( قوله لم يعملوا ) فعدم علمهم به طعن من  
 طرفهم للحديث ( قوله كفى بالنفى فتنة ) الباء زائدة وهو فاعل كفى اى كفى النفي حال  
 كونه فتنة الدين او مطلق الفتنة العظمى ( قوله ان النفي من عركان سياسة ) نعم  
 لو كان الحديث السابق محمولا على السياسة لكان نفي عمر عملا بالحديث لكن  
 الشارح حمل الحديث على المنسوخية حيث قلل فلا ينافيه القول بالتسخير فافهم  
 ( قوله سواد العراق ) وهو اطراف الكوفة فتحدهم رضى الله عنه ( قوله عنوة )  
 اى قهرا بالسيف لاصحاحا ( قوله بين الخراج والقسمة ) اى بين وضع الخراج  
 على اهلها وبين القسمة على الفاتحين وهو مثال عدم الوجوب وفيه رد مذهب  
 الشافعى كما بين الازميرى مذهبه فارجع فعلم ان حديث التقسيم مجروح من جهة  
 عدم العمل به وجوبا فلا يفيد الوجوب بل يفيد التخيير ( قوله فى الوضوء ) اى  
 فى حق اعادة الوضوء مثلا بسبب القهقهة فى الصلوة ( قوله لانها نادرة فيه )  
 اشارة الى ان المراد بالنادر فى قوله لان النادر هو الحادثة بالحديث وحكمه بل  
 الحادثة التى ورد الحديث فى حقها فلا يكون ذلك الحديث مجروحا وان لم يعمل به  
 ابو موسى الاشعري والله اعلم ( قوله فجملة لا يقبل الخ ) بين طعن ائمة الحديث  
 بالقول بناء على ان عدم عمل الائمة بذلك الحديث لا يقتضى جرح الحديث  
 وهو ظ والاضافة فى قوله فجملة امان من اضافة الصفة الى الموصوف او اضافة  
 بيانية اصطلاحية كخاتم فضة والاول مذهب الكوفيين والثانى مذهب  
 البصريين لانهم لا يجوزون اضافة الصفة الى الموصوف بل يحملون تلك المادة  
 على الاضافة البينانية كما بين فى حواشى الجامى ( قوله او مجروح ) اى من  
 طرف الصحابة فان احتمل الخفاء لا يضر الحديث كما مر ( قوله لان الظ ) اى  
 ظاهر الحال العدالة من لدن الصحابة الى يوم القيمة ( قوله لاسما ) يعنى عدالتك

ظهورك مثلى موجود ذلكدر ( قوله ولان قبوله يبطل السنن ) اى قبول الطعن المبهم يبطل كثيرا من السنن بناء على وجود الطعن المبهم بين كثير من الرواة ( قوله فى الشهادة ) اى فى رد الشهادة سواء كان الرد فى حق تزكية الشاهد بان قال المزكى انه ليس بعدل من غير بيان سبب عدم كونه عدلا او كان فى حق الاستماع بشهادته بان قال الحاكم فى حق واحد منهما انه ليس بعدل لا يقبل منه ايضا من غير بيان لسببه فافهم فقول كلما يقبل الطعن المبهم فى الشهادة لا يقبل فى باب الرواية بالطريق الاولى لكن المقدم حق والتالى مثله ( قوله جرحا شرعا ) الاول خبر الكون والثانى مفعول فيه للمنفق ( قوله بل بمجهتد فيه ) اضراب من العام الى الخاص حيث ترك بعض الاحتمال الذى يبنى فى الاجال حيث قال فيه او يصلح فاما مجتهد فيه او متفق عليه الخ فلا تفصيل ( قوله كالطعن بالاستكثار ) تنظير لامتثال لانه ليس بطعن فى حق الحديث ( قوله بالعصية ) اى منهما باجراء الباطل حقا يعنى يسهى فى اجرائه حقا كما هو عادة اكثر المشايخ فى هذا الوقت والله اعلم ( قوله فى محل الخبر ) المراد به المخبر عنه سواء كان صريحا كما فى صورة الاخبار او ضمنا كما فى صورة الانشاء ( قوله اى الحادثة ) فان قيل ماموصوف الحادثة فانها صفة تقتضى موصوفا قلت هى الواقعة او الحالة فلا تغفل ( قوله وورد فيها الخبر ) المراد بالخبر الخبر بالمعنى الاصولى اعنى ما صدر عن النبي عليه السلام سواء كان خبرا او انشاء ثم اريد به المعنى العام الذى ذكره بقوله سواء الخ يذكركم الخاص وارادة العام فافهم ( قوله اذا لاعتقادات ) علة صحة الحصر ( قوله لا يثبتها على اليقين ) من قبيل ابتناء المشروط على الشرط فان اليقين شرط فيها والمراد بخبر الواحد الخبر الواحد لفظا ومعنى بخلاف ما لو كان خبرا واحدا لفظا دون معنى بل كان من جهة المعنى فى حد التواتر بان يكون القدر المشترك فى مرتبة التواتر فانه يثبت به بعض الاعتقادات والمراد بالاعمال الاعمال من حيث الاعمال مثلا ان صلى احد كذا يصح صلاته والا فلا فليس المراد بها الفرائض مثلا فانها داخلية فى الاعتقادات حتى يكفر جاحدها ولا يلزم ان لا يثبت الاعمال التواترة والمشهورة كما توهم البعض ( قوله حقوق الله ) وهى ما ينتفع بها عامة الناس كالعبادات فانها مابه انتفاع عامة الناس لا بمعنى ما ينتفع به الله تعالى حاشا فانه تعالى مالك مطلق غنى عن العالمين ( قوله حقوق العباد ) وهى ما ينتفع به بعض العباد ( قوله فى بيان الاقسام ) اى بالبيان التصورى ( واحكامها ) اى بالبيان التصديقي ( قوله خالصة ) اى غير مخلوطة

بالعبودية والمؤنة اى النفقة فان بعضها فديكون مخلوطا بهما كما سيأتى ( قوله كالوضوء ) فانه عبادة خالصة لكنه ليس بمق بالذات بل وسيلة الى الصلوة وسجدة التلاوة فقولاه ( اولا ) نفي المقصودة فقط ( قوله والاضحية ) فانها عبادة خالصة لكنه ليس بمق بالذات بل هى وسيلة الى ضيافة الله تعالى الى عباده فى تلك الايام ( قوله او غالبية ) مقابل خالصة ( قوله كصدقة الفطر ) فان فيها جهتين جهة العبادة وجهة المؤنة اى جهة النفقة لمن اعطاها كما هو مقتضى الحديث الوارد فى حقها واما كونها نفقة للفقراء فمن جهة المعنى فقط فافهم ( قوله كالعشر ) المراد به العشر المأخوذ من الارض العشرية لا مطلق العشر فان فيه جهتين ايضا جهة العبادة وجهة النفقة اى نفقة الارض فانه يصير دائما بسبب دعاء الفقراء بمقابلة العشر الذى اعطى اليهم فافهم فيكون نفقة للارض بهذا الاعتبار فافهم ( قوله تثبت بخبر الواحد ) فعلى هذا لو قال واحد لمن فى شاهق الجبل الايمان بالله تعالى فرض وبرسوله فرض وكذا الصلوة والصيام يخرج من فى شاهقه عن كونه معذورا فيلزم عليه الايمان وغيره فافهم قاله الاستاذ والله اعلم فان قيل فعلى هذا يلزم ثبوت الفرضية بخبر الواحد قلت لا يلزم اذ الفرضية انما تثبت بدليل قطعى من الآتية او الحديث المتواتر والثابت لمن فى شاهق الجبل انما هو العلم بالفرضية فافهم ( قوله وان قيل فى الديانات ) اى فى متعلقات العبادة والموقوف عليه لها ( قوله بالتحرى ) اى بتحرى العامل بخبر الفاسق فيتحرى انه هل تغير لون الماء او طعمه ام لا وهل وجد النجاسة ام لا يعنى يلزم تفكره وتأمله فيهما بعد اخباره ثم يعمل بخبره ( تلقية ) اى علم ذلك الامر ( من الاحوال ) بمعنى الاوقات ( لا يكون العدل حاضرا ) لكونه مشغولا بعبادته ( حرج ) مع انه قال الله تعالى وما جعل عليكم فى الدين من حرج فالخرج فى الدين مرفوع فاشتراط العدالة فى الديانات مرفوع ايضا ( هم العلماء ) من قبيل حصر المسند اليه على المسند ( قوله والكافر ) فلو اخبر كافر عن طهارة ماء او عن نجاسته لا يعمل المؤمن بخبره بل ينظر فان وجد فيه نجاسة او تغير لونه او طعمه لا يتوصأ به وان لم يجد فيه شيئا فيقول الاصل فى الاشياء الطهارة فلا يفيد خبر الكافر شيئا فى حقه ( قوله وعدم الضرورة ) لكثرة الفاسق ومستور الحال والله اعلم ( قوله يختلف فى العقوبات ) اما عقوبات محضة او غالبية على العبادة فلو كان طرف العبادة غالبية فهى داخلية فى العبادة كما مر ( قوله لدلالة الاجماع ) اى للاجماع ( على )

عني محمد) يعمركم والله على وجوب حكمكم كما ترون زيادة خبر  
 الواحد فيرد ان ثبت العقوبة بخبر الواحد ايضاً بدلالة الاجماع لكن فيه  
 غرر فتم (قوله وبدلالة النص) عطف على بدلالة الاجماع وفيه غرر  
 في التصريح به فقولكم كانت رجة الشيب والزيادة بدلالة نص فيه شبهة بالعقوبة  
 ثبت بخبر الواحد لا شراً لكم في الامة ففهم (قوله تخالف الشبهة) اي شبهة  
 عدم الثبوت لاحتمال عدم التصور منه عليه السلام (في رد المسائل) في اخر  
 الآخر وقوله تخالف الشبهة اشارة الى الملازمة (قوله والعقوبات مكرهه) اي  
 اشارة الى بطلان الذي قررره فثبتت العقوبات بخبر الواحد فتمت الشبهة  
 في الدلائل لكن ينبغي ان لا يكتفى بان العقوبات مكرهه وان شئت فقل  
 شبهة فيها بل ففهم (قوله وانما ثبت بالزيادة والنص اخ) من قوله تصدق  
 فاستشهدوا بغيره لوجه مكره (قوله فلا قياس) بناء على ان الشرط في القياس  
 ان يكون حكم القياس عني على الاميل لا على خلاف القياس وحاصل رده  
 وجوابه من طرف اشخري منع الملازمة في قوله كانت العقوبة بالزيادة  
 بالنص وانها خبر الواحد بالعقوبة ثبت بخبر الواحد لكن المقدم حق بان الملازمة  
 جموعة كيف يلزم منه قياس بثبوت العقوبة بخبر الواحد على ثبوتها بالزيادة  
 ولم يوجد شرط القياس فان قلت انهم ادبوا العقوبة بخبر الواحد بدلالة  
 الاجماع كما صرح الشارح نفسه قلت نعم لكن الاجماع ليس بدليل مستقل  
 بل يلزمه سند من الآية او السنة فمدحه اما الكتاب او السنة فاذا كان  
 المقومات ثابتة بخبر الواحد بدلالة الاجماع يلزم ان يوجد لدلالة الاجماع  
 سند من الكتاب والسنة وليس لدلالة الاجماع سند من الآية ولا من الحديث  
 فيلزم ان يكون سند للدلالة عبارة عن القياس ولم يوجد شرطه فافهم فانه  
 الاتخاذ الفاضل (قوله والذات بخبر الواحد ليس في هذه المرتبة) اجاب  
 عنه الازميري بان الثابت بدلاله نص قطعي قطعي ايضاً وان الثابت بدلالة فيه  
 شبهة فليس بقطعي ايضاً كما في النص الوارد في رجم ماعز فانه ظني لكونه  
 خبر الواحد فكذلك دلالته اقول نعم لكن الذكر مخي يقول يجوز ان يثبت الرجم  
 في غير ماعز بدلالة نص ليس فيه شبهة مثل قوله الزانية والزاني فارجوها  
 فكان من الله تعالى فمح يتم رد الشارح بان الثابت بدلاله النص قطعي والثابت  
 بخبر الواحد ليس في هذه المرتبة فلا يلزم ثبوت العقوبة بخبر الواحد بدلالة  
 النص او بقول الذكر مخي يجوز ان يكون قوله عليه السلام رضى ماعز فرجم خبراً

مشهورا فافهم قاله الاستاذ ايضا ( قوله كالبيع ) فان فيه جعل تسليم البائع  
 المبيع الى المشتري لازما وفيه ايضا جعل تسليم المشتري الثمن الى البائع لازما  
 ( قوله الولاية ) وهى قوة شرعية بها ينفذ قول قائلها على الغير اى اوشاء  
 فهو المراد بالولاية ههنا ( قوله فافيه الزام محض ) يحتمل ان يكون مربوطا  
 الى الشرح فيما يكون قوله فافيه الزام محض مبتداء وقوله يشترط خبره ويكون  
 الجملة خبر قوم واماثوتها بخبر يكون فى معنى الشهادة ويحتمل ان يكون  
 مربوطا الى المتن وهو وظ والله اعلم ( قوله فى السابق وهى باقسامها الثلاثة تثبت  
 بخبر الواحد ) اى تثبت شرعا بخبر يرويه الواحد فلا حاجة الى الشرط فى ثبوتها  
 شرعا ( وقوله واماثوتها بخبر الخ ) اى اماثوتها فى الخارج فعلى اقسام فان كان  
 فى اخبار الخبر الزام محض يشترط الخ فافهم ( قوله كشهادة مقابلة ) فلو ولدت  
 امرأتان فى بيت واحد ووقع النزاع بينهما فى حق الولد قالت احديهما هذا  
 الولدلى وقالت الاخرى هذا الولدلى فشهدت القابلة بان هذا الولد لهذه المرأة وهذا  
 لتلك يقبل خبرها وان كانت واحدة ( قوله ولان فيه ) اى فى هذا القسم اعنى مافيه  
 الزام محض زيادة توكيد ) وهى تحصل بكون الخبر واليا وقادرا وبقوله اشهد  
 وبكونه متعددا ان امكن ( قوله من هذا القبيل ) اى فى حكم الالزام المحض  
 فى لزوم الشرائط المذكورة ( لمافيه ) اى لما فى اخبار هلال الفطر ( التزوير )  
 بناء على كون المخبر مبتلى بالدخان وغيره فيحتمل ان يكون خبره به خيرا كاذبا  
 لتخليص نفسه من الصوم ( قوله وما لا الزام فيه ) اى فى اخباره ( اصلا ) اى  
 لامن وجه ولا من كل وجه ( قوله كالوكالات ) اى التوكيلات فلو اخبر احد  
 لك بان فلانا جعلك وكىلا خذ شئ او بيعه فباع الوكيل او اخذ ولم يرض الموكل  
 لا يلزم على الوكيل شئ بل يبقى على المخبر بوكلته فافهم ( قوله فى الهدايا )  
 اى فى حق الهدايا فلو قال احد مطلقا سواء كافرا او غاسقا او صديا ارسل فلان  
 هذا الشئ لك هدية يحل ذلك الشئ لك ولا يلزم عليك الخمس مالم يوجد  
 ما يدل على كذب المخبر فى الخارج ( قوله والامانات ) فلو قال احد ارسل فلان  
 هذا الشئ عارية لك يلزم عليك معاملة العارية بذلك الشئ وقس عليه  
 ولا الزام فى كل منها ( قوله وما اشبه ذلك ) كان قال احد للشفيع بيع الدار  
 التى فيها حق شفعتك لا يلزم للشفيع فيه شئ لانه مخبر ان شاء طلب الشفعة  
 والا فلا ( قوله سيما ) اى لا مثل لالتزام العدول تلك المعاملات وانتصا بهم  
 لها لاجل الغير ( قوله بخلاف الطهارة الخ ) جواب سؤال مقدر تقديره ظ لمن

هو اهله (قوله وما فيه الزام من وجه) اي القسم الذي فيه جعل شئ لازما  
 بخبر الخبر اسم فاعل للخبر فيه من وجه دون وجه قوله (كعزل الوكيل)  
 فلو اخبر احد للوكيل ان موكله عزله ففيه جعل بيع الوكيل وشراؤه بعده  
 لازما على الوكيل وليس فيه الزام ببناء على ان عزل الموكل تصرف في خالص  
 حقه (قوله وحجر المأذون) فان فيه الزام فساد تصرف العبد المأذون بعد  
 منعه وليس في حجر المولى الزام لكونه تصرفا في حقه (قوله وفسخ الشركة)  
 فان فيه جعل تصرف الشريك الآخر لازما عليه وليس فيه الزام ببناء على ان  
 الفسخ حق الفاسخ فلو اخبر احد لاحد الشريكين ان شريكه فسخ الشركة  
 بينهما يكون تصرف الشريك الذي لم يقع منه فسخ لازما عليه بعده  
 ولا يكون مشتركا بينهما كما كان قبل الفسخ وقس عليه خبر فسخ المضاربة (قوله  
 وجوب الشرايع) فلو اخبر احد للمسلم الذي لم يهاجر من دار الحرب بوجوب  
 المشروعات ففي اخباره جعل ما فات من المسلم من الفرائض لازما عليه  
 قضائه على تقدير عدم ادائها وعدم جعله لازما على تقدير ادائه بالرواية  
 من المسلمين لكن مع رعايته بالشرائط والا يلزم قضائها ايضا فافهم (قوله  
 فضوليا) بان قال الموكل في مجلس عزات وكيلي وسمع واحد في ذلك المجلس  
 فاخبر وكيله فخبره له فضولي واخبار وجوب الشرايع ليس بفضولي لان كل  
 مسلم مأثور بالتبليغ فيلزم قضاء ما فات بخبر فاسق فقط فافهم لكن لو نظر  
 الى قوله فلا يقبل خبر الفاسق والمستور فيها اي العبادات يظن منه جعل المص  
 خبر الخبر بوجوبها فضوليا فافهم قاله الاستاذ (قوله من باب المعاملات)  
 فيه اشارة الى ان اخبار وجوب الشرايع من باب العبادات فيكون قولهما  
 فيه كقول الامام فافهم (قوله فيه الغاء شبه الالتزام) يعني قياس الثالث بالثاني  
 قياس مع الفارق فان فيه الغاء شبه الالتزام فافهم (قوله السابع في نفس الخبر)  
 ينبغي ان يكون الخبر بمعنى ما يطلق عليه الخبر بالنسبة الى خبر النبي عليه السلام  
 فيخرج في ضمن الاعم بالنسبة الى خبره عليه السلام وفي ضمن المعنى المشهور  
 بالنسبة الى خبر وغيره وانما حملنا خبر النبي عليه السلام على المعنى الاعم ليشمل  
 الاوامر والنواهي الصادرة عنه عليه السلام كما هو مقتضى قوله تعالى وما آتاكم  
 الرسول فخذوه واخوه ووهو ولو كان الخبر بالمعنى المشهور يلزم ان يكون معني  
 فخذوه خذوا اخباره الصادرة منه فلا يشمل الاوامر والنواهي فافهم فان قيل  
 كيف يوجد احتمال الصدق في الانشاء قلت يوجد باعتبار المدلول الالتزامي

الحاصل يدل على التعميم استدلاله بقوله تعالى وما آتاكم الرسول الخ ( قوله وهو انواع ) راجع الى جنس الخبر وهو متحد مع انواعه في الخارج فلا حاجة الى تقدير المضاف اعني ذواته ( قوله ما علم صدقه ) سواء كان بديهيا كخبر المتواتر او نظريا كخبر الرسول ( قوله والامثال به ) فيه اشارة الى ان الخبر اعم من الاوامر والنواهي كما عرفت ( قوله ما علم كذبه ) سواء كان نظريا او بديهيا كقولك السماء تحتنا فان كذبه بديهيا ( قوله بلارجمان ) بان يوجد دليل الصدق والكذب وتعارضهما لا يوجد مرجح في الخارج فان دين الفاسق وعقله دليل لصدقه وفسقه دليل لكذبه ولم يوجد مرجح فيه فيكون كلامه محتملا لهما ( قوله مدلوله الاصل ) اي الوضعي سواء كان مبنيا على ان لفظ الخبر موضوع للصورة العقلية كما هو مذهب الحنفية او كان مبنيا على انه موضوع للامر الخارج كما هو مذهب الشافعي فان كون الخبر موضوعا للاثبات عند الحنفية ليس المراد بالاثبات مطلق الاثبات بل المراد الاثبات المطابق لنفس الامر وكذا المراد بكونه موضوعا للنفي والاثبات المطابق لنفس الامر عبارة عن الصدق فيكون مدلوله الوضعي ( قوله لكنه يقوى ) اي احتمال الكذب يصير قويا بفسق الخبر فان قيل يلزم ان يكون الخبر مجازا في الكذب لعدم كونه مستعملا في مدلوله الوضعي قلت لا بناء على ان الكاذب في خبره لا ينصب قرينة مازمة عن ارادة الموضوع له فيكون حقيقة لا مجازا ( قوله لاهن اعتقاد بحقيقته قطعا ) فيه اشارة الى انه يعتقد حقيقته ظنا ولا فلا يمكن عمله والله اعلم ( قوله اي ولهذا النوع ) اي الرابع ( قوله اطراف ثلثة ) وهي طرف الاخذ وطرف الضبط وطرف الاداء ( قوله عزيمة ) اي اصل ورجمان ( قوله ورخصة ) اي جواز يعني لكل منها اصل وطريق رجمان وطريق جواز ( قوله طرف السماع ) اضافة العام الى الخاص والسماع ههنا بمعنى مطلق الاخذ بذكر الخاص و ارادة العام سواء كان بطريق السماع او لا ( قوله ان تقرأ ) خطاب للاخذ وهو محمول على التمثيل فيشمل بماذا قرأ شريك وسكت شريك آخر فان الاخذ يطلق على الساكت ايضا ( قوله عند الفقهاء ) فحين وجد التعارض بين الحديثين يرجح المجتهد الحديث المأخوذ بالطريق الاول ( قوله قالوا انه طريقة الرسول ) تقرير الدليل هكذا المسلك الثاني اولى من المسلك الاول لان المسلك الثاني مسلك الرسول عليه السلام وكل ما هو مسلك النبي عليه السلام فهو اولى بفتح المط ( قوله قال ابو حنيفة الخ ) اشارة الى منع الكبرى من طرف القائل برجمان المسلك الاول بانه انما يتم لو كان ذلك

المسلك مخصوصا به عليه السلام وليس كذلك فهو وان كان اولى بالنسبة الى النبي عليه السلام بناء على كونه محفوظا من السهو في التبليغ لكن غيره عليه السلام ليس بمحفوظ عنه فح كان قراءة المحدث على السامع وعكسه سواء بل قراءة الطالب احوط ( قوله على ان رعاية الطالب ) جواب آخر بعد التسليم وتقريره كلما كان رعاية الطالب اشد عادة وطبيعة فالمسلك الاول اولى لكن المقدم حق والتالى مثله ( قوله من الغائب ) عبارة عن التليذ ان كان كلمة من بمعنى الى ويحتمل العموم ( قوله كالخطاب ) اى فى كونهما عزيمة ( قوله فعلى رسم الكتب ) الكتب بمعنى المكتوب او على اسلوب سائر المكتوب ففيه اشارة الى ان سورة المكتوب فى العصر الاول كانت هكذا ( قوله ان يكون ) راجع الى الكتاب بمعنى المكتوب ففيه استخدام فافهم ( قوله متن الحديث ) الفرق بينه وبين الحديث ان الحديث قد يطلق على المجموع بمعنى مع سنده بخلاف متن الحديث فانه يطلق على الصادر من النبي عليه السلام فقط ان كان الحديث صادرا عنه فافهم والله اعلم ( قوله فاروه عني ) راجع الى الرسالة بمعنى الرسول او يقال راجع اليها باعتبار معناها وهو مذكر فيكون مبني على ما قالوا تأنيث المصدر وتذكيره مساو ان كان المصدر بناء التأنيث فانه مؤنث باعتبار لفظه ومذكر باعتبار معناه اعني الحديث فافهم ( قوله كالخطاب ) اى فى الكون مقبولا وعزيمة ( قوله شرعا ) اى للدليل الشرعى ( قوله اما الاول الخ ) تقريره كما صح تبليغ الرسالة الى الناس كافة بطريق الرسالة فى البعض والكتابة فى البعض صح تبليغ المحدث الحديث الى طالبه باحد الطريقين كما صح بالمشافهة لكن المقدم حق والتالى مثله وانما صح لئلا يلزم تقليل النشر والمحدثون مأمورون بالنشر فكما وجد الضرورة فى التبليغ فكذا فيما نحن فيه فافهم ( قوله فلان الخلفاء والملوك ) يحتمل ان يكون المراد بالخلفاء الراشدون ويحتمل ان يراد المطلق فان قيل فعلى الاول يرد ان قول الخلفاء وتقليدهم من قبيل السنة فيدخل الثانى فى الاول قلت هذا وهم توهم بعض الضعفاء وغفل عن تقرير الاستاذ حيث قال فى قوله شرعا اى للدليل الشرعى وقول الخلفاء وتقليدهم ليس بدليل شرعى وهون وان خفى عليه فافهم وتقرير الثانى هكذا كلما قلد الخلفاء والملوك القضاء والامارة بهما كما قلدوا بالمشافهة صح تبليغ الحديث باحد هذين الطريقين لكن المقدم حق والتالى مثله ( قوله قلدوا القضاء ) يعنى اذا اراد الخليفة ان ينصب احدا فاضيا او اميرا فى بلدة فان وجد ذلك

الاحد في بلدة الخليفة يقول له مشافهة نصبت لك قاضيا واميرا في بلدة فلانية وان لم يوجد فارسله رسولا او مكتوبا (قوله مخالفهما) اى يخالف الرسالة والكتابة (قوله والمناولة لتأكيد الاجازة) المناولة ههنا بالمعنى الاغوى يعنى بمعنى اعطاء الكتاب فقط والمذكور في المتن بالمعنى الاصطلاحي يعنى مع الاجازة فافهم والله اعلم (قوله والمجاز له ان علمه) اى ان علم بما في الكتاب وقت اجازة الشيخ له بان يعلم ما في الكتاب من غير الشيخ او طالعه قبل الاجازة فيوجد علمه به وقت الاجازة ولا يلزم منه تعليم الشيخ له بان يقرأ عليه لانه داخل في العزيمة كإمر والتعليل ليس بموجود في طريق الاجازة فافهم (قوله كما في الكتاب الحكمي) يعنى اذا وجدنا في اسلامبول مثلا وصار مديون في بروسه واثبت الدين بالشهود ان له ديننا على من في بروسه ولا يجوز لحاكم اسلامبول الحكم على من في بروسه لانه يلزم الحكم على الغائب بل يكتب خصوص المرافعة الى حاكم بروسه وارسله برجلين فلا يلزم ان يعلم الرجلان بمضمون المكتوب وان يشهدا له عند ابي يوسف بل يكفي شهادتهما بان هذا المكتوب مكتوب قاضى اسلامبول مثلا ويلزم عندهما علمهما بمضمون المكتوب وشهادتهما له فافهم (قوله اصل الدين) اى يبنى عليه للدين (قوله فلا وجه للحكم) اى لحكم ابي يوسف (بمحنة تحمل الامانة قبل العلم) فيه اشارة الى انه يلزم علم الطالب وقت الاجازة عند ابي يوسف ايضا فافهم (قوله وتذكر الحادثة) اى سماعه من شيخه بان خطر الى قلبه انه سمعه منه في وقت فلاني (قوله فحجته) فان كان مجتهدا يعمل بذلك الحديث وان كان مجتهدا يرويه الى الآخر وكلاهما حلال (قوله اصلا) سواء كان خطه او خط رجل معروف (قوله يحد في خريطة) يعنى طور باسنده بولدبغى وقندهكه فلان وقت فلان ماله خصوص صنده شوبله حكم ايتش مثلا فلا يعتبر به (قوله ولا شاهد يرى خطه) بان كتب الشاهد نفسه انه شهد بحادثة فلانة في وقت فلان فانه اذا لم يتذكر الحادثة ولم يخطر الى قلبه لا يعتبر خطه فقط لان الخط يشبه بالخط والله اعلم فلا يكون شاهدا لتلك المادة (قوله قال ابو يوسف الكتاب يقبل الخ) حاصله ان الراوى اذا كتب حديثا من شيخه ثم نسي او القاضى اذا كتب حكمه في مادة فلانية في سجله ثم نسي وكان المكتوب في يد الراوى والحاكم فيصح للراوى ان يروى ذلك الحديث وان لم يتذكر كتابته وروايته من شيخه وكذا يجوز للحاكم ان يعمل بحكمه السابق (قوله ان كان في يده) الظاهر راجع الى المكتوب فيشمل الحديث

والسجل بقرينة والا فلا يقبل الخ ( قوله ولا في صك ) الصك بمعنى الحجة  
سواء كانت حجة الدار او حجة الدين ( قوله في يد الخصم ) اى المدعى عليه  
( قوله مأمونا من التبديل ) فان قيل كيف يفهم هذا المعنى من قوله اذا عرف  
قلت يفهم بطريق الكناية بان يكون كون الخط معروفا كناية عنه ( قوله  
في غالب العادة ) بهما عموم من وجه فيكون كإضافة خاتم فضة فافهم ( قوله  
من امور الدين ) اى من اسباب الدين لان الحديث سبب لبيان الدين والله اعلم  
( قوله وعزيمته ) اى الاولى والارجح فى الاداء ( قوله باللفظ ) اى باللفظ الذى  
سمعه من النبي عليه السلام او من شيخه ( قوله كما سمعها ) اى اداها تأدية  
كسمعها فى عدم التغير ( قوله عليه السلام فرب حامل فقه ) ورب للتكثير اى كثير  
من حامل فقه يعنى كثير من حامل علم الحديث ينقل الحديث الى غير فقيه ولا شئ  
فيه ( قوله الى من هو افقه منه ) اى كثير من حامل علم الحديث ينقل الحديث  
الى من هو افقه من الراوى فيفهم ذلك الافقه زيادة معنى من ذلك الحديث  
ان وجد فيه الاحتمال لمعاني كثيرة وانما يفهم للزيادة علمه فلذا دعا النبي عليه  
السلام للنقل كما سمع من غير تغيير لثلايفوت زيادة المعنى من حديثه والحاصل  
الناس متفاوت فى معرفة معانى الالفاظ وما يتعلق بها من الفقه وبعضه غير فقيه  
وبعضه فقيه وبعضه افقه والافقه يفهم زيادة المعنى من الحديث الذى يحتمله  
بسبب زيادة فقهه ( قوله لا يؤمن الزيادة والنقصان ) تقرير الدليل هكذا  
القل بالمعنى لا يجوز لانه شئ لا يؤمن فيه الزيادة والنقصان وكل شئ لا يؤمن  
فيه الزيادة والنقصان لا يجوز يتبع المطوقوله مخصوص بجوامع الكلم اشارة الى  
اثبات الصغرى بانه كلما كان النبي عليه السلام مخصوصا بجوامع الكلم فالنقل بالمعنى  
اى بعبارة اخرى شئ لا يؤمن فيه الزيادة والنقصان لكن المقدم حق والتالى مثله  
( قوله الجواب عن الارل ) حاصله ان الاداء كما سمع ليس بمخصوص باللفظ بل  
اعم من اللفظ والمعنى فاذا وجد المعنى يوجد الاداء كما سمع وان كان بعبارة اخرى  
( قوله ولو سلم ) اى لو سلم بناء على ان المتبادر انه مخصوص باللفظ كما هو المفهوم  
من ظ الحديث ( قوله فلا دلالة ) اى فلان سلم انه مستلزم لمنع النقل بالمعنى  
اذ لا دلالة الخ ( قوله غايته ) اى غاية مدلول الحديث ( قوله ولا نزاع ) اى بيننا  
وبين المانعين للنقل بالمعنى لانا قلنا النقل باللفظ عزيمة فلا يتم تقريب دليل  
الخصم لعدم استفادة عدم جواز النقل بالمعنى من دليله الاول فغاية اللزوم منه

عدم الافضية لاعدم الجواز والكلام فيه (قوله وعن الثاني) حاصله منع التقريب  
ايضائه على ان اللازم منه عدم جوازه في جامع الكلم ونحن نقول بعدم  
جوازه فيه ايضا (قوله لا يمكن فيها) في نسخة لا يمكن فيها اي في العبارة  
الصادرة منه عليه السلام (قوله باللغة) اي بالعربية جميعا فليس المراد  
علم اللغة فقط فافهم (قوله يحتمل الخصوص) اي لا عن دليل عند الحنفية  
وعن دليل عند الشافعي فلا يتا في كونه قطعي الدالة عندنا كما مر في بحثه  
(قوله وحقيقة يحتمل المجاز) الحقيقة داخلية تحت الخاص واحتمالها للمجاز  
احتمال غير ناش عن الدليل فان قيل الاحتمال المذكور يوجد في النص والمفسر  
ايضا قلت نعم لكنه ضعيف فافهم (قوله الخراج بالضمان) اي منافع شيء  
بمقابلة الضمان يعني لو تلف ذلك الشيء عندك يلزم ضمانه عليك فحينئذ يكون منافعه  
لك كما فصل الازميري (قوله ولا ضرار) اي اكثر من ضرر الاخر يعني اذا ضر  
احدا احدا لا يجوز ان يضر الا احد الثاني للاول اكثر من ضرره فافهم (قوله اي  
خصصت بها) هذا المعنى مجازي يذكر العام وارادة الخاص بقرينة سكوت النبي عليه  
السلام على نفسه في بيان النعم الالهية فان السكوت في معرض البيان البيان فيفيد الحصر  
كما هو المشهور في الالسنه فافهم (قوله على ما كان) اي على ادراك معاني كان  
لفظها مخصوصا به الباء داخل على المقصور عليه وفي الاول داخل على  
المقصور فلا يجوز نقل جوامع الكلم بالمعنى مطلقا سواء كان نصا او محكما  
او غيرهما (قوله وكل مكلف بما في وسعه) اشارة الى الجواب عن المعارضة  
بانه اذا كان مخصوصا به عليه السلام يلزم ان لا يصح نقله اصلا فاشار الى  
الجواب بمنع الملازمة بانها ممنوعة كيف لا يلزم من عدم قدرته على ادراك  
معانيه ان لا يقدر على نقله بلفظه الوارد هكذا فهم من تقرير الازميري ويحتمل  
ان يكون جوازا بما يمكن ان يقال اذا كان مخصوصا به يلزم ان لا يجوز تفسير  
جوامع الكلم اصلا مع ان كثيرا من المحدثين فسروه فاشار الى جوابه بانه  
لا يلزم من كونه مخصوصا به ان لا يجوز التفسير بقدر الامكان والفهم بناء على  
ان الكل مكلف بما في وسعه (قوله كالقياس) فكما ان قياس مجتهد لا يكون  
دليلا على مجتهد آخر فكذا لا يجوز هنا النقل بالمعنى لانه لو جاز يلزم ان يخرج  
عن الحجية لكن التالى بط فافهم (قوله فليعدم الوقوف الخ) تقريره لو جاز  
النقل بالمعنى في المجمل والمتشابه يلزم وقوف الناقل على معناه لكان التالى بط اما  
الملازمة فلانه كلما ثبت ان النقل بعد الوقوف فلو جاز ذلك يلزم ذلك لكن

التالى بط اشار اليه بقوله فلعدم الوقوف والله اعلم ( قوله فى بيان حكم فعله الخ )  
الحكم بمعنى اذن المرتب على فعله عليه السلام يعنى فى بيان هل يلزم الاتباع  
والاقتداء فى كل فعله ام لا والفعل بالكسر بمعنى الحاصل بالمصدر بالتركى بمعنى  
ايش و بالفتح مصدر ( قوله القصدى ) اى المقارن به فلا يكون كل فعله حجة  
شرعية و صالحا لاقتداء امته بل فعله القصدى بعد استثناء البعض كما فصل  
المص ( قوله قصده ) فعل ماض او مصدر فاعل مباح ( قوله فلم يوجد القصد )  
لكن وجد القصد الى سببها مثلا اذ ضرب احد عبده للترية ذات به فوجد  
قصده الى ضربه ولم يوجد قصده لقتله واعلم ان فى الذلة استحقاق العقاب  
دون استحقاق العقاب ( قوله بل الى اصل الفعل ) وهو مباح لكن وصفه حرام  
وعلم من بيانه ان الذلة عند الاصولين اسم لفعل حرام غير مقصود لذاته  
للفاعل وعند الصوفية عبارة عن فعل الفاعل شيئا جائزا فى حد ذاته لكن  
لا يلىق بمرتبة الفاعل فيعد من السيئات وان كان جائزا بناء على ان حسنات  
الابرار سيئات المقرين فهي ليست بحرام عندهم فافهم ( قوله وان لم يخل عن بيان )  
اى لكونها دالة ( قوله حين و كز ) اى حين ضربه ( قوله وعصى آدم ربه )  
تعبير العصيان مجاز و المراد الذلة فان قيل كيف يصدق الذلة على اكل آدم  
عليه السلام من الشجرة الموهودة مع ان فعل الاكل وقع عن قصد منه قلت  
بناء على انه تعالى نهى عن نوع الشجرة و آدم عليه السلام حل النهى على النهى عن  
الشجرة المشخصة فاكل من شجرة معينة بناء على انه غير منهى عنه فى اجتهاده  
مع انه منهى عنه فيصار فعله مباحا فى اجتهاده و حراما فى الواقع لكن لما وقع فيه  
لا عن قصد عدو لا معصية فارجع الى التفسير ( قوله بيان المجمل ) لبيان النبى  
عليه الصلاة والسلام بفعله فلا يصح الاقتداء به عليه السلام فى صلاته بيانا  
بل الاقتداء انما هو لقوله تعالى اقيموا الصلوة وقوله عليه السلام صلوا كما رأيتمونى  
اصلى بيان كيفية الصلوة بعد بيان المجمل وقدم فى بحث البيان فارجع  
( قوله كوجوب الضمى ) فيه اشارة الى ان الفعل المخصوص به اعم سواء كان  
نفسه او حكمه والله اعلم ( قوله اذما يقتدى به ) باعث تفسير الصفة بما ذكر او علة  
تفيد الصفة بالوجوب وغيره ( قوله مباح الخ ) فان قيل هل يصدر المكروه  
التزهيى من النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قلت نعم لكن يدخل فى المباح  
من جهة قربته الى الحلال ومن جهة فعل النبى عليه السلام لبيان جوازه فافهم  
قوله الاستاذ والحرام والمكروه التحريمى لا بصدران من النبى عليه السلام

( قوله فلا واجب ) اى فى افعاله عليه السلام لانه لو وجد الواجب فى افعاله يلزم ان يكون الثابت بدليل فيه شك متصورا فى حقه عليه السلام لكن التالى بط ( قوله فيه شك ) اى فى ثبوته او فى دلالة والادلة بالنسبة الى النبي عليه السلام كلها قطعية ( قوله بالنسبة اليها ) فالواجب فى علمنا فرض فى علمه عليه السلام . مثل صلاة الوتر ( قوله فان كان فرضا عليه كان فرضا علينا وهكذا ) وان كان مستحبا عليه كان مستحبا علينا وان كان ندبا عليه كان ندبا علينا فعلى هذا ان اريد الانباع فى افعاله المعلومة صفتها فى قوله تعالى فاتبعوه يلزم ان يكون الامر من الوجوب والفرض والندب بطريق عموم المجاز فافهم ( قوله فلرجوع الصحابة الى فعله ) اى فلا استدلالهم بفعله عليه السلام على كون فعلى الامة ذلك الفعل فرضا وندبا او جائزا فالرجوع بمعنى الاستدلال فافهم قاله الاستاذ ( قوله اسوة حسنة ) اى افعال حسنة معلومة صفتها لا يفتقر الى ان يقتدى بها فى الوجه المعلوم من الوجوب والفرض وغيرهما ( قوله فان التأسي ) الذى هو مأخذ اشتقاق الاسوة ( قوله لافعله مطلقا ) اى سواء علم وجهه او لا ( قوله لتأدى بلانية ) يعنى ان الفرض من فعله عليه السلام لا يصح بلانية كونه فرضا فلو كان التأسي فعلة مطلقا يلزم ان يصح بلانية لكن التالى بط ففهم من هذا التفصيل ان الثابت بفعل النبي عليه السلام من الاحكام الشرعية اربعة مباح ومستحب وواجب وفرض فالدليل عليها فعل النبي عليه السلام وان علم وجه فعله بدليل آخر كالتواتر مثلا فافهم قاله ( قوله واما ثالثا فلنقله تعالى لكيلا يكون الخ ) معلوم اوله كزيد حضر تلى حضرت رسول الله كى او غول لو غى ايدى وزينب حضر تلى تحت نكاحه ايدى تطبيق ايدى بعد تمام عدتها تعالى حضرت تلى امر بورديل حضرت رسول الله زينب حضر تلى بنى نكاح اتسولر كندولر بنه بر آدم او غول لو غنك ياخود او كى او غنك اهلنى بعد التطبيق وتمام العدة اخذ جائز او لما سنى بيان ايجون ( قوله ولولا التشريك ) يعنى لو لم يكن حكم الامة فى الجواز حكم النبي عليه السلام يلزم ان لا يوجد للتعليل المذكور فى الآية فائدة اذ لا يلزم من نفي الخرج عنه عليه السلام نفيه عنهم لكن التالى بط ففهم انه تعالى لما عمل نفي الخرج فى حق نكاح زوجة الزينب بتزويج النبي عليه السلام زينب تركها زيد علم ان حكم الامة حكمه عليه السلام فى الفعل المعلوم صفته فيلزم ان يصح نكاح احد زوجة ربيبه بعد تطليقه وتمام عدتها فافهم والله اعلم ( قوله تعالى زوجها كما ) بمعنى الامر بالتزويج ( قوله لان الاصل ) اى القاعدة

وهي ان الفعل النبي عليه السلام الذي صفته ليس بمخصوص به عليه السلام بل امته  
مثله فاذا وجد الصارف يعدل عن هذه القاعدة ( قوله فالاباحة ) اي نحكم بكونه  
مباحا له عليه السلام وان وجد احتمال الفرضية له عليه السلام وهو يحتاج الى الدليل ولم  
يوجد في فرضنا ( قوله بعث ليقضى به ) اي الحكمة والمصلحة في كونه مبعوثا لنا  
اقتداءنا له في اقواله وافعاله ( قوله ولا يحمل على المخصوص به ) اي ما لم يوجد دليل  
الخصوص كما مر والله اعلم ( قوله ان يبين حكمه ) اي حكم تقريره عليه السلام وهو  
الاباحة ( قوله اي انه منكراه ) فيه اشارة الى ان المصدر في قول انكاره مبنى للمفعول  
( قوله دل على الجواز ) اي ان لم يوجد دليل آخر يدل على الوجوب مثلا فلا يتوهم  
التعارض فافهم ( قوله ومن غيره اذ ثبت الخ ) يعني يدل على جواز ذلك الفعل من  
فاعله بالذات ويدل على جوازه من غيره بملاحظة قوله عليه السلام حكمي على الواحد  
حكمي على الجماعة والله اعلم ( قوله فان قيل الرسول الخ ) حاصله معارضة  
عني قوله واستبشار الرسول الخ كما فصل في الازميري فارجم ( قوله لم ينكر القيافة )  
اي من المدلجى وهو يعلم القيافة يعني او غلو بابادن وبابى او غلن تميز ايدجك  
شيء بلور ايدى ( قوله في اثبات النسب ) النسب هنا عبارة عن الابوة والبنوة  
( قوله فيجب ان تعتبر القيافة ) اي يلزم ان تعتبر شرعا في حق اثبات النسب  
بان كانت دليلا على اثباته لكن التالى بط اشارة اليه بقوله ولم يعتبرها اي لم يعتبر  
بالقيافة حال كونها دليلا في اثبات النسب ( قوله استدلالا بما ذكر ) مفعول له  
الحصولى بانه كلما ينكر النبي عليه السلام القيافة من المدلجى في حق اثبات  
النسب بين الخ فالقيافة تعتبر في حق اثبات النسب يعني يجب الحكم بكونها  
معتبرة على المجتهد فلا يرد ان تقريره عليه السلام يفيد الاباحة والجواز  
لا الوجوب فان الكلام في الحكم على المجتهد فان الحكم عليه واجب وان كان  
حكمه بالاباحة فافهم ( قوله في شيء ) وهو ثبوت النسب هنا ( قوله فن الجواز الخ ) هذا  
هو الجواب وماقبله من قبيل المقدمة للجواب و اشار بتغير الجواز الى ان السؤال  
معارضة ( قوله من النزاع ) اي من طرف المناقذين حيث طعنوا نسب زيد الخ ( قوله  
ويكون عدم الانكار ) لخصيصة فاللازمة في استدلال الشافعى غير مسلمة ( قوله  
بخلاف حديث الخ ) جواب سؤال مقدر تقديره ان الدعوى في كلا  
الصورتين حق والدليل فاسد فانكاره في احدهما دون الآخر تحكم وحاصله  
ابطال السند من طرف الشافعى وحاصل الجواب الذى اشار اليه ان لكل مقام

مقالا للكلام فيما سبق يعنى فيما نحن فى المط وهنأ فى دليله وطريقه وهو التنجيم فلذا انكره  
النبي عليه السلام بانه كذب النجموز وان حصل المط اعنى المطرفا لفرق بين المقامين  
ظفلا يلزم التحكم ( قوله قيل على القيافة الخ ) يعنى لو سلم ان الكلام ههنا فى طريق  
المط ايضا فلان سلم الملازمة ايضا كيف لم لا يجوز ان يكون اقيافة بما علم انكاره الخ ( قوله  
اقول ) حاصله ابطال السند والله اعلم ( قوتذنيب ) اى ماسيد كرمسائل مذبذبة يعنى  
ملحقة ( قوله شرايع من قبلنا ) من قبيل اضافة المظهر بناء على ان الشرايع تظهر  
من الانبياء وخالق الشرايع هو الله تعالى والحاصل توجد اشريرة وواضعها هو الله  
تعالى لكن انما تظهر من الانبياء عليهم السلام ( قوله متعبدين ) اى مكلفين  
فالتعبد بمعنى التكليف الآلهى وانما لم يحمل على معناه الظ بناء على ان تعبدهم  
ليس بمخصوص بالعبادة بناء على ان فيهم اوامر ونواهى فافهم ( قوله على  
انها شريعة ذلك النبي ) اقول هذا المذهب ضعيف لانه يلزم ان لا يكون النبي  
الثانى نبيا بالذات بل يلزم ان يكون واسطة ورسولا لغويا بين النبي السابق وبين  
امته وهو بطل كاسيا تى يسانه ( قوله تنتهى ) اى ذاتها فافهم ( قوله او بيعث  
نبي آخر ) اى بعد وفات الاول فلا يتوهم عزل نبي من مرتبة النبوة ( قوله  
الاباقام الدليل على بقاءه ) فهذا المذهب اخص من الاول وهو اعم والمذهب  
الثالث مساو للاول من جهة العمل واعم من الثانى ( قوله ولم يفرقوا ) اى  
الفرقة الثالثة وكذا الاولى والثانية ( قوله بموجها ) فان قيل العمل عبارة  
عن الموجب قلت نعم لكن يجوز ان يكون الباء للملابسة ويجوز ان يكون العمل  
عبارة عن الحكم فافهم ( قوله لتحريفهم اياها ) اعلم ان التحريف على قسمين  
لفظى ومعنوى واللفظى يكون ثلاثة طرق احدها بالزيادة والثانى بالتقصيص  
بلا بدل والثالث بالتقصيص ببديل من عندهم يعنى يجعلون بعض مواضع  
الكتب الالهية ناقصة ويأتون عبارة اخرى موقفا والمعنوى يكون بتغيير  
المعنى ( قوله او من اسلم منهم ) فان قيل النبي عليه السلام يحكى ويقص من كتبهم  
قلت لا بل يحكى ويقص بوحى جلى من طرف الله تعالى بناء على انه تعالى لم يعط  
لنبينا عليه السلام قوة على القراءة من الكتب السابقة حكمة تقتضى ومع ذلك  
يعلم الكل من طرف الله تعالى ( قوله كيف وقد قال ) اى كيف لا يكون شريعة  
لنبينا عليه السلام ( فان قيل ماتقول فى قوله عليه السلام عليكم بسنتى وسنة  
الخلفاء الراشدين من بعدى قلت هذا مبنى على ان سنتهم مأخوذة من سنة النبي

عليه السلام فلذا امر باللازمة فافهم ( قوله امتهو كون ) اى لا ينبغي لكم التحير  
 في حقي القرآن بل يلزم التمسك به ولا يجوز العمل والرؤية والقرأة بسائر الكتب  
 الالهية ( قوله في جواز القسمة بطريق المهايأة ) يعنى يكون ثلاثة شخص او اربعة  
 مثلا ذاسهم وخصه في دار مثلا ولا يقسمون الدار بينهم بطريق الافراز بل بطريق  
 المهايأة وهى المناوبة بان يسكن بعضهم في سنة والبعض الآخر في سنة اخرى  
 وقس عليه ( قوله من غير تأمل في الدليل ) فيه اشارة الى ان من استدل بدليل  
 الامام المتريدى في الاعتقادات واعتقد بما اعتقد الامام لا يكون به مقلدا له فافهم  
 اذ يلزم في التقليد عدم التأمل في الدليل فضلا عن الاستدلال به ( وقوله للحقبة  
 فيه ) اى لكون الغير حقا في قوله او فعله ( قوله كأنه جعل قوله قلادة الخ )  
 اشارة الى وجه التسمية بانه من قيل نقل اسم المشبه الى المشبه بناء على ان التقليد  
 في اللغة بمعنى جعل شئ قلادة في العنق والمقلد لما التزم قول من قلده فكأنه جعله  
 قلادة في عنقه فافهم ( قوله محل محال الاجاع ) اى ينزل ويقع محل الاجاع فيكون  
 تقليدا بالاجاع لا بقول الصحابة فلا يلزم ان يكون الادلة الاربعة زائدة على الاربعة  
 ومن ههنا علم ان الامام الاعظم يجوز مخالفته لابي بكر مثلا ان لم يكن قوله شايعا  
 ومسلما بين الاصحاب بخلاف ما وشاع قوله بينهم وسلموه فانه لا يجوز المخالفة ح  
 لانه المخالفة للاجاع ويلزم حرقة وهو بط والله اعلم ( قوله ان كان عن سماع  
 وبها ) اى نعمت القصة يعنى يجب التقليد لان العمل بالحديث ويجب العمل به  
 ( قوله وشاهدوا الاحوال ) التى هى اسباب النزول ( قوله وقيل فيما لا يدرك )  
 اى فى القول المجهول الذى لا يدرك الخ ( قوله والثانى منتفى ) فتعين الاول ولا يلزم  
 عليهم بيان سماعهم من النبي عليه السلام حين جوابهم للسائلين بل الافادة به انما  
 يلزم حين السؤال والاستناد ( قوله رواية النوادر ) يعنى رواية من نوادر الوقوع  
 لامن الرواية الظاهرة فافهم قال الاستاذ والله اعلم ( قوله الركن الثالث في الاجاع )  
 اى في بيان احوال الاجاع ( قوله وهو لغة ) فيه استخدام لانه راجع الى لفظ  
 الاجاع والظرفية من قيل ظرفية الكل للجزء اى فى الالفاظ الموضوعية ( قوله  
 لمعنيين ) الاول اعم من الثانى والمعنى العرفي اخص من المعنى الثانى وهو اعم منه  
 فيكون نقله منه من قيل نقل اسم العام الى الخاص واعلم ان كون الاجاع دليلا  
 شرعيا انما هو بعد النبي عليه الصلاة والسلام والادلة الشرعية في عصره عليه  
 السلام ثلاثة الكتاب والسنة والقياس ( قوله لا يكون دليلا ) فلو اتفق جميع مجتهد

الشرايع السابقة على حكم شرعى لا يكون اتساقهم دليلا قطعيا بحيث يكفر  
 جاحده بل يكون دليلا ظاهريا بمنزلة قياس الفقهاء وكون الاجماع دليلا قطعيا مخصوص  
 بهذه الامة (قوله زمان ما) فلو اتفق جميع المجتهدين الموجودين في شهر مثلا  
 ووجد في ذلك الشهر عالم آخر ليس بمجتهد ثم صار مجتهدا به بذلك الشهر وخالف  
 الاتفاق السابق لا يكون مخالفة صحيحة فلا يعتد بمخالفته (قوله لوضوحه)  
 فراده في عصر ما ايضا لكن ترك هذا القيد لكونه واضحا والله اعلم (قوله  
 ويمكن هو) اى بالامكان النفس الامرى (قوله نفسه) اى في ذاته مع قطع النظر  
 عن العلم بثبوته قوله في نقل الحكم اى في نقل الحكم الذى وقع عليه الاجماع من  
 الادلة الشرعية (قوله اولا) تقريره لا يمكن الاجماع لانه لو امكن لا يمكن  
 تساويهم في نقل الحكم اليهم لكن التالى ممتنع اما امتناع التالى فلانه كلما انتشروا  
 في الاقطار فتساويهم فيه ممتنع لكن المقدم حق والتالى مثله (قوله وجوابه المنع)  
 يعنى امتناع التساوى غير مسلم كيف وجد حدين وفات النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم مائة واربعة عشر الف من الاصحاب الكرام وانتشر الاحاديث بين الاقطار  
 فيموز تساويهم في نقل الحكم اليهم بلا شبهة (قوله على اكل طعام واحد) فان  
 امتناعه ظ بناء على ان كل احدا يشتهى اكل طعام واحد كلهم الشاة مثلا فان  
 طبع بعض الناس يتفرعه وتقرير الثانى هكذا لا يمكن الاجماع نفسه لانه لو امكن  
 فلما ان يكون عن قاطع او عن ظنى لكن التالى بكلا شقيه بط والمقدم مثله ثبت انه  
 لا يمكن الاجماع نفسه اما بطلان الشق الاول فلانه لو امكن عن قاطع لنقل عادة ولو  
 نقل لاستغنى عن الاجماع يتبع لو امكن الاجماع عن قاطع يلزم الاستغناء عنه لكن  
 التالى بط واما بطلان الشق الثانى هكذا كون الاجماع عن ظنى بط لانه كلما اختلف  
 القرائح والانظار فالاجماع عن ظنى بط لكن المقدم حق والتالى مثله (قوله  
 وجوابه) اى باختيار كل من الشقين فان سند الاجماع قد يكون قطعيا وقد يكون  
 ظنيا ودفع محذورهما (قوله اغنى عن نقل القاطع) فقواهم لو كان عن قاطع لنقل  
 عادة غير مسلم كيف والاجماع اقوى من الدليل القاطع فحين ثبت الاجماع لا يبقى  
 حاجة الى نقل الدليل القاطع فافهم (قوله والاختلاف يمنع الاتفاق في الدقائق  
 لا في الظنى الجلى) فاللازمة في قواهم كلما اختلفت القرائح والانظار فالاجماع  
 عن ظنى بط غير مسلم ايضا كيف اختلفت القرائح والانظار انما يمنع الاتفاق  
 في الدقائق اى فيما يكون خفيا ولا يمنع فيما يكون ظنيا جليا (قوله والعلم به)

( اى علم )

اي علم الآخر بوقوعه ( قوله او انقطاعه ) بان غاب بعض المجتهد ولم يعلم مكانه  
 ( قوله او خوله ) بان لم يعلم كونه مجتهدا لعدم كونه في سيرة العلماء ( قوله او اسره )  
 اي كونه اسيرا ( في مطمورة ) اي في محزن مثلا ( قوله او كذبه خوفا ) يعني يكذب  
 بعض المجتهد لثلاث تضر من طرف الباغي كالخوارج وغيرهم بناء على انه لو صدق  
 يلزم ان يكون واحدا من الاجماع فيتضرر من الباغي المخالفين لاهل الحق  
 فيكذب خوفا من الضرر فافهم والله اعلم ( قوله وجوابه انه ) اي استدلال البعض  
 تشكيك اي ايقاع في الشك لاهل الحق والناس التابعين لهم ( في الضروري )  
 اي في القطعي وهو الاجماع الثابت تواترا ( قوله وتبين ) اي ثابتين وفي بعض  
 النسخ دينين اي متدينين وحاصل الجواب معارضة على البعض بانه ككاثبت اجماع  
 الصحابة على تقدير القاطع على المظنون وكانوا محصورين مشهورين ولم يرجع  
 واحد منهم فالعلم بالاجماع ممكن بالامكان العاري لكن المقدم حق والتالي  
 مثله وفيه اشارة الى المنع لقوله مع جواز خفاء بعضهم الخ ( قوله خلا فالبعض )  
 وهذا البعض يجوز ان يكون مع اهل الحق في الحكمين الاولين وخالفهم في هذا الحكم  
 فافهم كذا فهم من الازميري فارجع ( قوله الاحاد لا تقيد القطع الخ ) تقرير  
 الدليل هكذا نقل الاجماع الى النتيجة غير ممكن لانه لو امكن فاما ان يكون بالاحاد  
 واما ان يكون بالتواتر لكن التالي بكلا شقيه بط والمقدم مثله فثبت انه غير ممكن  
 اما بطلان الشق الاول فلانه لو امكن النقل بالاحاد يلزم ان يكون الاحاد مفيدة  
 للقطع لكن اتالي بط واما بطلان الشق الثاني فلانه لو امكن النقل بالتواتر يلزم  
 استواء الطرفين والواسطة لكن التالي بط ( قوله استواء الطرفين ) احدهما لاقولون  
 ابتداء والطرف الثاني الناقلون الى المجتهدين والواسطة بينهما ( قوله ويستحيل  
 عادة مشاهد الخ ) اشارة الى بطلان التالي واقول لاستحالة فيه كيف يجوز ان  
 يشاهد اهل التواتر في المصر مثلا جميع المجتهدين الموجودين في مصر فينقلون  
 قولهم الى المجتهدين الموجودين في الاسلاميول مثلا وكذا يشاهد اهل التواتر  
 الموجودين في الشام مثلا جميع المجتهدين الموجودين فيه وينقلون قولهم  
 في ذلك الحكم عليه المجمع عليه الى المجتهدين الموجودين في اسلامبول وهكذا  
 فلا استحالة فيه بل هو ممكن وواقع فافهم ولا يلزم ان يكون ناقل الكل متحدين  
 كما يتوهم والله اعلم وهو الهادي ( قوله وهو حجة قطعية عقلا ) اي حجة قطعية  
 على ثبوت الحكم المجمع عليه وكونه حجة قطعية عليه ثابت عقلا اي بالدليل

العقلي ( قوله ونقل ) اى ثابت بالدليل النقلى سواء كان الدليل النقلى من المقدمات القريبة او البعيدة والدليل النقلى ههنا دليل بطلان التالى لاصل الدليل كما ستعرفه ( قوله فلو جاز الخطاء الخ ) يعنى لو لم يكن حجة قطعية بل جاز الخطاء الخ و تقرير الدليل هكذا الاجماع من حيث هو اجماع حجة قطعية لانه لو لم يكن حجة قطعية جاز الخطاء على اجماعهم بان اتفقوا على الخطاء واختلفوا و خرج الحق عن اقوالهم وقد انقطع الوحى وكلما جاز الخطاء على اجماعهم هكذا يلزم ان لا يكون شرع نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم باقية الى يوم القيمة ينتج لو لم يكن الاجماع حجة قطعة يلزم ان لا يكون الشريعة باقية الى يوم القيمة لكن التالى بط والمقدم مثله فثبت انه حجة قطعية اما بطلان التالى فلانه كلما كان الاحاديث الصحيحة دالة على ان شريعة نبينا عليه السلام باقية الى آخر الدهر فعدم

بقائهابط لكن المقدم حتى والتالى مثله فانهم ( قوله وايضا فوله اليوم اكملت لكم دينكم الاية ) هذا القول دليل بطلان التالى لاصل الدليل ايضا تقريره هكذا الاجماع من حيث هو اجماع حجة قطعية لانه لو لم يكن حجة قطعية امكن اتصافهم على غير الحق وكلما امكن اتصافهم على غير الحق يلزم ان يكون الدين فاسدا لكن التالى بط اما بطلان التالى فلانه كما قال الله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم فكيف يكون الدين فاسدا بط لكن المقدم حق والتالى مثله وابتداء كمال الدين فى ذلك اليوم والكمال كلى مشكك فيزيد فلا يتوهم انه يجوز ان يكون الاحكام

كلها مستفادة من النصوص القرآنية صريحا كما لا يخفى فانهم ( قوله ضاق عنها نطاق الوحى ) يعنى وحى قوشاغى كندونى قوشادامدى فتكون كناية عن عدم دلالة النص عليها صريحا ( قوله كان فاسدا ) فان قيل لا يلزم الفساد لجواز العمل باجتهد المجتهد يعنى يجوز ان يعمل كل مجتهد باجتاده وتبع كل واحد منهم من الناس الغير المجتهدين فلا يلزم فساد الدين قلت نعم لكن لما ثبت ان بعض الاحكام يلزم ان يكون قطعية ثبوتها فح لو لم يكن الاجماع حجة قطعية كاذك يلزم ان يكون الدين فاسدا بالنظر الى الاحكام التى يقتضى الحال كونها قطعية لعدم معلوميتها ح وكذا المراد فى قوله لم تكن باقية اى بالنسبة الى الاحكام التى يقتضى الحال كونها قطعية فانه لو جاز الخطاء فى الاجماع يلزم ان تكون شريعة باقية بالنسبة الى تلك الاحكام لعدم معلوميتها ح لكن التالى بط كما عرفت ( قوله ولا ينافيه ثبوت لا درى ) اشارة الى الجواب عن نقض الدليل بالجريان والخلاف بمنع الجريان فانهم ( قوله والزميمة فيه )

اى الاولى والاسل فيه ( قوله تكلم الكل ) وهو الاجماع القولى ( قوله او عليهم )  
 وهو الاجماع الفعلى والله اعلم وهو الهادى ( قوله وبعد مضى مدة التأمل ) اى  
 تأمل السالكين بان فعل الآخر هل هو حق ام لا فاذا سكتوا بعد مضى تلك المدة  
 يحصل الاجماع السكوتى لكن منكره لا يكفر ( قوله متعذر ) فكان الاجماع القولى  
 هناك متعذرا فاعتبر السكوتى بالضرورة اذ لا يخرج فى الدين ( قوله مدة التأمل )  
 وهى ثلاثة ايام عند البعض وانتهاء مجلس السماع عند الآخر ( قوله سكوت الباقي  
 للتأمل ) مفعول له التحصلى اشار الجواب عنه بقوله بعد مضى مدة التأمل ( قوله  
 اول التوقير ) اشار الى جوابه بقوله فسق وحرام ( قوله او اعتقاد حقية كل منتهد  
 فيه ) كما هو مذهب المصوبية ( قوله ارى عليك الغرة ) اى نصف عثر الدية كما  
 بين فى الدرر ( قوله درته ) اى سوطه بناء على ان عمر رضى الله تعالى عنه غضوب  
 فخاف ابن عباس من درته لكن هذا ليس بشئ بناء على ان عمر رضى الله تعالى عنه  
 وان كان غضوبا لكنه ملايم مثل القطن عند ظهور الحق فيقبل الحق من اى شخص  
 كان لا ينكر احد الا الله اعلم ( قوله وجوابه ان الصحابة ) اى الجواب عن استدلال  
 الشافعى على رد الاجماع السكوتى ولا ينصور السكوت للتوقف ايضا والا يلزم بيان  
 توقفهم لثلاث يلزم ارتكاب الحرام فافهم وحاصله ان قوله للتوقف او التوقير الخ غير مسلم  
 فى حق الاصحاب والا يلزم ارتكابهم للحرام وهو غير جائز فى حقهم ( قوله حين نفى  
 المغالات ) اى التجاوز عن الحد فى المهر وقال فى خطبة حين خلافته لا تغالوا  
 فى صدقاتكم ( قوله المخدرات فى الجمال ) اى المستورات بالجمال ليلة الزفاف  
 ( قوله وسكوت على فى المسئلتين كان تأخيرا ) اى لاستئثار الحق عنده بالكلية  
 كما ظن الشافعى وهذا جواب عن قوله كما سكنت على الخ بالمنع ايضا ( قوله لتعظيم  
 الفتوى ) اى الصادر من الاصحاب وان لم يكن حقا فى الحقيقة عنده لكن لم يرد  
 ابتداء فافهم ( قوله صيانة عن السن الناس ) اى لثلاث يقوم الناس انما منع عمر القسمة  
 ليصرف الغنيمة الى مصالحه ( قوله كانت مشهورة ) فلو كان الامر كما قال الشافعى  
 يلزم ان لا يوجد ابن عباس فى المناظرة لخوفه عن درة عمر رضى الله تعالى عنه  
 مع انه وجد حيث كانت المناظرة فيه مشهورة ( قوله واعتذار ابن عباس  
 انما هو الخ ) اشارة الى الجواب على تقرير صحة الحديث ( قوله لاعتبار بيان  
 مذهبه ) وهو الواجب عليه وقد بين مذهبه وانما اعتذر عن الكف عن  
 المناظرة التى لم تكن واجبة عليه كذا فى التوضيح ( قوله فلو اعتبر جازان يكون

فبعد انعقاده يكون كلاهما مرتفعاً اذ لا يبقى الدليل دليلاً ولا يبقى حكمه ايضاً (قوله  
على نفى قول ثالث) مثلاً لو اختلف اهل العصر على قوانين في حق كراهة استدبار  
القبلة احدهما قول بكرهته تنزيهاً وثانيهما قول بكرهته تحريماً يكون هذا  
الاختلاف اجاعاً منهم على عدم كونه مباحاً او حراماً فحين لا يصح الاجماع على  
اباحته فافهم (قوله خصوا الخلاف بالصحابة) وهم الظاهرية كما مر والله اعلم (قوله  
استقلالاً) بان يأخذ جد الميث ميراثه فقط ويصير اخ الميث محروماً (قوله ردت الجد)  
اي جد الميث (قوله او مقاسمة) بان يأخذ كل من الجد والاخ على الاشتراك (قوله  
مع الاخ) صفة الجد فافهم ومحل الخلاف ههنا هو الاخ اذ لا ميراث له على القول  
الاول (قوله لان التقدير ههنا مانع للاول فالقول بالاشهر قبل الوضع قول باء قل  
فيكون ممنوماً فلا يصح الاجماع عليه ويصح على احد القولين الاولين (قوله في غير  
القدين) قيده بناء على ان علة الربوا في القدين القدر مع الجنس اتفاقاً (قوله او الطم)  
فلا يوجد الربوا في الحديد ونحوه مما لا طم فيه عند الشافعي (قوله او الادخار) بان  
يكون محفوظاً في محل لاجل الحاجة (قوله وبوجوب تطهيرهما) فان قيل هذا  
الكلام يخالف بيانه السابق حيث قال والثانية ان اهل العصر الاول اذا اختلفوا  
على قولين يكون اجاعاً على نفى قول ثالث قلت نعم لكن اشار به الى ان ذلك  
القول ليس على اطلاقه بل اذا لزم منه اي من الاجماع على قول ثالث رفع  
الحكم المجمع عليه واما اذا لم يلزم كما ههنا حيث وجد القولان الاولان فيه  
فيصح ولا يبطل فافهم والله اعلم (قوله فالقولان اما الوجود في الكل الخ) يلزم  
اعتبار العطف قبل الربط ليصح الحمل فافهم فيه (قوله في الكل) وهو كل  
العيوب المعلومة (قوله بعيوبه) اي باحد عيوبه بحذف المضاف (قوله  
في الزوج مع الابوين) اي في بقاء الزوج معهما والميثح هي الزوجة (قوله  
والزوجة) اي في بقاء الزوجة والميثح هو الزوج المتعدد عبارة عن الزوج  
مع الابوين والزوجة معهما (قوله واما الوجود في البعض الخ) والايجاب  
الكلّي وكذا الكلّي كلاهما قول ثالث والمتعدد عبارة عن خروج النجس  
من غير السبيلين ومس المرأة (قوله في الكعبة) اي في البيت الشريف والله اعلم  
(قوله رفع قول متفق عليه) اي اللازم من الاختلاف في العصر الاول فانه  
اذا تقرر الاختلاف فيه على قولين يستلزم ذلك الاختلاف الاتفاق في شيء آخر  
كابين في عدة الحامل المتوفي عنها زوجها حيث اختلف فيها على قولين فذلك

الاختلاف استلزم الاتفاق وهو عدم الاكتفاء بالاشهر فلا تغفل ( قوله ليس الا مخالفة مذهب واحد ) يعنى لا يلزم من عدم القول الرابع الاتفاق على عدمه فلو وجد قول رابع ولا يلزم منه رفع الاتفاق فان قيل هذا يناق ماسبق منه حيث قال وتشارك في ان لا ربا لامع الجنس فالقول الرابع بعله الربا بدون الجنس ينفي المتفق عليه ومعه لا قلت نعم لكن اشارة بهذا الكلام الى منع ذلك الكلام بانه وان اختلف في علة الربا على اقوال ثلاثة لكن لا يلزم منه الاتفاق على عدم القول الرابع حتى لو وجد قول رابع لا يلزم منه رفع الاتفاق فيه مافيه ( قوله مطلقا ) اى حال كون القول الثالث مطلقا سواء كان مخالفا للكل او لمذهب في مسألة ( قوله ورد ) حاصل الرد ان ذلك التقيد لغو بالنسبة الى المانعين ولا يصح بالنسبة الى المجوزين فلا تغفل ( قوله وذلك لان المانعين الخ ) اى انقهاهم الاطلاق ثابت لان الخ ( قوله اما على عدم التفصيل ) اى عدم الفصل بالفسخ في بعض الصور دون بعض ( قوله او على عدم القول الثالث ) فان قيل كلاهما واحد بحسب المآل قلت لا بل الثانى اعم من عدم التفصيل فافهم قوله كافي مسألة العيوب ) ينبغي ان يحمل على التمثيل ( قوله كافي الكل ) اى كل الصور فافهم ( قوله اوجب الاخذ ) بناء على تقرر الاختلاف على قولين فكان صاحبهما قالا الحق لا يخرج منهما فوجب الاخذ بقوله او بقول صاحبه ( قوله فاجيب بان عدم الخ ) اى اجيب من طرف المجوزين للاثالث ( قوله القول ) اى الحكم في العصر الثانى ( بمنفهم ) اى بمنفى المتقدمين في العصر الاول ( قوله فاجيب بان الادلة الخ ) اى ادلة ككون الاجماع حجة شرعية ( قوله ولو سلم فالمنوع ) فمح لا يتم التقريب فافهم والله اعلم ( قوله بل الشان ) اى الحكم المعتبر والحال المفيد في التميز ) بانه ان كان في مقام الالتزام للخصم يعتبر التمسك بعدم القائل بالفصل وان كان في مقام التحقيق لا يعتبر والحاصل توجيه بعض المتأخرين يعتبر في مقام الالتزام دون التحقيق فافهم فيه مافيه ( قوله في التميز ) اى كائن فيه والظرفية ظرفية الخاص للعام ( قوله على ان التمسك ) اى بناء على ان التمسك الخ ( قوله كما يقال الوجوب ) اى يقال من طرف الحفية الزام للشافعى ( قوله الضمار ) وهو المال الذى في يد الآخر وغائب عن يد صاحبه ولا يؤمل صاحبه عوده الى يده هل يجب زكاته عليه ام لا فعندنا لا يجب وفي الحلى يجب الزكاة عندنا ولا يجب عند الشافعى فنقول في الزام الشافعى الوجوب في الضمار الخ ( قوله ثبت في الحلى ) اى قياسا على الضمار ( قوله حقيق شرعى ) اى

لا يعلم لولا خطاب الشارع فالشرعي بهذا المعنى والله اعلم (قوله وحكمه انه من حيث هو هو) قيد الحثية للاطلاق (قوله عن العوارض) وهو كونه مختلفا فيممكن كون ثبوته ظنيا (قوله فيكفر جاحده) اى ينسب الى الكفر منكرا فادته اليقين فالضمير راجع الى الافادة بتأويل الحكم (قوله ولا بدله من سند) ولا يلزم ان يكون سند كل من اهل الاجماع واحدا بل يجوز الاختلاف في السند بان يستند بعضهم بسند والبعض الآخر بسند آخر فافهم اشار الشارع اليه بتكثير السند فافهم (قوله اولجيتيه) كلمة اول لترديد يعنى يلزم ان لا يبق فائدة لاحدهذين الامرين لكن التالى بط (قوله قلنا هذا يقتضى الخ) نقض الدليل بالجريان والتخلف (قوله ومع ذلك لانسلم الخ) نقض تفصيلي بعد الاجمال (قوله حرمة المخالفة) يعنى لا يجوز المخالفة لحكم الاجماع بعد ثبوته (قوله وعن تعيينه) اى عن تعيين السند (قوله فظ البطلان) حيث ثبت الاتفاق على فرضية الصلوة الخمس مع انها ثبتت بدليل قطعى (قوله لان اثبات الثابت محال) فيه نظر بناء على ان العلم الحاصل من الدليل كلى مشكك لامتواطئ فيجوز ان يحصل علم من مجموع الاجماع وسنده اقوى من الحاصل من احدهما فقط نعم يتم هذا الكلام على مذهب من قال اليقين كلى متواطئ لا مشكك والله اعلم (قوله التقدير يقال قس النعل الخ) يعنى جعل شئ ذا مقدار بشئ اعم من ان يكون بحسب العلم وان يكون بحسب الخارج اى علم مقدار شئ بشئ وجعل شئ مساويا لشئ في الخارج فلا تغفل (قوله صلة القياس) الصلة ههنا بمعنى الحرف الجر الذى اعتيد استعمال القياس به (قوله احد المذكورين وهما المقيس والمقيس عليه وحكم المقيس عليه منصوص بالكتاب او السنة وحكم المقيس ليس بمنصوص بل معلوم بابانة المجتهد واطهاره (قوله فى الآخر) اى المقيس واعلم ان الاستدلال بالقياس مخصوص بالمجتهد كما ان الاستدلال بالخفى والمشكك مخصوص به والاستدلال باقى الادلة مشترك بينه وبين غيره يعنى يجوز استدلال غير المجتهد ايضا فافهم وهذا التعريف تعريف بانهاية بالنظر الى القياس المعدود من الادلة الاربعة والتعريف له هكذا مساواة الفرع الاصل فى علة حكمه فافهم (قوله مظهر) اى فى المقيس (قوله والمثبت) اى فى المقيس (قوله واختار المثل) اى على تركه (قوله لان المعنى الشخصى) وهو علة المقيس عليه وحكمه فلو لم يزد المثل وقال ابانة حكم المذكورين بعلته فى الآخر يبطل التعريف بالاستلزام لخصوص الفساد لانه يلزم ان يقوم معنى شخصى

بمحلين وهذا مبني على عدم الزوال من الاول ( قوله ولثلا يلزم ) وهذا مبني  
 على الزوال والانتقال فلذا زاد لفظ المثل فعلم منه ان حكم المقيس غير حكم المقيس  
 عليه بالشخص وعينه بالنوع لانه مثله ( قوله وانما قال حكم احدا لذكورين ) اذ لو  
 قال حكم احدا لشيئين لتبادر منهما وجودى الموجودين فقط بناء على ان الشيء بمعنى  
 الموجود عند اهل السنة ( قوله كما يقال في شبه العمد الخ ) تقريره شبه العمد كالقتل  
 بالحدد في كونهما عمدا عدوانيا او قصدا بسبب العداوة والقتل بالحدد يقتض به  
 ينتج فشبه العمد يقتض به ( قوله نحو قتل فيه شبهة ) تقريره القتل الذي فيه شبهة  
 كالقتل بالعصا الصغيرة في كونها قتلا فيه شبهة والقتل بالعصا الصغيرة يقتض به  
 ينتج القتل الذي فيه شبهة يقتض والمقيس والمقيس عليه والحكم كلهما وجودى  
 وفي الثانى المقيس وجودى وكذا المقيس عليه والحكم عديم اعنى عدم القصاص  
 والعلة في الاول العمد العدواني وفي الثانى شبهة فافهم ( قوله كعديم العقل الخ )  
 تقريره عديم العقل بالجنون كعديم العقل بالصغر في كونهما عديم العقل وعديم العقل  
 بالصغر يولى عليه اى بصير الغير واليا ومتصرفا فيه ينتج فعديم العقل بالجنون يولى  
 عليه وتقرير الثانى هكذا عديم العقل بالجنون كعديم العقل بالصغر في كونهما عديم  
 العقل وعديم العقل بالصغر لا يلى اى لا يصير واليا ومتصرفا في امور غيره ينتج فعديم  
 العقل بالجنون لا يلى ( قوله عن دلالة النص ) اى دخولها في تعريف القياس  
 ( قوله الاجتهاد ) اى لا مطلق الفكر والاجتهاد مخصوص بالقياس فيخرج  
 دلالة النص والله اعلم ( قوله وهو حجة ) يحتمل ان يكون فيه استخداما بان يكون  
 راجعا الى القياس المعروف بالتعريف السابق ويراد بالضمير القياس الذى عدمه  
 الادلة كما عرفت تعريفه ويحتمل ان لا يكون فيه استخداما بان يراد بالقياس في  
 قوله الركن الرابع في القياس القياس الذى عدمه ويكون الضمير راجعا  
 اليه ويكون التعريف السابق تعريفا باللازم فيكون اسما فافهم والقياس حجة  
 ظنية فافهم ( قوله اى دليل مظهر ) اى مظهر لدلالة مثل دليل الاصل على  
 حكم الفرع فافهم ( قوله اى ردوا الشيء الى نظيره ) اى احكموا بمثل حكمه  
 ( قوله في المعانى المنصوصة ) اى المقيس عليه والاعمال اى اعمال المجتهد  
 رآه في دليل المقيس عليه بانه هل يجرى مثله في المقيسام لا فافهم ( قوله فيندرج  
 تحت المأمور به ) تقرير الدليل هكذا القياس الذى هو مظهر للحكم مأمور به  
 وكل شئ مظهر للحكم مأمور به فهو حجة ينتج المطا اما الصغرى فلانه كلما

قال الله تعالى فاعبروا يا اولى الابصار فالقياس مأثور به لكن المقدم حق والتالى مثله اما الملازمة فلانه كلما قال الله تعالى فاعبروا فلا اعتبار اما بمعنى رد الشئ الى نظيره واما بمعنى التبيين واما بمعنى الانتقال والمجازة وكل قياس مشتمل على هذه المعانى اشتمال الكل على الجزء فكما قال الله تعالى فاعبروا فالقياس مندرج تحت المأثور به فافهم هكذا وقع في ذهنى القاصر بعد السمع من الاستاذ فتدبر حق التدبر ( قوله ومنه العبرة ) العبرة بمعنى ما به الاتعاظ ( قوله عن قائل لم ينظر بما مور الآخرة ) بان يكون المجتهد فاسقا ( قوله يحتمل غير الوجوب اى حقيقة فلا يكون قوله والتجوز تكرار اكايتوهم فافهم ) وقوله او هو ظ في المنصوص العلة ) فلا يتم التقريب والله اعلم اعلم ان معنى كون القياس حجة شرعية انه اذا وقع حادثه ولم يستفد حكم تلك الحادثه من عبارة آية و اشارتها او اقتضاها او دلالتها وكذا فى الاحاديث ولم يوجد اجاع فى حق حكم تلك الحادثه يجب على المجتهد العمل بالقياس ولا يجوز التقليد فى حقه فافهم ( قوله واجيب عن الاول ) الاول يشتمل على ثلاثة اعتراض حاصل الاول ان الاعتبار بمعنى الاتعاظ وهو تأمل الشئ القبيح ليحتنب عن فعله لئلا يترتب عليه حكمه ايضا فارجع الى التلويح فان فيه تفصيله وحاصل الجواب ان كون الاعتبار بمعنى الاتعاظ ينافى كونه معلول الاعتبار فلا يكون حقيقة ( قوله والغلبة بمنوعة ) كيف للاعتبار معنى آخر كما بين فى بحث البلاغة حيث قال صاحب التلخيص فقطضى الحال هو الاعتبار المناسب بالغلبة فيه غير مسلمة ( قوله من قيل صم بكم عى ) فان الكفار لعدم كونهم سامعين للحق فكأنهم اصم مع ان لهم سمعا ولعدم ابصارهم الحق فكأنهم اعمى مع ان لهم بصرا ولعدم كونهم ناطقين للحق فكأنهم ابكم مع ان لهم لسانا ( قوله فيمكن الحاق القياس الخ ) اى فيدل هذا القول الشريف على على مطلوبنا وهو كون القياس حجة شرعية اذ يمكن الحاق الخ فاصل الجزاء محذوف اقيم علته مقامه فافهم ( قوله به ) اى باعتبار الشامل للامور الثلاثة ( قوله علة لوجوب الاتعاظ ) وهى ان العلم بوجود السبب يوجب الحكم بوجود المسبب والحاصل واجب تعالى حضر تلى فاعبروا يا اولى الابصار قول شريفك سابقته بيان بيوردى طائفة يهودك احوال خبيثه ليرى انهم مغرورون ولدلير زيراظن ان يدلركه انلر بنا يدىكى قلعلر انلرى حفظ ايدرجناب الله بوه مغرور يتلرينه بناء من حيث لا يحتسبوا قهار صفته بناء انلرك قلبه رعب القا ايدوب قلعلر ليرنى كندوا

الرى ايله ومؤمنرك الرى ايله خراب ايتدى صكره فاعتبروا اولى الابصار  
بورى بوصورته اولا مذكور اولان قضيه اتعاظك وجوبه علة اولورسه  
شو وجهه اولوركه اندر قلعه لرینی خراب ایتمه سبب ظن فاسد لری ومغروریت لری  
اولدی وسبب تحقیق ایدنجه مسبب دخی تحقیق ایتدی بوصورته ثابت اولوركه  
سبب وجودينه علم مسيبك وجودينه حكم ايجاب ايدر بوصنای قیاس شرعی  
مشمول اولدیغدن قیاس شرعینك حجة شرعية اولمسی بواية كرمك دلالتی ايله  
ثابت اولور فافهم (قوله یوجب الحكم بوجود المسبب) فعلى هذا يكون معنى قوله  
فاعتبروا فاحكموا بوجود المسبب فى كل موضع يوجد فيه السبب (قوله وفيه نظرا)  
اى فى الامكان المذكور نظروا اشعار الفاء له ممنوع وانما يشعر لودل الفاء على كون  
ما قبله علة تامة وهو ممنوع وانما يدل على كونه علة ناقصة ولا يلزم من وجود السبب  
الناقص وجود المسبب (قوله القضية السابقة) وهى اغترار اليهود بمحصونهم وخرابها  
بايديهم وايدى المؤمنين كما بين فى اول الآية كما نقله الازميرى فارجع (قوله على ان ذلك  
الخ) انما سئل بناء على ان المط يثبت بقوله غاية ما فى الباب ان يكون لها دخل فى ذلك  
بناء على اننا غير قولنا بناء على ان العلم بوجود السبب الخ بقولنا على ان العلم بوجود  
المدخل يوجب الحكم بوجود ماله المدخل فيثبت المط فلا يضر ذلك الكلام  
كلام المستدل فلذا سلم وهذا هو مدار التسليم على ما قاله الاستاذ فافهم (قوله  
ما يشك فيه افراد العلماء) فنقول لا يجوز ان يكون من دلالة النص لانه لو كان  
منها لما شك فيه افراد العلماء لكن التالى بط اما الملازمة فقد اشار الى بيانها بقوله  
وقد سبق الخ (قوله فى كلام الشارع) كفى قوله فاعتبروا وقوله فاعسلوا  
وجوهكم وغيرهما (قوله على العلية) اى علية ما قبلها لما بعدهما (قوله  
واما التكرار) جواب عن قوله ولا يقتضى التكرار اى اما تكرر وجوب القياس  
(قوله بل من تكرر السبب) اى من تكرر سبب وجوب القياس وهو وقوع  
الحادثة فلا اشكال فافهم والله اعلم (قوله والسنة) اى القولية (قوله كحديث  
معاذ) اضافة الى الر اوى ومعاذ بضم الميم لا يفتح فانه غلط به عليه  
الاستاذ (قوله وقد تلقى الامة) اشارة الى الجواب عن سؤال مقدر تقديره  
المط قطعى وهذا خبر الواحد فيثبت لا يثبت المط فلا يتم التقريب وحاصل  
الجواب انه وان كان خبر الواحد فى الحقيقة لكنه بمنزلة الشهرة بسبب تلقى  
الامة بالقبول فيفيد القطع فيثبت المط فافهم (قوله عليه السلام حكمى

( قوله وان يكون المعدى ) اى الحكم المتجاوز من المقيس عليه الى المقيس ( قوله حسيا ) من العقلى فيكون بمعنى ما لم يكن شرعيا ولا لقويا فلم منه ان القياس لا يجرى فى الامور العقلية فلا يقاس النفس على النفس مثلا لا يجوز ان يقاس زيد على عمرو بناء على انه من بلدته ( قوله ثابتا باحد الادلة الخ ) اى فى المقيس عليه وكذا فى المقيس فيكون القياس مظهرا كـ هو حال ( قوله المستحسن ) اى الحكم المستحسن ( قوله يعذى ) اى بالقياس الجلى ( قوله لاجلى ) عطف على المستحسن اى لا يعذى الحكم الثابت بالجلى ( قوله بعد التعليل ) اى بعد بيان علته بالتأمل والاجتهاد ( قوله للتعميم ) اى لجعله عاما للمقيس عليه والمقيس ( قوله واما الظنية الخ ) اشارة الى الجواب عن المعارضة على قوله غير متغير الى فرع بانه لو كان عدم تغير الحكم فى الفرع شرطا يلزم ان يكون حكمه قطعيا كفى المقيس عليه لكن التالى بط وحاصل الجواب ان التغير اللازم ههنا انما هو فى طرف العلم لافى طرف العلوم والحكم فى طرف المعلوم غير متغير وهو مرادنا فلا اشكال ( قوله نظيره ) اى فى العلة ( قوله اى الاصل ) ارجع الضمير اليه لكونه مفهوما من المتعدى اذا التعدية تكون من الاصل الى الفرع فلا اشكال ( قوله والا ) اى لو لم يكن نظيره فى العلة لم يشار له فى حكمه وهو بط والله اعلم ( قوله وان خالفه بطل ) اعترض الطرسوسى عليه بان فيه نظر لان القياس المخصص للعام مخالف له قطعاً مع انه صحيح كما تقرر واشتهر الخ وجوابه ان المراد ان خالف القياس من حيث القياس للنص من حيث النص ولعل الطرسوسى اشار اليه بقوله فليتأمل فافهم ( قوله تعاضد الادلة ) اى تقوية الادلة ببعضها بعض ( قوله كالاجاع عن قاطع ) فانه ان قصد تعاضد الادلة يصح الاجماع والا فلفوا الاجاع بناء على كفايته سنده ( قوله الكلام ههنا ) اى فى مجتث القياس ( قوله ينافيه ) اى لابطاله كونه حجة مستقلة ( قوله والا ) اى لو لم يكن الكلام فى القياس الذى هو حجة مستقلة بل فى مطلق القياس فلا يصح ذلك الشرط اعنى قوله لانص فيه اذا النصوص الخ فيكون ذلك ان الشرط بط قوله ( قوله شمولاً ظاهراً ) اى بعبارة او اشارته او دلالاته او اقتضائه وانما قيد بالظ بناء على ان الشمول الخفى موجودا فلذا كان اقياس مظهرا لا مثبتا والله اعلم ( قوله فى هذا الشرط قيوداً ) اى ستة ( قوله فلا يثبت اللغة بالقياس الخ ) هذا مبنى على ان كلمة اطلاق اللفظ على معنى حقيقى انما هو الوضع فلا يصح الاطلاق بواسطة العلة ( قوله اثبات الاسامى ) اى اثبات صحة اطلاق لفظ على معنى غير

موضوع له اطلاق حقيقة بواسطة العلة ( قوله دارمع الشدة المطربة ) يعنى يتوقف اطلاق اسم الخمر على وجود الشدة المسكرة فان وجدت مطلقا والافلا ( قوله وجودا وعدمًا ) يعنى ان وجدت الشدة المسكرة يطلق اسم الخمر على عصير العنب والافلا ( قوله دليل العلية ) اى كون الشدة المطربة علة لاطلاق لفظ الخمر على عصير العنب على تقدير وجود الشدة المطربة فيه ( قوله فيصدق عليه الخمر ) اى حقيقة وان لم يوجد الوضع له وانما يصدق لوجود علة الاطلاق والتسمية ( قوله والخمر حرام ) اى كل خمر حرام فقول النبيذ خمر وكل خمر حرام ينتج فالنبيذ حرام صغرى هذا القياس المنطوق يثبت بالقياس الفقهي هكذا النبيذ كعصير العنب فى الشدة المطربة وعصير العنب خمر فالنبيذ خمر ( قوله بطل الخ ) والشارح لم يتعرض لابطال الدوران والجواب عنه ان شرط الدوران صلوح العلية وهو ممنوع ههنا فعلى هذا لا يتم تقريب الدليل لانا نقل الكلام الى الكبرى فى اثبات اصل الصغرى بالقياس الفقهي فقول ان اراد الخصم بقوله وعصير العنب خمر انه خمر حقيقة فهو مسلم كيف علة اطلاق اللفظ حقيقة على معنى هو الوضع لا غير فلا يتم التقريب وان اراد انه خمر مجازا فلا نزاع فيه لكنه لا يجوز حمله عليه مع ارادة الحقيقة لثلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فى الآية ولا قرينة على عموم المجاز لانه مجاز يلزم له قرينة فافهم ( قوله لامعنى لتفريع عدم القياس باللغة على ذلك ) بناء على انه يرد المنع على الملازمة ووجه الاندفاع اننا اختار الشق الثانى ونصح التفريع بانه انما يصح التفريع لو حل القياس فيه على اللغوى وهو ممنوع بل المراد به القياس الشرعى فاذا اشترط فيه كون المعنى حكما شرعيا يصح تفريع قوله فلا يثبت اللغة عليه ويوجد فى التفريع فائدة وهو الاشارة الى رد بعض الشافعية والله اعلم ( قوله لم يعمد الى غيره ) هذا اذا نسخ الوصف فى الاصل قبل قياس الفرع عليه حيث لا يصح القياس عليه بعده لعدم بقاء اعتبار الوصف فلا يعمد حكم الاصل اليه واما اذا نسخ بعد القياس فالظن انه يندخ كالحكمين فلا يصح العمل بواحد منها فافهم ( قوله فانه المتبادر ) تعليل التغير ( من الاطلاق ) اى اطلاق القياس اى ذكره مطلقا غير مقيد بالجلى او الخفى فان المتبادر منه هو الجلّى لا الخفى ولا الاعم منهما ( قوله لان العلة ) اى علة الحكم الثابت بواسطة القياس ( قوله فالواسط ضايع ) اى لغو ( قوله اذا قيس الذرة الخ ) الذرة بمعنى دارى وتقريره هكذا الذرة كالخطة فى كونها متحدتين

في الكيل والجنس والحنطة يحرم فيها الربوا فالذرة يحرم فيها الربوا فيحرم  
تبديل كيل واحد من الذرة بكيلين مثلاً كما في الحنطة ( قوله كان ذكر الذرة  
ضامياً ) أي كان ذكر الذرة التي هي فرع في القياس الأول واصل في الثاني لغوا  
( قوله لم يصح قياسه ) فلم منه أن المراد من أحدهما في قوله والابطل أحدهما  
هو القياس الثاني وأن ذكر مبهما فافهم ( قوله ولا يقال الذي اهل للطلاق الخ )  
تقريره هكذا الذي كالمسلم في كونهما اهلاً للطلاق أي التطليق والمسلم  
اهل للظهار فالذي اهل للظهار ولا يصح هكذا القياس لعدم وجود شرطه  
فان من شروطه أن لا يكون الحكم متغيراً في الأصل وههنا لم يوجد الشرط  
فان الحكم في الأصل وهو المسلم الخ والظهار عبارة عن تشبيه شخص عضو  
امرأته بطنها أو فخذها بعضوا من أعضاء أمه فلو قال لامرأته بطنك كبطن  
أبي يحرم عليه امرأته فلا يحل له قربانها إلى أن يؤدي كفارة الظهار فإذا  
أدى تنتهي الحرمة أي حرمة الجماع فيحل الجماع والمسلم اهل له لكونه من  
اهل العباد بخلاف الذي فلو ثبت اهلية الذي للظهار يلزم أن يثبت بواحد  
من الأدلة أعني الكتاب والسنة والاجماع ولا يصح اثباته بالقياس ولو ثبت  
اهليته له ثبت حرمة غير متناهية بالصوم بخلاف المسلم والله اعلم ( قوله  
ولا يلحق الخطاء بالنسيان ) تقريره الخطاء كالنسيان في كونها عذراً والنسيان  
يتقبه الصوم فالخطاء يتقبه الصوم ولا يصح هذا القياس لعدم شرطه فان  
من شروطه أن يكون المعدي إلى فرع هو نظير الأصل والخطاء ليس نظير  
النسيان فان عذره دون عذر النسيان والله اعلم فافهم ( قوله ولا يجوز المسلم  
الحال الخ ) بأن يبيع ما ليس بموجود في يده وملكه بشرط أن يأخذ من الغير  
ويعطيه في الحال ثمن حال مثل أن يقول اعطني مائة درهم فاعطيك خمسة كيل  
من الحنطة فاعطاء الثمن في الحال يأخذ ذلك من الغير فيعطيه خمسة كيل  
وهو غير جائز كما بين الأزهري على التفصيل فارجع ( قوله مغن عن اشتراط  
أن لا يغير القياس الخ ) فلذا لم يذكر المص هذا الشرط فيما سبق وذكر قوله  
ولانص فيه لانه مغن عنه ( قوله وفيما اذا غير القياس حكم النص الخ ) اثبات  
بواسطة عكس النقيض هكذا كلما غير القياس حكم النص فيوجد نص دال  
على عدم أو عليه فعكس بعكس النقيض إلى قولنا انه كلما يوجد نص دال  
على عدم أو عليه لا يغير القياس حكم النص فإذا استلزم قوله لانص فيه  
معنى ذلك الاشتراط أعني أن لا يغير القياس حكم النص يصح إيراد السؤال

( الآتي )

الآتي على قوله لانص فيه بناء على انه مفعول عن اشترطهم ذلك الشرط فلو ذكر ذلك الشرط ايضا واورد عليه كما فعل سائر اهل الاصول يلزم كونه نفوا فبالنظر الى كونه مغنيا وورد السؤال الآتي على قوله لانص فيه هذا هو التوجيه الصحيح هنا لاما قاله الازميري من ان معنى (قوله وبالنظر الى هذا اي الى كون معنى قوله ولانص فيه اهم من عدم نص دال على وجود الحكم او عدمه اورد السؤال الوارد على قولهم وان لا يغير القياس حكم النص قاله الاستاذ الفاضل فافهم وعلى التوجيه الصحيح يندفع عن النص ان الاصوليين اوردوا هذا السؤال على قولهم وان لا يغير القياس حكم النص فلم يخالف النص لهم واورد على قوله لانص فيه ووجه الاندفاع ظ فافهم (قوله اورد السؤال) اي على قولهم وان لا يغير القياس حكم النص وعلى قوله ولانص على عبارة النص وشرطه من طرف الشافعي (قوله واما القليل من الطعام والقليل من الموزونات ما يساوي حبة والقليل من المكيلات ما لا يسع نصف صاع والله اعلم (قوله تقرير السؤال) حاصله معارضة من طرف الشافعي بان قولكم ايها الخفية لانص فيه بطلانه لو صح لما خصصتم القليل من الطعام بالتعليل بالقدر لكان التالي بطلانكم خصصتم والمقدم مثله ثبت ان ذلك الشرط بطل (قوله غير تم) اي بالقياس وهذا التعبير بالنظر الى كونه واراد على قولهم وان لا يغير القياس حكم النص (قوله فخصصتم القليل الخ) بيان كيفة التغيير (قوله بالتعليل بالقدر) متعلق بخصصتم اي بواسطة بيانكم علة حرمة الربوا بالقدر (قوله مع وجود النص في الفرع) اي في بيع القليل لكن النص مخالف له وهذا التعبير بالنظر الى كونه واردا على قوله لانصا فيه فان قيل بيع القليل الى اي شئ يقاس بما ليس من المقدرات بان يقال بيع الحفنة بالحفنتين كبيع العبد بالعبد في عدم كونها من المقدرات وبيع العبدين جائز فبيع الحفنة بالحفنتين جائز فلا يلتفت الى تقرير الازميري فافهم (قوله وتقرير الجواب) وحاصل الجواب ان قياس الحفنة ببيع القليل من الطعام بما ليس من المقدرات صحيح ولم يوجد في الفرع نص مخالف بناء على ان بيع القليل منه ليس بداخل تحت قوله عليه السلام لا تبعوا الطعام الخ حتى يقال انكم خصصتم الخ الحاصل قول الخصم فجوزتم القياس مسلم لكن قوله غير تم قوله عليه السلام الخ ممنوع (قوله التسوية الشرعية) وهذا مبني على ان الفاظ الشارع حين ورودها ان اريد بها المعاني الشرعية فيراد ذلك

بعده فاندفع اعتراض الطرسوسي ومنعه (قوله وهى لاتصور الا بالكثير فانا الخ)  
اعاده هذا القول مع ذكره سابقا ليكون التعليل قريبا الى المعلن (قوله فانا  
اذا قلنا لاتقتل الخ) بيان بالنظر (قوله لايدخل تحت النهى) لكن لا بطريق  
التخصيص عن عموم الحيوان بل هو خارج ابتداء بناء على ان لفظ الحيوان  
غير شامل لها ابتداء بناء على ان المراد به مامن شأنه ان يقتل بالسكين فكذا  
الحال فيما نحن فيه فنقول المراد اى مراد الرسول صلى الله عليه وسلم بالطعام  
في الحديث الطعام الذى من شأنه ان يكال فبيع القليل من الطعام خارج عنه بناء  
على ان قوله عليه السلام غير شامل له فحينئذ لا يوجد النص فى افرع فى قياس  
الحنفية حتى يرد اعتراض الشافعى على اشتراطهم ذلك الشرط والله اعلم  
(قوله لا التعليل بالحاجة) اى حتى يلزم بطلان قوله لانص فيه وفساد القياس  
وفساد قولهم ان لا يغير القياس حكم النص (قوله قيمة الواجب) اى بالحديث  
الوارد فى حق اعطاء الشاة كما ذكر فى باب الزكوة فارجم (قوله قياسا  
اى لاجل قياسكم قيمة الواجب على عين الواجب هكذا قيمة الشاة كمين الشاة  
فى كونها مالا دافعا لحاجة الفقير فالشاة يجوز الزكوة بها بقيمة الشاة يجوز  
الزكوة بها (قوله بعلة دفع الخ) اضافة الامام الى الخاص (قوله تغيير لحكم  
النص) اى الحديث الوارد فى حق وجوب عين الشاة فح وجد نص مخالف لهذا  
القياس على زعم الخصم فيكون الشرط السابق باطلا ايضا (قوله بل بدلالة  
النصوص) اى على تغيير حكم النص (قوله فى ضمان ارزاق العباد) اى فى تعهد  
ارزاقهم بقوله و مامن دبة فى الارض الا على الله رزقها (قوله و صرفها الى الفقراء)  
المعلوم بنص قوله انما الصدقات للفقراء الآية (قوله حق الله) فيكون اعطاء الاغنياء  
بطريق الوكالة من طرف الله تعالى وما اشهر من ان الزكوة حق الفقراء ليس  
بصحیح (قوله ابقاء) اى من طرف الله (وايجاز) من طرفه ايضا (قوله لعدة  
ارزاقهم) اى لو عدا رزاقهم والله اعلم (قوله ثم لما ورد الخ) اى من طرف الشافعى  
وحاصله ابطال السند اعنى قوله فى الجواب ان تغيير هذا النص ليس بالتعليل  
بل بدلالة النصوص الخ بانه بط لانه لو لم يكن بالتعليل يلزم ان لا يبق معنى وسببا  
لتعليلكم) الحاجة لكن التالى بط وحاصل الجواب منع الملازمة كما سيظهر من تقريره  
(قوله لبيان صلاحية حديث الخ) البيان بمعنى الاظهار فى القيس عليه  
لا بمعنى الاثبات اى لاظهار صلاحية الشاة لالبيان جواز القيمة حتى يرد ذلك  
السؤال (قوله فما معنى التعليل) المعنى السبب والوجه (قوله وجواز

الاستبدال بدلالته) الضمير راجع الى جنس النص لانه ثابت بدلالة نص الرزق  
 فلا اشكال (قوله انما وقع لحكم آخر) اى غير جواز الاستبدال فيكون المعنى  
 لاجواز الاستبدال (قوله وهو كون الشاة) بيان الحكم الآخر (قوله فهذا  
 ليس بحكم ثابت باصل الخلقة) جواب عن ابطال هذا السند بانه بط لان هذا  
 الحكم حكم عقلى ثابت باصل الخلقة فلا يجوز اثباته بالقياس لعدم وجود  
 شرطه كالمرفاجب بما ترى (قوله بل حكم شرعى ثابت بالنص) اى باشارة  
 النص اى الحديث الوارد في بيان وجوب عين الشاة اعنى قوله عليه السلام في  
 خمس من الابل السائمة شاة وغيره مما يدل على دفع عين ذلك الشئ دون القيمة فان  
 ذلك الحديث يدل بعبارته على وجوب عين الشاة وبلزمه ان يوجد في الشاة  
 صلاحية الدفع فيكون ثابتة باشارته (قوله حدثت) اى في هذه الامة (قوله  
 علناه) اى بينا علمته بالحاجة الخ (قوله ليتعدى الحكم الى قيمة الشاة) بيان  
 قوله في التثنية لاثبات مثلها والحاصل الثابت بالقياس انما هو صلاحية اقيمة  
 للدفع الى الفقير ولم يوجد في حقه نص مخالف فلا اشكال (قوله او بكونها  
 دافعة لحاجته) فاحد هذين العلتين لتعديته حكم صلاحية الشاة الى صلاحية  
 القيمة (قوله والثالث الخ) والرابع صلاحية قيمة الشاة وهو الثابت بالقياس (قوله  
 اذ ان نص يدل على عدم الخ) بناء على ان النص الدال على وجوب عين الشاة  
 يدل باشارته على صلاحية الشاة ايضا كما عرفت (قوله بدلالة النص الامر)  
 وقوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية (قوله او هذا التعبير) اى جواز  
 الاستبدال (قوله بسببه) اى بسبب التعليل بل بالنص الآخر (قوله لانه)  
 والحاصل التغير بالنسبة الى الثابت بعبارة النص الدال على وجوب عين الشاة  
 والتعليل بالنسبة الى حكم النص الثابت باشارته اعنى صلاحية الشاة فيكون  
 التغير والتعليل كلاهما بالنسبة الى مدلول نص واحد لكن احدهما بالنسبة الى  
 مدلوله الثابت بعبارته والآخر بالنسبة الى مدلوله الثابت باشارته ولم يوجد  
 نص مخالف في التعليل حتى يفسد القياس فلا اشكال والله اعلم (قوله فان قيل  
 كما ان النص الخ) حاصله ابطال كون التعليل لبيان الصلاحية بان التعليل لاجل  
 ذلك بط ايضا (قوله فلاحاجة الى التعليل) بناء على عدم وجود شرط القياس  
 اعنى قوله لان نص فيه سواء كان موافقا او مخالفا وقد وجد هنا نص فلا يصح  
 القياس (قوله وهذا لا يدل) اى الجواز المذكور لا يدل الخ وهذا مثل ما قال  
 المولى لعبده اكرم العالم الداخل الى بابنا اذ لا يكرم العبد لكل داخل الى باب

حقيقة في الحرارة عند المعتزلة فان قيل فيلزم منه الكفر مع ان اهل السنة لا يكفرونهم قلت بناء على انهم يقولون اعطى الله تعالى للنار والماء قوة تؤثران بثلاث القوة حقيقة فلا يلزم تكفيرهم ح وقولنا النار حارة مجاز عندنا بناء على ان التأثير ليس في النار حقيقة بل المؤثر هو الله تعالى لكن المقارنة للنار صارت سببا عاديا ومن قبيل الشرط للحرارة فافهم وقس عليه امثاله ( قوله الاستكمال بالغير ) اى العلة الغائية ( قوله لمعية العلة الفاعلية ) اى لتأثير العلة الفاعلية ( قوله ان المعلول ) وهوتاثير العلة الفاعلية والله اعلم ( قوله من التوسط ) اى بين الافراط وهو كون افعاله معللة كما قال المعتزلة وبين التفريط وهو انها ليست معللة اصلا كـ بعض الاشاعة ونحن نقول بالتوسط بناء على ان خير الامور اوساطها فنقول ان العلل الشرعية علة ظاهرة يعنى امارات كما قلنا ان العبد مجبور في فعله ومختار في ارادته فافهم قاله الاستاذ ( قوله معللة بعلل هي امارات ) فلانقول انها ليست بمعللة اصلا كـ بعض الاشاعة ولانقول انها معللة بعلل مؤثرة كالمعتزلة ( قوله لايجاب الله الاحكام عندها ) فان قيل ايجابه تعالى ازالى والعلل حادثة فكيف يجوز تعلق قوله عندها بالايجاب قلت نعم لكن الايجاب بمعنى حكم الله تعالى بالوجوب فيجوز ان يكون قوله عندها اى عند حدوث العلل متعلقا بالوجوب لا بالايجاب لانه ازالى فافهم قاله الاستاذ ( قوله مؤثرة بالنسبة اليها بمعنى لفرط المصالح الصواب الاحكام كانه الطرسوسى عليه ومعنى كونها مؤثرة بالنسبة اليها انه كما يوجد العلة يجب العمل علينا بحكمه فافهم قاله الاستاذ ( قوله والحسية ) كالشمس والبار والماء فان الشمس علة للحرارة وكذا النار والماء علة للبرودة والحرارة والبرودة بخلق الله تعالى ابتداء لكن الله تعالى اجرى عادته في الاحراق بمس النار وكذا البرودة بخلق الله تعالى ابتداء واجرى عادته في وجود البرودة بمس الماء مثلا وكذا العلم بالنتيجة في الادلة العقلية بخلق الله تعالى ابتداء لكنه تعالى جعل الاستدلال وسيلة اليه وناط به اى علقه به ( قوله الباعث لشرع الحكم ) اى الباعث للشارع لشرع الحكم فيكون باعنا للشارع لشرع الحكم في الاصل والفرع واقول لاتزاع فيه واما النزاع في الكون امارا فعند اكثر المشايخ انها امارا على الحكم في الفرع ( وحكم ) الاصل امارته هو النص وان كان باعنا لشرع الحكم في الاصل والفرع فالنزاع كالنزاع اللفظى قاله الاستاذ والله اعلم ( قوله مما اشتمل عليه النص ) بيان لما في قوله فما جعل فان اصله من مائهم ادغم هكذا

( قوله )

( قوله اى من الاوصاف ) وفيه اشارة الى كون كلمة ما فيما سبق عبارة عن العلة فان قيل هل هو عبارة عن العلة او عن العلل والظن من هذا البيان انها عبارة عن العلل قلت يجوز لكن يمكن ان يقال انها عبارة عن العلة والجمعية ههنا يجوز ان تضمحل باللام والتعبير بالجمع اشارة الى كثرة انواعها فافهم ( قوله اشتمل عليه النص ) النص ههنا بمعنى مطلق اللفظ لابلعنى المشهور والاشتمال من قبيل اشتمال الدال على المدلول مطلقا سواء كان المدلول مطابقا او تضمنيا او التزاميا ( قوله او بغيرها ) فيثبت يكون مد لولا التزاميا ثابتا بطريق الاقتضاء فان النهى عن بيع الابقى يقتضى البايع والعجز عن التسليم صفة البايع فبدل الصيغة عليه لكن التزاما ( قوله ثابتا به ) اى بشئ النص فقوله صيغة او ضرورة تميز عن ذات مقدرة ( قوله او ضرورة ) اى اقتضاء فيكون لازما متقدما فافهم ( قوله اى بسبب وجود ذلك المعنى ) يعنى بسبب وجود مثل الجامع لاجنه وقد سبق وجهه في تعريف القياس فارجع ويمكن ان لا يقدر المثل بان يراد بالعلة مطلق العلة فتخرج في ضمن ذلك الفرد فافهم ( قوله منصوفا عليه ) اى بالصيغة ولا يجوز كونه ثابتا ضرورة على هذا المذهب لكنه ليس بصحيح ( قوله لئلا زكاة ) اى لوجوب الزكاة ( قوله ثمنا ) حال مقدرة اذ لم يوجد الثمنية وقت الخلق لانها بالتجارة فافهم واعلم انه تعالى انما جعل الذهب والفضة غريزا وذاشرف بناء على انها لم يكنيا حين اخرج آدم وحواء عليهما السلام من الجنة ولما قال سائر المخلوقات لهما لم تبيكما حيث بكت المخلوقات فقال الذهب والفضة والخروج من الجنة ليس محل البكاء نقله الاستاذ عن بعض شروح قصيدة البردة ( قوله تجب الزكاة في الحلى ) اى من الذهب والفضة بان يقال الحلى المصنوع منهما كالمضروب في كونها ثمنا والمضروب فيه الزكاة فالحلى منها يجب فيه الزكاة ( قوله كالطواف ) فانه عليه السلام قال الهرة ليست بنجسة فانها من الطوافين والطوافات فنقول سور الفارة ليس بنجس لانها كالهرة في الطواف في البيوت والهرة ليست بنجسة وسور الفارة ليس بنجس وقس عليه سور سائر الطوافين في البيوت فافهم ( قوله المستحاضة ) وهى المرأة التى جاءت منها الدم زائدا على عشرة ايام فانه ليس دم حيض ( قوله دم عرق ) اى لادم رحم حتى يكون حيضا فلا يكون حيضا ( قوله ان يتعلق الحكم بمعناه ) تعلق المسبب بالسبب ( قوله القائم بنفسه ) فان الدم جوهر لا عرض ولا يلزم من تعبيره عنه بالمعنى ان يكون عرضا ولا يلزم

ان لا يبقى جوهر اصلا ( قوله الختمية ) اى كافى الحديث الذى قاله عليه السلام  
 لامرأة من حثم تقريره هكذا جحك عن ابيك كقضاءك دين ابيك فى كونهما  
 دينا وقضاء دين ابيك جائز ومقبول فمحجك عن ابيك جائز ومقبول وقس عليه  
 والدين عرض لاجوهر فان قيل الذى قضى عن الاب هل هو عين الدين  
 او مثله قلت ليس عينه بىء على ان الدين وصف الذمة والذى قضى عين  
 لا وصف لكنه مثل الدين مثلا غير معقول فافهم والله اعلم ( قوله والاصل  
 فى النصوص ) اى الراجح فى المنصوص عليه ( قوله عدم التعليل ) فلا يقاس  
 عليه شئ آخر ( قوله كما فيما ) اى فى المنصوص عليه واعلم ان العلة صفة المحكوم  
 عليه ( قوله بجميع الاوصاف ) اى اوصاف المحكوم عليه والمقيس عليه  
 ( قوله لا توجد ) اى نوع الاوصاف لا توجد الا فى المقيس عليه لانه لو وجد  
 فى غيره اعنى الفرع يلزم عدم المقابلة بين الاصل والفرع فلا يوجد الاشتراك  
 بينهما فيلزم ان ينسب باب القياس ( قوله يتناقض ) بناء على ان بعض الوصف اذا كان  
 مخصوصا بالمقيس عليه لا يقتضى التعدية فيلزم عدم التعدية فيتناقض بالنظر  
 الى مقتضى الوصف الذى يقتضى التعدية ( قوله ولا يثبت مع الاحتمال  
 اى لعدم اثبوت على السوية فلا يرد ان الشئ يوجد مع احتمال العدم وهو هو  
 ( قوله فكان الاصل الوقف ) اى الانتظار الى ان يبين العلة فان قيل هذا  
 التفريع ليس فى محله لان مقتضى الكلام السابق ان لا يحوز القياس قلت نعم  
 لكن يحوز ان يكون هذا الكلام الزاميا فافهم ( قوله كالمجاز من الحقيقة )  
 اى كالانتقال الى المعنى المجازى من الحقيقى ( قوله رجحان البعض ) اى دليل  
 كون البعض راجحا ( قوله يرفع الاحتمال ) اى احتمال المساوات فيبقى الاحتمال المرجوح  
 فقط فلا اعتبار به لانه لا يضر والجواب باختيار الشق الثالث ( قوله لا يضاف  
 الى النص ) بل الى التعليل فالحكم ثابت بالنص ولكن حكم الفرع وان كان ثابتا به  
 لكن اظهره فيه انما هو بالتعليل فقوله وبعده ينتقل الى علته غير مسلم فلا تغفل  
 ( قوله فى الجملة ) اى ولو من حيث الاظهار ( قوله اجيب بان التعليل ) حاصل  
 الجواب بالمعارضة ( قوله يفضى الى التناقض ) اقول فيه نظر لان العلة القاصرة  
 لا توجب التعدية ولا يلزم ايجابها عدم التعدية حتى يلزم التناقض فهذا الجواب  
 ليس بشئ وقول الشارح لانه من جملة الموانع ليس تام ايضا والله اعلم  
 ( قوله لا بكل وصف لما سبق ) اى للزوم التناقض ( وقوله الاصل التعليل ) اى  
 الاصل فى المنصوص عليه ( التعليل ) اى ان يكون له علة باعثة فافهم ( قوله

فانه يكتفى ( اى فى تعليل النصوص ) قوله بدلالة التمييز ) فان شئ يدل على وصف معين يعلل به ( قوله ولا يشتغل بكون النص ) اى يبيان كون النص معطلا فلذا يعلل بالقاصرة ( قوله فبعض الشافعية هو الاخالة ) ربط هذه العبارة بلا ملاحظة حذف متمنع فيلزم تقدير القول وتقدير المبتدأ اى قال بعض الشافعية هو ( الاخالة ) اى الوصف المميز الاخالة فمح بصح فهذا الكلام موجز غاية الانحياز فافهم ( قوله اى الايقاع ) الظاهر مبنى للمفعول فافهم ( فى القلب ) اى قلب المجتهد ( خيال العلية ) اى غلبة الظن به لثلا يلزم الحكم ( قوله وحاصله ) بيان سبب غلبة الظن لثلا يلزم الحكم ( من ذات الاصل ) اى من ذات الوصف بان لا يكون المناسبة من خارج ( لابنص ولا غيره ) فى مقام التفسير لما قبله ( قوله الفارق ) بان يكون الوصف مخصوصا بالاصل فمح لا يوجد التعدية ( قوله فثبت الحكم ) اى فى الفروع بناء على ان حكم الاصل ثابت بالنص ( قوله لثبوت علمه ) اى اثبوت مثل تلك العلة فى الفرع وقد سبق وجه هذا التفسير فى عنوان الباب فارجع ( قوله فيطابقها ) تفسير المقابلة بها ( قوله سالما ) هذا قيد خارج ( قوله اعنى ابطال نفسه ) لما كان المناقضة فى اصطلاح الاصول عبارة لما فى اصطلاح اهل الآداب اعنى المنع احتياج الى تفسيرها ( قوله او ايراد تخلف الخ ) وهو النقض الاجالى فى الآداب ( قوله فى ذكور الخيل ) وعدم وجوبها فيها ثبت بالنص ( قوله فلا تجب فى اناها ) وهو الفرع ( على التسوية ) وما يوجب التسوية بينهما هو العلة وهو كونها سائمة متلافهم قاله الاستاذ ( قوله اصلان ) كقولهم من صح طلاقه صح ظهاره ومن لزمه العشر لزمه ربع العشر كما بين الازميرى ( قوله متعذر ) بناء على ان العلم بجميع القوانين متعذر فافهم والاستاذ الفاضل لم يتعرض لدفع اعتراضات الظروفى فتأمل فيه جدا ( قوله من دليل مميز ) والمميز عندهنا هو اثنا عشر كما سيجى ( قوله ولا بد قبل الخ ) عطف على لا بد فى الشرح ( قوله فى الجملة ) اى ولو بعلة غير ما نقول على ما اشار الشارح الى هذا التفسير فى الشرح ( قوله التعدية ) وهى النصوص التى كاف المجتهد بالعمل بظاهرها من العبارة والدلالة والاشارة من غير احتياج الى استنباط العلة بالاجتهاد ( قوله يوجب اعترافه ) فيه اشارة الى ان كونه معطلا فى الجملة اعم من ان يكون معطلا بالفعل وهو ظ او بالقوة كما اذا وجد عند المجتهد دليل يوجب اعتراف خصمه بالتعليل ( قوله تعبدى ) اى تكلفى بان يكون المجتهد مكلفا بالعمل بظاهره والتوقف عن باطنه وعن استنباط

عنده ( قوله هذا النص ) اى الذى اراد المجتهد تعليله ( قوله معلول ) اى عند  
الخصم وان قبل كون الاصل فى النصوص التعليل يقتضى ان لا يكون النص  
نوعين تعبدى ومعلل قلت لا ينافى بناء على ان الاصل مع قطع النظر عن المانع  
هو التعليل فاذا وجد المانع يكون تعبدى وهو وظ وان خفى على بعض الطلبة ( قوله  
كما ان مجرد الاستصحاب ليس بملزم ) فانك اوقلت لزيد ان لى عليك مائة دراهم  
بناء على انى اعطيت لك مائة دراهم فى السنة السابقة فهى ثابتة عليك الآن  
بالاستصحاب اى ابقاء ما كان على ما كان فهذا المقول منك غير ملزم لزيد  
مالم تثبت بالنسبة عدم ابرائك وعدم اعطاء زيد فافهم ( قوله الذهب بالذهب )  
اى يعوا الذهب بالذهب يعنى التوفى التونه طر نمايدك لكن وزنده برابر اوله ورق  
والاله اوله ورق سواء كان احد الذهبين مضروبا او لا ( قوله يدايد ) احدهما  
يد البائع والاخر يد المشتري ( قوله والحكم ) عطف على التمييز (الوزن والجنس)  
كما هو المختار عندنا ( قوله حكم التعيين ) وهو الوجوب فساقله الازميرى  
من ان الاضافة بيانية سهو منه وهو وظ ( قوله تضمن ) انما عبر به لعدم كونه  
مقصودا بالذات فساقله الازميرى من ان الاشارة هى الدلالة التضمنية فلذا عبر  
بالتضمن سهو ايضا حيث غفل عن البيان السابق فان الفرق بين العبارة والاشارة  
ليس بهذا الطريق بناء على ان اقسام الثلاثة فى الدلالة يوجد فيها والفرق  
بينهما بما سبق له وعدمه فارجع ( قوله من باب منع الربا ) اى من نوع منع  
الربا حيث لو لم يعين يكون ربوا فيكون التعيين من ذلك النوع ( قوله عن بيع  
الدين بالدين ) مثلا لو كان عليك عشرة كيل من الخنطة لزيد وكان لك على زيد  
خمس عشرة كيل من الخنطة فلو بيعت العشرة بخمسة عشر لا يجوز لانه ربا  
( قوله عن شبهة الفضل ) اى عن احتمال الفضل ( فى القدر ) اى الوزن  
( قوله وقلنا جميعا ) اى جميعنا ( رأس مال اسلم ) وهو اثنان مثلا يلزم لك ان تقول  
انى اعطيت لك هذه الدراهم فى مقابلة خمسة كيل من الخنطة فى وقت كذا  
والله اعلم ( قوله فثبت ان نص الربا الخ ) عطف على قوله وقد وجدنا الخ اى  
ثبت عند الخصم ايضا ( قوله اذ لا تعبدية بدون التعليل ) اى فيما نص فيه  
فلزم ان يكون نص الربا معللا فى حقه حتى يصح التعبدية يصح التعبدية الى  
مال انص فيه ( قوله بطريق دلالة الاجماع ) اضافة الطريق اضافة العام  
الى الخاص وضافة الدلالة اضافة اللازم الى الملزوم فافهم واجماع على  
وجوب التعيين ( قوله بعد العلم ) اى علم المجتهد ( قوله وقوفة على التعليل )

اى بحسب نفس الامر واشتوت وتوقف التعليل على التعدية بحسب العلم فلا دور  
 وهذا الجواب استنفيد من قوله ولا يتصور ذلك الابد العلم لكن صرح لزيادة  
 الايضاح وهذا الجواب يخفى فى الدخان والنار اذا توقف كل منهما على  
 الآخر والله اعلم ( قوله فلما كتنى بالاخالة ) اى اكنى فى تميز العلة المستنبطة  
 ودليلها بالاخالة اى بوقوع العلة فى قلب المجتهد وخياله ولم يذهب الى كون  
 دليل التميز التأثير كما ذهب الحنفية اليه وهذا التوجيه هو المفهوم من كلامه هنا  
 والمناسب لكلامه هنا فافهم ( قوله اقتصر على القاصرة ) اى فى بعض المواضع  
 لافى كل موضع وهو ظ ( قوله فاندفع ) اى عن الحنفية ( ما قيل ) اى من طرف  
 الشافعى او من طرف آخر مطلقا وحاصله معارضة على الحنفية بانه ان كان  
 عندكم دليل ابها الحنفية على صحة هذا النزاع بينكم وبين الشافعى وعندى  
 دليل يقربها بناء على ان ههنا ثلاثة احتمالات ولا يصح النزاع على واحد منها  
 ( قوله نفي الظن ) اى بعلية الوصف القاصر ( قوله ذهابا ) اى ذهاب النافي  
 ( قوله وذلك ) بيان وجه الاندفاع وحاصله اختيار الشق الثانى فنقول لا يجوز  
 الظن بعلية الوصف القاصر لعدم وجود الرجحان بل تأثير فافهم ( قوله كقول  
 الشافعى انه شخص الخ ) تقريره اخ المالك كابن الم فى صحة التكفير باعتناقه  
 وابن الم لا يعتق اذا ملكه فاح المالك لا يعتق اذا ملكه فنقول فى رده اما ان يريد  
 الشافعى بالاعتاق فى قوله يصح التكفير باعتناقه الاعتاق الضرورى او الاختيارى  
 فعلى الاول لا يوجد فى الاصل وعلى الثانى لا يوجد فى الفرع فلا يصح قياسه  
 ( قوله كقوله فى قتل الحر ) اى فى حق انكار قتله بسبب العبد ( قوله انه عبد )  
 اى العبد المقتول عبد وتقرير قياسه هكذا العبد المقتول بالحر كالمكاتب المقتول  
 بسبب الحر وله مال بقى بدل الكتابة وله وارث غير سيده والمكاتب المقتول به  
 وله مال الخ لا يقتل به الحر ينتج العبد المقتول بالحر لا يقتل به الحر فنقول فى رده  
 ان العلة التى اعتبرها الشافعى علة للحكم ايسر بعله عندنا ( قوله مكاتب ) اى  
 هذا مكاتب فهو خبر مبتداء محذوف ( قوله كما اذا ادى بعض البدل ) وتقريره  
 فى الفرع هو كذا المكاتب الذى لم يؤد بدل الكتابة كالمكاتب الذى ادى بعض  
 البدل فى كونها مكاتبا والمكاتب الذى ادى بعضه لا يصح التكفير باعتناقه  
 ينتج المكاتب الذى لم يؤد بدلها لا يصح التكفير باعتناقه فنقول فى رده لا يصح  
 هذا القياس بناء على ان العلة التى اعتبرها مقارنة بالوصف الذى لم يوجد فى الفرع

بل في الاصل فقط فلا يصح والله اعلم ( قوله الاول الاجماع ) فيقال لهذه العلة  
 مجمع عليه ( قوله النص ) فيقال لهذه العلة المنصوصة ( قوله والا فإيما ) وهو نص  
 يدل على العلية اى عليه وصف معين لا بالوضع بل بواسطة العقل فيكون دلالة عليها  
 التزاما فلذا سمي ذلك النص ايماء وهذا التعريف احسن من تعريف الازميرى  
 فافهم ( قوله ما لو لم يكن هو ) ينبغي ان يكون كلمة ماعبارة عن اللفظ مطلقا  
 سواء كان لفظ الشارع او غيره فافهم اى لو لم يكن عين ذلك الوصف المقارن  
 للحكم او لو لم يكن ذلك اللفظ المقارن له وهذا بيان وجه الايمان ( قوله فيحمل )  
 اى الوصف المقارن للحكم ( قوله مثال العين ) اى هو في قوله لو لم يكن هو ( قوله  
 كحديث الاعرابي ) اى الحديث الصادر بسبب الاعرابي ويحوز ان يكون  
 من اضافة المروى الى الراوى فافهم ( قوله وذ كر الحكم ) بالنصب عطف على  
 قوله غرضه اى ذكره عم الحكم اى حكم الواقعة فيه وهو الاعتاق وهو المناسب  
 لحال الاعرابي على ما فهمه النبي عايه السلام ( قوله فيكون السؤال ) اى سؤال الاعرابي  
 ( مقدر افي الجواب ) اى في جوابه عليه السلام ( قوله بل مقدرة ) فلا يكون للقاء مدخل  
 في الدلالة على العلية بل الجواب يدل عليها اعنى قوله عليه السلام اعتق فلا ينافي  
 لما سبق ولما لم يكن الجواب موضوعا للدلالة على العلية فدلالته عليها يكون  
 ايماء يعنى التزامية اى بواسطة العقل وتقريره هكذا قوله عليه السلام اعتق يدل على  
 كون الوقاع علة الاعتاق لانه لو لم يدل عليه لما كان جوابا لسؤال الاعرابي المفتر  
 في جوابه عليه السلام لكن التالى بعيد من الشارع عليه السلام اما الملازمة فلانه كلما كان  
 غرض الاعرابي من ذكر الواقعة بيان النبي عليه السلام حكمها فلو لم يدل عليه  
 لما كان جوابا واما كون التالى بعيدا فلانه لو لم يكن جوابا يلزم اخلاء السؤال  
 عن الجواب وتأخير البيان عن وقت الحاجة لكن التالى بعيد ( قوله حديث  
 الخنمية ) اضافة المسبب الى السبب ( قوله عن دين الله ) اى عن قضاء دين الله  
 عن ابيه ( قوله لزم العتب ) فيكون قوله فدين الله احق علة للحكم اعنى النفع  
 بواسطة كون نظيره علة وكون نظيره علة لثلا يلزم العتب في كلامه اجمال  
 والله اعلم ( قوله لشغله القلب ) بيان المناسبة اى مناسبة الوصف للحكم وهو عدم  
 قضاء القاضي فافهم والله اعلم ( قوله ومنه الفرق ) اى النص المشتمل على الفرق  
 ( بين شيئين ) مطلقا ( بصيغة صفة ) اضافة الدال الى المدلول والمراد بالشيئين  
 ههنا وصف الراجل والفارس ففرق بينهما حيث عبر عن احدهما بالراجل

وعن الآخر بالفارس فبدل على ان علة اعطاء السهم الواحد للرجل كونه راجلا  
والمهمين للفارس كونه فارسا ولما لم يكن بالوضع بل بواسطة الفعل كان ايماء  
فافهم (قوله القاتل لا يرث) اى القاتل بمورثه كايه واخيه مثلا لا يرثه (قوله علة  
المنع) اى علة كون القاتل ممنوعا من الارث فان قيل ماعلة ارث غير القاتل  
قلت القرابة ويجوز ان يكون القرابة مع ملاحظة عدم القتل (قوله واما بالقاية)  
حيث فرق بها بين الخائض وبين الظاهرة في جواز القربان وعدمه (قوله  
او الاستثناء) حيث فرق به بين الزوجة المطلقة قبل الزفاف الغير العاقبة بالمر  
وبين الزوجة المطلقة قبل العاقبة به بالعفو حيث استثنى فان لم تعف يلزم  
نصف ما فرض وقدر وقت العقد فان عفت يسقط النصف المفروض (قوله  
او الشرط حيث فرق به بين الجنس الواحد وبين الجنسين المختلفين في جواز  
التفاضل وعدمه (قوله مثلا بمثل) اى فيما اتحد الجنس وان اختلف الخ والشيطان  
ههنا الجنس الواحد والجنسان ففرق بينهما في جواز التفاضل وعدمه بقوله فان  
اختلف الجنسان فبيعوا الخ فان كلمة عد كلمة ان من الصريح فيما سبق قلت نعم  
لكن لا مطلقا بل المعداد منه كلمة ان التى دخلت على الجزء الاخير من اجزاء سبب  
السبب الواحد وههنا ليس كذلك بل فرق بقوله فان اختلف الخ بين الجنس  
الواحد والجنسين فافهم (قوله كما في آية السرقة) فان قطع اليد بالسرقة ليس  
بالقياس بل بنص آية السرقة وكذا الجلد في الزنا ليس بالقياس بل بالنص  
(قوله لان المنصوصية) اى صريحا فيجوز المقابلة بالايماء فافهم والله اعلم (قوله  
الثالث المناسبة) لما فرغ من بيان العلة المنصوصة شرع الى بيان العلة المستنبطة  
فقال الثالث المناسبة (قوله بان يصح اضافته) اى بطريق التعليل بان هذا الحكم  
شرع لهذه العلة (قوله نابيا) اى بعيدا (قوله في اسلام احد الزوجين) اعنى  
اسلام الزوجة فافهم وجهه (قوله عاصما للحقوق) اى حافظا لها والزوجة  
حق من الحقوق فلا يناسب نسبة التفريق الى وصف الاسلام بل المناسب  
ان ينسب الى آباء الاخر اعنى الزوج عن الاسلام (قوله بشرط الملايمة) اضافة  
العام الى الخاص (قوله اى ملايمة العلل) وهى التى وجدها المجتهد بقوة اجتهاده  
(قوله امر شرعى) اى معاوم من الشرع (قوله الذى نعتبه) اى نحكم  
معاشر المجتهدين بكون وصف معين علة لحكم معين فيلزم ان يكون ذلك  
الوصف والحكم من جنس ما اعتبروه (قوله لمافيه من الهجر) فان قيل هذا ينافى  
ما سبق حيث قال كالصفر علة لولايمة المال اجاعا فجعل الدليل هناك الاجماع

قلت نعم لكن لابد للاجتماع من سد فسنده هذا الدليل المستنبطة بقوة الاجتهاد فان الاجتماع انما وقع عليه بعد وجود المجتهدين هذه العلة بقوة الاجتهاد فافهم هكذا فهم من تقرير الاستاذ الفاضل ( قوله لمافيه من الضرورة ) اى الاحتياج الى طهارة سؤر الهرة لكثرة طوافها في البيوت ( قوله وان اختلفا ) اى شخصا ونوعا ( قوله وهو الضرورة ) فان ثبوت الولاية لاجل الضرورة وكذا طهارة سؤر الهرة لاجلها ايضا ( قوله وهو الحكم الذى الخ ) فان هذا الحكم كما يصدق على ثبوت الولاية على الصغير يصدق على طهارة سؤر الهرة فيكونان مندرجان تحته فيكون جنسهما ( قوله تسمى تأثيرا ) اى بالمعنى الاعم ( قوله وهو المراد الخ ) اى لا المعنى الاخص الآتى والله اعلم ( قوله بمعنى ان يثبت بنص الخ ) وهذا المعنى اخص من الاول بناء على وجود المناسبة بمعنى الملازمة في هذا المعنى وهو ظ لانه اذا ثبت نص او اجماع اعتبار عليه نوع الوصف الخ يوجد هناك مناسبة الوصف للحكم فافهم ( قوله احتراز عن التأثير الخ ) فانه وان اعتبر في المعنى الاول الثبوت بالنص او الاجماع ايضا لكن في الجنس البعيد لا القريب فافهم فيبين المعنيين عموم وخصوص مطلق لوجود المناسبة في التأثير بالمعنى الثانى ويمكن ان يكون بينهما عموما من وجوه فافهم ( قوله بالنوع العين) العين بمعنى العين اى الوصف المعين والحكم المعين ( قوله مع خصوصية المحل ) يعنى الوصف المخصوص بالنصوص عليه والحكم المخصوص به ( قوله فيتوهم ) تقرير على المنفى ( قوله ان للخصوصية ) اى لخصوصية المحل اعنى الخمر وهذا التوهم بط لان السكر المخصوص بالخمر والحاصل بها لا يتجاوز الى غيره فلا يوجد التعدية فلا يوجد القياس فيلزم ان يكون الوصف المعين مشهورا بين الاصل والفرع فلا يمدخل للمحل في تشخيص العرض على ماهو تحقيق اهل العربية والوصف المعين اخص والاعم جنسه والمراد بالتعين التعين الشخصى واعتباره نوعيا كما فهم الازميرى مبنى على تدقيق الفلسفى فلا تغفل ( قوله والمراد بالوصف وصف الخ ) بيان الواقع والافهو مفهوم من المتن فافهم ( قوله بمعنى من البانية ) حل الاستاذ الاضافة على البانية اللغوية بناء على ان فى الاصطلاح يلزم ان يوجد بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه ولم يوجد هنا بناء على ان الوصف المعين نوع لا غيره فتأمل فيه جدا ( قوله ماهو اعم من ذلك الوصف ) فيه اشارة الى ان المراد بالجنس الجنس اللغوى لا المنطقى كما توهم الازميرى فافهم ( قوله الحكم فيه تخفيف ) اى كما فى الرخص

وعجز الإنسان عما يحتاج اليه مطلقا جنس وعلة للاحكام التي فيها تخفيف مثلا عجزه  
عن الصلوة قائما علة لصلوته قاعدا وعجزه عن الصلوة قاعدا علة لصلوته بالاياء  
وقس عليه غيره (قوله للنصوص الدالة) كقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من  
حرج وقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وغيرهما والله اعلم (قوله  
مثلا عجز الانسان عن الاتيان بما يحتاج اليه) وهو العجز المطلق ماسيأتي بيانه وهو جنس  
لما تحته والحكم الذي فيه تخفيف جنس لما تحته ايضا (قوله فعجز الصبي) وهو اخص  
مطلقا من العجز بسبب عدم العقل فشموله عجز الجنون (قوله جنسهما العجز) جواب  
عن قول السائل ما جنسهما (قوله والباطنة) وهي العقل (قوله المريض) اي عجز  
المريض (قوله عن محل العقل) كعجز الانسان عن بيع ابنه الى الآخر فانه عجز نشأ عن  
محل البيع لكون ابنه حرا (قوله وعن الخارج) كعجز الانسان عن الحج بسبب عدم  
الامنية في الطريق وعن الخروج الى الجماعة له ايضا (قوله مثل ذلك) يعني يعتبر الجنسية  
حال كون احدهما عم من الاخر سواء كان الاعم داخلا تحت الاخص او لا قوله والا  
اي لو اعتبر الجنسية حال كون الاعم داخلا تحت الاخص فلا يصح لان تحقيق الانواع  
والاجناس وعلم ماهياتها في الماهيات الحقيقية متعسرا ومتعذرا (قوله فضلا عن  
الاعتبارات) فيه نظر بل التحقيق فيها سهل كايين في المنطق اللهم الا ان يقال مراده  
وتعبيره هكذا مبني على امكان الاطلاع على التحقيق في الماهيات الحقيقية كاذب اليه  
البعض دون الاعتبارات بناء على تخالفها باعتبار المتعبرين والله اعلم (قوله اي فتأثير  
نوع الوصف الخ) مراده بيان حاصل المعنى لا التقدير والاي لازم كثرة التقدير لانه يلزم  
التقدير في قوله (كالصغير) اي كأي ثير الصغير فافهم (قوله كالصغير) اي كوصف الصغير  
(قوله على النفس) اي نفس الصغير المذموم من الصغير (قوله ثبت الولاية) اي  
ولاية واحد من اقربائها فتحتاج في النكاح الى اذن وليها وتقرير القياس  
هكذا الثيب الصغيرة كالبكر الصغيرة في وصف الصغير والبكر الصغيرة ثبت  
الولاية على نفسها في النكاح فالثيب الصغيرة ثبت الولاية على نفسها في النكاح  
(قوله فلا ينافيه التركيب) لان الملق تمثيل النوع في النوع ولو في ضمن المركب  
(قوله جنس لنوع الصبي) اي اعم من نوع صغر الصبي (قوله مؤثر) اي معتبر  
تأثيره بالص او الاجزاء (قوله فان العجز بواسطة عدم العقل) وهو نوع  
اضافي بالنظر الى ما فوقه فلا ينافي عده جنسا فيما سبق بالنظر الى ما تحته فافهم

والله اعلم (قوله فخصير الاقسام) اى اقسام التأثير (قوله فالباقى) اى المعتبر بعد اسقاط الساقط (قوله وتعرف العلة) اى بالمعرفة التصديقية اعم من القطعى والظنى لكن الظن انه يفيد الظن (قوله بالدوران) وهو يكون صفى القياس اى دوران الوصف مع الحكم فيقال هذا الوصف علة هذا الحكم لانه وصف كلما وجد وجد الحكم معه كلما وجد الحكم وجد الوصف وكل وصف كلما وجد وجد الحكم معه وكلما وجد الحكم وجد الوصف فهو علة هذا الحكم ينتج المط (قوله عند وجود الوصف) وهو طرف الشرط (قوله الطرد) اى طرد العلة بانه كلما وجد الوصف وجد الحكم وكلما وجد الحكم وجد الوصف وهما صاقدتان على القول الثانى ويصدق الكلية الاولى فقط على القول الاول (قوله العدم عند العدم) تقرير القياس على هذا القول هكذا هذا الوصف علة هذا الحكم لانه وصف كلما وجد وجد الحكم وكلما عدم عدم الحكم معد وكل وصف شأنه كذا فهو علة هذا الحكم ينتج المط وقولنا كل لفظ وضع ليعنى مفرد طرد التعريف يحصل به النزع وقولنا كل كلمة لفظ وضع ليعنى مفرد عكس التعريف يحصل به الجمع فافهم (قوله الى الاسم) اى اسم المنصوص عليه (قوله وتعين اضافته) عطف على الدفع لاهل الاحتمال فافهم والله اعلم (قوله وزاد البعض عليهما قيام النص) ويقال لهذا البعض اصحاب الشرط وللاول اصحاب الطرد وللثانى اصحاب العكس (قوله دائر مع الحد وجودا وعدما) اقول الدوران مع العدم مسلم لكن الدوران مع الوجود غير مسلم ما لم ينضم اليه امر آخر مثل قصد الصلوة او سجدة التلاوة فافهم (قوله والنص موجود) اى يدل دلى فرضية الوضوء (قوله ولا حكم له) اى لا يدل على فرضيته فى الحالين بل فى حال دون (قوله لان النص) اى ظاهر على ما صرح به فيما بعد واما كان ظاهره هذا بناء على ان ظاهره مطلق وليس بمقيد بقوله وانتم محدثون على ما ذكره المفسرون فارجم (قوله بالمفهوم فظ) اذ المفهوم من مفهوم المخالفاته لا يجب الوضوء اذالم يوجد القيام اليها فان قيل المفهوم المخالف يدل على الحرمة او الكراهة بناء على ان معناه اذالم يوجد القيام اليها فلا تنفساوا والمفهوم من النهى الحرمة او الكراهة قلت المفهوم هنا هذا اى عدم الوجوب للاحرمة ولا الكراهة فافهم (قوله فلان الاصل) اى فى الاشياء مطلقا (هو العدم) مثلا اذا قلت ان جثتى اكرمك فعبارة تدل على وجود الاكرام عند وجود الجيى ولا يدل على عدمه عند عدمه عندنا بل عدمه عند عدمه مفهوم من كون الاصل فى الاشياء العدم ففينا نحن فيه

اذا لم يوجد القيام اليها لا يجب الوضوء لعدم دليله وهو القيام مع ملاحظة كون  
 الاصل في الاشياء العدم (قوله غير ثابت) اذا لا يجب عليه الوضوء لانه يصح صلاته  
 ثانيا بالوضوء السابق بالاجماع والله اعلم (قوله بناء على العدم الاصلى) بمعنى  
 المستصحب كما في قولنا الاصل في العالم الحدوث (قوله مجازا) بذكر المقيود واردة  
 المطلق (قوله بعدم الوجوب) اى في قوله ينبغي انه اذا لم يقم الى الصلاة مع وجود  
 الحدث لا يجب الوضوء (قوله عن مطلق عدم الوجوب) اى سواء كان مستندا الى  
 النص او الى العدم الاصلى فيعتبر خروج ذلك المطلق في ضمن المستند الى العدم  
 الاصلى فلا اشكال والحاصل عدم الوجوب عند عدم القيام ليس بمستند الى  
 النص عند الحنفية واسنادهم الى النص في قوله وكلام يوجد لم يجب حيث كان ذلك  
 بيانا لموجب النص بناء على ان قوله يوجب مقدر هناك اى ويوجب انه كلما يوجد  
 الخ مجاز فلا تعقل والله اعلم (قوله وهذا ايضا غير ثابت) بناء على انه يجب  
 الوضوء عند قصد سجدة التلاوة او صلاة الجنابة وان لم يوجد القيام الى الصلاة  
 المهودة فافهم (قوله لان العلة الشرعية الخ) متعلق بالمقدر المفهوم من قوله وقيل  
 بالدوران اى وانما تعرف العلة بالدوران ان لان الخ (قوله تعقل) اى علل مناسبة  
 للعلول فيقول الخصم كلما كان العلل اما راة غير محتاجة الى معان تعقل فالعلل  
 تعرف بالدوران لكن المقدم حق والتالى مثله ولا يلزم المناسبة بين الامارة وذى  
 الامارة وقد توجد وجود وقد توجد ولا يوجد (قوله في حقه تعالى) اى في علمه تعالى  
 فאלله تعالى يعلم كذلك (قوله مستندة الى الفعل) فيكون العلل مؤثرة تأثيرا عاديا كما مر  
 بيانه في بحث افعال الله تعالى هل تعلل بالاعراض فارجع (قوله الى الشراء) وهو  
 علة عادية في علما (قوله حينئذ لا بد الخ) فيه اشارة الى ان فى المتن مقدمة مطوية  
 وحاصل الجواب بمنع حقبة المقدم او الملازمة (قوله اتفاق كلى) اى بطريق  
 التصادف (قوله تلازم تعاكس) اى الوجود عند الوجود والعدم عند العدم  
 فيكون بمعنى كلما وجد وجد وكما عدم عدم فافهم هكذا ضبط بعض الشركاء  
 اضافة العام الى الخاص اى التلازم من الطرفين مثلا كلما وجد الانسان  
 وجد الناطق وكلما وجد الناطق وجد الانسان فان قيل بعد قوله التلازم لا يحتاج  
 الى اتيان قوله تعاكس قلت نعم لكن اللزوم قد يكون من طرف واحد فافهم  
 فيه (قوله اصلا في الباب) اى مبنى عليه في باب العلة فلا تعرف به بل انما تعرف  
 بالنص او الاجماع او المناسبة بشرط الملازمة والله اعلم (قوله وحكمه) اى

حكم القياس المحدود من الأدلة الأربعة لاحكم القياس المعروف فيما سبق بناء على ان التعدية عنه فكيف يصح كونها حكما له والحكم بمعنى الاثر المترتب فلا تنقل وقد عرفت ان التعريف السابق تعريف باللازم ( قوله كالتعليل عندنا ) اى كان حكم التعليل التعدية ايضا ( قوله مرادفا ) اقول فيه نظربل احدهما لازم والاخر ملزوم لكنه عبر بالترادف للبالغة فافهم ( قوله ابتداء ) اى من غير قياس الى شئ بلا بيان اصل فحينئذ لا يتصور التعليل لان معناه بيان علة الاصل ( قوله موجب للملاك ) كالبيع والهبة فلا يجوز اثبات تصرف هكذا ابتداء ( او وصفه ابتداء كاثبات السوم ) السوم بفتح السين بمعنى التعايش فى الصحراء ستة اشهر اوزيادة وهو وصف الانعام والانعام جمع نعم بمعنى الحيوان وهو سبب الزكوة اذ لو لم يوجد الانعام لا يوجد زكوتها وهو ظ ولا يجوز اثبات صفة الصوم فيها ( قوله لمن يلاحظ معناه ) اى معنى التعليل وهو بيان علة الاصل فانه اذا كان الاثبات ابتداء لا يوجد الاصل والمقيس عليه فكيف بين علة حتى يمكن التعليل وهو ظ ( قوله ولو سلم ) فدار التسليم ليس بموجود فافهم فان قيل اذا سلم التعليل يلزم ان يوجد الاصل ولم يوجد اذا كان ابتداء قلت نعم لكن التسليم مجرد توسيع الدائرة فيكون مع قطع النظر عن الاصل فيكون تعليل على العمياء ( قوله ابطال للحكم الشرعى ) انما يلزم ذلك لانه يلزم ان يكون الحكم الشرعى بلا شرط باطلا حين اثبت الشرط ابتداء لكن رد عليه ان الحكم يجوز ان يكون مشروطا من وقت النزول فلا يلزم ابطاله حين اثبت الشرط ووصفه اللهم الا ان يقلل مراده انه يلزم ابطاله بحسب الظاهر بعدم كون الحكم مشروطا بحسب الظا فاذا اثبت به ابتداء يلزم ذلك وان لم يلزم ابطاله بحسب الحقيقة وابطال بحسب الظ لا يجوز ايضا فافهم فيه جدا ( قوله كأمري ) حيث لا يتصور ح كما يظهر لمن يلاحظ معناه والله اعلم ( قوله كصفة الوتر ) والوتر محكوم به وصفته الوجوب او السنة مثلا ( قوله مع ما سبق ) حيث لم يوجد المقيس عليه حين الاثبات ابتداء فلا يتصور الاثبات ح ( قوله باتفاق بين اصحابنا ) انما قال كذا بناء على ان الشافعى جوز التعليل بالقاصرة كما مر فلا يكون التعليل للتعدية فقط عنده فافهم ( قوله واختلف فى تعدية السببية الخ ) اى اختلف فى صحة التعليل لتعدية السببية او الشرطية فى عبارته اختصار ( قوله قياسا على الزنى ) اى فى الاشتمال لا بل اج فرج فى فرج مشتبه طبعيا ( قوله شرطا لصحة الصلاة ) فنقول النية فى الوضوء كالنية فى التيمم فى كونها عبارة عن القصد والنية فى التيمم شرط

صحة الصلوة فالنية في الوضوء شرط صحة الصلوة فانهم ( قوله الى ابتاعه )  
 بناء ان التعدية انما تكون في الاحكام الشرعية والسببية والشرطية ليست منها  
 فلا يجوز التعدية فيهما والله اعلم ( قوله فصل ان سبق افهام الى قوله وله قسمان الاول  
 ما قوى تأثيره ) والاستحسان بالمعنى الاعم الاول الاثر الى آخره فانهم والاستحسان  
 بمعنى ما لم يسبق الى وجهه افهام المجتهد ( قوله وله قسمان ) والمجموع اربعة اقسام اثنان  
 للقياس الجلى واثنان للخفى ووجه تعارض القسمين الاولين ووجه رجحان  
 الاول اعنى ما قوى تأثيره على الثانى اعنى ما ضعف تأثيره ظ وكذا رجحان  
 الثانى اعنى ما ظهر فسادده وخفى صحته على الاول اعنى ما ضعف تأثيره ظاهر ايضا  
 فلذا لم يبينهما فانهم ( قوله اولى ) اى يجب العمل به عند التعارض بينهما ( قوله  
 قياسا على سؤر سباع البهائم ) في كون لجهما بخسا وكون لهما بهما متولدا من اللحم  
 النجس ( قوله ظاهر استحسانا ) فحينئذ لا يقاس سؤر سباع الطير على سؤر  
 سباع البهائم بل يقاس على سؤر الآدمى وعلى سؤر المأكول من البهائم فانهم  
 والله اعلم ( قوله اولى من ثانى الثانى ) اى يرجح عليه بناء على تقريره في الصحة  
 فيرجح عند التعارض ( قوله لان المعتبر هو التأثر ) علة الاوليتين المذكورتين  
 وترك علة الغير المذكورتين بناء على ظهور وجه الاولوية والله اعلم ( قوله  
 في مقابلة الثانى ) اى في معارضته ( قوله كسجدة التلاوة ) فيه مسامحة اذ ليس  
 المثال هذا فالتماثل كتعارض القياسين في حق سجدة التلاوة والاضافة اضافة  
 المسبب الى السبب اشار اليه فيما بعد بقوله فيما وجب بالتلاوة ( قوله تؤدى  
 بالركوع ) فيؤدى شيان بشئ واحد لكن يلزم وجود النية لهما من الامام  
 والمقتدين به فارجع الى الفقه ( قوله اشتمل على التعظيم ) اشتمال الخاص على  
 العام لان السجود والركوع من افراد التعظيم او السبب بالمسبب والسببية  
 باعتبار الذات والسببية باعتبار الوصف كما في قولهم رمى فقتل فانهم  
 ( قوله وهو العمل بالحجاز ) اى في النسخ الوارد في حق سجدة التلاوة كقوله تعالى  
 واسجدوا بان يشبه السجدة بالركوع في الاشتمال على التعظيم ثم يستعار لفظ  
 السجدة لمعنى الركوع ثم يراد ما يطلق بالسجدة ما يطلق عليه السجدة حقيقة  
 او مجازا ( قوله على قصد العبادة ) اى لا قصد العادة فلذا لزم وجو الطهارة  
 واستقبال القبلة ( قوله الا ان المأمور به ) اى لا فرق بين الاداء بالركوع والاداء  
 بالسجدة الا ان الح وهذا بيان علة قوله لاستحسانا فيما سبق ( قوله خارج

بالقياس الخفى حتى يلزم المناقاة واحتيج الى الجواب والله اعلم ( قوله يمين المسكر بهذه  
الكيفية ) اى اليمين عليها بطريق الاجتماع وهو لم يوجد فى اصل الاستحسان وهو قوله  
عليه السلام اليمين على من انكر وجوده فاسند اليه مجازا فلم يمدى فى الحقيقة  
حكم قوله عليه السلام واليمين على من انكر فمح يلزم اعتبار المجاز فى الاستناد فى قوله  
والمستحسن بالخفى يمدى فتأمل فان قيل انتم قلتم ان الانكار موجود فى البايع اذ انؤمل  
بدقة وهو موجود فى كل مادة مثلا اذا ادعى احدانى بعت لك هذا الشيء بستين درهم  
وقال المشتري لا بل بخمسين درهم فالانكار موجود فى البايع ايضا بناء على انه ينكر بيعه  
بخمسين قلت هذا مبنى على ان العدد ينفى ما تحته وهو ليس بمعتبر عند المحققين بناء  
على ان الصحيح ان العدد لا ينفى ما تحته فلا يلزم وجوده فى كل مادة فان قيل كما وجد  
الانكار فى البايع وجدا لادعاء ايضا فلو لم يعتبر دعواه ولم يطلب منه البينة كما هو  
مقتضى الحديث المشهور قلت نعم لكن اعتبر انكاره والمفهوم بدقة النظر بناء على  
السهولة فى اليمين وعدم الضرر للغير فيه فافهم هذا البحث فانه لا يخلو عن اشكال  
والفضل بيد الله يؤتية من يشاء ( قوله وهو ليس بتخصيص العلة ) يعنى الاستحسان  
ليس بتخصيص علة القياس الجلى المفهوم الموجود فى صورة الاستحسان بما عدى  
صورة الاستحسان وهو اشارة الى الجواب عن المعارضة على ثبوت الاستحسان بانه بط  
لانه يستلزم تخصيص علة القياس الجلى وهو بط فثبوته يستلزم الباطل وكل شئ ثبوته  
يستلزم البط فهو بط فثبوته بط وحاصل الجواب بمنع الصغرى ( قوله مانع ) وهو  
مرجع الاستحسان اى شئ كان ( قوله بل لعدمها ) اقول فيد نظر لانه اذا لم يوجد علة  
القياس الجلى كيف يوجد التعارض بينه وبين الاستحسان فالاولى ان يقال ان اعله  
موجودة لكنها كالمعدوم لعدم الاعتبار بها عمدا وقع فى المطالعة والاستاذ قال هكذا  
نافلا عن المنصور القاآت ( قوله ولم يوجد ذلك فى سباع الطير ) لعدم شربها بالسنتها  
بل تشرب بمنقارها وهو عظم طاهر فلا يخلط لها بها بالماء فلا يتنجس والله اعلم ( قوله  
وان دفعه ) اى بيان تزيف القياس تزيف علمته واعلم ان مجتهدا اذا اجتهد فى حق  
حكم شرعى وانتهى بالقياس لا يلزم على مجتهد آخر تقليد المجتهد الاول بل يجتهد ايضا  
فان اجتهد الآخر خلاف المجتهد الاول يلزم عليه دفع القياس الاول بدفع  
علمته فاراد المص ان يبين طريق الدفع ( قوله بدفع علمته ) فيه اشارة الى  
ان الاعتراض على القياس انما يكون على علمته ( قوله وهو منع مقدمة ) المنع ههنا

بمعنى الابطال لا بمعنى طلب الدليل اشارة الى الشرح ( قوله بيان وجود العلة الخ )  
ان كان المنع بمعنى طلب الدليل يكون الباء داخلا على السند واذا كان بمعنى  
الابطال يكون داخلا على دليل الابطال وهو المراد هنا ( قوله بجميع مقدماته  
بمعنى رفع الایجاب الكلى يعنى دليلكم من حيث المجموع ليس بصحيح  
ولانقول كل واحدة من مقدماته ليست بصحيحة اصلا ( قوله ثم ذهب ) اى بعد  
ما علم جواز على ورود النقص على العلة مطلقا ذهب الخ ( قوله وجوابه ) حاصل  
جوابه منع المحصر فى قوله لا يثبت الانص الخ بل قد يثبت التأثير بالمسببة والملازمة  
كأمر والعلة المؤثرة بالمعنى الأهم فتكون ظنية فيجوز إيراد النقص عليها ويقال  
قد يكون دلالة الص ظنية فيصح الإيراد أيضا فافهم ( قوله وربما يورد على  
المؤثر ) اى المؤثر بحسب نفس الامر ( قوله وليس كذلك ) فلا يكون الاعتراض  
مقبولا بل فاسدا ( قوله فالمنافاة الخ ) يعنى لامنافاة فى إيراد النقص على العلة  
المؤثرة مطلقا سواء كانت مؤثرة بحسب نفس الامر او لا الحاصل إيراد النقص  
على العلة المؤثرة بالمعنى الأعم جائز ومقبول والله اعلم ( قوله ولا قائل بذلك ) اى  
لا قائل بإيراد النقص على المؤثر بحسب نفس الامر والحاصل يلزم التحكم على  
هذا البعض بناء على انه يجوز ورود المعارضة والقلب وفساد الوضع ولم يجوز  
ورود النقص وهو يستلزم التحكم لانه يجوز إيراد النقص بجواز إيراد المعارضة  
والقلب وفساد الوضع فتجوز إيراد ما يظن انه معارضة او قلب او فساد وضع  
مع انه ليس نفس الامر كذلك وعدم تجوز ما يظن انه نقض وليس كذلك  
تحكم صرف لانه ربما يورد ما يظن نقضا ايضا وليس بنقض بحسب نفس الامر  
( قوله تخصيص المؤثرة ببعض ) داخل على المقصور عليه ( قوله ويرد ) اى  
( يجاب عن النقض الخ ) وقد فصل فى علم الآداب ان الجواب عن النقض بطريق  
اربعة بمنع الجريان ومنع التخلف وبالمعارضة وباستلزام دليل النقض خصوص  
الفساد فلا تغفل ( قوله وهو منع وجود الخ ) حاصله منع بطلان التالى فى دليل  
النقض اعنى قوله لكن تخلف فكما لم يوجد العلة لم يوجد التخلف ايضا ( قوله نحو  
خروج النجاسة علة للاتقاض ) اى عند الحفية بناء على ان خروج الجس  
من غير السيلين ليس بعلة للاتقاض عند الشافعية فكونه علة للاتقاض مخصوص  
بالخروج من احد السيلين عند الشافعي كآيين فى محله وتقرير قياس الحفية  
هكذا خروج الدم من سائر البدن ينقض الوضوء لان خروج الدم من سائر  
البدن كخروج النجاسة من احد السيلين فى كونهما خروج النجاسة من احد

السيلين في كونهما خروج النجاسة وخروج النجاسة من احدهما ينقض الوضوء  
يتنج خروج الدم من سائر البدن ينقض الوضوء فالشافعي ابطال قياس الخفية  
بالجريان والتخلف بان قياسهم بجميع مقدماته غير صحيح والا لما تخلف الحكم عنه  
في مادة النقض لكنه تخلف لكن الشافعي غفل ولم يفرق بين الظهور والخروج  
والموجود في مادة النقض من طرف الشافعي هو الظهور لا الخروج فبطلان  
التالي في دليل النقض ممنوع يعني لم يوجد الخروج في القليل ولم يوجد التخلف  
ايضا (قوله بالقليل) اي الذي يرى ولم يسل (قوله فانه الانتقال من مكان باطن)  
فان قيل اذا فرق ما فوق الجراحة يوجد الانتقال قلت لابل الموجود هناك  
هو التخلل ولم يوجد تبدل المكان بل النجس ثابت في مكانه غاية ما في الباب  
قد يوجد التخلل يعني بعضا برقارمق بولنور لكن مكاني تبدل انتميدرك مثلا  
برجبان او ستندن دري ازال اولنسه تحتند او لان جراحت بعضا قبارر لكن محل  
تبدل ايدي دينز فلا تغفل (قوله بخلاف السيلين) اشارة الى الجواب عن  
ابطال الشافعي لسند الخفية بانه لو صح يلزم ان لا ينقض الوضوء برؤية  
نجاسة مقدار رأس ابرة فوق الذكر مع انه ينقض الوضوء ايضا فاجاب بما ترى  
هكذا قرر الاستاذ او لائم قال او اشارة الى الجواب عن المعارضة من طرف الشافعي  
بانه لو صح ان القليل لا ينقض الوضوء يلزم ان لا ينقض الوضوء حين يى القليل  
فوق الذكر مثلا من البول لكنه ينقض عندكم فاجاب بان قياس الشافعي قياس مع  
الفارق بناء على ان قياس القليل من النجس بما يرى فوق الذكر قياس مع الفارق  
لوجود الخروج في ذلك القليل بناء على ان محل البول هو لثانة فيلزم خروجه  
حين يرى فوق الذكر قطعاً بخلاف القليل الذي يرى حين ازيل الجلدة الساترة له  
ولم يوجد سيلانه فانه لا ينقض الوضوء قطعاً لعدم وجود الخروج فيه فالقياس  
مع الفارق (قوله ومعناه هو ممنوع وجود الخ) هنا اشارة الى انه اذا ورد النقض  
على قياس يلزم ان يوجد العلة والشيء الذي صارت العلة علة بسببه في مادة  
النقض وان لم يوجد واحد منها يجاب عن النقض بمنع وجود العلة تارة وبمنع  
وجود المعنى الذي لاجله صارت العلة علة فلا تغفل والله اعلم (قوله ومعناه الخ)  
يعني وان سلم وجود ذات العلة في مادة النقض لكن لانسلم وجود الشيء الذي  
صار العلة علة بسببه (قوله كالثابت بدلالة الص) اي كالعلة الثابتة بدلالته  
فيكون الثابت في مقام المناط فاندفع اعتراض الطرسوسي فافهم (قوله مسح  
الرأس مسح) اي العلة في مسح الرأس هو المسح او يقال الحكم ليس بمقصود بل المق

التفريع فلا يرد ان الحكم لنو فافهم وتقرير القياس هكذا مسح الرأس ك مسح الخف في كونهما مسحاً ومسح الخف لا يسن فيه التثليث فمسح الرأس لا يسن فيه التثليث والمقدمة الثانية وهي قولنا ومسح الخف لا يسن فيه التثليث ثابتة بالحديث الشريف فاورد الشافعي نقضاً على الخفية بان دليلكم بجميع مقدماته غير صحيح والا لما تخلف الحكم عنه في صورة الاستنجاء بالجر لكن التالي بط فنقول في الجواب من طرف الخفية ان اراد الشافعي انه لو صح لما تخلف الحكم عن ذات العلة فالملازمة ممنوعة وان اراد انه لو صح لما تخلف الحكم عن الشيء صار العلة علة بسببه فالملازمة مسلمة لكن بطلان التلوي ممنوع ( قوله فتمنع في الاستنجاء ) يعني وان وجد ذات المسح فيه لكن المعنى الذي صار المسح علة بسبب غير موجود ( قوله حكى ) اى معلوم بحكم الشرع ( غير معقول ) اى لا يدرك بالعقل ( قوله ولهذا ) اى لكونه تطهيراً حكماً غير معقول لالكونه نفس المسح ( قوله التطهير المعقول ) وهو يحصل بالماء لانه يعقل به التطهير ( قوله كافي التيمم ) فان التطهير فيه غير معقول ايضا لالكونه لا يدرك بالعقل بل علم بحكم الشرع اذ لا يعقل التطهير بالتراب ( قوله ويفيد في الاستنجاء ) فان التطهير فيه معقول بناء على ان الحجر يزيل النجاسة فيعقل به التطهير فيسن فيه التثليث فيفيد لحصول زيادة التطهير بالمسح بالجر ثلاث مرات ( قوله مع خروج النجاسة ) اى من احد السبيلين ( قوله فيجب في غير السبيلين ) اى فيجب في القيام الى الصلاة مع خروج النجاسة من غير السبيلين والمقيس عليه هنا الشخص اراد القيام الى الصلاة مع خروج النجاسة من احد السبيلين والمقيس الشخص الذي اراد القيام اليها مع خروج النجاسة من غير السبيلين فينتد نقول الشخص الذي اراد القيام الى الصلاة مع خروج النجاسة من غير السبيلين كالشخص الذي اراد القيام اليها مع خروجها من احد السبيلين في وجود القيام الى الصلاة مع خروج النجاسة والشخص الذي اراد القيام اليها مع خروج النجاسة من احد السبيلين يجب عليه الوضوء ينتج فالشخص الذي اراد القيام اليها مع خروج النجاسة من غير السبيلين يجب عليه الوضوء فقال الشافعي دليلكم بجميع مقدماته غير صحيح لانه لو صح لما تخلف عنه الحكم في التيمم حيث وجد القيام اليها مع خروج النجاسة ولا يجب الوضوء والجواب مذكور والله اعلم ( قوله وبالفرض ) اى ويرد بالفرض اى ببيان غرض المجتهد من التعليل ( قوله وهو ان يقول ) راجع الى الرد بالفرض لا الى الفرض كما يتوهم ( قوله في المعنى

(الموجب) يعنى في العلة (قوله وكما ان ظهور الحكم الخ) عبر بالظهور على ان نفس الحكم مهقق وهو الحدث لكن اذا استمر لحق عفو الشارع (قوله بكل حال) اى في حال وجود العلة في الصورتين اى المقيس والمقيس عليه وفي حال ظهور الحكم وتأخره (قوله نحو خارج بخس) هذا هو العلة فقط وتقرير القياس هكذا الخارج من غير السبيلين كالخارج من احد السبيلين في كونها خارجا بخسا والخارج من احد السبيلين حدث ينتج والخارج من غير السبيلين حدث (قوله فنوقض) اى ابطال هذا القياس بالجريان والتخلف من طرف اشافعى بصورة الاستحاضة حيث وجد العلة ولم يوجد الحكم في زعم الخصم فقال قياسكم بجميع مقدماته غير صحيح والا لما تخلف عنه الحكم في صورة الاستحاضة فيقول الحنفية لانسلم انتفاء الحكم بل هو موجود فان قيل اذا كان الحكم اعنى الحدث موجودا يلزم صحة الصلاة بلا وضوء قلت لا يقال لذلك الشخص صلى بلا وضوء بل يقال صلى بالوضوء لكن الحدث اذا استمر لا يضر لكونه عفوا من طرف الشارع (قوله راجع الى انتفاء الحكم) فعلى هذا يلزم ان يكون قوله وبالغرض عطفاً على قوله بالحكم عطف الخاص على العام فيكون بياناً لصورة من صور الجواب بالحكم فافهم قاله الاستاذ (قوله فلا تبطل العلة) حينئذ يمنع المثل ملازمة قياس النقض او يمنع بطلان التالى بانه ان انه لو صح لما تخلف عنه الحكم بلا مانع فاللازمة ممنوعة وان اراد انه لو صح لما تخلف عنه الحكم ولو بمانع فبطلان التالى ممنوع فافهم (قوله اما لا اعتبار عدم المانع) واعلم ان الاستاذ الفاضل لم يرجع هذا الى واحد من الطرق الاربعة السابقة وقلت يجوز ارجاعه الى قوله او بمعناه منعه الاستاذ فافهم فعلى هذا الاعتبار يمنع بطلان التالى في دليل النقض (قوله جزء من العلة الخ) فيه اشارة الى ان الاعتبار بمعنى جعله جزء او شرطاً فاذا كان عدم المانع جزءاً فيها او شرطاً لها ولانسلم تخلف الحكم كيف انما يتخلف الحكم لولم يكن عدم المانع جزءاً من العلة او شرطاً لها وهو ممنوع فيكون انتفاء الحكم لعدم العلة واعلم انه اذا بطلت علة مجتهد حين لم يوجد المانع في صورة نقضها من طرف مجتهد آخر هل يلزم ترك العمل بتلك العلة قلت ان كان المجتهد حياً ولم يقدر دفع النقض عن علته بترك العمل بها وان لم يطلع على ورود النقض في حياته ومات واورد النقض على علته بعده ولم يقدر الجواب من مذهبه لا يترك العمل

(بتلك)

بتلك العلة بناء على ان دليل المقلد قول المجتهد واعلم ان الجواب بالطرق الاربعة  
السابقة جواب بمنع بطلان التالى ( قوله واما لتخصيص العلة ) فعلى هذا يمنع  
اللازمة فى دليل القضى ( قوله بان توصف العلة ) اى معنى العلة وهذا مبنى  
على تجويز توصيف المعنى بالمعموم وقد اختلف فيه لكن يجوز توصيف المعنى به  
لكن لا باعتبار الافراد كما فى عموم اللفظ بل باعتبار آخر كما بينه الشارح بقوله باعتبار  
تعدد المحال ( قوله ويبقى التأثير مقتصر على المحال الآخر ) فيه اشارة الى ان العلة  
اذا خصصت تبقى عمومها فى حق الباقي كما يبقى المعموم فى حق باقى الافراد  
فى تخصيص العام فلا تغفل والله اعلم

تمت

الحمد لله الذى اوجد العلماء فى الاعصار والامصار \* وجدد بهم الشرع وجعلهم  
حفاظ الدين فى جميع الزمان والديار \* والصلاة والسلام على رسولنا محمد الذى  
وعد شفاعته لمن استوجب النار \* وعلى آله واصحابه الذين هم خير الآل  
وخير الاخيار \* ونحمد على ما منحنا بطبع هذا الكتاب الفخيم والاصول القويم \*  
من كتب اصول الدين المتين العظيم \* المنسوب الى العالم الكامل والخبر  
الفاضل المولى المشتهر \* بمصطفى الويدى \* اسكنه المولى فى بحوحة  
الجنان والقصور العالى \* فى عصر يمن حضرة السلطان ابن  
السلطان \* السلطان الغازى عبد الحميد خان \* لازالت  
اعلام دولته متعالية بالتأييد والتوفيق \* وبنصرة  
العزیز ونعم الرفیق \* وكان طبعه فى مطبعة  
\* الشركة الصحافية العثمانية اعانها المولى  
فى مقاصد الدينوية والاخروية  
وقد تصادف ختام طبعه فى اوائل  
المحرم الحرام \* لسنة  
احد عشر وثلاثمائة  
والف







Library of



Princeton University.



32101 077796009

